

مَجْلَدُ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ ٢٥٠



المَسَائِلُ النَّاصِرَاتُ وَهِيَ الْمَسَائِلُ الطَّبَرِيَّةُ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تَحْقِيقُ

السَّيِّدُ حُسَيْنُ الْمَوْسَوِيُّ الْبَرْجَرِيُّ

الْمَوْفَرُ النَّوَوِيُّ الذِّكْرِيُّ الْفَيْهِيُّ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى



المَسَائِلُ النَّاصِرِيَّةُ وَهِيَ الْمَسَائِلُ الطَّبَرِيَّةُ

الشَّرفُ المرتَضَى

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عِلْمُ الْهَدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



تحقيق

السَّيِّدُ حُسَيْنُ الْمَوْسَوِيِّ الْبُرُوجَرْدِي

مؤلفات الشَّرفِ المرتَضَى / ٢٥



سرشناسه: سيدمرتضى . علي بن حسين . ٣٥٥ - ٤٢٦ ق .

عنوان قراردادی: الفقه الناصريّة . شرح .

عنوان و نام پدیدآور: المسائل الناصريّة (وهي المسائل الطبريّة) / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي . علم الهدى . تحقيق: السيد حسين الموسوي البروجردي؛ إشراف: محمد حسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلميّة والبحوث الحزّية التابع لمؤسسة دار الحديث .

منشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الأستانة الرضويّة المقدّسة . مجمع البحوث الإسلاميّة . ١٤٤١ ق . - ١٣٩٨ .

منشخصات ظاهري: ٨١٧ ص .

فروست: المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى . مؤلّفات الشريف المرتضى: ٢٥ .

شابک: ٩٧٨-٦٠٠-٠٠٦-٣٩٤-٦ .

وضعيت فهرست نویسی: فبیا .

یادداشت: کتاب حاضر شرح کتاب «الفقه الناصريّة» تأليف سيدابو محمد حسن بن علي اطروش ديلمی . ملقب به ناصر كبير است .

موضوع: ناصركبير . حسن بن علي . - ٣٠٤ ق . الفقه الناصريه -- نقد و تفسير .

موضوع: فقه جعفري -- قرن ٤ ق .

موضوع: فقه تطبيقي .

موضوع: فقه استدلالی .

شناسه افزوده: موسوی بروجردی . سيد حسن .

شناسه افزوده: ناصركبير . حسن بن علي . - ٣٠٤ ق . الفقه الناصريه . شرح .

شناسه افزوده: بنياد پژوهشهای اسلامي .

رده بندی ديويي: ٢٩٧/٣٤٢ .

رده بندی كنگره: BP ١٨١/٣ .

شماره كتاب شناسي ملي: ٥٥٥٩١٢٤ .



مرکز چاپ و نشر آیت الله العظمی آخوندی



بنیاد پژوهش های اسلامی
آستان قدس رضوی

المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى - مؤلّفات الشريف المرتضى / ٢٥

المسائل الناصريّة (وهي المسائل الطبريّة)

تحقيق: السيد حسين الموسوي البروجردي

إشراف: محمد حسين الدرايتي

الإخراج الفني: محمدكريم الصالحي

تصميم الغلاف: نيمّا نقوي

الطبعة الأولى: ١٤٤١ ق / ١٣٩٨ ش / ٤٠٠ نسخة، وزير / الثمن: ٩١٢٠٠٠ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ٣٦٦-٩١٧٣٥

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٣٢٢٣٠٨٠٣-٥١

مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث، قم، ص.ب: ٨١٦-٣٧١٨٥

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث: ٥٤٥٠٣٧٧٤-٢٥

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٩	الفصل الأول: منهج السيد المرتضى، الفقهي و الأصولي.....
٨٩	الفصل الثاني: الناصر الأطروش، حياته و آثاره.....
٢٠٤	الفصل الثالث: دراسة حول كتاب الناصريات.....
٢٤١	نماذج من تصاویر النسخ.....

المسائل الناصريات

٢٦١	مقدمة المؤلف.....
٢٦٥	كتاب الطهارة.....
٣٩٥	كتاب الصلاة.....
٥١١	كتاب الزكاة.....
٥٣٣	كتاب الصيام.....
٥٤٩	كتاب الحج.....
٥٦٧	كتاب النكاح.....
٥٩٩	كتاب الطلاق.....
٦٢٧	كتاب البيوع.....
٦٣٩	كتاب الشفعة.....
٦٤٧	كتاب الرهن.....

٦٥٣	كتاب الغصب
٦٥٩	كتاب الديّات
٦٦٧	كتاب الأيمان
٦٧١	كتاب الفرائض
٦٩٩	كتاب القضاء
٧٠٧	مسائل متفرقة
٧٢٥	الفهارس العامّة

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و صلى الله على سيدنا و نبينا محمد خاتم النبيين و سيد المرسلين، و الصلاة و السلام على أهل بيته الطيبين الطاهرين المعصومين الغر الميامين، سيما إمام زماننا الحجة بن الحسن المهدي - أرواح العالمين له الفداء - و اللعنة الدائمة على أعدائهم و مخالفهم من الآن إلى قيام يوم الدين.

أما بعد، فقد كانت و لا تزال مدرسة أهل البيت (عليه السلام) مصدر إشعاع ضوئي، و منهل إغداق روي، من ندير الوحي المبين، و تنجب العلماء و الأساطين، «كشجرة طيبة أصلها ثابت و فرعها في السماء» تؤتي أكلها كل حين^١.

و قد بذل أعلام الطائفة الحقّة الغالي و النفيس من أجل ترسيخ مبادئ أهل البيت (عليه السلام)، و تبين منهجهم، و الحفاظ على قيمهم، بطرق شتى منها التصنيف و التأليف، بحيث أغنوا المكتبة الإسلامية، و أثروا التراث الشيعي، و تركوا للأجيال القادمة تراثاً ثراءً، و مكتبة عظيمة.

و لم يكُ يختص هذا التراث الرصين بعلم دون آخر، بل شمل شتى الفنون و المعارف، و من أهم تلك العلوم التي كان لعلمائنا الدور الريادي فيها هو علم الفقه، فلا تكاد تقدر طائفة أن تنازع المذهب الشيعي بفقهه الذي عرف برصانة الاستدلال و قوة الفتوى، و ثقل المستوى، و عمق المحتوى، و جزالة التعبير، و جمال التحرير.

وكان من أولئك الفطاحل مصنف الكتاب الذي بلغ من العلم ذروته، ومن الشرف أقصاه ما ومن التقوى مناه، فزاد الله في علاه.

وهو الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين بن موسى بن محمد الأعرج ابن موسى الملقب بأبي سبحة ابن إبراهيم ابن الإمام موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام علي زين العابدين ابن الإمام السبط الشهيد بكرلاء الحسين ابن الإمام علي بن أبي طالب، عليهم أفضل التحية والسلام (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ).

كان رحمه الله علماً من أعلام هذه الطائفة، وقد قال فيه تلميذه النجاشي: أبو القاسم المرتضى حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلماً شاعراً أديباً عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا.^١

وقد ترك رحمه الله تراثاً ضخماً، ومن هذه الثروة الفكرية كتبه ورسائله في الفقه، والتي كانت متداولة بين الفقهاء، وقد تناولوها بالقراءة والتحقيق والبحث، ومنها هذا السفر الثمين الذي بين يديك أيها القارئ الكريم. وقد وفقنا الله تعالى لإحيائه وتحقيقه، ونحمده ونشكره على ذلك، وقد قدمنا له ثلاث فصول، وهي:

الفصل الأول: منهج السيد المرتضى، الفقهي والأصولي.

الفصل الثاني: الناصر الأطروش، حياته وآثاره.

الفصل الثالث: دراسة حول كتاب الناصريات.

وقد تركنا البحث عن حياة السيد الشريف المرتضى رحمه الله حذر التطويل، ولكثرته ما كتب عن حياته.

الفصل الأول

منهج السيّد المرتضى، الفقهي و الأصولي

مصادر الاستنباط عند السيّد المرتضى

إنّ المصادر التي استفاد منها الشريف المرتضى رحمته الله للوصول إلى الحكم الشرعيّ لم تتجاوز الأربعة، وهي المشهورة بـ «الأدلة الأربعة»، وهي: الكتاب، و السنّة، و العقل، و الإجماع.

و قد رفض الشريف المرتضى رحمته الله العمل بالقياس و الاستحسان في المسائل الفقهيّة، بناءً على أنّ الأربعة المذكورة قادرة على إجابة المسائل الفقهيّة كافّة، و ناهضة في الاكتفاء بها؛ لأنّ اليقين هو الشرط الأساسي عند الشريف المرتضى رحمته الله في العمل بالحكم الشرعيّ، و أمّا القياس و الاستحسان و ما في حكمهما فليست بهذه المرتبة، مضافاً إلى عدم قيام دليل على جوازها.

و المشهور أنّ أوّل من تكلم عن هذه الأربعة هو واصل بن عطاء (١٣١هـ) رئيس المعتزلة^١، و أمّا بين الإماميّة، فالمشهور أنّ ابن إدريس الحلّي (٥٩٨هـ) هو

١. صرّح بذلك أبو هلال العسكري في كتاب الأوائل ناقلاً عن واصل: «الحقّ يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق و خبر مجتمع عليه و حجّة العقل و إجماع»، الأوائل، ص ٣٧٤.

أول من صرّح بهذه الأدلّة في مقدّمة كتاب السرائر^١، واستفاد منها في مواضع من كتابه، قال في موضع:

فإذالم يكن على خلاف ما ذهبنا إليه إجماعٌ ولا دليل عقلي ولا كتابي ولا سنّة، بل دليل العقل قاضٍ بما اخترناه، وكذلك الكتاب والسنّة والإجماع فلا يجوز خلافه^٢.

ولكن بعد الفحص نجد من سبقه في التصريح بهذه الرباعيّة أو بعضها، وقد صرّح الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) جدّ ابن إدريس في كتابه العدّة برباعيّة الأدلّة^٣، وأيضاً في كتابيه الخلاف والمبسوط^٤ بدليليّة الكتاب والسنّة والإجماع.

و صرّح بجمعيتها أبو الفتح الكراجكي (٤٤٦ هـ) في كتاب كنز الفوائد: ويجب أن تؤخذ معالم الدين في الغيبة من أدلّة العقل، وكتاب الله عزّ وجلّ، والأخبار المتواترة عن رسول الله ﷺ وعن الأئمّة عليهم السلام، وما أجمعت عليه الطائفة الإماميّة، وإجماعها حجة^٥.

بل الشيخ المفيد أستاذ الشريف المرتضى والكراجكي والشيخ الطوسي - رحمهم الله - أيضاً صرّح بذلك فقال في كتاب التذكرة: اعلم أنّ أصول أحكام الشريعة ثلاثة أشياء: كتاب الله سبحانه، وسنّة نبيّه ﷺ، وأقوال الأئمّة الطاهرين من بعده - صلوات الله عليهم و سلامه - .

١. السرائر، ج ١، ص ٤٨.

٢. السرائر، ج ٢، ص ٤٨٤.

٣. عدّة الأصول، ج ١، ص ٩٢.

٤. الخلاف، ج ٣، ص ٤٨٥؛ المبسوط، ج ٣، ص ٤٩.

٥. كنز الفوائد، ص ١١٤.

و الطرق الموصلة إلى علم المشروع في هذه الأصول ثلاثة:
أحدها: العقل، و هو سبيل إلى معرفة حجّة القرآن و دلائل الأخبار.
و الثاني: اللسان، و هو السبيل إلى المعرفة بمعاني الكلام.
و ثالثها: الأخبار، و هي السبيل إلى إثبات أعيان الأصول من الكتاب
و السنّة، و أقوال الأئمة عليهم السلام و الأخبار الموصلة إلى العلم...^١

و يمكن أن يستدلّ التمسك بالأدلة الأربعة بحديث الإمام موسى بن جعفر عليه السلام:
جميع أمور الأديان أربعة: أمر لا اختلاف فيه و هو إجماع الأمة على
الضرورة التي يضطرون إليها، و الأخبار المجمع عليها المعروف عليها كلّ
شبهة و المستنبط منها كلّ حادثة، و أمر يحتمل الشكّ و الإنكار و سبيله
استيضاح أهل الحجّة عليه، فما ثبت لمتحليه من كتاب مستجمع على
تأويله أو سنّة عن النبي صلى الله عليه وآله لا اختلاف فيها أو قياس تعرف العقول عدله
ضاق على من استوضح تلك الحجّة ردّها و وجب عليه قبولها و الإقرار
و الديانة بها، و ما لم يثبت لمتحليه به حجّة من كتاب مستجمع على تأويله
أو سنّة عن النبي صلى الله عليه وآله لا اختلاف فيها أو قياس تعرف العقول عدله وسع
خاصّ الأمة و عامّها الشكّ فيه و الإنكار له...^٢

بعد التأمل في التراث الفقهي الشريف المرتضى نلاحظ شدّة اعتناؤه بالعمل
بهذه الأدلة الأربعة، حيث كان عليه السلام لا يتخطى هذه الأدلة، و يوافق المشهور في
التمسك بها مع مخالفته للمشهور في بعض صغرياتها؛ مثل عدم اعتبار أخبار
الآحاد، و حدّ ما يعتمد بالعقل و كيفيّة الإجماع... و سوف نستعرض فيما يلي
هذه الأدلة الأربعة في آثار و أنظار الشريف المرتضى عليه السلام، متعمداً في أكثر نظائرها
إلى كتاب الناصريات:

١. كنز الفوائد، ص ١٨٦.

٢. الاختصاص، ص ٥٨؛ تحف العقول، ص ٤٠٧.

الدليل الأوّل: القرآن الكريم

إنّ إحدى الطرق الموصلة إلى الحكم الشرعيّ عند السيّد المرتضى رحمته الله هي ظواهر القرآن؛ يعتقد بها ويعمل بموجبها، كباقي الفقهاء في عصره و من سبقه، وقد استدلّ السيّد المرتضى رحمته الله بظواهر الكتاب مكرراً في إثبات القول الصواب بعد التمسك بالإجماع - كما سنذكره في البحث عن الإجماع -، وذلك إلى حدّ لا يُعارضه إلّا دليل قطعيّ علميّ من الإجماع والعقل.

قال في حجيّة ظواهر القرآن: «هذه الظواهر التي ذكرناها توجب العلم»^١. وبنى السيّد المرتضى الأصل الأوّل على العمل بظواهر الكتاب^٢، ولا يجوز عنده العدول عمّا اقتضاه ظاهر الكتاب - من تخصيصه وتقييده والقول بنسخه - إلّا بقرينة قطعيّة صارفة، ولذا لا يمكن عنده رفع اليد عن ظاهر القرآن بأخبار الأحاد؛ لأنّ ظهورات الكتاب قويّة موجبة للعلم، ولكن أخبار الأحاد ليست بهذه المثابة. صرح بذلك السيّد المرتضى رحمته الله في الناصريّات في عدّة موارد:

١ - في مسألة عدم جواز المسح على الخفّين بقوله:

فأمّا الأخبار التي رووها - من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله مسح على خفيه، وأباح المسح على الخفّين - فلا يعارض ظاهر الكتاب؛ لأنّ نسخ الكتاب أو تخصيصه بها - ولا بدّ من أحدهما - غير جائز^٣.

٢ - وأيضاً في عدم وجوب الزكاة في عروض التجارة؛ قائلاً:

و ممّا يعتمد عليه في ذلك من أخبار الأحاد لا يغني؛ لأنّ أخبار الأحاد لا يخصّ بها القرآن^٤.

١. الانتصار، ص ٥٠٠.

٢. الناصريّات، ص ٣٠٣.

٣. الناصريّات، ص ٣٤٣.

٤. الناصريّات، ص ٥١٦.

٣- و أيضاً قال في عدم توريث الكافر من المسلم:

... أن الخبر الأول إذا صحّ فظاهر القرآن يدفعه، وأخبار الأحاد لا يخصّ بها القرآن، و لو ساغ العمل بها في الشريعة^١.

و يعتقد السيّد المرتضى عليه السلام أن الإجماع من حيث حجّيته و مكانته بين الحجج يجوز تخصيص الكتاب به، يقول: وأمّا تخصيصه بالإجماع فصحيح؛ لأنّ الإجماع عندنا لا يكون إلّا حجة^٢.

و يتبنّى عليه السلام في إعجاز القرآن نظرية «الصرفة»؛ فإنّه يرى أنّ إعجاز القرآن و إن كان في لفظه و نظمهِ^٣ و لكنّ الناس كانوا قادرين على الإتيان بمثله إلّا أنّ الله عزّ و جلّ صرفهم عن ذلك، و له كتاب حول ذلك باسم الموضح عن جهة إعجاز القرآن.

الدليل الثاني: الحديث الشريف

إنّ الحديث الشريف هو ثاني مصادر الاستنباط بين الفقهاء بعد الرجوع إلى كتاب الله عزّ و جلّ؛ بل أصبح علم الحديث علماً مستقلاً بين العلوم الإسلامية، يتكفّل بتنقيح و تقنين المباحث الذاتية في الحديث، و يسمّى المشتغلون بهذا العلم بالمحدّثين، و تكلم سائر العلماء مثل المتكلّمين و المفسّرين في هذا العلم من جهة ابتلائهم بها و ليس ذاتياً.

و منهم السيّد المرتضى عليه السلام، فهو عالمٌ ذو جهات متعدّدة فهو فقيهٌ، أصوليٌّ، متكلّمٌ، أديبٌ، و.. و ليس بمحدّثٍ، فمنهجهِ تجاه الأخبار منهج العالم المتكلّم من حيث التزامه بالعقل.

١. الناصريات، ص ٦٩٧.

٢. الذريعة، ج ١، ص ٢٧٩.

٣. الناصريات، ص ٤٥٢.

و ينبغي في التمهيد أن نقول: إن من أهم الخلافات بعد النبي ﷺ بين الصحابة والتابعين و من بعدهم هي الأخبار المنقولة عن رسول الله ﷺ، فمن بين الصحابة من يجمع السنن، و منهم من يحرقها و يأمر بعدم تدوينها، و بعد عصر الصحابة و التابعين و ظهور المتكلمين و خصوصاً المعتزلة صارت هذه الأخبار منشأً للانشقاق بين الأمة، فالمحدثون كانوا يتعبدون بالنصوص، و يعتقدون أن الحديث هو الدليل الوحيد لإنتاج الحكم الشرعي، خلافاً للمتكلمين و أصحاب العقل، فهم يناقشون أصحاب الحديث و النصوص و لم يتعبدوا بالنص، و يتمسكون بالعقل في براهينهم.

و أما الشيعة فقد وقع بينهم البحث في الأخبار من جهات عديدة، منها البحث في حجّة الخبر الواحد و أقسامه و التعارض الناشئ بعد حجّة الخبر في الجملة و... البحث في هذه الجهات يرجع إلى زمن الإمامين الصادقين عليه السلام.

فمن التراث الحديثي في هذا المجال ما ذكر لهشام بن الحكم (١٧٩ - ١٩٩ هـ)^١ كتاب الأخبار و كيف تصحّ، و ليونس بن عبد الرحمن المعاصر للإمام الصادق و الإمام الكاظم و الإمام الرضا عليه السلام كتاب علل الحديث^٢ أو اختلاف الحديث^٣، و لمحمّد بن أبي عمير (٢١٧ هـ) كتاب اختلاف الحديث^٤، و لأحمد بن محمّد

١. فهرست النديم، ص ٢٢٤؛ و يحتمل أنه بعينه كتاب الأخبار الذي ذكره النجاشي و الطوسي رحمتهما في فهرستيهما؛ رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٥٩، الرقم ٧٨٣، حكى أبو الحسين الخياط في كتاب الانتصار نقلاً عن ابن الراوندي عن هشام بن الحكم: «هذا هشام بن الحكم يزعم أن مجيء خبر المتواترين يوجب العلم و لو كانوا كفّاراً»؛ الانتصار، ص ٢٣٠.

٢. رجال النجاشي، ص ٤٤٧، الرقم ١٢٠٨.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٢٦٦، الرقم ٨١٣.

٤. رجال النجاشي، ص ٣٢٧، الرقم ٨٨٧.

بن خالد البرقي (٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ) كتاب علل الحديث^١ أو اختلاف الحديث^٢، و لعبد الله بن جعفر الحميري الحديثين المختلفين، و للحسن بن موسى أبي محمد النوبختي (٣١٠ هـ) كتاب في خبر الواحد و العمل به، و لمحمد بن أحمد بن داود القمي (٣٦٨ هـ)^٤ كتاب الحديثين المختلفين، و لأحمد بن علي بن العباس بن نوح السيرافي^٥ القاضي بين الحديثين المختلفين، و كتاب الحديثين المختلفين لأحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون^٦.

و يحتمل أن يكون ما ذكر لأبي النضر العياشي بعنوان معيار الأخبار^٧ أيضاً من هذا القبيل، كما نرى أن لأبي الفتح الكراچكي تلميذ السيد المرتضى^٨ أيضاً كتاباً بعنوان: أخبار الأحاد^٩، و أيضاً كتب الشيخ الطوسي^{١٠} رسالة بعنوان: مسألة في العمل بخبر الواحد^٩.

لكن مع الأسف الشديد قد ضاع هذا التراث الضخم نتيجة ظروف العصية التي مرت بها الشيعة و لم يصل إلينا شيء منها، فلا طريق لنا إلى مصنفات هؤلاء المحدثين و آرائهم و طرق استدلالهم قبل الشيخ المفيد^{١١}. و لكن في هذه الأسماء الواصلة إلينا في الفهارس و الأثبات دلالة على قِدَم

١. رجال النجاشي، ص ٧٦، الرقم ١٨٢.
٢. الفهرست للطوسي، ص ٦٣، الرقم ٦٥.
٣. رجال النجاشي، ص ٦٣، الرقم ٦٣.
٤. رجال النجاشي، ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٥.
٥. رجال النجاشي، ص ٨٦، الرقم ٢٠٩.
٦. رجال النجاشي، ص ٨٧، الرقم ٢١١.
٧. رجال النجاشي، ص ٣٥٢، الرقم ٩٤٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٦٠٤.
٨. معالم العلماء، ص ١٥٤، الرقم ٧٨٨.
٩. الفهرست للطوسي، ص ٢٤١؛ رجال النجاشي، ص ٤٠٣.

هذه البحوث، و تداولها عند قدماء أصحاب الإماميّة عليه السلام، و نشاطهم في تحقيقها و الذي استمرّ إلى عصرنا.

و قد انحدر هذا النقاش تدريجياً لتأسيس مدرستين إحداهما في قم، و هم «القميّون» الذين كانوا يعملون بأخبار الآحاد و يعتقدون بها، و هم أصحاب الحديث، و أخرى في بغداد، و هم «البغداديون» الذين هم أهل الكلام و القائلون بأولويّة العقل.

و كان ازدهار البغداديين و نشاطهم في القرن الرابع بسبب الشيخ المفيد عليه السلام قائد الفكر البغدادي، و تظهر مميّزاتهم في البحث عن حجّة الأخبار؛ فإنهم لا يقرّون بها؛ لأنّ العلم و اليقين شرطهم في العمل بالحكم الشرعي، و أخبار الآحاد لا تنهض بهذا الشرط، و تبقى في دائرة الظنون التي لا يعتمد عليها، و لذا اشتهر عندهم: أنّ الخبر الواحد لا يفيد - أو لا يوجب - علماً و لا عملاً.

و هذا الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ هـ) أستاذ السيّد المرتضى عليه السلام، أوّل من وصلت إلينا عبارته من بين المنكرين للعمل بأخبار الآحاد، يقول:

لا يجب العلم و العمل بشيء من أخبار الآحاد... إلّا أن يقترن به ما يدلّ على صدق راويه^١.

و هو من أوائل من وصل إلينا انتقاده من المحدثين^٢، كما أنّ له كتاباً بعنوان

١. أوائل المقالات، ص ١٣٢، الرقم ١٣٠؛ التذكرة، ص ٢٨.

٢. قال الشيخ المفيد عليه السلام في المسائل السروية: «و الذي رواه أبو جعفر عليه السلام فليس يجب العمل بجميعه إذا لم يكن ثابتاً من الطرق التي تعلق بها قول الأئمة عليهم السلام؛ إذ هي أخبار آحاد لا توجب علماً و لا عملاً، و روايتها عمّن يجوز عليه السهو و الغلط، و إنّما روى أبو جعفر عليه السلام ما سمع و نقل ما حفظ، و لم يضمن العهدة في ذلك، و أصحاب الحديث ينقلون الغث و السمين، و لا يقتصرون في النقل على

مقاسب الأنوار في الردّ على أهل الأخبار^١، و لكنّه من التراث المفقود. و سلك تلميذه السيّد المرتضى هذا المنهج، و ادّعى إجماع الطائفة عليه بالعلم الضروريّ بعدم ذهاب علماء الإماميّة كافّة إلى العمل بشيء من أخبار الآحاد^٢، بخلاف تلميذه الشيخ الطوسي^٣ الذي ادّعى الإجماع على عمل الإماميّة بأخبار الآحاد^٣.

و كما ترى أنّ التناقض في ادّعاء الإجماع من السيّد و تلميذه الشيخ ممّا يزيد

﴿المعلوم، و ليسوا بأصحاب نظر و تفتيش، و لا فكر فيما يروونه و تمييز؛ فأخبارهم مختلطة لا يتميز منها الصحيح من السقيم إلّا بنظر في الأصول، و اعتماد على النظر الذي يوصل إلى العلم بصحّة المنقول؛ فأما كتب أبي عليّ بن الجنيد فقد حشاها بأحكام عمل فيها على الظنّ، و استعمل فيها مذهب المخالفين في القياس الرذل، فخلط بين المنقول عن الأئمة^{عليهم السلام} و بين ما قال برأيه، و لم يفرد أحد الصنفين من الآخرين و لو أفرد المنقول من الرأي لم يكن فيه حجة؛ لأنّه لم يعتمد في النقل المتواتر من الأخبار، و إنّما عوّل على الآحاد، و إن كان في جملة ما نقل غيره من أصحاب الحديث ما هو معلوم، و إن لم يتميز لهم ذلك لعدولهم عن طريق النظر فيه، و تعويلهم على النقل خاصة، و السماع من الرجال، و التقليد دون النظر و الاعتبار. فهذا ما عندي في الذي تضمّنته الكتب للشيخين المذكورين في الحلال و الحرام من الأحكام؛ المسائل السروية، ص ٧٢-٧٣.

١. رجال النجاشي، ص ٤٠١، الرقم ١٠٦٧.

٢. قال الشريف المرتضى: «لأنّا نعلم علماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب و لا شك أنّ علماء الشيعة الإماميّة يذهبون إلى أنّ أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة و لا التعويل عليها، و أنّها ليست بحجة و لا دالة، و قد ملؤوا الطوامير و سطروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك و النقض على مخالفهم»، جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٤.

و قال في موضع آخر: «و قد علمنا أنّ كلّ من صنّف من علماء هذه الطائفة كتاباً و دون علماً، فمذهبه الذي لا يختلّ و لا يشتبه و لا يلتبس أنّ أخبار الآحاد ليست بحجة في الشريعة»، جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٥.

٣. قال الشيخ الطوسي: «في كتاب العدة: «و الذي يدلّ على ذلك إجماع الفرقة المحققة بأنّي وجدتها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم»، عدة الأصول، ج ١، ص ١٢٧.

في الإعضال للاطلاع على مسلك القدماء تجاه الأخبار.

و يظهر أنَّ ادعاء كلِّ منهما الإجماع يستند إلى منهجه الذي يعمل عليه، و أنَّ الإجماع مبنيٌّ على اتفاق العلماء على رأي دون اعتداد بآراء الآخرين.

فهذا ظاهر لمن ينظر إلى موقف من كان بعدهما، فهذا ابن إدريس الحلِّي القائل بعدم حجِّية الأخبار يعتبر عمل الشيخ الطوسي بأخبار الأحاد مخالفة لإجماع السلف و الخلف معتمداً على ادعاء الإجماع من الشيخ المفيد و السيّد المرتضى^١، و العلامة الحلِّي (٧٢٦ هـ) القائل بحجِّية الأخبار يعتقد أنَّ الإجماع متحقِّق في قول الشيخ الطوسي لعمل الأخباريين و عدَّة من الأصوليين بها، و قال: «إنَّ قول السيّد المرتضى بسبب شبهة حصلت له، و إلّا فأنَّ العمل بأخبار الأحاد ضروريٌّ»^١.

و لكنَّ السيّد المرتضى^٢ في تخطُّته العاملين بأخبار الأحاد أشدَّ من أستاذه الشيخ المفيد، و إليك نماذج من تعابيره:

١- أعلم أنَّه لا بدَّ في الأحكام الشرعيَّة من طريق التوصل إلى العلم بها؛ لأنَّنا متى لم نعلم الحكم و نقطع بالعلم على أنَّه مصلحة لنا جوزنا كونه مفسدة لنا فيقبح الإقدام منَّا عليه؛ لأنَّ الإقدام على ما لا نأمن كونه فساداً كالإقدام على ما نقطع كونه فساداً.

و لهذه الجملة أبطلنا أن يكون القياس في الشريعة الذي يذهب مخالفونا إليه طريقاً إلى الأحكام الشرعيَّة، من حيث كان القياس يوجب الظنَّ و لا يقتضي العلم...

و كذلك إذا أبطلنا العمل في الشريعة بأخبار الأحاد؛ لأنَّها لا توجب

١. السرائر، ج ٣، ص ٢٨٩؛ نهاية الوصول، ج ٣، ص ٤٠٣.

علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم؛ لأنّ خبر الواحد إذا كان عدلاً.

فغاية ما يقتضيه الظنّ بصدقه، و من ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً وإن ظننت به الصدق، فإنّ الظنّ لا يمنع من التجويز، فعاد الأمر في العمل بأخبار الأحاد إلى أنّه إقدام على ما لا تأمن كونه فساداً أو غير صلاح^١.

٢- العلم الضروري حاصل لكلّ مخالف للإمامية أو موافق بأنهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وأنّ ذلك صار شعاراً لهم يعرفون به^٢.

٣- إنّ أصحابنا كلّهم، سلفهم وخلفهم، متقدّمهم ومتأخّره، يمنعون من العمل بأخبار الأحاد، و من العمل بالقياس في الشريعة، و يعيبن أشدّ عيب الذاهب إليهما والمتعلّق في الشريعة بهما، حتّى صار هذا المذهب - لظهوره وانتشاره - ضرورةً منهن، و غير مشكوك فيه من المذاهب^٣.

٤- اعلم أنّه لا يجوز لعالم ولا عاميّ الرجوع في حكم من أحكام الشريعة إلى كتاب مصنّف؛ لأنّ العمل لا بدّ من أن يكون تابعاً للعلم على بعض الوجوه، و النظر في الكتاب لا يفيد علماً، فالعامل بما وجده فيه لا يأمن من أن يكون مقدماً على قبيح^٤.

٥- إنّ قوماً من طائفتنا يرجعون إلى العمل بهذه الكتب مجردة عن حجة، و لا ينكر بعضهم على بعض فعله...

[الجواب:] إنّنا ما نجد محصّلاً من أصحابنا يرجع إلى العمل بما في هذه الكتب من غير حجة تعضده و دلالة تسنده بقصده و دلالته، و من فعل

١. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٢.

٢. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣٠٩.

٣. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٣.

٤. جوابات المسائل الرسية الأولى، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٣٢.

ذلك منهم فهو عامّي مقلّد في الأصول، و كما يرجع في الأحكام إلى هذه الكتب....

و ما زال علماء الطائفة و متكلموهم ينكرون على عوامّهم العمل بما يجدونه في الكتب من غير حجة مشافهة، و ممّا يضيفونه^١ في كتبهم، و ردّهم على أصحاب التقليد...^٢.

٦- الذي يظهر ممّا عند المناظرة لمخالفينا التخطئة لهم فيما يرونه و يذهبون إليه، من إثبات العبادات و الأحكام بالقياس و الاستحسان، و الاجتهاد بالرأي، و بأخبار الآحاد التي يعترفون بفقد العلم بصدق روايتها، و تجويز الخطأ على ناقلها^٣.

و في هذا المقدار كفاية لمن تأمل، و مصنّفاته مشحونة بهذه التعابير، مضافاً إلى رسالته التي أفردّها في بطلان العمل بأخبار الآحاد في الأحكام الشرعية، و هي مطبوعة.

تقسيم الأخبار عند السيّد المرتضى

تنقسم الأخبار عند الشريف المرتضى إلى قسمين:

- ١- الأخبار التي يحصل منها العلم و القطع و يجوز العمل بها.
 - ٢- أخبار الآحاد التي لا يحصل العلم منها، و لا يجوز العمل بنصّها.
- و الأوّل ينقسم عنده بحصر عقليّ إلى قسمين:
- الأوّل: ما حصل من طريق السماع من النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام بالمشافهة.

١. كذا في المطبوع، و لعلّ الصحيح: يضيفونه.

٢. نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٣٣.

٣. جواب المسائل الثبائيات، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٧.

الثاني: ما حصل من الطرق العلميّة في النقل إلى أخبارهما، وهذه الطرق بالنسبة إلى مَنْ لم يشهدهما.

وهذا الثاني ينقسم إلى أقسام:

الأول: الوقائع المعروفة المشهورة المنتشرة بين جميع المسلمين ينقلونها خلفاً عن سلف، و قرناً بعد قرن، و يذكرها أهل السير نقلاً بغير إسناد معيّن؛ كالإخبار بغزوات الرسول، و حجّة الوداع، و خبر غدير خمّ، و أخبار البلدان التي لا مجال لإنكارها... و غير ذلك.

الثاني: الأخبار المتواترة التي جاءت في الكتب بالأسانيد المتّصلة الكثيرة؛ كخبر غدير خمّ أيضاً.

الثالث: الخبر الذي أطبق علماء الأئمة على قبوله^١.

قال في المسائل التّبانيات:

و أمّا الطريق إلى معرفة خطاب الرسول ﷺ و الإمام ﷺ فقد يكون بالمشافهة لمن يشهدهما، و يعلم ضرورة إضافة الخطاب إليهما، و من نأى عنهما فطريقه إلى هذه المعرفة الخبر المتواتر الذي يفضي إلى العلم^٢.

أدلة عدم حجّية الأخبار

لما كان السيّد المرتضى ﷺ لا يعتقد بحجّية أخبار الأحاد كان من الجدير ملاحظة الأدلة التي استدلّ بها في هذا المضمار، و هما دليّان:

الدليل الأول: إنّ الفتوى في الأحكام الشرعيّة بالوجوب و النهي و الإباحة و... تحتاج في إثباتها إلى الأدلة القطعية، و أخبار الأحاد ظنيّة، و الظنّ لا يغني من

١. الذريعة، ج ٢، ص ٢٦١.

٢. جوابات المسائل التّبانيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١.

الحقّ شيئاً، والأدلة الشرعيّة في إثبات التعبد بالظنّ في خصوص الأخبار ليست كافية، وإنّ جاز عند العقل التعبد بها ولكن هذا المقدار لا يفيد؛ لأنّ الحاكم في إثبات حجّية شيء لاستخراج الحكم الشرعيّ هو الشرع، وليس للعقل مدخلية في هذا المجال^١.

قال الشريف المرتضى رحمته الله:

و ممّا يدلّ أيضاً عليّ جواز التعبد بخبر الواحد أنّ العمل في كثير من العقليّات قد يتبع غلبة الظنّ فما الذي يمنع عن مثل ذلك في الشرعيّات؟ و يدلّ عليه أيضاً ورود التعبد بقبول الشهادات و الاجتهاد في جهة القبلة و قبول قول المفتي، و كلّ هذا من باب واحد^٢.

و قال أيضاً:

إنّ الخبر الذي لا يوجب العلم يجوز من طريق العقول التعبد به^٣.

و قال:

و قد تجاوز قوم من شيوخنّا رحمته الله في إبطال القياس في الشريعة و العمل بأخبار الأحاد أن قالوا: إنّه مستحيل من طريق العقول العبادة بالقياس في الأحكام، و أحالوا أيضاً من طريق العقول العمل بأخبار الأحاد^٤.

الدليل الثاني: إنّ في أخبار الأحاد - شيعة و سنّة - أخطاء و أباطيل ظاهرة الفساد،

١. قال الشريف المرتضى رحمته الله: «أنّ العبادة بقبول خبر الواحد و العمل به طريقة الشرع و المصالح، فجرى مجرى سائر العبادات الشرعيّة في اتباع المصلحة، و أنّ العقل غير دالّ عليه، و إذا فقدنا في أدلّة الشرع ما يدلّ على وجوب العمل به علمنا انتفاء العبادة به، كما نقول في سائر الشرعيّات و العبادات الزائدة على ما أثبتناه و علمناه»، الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٢٩.

٢. الذريعة، ج ٢، ص ٥٢٢.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٢.

قال به في جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة:

اعلم أنّه لا يجب الإقرار بما تضمّنه الروايات، فإنّ الحديث المرويّ في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا يتضمّن ضروب الخطأ و صنف الباطل، من محال لا يجوز أن يتصوّر، و من باطل قد دلّ الدليل على بطلانه و فساده؛ كالتشبيه و الجبر و الرؤية و القول بالصفات القديمة^١.

و أمّا الدليل المؤثّر على فكر السيّد المرتضى في القول بعدم حجّية أخبار الأحاد، فيمكن أن يقال: إنّ يظهر من الفحص و التتبّع في التاريخ أنّ السيّد المرتضى رحمه الله كان في زمن شيوع الفكر المعتزلي في بغداد، و بغداد كانت مأمناً لكثير ممّن يقول بالاعتزال، و لعلّ بدء هذا الازدهار و الظهور في بغداد كان بعد التدخّل الحكومي رسمياً في المسائل العقائدية لأسباب سياسيّة.

فهذا المأمون العبّاسي تبوّى في أواخر عمره - في سنة ٢١٨ هـ - القول بخلق كلام الله، و كتب إلى جميع البلدان بمعاينة من يعتقد بعدم مخلوقيّته، و امتدّ هذا الحكم حتّى زمن المعتصم و الواثق العبّاسيين (حتّى نهاية سنة ٢٣٤ هـ)، و ذلك لشدّة نفوذ المعتزلة في عاصمة الخلافة بغداد، و اشتهرت هذه الواقعة بـ: «محنة القرآن»، و بسببها سجن و زجر و استتيب كثير ممّن يعتقد بعدم مخلوقيّة القرآن^٢.

و من ميزات المعتزلة أنّهم كانوا متشدّدين في عدم قبولهم الأخبار لمحوريّة العقل و البرهان لديهم، و يعتقدون أنّ المقدمات الموصلة إلى الحكم لا بدّ أن تورث القطع، و لعلّ المنهج المعتزلي تجاه أخبار الأحاد هو الذي أثر على السيّد المرتضى رحمه الله في إنكاره لحجّية الخبر الواحد.

١. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٩.

٢. الإسلام بين العلماء و الحكّام، ص ١٥٩.

و هذا أمر لا يمكن إنكاره، لكن السيّد المرتضى رحمته الله في كثير من المباحث يُخالف المعتزلة، وله مقالات في ردّهم كأستاذة الشيخ المفيد رحمته الله، فقد ألّف كتاب الشافي في الإمامة ردّاً على كتاب المغني الكافي للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٤١٤ هـ).

و نرى في مسألة أخبار الآحاد بالخصوص مخالفة الشريف المرتضى للمنهج المعتزلي في ردّهم جميع أخبار الآحاد، فكان من بينهم من يقول بعدم حجّية الأخبار متواترة و آحاداً، و من يعتقد بإمكان وقوعها و لا يجوز التعبد بها عقلاً^١، كما نقل عن ابن قبة الإمامي^٢.

و يخالف الشريف المرتضى رحمته الله النظام من أئمة المعتزلة الذي يذهب إلى أن العلم يجوز أن يحصل عنده و إن لم يجب؛ لأنّه يتبع قرائن و أسباباً، و يجعل العمل تابعاً للعلم، فمهما لم يحصل علم فلا عمل - كما مرّت عبارة الشيخ المفيد رحمته الله فإنّه يوافق النظام -، و كذلك يخالف بعض المعتزلة ممّن يعتقد أن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر، و يقسّم العلم إلى القسمين^٣.

فإنّ الشريف المرتضى رحمته الله يخالفهم في جميع ذلك، و يقول بإمكان وقوعها

١. قال الشريف المرتضى رحمته الله: «و منهم من يزيد على هذه الجملة و يذهب إلى أنّه مستحيل من طريق العقول أن يتعبد الله تعالى بالعمل بأخبار الآحاد»، جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٤.

٢. انظر ترجمته في رجال النجاشي، ص ٣٧٥؛ الفهرست، ص ٢٠٧؛ فهو كما وصل إلينا من طريق الشيخ الصدوق رحمته الله في أجوبة ابن قبة عن شبهات أبي زيد العلوي، يقول: «و هذه الأخبار فكلّ واحد منها إنّما هو خبر واحد لا يوجب خبره العلم، و خبر الواحد قد يصدق و يكذب»، كمال الدين، ص ١١٠.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٧؛ الأحكام للآمدي، ج ٢، ص ٣٢.

و العمل و التَّعَبُّدُ بِهَا عَقْلًا^١، أَمَّا شَرْعًا فَلَا يَرَى دَلِيلًا عَلَى التَّعَبُّدِ وَ الْعَمَلِ بِهَا^٢؛ لِأَنَّهُ أَوَّلًا: إِنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ غَيْرَ عِلْمِيٍّ فَلَا يَسْتَوْجِبُ الْقَطْعَ بِالْحُكْمِ، وَ ثَانِيًا: لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يُلْزِمُنَا بِالتَّعَبُّدِ بِهِ، وَ أَدَلَّةُ الْعَامِلِينَ بِهِ قَاصِرَةٌ عَنْ إِفَادَةِ مَدْعَاهُمْ^٣، بِخِلَافِ تَلْمِيزِهِ الشَّيْخَ الطُّوسِيَّ فَهُوَ يَعْتَقِدُ بِوُجُودِ أَدَلَّةٍ تَوْجِبُ التَّعَبُّدَ بِالْأَخْبَارِ شَرْعًا^٤.

وَ قَدْ صَرَّحَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى بِأَنَّ فِي الْأَخْبَارِ مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ، قَالَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَى فِرْقَةٍ تَعْرِفُ بِ«السُّنْمِيَّةِ» الْقَائِلِينَ بِانْكَارِ وَقُوعِ الْعِلْمِ عِنْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ^٥.

وَ أَيْضًا قَالَ فِي الْمَوْصُلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ:

وَ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ وَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ - مَعَ تَجْوِيزِ

١. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٩.

٢. صرَّح به في الذريعة: «الصحيح أنَّ العبادة ما وردت بذلك، وإن كان العقل يجوز التعبد»، الذريعة، ج ٢، ص ٥٢٩.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٩؛ جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٥.

٤. قال الشريف المرتضى: «و الذي أذهب إليه: أنَّ خبر الواحد لا يوجب العلم، و أنَّه كان يجوز أن ترد العبادة بالعمل به عقلاً، و قد ورد جواز العمل به في الشرع، إلَّا أنَّ ذلك موقوف على طريق مخصوص، و هو ما يرويه من كان من الطائفة المحققة و يختص بروايته و يكون على صفة يجوز معها قبول خبره من العدالة و غيرها»، العدة، ج ١، ص ١٠٠.

و يشترط في العمل بهذه الأخبار شرطين في الراوي مضافاً إلى وجود القرينة في جانب الخبر، يقول: «و كان ممَّن لا يطعن في روايته و يكون سديداً في نقله و لم تكن هناك قرينة تدلُّ على صحَّة ما تضمَّنه الخبر»، العدة، ج ١، ص ١٢٦.

٥. الذريعة، ج ٢، ص ٤٨١؛ الذخيرة، ص ٣٤٤؛ جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٣.

العبادة بهما من طريق العقول - لأن الله تعالى ما تعبّد بهما ولا نصب دليلاً عليهما، فمن هذا الوجه أطرّحنا العمل بهما^١.

و قال في كتاب الذريعة:

اعلم أنّ الصحيح أنّ خبر الواحد لا يوجب علماً، وإنّما يقتضي غلبة الظنّ بصدقه إذا كان عدلاً^٢.

و أيضاً يخالف المعتزلة في قبوله مضمون أخبار الآحاد التي رواها عدول، المعاضدة بدليل من العقل أو ظاهر الكتاب أو الإجماع.

إنّ التقارب الفكري بين المعتزلة و متكلّمي بغداد كالشريف المرتضى و اتّحادهم في بعض الآراء، و اتّفاقهم في شدّة التمسّك بالعقل أوقع بعض المؤرّخين في وهم اعتزال الشريف المرتضى^٣، فقد قال ابن الجوزي في المنتظم: «و كان يميل إلى الاعتزال»^٤، و قال الصفدي (٧٦٤ هـ) في الوافي بالوفيات نقلاً عن الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ): «إنّ السيّد المرتضى^٥ رئيس المعتزلة»^٦.

و هذا من الخطأ بوضوح، فالاعتزال مقولة مستقلة، و الاشتراك في الآراء لا يوجب اتّحادهم في المذهب و العقيدة، و التشيّع كياناً مستقلّ يختلف عن الاعتزال اختلافاً جذرياً، و الظاهر أنّ متكلّمي بغداد التفنّوا إلى هذا الخطأ في عصرهم ممّا أوجب على الشيخ المفيد أن يردّ على شبهة اتّخاذ الإماميّة قول المعتزلة في كتابه المسائل الصاغانيّة، و قد أجاب بأنّه لم يُعرف بين الإماميّة فقيه

١. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٣.

٢. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٧.

٣. المنتظم، ج ١٥، ص ٤٣٦.

٤. الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٣٦٢.

متكلمٌ يأخذ العلم من المعتزلة^١، وفي الجواب لهذه الشبهة أَلَف كتاب أوائل المقالات وكتاب نقض فضيلة المعتزلة^٢.

بل يظهر مخالفة الإمامية للمعتزلة من سالف الزمان، فهذا هشام بن الحكم (١٩٩ هـ) قد أَلَف كتاباً في الردّ على المعتزلة، وله أيضاً كتاب في الردّ على المعتزلة في أمر طلحة والزبير^٣، وكذا أبو القاسم الكوفي (٣٥٢ هـ) له كتاب تناقض أقاويل المعتزلة^٤، وكتب أعلامنا قديماً وحديثاً مشحونة بالردّ عليهم، مضافاً إلى التبرّي الصادر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ إذ قال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «لعن الله المعتزلة أرادت أن توحد فألحدت، ورامت أن ترفع التشبيه فأثبتت»^٥.

نعم، كانت الإمامية من بداية أمرهم تبعاً لتعاليم أئمتهم أئمة أهل البيت عليهم السلام، متمسكين بالعقل، ولهم أحاديث كثيرة في مرتبة العقل ومكانته، كما نرى تلك الأحاديث في كتب الحديث، وهذا كتاب نهج البلاغة في خطب أمير المؤمنين عليه السلام منهجه عقلاني، وأيضاً في خطبة الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام محتجة بالأدلة العقلية في الردّ على من ارتقى ظلماً منبر أبيها.

ولا يخفى أنّ جذور هذه الشبهة تعود إلى قبل ذلك، ولعلّ أوائل ورودها في مصنفات الجاحظ (٢٥٦ هـ) والخياط (٣٠٠ هـ) والأشعري (٣٢٤ هـ) وأمثالهم.

١. المسائل الصاغانية، ص ٤١.

٢. رجال النجاشي، ص ٣٩٩، الرقم ١٠٦٧.

٣. الفهرست للطوسي، ص ٢٥٨، الرقم ٧٨٣.

٤. رجال النجاشي، ص ٢٦٦، الرقم ٦٩١.

٥. كنز الفوائد، ص ٥١.

حدّ العمل بأخبار الأحاد

إنّ السيّد المرتضى عليه السلام - كما يظهر فيما مرّ - لا يعتقد بحجّية خبر الواحد، و على هذا يحدّد مشروعيّته في موارد، منها: البيّنة في القضاء، و الاجتهاد في تعيين القبلة، و قبول قول المفتي، و ما قام الدليل الشرعيّ بجوازه و العمل على طبقه، صرّح بذلك في الذريعة قائلاً:

و ممّا يدلّ أيضاً على جواز التعبد بخبر الواحد أنّ العمل في كثير من العقليّات قد يتبع غلبة الظنّ، فما الذي يمنع عن مثل ذلك في الشرعيّات؟ و يدلّ عليه أيضاً ورود التعبد بقبول الشهادات، و الاجتهاد في جهة القبلة، و قبول قول المفتي، و كلّ هذا من باب واحد^١.

مكانة الأخبار في الوصول إلى الحكم

و على ما ذكرنا من منهج الشريف المرتضى عليه السلام تجاه الأخبار حيث يسقط كثير منها عن الحجّية، و موقفه يوجب طرح أكثرها، و بذلك يحرم الفقهاء من الانتفاع بشريحة واسعة من الأخبار في سبيل الأحكام.

و لكن هذا لا يعني أنّ السيّد المرتضى عليه السلام نفسه قد استغنى عن النصوص أو ترك الاستدلال بالأحاديث تماماً، بل في الواقع - و إن كانت الأخبار بنصّها غير معتبرة عنده - هو كثير العمل بمضمونها و فحواها إذا كان بجانبها دليل قطعيّ أو أمارة، و قد أشار إلى ذلك غير مرّة، منها قوله في الحدود و الحقائق المنسوب إليه في معنى الاجتهاد و الاستنباط:

الاستنباط: استخراج الحكم من فحوى النصوص.

الاجتهاد: بذل الفقيه الوسع في تعرّف الحكم الشرعيّ من خفيّ النصوص،

أو الأدلة الغير القاطعة، أو في تعرف ما يتعلق به حكم شرعي؛ كجهة القبلة^١.
و تحدّث في الذريعة عن توجيه عمل بعض الإمامية بأخبار الأحاد فقال:
و يحتمل - أيضاً - أن يكون الخبر نُبّههم على طريقة من الاجتهاد تقتضي
إثبات ذلك الحكم، فكان العمل على الاجتهاد لا بالخبر، وإنّما كان للخبر
حظ التذكير والإيقاظ^٢.

و قد يصرح بأنّ العمل بهذه المجموعة من الأخبار سهل ميسر بعد وجود
الأدلة القطعية في جانبها؛ كالإجماع الذي هو تلقّي الإمامية لقول الإمام عليه السلام،
و عرضها أولاً: على العقل - لما في الأخبار المذكورة من الأقوال الظاهرة
البطلان -، و ثانياً: على ظاهر الكتاب و ما في معناه، فقال:

اعلم أنّه لا يجب الإقرار بما تضمّنه الروايات؛ فإنّ الحديث المرويّ في
كتب الشيعة و كتب جميع مخالفينا يتضمّن ضروب الخطأ و صنوف
الباطل، من محالّ لا يجوز أن يتصوّر، و من باطل قد دلّ الدليل على بطلانه
و فساده؛ كالتشبيه و الجبر و الرؤية و القول بالصفات القديمة.
و من هذا الذي يحصى أو يحصر ما في الأحاديث من الأباطيل، و لهذا
وجب نقد الحديث بعرضه على العقول، فإذا سلم عليها عرض على الأدلة
الصحيحة؛ كالقرآن و ما في معناه، فإذا سلم عليها جوّز أن يكون حقّاً
و المنخبر به صادقاً^٣.

و نلاحظ تطبيق هذا المبنى و الالتزام به في مصنّفاته، فمن ذلك:

١ - في البحث عن تطهير البول فقط، قال في كتاب الانتصار:
أنّ البول خاصّة لا يجرى فيه الاستجمار بالحجر، و لا بدّ من غسله بالماء مع

١. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٢.

٢. الذريعة، ج ٢، ص ٥٤٣.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

وجوده.. و حجة الشيعة على مذهبها هذا هي ما تقدّم ذكره من إجماعها عليه، وتظاهر الآثار في رواياتهم به^١.

٢ - في حكم الصدقة لبني هاشم، قال في الانتصار أيضاً:

و ممّا انفردت به الإماميّة القول بأنّ الصدقة إنّما تحرم على بني هاشم إذا تمكّنوا من الخمس الذي جعل لهم عوضاً عن الصدقة، فإذا حرّمه حلّت لهم الصدقة. و باقي الفقهاء يخالفون في ذلك.

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتردّد، و يقوّي هذا المذهب تظاهر الأخبار بأنّ الله تعالى حرّم الصدقة على بني هاشم، و عوّضهم بالخمس عنها، فإذا سقط ما عوّضوا به لم تحرم عليهم الصدقة^٢.

٣ - يرى السيّد المرتضى رحمته الله أنّه يمكن الاعتماد على خبر الواحد في كشف الحكم إن كانت هناك أمارات في كشف صدق الخبر؛ و يعرف الأمانة بقوله: الأمانة: هي التي يقضي النظر الصحيح فيها إلى غالب الظن^٣.

٤ - و كذلك يرى رحمته الله أنّ الظنون الحاصلة للعقلاء عند مواجهة الأمارات متفاوتة، فلا يجوز الاعتماد عليها حيث يقول:

و ما يحصل عنده الظنّ يسمّى أمانة، و يمضي في الكتب كثيراً أنّ حصول الظنّ عند النظر في الأمانة ليس بموجّب عن النظر؛ كما نقوله في العلم الحاصل عند النظر في الدلالة، بل يختاره الناظر في الأمانة لا محالة لقوّة الداعي، و ليس ذلك بواضح؛ لأنّهم إنّما يعتمدون في ذلك على اختلاف الظنون من العقلاء و الأمانة واحدة^٤.

١. الانتصار، ص ٩٧ و ٩٨.

٢. الانتصار، ص ٢٢٢.

٣. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٣.

٤. الذريعة، ج ١، ص ٢٣.

و يعتقد السيد المرتضى عليه السلام في موضع آخر جواز العمل بالأخبار بمقتضى الأمارات، حيث قال في جواب كيفية إمكان إجماع الإمامية على صدق بعض أخبار الآحاد:

فإن قيل: وكيف تجمع الفرقة المحقة على صدق بعض أخبار الآحاد، وأي طريق لها إلى ذلك؟ قلنا: يمكن أن تكون عرفت ذلك بأمانة أو علامة على الصدق من طريق الجملة، و يمكن أيضاً أن يكونوا عرفوا في راوٍ بعينه صدقه على سبيل التمييز و التعيين؛ لأن هؤلاء المجمعين من الفرقة المحقة قد كان لهم سلف قبل سلف يلحقون الأئمة عليهم السلام الذين كانوا في أعصارهم، و هم ظاهرون بارزون تسمع أقوالهم و يرجع إليهم في المشكلات^١.

لكن لم نعر في كتب السيد المرتضى عليه السلام على كيفية تعامله مع الأمارات، أو على الآليات التي استخدمها حيث لم يبينها، و لم يتطرق إليها في استدلالاته.

هذا، ولكن السيد المرتضى عليه السلام وإن عمل بمضمون هذه الأخبار لوجود دليل من الإجماع أو ما يعضده من القرآن و ما في حكم ذلك إلى جانب تلك الأخبار، لكن لا يعتمد عليها لوحدها، و لا يحكم بصحتها، و إن عمل بها، بل العمل عنده في الواقع على وفق الدليل المعاضد لها، حيث يقول:

الذي يجب تحصيله في هذا أن الفرقة المحقة إذا عملت بحكم من الأحكام أو ذهبت إلى مذهب من المذاهب و وجدنا روايته مطابقة لهذا العمل لا نحكم بصحتها و نقطع على صدق روايتها، لكننا نقطع على وجوب العمل بذلك الحكم المطابق للرواية، لا لأجل الرواية، لكن بعمل المعصوم الذي قطعنا على دخوله في جملة عمل القائلين بذلك الحكم^٢.

١. جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٩.

٢. جوابات المسائل الثبائيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٩.

و من الجدير بالذكر هنا أنَّ السَّيِّدَ المرتضى عليه السلام حيث يأخذ الحكم من مضمون الخبر، و يطرح نصّها و لفظها كما مضى، و نتيجة لهذا المبنى فيُخرج الدليل - أي خبر الواحد - من كونه دليلاً لفظياً فيصير الدليل عنده لبيّاً، و لذا لا يتمسك بعموماته و إطلاقاته التي هي من فروع و ثمرات التمسك بظواهر الألفاظ و النصوص، بل يأخذ بالقدر المتيقّن من خبر الواحد؛ لأنّه دليلٌ لبيٌّ؛ و يلتزم في جميع استدلالاته بهذا المنهج، و لا يعمل بعمومات و إطلاقات الأخبار و ما يؤخذ من اللفظ.

و مع ذلك كلّهُ يعتقد السَّيِّدَ المرتضى عليه السلام أنّه بهذا الأسلوب يخرج كثيراً من الأخبار من أن لا تكون مفيدة للعلم، فقال:

إنّ أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على صحّتها، إمّا بالتواتر من طريق الإشاعة و الإذاعة، أو بأمانة و علامة دلّت على صحّتها و صدق رواتها، فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع، و إن وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص معيّن من طريق الآحاد^١.

كيفية التعامل مع باقي الأخبار

أمّا باقي الأخبار التي لا تصل إلى هذه المرتبة و ظاهرها معارضة للأدلة و الأصول القطعية فالسَّيِّدَ المرتضى عليه السلام لا يطرحها رأساً، بل يحاول تأويلها و توجيهها و التصرّف في ظاهرها و رفع اليد عنها بالاستعانة باللغة، حيث يقول:

إنّ الأخبار التي يخالف ظاهرها الأصول و لا تطابق العقول لا يجب ردّها و القطع على كذب راويها إلّا بعد أن لا يكون لها في اللغة مخرج و لا تأويل،

١. جوابات المسائل التبنّيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦.

و إن كان لها ذلك فباستكراه أو تعسف^١.

و هذا المبني يشهد بوضوح من خلال كتبه الأمالي و الناصريات و الانتصار. و يقسم هذه الأخبار - التي ظاهرها مخالف للأصول القطعية، و تحتاج إلى التأويل و التوجيه - إلى قسمين:

القسم الأول: ما ليس في تأويلها و التصرف في ظاهرها تكلف، و لا مشي في طريق معوج، و لا يخرج الكلام عن الفصاحة و البلاغة.

و القسم الثاني: ما في تأويلها و توجيهها تكلف و تعسف، و يخرج الكلام عن الفصاحة و البلاغة و الاستقامة، و حكم على هذا القسم بأنها كاذبة، خاصة إذا نسبت إلى النبي ﷺ و الأئمة عليهم السلام؛ لأن كلامهم في غاية الفصاحة و البلاغة، و خالٍ من أي إبهام و إلغاز و تعمية.

و قد أشار لهذا القسم من الأخبار بما في كتاب التوحيد من الكافي الشريف لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩ هـ)، و تهجم عليه بشدة و على مروياته، قال ﷺ:

ثم ما ظاهره من الأخبار مخالف للحق و مجانب للصحيح على ضربين، فضرب يمكن فيه تأويل له مخرج قريب لا يخرج إلى شديد التعسف و بعيد التكلف، فيجوز في هذا الضرب أن يكون صدقاً، فالمراد به التأويل الذي خرجناه، فأما ما لا مخرج له و لا تأويل إلا بتعسف و تكلف يخرجان عن حد الفصاحة بل عن حد السداد فإننا نقطع على كونه كذباً، لا سيما إذا كان عن نبي أو إمام مقطوع فيهما على غاية السداد و الحكمة و البعد عن الإلغاز و التعمية، و هذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال

المعلوم بالضرورات فسادِه وإن رواه الكليني عليه السلام في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا - رحمهم الله تعالى - في كتبهم ما له ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً^١.

هذا مع أنَّ السيّد المرتضى عليه السلام ممّن روى كتاب الكافي وأجازه لمن بعده من تلامذته؛ كما يظهر من إحدى طرق الشيخ الطوسي عليه السلام، فهو يقول في فهرسته: «وأخبرنا السيّد الأجلّ المرتضى، عن أبي الحسين أحمد بن عليّ بن سعيد الكوفي، عن الكليني»^٢.

مواجهة السيّد المرتضى للمحدّثين وكتبهم

يتهمّ السيّد المرتضى عليه السلام على المحدّثين، ويّتهمهم بعدم التمكن من إثبات الحقّ، وأنهم لم يقدروا على إقامة البراهين في عقائدهم وأنهم مقلّدون في ذلك، ولذا يعتقد أنّنا في غنى عن الرجوع إلى كتبهم لوجود الأخبار عندنا من غير كتبهم، وإليك بعض عباراته ردّاً على المحدّثين:

١ - قال:

وما لأصحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحقّ في الأصول ولا اعتقدوها بحجّة ولا نظر، بل هم مقلّدون فيها والكلام في هذه المسائل، وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحقّ بالحجّة، وإنّما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض^٣.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤١٠.

٢. الفهرست للطوسي، ص ٢١١، الرقم ٦٠٢.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٨.

٢- و قال في موضع آخر:

فأما أصحاب الحديث فإنهم رَوَوْا ما سمعوا و حَدَّثُوا به و نقلوا عن أسلافهم، و ليس عليهم أن يكون حجة و دليلاً في الأحكام الشرعية أو لا يكون كذلك، فإن كان في أصحاب الحديث من يحتج في حكم شرعي بحديث غير مقطوع على صحته فقد زلَّ و زور.

و ما يفعل ذلك من يعرف أصول أصحابنا في نفي القياس و العمل بأخبار الآحاد حق معرفتها، بل لا يقع مثل ذلك من عاقل، و ربّما كان غير مكلف. ألا ترى أنَّ هؤلاء بأعيانهم قد يحتجون في أصول الدين من التوحيد و العدل و النبوة و الإمامة بأخبار الآحاد؟ و معلوم عند كلِّ عاقل أنَّها ليست بحجة في ذلك.

و ربّما ذهب بعضهم إلى الجبر و إلى التشبيه، اغتراراً بأخبار الآحاد المروية، و من أشرنا إليه بهذه الغفلة يحتج بالخبر الذي مارواه و لا حدّث به و لا سمعه من ناقله فيعرفه بعدالة أو غيرها، حتّى لو قيل له في بعض الأحكام: من أين أثبتته و ذهبت إليه؟ كان جوابه: لأنّي وجدته في الكتاب الفلاني، و منسوباً إلى رواية فلان بن فلان.

و معلوم عند كلِّ من نفى العلم بأخبار الآحاد و من أثبتها و عمل بها: أنَّ هذا ليس بشيء يعتمد و لا طريق يقصد، و إنّما هو غرور و زور^١.

٣- و يقول أيضاً:

إذا سألت عن سبب اعتقاده التوحيد و العدل أو النبوة أو الإمامة أحالك على الروايات و تلى عليك الأحاديث^٢.

٤- و لا يكفي السيّد المرتضى عليه السلام بهذا المقدار من الإشكال عليهم و إنكار

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢١١-٢١٢.

٢. إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

طريقتهم، بل تجاوز الحدّ فقسّمهم إلى قسمين؛ قسم سلكوا هذا الطريق عن غفلة، وقسم سلكوه عن عناد ولعب بالدين، حيث يقول:

إنّ هؤلاء الذين قد علمنا واضطربنا إلى اعتقادهم فساد العمل بخبر الأحاد إنّما عملوا بها في كتبهم و عوّلوا عليها في مصنفاتهم لأحد أمرين: إمّا الغفلة، أو العناد واللعب بالدين، وما في ذلك إلّا ما هم مرفوعون عنه و متنزّهون عن مثله^١.

٥- و أيضاً من هذا القبيل ذمّه القميين لتبعيتهم الأخبار؛ إذ يقول فيهم:

إنّ القميين كلّهم من غير استثناء لأحد منهم إلّا أبا جعفر ابن بابويه -رحمة الله عليه- بالأمس كانوا مشبهة مجبرة، و كتبهم و تصانيفهم تشهد بذلك و تنطق به^٢.

ولذلك لا يضرّ بالإجماع خلاف أهل الحديث عند السيّد المرتضى^٣؛ كما سنذكره في البحث عن الإجماع مفصلاً.

١. جوابات المسائل التباينات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٥.

٢. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

و قد ردّ كلام السيّد المرتضى^٤ تلميذه الشيخ الطوسي في كتاب العدة قائلاً: «و أمّا المجبرة و المشبهة فأقل ما في ذلك أنا لا نعلم أنّهم مجبرة و لا مشبهة، و أكثر ما معنا أنّهم كانوا يروون ما يتضمّن الجبر و التشبيه، و ليس روايتهم لها دليلاً على أنّهم كانوا معتقدين لصحتها بل بيّنا الوجه في روايتهم لها، و أنّه غير الاعتقاد لمتضمّنها، و لو كانوا معتقدين للجبر و التشبيه كان الكلام على ما يروونه كاللّكلام على ما ترويه الفرق المتقدّم ذكرها، و قد بيّنا ما عندنا في ذلك»، عدة الأصول، ج ١، ص ٣٥١، و أيضاً ردّ على كلام السيّد المرتضى^٥ أبو الحسن محمد طاهر العاملي الفتوني (١١٣٩ هـ) في رسالة مستقلة له بعنوان: تنزيه القميين عن المطاعن؛ طبع ثلاث مرّات: أوّلًا في قم سنة ١٣٢٨ ش، رقيعي، ٤٩ ص تصحيح الشيخ محمد علي الرازي القاساني؛ و ثانياً في قم سنة ١٣٧٦ ش ضمن ميراث إسلامي إيران، ج ٦، ص ٤٢٣ - ٤٦٠ بتحقيق رسول جعفريان؛ و ثالثاً في قم ١٤١٨ هـ ق ضمن مجلّة تراندا، ج ٥٢، ص ١٦٣ - ٢٤٢ بتحقيق كاظم الجواهري، و قد طبع أخيراً مستقلاً من منشورات العتبة العلوية المقدّسة في النجف الأشرف.

و يمكن أن يقال: يظهر ممّا مرّ أنّ مقصود السيّد المرتضى رحمته من الرجوع إلى الأخبار هي الأخبار الموجودة في كتب المتكلّمين و من في حكمهم، و ما يستدلّون بها؛ لأنّه كما رأيت قد ذمّ كتب الحديث - سواء من مصنّفات الإماميّة أو العامّة -، و قد صرّح بترك ما فيها، و ذمّ مؤلّفيها و كتبهم و الرجال المذكورين فيها؛ فكيف يرجع إليها لاستخراج الحكم الشرعيّ؟!

و على خلاف ذلك فقد مدح مصنّفات المتكلّمين و قال:

... ثمّ يقال لمن اعتمد ذلك: عرفنا في أيّ كتاب رأيت من كتبنا أو كتب أصحابنا المتكلّمين المحقّقين الاعتماد على أخبار الأحاد الخارجة عن الأقسام التي ذكرناها و فضلناها؟^١

و تبعاً لهذا المنهج في مواجهة كتب محدّثين جعل السيّد المرتضى رحمته شروطاً لإحراز عدالة الراوي لهذه الأخبار المودعة في كتبهم، و هي شروط صعبة ممزوجة بالقواعد العقلية و الكلاميّة التي قلّما تتوفّر في راوٍ، قال في شروط العدالة:

العدالة عندنا يقتضي أن يكون:

١ - معتقداً للحقّ في الأصول و الفروع.

٢ - و غير ذاهب إلى مذهب قد دلّت الأدلّة على بطلانه.

٣ - و أن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصي و القبائح.^٢

و أضاف بعد ذلك شرطين لعدالة الراوي و هما:

١ - أن يكون الراوي من أهل الاستدلال في المسائل الاعتقاديّة و لا يكون متعبداً و مقلداً فيها.

١. جوابات المسائل التباينات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦.

٢. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

٢ - عدم اعتنائه بالقياس في استدلالاته^١.

و قد صرّح بعدم قبوله الأخبار وإن كان رواها عدولاً ثقات، حيث قال:
و قد بيّنا في مواضع كثيرة من كتبنا أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم، ولا
يقطع على صحّته وإن رواه العدول الثقات^٢.

و لكن يظهر ممّا مرّ من كلام السيّد المرتضى رحمته الله أنّ الخبر وإن كان وصل إلينا
بواسطة راوٍ عدل ثقة لكن مع هذا إذا لم يكن في جانبه دليل من الإجماع والعقل
و ظاهر الكتاب لا يمكن التمسك بمضمونه، حيث قال: «يقطع على ذلك مع
العلم بصدق الراوي»^٣.

و لما كان من شروطه في الراوي عدم اعتقاده بالمذاهب الباطلة يجري الكلام
في تحقيق النقل عن الواقعة و رجالها، و في ذلك يقول:

الواقعة على موسى بن جعفر عليه السلام الذاهبة إلى أنّه المهديّ عليه السلام، و تكذيب كلّ
من بعده من الأئمة عليهم السلام، و هذا كفر بغير شبهة و ردّة؛ كالطاطري و ابن
سماعة و فلان و فلان، و من لا يحصى كثرة.

و قال بعده في وصف الأخبار المنقولة من طريق المحدثين:

فإنّ معظم الفقه و جمهوره - بل جميعه - لا يخلو مستنده ممّن يذهب مذهب
الواقعة، إمّا أن يكون أصلاً في الخبر أو فرعاً رايّاً عن غيره و مرويّاً عنه،
و إلى غلاة، و خطّابيّة، و مخمّسة، و أصحاب حلول، كفلان و فلان و من لا
يحصى أيضاً كثرة، و إلى قمّي مشبّه مجبر^٤.

١ . إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

٢ . رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٠.

٣ . رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٠.

٤ . إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

وكذلك الكلام فيمن يعتقد بالقياس حيث يعدّ القائل به خارجاً عن دائرة العدالة، ويقول:

وفي رواتنا ونقله أحاديثنا من يقول بالقياس و يذهب إليه في الشريعة؛ كالفضل بن شاذان و يونس و جماعة معروفين، و لا شبهة في أنّ اعتقاد صحّة القياس في الشريعة كفر لا تثبت معه عدالة^١.

فبعد أن يذكر شرائط عدالة الراوي يشعر بعدم وجود خبر الواحد المشتمل على هذه الأوصاف و الحائز على هذه الشرائط حتّى نتعبّد به و نعمل على مضمونه، قال ﷺ:

فمن أين يصحّ لنا خبر واحد يروونه ممّن يجوز أن يكون عدلاً مع هذه الأقسام التي ذكرناها حتّى ندّعي أنّا تعبّدنا بقوله؟^٢.

و قال أيضاً ﷺ:

فليت شعري أيّ رواية تخلص و تسلم من أن يكون في أصلها و فرعها واقف أو غالٍ أو قميّ مشبّه مجبر؟ و الاختبار بيننا و بينهم التفنيش^٣.

فبالتالي يلزم على مبنى السيّد المرتضى ﷺ العدول من الرواة إلى الكتب المعتمدة المعتمدة، و هي منحصرة بمصنّفات المتكلّمين و أصحاب الاستدلال ليس غير، و هذه المواجهة لرواة الأخبار و الشرائط المذكورة بهذه الشدّة و الحدة - كما عرفت - لا نعلمها في أحد من أعلام الإماميّة؛ مع أنّ القميين لهم مواضع شديدة تجاه الغلاة، نحو موقفهم من محمّد بن أورمة^٤

١. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

٢. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

٣. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

٤. قال النجاشي: «محمّد بن أورمة أبو جعفر القميّ، ذكره القميّون و غمّزوا عليه، و رموه بالغلوّ

و محمد بن علي أبي سميئة^١ وغيرهما.

و يرى السيد المرتضى الرجوع إلى الأخبار المتواترة هو الحل الوحيد خروجاً من هذه المعضلة؛ لأنّ الخبر في اعتقاده إذا صار متواتراً لا يحتاج إلى إحراز عدالة راويها، بل يقبل من أيّ راوٍ، حتّى الفاسق و الكافر، يقول في بيان ذلك:

اعلم أنّ من يذهب إلى وجوب العمل بخبر الواحد في الشريعة يكثر كلامه في هذا الباب و يتفرّع؛ لأنّه يراعي في العمل بالخبر صفة المخبر في عدالته و أمانته.

فأمّا من لا يذهب إلى ذلك و يقول: إنّ العمل في مخبر الأخبار تابع للعلم بصدق الراوي، فلا فرق عنده بين أن يكون الراوي مؤمناً أو كافراً أو فاسقاً؛ لأنّ العلم بصحّة خبره يستند إلى وقوعه على وجه لا يمكن أن يكون كذباً، و إذا لم يكن كذباً فلا بدّ من كونه صدقاً، على ما بيّناه من الكلام على صفة التواتر و شروطه.

فلا فرق على هذه الطريقة بين خبر العدل و خبر من ليس كذلك، و لذلك قبلنا أخبار الكفّار كالروم و من جرى مجراهم إذ أخبرونا عن بلدانهم،

﴿ حتّى دسّ عليه من يفتك به، فوجده يصلّي من أوّل الليل إلى آخره فتوقّفوا عنه، و حكى جماعة من شيوخ القمّيين عن ابن الوليد أنّه قال: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، و كلّ ما كان في كتبه ممّا وجد في كتب الحسين بن سعيد و غيره فقلّ به، و ما تفرّد به فلا نعتّمده، و قال بعض أصحابنا: إنّ رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة و براءته ممّا قدف به، رجال النجاشي، ص ٣٢٩، الرقم ٨٩١.﴾

١. قال النجاشي: «محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي مولا هم، صيرفي، ابن أخت خلاد المقرئ، و هو خلاد بن عيسى، و كان يلقّب محمد بن عليّ أبا سميئة، ضعيف جدّاً، فاسد الاعتقاد، لا يعتمد في شيء، و كان ورد قم و قد اشتهر بالكذب بالكوفة، و نزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدّة ثمّ تشهر بالغلو فجفي، و أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم، و له قصة»، رجال النجاشي، ص ٣٣٢، الرقم ٨٩٤.

و الحوادث الحادثة فيهم، وهذا ممّا لا شبهة فيه^١.

و قد صرّح السيّد المرتضى رحمته بأنّ الأخبار المذكورة في كتب المحدثين بيانٌ لمعتقدهم، و الفائدة في هذه الكتب ينحصر في جمعها و ترتيبها الموضوعي، حيث يقول:

لأنّ مصنّف هذه الكتب قد أفادنا بتصنيفها حصرها و ترصيفها و جمعها مذهبها التي يذهب إليها في هذه الأحكام، و أحوالنا في معرفة صحّتها و فسادها على النظر في الأدلّة و وجوه صحّة ما سطره في كتابه.

و لو لم يكن في هذه الكتب المصنّفة إلّا أنّها تذكرة لنا يجب أن ننظر فيها من أحكام الشرعيّات؛ لأنّ من لم تجمع له هذه المسائل حتّى ينظر في كلّ واحدة منها و دليل صحّته تعب و طال زمانه في جمع ذلك، فقد كفى بما تكلف له من جمعها مؤونة الجمع و بقي عليه مؤونة النظر في الصحّة أو الفساد^٢.

و على هذا نرى أنّ السيّد المرتضى رحمته مع سماعه و تحمّله كتب الأخبار - كما صرّح به النجاشي في ترجمته بقوله: «سمع من الحديث فأكثر»^٣ - لم يرو هذه الكتب على ما بحثنا عنه، سوى كتاب الكافي، رواه لتلميذه الشيخ الطوسي؛ كما مرّ.

لوازم عدم حجّية خبر الواحد

و على هذا المنهج - و هو عدم حجّية الخبر الواحد - ترك السيّد المرتضى رحمته الخوض في البحث عن مصاديق و فروع خبر الواحد؛ حيث متّفية عنده و لا يناقش فيها؛ لأنّه لا جدوى فيها بعد عدم اعتبار خبر الواحد الذي هو الأصل،

١. الذريعة، ج ٢، ص ٥٥٥.

٢. جوابات المسائل الرسية الأولى، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٣٢.

٣. رجال النجاشي، ص ٢٧٠، الرقم ٧٠٨.

و تلك البحوث التي تركها كالتالي:

أولاً: البحث في التعارض و المراسيل و غيرها؛ لأنّ البحث عن هذه الأقسام بعد الاعتماد على خبر الواحد، و من ذلك قوله ﷺ:

اعلم أنا إذا كنّا قد دللنا على أنّ خبر الواحد غير مقبول في الأحكام الشرعيّة فلا وجه لكلامنا في فروع هذا الأصل الذي دللنا على بطلانه؛ لأنّ الفرع تابع لأصله، فلا حاجة بنا إلى الكلام على أنّ المراسيل مقبولة أو مردودة، و لا على وجه ترجيح بعض الأخبار على بعض، و فيما يرذله الخبر أو لا يرذله في تعارض الأخبار، فذلك كلّ شغل قد سقط عنا بإبطالنا ما هو أصل لهذه الفروع، و إنّما يتكلّف الكلام على هذه الفروع من ذهب إلى صحّة أصلها، و هو العمل بخبر الواحد^١.

مع ذلك نلاحظ السيّد المرتضى ﷺ في البحث عن باب التراجيح في أخبار عدد و رؤية الهلال يقول استطراداً:

فأمّا ترجيح أخبار العدد على أخبار الرؤية بذكر الرؤية فهو و إن كان كلاماً على غيرنا ممّن يعول على أخبار الأحاد في إثبات العمل بالرؤية، فهو أيضاً غير معتمد؛ لأنّ أكثر ما في هذا الترجيح الذي ذكره أن يكون أخبار العدد الظنّ فيها أقوى منه في أخبار الرؤية، و مع الظنّ بالتجوز قائم، و العلم القاطع غير حاصل، و العمل مع ذلك لا يسرع؛ لأنّ العمل إنّما يحسن مع القطع لا مع قوة الظنّ^٢.

ثانياً: و قد ترك الاستدلال بكتب الحديث أيضاً؛ لدقّة نظره في كيفية الوصول إلى الحكم و منهجيّته العقلانيّة؛ و ذلك لأنّ كتب الحديث عنده أولاً: فيها أخبار

١. الذريعة، ج ٢، ص ٥٥٥.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣١.

أحاد لا توجب علماً ولا عملاً، و ثانياً: تتضمن ضروب الخطأ و صنوف الباطل^١،
و ثالثاً: خالية من الاحتجاجات العقلية، حيث يقول:

و دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا فما في أولئك محتج،
و لا من يعرف الحجة، و لا كتبهم موضوعة للاحتجاجات^٢.

و بناء على ذلك: يحتمل أن السيد المرتضى رحمته الله قام بتأليف كتابه المقنع في الغيبة
بعد ملاحظة كتاب الغيبة تأليف محمد بن إبراهيم النعماني (٣٦٠ هـ)، حيث رأى
أن مؤلفه عمل الكتاب على منهج المحدثين، فحيث يعتقد أن وجود الإمام الحجة
- عجل الله تعالى فرجه الشريف - و غيبته و طول عمره الشريف لا يمكن إثباتها
بالنقل و السمع فقط، بل يحتاج إلى الاستدلال و البرهان من العقل.

و يقوي هذا الاحتمال علاقة الوزير المغربي (٤١٨ هـ) - سبط الشيخ النعماني -
بالشريف المرتضى فقد ألّف المقنع للوزير المغربي^٣.

ثالثاً: و من لوازم عدم حجّة خبر الواحد عدم إمكان تخصيص و تقييد ظواهر
الكتاب به؛ لأنّ رفع اليد من الظواهر فرعٌ لحجّة المخصّص - كما أنّ الإجماع بعد
إثبات حجّيته يخصّص و يقيّد الظواهر، كما سوف يأتي تفصيله إن شاء الله في
البحث عن الإجماع - فمتى ينتفي اعتبار الأخبار ينتفي العمل بمقتضاها، و هو
التخصيص و التقييد هنا.

و لها شواهد في كتاب الناصريات هذا، قد مرّ ذكر بعض تلك الشواهد في
البحث عن دليّة القرآن.

١. جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٩.

٢. جواب المسائل التبانيت، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧.

٣. الذريعة في تصانيف الشيعة، ج ٢٢، ص ١٢٢.

شُرَاطُ انْعِقَادِ التَّوَاتُرِ

لقد أوضحنا أنَّ القسم المعتبر من الأخبار عند السيّد المرتضى عليه السلام هي المتواتر منها فحسب؛ فإنّه قد صرّح في بعض كتبه و رسائله بشروط انعقاد التواتر و ملاكاته، و منها ما يلي:

١ - تعداد الرواة الخبر؛ فإنّهم بلغوا بحدٍّ لا يمكن اتّفاقهم و تواطؤهم عادةً على الكذب، فلا يقبل تعيين العدد في تحقّق التواتر، و قد ناقش الذين اشترطوا في تحقّق التواتر بلوغهم عدد الأربع و ما فوق^١.

٢ - خلوّ المخبر به عن أيّ شبهةٍ و تلبيس، كتواتر أخبار أهل المذاهب الباطلة كاليهود و النصارى في اعتقادهم على تصلّب عيسى عليه السلام؛ لأنّ الأمر مشتبّه عليهم؛ كما يكشف عن هذا القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ^٢﴾.

٣ - وإن كان بين الخبر و المخبر به فاصل زمني يشترط في حصول التواتر الشروط المذكورة في جميع طبقات رواته^٤.

و يعتقد السيّد المرتضى عليه السلام أنّه إذا حصل التواتر لا يشترط فيه عدالة الراوي، فيجوز العمل بأخبار الفساق و الكفّار؛ لأنّ العلم بصحّة التواتر حصلت من مقدّمات عقلية لا يجوز العدول عنها، قال عليه السلام:

و ليس يلزم ما ذكرناه على أخبار التواتر؛ لأنّ الأخبار المتواترة لا يشترط فيها عدالة روايتها، بل قد ثبت التواتر و تجب المعرفة برواية الفاسق بل

١. الذريعة، ج ٢، ص ٤٩٤.

٢. النساء (٤): ١٥٧.

٣. الشافي، ج ٢، ص ٦٨.

٤. الذريعة، ج ٢، ص ٤٩٨.

الكافر؛ لأن العلم بصحة ما رَوَّهَ يبتني على أمورٍ عقليةٍ تشهد بأن مثل تلك الجماعة لا يجوز عليها وهي على ما هي عليه، فلا بدّ إذا لم يكن خبرها كذباً أن يكون صدقاً^١.

فكأنما استثنى السيّد المرتضى عليه السلام الأخبار المتواترة عن البحث في أطرافها و يقبلها بعد تحقّق شرائط التواتر بأيّ نحوٍ كانت.

و ممّا يستفاد من كتب السيّد المرتضى عليه السلام أنّ الدليل الوحيد في الوصول إلى الحكم الشرعيّ هو خبر المتواتر، و يصرّح بدليليّة الإجماع الدخوليّ بعد الخبر المتواتر، فليس هو من سنخ الخبر و النصّ، يقول:

و هاهنا طريق آخر يجري في وقوع العلم مجرى التواتر و المشافهة، و هو أن يعلم عند عدم تمييز عين الإمام و انفراد شخصه إجماعُ جماعةٍ على بعض الأقوال يوثق بأنّ قوله داخلٌ في جملة أقوالهم^٢.

ما في حكم التواتر

يعتقد السيّد المرتضى عليه السلام أنّ من الأحاديث المروية عن الأئمة المعصومين عليهم السلام شرطاً وافراً لم تجتمع شروط الخبر المتواتر المذكورة فيه، و لكن فيها ما يوجب قبولها فهي بحكم الأخبار المتواترة، و ذلك لمعاوضة الأدلّة الأخرى لها، و يعتقد أنّها أكثر الروايات الموجودة في كتب الإماميّة، و عليها مدار فقهم و هي عمدته، يعبر عنها السيّد المرتضى بـ: «معظم الفقه»، و إليك نماذج من أقواله في ذلك:

١ - قال به في جواب المسائل التبتانيات:

ليس كلّ ما رواه أصحابنا من الأخبار و أودعوه في كتبهم و إن كان مستنداً

١. إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

٢. جوابات المسائل التبتانيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١، و أيضاً

استدلّ به في ص ١٨.

إلى رواية معدودين من الأحاد، معدوداً في الحكم من أخبار الأحاد، بل أكثر هذه الأخبار متواتر موجب للعلم^١.

٢- وقال في دليل قبول هكذا أخبار:

فإن الإمامية كلّها تعلم أنّ مذهب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق وآبائه وأبنائه من الأئمة عليهم السلام إنكار غسل الرجلين، وإيجاب مسحهما، وإنكار المسح على الخفين، وأن الطلاق الثلاث لا يقع، وأن كلّ مسكر حرام، وما جرى مجرى ذلك من الأمور التي لا يختلج بشكّ بأنّه مذهبهم^٢.

٣- قال في جوابات المسائل الموصليّات الثالثة عين ما تقدّم أيضاً^٣.

فالعمل بهذه المجموعة أولاً: يكون مع معاضدة باقي الأدلة - كالإجماع والعقل وظاهر الكتاب -، وثانياً: يكون بعد عرضها على العقل والكتاب وما في معناه، وثالثاً: ليست بموجب نصّها بل على ما يقتضي المضمون والفحوى.

وفي الواقع إنّ السيّد المرتضى عليه السلام يعمل بأخبار تفيد العلم، وهي الأخبار المتواترة لفظاً كانت أو معنى^٤، وأيضاً يستخرج الحكم من النصوص، مع معاضدة باقي الأدلة، ويعمل بمضمون المستخرج من النصّ، وهذه الأخبار المذكورة مع هذا ليست دليلاً بل شهادة للأدلة المعتمدة.

قال في جوابات المسائل الموصليّات الثالثة في إمكان استخراج الحكم الشرعيّ

١. جوابات المسائل التباينيّات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦.

٢. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٢.

٣. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٩.

٤. قال في المسألة الثانية في طهارة ماء الكز: «و روت الشيعة الإمامية عن أئمّتها عليهم السلام بألفاظ مختلفة و وجوه مختلفة أنّ الماء إذا بلغ...» الذي يدلّ بصراحة على حجّة الأخبار المتواترة معنوياً.

من سنّة مقطوع بها: «أو من سنّة رسول الله ﷺ مقطوع بها معلوم صحتها»^١.

ملاحظات

ينبغي هنا الإشارة إلى عدّة ملاحظات، وهي كالتالي:

١ - يُستفاد من المباحث السابقة أنّ السيّد المرتضى ﷺ لا يترك العمل بالأخبار كلّها، كبعض المعتزلة - كما اشتهر هذا المنهج له، وربّما ينسب بعض أهل السنّة هذا القول إلى الإماميّة قاطبة؛ طبقاً على ما يذهب إليه السيّد المرتضى^٢ - بل هو يعمل بمضمون الأحاد المشتملة على الأدلّة القطعيّة.

صرّح بذلك في المسائل التبتائيّة، حيث قال:

لأنّا قد بيّنا أنّ العمل بخبر الواحد الذي لم يقم دلالة على صدقه ولا على وجوب العمل به غير صحيح^٣.

٢ - الفارق الأساسي بين السيّد المرتضى ﷺ والمحدّثين كمحمّد بن يعقوب الكليني (٣٢٩ هـ)، وشيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ) هو عدم قبوله الأخبار التي رواها أهل الفرق والمذاهب الخارجة عن الإماميّة؛ كالفطحيّة، والزيدية، والواقفيّة، والغلاة، والعاميّة وإن كانوا ثقاتاً^٤.

٣ - إنّ الشيخ الأنصاري ﷺ حيث لاحظ عمل السيّد المرتضى ﷺ بأخبار الأحاد فسّر ذلك بأنّه يعمل ببعض الأخبار بعد أن يضمّ إليها ضميمه، كما إذا أوجب

١. جوابات المسائل الموصليّة الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٩.
ذكر السيّد المرتضى ﷺ فصلاً مشبعاً في تقسيمات الأخبار في كتاب الذريعة في الفصل الثالث والرابع في أقسام الأخبار وصفة العلم الواقع عند الأخبار؛ الذريعة، ج ٢، ص ٤٨٢.

٢. المنحول للغزالي، ص ٣٤٢.

٣. جوابات المسائل التبتائيّة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢١.

٤. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٠.

العملُ بها السكونُ والاطمئنانُ الظنّي، وذلك باعتبار تعريف السيّد المرتضى للعلم، فهو يقول:

إنّ مراد السيّد^١ من العلم الذي ادّعه في صدق الأخبار هو مجرد الاطمئنان، فإنّ المحكيّ عنه^٢ في تعريف العلم: أنّه ما اقتضى سكون النفس^٣.

و لكن قد لا يتمّ ما ذكره الشيخ الأعظم^٤ وذلك؛ لأنك إذا تأملت في مجموع كلمات السيّد المرتضى^٥ ترى أنّه يعتبر في العمل بالأدلة العلم والقسط لا الاطمئنان الظنّي - كما ذكر الشيخ الأنصاري^٦ -.

و خبر الواحد لا يعمل به السيّد إلاّ بضميمة دليل قطعيّ آخر، وهو الدليل الأصليّ حقيقةً في الوصول إلى الحكم، فيكون خبر الواحد عنده بمنزلة الشاهد. لكن الشيخ الأنصاري جمعاً بين الإجماع المدّعى من الشيخ الطوسي والإجماع المدّعى من السيّد المرتضى فسّر سكون النفس الوارد في تعريف العلم عند السيّد المرتضى بالظنّ الاطمئنانيّ.

٤ - يرى السيّد المرتضى^٧ أنّ محطّ البحث عن عدم حجّة الأخبار هي الأحكام الشرعيّة، وليس لها مجال بالمرّة في أصول العقائد، فلا يجوز التمسك بالأخبار والالتزام بها في المباحث الكلاميّة؛ لأنّها تثبت بالبرهان و دليل العقل و تحتاج إلى القياسات الصحيحة؛ فأين مجال التمسك بالأخبار فيها؟

و قد ذهب بعض من كان بصدد توجيه قول السيّد المرتضى في عدم اعتبار أخبار الآحاد أنّ مقصوده عدم استخدامها في العقائد والكلام الذي نحتاج في إثباته إلى البرهان القاطع^٨.

١. الذريعة، ج ١، ص ٢٠.

٢. فراند الأصول، ج ١، ص ٣٣١.

٣. معالم الدين، ص ١٩٩.

٥ - بعدما اتّضح لنا قول السيّد المرتضى في خبر الواحد، وشدة نكيره على العمل به نراه في كتبه كثيراً ما يتمسك بأخبار الآحاد خصوصاً الناصريات والانتصار، بمعنى أنّه يذكر لفظ الخبر و يستدلّ به، ولم يكن غافلاً عن هذا الأمر، فقد قال في تعليل هذا المنهج:

و لم نورد فيما اعتمدناه إلّا ما هو طريق للعلم و موجب لليقين إلّا ما استعملناه في خلال ذلك من ذكر الأخبار التي ينقلها الفقهاء و يتداولونها في كتبهم محتجّين بها دون الأخبار التي تنقلها الشيعة الإماميّة. و إنّما أوردنا هذه الأخبار - وهي واردة من طريق الآحاد و لا علم يحصل عندها بالحكم المنقول - على طريق المعارضة للخصوم، و الاستظهار في الاحتجاج عليهم بطرقهم و استدلالاتهم، كما فعلنا مثل ذلك في كتابنا مسائل الخلاف، و إنّ كنّا قد ضمّنا في ذلك الكتاب إلى الاحتجاج على المخالفين لنا بأخبار الآحاد الاحتجاج عليهم بالقياس على سبيل المعارضة لهم^١.

و أيضاً قال بعد ذكر عدّة أخبار تدلّ على مسح الرجل في الوضوء:

و هذه الأخبار التي ذكرناها ممّا رواها مخالفونا من الفقهاء و سطرّوها في كتبهم، فليس لهم أن يقولوا: إنّنا ما نعرفها^٢.

فإذا وجدناه يتمسك بظاهر خبر الواحد فهو من أخبار من يخالف في مذهبنا، و التمسك بها من باب إلزام المخالف و الاحتجاج عليهم لا غير، و هو ينطبق مع ما فسّر به الإلزام في الحدود و الحقائق المنسوب إليه^٣، فقال: «الإلزام: هو بيان الغير وجوب أن تقول بما لا تقول به»^٣.

١. الناصريات، ص ٧٢٢ و ٧٢٣.

٢. الناصريات، ص ٣٣٣.

٣. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٣.

من مباني الشريف المرتضى في الأخبار

و قد وقفت في كتاب الناصريّات على جملة من آراء الشريف المرتضى و مبانيه في الأخبار لا بأس بإيرادها:

١ - ذكر السيّد المرتضى رحمته الله أنّ الحديث إذا كان منقطع الإسناد لا يعتنى به، صرح بذلك في تساوي الإرث بين الخال و الخالة: «إنّ هذا الحديث منقطع الإسناد يضعف الاحتجاج به»^١، و الظاهر أنّ استدلاله في مقابل المخالفين.

٢ - القول بعدم حجّيّة خبر الضعيف، صرح بذلك في عدم جواز السجود على كور العمامة و ذكر خبراً يدلّ على جوازه ثمّ قال: «إنّ هذا خبر ضعيف عند أهل النقل، على أنّه لا حجة فيه»^٢.

و قال أيضاً في الردّ على خبر ابن أبي مليكة في حدّيّة القيّ و الرعاف: «إنّ هذا خبر ضعيف مطعون فيه، و قد قيل فيه ما هو مشهور، و نحن نقول بموجبه»^٣. و قال بضعف خبر في كتابه الأمالي أيضاً^٤.

٣ - و يبدو من بعض كلامه أنّه و إن مال إلى التساقط عند تعارض الروايتين، لكن الجمع التبرّعي أيضاً عنده بمكانٍ من الإمكان؛ قال رحمته الله في أنّ أقلّ الإقامة عشرة أيّام:

فإن احتجّ المخالف بما رواه عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيّب، قال: من أجمع على إقامة أربع و هو مسافر أتمّ الصلاة. فالجواب عنه: أنّ هشيماً روى عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: إذا أقام المسافر

١. الناصريّات، ص ٦٩٤.

٢. الناصريّات، ص ٤٦٠.

٣. الناصريّات، ص ٤٦٧.

٤. الأمالي، ج ٢، ص ٣٩٥.

خمسة عشر يوماً أتمّ، فتعارضت الروايتان عن سعيد بن المسيّب و سقطتا.
و يمكن أن يحمل الخبر على غير ظاهره، وأنّ المراد: أنّ من أجمع على
مقام أربعة أيّام بعد إجماعه على إقامة ستّة أتمّ^١.

و هذا كلّهُ أيضاً من باب إلزام المخالف؛ لأنّه لا يعتمد بالأحاد الصحيحة
الإسناد فكيف بالضعيف منها؟

٤ - و التمسك بالنقل المستفيض، و هو ما دون التواتر، قال بذلك في الوضوء
بسور الحمر^٢.

٥ - قد رجّح الأخبار التي صدرت في أواخر حياة النبي ﷺ على باقي الأخبار،
قال في المسألة العشرين من مسائل كتاب الناصريّات: «لأنّ خبرهم متقدّم و خبرنا
متأخّر»، و ذلك أنّ في صدر الحديث الذي تمسك السيّد المرتضى ﷺ به هكذا: «ما
روي من أنّ النبي ﷺ قال قبل موته بشهر»^٣.

٦ - يعتقد السيّد المرتضى ﷺ بلزوم النقل المتواتر في الأمور التي يعمّ بها
البلوى^٤، قال في المسألة الرابعة عشرة من مسائل الناصريّات في عدم نجاسة المذي:
و أيضاً فالمذي ممّا يعمّ البلوى به و يكثر و يتردّد ظهوره، فلو كان نجساً
و حدثاً لتظاهر الخبر بذلك على وجه لا يمكن دفعه، و لعلم ضرورة من
دينه ﷺ كما علم في نظائره من البول و الغائط، و ما جرى مجراهما^٥.

و أيضاً قال في المسألة الثالثة و العشرين من مسائل كتاب الناصريّات في عدم

١. الناصريّات، ص ٤٩٧ و ٤٩٨.

٢. الناصريّات، ص ٢٨٧.

٣. الناصريّات، ص ٣٠٨.

٤. الناصريّات، ص ٣٥١ و ٣٨٥ و ٣٩٩.

٥. الناصريّات، ص ٢٩٨.

وجوب الاستنجاء من الريح:

و أما الريح: فلو كان فيها استنجاء واجب أو مستحبّ - مع عموم البلوى بها وكثرة حدوثها و وقوعها - لوجب أن يكون النقل به متظاهراً، كما تظاهر في غيره^١.

٧ - و تقديم المثبت على المنفيّ في الخبرين إذا كان أحدهما مثبتاً و الآخر نافياً، قال عليه السلام:

و يدلّ على القنوت في صلاة الصبح ما رواه أنس، قال: «كان رسول الله ﷺ يقنت في الصبح إلى أن فارق الدنيا». فإن تعلّق المخالف بما روي عن عمر أنه قال: «قنت رسول الله ﷺ شهراً، ثم ترك...» على أن أنساً روى عنه أنه ﷺ قنت فثبت، و المثبت أولى^٢.

و أيضاً قال في موضع آخر بعد ذكر روايتين من كتاب الناصريّات: «و هذه الرواية أولى من روايتهم؛ لأنها تثبت الإعادة و تلك تنفيها»^٣.

٨ - يعتقد السيّد المرتضى رحمته الله بأننا إنما أمرنا باتّباعه في الأفعال الواجبات و المندوبات دون المباحات، و حيث إنّ النكاح مباح جارٍ مجرى الأكل و الشرب اللذين لم نؤمر باتّباعه فيهما فلا ينعقد بلفظ الهبة^٤.

٩ - صرح السيّد المرتضى رحمته الله بأنّ اعتقاد الإماميّة أنّ الإمام عليه السلام لا يحكم بالاجتهاد، بل يحكم بالنصّ و العلم^٥.

١. الناصريّات، ص ٣١٦.

٢. الناصريّات، ص ٤٦٤.

٣. الناصريّات، ص ٤٧٨.

٤. الناصريّات، ص ٥٨٠.

٥. الناصريّات، ص ٧٢١.

الدليل الثالث: الإجماع

و قد يعبر عنها بألفاظٍ مختلفة مثل: «إجماع الطائفة»، «إجماع الأمة»، «إجماع الصحابة»، «إجماع التابعين»، «إجماع أهل البيت» وغير ذلك.

و قد احتج السيد المرتضى عليه السلام بالإجماع في أكثر استدلالاته، ويعتقد بأن الإجماع أقوى الأدلة التي يمكن أن يستند إليها، وهو في الرأس والقمة، بل أساس المذهب و ركن الديانة، ولهذا نراه يُكثر التمسك بالإجماع في الناصريات و أيضاً كتابه الآخر الانتصار و باقي رسائله الفقهيّة، حتّى قال السيد الخوانساري في ترجمته: «فإنّه أوضح طريقة الإجماع، و احتج بها في أكثر المسائل»^١.

و لكثرة ادّعائه الإجماع قال صاحب قاموس الرجال: «و كان ممّن يتسارع في دعوي الإجماع»^٢.

قال في المسألة الأولى من الناصريات:

و الحجّة في صحّة مذهبنا إجماع الشيعة الإماميّة، و في إجماعهم عندنا الحجّة، و قد دلّلنا على ذلك في غير موضع من كتبنا^٣.

و قال في مقدّمة الانتصار:

و ممّا يجب علمه أنّ حجة الشيعة الإماميّة في صواب جميع ما انفردت به أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء هي إجماعها عليه؛ لأنّ إجماعها حجة قاطعة و دلالة موجبة للعلم^٤.

و يعتقد السيد المرتضى عليه السلام أنّ الإجماع دليل مستقلّ في عرض الكتاب

١. روضات الجنّات، ج ٤، ص ٣٠٠.

٢. قاموس الرجال، ج ٧، ص ٤٤٤، الرقم ٥١١٣.

٣. الناصريات، ص ٢٦٧.

٤. الانتصار، ص ٨١.

و الأخبار المتواترة إذا توصلنا به إلى كشف قول المعصوم عليه السلام: «الإجماع أمر زائد على ظواهر القرآن و المتواتر من الأخبار»^١.

و قد أُلّف في إثبات حجّة الإجماع رسالة مستقلة، و أيضاً استدّل على حجّيته في الذريعة و مقدّمة كتاب الانتصار^٢ و غيره من كتبه و رسائله.

دليل حجّة الإجماع

إنّ الإجماع في معتقد السيّد المرتضى عليه السلام ليس حجة بما هو إجماع، كما عند المخالفين^٣، كما أنّه ليس بحجة لكونه لطف، كما اشتهر عن تلميذه الشيخ الطوسي عليه السلام^٤، بل حجّيته من باب دخول الإمام عليه السلام في المجمعين، و في الواقع إنّ الإجماع يكشف عن قول الإمام من دون الحصول على لفظه؛ لأنّه يثبت بالدليل العقلي أنّ الزمان لا يكون خالياً من إمام لكون ذلك لطفًا، و الإمام معصوم من الخطأ القولّي و الفعلي^٥.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٧.

٢. الانتصار، ص ٧٩.

٣. الأصول للسرخسي، ج ١، ص ٢٩٤؛ المستصفي، ص ١٣٧.

٤. و ما يلزم ذكره أنّ قول الشيخ الطوسي عليه السلام في معنى الإجماع مبهم؛ فكأنّه سلك في كتاب الاقتصاد و في مقدّمات كتاب العدة مسلك أستاذه السيّد المرتضى في كشفية الإجماع، و قال في البحث عن الإجماع: «و الذي نذهب إليه: أنّ الأئمة لا يجوز أن تجتمع على خطأ، و أنّ ما يجمع عليه لا يكون إلّا حجة؛ لأنّ عندنا أنّه لا يخلو عصر من الأعصار من إمام معصوم حافظ للشرع يكون قوله حجة يجب الرجوع إليه؛ كما يجب الرجوع إلى قول الرسول صلى الله عليه و قد دللنا على ذلك في كتابنا تلخيص الشافي و استوفينا كلّ ما يسأل عن ذلك من الأسئلة، و إذا ثبت ذلك، فمتى أجمعت الأئمة على قول فلا بدّ من كونها حجة لدخول الإمام المعصوم في جملتها»، العدة، ج ٢، ص ٦٠٢؛ الاقتصاد، ص ١٨٧.

٥. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٦٠٦.

صرّح بذلك في أكثر من موضع:

١ - قال في المسائل الموصليّات الثانية:

قد علمنا أنّ قول الإمام - وإن كان غير متميّز الشخص - داخل في أقوالها
و غير خارج عنها، فإذا أطبقوا على مذهب من المذاهب علمنا أنّه هو الحقّ
الواضح والحجّة القاطعة؛ لأنّ قول الإمام الذي هو الحجّة في جملة أقوالها،
فكأنّ الإمام قائله ومتفرداً به، و معلوم أنّ قول الإمام - و هو غير مميّز العين
و لا معروف الشخص - في جملة أقوال الإماميّة^١.

٢ - و قال في الانتصار:

و ممّا يجب علمه أنّ حجّة الشيعة الإماميّة في صواب جميع ما انفردت به
أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء هي إجماعها عليه؛ لأنّ إجماعهم حجّة؛
لأنّ في إجماع الإماميّة قول الإمام الذي دلّت العقول على أنّ كلّ زمان لا
يخلو منه^٢.

٣ - و قال في كتاب الذريعة:

أن يكون قول الإمام المعصوم داخلياً فيه؛ لأنّه من الأئمة، و من أجل
المؤمنين، و أفضل العلماء، فالاسم مشتمل عليه، و ما يقول به المعصوم لا
يكون إلّا حجّة و حقّاً^٣.

٤ - و قال في جواب المسائل التّبانيّات في إثبات حجّة الإجماع:

و هاهنا طريق آخر يجري في وقوع العلم مجرى التواتر و المشافهة، و هو
أن يعلم عند عدم تمييز عين الإمام و انفراد شخصه إجماع جماعة على

١. المسائل الموصليّات الثانية، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥.

٢. الانتصار، ص ٨١.

٣. الذريعة في أصول الشريعة، ج ٢، ص ٦٠٥.

بعض الأقوال يوثق بأنّ قوله داخل في جملة أقوالهم^١.

كيفية دخول الإمام (عليه السلام) في المجمعين

إنّ السيّد المرتضى (عليه السلام) حصر الإجماع في الخاصّ دون العامّ، وأيضاً حصره بين العلماء دون الجهّال، و يعتقد أنّ الإجماع يجري في الخاصّ و بين العلماء فقط، و يقول: إنّ الإمام سيّد العلماء، فبطريق الأوليّة داخل بين المجمعين، يقول:

و بعد فالإجماع الموثوق به في الفرقة المحقّقة هو إجماع الخاصّة دون العامة، و العلماء دون الجهّال، و معلوم أنّ الحصر أقرب إلى ما ذكرناه، ألا ترى أنّ علماء أهل كلّ نحلة و ملة في العلوم و الآداب معروفون محصورون متميّزون؟ و إذا كانت أقوال العلماء في كلّ مذهب مضبوطة و الإمام لا يكون إلّا سيّد العلماء و أوحدهم، فلا بدّ من دخوله في جملتهم، و القطع على أنّ قوله كقولهم^٢.

شروط انعقاد الإجماع

تبيّن ممّا مضى أنّ التمسك بالإجماع يأتي بعد عدم الوصول إلى قول الإمام (عليه السلام) إلينا بطريقي قطعيّ، و لكن التمسك بالإجماع لا بدّ أن يكون ضمن ضوابط يلزم على الفقيه مراعاتها، و في فرض عدم حصول هذه الضوابط لا يمكن التمسك بالإجماع، فباعتبار لزوم دخول الإمام في المجمعين لا بدّ أن يكون ضمن مراعاة الخطوات التالية:

١ - يحصل الإجماع إذا كانت المسألة غير خلافية بين الفقهاء.

١. جوابات المسائل الثبانيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١، و أيضاً استدللّ به في ص ١٨.

٢. جوابات المسائل الثبانيات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٥.

وأما إذا كانت المسألة خلافاً فيقسم السيد المرتضى عليه السلام المخالف إلى قسمين: الأول: أن يكون المخالف معروفاً؛ فيعتقد أن هذا الخلاف لا يضر بالإجماع؛ لأنهم أشخاص نعرفهم ومعلومو النسب، فلا يكون الإمام عليه السلام قطعاً بينهم، قال في كتاب الانتصار:

و على هذا قد بينّا في مواضع من كتبنا أنّ خلاف الإمامية إذا تعيّن في واحد أو جماعة معروفة مشار إليها لم يقع به^١.

و أيضاً قال في المسألة السادسة عشر من الناصريات: لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم^٢.

الثاني: أن يكون في كلا الطرفين أشخاص لا نعرفهم، فوجود الإمام عليه السلام في كليهما محتمل؛ فالتمسك بالإجماع باطل قطعاً، فنخير حينئذٍ في تلك المسألة بين الأقوال المختلفة؛ لفقد دليل التخصيص والتعيين.

قال في بيان هذه الأقسام:

و ما سوى ذلك لقلته بل الأقل نعول فيه على إجماع الإمامية؛ لأننا نعلم أنّ قول إمام الزمان المعصوم عليه السلام في جملة أقوالهم، وكل ما أجمعوا عليه مقطوع على صحته..

فأما ما اختلفت الإمامية فيه فهو على ضربين:

ضربٌ يكون الخلاف فيه من الواحد والاثنتين، عرفناهما بأعيانهما وأنسابهما، وقطعنا على أنّ إمام الزمان ليس بواحد منهما، فهذا الضرب يكون المعول فيه على أقوال باقي الشيعة الذين هم الجلّ والجمهور، ولأنّا

١. الانتصار، ص ٤٥٢.

٢. الناصريات، ص ٣٠١.

نقطع على أنّ قول الإمام في تلك الجهة دون قول الواحد والاثنيين.
و الضرب الآخر من الخلاف: أن تقول طائفة كثيرة لا تتميز بعدد و لا معرفة
إلا الأعيان الأشخاص بمذهب و الباقيون بخلافه، فحينئذ لا يمكن الرجوع
إلى الإجماع و الاعتماد عليه، و يرجع في الحقّ من ذلك إلى نصّ كتاب أو
اعتماد على طريقة تفضي إلى العلم؛ كالتمسك بأصل ما في العقل و نفي ما
ينقل عنه، و ما أشبه ذلك من الطرق التي قد بيّناها في مواضع، و في كتاب
نصرة ما انفردت به الإمامية في المسائل الفقهية.

فإن قدرنا أنّه لا طريق إلى قطع على الحقّ فيما اختلفوا فيه فعند ذلك كنّا
مخبرين في تلك المسألة بين الأقوال المختلفة؛ لفقد دليل التخصيص
و التعيين^١.

٢ - أن لا تكون المسألة من المستحدثات: و ذلك لأنّ المسألة المستحدثة لم
تسبق بقول فكيف بحصول الإجماع؟ فلا يمكن استكشاف قول الإمام
المعصوم عليه السلام، قال في بعض رسائله:
و كذلك القول في أحكام الحوادث التي تحدث و لا قول للإمامية على
وفاق و لا خلاف^٢.

و مبنى الشريف المرتضى عليه السلام في المسائل المستحدثات - التي ليس لنا طريق
قطعيّ لتحصيل قول الإمام عليه السلام من الإجماع :-

أولاً: التمسك بظاهر الكتاب إن وجد، و ثانياً: الرجوع إلى الأدلة العقلية إذا
أمكن، و ثالثاً: أخذ أيّ من القولين على نحو التخيير، كما مرّ في عبارته عليه السلام، و ذلك

١. إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٣.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٨؛ إبطال العمل بأخبار الآحاد، المطبوع ضمن رسائل
الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١٣.

لإصراره على أنّ الفقيه في الوصول إلى الحكم لا يحتاج أبداً إلى العمل بأخبار الأحاد، بل لا يجوز له الاستناد إليها؛ لأنّ بيد الفقيه طرقاً قطعية يذمّ إذا طرحها وعمل بمقتضى أخبار الأحاد.

كيفية إحراز الإجماع

إنّ السيد المرتضى رحمته الله يحرز الإجماع من ظهور قولٍ وانتشاره بين جميع الفقهاء بحيث يرضون به ويفتون بمفاده^١.

قال في الحدود والحقائق المنسوب إليه في تعريف الإجماع:
الإجماع: اتفاق علماء الدين في عصر بعد الرسول في الحادثة الشرعية على فتوى واحد ورضا واحد وعمل واحد^٢.

طبقاً لهذا المبنى صرح السيد المرتضى رحمته الله بأنّ الإجماع بعد إحرازه لا داعي إلى تحصيل دليل المجمعين؛ لأنّ فيهم المعصوم عليه السلام الذي يدور العلم مداره، وقوله حجة قطعاً، يقول في المسائل الثبائيات:

إجماع الفرقة المحققة لأنّ المعصوم فيه حجة، فإذا أجمعوا على شيء قطعنا على صحته، وليس علينا أن نعلم دليلهم الذي أجمعوا لأجله ما هو بعينه، فإنّ ذلك عنّا موضوع؛ لأنّ حجّتنا التي عليها نعلمهم لا ما لأجله كان إجماعهم^٣.

محلّ الإرجاع إلى الإجماع

و لكن الانتفاع من الإجماع والإرجاع إليه ليس مطلقاً في القاموس الأصولي

١. لاحظ جوابات المسائل الموصليات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥.

٢. الحدود والحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٢.

٣. جواب المسائل الثبائيات، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٩.

عند السيّد المرتضى عليه السلام، بل يرجع إليه إذا لم يكن عنده دليل قطعيّ علميّ ليتمسك به؛ كظاهر الكتاب والأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، يقول في المسائل التّبانيّات:

نرجع إلى إجماعهم في كلّ حكم لم نستفده بظاهر الكتاب، ولا بالنقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول أو الإمام عليه السلام.^١

كما أنّ رجوعه إلى الإجماع ليس من باب ترجيح الأخبار؛ لأنّ الخبر من أصله منتفٍ؛ لعدم حجّيته، قال أيضاً في المسائل التّبانيّات:

وليس رجوعنا إلى عمل الطائفة وإجماعها في ترجيح أحد الخبرين الراويين على صاحبه أمراً يختصّ هذا الموضع حتّى يظنّ ظانّ أنّ الرجوع إلى إجماع الطائفة إنّما هو في هذا الضرب من الترجيح.^٢

ماهية الإجماع عند السيّد المرتضى

نعلم من ضرورة المذهب أنّ الطريق المتقن في الوصول إلى الحكم الشرعيّ هو قول الإمام عليه السلام، ويمكن تحصيله من طريقتين: المشافهة من المعصوم عليه السلام، أو إيصال الخبر إلينا بنحوٍ يوجب العلم؛ وهو ينحصر في الخبر المتواتر^٣، وأمّا أخبار الأحاد فخارجة من هذا الحصر، ولما كان أكثر الأخبار المروية الواصلة إلينا عن الأئمة عليهم السلام أخباراً آحاداً، فهذا المسلك كما ترى يضيق الأمر ويصعب سبيل الاجتهاد، والسيّد المرتضى عليه السلام للخلاص من هذا التشبّت يقترح العمل بمقتضى

١. جواب المسائل التّبانيّات، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٧.

٢. جواب المسائل التّبانيّات، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٦.

٣. قال السيّد المرتضى عليه السلام: «إمام العصر إذا كان موجوداً؛ فإمّا أن يعرف مذهبه وأقواله مشافهة وسماعاً أو بالمتواتر عنه»؛ جوابات المسائل التّبانيّات، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١١.

الإجماع؛ لأن الإجماع على النحو الدخولي هو في الواقع كاشف عن قول الإمام الذي هو المطلوب الحقيقي، وكأنما يجعل الإجماع بديلاً للعمل بأخبار الآحاد. يقول السيد المرتضى في ذلك:

فإن قيل: إذا سدّتم طريق العمل بالأخبار في الشريعة فعلى أي شيء تعولون في الفقه كله... قلنا: و اعلم أنّ معظم الفقه نعلم ضرورة مذاهب أئمتنا فيه بالأخبار المتواترة، فإن وقع شك في أنّ الأخبار توجب العلم الضروري، فالعلم الذي لا شبهة فيه ولا ريب يعتريه حاصل، كالعلم بالأمور الظاهرة كلّها التي يدّعي قوم أنّ العلم بها ضروري...، وما سوى ذلك لقلته بل الأقلّ نعول فيه على إجماع الإمامية...^١

و بعبارة أخرى: إنّ الإجماع عنده هو تلقّي علماء الإمامية من قول الإمام بدون تمسّكهم بلفظه، فدليل الإجماع في فكر السيد المرتضى ﷺ ومن تبعه في عداد الأدلة اللبّية.

مكانة الإجماع عند السيد المرتضى

بناءً على ما تقدّم من مرتبة الإجماع بين سائر الأدلة نلاحظ أنّ دلالة الإجماع للوصول إلى الحكم الشرعيّ عند السيد المرتضى ﷺ أولى من ظواهر الكتاب والأخبار، فإنّ الإجماع يدلّ على الحكم الشرعيّ دلالةً قاطعةً في منهج السيد المرتضى الأصوليّة، وباقي الأدلة في حكم المعاضد له، صرح بذلك في كتاب الانتصار قائلاً:

لأنّ إجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم؛ فإن انضاف إلى ذلك ظاهر كتاب الله - جلّ ثناؤه - أو طريقة أخرى توجب العلم وثمر اليقين

فهي فضيلةٌ و دلالةٌ تنضافُ إلى أُخرى، وإلا ففي إجماعهم كفاية^١.

وكذلك الإجماع في دلالته وقوّته يصل إلى مستوى يمكنه أن يُؤوّل الظاهر ويُخصّص و يقيّد عمومات و مطلقات الأخبار، هذا إذا أمكن التأويل، وإلا فإنه يطرح ظاهر الخبر، قال في الناصريّات في عدم ثنية التهليل في الإقامة:

لأنّا خصّصنا لفظ التهليل من الإقامة بدليل، وأخرجناه عن الثنية بالإجماع، وإلا فلفظ الأخبار يقتضيه^٢.

و قد أشار إلى هذا المعنى من التأويل في الحدود و الحقائق المنسوب إليه قائلاً: «التأويل: ردّ أحد المعنيين و قبول معنى آخر بدليل يعضده، وإن كان الأوّل في اللفظ أظهر»^٣؛ و قد قام بالفعل بتأويل الظواهر المخالفة بالإجماع. بل يمكن للإجماع أن يخصّص الكتاب أيضاً، حيث يقول:

و أما تخصيصه بالإجماع فصحيح؛ لأنّ الإجماع عندنا لا يكون إلا حجة^٤.

و يذهب الشريف المرتضى رحمته الله إلى ترجيح الإجماع في التعارض بينه و بين ظاهر الخبر، قال في الناصريّات في جزئية السلام في الصلاة في جواب من تمسك بخبر ابن مسعود:

إنه روي في بعض الأخبار أنّ عبد الله بن مسعود هو القائل: إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، و ليس من كلامه عليه السلام، على أنّ ظاهر الخبر متروك بإجماع؛ لأنه يقتضي أنّ صلاته تتم إذا أتى بالشهادة، و بالإجماع أنّه قد بقي عليه شيء

١. الانتصار، ص ٨١.

٢. الناصريّات، ص ٤٠٣.

٣. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٦٥.

٤. الذريعة، ج ١، ص ٢٧٩.

و هو الخروج؛ لأن الخروج عندهم يقع بكل منافٍ للصلاة، فبطل التعلق بالظاهر^١.

قال في كتاب الانتصار: «إني وجدت أصحابنا مجمعين علي نفي الربا...، وإجماع هذه الطائفة قد ثبت أنه حجة و يخص بمثله ظواهر الكتاب»^٢.

لوازم حجّة الإجماع

و ربّما يرى السيد المرتضى عليه السلام من لوازم الإرجاع إلى الإجماع استناد الأحكام الشرعية إلى السلف من الإمامية و الصحابة و التابعين و من تبعهم، وإثبات أن الحكم ليس بجديد بينهم، بل اقتداءً بسلفهم، أشار إلى ذلك في كتاب الانتصار بقوله: إن القوم يسندون مذاهبهم إلى جماعة من السلف يخرج قولهم و خلافهم في تلك المسألة من أن تكون إجماعاً على خلاف مذاهبهم. و بعد، فإذا سلّم لكم ذلك على ما فيه، فيجب أن تعدّروا الشيعة خلافاً فيما انفردوا به....

على أن من مذاهب أبي حنيفة التي استدرکها بالقياس ما لا يمكنه أن يدعي أن له في القول بها سلفاً من الصحابة و لا التابعين...، فالشيعة أيضاً تدعي و تروي أن مذاهبها التي انفردت بها هي مذاهب جعفر بن محمد الصادق، و محمد بن علي الباقر، و علي بن الحسين زين العابدين عليهم السلام، بل تروي هذه المذاهب عن أمير المؤمنين علي - صلوات الله عليه - و تسندها إليه^٣.

و قد يستفاد من هذه العبارات أن السيد المرتضى أراد من كثرة دعوى الإجماع في استدلالاته الفقهيّة:

١. الناصريات، ص ٤٤٠.

٢. الانتصار، ص ٤٢٢.

٣. الانتصار، ص ٧٧.

أولاً: أن لكلّ مذهبٍ سلفاً، ولا يمكن ادّعاء لأيّ في الأحكام الشرعيّة بدون الاعتماد على رأي السلف.

ثانياً: أن السلف في كلّ نحلةٍ لا يتفقون في جميع مسائلهم الفقهيّة.
ثالثاً: أن بعض المذاهب في بعض آرائهم الفقهيّة لم يستندوا إلى السلف وإجماعهم؛ لأنّ المرجع في استنباطه لهذه المسائل القياس الباطل؛ كما فعل أبو حنيفة.

ملاحظات

- ١- ورد في كلمات السيّد المرتضى رحمته الله التعبير عن الإجماع بعنوان: «إجماع أهل البيت»، ويقول: إنّ بينهم اختلافاً كثيراً.
- قال في عدم جواز إمامة الفاسق: «يتفق أهل البيت كلّهم - على اختلافهم - عليها»، «وهذه من المسائل المعدودة التي يتفق أهل البيت كلّهم - على اختلافهم - عليها»^١.
- وقد رجّح بإجماع أهل البيت على إجماع الطائفة في موضع آخر، حيث يقول: «دلّينا على صحّة مذهبنا مع الإجماع المقدم ذكره بل إجماع أهل البيت عليهم السلام...»^٢، ويستفاد من لفظة «بل» التي هي للترقيّ تغيّار الإجماعين موضوعاً.
- أقول: التعبير بـ: «إجماع أهل البيت» هو من مصطلحات مذهب الزيدية؛ وعلى سبيل المثال، فقد ورد هذا التعبير بعينه في كتاب زوائد الإبانة في فقه الناصر صرح في مسألة إجماع أهل البيت باختلافهم فيها^٣، وكتاب البحر الزخار، ويمكن أن يقال في توجيه ذلك:

١. الناصريّات، ص ٤٧٩.

٢. الناصريّات، ص ٢٧٩.

٣. زوائد الإبانة، ص ١٦٠.

أولاً: إنّ هذا الكتاب عبارة عن أجوبة مسائل، و من المحتمل أنّ السائل من الزيدية، لذلك انتهج السيّد^{عليه السلام} منهجهم في الأجوبة، و تكلم على مصطلحاتهم. ثانياً: أن يكون التعبير بـ: «إجماع أهل البيت» على اصطلاح المعتزلة؛ لأنّ إجماع أهل البيت عند أكثرهم حجة، و إلى ذلك أشار الشريف المرتضى بقوله في الانتصار: قد ذهب كثير من علماء المعتزلة و محصليهم إلى أنّ إجماع أهل البيت خاصّة - و إن انفردوا عن باقي الأمة - حجة يقطع بها^١.

و يمكن أن يكون الاختلاف المدعى من السيّد المرتضى يرجع إلى النقل عنهم^{عليهم السلام}؛ لا بينهم فإنّ جميع الأحكام متفق بينهم قطعاً بإجماع الطائفة.

٢ - قد يُعبّر السيّد المرتضى^{عليه السلام} في بعض كلماته عن الإجماع تارةً بـ: «إجماع الأمة»، و قد صرح بهذا الإجماع في جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، و استدلّ بإمكان تحصيل هذا النوع من الإجماع^٢.

و أخرى يستدلّ بـ «إجماع المسلمين»، أو «إجماع الصحابة»، أو «إجماع التابعين»، و التعبير بأيّ نحو كان يستلزم عنده دخول المعصوم^{عليه السلام} في ضمن المُجمِعين، و إلّا فإجماع المسلمين أو الصحابة أو غيرهم لا يفيد، قال^{عليه السلام} في الذريعة:

و الصحيح الذي نذهب إليه أنّ قولنا: «إجماع» إمّا أن يكون واقعاً على جميع الأمة أو على المؤمنين منهم أو على العلماء فيما يراعى فيه إجماعهم، و على كلّ الأقسام لا بدّ من أن يكون قول الإمام المعصوم داخلاً فيه^٣.

١. الانتصار، ص ٨٠.

٢. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٦٠٤.

٣- قد يدّعي السيّد المرتضى رحمته الله إجماعاً في مسألة، و الحال أنّه قد انفرد بها، أو المسألة خلافية؛ أو على العكس من ذلك قد انعقد الإجماع على خلافه، أو قد وقع التناقض في الإجماعات المذكورة، و من أمثلة ذلك:

(أ) قال في بحث إزالة النجاسة بالمائع الطاهر مع أنّه غير مطلق: «لا يجوز إزالة النجاسات بشيء من المائعات سوى الماء المطلق»، قال بعده: «عندنا أنّه يجوز إزالة النجاسة بالمائع الطاهر وإن لم يكن ماء»^١.

مع أنّ المشهور إجماع الطائفة على عدم جواز إزالة النجاسات بشيء من المائعات سوى الماء القراح المطلق^٢.

(ب) و أيضاً يقول بطهارة شعر الكلب و الخنزير^٣، و الحال أنّ إجماع فقهاءنا كافّة على نجاستهما^٤.

(ج) و من الموارد التي ادّعى الإجماع فيها مع أنّ المسألة خلافية ما قاله في ولاية المرأة في النكاح:

فعدنّا أنّ المرأة البالغة تزول عنها الولاية في بُضعها، و لها أن تزوّج نفسها و أن توكل من يزوّجها^٥.

و ممّن صرّح بذلك صاحب قاموس الرجال حيث قال:

و من الغريب أنّه ادّعى في انتصاره الإجماع على عدم جواز إعطاء الفقير من

١. الناصريّات، ص ٣١٢.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٩؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٢؛ مفتاح الكرامة، ج ١، ص ٥٩؛ جواهر الكلام، ج ١، ص ٣١٥.

٣. الناصريّات، ص ٣٠٦.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٦٠ المسألة ١٩؛ مفتاح الكرامة، ج ١، ص ١٣٩؛ جواهر الكلام، ج ٥، ص ٣٣١.

٥. الناصريّات، ص ٥٧٣.

الزكاة في الفضة أقل من خمسة دراهم، و ادّعى في مسائله المصرية الإجماع علي عدم جواز إعطائه أقل من درهم، مع أنّه قال في جملة بجواز إعطائه القليل و الكثير من غير تحديد^١.

و لم يتبيّن لنا حتّى الآن وجهٌ في حلّ هذه المعضلة «لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^٢.

٤ - يعتقد السيّد المرتضى عليه السلام بأنّه إذا انعقد الإجماع في مسألة فلا اعتبار بمن تجدد خلافه في المسألة؛ لأنّ الإجماع سابق له، قال في وجوب الابتداء في الوضوء من المرفقين إلى أطراف الأصابع:

و أجمع الفقهاء على خلاف ذلك، و لا اعتبار بمن تجدد خلافه في هذه المسألة فأوجب الابتداء بالأصابع؛ لأنّ الإجماع سابق له^٣.

٥ - يرى السيّد أنّ الإجماع بعد الخلاف على أحد القولين يزيل حكم الخلاف و يصير القول إجماعاً^٤.

الدليل الرابع: العقل

عرّف السيّد المرتضى عليه السلام ماهيّة العقل في رسالة الحدود و الحقائق المنسوب إليه بقوله: «العقل: قوّة في القلب يقتضي التمييز». ثم ذكر ثلاثة تعريفات أخرى، و هي:

و قيل: هو العلوم الضرورية التي يتمكّن بها من اكتساب العلوم إذا كملت

١ . قاموس الرجال، ج ٧، ص ٤٤٤.

٢ . الطلاق (٦٥): ١.

٣ . الناصريات، ص ٣٢٨، و راجع ص ٣٥٠ و ص ٤٨٩ و ص ٤٩٢ و ص ٥١٤ و ص ٥٣٦.

و ص ٥٤٠ و ص ٥٤٣ و ص ٥٩٠.

٤ . الناصريات، ص ٥٨٣.

شروطها، و قيل: العقل الذي هو مناط التكليف هو العلم بوجوب الواجبات
و استحالة المستحيلات، و قيل: هو غريزة العلوم الكلية البديهية عند
سلامة الآلات^١.

إنَّ السَّيِّدَ المَرْتَضَى عليه السلام يتمسك بالعقل، فهو وإن لم يذكره و لم يعدّه في عرض
سائر الأدلّة - أي: القرآن، و الأخبار، و الإجماع - و لكن نرى تمسكه بالعقل في
كثيرٍ من مباحثه.

فالعقل عند السَّيِّدِ المَرْتَضَى عليه السلام أحد الطرق للوصول إلى المعرفة، و يؤكّد السَّيِّدُ
على حجّية العقل، و يعتقد أنّه من أقوى الدلائل، و يقول ببطلان كلّ حكم يخالف
العقل و لا يتفق معه^٢، و لذا نرى أنّ العقل عنده من أقوى مصادر لعرض الأدلّة
عليه للتحقّظ من الخطأ و الفساد كالأيات الموهمة للتجسيم و أخبار الأحاد؛ لما
فيها من ضروب من هذه المشاكل^٣.

قال عليه السلام:

طرق العلم في الشرعيّات هي الأقوال التي قد قطع الدليل على صحتها،
و أمن العقل من وقوعها على شيء من جهات القبح كلّها، كقوله تعالى
و كقول رسول الله صلى الله عليه وآله و الأئمّة الذين يجرون مجراه عليهم السلام^٤.

و يعتقد السَّيِّدُ المَرْتَضَى عليه السلام أنّ العقل يفيد حتّى في كشف الحكم الشرعيّ إذا لم
نجد دليلاً عليه، يقول:

فإذا لم نجد في الأدلّة الموجبة للعلم طريقاً إلى علم حكم هذه الحادثة كنّا

١. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٧٧.

٢. تنزيه الأنبياء، ص ١٠٩ و ١٧١.

٣. جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٩.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٤.

فيها على ما يوجب العقل وحكمه^١.

و يلاحظ هذا المنهج بوضوح كتابتيه: الناصريات والانتصار، خاصة في المسائل المستحدثة.

و أكثر من ذلك فقد رجح في موضع الدليل العقلي، مع وجود النقلي، و جعل الدليل النقلي مؤكداً للدليل العقلي^٢.

بطلان دليلة القياس

قال السيد المرتضى رحمته الله في الحدود و الحقائق المنسوب إليه في تقرير معنى القياس:

القياس: تحصيل الحكم في الشيء لتعليل غيره عند المثبت، و قيل: إثبات مثل حكم معلوم لآخر لأجل اشتباههما في علّة الحكم^٣.

و لا يخفى أنّ من ثوابت مذهبنا و مسلماته بل من ضروريّاته هو عدم العمل بالقياس في الأحكام الشرعيّة، و ذلك لإنكاره من قبل أهل البيت عليهم السلام غاية الإنكار، و تبعاً لهم علماء الإماميّة، و مع هذا نرى من بينهم من اشتهر بالعمل بالقياس في الأحكام الشرعيّة، قال السيد المرتضى رحمته الله في ذمّهم:

و في رواتنا و نقلة أحاديثنا من يقول بالقياس و يذهب إليه في الشريعة؛ كالفضل بن شاذان و يونس و جماعة معروفين، و لا شبهة في أنّ اعتقاد صحّة القياس في الشريعة كفر لا تثبت معه عدالة^٤.

و لا يخفى أنّ أعلام مدرسة بغداد و بالخصوص الشيخ المفيد و السيد

١. جوابات المسائل الموصليات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢١٠.

٢. جوابات المسائل الموصليات الثالثة، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢١٠.

٣. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٧٩.

٤. إبطال العمل بأخبار الأحاد، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣١١.

المرتضى عليه السلام أنكروا العمل بالقياس في الشريعة أشدّ الإنكار، وكتب الشيخ المفيد عليه السلام رسالة في الردّ على أبي عليّ ابن الجنيد المعتقد بالقياس، وأيضاً السيّد المرتضى عليه السلام ردّ العمل بالقياس في المسائل الموصليّات الثلاثة، وأيضاً في رسالة إبطال العمل بأخبار الآحاد، وكرّر الردّ عليه في باقي كتبه ورسائله، بل بالغ في إنكارهم كما رأيت في عبارته آنفاً؛ إذ ساوق العمل بالقياس بالكفر والخروج من العدالة.

ذهب السيّد المرتضى عليه السلام إلى إمكان التعبد بالقياس عقلاً، ولكن لم يرد التعبد به في الشريعة، فلا دليل عليه، يقول في الردّ على من ذهب إلى عدم إجازة العقل للتعبد بالقياس:

و المذهب الصحيح هو غير هذا؛ لأنّ العقل لا يمنع من العبادة بالقياس^١.

و يقول أيضاً:

و قد بيّنا جواز ورود العبادة بالقياس، وإنما نحرمه في الشريعة و لا نثبت به أحكامها؛ لأنّ العبادة ما وردت به، و لا دلّت على صحّته^٢.

يتمسك السيّد المرتضى عليه السلام في بطلان العمل بالقياس بدليلين:

أحدهما: أصل عدم حجّة شيء في مقام الشكّ بالتعبد به.

و ثانيهما: إجماع الإماميّة على عدم شرعيّته؛ كما استدللّ به في نفي العمل بأخبار الآحاد، حيث يقول:

و قد اعتمدنا على مثل هذه الطريقة في نفي العبادة بأخبار الآحاد فيما مضى من هذا الكتاب، و يمكن أن يستدلّ على نفي العبادة بالقياس

١. جوابات المسائل الموصليّات الثانية، المطبوعة ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٢.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٤١.

أيضاً بإجماع الإمامية على نفيه وإبطاله في الشريعة، وقد بينّا أنّ في إجماعهم الحجة^١.

و قد تعرّض في نهاية كتاب الناصريات أيضاً إلى بطلان العمل بالقياس، حيث قال:

فإنّا لا نذهب إلى صحّة القياس في الشريعة، و لا إلى ثبوت الأحكام به، وإنّما ثبتت الأحكام عندنا بما يوجب العلم و يثمر اليقين^٢.

و ذكر السيد المرتضى رحمته في كتاب الناصريات أنّ من الأحكام التي لا تصحّ إثباتها بالقياس هي المقادير التي تتعلّق بحقوق الله تعالى، كما في تعيين أقلّ و أكثر أيام الحيض، يقول فيه:

فإنّ المقادير التي تتعلّق بحقوق الله تعالى لا تعلم إلّا من جهة التوقيف و الإجماع، مثل المقادير و الحدود و ركعات الصلاة^٣.

و كذلك الكلام في تعيين أقلّ و أكثر أيام النفاس^٤.

و لا يخفى أنّ السيد المرتضى رحمته وإن لم يعتقد بحجّة القياس كسائر علماء الإمامية، و لكنّه قد يستدلّ به في بعض المواضع لإلزام المخالفين، و من باب ألزومهم بما ألزموا به أنفسهم، قال في المسألة الأولى من كتاب الانتصار في ماء الكر:

و ردّدنا على كلّ مخالف لنا في هذه المسألة بما يعمّ و يخصّ - من أبي حنيفة و مالك و الشافعي - بما فيه كفاية، و سلكتنا معهم أيضاً طريق القياس

١. الذريعة، ج ٢، ص ٦٩٧.

٢. الناصريات، ص ٧٢٣.

٣. الناصريات، ص ٣٨٥.

٤. الناصريات، ص ٣٩٢ و ٣٩٣.

الذي هو صحيح على أصولهم، وبيّن أنّ القياس إذا صحّ كان شاهداً لنا في هذه المسألة^١.

التمسك بالأصول العمليّة و اللفظيّة

أولاً: الأصول العمليّة

يتمسك السيّد المرتضى عليه السلام بالأصول العمليّة، والذي يظهر لنا من تضاعيف مباحثه أنّ التمسك بها يقع بعد خلوّ المسألة عن الدليل - من الأخبار المتواترة، والإجماع، وظواهر الكتاب - والملاك عنده في إثبات أصل وجوزه هو الشرع أو العقل أو اللغة أو

و على سبيل المثال يذهب السيّد عليه السلام في إثبات حكم الوجوب بأنّ الأصل عدمه، وطريق الوصول إلى الوجوب هو الشرع. وإليك الموارد التي يستند فيها السيّد المرتضى عليه السلام إلى الأصول العمليّة:

١- أصالة الطهارة

قال في طهارة المذي:

و أيضاً فإنّ الأصل الطهارة، و النجاسة إنّما تعلم بالشرع على سبيل التجدد، و لم ينقطع عذر بالشرع يوجب العلم في أنّ المذي نجس و أنّه ينقض الوضوء^٢.

و لا يخفى أنّ أصالة الطهارة عند الشكّ في النجاسة من المسائل الأصوليّة، و هي بمنزلة أصالة الحلّ عند الشكّ في الحرمة، غاية الأمر أنّ مفاد أصالة الحلّ هو الحكم التكليفي، و مفاد أصالة الطهارة هو الحكم الوضعي.

١. الانتصار، ص ٨٤ و ٨٥.

٢. الناصريّات، ص ٢٩٩.

و أمّا الوجه في عدم ذكرها في علم الأصول فلعلّه لعدم وقوع الخلاف فيها؛ فإنّها من الأصول الثابتة بلا خلاف؛ كما ذهب إلى ذلك السيّد الخوئي رحمته الله،^١ أو لانصراف اهتمام الأصوليين للبحث عن الشكّ في الأحكام التكليفية لأهميّتها وكثرة الابتلاء بها.^٢

٢- البراءة

يعتقد السيّد المرتضى رحمته الله - كسائر الأصوليين - بجريان أصالة البراءة في الشبهات الوجوبية و التحريمية، وفي الشكّ في الشرطية، ويقول بأنّ الأصل أنّه لا عبادة و الشرع طارٍ متجدّد^٣، و يصرّح رحمته الله بأنّ فقدان الدليل أو إجماله دليل على جريان أصالة البراءة، و يجري هذا الأصل في كثير من مواضع كتابه.^٤

و أمّا بالنسبة لإجرائه أصالة البراءة في نفي الشرط، فيقول: بأنّ طريق العلم بحصول الشرط هو الشرع فحسب؛ لأنّ الشرط حكمٌ زائدٌ على اللفظ، و من ادّعى الزيادة كان عليه الدليل، و قد صرّح بذلك في موارد، منها ما يلي:

(أ) في عدم شرطية الشهادة في صحّة النكاح، حيث قال:

دلينا على أنّ الشهادة ليست بشرط في النكاح بعد الإجماع المتردّد أنّ الأصل أن لا شرط؛ لأنّ الشرط شرع و حكم زائد فمن ادّعاه كان عليه الدليل.^٥

١. مصباح الأصول، ج ٢، ص ٢٨٩.

٢. الكافي في أصول الفقه، ج ٢، ص ١٦٩.

٣. الناصريات، ص ٣١٦؛ و راجع ص ٣٢٢، ٥١٦ و ٥٤٥.

٤. الناصريات، ص ٧١٦.

٥. الناصريات، ص ٥٧٤.

(ب) و قال أيضاً في عدم وجوب بقاء التراب على أعضاء التيمّم: إنّه تعالى أمر بالتيمّم بالصعيد الطيّب و لم يشترط فيه بقاء التراب على اليد، فيجب ألا يكون شرطاً^١.

(ج) و قال في الاستطاعة للحجّ: لا خلاف في أنّ من حاله ما ذكرناه أنّ الحجّ [لا] يلزمه، فمن ادّعى أنّ الصحيح الجسم إذا خلا من سائر الشرائط التي ذكرناها يلزمه الحجّ فقد ادّعى وجوب حكم شرعي في الذمّة و عليه الدليل؛ لأنّ الأصل براءة الذمّة^٢. و أمّا إجراؤه البراءة في الشبهات الوجوبية فيقول: إنّ الأصل عدم الوجوب و طريق العلم بحكم الوجوب هو الشرع، و ذلك ما كان في الشبهات الوجوبية و جريان البراءة فيها.

و من الموارد التي صرح بذلك ما يلي:

(أ) قوله في المسألة الرابعة والأربعين:

و الذي يدلّ على أنّه غير واجب أنّ الوجوب إنّما يعلم شرعاً، و الأصل نفي الوجوب، فمن ادّعى ذلك فعليه الدليل، و لا دليل في ذلك يقطع العذر^٣.

(ب) و يقول ببراءة الذمّة عن وجوب القضاء لمن أفسد الصلاة و الصوم

المتطوّعين:

إن وجوب القضاء شرع و إيجاب في الذمّة، و الأصل براءة الذمّة و أن لا حرج، فمن منع من ذلك فعليه الدليل القاطع للعذر، و لا دليل فيه^٤.

١. الناصريّات، ص ٣٢٧.

٢. الناصريّات، ص ٥٥٣.

٣. الناصريّات، ص ٣٦٢.

٤. الناصريّات، ص ٤٩١.

(ج) و قال في عدم وجوب الأذان: «إنَّ الأصل نفي الوجوب، فمن ادَّعاه فعليه الدليل الموجب للعلم»^١.

(د) و يعتقد أنَّ الأصل نفي الحقوق الشرعية عن الأموال، و أنَّ إثباته يحتاج إلى دليل شرعي، صرح بذلك في مواضع^٢، و هذا هو مجرى التمسك بأصل البراءة عند الشك في ثبوت الحقوق الشرعية.

(هـ) و من هذه الموارد هو عدم وجوب الزكاة عن الأموال إذ قال:
و أيضاً فإنَّ الأصل نفي وجوب الزكاة عن الأموال، فمن ادَّعى فيما نفينا عنه الزكاة حقاً فعليه الدليل، و الأصل معنا^٣.

و أمَّا أصالة البراءة في الشبهات التحريمية فقد استدلَّ عليه مفصلاً في الذريعة، فراجع^٤.

٣- الاحتياط

إنَّ الأصوليين يُجْزَوْنَ الاحتياط، و يحكمون باشتغال ذمَّة المكلَّف إذا كان الشك في المكلَّف به، و أمكن إجراء الاحتياط و لم تتصوَّر للمسألة حالة سابقة حتَّى تخالف الحالة اللاحقة، و السيد المرتضى رحمته الله - كسائر الأصوليين - يستند إلى قاعدة الاشتغال في كثير من استدلالاته، و قد يعبر السيد مرتضى عن نتيجة قاعدة الاشتغال ب: «اليقين ببراءة الذمَّة»^٥.

و إليك نماذج من إجراءات الاحتياط:

١. الناصريات، ص ٣٩٩.

٢. الناصريات، ص ٥٢٠ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٦.

٣. الناصريات، ص ٥٢٦.

٤. الذريعة، ص ٥٤٣ و ما بعدها.

٥. الناصريات، ص ٥٢٨.

أ) يقول في بطلان صلاة من أحدث في صلاته أو سبقه الحدث:

دلينا على صحّة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرّر أنّ الصلاة في الذمّة بيقين؛ فلا تسقط عنها إلّا بيقين، وقد علمنا أنّ الحدث إذا سبقه ولم يعد الوضوء والصلاة بل تَوْضُأً - وبني على ما يقوله أصحاب أبي حنيفة - فإنّ ذمّته ما برئت بيقين، وإذا أعاد فقد تيقّن براءة ذمّته، فوجب الإعادة^١.

ب) ومنها:

و أيضاً فإنّ الصلاة في ذمّته ولا تسقط عنه إلّا بيقين، ونحن نعلم أنّه إذا افتتحها بقوله: (اللّهُ أَكْبَرُ) أجزاء الصلاة وسقطت عن ذمّته، وإذا افتتحها بغير ذلك فلا يقين في سقوطه عن الذمّة ولا علم، فيجب الاختصار على اللفظ الذي تيقّن معه إجزاء الصلاة وبراءة الذمّة منها^٢.

ج) ومنها:

[و يدلّ عليه بعد الإجماع] المتقدّم أنّه لا خلاف في أنّ من أفسد صومه فأكل وشرب فقد تعلّق على ذمّته حقّ لله تعالى، وأجمعوا على أنّه إذا قضى وكفّر برئت ذمّته، ولا إجماع على براءة ذمّته متى قضى ولم يكفر، ولا دليل يثمر اليقين، فيجب أن يكفر لتبرأ ذمّته بيقين، كما اشتغلت بيقين^٣.

د) ومن موارد إثبات الاحتياط عند السيّد المرتضى رحمه الله التمسك بما اشتهر

بالمقدّمة العلميّة، فإنّه قال:

ما أوجبنا ما حدّدناه في الصاع من حيث الأولى، بل لتيقّن براءة ذمّته كما تيقّن اشتغال ذمّته قبل الأداء، ولا طريق إلى اليقين ببراءة الذمّة إلّا بما

١. الناصريّات، ص ٤٦٥.

٢. الناصريّات، ص ٤٤٢.

٣. الناصريّات، ص ٥٤٢.

ذكرناه، و ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب^١.

و قد يكون الاحتياط عنده ﷺ مرجّحاً لاحتمال على الآخر عند الشك في ما أريد من اللفظ^٢، و قد يكون مؤيداً للإجماع^٣.

٤- الاستصحاب

و يعبر عنه عند القدماء بـ «استصحاب الحال»^٤، أو «استصحاب حال الشرع»^٥، أو «أصالة بقاء ما كان»^٦.

و مجرى التمسك بالاستصحاب هو أن يحصل للمكلف شك بعد أن كان له يقين؛ يعني إذا كانت للمسألة حالة سابقة، قال السيّد المرتضى ﷺ في تعريف الاستصحاب في الحدود و الحقائق المنسوب إليه:

استصحاب الحال: هو الحكم في الحادثة الشرعية بعد تغييرها كالحكم قبل تغييرها.^٧

و لكن يلاحظ أنّ السيّد المرتضى ﷺ يقول بعدم حجّية الاستصحاب، قال في الذريعة:

و أمّا استصحاب الحال فعند التحقيق لا يرجع المتعلّق بها إلّا إلى أنّه أثبت حكماً بغير دليل؛ لأنهم يقولون: إنّ الرائي للماء في الصلاة قد ثبت قبل

١. الناصريات، ص ٥٢٨.

٢. الناصريات، ص ٣٢٦.

٣. الناصريات، ص ٤٠١.

٤. الذريعة، ص ٥٥٧، المعتمد في أصول الفقه، ج ٢، ص ٣٢٥، نهاية الوصول إلى علم الأصول، ج ٤، ص ٣٦٣، و غيرها.

٥. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٥٣؛ أنيس المجتهدين، ج ١، ص ٤٠١، و غيرهما.

٦. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٥٣، استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، ج ١، ص ١٣، و غيرهما.

٧. الحدود و الحقائق، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٦٢.

رؤيته له بالإجماع وجوب مضيه في الصلاة، فيجب أن يكون على هذه الحال مع رؤية الماء.

و هذا جمع بين الحالين في حكم من غير دلالة جامعة؛ لأنّ الحالين مختلفان من حيث كان غير واجد للماء في إحديهما، و واجداً له في الأخرى، فكيف يسوّى بين الحالتين من غير دلالة؟!

و إذا كنّا أثبتنا الحكم في الحال الأوّل بدليل فالواجب أن ينظر، فإن كان ذلك الدليل في تناول الحالين سوّينا بينهما فيه، و ليس هاهنا استصحاب حال، و إن كان تناول الدليل إنّما هو للحال الأولى فقط، فالحال الثانية عارية من دليل، و لا يجوز إثبات مثل الحكم لها من غير دليل^١.

و لعلّ الوجه في عدم قوله بحجّة الاستصحاب هو أنّ القائلين بحجّيته لا دليل لهم سوى حكم العقل، و حكم العقل ببقاء ما كان متيقناً ظنيّاً، و قد عرفت موقف السيّد المرتضى رحمته الله من الظنّ في إثبات الحكم الشرعيّ^٢.

و قد يحكم السيّد رحمته الله بثبوت الحكم في الآن الثاني، و ذلك اعتماداً على دليل خاصّ في تلك المسألة، و لا ينظر إلى حالها السابقة، نحو ما قال رحمته الله في المسألة الثامنة و الثلاثين من كتاب الناصريّات:

لا تزول طهارة متيقّنة بحدث مشكوك، هذا صحيحٌ.

و عندنا أنّ الواجب البناء على الأصل، طهارة كان أو حدثاً، فمن شكّ في الوضوء و هو على يقين من الحدث، وجب عليه الوضوء، و من شكّ في الحدث و هو على يقين من الوضوء بنى على الوضوء و كان على طهارته، و هو مذهب الثوري، و الأوزاعي، و ابن حيّ، و أبي حنيفة و أصحابه، و الشافعي.

١. الذريعة، ج ٢، ص ٨٢٩ و ٨٣٠.

٢. أصول الفقه للمظفر، ص ٦٢٠؛ شرح مختصر المتهى الأصولي للعضد الإيجي، ج ٣، ص ٥٦٣.

و قال مالك: إن استولى الشك و كثر منه بنى على اليقين - مثل قولنا - فإن لم يكن كذلك و شك في الحدث بعد يقينه بالوضوء، و جب أن يعيد الوضوء. دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتكرر ذكره، و أيضاً ما رواه عبد الله بن زيد الأنصاري قال: شكى إلى رسول الله ﷺ الرجل يخيل إليه الشيء و هو في الصلاة، فقال ﷺ: لا ينفلت عن صلاته حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً.

و روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحاً بين أليتيه فلا ينصرف حتى يجد ريحاً أو يسمع صوتاً. و في خبر آخر: إن الشيطان يأتي أحدكم و هو في الصلاة، فينفخ بين أليتيه فيقول: أحدثت، أحدثت، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. و كل هذه الأخبار توجب أطراح الشك و البناء على اليقين^١. لكن حيث تعلق خصمه - و هو مالك - بقوله ﷺ: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ردّ عليهم و قال:

و تعلقهم بقوله ﷺ: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، ليس بشيء، و هذا الخبر دليلنا في المسألة؛ لأن ما يريبه الشك، و الذي لا يريبه هو اليقين، فيجب أن يعمل على اليقين و هو الوضوء، و يطرح الشك^٢.

ثانياً: الأصول اللفظية

و مجراها عند فقد النص أو القرينة الصارفة فيصير اللفظ مجملاً فيتمسك إلى أصول الألفاظ مثل أصالة العموم و أصالة الإطلاق و أصالة الحقيقة و غيرها. مثلاً يقول الشريف المرتضى رحمه الله بعدم دلالة الأمر على الوجوب و الندب

١. الناصريات، ص ٣٥٣.

٢. الناصريات، ص ٣٥٤ و ٣٧٠.

و الفور و التراخي في أصل وضع اللغة، أمّا في لسان الشارع فيقول بدلالته على الوجوب و الفور.

و إليك الموارد التي يستند فيها السيّد المرتضى رحمته الله إلى الأصول اللفظيّة:

١ - من الأصول الأوليّة عند الشريف المرتضى رحمته الله حمل اللغة على معانيها الحقيقيّة، و أمّا حملها على المجاز فيحتاج إلى دليل، قال في عدم جواز المسح على الخفّ: «و المجاز لا يحمل عليه الكتاب إلّا بدليل قاهر»^١.

٢ - الأصل في الاستعمال هو الحقيقة، و المجاز طارئٌ عليها، و من ادّعى المجاز في لفظٍ مستعملٍ فعليه الدليل؛ لأنّه عادل عن الظاهر، قال بذلك في كون إطلاق اسم الولد على ولد الولد حقيقة^٢، كما أنّ إطلاق الاسم هو الأصل و التقييد داخل عليه و طارٍ بعده^٣.

٣ - المعتبر عند السيّد المرتضى رحمته الله أخذ معنى الألفاظ الشرعيّة من الشرع لا اللغة، قال عند البحث في أنّ القنوت مستحبٌ في كلّ صلاة و عند التمسك بقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^٤:

فإن قيل: هذا نهى عن الكلام في الصلاة، و معنى قانتين ساكتين. و قيل: إنّ القنوت هو طول القيام في الصلاة، بدلالة ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «أفضل الصلاة طول القنوت» يعني طول القيام.

قلنا: لا يعتبر بمعنى هذه اللفظة في اللغة، و المعتبر بمعناها في الشريعة، و المفهوم في الشريعة من قولنا القنوت: هو الدعاء المخصوص؛ كما أنّه لا

١. الناصريّات، ص ٣٤٢.

٢. الناصريّات، ص ٦٨٥.

٣. الناصريّات، ص ٢٧٦.

٤. البقرة (٢): ٢٣٨.

يعتبر بمعنى لفظة الصلاة في اللغة، وإنما يعتبر بمعناها في الشريعة^١.
و يقدم في بيان معنى الألفاظ الشرعية كلام الله تعالى على غيره من المصادر،
و عند عدم العثور في القرآن يأخذ البيان من فعل المعصوم؛ كما قال:
و الاعتكاف لفظ شرعيّ مفقّر إلى بيان، و الله تعالى لم يبيّنه في كتابه،
و احتجنا إلى بيان من غيره، فلما وجدنا النبي ﷺ لم يعتكف إلا بصوم كان
فعله ذلك بياناً للجملة المذكورة في الآية و فعله إذا وقع على وجه البيان
كان كالوجود في أوجه الآية^٢.

٤ - و يعتقد أنّ الأمر لا يوجب الفور و لا التراخي في أصل وضع اللغة، و أمّا
في لسان الشارع و اعتباره فهو يدلّ على الفور، صرّح بذلك في مسألة الأمر بالحجّ
حيث قال:

لم يكن من مذهبنّا أنّه يوجب فوراً و لا تراخياً في أصل وضع اللغة، و ذهبنا
إلى أنّه على الوقف، فقد قطع الشرع العذر بوجوب حمل الأمر المطلق على
الفور.

و قال بعده في إثبات شرعيّته:

و قد دللنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في أصول الفقه، و بيّنا أنّ
الصحابة و التابعين ثمّ تابعي التابعين و إلى وقتنا هذا يحملون أوامر الشرع
في الأحكام الشرعية من كتاب و سنّة على الوجوب و الفور، و أنّ أحداً
منهم لا يتوقّف في ذلك طلباً للدليل.

فصار هذا العرف الشرعيّ موجباً لحمل الأوامر الشرعية على الفور، و قد
أمر الله تعالى بالحجّ أمراً مطلقاً، فيجب أن يكون محمولاً على الفور^٣.

١. الناصريات، ص ٤٦٣.

٢. الناصريات، ص ٥٤٦.

٣. الناصريات، ص ٥٥٥.

و قال أيضاً في وجوب الموالاة في الوضوء:

و من قال إنّ الأمر على الفور و هو الظاهر في الشريعة يمكن أن يستدلّ
بالآية على وجوب الموالاة و أنّه بعد غسل وجهه مأمور على الفور بغسل
يديه، و كذلك باقي الأعضاء^١.

٥ - يرى عدم دلالة الأمر على الوجوب و الندب و غيرهما في أصل وضع
اللغة، و أمّا في لسان الشارع و اعتباره فهو على الوجوب، و حملة على
الاستحباب يحتاج إلى دليل، صرّح به من باب القياس على أنّ الأمر لا يوجب
الفور و لا التراخي حيث قال: «كما قطع العذر بحمله على الوجوب، و إن كان في
وضع اللغة لا يقتضي ظاهره وجوباً ولا ندباً»^٢.

و قال في بطلان صلاة من أحدث فيها: «و ظاهر الأمر الوجوب، و لا نحمله
على الاستحباب إلّا بدليل»^٣.

فكلّما استدلّ في كتابه هذا بظهور الأمر على الوجوب فهو من باب الشرع و لا
من صلب اللغة^٤.

٦ - كذا يعتقد أنّ لفظ «أمر» يقتضي الوجوب^٥، و حملة على الندب يحتاج إلى
دليل^٦.

٧ - بطلان اجتماع الأمر و النهي، قاله في المسألة الحادية و الثمانين في

١. الناصريّات، ص ٣٤٠.

٢. الناصريّات، ص ٥٥٥.

٣. الناصريّات، ص ٤٦٦.

٤. الناصريّات، ص ٥٩٢.

٥. الناصريّات، ص ٣١١.

٦. الناصريّات، ص ٤٦٦.

عدم جواز الصلاة في الدار المغصوبة ولا في الثوب المغصوب؛ للإجماع ولأن كون الصلاة مؤذاة في الدار المغصوبة يمنع من أن تكون طاعة وقرية^١.

٨- و يعتقد أن النهي لا يقتضي بظاهره فساد المنهي عنه، صرح بذلك في عدم بطلان الصلاة في الثوب المغصوب حيث قال: «قد بينّا في مسائل أصول الفقه أن النهي بظاهره و مجرّده لا يقتضي فساد المنهي عنه و نفي إجزائه»^٢.

٩- و يقول بدلالية «إنّما» على الحصر، صرح به في المسألة الثانية عشرة حيث قال: «لأنّ لفظة إنّما يقتضي ظاهرها التخصيص و نفي الحكم عمّا عدا المذكور»^٣. و أيضاً صرح في موضع آخر بأنّه حكم اللغة العربيّة حيث قال:

و قوله ﷺ: إنّما لامرئ ما نوى، يدلّ على أنّه ليس له ما لم ينو، هذا حكم اللغة العربيّة، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: إنّما لك درهم، فقد نفى أن يكون له أكثر من درهم.

و الذي يدلّ على صحّة ما ذكرناه في لفظة «إنّما» أنّ ابن عبّاس كان يذهب إلى جواز بيع الدرهم بالدرهمين نقداً و يأبى نسيئة^٤.

و قال في عدم حرمة لحم الحمار الوحشي:

و قد بينّا في غير موضع أنّ لفظة «إنّما» تدلّ على نفي الحكم عمّا عدا ما تعلّق بها^٥.

١٠- يرى أنّ القيود على قسمين: بعضها غير مؤثّر في المطلق ولا مخرّج

١. الناصريّات، ص ٤٣١-٤٣٣.

٢. الناصريّات، ص ٤٣٥.

٣. الناصريّات، ص ٢٩٣.

٤. الناصريّات، ص ٣١٨ و ٣١٩.

٥. الناصريّات، ص ٧١٧.

له عن شموله للفرد المقيّد؛ كما في الماء المستعمل^١، وبعضها بخلاف ذلك، فمن حلف أنّه لم يشرب ماء إذا شرب الماء المستعمل؛ فإنّه حنث باتّفاق، ولو شرب ماء الورد لم يحنث^٢.

١١ - يعتقد أنّ الانصراف لا يمنع من الإطلاق، صرّح به في المسألة الثانية والعشرين حيث قال:

و ليس لهم أن يقولوا: إنّ إطلاق الأمر بالغسل ينصرف إلى ما يغسل [به] في العادة ولا يعرف في العادة إلّا الغسل بالماء دون غيره^٣.

١٢ - يقول بتقديم الخاصّ على العامّ، كما عليه المشهور^٤.

١٣ - إذا تعقّب المخصّص متعدّداً، سواء كان جملاً أو غيرها، وصحّ عوده إلى كلّ واحد، فعند السيّد المرتضى^٥ كان الأخير مخصوصاً قطعاً ورجوعه إلى الباقي يحتاج إلى دليل^٥.

١٤ - و يعتقد الشريف المرتضى^٦ بوجوب مقدّمة الواجب، قال في مقدار زكاة ما أخرجه الأرض:

ما أوجبنا ما حدّناه في الصاع من حيث الأولى، بل لتيقّن براءة ذمّته؛ كما تيقّن اشتغال ذمّته قبل الأداء، ولا طريق إلى اليقين ببراءة الذمّة إلّا بما ذكرناه، وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب^٦.

١. و كما في ماء شرب البهائم منه فإنّه لا يخرج من أن يكون منزّلاً من السماء، فيجب بقاؤه على أصل الطهارة، الناصريّات، ص ٢٨٦.

٢. الناصريّات، ص ٢٨٣.

٣. الناصريّات، ص ٣١٤.

٤. الناصريّات، ص ٥١٥، و ص ٥٢٨.

٥. الناصريّات، ص ٥٧٠.

٦. الناصريّات، ص ٥٢٨.

المقارنة بين منهج السيّد المرتضى و منهج الناصر الأطروش

إنَّ أسلوب البحث و طريقة الاستدلال عند السيّد المرتضى عليه السلام يتَّفَق مع جَدِّه الناصر الأطروش في مواضع و يختلف في أُخر، كما يظهر من خلال كتابي الإبانة و زوائدها.

فإنَّ السيّد المرتضى عليه السلام كما ذكرنا يتمسك بالأدلة الأربعة و إن لم يذكر العقل في جانب باقي الأدلة، وكذا لا يعمل على وُقُف أخبار الآحاد و القياس و الاستحسان؛ لأنَّه يعتقد بلزوم حصول العلم و القطع في العمل، و هذه الأمور ظنيّة لا توصلنا إلى العلم، و لم يرد في الشرع دليل على التعلّد بها، و إن جَوَّزها العقل.

أمَّا في فقه الناصر الأطروش فقد ذكر في الزوائد حجّية و دليلية الكتاب و السنّة و الإجماع و لم يذكر العقل^١، و لكن نرى التمسك بالعقل في كثير من مباحثهم. و في العمل بأخبار الآحاد على ما عثرنا عليه في كتاب الإبانة و كتاب زوائد الإبانة نلاحظ عمل الناصر الأطروش بالأخبار الصحيحة و قد صرّح بذلك في الإبانة^٢، كما يعمل بأخبار الآحاد إذا كانت متلقّة بالقبول.

جاء البحث عن ذلك في جزئية البسملة، فبعد التمسك بالأخبار و الاستشكال فيها بأنّها آحاد، قال: «فلم نثبتها ابتداءً بخبر الواحد، و لأنّ هذه الأخبار ليست بآحاد و لكنّها متلقّة بالقبول»^٣.

و أمَّا في العمل بالقياس و الاستحسان الباطلين فمن العجيب تمسكهم بهما^٤؛ كما هو واضح لمن نظر في تراثهم و تأمّل في مصنّفاتهم، و هو المعروف منهم،

١. زوائد الإبانة، ص ١١٧.

٢. الإبانة، ص ١١٨ و ١٣٤.

٣. زوائد الإبانة، ص ١٥٥.

٤. زوائد الإبانة، ص ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٤ و ١٩٣ و ٢١٣ و ١٠٨٥.

و ذلك لأنّهم تأثّروا في فقههم بأبي حنيفة و فقهه، و لذلك فقد كثر ذكر أبي حنيفة في كتاب زوائد الإبانة، و الاستشهاد بأقواله، و كذلك من تبعه من علماء الحنفيّة و ذكر أقوالهم و آرائهم؛ و كأنّ التحصيل على رأي أبي حنيفة و من تبعه من مهمّات فقههم^١، و هو من الفروق الأساسيّة بين منهج الشريف المرتضى^٢ و منهج جدّه الناصر الأطروش.

و القياس كما أنّه مدوّن في كتبهم من الأدلّة النقليّة، و هي أربعة: ١. الكتاب المجيد، ٢. السنّة النبويّة، ٣. الإجماع، ٤. القياس^٣.

وبناء على أهميّة القياس و الاستحسان في فقه الناصر الأطروش ذكر وهما في باب التعادل و التراجيح و قالوا: إذا اجتمع القياس و الاستحسان فالحكم للاستحسان^٤.

و نجد أنّ السيّد المرتضى^٥ و كذلك جدّه الناصر الأطروش قد اعتمد كلّ منهما على الإجماع بنحوٍ واسع؛ لأنّ الإجماع في أكثر المواضع هو الطريق الوحيد في إثبات الحكم الشرعيّ.

أمّا السيّد المرتضى^٦ فقد مرّ البحث عن الإجماع و ماهيّة عنده فهو يعتقد بالإجماع الدخوليّ.

و أمّا الناصر الأطروش فيذهب إلى حجّيّة إجماع فقهاء الزيدية و أنتمت، و ذلك ما يتجلّى بوضوح لمن نظر في ما بقي من تراثه الفقهيّ ك: الإبانة، و زوائد الإبانة، و كتاب الفقه الناصريّ.

١. و يحتمل ذلك لما كانت في معتقد الزيدية أنّ أبا حنيفة على بيعة محمّد - النفس الزكيّة - ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، و من جملة شيعته، و محمّد بن عبد الله هذامات بحبس المنصور، من هم الزيدية؟ للسيّد يحيى بن عبد الكريم الفضيل، ص ١٣٩ و ١٤٠.

٢. من هم الزيدية؟ للسيّد يحيى بن عبد الكريم الفضيل، ص ٥٣.

٣. زوائد الإبانة، ص ١٧٥.

قال في مقدّمة كتاب فقه الناصري:

إنّا قوم أدركنا الاختلاف ولم ندرك الائتلاف، فخشينا على أنفسنا الهلكة و طلبنا النظر لأنفسنا و النجاة لروحنا من شديد عذابه و أليم عقابه فوقفنا فرأينا قوام هذه الأُمة بعد نبيّها و علمائها و أهل الفقه منها يتبرأ بعضهم من بعض، و يشهد بعضهم على بعض بكفر، و يدّعي كلّ واحد منهم الحقّ في يده و الباطل في خلافه، و يروون أحاديثاً ينقض بعضها بعضاً، قد نشأ على ذلك الصغير و مضى عليه الكبير، و نصبوا أحاديثاً يروونها عنهم بخلاف الكتاب و السنّة، و يبعد عنها الإجماع، و يوجب التوهّم في الوقوف عليه، ما لو ذكرنا تلك الأحاديث لطال بها الكتاب.

يظهر من هذه العبارة اعتبار الإجماع في الوصول إلى الأحكام الشرعيّة؛ لأنّ في الأحاديث مشاكل؛ في أحوال رواتها و التعارض الكثير بينها.

و لكن يختلف منشأ تحصيل الإجماع عند السيّد المرتضى عليه السلام عن منشأ الإجماع عند جدّه الناصر الأطروش؛ فالناصر الأطروش يرجع في فقهه إلى إجماع طائفته من أئمة الزيدية و فقهاؤها كالقاسم و يحيى و الإمام الباقر عليه السلام و الإمام الصادق عليه السلام و أحياناً الإمام موسى بن جعفر عليه السلام^١، و قد يعضد إجماع فقهاء المذهب الناصري بإجماع سائر الفرق، و يستشهد بإجماعات الإماميّة و الحنفيّة و المالكيّة و الشافعيّة و الحنبلية و الفقهاء و غيرها من المذاهب و الأهواء.

و قد عرفت فيما مضى أنّ منشأ حجّية الإجماع عند السيّد المرتضى عليه السلام دخول الإمام عليه السلام في ضمن المُجمِعين، و يستفيد في سبيل إثبات ذلك من إجماع الأُمة و المسلمين و الصحابة و العلماء و الفقهاء.

و على وفق الإجماع الحاصل عند كلّ منهما يعملان بظواهر الآيات و الأخبار،

و يتأوّلان ما يخالف الإجماع و يجريان الأصول.

و من المباني الفقهيّة في المذهب الناصري هو الرجوع إلى الاحتياط في المسائل التي لم يكن فيها نصّ أو إجماع، قال في الزوائد:

و الأقرب في جميع هذه المسائل التي ليس فيها إجماع و لا نصّ ظاهر، إيجاب الحكومة و هو الاحتياط، و الحكومة هي التقويم في الديّات و أروش الجنّيات و قيم المتلفات و جزاء الصيد^١.

و يذهب الناصر الأطروش إلى القول بالتخيير عند اختلاف علماء آل الرسول، كما تقدّم ذلك من السيّد المرتضى، قال في كتاب الإرشاد إلى قول الصواب نقلاً عن الناصر الأطروش ما لفظه:

فإذا نظر الطالب في اختلاف علماء آل الرسول ﷺ فله أن يتّبع قول أحدهم إذا وقع له الحقّ بدليل من غير طعن و لا تخطئة للباقيين. رواه المنصور بالله الحسن بن بدر الدين في كتاب أنوار اليقين^٢.

١. زوائد الإبانة، ص ٩٧٤.

٢. الإرشاد إلى سبيل الرشاد، ص ٩٠.

الفصل الثاني

الناصر الأطروش، حياته و آثاره

لَمَّا كَانَ الناصر الأطروش مَمَّنْ يُؤَثَّرُ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ وَخُصُوصاً تَارِيخِ إِيرَانَ، وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ، فَقَدْ آثَرْنَا أَنْ نَكْتُبَ لَهُ تَرْجُمَةً مُنْفَرَدَةً نَفْصَلُ فِيهَا نَسَبَهُ وَأَوْلَادَهُ وَحَيَاتَهُ وَآرَآؤُهُ وَآثَارَهُ وَوَفَاتَهُ، وَأَذْكُرُ مَا وَصَلَ بِأَيْدِينَا مِنَ الْمَعْلُومَاتِ حَوْلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

فَهُوَ أَبُو مُحَمَّدَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَسْكَرِيِّ ابْنِ الْحَسَنِ الشَّجَرِيِّ ابْنِ عَلِيٍّ الْأَصْغَرِ^١ ابْنِ عَمْرِ الْأَشْرَفِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام. ثَالِثُ مُلُوكِ الدَّوْلَةِ الْعُلُوِيَّةِ بِطَبْرِسْتَانَ، بَعْدَ مُحَمَّدٍ وَالحسن الحسنيين، وَهُوَ مِنْ السَّادَةِ الْحُسَيْنِيَّةِ، بِخِلَافِ سَالَفِ أُمَرَاءِ الْعُلُوِيِّينَ فِي شِمَالِ إِيرَانَ، وَيَحْسُبُونَهُ الزَّيْدِيَّةَ الْيَوْمَ إِمَاماً بِخِلَافِ الدَّاعِي الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ فَيَعْدَانِ فِي نَظَرِ الزَّيْدِيَّةِ دَاعِيَانِ وَليسا من الأئمة^٢.

وَأَمَّا سَبَبُ تَلْقِيهِ بِهِ: «الناصر الأطروش» لَطَرِشْ كَانَ فِي أُذُنِهِ؛ وَذَلِكَ إِثْرُ إِصَابَةٍ

١. لَمْ يَذْكُرْ عَلِيُّ الْأَصْغَرُ النَّجَاشِي فِي رَجَالِهِ مَعَ أَنَّهُ عَارَفَ بِأَحْوَالِ الْأَنْسَابِ.

٢. الزَّيْدِيَّةُ لِأَحْمَدَ مُحَمَّدٍ صَبْحِي، ص ١٨٩.

ضربة سوط عليه في خراسان أو جرجان - على اختلاف بين الرواة^١ - في سجن العباسيين، و قيل: لضربة سيف أصابه في الحرب.

و يلقّب أيضاً ب: «الناصر الكبير»؛ لظهور من يسمّى بالناصر بعده من أحفاد الأطروش هذا؛ كجدّ السيّدين الشريفين الرضي و المرتضى عليهما السلام من جهة الأمّ يعني أبي محمّد الحسن - أو الحسين - الملقّب ب: «الناصر الصغير» ابن أحمد بن أبي محمّد الحسن الناصر الكبير، نقيب العلويّين في المدينة^٢.

و أيضاً يلقّب بين الزيدية ب: «الناصر للحق»، و صفوه بأنّه طويل القامة يضرب إلى الأدمة^٣.

ذكره الشيخ الطوسي رحمته الله في من روى عن الإمام محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام^٤.

مولده و والدته

ولد الناصر الأطروش في حدود سنة ٢٣٠ أو ٢٢٥ الهجرية في المدينة من أمّ ولد اسمها «حبّية أو حبيب» مجلوبة من خراسان^٥، قال صاحب المجدي: «و هو لأمّ ولد، كذلك قال والدي محمّد بن عليّ النساب»^٦.

١. الإفادة، ص ٥٠: اللاكي المضنية في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٨، مخطوط.

٢. قال السيّد المرتضى رحمته الله في مقدّمته على الناصريّات هذا: «و ولي أبو محمّد الناصر - جدّي الأدنى - النقابة على العلويّين بمدينة السلام عند اعتزال والدي عليه السلام لها سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة»؛ الناصريّات، ص ٢٦٣.

٣. الإفادة، ص ٥٠: الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٥٥.

٤. رجال الطوسي، ص ٣٨٥، الرقم ٥٦٦٧.

و لكن قال صاحب تهذيب المقال: لكن عن بعض النسخ خلّوه عن ذكره في أصحابه و لم أجد للأصحاب حكاية ذلك عن الشيخ رحمته الله؛ تهذيب المقال، ج ٢، ص ١٦٥.

٥. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٦. المجدي، ص ١٥٢.

و قيل: أُمّه أُمّ عليّ بنت محمّد بن الحسن أبي عليّ بن عمر بن عليّ الحسين بن عليّ عليه السلام^١.

نسبه

يَتَّصِلُ الناصر الأطروش بأربع وسائط إلى الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام^٢، فهو من السادة الحسينيّة، ونسبه هكذا: «الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر الأشرف بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام»، وإليك تفصيل الكلام عن رجالات النسب:

والده

أبو الحسن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر الأشرف؛ لقد كان من علماء وسادة المدينة^٣، وكان معروفاً بـ: «الشاعر»، واشتهر بـ: «العسكري» بسبب استقدامه إلى العراق وإقامته في العسكر يعني سامراء، ويقال له: «ابن المقعدة»^٤. وقيل: إنّ عمر بن فرج حمله من المدينة إلى العراق^٥. وأُمّه «محمّديّة»^٦، وذلك لأجل اتّصاله بمحمّد بن الحنفية ابن أمير المؤمنين عليه السلام، وهي أُمّ عليّ بنت محمّد بن عون بن محمّد بن الحنفية ابن الإمام

١. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٢. هو راوي النسخة غير المبوبة من مسائل عليّ بن جعفر عليه السلام التي أوردها العلامة المجلسي رحمته الله، وتلك بغير رواية الحميري، والطريق هكذا: حدّثنا أبو جعفر بن يزيد بن النضر الخراساني، من كتابه في جمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين ومائتين، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألت أبي...؛ بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٢٤٩.

٣. الشجرة المباركة، العمري، ص ٣٤٨.

٤. المجدي، ص ٣٨٢.

٥. الشجرة المباركة، العمري، ص ٣٤٨.

عليّ بن أبي طالب عليه السلام.^١

ذكره الشيخ الطوسي رحمته الله في مَنْ روى عن الإمام الجواد عليه السلام، وقال:

عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والد الناصر الحسن بن عليّ عليه السلام.^٢

يروى عن أبيه الحسن بن عليّ، والحسين بن زيد بن عليّ وهو ابن عمّ جدّه، وعليّ بن جعفر الصادق عليه السلام، وأبو جعفر ابن يزيد بن النضر الخراساني، وأبو ضمرة أنس بن زياد الليثي^٣، إبراهيم بن رجاء الشيباني، أبو هاشم المحمّدي. و يروي عنه: ابنه أبو عبد الله الحسين، والحسن بن عليّ الناصر الأطروش، ومحمّد بن أحمد بن إسماعيل الهاشمي، وعليّ بن مهزيار، ويزيد بن النضر الخراساني في سنة ٢٣١ هـ، وأبو عبد الله جعفر بن محمّد بن جعفر بن الحسن العلوي الحسيني، والعمرّكي النوفلي، وابنُه أبو عبد الله الحسين بن عليّ بن زيد، ومحمّد بن عليّ بن حمزة العلوي، وأحمد بن محمّد بن سعيد الهمداني، ومحمّد بن يحيى اللؤلؤي، ومحمّد بن سهل، وأبو يحيى عمرو بن عبد الجبار اليامي^٤. قال فيه السيّد المرتضى رحمته الله في مقدّمته على كتاب الناصريّات هذا: «فأمّا أبو

١. المعقبيين من ولد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٩٢.

و قال أبو الفرج في أمّ عليّ بن الحسن في ذيل محمّد بن القاسم بن عليّ: «قال عليّ بن محمّد الأزدي: فحدّثني ابنه عليّ بن محمّد بن القاسم الصوفي: إنّه لما صار إلى واسط عبر بها دجلة إلى الجانب الغربي، فنزل إلى أمّ ابن عمّه عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين، وكانت عجوزاً مقعدة، فلما نظرت إليه وثبت فرحاً به وقالت: محمّد والله، فدتك نفسي وأهلي، الحمد لله على سلامتك، فقامت على رجلها، وما قامت قبل ذلك بسنين، فأقام عندها مديدة». مقاتل الطالبين، ص ٣٩٢.

٢. رجال الطوسي، ص ٢٧٦، الرقم ٥٥٦٢.

٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٤٧١، ح ٦٢٦.

٤. نسبة إلى يام بطن من همدان، روى عنه أبو عبد الله محمّد بن سهل بن عبد الرحمن العطار؛ تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣١٥؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٣٦٨.

الحسن علي بن الحسن فإنه كان عالماً فاضلاً^١.

و من شعره ما نقله السيد محسن الأمين في أعيانه:

إِنَّ الْكِرَامَ بَنِي النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ رَائِحٌ أَوْ عَادِي
قَوْمٌ هَدَى اللَّهُ الْعِبَادَ بِجَدِّهِمْ وَ الْمُؤَثَّرُونَ الضَّيْفُ بِالْأَزْوَادِ
كَانُوا إِذَا نَهَلَ الْقَنَا بِأَكْفِهِمْ سَلَبُوا السُّيُوفَ أَعَالِي الْأَعْمَادِ
و لَهُمْ بَجَنِبِ الطُّفِّ أَكْرَمُ مَوْقِفٍ صَبَرُوا عَلَى الرَّيْبِ الْفَطِيحِ الْعَادِي
حَوْلَ الْحُسَيْنِ مُصَرَّعِينَ كَأَنَّمَا كَانَتْ مَنَايَاهُمْ عَلَى مِيعَادِ^٢
توفى وله سبع و سبعون سنة.

إخوته

الأول: أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكان شيخاً من أهل البيت بمصر، وهو أخ الناصر، وكان أكبر منه^٣، وقد وصفه صاحب العمدة بـ: «الشاعر المحدث»^٤، وقال القيسي في توضيح المشتبه: «و الحسين بن علي العلوي؛ زيدي المذهب»^٥.

قال صاحب المجدي:

الشاعر المحدث؛ يعرف بالزيدي المصري، توفى سنة اثنتي عشرة و ثلاثمائة في نسخة أبي الغنائم الحسين، عن ابن خداع النسابة: للحسين بن علي هذا المصري:

١. الناصريات، ص ٦٣.

٢. أعيان الشيعة، ج ٨، ص ١٨٧.

٣. الكامل لابن عدي، ج ٦، ص ٣٠١.

٤. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ص ٣٠٨.

٥. توضيح المشتبه، ج ٤، ص ١٢٥.

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَمْ تَقْعُدْ بِنَا حَالٌ مِنْ أَنْ تَنَالَ مِنَ الْأَعْدَاءِ مَا نَأَلُوا
لَكِنَّهَا قَعَدَتْ عَنْ أَنْ تَقُومَ بِنَا إِلَى الْمُهِمَّاتِ أَحْوَالٌ وَأَمَالٌ^١

و قد روى الحديث عن أبيه^٢، وعيسى بن مهران أبو موسى البغدادي^٣،
والحسين بن الحكم الوشاء الجبيري^٤، ومحمد بن الوليد بن القاسم مولى بني
هاشم^٥، وأحمد بن يحيى الأودي^٦، وأبو إسحاق بن داود^٧.

و روى عنه: الحسن بن رشيق العسكري^٨، وأحمد بن محمد بن سعيد
الهمداني^٩، وأبو العباس ابن عقدة الكوفي، وأبو الحسين علي بن محمد البحري
قراءة عليه في ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثمائة بمصر^{١٠}، محمد بن أحمد الدولابي^{١١}،
عبد الله بن عدي الجرجاني^{١٢}، وأخوه الحسن بن علي الناصر الأطروش^{١٣}.

١. المجدي، ص ١٥٢.

٢. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٤٧١، ح ٦٢٦.

٣. الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٢٦٠.

٤. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٩٤، ح ٥٢.

٥. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ١٠٨، ح ٦٦؛ و ص ٥٦٢، ح ٧٩١.

٦. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٣٠١، ح ٢٧٧.

٧. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٤٤٦، ح ٥٨١.

٨. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١٦٧.

٩. شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ٩٨٣.

١٠. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٩٤، ح ٥٢؛ و ص ١٠١، ح ٥٩؛ و ص ١٠٥، ح ٦٣؛

و ص ١١٩، ص ٨٦؛ و ص ٢٤٧، ح ٢٢٨؛ و ص ٢٤٩، ح ٢٣٢؛ و ص ٢٥١، ح ٢٣٦؛ و ص ٣٠١،

ح ٢٧٧؛ و ص ٣٨٩، ح ٤٧٢؛ و ص ٣٩٩، ح ٤٨٩؛ و ٤٩٠؛ و ص ٤٠٣، ح ٤٩٥؛ و ص ٤١٧،

ح ٥٢٠؛ و ص ٤٢٦، ح ٥٣٧؛ و ص ٤٧١، ح ٦٢٦؛ و ص ٤٧٦، ح ٦٣٧؛ و ص ٥٣٢، ح ٧٣٢؛

و ص ٥٥٧، ح ٧٨٢؛ و ص ٥٨٤، ح ٨٢٣؛ و ص ٥٩٠، ح ٨٣٢.

١١. الذريعة الطاهرة، ص ١١١، ح ١١٥.

١٢. الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٢٦٠.

١٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٢٧١، ح ٢٥٥.

الثاني: جعفر بن علي بن الحسن... الصوفي، المقتول لا عقب له^١، كان من أصحاب محمد بن زيد الداعي الصغير.

قال أبو الفرج في مقاتل الطالبين:

و جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي، قتل على باب نيسابور في وقعة كانت بين محمد بن زيد و بين أهلها^٢.

و ذكر الشيخ عباس القمي في منتهى الآمال: في دامغان مقبرة معروفة بإمامزاده جعفر، له بقعة^٣.

و قد كتبت على حجر القبر:

هذا قبر الإمام الهمام المقتول المقبول قرّة عين الرسول جعفر بن علي بن الحسين [كذا و الصواب: الحسن] بن علي بن عمر بن علي الحسين بن علي بن أبي طالب - سلام الله عليه -.

و لكن صرح ابن الفندق البيهقي بأنه مدفون في نيسابور^٤.

الثالث: محمد بن علي بن الحسن... كان يعيش في المدينة، لا عقب له إلا أن له بنتاً اسمها فاطمة^٥.

الرابع: أبو علي أحمد بن علي بن الحسن، الصوفي الفاضل المصري، و قال العبيدلي أن كنيته أبو الحسين^٦، و اشتهر بـ: «الأعرابي» و «الصوفي»^٧، كان يعيش

١. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٢. مقاتل الطالبين، ص ٤٥٥.

٣. منتهى الآمال، ج ٢، ص ٤٩.

٤. لباب الأنساب، ج ١، ص ٤٢٢.

٥. الشجرة المباركة، ص ٣٤٨.

٦. تهذيب الأنساب، ص ١٨٦ و ١٨٧.

٧. تهذيب الأنساب، ص ١٨٧.

في قم، وله ولد^١.

الخامس: الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ.. الناصر الكبير الأطروش.

أجداده

١- أبو محمّد الحسن الشجري ابن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، المدنيّ الهاشمي، و كان محدّثاً، أمّه أُمّ نوفل بنت عبد الله بن عمر و العبدي.

وصفه البخاري بأنّه من العلماء و الشعراء^٢، و قال الشريف المرتضى عليه السلام في مقدّمة الناصريّات: و أمّا الحسن بن عليّ؛ فإنّه كان سيّداً مقدّماً مشهور الرئاسة.

ذكره الشيخ الطوسي عليه السلام في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام^٣.

٢- عليّ الأصغر ابن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، المدنيّ، كان لعمر الأشرف ولدين كلاهما باسم عليّ، و لذلك سمّي الأكبر منهما بالأكبر و الأصغر بالأصغر، و أمّه أُمّ ولد^٤.

قال السيّد المرتضى في مقدّمة الناصريّات: «و أمّا عليّ بن عمر الأشرف؛ فإنّه كان عالماً، و قد روى الحديث».

صرّح ابن عنبه بأنّه روى الحديث عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام^٥، و ذكره الشيخ الطوسي عليه السلام في أصحاب الإمام أبي عبد الله عليه السلام أيضاً^٦.

١. المجدي، ص ١٥٢.

٢. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٣. رجال الطوسي، ص ١٧٩، الرقم ٢١٤٨.

٤. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣ و ٥٤.

٥. عمدة الطالب، ص ٣٠٥.

٦. رجال الطوسي، ص ٢٤٤، الرقم ٣٣٧٦.

و في الكافي بإسناده عن إسحاق بن جعفر عليه السلام، قال:

كنت عند أبي يوماً فسأله علي بن عمر بن علي فقال: جعلت فداك، إلى مَنْ
نفزع و يفزع الناس بعدك؟

فقال: إلى صاحب الثوبين الأصفرَيْن و الغديرَتين - يعني: الذؤابتين - و هو
الطالع علينا من الباب، يفتح الباب بيديه جميعاً، فما لبثنا أن طلع علينا كفان
أخذت بالبايين ففتحهما، ثم دخل علينا أبو إبراهيم عليه السلام^١.

و ورد في مقاتل الطالبين:

حدَّثني علي بن العباس، قال: أنبأنا بكّار بن أحمد، قال: حدَّثنا يحيى بن
الحسن، قال: حدَّثني حمّاد بن يعلى، قال: قلت لعلي بن عمر بن علي بن
الحسين: أمتع الله بك أسمعت جعفرأ يذكر في محمّد و إبراهيم شيئاً؟

قال: سمعته حين أمره أبو جعفر أن يسير إلى الربذة، فقال: يا علي، بنفسي
أنت سِرّ معي، فسرتُ معه إلى الربذة، فدخل على أبي جعفر، و قمّت
أنتظره، فخرج عليّ جعفر و عيناه تذرفان فقال لي: يا علي، ما لقيت من ابن
الخبثّة و الله لا أمضي، ثم قال: رحم الله ابني هند إنهما إن كانا لصابرين
كريمين، و الله لقد مضيا و لم يصبهما دنس.

قال: و قال غيره: إنّه قال: فما أسى على شيء إلا على تركي إياهما لم
أخرج معهما^٢.

٣ - أبو حفص عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، و قيل: إن
كنيته أبو علي^٣، كان يلقّب بـ: «الأشرف».

١. الكافي، ج ١، ص ٢٤٦، الرقم ٥.

٢. مقاتل الطالبين، ص ١٧٠.

٣. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٢؛ عمدة الطالب، ص ٣٧١.

قال السيّد المهنا (٧٥٤ هـ):

عمر الأشرف وهو أخو زيد الشهيد لأُمّه وأسنّ منه، ويكنّى أبا عليّ،
وقيل: أبا جعفر، وعقبه قليل بالعراق، وإنّما قيل له الأشرف بالنسبة إلى
عمر الأطراف عمّ أبيه، فإنّ هذا لما نال فضيلة ولادة الزهراء البتول، كان
أشرف من ذلك، وسمّي الآخر الأطراف لأنّ فضيلته من طرف واحد، وهو
طرف أبيه أمير المؤمنين (عليه السلام).^١

كان عمر الأشرف وأخوه زيد الشهيد من أمّ واحد، وكانت أمّ ولد اسمها
«جيداء»، وهي التي أرسلها المختار الثقفي إلى الإمام زين العابدين (عليه السلام).^٢

قال في المجدي:

وقال شيخي أبو عبد الله ابن طباطبا: هو وأخوه زيد لأُمّه وأبيه، يقال
لأُمّهما: «جيداء»، وهو أسنّ من زيد، وكان محدثاً.^٣

ذكره الشيخ الطوسي (رحمه الله) تارة في مَنْ روى عن الإمام أبي جعفر محمد بن
علي (عليه السلام)، وقال: «أخوه (عليه السلام)»^٤، وأخرى في مَنْ روى عن الإمام أبي عبد الله جعفر
بن محمد (عليه السلام)، وقال فيه: «المدني»^٥، وثالثة فيه أيضاً وقال: «مدنيّ تابعي، روى
عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، مات وله خمس وستون سنة، وقيل: ابن
سبعين سنة»^٦.

ولي صدقات النبي (صلى الله عليه وآله) وصدقات أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان ورعاً سخيّاً، قاله

١. معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٥٣، الرقم ٨٧٨٨.

٢. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٣. المجدي، ص ١٤٨.

٤. رجال الطوسي، ص ١٣٩، الرقم، ١٤٦٧.

٥. رجال الطوسي، ص ٢٤٤، الرقم، ٣٣٧٦.

٦. رجال الطوسي، ص ٢٥٢، الرقم، ٣٥٤٠.

المفيد عليه السلام في إرشاده^١.

قال ابن حجر: «عمر بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي المدني صدوق فاضل من السابعة»^٢.

قال عتمة بن بشير الأسدي: «كان عمر بن علي بن حسين يفضل، وكان كثير العبادة والاجتهاد، وكان أخوه أبو جعفر يكرمه ويرفع من منزلته»^٣.

و قال حفيده السيد المرتضى عليه السلام في الناصريات:

و أما عمر بن علي بن الحسين و لقبه الأشرف؛ فإنه كان فخم السيادة، جليل القدر و المنزلة في الدولتين معاً الأموية و العباسية و كان ذا علم، و قد روي عنه الحديث.

و روى أبو الجارود زياد بن المنذر، قال: قيل لأبي جعفر الباقر عليه السلام: أي إخوتك أحب إليك و أفضل؟

فقال عليه السلام: أما عبد الله فيدي التي أبطش بها - و كان عبد الله أخاه لأبيه و أمّه - و أما عمر فبصري الذي أبصر به، و أما زيد فلساني الذي أنطق به، و أما الحسين فحليم يمشي على الأرض هوناً و إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً.

أولاده

للناصر الأطروش عشرة أولاد، منهم خمس بنات؛ هن: ميمونه، و مباركة، و زينب، و أمّ محمد، و أمّ الحسن.

و خمسة ذكور، و هم: زيد، و محمد، و جعفر، و علي، و أحمد.

١. الإرشاد، ج ٢، ص ١٧٠.

٢. تقريب التهذيب، ج ١، ص ٧٢٤، الرقم ٤٩٦٦.

٣. تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٤٢٦، الرقم ٨٠٦.

الأول: زيد بن الحسن الناصر؛ انقرض ولا عقب له.

الثاني: أبو عليّ محمّد المرتضى بن الحسن الناصر؛ كان مع الديلم، وكان أحد الفضلاء، روى عنه أبو الحسن ابن أبي جعفر النساب، وكان ابنه المعروف بأميركا، وقد تزوّج أخت القادر الخليفة.

أعقب ولم يكثر، وولده أبو الحسن عليّ المحدث بالاهواز، وأبو القاسم عبد الله بن عليّ المحدث بن أبي عليّ محمّد فأولد بشيراز و بلد فارس و بغداد، و أبا محمّد الحسن المفقود ببرجان، له بقية باصطراباد وغيرها، قال صاحب المجدي: «قال أبي: وكان لعليّ أيضاً عبيد الله، لم يذكر له عقباً، وأمّ حبيبة».

فمن ولده أبو أحمد محمّد الناصر بن الحسين بن أبي عليّ محمّد. قال ابن طباطبا: «عقب الحسن الناصر من الثلاثة الآخر».

الثالث: أبو القاسم جعفر ناصرك بن الحسن الناصر القاضي؛ من أمّ ولد، وكان شاعراً، و يناقض الداعي الصغير في الإمارة، و ذلك لمّامات أبوه أرادوا أن يبايعوا ابنه أبا الحسين أحمد بن الحسن الناصر فامتنع من ذلك، وكانت ابنة الناصر تحت أبي محمّد الحسن بن القاسم الداعي الصغير.

فكتب إليه أبو الحسين أحمد بن الحسن الناصر و استقدمه، و بايعه فغضب أبو القاسم جعفر ناصرك بن الناصر، و جمع عسكرياً و قصد طبرستان، فانهزم الداعي من ابن الناصر يوم النيروز سنة ستّ و ثلاثمائة، و سمّى نفسه الناصر، و أخذ الداعي بدماوند و حمله إلى الريّ إلى عليّ بن وهسودان، فقيّده و حمله إلى قلعة الديلم. فلما قتل عليّ بن وهسودان خرج الداعي و جمع الخلق، و قصد جعفر بن الناصر فهرب إلى جرجان فتبعه الداعي فهرب ابن الناصر و أجلى إلى الريّ، و ملك الداعي الصغير طبرستان إلى سنة ستّ عشرة و ثلاثمائة، ثمّ قتله مرداويج بآمل.

و أعقب جعفر بن الناصر من رجلين؛ هما:

١- أبو جعفر محمد الفأفاء؛ له عقب بالرِّيِّ و جرجان و جلباذقان.

٢- أبو محمد الحسن؛ له أعقاب، و كان منهم ببغداد فخذ يقال لهم: بنو الناصر، لم يكن بالعراق من بين عمر الأشرف غيرهم، و هم ولد يحيى الأسَل بن أبي شجاع محمد بن خليفة بن أحمد بن الحسن بن جعفر ناصرك المذكور.

الرابع: أبو الحسن عليّ الأديب المجلّ ابن الناصر؛ ما روي رجلٌ أشبه بأبيه منه، و كان أعور، و كان يذهب مذهب الإماميّة الاثني عشرية، و يعاتب أباه بقصائد و مقطّعات، و كان يناقض عبد الله بن المعتزّ في قصائده على العلويين، و كان يهجو الزيدية و يضع لسانه حيث شاء في أعراض الناس.

أمّه أمّ ولد، و قيل: أمّ عليّ بنت محمد بن الحسن أبي عليّ ابن عمر بن عليّ الحسين بن عليّ عليه السلام.

قال السيّد المرتضى عليه السلام في مقدّمة الناصريات: فأما أبو الحسن عليّ بن الحسن فإنه كان عالماً فاضلاً.

أعقب من أربعة؛ و هم:

١- الحسن، قال السيّد المرتضى عليه السلام: و أمّا الحسن بن عليّ فإنه كان سيّداً مقدّماً مشهور الرئاسة.

٢- أبي عبد الله محمد الأطروش.

٣- أبي عليّ محمد الشاعر، كانت له وجاهة ببغداد، و لا بقيّة له من الذكور.

٤- أبي الحسين محمد فمن ولد الحسن بن عليّ الأديب بن الناصر للحقّ، إمام الزيدية أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن الحسين بن الحسين المفقود بن الحسن بن عليّ الأديب، و من ولد أبي عبد الله محمد الأطروش بن عليّ الأديب،

نقيب البطيحة عليّ بن زيد بن محمّد الأطروش المذكور، له عقب، ومنهم أبو طالب عليّ المجلّد ببغداد ابن أبي حرب محمّد الأصمّ ابن محمّد الأطروش له عقب. قال صاحب الشجرة المباركة: فله من الأولاد المعقبين أربعة:

محمّد أبو عليّ الشريف الفاضل عقبه بطبرستان يعرفون بـ: «بني السمين»، ومحمّد أبو عبد الله الأطروش عقبه بطبرستان. والحسن أبو محمّد المقتول؛ له عقب بجيلان، ومن ولد المقتول الحسن هذا السيّد العالم أبو عليّ الحسن بن الحسين بن الحسن المقتول، كان خليفة المؤيّد بالله بجيلان في حال حياته، ثمّ رجع إلى آمل فأكرمه السلطان ومات بها ودفن هناك، أمّه تقيّة بنت أبي عبد الله محمّد بن عليّ الشاعر ابن الناصر الكبير، وله عقب كثير.

٥ - و أبو الحسين أحمد بن الناصر؛ صاحب جيش أبيه، من أمّ ولد. أعقب من ثلاثة؛ وهم:

١ - أبو جعفر محمّد صاحب القلنسوة - وهي علامة الدعوة -، كان ملك الديلم. ٢ - و أبو محمّد الحسن الناصر الصغير النقيب ببغداد.

٣ - و أبو الحسن (أبو عليّ) محمّد، له ولد، منهم الشريف السيّد أبو أحمد محمّد بن الحسين بن محمّد بن أحمد بن الناصر، مات عن بنات، وأبا محمّد الحسن الناصر أيضاً، توفي ببغداد سنة ثمان و ستّين و ثلاثمائة.

فمن ولد الناصر الصغير أبو القاسم ناصر الملقّب بريقا بن الحسين بن أحمد بن الحسن الناصر الصغير (ناصرك)، ومنهم فاطمة بنت الناصر الصغير، وهي أمّ الرضيين ابني أبي أحمد النقيب الموسوي، انقضى ولد الناصر الكبير الأطروش. قال صاحب المجدي:

و قال أبي فيما كتب به إليّ: كان أبو الحسين ابن الناصر سلف معزّ الدولة

و كان وجيهاً، فولد أحمد بن الناصر هذا فاطمة الكبرى و فاطمة و علياً، عن
الأشناني أولد و أبا عليّ محمّداً، يلقّب الرضا قطرت به فرسه فمات
بطبرستان، و له عقب لم يطل ذيله.

أمّا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن الناصر، فله من الأولاد المعقبين أربعة:
الحسين أبو عبد الله بجرجان، و إسماعيل أبو عليّ الجندي، و المهدي أبو القاسم
اسمه أحمد. و لهم أعقاب كثيرة بطبرستان؛ منهم: الرئيس بآمل صاحب الجيش
أبو جعفر محمّد بن الحسين بن أبي الحسن محمّد.

قال السيّد المرتضى رحمته في مقدّمة هذا الكتاب في بيان انتمائه إلى الناصر
الأطروش:

لأنّه جدّي من جهة والدتي؛ لأنّها فاطمة بنت أبي محمّد الحسن بن أحمد
أبي الحسين صاحب جيش أبيه الناصر الكبير أبي محمّد الحسن بن عليّ بن
الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ السّجّاد زين العابدين ابن الحسين السبط
الشهيد ابن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه و الطاهرين من عقبه عليهم
السلام و الرحمة -.

و الناصر كما تراه من أرومتي، و غصن من أغصان دوحتي، و هذا نسب
عريق في الفضل و النجابة و الرئاسة.

أمّا أبو محمّد الحسن: الملقّب بالناصر ابن أبي الحسين أحمد، الذي شاهدته
و كاثرته، و كانت وفاته ببغداد في سنة ثمان و ستّين و ثلاثمائة، فإنّه كان
خيراً فاضلاً ديناً، نقيّ السريرة، جميل النية، حسن الأخلاق، كريم النفس.

و كان معظماً مبجّلاً مقدّماً في أيام معزّ الدولة، و غيرها رحمته؛ لجلالة نسبه،
و محلّه في نفسه، و لأنّه كان ابن خالة بختيار عزّ الدولة؛ فإنّ أبا الحسين
أحمد والده تزوّج كثر حجر بنت سهلان السالم الديلمي، و هي خالة بختيار
و أخت زوجة معزّ الدولة و لوالدته هذه بيت كبير في الديلم و شرف

معروف، و ولي أبو محمّد الناصر - جدّي الأدنى - النقابة على العلويين بمدينة السلام عند اعتزال والذي ﷺ لها سنة اثنتين وستين و ثلاثمائة. فأمّا أبو الحسين أحمد بن الحسن فإنّه كان صاحب جيش أبيه و كان له فضل و شجاعة و نجابة و مقامات مشهورة يطول ذكرها. أمّا أبو جعفر محمّد صاحب القلنسوة، فله من الأولاد خمسة: جعفر أبو محمّد الناصر الأمير في بعض بلاد جيلان. و جعفر أبو القاسم عقبه بخوزستان. و الحسين أبو عبد الله، و أبو علي إسماعيل، و الحسن المهدي. قال أبو عبد الله ابن طباطبا:

هو الناصر الصغير ملك الديلم وطبرستان، و هو الذي قصد ساحل طبرستان سنة خمس و ثلاثمائة، و الحسن بن زيد بها، فأفرج له حتّى لحق بالريّ، و له ولد منتشر بالأهواز و ما يليها.

منهم أبو جعفر محمّد الخوزستاني ابن خالة المرتضى زوج أخت عصمة الدين، و أبوه جعفر بن محمّد بن أحمد بن الحسن الناصر بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام. هذا تفصيل ما في كتب الأنساب من ذكر أولاد الناصر الأطروش^١.

مشايخه

إنّ ناصر الأطروش تلمذ على يد كبار علماء الزيدية في الكوفة، و تحمّل منهم العلوم و الحديث؛ منهم:

١ - الشريف أبو جعفر محمّد بن منصور المرادي الكوفي (٢٩٢ هـ)، و هو صاحب القاسم الرسي و بايعه، و هو من أهمّ مشايخ الناصر الأطروش، و قد سمع

١. لاحظ: سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣ و ٥٤؛ الشجرة المباركة، ص ١٢٢ - ١٢٤؛ المجدي،

- منه أهم كتب الزيدية الحديثة ك: الأمالي لأحمد بن عيسى بن زيد (٢٤٧ هـ).
- ٢ - عبد الله بن محمد المدني.
- ٣ - بشر بن عبد الوهاب الأموي.
- ٤ - أبو عبد الله محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي، سكن بغداد، عن محمد بن منصور يقول: كان محمد بن علي بن خلف ثقة مأموناً حسن العقل.^١
- ٥ - الحسين بن علي بن الحسن.. المشهور بالشاعر و المحدث المصري، أخو الناصر الأطروش، روى الناصر كتاب مسائل علي بن جعفر عليه السلام عنه.
- ٦ - الحسن بن يحيى، وصفه صاحب طبقات الزيدية ب: فقيه آل الرسول.
- ٧ - أحمد بن رشد^٢ بن خثيم العامري الهلالي^٣؛ كما يظهر في طرق الشيخ الصدوق في الأمالي^٤.
- ٨ - بشر بن هارون.
- ٩ - أبو عبد الله محمد بن علي بن خلف العطار البلخي؛ كما يظهر من تيسير المطالب.
- ١٠ - جعفر بن محمد بن شعبة النيروسي؛ نسبة إلى قرية من قرى رويان.

١. تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٦٩، الرقم ١٣١٨.

٢. في الأمالي: «رشيد»، و في بعض نسخه مثل ما في المتن، و ضبطه العلامة و ابن داود بـ «رشيد».

٣. قال ابن الغضائري: «زيد»، يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف، فاسد، جاء ذكره في طريق النجاشي إلى عمه سعيد بن خثيم أبو معمر الهلالي، قال النجاشي عنه: ضعيف، هو و أخوه معمر روي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و كانا من دعاة زيد، أخبرنا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد الزراري، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا يحيى بن زكريا، قال: حدثنا أحمد بن رشيد بن خثيم، قال: حدثنا عمي سعيد؛ رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٤٧٤؛ رجال ابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٤؛ خلاصة الأفعال، ص ٣٢٤، الرقم ٢١؛ رجال ابن داود، ص ٢٢٨، الرقم ٢٦.

٤. الأمالي للصدوق، ص ٩٤، ح ٧٢.

مجلسه

كان له مجلس في علوم مختلفة، قال أبو طالب الهاروني:

و كان إذا جلس في مجلسه يتصرّف في مسائل الكلام والفقه ورواية الأخبار و إنشاد الأشعار للقدماء و المحدثين و الحكايات المفيدة، و كان يعظّم العلماء و كتبوا باسمه الكتب؛ كما قال صاحب عيون الأنباء: «أنّ محمّد بن زكريّا الرازي ألف كتاباً في الحكمة باسم الداعي الأطروش»^١.

قال صاحب تاريخ رويان:

إنّ أوّل مدرسة أُسّست في الإسلام لتحقيق العلوم في منطقة طبرستان كانت في آمل بيد الناصر الأطروش، و اشتغل نفسه فيها بتدريس الشعر و الأدب و الفقه و الحديث^٢.

و قال الهاروني:

و كان له مجلس للنظر و مجلس لإملاء الحديث، و كان يركب إلى طرف البلد و يضرب بالصولجان للرياضة، فإذا ركب اجتمع فقهاء البلد و أهل العلم كلّهم إلى المصلّى و جلسوا فيه، فإذا فرغ من ذلك عدل إليهم و جلس و أملى الحديث^٣.

و قال المحلّي في مكتوب كتبه الناصر لبعضهم:

و لقد بلغك أعزّك الله ما أدعو و أهدي إليه من الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر إحياء لما أميت من كتاب الله تعالى، و دفن من سنّة رسول الله ﷺ، بعد أن محّضت أي التنزيل عارفاً بها، منها تفصيل و توصيل و محكم و متشابه و وعد و وعيد و قصص و أمثال، آخذاً باللغة العربيّة التي

١. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص ٤٢٦.

٢. تاريخ رويان، ص ١١٠.

٣. الإفادة، ص ٥٦؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٥٧.

بمعرفتها يكون الكمال، مستنبطاً للسنة من معادنها، مستخرجاً للمتكمّنات من مكامنها، منيراً لما أدلّهم من ظلمها، معلناً لما كنتم من مستورها^١.
و قال أيضاً:

و كان الفقهاء يحضرونه و يكلمونه في المسائل و يكلمهم و يناظرهم^٢.
و قال أبو طالب:

و من مליح ما يتّصل بهذا الباب ما حدّثني أبي، قال: كان محروراً شديداً الحرارة تستولى عليه الحمى إذا تكلم، فكان يوضع بين يديه كوز فيه ماء مبرّد يتجرّع منه في الوقت بعد الوقت إذا تكلم كثيراً و ناظر في خلال مناظرته، و كان بأمل شيخ همّ من العراقيين يعرف بأبي عبد الله محمد بن عمرو، و كان يكلمه في مسألة فكان يترشّش من فيه لعاب يصيب الكوز منه، فاتفق مثله من المشايخ، فأخذ الناصر دفترأ كان بين يديه و وضعه على رأس الكوز، فاتفق أنّ هذا الشيخ و هو في هزاة و حدة مناظرته و لعل بأخذ ذلك الدفتر عن رأس الكوز من غير قصد، و لكن كما يتفق من الإنسان أن يولع بشيء من ضجره و احتداده، و فعل ذلك مرّتين، و كان الناصر يكلمه و كلّما رفعه هو عن رأس الكوز أعاده إليه، فلمّا رفعه رفعة الثالثة أعاده الناصر، ثمّ التفت إليه فقال: يا هذا «وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ»^٣.

و ربّما يوعظ من حضر درسه، قال صاحب تيسير المطالب:
حكى القاضي أبو عبد الله الوليدي في كتاب الألفاظ، قال: سمعت الناصر للحقّ الحسن بن عليّ يقول في بعض ما كان يخاطب فيه أهل مجلسه

١. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦١.

٢. الإفادة، ص ٥٥.

٣. الفلق (١١٣): ٤.

٤. الإفادة، ص ٥٥ و ٥٦.

و يعظّمهم به: أيها الناس، اتّقوا الله و كونوا قوّامين بالقسط كما أمركم الله، و أمروا بالمعروف و انهوا عن المنكر، و جاهدوا - رحمكم الله - في الله حقّ جهاده و عادوا الأبناء و الآباء و الإخوان في الله، فإنّ هذه الدار دار قِلعة و دار بلغة و نحن سفر و الدار التي خلقنا لها أماننا، و كان قد نقلنا إليها و وردناها، فتزوّدوا من العمل الصالح؛ فإنّ طريق الجنّة خشن و بالاجتهاد يبلغ إليه، إنّي لا أغرّ نفسي و لا أخدعها بالأمانيّ، و لا أطمع أن أنال الجنّة بغير عمل، و لا أشكّ في أنّ من أساء و ظلم متّنا ضوعف له العذاب، و أنا ولد الرجل دلّ على الهدى، و أشار إلى أبواب الخير، و شرع هذه الشرائع، و سنّ هذه السنن و الأحكام، فنحن أولى الخلق باتباعه و اقتفاء أثره، و احتذاء أمثاله و الاقتداء به^١.

و أيضاً فيه:

ذكر أبو عبد الله الوليدي في كتاب الألفاظ، قال: سمعت الناصر للحقّ يقول على المنبر في خطبته: استعدّوا فإنّ الأمر قريب، و قد خاب من ليس له من رحمة الله نصيب^٢.

تلامذته و الراوون عنه

إنّ الناصر الأطروش لكونه من الأعلام المشاركين في أكثر العلوم الإسلاميّة - من الحديث و الفقه و التفسير^٣ و الرجال و الأدب و الشعر و الطبّ و النجوم -

١. تيسير المطالب في ترتيب أمالي أبي طالب، ص ٢٨٦؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٦٢.

٢. تيسير المطالب في ترتيب أمالي أبي طالب، ص ١٨٦.

٣. قال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان: «تلك الغرانيق العلى و إن شفاعتهنّ لترجى» فسرّ بذلك المشركون. فلمّا انتهى إلى السجدة سجد المسلمون و سجد أيضاً المشركون لمّا سمعوا من ذكر آلهم بما أعجبهم. فهذا الخبر إن صحّ محمول على أنّه كان يتلو القرآن فلمّا بلغ إلى هذا الموضع،

ولذا فقد جمع حوله كثير من طلاب العلم في مختلف الفنون والعلوم، وتلمذ على يديه، وممن روى عن الناصر الأطروش:

- ١- أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري (كان حياً سنة ٣٤١ هـ)، صاحب كتاب سر سلسلة العلوية.^١
- ٢- محمد بن أوميدوار الطبري.^٢

«و ذكر أسماء ألهتهم، و قد علموا من عاداته ﷺ أنه كان يعيها، قال بعض الحاضرين من الكافرين: تلك الغرائق العلى. و ألقى ذلك في تلاوته توهم أن ذلك من القرآن، فأضافه الله سبحانه إلى الشيطان؛ لأنه إنما حصل بإغوائه و وسوسته. و هذا أورده المرتضى - قدس الله روحه - في كتاب التنزيه، و هو قول الناصر للحق من أنمة الزيدية، و هو وجه حسن في تأويله. و أمّا في التنزيه هكذا: بعض أهل العلم (مجمع البيان، ج ٧، ص ١٦٣؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٥٤). ١. سر سلسلة العلوية، ص ٢٦ و ٥٩.

٢. جاء في شرح تكملة رسالة أبي غالب: «و وجدت أيضاً فيما ذكره الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله العلوي الطبري ﷺ، قال: سمعت محمد بن أوميدوار الطبري يقول: حضرت مجلس الحسن بن علي الموسوم بالناصر صاحب طبرستان و قد روى حديثاً عن حمران بن أعين، قال أبو جعفر أوميدوار: فنظر إليّ الشيخ ثم أومئ بيده إليّ: هكذا الإخوان، يعني حمران و زارة، و قدر أنهما إخوان فقط ليس لهما ثالث، قال الحسن بن حمزة: فكنت على هذا دهرأ إلى أن اجتمعت مع أبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله البرقي و محمد بن جعفر المؤدّب فجاريتهما ما كان جرى لي مع أبي جعفر بن أوميدوار، فقال لي: و لا ردّ عليك بل هم اثني عشرة إخوة فكنت على هذا دهرأ، إلى أن اجتمعت مع أبي العباس بن عقدة في سنة ثمان و عشرين و ثلثمائة، فجرى بيني و بينه ما جرى و تقدّم ذكره فقال لي: يا أبا محمد، هم ستة عشرة إخوة و سماءهم - أو سبعة عشرة، قال أبو محمد: الشك مني -، ثم حدثني عن آل أعين قال: كل واحد منهم كان فقيهاً يصلح أن يكون مفتي بلد ما خلا عبد الرحمن بن أعين، فسألته عن العلة فيه، فقال: كان يتعاطى الفتوى إلى أيام الحجاج، فلما قدم الحجاج إلى العراق قال: لا يستقيم لنا الملك، و من آل أعين رجل تحت الحجر، فاختفوا و تواروا، فلما اشتد الطلب عليهم ظفر بعبد الرحمن هذا المفتي من بين إخوانه، فادخل على الحجاج، فلما بصر به قال: لم تأتوني بآل أعين، و جئتموني بزبارها، و خلّى سبيله!» شرح تكملة رسالة أبي غالب الزراري، ص ٩٩.

و الظاهر أنه المذكور في طريق رواية في كتاب معاني الأخبار بعنوان: «محمد بن أوميدوار»، روى

٣- أبو عبد الله محمد بن عثمان النقاش^١.

٤- السيد أبو الحسين علي بن إسماعيل بن إدريس الحنفي، روى عنه في سنة ٣٠٢ الهجرية؛ ووصفه صاحب طبقات الزيدية ب: شيخ الأئمة والفقهاء، له كتاب المدخل كما في زوائد الإبانة^٢، ووقع في طريق كتاب تيسير المطالب^٣.

٥- عبد الله بن الحسن الإيوازي الروياني، قرأ على الناصر الأطروش كتابه النصوص، وهو أيضاً من تلامذة جعفر بن محمد بن شعبة النيروسي صاحب كتاب المسائل النيروسية الذي هو تلميذ القاسم الرسي؛ وقد تلمذ على عبد الله بن الحسن؛ أحمد النيروسي الإيوازي، وتلمذ على أحمد النيروسي؛ أبو جعفر الهوسمي صاحب الإبانة^٤.

٦- علي بن موسى الباندشتي، صاحب الناصر الأطروش مدة طويلة، وألف كتاب الإبانة في أصول الفقه، وأيضاً كتاباً في إثبات إمامة ناصر الأطروش^٥، وكتاب مسائل الباندشتي.

- عن محمد بن الحسن الصفار، وروى عنه أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي الحسيني، وأيضاً في تيسير المطالب؛ معاني الأخبار، ص ٣١٣، ح ١؛ تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٤٠٤، ح ٤٩٦.
١. الأمالي الصغرى للمؤيد بالله، ص ٩٤-٩٩ و ١٠١-١٠٣.
٢. زوائد الإبانة، ص ٩٣٢.
٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٥٥، ح ٥؛ ص ٦٤، ح ١٤؛ و ص ٩٥، ذيل ح ٥٢؛ و ص ٩٩؛ و ص ٢٩٧، ح ٢٧٠؛ و ص ٣١١، ح ٣٠٣؛ و ص ٣٢٦، ح ٣٣٣؛ و ص ٣٧٠؛ و ص ٣٧٧، ح ٤٤٣؛ و ص ٣٨٧، ح ٤٦٦؛ و ص ٤٣٤، ح ٥٥٤؛ و ص ٤٣٨، ح ٥٦٥؛ و ص ٤٤١، ح ٥٦٩؛ و ص ٤٤٣، ح ٥٧٤ و ٥٧٦؛ و ص ٤٧٣، ح ٦٣١؛ و ص ٥٠٦، ح ٦٨٢؛ و ص ٥٤٤، ح ٧٥٧؛ و ص ٥٦٩، ح ٨٠٢.
٤. مطلع البدور و مجمع البحور، ج ٣، ص ٧٣-٧٥.
٥. مطلع البدور و مجمع البحور، ج ٣، ص ٣٥٦-٣٥٧؛ الفلك الدوار، ص ٦١ و ٦٢.

٧- القاضي أبو عبد الله أحمد بن محمد الوليدي، قال صاحب الإفادة: يلزم مجلسه و يعلّق جميع ما سمعه منه ممّا يتّصل بجنس العلم و الأدب و يتعلّق بضرب من الفائدة، و صَنَّف فيه كتاباً سَمَّاهُ: أَلْفَاظُ النَّاَصِر، و هو كتاب معروف^١، و قد نقل عن كتاب الألفاظ في تيسير المطالب^٢.

٨- أبو الحسن عليّ بن مهدي المامطيري، صاحب كتاب نزهة الأبصار و محاسن الآثار^٣.

٩- الحسين بن هارون الحسيني، المستوطن في أَمَل و من علماء الإماميّة، و والد السيّد أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون العلوي الحسيني^٤.

١٠- أبو المفضّل محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني؛ كما يظهر من بشارة المصطفى للطبري^٥.

١. الإفادة، ص ٥٦؛ الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٨.

٢. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ١٨٦ و ٢٨٦ و ٤٣٧.

٣. نزهة الأبصار و محاسن الآثار، ص ٥٣، ح ١ و ٢ و ص ١٦١، ح ٦٥ و ص ١٨٧، ح ١٨٧ و ص ٢١٤، ح ١٢٠.

٤. له أمالي نقل عنه السيّد ابن طاوس في إقباله، و وقع في طريق الطبري في بشارة المصطفى؛ إقبال الأعمال، ج ١، ص ٢٤٥؛ و ج ٣، ص ٤٤؛ بشارة المصطفى، ص ١٥٥، ح ١١٥.

٥. قال الطبري: «أخبرنا الشيخ الفقيه أبو النجم محمد بن عبد الوهّاب بن عيسى الرازي بالريّ في درب زامهران في مسجد الغربي بقراءتي عليه في صفر سنة عشرة و خمسمائة، قال: أخبرنا أبو سعيد محمد بن أحمد النيشابوري، قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر الفقيه المعروف بالناطقي بقراءتي عليه، قال: أخبرنا أبو المفضل محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني في داره ببغداد، قال: حدّثنا ناصر الحقّ الحسن بن عليّ، قال: حدّثنا محمد بن منصور، قال: حدّثنا يحيى بن طلحة اليربوعي، قال: حدّثنا أبو معاوية، عن ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن ابن عباس: إنّ رسول الله ﷺ قال: لو اجتمع الناس على حبّ عليّ بن أبي طالب لما خلق الله النار». بشارة المصطفى، ص ١٢٧، ح ٧٣؛ رياض العلماء، ج ٥، ص ٢٣٠.

١١ - علي بن الحسين القاضي العلوي العباسي؛ كما يظهر من كتاب الأمالي

للشيخ الصدوق^١.

١٢ - أحمد بن الحسن الحسيني؛ كما يظهر من كتاب الأمالي للشيخ الصدوق^٢.

١. قال الشيخ الصدوق^٣: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الدَّقَاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي الْعُلُوي الْعَبَّاسِي، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ النَّاصِر - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ -، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ رَشِيدٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي مَعْمَرٍ سَعِيدِ بْنِ حُثَيْمٍ، عَنْ أَخِيهِ مَعْمَرٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ^٤، فَجَاءَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ^٥ فَأَخَذَ بَعْضَادَتِي الْبَابَ، فَقَالَ لَهُ الصَّادِقُ^٦: يَا عَمُّ، أُعِيدُكَ بِاللَّهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلُوبَ بِالْكِنَاسَةِ. فَقَالَتْ لَهُ أُمُّ زَيْدٍ: وَاللَّهِ مَا يَحْمِلُكَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ غَيْرَ الْحَسَدِ لَابْنِي. فَقَالَ^٧: يَا لَيْتَهُ حَسَدٌ، يَا لَيْتَهُ حَسَدٌ - ثَلَاثًا - ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي^٨: أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ وَلَدِهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: زَيْدٌ، يَقْتُلُ بِالْكُوفَةِ، وَيَصْلُبُ بِالْكِنَاسَةِ، يَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ نَبْشًا، تَفْتَحُ لِرُوحِهِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، يَنْتَهَجُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ، تَجْعَلُ رُوحَهُ فِي حَوْصَلَةِ طَيْرٍ أَخْضَرَ يَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ يَشَاءُ (الأمالي للصدوق، ص ٩٤، ح ٧).

٢. أمّا التحقيق في خصوص أحمد بن الحسن الحسيني: فقد وقع في طريق رواية الشيخ الصدوق^٩ عن شيخه محمد بن القاسم الأسترابادي الجرجاني المفسر الخطيب؛ مؤلف التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري^{١٠}.

و عند إمعان النظر في حال المفسر الجرجاني و التفسير الذي نسبته إلى الإمام العسكري^{١١}، نجدُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ تَضْعِيفَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ لَهُ وَ التَّصْرِيحَ بِنِسْبَةِ الْكَذِبِ إِلَيْهِ، وَ أَنَّهُ رَوَى عَنِ الْمَجَاهِيلِ الَّتِي لَمْ تَذْكَرْ أَسْمَائِهِمْ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ، وَ هُمْ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ (الأمالي للصدوق، ص ٣٦١، ح ١)، وَ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ (المصدر، ص ٢٥٣، ح ٣)، وَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٢٢)، وَ أَبُو يَعْقُوبَ يَوْسُفَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ زِيَادٍ، وَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيَّارٍ - كَمَا ذَكَرْنَا فِي طَرِيقِ التَّفْسِيرِ - وَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ.

كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنْ رِوَاةٍ عَدَّةٍ، إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْآخِرِينَ؛ فَإِنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ»، أَمَّا أَبُو يَعْقُوبَ وَ أَبُو الْحَسَنِ فَقَدْ يَدَّعِي أَنَّهُمَا تَلَقَّيَا التَّفْسِيرَ عَنِ الْإِمَامِ^{١٢} خَلَالَ مَدَّةٍ اسْتغرقت سبع سنين؛ كَمَا فِي بَدَايَةِ التَّفْسِيرِ.

وَ أَمَّا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، فَقَدْ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ مَوْلَانَا الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ^{١٣}؛ وَ يُتَصَوَّرُ «الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ» الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ بِأَنَّهُ هُوَ الْإِمَامُ^{١٤}، وَ لَكِنَّا نَرَى فِي بَعْضِ طُرُقِ الشَّيْخِ

«الصدوق أنه ذكر بعد أحمد بن الحسن هذا «الحسن بن علي الناصر» قال الصدوق: «: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ النَّاصِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الرِّضَا، عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الصَّادِقَ... وَ فِي الْأَمَلِيِّ زِيَادَةُ «بْنِ» بَيْنَ «عَلِيٍّ» وَ «النَّاصِرِ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ غَلَطَ؛ كَمَا أَنَّ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ: «الزَّاهِدُ» بَدَلُ: «النَّاصِرِ». الْأَمَلِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٣٩، ح ٥٨٠؛ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٨٧، ح ١؛ وَ أَيْضاً فِي عِلَلِ الشَّرَائِعِ، ج ١، ص ٢٩٨، ذِيلُ حَدِيثِ ١؛ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٨٧، ح ١.

وَ فِي الْمَعَانِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَفْسَّرُ الْجَرَجَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ النَّاصِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ... (مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠، ح ٢ - ١٠).

وَ لَكِنْ فِي بَعْضِ طَرِيقَةِ الْأُخْرَى ذِكْرُ «الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ» مُطْلَقاً وَ بَدْوْنِ قَيْدِ «النَّاصِرِ»، فَأُورِدَ فِي الْعَيُونِ تِسْعَةُ أَحَادِيثَ مُتَوَالِيَةٍ بِهَذَا السَّنَدِ: مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَفْسَّرُ الْجَرَجَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ... (مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠، ح ٢ - ١٠).

وَ وَرَدَ فِي الْأَمَلِيِّ حَدِيثَانِ بِهَذَا السَّنَدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسْتَرَابَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: قِيلَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ... (مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠، ح ٢ - ١٠).

وَ وَقَعَ هَذَا الرَّجُلُ فِي طَرِيقِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي الْأَمَلِيِّ مِنْ غَيْرِ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْمَفْسَّرِ، فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيِّ (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ)، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعُلُوِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ صَالِحِ الصُّوفِيِّ الْخَزَّازِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: قِيلَ لِلصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ... (مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٦٥١، ح ١٣٥١).

وَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ قَطَعَ الشَّيْخُ الْحَرَّ بِأَنَّ «الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ» هُوَ الْإِمَامُ، وَ أَضَافَ إِلَيْهِ تَعْيِناً لَهُ قَيْدَ «العسكري»، وَ أَضَافَ الْعَلَامَةُ الْمَجْلِسِيُّ: «أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ».

١٣ - أبو الحسن عليّ بن الفضل المعروف بابن المزني، قال ابن عساكر: صاحب الحسن بن عليّ الناصر^١.

١٤ - أبو عبد الله محمّد بن زيد بن عليّ بن جعفر بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)^٢.

﴿كأنّهما حملاً المقيد بـ«الناصر» على المطلق، حتّى قيل: إنّ قيد «الناصر» تصحيف، و الصحيح إسقاطه. أمّا الظاهر - على ما أراه - أنّ الحكم في أحمد بن الحسن بأنّه «شخصيّة وهميّة» و من جعل محمّد ابن القاسم» باطل، لو جوده في طريق الشيخ الطوسي (عليه السلام) الذي روى عنه في أماليه عن غير «محمّد بن القاسم» و هو «الحسن بن عليّ بن صالح الصوفي الخزّاز» إلّا أنّه مجهول أيضاً.

و أمّا «الحسن بن عليّ» المطلق أو المقيد بـ«الناصر» فالأظهر القول بأنّه الحسن بن عليّ الناصر الأطروش، و ليس هو الإمام أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكري (عليه السلام)، فالصحيح هو أن نحمل المطلق على المقيد كما هو الموافق للقواعد، و عليه شواهد تؤيد ذلك؛ مثل روايته فيها عن أبيه، و الناصر الأطروش كما ذكرنا روى عن أبيه أبي الحسن عليّ بن الحسن المعروف بالعسكري؛ كما مرّ في ترجمته، و قد صرح الشيخ الطوسي (عليه السلام) أنّه من أصحاب الإمام أبي جعفر محمّد بن عليّ الجواد (عليه السلام)، و بأنّه والد الناصر الحسن بن عليّ [رجال الطوسي، ص ٣٧٦، الرقم ٥٥٦٢] كما أنّ الطريق في جميع ما ذكرناه ينتهي بعد «أبيه» إلى «محمّد بن عليّ بن موسى».

و أيضاً من القرائن التي تقوّي ما ذكرناه أنّ راويّ هذه الروايات هو من شمال إيران و هو المفسّر الجرجاني الأسترابادي، و أنّ هذه المنطقة هي مقرّ الناصر الأطروش، إلّا في رواية الشيخ الطوسي (عليه السلام) فهو عن الصوفي الخزّاز، و لم نعلم أنّه من هذه المناطق أو من غيرها؛ و ذلك لجهلنا به بالمرّة.

و أمّا «الحسن بن عليّ» الذي روى عنه أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد و أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سيّار تفسيراً: فالكلّام عنه بحاجة إلى مجالٍ أوسع لا يسع هذا المقام لذكره؛ و قد حقّق الموضوع الأستاذ الملائد المحقّق البارع الفقيه السيّد أحمد المددي - حفظه الله - في محاضراته، و أيضاً طبع بقلم الأستاذ في كتاب: نگاهي به دريا، ص ٢٩٧ - ٣٢٧.

١. تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٤، ص ٩٣.

٢. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٦٢، ح ١١؛ و ص ٩٩، ح ٥٧؛ و ص ١٠٢، ح ٦٠؛ و ص ١٠٦، ح ٦٤؛ و ص ١٠٨، ح ٦٦؛ و ص ١١٦، ح ٧٨؛ و ص ١٢٩، ح ١٠٦؛ و ص ١٥٢، ح ١١٨؛ و ص ١٨٣؛ و ص ٣٠٢، ح ١٣٩؛ و ص ٢١٩، ح ١٧٢؛ و ص ٢٣٠، ح ١٩١؛ و ص ٢٧١، ح ٢٧١.

- ١٥ - أبو الحسن الزاهد الخطيب؛ كذا ذكره السيّد ابن طاوس في فرج المهموم^١، قال صاحب كتاب تيسير المطالب:
- حكى أبو الحسين الزاهد صاحب أخبار الناصر للحقّ...^٢.
- و ذكر خطبة للناصر حين دخوله آمل.
- و أيضاً نقل عنه في كتاب الإبانة^٣، و أيضاً في زوائدها و يذكر أنّ اسم الكتاب الذخائر في سير الإمام الناصر للحقّ^٤.
- ١٦ - أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن محمود العكّي البلخي المعتزلي، إمام معتزلة بغداد، صاحب محمّد بن زيد الداعي و الناصر الأطروش^٥.
- ١٧ - أبو الحسن عليّ بن العباس بن إبراهيم بن عليّ بن عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام الهاشمي الحسيني، روى عن الهادي و الناصر^٦.
- ١٨ - أبو محمّد الحسن بن القاسم بن الحسن بن عليّ بن عبد الرحمن الشجري بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط^٧.
- ١٩ - زيد بن صالح الحسيني، ولّاه الناصر القضاء^٨.

↔ ح ٢٥٥؛ و ص ٣٢٠، ح ٣٢٤؛ و ص ٣٧٥، ح ٤٣٧؛ و ص ٤١٠، ح ٥٠٧؛ و ص ٤٤٥، ح ٥٨١؛

و ص ٥١٩، ح ٧٠٤؛ و ص ٥٤٠؛ و ص ٥٦٢، ح ٧٩١.

١. فرج المهموم، ص ١٧٥.

٢. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٢٨٩.

٣. الإبانة، ص ٩٢١.

٤. زوائد الإبانة، ص ١٠٦٥.

٥. شرح الأزهار، ج ١، ص ٢٢.

٦. شرح الأزهار، ج ١، ص ٢٤.

٧. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ١٥٤.

٨. الإفادة، ص ٥٥.

مذهب

اتَّفقت الزيدية على أنَّ الناصر الأطروش زيديّ المذهب، بل من أئمتهم ودعاتهم. ومَن كان من الزيدية و يناقش مع الإمامية في مذهب الناصر هو أبو الحسن عليّ بن الحسين الزيدي (ق ٥ هـ)، قال في كتابه المحيط في الإمامة: قد رأيت كثيراً (كثيراً) منهم يتجاوز عن زيد بن عليّ في هذا الحكم إلى الناصر للحقّ و يقول إنّه كان إمامياً وإنّه ما كان يدّعي لنفسه الإمامة... و رأيت بعض علمائهم يقول: إنّي كنت أقول: إنّ الناصر كان إمامياً و ما كان يدّعي الإمامة لنفسه حتّى لا أحتاج [إلى] الواقعة في كبار أهل البيت، فقال لي بعض أصحابنا: لا تقل هذا و انظر فيما عمله من كتاب الإمامة حتّى تعرف مذهبه و تعصّبه على هذه العصابة.^١

و لكن من الغريب اختلاف أصحاب التراجع من الإمامية في مذهبه؛ فقد قال بعضهم بإماميته و نزاهته و نزاهة بنيه عن تلك العقيدة المخالفة لعقيدة أسلافهم، و هم أكثر المتأخرين، و ذهب آخرون إلى زيدية، و هو الصواب الذي لا يعتريه ارتياب.

و من أقدم من صرّح بكونه من أعلام الزيدية، هو النديم في الفهرست، حيث قال: الداعي إلى الله الإمام الناصر للحقّ الحسن بن عليّ بن الحسن بن زيد بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، على مذاهب الزيدية.^٢ و ابن شهر آشوب في حرف النون من معالمه: «الناصر للحقّ، إمام الزيدية».^٣ و قال في مناقبه في تعداد علماء الزيدية: «و منهم أئمة الزيدية الذين لا يرون

١. المحيط في الإمامة، ج ٢، ص ٣٠-٣١ (مخطوط).

٢. فهرست النديم، ص ٢٤٤.

٣. معالم العلماء، ص ١٦١.

كُلِّ خارج إماماً؛ مثل زيد ويحيى و الناصر و القاسم»^١.

و أبو عليّ الطبرسي (ق ٦ هـ) في مجمع البيان بعد نقل كلام من السيّد المرتضى عليه السلام، قال: «و هذا أوردّه المرتضى - قدّس الله روحه - في كتاب التنزيه، و هو قول الناصر للحقّ من أئمّة الزيدية»^٢.

و يستشَمُّ هذا المعنى من كلام السيّد عليّ ابن طاوس (٦٦٤ هـ) حيث يقول:
و وجدت في كتاب سير الفاطمي الذي ملك طبرستان، الحسن بن عليّ المعروف بالناصر للحقّ، لا يستبعد أن يكون الذي بسط آماله في طلب ذلك معرفته بالنجوم و دلالتها على ما انتهت حاله إليه، فقال فيه ما لا يحضرني في ذكر كلّما أعتمد عليه.

لكن أذكر روايةً مختصرةً بمعرفته بعلم النجوم المشار إليه، فقال ما هذا لفظه: قال أبو الحسن الأملي عليه السلام سمعت حمزة بن عليّ العلوي الأملي عليه السلام يقول:

ما كان من العلوم علم إلا و الناصر للحقّ كان أعلم به من علمائه، ثم ذكر العلوم من كلّ فنّ، حتّى الطبّ و النجوم، و ذكر أيضاً مصنّف الكتاب المذكور و هو إسفنديار بن مهنوش النيشابوري - و عندي منه الآن نسختان: عتيقةٌ و جديدةٌ - فقال ما هذا لفظه:

سمعت أبا الحسن الزاهد الخطيب يقول: ما دخل طبرستان من آل محمد - صلوات الله عليه [و على آله] - مثل الحسن بن عليّ الناصر للحقّ قطّ، و لا كان في زمانه في سائر الآفاق مثله ظاهراً.

و لقد كان طالباً لهذا الأمر، إلاّ أنّه وجده عند الكبر، و ما كان يفارق العلم

١. مناقب آل أبي طالب، ج ٢، ص ٤٣.

٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٧، ص ١٦٣.

و الكتب، مع قيامه بهذا الأمر و كثرة اشتغاله حيث كان و أنى كان، و لقد كان عالماً بكلّ فنّ من فنون العلم حتّى الطبّ و النجوم و الشعر، و لو كنت قائلاً بالتزيّد لقلت بإمامته.

أقول: أنّ المراد من ذكر حديثه أنّه كان عالماً بالنجوم، و هذا المصنّف يذكر في خطبة كتابه: أنّ معرفته بعلوم هذا السيّد، التي اكتسبها من الناس المعروفين، و من كتب المصنّفين هدته إلى القول بإمامته، فتعجّبت من ضلال الناس عن أئمة الهدى - صلوات الله عليهم - فإنّ جميع ما سمع منهم و نقل عنهم من العلوم لم يعرف فيها أستاذ، و لا رآهم عدوّ، و لا وليّ يقرأون على عالم، و لا يدرسون في كتب العلماء^١.

فيستشّم من كلام السيّد ابن طاوس رحمته أنّ الناصر الأطروش لم يكن إمامياً على ما نقله من تلامذته، و يكفي صريح كلام أبي الحسن الخطيب تلميذ الناصر كون الناصر كان طالباً لهذا الأمر.

و صرح بذلك ابن أبي الحديد في كتاب شرح نهج البلاغة عند ذكر الناصر الأطروش:

شيخ الطالبين و عالمهم و زاهدهم و أديبهم و شاعرهم، ملك بلاد الديلم و الجبل و يلقّب بالناصر للحقّ^٢.

علماً بأنّ تعبير «شيخ الطالبين» يستفاد للزيدية؛ لأنّهم طلبوا هذا الأمر. و الشهيد الأوّل في الذكري، حيث قال: «فهو خلاف الإجماع إلّا من الناصر الزيدي»^٣.

١. فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، ص ١٧٥.

٢. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٢.

٣. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١٤٣.

و مَمَّنْ صَرَّحَ بذلك من المتأخرين القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين^١.

و المحقق البحراني في الحقائق الناضرة، فقد قال بعد أن نقل عبارة السيد المرتضى عليه السلام من كتاب الناصريات: «و لا يخفى أنَّ الناصر جدَّ السيد المذكور كان من كبراء الزيدية علماً و شرفاً و جاهاً»^٢.

و السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة قال بعد كلامٍ طويلٍ يشعر بأنه إمامي المذهب:

ثمَّ إنَّ كلام الناصر في مواضع من كتابه الناصريات الذي هو مائة مسألة - مرَّ أنه ٢٠٧ مسائل - أصولاً و فروعاً، و قد هذب سبطه السيد المرتضى في كتابه المعروف بالمسائل الناصريات يدلُّ على موافقته لمذهب الزيدية في الأصول و الفروع، ولذلك يرد السيد المرتضى في تلك المواضع كلامه و يبيِّن المذهب الحقَّ فيه^٣.

و قال في موضع آخر: «الأطروش الظاهر أنه زيدي لا إمامي»^٤.

و مَمَّنْ صَرَّحَ بزيديته من المخالفين هو الفخر الرازي، قال في تفسيره بعد نقل عبارة عن الناصر: «و هو قول الناصر للحقَّ من أئمة الزيدية»^٥، وكذلك ابن الأثير، و ابن خلدون في تاريخهما^٦.

و لكن نرى من بين من قال بإماميته عدَّة من العلماء؛ منهم:

الشيخ البهائي، قال في رسالته المختصرة في إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام، حيث وصفه بكونه «من إنَّه من أكابر سادات أفاضل الشيعة».

٢. الحقائق الناضرة، ج ٩، ص ٢١٩.

١. مجالس المؤمنين، ج ٥، ص ١٩٤.

٤. أعيان الشيعة، ج ٣، ص ١٢٨.

٣. أعيان الشيعة، ج ٥، ص ١٨٢.

٦. تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٣٦٧.

٥. تفسير الرازي، ج ١١، ص ١٦١.

و قال في كتابه المسمى بالمسترشد: «إنّ الأرض بمن عليها لا تخلو طرفة عين من حجة قائم لعباده ولا تخلو ما دامت السماوات والأرض»، و نقل في كتابه حديث: «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجته إمّا ظاهر مشهور أو خائف مغمور» المروي عن علي عليه السلام، وكذا نقله علماء الزيدية عن علي عليه السلام.^١

و قال أيضاً:

و اعلم - وفقك الله للتزوّد في يومك لغدك قبل أن يخرج الأمر من يدك - إنّ المحقّقين من علمائنا - قدّس أسرارهم و أعلى في الجنة قرارهم - يعتقدون أنّ ناصر الحقّ كان تابعاً في دينه للإمام جعفر الصادق عليه السلام؛ كما يظهر من تأليفاته، وإنّه لما كان يدعو الفرق المختلفة في المذهب إلى نصرته، أظهر بعض الأمور التي توجب ائتلاف القلوب خوفاً من أن ينصرف الناس عنه. كما أظهر الجمع بين الغسل و المسح في الوضوء، و كما جمع بين قنوت الإمامية و الشافعية كما تضمّنته كتبه.

و كما أظهر التوقّف و التردّد في تحليل المتعة و تحریمها، حيث قال في بعض كتبه: «إنّ النكاح قد يوجب الميراث و هو ما كان بوليّ و شاهدين و قد لا يوجبه و هو نكاح المتعة، و قد كان الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وآله يتمتعون، ثمّ ادّعى بعض الناس أنّه عليه السلام حرّمه يوم خيبر، و لم تجمع الأمة على أنّه حلال و لا على أنّه حرام، و النكاح الذي لم تجمع الأمة على تحليله، فإنّنا لا أحبه و لا أمر به، و التوقّف عند اختلاف الأمة هو الصواب»، هذا كلامه.

ثمّ لا تتعجّب يا أخي من أنّه كيف لم يدّع الإمامة لنفسه، و الحال أنّ أصحابه يعتقدون أنّه هو إمام زمانه، فإنّنا قد وجدنا كثيراً من الاتّباع يثبتون لمتبوعهم أموراً هو برئ ممّن دعاها، كما زعم قوم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو فاطر السماوات و الأرض و كلّما تبرأ عليه السلام من ذلك، و قال:

١. إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام؛ المطبوع في مجلّة آئینه ميراث في رقم ٥٢، ص ٧٤-٧٥.

«أنا عبد لخالق السماوات والأرض» لم يقبلوا ذلك، وأصرّوا على اعتقادهم حتّى أحرقهم بالنار.

فإذا اعتقد جماعة من العقلاء الإلهيّة في عليّ عليه السلام فلا يتعجّب من اعتقاد جماعة من العقلاء الإمامة في ناصر الحقّ^١.

و المولى عبد الله الأفندي قال في باب الكنى من رياض العلماء:
الفاضل العالم المعروف بالناصر و بناصر الحقّ و بالناصر الكبير، و كان من أئمة الزيدية لكنّه حسن الاعتقاد كاسمه بريء من عقائد الزيدية كما سبق في ترجمته، و كان في خدمة عماد الدولة أبي الحسن عليّ بن بويه الديلمي المشهور...^٢

و المحدث النوري في خاتمة المستدرك ذكر مفصلاً أدلة تشييعه^٣، و أيضاً الخوانساري في روضات الجنّات^٤، و العلامة الطهراني قال في نوايغ الرواة في رابعة المئاة: «تزعّم الزيدية بأنّه من أئمتهم»^٥.

و قال الشيخ محمّد المازندراني في منتهى المقال بعد ذكر الأدلة على أنّه إمامي: «و هو كما ترى يدلّ على ذلك أيضاً، فلا أدري كيف ينسب إلى الزيدية؟!». و أيضاً الشيخ عباس القميّ في الكنى و الألقاب يصرّح بأنّه إمامي^٦.

أدلة من قال بأنّه إمامي المذهب

و بالجملة إنّ أدلة من قال بأنّه إمامي المذهب تنحصر فيما يلي:
١ - كلام الشيخ الصدوق عليه السلام فإنّه قال بعد ذكر اسمه: «قدّس الله روحه»^٧.

١. إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام المطبوع في مجلة آئينه ميراث في رقم: ٥٢، ص ٧٣.

٢. رياض العلماء، ج ٧، ص ٢٦٤.

٣. خاتمة المستدرك، ج ٧، ص ٢٥٣.

٤. روضات الجنّات، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٥٨.

٥. طبقات أعلام الشيعة، ج ١، ص ٩٢.

٦. الكنى و الألقاب، ج ٣، ص ٢٣٢.

٧. الأمالي للصدوق، ص ٩٤، ح ٧٢.

٢- كلام الشريف المرتضى رحمته الله في مقدّمة كتاب الناصريّات، حيث عظمه وأثنى عليه واعتنى بشأنه كثيراً في هذه المقدّمة، و الترحّم عليه.

٣- و ترحّم الشيخ النجاشي عليه و تصرّحه بإماميّته، يقول: «أبو محمّد الأطروش رحمته الله، كان يعتقد الإمامة، و صنّف فيها كتاباً»^١.

٤- ما ذكره النجاشي في ضمن أسامي تأليفاته كتاباً بعنوان: «كتاب أنساب الأئمة و مواليدهم إلى صاحب الأمر عليه السلام»، و هذا الكتاب لا يعمل إلا من كان يعتقد بمذهب الإماميّة.

٥- تلمذة بعض أعلام الإماميّة على يديه؛ مثل: الحسين بن هارون الحسيني، المستوطن في أمل و من علماء الإماميّة^٢، و أبي المفضل محمّد بن عبد الله بن محمّد الشيباني^٣.

٦- مطابقة أكثر فتاويه لمذهب الإماميّة؛ كما هو واضح من كتاب الناصريّات هذا.

و يمكن أن يجاب عن هذه الأدلّة:

١ و ٢. بأنّ الترضّي و الترحّم من الشيخ الصدوق و السيّد المرتضى و النجاشي - رحمهم الله - ليس نصّاً في أنّه يعتقد مذهب الإماميّة، و لعلّ ذلك لأجل تطهيره بلاد الديلم و طبرستان من الشرك و دعوته إلى الله و إلى الدين؛ كما أنّ المترجمين له من السّنة لا يقدحونه، بل قد أثنوا عليه كثيراً و مدحه لأجل ترويجه الإسلام.

٣. و أمّا ما ذكره النجاشي بأنّه يعتقد الإمامة؛ فأجابه بأنّ النجاشي في بيان

١. رجال النجاشي، ص ٥٧، الرقم ١٣٥.

٢. له أمالي نقل عنه السيّد ابن طاوس في إقباله، و وقع في طريق الطبري في بشارة المصطفى؛ إقبال الأعمال، ج ١، ص ٢٤٥؛ وج ٣، ص ٤٤؛ بشارة المصطفى، ص ١٥٥، ح ١١٥.

٣. بشارة المصطفى، ص ١٢٧، ح ٧٣؛ رياض العلماء، ج ٥، ص ٢٣٠.

أَنَّ الناصر الأطروش يعتقد الإمامة لنفسه لا أَنَّهُ كان يعتقد مذهب الإمامية.

٤. و أمّا تأليفه كتاب أنساب الأئمة و مواليدهم إلى صاحب الأمر عليه السلام فهو أيضاً لا يدلّ على إماميته؛ لأنّ من بين المخالفين من السنّة مَنْ له تأليف في الأئمة و أنسابهم و تاريخ ولادتهم و شهادتهم عليهم السلام؛ منهم: نصر بن عليّ الجهضمي صاحب كتاب مواليد الأئمة عليهم السلام، قال السيّد ابن طاوس رحمته الله: «هو من ثقات رجال المخالفين فيما صنّفه من مواليد الأئمة عليهم السلام»^١.

مضافاً إلى هذا إنّ الناصرية - ظاهراً - تعتقدون بصاحب الزمان - عجلّ الله تعالى فرجه الشريف - و خروجه، قال صاحب كتاب الموضوع في فقه الناصرية نقلاً عن الناصر الأطروش:

و أَنَّهُ لا بدّ له من الحجّة في كلّ وقت ليكون الخلق بها محجوجين، كما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أَنَّهُ قال: «لا تخلوا الأرض من حجّة الله قائمة على خلقه إمّا ظاهراً مكشوفاً، و إمّا باطناً مغموراً كيلا ينقطع حجج الله و تبيانه...» و الحديث فيه يطول، ثمّ الإقرار بصاحب الزمان مثل عليّ و الحسن و الحسين عليهم السلام ثمّ هلمّ جراً إلى أن يقوم المهديّ من ولد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم....^٢

هذا و لكن نصادف في نهاية كتاب الإبانة و زوائدها في البحث عن الإمامة كأنّما لا يعتقدون بالمهدي - عجلّ الله تعالى فرجه الشريف - و نقل عن الناصر عبارات تدلّ صراحة على عدم اعتقاده بالإمام الغائب عليه السلام.

١. مهج الدعوات، ص ٢٧٦.

٢. و النسخة محفوظة في مكتبة مدرسة نمازي في مدينة خوي برقم ٦١٦، و النسخة ناقصة من أولها و آخرها و لذا لم يعلم مؤلفها و عنوان الكتاب.

٥. أمّا بالنسبة إلى موافقة بعض آرائه لآراء الإماميّة؛ فهو إنما يصدق في بعضها دون الكلّ، وهو في كثير من آرائه الفقهيّة يخالف الإماميّة، وقد زحرت الناصريّات بأقوال الناصر الأطروش التي يقول السيّد المرتضى رحمته الله عنها: «هذا غير صحيح».

و أوضح منها مخالفة آرائه لكثير من آراء ومباني المذهب الإمامي، خاصّة فيما ترتبط بمباحث الإمامة التي هي الفارق الأساس بيننا وبين الزيدية و سائر الفرق الإسلاميّة.

و قد ذكر هذا الاختلاف السيّد المرتضى رحمته الله في المسألة ٢٠٥ و ٢٠٧؛ حيث يقول: هذه المسألة لا تتقدّر على مذاهبنّا؛ لأنّا نذهب إلى أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً من كلّ زلل و خطأ؛ كعصمة الأنبياء عليهم السلام.^١ أو يقول:

هذه المسألة إنّما تتفرّع على غير أصولنا؛ لأنّ من أصولنا أنّ الإمام معصوم.^٢ و أمّا تلامذته و من روى عنه من الإماميّة، فهو لا يدلّ على حسن اعتقاده؛ وما أكثر العلماء الذين تلمذوا على يد المخالفين و أخذوا منهم و رووا عنهم. وهذا أبو الحسن الخطيب تلميذ الناصر الأطروش يصرح - كما مضى في كلام السيّد ابن طاوس رحمته الله نقلاً عن كتاب سير الفاطمي - بأنّ الناصر طالب هذا الأمر و هو يعتقد بإمامته.

و ما قيل من أنّ الناصر الأطروش و جميع بنيّه منزّهون من عقيدة الزيدية؛ فهو قول من لم يطلع على النصوص التاريخيّة، فقد ذكر المؤرّخون أنّ الدعوة بقيت

١. الناصريّات، ص ٧١٨.

٢. الناصريّات، ص ٧٢١.

في أولاد الحسين أخي الناصر و أسسوا حكومة محليّة في مناطق شمالي إيران بالأخص في مدينة هوسم باسم «النائريين»، و أيضاً حفيده أبو جعفر محمّد بن أحمد بن الناصر لبس القلنسوة - و هي علامة الدعوة - و كان ملك الديلم. و أمّا الشيخ البهائي عليه السلام فهو أوّل من قال بإماميّة الناصر، مع أنه ذهب إلى خلاف ذلك في كتابه مشرق الشمسين؛ فقد قال في بحث المسح على الرجلين: و أمّا الجمع بين الغسل و المسح فهو مذهب داود الظاهري و الناصر للحقّ و جم غفير من الزيدية^١.

ما يدلّ على أنّه زيديّ المذهب

أمّا ما يدلّ على أنّ الناصر الأطروش يعتقد مذهب الزيدية و أنّه زيديّ الاعتقاد و النزعة:

١ - أنّه تلمذ على كبار علماء الزيدية مثل: محمّد بن منصور المرادي الكوفي (٢٩٢ هـ)، و هو صاحب القاسم الرسي و بايعه، و هو من أهمّ مشايخ الناصر الأطروش و أخذ عنه كثيراً، و قد سمع منه أهمّ كتب الزيدية الحديثية. و قد تمحّص في التلمذة على مشايخ الزيدية، ولم نجد له من المشايخ الإماميين. و الحسن بن يحيى هو الذي وصفه صاحب طبقات الزيدية بـ: فقيه آل الرسول، و أحمد بن رشد بن خثيم العامري الهلالي الذي صرح ابن الغضائري بزيدية^٢، و محمّد بن عليّ بن خلف العطار من رؤساء الزيدية بالكوفة.

١. مشرق الشمسين، ص ٢٨٦.

٢. قال ابن الغضائري: «زيديّ» يدخل حديثه في حديث أصحابنا، ضعيف، فاسد، جاء ذكره في طريق النجاشي إلى عمّه سعيد بن خثيم أبو معمر الهلالي، قال النجاشي عنه: «ضعيف، هو و أخوه معمر روبا

٢ - ملازمته الداعي الكبير الحسن بن زيد و الداعي الكبير محمّد بن زيد و بيعته لهما، و ذلك بحيث كان في بداية وروده إلى إيران من المبّلّغين للداعي، و حتّى دعا الناس في خراسان إلى أمره، و فيها سجن بيد العبّاسيّين و ضرب بالسياط حتّى أصيب في أذنه و صار أطرشاً.

٣ - قيامه بالثورة، و أنه كان يرى نفسه أهلاً لهذا الأمر، و ذلك على وفق مذاهب الزيدية من أنّ الإمام هو علويّ يخرج بالسيف، و هذا المنهج مخالف لما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بعد شهادة الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

٤ - إنّ المؤرّخين ذكروا أنّ الناصر الأطروش لبس القلنسوة على رأسه على رسم العلويّين - و هي علامة للدعوة إلى نفسه -، و كان يلقّب نفسه بـ: «الناصر للحق»^١.

٥ - مخالفة ابنه أبو الحسن عليّ الأديب لأبيه الناصر الأطروش في ادّعائه الإمامة؛ كما ذكرناه سابقاً، و قد صرّحوا أنّه كان يقول بمذهب الإمامية الاثني عشرية، و يعاتب أباه بقصائد و مقطّعات، و كان يناقض عبد الله بن المعتزّ في قصائده على العلويّين، و كان يهجو الزيدية و يضع لسانه حيث شاء في أعراض الناس. قال أبو طالب الهاروني:

لم يكن في أولاده من يعتمد للولاية؛ لأنّ أبا الحسن كان مع فضله في الأدب على غير طريقة السداد، و كان الناصر معرضاً عنه منكرّاً عليه.

«عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام، و كانا من دعاة زيد، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد الزراري، قال: حدّثنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا يحيى بن زكريّا، قال: حدّثنا أحمد بن رشيد بن خيثم، قال: حدّثنا عمّي سعيد؛ رجال النجاشي، ص ١٨٠، الرقم ٤٧٤؛ رجال ابن الغضائري، ص ٣٧، الرقم ٤؛ خلاصة الأقوال، ص ٣٢٤، الرقم ٢١؛ رجال ابن داود، ص ٢٢٨، الرقم ٢٦.

١. التاجي، ص ٢٣؛ الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة لفخر الرازي، ص ١٢٣.

و كان من شعره على أبيه:

يَا أَيُّهَا الزَّيْدِيُّ الْمُهِمَلَةُ إِمَامُكُمْ ذَا آفَةٍ مُرْسَلَةٍ
كَفُّ لَهُ بِالْأَخْذِ مَبْسُوطَةٌ وَ فِي الْعَطَايَا جَعْدَةٌ مُقْفَلَةٌ
أَشْلَى عَلَى الْأُمَّةِ أَوْلَادُهُ وَ أَظْهَرَ الرُّشُوءَ وَالْقَنْدَلَةَ
يَا رَحِمَاتِ الْجَوِّ، تَبًّا لَكُمْ غَضْتُمْ فَأَخْرَجْتُمْ لَنَا جَنْدَلَةً
تُوبُوا إِلَى الرَّحْمَنِ وَ اسْتَغْفِرُوا مَنْ قَبْلُ أَنْ تَأْتِيَكُمْ زَلْزَلَةٌ^١

٦- مخالفة الناصر الأتروش في كثير من آرائه لما تعتقد به الإمامية في الفروع والأصول؛ كما مضى بيانه.

نعم، يمكن أن يقال إنَّ الناصر الأتروش رجلٌ سياس استفاد من اتحاد جميع الأهواء والمذاهب و ائتلاف قلوبهم على السامانيين؛ مثل ما وقع بين الناصر وأبي بكر محمد بن موسى البخاري من المكاتب لترغيبه بعدم الإفتاء للحرب عليه، و استفاد فيها بأنَّه رجل من أولاد رسول الله ﷺ و البخاري من فقهاء العامة، و هو كما حكوا من سلوكه مع الرعية: و قد ساس الأتروش الناس بسيرة صالحة.

رحلته إلى شمال إيران

رحل الناصر الأتروش في أواخر حياة الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام الكبير^٢ من الكوفة إلى طبرستان^٣.

١. تاريخ طبرستان، لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٧٣.

٢. هو الذي جاء ذكره في بداية التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام.

٣. يحتمل أن تكون هذه الهجرة مع أخيه جعفر؛ لأنَّه قد قتل أخوه في حرب محمد بن زيد مع السامانيين في باب نيسابور؛ كما ذكرنا آنفاً.

يُحتمل أن تكون هذه الهجرة في سنة ٢٥٠ أو ٢٦٠ هـ، ولعل سبب هذه الهجرة في دور كان مليئاً بالمحن على أهل البيت عليهم السلام، وهذا الدور ينطبق على عهد خلافة الواثق (٢٢٧ - ٢٣٢ هـ) والمتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ) والمنتصر (٢٤٧ - ٢٤٨ هـ) والمستعين العباسي (٢٤٨ - ٢٥٢ هـ)، وصادف مع إمامة الإمام الحادي عشر الحسن بن محمد العسكري عليه السلام، وقد يتأثر الناصر الأطروش بتبعات تلك الظروف والحوادث التي تمرّ بها الشيعة يومذاك، وهو من العلويين المعارضين للحكومة العباسية فهاجر إلى طبرستان، وقد بقي في طبرستان إلى حين وفاته.

وقد بايع الداعي الكبير وبعده أخاه محمد بن زيد الداعي الكبير^١، وصار من المقرّبين لديه، ولكن لما كان الناصر الأطروش يعتقد في نفسه أنه أفضل من محمد الداعي الصغير، وأنه أولى منه علماً ودراية، لم تكن بينهما علاقة أخوية؛ وكان يعتقد أن رئاسة الدعوة تستحق لنفسه.

وهذا الاعتقاد من جانب الناصر الأطروش أدّى إلى شكّ محمد بن زيد في أمر الناصر الأطروش، وقرّر لنا أبو طالب الهاروني (٤٢٤ هـ) من مجلس قرأ فيه الناصر أبياتاً في حضور محمد بن زيد مما قلب شكّه إلى اليقين، قال الهاروني: وحدثني محمد بن عليّ العمركي، قال: سمعت أبا القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، يقول: كنت في مجلس الداعي محمد بن زيد بجرجان وأبو مسلم محمد بن بحر حاضر، وكنا جمعاً ممّن يذبّ عن الناصر الحسن بن عليّ في تكذيب من ينسب إليه طلبه الأمر، فدخل و التفت إلى أبي مسلم وقال:

١. كان أول من بنى على قبر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وأبي عبد الله الحسين بن عليّ - صلوات الله عليهما - بالغريّ والحائر، وأنفق عشرين ألف دينار حتّى تمّ المشهدان، الإفادة، ص ٨٧.

يا أبا مسلم، مَنْ القاتل^١:

وَفَيْنَانِ صِدْقٍ كَالْأَسِنَّةِ عَرَّسُوا عَلَى مِثْلِهَا وَاللَّيْلُ تَرْمِي غَيَاهِبَهُ
لَأَمْرِ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ صُدُورُهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَتِمَّ عَوَاقِبُهُ
قال: فعلم أبو مسلم أنه قد أخطأ في إنشاد ذلك؛ لأنه يستدل به على أنه معتقد للخروج و إظهار الدعوة، فأطرق كالخجل، و علمت أنا مثل ما علمه هو فأطرق^٢.

و فطن الناصر أيضاً بخطائه، فخجل و أطرق ساعة و انصرف، فلمّا انصرف التفت الداعي محمد بن زيد إلى أبي مسلم فقال: يا أبا مسلم، ما الذي أنشده أبو محمد؟

فقال أبو مسلم: أنشد أيّها الداعي:

إِذَا نَحْنُ أَبْنَا سَالِمِينَ بِأَنْفُسٍ كِرَامٍ رَجَتْ أَمْرًا فَخَابَ رَجَاؤُهَا
فَأَلْفُسْنَا خَيْرُ الْعَنِيَمَةِ إِنَّهَا تَتُوبُ وَ فِيهَا مَاؤُهَا وَ حَيَاؤُهَا
فقال الداعي محمد بن زيد: أو غير ذلك؟ إنّه تتنسم رائحة الخلافة من جبينه^٣.

و لذلك فإنّ الناصر الأطروش لم يكن في أيام الحسن و أخيه محمد يتصدّ لهما بعملٍ و لا يلي من جهتهما شيئاً، و ربّما كانا يفوّضان إليه تفرقة مال العلوية فيهم فيفعل ذلك، و قد تصدّى الناصر الأطروش إلى أمر القضاء في مدّة قصيرة في أيام محمد بن زيد، لكن بإكراه^٣.

١. قال الجشمي في جلاء الأضرار في المجلس التاسع عشر: «من إملائه على الولاء يوم الجمعة الثامن والعشرون من المحرم سنة تسع و سبعين و أربعمائة، قال: حدّث السيّد الإمام أبو طالب إجازة، قال: حدّثني أبو أحمد محمد بن عليّ العبدكي، قال: حدّثني...»، نخب من جلاء الأضرار، ص ١٢١.

٢. الإفادة، ص ٥١-٥٢: تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٥١.

٣. تميم الأملي، ص ٦٠٤: الإفادة، ٥١: الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٤.

قال أبو العباس الحسني:

و كان يصحب الحسن و محمد ابني زيد الحسنيين بجرجان، و كان لا يتقلّد لهما عملاً و لا يتلبّس بشيء من أمرهما، و كان يعتقد أنّ أمورهما لا تجري على الاستواء و لا على وجه العدل، و كان أصحاب الحسن و محمد يقولون: إنّ أبا محمد - يعنونه - تفوح رائحة الخلافة من جبينه.

ثم قلّده محمد بن زيد القضاء، فأبى فأكرهه عليه فتقلّده.

فلما جلس أول يوم أتاه محمد بن زيد إجلالاً له و تعظيماً لشأنه، فأمر القائم على رأسه و هو في مجلس الحكم بأن يأخذ محمداً فيقعه بين يديه، فقال محمد: لم أتك مخاصماً، و لا لأحد قبلي دعوى فما هذا؟

قال: بل عليك دعاو كثيرة، فإن كنت قلّدتني القضاء فإنّي أبدو بإنصاف الناس منك، ثم أقضي بين الناس، فلما علم محمد منه الجدّ عزله، ثم لم يقلّد له عملاً بعد ذلك^١.

و كان الناصر في بداية وروده إلى إيران من المبلّغين للداعي، و قد دعا الناس في خراسان إلى أمره، و فيها سجن بيد العباسيين، و ضرب بالسياط حتّى أصاب سوط أذنه و صار أصمّاً، و على هذا اشتهر بـ: «الأطروش» لطرش كان في أذنه، و في بعض المصادر ضرب ألف سوط^٢.

و قيل: «وقع في الحرب سيف على هامّته فصار الأصم».

قال صاحب المجدي:

و في تعليق أبي الغنائم الحسني البصري، عن أبي القاسم ابن خداع النسابة

١. المصابيح، ص ٧٢.

٢. قال صاحب سرّ سلسلة العلوية: «كان مع محمد بن زيد الداعي بطبرستان فلما غلب رافع على طبرستان أخذه و ضربه ألف سوط فصار أصم»، سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣؛ عمدة الطالب، ص ٣٠٨.

أن شبل بن تكين مولى باهلة النسابة أخبره أن رافع بن هرثمة^١ ضرب
الناصر الأتروش بالسياط حتى ذهب سمعه^٢.

و لكن ذكر أبو طالب الهاروني والمحلّي أنه زجر الناصر الأتروش بأمر أحمد
بن عبد الله الخجستاني (المقتول سنة ٢٦٨ هـ):

و ذكر بعض من صنف أخباره أن ذلك في ناحية جرجان لما وردّها
الخجستاني و انحاز عنها الحسن بن زيد و أحوج إلى الإقامة هناك فسعى به
بعض من كان وقف على أمره فأخذه و اعتقله و ضربه بالسياط ضرباً
عظيماً^٣.

و لسبب ثقل سمعه فقد ذكر الثعالبي في كتاب يتيمة الدهر كان الناصر العلوي
الأتروش إذا كاتمه إنسان فلم يسمعه يقول: «يا هذا زد في صوتك؛ فإن بأذني
بعض ما بروحك»^٤.

١. استولى الحكم رافع بن هرثمة بعد قتل أحمد بن عبد الله الخجستاني على خراسان من قبل
السامانيين، ذكر ذلك الطبري في وقائع سنة ٢٦٩ الهجرية، تاريخ الطبري، ج ٨، ص ١٠٨.
٢. المجدي، ص ١٥٣.

٣. الإفادة، ص ٥١؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٥٦.

أما صاحب الإفادة فَرَزَ علّة ضربه هكذا: «و قد كان فارق محمد بن زيد في وقت و خرج إلى
النيسابور في أيام المعروف بمحمد الخجستاني طامعاً في أن يتمكّن بها من الدعاء إلى نفسه،
فتوفّر عليه الخجستاني و أكرمه، و شرع في الدعوة سرّاً، و أجابه مع كثير من قوّاده و غيرهم»،
الإفادة، ص ٥١؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٥٦.

٤. يتيمة الدهر، ج ٤، ص ١٥٤.

و قال الهاروني: «و كان يتطارش تطارشاً زائداً على ما به من الطرش لغرض له ولضرب من
التظرف، فحدّثني أبي قال: قام يوماً في مجلسه شاعر لينشده قصيدة كان مدحه بها، فلما ابتدأ
بالإنشاد أشار بيده إلى أذنه أي لا أسمع ما تنشده فلا فائدة لك في إنشاده، فتضرّع إليه الرجل في
قصيدته، انتهى في بيت أنشده إلى كلمة لَحَنَ فيها، فلما أطلع الكلمة أو ما إليه و أشار بيده منبهاً على
خطائه، فضحك الناس و قالوا: أيّها الناصر ألم تُظهر لا تسمع؟! فتبسّم»، الإفادة، ص ٥٦.

و أكره على الاعتراف بما كان منه ويعرفه أسماء أصحابه فثبت على الإنكار ثم أفرج عنه، قال الهاروني في تقرير ذلك:

استخلص الناصر بمساعدة محمد بن زيد، وألحق به، و قيل: إن محمد بن زيد كاتبه في معناه و التمس منه تخلية سبيله فعاد إلى جرجان.

و قيل: إنه تخلّص بخروج الخجستاني من جرجان، و هذا قول من ذكر أن النكبة اتفقت عليه بناحية جرجان^١.

و كان الخجستاني حين ضربه حبسه في بيت الشراب، و فيه زقاق فيها خمر لأنه علم أنه تشتد عليه مقارنة موضع فيه خمر، فكان الناصر يقول: قويت برائحة تلك الخمر، فقليل له: أيها الإمام، لو أكرهت على شربها ما الذي تصنع؟

فقال: أنتفع بذلك و يكون الوزر على المكره^٢.

قتل محمد بن زيد و بداية دعوة الناصر

أمّا بعد سنة ٢٨٧ هـ - يعني بعد قتل محمد بن زيد في خامس شهر شوال في جرجان من تلك السنة بسبب شدة الجراحات التي أصيب بها في الحرب، مع إسماعيل بن أحمد الحاكم من قبل ملوك السامانية على بلاد خراسان^٣.

١. اللاكي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٨، مخطوط.

٢. الإفادة، ص ٥١؛ الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٦.

٣. قال في عمدة الطالب: «حاربه محمد بن هارون السرخسي صاحب إسماعيل بن أحمد الساماني فقتله و حمل رأسه و ابنه زيد بن محمد إلى بخارا و دفن بدنه بجرجان عند قبر الديباج محمد بن الصادق (عليه السلام)»، عمدة الطالب، ص ٩٣.

نذكر أشعار الناصر في نهاية ترجمته؛ فلاحظ هناك.

و قد سلم الناصر الأطروش من المعركة، فامتدَّ إلى الرِّيِّ من طريق الدامغان، و حصل بها في دار محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن جعفر الحسيني، و اتَّصل خبره إلى جستان بن وهسودان بن مرزيان ملك الديلم، و كانت بينهما مودة من أيَّام محمَّد بن زيد، فكاتبه و سأله الخروج لبياعه و وعده بأنَّه يتوب و يقلع عن المعاصي، و لا يخالفه في شيء.

فامتنع أولاً و كاتبه بأنَّه لا يثق بوعدده، و ليس يأمن أن لا يفِي بما يعدده به، فجعله على ثقةٍ من ذلك بأيمان بذلها، و كان الناصر شيخ الطالبين و عالمهم و زاهدهم و أشجعهم و شاعرهم، و إقامته عند جستان مستجيراً به^١.

فخرج إليه و معه من أولاده ابنه الأكبر أبو الحسن عليّ الأديب الشاعر، و أبو القاسم و أبو الحسين، فأكرمه، إلَّا أنَّه خالف ما بذل به لسانه من ترك المعاصي و تقديم أمره في الخروج، و كان يدافعه و يمينه^٢، و هجما مرّتين إلى طبرستان

« و في تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٥٨: يقول أبو الحسن عليّ بن الناصر في حقِّه الأشعار التالية:

وَكُلُّ ذِي ذِمَّةٍ بِالسَّعْدِ قَدْ رَجَعَا
وَصَلَّ وَارْكَعْ، فَكَمْ صَلَّى وَكَمْ رَكَعَا
بَارِضٍ جُرْجَانٍ يُقْرِي الطَّائِرَ الْجَزْعَا
لَضَاعَ عَنْهُ بِحُلٍّ الْأَرْضُ مَا اسْتَسْعَا

مَضَى ابْنُ زَيْدٍ فَلَمْ يَرْجِعْ بِذِمَّتِهِ
يَا صَاحِبَ عَرْجٍ عَلَى الْأَجْدَاثِ مُخْتَشِعَا
وَاقْرَأِ السَّلَامَ عَلَى قَبْرِ بَيْلَعَمَةٍ
لَقَدْ تَضَمَّنَ شِلْوًا لَوْ تَضَمَّنَتْهُ

و له أيضاً:

وَ أَكْثَرُ أَحْزَانِي وَ أَقْرَحَ مَدْمَعِي
عَبَابِيدُ شَتَّى بَعْدَ أَلْفِ بِمَجْمَعٍ
وَ كَانَتْ جَمِئاً لِلْسَّاحِطِ الْمُتَمَنِّعِ
وَ أَمْسَى بِهَا ظَنِّي رَهِيناً وَ مَطْمَعِي
مُقِيمَا بِهَا مِنْ غَيْرِ انْسِيٍّ وَ مُقْنِعِ

مُصِيبَةُ دَاعِيِ الْحَقِّ، قَصَصْتُ كَاهِلِي
فَيَا نَكْبَةَ أَضْحَى لَهَا آلُ أَحْمَدِ
غَدَتِ أُمْلٌ قَفَرًا خَرَاباً قُصُورُهَا
وَ أَضَحَّتْ بُخَارِي دَارَ عِزٍّ وَ مَنَعَةٍ
وَ ظَلَّ لَهَا شَيْخِي بِجِيلَانٍ ثَاوِيَا

١. التاجي، ص ٢٣.

٢. الإفادة، ص ٥٢.

مرّة في سنة ٢٨٩ هـ، وأخرى ٢٩٠ هـ، لكن بدون جدوى^١.

لم يدعِ الناصر الإمامة، لكنّه دعا الديلم إلى الإسلام، وأظهر لجستان أنّه لا يرغب في التدبير والأمر والنهي، وأنّه إنّما يقيم نفسه مقام المعلّم المرشد إلى الدين والداعية إلى القائم من أهل البيت، فسكن حينئذٍ إليه وزاده تعظيماً و تكريماً.

ولم يزل الناصر ينتقل من قرية إلى قرية، والناس يسلمون على يده، إلى أن استوعب من بلاد الديلم وتجاوزوه إلى بلد الجبل، و وقعت دعوته منه على حدّ النهر المعروف بـ «أسفيد رود»، وأقام بموضعه، فانثال الناس إليه، والتحقوا عليه؛ لأنّهم كانوا في شدّة من سوء ملكة ملوكهم^٢.

فطال مقامه إلى أن تهيأ له الخروج من عنده، فخرج إلى سهل الديلم، وعرض الإسلام على من بقي منهم على الكفر، ثمّ خرج إلى جيلان وابتدأ بعرض الإسلام على الجيل الذين هم إلى جانب الديلم من طرف الوادي المعروف بـ «أسفيد رود»^٣ وهم كفّار، فأسلموا كلّهم على يديه في سنة ٢٨٧ هـ، وذلك بعد ظهور الهادي باليمن بسبع سنين^٤.

وأقام على هذه الحال بالجيل والديلم، واشتغل فيها بترويج الإسلام ودعوة الناس إلى الإيمان، وذلك لمدّة أربعة عشرة أو ثلاث عشرة سنة؛ يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وصار هذا التبليغ سبباً لدخول جماعات كثيرة من أهالي الجيل والديلم في الإسلام، حتّى نقلوا في إحصاء النفوس التي آمنوا بيد الناصر

١. الإفادة، ص ٥٣؛ تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٦٢.

٢. التاجي، ص ٢٣.

٣. مروج الذهب للمسعودي، ج ٥، ص ٢٦٠؛ الإفادة، ص ٥٢؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٦٧.

٤. الإفادة، ص ٨٨.

الأتروش و أتباعه أعداد لم تخلو من الغلو^١.

قال أبو العباس الحسيني:

و بقي بالديلم يدعو و يصبر و يعلم الناس حتى دخلوا في الدين أفواجا^٢،
فأخذت بيعة الإسلام على ألف ألف رجل بالغ مدرك مُلتح سوى النساء
و المراهقين، و بنوا المساجد و تعلموا القرآن و تبصروا في
الدين و تسموا بأسماء المسلمين، قال مؤلف أخباره: «رأيتُ في يومٍ
واحد و قد وفد عليه أربعة عشر ألف رجل شبَّان كلَّهم قد أسلموا و أخذت
عليهم البيعة»^٣.

قال المحلي:

و قد نقل أنَّ الذي أسلم على يديه مائتا ألف، و قيل ألف ألف نسمة،
و روى الشيخ أبو القاسم البستي: أنَّه أسلم على يديه في يوم واحد أربعة
عشر ألف نسمة^٤.

و قد أزال الرسوم الجائرة التي وضعها آل وهسودان على الديلم، و استنقذهم
مما كانوا فيه من الضيم في الأنفس و الأولاد و الأموال، و هو من العوامل الرئيسيَّة
لاستقبال الناس من دعوة الناصر، و هو عدم رضائتهم من ملوك الديلم.

قال أبو العباس:

و كان أهل طبرستان يقولون: دفع الله عنا بدخول الناصر أربعين لونا من
الظلم و الجور المكشوف سوى ما يدق منه^٥.

١. المنصور بالله، ج ١، ص ٣٠٩؛ الحسيني المؤيدي، ص ١٨٤.

٢. و له قصيدة حين دخل الديلم نذكرها في نهاية ترجمته.

٣. المصابيح، ص ٧٣.

٤. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٩.

٥. نفس المصدر.

قال المحلّي في علة تمايل الناس إليه:

فقد كان في نهاية الرفق و اللين حتّى عظم تأثيره في الدعاء إلى الله تعالى، و قد شهد لذلك ما رُوّيناه عنه أنّه قال في بعض مقاماته و قد دخل أمل و ازدحم عليه طبقات الرعيّة في مجلسه، فقال:

«أيّها الناس، إنّني دخلت بلاد الديلم و هم مشركون يعبدون الشجر و الحجر، و لا يعرفون خالقاً و لا يدينون ديناً، فلم أزل أدعوهم إلى الإسلام و أتلفط في العطف بهم حتّى دخلوا فيه أرسالاً، و أقبلوا إليّ إقبالاً، و ظهر لهم الحقّ و عرفوا التوحيد و العدل، فهدى الله بي منهم زهاء مائتي ألف رجل و امرأة.

فهم الآن يتكلّمون في التوحيد و العدل مستبصرين، و يناظرون عليهما مجتهدين، و يدعون إليهما محتسبين، يأملون بالمعروف و ينهاون عن المنكر، و يقيمون حدود الصلوات المكتوبات و الفرائض المفروضات، و فيهم من لو وجد ألف دينار ملقى على الطريق لم يأخذ ذلك لنفسه، و ينصبه على رأس مرزاقه بنشده و يعرفه.

ثمّ قاموا بنصرتي و ناصبوا آباءهم و أبناءهم و أكابرهم للحرب في هواي، و اتّباع أمري في نصره الحقّ و أهله، لا يولّي أحد منهم من عدوّه و لا يعرف غير الإقدام، فلو لقيت منهم ألف جريح لم تر مجروحاً في قفاه و ظهره، و إنّما جراحاتهم في وجوههم و أقدامهم، يرون الفرار من الزحف إذا كانوا معي كفراً، و القتل شهادة و غُناً»^١.

ثمّ قال في آخر خطبته:

«و أنتم أيضاً معاشر الرعيّة فليس عليكم دوني حجاب، و لا على بابي بواب، و لا على رأسي خلق من الزبانيّة، و لا أحد من أعوان الظلمة؛ كبيركم

١ . ذكره في تيسير المطالب: «حكى أبو الحسين الزاهد صاحب أخبار الناصر للحقّ: أنّ أوصاف...» تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ٢٨٩؛ اللاكي المضيفة في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٩، مخطوط.

أخي و شابتكم ولدي، لا آنس إلّا بأهل العلم منكم، و لا أستريح إلّا إلى مفاوضتكم، فسلوني عن أمر دينكم و ما يعينكم من العلم و تفسير القرآن: فإنّا نحن تراجعته و أولى الخلق به، و هو الذي قرّن بنا و قرّنا به، فقال أبي رسول الله ﷺ: «إني مخلف فيكم ما إن تمسّكتم به لن تصلّوا بعدي، كتاب الله و عترتي أهل بيتي»، و الله وليّ توفيقكم لرشدكم و حسي الله وحده، و عليه توكلت، و إليه أنيب»^١.

و كانت مدينة هوسم - رودسر - مركزاً و أساساً لدعوة الناصر الأطروش، و بعد فترة من الزمن صار مأمناً لأتباعه و من كان من الزيدية التي يقلّد الناصر في فقهه و طريقته.

قال البخاري: «و أقام بأرض الديلم يدعوهم إلى الله سبحانه و تعالى و إلى الإسلام أربع عشرة سنة»^٢.

و قال سبطه السيّد المرتضى علم الهدى ﷺ في الناصريات: فضله في علمه و زهده و فقهه أظهر من الشمس الباهرة، و هو الذي نشر الإسلام في الديلم حتّى اهتدوا به بعد الضلالة، و عدلوا بدعائه عن الجهالة، و سيرته الجميلة أكثر من أن تحصي و أظهر من أن تخفى^٣.

وقعت له حروب مرّة بعد أخرى مع جستان، فكانت الدائرة على جستان، و زال سلطان جستان عن سهل الديلم جملةً و انحسم طمعه عنها، و تخلّص المسلمون من قبيح ظلمه لهم، و حكمه في أهاليهم و أولادهم و استرقاقه لهم. و قد كان قبل مفارقتة له أحوج إلى مساعدته على ورود باب أمل لحرب

١. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٠.

٢. سرّ سلسلة العلوية، ص ٥٣.

٣. الناصريات، ص ٢٦٣.

الخراسانيّة، وقد كان جستان أظهر أنّ الأمر له و سار تحت رايته؛ فزعاً من الخراسانيّة وقصدهم إيّاه، ولم يكن الناصر يثق بوفائه و يعلم أنّه إن ظفر عاد إلى عادته، فلم يتشدّد في الحرب و لم يثبت ثبات مثله، فصارت الغلبة للخراسانيّة، و انهزم الناصر و جستان، و عاد الناصر إلى موضعه^١.

و هو لأوّل مرّة يدّعي الإمامة لنفسه، و لبس القلنسوة على رأسه على رسم العلويين^٢، و لقّب نفسه ب: «الناصر للحق»^٣، و في هذه الفترة بايعه جستان بن وهسودان، و أكدّه على التقيّد بالشرع، و حلف له بالأيّمان المغلظة ألا يخالفه و وفي بذلك و صار من أتباعه^٤.

و لكن على ما قرّره ابن واصل في تاريخ الصالحى أن المصالحة وقعت بعد نشوب الحروب بين جستان و الناصر الأطروش^٥، و للناصر أشعار في بيعته مع جستان^٦:

وَ أَيْمَانُهُ طَائِعاً فِي الْحَفْلِ	وَ جُسْتَانَ أَعْطَى مَوَائِقَهُ
ءِ غَيْرِ الْوَفَاءِ بِمَا قَدْ بَدَلْ	وَ لَيْسَ يُظَنُّ بِهِ فِي الْخَفَا
وَ قُوَادُهُ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ	وَ إِخْوَتُهُ أَوْثَقُوا لِي الْعُهُودِ
وَ لَا فِي وَلَا فِيهِمْ مِنْ خَلَلٍ	وَ مَا فِي مَوَدَّتِهِمْ شُبْهَةٌ
فَفِي عَوْنِ رَيْكَ مِنْهُ بَدَلْ	فَمَنْ هُمْ مِنْهُمْ يَنْقُضِ الْعُهُودِ

١. الإفادة، ص ٥٣.

٢. نذكر أشعار الناصر في نهاية ترجمته.

٣. التاجي، ص ٢٣؛ الشجرة المباركة في أنساب الطالبية لفخر الرازي، ص ١٢٣.

٤. الإفادة، ص ٦٠.

٥. تاريخ الصالحى، ص ٤٧٤.

٦. الإفادة، ص ٦٠.

فَقَدْ يَحْمِلُ الْمَرْءُ مَا لَا تُطِيقُ الـ
وَأَنْتِي لَأَمْلُ بِالذِّلْمَيْنِ^١
حُرُوباً تَرَى عِنْدَهَا الْوَالِدَاتِ
بَأُولَادِهِنَّ سَمَاحاً ذُهِلَ
تُشِيبُ الْغُلَامَ وَ تَجْلُو الظَّلَامَ
و تُبْدِي حُجُولَ ذَوَاتِ الْحِجَلِ
هُمُ الْأَسَدُ حِينَ تَطِيرُ الْقُلُوبُ
و تَبْدُو ثِيوبُ حُرُوبِ الْعَضَلِ

و بسبب هذه البيعة وفق الناصر من استقرار حكومته في الحدود الغربية^٣، و قد ذكر المؤرخون أنَّ الناصر بنى في هذه المدة مساجد لأهالي طبرستان^٤.

و قد يقرّر لوثي راينو في رحلته إلى مازندران و أستر آباد المسجد الذي بناه الناصر الأطروش في قرية كيلاكجان (نهر كيلك چاي) المشرفة على رودسر^٥.

قال الحسنی:

و قيل: إنَّه كان سبب وقوعه إلى الديلم؛ لأنَّه كان بآمل فورد عليه كتاب

١. يعني بالديلمين الديلم و الجيل، التاجي، ص ٢٥.

٢. قال الصابي: «و لما انكفأ الحسن بن علي الناصر من بلد الجيل إلى بلد الديلم وجد جستان بن وهسودان على خلاف الحال التي فارقه عليها، و أخذ في مطالبة الناس بالأعشار و الصدقات فدفعه عنها و خاصمه و قال: إنَّما أطعناك على أنَّك معلّم مرشد و لا طاعة لك إذا نازعتنا على ملكنا، فاقتلا عدّة و قعات، و استظهر الناصر على جستان حتّى ألجأه إلى التحرّز في قلعة؛ لأنّ الديلم مالوا عنه إلى جهة النصر بسبب الذي ذكرنا، فانقاد جستان لطاعته و نزل إليه من ساعته و صالحه و بايعه، فمن شعر الحسن بن علي الدالّ على ذلك ما أنشدناه جماعة من طبرستان الزيدية قصيدة طويلة...» و ذكر الأبيات، التاجي، ص ٢٤.

٣. التاجي، ص ٢٤ و ٢٥؛ تاريخ رويان لأولياء الله الأملي، ص ١٠٦، قال الصابي: «و سار الناصر حين تمّ بينه و بين جستان [الصلح]، و بعد أن كان قد هادن أولئك الجيل المنتسبين إلى السنّة و أمن ممّا وراءه إلى نواحي طبرستان فكانت له مع ولاة جيش خراسان عدّة و قاعات».

٤. مروج الذهب للمسعودي، ج ٥، ص ٢٦٠؛ الحسنی، التميم، ص ٦٠٤؛ تاريخ الإسلام، ج ٢٣، ص ١٥، الرقم ٤.

٥. سفر نامه مازندران و أستر آباد، لوثي راينو، ص ٤٢١.

جستان يعرفه بأنّي أريد التوبة و في يدي أموال و رجال، و يسأله المجيء إلى هناك.

فلم يلتفت الناصر إلى قوله، و لم يعبأ بكتابه، حتّى ثنى الكتاب و ثلث، و ذكر في الكتاب الثالث: «فإنّك إن نهضت فهو كما قلت، و إن أبيت فقد ألزمتك الحجّة في ذلك و أنا أشهد الله على ذلك، و كفى به شهيداً».

فلم ير الناصر فيما بينه و بين الله إلّا الخروج إليه، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، فلمّا وقع إليه ترك جستان ما كان عليه من كفره و فساد، و كانت تحته ستون امرأة، فردهنّ إلى أربع نسوة و عزل سائرهنّ، و أقام عنده حتّى هيأ جيشاً و خرج إلى طبرستان.

فلمّا بلغ بايدشت لم يتهيأ له الخروج؛ لأنّ صاحب طبرستان صالح [جستان] بالأموال و الهدايا، فعلم الناصر أنّه طلبه للدنيا لا للأخرة، ففارقه إلى الجبل، حتّى كان ما كان، و وفقّ الله ما وفقّ^١.

و صنّف في مقامه هناك كتباً كثيرة، و كان يحثّ الناس على نصرة الهادي يحيى بن الحسين و يقول: «من يمكنه أن ينصره و قرب منه فنصرته واجبة عليه، و من تمكّن من نصرتي و قرب منّي فلينصرني».

و مع ذلك نجد يخالف مع الهادي في فتاويه، قال صاحب الشجرة المباركة: يحيى أبو الحسن الهادي العابد الأمير بصعدة، صنّف كتاباً جامعاً في الفقه، و هو يوافق أبا حنيفة في أكثر مذاهبه، و الناصر الأطروش نقض عليه مسائل كثيرة من ذلك الكتاب^٢.

أمّا السامانيّة فمن خوف تأسيس إمارة للعلويّين في طبرستان من جديد بعد محمّد بن زيد الداعي الكبير، فقد نصبوا أبو العباس عبد الله بن محمّد على

١. المصاييح، ص ٧٥.

٢. الشجرة المباركة، ص ٢٥.

طبرستان، قال الصابي:

فكانت له مع ولاة جيش خراسان عدّة وقائع، أولها: أنّه جاءه محمّد بن هارون السرخسي مستأمناً إليه في جيش قويّ عند استيحاظه من صاحب خراسان و مفارقتة إيّاه، فاستظهر به.

فاجتمع معه على لقاء الجيش الخراساني و عليه يومئذ أبو العبّاس محمّد بن عليّ الساماني المعروف بصُعلوك، فانفلّ عسكر الناصر و رجع بحيلة أوّقعها أبو العبّاس عليه.

حدّثني بها أحمد بن عليّ العماري الطبري، قال: حدّثني أبي، قال: التقى العسكران و طالت الحرب بينهما، فلمّا كان في بعض أيّامها خرج أبو العبّاس الساماني، فوقف في جماعةٍ من قوّاده على قنطرة بآمل بين العسكرين يُقال لها: قنطرة سكما، فأحضره أصحابه جاسوساً للناصر من أهل قم قد ظفروا به و خرّقوا ثيابه و نالوا منه.

فأعرض عنه طويلاً فأقبل على قائد كبير من قوّاده يعرف بالزّراد.

فقال من يسمع الجاسوس: ما عمل محمّد بن هارون شيئاً ممّا وافقنا عليه إلى هذه الغاية، و ذمّه و استعجزه و استقصّر فعله، فقال الزّراد و قد عرف المغزى: لعلّه ينتظر وجود الفرصة و ليس هو بالمتّهم و لا المشكوك فيه، ثمّ أقبل أبو العبّاس على الجاسوس سائلاً عنه كأنّه لم يكن رآه.

فقال له: إنّّه جاسوس العلوي.

و قال الرجل: معاذ الله، فتأمّله ساعة و قال: احلف به أن تكون صادقاً، فخلّوا سبيله و أمر له بعوض عن ثيابه.

فمضى الجاسوس إلى الناصر فحدّثه الحديث الذي سمعه، فأوحشه ذلك من محمّد بن هارون و اجتمع، رأيّه و رأي وجوه الديلم و الجيل الذين معه على صرفه فصرفه عنهم، فخرج إلى ناحية الري، فانثلم الناصر بمفارقته فرجع^١.

و لما لم يوفّق الناصر للاستيلاء على طبرستان رجع إلى الديلم و جيلان،
و بجهة حفظ جيلان - بيه پيش - استوطن مدّة من السنة في هوسم - رود سر -
و الباقي في كيلا كُجان في الديلم^١.

و في المرّة الثانية في سنة ٢٩٣ هـ سعى لفتح طبرستان، و تدارك جيشاً
و استعمل عليه والد ماكان بن كاكي أمير جيلان و والد الحسن بن فيروزان أمير
الديلم، و أرسلهم إلى طبرستان، و التقى الجيشان بموضع يقال له: «فلاس أو
غلاس» على نصف فرسخ من آمل.

فانهزم جيش الناصر، و قتل كثيراً منهم، و على ما قال ابن إسفنديار ناف عدد
القتلى على الألفين، و من جملتهم ماكان بن كاكي و الحسن بن فيروزان، و أمّا
الباقي ففروا إلى الديلم و استقرّت طبرستان في ملك السامانيين^٢.

و قد أشار عليّ بن بلال الأملي إلى جهود الناصر و تجهيز جيشه لفتح سائر

١. الحسنی، التمیم، ص ٦٠٤؛ الإفادة، ص ٥٣.

٢. قال ابن إسفنديار: و يقول سعيد بن محمد قصيدة طويلة منها ما يلي:

مَا قَدَّمَ الطَّاعِي يَدًا فِي كَيْدِهَا	إِلَّا نَآهَا وَ هُوَ أَجْذَمُ أَعْسَمُ
أَبْنَى الْخَبَائِثِ، لِلشَّقَا أَنْ عُدْتُ	و الْحَيْنَ يَلْفِظُكُمْ إِلَيْهِ الدَّيْلَمُ
وَ إِذَا جَرَى لَكُمْ بِذَلِكَ طَائِرٌ	وَ زَجَرْتُمُوهُ فَهُوَ أَنْكَدُ أَشْأَمُ
فَمَشَى إِلَيْكُمْ لَا يَهَابُ مِنَ الرَّدَى	أَسَدٌ يُزَجِرُ فِي الْوَعْنِ وَ يُهْمُهُمْ
فَكَأَنَّ هَامَكُمْ لَدَى أَقْدَامِهِ	نَحْتِ السَّائِبِ كَنْظَلُ يَتَهَمُّ
وَ كَأَنَّمَا أَمْجَادُكُمْ بِذِمَائِهَا	جَارٌ عَلَيْهَا بَلَقَعُ أَوْ عَنَدُمُ
فَجُيُوبُ أَيْتَامٍ تُشَقُّ لِمَنْتَكُمْ	وَ تُحْدَوُ أَقْوَامُ تُصَكُّ وَ تُلَطَّمُ
وَ غَدَّتْ بِقَاعَكُمْ وَ مَا مِنْ بُقْعَةٍ	إِلَّا وَ شَيْطَانٌ عَلَيْهَا يُرْجَمُ

التاجي، ص ٢٦؛ تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٦٠؛ تاريخ رويان، ص ١٠٤، قال الصابي: «ثم أنفذ في
دفعة ثانية جيشاً قوياً مع كاكي و الفيروزان والدي ماكان بن كاكي و الحسن بن فيروزان فلقيا جيش
الخراسانية و قتل جميعاً في الحرب، و رجع الجيش مغلولاً».

البلاذ غير طبرستان، فقد ذكر له ثلاث هجمات لفتح مدينة آمل، و هجمتان لفتح سائر المناطق.

و في سنة ٢٨٩ هـ كانت وقعة بين إسماعيل بن أحمد و بين محمد بن هارون بالري، فانهزم محمد و ذهب إلى العراق في طلب محمد بن هارون، و علم في سمنان أنَّ الخليفة المعتضد قد توفيَّ فقاد الجيش إلى الري، و انضمَّ محمد بن هارون إلى جستان بن وهسودان في أرض الديلم مستجيراً بهم، و التجأ إلى الناصر و بايعه. فعاد الناصر إلى الحرب و استخلاص طبرستان، فاستدعى عبد الله بن نوح إصفهيد شهريار بن بادوسيان، و ملك الجبال إصفهيد شروين بن رستم باوند و ابن أخيه برويز صاحب لارجان - لاريجان - مع جيوشهم، و كتب لإسماعيل في بخارى بأن يرسل إليه بالمدد، و التقوا بـ «تمنكا»^١.

و استمرت المعركة أربعين يوماً و ليلة، فخاف أهل آمل و أرسلوا أولادهم و متاعهم إلى الرساتيق، و في اليوم الأربعاء انتهت المعركة بظفر الناصر و هزيمة السامانيين، فذهبوا إلى مامطير.

و بعد ما أقام الناصر عدّة أيام أو عدّة شهور في طبرستان عاد إلى جيلان، و كان السامانيون في كلّ سنة أو أقلّ أو أكثر يرسلون نوابهم و أتباعهم، و كانوا مستولين على طبرستان، و كان الإصفهيدات موافقين لهم إلى هذا الحين، فخرج جماعة من الرؤساء في المراكب إلى طبرستان، و خربوا فيها و استأصلوا آل سامان بالكلية، و كان الناصر في مدّة أربع عشرة سنة مشغولاً في جيلان بتحصيل العلوم، و له شعر جيد في مراثي الداعي و غيره^٢.

١. تمنكا أو تمنگا منطقة بين فريدون كنار و محمود آباد؛ التدوين في أحوال جبال شروين، ص ٣٧٤.

٢. تاريخ طبرستان لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٧٠؛ تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهير الدين

المرعشي، ص ١٤٤.

علة عدم توقيفه تصاحب طبرستان

تشتمل طبرستان في القرون الأولى من الإسلام على: آمل، ناتل، سالوس، كلار، رويان، ميله، الهم (عين الهم)، ساري (ساريه)، برجى (تريجي أو ترنجه أو توجي أو تريجه)، مهروان، لمراسك، مامطير، تميشه (طميس أو طميسه). ومن أهمها مدينة آمل، وفي طريق طبرستان إلى جرجان قلاع مستحكمة، وكان «تميشه» يحسب بعنوان باب طبرستان ونهايتها البحر، ولا يمكن الدخول والخروج فيها، ولم يكن في العالم أبريسم بمثل ما فيها، وبواسطة وفور أنواع النعم مستغنين عن سائر البلاد^١، وكان الاستيلاء على هذه النواحي من آمال الناصر الأطروش.

أما السبب الأساس لعدم توفيق الناصر الأطروش في تسلطه على طبرستان فهو أسلوب حكومة أبي العباس عبد الله بن محمد بن نوح عليه و تعامله مع الديالمة، فقد تعامل معهم بحسن السيرة، وبذل بين العلويين المهاجرين إلى طبرستان مبالغ، وجذب قلوب رؤساء الديالمة بإرسال الهدايا، قال ابن الأثير: ثم أن الأمير أحمد بن إسماعيل استعمل على طبرستان أبا العباس عبد الله بن محمد بن نوح؛ فأحسن فيهم السيرة، و عدل فيهم و أكرم من بها من العلويين، و بلغ في الإحسان إليهم، و راسل رؤساء الديلم و هاداهم و استمالهم^٢.

ولذلك لم يوفق الناصر الأطروش للاستيلاء على طبرستان؛ لعدم مرافقتهم معه، قال ابن الأثير:

ثم إنه جعل يدعوهم إلى الخروج معه إلى طبرستان فلا يجيبونه إلى ذلك

١. علويان طبرستان، أبو الفتح حكيميان، ص ٣٦-٣٩.

٢. الكامل لابن الأثير، ج ٨، ص ٨١.

لإحسان بن نوح، فاتفق أن الأمير أحمد عزل ابن نوح عن طبرستان و ولأها
سلاماً - و ذلك في سنة ٢٩٧ الهجرية -^١ فلم يحسن أهلها، و هاج عليه
الديلم فقاتلهم و هزمهم، و استقال عن ولايتها فعزله الأمير أحمد و أعاد
إليها ابن نوح فصلحت البلاد معه.

و قد سعى الناصر في هذه الهجمات ليجلب نظر مشايخ آمل، يبين لنا ذلك أبو
طالب الهاروني في أماليه من خلال رسالة أرسلها إلى آمل:

عن أبي بكر محمد بن موسى البخاري، قال: دخلت على الحسين بن علي
الأملي المحدث، و كان في الوقت الذي كان الناصر للحق الحسن بن علي
في بلاد الديلم بعد [كذا]، و قد احتشم لفتح آمل و ورودها، و الحسين بن
علي هذا يفتي العوام بأنه يلزمهم قتال الناصر، و يستنفرهم لحربه و معاونة
الخراسانية على قصده، و زعم أنه جهاد و يأمرهم بالتجهيز و عقد المراكب
كما بفعل الغزاة.

قال: فوجدته مغتماً فقلت له: أيها الأستاذ، مالي أراك مغتماً حزينا؟

فألقى إلي كتاباً ورد عليه و قال: فإذا هو كتاب الناصر، و فيه:

«يا أبا علي، نحن و إياكم خلف السلف، و من سبيل الخلف اتباع السلف
و الاقتداء بهم، و من سلفكم الذين تقتدون بهم من الصحابة عبد الله بن
عمر و محمد بن مسلمة و أسامة بن زيد، و هؤلاء لم يقاتلوا معاوية مع علي
بن أبي طالب مع تفضيلهم علياً عليه السلام تأولاً منهم أنهم لا يقاتلون أهل
الشهادتين، فأنت يا أبا علي سبيلك أن تقتدي بهم، و لا تخالفهم، و تنزلي
منزلة معاوية على رأيك، و تنزل عدوي هذا ابن نوح منزلة علي بن أبي
طالب، فلا تقاثلني كما لم يقاثل سلفك معاوية و تخلي بيني و بينه؛ كما
خلي سلفك بينهما، فتكف عن قتال أهل الشهادتين؛ كما كف سلفك

و تجنّب مخالفة أئمتك الذين تقتدي بهم، و لا سيّما فيما يتعلّق بإراقة الدماء؛ فافهم يا أبا عليّ ما ذكرت لك فإنّه محض الإنصاف». قال: فقلت له: لقد أنصفك الرجل أيّها الأستاذ فلم تكرهه؟ فقال: نكرهه لأنّه يحسن أن يورد مثل هذه الحجّة، و لأنّه يرد متقلّداً مصحفه و سيفه و يقول: قال أبي رسول الله ﷺ: إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتي فهذا هو كتاب الله أكبر الثقلين و أنا عترة رسول الله ﷺ أحد الثقلين، ثمّ يفتي و يناظر و لا يحتاج إلى أحد^١.

وقعة «بورود»^٢ و تصرّف طبرستان

ثمّ إنّ ابن نوح مات بطبرستان، و استعمل عليها أبو العباس محمّد بن إبراهيم صعلوك - و ذلك في سنة ٢٩٨ الهجرية، و هو حاكم ري -، فغيّر صعلوك رسوم ابن نوح و أساء السيرة، و قطع عن رؤساء الديلم ما كان يهديه إليهم ابن نوح، فاتتهز الحسن بن عليّ الفرصة و هيّج الديلم عليه و دعاهم إلى الخروج معه فأجابوه و خرجوا معه.^٣

١. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٨.

٢. و كان ظبطه في زوائد الإبانة: «بُورُودَه»؛ زوائد الإبانة، ص ١٠٦٥.

٣. نفس المصدر. قال صاحب الكامل في وقائع سنة ٣٠١: «ورد عليه - أحمد بن إسماعيل - كتاب نائبه بطبرستان و هو أبو العباس صعلوك و كان يليها بعد وفاة ابن نوح بها يخبره بظهور الحسن بن عليّ العلوي الأطروش بها و تغلبه عليها و أنّه أخرجه عنها فغمّ ذلك أحمد و عاد إلى معسكره الذي أحرقة فنزل عليه فطّير الناس من ذلك، و كان له أسد يربطه كلّ ليلة على باب مبيته فلا يجسر أحد [أن] يقربه، فأغفلوا إحضار الأسد تلك الليلة فدخل إليه جماعة من غلمانة فذبحوه على سريره و هربوا، و كان قتله ليلة الخميس لسبع بقين من جمادى الآخرة سنة إحدى و ثلاثمائة، فحمل إلى بخارى فدفن بها».

و لكن سيأتي عن تاريخي طبرستان و رويان أنّه لمّا بلغه ظهور الناصر تجهّز لحربه بأربعين ألف مقاتل فقتله غلمانة في الطريق و تفرّق جمعه، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٧٧.

و ذهب أهالي فجعم و مزور مع تمام الديلم و الجيل إلى الناصر، و رَغِبُوهُ فِي استخلاص طبرستان من أيدي السامانيّة، فأرسل الناصر ابنه أبا الحسين أحمد مع جماعة من أتباعه إلى رويان و قد طردوا عامل رويان من قبل السامانيين، و الناصر توجّه إلى كلار و بايع معه محمّد بن الحسن إصفهبد كلار، و كان صُعلوك في ذاك الفترة في سالوس - چالوس - اشتغل بتجهيز جيشه.

و ذهب الناصر من كلار إلى قرية خورشيد (كورشيد)، و في اليوم الثاني ذهب إلى سالوس، و أرسل ابن عمّه الحسن بن القاسم بطليعة الجيش ليستخلص سالوس، فجاء صُعلوك مع خمسة عشر ألف مقاتل.

و اتّصل بأحمد بن إسماعيل خبره في قوّته و ظهوره و اجتماع الجيل و الديلم على طاعته، و أنّه يريد قصد طبرستان، فوجّه إلى آمل عساكر جمّة و كتب إلى محمّد بن إبراهيم المعروف بصُعلوك بورود آمل من الري و محاربتة، فورد و بلغ عدد الجماعة أكثر من ثلاثين ألفاً، و انضمّ إليهم من أهل آمل و حشوهم و طغاهم عدد كثير، و كان كلّ يوم يركبون في المراكب على طريقة الغزاة و يستنفرون إلى حربه - أي الناصر الأطروش - ، و كثير من قصاصهم يفتونهم بذلك، و خرجوا بأجمعهم إلى شالوس، و أقبل الناصر بعساكره من الجيل و الديلم، و لم تكن لهم من آلات الحرب ما كان للخراسانيّة.

التقى الجيشان في منطقة بين وارفو و شالوس يعرف بـ: «بورود» على ساحل البحر، و وقع القتال هناك، و انهزم جيش صُعلوك أقبح هزيمة و قتلوا شرّ قتل^١، بسياسة الحسن بن القاسم فقد كان رجلاً شجاعاً، و فرّ جيش صُعلوك حتّى غرق كثير منهم في النهر، وقع هذا الحرب و الظفر يوم الأحد في جمادى الآخرة سنة

٣٠١ الهجريّة، وهذه الواقعة مشهورة؛ قتل فيها خلق كثير، فيقال: «إنّ دم القتلى وصل إلى النهر حتّى اتّصل بالبحر»^١.

و ذهب في اليوم التالي إلى سالوس، و قبض على أبي الوفاء الذي كان نائب ابن نوح في تلك القلعة، و قتل جميع الخراسانيين، و هدم سورها حتّى سوّاه بالأرض، و بلغ عدد المقتولين نحو عشرين ألفاً بين مقتول بالسلاح و غريق في البحر، و كانوا إذا أقبلوا إلى الظهر أخذتهم الرايات، و إذا ولّوا و اقتحموا البحر غرقوا.^٢

١. و قد مدح الأخطل الشاعر الداعي الصغير في حرب بورود هكذا:

و أتيت مُعجزةً ببورود التي	أجريت فيها للدّماء سُيولا
فأنتك صعلوك اللعين بفتية	تُزري الديالم نجدة و عقولا
قدّمت منهم كلّ سام طرّفه	يلقى إذا لقي العدو جهولا
و إذا خلا من درعه فكأنه	لَقَماءُ حُكماً لا يقولُ فُضولا
فعبّرتهم نهراً يعبّ عبائه	ليُطالبوا للمؤمنين نُزولا
و أمرتهم أن يستروا مسراهم	و يُغافلوا حزب الضلال عُفولا
حتّى إذا فرّوا بحيث ينالهم	كيد الغداة و ولّوا تهويلا
صبروا لهم و الحرب تذكو نازها	و شعازهم أن هلّلوا تهليلا
فأعانهم بالنصر لما أخلفوا	ذو العرش مُبتعنا به جبريلا
و تزلّزت أقدام أهل الكفر إذ	صدّقوا اللقاء و قتلوا تقتيلا
خلّوا معسكرهم و ما ذخروا به	و خوادماً و شواحيناً و خيولا
فاجتاحها خيل الإله و أحرقت	تلك الخيام فغطّلت تعطيلاً
و ندبت للحصن المنيع ضارغماً	فأتوه لا ضجراً ولا تعليلاً
نصبوا عليه المنجنيق فراغ من	فيه و أصيح جمعه مفلولاً

تاريخ طبرستان لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٦٩؛ تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهير الدين المرعشي، ص ١٤٥.

٢. الإفادة، ص ٥٤.

و قال المحلي: «و في رواية أنّه في ذلك اليوم لما اشتد القتال نزل بين الصفين بحيث كانت تصله

و بعد يومين جاء الناصر إلى آمل، و نزل في دار الحسن بن زيد، و سار في الناس بالعدل و الإنصاف، و عفا عن المسيئين، و أخذ البيعة من آمل و نواحيها.^١

تحصّن منهم خمسة آلاف رجل في قلعة شالوس مع أمير لهم يعرف بأبي

« النبل و دونها، قيل: إنّه قيّد رمحين فصلّى ركعتين و أخذ من موضع سجوده تراباً ثمّ ركب فرسه و رمى بالتراب الذي في يده في وجه أعدائه و قال: شأنت الوجوه، فانهزموا عند ذلك»، الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٧١.

١. تاريخ طبرستان لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٦٩.

قال الصابي: «و خرج بعد ذلك في الدفعة التي ظفر فيها إلى شالوس و كانت الوقعة المشهورة العظيمة بينه و بين جيش الخراسانية و عليه أبو العبّاس محمد بن عليّ صعلوك و المكّي أبا الوفاء و غيرهما من الأكابر في الموضع المعروف بـ: «بورود»، و عدّتهم على ما ذكر المكثر عشرة آلاف رجل، و على ما ذكر المقلّ سبعة آلاف رجل، أكثرهم رجاله و الأقلّ فرسان، و ليس معهم من الجنّ و الأسلحة إلّا القليل الذي لا يعمّمهم، و أكثر زوبياتهم محدّدة الرؤوس بغير نصول، و عدّة الخراسانيّ تيف و ثلاثون ألف رجل على غاية الاستظهار، فقتل الديلم منهم مقتلة عظيمة و ألجأوهم إلى البحر؛ لأنّهم كانوا على سيف طبرستان، فغرق أضعاف من قتل، و قيل: إنّ المفقودين منهم تيف و عشرون ألف إنسان، و امتنع أهل تلك النواحي من صيد السمك مدّة طويلة؛ لأنّهم كانوا يجدون في بطونهم الأيدي و الأرجل، و حكى لي أحمد بن عليّ الطبري أنّه صيّدت سمكة عظيمة من سمك يقال له: الطبر، و فيها رجل بأسره فاستعظمت ذلك، و ممّن وقع الاجتماع على أنّه خرج من وجه الديلم و الجيل مع الناصرون من وقع الخلاف في أنّه خرج معه أو بعده: عماد الدولة أبو الحسن عليّ بن بويه، و ليلى بن النعمان، و أخوه زينور، و سوار بن هرفناه، و قوهيار و سهلان و شه فيروز بنو ليشام، و با جعفر بن عليّ الملقّب بدزبار، و باموسى بن إسبهدوست، و أبو موسى هارون بن بهرام، و خشويه بن أومكر، و وهري و يزدقول و خشكيه بنو شيرزاد، و شيرنامي بن تازي فيروز، و الرأي (كذا) طاهر إسبهدوست، و شيرأسفار، و غيرهم ممّن شهر بالبأس و الشجاعة، و صاحب جيش الحسن بن عليّ الناصر هو الحسن بن القاسم بن الحسين الحسنى الذي يلقّب بالداعي، و ذلك في سنة ثلاثمائة، التاجي، ص ٢٦ و ٢٧.

قال المحلّي: و ذكر بعضهم أنّ القتل كان يدنو من أربعين ألفاً، الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٧١.

و قال أبو طالب الهاروني من خطبة عن الناصر متذكراً قتلى بورود و شدّة تأسفهم من كثرة القتل و الفجاعة: «قال: أه آه في النفس حزازات لم يشفها قتلى بورود، يعني الخراسانية الذين قتلوا في ذلك المكان حين هزمهم»، الإفادة، ص ٥٧.

الوفاء، واستأمنوا الناصر فأمنهم^١، وهذا بداية إمارة الناصر الأطروش على طبرستان و بلاد الجبل^٢، وهكذا أصبح ثالث حاكم علويّ يحكم على تلك البلاد^٣. إنَّ الناصر الأطروش بعد محاصرة سالوس - جالوس - وقبل فتحها ذهب إلى مدينة آمل، و صُعْلُوك بعد هزيمة جيشه فرّ إلى آمل، و من طريق جرجان ذهب إلى الريّ، و ذلك لأنَّ الناصر أقنع المشايخ و الفقهاء الأمليّين على حمايتهم من السامانيّين^٤، و على هذا و في غياب أمير السامانيّين على آمل دخل الناصر فيها في جمادي الآخرة سنة ٣٠١ بدون أيّة مشكلة^٥.

١. قال صحاب الكامل في التاريخ: «و قصدهم صُعْلُوك فالتقوا بمكان يسمّى «نوروز» و هو على شاطئ البحر على يوم من سالوس، فانهزم ابن صُعْلُوك و قتل من أصحابه نحو أربعة آلاف رجل، و حصر الأطروش الباقيين ثمّ أمنهم على أموالهم و أنفسهم و أهلهم فخرجوا إليه فأمنهم و عاد عنهم إلى آمل، و انتهى إليهم الحسن بن القاسم الداعي العلوي و كان ختن الأطروش فقتلهم عن آخرهم لأنّه لم يكن أمنهم و لا عاهدهم، و استولى الأطروش على طبرستان، و خرج صعلوك إلى الري و ذلك سنة ٣٠١ ثمّ سار منها إلى بغداد»، الكامل لابن الأثير، ج ٨، ص ٨٢.

٢. في الكامل في التاريخ: «و قصدهم صُعْلُوك فالتقوا بمكان يسمّى «نوروز» و هو على شاطئ البحر على يوم من سالوس، فانهزم ابن صُعْلُوك و قتل من أصحابه نحو أربعة آلاف رجل، و حصر الأطروش الباقيين ثمّ أمنهم على أموالهم و أنفسهم و أهلهم فخرجوا إليه فأمنهم و عاد عنهم إلى آمل، و انتهى إليهم الحسن بن القاسم الداعي العلوي و كان ختن الأطروش فقتلهم عن آخرهم لأنّه لم يكن أمنهم و لا عاهدهم، و استولى الأطروش على طبرستان، و خرج صُعْلُوك إلى الري و ذلك سنة ٣٠١ ثمّ سار منها إلى بغداد»، الكامل لابن الأثير، ج ٨، ص ٨٢.

٣. و كان يقول لأصحابه: «من قتل منكم مقبلاً فهو مؤمن، و من قتل منكم مدبراً فهو كافر، فإذا أتى بجريح جرح مقبلاً نثر عليه الكافور المسحوق، فيجد راحة و يسكن ألمه، و إذا أتى بجريح جرح مدبراً نثر عليه ملحاً فيشتدّ أمره، فيقول: قد بان لكم أنّ المؤمن ينتفع بالدواء لإيمانه و الكافر لا ينتفع به لكفره»، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج ٢٥، ص ٩٧.

٤. الإفادة، ص ٥٥.

٥. تاريخ سني ملوك الأرض و الأنبياء عليهم الصلاة و السلام، ص ١٧٤ و ١٧٥؛ تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٦٩.

قال أبو طالب الهاروني:

و رحل بجيشه متوجّهاً إلى أمل، و قد كان استقبله مشايخها و فقهاؤها و تناوؤا و أمائلها إلى شالوس، و هم على فزع منه لما كانوا أقدموا عليه، و اعتذروا إليه من فعل عوامتهم، فقبل عذرهم و قرّب الفقهاء منهم و أدنى مجلسهم و توفّر عليهم، و رحل من هناك إلى أمل فدخلها سنة ٣٠١، و كان الداعي الحسن بن القاسم صاحب جيشه، و كان قد تقدّم في وقت القتال و بعد عنه متبّعاً آثار المنهزمين و جاوز شالوس ثم عاد ليلحق بالناصر فلمّا انتهى إلى قلعة شالوس رأى هؤلاء المستأمنين و قد نزلوا من القلعة فسأل عنهم، فقبل: إنّ الناصر أمّنهم، فقال: لم أسمع من الناصر ذلك و لم يصحّ عندي، و أمر بوضع الرايات فيهم فقتلوا عن آخرهم.

و لمّا دخل الناصر أمل امتدّ إلى الجامع و صعد المنبر و خطب خطبة بليغة و عظ الناس فيها، ثمّ عَنّف أهل البلد على ما كان منهم من مطابقتهم لأعدائه و معاونتهم و خروجهم عليه و وبّخهم، ثمّ عرّفهم أنّه قد عفا عنهم و أضرب عن جنائتهم و أمّن كبيرهم و صغيرهم، ثمّ نزل دار الإمارة التي كانت لمحمّد بن زيد الداعي.

لمّا دخل الناصر أمل بايعه فقهاؤها و مشايخها و منهم من بايعه بشالوس، و تمكّن من طبرستان كلّها من شالوس إلى سارية و أعمالها، و من الرويان و كلار و ما يتّصل بها، و ربّ العَمّال في هذه البلدان و النواحي، و ولى القضاء زيد بن صالح الحسني، و كان ينظر في الأمور بنفسه^١.

عندما استقرّ أمر الناصر في أمل؛ دعا عبدُ الله بن الحسن العقيقي العلويّين في سارية - ساري - للبيعة مع الناصر و رفع فيها علامات البيض، و بايعه جماعة عديدة و الحق به، و أرسل الناصر العقيقي مع جماعة من الجيل و الديلم إلى الحرب

مع شهريار بن بادوسبان، و لكن العقيقي قد قتل في المعركة بعد انهزام عسكره. أما السامانيون فلم يقعدوا و أرسلوا محمّد بن عبد الله عُزير من بخارى إلى طبرستان لدحر الناصر و أتباعه، أقام بها أربعين يوماً في طبرستان^١، و استطاع محمّد بن عبد الله على فتح مدينة آمل، لم يشر إلى هذا الفتح أحد من المؤرخين، و لكن يحتمل إرجاع السامانيين بعض تلك البلاد بعد ذلك من الناصر الأطروش لوجود بعض السكوك التي ضربت في مدينة آمل بتاريخ ٣٠٢ باسم الأمير نصر بن أحمد الساماني، ففيها إشارة إلى فتح آمل بيد محمّد بن عبد الله^٢.

ذهب الناصر في تلك الفترة إلى سالوس - چالوس - فحمل على آمل، و استولى عليه و على جميع طبرستان بما فيها من فلات و جبل^٣، و الظاهر أنّ الناصر تمكّن في رجوعه إلى سالوس مرافقة جماعات من الجبل و الديلم فبمساعدتهم تمكّن من الانتصار على السامانيين و إخراجهم من آمل، و بعد استيلائه على آمل نصب ابنه أبا القاسم جعفر على سارية - ساري - و قد سبّب ذلك امتعاض الحسن بن القاسم الداعي القائد على جيش الناصر^٤.

قال أبو طالب الهاروني:

و اتّصل به - أي الناصر - ما عزم عليه أحمد بن إسماعيل والي خراسان من بروزه من بخارى و قضّه و قضّيه قاصداً طبرستان و متوجّهاً إلى حربه و إظهاره أنّه يخربها، و لا يُبقي بالديلم شجرة إلّا قلعها لما جرى على عسكره، و اشتغل قلبه و قلوب أوليائه بذلك اشتغالاً عظيماً، فلمّا كان يوم

١. تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٧٠.

٢. استرن، ص ٢١٣ و ٢١٤.

٣. تاريخ الطبري، ج ١٠، ص ١٤٩.

٤. الإفادة، ٥٧؛ الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٧٢.

من الأيام خرج إلى مجلسه و قال: قد كُفيتُم أمر هذا الرجل فقد وَّجَّهت إليه جيشاً يُكْتَفَى بهم في دفعه، فقالوا له: أيُّها الإمام، و من أين هذا الجيش و متى أنفذتم؟ فقال: صليت البارحة ركعتين و دعوت الله عليه. فلما كان بعد أيام ورد الخبر بأنَّ غلماناً قتلوه و كُفِيَ أمره. هذه حكاية معروفة مشهورة قد حدَّثني بها غير واحد من الثقات^١.

و قد ذكر ابن إسفنديار أنَّ الناصر بادر لتحسين علاقاته مع مالكي الأراضي، و غير طريقة أخذ الخراج منهم، و أخذ من الجميع بنصاب العُشر، فتظلم الناس فتركهم على الوضع القديم الذي كانوا عليه، و لكن مع ذلك فقد استدامت خصومة الأغنياء و أصحاب الأراضي مع الناصر^٢.

قال أبو العباس: «و خيَّره بين الخراج و العُشر فاختر أوساطهم العُشر و كبارهم الخراج»^٣.

و بمقتضى طلبات هرمزكامه (صاحب تمشة^٤) و شروين بن رستم من أمير البخارى أرسل الأمير نصر بن أحمد الساماني لفتح طبرستان إلياس بن محمد بن اليسع إليها، و لكن لم يظفر إلياس بفتح سارية و صالح مع أبي القاسم جعفر ابن الناصر الحاكم على سارية، و أدَّى ذلك إلى المصالحة بين الناصر و شروين بن رستم^٥.

١. الإفادة، ص ٥٩.

٢. تاريخ طبرستان لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٧٠.

٣. المصاييح، ص ٧٣.

٤. قرية من قرى مازندران يقال لها: طميسة و بالعجمية تمشة، في الحدود الشرقية من مازندران خارج إسترآباد.

٥. تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٧٠ و ٢٧٢؛ التدوين في أحوال جبال شروين، ص ١٣٠.

حبسه على يد الحسن بن القاسم

وبعد المصالحة مع السامانيين اجتنب الناصر الأطروش أمور الجيش، واشتغل بالعبادة وتعليم العلوم، وأنفذ الحسن بن القاسم الداعي على الأمور وقدمه على أولاده، وصار هذا الانتصاب سبباً لاختلافاتٍ شديدة بين الداعي وأولاد الناصر، بل بين الناصر وأولاده؛ حيث أن أبا الحسن عليّ أنشد قصيدة طويلة في ذم أبيه^١.

١. والقصيدة ذكرها ابن إسفنديار:

وَكثْرَةُ أَعْدَائِي وَقِلَّةُ مَسْعَدِي
وَيَا وَالِدًا لَمْ يَرْعَ لِي طَيْبَ مَوْلَدِي
وَطَاطَاتٍ مِنِّي جَاهِدًا بَتَعَمُّدٍ؟
وَانْصَافَ مَظْلُومٍ وَإِعْطَاءَ مُجْتَدٍ؟
فَمَا رَزَقُوا عِلْمِي وَفَضْلِي وَمَحْتَدِي
فَرَأَيْ لَعَمْرُ اللَّهِ غَيْرُ مُسَدِّدٍ
صَبَرْتُ لَهَا يَوْمِي وَأَمْسِي إِلَى غَدِي
وَمَا أَنَا بِالْوَانِي وَلَا بِالْمُبَلِّدِ
وَتَرْنُو بِإِحْسَانٍ لِأَخَرٍ مُبْعَدٍ؟
عَلَيْكَ وَأَشْدُو بِالْقَصِيدِ الْمُقْصَدِ
تَحُلُّ بِنَا فِي كُلِّ نَادٍ وَمَشْهَدِ
يَضِيقُ لَهَا ذَرْعُ الْقَتَى الْمُتَجَلِّدِ
وَذِي الْجَلْدِ الْمُقْهَوْرِ دَفَعَ التَّمَرُّدِ
إِذَا خَانَنِي سَيْفِي وَشَلَّتْ بِهِ يَدِي؟
بِمَا كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
وَلَا سَوْغُوهُ مِنْحَةً الْمُتَفَرِّدِ
وَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَلَا بِمَوْئِدٍ؟
وَقَالَ لَهُ قَوْلُ الْكَرِيمِ الْمُسَوِّدِ
فَهَلَّا بِهِذَا مِنْهُ تُهْدَى وَتَقْتَدِي؟
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَا لَمْ تُزَوِّدِ

فِيَا عَجَبِي مِنْ قُرْبِ أَسْبَابِ مَبْعَدِي
وَيَا ذَوْلَةَ قَامَتْ عَلَيَّ بِجَوْرِهَا
فَمَا بَالِ أَطْرَابِي رَفَعَتْ رءُوسَهُمْ
هَلِ الْعَدْلُ إِلَّا قِسْمَةٌ بَسْوِيَّةٍ
فَبِأَن رَزَقُوا مِنْكَ الَّذِي قَدْ حَرَمْتُهُ
وَإِنْ كَانَ رَأْيِي مِنْكَ فِيهِمْ رَأْيَتُهُ
وَإِنْ أَكَلْتُ ذَنْبَاكَ دُونِي عَصَابَةٌ
فَمَا اللَّهُ عَنْ ظَلَمِ الْعِبَادِ بِغَافِلٍ
أَتَقْصِي قَرِيبَ الرُّحْمِ مِنْ أَجْلِ رُحْمِهِ
وَإِنِّي لَأَسْتَحْيِي الْكَلَامَ أَرِيحَةً
وَأُبْقِي عَلَى الْأَرْحَامِ خَوْفَ شِمَاتِهِ
وَلَكِنَّ ظَلَمَ الْأَقْرَبِينَ مَضَاضَةً
وَلَا بُدَّ لِلْمَصْدُورِ أَنْ يَنْفُثَ الْأَذَى
أَتَرْضَى بِأَنْ أَرْضَى بِخِطَّةٍ عَاجِزٍ
وَقَبْلَ ابْنِ مِرْدَاسٍ أَبْنَى فَضْلَ أَفْرُجٍ
فَوَاللَّهِ مَا حَامُوا النَّبِيَّ بِفِعْلِهِ
فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَنْزِلُ الْوَحْيُ عِنْدَهُ
وَأَعْطَى ابْنَ مِرْدَاسٍ وَأَرْضَاهُ بِاللَّهْنِ
وَمَا أَنْتَ إِلَّا شُحْنَةٌ مِنْ مُحَمَّدٍ
سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

قال أبو طالب الهاروني:

وكان الداعي الحسن بن القاسم، صاحب جيشه والمستولي على الأمر؛ لشهامته وحسن بلائه بين يديه ورعه ودينه، ولأنه لم يكن في أولاده من يعتمد للولاية؛ لأن أبا الحسن كان مع فضله في الأدب على غير طريقة السداد^١، وكان الناصر معرضاً عنه منكرًا عليه، وأبو القاسم وأبو الحسين كانا صغيرين، فلما ترعرعا كان يستعين بهما فيما يجوز أن يستعان فيه بمثلهما من الشباب، فينفذهما في بعض السرايا ويوليهما بعض الجيوش، ولما فتح أمل ودخلها ولّى أبا القاسم سارية، وقع بينه وبين الداعي تنافر ونزاع، وطال الخطب في ذلك، ولما أوقع الناصر وأنفذ على مقدمته ابنه أبا القاسم إلى أمل، وكان الداعي يطمع في أن يختار للتقدم فاستوحش من ذلك ولم يظهره، وكان هذا أول نفور عنه سرّاً، فقد كان منه أثر ظاهر جميل في تحمّل المباراة بنفسه والتقدم إلى حيث لم يتقدّم أحد.

وكان أصحاب الناصر الذين هم أهل الدين والورع مثل أبي عبد الله بن أحمد بن سلاّم ومن دونه يميلون إلى الداعي لدينه ورعه واستقامة طريقه، وينحرفون عن أولاد الناصر لسلوكهم لطريقة غير مرضية في الباطن، واستوحش الداعي ونفر عن الناصر لمكان أولاده وقصدهم إياه، وأدّى ذلك النفار إلى الهفوة التي اتفقت منه في القبض عليه وإنفاذه إلى قلعة اللارز، وقد ذكر من اعتذر عنه أنه كان كارهاً لما جرى، وأن الإقدام على ذلك بدر من سفهاء الجيل والديلم الذين كانوا وردوا في صحبة الداعي، وكان ليلي بن النعمان قدّمه الناصر إلى ناحية جرجان مع عسكر

➤ تاريخ طبرستان، لابن إسفنديار، ج ١، ص ٢٧٢؛ تاريخ طبرستان ورويان و مازندران، لظهر الدين

المرعشي، ص ١٤٦.

١. لأنه على مذهب الإمامية، وله أشعار على الزيدية.

كثيف فاتّصل الخبر به و هو بسارة - ساري - فانصرف بجيشه و دخل على الداعي في مضربه و قال: ماذا صنعت بأبينا؟ يعني الناصر، أ هذا حقّه عليك و على الجماعة؟ فقال: إنّه لم يفرّج عن المال و لم يطعم العساكر ما لا بدّ لهم منه من الخبز، فقال له: و الأب إذا لم يطعم الخبز يحبس؟ ثمّ ركب و عدل برايته إلى جانب و صاح: من كان متّبعاً للحقّ مريداً له فليعدل إلى هذه الراية.

قال ظهير الدين:

و قد بايع معه إستندار هروسندان بن تيدا و خسرو بن فيروز و جستان و يلشام بن وردازاد و سائر كبار رويان و الديلم و عهدوا على أخذ الناصر و حبسه، و بعد مدّة قصيرة رجع الحسن بن القاسم إلى آمل عند الناصر، و الناصر شكّ من عمله فخرج من البلد و اعتقله الحسن في الطريق و أرسله دست بستة إلى قلعة لارجان، و أمر جيشه بالهجوم إلى بيت الناصر و أخذ أمواله و إخراج أهله من الدار^١.

و كان أصحاب الداعي قد ندموا على ما بدر منهم إلّا عدداً يسيراً هم خواصّه، فعدل الجيش كلّهم إليه إلّا هذه الطائفة، ففرع الداعي حينئذٍ فقال له: هات خاتمك، فأخرجه من يده و سلّمه إليه، فأنفذه للوقت مع جماعة من الثقات لإخراجه من القلعة و ردّه، و هرب الداعي في الوقت مع نفر من خواصّه إلى الديلم.

و قال الهاروني:

حدّثني أبي بهذه الجملة، و حدّثني بأنّه شاهده - أي الناصر - حين ردّ من القلعة يوم دخوله آمل، و قد استقبله أكثر أهل البلد صغيرهم و كبيرهم،

١. تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهير الدين المرعشي، ص ١٤٦؛ التدوين في أحوال جبال شروين، ص ٢٠٠.

و كان على بغلة فكاد الناس يقلعون بغلته من الأرض لازدحامهم عليه و خدمتهم له، و رأيته و هو يدفع الناس عن نفسه بطرف مقرعته إذا تكابسوا عليه تمسحاً به و تقبيلاً لرجله حتّى كادوا يزيلونه عن المركوب، يشير بها و ينحيهم عنه.

و حصل الداعي بالديلم، فلمّا حانت وفاته استؤمر فيمن يقيمونه مقامه إذا حدث به قضاء الله عزّ و جلّ، و سأله بعضهم و هو و هري بن شهریار أن يعهد إلى بعض أولاده، فقال الناصر: وددت أن يكون فيهم من يصلح لذلك و لكن لا أستحلّ فيما بيني و بين الله عزّ و جلّ أن أولّي واحداً أمر المسلمين، ثمّ قال: الحسن بن القاسم أحقّ بالقيام بهذا الأمر من أولادي و أصلح له منهم، فردّوه، و لم يمنعه ما كان أسلفه من إثارة الحقّ في المشورة به، و قد كان نفر عنه لداعي قبل هذه الكائنة مرّة أخرى و خرج إلى الديلم، ثمّ توسّط المشايخ و الأشراف و الفقهاء بينهما و عقدوا الصلح و ردّوه إليه، فسمعت أبي يحكي عن عبد الله بن أحمد بن سلام أنّه قال: أردنا عقيب هذا الصلح أن نتوصّل إلى تلقيب الداعي فقلنا للناصر: إنّ أبا محمّد قد شاع في الناس استيحاش الناصر منه فينبغي أن تنعته بنعت و ترسم له لقباً ترفع به عنه، قال: ففطن لما نريده و لم يكن ممّن يذهب عليه مثل هذه الأغراض أو يَتِمَكَّن من مخادعته، فقال: لَقَبُوهُ بـ: «التائب إلى الله»، فقلنا: أيّها الناصر، نريد غير هذا، فقال: فـ«الراجع إلى الله»، فقلنا: لا، فلم نزل به حتّى تنجزنا منه تلقيبه بـ: «الداعي إلى الله».^١

١. الإفادة، ص ٥٧ و ٥٨.

و قال الصابي: «و لما ظفر الناصر هذا الظفر العظيم - أي الظفر على صُعلوك الساماني - دخل إلى أمل و استولى على أعمال طبرستان و استخرج الأموال و أعطاهما الرجال، و قوي جانبه و رغب

و على ما ذكره المسعودي من إلحاق الداعي إلى الديلم وقعت حروب بينه و بين الناصر لتصاحب طبرستان^١.

« الناس فيما عنده و توافت الأمداد إليه، و كان فيه إقبال على الصلاة و العبادة و التصوّف و الزهادة، فانقطع بذلك على تدبير الجيش و الأعمال، و فوّض إلى الحسن بن القاسم، فصار كالمستبدّ بالأمر دونه و أخذ في اصطناع الرجال و التوسعة عليهم و الاستمالة لهم، و حدث نفسه بمغالبية الناصر على موضعه و ظنّ أنّ ذلك يتمّ له، فقبض عليه و حبسه في جبل لارجان - لاريجان -، فاستنكر الديلم و الجيل ما فعل به و امتنعوا منه و أحاطوا به مشتعين عليه، و أعلموه بما في أعناقهم من بيعة الناصر و ما يعتقدونه من إمامته، و طالبوه برّدّه إلى موضعه، و وثب إليه ليلي بن النعمان و أخوه زينور بزوبيناتهما و قالوا له: إن أفرجت عنه و إلّا قتلناك، فوجّه في الوقت مع جماعة منهم و أحضر من موضعه الذي كان فيه و رُدّ إلى منزله، و اجتمع الديلم و الجيل إليه، و انفرد الحسن بن القاسم فلم يبق معه أحد، و خاف على نفسه فهرب متنكراً إلى بلد الجيل، و قلّد الناصر ليلي بن النعمان الجيش و جعل له الولاية على كلّ ما فتحه، و لما حصل الحسن بن القاسم ببلد الجيل أطاعه بعضهم و بايعوه و لبس القلنسوة و تلقّب بالداعي، فتكلّم الناس في ذلك و أنكروا أن يقع الخلاف و الشقاق و قادوا الأمر إلى الصلح على أن يعود الحسن بن القاسم إلى الناصر فيؤيّيه تدبير جيشه في حياته و العهد بعد وفاته، فعاد و وفي له الناصر بذلك و أنفذه إلى جرجان و زوّجه بابنة أبي الحسين أحمد ولده، و أثره بالعهد على أولاده»، التاجي، ص ٣١.

و قال ظهير الدين: «بعد ما رأى الناس ما فعل الحسن بن القاسم مع الناصر و أهله عيّبوه، و كان ليلي بن النعمان الذي كان في النوبة الأولى حاكم جيلان من قبل الناصر و قد بقي إلى اليوم آثار إمارته و خندقه في قرية نشكجنجان، كان في أيام حبس الناصر أميراً على ساري، بعد وصول خبر حبس الناصر إليه يوصل نفسه مستعجلاً إلى أمل و يدخل دار الحسن و أخذ الخاتم منه عفواً، و أرسل إلى قلعة لارجان لاستخلاص الناصر، و بعد أن خلص القاصد الناصر و وصول هذا الخبر إلى الحسن بن القاسم فرّ إلى قرية ميله - على بعد ثلاثة فراسخ من أمل - ذهب بعض الناس في عقبه و قالوا له: إنّ الناصر أكرم من أن لا يعفوك، و عليك في الرجوع إلى أمل، فرجع الحسن بن القاسم عند الناصر الأطروش، و الناصر كما قال الناس لم يلتفت إليه بما فعل الحسن عليه، و قال له: قد عفوت لك بما فعلت، و أرسله إلى جيلان، و بعد مرور أيام من هذه الواقعة استدعى أبو الحسين أحمد صاحب الجيش من أبيه الناصر ليعفو عن الحسن بن القاسم فأرجعه من جيلان و أنكح ابنته له»: تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهير الدين المرعشي، ص ١٤٦ - ١٤٧.

وفاته و قبره

توفي الناصر الأطروش بآمل في ليلة الجمعة لخمس بقين من شعبان سنة أربع و ثلاثمئة، وله أربع أو خمس أو سبع و سبعون سنة^١ على اختلاف فيها، و دفن يوم الجمعة، و كان من آخر شعره قصيدة أولها:

أَنَافَ عَلَى السَّبْعِينَ ذَا الْحَوْلِ رَابِعٌ وَلَا بُدَّ لِي أَنِّي إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ
وَصِرْتُ أَبَا جُدٍ تُقَوِّمُنِي الْعَصَا أَدِبٌ كَأَنِّي كُلَّمَا قُمْتُ رَاجِعٌ^٢
قال المحلي:

و روي أنه في ليلته التي توفي فيها استعز به المرض فأخر المغرب و العشاء الآخرة إلى قرب السحر ثم صلاهما، فلما فرغ منهما فاضت نفسه^٣.
و كانت فترة تواجده بآمل ثلاث سنين و أشهراً، و قيل: ثلاثة أشهر^٤، و دفن بها، و مدفنه معروف مشهور حتى اليوم، و قال ابن إسفنديار (٦١٣هـ) بوجود قبره في آمل في هذه السنة:

و بآمل مشهد و مدرسة و دار الكتب و أوقاف معمورة و يزار الناس قبره و مجاوريه^٥.

قال أبو طالب الهاروني:

و قدم الداعي آمل في شهر رمضان يوم الثلاثاء لأربع عشرة خلت منه، فبدأ بقبر الناصر للحق و معه أولاده أبو الحسن و أبو القاسم و أبو الحسين

١. التاجي، ص ٣٣.

٢. اللاكبي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ٢٤، مخطوط.

٣. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٧٨.

٤. الإفادة، ص ٦١: الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٧٨.

٥. تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٩٧.

فألصق خذَه بالقبر و هو يبكي، فقام أبو الحسن ابنه و أنشد قصيدة في
مرثيته:

أَيَحْسُنُ بِي أُنْ لَا أَمُوتَ وَلَا أَضْنَى

وَقَدْ فَقَدْتُ عَيْنَايَ مِنْ حَسَنِ حُسْنًا؟!

و قصيدة أخرى أولها:

دَمُ الْجَوَفِ يَجْرِي فِي الْحَشَا مُتَصَعِّدًا

فَيَنْهَلُ دَمْعًا صَافِيًا مُتَبَدِّدًا

و على ما ذكر ظهير الدين المرعشي في القرن التاسع بنى الناصر مدرسة في
أمل و بقي حتى زمانه^١.

و في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «و قبره بآمل في دار قاسم بن علي».

و قيل في بعض كتب التاريخ و التراجم أن الناصر الأطروش استشهد، و بناءً
على ذلك ذكره العلامة الأميني^٢ في طليعة كتاب شهداء الفضيلة^٣.

قال المولى عبد الله الأفندي:

قد يظن أن الناصر هذا قد استشهد، و ليس كذلك إنما المستشهد الحسن بن
قاسم و كان ختنه^٣.

و قد مدح الناصر جمهور المؤرخين و كل من ترجمه، و أثنوا عليه و على
حسن سيرته مع الناس، قال أبو جعفر الطبري المعاصر للناصر: «لم ير الناس مثل
عدل الأطروش و حسن سيرته و إقامته الحق»^٤.

١. تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهير الدين المرعشي، ص ١٤٨.

٢. شهداء الفضيلة، ص ٧-١١.

٣. رياض العلماء، ج ١، ص ٢٧٦.

٤. تاريخ الطبري، ج ٨، ص ٢٥٧.

و قال الذهبي: «و كان فاضلاً عاقلاً له سيرة مدونة، و أصلح الله الديلم به»^١.

جاء في نهاية زوائد الإبانة:

و كانت الدعوى أي دعوة الإمام الأعظم الأكرم الإمام الناطق بالصدق الإمام الناصر للحق في سنة ثلاثمائة من الهجرة، و بقي فيما بين جيلان و طبرستان و ديلمان ثلاث عشر سنة، و استولى على طبرستان بعد ما فتحها ثلاث سنين، ثم مات في شهر رمضان لثمانية بقين منها، و كان يوم مات له أربع و سبعون سنة^٢.

و كان حكومة الناصر الأطروش فخراً للعلويين، ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة نقلاً عن الجاحظ تفاخراً لبني هاشم، و هو:

و نحن نعدّ من رهطنا رجالاً لا تعدّون أمثالهم أبداً، فمنّا الأمراء بالديلم الناصر الكبير، و هو الحسن الأطروش بن عليّ بن الحسن بن عمر بن عليّ بن عمر الأشرف بن زيد العابدين، و هو الذي أسلمت الديلم على يده، و الناصر الأصغر و هو أحمد بن يحيى بن الحسن بن القاسم بن إبراهيم بن طباطبا، و أخوه محمّد بن يحيى، و هو الملقّب بالمرتضى، و أبوه يحيى بن الحسن و هو الملقّب بالهادي، و من ولد الناصر الكبير الثائر، و هو جعفر بن محمّد بن الحسن الناصر الكبير، و هم الأمراء بطبرستان و جيلان و جرجان و مازندران و سائر ممالك الديلم، ملكوا تلك الأصقاع مائة و ثلاثين سنة، و ضربوا الدنانير و الدراهم بأسمائهم، و خطب لهم على المنابر، و حاربوا الملوك السامانيّة، و كسروا جيوشهم، و قتلوا أمراءهم، فهؤلاء واحداهم أعظم كثيراً من ملوك بني أميّة، و أطول مدّة و أعدل و أنصف و أكثر نسكاً و أشدّ حرصاً على الأمر بالمعروف و النهي عن

١. تاريخ الإسلام، ج ٢٣، ص ١٥.

٢. زوائد الإبانة، ص ١٠٨٣.

المنكر، ومَن يجرى مجراهم الداعي الأكبر والداعي الأصغر ملكا
الديلم، قادا الجيوش، واصطنعا الصنائع^١.

وفي نهاية المطاف صارت إمارة الناصر بيد الحسن بن قاسم الداعي الصغير،
و خالفه بعد فترة أولاد الناصر الأطروش، وقد قتل الداعي الصغير في سنة ٣١٦
هـ، قتله أصحابه، و بعده أبو عبد الله محمد بن الحسن بن القاسم ابن الداعي
الصغير المقيم في بغداد، دخل الديلم في سنة ٣٥٣ هـ، وله حروب مع الحكّام
المحلّية بالديلم إلى أن توفي في سنة ٣٥٩ هـ.

و قد ذكر أن أبا الفضل جعفر بن محمد بن الحسين الثائر بالله (٣٥٠ هـ)، وهو
ابن أخي الناصر الأطروش^٢ حكومة في مدينة هوسم التي كانت مركزاً لأتباع
الناصر، واشتهر حُكّامهم ب: «الثائريين»، و امتدّت حكومتهم نحو مئة سنة^٣.

شعره

لقد كان الناصر - مع تنالي حروبه مع السامانيين و كثرة اشتغالاته بالحكم -
شاعراً ماهراً؛ رقيق الشعر، واسع الخيال، و لم تكن ثقافته مقصورة على الفقه
و الحديث، إلّا أنّه لم يحفظ التاريخ جميع أشعاره و ضاع أكثرها؛ و قد حاولنا
جمع أشعاره الموثقة في المصادر المتفرقة نحو كتاب الإفادة و الحقائق الوردية
و...، فدونك ذلك:

١. أنشد الناصر في مرثية محمد بن زيد:

لَهْفَانُ جَمٍّ وَسَاوِسِ الْفِكْرِ بَيْنَ الْغِيَاضِ فَسَاحِلِ الْبَحْرِ

١. شرح نهج البلاغة، ج ١٥، ص ٢٨٦.

٢. تاريخ طبرستان، ج ١، ص ١٠٢.

٣. سيرة الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، ص ٥٢.

يَدْعُو الْعِبَادَ لِرُشْدِهِمْ وَ كَأَنَّ
 كَيْفَ الْإِجَابَةِ لِلرُّشَادِ وَ هُمْ
 لَوْ أَيْقَنُوا بِاللَّهِ لَأَزْتَدُوا
 مُتَرَادِفُ الْأَحْزَانِ ذُو جُرْعٍ
 مُتَنَفِّسٌ كَالْكَبِيرِ، أَلْهَبَهُ
 أَضْحَى الْعَدُوِّ عَلَيْهِ مُجْتَهِدًا
 مُتَبَرِّمٌ بِحَيَاتِهِ قَلِقٌ
 ضَرَبُوا عَلَى الْأَذَانِ بِالْوَقْرِ
 أَعْدَاؤُهُ فِي السَّرِّ وَ الْجَهْرِ؟
 خَوْفُ الْوَعِيدِ وَ بَالِغِ الزَّجْرِ
 مُرٍّ مَذَاقُتُهُنَّ كَالصَّبْرِ
 نَفْخُ الْقُيُومِ وَ وَاقِدُ الْجَمْرِ
 وَ وَلِيُّهُ مُتَخَاذِلُ النَّصْرِ
 قَدْ مَلَّ صُحْبَةَ أَهْلِ ذَا الدَّهْرِ^١

٢. و أيضاً في مراثية محمد بن زيد:

الدَّيْنُ وَ الدُّنْيَا تَظَلُّ تَفْجَعُ^٢ أَمْ أَنْتَ^٣ عَلَى الدَّاعِي تُبْكِي وَ تَجْرَعُ
 فَتَقُمْ فَانَعَهُ لِلشَّرْقِ وَ الْغَرْبِ مُعْلِنًا
 فَلَا رُزْءَ إِلَّا رُزْؤُهُ مِنْهُ أَفْطَعُ
 أَصِيبَ بِهِ الْإِسْلَامُ فَاَنْهَدَ عَرْشُهُ
 عَفَتْ سُبُلُ الْمَعْرُوفِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ
 وَ مَاتَ فَمَاتَ الْحَزْمُ وَ الْبَأْسُ وَ النَّدَى
 وَ كَانَا بِهِ حَيَّيْنِ طَوَّلَ حَيَاتِهِ
 فَإِنْ أَبْكَى لَا أَبْكِي عَلَيْهِ تَكْلُفًا
 فَفَقْدَانُهُ أَنْسَى فُؤَادِي عَزَاءَهُ
 وَ عَلَّمَنِي مِنْ بَعْدِهِ كَيْفَ أَجْزَعُ
 وَأَمَّا أَنْتَ^٣ عَلَى الدَّاعِي تُبْكِي وَ تَجْرَعُ
 فَقَدْ وَقَعَ الْخَطْبُ الَّذِي يُتَوَقَّعُ
 وَ لَا يَوْمَ إِلَّا يَوْمُهُ مِنْهُ أَشْنَعُ
 وَ أَضَحَّتْ لَهُ أَرْكَانُهُ تَتَضَعَّضُ
 وَ غَادَرَ وَهْنًا فِي الْعُلَى لَيْسَ يُرْفَعُ
 وَ مَنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا يَضُرُّ وَ يَنْفَعُ^٤
 فَقَدْ أَصْبَحُوا مَاتُوا جَمِيعًا وَ دَعُوا
 وَ إِنْ أَصْطَبِرَ عَنْهُ فَلِلصَّبْرِ أَوْجَعُ
 وَ عَلَّمَنِي مِنْ بَعْدِهِ كَيْفَ أَجْزَعُ

١. الإفادة: ص ٦٠؛ الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٧٤.

٢. أصله: «تفجع»، وحذف الأول منه للتخفيف.

٣. وصل همزة القطع للضرورة.

٤. كذا ورد، والله هو الضارُّ النافع، ونسأله العصمة في الأقوال والأفعال.

لَقَدْ أَمَنْتَ نَفْسِي الرِّزَايَا، فَلَا أَرَى
وَزَالَ لِمَثْوَاهُ عَنْ أُمَّةٍ جَدِّهِ
تَحَوُّطُهُمْ كَفَّ عَلَيْهِمْ شَفِيقَةٌ
تُفَرِّقُ مِنَ بَعْدِ التَّالِيفِ شَمْلَهُمْ
تَسَاوَى الْوَرَى فِي هُلَاكِهِ بَعْدَ مُلْكِهِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا ضَاحِكًا فِي حَيَاتِهِ
فَلَا عُذْرَ إِذْ لَمْ يُدْفَعْ الْمَوْتُ دُونَهُ
عَلَى أَنَّهُ لَوْ شَاءَ نَجَّاهُ سَيْفُهُ
وَلَكِنْ أَبَى إِلَّا النَّاسِي بِعُصْبَةٍ
وَلَمَّا رَأَى أَنَّ الْفِرَارَ خِزَايَةٌ
فَأَرْسَنَ جَنَانًا لَا يُهَالُ إِلَى الرَّدَى
فَمَا زَالَ يَحْمِي عِرْضَهُ وَدِمَارَهُ
تَنَاهَبَهُ زُرُقُ الظُّلُمَاتِ حُشَاشَةٌ
وَلَوْ لَمْ يَخُنْهُ سَيْفُهُ بَانْقِطَاعِهِ
فَخَرَّ وَلَمْ يَدْنَسْ مِنَ الْعَارِ وَجْهُهُ
وَمَا مَاتَ حَتَّى مَاتَ مِنْ خَوْفِهِ الْعِدَا
وَلِلَّهِ مَاذَا ضَمَّ حَوْلَ ضَرْحِهِ
وَكَانَتْ بِهِ الدُّنْيَا تَضِيقُ بَرَحِهَا
أَظَلَّ الْوَرَى إِنْعَامَهُ وَانْتِقَامَهُ

- وَإِنْ جَلَّ خَطْبُ بَعْدَهُ - أَتَوَجَّعُ
وَ عِزَّتِهِ طَوْدٌ مِنَ الْعِزِّ أَمْنُغُ
وَ عَيْنٌ لَهُ إِنْ يَهْجَعُوا لَيْسَ تَهْجَعُ
وَ كَانَ بِهِ شَمْلُ النُّبُوَّةِ يُجْمَعُ
فَكُلُّهُمْ فِيهِ مُعَزَّى مُفَجَّعُ
وَمُذْمَاتٌ إِلَّا بَاكِيًا يَتَوَجَّعُ
وَ كُنَّا بِهِ رَبِّبَ الْحَوَادِثِ نَدْفَعُ
وَ طَرَفُ كَلَمَحِ الْبَرْقِ أَوْ هُوَ أَسْرَعُ
لِإِلِّ رَسُولِ اللَّهِ بِالطُّفِّ صُرْعُ
وَ أَنَّ سَبِيلَ الْمَوْتِ لِلْخُرِّ أَوْسَعُ
وَ لَا هُوَ مِمَّا يَفْرَعُ النَّاسُ يَفْرَعُ
وَ يَشْرَعُ فِي خَوْضِ الْمَنَايَا وَ يَكْرَعُ
لَهَا سَائِقٌ مِنْهُ إِلَى الْمَوْتِ أَسْرَعُ
لَطَلَّتْ بِهِ أَعْدَاؤُهُ تَتَقَطَّعُ
كَمَا لَاحَ بَرْقٌ فِي دُجَى اللَّيْلِ يَلْمَعُ
وَ كَانَتْ بِهِ فِي نَوْمِهَا تَتَفَرَّعُ
وَ أَعْجَبَ مِنْهُ كَيْفَ لَا يَتَصَدَّعُ
تَظَلُّ وَ تُمَسِي مِنْهُ تَخْشَى وَ تَطْمَعُ
سَجَالًا عَلَى الْأَدْنَى وَ مَنْ هُوَ أَشْسَعُ
يُعِزُّ مَوَالِيَهُ وَ عَاصِيَهُ يَقْمَعُ

٣. و منها:

فَبِإِنْ أَفْرَحَ الْأَعْدَاءَ مَصْرَعُ مَوْتِهِ
فَقُلْتُ لَهُمْ: لَا تَشْمَتُوا بِمُصَابِهِ
كَمَا خَيْرُ الْمَنَایَا مِيتَةُ السَّيْفِ فِي الْوَعْدِ
فَقَدْ طَالَمَا عَاشُوا وَهُمْ مِنْهُ فُجِعُ
فَمَا مِنْكُمْ إِلَّا لَهُ الْمَوْتُ مَشْرَعُ
كَمَا خَيْرُ عَيْشٍ مَا عَدَا السَّيْفَ يَمْنَعُ

و منها:

فَبِالسَّيْفِ مَحِيَانَا وَمِنْهُ مَمَاتُنَا
لَقَدْ عَاشَ فِي الدُّنْيَا جَمِيلًا مُمْنَعًا
فِيَا رَاكِبًا بَلَغَ سَلَامًا وَ رَحْمَةً
بِعَقْوَتِهِ حَلَّ ابْنُ زَيْدٍ مُحَمَّدًا
وَأَضَحَّتْ بِقَاعُ الْأَرْضِ فِيهِ تَنَافَسَتْ
فَصَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا ذَرَّ شَارِقُ
فَأَقْسَمْتُ لَا يَنْفُكُ قَلْبِي مُفَجَّعًا
كَذَا السَّيْفُ بِالْأَخْيَارِ مَا زَالَ يَوْلَعُ
وَمَاتَ كَرِيمًا عَنْ حِمَى الدِّينِ يَمْنَعُ
بَجُرْجَانٍ قَبْرًا ظَلَّ لِلْبِرِّ يَجْمَعُ
فَحَلَّ بَلَاءٌ بِالْبَرِيَّةِ مُفْظَعُ
وَوَدَّتْ جَمِيعًا أَنَّهَا هِيَ مَضْجَعُ
وَنَاحَ جِمَامٌ فِي ذُرَى الْأَيْكِ يَسْجَعُ
عَلَيْهِ وَ عَيْنِي مَا دَجَى اللَّيْلُ تَدْمَعُ
٤. و قَالَ مَبْدَأًا فِي قِيَامِهِ:

وَلَمَّا رَأَيْتُ اعْتِدَاءَ الْعِبَادِ
وَعَقْدَ الْإِمَامَةِ لِلْفَاسِقِينَ
وَحُمَسَ ذَوِي الْخُمْسِ مَا بَيْنَهُمْ
وَكَانَ لَهُمْ عِلَلٌ مِنْ دِمَاءِ
نَهَضْتُ وَلَمْ أَبْتَسْ بِالَّذِي
لَتَجْدِيدِ دِينِ الْإِلَهِ الَّذِي
عَلَى اللَّهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ أَرُومُ
وَمَا اللَّهُ عَنْ خَلْقِهِ غَافِلُ
وَإِظْهَارَهُمْ كُلَّ مَا لَا يُحَلُّ
وَكُلُّ ظُلُومٍ ضُلُولٍ مُضِلُّ
لِلْهُوَ بِهِ دَوْلَةٌ مُبْتَدَلُ
بَنِي الْمُصْطَفَى بَعْدَ وَرْدِ نَهْلُ
مِنْ الْأَهْلِ أَوْ غَيْرِهِمْ قَدْ خَذَلُ
أَرَاهُ بِجَوْرِ الْوَرَى قَدْ شُمِلُ
وَأَسْعَى لِإِصْلَاحِهِ أَتَكِلُ
وَلَا اللَّهُ عَنْ خَلْقِهِ قَدْ غَفَلُ

٥. و ذكر ابن إسفنديار من شعره:

لئن عَلِقَ النفسَ أَعْلَاقُهَا
وقد نَاهَزَتْ بِكَ سِتِينَ حَوْلًا
فَحَتَّامَ بِأَمْنِكَ الظَّالِمُونَ
فإنَّ يَجْفُكَ الْيَوْمَ أَدْنَى الْعَشِي
ففي عَوْنِ رَبِّكَ عَنْهَا غِنَى
فَدَعَهَا؛ فإنَّ نَبْهَتَهَا الْخُطُو
فليسَ يَفُوتُ النفوسَ التي
على أُمِّهِ آسَفَتْ رَبَّهَا
تَوَلَّى الحُكُومَةَ بَيْنَ الْعِبَادِ
تَدَاعَى لِقَتْلِ بَنِي الْمُصْطَفَى
رُؤَيْدًا؛ فَقَدْ هَيَّجَتْ جَنَّةُ
فإنَّ يُبْقِي اللّهُ أَبَعَثَ لَهَا
تَكُونُ بَوَارِقُهَا مُرَهَفَاتٍ
و تُضْحِي النُّجُومُ لَهَا فِي النَّهَارِ
يُسَعِّرُهَا فِتْيَةٌ فِي الْإِلَهِ أَحَدِ
كِبَاشٍ تُنَاطِئُ عَنْ أَحْمَدٍ
فَقَدْ مَنَعَ الْعَيْنَ طِيبَ الْمَنَامِ
دِمَاءٌ لَّالِ النَّبِيِّ يُهَيِّجُ
و تَبْكِي لَهَا الطَّاهِرَاتُ الْحِصَا
فكَيْفَ اصْطَبَارِي عَلَى لَوْعَةٍ

مِنَ الْمَوْتِ لَمْ يُغْنِ إِشْفَاقُهَا
شُرُوقُ اللَّيَالِي وَإِغْسَاقُهَا
و يَعْتَاقُ نَفْسَكَ مُعْتَاقُهَا؟
رِ قُرْبًا و يَخْذُلُكَ عُقَاقُهَا
إِذَا مَا جَفَا الرَّحِمَ خُذَاقُهَا
بُ لِلرُّشْدِ يَلْحَقُكَ لُحَاقُهَا
تُفَرِّضُ لِلْقَتْلِ أَرْزَاقُهَا
و دَاخَلَ فِي الْغَيِّ أَعْرَاقُهَا
و عَقَّدَ الْإِمَامَةَ فُسَاقُهَا
ذَوُ الْحَشَوِ مِنْهَا وَمُرَاقُهَا
شُعُوبًا فَرَى السُّمَّ أَشْدَاقُهَا
حُرُوبًا يُرَى الرُّشْدَ إِبْرَاقُهَا
يُضِيءُ الْمَحَجَّةَ تَأْلَاقُهَا
طَوَالِعَ يُغْشِيكَ إِشْرَاقُهَا
تَمَالُ الْفَوَادِحِ أَخْلَاقُهَا
و زُرْقُ الْمَزَارِيْقِ أَدْرَاقُهَا
و طَالَ بُكَاهَا وَ تَأْرَاقُهَا
لَكَ الْحُزْنَ [و الْهَمَّ] مَهْرَاقُهَا
نُ حَتَّى تَقْرَحُ أَمَاقُهَا
يُبْرِحُ بِالرُّوحِ إِحْرَاقُهَا؟

وَكَيْفَ الْقَرَارُ وَلَمَّا أَرَى
وَأُخْرَى مُصَفَّدَةً فِي الْبُنُو
وَأَسْأَ طَرِيحاً وَبَطْناً جَرِيحاً
فِي الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ لِلظَّالِمِينَ
فَبِإِنْ شِدَّةٍ أَعْضَلَتْ فَاصْطَبَرُ
٦. وَ قَالَ أَيَّامَ تَرْشُجِهِ لِلْقِيَامِ وَ دَعَاةِ سِرّاً:

عُهُودَ الصُّبَا، سَفِيّاً لَكُنَّ عُهُودَا
لَقَدْ حَلَّ مَغْنَاكُنَّ حِلْمٌ وَ شَيْبَةٌ
فَتَى غَادَرَتْ مِنْهُ الْخُطُوبُ بَعْشَمِهَا
إِذَا سَاوَرَتْهُ الْفَاتِنَاتُ مِنَ الْهَوَى
تَرَى النَّاسَ يُخْفَوْنَ الْكَلَامَ تَحْفَظُ
تَبَاعَدَ مِنْهُ الْمُخْلِصُونَ ذُوو التَّقَى
عَجِبْتُ لِمَنْ كَانَ الْعَلِيُّ وَ صِهْرُهُ
يَرَى مِنْ خِلَافِ النَّاسِ لِلَّهِ مَا يَرَى
مُجَلِّينَ لَا يَرَعُونَ لِلَّهِ حُرْمَةً
لَقَدْ أَسْمِعَ الْآيِ الْمُفْصَّلَ مَنْ لَهُ
أَمْخَرْتُمِي رَبِّ الْمَنُونِ؟ وَلَمْ أَقْدُ
وَلَمْ أَخْضِبِ الْمُرَانَ مِنْ قَانِي الْكُلَى
بِكُلِّ فَتَى كَالسَّيْفِ أَخْرَقَ فِي الْعِدَى
يَرَى الْمَوْتَ حَتَفَ الْأَنْفِ عَاراً وَ سُبَّةً

وَ إِنْ كَانَ إِسْعَافِي لَكُنَّ زَهِيدَا
يُرَى هَدْيُهَا عَنْ عَهْدِكُنَّ بَعِيدَا
طَبِيباً لِأَدْوَاءِ الْخُطُوبِ جَلِيدَا
تَبَلَّجَ غَلَاباً لَهُنَّ حَمِيدَا
إِذَا مَا رَأَوْهُ أَوْ يَكُونُ رَشِيدَا
وَ أَصْبَحَ بَيْنَ الْمُفْسِدِينَ فَرِيدَا
وَ فَاطَمَ أَبَاءٌ لَهُ وَ جُدودَا
فَيُغْضِي عَلَيْهِ أَوْ يُطِيقُ قَعُودَا
صُدُوداً وَ لَا يَخْشَوْنَ مِنْهُ صُدُودَا
مَسَامِعَ وَ عِدْداً صَادِقاً وَ وَعِيدَا
خُيولاً إِلَى أَعْدَائِنَا وَ جُنُودَا
وَ أَتْرُكُ مِنْهُ فِي الْقُلُوبِ فَصِيدَا
وَ إِنْ كَانَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ مَجِيدَا
وَ فَخْراً وَ أَجْراً أَنْ يَمُوتَ شَهِيدَا

إلى أن أرى إثْرَ الْمُحِلِّينَ قَدْ عَفَا وقائمَ زرعِ القاسِطِينَ حَصِيداً^١
٧. وقصيدته حين دخل الديلم للدعوة:

وَلَمَّا أَصَبْنَا بِشَيْخِ الْعَشِيرِ رِوَابِنِ عُلَاهَا وَمَنَازِهَا
وَأَسَفْنَا مِنْ عِدَا مُؤَسِّفٍ مِنْ اغْتَامِ عِلْجِ خُرَاسَانِهَا
نَصَبْنَا لَهُمْ مِذْرَاهَا فِي الْخَطُوءِ بِطَبَّابِهَا قَبْلَ حِذَانِهَا
خُلَاحِلُهُ يَسْتَدِينُ الرِّجَالَ وَيَقْضِي فَوَادِحَ أَدْيَانِهَا
فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَسْبَابُهُ وَأَبْصَرَ فُرْصَةَ إِمْكَانِهَا
نَجَا جَبَلُ الدَّيْلَمِيِّينَ الْمُنِيرِ فُيْ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ رَحْمَانِهَا
فَسَاعَدَ مِنْهُمْ بِهَا عُصْبَةٌ كَأَسَدِ الْعَرِينِ بِخِفَانِهَا
وَلَاهِجٌ جَاءَتْ وَمِرْقَالُهَا تُزَجِّي الْمَنَايَا بِفُرْسَانِهَا
وَأَقْبَلَ يَرْفُلُ فِي جُمُعَةٍ بِنُخْبَةِ فِتْيَانِ جِيلَانِهَا
وَلَيْلَى أَجَابَ وَلَمْ يَتَنَطَّرْ وَثَارَ بِأَصْحَابِ نُعْمَانِهَا
وَنَلْنَا الْمُنَى بِأَبِي جَعْفَرٍ وَفَارِسِهَا لَيْثِ شُبَّانِهَا
فَسَالَتْ عَسَاكِرُنَا كَالْأَتِيِّ يَضِيْقُ بِهَا رُحْبُ قِيَعَانِهَا

٨. وله أيضاً:

شَيْخٌ شَرَى مُهَجَّتَهُ بِالْجَنَّةِ وَاسْتَنْ مَا كَانَ أَبُوهُ سَنَةً
وَلَمْ يَزَلْ عِلْمُ الْكِتَابِ فَتَنَهُ يُجَاهِدُ الْكُفَّارَ وَالْأَظَنَّةَ

بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَالْأَسَنَّةِ^٢

١. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٧٤.

٢. الإفادة، ص ٦٠؛ الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٣؛ اللاكي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ٢٠، مخطوط.

٩. وله أيضاً:

فَلَا تُكُنِ الدُّنْيَا لِهَمِّكَ غَايَةً تَنَاوَلُ مِنْهَا كُلَّ مَا هُوَ ذَانِي
وَيَكْفِيكَ قَوْلُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكَتُهُ: لَقَدْ كَانَ هَذَا مَرَّةً لِفُلَانٍ^١

١٠. وله أيضاً:

وَاهَا لِنَفْسِي مِنْ خَيَارِي وَاهَا كَلَفْتُهَا الصَّبْرَ عَلَى بُلُوَاهَا
وَسَوْغُ مَرِّ الْحَقِّ مُذْ صَبَّاهَا وَلَا أَرَى إِعْطَاءَهَا هَوَاهَا
أُرِيدُ تَبْلِيغاً بِهَا عَلَيَّاهَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَفِي أُخْرَاهَا
بِكُلِّ مَا أَعْلَمُ يُرْضِي اللَّهَ^٢

١١. وله أيضاً:

أَرْتَنِي أَهْوَالَ الْمَعَادِ بِصِيرَتِي وَتَصْدِيقَ وَعْدِ الْغَيْبِ رَأْيَ عِيَانٍ
فَأَيَّقَنْتُ أَنِّي بِالَّذِي قَدْ كَسَبْتُهُ مَدِينٌ فَقَلْبِي دَائِمُ الْخَفَقَانِ
وَأَنْ وَعِيدَ اللَّهِ حَقٌّ وَوَعْدُهُ فَمِنْ مُوَبِّقٍ أَوْ فَائِزٍ بِجِنَانٍ
فَاعْلَنْتُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ قَائِلًا وَأَظْهَرْتُ أَحْكَامَ الْهُدَى بَيِّنًا^٣

١٢. وقال:

فَخَشِيتُ أَنْ أَلْقَى الْإِلَهَ وَ مَا أَبْلَيْتُ فِي أَعْدَائِهِ عُذْرِي
أَوْ أَنْ أَمُوتَ عَلَى الْفِرَاشِ ضَنْئِي مَوْتَ النِّسَاءِ أَجْرٌ فِي الْقَبْرِ
وَعَلِمْتُ أَنِّي لَا أَزَادُ بِمَا آتِي وَ يَنْقُصُ مِنْ مَدَى عُمْرِي
فَسَرِيتُ لِلرَّحْمَنِ مُحْتَسِبًا نَفْسًا لَدَيَّ عَظِيمَةَ الْقَدْرِ

١. المصابيح، ص ٧٤.

٢. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦١.

٣. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٢.

أَجْرِي إِلَى غَايَاتِ كُلِّ عُلَى
لَأَنَالَ رِضْوَانِ الْإِلَهِ وَمَا
فِي فِتْنَةٍ بَاعُوا نُفُوسَهُمْ
صَبَرُوا عَلَى عَفْرِ الْخُدُودِ وَمَا
يَا رَبِّ، فَاخْشُرْ أَعْظَمِي وَدَمِي
أَوْ تُعَلِّبْ أَوْ جَوْفِ تُعَلِّبِ
١٣. و قال متوجّهاً لمصائب العترة عليه السلام:

و بي لأحوال بني المُصْطَفَى
عَادَاهُمُ الْخَلْقُ فَذُو نُسْكِهِمْ
فِي كُلِّ أَرْضٍ مِنْهُمْ طَاهِرٌ
و مَيِّتٌ فِي الْحَبْسِ ذُو حَسْرَةٍ
وَ هَالِكٌ يُنْدَبُ فِي أَهْلِهِ
لَمْ يَنْقُمُوا مِنْهُمْ سِوَى أَتْنَهُمْ
دَعَا إِلَى اللَّهِ فَنَجَّوَاهُمْ

١٤. و له قصيدة طويلة في مظلمة أهل البيت عليهم السلام:

فَاجْهَدْ لِكُلِّ الَّذِي يَرْضَى الْإِلَهَ بِهِ
فَأَنْتَ مِنْ دَوْحَةِ زَيْتُونَةٍ وَقَدْ ثَرَتْ
نُورٌ إِذَا غَشِيَ الْأَنْوَارَ مَشْرِقُهُ
نُورٌ يَقُلُّ بِهَذَا النَّاسِ عَارِفُهُ
وَ حَبْلُ عُمْرِكَ بِالْإِمْهَالِ مَوْصُولٌ
فِيهَا لِنُورِ إِلَهِ الْخَلْقِ تَمَثِيلٌ
أَضْحَى لَهَا فِيهِ تَغْشِيقٌ وَ تَأْفِيلٌ
لَهُ لَدَى عُلَمَاءِ الْحَقِّ تَأْوِيلٌ

١. الفرغل: و له الضبع، الغثر: الضبع.

٢. الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٦٤.

بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ مُوسَى وَ حَزَقِيلُ
 قَدْ كَانَ يَأْتِيهِمْ بِالْوَحْيِ جَبْرِيلُ
 الطَّاهِرُونَ الْمَقَادِيرُ الْبَهَائِلُ
 بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَنَّ الشُّرَكَ مَقْبُولُ
 وَ حُكْمَ مَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ مَعْمُولُ
 بِمَزَجِ الْكَلْبِ مَبْهُولُ وَ مَعْمُولُ
 وَأَنَّ مَنْ نَصَرَ الرَّحْمَنَ مَخْذُولُ
 أَنَّ خَصَنًا مِنْ عَطَاءِ اللَّهِ تَفْضِيلُ
 صَارُوا كَأَنَّهُمْ مِنْ غِيظِهِمْ حَوْلُ
 لِلْحَقِّ حِينَ أَعَانَ الدَّيْلَمَ الْجِيلُ
 وَ فِيهِمْ لِحَرَامِ اللَّهِ تَحْلِيلُ
 مَعْبُودَةٌ وَتَنُ مِنْهُمْ عَجَاجِيلُ
 يُبْذِي النَّصِيحَةَ إِلَّا وَهُوَ مَدْخُولُ
 مُبْعَضُونَ فَمَطْرُودٌ وَ مَقْتُولُ
 وَ سَائِجٌ مِنْ دِمَاءِ الطُّهْرِ مَطْلُولُ
 كَأَنَّهُ مِنْ دُمُوعِ الْعَيْنِ مَجْدُولُ
 مُرَجَّلُ الشَّعْرِ بِالْأَدِهَانِ مَكْحُولُ
 لَهَا مِنَ الْخَوْفِ تَنْزِيلُ وَ تَرْحِيلُ
 فِي الْخَزِّ وَ الْقَزِّ وَ التَّرْفِيلِ تَرْفِيلُ
 وَأَنَّ نِسْوَانَنَا تُكَلِّى أَرَامِيلُ

أَتَى لِشَغْيَانِهِ فِي سِفْرِهِ وَ أَتَى
 مُحَمَّدٌ وَ عَلِيٌّ وَ الْبَتُولُ وَ مَنْ
 وَ عِترَةُ الْمُضْطَفَى بِالرَّسِّ عُنْصُرُنَا
 أَشْكُو إِلَى اللَّهِ أَنَّ الْحَقَّ مُتْرَكُ
 وَ أَنَّ حُكْمَ كِتَابِ اللَّهِ مُطْرَحُ
 وَ أَنَّ ذَا الْيُسْمِ وَ الْمُسْكِينِ بَيْنَهُمْ
 وَ أَنَّ مَنْ يَنْصُرُ الشَّيْطَانَ مُتَّبِعُ
 وَ أَنَّ أُمَّتَنَا أَبَدَتْ عَدَاوَتَنَا
 إِذَا ذُكِرْنَا بِعِلْمٍ أَوْ بِعَارِفَةٍ
 وَ أَنَّهُمْ لَا يُعِينُونَا لِنُصْرَتِنَا
 يُحَرِّمُونَ حَلَالًا مِنْ تَسْفِيفِهِمْ
 إِنْ يَعْْبُدُوا الْعِجْلَ فِيمَا قَدْ مَضَى فَلَهُمْ
 وَ أَنَّهُ قَلٌّ مَنْ فِي النَّاسِ مُؤْتَمَنُ
 وَ أَنَّ عِترَةَ خَيْرِ الْخَلْقِ بَيْنَهُمْ
 فِي كُلِّ يَوْمٍ لَهُمْ وَثَرٌ وَ مَظْلَمَةٌ
 وَ أَنَّ طِفْلَ رَسُولِ اللَّهِ مُكْتَتَبُ
 وَ أَنَّ طِفْلَهُمْ جَذْلَانُ فِي لَعِبِ
 وَ أَنَّ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ مُزْعَجَةٌ
 وَ بِنْتُ كُلِّ كَفُورٍ مِنْهُمْ فَلَهَا
 وَ أَنَّ نِسْوَانَهُمْ فَرْحَى مُزَوَّجَةٌ

فَهَلْ يَكُونُ رِضَى الْمُصْطَفَيْنِ بِذَا؟
 حَتَّى يُرَى مِنْهُمْ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ
 فَاجْهَدْ وَجَاهِدْ وَلَاةَ الْجَوْرِ مُحْتَسِبًا
 بِكُلِّ مُضْطَلَعٍ مَرْحَانِ ذِي تَلَعٍ
 وَكُلِّ أْبْيَضٍ مِثْلِ الثُّورِ مُلْتَهَبٍ
 وَكُلِّ لَذَنِ مِنَ الْخَطِيئِ مُعْتَدِلٍ
 وَكُلِّ مَعْطُوفَةٍ زَوْرَاءَ عَاتِكَةٍ
 بِكَفِّ كُلِّ نِطَاسِيٍّ بِشَكَّتِيهِ
 وَكُلِّ ذِي غَضَبٍ لِلَّهِ مُلْتَهَبٍ
 فِي فِتْنَةٍ قَدْ شَرَوْا لِلَّهِ أَنْفُسَهُمْ
 رَأَوْا بَعِينَ الْهُدَى مَا قَدْ يَكُونُ غَدًا
 وَأَيَقْنُوا أَنَّ مَنْ يَعْصِي يَكُونُ لَهُ
 فَوَلُّوا السَّيْفَ وَالْقُرْآنَ حُكْمَهُمْ
 حَتَّى تَرَى الْحَقَّ قَدْ قَامَتْ قَوَائِمُهُ
 ١٥. وَ قَالَ أَيْضًا:

أَمْ هَلْ يَكُونَنَّ مِنْهُمْ فِيهِ تَسْهِيلُ؟
 دَاعُونَ لِلْقِسْطِ فَتَاكَ عِبَاهِيلُ
 فَقَدْ فَشَا الشَّرُّكَ فِيهِمْ وَالْأَضَالِيلُ
 تَزِينُهُ غُرَّةٌ مِنْهُ وَ تَحْجِيلُ
 فِي غَرْبِهِ مِنْ قِرَاعِ الْهَامِ تَفْهِيلُ
 كَأَنَّ عَامِلَهُ بِاللَّيْلِ قِنْدِيلُ
 لَهَا حَيْنٌ كَمَا حَنَّ الْمَطَافِيلُ
 فِيهِ لِمَا اعْوَجَّ تَثْقِيفٌ وَ تَعْدِيلُ
 فِي رَوْضِهِ لِلْعَصَاةِ الشُّمُسُ تَذْلِيلُ
 فَكُلُّ مَا حُمِّلُوا لِلَّهِ مَحْمُولُ
 فَهَمُّهُمْ بِوَعِيدِ اللَّهِ مَشْغُولُ
 فِي جَا حِمِ النَّارِ تَخْلِيدٌ وَ تَغْلِيلُ
 فَمَا أَتَاهُمْ بِهِ الْقُرْآنُ مَعْمُولُ
 لِأَهْلِهِ فِيهِ تَكْبِيرٌ وَ تَهْلِيلُ

حِ عِنَاؤُ سَيْفِي وَ احْتِصَانُهُ
 سِي الرِّفْقَ يَنْفَعُنِي أَمَانُهُ
 مِنْ بَعْدِ تَضْفِيَةِ دُخَانُهُ
 لَ النُّونِ أَسْلَمَهُ مَكَانُهُ
 كِنِ الشَّرَى هَذَا أَوَانُهُ

حَسْبِي مِنَ الْبَيْضِ الْمِلَا
 عَضْبُ إِذَا عَدِمَ الْكَمِ
 وَكَأَنَّ جَرَى فِي جَسْمِهِ
 لَذَنٌ يَهْزُ الْكَفَّ مِنْهُ
 عَنْ غَيْرِ مَا خَفِرٍ وَلِ

فَبِمِثْلِهِ يَا أَبَى الْكَرِيهِ	مُ الشَّهْمُ مَا فِيهِ هَوَانُهُ
وَأَنَا أَمْرُؤٌ عِنْدَ احْتِدَا	مِ الْمَوْتِ يُنْجِنِي جِرَائُهُ
وَإِذَا يُدَايِنُ مَعَشَرًا	يَجِدُونَهُ وَخِمًا دِيَانُهُ
فَإِذَا تَكَلَّمَ وَاعِظًا	فَكَفَاكَ مِنْ عِظَةِ بَيَانُهُ
يَلْقَى غَوَاشِيَهُ إِذَا	طَرَقُوهُ مُتَرَعَّةً جِفَانُهُ
مَا إِنْ يُفَارِقُ خَيْمَهُ	فِي كُلِّ مَا أَبْلَى زِمَانُهُ
شَهِدَتْ لَهُ أَفْعَالُهُ	أَنْ لَمْ يَقُلْ كَذِبًا لِسَانُهُ
ذُو مَنْصِبٍ نَاءٍ عَنِ الدِّ	أَذْنَسِ يُغْنِيَنِي صِيَانُهُ
وَمُؤْمَلٍ ذِي نَخْوَةٍ	فِي الْحَرْبِ جَمٌّ خُزْنُوانُهُ
مِنْ شَأْنِهِ قَضَعَ الْكُما	ةَ لَدَى الْوَعَى رَعِيفَ سِنَانُهُ ^١

١٦- وله في حقِّ محمد بن زيد الداعي مدح كثير من جملته هذان

البيتان:

كَأَنَّ ابْنَ زَيْدٍ حِينَ يَغْدُو بِقَوْمِهِ	كَبَدْرِ سَمَاءٍ حَوْلَهُ أَنْجُمٌ زُهُرُ
فِيَا بُوْسَ قَوْمٍ صَحَبَتْهُمْ خِيُولُهُ	وَيَا نِعَمَ قَوْمٍ نَالَهُمْ جُودُهُ الْغَمُرُ

١٧. ومنها:

وَاهَا لِنَفْسِي مِنْ خِيَارِي وَاهَا	كَلَّفَتْهَا الصَّبْرَ عَلَى بَلَاوَاهَا
وَسَوْغَ مُرِّ الْحَقِّ مَذْ صِبَاهَا	وَلَا أَرَى إعْطَاهَا هَوَاهَا
أُرِيدُ تَبْلِيغًا بِهَا عَلِيَاهَا	فِي هَذِهِ الدُّنْيَا وَفِي أُخْرَاهَا

بِكُلِّ مَا أَعْلَمُ يُرْضِي اللَّهَ

١٨. و ينسب إليه هذا البيت بالفارسية:

ندیدم خوش تر از مازندران جا إلهی خیمه‌ی ما زن در آن جا^١
ما قبل فيه من الشعر:

١. وردت هذه الأبيات في اللاكي المضينة في مدح الناصر الأطروش:

و صاحبِ الجِیلِ مَنْ لِلَّهِ مُحْتَسِباً شَدَّ الإِزَارَ وَ بَاعَ النَّوْمَ بِالسَّهْرِ
الناصرُ الطاهرُ الميمونُ طائرُهُ مُطَهَّرُ الجِیلِ مِنْ شِرْكٍ وَ مِنْ قَدْرِ
دَعَا عَقِيبَ ابنِ زَیدٍ دَعْوَةً صَدَعَتْ أَنْوَارُهَا فَسَنَاهَا غَيْرُ مُسْتَتِرٍ
كَأَنَّ إِسْلَامَ جُستَنِ عَلَيَّ يَدِهِ فِي أَلْفِ أَلْفٍ مِنَ الْعَبَادِ لِلشَّحْرِ
صَالَتْ ضَفَادُ عُمُوهِ بِدَعْوَتِهِ عَلَيَّ الْأَفَاعِي فَذَاذَتْهَا عَنِ النَّهْرِ

و قَامَ مِنْ بَعْدِ الإِمَامِ الهادي عَنْ عَهْدِهِ يَدْعُو إِلَى الجِهَادِ
سَلِيلُهُ مُحَمَّدٌ سَيْفُ الْقَضَا جَبْرِيلُ أَهْلِ الْأَرْضِ وَ هُوَ الْمُرْتَضَا
فِي صَعْدَةٍ بَعْضَ شُهُورِ عَامٍ وَ طَلَّقَ الْأَمْرَ بِذَاكَ الْعَامِ
وَلَا زَمَ الْمِحْرَابَ وَ الْعِبَادَةَ وَ الْوَرَعَ الْمَشْهُورَ وَ الزَّهَادَةَ
حَتَّى تَوَيَّ - سَقَى إِلَهُ جَدَّتَهُ - بَصْعَةً فِي الْعَشْرِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ
وَ قَبْرُهُ حَقًّا بِلا تَرَدُّدٍ إِلَى جِوَارِ جَدِّهِ مُحَمَّدٍ^٢

٢. و قد ذكر السيد الرضي رحمه الله جدّه الناصر الأطروش في مريثه أمّه؛ قائلاً:

أَبَاؤُكَ الْغُرُّ الَّذِينَ تَفَجَّرَتْ بِهِمْ يَنَابِيعُ مِنَ النَّعْمَاءِ

١. علويان طبرستان، أبو الفتح حكيميان، ص ٣٩.

٢. اللاكي المضينة في تاريخ الأئمة الزيدي، ص ١٨، مخطوط؛ تاريخ الزيدية، محمد بن محمد بن

يحيى زبارة، ص ٦٧ و ٦٨.

مِنْ نَاصِرٍ لِلْحَقِّ أَوْ دَاعٍ إِلَى سُبُلِ الْهُدَى أَوْ فَارِجِ الْغَمَاءِ
٣. و قال في مَرثِيَةِ خالهِ هَكَذَا:

مِنْ الْقَوْمِ حَلَّوْا فِي الْمَكَارِمِ وَالْعُلَا بِمُلْتَفِّ أَعْيَاصِ الْقُرُوعِ الْأَطَائِبِ
فَمَا شِئْتُ: مِنْ دَاعٍ إِلَى اللَّهِ مُسْمِعٍ وَمِنْ نَاصِرٍ لِلْحَقِّ مَاضِي الضَّرَائِبِ
هُمْ اسْتَخْدَمُوا الْأَمْلَكَ عِزًّا وَارْهَفُوا بَصَائِرَهُمْ بَعْدَ الرَّدَى وَالْمَعَاطِبِ
وَهُمْ أَنْزَلُوهُمْ بَعْدَ مَا امْتَدَّ غِيْهِمْ جِمَاحًا عَلَى حُكْمٍ مِنَ الدِّينِ وَاجِبِ

مؤلفاته

ترك الناصر الأطروش كتباً كثيرة بين أبناء مذهبه، حتّى قال النديم في فهرسته: زعم بعض الزيدية أنّ له نحواً من مائة كتاب و لم نرها، فإن رأى ناظر في كتابنا شيئاً منها ألحقها بموضعها إن شاء الله تعالى.^١
و قال النجاشي: «كان يعتقد الإمامة، و صنّف فيها كتاباً»^٢، و ذكر بعده شطراً من كتبه.
و قال الشرقي و المحلي: «وعده كتبه أربعة عشر كتاباً و كلّ ذلك معروف مشهور»^٣.
و قد ذكر النديم من مصنّفاته:

الأذان و الإقامة، كتاب الصلاة، كتاب أصول الزكاة، كتاب الصيام، كتاب المناسك، كتاب السير، كتاب الأيمان و النذور، كتاب الرهن، كتاب بيع أمّهات الأولاد، كتاب القسامة، كتاب الشفعة، كتاب الغصب، كتاب الحدود، هذا ما رأيناه من كتبه.

و أمّا ما ذكره النجاشي فهو كالتالي:

كتاب في الإمامة صغير، كتاب الطلاق، كتاب في الإمامة كبير، كتاب فذك

١. فهرست النديم، ص ٢٤٤.

٢. رجال النجاشي، ص ٥٧، الرقم ١٣٥.

٣. الحقائق الوردية، ج ٢، ص ٥٨؛ اللاكي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٩، مخطوط.

و الخمس، كتاب الشهداء و فضل أهل الفضل منهم، كتاب فصاحة أبي طالب، كتاب معاذير بني هاشم فيما نقم عليهم، كتاب أنساب الأئمة و مواليدهم إلى صاحب الأمر عليه السلام.

و قد نسبت إلى الناصر في الإبانة و زوائدها مصنفات لم ترد في فهرس النجاشي و النديم، و هي:

المسترشد؛ كما في كتاب الإبانة.

المسائل الكبير؛ كما في الإبانة، و في بعض المواضع يعبر عنه ب: الكبير.

المسائل الصغير؛ كما في الإبانة، و في بعض المواضع يعبر عنه ب: الصغير.

توقيعات الناصر؛ جاء بهذا العنوان في زوائد الإبانة، و الظاهر أنّها المسائل الواردة إليه.

مسائل الديلم؛ كما في الإبانة.

كتاب العلل؛ كما في الإبانة.

و في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء عدم صحّة انتساب كتاب العلل إلى الناصر الأطروش، و يضيف نقلاً عن أبي جعفر الهوسمي بأنّ كتاب العلل من دسيس الملاحدة و الناصر للحق بريء عنه، و هكذا ذكر أبو الفضل بن شهردوير بن يوسف، قال محمّد بن صالح: «لا بأس بأن ينسب إليه و إن كانت الشرائع ليست معلّلة بعلّة، و هي مأخوذ من دلائل التوحيد».

الأمالّي؛ و الظاهر هو الذي أخذه من شيخه محمّد بن منصور المرادي من أمالي أحمد بن عيسى، قال المحلّي: «و له كتاب الأمالي ضمّنه من فضائل العترة عليهم السلام كثيراً»^١.

١. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٨؛ اللاكي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٩، مخطوط.

كتاب الأخبار؛ صرّح به في زوائد الإبانة، و لعلّه هو كتاب الأمالي.

الإملاء؛ كما في زوائد الإبانة.

كتاب الحج؛ كما في الإبانة.

كتاب المناهي؛ كما في الإبانة.

المختصر؛ كما في الإبانة، و لعلّه هو المسائل الصغير؛ كما قال به المحطوري^١.

الاحتساب؛ كما في زوائد الإبانة، و هو مطبوع^٢، و هو ذو أهمية؛ لأنّه من أقدم المتون في العالم الإسلامي في مبحث الاحتساب الواصلة إلينا.

كتاب الصلاة الكبير؛ كما في زوائد الإبانة.

كتاب النكاح؛ كما في الإبانة.

كتاب الإمامة الكبير^٣؛ كما في الإبانة، و الظاهر أنّه هو الذي ذكره النجاشي بعنوان «كتاب في الإمامة كبير» و نقل عنه في تيسير المطالب قائلًا: كتاب الإمامة المسمّى كتاب الدلائل الواضحة و الحجج الناصحة^٤، و قال المحلّي: «على طريقة الزيدية و فيه دلائل حسنة على إمامة أمير المؤمنين»^٥.

كتاب الطلاق؛ كما في الإبانة.

مسائل الجعفري؛ كما في زوائد الإبانة.

البساط؛ في علم الكلام، كما في الإبانة، و قد نقل عنه في تفسير ابن شهردوير، مطبوع^٦.

١. الزيدية، للمحطوري، ص ٨٤.

٢. طبع بتحقيق عبد الكريم أحمد جدبان في مكتبة التراث الإسلامي بصعدة، سنة ١٤٢٣ هـ.

٣. يعمل صديقنا الفاضل الشيخ أمين حسين بوري على جمع نصوصه و إعداده، وفقه الله لمراضيه.

٤. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ص ١٩٣.

٥. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٨: اللاقي المضئية في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٩، مخطوط.

٦. طبع بتحقيق عبد الكريم أحمد جدبان في مكتبة التراث الإسلامي بصعدة، سنة ١٤١٨ هـ.

كتاب الطهارة؛ كما في الإبانة.

الظلامة الفاطمية؛ ذكره ابن شهر آشوب في معالمه^١.

تفسير الناصر الأطروش؛ في مجلدين، قال المحلي: «احتج فيه بألف بيت شعر»^٢، وينقل عنه أبو الفضل بن شهردوير في تفسيره كثيراً؛ وقد ذكره في الذريعة^٣.

كتاب النسب؛ ذكره الزبيدي في تاج العروس^٤.

كتاب النصوص؛ قرأ عليه تلميذه عبد الله بن الحسن الإيوازي الروياني، ذكره في مطلع البدور في ترجمة عبد الله^٥.

وله كتاب في نقض أبي الحسن الهادي؛ كما في الشجرة المباركة^٦.

كتاب النصيحة؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء، واستشكل في انتسابه إلى الناصر قائلاً:

أخطأ بهاء الدين يوسف بن أبي الحسن الديلمي في انتسابه إلى الناصر، في حين أن الكتاب الشهير تم تأليفه من قبل شيعي المذهب واسمه السيد حسين الهاروني الحسيني الذي نسبه إلى الناصر تشنيعاً لأئمة الدعوة وخوفاً من مذهبه^٧.

١. معالم العلماء، ص ١٦١، الرقم ٨٥٤.

٢. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٥٨؛ اللاكي المضينة في أخبار أئمة الزيدية، ص ١٩، مخطوط.

٣. الذريعة، ج ٤، ص ٢٨٥، الرقم ١٢١٣؛ و ص ٢٦١، الرقم ١٢٢١.

٤. تاج العروس، ج ٢، ص ١٨٠.

٥. الذريعة، ج ٢٤، ص ١٧٩، الرقم ٩٢٨.

٦. الشجرة المباركة، ص ٢٥.

٧. مقالات المؤتمر العالمي للناصر الكبير، أهمية المخطوطات في دراسة التاريخ الثقافي للعلوين في شمال إيران، محمد كاظم الرحمتي، ص ٢٠٠.

و ينسب الزيدية اليوم كتاب الألفاظ و كتاب الإبانة للناصر الأطروش، مع أن الأول من جمع و تأليف تلميذه أبي عبد الله الوليدي، و الثاني من جمع و تأليف تلميذ تلميذه أبي جعفر الهوسمي^١.

ذكر بعض آراء الناصرية

و قد ذكرنا بعض آراء الناصر الأطروش سابقاً في المقارنة بين منهج الشريف المرتضى^٢ و منهج جدّه الناصر الأطروش، و قد عثرنا في خلال مراجعتنا إلى كتاب الإبانة و زوائدها على بعض آراء أتباع الناصر الأطروش لا يخلو ذكرها من فائدة.

لكن ينبغي أن نقول قبل ذلك: إنّ قول الناصر الأطروش عند أتباعه هو الحجّة حتّى في قبول الأخبار عن أهل البيت، قال في الزوائد:
و روي عن عليّ^٣ أنّه قضى في... و الرواية غير ثابتة عن عليّ^٤؛ لأنّ الناصر للحقّ خالفه فيها؛ فلو كانت صحيحة عنه^٥ لم يفت بخلافها؛ لأنّ ما صحّ عنه^٦ فهو حجة^٧.

و أكثر من ذلك: فقد تلقوا أقوال الناصر بالقبول و إن وردت في الرؤيا، يقول في زوائد الإبانة:

و روي أنّ رجلاً رأى الناصر للحقّ في منامه فسأله عن ذلك و قال: أنصلي في آخر التشهد؟ فقال: نعم، فقال: قل: صلى الله عليه وآله و سلّم^٨.

١. الزيدية للمحطوري، ص ٧٦.

٢. زوائد الإبانة، ص ٩٦٣.

٣. زوائد الإبانة، ص ١٥٩. و نظير ذلك ما ورد في الزوائد أيضاً: و حكى أنّ رجلاً جاء إلى ابن سيرين و قال: رأيت في منامي كأنّي أختم خروج النساء و أفواه الرجال، فقال ابن سيرين: يا هذا كأنك تؤذّن في رمضان قبل الصبح؟ فقال الرجل: نعم، قال: امسك هذا. زوائد الإبانة، ص ١٤٠.

و قد ذهب الناصر الأطروش إلى القول بعدم كفر الإماميّة، قال في الزوائد عند ذكر نكاح المرأة إذا كانت إماميّة:

و مجرد كونها إماميّة لا يكون كفراً إذا لم [تكن] مجبريّة أو مشبهيّة، فإن كانت مجبريّة أو مشبهيّة ففساد النكاح لأجلهما لا لأجل كونهما إماميّة؛ لأنّ الناصر للحقّ لم يكفرهم، كما قال المؤيد بالله: الناصر الكبير قبل روايتهم؛ لأنّه لم يثبت عنده قدهم، وهذا الصريح منه بأنّ الناصر للحقّ لم يكفرهم، و من قال بخلاف ذلك سها و لا عيب للإنسان في السهو و إنّما العيب في الخطأ^١. و الظاهر أنّهم يعتقدون في مذهبهم بصاحب الزمان - عجل الله تعالى فرجه الشريف - و خروجه، كما أنّ الناصر الأطروش ألف كتاباً بعنوان أنساب الأئمة و مواليدهم إلى صاحب الزمان عليه السلام، الذي يشعر باعتقاده إليه، و صرح بذلك كتاب الموضوع في فقه الناصر قائلاً:

و أنّه لا بدّ له من الحجّة في كلّ وقت ليكون الخلق بها محجوجين، كما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: «لا تخلوا الأرض من حجّة الله قائمة على خلقه إمّا ظاهراً مكشوفاً، و إمّا باطناً مغموراً كيلا ينقطع حجج الله و تبيانه...» و الحديث فيه يطول، ثمّ الإقرار بصاحب الزمان مثل عليّ و الحسن و الحسين عليهم السلام ثمّ هلمّ جرّاً إلى أن يقوم المهديّ من ولد رسول الله صلى الله عليه و آله...^٢.

و الظاهر أنّ اعتقادهم بصاحب الزمان منصوص مثل أمير المؤمنين عليه السلام و الحسين عليه السلام، كما يصرّحون أنّ هذه الثلاثة عليهم السلام منصوب منصوص على إمامتهم و باقى أئمتهم على الدعوة و الوصف.

١. زوائد الإبانة، ص ٤١١.

٢. و النسخة محفوظة في مكتبة مدرسة نمازي في مدينة خوي برقم ٦١٦، و النسخة ناقصة من أولها و آخرها و لذا لم يعلم مؤلفها و عنوان الكتاب.

هذا و لكن نصادف في نهاية كتاب الإبانة و زوائدها في البحث عن الإمامة كأنما لا يعتقدون بالمهدي - عجلَّ الله تعالى فرجه الشريف - و نقل عبارات تدلُّ بصراحة على عدم اعتقادهم بالإمام الغائب (ع).^١

علماء المذهب الناصري و من أُلّف في فقه الناصر الأطروش

تعدّ الناصريّة أحد المذاهب الزيدية التي كانت منتشرة في شمال إيران، و قد اتّبع كثير من الفقهاء مذهب الناصر الأطروش و تطلّعوا في فقهه و طريق اجتهاده. ثمَّ إنّ فقهاء الزيدية يعتقدون بالمذهب الناصري و يعدّونه من جملة مذاهبهم عند ذكر الأقوال و الآراء، قال عبد الله بن زيد بن مهدي في كتاب عقائد أهل البيت و الردّ على المطرفيّة: «إذا سألت واحد منكم عن مذهبه فليقل: أنا علويّ زيديّ قاسميّ يحيويّ ناصريّ منصوريّ»^١.

و لكن المشكلة في إحصاء علماء هذا المذهب المنسيّة في قلة مصادره و عدم الاهتمام بحفظ تراثه و ذكر علمائه، و قد أُشير في شرح الأزهاري إلى هذا المشكل حيث يقول عند ذكر أبو إسحاق القاضي:

قال في المستطاب: قيل: من فقهاء القاضي، و قيل: من فقهاء الناصر، و قيل: من فقهاء المؤيد بالله، قلت: لو كان من فقهاء الهادي لأشتهر و ترجموا له، و إنّما يخفى تراجم الناصرية و هو منهم، و قد كتبوا عليه في الحواشي: إنّهُ إسحاق بن عبد الباعث، و هو غلط فاحش من أبي إسحاق إلى أبي إسحاق^٢. و قد أخصيتُ أسماء علماء المذهب الناصري أو من أُلّف في الفقه الناصري، و إليك ما استقصيته:

١. عن نسخة خطيّة كانت في برلين برقم: ١٠٢٩٢.

٢. شرح الأزهاري، ج ١، ص ٨.

١ - القاضي أبو عبد الله أحمد بن محمد الوليدي؛ من تلامذة الناصر الأتروش له كتاب الألفاظ، كان يلزم مجلس الناصر و يكتب جميع ما سمع عنه ممّا يتصل بجنس العلم والأدب ويتعلّق بضرب من الفائدة، و صنّف كتاباً في ذلك سمّاه ألفاظ الناصر، قال الهاروني: «و من نظر فيه عرف يقين الناصر و فضيلته»^١.

٢ - أبو الحسين الزاهد؛ له كتاب الذخائر في سير الإمام الناصر للحق^٢، ذكره السيّد ابن طاوس رحمته الله بعنوان سير الفاطمي.

٣ - أبو جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي (٤٥٥ هـ)؛ الإبانة، طبع قسم منها على فكسيميلة، و كتاب الكافي في شرح الوافي^٣، الفتاوى؛ كما في زوائد الإبانة، و ذكره المحطوري قائلاً: «أنّ للناصر كتاب المسائل و الفتاوى و قد جمع أبو جعفر الهوسمي»^٤، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «محمد بن يعقوب القرشي صاحب كتاب الإبانة، و قبره مشهور بهوسم».

٤ - أبو يوسف يعقوب بن محمد بن يعقوب الهوسمي (ق ٥ هـ)؛ روى عن أبيه كتاب الإبانة، و روى عنه أبو علي بن أمّوج و أبو ثابت كوريكير الديلمي، له التعليق الكبير على الإبانة و الجوابات^٥.

٥ - أبو الحسين المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (٤١١ هـ)؛ له كتاب في فقه الناصريّة بعنوان الحاصر في فقه الناصر.

١. مطلع البدور، ج ٤، ص ٤٤٠، الرقم ١٢٩٠.

٢. زوائد الإبانة، ص ١٠٦٥.

٣. نسخة مصوّرة من الجزء الأول بمكتبة السيّد محمد بن عبد العظيم الهادي، و الجزء الثالث بمكتبة الجامع الشرقيّة برقم ١١٢٠، و الجزء الرابع برقم ١١٢١.

٤. الزيدية، للمحطوري، ص ٨٤.

٥. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٧٢، الرقم ٨٠٤.

٦ - أبو القاسم إسماعيل بن أحمد البستي؛ له كتاب الباهر على مذهب الناصر، والموجز، والإكفار، وهما في الكلام، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «اسمه إسماعيل بن أحمد صاحب شرح نصّ الناصر للحقّ المسمّى بالباهر، وصاحب شرح الموجز للمؤيد بالله، وأستاذ السيّد أبي طالب.

٧ - شمس الدين محمّد بن صالح بن مرتضى الجيلاني التهجاني (٦٠٨ - ٦٧٥ هـ)؛ سمع الإبانة وزائدها عن محمّد بن باجويه ومهدي بن أبي طالب، وسمع منه ابنه الحسين ومحمّد بن سليمان والسيّد محمّد بن المهدي بن الناصر، قال السيّد أحمد بن الأمير الناصري: هو الفقيه العلامة، أفضل المتأخّرين، وهو الذي تولّى زوائد الإبانة وشرحها وجمعها وترصيفها وتهذيبها مع زوائد ومذاكرة زاد عليها ورتبها وهذبها^١، وهي اليوم مطبوعة قسم منها على هامش الإبانة. قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «أستاذ شمس الدين محمّد بن صالح، وقبره وقبر أبيه في كوكلوه».

٨ - الفقيه الحسين بن محمّد بن صالح الجيلاني؛ وهو ابن صاحب زوائد الإبانة، قرأ الإبانة وزائدها على أبيه، عن محمّد بن باجويه ومهدي بن أبي طالب، فمهدي سمعها عن عمّه شهردوير، عن شهرآشويه، عن أبيه شهردوير، عن أبيه كوركير، عن يعقوب بن أبي جعفر، عن أبيه أبي جعفر الهوسمي، وسمع عليه أحمد بن منصور اللاهجي وولده يحيى بن الحسين^٢، وفي مطلع البدور: «وهو أخ لحسن بن محمّد بن صالح صاحب حاشية الإبانة، وهم بيت كبير»^٣، وله رسالة

١. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٩٨٦، الرقم ٦١٩.

٢. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٣٩٣، الرقم ٢٢٧.

٣. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢١٧، الرقم ٤٩١.

إلى ابنه يحيى في النصيحة؛ كما في نسخة مكتبة كاشف الغطاء.

٩ - عليّ بن محمّد بن صالح بن مرتضى التهجاني؛ وهو ابن صاحب زوائد الإبانة^١.

١٠ - يحيى بن الحسين بن محمّد بن صالح التهجاني؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء، وقد كتب أبوه الحسين إليه نصيحة، وفي نهاية الرسالة ينصح الأب ابنه بضرورة اتباع نهج و تقاليد الطائفة الزيدية في طبرستان.

١١ - برهان بن الحسن بن الحسين بن محمّد بن صالح التهجاني.

١٢ - الحسين بن برهان بن الحسن بن الحسين بن محمّد بن صالح التهجاني.

١٣ - محمّد بن برهان بن الحسن بن الحسين بن محمّد بن صالح التهجاني^٢.

١٤ - عليّ بن أبي جعفر پيرمرد اللاهيجاني؛ له كتاب المغني في رؤوس مسائل الخلاف بين الإمام الناصر للحقّ و سائر فقهاء أهل البيت^٣، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «المدفون بلاهجان في جانب خميره كلايه، و قبره مشهور».

١٥ - الشيخ شيرزون بن فيرمرد؛ روى كرامة للناصر الأطروش، كما في زوائد الإبانة.

١٦ - أحمد بن الحسين بن هارون بن محمّد الحسني الأملي المؤيد بالله؛ ولد بآمل طبرستان سنة ٣٣٣هـ، و بويغ له بالخلافة سنة ٣٨٠هـ، و توفي يوم عرفة سنة ٤١١هـ، و صلى عليه مانكديم، و دفن بلنجا، له كتاب شرح التجريد، و كتاب البلغة،

١. مطلع البدور، ج ٤، ص ٣١٨.

٢. ذكر هذه الثلاثة في رسالة في علماء الزيدية، ص ٤.

٣. قال بركلمان: له نسخة في مكتبة فاتيكان برقم: ١٠٣٦، و ذكر أنها شرح لكتاب البساط، و ليس بصحيح، أعلام المؤلفين الزيدية، ص ٣٣١، الرقم ٣١٦.

و كتاب الهوسميات، و كتاب الإفادة، و كتاب الزيادات، و كتاب التفريعات في الفقه، و كتاب التبصرة، و كتاب النبأت، و كتاب تعليق على شرح السيد مانكديم، و كتاب إعجاز القرآن في الكلام، و كتاب الأمالي الصغرى، و كتاب سياسة المريرين.

١٧ - أبو طالب يحيى بن موسى السولشي؛ و في تفاصيل علماء الزوائد: «صاحب الهداية الشيخ أبو طالب السولشي»؛ قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «اسمه يحيى بن موسى، و لقبه أبو طالب السولشي، المدفون في قرية كُملَه صَنَفَ كتابين أحدهما الهداية للناصر للحق، و الآخر التفريعات للهادي».

١٨ - الفقيه أحمد بن الحسن الكوكي؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، و الظاهر من كتابه.

١٩ - مولانا فضل بن فقيه أحمد بن الحسن الكوكي؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، و الظاهر من كتابه.

٢٠ - الشيخ العلامة علي بن محمد الإيراني (ق ٤ هـ)؛ له كتاب المسفر، كثيراً ينقل عنه في زوائد الإبانة، قال في حاشية تفاصيل الزوائد: «ابن أخ الناصر للحق المدفون بلاهجان في جانب سمروود، و هو أب زوجة الحسين الناصر»، و في طبقات الزيدية: «يروي عن أبي الفضل جعفر بن محمد، عن الناصر للحق رواية متسعة، ذكر ذلك في كتاب المحيط بأصول الإمامة»^١.

٢١ - ناصر بن مهدي بن محمد الناصري يعرف بالناصر الرضي (ق ٦ هـ)؛ من أولاد الناصر الأطروش، ذكر في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء أنه تلميذ أبي الشجاع

الجيلي وأبي حامد الغزالي، وفيها: «إنّ الغزالي دخل مذهب الزيدية بعد لقائه مع الرضي»؛ له كتاب النهاية، قال في رسالة محيي الدين يوسف وحاشية تفاصيل علماء الزوائد: «وقبر الناصر الرضي في برفجان، وقيل: إنّ قبر أبي الفضل الناصر هناك أيضاً»^١، وفي طبقات الزيدية: «تلمذ للرضي أبا منصور بن علي بن أصفهان»^٢، وقال عبد الله بن حمزة: «وكان محيياً لعلوم الناصرية»^٣.

٢٢ - عبد الله بن الحسن الإيوّازي؛ صاحب الناصر الأطروش، له كتاب مسائل الإيوّازي أو الإيوّازيات، والوافي.

٢٣ - بهاء الدين يوسف بن الحسن بن أبي القاسم الديلمي المراكلي؛ كان تلميذ الفقيه شيرزاد بن إسحاق الجيلي، وتلميذ الفقيه شعيب بن دلير بن مرتضى؛ كما في المخطوطة في مكتبة كاشف الغطاء برقم ٣١،^٤ له تفسير القرآن وقد نقل عنه حفيده في تفسيره.

٢٤ - شهردوير بن يوسف بن الحسن الديلمي المراكلي؛ قال ابن أبي الرجال: «علامة تشدّ إليه الرجال، وهو المدفون في شكل» له تفسير القرآن وسمط الدرر شرح التحرير وعمدة الوافي وسيرة الأئمة^٥، وذكر العلامة الطهراني أنّ له كتاب لوائح الاختيار^٦.

١. رسالة إلى عمران بن الحسن، ص ١٤٢.
٢. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٤٤١، الرقم ٢٥٨.
٣. الرسالة العالمية بالأدلة الحاكمة، ص ١٦٧.
٤. مقالات المؤتمر العالمي للناصر الكبير، أهمية المخطوطات في دراسة التاريخ الثقافي للعلويين في شمال إيران، محمّد كاظم الرحمتي، ص ١٩٩.
٥. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٤٠٨.
٦. الذريعة، ج ٤، ص ٢٥٧، الرقم ١٢١٣.

٢٥ - أبو الفضل بن شهردوير بن يوسف الديلمي المركالي (مات قبل ٦١٤ هـ): كان هو وأبوه وجده وأخوه من علماء ديلمان و جيلان من أواخر القرن الثامن، ذكره صاحب مطلع البدور في حرف الفاء، له كتاب دلائل التوحيد و تفسير القرآن، رأى نسخة منه العلامة الطهراني في النجف الأشرف في بقايا مكتبة العلامة العاملي صاحب مفتاح الكرامة، و قال: «يكثّر النقل فيه عن تفسير الناصر للحق»، و قال: و المجلدان كلاهما بخط واحد كتبهما محمد بن حامد اللنگرودي لنفسه في مدة مديدة؛ لأنه فرغ من أولها في ذي الحجة ٨٧١، و من ثانيهما في ٩ شوال ٨٧٦ ثم باع النسخة بعد سنين طويلة، فكتب بخطه أيضاً على ظهر المجلد الأول: أنه اشترى المجلدين جناب سيادت مآب فضائل و كمالات شعار سيّد ناصر كيا بن سيّد رضى كيا التيمجاني في ٨٩٢ بشهادة شرف الموالي و الفضلاء مولانا حسين ابن فقيه عليّ حامد، و فقيه حسن كما جال، و مولانا أحمد المقري، و فقيه محمد بن فقيه عليّ حامد، و ظاهر هذه الألقاب أنّ المشتري و الكاتب و الشهود كلّهم علماء فضلاء^١. و على ما يظهر من ذلك: أنّهم من علماء المذهب الناصرية في عصرهم، و هو من التراث الموجود من الناصرية، و التفسير مطبوع فكسيميلة في مجلدين ضخمين مع مقدّمة السيّد محمد العمادي الحائري.

٢٦ - إسماعيل بن شهردوير بن يوسف بن أبي القاسم الديلمي المركالي؛ أخو أبو الفضل المذكور، له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، و يحتمل من كتابه.

٢٧ - أبو طالب ابن أبي شجاع الفارسي السلماني؛ له كتاب الحدود ينقل عنه في زوائد الإبانة، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «صاحب التقرير في شرح

١. نفس المصدر؛ و المجلد الأولى من هذا التفسير حالياً موجود في مكتبة صدوقي في مدينة يزد، و هو من سورة الفاتحة حتّى سورة الكهف.

التحرير، و مجلس الغدير، و له تصانيف كثيرة»، و ذكر في مطلع البدور من تأليفاته:
الحاشية على الإبانة، و مجلس الغدير في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و شرح على
التحرير لأبي طالب الهاروني سمّاه التقدير.

٢٨ - الشيخ أبو رشيد بن محمّد بن عليّ الطبري؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة،
و الظاهر من كتابه.

٢٩ - السيّد أبو الحسين عليّ بن إسماعيل؛ له كتاب المدخل، ينقل عنه في زوائد
الإبانة.

٣٠ - مولانا إسماعيل الكماجالي؛ ينقل عنه في زوائد الإبانة، و الظاهر من كتابه.
٣١ - الفقيه شعيب بن أسد بن سلام؛ شيخ الناصريّة، له كتاب في ذكر كرامات
الناصر الأطروش؛ كما في زوائد الإبانة^١.

٣٢ - عليّ بن العباس؛ روى كرامة للناصر الأطروش، كما في زوائد الإبانة.
٣٣ - أبو الحسن بن عليّ الري الشعيري؛ و هو أيضاً روى كرامة للناصر، كما في
زوائد الإبانة.

٣٤ - أبو الفوارس ابن أبي الفضل بن أبي رشيد؛ له حاشية على كتاب الإبانة؛ و كما
يظهر من زوائد الإبانة، و قد يعبر عنه ب: التعليق، أو أنّهما كتابان.

٣٥ - جمال الدين أبو يوسف بن عليّ الخانكنجي (ق ٦ هـ)؛ له آراء ينقل عنه في
زوائد الإبانة، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «صاحب حاشية المسائل،
المدفون في لاهجان في جانب پردسر، و قبره مشهور الآن»، و ذكره محي الدين
يوسف و يعبر عنه ب: «شيخنا»^٢، و ذكره عبد الله بن حمزة في عداد العماء

١. زوائد الإبانة، ص ١٠٦٥.

٢. رسالة محي الدين يوسف إلى عمران بن الحسن، ص ١٥٨.

الرشانقة و قال: «و الفقيه زعيم الناصرية»^١.

٣٦- أحمد بن داعي بن الحسين التنهجي؛ و هو المعروف بدابسي (دانشي)، قال يوسف حاجي: «يقال له: فقيه دانشي، قبره في بيهجان في بلكر مزور، له من الكتب: تعليق الإبانة و تعليق التحرير و كتاب جوابات الملاحدة»^٢، ذكره عبد الله بن حمزة من علماء الرشانقة و قال: «له تصنيف في ذلك - أي عدم جواز مهادة الملاحدة - سمّاه: كتاب الحجج و البرهان»^٣.

٣٧- مدكياء البخاري التنهجي؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، و الظاهر أنه من كتابه، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «اسمه محمد كياء البخاري، صاحب شرح المتنبي»، و في مكتبة مجلس الشورى مجموعة من رسائل الزيدية في طبرستان برقم ١٠٧٢٧، خامسها رسالة استصوبها المؤلف موضوع الرسالة من قبل أستاذه محمد كيا البخاري، و كتب بهامشها: «و الفقيه العالم محمد كيا البخاري، و هو ليس سيّد بل من جملة علماء الرشانقة، قيل: إنّه من تنهجان، و ذرّيته باقية إلى يومنا هذا على ما قيل، و الله أعلم»^٤.

٣٨- الفقيه جمال الدين حربي (مولي) دوست (بن دمكه) الملائي؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، و في مطلع البدور: «حزمي دو دست، صاحب إيجاز الشرح، يعني شرح الإبانة»^٥.

١. الرسالة العالمية بالأدلة الحاكمة، ص ١٧٠.

٢. مطلع البدور، ج ١، ص ٢٩٨، الرقم ١١٥؛ طبقات الزيدية الكبرى، ج ١، ص ١٢٠، الرقم ٤٦.

٣. الرسالة العالمية بالأدلة الحاكمة، ص ١٧٠.

٤. مقالات المؤتمر العالمي للناصر الكبير، أهمية المخطوطات في دراسة التاريخ الثقافي للعلويين في

شمال إيران، محمد كاظم الرحمتي، ص ١٩٧.

٥. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٢٦، الرقم ٥٠١.

٣٩- الشيخ أبو عليّ الحسين بن عليّ الحسيني؛ له كتاب المرشد، جاء في تفاصيل علماء الزوائد برواية عزّ الدين الهادي أنّه من أولاد الناصر للحقّ.

٤٠- الفقيه شهردوير بن عليّ بن شهردوير بن أبي ثابت كوريكير الديلمي؛ له آراء ينقل عنه في زوائد الإبانة، قال في تفاصيل علماء الزوائد: «تلميذ جمال الدين و أبو الفضل الناصر الحسيني»، وفي حاشيته: «أستاذ بهاء الدين يوسف صاحب التفسير المدفون في پاشيجا»، وفي طبقات الزيدية: «سمع الإبانة وزائدها على أبي الفضل شهرآشوبه، و رواها عن عمّه الفقيه مهدي بن أبي طالب»^١.

٤١- الفقيه شهرآشوبه بن شهردوير بن عليّ أبي ثابت كوريكير؛ له الحاشية على الإبانة، و كتاب الزكاة، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «المدفون في برفجان»، و في طبقات الزيدية: «و توفيّ بمالقجان و دفن بها»^٢، و هو من ناقلة الشيخ أبي ثابت، و هو في عصر الشيخ ظ (يعني عليّ بن إصفهان)، و اسمه أبو الفضل، و لعلّه هو الفقيه شهرآشوب الشوشكي الذي له رسالة عرفانيّة بالفارسيّة، و مخطوطها في مكتبة مجلس الشورى برقم ١٠٧٢٧.

٤٢- الشيخ الحافظ عليّ بن إصفهان (صفاهان) بن عليّ الديلمي (ق ٥ هـ)؛ ينقل عنه في الزوائد آراء و الظاهر من كتابه، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «قيل: إنّهُ كان صاحب التوراة و الإنجيل سفرتان»، و في مطلع البدور: «قال يوسف حاجي: الشيخ الحافظ عليّ بن أصفاهان الديلمي ثمّ الجيلي المدفون في لاهجان موضع يقال له: باكي دشت، له الكفاية»^٣.

١. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٤٩٠، الرقم ٢٩٠.

٢. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٤٨٩، الرقم ٢٨٨.

٣. مطلع البدور، ج ٣، ص ٢١٤، الرقم ٨٦٣؛ طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٧١٢، الرقم ٤٢٥.

٤٣ - الفقيه أبو منصور بن عليّ بن إصفهان؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد و الظاهر من كتابه، قال في مطلع البدور: «وكان الفقيه أبو منصور هذا في زمرة الناصرية كالنبيّ في أمته، و كان تلميذاً لأبيه و للرضيّ الناصر، و أيضاً تلميذاً للغزالي و ادّعى مات الغزالي زديداً»^١.

٤٤ - عليّ بن داود بن منصور بن عليّ بن إصفهان؛ جاء ذكره في طبقات الزيدية.

٤٥ - محمود بن إصفهان ابن الشيخ الحافظ بن إصفهان الديلمي الجيلي؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء.

٤٦ - أبو الفضل الناصر الحسيني؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد، و الظاهر من كتابه، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «قال العالم الفقيه حاجي حسن التنهجي: و أمّا أبو الفضل الناصر فقد عدّه الفقيه الحسين بن محمّد بن صالح من جملة المشايخ، و غيره من جملة المتأخّرين»، و جاء في تفاصيل علماء الزوائد برواية عزّ الدين الهادي أنّه من أولاد الناصر للحقّ.

٤٧ - العالم الفقيه حاجي حسن التنهجي؛ كما جاء ذكره في حاشية تفاصيل علماء الزوائد.

٤٨ - السيّد أبو الرضي الحسيني الكيسمي؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد، و الظاهر من كتابه، قال في رسالة محيي الدين يوسف و حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «و قبر السيّد أبو الرضي في أرض كيّسم»^٢.

١. رسالة محيي الدين يوسف إلى عمران بن الحسن، ص ١٤٠؛ طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٩٩، الرقم ٨٢٦.

٢. رسالة محيي الدين يوسف إلى عمران بن الحسن، ص ١٤٤؛ و أيضاً ذكره مفصلاً في ص ١٥٠ - ١٥٢.

٤٩ - السيد أشرف؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد، و الظاهر من كتابه، قال في حاشية تفاصيل علماء الزوائد: «و قبر السيد أشرف في أرض تجن مشهور».

٥٠ - الفقيه أبو الرضي؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد، و الظاهر من كتابه، و على ما في تفاصيل علماء الزوائد برواية عز الدين الهادي أنه ابن جمال الدين أبو يوسف المذكور.

٥١ - الفقيه أبو محمد باجويه بن أبي جعفر الكوكلوي؛ ذكره في طبقات الزيدية؛ قائلاً: «سمع الإبانة عن الفقيه العالم إسماعيل الميالهجي»^١.

٥٢ - أبو جعفر محمد بن باجويه الكوكلوي؛ ابن الفقيه المذكور؛ و في مطلع البدور: «ترجم له ملا يوسف حاجي في متأخري الناصرية»^٢، قال في طبقات الزيدية: «روى الإبانة وزاؤها عن أبيه، و روى عنه جمال الدين الديشلي و محمد بن صالح، قبره بكوكلوا»^٣.

٥٣ - الشيخ أبو ثابت بن محمد قوريه قير (كوركير) الديلمي؛ له آراء ينقل عنه في الزوائد، و الظاهر من كتابه، كان الفقيه شهرآشوبه ناقلة عنه؛ كما في حاشية تفاصيل علماء الزوائد، و في مطلع البدور أنه تلميذ ابن أبي جعفر الهوسمي^٤، سمع الإبانة عن يعقوب ابن أبي جعفر عن مؤلفه.

٥٤ - نور الدين الفقيه مهدي بن أبي طالب بن علي؛ له آراء يذكر في الزوائد، و الظاهر أنها من كتابه، توفي شهر رجب سنة ٦٨١ هـ، و جاء ذكره في تفاصيل

١. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٢٦٢، الرقم ١٤٠.

٢. مطلع البدور، ج ١، ص ٦٦٣، الرقم ٣٣٥.

٣. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٩٤١، الرقم ٥٨٦.

٤. مطلع البدور، ج ١، ص ٥٩٤، الرقم ٣٣٥؛ وج ٤، ص ١١٩، الرقم ١٠٦٥.

علماء الزوائد برواية عز الدين الهادي و ذكر أنّه ابن أخي جمال الدين أبو يوسف.
 ٥٥ - الفقيه مردومه جواني؛ كذا في تفاصيل علماء الزوائد برواية عز الدين الهادي.
 ٥٦ - شيبه بن محمد؛ له آراء يذكر في الزوائد، و الظاهر من كتابه بعنوان الكافي،
 و في مطلع البدور: «له مختصر الكافي»^١.

٥٧ - محمد ابن أبي يوسف؛ كذا جاء ذكره في زوائد الإبانة، و له آراء ينقل عنه.
 ٥٨ - الشيخ أبي القاسم بن تال الناصري؛ قيل: الحسين بن أبي جعفر الهوسمي،
 المعروف بالأستاذ العلامة، قرأ على المؤيد بالله، عن أبي الحسن علي بن
 إسماعيل، عن الناصر للحق^٢.

٥٩ - الشيخ محمد بن أحمد بن معرف؛ ذكره في شرح الأذهار و قال: «و له كتاب
 المستصفي».

٦٠ - الفقيه أبي الفضل بن أبي رشيد؛ هكذا جاء ذكره في زوائد الإبانة و نقل عن
 كتابه الحاشية، و لعل حاشية على الإبانة، و هو تلميذ محمد بن صالح.

٦١ - أبو سلمان الجرجاني؛ هكذا جاء ذكره في زوائد الإبانة، و له آراء ينقل عنه،
 و أيضاً ذكر في الزوائد أنّ الجرجاني ينقل عن أبي يوسف.

٦٢ - أبو عبد الله الجرجاني؛ كذا جاء ذكره في زوائد الإبانة، و له آراء ينقل عنه.

٦٣ - الحافظ علي بن الحسن؛ هكذا جاء اسمه في زوائد الإبانة، و ينقل عن كتابه
 بعنوان الكفاية.

٦٤ - أبو علي الفارسي؛ هكذا جاء اسمه في زوائد الإبانة، و ينقل عن كتابه بعنوان
 التعليق، و لعل تعليق على الإبانة.

١. مطلع البدور، ج ٢، ص ٤٠٩، الرقم ٦٦٧.

٢. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٩٢، الرقم ٨٢٠.

٦٥- القاضي يوسف؛ هكذا جاء اسمه في زوائد الإبانة، و لعلّ متّحد مع من ذكرنا سابقاً باسم يوسف أو أبو يوسف، ينقل عن كتابه بعنوان شرح الإفادة.

٦٦- الفقيه حسين الصيرفي؛ ينقل عنه كثيراً في زوائد الإبانة عن كتابه التحفة، وفي مطلع البدور: «المدفون في ليلة كومة (كذا)، وقيل: بهوسم، و الأول أصحّ، له حاشية الإبانة المسماة ب: التحفة»^١.

٦٧- الحسين الناصر الأخير؛ هكذا جاء ذكره في زوائد الإبانة، و له آراء ينقل عنه، قال في الزوائد: «المدفون بهوسم».

٦٨- شهاب الدين أحمد بن أبي الفضل (أو ابن أبي الفضل أحمد) بن منصور بن أحمد اللامهيجي (حدود ٧٧٠ هـ)؛ المشهور بأبي الناصري، في مطلع البدور: «أنّه من شيوخ أحمد بن مير الحسن»^٢.

٦٩- الفقيه العلامة أحمد بن سعد الدين العلامة الناصري؛ كما في طبقات الزيدية^٣.
٧٠- إسماعيل الميالهجي؛ سمع الإبانة وزائدها على الفقيه أبي علي صاحب تعليق الإبانة من يعقوب ابن أبي جعفر الهوسمي عن أبيه، و سمعها عليه باجويه؛ كما في طبقات الزيدية^٤.

٧١- أحمد بن منصور بن أحمد اللامهيجي (ق ٨ هـ)؛ سمع الإبانة وزائدها على القاضي يحيى بن لقمان السريحي و رجع لحلّ مشكلات الزوائد إلى الحسين بن محمّد بن صالح و إلى ولده يحيى بن الحسين؛ كما في طبقات الزيدية^٥.

١. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٢٥، الرقم ٤٩٧.

٢. مطلع البدور، ج ١، ص ٤٦٨، الرقم ٢٤٢.

٣. طبقات الزيدية، ص ٥٤.

٤. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٢٥٢، الرقم ١٣٥.

٥. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٢١٠، الرقم ١٠٦.

- ٧٢ - علي بن موسى البانديشتي؛ صاحب مدّة طويلة الناصر الأطروش، له كتاب المسائل البانديشتي، ذكره في الإبانة.
- ٧٣ - أبو القاسم الحسن بن الحسن الهوسمي؛ روى مذهب الناصر عن المؤيد بالله؛ كما في طبقات الزيدية^١.
- ٧٤ - القاسم بن أحمد بن سليمان الجيلي (حدود ق ٨ هـ)؛ كما في مطلع البدور^٢.
- ٧٥ - كوركه العراقي؛ ذكره في مطلع البدور^٣.
- ٧٦ - ليلى بن النعمان الديلمي (٣٠٩ هـ).
- ٧٧ - جعفر بن الناصر الأطروش ناصرك.
- ٧٨ - أبو علي (أو علي) بن أمّوج الجيلي الميالقجي (ق ٦ هـ)؛ في طبقات الزيدية أنّه أبو علي ابن أمّوج^٤، قال ابن أبي الرجال:
- أنّ ابن إصفهان قرأ على علي بن أمّوج المعروف بصاحب تعليق الكيلانه، وابن أمّوج قرأ على القاضي الكلاري بلنجا، وقال يوسف حاجي: دفن ابن أمّوج في تربة مالقجان بجوار مشهد العالم الزاهد إسماعيل، وكان معاصراً للسيّد أبي طالب الأخير الهاروني، وله حاشية على الإبانة و تعليق الفقه^٥.
- و أيضاً في الكنى من الطبقات: أخذ عنه: أبو الفوارس تورانشاه بن خسرو شاه، والشيخ علي بن أصفهان، وإسماعيل الميالهجي، له تعليق الإبانة^٦.

١. طبقات الزيدية، ص ٢٧٦.

٢. مطلع البدور، ج ٤، ص ٥٩، الرقم ١٠٢٥.

٣. مطلع البدور، ج ٤، ص ١١٩، الرقم ١٠٦٦.

٤. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٦٨٧، الرقم ٤٠٧.

٥. مطلع البدور، ج ٤، ص ١٧٩، الرقم ٨٣٨.

٦. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٩٠، الرقم ٨١٩.

- ٧٩- أبو الحسن عليّ بن بلال الآملي (ق ٥٥ هـ)؛ له كتاب الوافر في مذهب الناصر، وكتاب الوافي في مذهب الهادي، وله الموجز الصغير، وهو تمم كتاب المصايح المطبوع، قال يوسف الحاجي: «دفن ابن بلال في قرية وارقره خاله رز»^١.
- ٨٠- عليّ بن الحسين الأثري الإيوازي؛ قرأ على أحمد النيروسي^٢.
- ٨١- أبو حرب بن يزدقول؛ كما في مطلع البدور، و قال: «وكان يناظر المؤيد بالله، وكان يقول: أشدّ الناس تعصباً عليّ أبو حرب بن يزدقول»^٣.
- ٨٢- السيّد رضي بن الناصر الناصري الحسيني؛ له كتاب تفضيل الناصر للحق، روى عنه أبو طالب الفارسي^٤.
- ٨٣- أبو الرضي ابن أبي المحاسن ابن أبي رشيد اللنجاني؛ له حاشية الإبانة، وكتاب ردّ الملاحدة^٥.
- ٨٤- بهاء الدين أبو الفوارس زرقان بن إسفنجاء؛ كما في مطلع البدور^٦.
- ٨٥- شرف شاه اللباهجاني الناصري؛ كما في مطلع البدور؛ أسره المؤيد بالله و ملأ داخل سراويله حجارة و أرسله في البحر و أغرقه فيه^٧.
- ٨٦- شهرديبر ابن الشيخ أبي باسكوري؛ أستاذ شهر آشوبه، و تلميذ أبي جعفر الهوسمي^٨.

-
١. مطلع البدور، ج ٣، ص ٢١٥، الرقم ٨٦٤.
 ٢. مطلع البدور، ج ٣، ص ٢٣١، الرقم ٨٧٩.
 ٣. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٢٦، الرقم ٥٠٠.
 ٤. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٩٠، الرقم ٥٦٦.
 ٥. رسالة محي الدين يوسف إلى عمران بن الحسن، ص ١٥٥؛ مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٩٢، الرقم ٥٦٧.
 ٦. مطلع البدور، ج ٢، ص ٢٩٥، الرقم ٥٧١.
 ٧. مطلع البدور، ج ٢، ص ٣٩٤، الرقم ٦٦١.
 ٨. مطلع البدور، ج ٢، ص ٤٠٧، الرقم ٦٦٩.

٨٧- صالح بن ملكان الناصري؛ كما جاء ذكره في زوائد الإبانة حكى عنه حكاية

عن الناصر، قال:

رأيت شخصاً مسناً من العلوية قد أتى عليه من السنين مائة و ثمانى عشرة سنة، و كان قد صحب الناصر للحقّ و الهادي إلى الحقّ و ستّة أئمة سواهما، فسألته عنهما، فقال: ألفت الهادي كوادٍ عظيم عريض الحافة مستطيلاً، و ألفت الناصر للحقّ كبحر زاخر بعيد القعر^١.

٨٨- شهاب الدين أحمد النبروسي الروياني؛ تلميذ عبد الله بن الحسن الإيوازي، و أستاذ عليّ بن الحسين الأبري الإيوازي^٢.

٨٩- إسماعيل الميالهجي؛ في مطلع البدور: ذكره أحمد بن مير الحسن، قال: «هو من مشيخة باجويه»^٣.

٩٠- الفقيه نظام الدين أبي الفضل بن فيروزشاه الجيلي.

٩١- الفقيه الفاضل حمزة بن محمود الجيلاني؛ ذكرهما المحلّي^٤.

٩٢- الفقيه الفاضل الحسن بن عليّ بن الحسن الديلمي البخاري؛ ذكره المحلّي^٥.

٩٣- الفقيه سليمان بن الفقيه حسن الجماساني (كان حياً سنة ٨٨٤ هـ)؛ كما جاء

اسمه في نهاية المخطوطة من تفسير أبي الفضل بن شهردوير.

٩٤- يوسف بن رستم؛ قال في نهاية تفسير أبي الفضل بن شهردوير: «الموطن

ببلال لأجل الفقيه العالم العامل الأجل فقيه سليمان..».

١. مطلع البدور، ج ٢، ص ٤٣٠، الرقم ٦٨٨.

٢. مطلع البدور، ج ١، ص ٥١٤، الرقم ٢٧١.

٣. مطلع البدور، ج ١، ص ٥٧٩، الرقم ٣١٩.

٤. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٥.

٥. الحدائق الوردية، ج ٢، ص ٦٦.

٩٥ - يوسف بن الحسن الجماستاني؛ كما في فهرست مخطوطات مكتبة جامعة طهران برقم ٦٦٢٣، و الظاهر هو شقيق الفقيه سليمان بن الحسن.

٩٦ - السيّد الداعي أعرج البجاريسي؛ كما في المخطوطة المحفوظة في مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف برقم ٣١، و قد تشير المخطوطة إلى معلومات حول علماء الزيدية في طبرستان، و فيها:

و السيّد الداعي أعرج البجاريسي، قرية من قرى أعالي جيلان، و بجاريس بضمّ الباء مكتوب بخطّ العلامة أبي الفضل بن شهردوير بن يوسف بن أبي الحسن الديلمي^١.

٩٧ - الفقيه شيرزاد بن إسحاق الجيلي؛ كما في المخطوطة في مكتبة كاشف الغطاء، و هو أستاذ بهاء الدين يوسف المركالي، و شيرزاد تلميذ أبي منصور مظفر بن عليّ الشيخ الحافظ.

٩٨ - الفقيه شعيب بن دلير بن مرتضى؛ كما في المخطوطة في مكتبة كاشف الغطاء، و هو أستاذ بهاء الدين يوسف المركالي، و شعيب تلميذ أبي منصور بن عليّ، و فيها أنّ الفقيه مات يوم السبت عشرة ربيع الأول سنة ٧٢٧.

٩٩ - الفقيه أحمد الخشكرودي؛ أستاذ مؤلف النسخة التي في مكتبة كاشف الغطاء.

١٠٠ - حامد بن الفقيه أحمد الخشكرودي؛ أستاذ مؤلف النسخة التي في مكتبة كاشف الغطاء.

١٠١ - الحسن بن محمّد بن عليّ؛ أستاذ مؤلف النسخة التي في مكتبة كاشف الغطاء،

١. مقالات المؤتمر العالمي للناصر الكبير، أهميّة المخطوطات في دراسة التاريخ الثقافي للعلويين في شمال إيران، محمّد كاظم الرحمتي، ص ١٩٩.

- و ذكر فيها أنه مات ليلة السبت قبل تغريد الدجاج في أواسط صفر سنة ٧٢٧.
- ١٠٢ - علي بن إبراهيم الكرفستاني؛ أستاذ مؤلف النسخة التي في مكتبة كاشف الغطاء، و قال فيها: «قرية من قرى أعالي جيلان».
- ١٠٣ - محمد بن علي بن إبراهيم الكرفستاني؛ أستاذ مؤلف النسخة التي في مكتبة كاشف الغطاء، قال فيها: «قبره بالري».
- ١٠٤ - أبو منصور مظفر بن علي الشيخ الحافظ؛ تلمذ عليه شيرزاد بن إسحاق، و أبو منصور تلميذ أبيه الشيخ الحافظ و أحمد بن الداعي بن الحسين التنهجي^١؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء.
- ١٠٥ - داود بن أبي منصور بن علي بن أصفهان الناصري الجيلي؛ كان أستاذاً لبهاء الدين يوسف؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء، و في طبقات الزيدية:
- روى مذهب الناصر عن أبيه أبو منصور، عن أبيه علي، عن أبي علي بن أمّوج، عن القاضي زيد، و أيضاً عن المؤيد، عن خاله أبي العباس، عن عبد الله بن الحسن الإيوّازي، عن الناصر^٢.
- ١٠٦ - الفقيه قاسم بن إبراهيم الديلمي؛ كان أستاذاً لبهاء الدين يوسف؛ كما في مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء.
- ١٠٧ - أحمد بن مير الناصر الحسنّي الجيلاني؛ سمع الإبانة و زواندها على شيخه أحمد بن منصور اللاهجي، و سمعها عليه علي بن سليمان الشباطي النزازي؛ كما في طبقات الزيدية^٣.

١. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٨٢٨، الرقم ٥٢٤.

٢. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٤٣٦، الرقم ٢٥٥.

٣. طبقات الزيدية، ج ١، ص ٢١٣، الرقم ١٠٩.

١٠٨ - جمال الدين عليّ الديشلي؛ يروي الإبانة وزوائد سماعاً على محمّد بن باجويه، عن أبيه، عن مشايخه منهم: إسماعيل الميالهجي، عن أبي علي، عن يعقوب بن أبي جعفر، عن أبيه أبي جعفر الهوسمي، ورواه عنه القاضي لقمان السريحي، وديشل قرية من قرى جيلان^١.

١٠٩ - القاضي لقمان الشريحي (السريحي)؛ سمع الإبانة على جمال الدين الديشلي^٢.

١١٠ - عماد الدين يحيى بن لقمان الشريحي (السريحي)؛ سمع الإبانة وزوائد على أبيه لقمان المذكور^٣.

١١١ - أبو أحمد محمّد الناصر بن الحسين الرضي؛ من أولاد الناصر الأطروش، روى عن أبي عبد الله الحسين بن محمّد الجرجاني بآمل سنة ٣٣٢ هـ، وروى عنه عبد الواحد بن إسماعيل الروياني^٤.

١١٢ - يوسف بن أبي الحسن بن أبي القاسم الجيلاني الديلمي (كان حيّاً سنة ٦٠٧ هـ)؛ تلميذ أبي منصور عليّ بن أصفهان، كتبه على عمران بن الحسن معروف وصل إليه سنة ٦٠٧ هـ^٥.

١١٣ - محمّد بن حامد اللنكرودي (ق ٩ هـ)؛ كما يظهر من نسخة تفسير القرآن لأبي الفضل بن شهر دوير التي رآها العلامة الطهراني في النجف الأشرف، استنسخ المجلد الأول منه لنفسه في سنة ٨٧١ هـ، و المجلد الثاني سنة ٨٧٦ هـ.

١. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٨٢٨، الرقم ٥٢٤.

٢. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٨٨٣، الرقم ٥٥٢.

٣. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٤٨، الرقم ٧٨٩.

٤. طبقات الزيدية، ج ٢، ص ٩٦٢، الرقم ٦٠٣.

٥. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٢٨٢، الرقم ٨٠٩.

- ١١٤ - السيد ناصر كيا ابن السيد رضي كيا التيمجاني؛ و قد اشترى نسخة تفسير القرآن لأبي الفضل بن شهردوير من محمد بن حامد اللنكرودي.
- ١١٥ - الحسين ابن فقيه عليّ حامد؛ هو الشاهد على شراء النسخة المذكورة.
- ١١٦ - الفقيه حسن كما جال؛ أيضاً هو الشاهد على شراء النسخة المذكورة.
- ١١٧ - أحمد المقرئ؛ أيضاً هو الشاهد على شراء النسخة المذكورة.
- ١١٨ - الفقيه محمد ابن الفقيه عليّ حامد؛ أيضاً هو الشاهد على شراء النسخة المذكورة.

- ١١٩ - الفقيه محمد بن نايب ملك تلجاني؛ كما جاء في نسخة مكتبة مغنيسا برقم: ١٢٧؛ من تفسير ابن شهردوير، و قد كتب القارئ عليها:
- في مدرسة زين العلماء و زبدة الصلحاء و تاج الأدباء و ملجأ الغرباء و ملاذ الشركاء أعني الفقيه الفاضل الكامل المحقق في العلم المدقق الفقيه محمد بن نايب ملك تلجاني - سلمه الله تعالى مع أولاده في الدارين بحق محمد و الحسين -، و قد قرأ عليه في قرية سنك برست.
- ١٢٠ - الفقيه يوسف كشكاجاني؛ كما في النسخة المذكورة من التفسير، كتب القارئ عليها:

و قرأت هذا الكتاب من سورة المذثر إلى آخره عند العالم النحرير الفاضل الفقيه يوسف كشكاجاني - طول الله عمره - في مقام الموسوم ب: دا...

- ١٢١ - الفقيه محمد تلجاني؛ أيضاً في النسخة المذكورة من التفسير، كتب القارئ عليها في تنمّة النص السابق:

.. و الباقي مع المجلد الأولى عند الكامل المحقق و الكاشف المدقق أفضل علماء الكاملين الفقيه محمد تلجاني - مدّ الله ظله في الدارين بحق محمد وعليّ وحسين - و ذلك في سنة ٨٩٩ هـ.

١٢٢ - أحمد بن نائب سَلار كينارودي؛ هو ناسخ تفسير ابن شهر دوير في مكتبة مجلس الشورى، و قرأ التفسير على مَلّا حاجي بن الفقيه محمّد بن نماور تنهجانى مياندهي.

١٢٣ - مَلّا حاجي بن الفقيه محمّد بن نماور تنهجانى مياندهي؛ و قد ذكرناه آنفاً.

١٢٤ - الفقيه صلابي بن إلياس المالتي (ق ٥٦ هـ)؛ ذكره محي الدين يوسف و يوصفه بشيخ من شيو خنا^١.

١٢٥ - الحسن بن محمّد بن أحمد بن الناصر الأطروش؛ ذكره عبد الله بن حمزة و قال فيه:

الخارج بهوسم محيي دين أبيه الناصر للحقّ، و ذكره فيمن يحرم مهادنة الباطنيّة^٢.

١٢٦ - السيّد هادي كيا مياندهي؛ كما جاء ذكره في حواشي نسخة تفسير شهر دوير المحفوظة في مجلس الشورى، ذكر فيها أنّه توفّي في ربيع الأوّل سنة ٩٦٨.

١٢٧ - أبو إسحاق القاضي؛ قال في شرح الأزهار:

قال في المستطاب: قيل من فقهاء القاضي، و قيل من فقهاء الناصر، و قيل من فقهاء المؤيد بالله، قلت: لو كان من فقهاء الهادي لأشتهر و ترجموا له، و إنّما يخفى تراجم الناصريّة، و هو منهم و قد كتبوا عليه في الحواشي: إنّهُ إسحاق بن عبد الباعث، و هو غلط فاحش من أبي إسحاق إلى أبي إسحاق^٣.

١٢٨ - عليّ بن محمّد العباسي، له كتاب العباسي، ينقل عنه في الإبانة.

١٢٩ - أبو طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسيني الهاروني، الناطق بالحقّ (٣٤٠ -

١. رسالة محي الدين يوسف إلى عمران بن الحسن، ص ١٦٠.

٢. الرسالة العالمية بالأدلة الحاكمة، ص ١٦٦.

٣. شرح الأزهار، ج ١، ص ٨.

٤٢٤هـ)؛ أحد أئمة الزيدية، له كتاب النازم في فقه الناصر.

١٣٠- السيد المرتضى علم الهدى (٤٢٦هـ)؛ له كتاب الناصريات في شرح مسائل

الواردة إليه من فتاوى الناصر الأطروش على وفق مذهب الإمامية، وهو الكتاب المائل بين يديك، ويأتي البحث عنه مفصلاً.

و أيضاً في زوائد الإبانة جاء أسامي كتب لم نعر على مؤلفيها، ولعل يتعلّق بمن ذكرنا سابقاً:

كتاب حاشية أدب القاضي، وكتاب الدراية، وكتاب حاشية التحرير، وكتاب الصوم، وكتاب المعرفة (في الكلام)، وكتاب أخبار المصطفى (في الحديث)، وكتاب حاشية الكافي (لعلّ حاشية على الكافي لأبي جعفر الهوسمي)، وكتاب الأمر للقاضي الثاني.

الفصل الثالث

دراسة حول كتاب الناصريّات

يختصّ الفصل لدراسة هذا الكتاب، وما يتعلّق به من البحث عن مصادره، وأسباب تأليفه، ومنهج الشريف المرتضى في أجوبة هذه المسائل، و التعريف بنسخه و طبعاته و المخطوطات التي تمّ العمل عليها.

كتاب الناصريّات في سطور

يبدو لمن تأمّل في طيّات كتاب الناصريّات أنّه يشتمل على شرح و بيان شطرٍ من فتاوى الناصر الأطروش في مسائل فقهيّة شتّى من غير أن يتعرّض إلى الاستدلال و الانتصار إلى فتاوي الناصر الأطروش.

و من المعلوم أنّ السبب الأهمّ الذي دعى السيّد الشريف المرتضى رحمته لتأليف كتاب الناصريّات هو الإجابة عن أسئلةٍ وردت عليه من فتاوى الناصر الأطروش، و على ما يظهر من كلام السيّد المرتضى في آخر الناصريّات أنّ تأليف الكتاب على نحو الاختصار و التسريع في الإجابة، لكي ترجع على من سألها.

و يقول أيضاً: «و قد انتهينا من الكلام على المسائل الواردة»، ممّا يؤكّد أنّ هذه المسائل قد وردت عليه من بلاد طبرستان على ما سيأتي تفصيله.

قال السيّد المرتضى رحمته الله في مقدّمة الكتاب:

فإنّ المسائل المنتزعة من فقه الناصر رحمته الله وصلت و تأمّلتها (تأمّلت) و أجبّت المسؤول (إلى المسؤول) من شرحها و بيان وجوهها و ذكر من يوافق و يخالف فيها^١.

و لكن قال المولى عبد الله الأفندي: أقول:

قد نقل أنّ الناصر الجدّ الأُمّي لهذا السيّد كان زيدياً، و يظهر أيضاً من الكتاب الذي ألفه الناصر المذكور و لخصه هذا السيّد و سمّاه المسائل الناصريّات، و هي مائة مسألة^٢.

و قد تبعه أكثر من في هذا القول تأخّر عنه، قال العلامة الطهراني: الفقه الناصرية للسيّد الشريف أبي محمّد الأطروش الحسن بن عليّ م ٣٠٤ هـ عن تسع و تسعين سنة، و هذا هو الذي شرحه السيّد الشريف المرتضى علم الهدى و سمّى بالمسائل الناصريّات كما يأتي^٣.

و قال في موضع آخر:

المسائل الناصريّات المنتزعة من فقه الناصر المؤلّف في طبرستان، و لذا عبّر عنه البصرويّ بالمسائل الطبريّات، للسيّد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى الموسوي المتوفّى سنة ست و ثلاثين و أربعمائة، و هي سبعة و مائتا مسألة منتزعة من الفقه الناصرية تصنيف الناصر الكبير جدّ الشريف المرتضى من طرف أمّه... و قد شرحها المرتضى و صحّحها و استدلّ على صحتها من الكتاب و السنّة و الإجماع....^٤

١. الناصريّات، ص ٢٦١.

٢. تعلية أمل الأمل، ص ٢٠٠.

٣. الذريعة، ج ١٦، ص ٢٩٩، الرقم ١٣٠٩.

٤. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٧٠، الرقم ٣٤٦٦.

و قريب إلى هذا الرأي السيّد محسن الأمين في أعيانه.^١
 وهو كما ترى أنّ العلامة الطهراني قال بأن كتاب الناصريّات أو الطبريّات في الواقع شرح لكتاب الفقه الناصريّة تأليف الناصر الأطروش.
 ولكن لا يصحّ القول بأنّ هذه المسائل كتاب مستقلّ للناصر الأطروش كانت عند السيّد المرتضى ثمّ أخذ بتفسيره و شرحه على وفق مذهب الإماميّة.
 ولعلّ المتوهّم قد تشبّث بورود لفظة «مسائل» أو «المسائل» في عنوان كتابنا الناصريّات، فإنّ للناصر الأطروش كتاباً بهذا العنوان، وأنّ كتاب الناصريّات شرحٌ على كتاب المسائل للناصر الأطروش أو بعضها، فإنّ ذلك مخالف لما ورد في مقدّمة الكتاب و خاتمته، مضافاً إلى عدم وجود الدليل عليه، أو شاهد يرشد إليه.

ثمّ إنّ كثيراً ما ينقل السيد المرتضى في الناصريّات رأياً أو قولاً من أقوال الناصر الأطروش لا يتّفق لفظاً - و في بعض الموارد مفهوماً - مع ما نقله أبو جعفر الهوسمي من كتاب المسائل للناصر الأطروش.

و قال الشريف المرتضى في خاتمة الكتاب في الدليل على اختصار الكتاب: لأنّا لو قصدنا الشرح و البسط و الاستيفاء لخرج جواب هذه المسائل في أضعاف كثيرة لما أجبتنا به.

و هنالك عدّة أسئلة تطرح نفسها في المقام:

١. أنّ المقصود من «المسائل المتنّزة» في العبارة الأولى هل هو كتابٌ مستقلّ للناصر الأطروش و وصل إلى السيّد المرتضى ثمّ شرحه؟ أو أنّ المقصود معناه اللغوي أي المسائل المتنّخة من كتاب أو كتب للناصر الأطروش؟

٢. وإذا كان المقصود هو الأخير فهل هو انتخاب من كتاب المسائل للناصر للحقّ أو من غيرها؟

٣. ثمّ من هو المنتخب لهذه الفتاوي: أ هو السيّد المرتضى رحمته الله أو غيره؟ أمّت بالنسبة إلى جواب السؤال الأوّل والأخير: فيمكن أن يقال: إنّ هذه «المسائل المنتزعة» ليست عنواناً لكتاب مستقلّ للناصر الأطروش، بل هي مسائل منتخبة و المنتخب على الأظهر هو السائل؛ انتخبها و أرسلها إلى السيّد المرتضى رحمته الله، ثمّ كتب السيّد المرتضى كتاباً في جوابه؛ لأنّه قال رحمته الله - كما تقدّم -: «المسائل المنتزعة من فقه الناصر رحمته الله وصلت و تأملتها و أجبته المسؤول».

فإنّ ظاهر كلمة «المسائل المنتزعة من فقه الناصر» يدلّ بوضوح على انتخابها و عدم كونها كتاباً مستقلاًّ للناصر الأطروش، و كذلك ما ذكره في خاتمة الكتاب يدلّ على أنّها مسائل منتخبة، سألها سائل و ليست كتاباً مستقلاًّ، حيث قال: «... لخرج جواب هذه المسائل في أضعاف كثيرة لما أجبنا به».

فإنّ ألفاظ «الانتزاع» و «الوصول» و «المسائل الواردة» و «جواب هذه المسائل» لا تتفق مع كون الكتاب من المصنّفات الفقهيّة المستقلّة للناصر الأطروش، بل ترشد إلى أنّها مسائل وردت على الشريف المرتضى، و ليس هو المنتخب لها أو الجامع لشتاتها.

و قد ذكر الفقيه الجليل الأقدم الشيخ محمّد ابن إدريس الحلّي هذا الكتاب بعنوان: «جوابات المسائل الناصريات» أو «جواب الناصريات» أو «جواب المسائل الناصريات» أو «المسائل الطبريات»^١ ممّا يدلّ على أنّ كتاب الناصريات في الحقيقة جوابات لأسئلة وردت على السيّد المرتضى و ليست كتاباً للناصر الأطروش.

و يدلّ على ذلك ما هو ورد في الناصريّات من المسائل المنسوبة إلى الناصر الأطروش؛ فعند التأمل في ترتيب المسائل المطروحة في الكتاب يتبيّن أنّها ليست على نحو شرح للكتاب الفقهي المستقل؛ لقلّتها و عدم تطرّق بعض الأبواب الفقهيّة فيه أساساً، وكذلك حال الفصل الأخير من الكتاب فهو عبارة عن مسائل متفرّقة.

و لكن ترى بوضوح أنّ متن هذه المسائل المنقولة عن الناصر الأطروش تتفق عبارتها أنّها تستخرج من كتاب فتوائية، و في موضعين في الكتاب صريح فيه، و هما ما يلي:

- ١- قال السيّد المرتضى رحمته الله في بداية الكتاب: «المسألة الأولى قال الناصر رحمته الله»^١
 - ٢- و في المسألة الثانية و المأتين: «لا أرى أكل ما ذبح و هو يكيد بنفسه»^٢
- فهما صريحان من أنّ المسائل المذكورة في الناصريّات مأخوذة من كتاب كتاب تأليف الناصر الأطروش.

فهو مع هذا جاءت في الكتاب مسألتان تناقضان هذا الحكم؛ لأنّ فيهما جاء فتوى الناصر على وفق أحد قوليّه، و هذا لا يتفق بأنّ المسائل مأخوذة من كتاب فتوائية للناصر الأطروش^٣، إلّا أن يقال قوله: «على أحد قوليّه» إضافة من المسائل. و أمّا المتخّج لهذه المسائل فهو السائل على ما يظهر أيضاً من عبارة السيّد المرتضى رحمته الله من أنّ السائل قد انتزع المسائل من فقه الناصر، و أوصلها إلى السيّد المرتضى؛ حيث قال السيّد: «وصلت و تأملتُها و أجبت المسؤول»، و كذلك

١. الناصريّات، ص ٢٦٧.

٢. الناصريّات، ص ٧١٤.

٣. الناصريّات، ص ٦٠١ و ٦٠٧.

صريح عبارته في نهاية الكتاب حيث يقول: «و قد انتهينا من الكلام على المسائل الواردة».

و من الطريف أنه قد ورد اسم الكتاب في جميع مخطوطاته بعنوان: مسائل الطبريات أو الطبرية كما في فهرس البصري، ولعلّ السبب في ذلك أنها عبارة عن مسائل وردت من بلاد طبرستان، وأنّ السائل قد أرسلها إلى السيّد المرتضى باعتباره من أسباط الناصر الأطروش، ولكونه من أساطين العلماء في العالم الإسلامي و قد طبّقت شهرته الآفاق.

و أيضاً و قد جاء على ظهر نسخة «أ» التي استنسخت عن نسخة قديمة تاريخها ٥٧٤ هـ هكذا:

صورة المکتوب في ظهر النسخة المنقول عنها: كتاب المسائل الناصرية و الجوابات عنها للسيّد الأجلّ المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي - رضي الله عنه و نور ضريحه - هذه هي المسائل الواردة من طبرستان و ذكر فيها مذهب الناصر و سائر الفقهاء و من خالف و وافق ذلك....

و هذا صريح في أنّ المسائل المذكورة من الناصر الأطروش سؤالات و ليست كتاب للناصر و شرحه السيّد المرتضى.

عنوان الكتاب

قد يطلق على الكتاب في زماننا بـ الناصريات، و ذلك نسبة إلى جدّ الشريف المرتضى ؑ من جهة أمّه، و ربّما يقدّم على هذا الاسم «المسائل» أو «مسائل» فاشتهر بـ: «المسائل» أو «مسائل الناصريات».

أول من ذكر اسم الكتاب هو أبو الحسن محمّد بن محمّد البصري تلميذ الشريف المرتضى ؑ، فهو كتب فهرساً لذكر تأليفات أستاذه، و في نهاية الفهرس

استجاز من الشريف المرتضى فأجازه في سنة ٤١٧ هـ، و قد جاء اسم الكتاب فيه هكذا: «المسائل الطبريّة مائتان و سبع»^١.

و قد صرّح أيضاً باسم الكتاب ابن إدريس الحلّي في السرائر^٢، و بعده المحقّق الحلّي (٦٧٦ هـ) في المعتمد^٣.

و لكن عبّر عنه ابن إدريس في بعض المواضع عند النقل عنه بالطبريّات، و في أخرى بالناصريّات.^٤

و بعد المراجعة إلى النسخ رأينا هذا الاختلاف في عنوان الكتاب بعينه موجود فيها، فقد ورد اسم الكتاب في نسخة «أ» المستنسخة من نسخة تاريخها ٥٧٤ هـ، جاء في الصورة المنقولة من ظهر نسخة الأصل هكذا: «كتاب المسائل الناصريّة»، و مع هذا جاء اسمه في نهاية نفس هذه النسخة هكذا: «تمّت المسائل الطبريّة»، و هكذا في نهاية نسخة «ج، ع، س» يصرّح بالمسائل الطبريّة.

فهل اسم الكتاب «المسائل الناصريّات» على ما هو المشهور في زماننا، أو «المسائل الطبريّة» أو «الطبريّات»؟

و الظاهر أنّ اسم الكتاب «المسائل الطبريّة» على ما صرّح به أبو الحسن البصريّ و هذا هو الذي أمضاه الشريف المرتضى مؤلف الكتاب، و لكن بعد فترة من الزمان اشتهر الكتاب بالناصريّات.

١. حقّقنا هذا الفهرس و كتبنا عليه مقدّمة مفصلة، و قد طبع مع هذه المجموعة ضمن إصدارات مؤتمر الشريف المرتضى.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٠٠، ١٨٠، ١٩٩، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٥٥، ٤٤٩، ٥٠٨، ٥٤١؛ و ج ٢، ص ١٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٨٤، ٥٦٥، ٦٦٢، ٧٢٧؛ و ج ٣، ص ٣٢، ٨٩، ١٦١، ٢٥١، ٤٠٧.

٣. المعتمد، ج ١، ص ٨٣.

٤. السرائر، ج ١، ص ٢٤؛ و ص ٤٤٢؛ و ص ٤٦٠؛ و ج ٢، ص ٤٠٧.

و هذا القول يوافق مع ما ذكر ابن إدريس بأنّ الكتاب ذو اسمين؛ اسم سَمَاء المؤلف و اسم اشتهر به، حيث قال:

و ما حَرَّرناه و اخترناه اختيار السيّد المرتضى و تحريره في جوابات المسائل الناصريّات التي هي الطبريّات^١.

الناصريّات و شرح الرسالة

و قد ذُكر للسيّد المرتضى عليه السلام كتاب بعنوان شرح الرسالة^٢، قال المولى عبد الله الأفندي:

قد نسب الشهيد في ... شرح الإرشاد ... في بحث التيمّم و غيره إليه أيضاً كتاب شرح الرسالة، و لعلّ المراد منه هو كتاب الخ [كذا] بعينه، فلاحظ، أو شرح رسالة المقنعة للمفيد، فتأمّل فيه، أو هو ... [كذا].^٣

و هو أوّل مَنْ ذكر كتاباً بهذا العنوان للسيّد المرتضى عليه السلام و لم يذكره مَنْ سبقه، إلّا أنا وجدنا الشهيد الأوّل ينقل عنه في الذكري، و لم نعر عليه في شرح الإرشاد للشهيدين يعني كتاب غاية المراد و كتاب روض الجنان.

و الظاهر أوّل من ينقل عن هذا الكتاب المحقّق الحلّي (٦٧٦ هـ) في المعبر^٤، و يتبعه الفاضل الآبي في كشف الرموز^٥، و العلامة الحلّي (٧٢٦ هـ) في منتهى المطلب^٦

١. السرائر، ج ٣، ص ٤٠٧.

٢. تأسيس الشيعة، ص ٣٩٢؛ الذريعة، ج ١٣، ص ٢٨٢، الرقم ١٠٢١؛ أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

٣. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤.

٤. المعبر، ج ١، ص ٨٢، ١٥٧، ٢٢٤، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٨٨، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٠.

٥. كشف الرموز، ج ١، ص ٩٤ و ١٠١.

٦. منتهى المطلب، ج ٢، ص ١١٦؛ و ج ٣، ص ١٠٢.

و تذكرة الفقهاء^١ و مختلف الشيعة^٢، و الشهيد الأول (٧٨٦ هـ) في ذكرى الشيعة^٣.

و قد يدعى أنّ شرح الرسالة المنقول عنه في المعتبر هو نفس كتاب الناصريّات؛ بزعم أنّ الناصريّات في الحقيقة شرح كتاب الرسالة لجده الناصر الأطروش، و لذا عبّر المحقّق الحلّي عنه بـ: شرح الرسالة، مضافاً إلى وجود بعض هذه المنقولات في كتاب الناصريّات^٤، و من هذا بعضها موافق متناً مع الناصريّات، و بعضها مختلفة متناً. و هذه المنقولات في المعتبر لا تتجاوز عن العشرين.

أمّا هذه الأدلة قاصرة من أن نحكم باتّحاد كتاب الناصريّات و كتاب شرح الرسالة؛ لأنّه كما ذكرنا كتاب الناصريّات لا يكون إلّا جواب لسؤالات واصله إلى السيّد المرتضى و ليس شرح لكتاب جده، مضافاً إلى ذلك أنّه لم ينسب كتاب بعنوان الرسالة إلى الناصر الأطروش.

و أمّا اتّحاد بعض المسائل المنقولة عن شرح الرسالة مع كتاب الناصريّات ليس دليلاً تامّاً؛ لأنّ باقي المسائل المنقولة لا يتفق أو لا يوجد في الناصريّات أصلاً؛ فينبغي أن لا نحكم باتّحاد الكتابين.

١. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٧٢؛ وج ٢، ص ١٥٣، ٢١٤.

٢. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٥.

٣. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ١٣٦، ٢٦٣؛ وج ٢، ص ١٧٥، ١٩٥، ٢٥٨.

٤. المعتبر، ج ١، ص ٨٢؛ الناصريّات، ص ٣١٢، المسألة ٢٢؛ المعتبر، ج ١، ص ١٥٧؛ الناصريّات، ص ٣٣٧، المسألة ٣٣؛ المعتبر، ج ١، ص ٣٦٤؛ الناصريّات، ص ٣٧٨، المسألة ٥٤؛ المعتبر، ج ١، ص ٣٧٢؛ الناصريّات، ص ٣٦٨، المسألة ٤٨؛ المعتبر، ج ١، ص ٣٨٨؛ الناصريّات، ص ٣٦٥، المسألة ٤٦.

أسباب تأليف كتاب المسائل الناصريات

إن الداعي في تأليف كتاب الناصريات عند السيد المرتضى عليه السلام هو أولاً إجابة السائل عن المسائل التي أرسلها إليه في مجال الفقه الناصر الأطروش وفقاً على مذهب الإمامية، و ثانياً إكراماً لجده الناصر الأطروش، و أنه أولى من غيره في شرحه مسائله وفقهه، حيث يقول:

و أنا بتشديد علوم هذا الفاضل البارع - كرم الله وجهه - أحقّ و أولى؛ لأنه جدّي من جهة والدتي^١.

كما أنّ في مواضع من كتابه يذكر بعد فتوى الناصر الأطروش تفسيراً آخرّاً مخالفاً لما ذكره السائل^٢.

مصادر السيد المرتضى في الناصريات

لقد رجع السيد المرتضى علم الهدى عليه السلام إلى مصنفات عديدة في فنون شتى في تأليف كتابه هذا؛ كما يظهر ذلك لمن يتصفح الكتاب و نظر لما فيه من الآيات و الأخبار، و ما أورده من الأقوال و الآراء، و احتجاجه باللغة و أشعار العرب، و إيراده الاستدلالات و البراهين، فلا غرو في ذلك، فقد كان الشريف المرتضى يمتلك مكتبة ضخمة، ذات أهمية قصوى، فيها تراث و مصنفات مختلف الفرق و المذاهب في شتى العلوم و المعارف.

و قد ذكروا عن مكتبة السيد المرتضى عليه السلام أنها كانت تشتمل على ثمانين ألف كتاب سوى ما أهداه إلى الرؤساء؛ و هو أحد وجوه تلقيبه بالثمانيني^٣.

١. الناصريات، ص ٢٦١.

٢. الناصريات، ص ٢٨٣ و ٢٩٣ و ٣٦٧ و ٣٧٨.

٣. أعيان الشيعة، ج ٩، ص ١٦٤.

و لكنّه لم يذكر أسماء مصادره إلاّ النزر اليسير، وإليك بعض المصادر التي ذكرها في هذا الكتاب:

١ - القرآن الكريم، و ذلك بعنوان ما يحصل من ظهوراته القطع بالحكم الشرعيّ، و قد مرّ البحث عنه.

٢ - كتب الأخبار، وإن كان جميع ما ذكره من الأخبار من طريق العامة و من مصنفاتهم، إلاّ أنّه من باب قاعدة إلزام المخالف.

و ما صرّح باسمه من كتب أخبارهم كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ)، فقد روى عنه حديثاً مصرّحاً باسم الكتاب عن النبيّ ﷺ من أنّه ﷺ رأى رجلاً توضّأ و في قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره ﷺ بأن يعيد الوضوء و الصلاة^١.

و حديثاً في تعيين مواضع السجود^٢، و أيضاً في بعض الأحداث المبطلّة للصلاة^٣. و الظاهر أنّ كتاب السنن للسجستاني من أهمّ ما نقل عنه السيّد المرتضى، و كثيراً ما يرجع إليه في نقل الحديث، كما يظهر ذلك لمن نظر إلى تخريجات الكتاب.

و ينقل من كتاب السنن أيضاً، مع التصريح باسم الكتاب و المؤلّف في كتابه الانتصار^٤.

و نادراً ما نجدّه يتمسّك بروايات الإماميّة في تضاعيف الكتاب، و هي

١ . الناصريّات، ص ٣٣٩.

٢ . الناصريّات، ص ٤٥٧.

٣ . الناصريّات، ص ٤٥٤.

٤ . الانتصار، ص ٣٨٥ و ٤١٩.

لا تتجاوز ستة موارد، وهو إما أن ينقل الرواية^١، أو يحيل إلى روايات الإمامية للإشعار بتواتر الخبر عندهم، أو رجحانه بأحد الطرق المقبولة^٢.

٣- كتب اللغة، ورجوعه إليها إنما من باب الرجوع إلى أهل الخبرة، كما صرح بأن قول ابن عباس حجة فيما طريقه اللغة^٣، ونرى أنه كثيراً أحوال إلى إجماع أهل اللغة أو عدم الخلاف بينهم أو ما كان في كتب اللغويين^٤.

وقد صرح بكتابتين من المصنّفات اللغوية، وهما:

أ) كتاب الجماهرة لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي القحطاني البصري (٢٣١ هـ)، نقل فيه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، وذلك في الاستدلال بأن التراب يطلق على التراب الخالص الذي لا يخالطه سبخ، وقال بعد هذا المعنى عن الجماهرة: «وقول أبي عبيدة حجة في اللغة»^٥، وهذه العبارة تدلّ على كمال اعتناؤه بكتاب الجماهرة ومؤلفه.

كما صرح باسم هذا الكتاب في الانتصار^٦، وكذلك في بعض رسائله^٧.
ب) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ)، فقد حكى عنه في تعيين عصبه الرجل؛ بأن العصبه مشتقة من الأعصاب، وهي التي تصل بين أطراف العظام، وهذا الاشتقاق يقتضي أنّ البنات كالبنين وأولادهنّ في اللحمه

١. الناصريات، ص ٢٨٩ و ٣٥٦.

٢. الناصريات، ص ٢٩٩، ٣٣٣، ٤١٥ و ٤٥٠.

٣. الناصريات، ص ٣١٩.

٤. الناصريات، ص ٣٠٩، ٣٩٤، ٤٢٠، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٦٣، ٥٥٣، ٥٨٩ و ٦٤٣.

٥. الناصريات، ص ٣٦٩.

٦. الانتصار، ص ٣٩٦.

٧. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٩٨.

بالميّت والاتّصال به^١.

و أيضاً نقل عين عبارة كتاب العين في الانتصار^٢.

٤ - كتب التفسير، لم يذكر اسم مصدر في التفسير بعينه إلا أنّه تعرّض إلى بعض البحوث التفسيرية، وتشعر بعض عباراته بأنّه كان يرجع إلى كتب التفسير، منها قوله في تفسير قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» الآية^٣: «و قد نقل أهل التفسير جميعاً أنّ المراد بالآية...»^٤.

٥ - كتب الفقه لفقهاء الإمامية؛ كما يظهر ذلك من نقل إجماعات الإمامية أو الاختلافات السارية بينهم.

منهج السيّد المرتضى في تأليف كتاب الناصريّات

لقد كتب السيّد المرتضى رحمته الله قبل الشروع مقدّمة مهمّة في وصف الناصر الأطروش و آبائه و نسبه من جهة أمّه، و هو ممّا يزيد في نفاسة الكتاب و أهمّيّته، قد استفاد كثير من الرّجالين من هذه المقدّمة.

يشتمل كتاب الناصريّات على ٢٠٧ مسألة في ١٥ باباً من الأبواب الفقهيّة، و ينتهي الكتاب بالمسائل المتفرّقة التي أكثرها فقهيّة إلا مسألتين في أمر الإمامة، و من المعلوم أنّ هاتين المسألتين تعتبر من الفروع عند الزيدية و هي عندنا فمن الأصول، و بذلك تكون أبواب الكتاب ستّة عشر باباً.

إنّ أغلب المسائل التي هي أكثر مناقشة في كتاب الناصريّات ترتبط بأبواب

١ . الناصريّات، ص ٦٨٩.

٢ . الانتصار، ص ٥٥٥.

٣ . المائدة (٥): ٦.

٤ . الناصريّات، ص ٣٤٧.

العبادات، بحيث صار عددهم في المجموع ١٤٧ مسألة، وأكثر هذه المسائل من كتابي الطهارة والصلاة، حاز كتاب الطهارة على ٦٤ مسألة، وكتاب الصلاة على ٥٠ مسألة، وأقلها في كتاب الأيمان والقضاء والإجارة والوقف والدين فمن كلّ كتاب مسألة واحدة.

وأما ترتيب أبواب الكتاب فهو على نهج الكتب الفقهيّة الأخرى، حيث يبدأ من كتاب: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحجّ، النكاح، الطلاق، البيوع، الشفعة، الرهن، الغصب، الديات، الأيمان، الفرائض، القضاء، إلى أن ينتهي بمسائل متفرقة (الإجارة، الوقف، الدين، الأكل والشرب، الجهاد).

ومن الجدير بالذكر أنّ كتاب الناصريّات يتوافق في ترتيب أبوابه بكتب الزيدية، خاصّة كتاب الإبانة لأبي جعفر الهوسمي الذي وضعه في الفقه الناصري. يبتدأ الشريف المرتضى بعد ذكر عنوان الكتاب بذكر رقم المسألة، ولم يعنون المسائل، أو يبيّن موضوعها، ونحن بدورنا قمنا بوضع عنوان للمسائل الفقهيّة المطروحة بين معقوفين.

ثمّ يذكر الشريف المرتضى فتوى جدّه الناصر الأطروش بعنوان المتن الذي يدور حول البحث والنقاش، وعلى ما بيّنا سابقاً أنّه أخذ الفتوى من متن الأسئلة التي وردت على السيّد المرتضى عليه السلام.

وبعد ذكر فتوى الناصر الأطروش يذكر القول المختار عنده، وقول أصحاب الإماميّة حول المسألة، والخلافات التي بينهم إن كانت معهودة عندهم، ولم تكن من المسائل المستحدثة.

و يذكر أقوال فقهاء باقي المذاهب المنتمية إلى الإسلام، سواء خالفوا في رأيهم مذهب الشيعة أو وافقوهم على ذلك.

و في الختام يشرع في بيان الاستدلال للقول المختار، و كثيراً ما يستدلّ بالإجماع إن حصل بين من تقدّم على السيّد المرتضى عليه السلام، إن لم تكن المسألة من المستحدثات أو الخلافية بين الفقهاء، فعند ذلك يستدلّ بظواهر الكتاب و الأدلّة العقلية. و تحتوي أكثرها الردّ على من قال بخلاف قول الإمامية، متمسكاً بالإجماع و الأدلّة العقلية و ظواهر الكتاب و أصول اللفظية و العملية.

إنّ السيّد المرتضى عليه السلام يطوي الكلام في الناصريّات هذا رعاية للاختصار و الإيجاز؛ لأنّه في الواقع جوابات لسؤالات وصل إليه و لا يحسن تطويلها لعدم اقتضاء المقام البسط و التفصيل، صرّح بهذا الاختصار في آخر الكتاب، حيث يقول: و قد انتهينا من الكلام على المسائل الواردة إلى الحدّ الذي لا تطويل فيه و لا تقليل، و أوردنا في كلّ مسألة على اختصار و اقتصار ما يكفي في العلم بها، و الاطلاع على مكوّناتها، و التفرقة بين صحّتها و باطلها؛ لأنّنا لو قصدنا الشرح و البسط و الاستيفاء لخرج جواب هذه المسائل في أضعاف كثيرة لما أجبنا به، و الزمان يضيق عنه، و الشغل يمنع منه، و إثثار سرعة عود جواب المسائل أو جب بلوغ الغاية في الاختصار.^١

فقه الناصر الأطروش بين الإمامية و الزيدية

من خلال التأمّل في ما وصل إلينا من تراث الزيدية في شمال إيران نجد أنّ أكثر تلك المصنّفات ترجع في الآراء الفقهية و الكلامية إلى مذهبين: أحدهما: ينتمي إلى القاسم بن إبراهيم الرّسّي (١٦٩ - ٢٦٤ هـ) في منطقة ديلمان و طبرستان و يعرفون بالقاسمية، و هؤلاء بعد ظهور الهادي إلى الحقّ (٢٩٨ هـ) في اليمن حفيد القاسم الرّسّي تأثّروا بتعاليم الهادي، و أصبحوا هادوية.

و الآخر: ينتمي إلى محمّد بن الحسن الناصر الكبير الأطروش (٣٠٤ هـ)، وقد شاع مذهب الناصر الأطروش وانتشر في منطقة طبرستان وخاصة في ناحية هوسم - رودسر - ويعرفون بالناصرية.

وقد وقعت بين مذاهب الزيدية - الناصرية و القاسمية و الهاديّة - خلافات فقهية، وكان للناصر الأطروش آراء قريبة من الإمامية - كما نشاهد ذلك في كتاب الناصريّات هذا^١ -، أدّى ذلك إلى اشتداد الخلاف بين مدرسة الناصر الأطروش و سائر المدارس الزيدية.

وقد وقعت بعد وفاة الناصر الأطروش منازعات شديدة بين القاسمية و الناصرية، و تعصّب أتباع كلا المذهبين لمذهبهم، حتّى بلغ من تعصّبهم أنّ كلّاً منهما قد كفر الآخر، و قد استمرّت هذه المنازعات حتّى عصر أبي عبد الله المهدي (٣٦٠ هـ)، و هو الذي صالح بينهم بتبنيّه القول بتصويب فقهاء الزيدية.^٢

وقد أشار إلى منشأ تلك المنازعات صاحب الشجرة المباركة، و أنّ منشأها هو الاختلاف بين منهج المذهبين، حيث قال:

يحيى أبو الحسن الهادي العابد الأمير بصعدة، صنّف كتاباً جامعاً في الفقه و هو يوافق أبا حنيفة في أكثر مذهبهم، و الناصر الأطروش نقض عليه مسائل كثيرة من ذلك الكتاب.^٣

١. فقد وافقت فتاوى الناصر الأطروش في كتاب الناصريّات فتاوى الإمامية في ٨١ مسألة على حسب ما عدّهاها.

٢. أخبار أئمة الزيدية في طبرستان و ديلمان و جيلان، ويلفرد مادلونغ، ص ٤٨٨.
ولكن من العجيب ما ورد في كتاب زوائد الإبانة في البحث عن عدم جواز الصلاة خلف الناصبيّ الإفتاء بجواز صلاة الناصري خلف القاسمي و القاسمي خلف الناصري، مع عدم جواز الصلاة خلف الإمامي لصدق معنى الناصبيّ عليه؛ لأنّ الإمامية على اعتقادهم نصبوا لأنفسهم أئمة من دون الله عزّ و جلّ فهم مصداق الناصبيّ، الإبانة، ص ١٦٦.

٣. الشجرة المباركة، ص ٢٥.

أما سبب ضعف الزيدية في إيران فهو أنّ الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (٢٩٨ هـ) حفيد القاسم الرسي سافر في بداية أمره إلى مناطق شمالي إيران، لكن واجهه أمراء الزيدية بسوء الظنّ، وأنّه يريد الخلافة، حتّى أُجبر بترك شمال إيران، و سافر إلى اليمن و أسّس حكومةً باسم الزيدية، و معه عدّة من أتباعه و هم الذين شاركوه في الاستيلاء على اليمن^١.

أما في القرن السادس الهجري بعد وفاة الهادي إلى الحقّ بحقبة زمنيّة خرج المتوكّل على الله أحمد بن سليمان (٥٠٠ - ٥٦٦ هـ) و دعا الناس إلى نفسه؛ و ذلك تحديداً في سنة ٥٣٢ في اليمن^٢، و ذلك بعد سقوط الدولة الصليحيّة التي كانت تتبنّى المذهب الإسماعيليّ.

و قد طلب علماء الزيدية و أتباعهم من زيدية إيران و غيرها من البلدان أن يساندوهم و يعاضدوهم لاستحكام سلطنتهم و استقرار حكومتهم، و كان أكثر الزيدية يقطنون في خراسان و طبرستان، فأجابوا هذه الدعوة و شدّوا الرحال إلى اليمن، و يعدّ هذا الانتقال المرحلة الأولى من هجرة الزيدية إلى اليمن.

و أمّا بعد القرن السابع الهجري و بعد إمامة المنصور بالله عبد الله بن حمزة (٦١٤ هـ) و ترويجه المذهب الهادي في اليمن و قد ظهر جمّ غفير من علماء الزيدية، و لذلك فقد ارتحل كثيرٌ من طلاب العلم إلى اليمن؛ و قد هاجر كثيرٌ من الزيدية من إيران إلى اليمن، و هذه هي المرحلة الثانية من الهجرة إلى اليمن.

و لأجل هاتين الهجرتين فقد قلّت الزيدية في إيران؛ هذا مضافاً إلى تمايل

١. أخبار أئمة الزيدية في طبرستان و ديلمان و جيلان، و يلفرد مادلونغ، ص ٨٨.

٢. أئمة اليمن، ج ١، ص ٩٥.

الزيدية إلى مذهب الإمامية؛ مضافاً إلى القواسم المشتركة بين المذهبين، فقد انتقل كثيرٌ منهم إلى المذهب الإمامي.

و قد ورد في رسالة الحسين بن محمد بن الصالح التهجاني (٧١٤ هـ) إلى ابنه يحيى بن الحسين في تحذيره في الدخول إلى مذهب الرافض قائلًا: «لا تدخل في الرافض وإذا دخلت فتُب»^١، وهذه العبارة تشعر بتمايل الزيدية في إيران إلى الإمامية. وكذلك تشكّي صاحب كتاب الفقه الناصريّ قَلْتهم و ضعفهم حيث يقول:

فكان سبب تأليف كتابنا هذا أنّه محبّي شيعة آل محمد الذين هم بهذه الناحية تعذّر عليهم طلب ما وجب عليهم من معرفة أبواب الدين لضعفهم وقَلْتهم بين الكثرة، ولا عاينوا ولا أدركوا عالماً من علماء أهل البيت ولا علماء شيعتهم، فأجبنا أن نرفع عنهم مؤونة الطلب و نبين ممّا لا بدّ منه، ولا غنى عنه في معرفة أصول الدين و الفرائض و الأمر بالمعروف و النهي، ثمّ بعد ذلك من أراد و قدّر طلب معرفة الفروع ليكون عالماً فقيهاً فذاك إليه و له على قدرته و إحكامه...

على أن نعتقد أنّ عهد تأليف هذا الكتاب في الفقه الناصريّ يرجع إلى القرن الثامن الهجري، فقد كانت تلك السنين تعدّ بعد المرحلة الثانية من انتقال الزيدية إلى اليمن؛ فهم في هذه الفترة قلة قليلة، إلى أن اندثر المذهب الزيدي في القرن العاشر الهجري عند ظهور الدولة الصفوية، و تسلّطهم على جميع مُدن إيران، و انتقال الزيدية إلى مذهب الإمامية.

قال القاضي نور الله التستري في مجالس المؤمنين في ذكر ملوك جيلان في

١. كانت نسخة هذه الرسالة من تراث الزيدية في شمال إيران، و المحفوظة في خزانة مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف، چند جستار در تاريخ فرهنگي زيديان طبرستان، محمد كاظم رحمتي،

ذكر كاركيا سلطان أحمد بن كاركيا سلطان حسين:

تغيّر المذهب الرسمي القديم في جيلان - وهو مذهب الزيدية الجارودية -
إلى مذهب الإمامية الاثني عشرية.^١

و قال أيضاً:

إنّ للناصر الأطروش تبخر في فقه الزيدية، وله تصانيف في هذا المذهب،
و لأجل ذلك تدعى الناس بمذهبه؛ أمّا اليوم فيؤمن السلطان - الصفويين -
فقد اهتموا إلى مذهب الاثني عشرية.^٢

و قال السيّد الأمين:

و في مجالس المؤمنين: جيلان مشتملة على جبال و عقبات كثيرة
و الأشجار مشتبكة بينها، و تنقسم قسمين: قسم لاهجان و توابعها، و قسم
رشت و ملحقاته، و أهل تلك البلاد كانوا زيدية جارودية من زمان ناصر

١. مجالس المؤمنين، ج ٥، ص ٣٢٥.

يلزم من ذلك أنّ معلوماتنا بالنسبة إلى الزيدية في أوائل الدولة الصفوية قليلة جداً، بل إنّ بعضها
ترجع إلى حواشي النسخ الباقية من هذه الفرقة البائدة، و من جملة تلك المخطوطات التي دُوّن
على حواشيتها بعض المعلومات عن علماء المذهب الناصري نسخة من تفسير كتاب الله لأبي
الفضل بن شهر دوير الديلمي المحفوظة في مكتبة مجلس الشورى بقم: ١٧٩٨٢، و النسخة
مطبوعة فاكسميلية باهتمام الأستاذ السيّد محمد العمادي الحائري في مكتبة مجلس الشورى في
طهران في سنة ١٣٨٨ ش، فقد ورد في حاشية هذه النسخة معلومات مهمة نحو وفاة عالم زيدي
بعنوان السيّد هادي كيا مياندهي في تاريخ ربيع الأول سنة ٩٦٨.

و أيضاً لجوء عالم زيدي يماني بعنوان السيّد محمد اليمني إلى إيران في عهد الشاه طهماسب
الصفوي، و أقام في مدينة قزوین و بعد ثلاثة أشهر توفي بها، و انتقل ولده علي بن محمد و معه
بنته فاطمة إلى لاهيجان، فتزوجت فاطمة هناك بعد الوهاب بن پيله الفقيه، و يمكن أن يكون
سبب هذه الهجرة إلى لاهيجان وجود الزيدية هناك. إحياء الدائر من القرن العاشر، ص ٢٣٦؛ چند
جستار در تاريخ فرهنگي زيديان طبرستان، محمد كاظم رحمتي، ص ٦٢ و ٦٣.

٢. مجالس المؤمنين، ج ٥، ص ١٩٤.

الحقّ الذي كان باعث إسلامهم إلى ظهور الشاه عباس ثم انتقل سلاطينهم مع أكثر أهل لاهجان إلى مذهب الإمامية، انتهى^١.

ومع هذا أخبر محمد بن الحسن بن إسفنديار الكاتب في كتابه النفيس تاريخ طبرستان، الذي ألفه سنة ٦١٤ عن وجود مزارٍ للناصر الأطروش و مدرسةٍ فيها دار الكتب، و عليها أوقاف معمورة هناك.

وأضاف أنّ هناك أناساً كثيرين يقيمون إلى جوار ضريحه؛ و الظاهر أنّ اسم المنطقة التي فيها قبر الناصر الأطروش تعرف بـ: «محلة مشهد الناصر»؛ و كانت تضمّ دور جملة من العلماء، و لهم فيها نشاط علمي واسع، و قد ورد في كتاب بشارة المصطفى لشيعه المرتضى للمحدث الجليل الشيخ محمد بن أبي القاسم الطبري (٥٢٥ هـ) أنّه روى عن «الفقيه أبي إسحاق إسماعيل بن أبي القاسم بن أحمد الديلمي بآمل في داره بمحلة المشهد الناصر في ربيع الأول سنة ٥٢٠ هـ»^٢. و لكن رغم هجرة الزيدية الأولى و الثانية إلى اليمن، و تضاعوا أعدادهم، إلّا أنّ النصوص التاريخية تكشف لنا عن بقاء هذه الفرقة في طبرستان إلى ما بعد ذلك، فهذا السيّد ظهير الدين المرعشي يخبرنا عن وجود مزار الناصر في آمل و المدرسة بجانبها في القرن التاسع الهجري.

و هذه المدرسة هي التي بناها الناصر الأطروش و سكن فيها، و كان يتعامل فيها مع الناس وفقاً للشرع الإسلامي^٣.

و هكذا يحدثنا السيّد ظهير الدين المرعشي بالأحداث الأخيرة من حياة

١. أعيان الشيعة، ج ١، ص ٢٠٠.

٢. بشارة المصطفى، ص ١٢٧، ح ٧٤، و ص ٢٢١، ح ٤٥.

٣. تاريخ طبرستان، ج ١، ص ٢٧٥.

الناصر الأُطروش، و أنّه ترك الحكم، و اشتغل بالعبادة، و أقام في المدرسة التي بناها، و تعامل مع الناس على أساس الشريعة الإسلاميّة، و الناس من شتى أنحاء العالم توجّهوا نحوه؛ لكي يستفيدوا منه، و يتعلّموا منه الفقه و الحديث^١.

و لكن بعد زوال الزيدية في إيران في القرن العاشر أُتلف العديد من تراث الناصرية و الأعمال الثقافية لهم، و لم نجد اهتماماً و احتفاظاً على تراث الزيدية. و نحن اليوم بعد سنين كثيرة إذا أردنا دراسة علمية عن أفكار الناصر الأُطروش و المذهب الناصري ينبغي لنا الرجوع أولاً إلى المخطوطات و التراث المنسي من فقهاء هذا المذهب في مكتبات إيران و سائر المكتبات في العالم خاصّة اليمن؛ لانتقال بعض تراثهم إليها، و ثانياً الاستعانة بالتراث الزيدي الهادي و مراجعة المصنّفات في الفقه الهادي، حيث انعكست فيها آراء الناصر الأُطروش.

أمّا انعكاس فقه الناصر الأُطروش في كتب الإمامية لم يكن إلّا من طريق كتاب الناصريات تأليف سبطه الشريف المرتضى رحمته الله، و هو الكتاب الذي بين يديك أيّها القارئ الكريم، فكلّ من ذكر أقوال الناصر الأُطروش في مصنّفات الإمامية فقد أخذ من هذا الكتاب، و ليس غير^٢.

و من الجدير بالالتفات أنّ الفقه الناصري هو الفقه الوحيد - بين جميع فرق الزيدية - الذي يتطرّق إلى فقه الإمامية، و ذلك لأجل كتاب الناصريات أيضاً، و يمكن أن يقال في علّة عدم اعتناء فقهاء الإمامية بفقه الزيدية، و خاصّة الفقه الناصري المقارب لفقهم، هو تمسّكهم بالقياس و الاستحسان الباطلين عند

١. تاريخ طبرستان و رويان و مازندران، لظهر الدين المرعشي: ١٤٨.

٢. راجع: السرائر، ج ١، ص ١٨٠؛ المسائل الطبرية للمحقّق الحلي المطبوعة ضمن الرسائل التسع، ص ٣١٩؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٨؛ و ج ٢، ص ٥٨؛ و ج ٣، ص ٣١٥ و ٤٩٣؛ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١٢٥، ١٤٣، ٣٤٦؛ و ج ٣، ص ٤١.

الإمامية، فلا جدوى لهم بالملاحظة في كتبهم واستدلالاتهم.
و من المشاكل الأخرى التي يواجهها الباحث في فقه و آراء الناصر الأطروش هو وجود الاختلاف بين ناقلي أقواله و فتاويه، فبين ما ورد في كتاب الإبانة و كتاب زوائد الإبانة و نحوه من كتب المصنفة في فقه الناصر في سنة فقهاء الناصري الموجود في طبرستان، و بين ما انعكس في كتب الزيدية الهاديّة، مثل كتاب البحر الزخار تأليف أحمد بن يحيى المرتضى (٨٤٠هـ)، و شرح الأزهاري له أيضاً، و كتاب نيل الأوطار تأليف محمد بن عليّ الشوكاني (١٢٥٥هـ) و غيرها...، و بين ما ورد في كتابنا هذا و هو كتاب الناصريات، فهذه هي المصادر و المآخذ الثلاثة للوصول إلى آراء و فقه الناصر الأطروش.

و يمكن أن يقال في تفسير هذا الاختلاف الواقع في مصادر فقه الناصر هو أنّ الناصر الأطروش قد اتّبع منهجاً أدبياً في التأليف و صياغة العبارة، ممّا يتطلب شيئاً من الدقّة و التأمل في استنباط الفتوى من العبارة. نعم، إنّ شطراً من عباراته واضحة المراد و المقصود في الفتوى.

هذا أبو جعفر الهوسمي يقول في مقدّمته على كتاب الإبانة:
... فأجبتكم إلى ما التستم منّي و جمعت في كتابي هذا فتاواه و فروعاته ما ذكرها في كتبه و مسائله إماماً نصّاً و إماماً تخريجاً على نصّه^١.

و قد صرّح السيّد المرتضى بشرح و توضيح عبارات فتاوى جدّه، حيث يقول:
فإنّ المسائل المنتزعة من فقه الناصر^٢ وصلت و تأملتها و أجبته المسؤول من شرحها و بيان وجوها و ذكر من يوافق و يخالف فيها، و أنا بتشييد علوم هذا الفاضل البارع - كرم الله وجهه - أحقّ و أولى.

و يمكن أن يقال: إنّ منشأ هذه الاختلافات ترجع إلى الاختلاف في تحرير كتب الناصر الأطروش، كما هو شائع في الكتب التي كثر استعمالها و تداولها بيد المؤلف نفسه، و بعد فترة من الزمن تنتشر تحريرات مختلفة من الكتاب و كلّ يأخذ بتحرير على حسب اجتهاده.

أمّا مكانة الناصر الأطروش و فقهه بين الزيدية؛ فإنّهم يعدّونه من أئمة أهل البيت^١، و يستفيدون من أقواله لانعقاد «إجماع أهل البيت» على ما يصلحون عليه، و هو من أهم الأدلة المطروحة عندهم، و التي لا تجوز مخالفتها.

القول بالإمامة في مذهب الناصر الأطروش

تجب الإمامة عند المذهب الزيدي لأفضل فاطميّ أباً في كلّ عصر؛ سواء كان من ذريّة الإمام الحسن عليه السلام أو الإمام الحسين عليه السلام، و لا يخلو الأرض من إمام^٢، و هي إمّا بالنصّ أو الدعوة؛ أمّا الأوّل فمنحصر في أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب و الحسن و الحسين عليهم السلام، و أمّا سائر الأئمة عنهم، فتثبت إمامته بالدعوة إلى كتاب الله و سنّة رسوله و إلى الرضا من آل محمّد عليهم السلام.

و لا يجتمع في عقيدتهم إمامان في عصر واحد، إلّا أن يقوموا بدعوة الناس في ناحيتين متباعدتين؛ كما وقع هذا للناصر و الهادي، و إلّا فعلى المفضول أن يتّبع الأفضل.

و من شروط الأفضليّة عندهم القيام بالسيف، و لهذا يفضّل الناصر زيد بن عليّ على الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام مع اعترافه بأنّه أعلم! إلّا أن زيدا قام

١. كما أنّ القاسميّة يحسبونه فقيهاً من فقهاء الزيدية.

٢. مع أنّهم يصّرّحون بخلو الأرض من الإمام بين فترتي شهادة الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام إلى قيام زيد الشهيد.

بالسيف كما قام الأئمة السابقون^١.

ولست العصمة عند الناصر و أتباعه من شرائط الإمامة، ولذا يمكن على الإمام السهو والخطأ والنسيان، كما ورد هذا القول من الناصر في الناصريّات في مسائله الأخيرة، وأيضاً صرّح به في الإبانة.

وأما رأيه في غضب الخلافة عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) فموافق للإمامية؛ قال في كتاب الهجوم على بيت فاطمة (عليها السلام) نقلاً عن الناصر الأطروش:

وأظهروا الحسد والخلاف والعداوة لأهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهمّوا بإحراق البيت عليهم؛ حتّى يقول زيد بن أرقم: أنا الذي كنت حملت الحطب إلى باب فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله)... ومع هذا قد أمر بقتل عليّ (عليه السلام) أخي رسول الله (صلى الله عليه وآله) وزوجته فاطمة (عليها السلام) وأمّي سبطيه! ونسوا ما قد أوصاه بهم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، واستنّوا بسنة الماضين من الأمم الهالكين^٢.

وكان يعتقد الناصر الأطروش باستشهاد الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) في سجن هارون، وقد نقل في زوائد الإبانة نقلاً عن الناصر ردّاً على الواقعة ذكره بتمامه: قال الناصر للحقّ: إنّ هارون... [لعلّة العبّاسي] سقاه السمّ فمات، فبعث - لعنه الله - إلى الطالبيّة: أنّ صاحبكم قد مات فاحملوه فادفنوه.

قال: فأخبر أحد من الطالبيّة حمله ودفنه حتّى جاءت جدّتي أمّ أبي عليّ بن الحسن، وهي أمّ عون بنت محمّد بن عون بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب، وكانت جريئة على هارون تأتية وتسلكه الحوائج وبسط لسانها عليه.

قال: قالت لحواريها: إنّني داخلة على هذا البيت وناظرة إليه، فإن كان موسى بن جعفر (عليه السلام) فإني أومئ إليكم فالطمن وجوهكم و ابكين عليه، وإن لم يكن هو لأنّي قائمة عنه ومنصرفه.

١. الإبانة، ص ١٠٥٧.

٢. الهجوم على بيت فاطمة (عليها السلام)، ص ٢٤٩.

قال: فجاءته فنظرت إليه، فإذا هو موسى بن جعفر [عليه السلام] فبكت عليه وحملته وجهازته ودفنته في مقابر الخيزران، وأقامت عليه المآتم.
قال: وكانت القطيعيّة^١ يحضرون والدي، فيكتبون ما روى عن أمّه موت موسى [عليه السلام] ودفنها إياه، فيجتمعون به على الواقعة^٢.

التعريف بالنسخ

بعد البحث والتفتيش في مكتبات إيران و عراق و مصر حصلنا على عدّة نسخ من الكتاب، و انتبهنا أنّ له نسخاً كثيرة، و استخدمنا أهمّ تلكم النسخ لأرجحية كانت فيها و هي سبعة، علماً بأنّ جميع نسخ الكتاب لم تتجاوز تاريخها عن القرن الحادي عشر سوى نسختين فإنّهما و إن ترجع تاريخهما إلى القرن الثالث عشر إلّا أنّهما استنسختا من نسخة قديمة يرجع تاريخها إلى القرن السادس، و هما تختلفان في بعض العبارات و الكلمات مع باقي النسخ كما أشرنا في هامش الكتاب، فسندكرهما في مواصفات النسخ، و إليك الكلام عن النسخ التي تمّ العمل عليها:

١ - نسخة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٦٩١٤، يرجع تاريخها إلى القرن ١٣، استنسخت عن نسخة وجدها الناسخ في خزانة كتب الغروية تاريخها ٥٧٤ هـ، جاءت في نهاية النسخة هكذا: «تمّت المسائل الطبرية^٣ بحمد الله و منه و الحمد لله ربّ العالمين كثيراً كثيراً، كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة المقدّسة الغروية - صلوات الله على الساكن بها - و كانت نسخة عتيقة صحيحة تاريخ كتابتها في ذي القعدة سنة أربع و سبعين و خمسمائة، و في

١. القطيعيّة: هم الإماميّة، لأنّهم قطعوا على وفاة موسى بن جعفر بن محمّد [عليه السلام]، و تولّوا بعده عليّاً [عليه السلام] ابنه، و لم يقولوا بقول من زعم أنّ موسى حيّ لم يموت، شرح الأخبار، ج ٣، ص ٣١٥.

٢. زوائد الإبانة، ص ١٠٦٦.

٣. في هامش النسخة: «المعروفة بالمسائل الناصريّات».

أكثر صفحاتها كانت هذه اللفظة أعني بلغ العرض مكتوبة».

و كتب على ظهرها:

صورة المکتوب في ظهر النسخة المنقول عنها: كتاب المسائل الناصرية
والجوابات عنها للسيد الأجل المرتضى علي بن الحسين الموسوي -
رضي الله عنه و نور ضريحه - هذه هي المسائل الواردة من طبرستان^١
و ذكر فيها مذهب الناصر و سائر الفقهاء و من خالف و وافق في ذلك،
و ذكر الأدلة في نصره مذهب الإمامية إمام الشريف المرتضى علم الهدى
ذي المجدين أبي القاسم علي بن الحسين بن أحمد الطاهر ذي المناقب
الموسوي رحمته الله.

و النسخة مصححة بيد الناسخ، و عناوين الكتب و عدد المسائل كتبت بقلم
الأحمر، و قد علم على فتاوى المنقولة من الناصر الأطروش، و النسخة كما ذكرنا
تختلف مع باقي النسخ في إيراد بعض العبارات و الكلمات، و قد نبهنا القارئ على
تلك الاختلافات لأهميتها، و هي في الأكثر تطابق نسختي «ب، د».

و قد رمزنا لها بـ «أ».

٢ - نسخة مكتبة مدرسة سبهسالار في طهران، برقم: ٢٥٣٣، تاريخها ١٢٤٨ هـ،
و قد كتبت عن نسخة تاريخها ١١٠١ هـ، و قد كتبت عن النسخة العتيقة المذكورة
في «أ» التي تاريخها ٥٧٤ هـ، و بدايتها و نهايتها بعين ما في نسخة «أ» إلا كتبت في
نهاية رسالة التي قبل كتاب الناصريات هذا:

كتبت هذه النسخة من نسخة و جهت (وجدت) من خزانة كتب الحضرة
الشريفة الغروية، و كانت نسخة صحيحة عتيقة.

فيظهر من هذه المكتوبة أن نسخة الأم يعني نسخة خزانة كتب الغروية

١. في هامش النسخة: «و لذلك قد تسمى بالمسائل الطبرية و هي مائتان و سبع مسائل».

مجموعة، و يحتمل أن الناصريّات نسخة مستقلة و باقي رسائل الموجودة في نسخة أخرى و جعل الناسخ - أي ناسخ نسخة ١١٠١ هـ - مجموعة، و لعلّ نسخة «أ» أيضاً كتبت عن نسخة متأخرة هي كتبت عن النسخة العتيقة المذكورة إلا أنه لم تكن في النسخة أيّ قرينة على مدّعانا.

و النسخة كما أشرنا ضمن مجموعة و الناصريّات هذا الكتاب الثاني من المجموعة و الأولى المسائل الطرابلسيّات الثانية.

و قد رمزنا لها ب: «ب».

٣ - نسخة مكتبة العتبة المقدّسة الرضويّة - على ساكنها آلاف التحيّة و الشاء - ، برقم: ٢٦٤٥، تاريخها أواخر جمادي الآخرة سنة ١٠٩٣، على ظهر النسخة عنوان ٢٢ مسألة من مسائل المذكورة في الكتاب، و فيها حكاية شراء النسخة من قبل أبي الحسن ابن السيّد العلامة السيّد محمّد الرضوي المشهدي نجل السيّد المرحوم المبرور حاجي ميرزا حبيب الله الرضوي المدرّس في الحضرة ... و الروضة المنيفة في المشهد المقدّسة، و أيضاً مكتوبة و وقف بعين خطّ الشراء على المكتبة المباركة في شهر الله سنة ١٢٩٣ هـ، و فيها أنّ الختم الموجود للمرحوم ميرزا عبد الحميد الرضوي المتولّي لفيض آثار، و فيها تملّك مولانا محمّد شفيع، و في بعدها فوائد من كتاب الخصائص للطبري، و المناقب للخوارزمي، و في نهايتها مكتوب من الصحاح للبغوي.

توافق هذه النسخة لنسختي «أ، ب».

و قد رمزنا لها ب: «د».

٤ - نسخة مكتبة السيّد المرعشي ٢٢٢٣ بقم المقدّسة، برقم: ١٢٩٢٣، تاريخها عصر يوم الجمعة السابع من شهر الصفر سنة ١٠٤٨، استنسخها: راشد بن محمّد بن شاه

ولي، كتب في بداية النسخة بعين ما جاء في بداية نسختي «أ، ب»، و في نهايتها: تمت المسائل الطبرية و لله الحمد و المنة، بقلم أفقر عباد الله و أحوجهم إلى رحمته و عفوه من إذا حضر لم يعد و إذا غاب لم يفقد راشد بن محمد بن شاه ولي، عصرية الجمعة في اليوم السابع من شهور صفر ختمت بالخير و الظفر سنة ١٠٤٨، و الحمد لله رب العالمين ربّ بمحمد و آله، سهّل عليّ تحصيل كلّ مصنّف للسيد ﷺ.

عليها تملك محمد جعفر بن محمد يوسف المتطبّب الخادم بالروضة المقدّسة، و ختمان لم يقرء لابن محمد جعفر المذكور، مع ختم مستطيل «لا إله إلاّ الله الحقّ المبين»، و تملك محمد حسين بن التقيّ الرضوي، مع ختمين مربّعين «ابن محمد تقيّ محمد حسين الرضوي»، و عليها أيضاً ختم بيضوي «عبده محمد حسين الرضوي»، و تملك أسد الله بن محمد مهدي الخادم الحسيني، و ختم بيضوي «العبد الرضوي»، نسخة مصحّحة، و عليها بعض الحواشي أثبتناها في هامش الكتاب، و هي أقدم النسخة التي استخدمناها في تحقيق الكتاب، و أكثر تطابقها لـ «س، ص، ع»، و هي ضمن مجموعة من كتب و رسائل الشريف المرتضى و الشيخ المفيد و فخر المحقّقين و المحقّق الحليّ ﷺ تعدادها ٥٤ كتاب، و الناصريات هذا كتاب ٤١.

و قد رمزنا لها بـ: «ج».

٥ - نسخة أخرى من مكتبة السيّد المرعشي ﷺ بقم المقدّسة، برقم: ١١٣٤٠، يرجع تاريخها إلى القرن ١٢ مع أنّ الرسالة التي سبقتها تمت يوم الجمعة من ذي الحجة سنة ١١١٦، و فيها أيضاً بلاغ بتاريخ ١١١٧ هـ، و على ظهرها مثل ما في باقي النسخ إلا أنّ بعده قائمة رموز المستخدمة في النسخة هكذا: في الكتاب عن المشايخ فعن أبي حنيفة «فه»، و عن الشافعي «فعي»، و عن

أصحابه «به»، و عن الأوزاعي «عي»، و عن الحسن بن صالح بن حيّ «حي»،
و عن إجماع الفرقة المحقّة «عقه»، و عن مالك «لك»، و عن أبي يوسف
«سف»، و عن أحمد بن حنبل «بل»، و عن داود «د»، و عن النخعي «نخي»،
و عن الزهري «هري»، و عن الثوري «ري»، و عن عيسى بن أبان «ن»، و عن
أهل الظاهر «ظ»، و عن الطحاوي «وي»، و عن إسحاق بن راهويه «نه»،
و عن ربيعة «عه»، و عن أبي ثور «ر»، و عن ليث بن سعد «يعد»، و عن
الحسن البصري «صري»، و عن ابن أبي ليلى «لى».

و في نهايتها: تَمَّت المسائل الطبريّة و الحمد لله و المنة.

نسخة مصحّحة، بخط النسخ، و عليها بعض الحواشي أثبتناها في هامش
الكتاب، و أكثر تطابقها لـ «ج، س، ص»، و هي ضمن مجموعة من كتب الشريف
المرتضى و الشيخ المفيد و الميرالدماذليّ و شرح الدروس الشرعية مجهول
المؤلّف تعدادها ٣٣ و الناصريّات الكتاب السابع من المجموعة.
و قد رمزنا لها بـ: «ع».

٦- نسخة مكتبة ملك في طهران، برقم ٢٨٤٤، تاريخها آخر جمادى الأول سنة
١٠٩٢، استنسخها أبو الحسن بن حاجي محمّد القاري، و عليها ختم بيضوي «يا
أبا الحسن أدركني»، و في نهايتها:

تَمَّت المسائل الطبريّة و لله الحمد و المنة فرغ من نسخها في ذي القعدة
من سنة أربع وسبعين و خمسمائة و كاتبها و الحمد لله سبحانه، و قد فرغ
من تنميقها أقلّ العباد و أحوجهم إلى الملك الجواد أبو الحسن بن حاجي
محمّد القاري، المجاور في الغريّ على مشرفه الف تحية و سلام، و كان
ذلك في أواخر جمادى الأول سنة اثنتين و تسعين بعد الألف، و الحمد لله
ربّ العالمين و صلّى الله على أشرف خلقه محمّد و آله أجمعين الطيّبين

الطاهرين، و قد كتبته لنفسه رجاء الانتفاع بها و الثواب و النجاة من العقاب يوم الحساب أمين أمين رب العالمين.

كانت أرقام المسائل بقلم أحمر، و على ظهرها ختم مكتبة ملك بتاريخ ١٣٣٠ هـ، و ختم ملاحظة بتاريخ ١٣٥١ هـ، و في بعض المواضع تطابق مع نسخ «ج، س، ص» و بعضاً مع «أ، ب». و قد رمزناها بـ: «س».

٧- نسخة مكتبة المدرسة الفيضية بقم، برقم: ١٨٠٦، يرجع تاريخها إلى القرن ١١، و على ظهرها مكتوبة وقيّة هكذا:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الواقف على السرائر العالم بالمكنونات الضمائر، و الصلاة على سيد الأوائل و الآخر محمد النبي الأمي، و آله الأشراف من بني عبد مناف مقتديات أولى الألباب و البصائر، أما بعد، فقد اشتريت في بعض الأيام هذا الكتاب المستطاب في بعض الأسواق بأصبهان من بعض أهلها مستعجلاً لسبب بعض الأشغال غير متفنن بكيفية الحال، و بعد القفول إلى موضع الإقامة و محطة الرحال وجدت في بعض الصفحات علامة الوقف المحكوك، فوقفت هذا الكتاب احتياطاً على علماء الشيعة الاثني عشرية وقفاً... لا يباع و لا يوهب و لا يشتري و لا يرهن و لا يحبس عن مستحقه، و جعلت توليته لنفس الفقيه الاثني عشري المتوطن في بلد وقع فيه أو فيما هو أقرب إلى ما وقع فيه مما توطن فيه آخر و مع التعدد فالأورع الأتقى، و مع التساوي فالأعلم، و مع التساوي في العلم فمن أخرجه القرعة الشرعية، و أنا الحقير المحتاج إلى عفو ربه القدير حسن بن السيد الأجل السيد حسين الحسيني الموسوي، و كان ذلك في شهر شوال المكرّم من شهور سنة ١١٨٧، سبع و ثمانين بعد ألف و مائة.

و أيضاً فيها وقفية من السيّد محمّد حسن الموسوي سنة ١٣٣٥ هـ، و ذلك مع كتاب شرح كبير مجلّد المتاجر، و مجمع البحرين.
و قد رمزناها ب: «ص».

سائر مخطوطاته

- ١ - مخطوطة مكتبة السيّد هاشم بحر العلوم برقم: ٢٤٩، الناسخ: ناصر بن حاجي حسين بن حاجي تاج الدين النجفي، تاريخها ١٠٨٨ هـ.
- ٢ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورا برقم: ١٨٠٦١، ترجع تاريخها إلى القرن ١١ هـ.
- ٣ - مخطوطة مكتبة جامعة طهران برقم: ٦٩٣٠، القرن ١٢.
- ٤ - مخطوطة مكتبة الميرزا حسن محمود آبادي في مدينة يزد برقم: ٣٥، القرن ١٢ هـ.
- ٥ - مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الصادق (ع) في قزوین، برقم: ٦٤٣، يرجع تاريخها إلى القرن ١٢ هـ.
- ٦ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورا في طهران برقم: ٨٩٢٩، الناسخ: محمّد باقر، تاريخها ١٢ ربيع الأول سنة ١١٧٤.
- ٧ - مخطوطة مركز الإحياء في قم المقدّسة برقم: ٣٩٥٣، القرن ١٣، و هي من مكتبة المحدث الأرموي (ع).
- ٨ - مخطوطة مكتبة جامعة الحقوق في طهران برقم: ٢١٦، القرن ١٣.
- ٩ - مخطوطة مكتبة جامعة طهران برقم: ٦٩١٤، القرن ١٣.
- ١٠ - مخطوطة مكتبة العتبة المقدّسة الرضويّة - على ساكنها آلاف التحية و الشاء - برقم: ١٠١٠، القرن ١٣.

- ١١ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورى برقم: ٤٣٢٦، الناسخ: علي المجراوي، تاريخها ٢ ذي القعدة سنة ١٢٣٠.
- ١٢ - مخطوطة مكتبة العتبة المقدسة الرضوية - على ساكنها آلاف التحية و الثناء - برقم: ٢٠٨٩٢، الناسخ: أمير الخراساني، تاريخها ١٢٣٦.
- ١٣ - مخطوطة مكتبة السيد المرعشي عليه السلام برقم: ٤٣٦٤، الناسخ: محمد رضا بن محمد تقي بن الموسوي، تاريخها يوم الجمعة ١٣ شوال سنة ١٢٣٦.
- ١٤ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورا برقم: ٨٦٧٩، الناسخ: أبو القاسم بن محمد المشهدي، تاريخها ذو القعدة سنة ١٢٤٢.
- ١٥ - مخطوطة مكتبة السيد المرعشي عليه السلام برقم: ٢٢١٩، الناسخ: محمد علي بن محمد صالح، تاريخها شوال سنة ١٢٤٧.
- ١٦ - مخطوطة مؤسسة آية الله البرجردي عليه السلام في قم المقدسة برقم: ٥٧٥، تاريخها ١٢٥٠.
- ١٧ - مخطوطة مكتبة جامعة طهران برقم: ١٠٢٩٨، تاريخها يوم السبت سنة ١٢٥٠ هـ، الناسخ: زين العابدين الدهكردي.
- ١٨ - مخطوطة مكتبة الرضوي في مدينة كاشان برقم: ٧٣، الناسخ: محمد علي بن محمد حسين الكاشاني، تاريخها يوم السبت ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠.
- ١٩ - مخطوطة مكتبة مدرسة الفيضية في قم المقدسة برقم: ١٠١٢، الناسخ: علي آقا ابن غلام حسين الخوانساري، تاريخها ١٣٢٩ هـ.
- ٢٠ - مخطوطة مكتبة مسجد الأعظم في قم المقدسة برقم: ١٤٣، يرجع تاريخها إلى القرن ١٣ هـ.

- ٢١ - مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي رحمته برقم: ٤٣٣٢، الناسخ: محمّد تقّي، تاريخها ١٢٣١ - ١٢٣٢ هـ.
- ٢٢ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورا برقم: ٥١٨٧، الناسخ: الميرزا محمّد بن عليّ أكبر، تاريخها ١٢٣٤ هـ.
- ٢٣ - مخطوطة مكتبة مهدي الشفتي في إصفهان برقم: ٦٢، الناسخ: حسن بن محمّد إبراهيم الخوانساري.
- ٢٤ - مخطوطة مكتبة فاضل القائني في قم المقدّسة.
- ٢٥ - مخطوطة مكتبة العتبة المقدّسة الرضويّة - على ساكنها آلاف التحيّة و الثناء - برقم: ١٤٧٥، الناسخ: السيّد أحمد الصفائي الخوانساري.
- ٢٦ - مخطوطة مكتبة وزير في مدينة يزد برقم: ٢٢٢٦.
- ٢٧ - مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف برقم: ٥٦٢٨.
- ٢٨ - نسخة مكتبة الشيخ هادي بن الشيخ عبّاس بن الشيخ عليّ بن الشيخ الأكبر، و هي بخطّ الشيخ الأكبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء، على ما قرّره العلامة الطهراني.^١

طبعااته

و قد طبع هذا الكتاب قبل هذا مرّتين:

الأوّل: طبع في طهران على الحجر، كتبها محمّد رضا بن الميرزا عبد الله الخوانساري في سنة ١٢٧٦ هـ. ضمن الجوامع الفقهيّة، باهتمام محمّد عليّ بن محمّد رضا.

و الثانية: أيضاً في طهران على الحروف بتحقيق مركز البحوث و الدراسات

العلميّة في المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة في سنة ١٤١٧ هـ، في ٥١٦ صفحة، بدايته كلمة للمركز، و تاليها مقدّمة بقلم فضيلة الشيخ محمّد مهدي نجف - حفظه الله - تشتمل على حياة السيّد المرتضى عليه السلام، وأخرى مقال بقلم الأمين العام للمجمع بعنوان «في رحال الناصريّات».

و اعتمدوا في تحقيقهم على أربعة نسخ مضافاً إلى الطبعة الحجرية، و النسخ المستخدمة كما يلي: مخطوطة مكتبة جامعة طهران بدون ذكر رقم المخطوطة، و هي النسخة التي كتبت عن النسخة القديمة بتاريخ ٥٧٤ هـ، و مخطوطة مكتبة سبها سالار برقم: ٢٥٣٣، و مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي عليه السلام برقم ٤٣٦٤، و مخطوطة مكتبة مجلس الشورى بدون الإشارة إلى رقم النسخة.

و قد علّق على الكتاب بدر الدين بن أمير الدين الحوثي اليماني الزيدي الحسني كان بداية تعليقاته هذا:

قد كتبت الحواشي لتخريج ما نسب إلى الناصر في هذا الكتاب من كتب الزيدية، و عندنا سند لكتب الناصر المعروفة عند الزيدية، و سند لكتبنا التي أنقل منها هذا التخريج، و هي مشهورة متداولة بين الزيدية و مؤلفوها من أئمّة الزيدية، و لهم تراجم في كتب الزيدية و غيرها، فنقلت من البحر و هو البحر الزخار تأليف الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى خمسة مجلّدات ذكر فيه جمعاً كبيراً من الخلافات و الحجج، و نقلت فيه من شرح التجريد تأليف الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، و هو في مذهب الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم و جدّه القاسم الرسي الحسني أحد أئمّة الزيدية يذكر قولهما، و يحتجّ له، و يرد على المخالفين، و نقلت مرّة من أمالي أخيه الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني^١

منهج التحقيق

أتممنا إخراج هذا الكتاب وفق الخطوات التالية:

١ - قابلنا النسخ «أ، ب، ج، د، س، ص، ع»، و اتبعنا أسلوب التلفيق بينها، و أثبتنا بعض الاختلافات المهمة في الهامش، و أحياناً أشرنا في الهامش إلى الأغلاط القطعية للتمييز بين النسخ.

٢ - استخرجنا الآيات القرآنية من المصحف الشريف و جعلناها بين قوسين مزهرين ❀ ❀.

٣ - استخرجنا الأحاديث المروية في الكتاب عن كتب الحديث من الفريقين إن كانت فيها، و تركنا إخراجها عن الكتب الفقهية و التفسيرية و... إلا إذا لم نعر عليها في كتب الحديث فأخرجناه من الكتب الفقهية و التفسيرية و... .

٤ - استقصينا استخراج الآراء الفقهية المذكورة في الكتاب من المصادر المعتمدة التي بأيدينا، و ذلك طبق ضابطة وهي: ذكرنا أولاً الكتب الفقهية التي لصاحب القول أو من تبعه في مذهبه و لاحظنا في الترتيب تاريخ التأليف، و ثانياً ذكرنا عن الكتب الفقهية عمّن نقل عن صاحب القول و يخالفه في المذهب و رتبناها على وفق تاريخ التأليف أيضاً، و ثالثاً عن الكتب الغير الفقهية.

٥ - ترجمنا الأعلام الواردة في المتن و يحتاج إلى التعريف، ترجمة موجزة اعتماداً على أهم كتب الرجال و التراجم، و تركنا من ذكر في المتن من المعروفين.

٦ - شرحنا الكلمات الغامضة و أسماء المدن و البلدان.

٧ - كل ما حصرناه بين معقوفين [] فهو من عندنا.

٨ - جعلنا لكل مسألة عنواناً و وضعناها بين [] و ذلك لتسهيل التناول.

٩ - جعلنا رقم صفحات الطبعة السابقة (و هي بتحقيق مركز البحوث و الدراسات العلميّة في المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في سنة ١٤١٧هـ) في حاشية الكتاب؛ لإرجاع سائر الكتب المطبوعة من تراث الشريف المرتضى رحمته الله إلى الطبعة السابقة.

كلمة الشكر

لقد بذلنا قصارى جهودنا في تحقيق هذا الكتاب، و حاولنا إخراجه بأفضل شكل ممكن، فما وجد فيه من خلل أو خطأ فهو عن قصور لا عن تقصير. و نرجو من الله سبحانه و تعالى أن يشمل المؤلف و نحن برحمته الواسعة، و يوفقنا و كل من آزرنا لإنجاز هذا المشروع، و أخصّ بالذكر سماحة زميلنا العزيز الأستاذ محمّد حسين الدرايتي و الفاضل المحترم الأستاذ سعيد عرفانيان و الفاضل البارع الأستاذ الشيخ مسلم الرضائي و الأستاذ حبّ الله النجفي و الأستاذ الدكتور السيّد عليّ موسى نجاد و الأخ الفاضل محمّد حسين الواعظ النجفي و الأستاذ وليّ الله قرباني للمشاورة و المراجعة، و المساعدة في بعض مراحل تحقيق الكتاب، و الأخ العزيز محمّد كريم صالحى للإخراج الفنّي للكتاب، حفظهم الله و رعاهم.

و في الختام نشكر الله العزيز حيث وَّفّقنا لإحياء هذا السفر الثمين، و نسأله أن يجعله ذخراً ليوم الحساب بحقّ محمّد و آله الأطهار عليهم السلام.

السيد حسين الموسوي البروجردي

ذكرى مولد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله

و حفيده و ورثه الإمام جعفر الصادق عليه السلام

١٧/ ربيع الأول/ سنة ١٤٣٨



نماذج من تصاویر النسخ

صوت المكتوب في ظهر النسخة المنقولة منها

كتاب

المسايل الناصرية واجوابات عنها للسيد

الاجل المرتضى علي بن الحسين الموسوي

رضي الله عنه ونور

ضريحه

هـ

وذكر في نسخة أخرى من المطبوعة ومرويات في جميع ما ذكر

هذه هي المسايل الواردة من طهران قد ذكرنا في هذا الكتاب وسمي بالفاصل

ومن مخالفات حواشي في ذلك فذكرنا الأدلة في نقره

مذهب الإمامية املاء الشريف المرتضى

علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم

علي بن الحسين بن أحمد الطاهر

ذي المناقب الموسوي

رحم الله

له

بسم الله الرحمن الرحيم

احمداه على يافعه وتم منزه وطوبى لمن زهته واياه نسلم الاله في اليقين
 ولزوم حجة الدين القولا بصل سالكم ولا يهتدي تاركها وان يحل افضل
 صلوة وتجاهة غادية رايحة على خير خلق سيدنا محمد فيه وقرة ما اصابنا نار
 واسل قطار من بعد فان المسألة المتوقفة من فقهنا امر من افقه عنه
 وصلت وملت واجتهد المسؤل من ترجمها وبيان وجودها وذكر من يربون
 ونيا فيها وانا بقبيل معلوم هذا القامر البارع كم اقد جهه احق
 وادى لانه جدي من جهة والحق لانها فاطمة بنت ابي محمد بن محمد بن الحسين
 صاحب جيش ابيه الناصر الكبير ابي محمد بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسين
 بن عمر بن علي السجادي بن العابد بن الحسين السبكي الشهيد بن ابي المومنين من
 الله عليه والظاهر من عقب عليهم السلام والرحمة والنعمة كانته من ادق
 وشعر من اعضان «دعوى وهذا نسب عريق بالفضل النجاة والبراسة اما
 ابو محمد الحسين الملقب بالناصر بن الحسين احمد الذي شاهده وكافته وكانت
 وفاته ببغداد في سنة ثمان مائتين وثلاثمائة فانه كان خيرا فاضلا تافعا في الرتبة

في سنة ثمان مائتين وثلاثمائة

الاجابة التي نقلها الشيعة الامامية وانما اوردنا هذه الاجابة وحيدة
من طريق الاحاد لا علم يحصل عندها بالحكم المنقول على طريق المعارضة للضرورة
والاستظهار في الاجتهاد عليهم بطونهم واستدلالاتهم كما فعلنا مثله للشيخ كتابنا
مسائل الخلاف وان كانا قد عتقنا في ذلك الكتاب على الاجتهاد على المخالفين لنا
بانبار الاحاد والاجتهاد عليهم بالقياس على سبيل المعارضة فلم فاننا لا نذهب
الى صحة القياس في الشريعة ولا الى اثبت الاحكام به واقامنا في الاحكام على ما بناها
يوجب العلم ويتر اليقين وقد دللنا على صحة هذه الجملة في مواضع كثيرة من كتبنا
ولو لا ان هذا الجواب عن المسائل الواردة لا يليق بذلك لما ذكرناه وما توفقت
الرباهة على قول كل واحد اياه يتب وهو حسن ونعم الوكيل

تمت المسائل الطبرية بحمد الله

واستغفر الله رب العالمين

كثيرا كثيرا

كتبته هذه النسخة من نسخة كُتبت في خزانه كتب المحقق الشريفة المقدسة الفوق
سنوات الله على الساكن بها وكانت نسخة عتيقة صحيحة تاريخ كتابته في ذي القعدة
سنة اربع وسبعين وخمسائة وثمانين
صفحاتها كانت هذه اللفظ التي
بلغ العرض مكتوبة

ند كفت هذه الموقرة ولزنا الشاعرة التي بفرعون سمّا اليها بان الخائف
 بنظر كظنها وبسلكه الاسل طرنا فكيومنا ان يكون غير علمه وعل هذا
 بين من تأمله وحيا الله على خيره من خلقه
 وعفون من وقته سيدنا عبد الله والكر
 الظلمين

من نسخة النسخة من نسخة
 من نسخة من نسخة
 من نسخة من نسخة

صورة المكنون ظهر النسخة المنقول بها

كتاب

المسائل الناصية والحواريات عنها السيد
 لأجل المرفعي على من يحب من الموحين
 وفي الشعة وفي فرجه

٥

هذه المسائل الواردة من طهر شان ولزنا الشاعرة بالمسائل الطبية وفيها
 وسع مسائل ذكر فيها اساليب المعالجة وسائر الفقه واسم الف وانا في ذلك
 وذكر لور في دفتره من كتابه الاساتيد اسامى الشريف المرفعي علم السيف في الحديث
 الى القام عازت الحسين بن احمد الظاهر
 في الغائب الموروث

٥

الحق القياس على الشرع ولا الشريعة على الحكم به وانما ثبت الأحكام من غير ما وجب
 العلم به وبغير اليقين فقد تعلق العلم به من جهة موضوع كثر من كتمان وتوالات
 هذا الجواب عن المسائل الواردة لا يلبق بذلك لما ذكرناه وما نوقفنا الإجماع
 على الله تعالى وإليه تنبسط وهو حبان في الوكيل ٥

ثم المسائل النظرية المعروفة بالشيخ القاصحات

بعد الله ومشيروا حرمته بقا العالمين كبر كبر

كتب هذه النسخة من نسخة وجدت في كتاب كنف في الشريعة الفروية ٥
 ملونات الله على الساكن بها وانما نسخة عن نسخة صحيحة وناج كذا هناك في
 سنة أربع وسبعين ومجساة في كثر
 صحفاتها كانت هذه المعلقة اعني

بلغ العرض مكتوبة

مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة قال المصنف رحمه الله عنده ثلاث
 أحكام أهل الآخرة مساوية واحكامهم وانما ذكر من ذلك جلة صيرة العلم
 من لأهل الآخرة ثلاثة احوال حال ثواب وحال عقاب وحال فرق للمساوية وقهرهم
 في هذه الاحوال الثلاثة سقوط التكليف عنهم وان معارفهم ضرورية وانهم يكونون
 من النجس وان كانوا مختارين لأفعالهم من غير ان لها ومفاد الفرق دور من ذهب اليه
 من مخالفته من جهة والفرق بدله على سقوط التكليف عن أهل الطائفة ثم يفرق
 الثواب من شرطه وحقق ان يكون خالصا غير مشوب ولا مستغنى ومفاد ان التكليف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

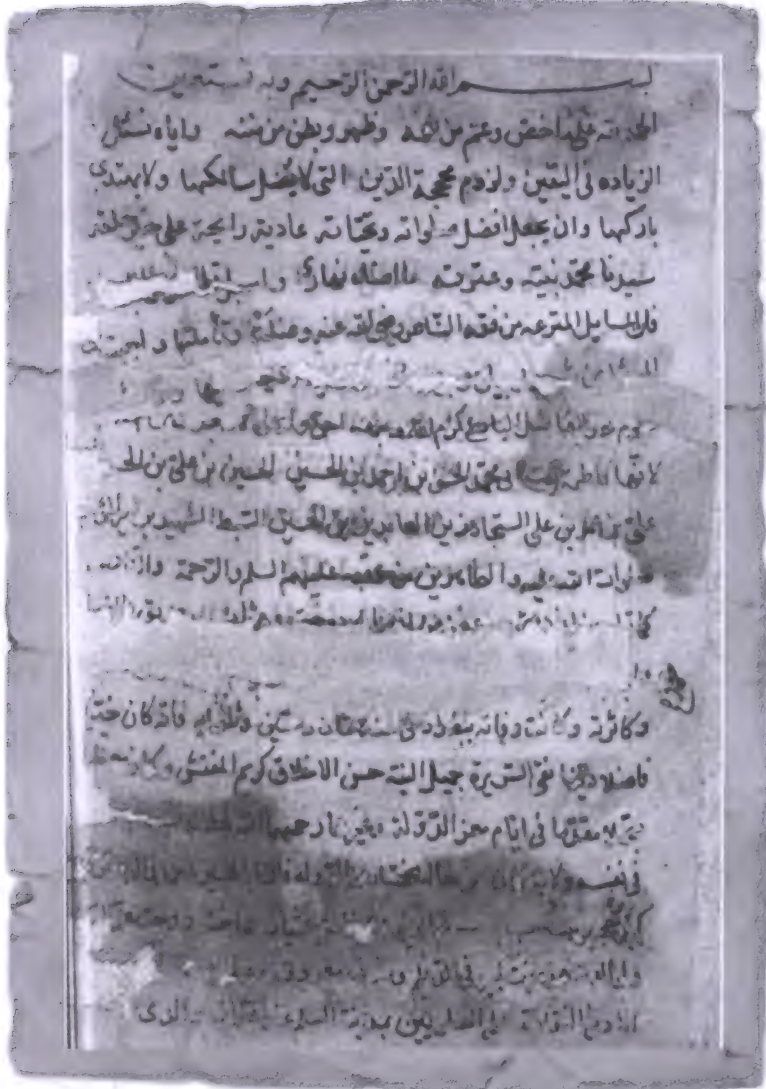
احمد الله على ما خفف وعزم من نعمه وظهر وطق من حسنه واياه نسل الزيادة واليقين
 ولزوم عجز الدين التي لا يصلها لكها ولا يفتدى تأكها وان يجعل افضل صلواته
 وتحبها في غايه راجحه على خير خلقه سيدنا محمد بن عبد الله ما اضاء فاه واسبغ فاه
 بعد فان المسائل التسعة من فمنا صر رضى الله عنه وصلت وقامت لها واجب
 الى المسؤولين شرحك وبيان وجوهها وذكر من يوافق وغالف فيها امرها تشييعا
 هذا الفاضل البارع كرم الله وجهه احق واولى لان جدى من جهة والدنى لانها فله
 بنت ابى محمد الحسن بن احمد بن الحسين صاحب جيش اميرنا صرا الكبير ابى محمد الحسن
 بن الحسين بن على بن الحسين بن على بن مر بن على الجيا وبن العابد بن الحسين بن عبد
 الشهيد بن امير المؤمنين صلوات الله عليه والظاهر من من عبه عليها السلم والرحمة والثناء
 كما تراه من اوردنى ونقص من اقصان وحقى وهذا بغير حق بالفضل والنجابة
 والرياسة اما ابو محمد الحسين الملقب بالنا صرا بن ابى الحسين احمد الذى شاعده
 وكافرت وكان وفاته في سنة ثمان وستين وثلاثمائة فان كان خيرا فاف
 دينا نفى السر من اجل البتة حسن الاخلاق كريمة النفس وكان معقلا يتجمل متقدما في ايام

وروى البغوي في الصحاح عن أبي الحمراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اراد ان ينظر
 الى آدم في علمه والارواح في فهمه والحجيج بن زكريا في زهدن والي موسى بن عمران في عطشته
 فليظر الى علي بن ابي طالب وروى البغوي ايضا في الصحاح قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله انا دار الحكمة وعلي بابها وروى الترمذي في صحيحه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله قال انا مدينة العلم وعلي بابها وروى ابو نعيم الحافظ في حلية الاولياء
 عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا انس اسكب لي وضوءا
 ثم قام فصلى ركعتين ثم قال يا انس اقل غريدا من هذا الباب امير المؤمنين وسيد
 المسلمين وقائد الفرح المجلي وخاتم الوصيين قال انس قلت اللهم اجعله رجلا من الانصار
 وكنته اذ جاء علي صلوات الله عليه فقام سقيته فاعتقه ثم جعل يمسح عرق وجهه
 وعرق وجهه على عليه لم يرحمه فقال علي صلوات الله عليه لقد رايتك صنعت شيئا
 ما صنعت به قبل ولا ما ينبغي وانت تؤذي عني وتسبهم صوتي وتبين لهم ما اخلصوا
 فيه بعدى وروى صاحب كتاب شواهد التنزيل بسنده الى ابن عباس في اواب قوله تعالى
 واتقوا فتنه الانصبيين الذين ظلموا منكم خاصة قال النبي صلى الله عليه وآله من ظلمنا
 مقتدى هذا بعد وفاتي كما بنا محمد بنوتي ونبوء الانبياء فقل في وروى ابو عبد الله في صحيحه
 السراج بسنده عن عبد الله بن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وآله يا ابن مسعود قد انزلت آية
 واتقوا فتنه الآبر وانا مستودعكمها فكن لما اقول واعيا وعني لم يؤذ من ظلم عليا
 علي هذا كن محمد بنوتي ونبوء من كان قبلي ٥

كان المسائل الناصرية
والجوابات عنها
للداجل المتقضى على الحسن الموسوي رضي الله عنه ونور

هذه هي المسائل التي وردت من طرفان
وذكرت مذاهب
الناصر وسائر الغفهاء ومن خالف وطرف في ذلك وذكر
الادلة في نصرته لهذا الثاني
املاء السيد الشريف الرضي علم الهدى ذي الجدين
ابو القاسم علي الحسن ابن
احمد الطاهر ذي النام
الموسوي رحمه الله و
ارضاهما فرت
الربور

في الصحتان
عمر الشايع وعمر الشافعي وعمر الشافعي وعمر الشافعي
وعمر الحسن بن علي بن موسى وعمر الحسن بن علي بن موسى
وعمر الحسن بن علي بن موسى وعمر الحسن بن علي بن موسى
عن



صورة الصفحة الأولى من نسخة «س»



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا خَصَّ وَعَمَّ مِنْ نِعَمِهِ وَظَهَرَ وَبَطَنَ مِنْ مَنِّهِ
 وَأَيَّاهُ نَسَالُ الزِّيَادَةِ فِي الْيَقِينِ وَلِزُومِ حُجَّةِ الدِّينِ الَّذِي
 لَا يَبْضُلُ السَّالِكِينَ وَلَا يَحْتَدِي تَارِكُهُ إِنْ يَجْعَلُ أَفْضَلَ
 صَلَوَاتِهِ وَتَحَنُّنَاتِهِ غَادِيَةً رَائِجَةً عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَعَتَرَتِهِ مَا أَصْنَأَ سَهَارَ وَاسْبَلُ قَطَارَ وَمُعَبِّدِ
 فَإِنَّ الْمَسَائِلَ الْمُتَزَعَّةَ مِنْ فَقْهِ النَّاصِرِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَصَلَتْ وَتَامَلَتْهَا وَاحْبَبْتَ السُّؤَالَ مِنْ تَرْجُمَا وَبَيَّانٍ وَهَجْوَا
 وَذَكَرْنا يُوَافِقُ وَيُخَالِفُ فِيهَا وَأَنَا بِتَشْيِيدِ عُلُومِ هَذَا الْفَصْلِ
 الْبَارِعِ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَحَقُّ وَأَوْلَى لِأَنَّهُ جَدِّي مِنْ حُجَّةٍ وَلِلَّهِ

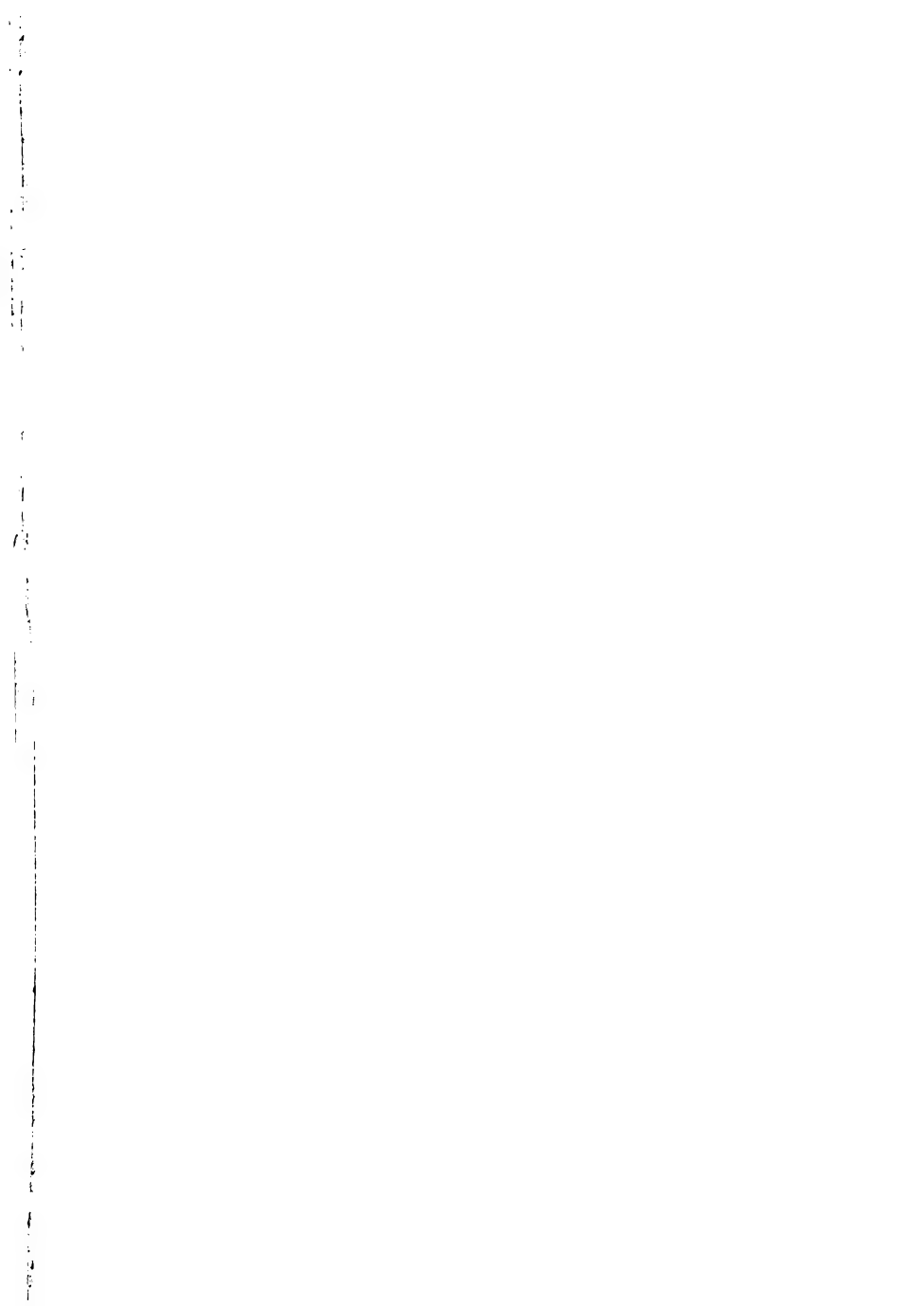
لَا مَنَا

احتجاج عليهم بالقياس على سبيل المعارضة لهم فان الاندفاع الى
 صحة القياس في الشريعة ولا الى ثبوت الاحكام به وانما اثبتت
 الاحكام بما بوجوب العلم ونحو اليقين وقد دللنا على صحة هذا
 الجملة في مواضع كثيرة من كتبنا ولولا ان هذا الجواب عن المسألة
 الواردة لا يليق بذلك لذكرناه وما توفيقنا الا الله عليه توكل
 واليه ننيب وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلواته على خيرته من
 ربي محمد وآله الطاهرين وسلم

تسليماً كبراً

م
 م
 م

المسائل الناصريّات



بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ^١ عَلَى مَا خَصَّ وَ عَمَّ مِنْ نِعَمِهِ، وَ ظَهَرَ وَ بَطَّنَ مِنْ مَنِّهِ^٢، وَ إِيَّاهُ نَسْأَلُ
الزِّيَادَةَ فِي الْيَقِينِ، وَ لُزُومَ مَحَجَّةِ الدِّينِ، الَّتِي لَا يَضِلُّ سَالِكُهَا، وَ لَا يَهْتَدِي تَارِكُهَا،
وَ أَنْ يَجْعَلَ أَفْضَلَ صَلَوَاتِهِ^٣ وَ تَحِيَّاتِهِ، غَادِيَةً رَائِحَةً عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
نَبِيِّهِ وَ عِتْرَتِهِ، مَا أَضَاءَ نَهَارٌ، وَ أَسْبَلَ قَطَارٌ.

وَ مِنْ بَعْدُ: فَإِنَّ الْمَسَائِلَ الْمُتَنَزَّعَةَ^٤ مِنْ فِقْهِ النَّاصِرِ^٥ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَصَلَتْ
وَ تَأَمَّلْتُهَا^٦، وَ أَجَبْتُ إِلَى^٧ الْمَسْأُولِ مِنْ شَرْحِهَا وَ بَيَانِ وُجُوهِهَا، وَ ذِكْرِ مَنْ يُوَافِقُ
وَ يُخَالَفُ فِيهَا.

وَ أَنَا بِتَشْيِيدِ عُلُومِ^٨ هَذَا الْفَاضِلِ الْبَارِعِ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - أَحَقُّ وَأَوْلَى؛ لِأَنَّهُ

١. فِي «أ.ب.»: «أحمد الله».

٢. فِي «أ.ب.د.»: «هبت».

٣. فِي «أ.ب.د.ص.ع.»: «صلاته».

٤. فِي «أ.ب.د.»: «المتنوعة».

٥. فِي «ص.»: «الناصرية».

٦. فِي «أ.ب.»: «تأملت».

٧. هَكَذَا فِي النِّسْخِ، وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيَّةِ: - «إِلَى».

٨. فِي «س» مِنْ قَوْلِهِ: «وَ مِنْ بَعْدُ: فَإِنَّ الْمَسَائِلَ...» إِلَى هُنَا غَيْرَ مَقْرُوءَةٍ.

جَدِّي مِنْ جِهَةٍ وَالِدَتِي؛ لِأَنَّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي مُحَمَّدٍ^١ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ أَبِي^٢ الْحَسَنِ، صَاحِبِ جَيْشِ أَبِيهِ النَّاصِرِ الْكَبِيرِ أَبِي مُحَمَّدٍ^٣ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ^٤ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ السَّجَّادِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحَسَنِ السَّبْطِ^٥ الشَّهِيدِ ابْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَ عَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ مِنْ عَقِبِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ الرَّحْمَةُ.

و النَّاصِرُ كَمَا تَرَاهُ مِنْ أُرُومَتِي^٧، وَ عُصْنٌ مِنْ أَغْصَانِ دَوْحَتِي، وَ هَذَا نَسَبٌ غَرِيقٌ^٨ فِي الْفَضْلِ^٩ وَ النَّجَابَةِ وَ الرَّئَاسَةِ.

أَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ^{١٠}: الْمُلَقَّبُ بِالنَّاصِرِ، ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ، الَّذِي شَاهَدَتْهُ وَ كَاثَرَتْهُ^{١١}، وَ كَانَتْ وَفَاتُهُ بِبَغْدَادَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ^{١٢} وَ سِتِّينَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ، فَإِنَّهُ كَانَ خَيْرًا فَاضِلًا دِينًا، نَقِيَّ السَّرِيرَةِ، جَمِيلَ النَّيَّةِ، حَسَنَ الْأَخْلَاقِ، كَرِيمَ النَّفْسِ، وَ كَانَ مُعْظَمًا مُبْجَلًا، مُقَدَّمًا فِي أَيَّامِ مُعِزِّ الدَّوْلَةِ وَ غَيْرِهَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَجَلَالَةِ نَسَبِهِ وَ مَحَلِّهِ

١. فِي «ص»: - «مُحَمَّد».

٢. فِي «ع»: «بَنِ أَبِي».

٣. فِي «س»: - «صَاحِبِ جَيْشٍ» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «أ، ب، د»: «أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ». وَ فِي «ع»: «أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ». وَ فِي «ص»: «أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ».

٥. فِي «أ، ب، د»: «السَّيِّد».

٦. فِي «أ، ج، د، س، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ عَلَى آلِهِ».

٧. الْأُرُومَةُ: الْأَصْلُ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ. مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٦، ص ٧ (أرم).

٨. فِي «ج، د، ص»: «غَرِيقٌ».

٩. فِي «أ، ج، د»: «بِالْفَضْلِ».

١٠. فِي «أ، ب، د»: «الْحَسَنِ».

١١. فِي «س»: مِنْ قَوْلِهِ: «وَ النَّاصِرُ...» إِلَى هُنَا مَمْسُوحٌ.

١٢. فِي «ص»: «ثَلَاثٌ».

فِي نَفْسِهِ، وَلِأَنَّهُ كَانَ ابْنَ خَالَةٍ بِخِتَارٍ عِزِّ الدَّوْلَةِ، فَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ أَحْمَدَ وَالِدَهُ تَزَوَّجَ كَنْزًا^١ حُجْبَرِ بِنْتِ سَهْلَانَ السَّالِمِ^٢ الدَّيْلَمِيِّ، وَهِيَ خَالَةٌ بِخِتَارٍ، وَأُخْتُ زَوْجَةِ مُعِزِّ الدَّوْلَةِ. وَلِوَالِدَتِهِ هَذِهِ بَيْتٌ كَبِيرٌ فِي الدَّيْلَمِ وَشَرَفٌ مَعْرُوفٌ.

وَوَلِيَّ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّاصِرُ - جَدِّي^٣ الْأَدْنَى - الثَّقَابَةُ عَلَى الْعَلَوِيِّينَ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ عِنْدَ اعْتِرَالِ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ لَهَا سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ^٤ وَ سِتِّينَ وَ ثَلَاثِمِائَةٍ.

فَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ^٥؛ فَإِنَّهُ كَانَ صَاحِبَ جَيْشِ أَبِيهِ، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ وَ شَجَاعَةٌ وَ نَجَابَةٌ^٦ وَ مَقَامَاتٌ مَشْهُورَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ النَّاصِرُ الْكَبِيرُ؛ وَهُوَ الْحُسَيْنُ^٧ بْنُ عَلِيٍّ، فَفَضْلُهُ فِي عِلْمِهِ وَ زُهْدِهِ وَ فَقْهِهِ أَظْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْبَاهِرَةِ، وَهُوَ الَّذِي نَشَرَ الْإِسْلَامَ فِي الدَّيْلَمِ حَتَّى اهْتَدَوْا بِهِ بَعْدَ الضَّلَالَةِ، وَ عَدَلُوا بِدُعَائِهِ عَنِ الْجَهَالَةِ، وَ سِيرَتُهُ الْجَمِيلَةُ^٨ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَأَظْهَرُ مِنْ أَنْ تُخْفَى، وَ مَنْ أَرَادَهَا أَخَذَهَا مِنْ مِطَانِهَا.

فَأَمَّا أَبُو الْحُسَيْنِ^٩ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^{١٠}؛ فَإِنَّهُ كَانَ عَالِمًا فَاضِلًا.

وَأَمَّا الْحُسَيْنُ^{١١} بْنُ عَلِيٍّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ سَيِّدًا مُقَدِّمًا مَشْهُورَ الرِّئَاسَةِ.

١. فِي «ص»: «دِير».

٢. فِي «س»: «سَالِم». وَ فِي «ج، ع»: «كَسَالِم». وَ فِي هَامِش «ج»: «كَسَاع». وَ فِي «ص»: «كَسَاء».

٣. فِي «س»: «أَبُو مُحَمَّدٍ النَّاصِرُ جَدِّي» مَمْسُوحٌ.

٤. فِي «أ، ب، ج، د، ع»: «اثْنِي».

٥. فِي «أ، ب، د، س»: «الْحُسَيْن».

٦. فِي «أ، ب، د»: - «نَجَابَةٌ».

٧. فِي «أ، ب، د، س»: «الْحُسَيْن».

٨. فِي «ع»: - «الْجَمِيلَةُ».

٩. فِي «أ، ب، د، س»: «الْحُسَيْن».

١٠. فِي «أ، ب»: - «عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْن».

١١. فِي «أ، ب، د، س»: «الْحُسَيْن».

وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الْأَشْرَفُ: فَإِنَّهُ كَانَ عَالِمًا، وَ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ.

وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ لَقَبُهُ الْأَشْرَفُ: فَإِنَّهُ كَانَ فَخْمَ السِّيَادَةِ، جَلِيلَ الْقَدْرِ وَ الْمَنْزِلَةِ فِي الدَّوْلَتَيْنِ مَعًا: الْأُمَوِيَّةِ وَ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَ كَانَ ذَا عِلْمٍ، وَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ الْحَدِيثُ.

٦٤

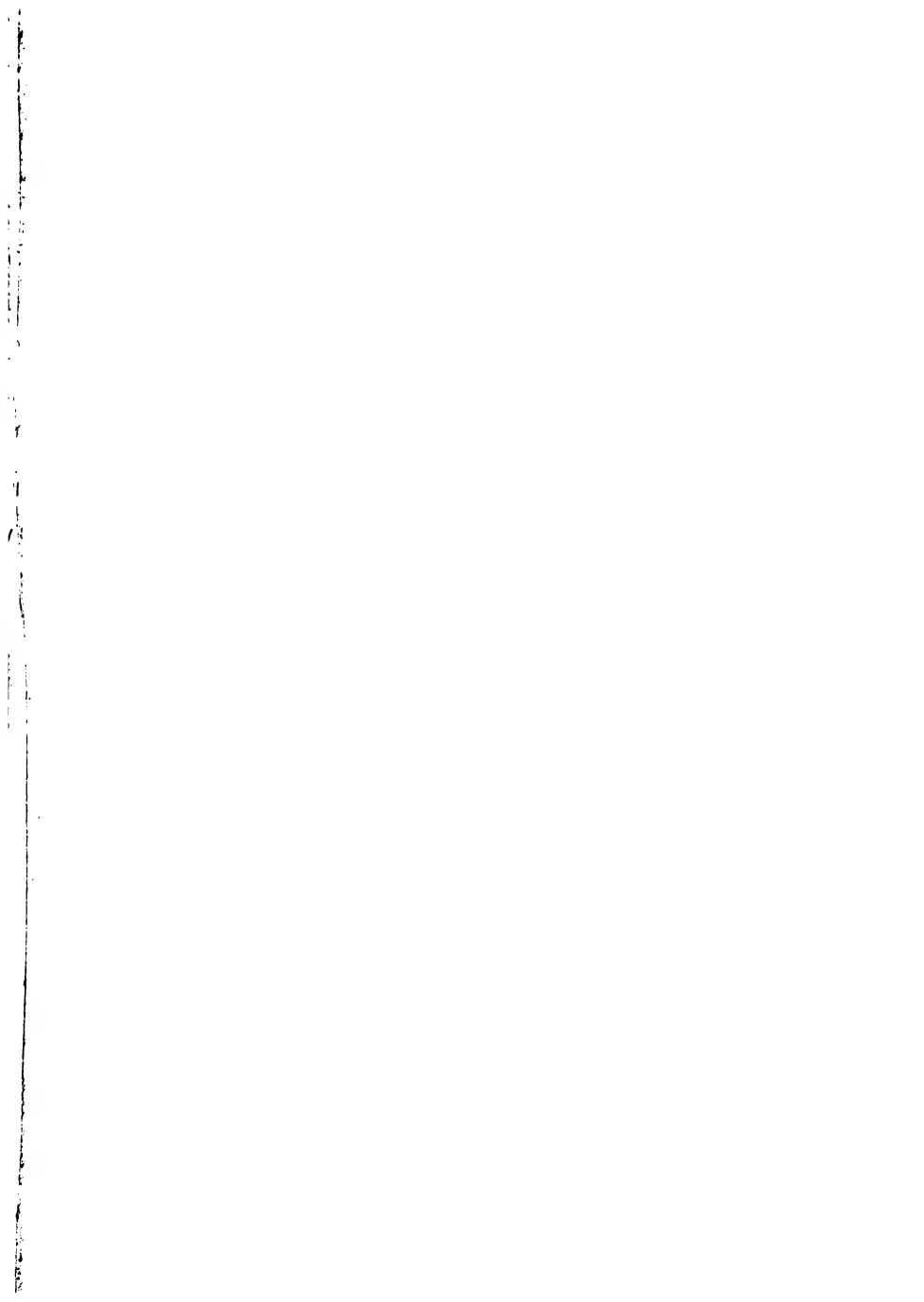
وَ رَوَى أَبُو الْجَارُودِ زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: قِيلَ لِأَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ إِخْوَتِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ وَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَيَدِي الَّتِي أَبْطَشُ بِهَا - وَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَ أُمِّهِ - وَ أَمَّا عُمَرُ فَبَصَرِي الَّذِي أَبْصَرْتُ بِهِ، وَ أَمَّا زَيْدٌ فَلِسَانِي الَّذِي أَنْطَقْتُ بِهِ، وَ أَمَّا الْحُسَيْنُ فَحَلِيمٌ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا، وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا»^١.

وَ أَنَا الْآنَ مُبْتَدِئٌ بِالْكَلَامِ عَلَى الْمَسَائِلِ، وَ إِيضَاحِ الْحَقِّ مِنْهَا، وَ مِنْ اللَّهِ أَسْتَعِذُّ الْمَعُونَةَ وَ حُسْنَ التَّوْفِيقِ، فَمَا يَظْفَرُ بِهِمَا إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ، وَ لَا يَمْلِكُهُمَا^٢ سِوَاهُ، وَ هُوَ حَسْبُنَا وَ نِعَمَ الْوَكِيلُ.

١. لم نعتز عليها في المصادر التي بين أيدينا، إلا أن المصادر المتأخرة حكمتها عن الناصريّات. ومنها: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٠٠؛ و قال المامقاني: «و نقله الحائري عن الناصريّات قائلا: و هذا الخبر و إن كان مرسلًا إلا أن ظاهر إيراد السيّد كونه قطعياً». تنقيح المقال، ج ٢، ص ٢٠٠ و الآية في سورة الفرقان (٢٥): ٦٣.

٢. في «أ، ب، ج، ص، ع»: «بملكهما».

كتاب الطهارة



المسألة الأولى

[حكم وقوع النجاسة في ماء يسير]

قال الناصر رحمه الله:

(إِذَا وَقَعَتِ النِّجَاسَةُ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ نَجَسَ، تَغَيَّرَ بِهَا أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ).^١

قال الشريف الأجل المرتضى عَلمُ الهدى رضي الله عنه:

هذا صحيح، وهو مذهب الشيعة الإمامية وجميع الفقهاء، وإنما خالف في

ذلك مالك^٢.....

١. حكاه في الإبانة قائلًا: وقال في المسائل: إذا كان الماء قليلاً - وهو ما دون القلتين - وقعت فيه النجاسة تنجسه، ولا اعتبار بقلة النجاسة وكثرتها، بل الاعتبار بقلة الماء وكثرته، وسواء ظهر عليه أثر النجاسة أو لم يظهر. وفي البحر الزخار وشرح الأذهار عن الناصر. الإبانة، ص ١٣ و ١٤: البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٢؛ شرح الأذهار، ج ١، ص ٣٦ و ٤٧.

٢. أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري المدني، إمام دار الهجرة، ولد سنة ٩٣ هـ، طلب العلم وهو حدث، روى عن الإمام جعفر بن محمد الصادق ع و عامر بن عبد الله بن الزبير و نافع و الزهري و نعيم بن عبد الله، و زيد بن أسلم و غيرهم، و روى عنه ابن المبارك و القطان و ابن المهدى و ابن وهب و يحيى بن سعيد الأنصاري و يزيد بن عبد الله بن الهاد و غيرهم، مات سنة ١٧٩ هـ. تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٥، الرقم ٣؛ طبقات الفقهاء، ص ٤٢؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٠٧، الرقم ١٩.

و الأوزاعي^١ و أهل الظاهر^٢ و راعوا في نجاسة الماء - القليل منه و الكثير - تَغَيَّرَ أَحَدٌ أَوْ صَافِهِ مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رَائِحَةٍ.^٣

و الْحُجَّةُ فِي صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إجماعُ الشيعة الإمامية، و في إجماعهم عِنْدَنَا الْحُجَّةُ، و قد دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِنَا.

٦٨

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^٤، و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾^٥، و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾^٦.

و هذه الظواهرُ تَقْتَضِي تحريمَ النجاسةِ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةٍ لِتَغْيِيرِ الْأَوْصَافِ الَّتِي هِيَ الطَّعْمُ وَ اللَّوْنُ^٧ وَ الرَّائِحَةُ.

١. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو يحمّد الشامي الأوزاعي، الفقيه، إمام أهل الشام، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ و نشأ بالبقيع، و رحل في طلب العلم و الحديث، روى عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام و إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، و شدّاد بن عمّار، و عطاء بن أبي رباح و قتادة و ربعة و غيرهم، و عنه مالك و الثوري و شعبة و ابن المبارك و غيرهم، نزل بيروت في أواخر عمره فمات بها في سنة ١٥٧ هـ، و قيل: ١٥٨ هـ. الفهرست للنديم، ص ٢٨٤؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٧، الرقم ٣٦١؛ تاريخ الإسلام، ج ٩، ص ٤٨٣، الرقم ٤.

٢. أهل الظاهر جماعة ينتمون إلى مذهب أبي سليمان داود بن علي بن خلف الظاهري (٢٧٠ هـ)، فإنهم يحملون النصوص على ظاهرها و تشدّدوا في ذلك، و يتركون الرأي و التأويل و القياس. الملل و النحل، ج ١، ص ١٨٧؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٧٢، الرقم ٩٥٩٧.

٣. المحلى، ج ١، ص ١٤١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٣؛ المجموع، ج ١، ص ١١٣؛ سبل السلام، ج ١، ص ١٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٥، ص ٢٠٥؛ التفسير الكبير، ج ٢٤، ص ٩٤؛ تفسير القرطبي، ج ١٣، ص ٤٢.

٤. الأعراف (٧): ١٥٧.

٥. المدثر (٧٤): ٥.

٦. المائدة (٥): ٣.

٧. في «ج، س، ص، ع»: «اللون و الطعم».

المسألة الثانية

[اعتصام الماء الكثير]

﴿إِنْ وَقَعَتِ النِّجَاسَةُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ يَنْجُسْ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ،

وَالْكَثِيرُ مَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ فِصَاعِدًا﴾.^١

قد اختلف الفقهاء في هذه المسألة:

فقال الشيعية الإمامية: إن الماء الكثير لا ينجس بحلول النجاسة فيه، إلا بأن يغير لونه أو طعمه أو رائحته.

وحّد الكثير عندهم: ما بلغ كراً فصاعداً.

وحّد الكرّ: ما وزنه ألف ومائتا رطلٍ بالرّطل المدنيّ، والرّطل المدنيّ مائة وخمسة وتسعون درهماً.

وقال أبو حنيفة^٢ وأصحابه: كلّ ماءٍ تيقنّا حصول النجاسة فيه، أو غلب في

١. حكاة في الإبانة قانلاً: فأما إذا كان الماء قلتين فصاعداً فلا ينجس إلا بتغير طعمه أو لونه أو ريحه. وفي البحر الزخار الإجماع عليه، وفي نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ١٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٢؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٦.

٢. أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماء، وقيل: ابن كاوس الكوفي التميمي مولى بني تميم الله بن ثعلبة، وقيل: بني قفل، من أبناء فارس، وقيل: كابل من مدينة نسا، إمام المذهب الحنفي رأى أنساً وروى عن عطاء وعاصم والسبيعي وحماد بن أبي سليمان وغيرهم، وروى عنه زفر بن الهذيل والحسن بن زياد الؤلؤي وأبو يوسف القاضي والشيباني، له الكلمة المشهورة: «لولا السنتان لهلك النعمان» مشيراً إلى سنتي تتلمذه على الإمام الصادق عليه السلام، له الفقه الأكبر والعالم والمتعلم، ورسالته إلى البستي، ولد سنة ٨٠هـ، وقيل: غير ذلك، ومات سنة ١٥٠هـ. الفهرست للنديم، ص ٢٥٥؛ تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٢٥، الرقم ٧٢٩٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٣٩٠، الرقم ١٦٣؛ التحفة الاثنا عشرية للألوسي، ص ٨.

ظَنَّا ذَلِكَ فَهُوَ نَجِسٌ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ، قَلِيلًا كَانَ الْمَاءُ أَوْ كَثِيرًا، تَغَيَّرَتْ صِفَاتُهُ أَوْ لَمْ تَتَغَيَّرْ.^١

و راعى مالكٌ والأوزاعي^٢ وأهل الظاهر في الماء القليل والكثير تَغْيِيرَ الأوصاف.^٣

و راعى الشافعي^٤ القلَّتين، فما بَلَغَهُ المقدارُ عليها^٥ لَمْ يَنْجَسْ عنه، و ما نَقَصَ عنها نَجَسَ.^٦

و قال الحسنُ بنُ صالح بنِ حيٍّ^٧: إذا كان الماءُ أَقَلَّ مِنْ كُرٍّ وَ حَلْتُهُ نَجَاسَةً

١. البحر الرائق، ج ١، ص ١٣٧؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣؛ سبل السلام، ج ١، ص ٢٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٥، ص ٢٠٤؛ تفسير القرطبي، ج ١٣، ص ٤٢.
٢. في الطبعة الحجرية: + «و الشافعي»، وهذا لا يستقيم لما يأتي بعد.
٣. بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٥؛ سبل السلام، ج ١، ص ١٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٠٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٣٤٠؛ تفسير القرطبي، ج ١٣، ص ٤٢.
٤. أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد، إمام المذهب الشافعي، أبو عبد الله، إمام المذهب، تفقه على مسلم بن خالد الزنجي و مالك بن أنس، وحدث عن عمه محمد بن علي و عبد العزيز بن الماجشون و إسماعيل بن جعفر و إبراهيم بن سعد و غيرهم، و حدث عنه أحمد و الحميدي و أبو عبيد و البوطي، ولد سنة ١٥٠ هـ، و مات سنة ٢٠٤ هـ. تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٥٤، الرقم ٤٥٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥، الرقم ١؛ طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ٧١؛ تهذيب التهذيب، ج ٩، ص ٢٣، الرقم ٣٩.
٥. كذا في جميع النسخ و المطبوع السابق، و لعل الأصح: «بلغ مقداره إليها».
٦. اختلاف الحديث للشافعي، ص ٥٠٠؛ المجموع، ج ١، ص ١١٢؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٢١؛ المحلى، ج ١، ص ١٥٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٤٤١.
٧. الحسن بن صالح بن حيٍّ، أبو عبد الله الهمداني الثوري، من كبار علماء بعض الطوائف الزيدية المندثرة، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام قائلا: صاحب المقالة زيدي، إليه تنسب الصلاحية منهم، و في الثاني: أسند عنه، و في معالم العلماء: له أصل، روى عن أبيه و عبد الله بن دينار و سلمة بن كهيل و سماك بن حرب و جماعة، و روى عنه وكيع بن الجراح

٧٠. نَجِسَ، وإذا كان كُرْأً لَمْ يَنْجَسْ^١، وَحَدَّ الْكُرْبُ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ رِطْلٍ^٢.
 دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ^٣: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^٤.
 وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَاءَ الْكَثِيرَ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ^٥ أَوْصَافِهِ، لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْزَلًا مِنَ السَّمَاءِ، وَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا لِهَذَا الْوَصْفِ؛
 فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُقْتَرَنُ بِهَذَا الْأِسْمِ لَا زَمًا لَهُ مَا لَزِمَهُ هَذَا الْأِسْمُ^٦.
 وَ قَدْ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كُرْأً لَمْ يَحْمِلْ خَبثًا»^٧.

« و أبو نعيم و عبيد الله بن موسى و آخرون، مات سنة ١٦٧ هـ. رجال الطوسي، ص ١٣٠، الرقم ١٣٢٧ و ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٠؛ معالم العلماء، ص ٧٠، الرقم ١٩٥؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٩٦، الرقم ١٨٦٩.

١. في «أ، ب، د»:- «وإذا كان كُرْأً لَمْ يَنْجَسْ».
٢. البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٩٠، المسألة ١٤٧؛ الانتصار حكاية عن الطحاوي، ص ٨٥؛ أحكام القرآن للخصاص، ج ٣، ص ٣٤٠، قائلًا: وكره الحسن بن صالح الوضوء بالماء بالفلاة إذا كان أقل من قدر كُرْ.
٣. في «ع»:- «مذهبنا»، بدل: «ما ذهبنا إليه».
٤. الفرقان (٢٥): ٤٨.
٥. في «أ، ب»:- «أحد».
٦. في «أ، ب»:- «لا زَمًا لَهُ مَا لَزِمَهُ هَذَا الْأِسْمُ».
٧. الانتصار، ص ٨٥؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٤، المسألة ١٢٧؛ المهذب لابن البرزج، ج ١، ص ٢٣؛ جواهر الفقه، ص ٥ و ٦؛ غنية النزوع، ص ٤٦؛ السرائر، ج ١، ص ٦٣؛ المعبر، ج ١، ص ٥٢ و ٨٩.

لم نعتز عليه في المجاميع الحديثية للفرقيين، و لا في الكتب الفقهية للمخالفين، و قد نسبته السيد المرتضى و ابن زهرة و ابن إدريس إلى النبي ﷺ، و باقهم إلى الأئمة ﷺ، قال ابن إدريس فيه: قول الرسول ﷺ المجمع عليه عند المخالف و المؤلف، و قال المحقق عليه: و زعم أن هذه الرواية مجمعة عليها عند المخالف و المؤلف، و أيضاً قال: و ما يدعي من قول الأئمة ﷺ لم نعرفه و لا نقلناه عنهم، و نحن نطالب المدعي نقل هذا اللفظ بالإسناد إليهم.

و رَوَتْ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ عَنْ أُنْمَتِهَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْفَاضِلِ مُخْتَلِفَةٍ وَ وُجُوهُ مُخْتَلِفَةٍ: أَنَّ الْمَاءَ إِذَا بَلَغَ كُرّاً لَمْ يُنَجِّسْهُ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنْ نَجَاسَةٍ، إِلَّا بَأَن يُغَيَّرَ^١ أَحَدُ أَوصَافِهِ.^٢

و أَجْمَعَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ إِجْمَاعُهَا هُوَ الْحُجَّةُ فِيهَا. وَ أَمَّا الْكَلَامُ فِي تَصْحِيحِ الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكُرِّ وَ تَعْيِينِهِ^٣ بِالْأَرْطَالِ، فَالْحُجَّةُ فِي صِحَّتِهِ: إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ، وَ إِجْمَاعُهَا^٤ الْحُجَّةُ.

و أَيْضاً فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ الَّذِي يُخَالِفُنَا فِي تَحْدِيدِهِ بِقُلَّتَيْنِ، مَذْهَبُنَا أَوَّلَى مِنْ مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّ الْقُلَّةَ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أَشْيَاءٍ^٥ مُخْتَلِفَةٍ؛ كَقُلَّةِ الْجَبَلِ، وَ الْجَرَّةِ، وَ يُسْتَعْمَلُ أَيْضاً فِي ذُرْوَةِ كُلِّ شَيْءٍ وَ أَعْلَاهُ، وَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَ الْكُرُّ يَتَنَاوَلُ شَيْئاً وَاحِداً؛ فَإِنَّ اخْتَلَفَتْ مَقَادِيرُهُ فِي الْبُلْدَانِ وَ عَادَاتِ أَهْلِهَا فَالتَّحْدِيدُ بِهِ أَوَّلَى.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ مَا يُزِيلُ الْإِحْتِمَالَ فِي ذَلِكَ^٦، وَ هُوَ قَوْلُهُ:

١. فِي «ج، د، ص، ع»: «تَغَيَّرَ».

٢. الْكَافِي، ج ٣، ص ٢، ح ١ - ٨، بَابُ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ؛ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ١، ص ٥، ح ١ - ١٢، بَابُ الْمِيَاهِ وَ طَهْرُهَا وَ نَجَاسَتُهَا: الْاسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ٢ - ٦، كِتَابُ الطَّهَارَةِ أَبْوَابُ الْمِيَاهِ وَ أَحْكَامُهَا، بَابُ مَقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، وَ بَابُ كَمِّيَةِ الْكُرِّ، وَ بَابُ حَكْمِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوصَافِهِ؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٣٧، ح ٤٠ - ٥٨، بَابُ آدَابِ الْأَحْدَاثِ الْمَوْجِبَةِ لِلطَّهَارَةِ: وَ سَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ١٣٧، بَابُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ بِتَغْيِيرِ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَعْيِينُهُ».

٤. فِي «ص»: «إِجْمَاعُنَا». وَ فِي الطَّبْعَةِ الْحَجَرِيَّةِ زِيَادَةٌ: «هُوَ» بَعْدَ «إِجْمَاعُنَا».

٥. فِي «أ، ب، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَسْمَاء».

٦. فِي «ج، س، ص، ع»: «فِي ذَلِكَ».

«بِقِلَالٍ هَجَرَ»^٢.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ التَّحْدِيدَ ب: «قِلَالٍ هَجَرَ» مِنْ جِهَةِ الرَّائِي، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ بَاقٍ مَعَ هَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ قِلَالَ هَجَرَ اسْمٌ مُبْهَمٌ يَحْتَمِلُ سَائِرَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.^٣

فَأَمَّا الْكُرُّ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفًا فِي مَقَادِيرِهِ^٥، فَلَيْسَ يَخْتَلِفُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ كَاخْتِلَافٍ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقَلَّةِ، وَيَجْرِي الْكُرُّ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ مَجْرِي قَوْلِنَا: «رَجُلٌ» فِي أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى أَمْرٍ^٦ وَاحِدٍ غَيْرِ مُخْتَلِفٍ فِي حَقِيقَتِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الرُّجَالُ فِي الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالْأَوْصَافِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَيَجْرِي اسْمُ الْقَلَّةِ مَجْرِي قَوْلِنَا: «شَيْءٌ» فِي اخْتِلَافٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ.

عَلَى أَنَّنَا تَمَكَّنُ مِنْ اسْتِعْمَالِ خَبَرِ الْقَلَّتَيْنِ، وَنَحْمِلُهُ عَلَى الْجَرَّتَيْنِ الْكَبِيرَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَبْلُغُ^٧ مَا تَسَعَانِهِ^٨ مِقْدَارَ الْكُرِّ، وَأَصْحَابُ الْقَلَّتَيْنِ لَا يُمَكِّنُهُمْ اسْتِعْمَالُ خَبَرِ الْكُرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا نَعْرِفُ^٩ شَيْئًا مِنَ الْأَكْرَارِ تَبْلُغُ خَمْسَمِائَةِ رَطْلٍ.

٧٢

١. هَجَرَ - بفتح الهاء والجيم -: وهي قرية بقرب المدينة وليست هجر البحرين، كان ابتداء عمل هذه القلال بهجر فنسبت إليها. المجموع للنووي، ج ١، ص ١٢١.
٢. مختصر المزنبي، ص ٩؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٢٠٥؛ المجموع، ج ١، ص ١١٥ و ١٢١؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٢٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٠٤.
٣. المحلى، ج ١، ص ١٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٣؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ٣٦؛ الجوهر النقي، ج ١، ص ٢٦٤؛ نصب الرأية، ج ١، ص ١١٠ و ١١١.
٤. في «ج، س، ص، ع»: «فإن».
٥. في «أ، ب، د»: «تقاديره».
٦. في «أ، ب»: «أمرئ».
٧. في «أ، ب»: «يبلغ». وفي «س، ص، ع»: «تبلغ».
٨. في «أ، ب، ج، د»: «يسعان».
٩. في جميع النسخ: «لا يعرف»، وما أثبتناه من المطبوع.

فإن قيل: ولا نعرف^١ أيضاً كُراً يبلغ ألفاً ومائتي رطل. قلنا: الأكرارُ مُختلفةٌ في البلدان، وقد ذكّر الناس اختلافها ومبالغها في عادات أهلها، وقالوا في الكُرِّ السُّليمانيّ: إنّه سُدُسٌ وعُشْرُ العَدَدِ^٢، فإنّه ألفٌ وتِسْعمائة رطلٍ وعِشرون رطلاً بالبغداديّ، فإذا نَقَصْنَا مِنْ ذَلِكَ الرُّطْلَ المدنيّ والعِراقيّ قَارَبَ الْمَبْلَغَ الذي ذَكَرْنَاهُ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الذي حَدَدْنَا^٣ به الكُرُّ غيرُ معروفٍ، مُبْطَلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

المسألة الثالثة

[وُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ وَوُرُودُ النِّجَاسَةِ عَلَيْهِ]

(و لا فَرْقَ بَيْنَ وُرُودِ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ، وَبَيْنَ وَرُودِ النِّجَاسَةِ عَلَى

الْمَاءِ).^٤

وهذه المسألة لا أعرفُ فيها نصّاً لأصحابنا، ولا قولاً صريحاً.

والشافعيّ يُفَرِّقُ بَيْنَ وُرُودِ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ وَوُرُودِهَا عَلَيْهِ، فَيَعْتَبِرُ الْقُلْتَيْنِ فِي وَرُودِ النِّجَاسَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَلا يَعْتَبِرُ فِي وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النِّجَاسَةِ.^٥

١. في «أ، ب، ج، د، س، ص»: «لا يعرف».

٢. في «أ، ب، د»: «المعدل». وفي «ج، ع»: «العدل».

٣. في «أ، ب، د، س»: «حدّد».

٤. حكاه عن المسائل الناصريّات هذه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٨. وحكى عن القاسميّة والناصريّة في البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٣.

٥. في «أ، ب، د»: «و».

٦. المجموع للنووي، ج ١، ص ١٣٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٤؛ سبل السلام، ج ١، ص ١٧؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ١٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٩.

و خالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة، و يقوى في نفسي عاجلاً - إلى أن يَقَعَ التَّأَمُّلُ لذلك - صِحَّةُ ما ذَهَبَ إليه الشافعي.

٧٣

و الوجه فيه: أَنَّا لَوْ حَكَمْنَا بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ الْوَاردِ عَلَى النَجَاسَةِ لِأَدْنَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الثَّوْبَ لَا يَطْهُرُ مِنَ النَجَاسَةِ إِلَّا بِإِيرَادِ كُرٍّ مِنَ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَ ذَلِكَ يَشَقُّ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا وَرَدَ عَلَى النَجَاسَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقِلَّةُ وَ الْكَثَرَةُ كَمَا يُعْتَبَرُ فِيهَا تَرِدُ النَجَاسَةُ عَلَيْهِ.^١

المسألة الرابعة

[الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الْمُضَافِ]

(الماء إذا خالطه طاهرٌ فَغَيَّرَ أَحَدِي صِفَاتِهِ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ).^٢

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَاءَ إِذَا خَالَطَهُ بَعْضُ الْأَجْسَامِ الطَّاهِرَةِ - مِنْ جَامِدٍ أَوْ مَائِعٍ - فَلَمْ يَتَخَنَّ بِهِ،^٣ وَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ طَبْعِهِ وَ جَرْيَانِهِ، وَ يَسْلُبُهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْوُضُوءَ بِهِ جَائِزٌ، وَ لَا اعتْبَارَ فِي الغَلْبَةِ بِظُهُورِ اللَّوْنِ أَوْ الطَّعْمِ أَوْ الرَّائِحَةِ؛ بَلْ بِغَلْبَةِ^٤ الْأَجْزَاءِ عَلَى حَدِّ يَسْلُبُهُ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ. وَ وافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ.^٥

١. حكاه عن المسائل الناصريات هذه في السرائر، ج ١، ص ١٨٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٧؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٨؛ منتهى المطلب، ج ١، ص ٥٠؛ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٨٤.
٢. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن القاسمية والناصرية، الإبانة، ص ١٠؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣١.

٣. في «أ، ب، د، ع»: «ينجس».

٤. في «أ، ب، د، س، ص»: «يغلبه».

٥. الجوهر النقي، ج ١، ص ٧؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٢٥؛ الدر المختار، ج ١، ص ٢٠٢؛ اللباب في

و راعى الشافعي ومالك في ذلك تَغْيِيرُ الأوصاف؛ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رَائِحَةٍ،
و زَعْمًا أَنَّ أَحَدَ أوصافِ الماءِ متى تَغْيَيْرَ - ولو باليسيرِ مِنَ الطاهرِ - لم يَجْزِ
الوضوءُ به.^١

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - مع إجماعِ الفرقَةِ الْمُحِقَّةِ - قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا
مَاءً فَتَيَمَّمُوا»^٢، فَنُقِلْنَا مِنَ الماءِ عِنْدَ فَقْدِهِ إِلَى التُّرَابِ مِنْ غَيْرِ واسِطَةٍ، و الماءُ الذي
خَالَطَهُ يَسِيرٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ يُطْلَقُ عليه اسمُ الماءِ، و لا يُنْتَقَلُ مع وجودِهِ إِلَى التُّرَابِ.
و أيضًا قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ»^٣، عامٌّ في كُلِّ مانِعٍ يَتَأَتَّى الاغتسالُ به،
إلى أن يَقُومَ دَلِيلٌ على إخراجِ بعضِها.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ يَسِيرَ الزَّعْفَرَانِ إِذَا خَالَطَهُ الماءُ سَلَبَهُ إِطْلَاقَ اسمِ
الماءِ، و ذلك: أَنَّ إِطْلَاقَ الاسمِ هو الأصلُ، و التَّقْيِيدُ داخِلٌ عليه و طارٍ بَعْدَهُ -
كالحقيقةِ و المجازِ - فَمَنْ ادَّعَى زَوَالَ الإِطْلَاقِ فِي الماءِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ.
و بَعْدُ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي ذلك: إِنَّهُ ماءٌ وَقَعَ فِيهِ زَعْفَرَانٌ، و لا يُضَيِّفُونَهُ إِلَيْهِ كَمَا
يُضَيِّفُونَ الماءَ الْمُعْتَصَرَ مِنَ الزَّعْفَرَانِ إِلَيْهِ.

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ أَحَدِ الأوصافِ لا مُعْتَبَرٌ به: أَنَّ الماءَ الذي يُجَاوِرُهُ

« شرح الكتاب، ج ١، ص ١٩؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٧٨. و حكاه عن السيّد المرتضى الشيخ
الطوسي في الخلاف، ج ١، ص ٥٩، المسألة ٨.

١. كتاب الأم، ج ١، ص ٣٠؛ المجموع، ج ١، ص ١٠٣؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ١٠٣؛ حاشية
الدسوقي، ج ١، ص ٣٩؛ المحلى، ج ١، ص ٢٠١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٧.

٢. النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «خالط».

٥. في «أ، ب، س، ع»: «تغيير».

الطَّيِّبُ الْكَثِيرُ كَالْمَسْكِ وَغَيْرِهِ، قَدْ تَنَغَّيْرُ^١ رَانَحْتَهُ بِمُجَاوَرَةِ^٢ الطَّيِّبِ، وَمَعَ هَذَا فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْوُضُوءِ بِهِ.

المسألة الخامسة

[حُكْمُ الْوُضُوءِ بِالْأَنْبَذَةِ]

(وَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَنْبَذَةِ).^٣

عِنْدَنَا: أَنَّ الْوُضُوءَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَنْبَذَةِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ مِنْهَا وَلَا الْمَطْبُوخَةَ وَلَا النَّقِيعَةَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي يُونُسَ^٥ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^٦

١. في «أ، د، س»: «يَتَغَيَّرُ».

٢. في «أ، ب، س، ع»: «للمجاورة».

٣. يشتمل على هذه المسألة المسألة السابقة.

٤. في «ص»: «- لا».

٥. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حميد الأنصاري، الكوفي، القاضي، وهو أول من دعي بذلك، ولي القضاء للمهدي وابنيه، كان تلميذ أبي حنيفة ومن أتباعه، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، روى عن الأعمش وهشام بن عروة وأبي إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب، وروى عنه محمد بن الحسن الفقيه وأحمد بن حنبل وبشر بن الوليد وغيرهم، مات سنة ١٨٢ هـ. الفهرست للنديم، ص ٢٥٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤٣؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٢٤٢، الرقم ٧٥٥٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥٣٥، الرقم ١٤١؛ طبقات الفقهاء، ص ١١٣.

٦. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، خرجت به أمه من مرو وهي حامل فولدته ببغداد وبها طلب العلم، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، روى عن بشر بن المفضل وإسماعيل بن علي

و أجاز أبو حنيفة التَّوَضُّؤَ بِنَيْدِ التَّمْرِ المَطْبُوحِ الشَّدِيدِ عِنْدَ عَدَمِ المَاءِ.^٣
و قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ^٤: يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيُتِمِّمُ مَعَ فَقْدِ المَاءِ، وَ أَوْجَبَ الجَمْعَ
بَيْنَهُمَا فِي السَّقَرِ.^٥

- « و سفيان بن عيينة و جرير و إبراهيم بن سعد و غيرهم، و روى عنه البخاري و مسلم و أبو داود و غيرهم، له كتاب المعروف بالمسند، ولد سنة ١٦٤ هـ، و مات سنة ٢٤١ هـ. رجال طوسي، ص ٣٥١، الرقم ٥٢٠١؛ تاريخ بغداد، ج ٥، ص ١٧٨، الرقم ٢٦٣٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ١٧٧، الرقم ٧٨؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٦٢، الرقم ١٢٦.
١. أبو سليمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصفهاني البغدادي، هو أول من استعمل قول الظاهر، لُقِّبَ بالظاهري لقوله بأخذ معنى القرآن و الحديث الظاهر دون الباطن، و ألغى ما سوى ذلك من الرأي و القياس، سمع من سليمان بن حرب و مسدد و إسحاق بن راهويه و أبي ثور و طبقته، و حدَّث عنه ابنه محمد و أبو الطيب الديباجي و أبو نصر السجستاني و أبو سعيد الحسن بن عبيد الله، له كتب منها: الإيضاح و الإفصاح و الدعوى و البينات و غيرها، ولد بالكوفة سنة ٢٠٠ هـ، و قيل: سنة ٢٠٠ هـ، و نشأ ببغداد، مات سنة ٢٧٠ هـ. الفهرست للنديم، ص ٢٧١؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٣٦٦، الرقم ٤٤٧٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٩٧، الرقم ٥٥.
٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٤؛ المجموع، ج ١، ص ٩٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٩؛ المحلى، ج ١، ص ٢٠٢؛ تحفة الأحوذى، ج ١، ص ٢٩٤؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ١٧٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٣٨٧.
٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٨؛ المحلى، ج ١، ص ٢٠٥؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٥٦، المسألة ٦، بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٠؛ المجموع، ج ١، ص ٩٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٨٤.
٤. محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، مولا هم، أبو عبد الله، أحد الفقهاء، ولد بواسط سنة ١٣٢ هـ، و نشأ بالكوفة، و تفقه على أبي حنيفة و أبي يوسف و الثوري و مالك و الأوزاعي و غيرهم، و له كتاب الجامع الصغير و الأصل و الحجة على أهل المدينة و غيرها، مات سنة ١٨٩ هـ. تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٦٩، الرقم ٥٩٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ١٢١، الرقم ٤١٠.
٥. المحلى، ج ١، ص ٢٠٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٥٦، المسألة ٦؛ المجموع، ج ١، ص ٩٣؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٨٤.

٧٦

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - مَعَ الْإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرَهُ، بَلْ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»^١، فَتَقْلَبُ مِنَ الْمَاءِ إِلَى التُّرَابِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ يُخَالِفُ هَذَا الظَّاهِرَ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا وَاسِطَةً [وَأُ] هِيَ النَّبِيذُ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فِي النَّبِيذِ مَاءً؛ فَمَنْ وَجَدَهُ كَانَ وَاجِدًا لِلْمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ انْتِقَالُهُ إِلَى التُّرَابِ.

وَذَلِكَ: أَنْ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِيهِ مَاءٌ يُطْلَقُ^٢ اسْمُ الْمَاءِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْخَلَّ وَمَاءَ الْوَرْدِ وَسَائِرَ الْمَائِعَاتِ فِيهَا مَاءٌ وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمَاءِ، وَيُتَيَمَّمُ مَعَ وجودِها.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَنَاوَلَ النَّبِيذُ اسْمَ الْمَاءِ لَدَخَلَ تَحْتَ الْآيَةِ؛ كَدُخُولِ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ، وَوَجَبَتْ مُسَاوَاةُ النَّبِيذِ الْمَاءِ فِي حُكْمِ الْآيَةِ^٣، وَيَلْزَمُ جَوَازُ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ مَعَ وجودِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَاهُ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّ الْأَنْبِذَةَ الْمُسْكِرَةَ عِنْدَنَا نَجِسَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهَا وَهِيَ نَجِسَةٌ، وَمَا لَيْسَ بِمُسْكِرٍ مِنْهَا فَمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَائِعَاتِ كَالْخَلِّ وَمَا أَشَبَّهُه لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهَا^٤ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ^٥.

وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا فِي كِتَابِنَا: مَسَائِلَ الْخِلَافِ بَيْنَ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ الْكَلَامِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

١. فِي «ج، س، ص، ع»: «+ جَمِيع».

٢. النِّسَاءُ (٤): ٤٣، الْمَائِدَةُ (٥): ٦.

٣. فِي «ج، س، ص، ع»: «يُنْطَلَقُ».

٤. فِي «أ، ب، د»: - «كَدُخُولِ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ...» إِلَى هُنَا.

٥. فِي «ج، ص، ع»: «بِهِمَا».

٦. فِي «أ، ب»: - «بِهَا يَدُلُّ...» إِلَى هُنَا.

الوضوء بالأنبذة، وَ تَكَلَّمْنَا عَلَى خَبَرِ لَيْلَةِ الْجَنِّ^١ وَ وَصَفْنَاهُ، فَمَنْ أَرَادَ الْاسْتِقْصَاءَ وَجَدَهُ هُنَاكَ.

المسألة السادسة

[حُكْمُ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ]

(و لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ).^٢

و عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلِ فِي تَطْهِيرِ الْأَعْضَاءِ وَ الْبَدَنِ الَّذِي لَا نَجَاسَةَ عَلَيْهِ إِذَا جُمِعَ فِي إِنَاءٍ نَظِيفٍ كَانَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا.^٣
و وافقنا في ذلك الحسن^٤ وَ النَّخَعِيُّ^٥.....

١. و الخبر هكذا: عن ابن مسعود، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، فَأَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاةَ الْفَجْرِ فَقَالَ: «أَمْ مَعَكَ وَضُوءٌ؟» فَقَالَ: لَا، مَعِيَ إِدَاوَةٌ فِيهَا نَبِيذٌ، فَقَالَ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَ مَاءٌ طَهُورٌ» فَتَوَضَّأَ. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٤٩؛ المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ١٧٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٨٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٩؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ٦٤.
٢. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن أكثر القاسميّة و الناصريّة، الإبانة، ص ١١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٤.
٣. حكاها عنه الطوسي في الخلاف، ج ١، ص ١٧٢، المسألة ١٢٦؛ ابن البراج في جواهر الفقه، ص ٨، المسألة ٤؛ و العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٣.
٤. أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لستين بقينا من خلافة عمر، و أمّه خيرة مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة، ثم صار كاتباً في حكومة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد، روى عن أبي بن كعب و سعد بن عباد و عمر بن الخطاب و لم يدركهم، و عن ثوبان و عمار بن ياسر و غيرهم، و روى عنه حميد الطويل و قتادة و عطاء بن السائب و غيرهم، مات بالبصرة سنة ١١٠ هـ. إكمال الكمال، ج ١، ص ٣١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٩٥، الرقم ١٢١٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٣، الرقم ٢٢٣؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٨.
٥. إبراهيم بن يزيد بن قيس، أبو عمران النخعي الكوفي، التابعي، فقيه أهل الكوفة، ذكره الشيخ

و الزُّهْرِيُّ^١ و الثَّوْرِيُّ^٢ و مالك و داود^٣.

و قد قيل: إنَّ مالكا كَرِهَهُ بَعْضُ الْكُراهِيةِ.^٤

و قال أبو حنيفة و أصحابه: إنَّ الماءَ المُسْتَعْمَلَ لا يجوزُ الوضوءُ به.^٥

و اختلفوا في نَجاسَتِهِ، فقال أبو يوسف: هو نَجِسٌ، و زوي مثل ذلك

« الطوسي مرة فيمن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، و أخرى فيمن روى عن علي بن الحسين عليهما السلام، قائلا في الثانية: إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، يكتنأ أبا عمران، مات سنة ٩٦ هـ، مولاه و كان أعور، روى عن خاله و مسروق و أبي زرعة و شريح القاضي و غيرهم، و روى عنه الحكم بن عتيبة و سماك بن حرب و سليمان الأعمش و غيرهم. رجال الطوسي، ص ٥٧، الرقم ٤٧٧ و ص ١١٠، الرقم ١٠٧٣؛ تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٢٣٣، الرقم ٢٦٥.

١. أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث القرشي الزهري، أحد الفقهاء السبعة و أحد الأعلام المشهورين، و عالم الحجاز و الشام، روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب و عبد الله بن جعفر و ربيعة بن عباد و المسور بن مخرمة و غيرهم، و روى عنه عطاء بن أبي رباح و أبو الزبير المكي و عمر بن عبد العزيز و عمرو بن دينار و صالح بن كيسان و غيرهم، مات سنة ١٢٣ هـ، و قيل: ١٢٤ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ٤١٩، الرقم ٥٦٠٦؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٠٨، الرقم ٩٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٣٢٦، الرقم ١٦٠.

٢. أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام و قال فيه: أسند عنه، و ذكره العلامة الحلي و قال: ليس من أصحابنا، روى عن أبيه و أبي إسحاق الشيباني و أبي إسحاق السبيعي و عبد الملك بن عمير و غيرهم، و روى عنه جمع كثير منهم: جعفر بن برقان و خصيف بن عبد الرحمن و ابن إسحاق، مات بالبصرة بعد أن كان مختفيا من المهدي و دفن عشاء سنة ١٦١ هـ. الفهرست للتدريج، ص ٢٨١؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ خلاصة الأقوال، ص ٣٥٦، الرقم ٢.

٣. المحلى، ج ١، ص ١٨٤؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٢، المسألة ١٢٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٦؛ المجموع، ج ١، ص ١٤٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٨؛ الإقناع، ج ١، ص ٢٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٧؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٨.

٤. مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٣١؛ المحلى، ج ١، ص ١٨٥؛ حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٤٣.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٦؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٧٣؛ المحلى، ج ١، ص ١٨٥.

عن أبي حنيفة^١.

و الصحيح من قول أبي حنيفة أنه طاهر غير مُطَهَّر، وهو قول محمد بن الحسن^٢.
و قال الشافعي: إنه طاهر و غير مُطَهَّر أيضاً^٣، و قد حكى عنه عيسى بن أبان^٤:
أنه طاهر مُطَهَّر^٥، و ذلك غير معمول عليه.

و الدليل على صحة مذهبنا: الإجماع المُقَدَّم ذكره.

٧٩

و أيضاً قوله تعالى: «وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ»^٦، و هذا عموم في
المُسْتَعْمَلِ و غيره؛ لأن الاستعمال لا يُخرجه عن كونه مُنزَلاً من السماء.
و أيضاً قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»^٧، و الواجد للماء المُسْتَعْمَلِ واجد
لما يتناولُه اسم الماء.

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٧؛ المحلى، ج ١، ص ١٨٤؛ الخلاف
للطوسي، ج ١، ص ١٧٢، المسألة ١٢٦٥؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٣؛ نيل الأوطار، ج ١،
ص ٢٤.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٧؛ المحلى، ج ١، ص ١٨٥؛ بداية
المجتهد، ج ١، ص ٢٦؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٣؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٨.

٣. حلية العلماء، ج ١، ص ٩٧؛ المجموع، ج ١، ص ١٥١؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٢، المسألة
٢٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٨؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٢٢
و ١٧٠.

٤. أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة بن عدي، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، تفقه
على محمد بن الحسن الشيباني، و روى عن إسماعيل بن جعفر و هشيم و يحيى بن أبي زائدة،
و روى عنه الحسن بن سلام و غيره، تولى القضاء بالبصرة سنة ٢١١هـ، حتى مات سنة ٢٢١ أو ٢٢٠
هـ. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ١٥٨، الرقم ٥٨٥٠؛ طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ١١٥.

٥. المجموع، ج ١، ص ١٥٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٨؛ بدائع
الصنائع، ج ١، ص ٦٧.

٦. الأنفال (٨): ١١.

٧. النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^١، فأجاز عزّ وجلّ الدُّخُولَ في الصلاة بعد الاغتسال، و مَنْ اغْتَسَلَ بالماءِ المُسْتَعْمَلِ يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْمُغْتَسِلِ بلا شُبْهَةٍ.

ولا معنى لخلاف مَنْ يُخَالِفُ في أن إطلاق اسم الماء لا يتناول المُسْتَعْمَلِ، و يدّعي أنه بالاستعمال قد خَرَجَ عن تناول الاسم له.

وذلك: أن الوصف للماء بأنه مُسْتَعْمَلٌ وَصِفٌ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فيه، ولا مُخْرِجٌ له من تناول^٢ اسم الماء المطلق، و يجري في ذلك مَجْرَى الماءِ المُشْمِسِ، و المُبَرَّدِ، و المُسَخَّنِ.

ومما يدلُّ على^٣ أن بالاستعمال لم يخرج عن تناول اسم الماء المطلق حتى يصير في حكم ماء الورد و ماء الباقلي: أنه لو شربه مَنْ حَلَفَ أنه لا يشرب ماءً لَحِنَتْ باتفاق، و لو شرب ماء الورد لم يحنث. و قد استقصينا هذه المسألة أيضاً في مسائل الخلاف.

المسألة السابعة

[حُكْمُ التَّوَضُّؤِ بِالماءِ الْمَغْصُوبِ]

(لا يجوزُ التَّوَضُّؤُ بِالماءِ الْمَغْصُوبِ).^٤

و تحقيق هذه المسألة: أنه لا خلاف بين الأمة في أن استعمال الماء المغصوب قبيح لا يجوز في الشريعة؛ لأنه تصرف في ملك الغير بلا إذنه.

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. في «ج»: «تناوله».

٣. في «أ، ب، ج، س، د، ع»: - «على».

٤. حكاها في الإبانة و في البحر الزخار عن القاسمية و الناصرية، الإبانة، ص ٧٥؛ البحر الزخار، ج ٢،

وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ، هَذَا الْمَعْنَى، بَلِ الْمَرَادُ بِذَلِكَ: هَلْ يَكُونُ مَنْ تَوَضَّعَ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ، وَفَعَلَ قَبِيحاً بَتَصْرِفِهِ فِيهِ، وَاسْتَحَقَّ الْعِقَابَ وَالدَّمَ، مُزِيلاً لِحَدِيثِهِ وَمُسْتَبِيحاً بِذَلِكَ الصَّلَاةُ؟ أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؟ وَعِنْدَنَا: أَنَّ الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ لَا يُزِيلُ الْحَدَثَ، وَلَا يُبِيحُ الصَّلَاةَ.^١ وَخَالَفَ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ، وَادَّعَوْا أَنَّ الْوُضُوءَ بِهِ مُجْزٍ وَمُزِيلٌ لِلْحَدَثِ^٢ وَإِنْ كَانَ قَبِيحاً.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ. وَأَيْضاً فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةً وَقُرْبَةً، وَمِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ، وَلَا يَجُوزُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ مِنْهُ بِالْمَعَاصِي، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ مَعْصِيَةٌ وَقَبِيحٌ وَحَرَامٌ. وَأَيْضاً فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ نِيَّةَ الْقُرْبَةِ وَالْعِبَادَةِ فِي الْوُضُوءِ مَسْنُونَةٌ مَدْبُوبَةٌ إِلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعَاصِي وَالْقَبَائِحِ.

المسألة الثامنة

٨١

[التَّحَرِّي فِي الْأَوَانِي الْمُسْتَبْهَةِ]

(وَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّي فِي الْأَوَانِي وَإِنْ كَانَتْ جَهَةً^٣ الطَّاهِرِ أَغْلَبَ^٤).

١. فِي «ع» - «وَعِنْدَنَا» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «أ»، ب، ج، د، س، ص «وَالْمَطْبُوعُ: «الْحَدَثُ».

٣. فِي «أ»، ب: «حِجَّة».

٤. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ قَاتِلًا: وَلَا يَجُوزُ التَّحَرِّي فِي الْأَوَانِي بِوَجْهِهِ، كَذَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَهُ سِوَاهُ كَانَ جِهَةً الطَّاهِرَةِ أَغْلَبَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَخَالَفِ الْعِتْرَةَ بِذَلِكَ وَفِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ. الْإِبَانَةُ، ص ٢٣: الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، ج ٢، ص ٣٩.

و هذا صحيحٌ، وإليه ذهب أصحابنا.

و قال أبو حنيفةٌ وأصحابه: لا يجوزُ التَّحَرِّي في الإناءين، و يجوزُ فيما عدا ذلك إذا كانتِ الغَلَبَةُ للطاهر^١.

و أجاز الشافعيُّ التَّحَرِّي في الإناءين، و فيما زاد على ذلك^٢.
 دليلنا على المَنع مِنَ التَّحَرِّي في الآنية التي يَتَيَقَّنُ نَجَاسَةً أَحَدَهَا^٣: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا^٤، و إِنَّمَا عَنَى بِالْوُجُودِ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمَاءِ الطَّاهِرِ وَ التَّمَكُّنُ مِنْهُ، وَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ وَ لَا يُمَيِّزُهُ فَلَيْسَ يَتِمَكَّنُ مِنْهُ وَ لَا وَاجِدٌ لَهُ، وَ لَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرِ التَّحَرِّي فِي الْآيَةِ، بَلْ أَمَرَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَ التُّرَابِ عِنْدَ فَقْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ بِالتَّحَرِّي، فَمَنْ أَوْجَبَهُ^٥ فَقَدْ زَادَ فِي الظَّاهِرِ مَا لَا يَقْتَضِيهِ.

المسألة التاسعة

[سُورُ السَّبَاعِ]

(سُورُ السَّبَاعِ نَجِسٌ)^٦

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ سُورَ جَمِيعِ الْبَهَائِمِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَ الطَّيُورِ - مَا خِلا الْكَلْبِ

١. حلية العلماء، ج ١، ص ١٠٤؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٩٧، المسألة ١٥٣؛ المجموع، ج ١، ص ١٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥١.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٢٥؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٠٣؛ المجموع، ج ١، ص ١٨٠؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٨٩؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٩٧، المسألة ١٥٣.

٣. في «س، ع» و المطبوع: «أحدهما».

٤. النساء (٤): ٤٣، المائدة (٥): ٦.

٥. في «أ، ب، د»: «وجه».

٦. حكاه في الإبانة قائلًا: و في الألفاظ سور السباع نجس، ثم قال علي بن أبي طالب: «و الهرة من السباع» لكني أتبع الأثر لطهارته، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٦٨؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٩.

و الْخِنْزِيرِ- طَاهِرٌ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ.

و يُكْرَهُ سُورُ مَا يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَ الْمَيْتَةَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ كَذَلِكَ يُكْرَهُ سُورُ الْجَلَالِ، وَ بَعْثِلِ ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ.^١

و قَالَ مَالِكٌ: أَسَارُ جَمِيعِ الْحَيَّوانِ طَاهِرٌ^٢، وَ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ^٣.
و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ: سِبَاعُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كُلُّهَا نَجَسَةٌ، وَ كَذَلِكَ أَسَارُهَا، مَا خَلَا الْهَرَّ، فَإِنْ سُورَها طَاهِرٌ، إِلَّا أَنْ الْوُضُوءَ بِهِ مَكْرُوهٌ، وَ إِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ^٤، وَ لَمْ يَكْرَهُ أَبُو يُونُسَ سُورَ الْهَرِّ.^٥

و أَمَّا^٦ سُورُ جَمِيعِ سِبَاعِ الطَّيْرِ وَ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ، كَالْفَأْرَةِ، وَ الْحَيَّةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَتَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى سُورِ الْهَرِّ فِي كَرَاهِيَةِ الْوُضُوءِ بِهِ.^٧

دَلِيلُنَا عَلَى كَرَاهِيَةِ سُورِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ جَوَازِ الْوُضُوءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا»^٨.

١. حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٣؛ المجموع، ج ١، ص ١٧٢؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٥؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٣٧.

٢. المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٢٤.

٣. المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦١.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٨؛ المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٣؛ شرح فتح القدير، ج ١، ص ٩٥.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٤؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ١٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٦٤؛ عون المعبود، ج ١، ص ١٠٠.

٦. في «أ، ب، ج، د، ع، س»: «فأما».

٧. الأصول للسرخسي، ج ٢، ص ٢٠٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٤؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٢٩؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٩.

٨. الفرقان (٢٥): ٤٨.

و قوله: «وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ»^١، وقد عَلِمْنَا أَنَّ شُرْبَ الْبَهَائِمِ مِنْهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْزَلًا مِنَ السَّمَاءِ، فَيَجِبُ بَقَاؤُهُ عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ.

٨٣ وقد رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ثَقَلًا مُسْتَفِيزًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ: أَيْتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلُ^٢ الْحُمُرُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ»^٣.
فَأَمَّا نَفْيُ كَرَاهِيَةِ سُورِ الْهَرِّ، فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ^٤ أَنَّهَُا قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي قَتَادَةَ^٥ فَسَكَبْتُ لَهُ وَضْوءًا، فَأَتَتْ الْهَرَّ فَشَرِبَتْ مِنْهُ، فَأَصْغَى^٦ لَهَا الْإِنَاءَ، فَتَظَرَّتْ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا ابْنَتَ أَخِي! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

١. الأنفال (٨): ١١.

٢. أفضل فلائ من الطعام وغيره: إذا ترك منه شيئاً. لسان العرب، ج ١١، ص ٥٢٥.
٣. سنن الدار قطني، ج ١، ص ٦٢، ح ٢ و ٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٤٩؛ كتاب الأم، ج ١، ص ٢٠؛ المسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٩؛ منتهى المطلب، ج ١، ص ١٥١، بتفاوت.
٤. كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية السلمية، امرأة أبي قتادة الأنصاري، لها صحبة ولم يورد لها شيئاً، روت عن أبي قتادة، روت عنها بنت أختها أم يحيى حميدة بنت عبيد بن رفاعة. الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٣٥٧ و ج ٥، ص ٣٤٤؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٥٣٧؛ تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٩٠؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٣٩٧.

٥. الحارث بن ربيعي، أبو قتادة الأنصاري السلمي، وقد قيل: إن اسمه النعمان بن ربيعي، مشهور بكنيته، شهد بدرًا وأُحُدًا وما بعدها، ذكره الشيخ فيمن روى عن رسول الله ﷺ وأُمير المؤمنين ﷺ، مات سنة ٥٤ هـ، وكبر عليه أمير المؤمنين ﷺ، وروى عن معاذ بن جبل وعمر وغيرهما، وروى عنه أنس وجابر وسعيد بن كعب وآخرون. رجال الطوسي، ص ٣٥، الرقم ١٨٣ و ص ٨٧، الرقم ٨٨٠؛ الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٧٣؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٣٢٧ و ج ٥، ص ٢٧٤؛ تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ١٩٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٤٤٩، الرقم ٧٨.

٦. أصغى الإبناء للهرة: أماله و حَزَفَهُ عَلَى جنبه ليجتمع مافيه. تاج العروس، ج ١٩، ص ٦٠٠ (صفو).

٧. حرف النداء من «س».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «الْهَرُّ لَيْسَ بِنَجَسٍ».^١

و هذا صَرِيحٌ فِي نَفْيِ كَرَاهِيَةِ سُورِهَا.

و قد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ كَانَ يُصْغِي^٢ لَهَا الْإِنَاءَ، وَكَانَ يَتَوَضَّأُ بِسُورِهَا.^٣

المسألة العاشرة

٨٤

[سُورُ الْمُشْرِكِ]

(سُورُ الْمُشْرِكِ نَجَسٌ).^٤

عِنْدَنَا: أَنَّ سُورَ كُلِّ كَافِرٍ - بِأَيِّ ضَرْبٍ مِنَ الْكُفْرِ كَانَ كَافِرًا - نَجَسٌ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ.

و أَجَازَ الْوُضُوءَ بِذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ.^٥

١. المسند للشافعي، ص ٩؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٠٣؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٥، ح ٢؛ المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ١٠١، ح ٣٠٤؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٨٧ و ١٨٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٣١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٥، ح ٧٥؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٦٢؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ١١٥؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٥٥ و ١٧٨؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ١، ص ١٦٠.

٢. في جميع النسخ: «يكفي»، و ما أثبتناه من «ص».

٣. سنن الدار قطني، ج ١، ص ٧٠، ح ٢١٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٠، ح ٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٤٦؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٧٠٥٨.

٤. حكاها في الإبانة قائلا: و سور الأدميين ظاهر إذا كانوا مسلمين و نجس إذا كانوا كافرين، و حكى في البحر الزخار عن الناصر بنجاسة الكافر، و ذكر في الأسار أن الخلاف في سور الكافر تابع للخلاف فيه، الإبانة، ص ٧١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٢.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤.

وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ^١ عَنْ مَالِكٍ فِي سُورِ النَّصْرَانِيِّ وَالْمُشْرِكِ أَنَّهُ لَا يُتَوَضَّأُ بِهِ.^٢
 دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا
 الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ»^٣، وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِنَجَاسَةِ أَسَارِهِمْ.
 وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ^٤، عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ^٥، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْوُضُوءِ بِسُورِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، فَقَالَ: «لَا».^٦

٨٥

١. أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَزْدِيُّ الْحَجَرِيُّ الْمَصْرِيُّ الطَّحَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ، مِنْ أَهْلِ قَرْيَةِ طَحَا مِنْ أَعْمَالِ مِصْرَ، كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْحَنْفِيِّ، مَحَدَّثُ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ وَفَقِيهٌ، سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَهَارُونَ بْنِ سَعِيدِ الْإِيلِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي بَكْرَةَ بَكَّارَ بْنَ قَتِيْبَةَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْ ابْنِهِ عَلِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ سَلِيمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيِّ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ الْجَوْهَرِيِّ وَآخَرُونَ، مَاتَ سَنَةَ ٣٢١ هـ. إِكْمَالُ الْكَمَالِ، ج ٣، ص ٨٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٥، ص ٢٧، ح ١٥؛ تَذَكُّرَةُ الْحِفَظِ، ج ٣، ص ٨٠٨.
٢. الْمَدَوْنَةُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ١٤؛ الْإِنْتِقَارُ، ص ٨٨؛ مَتْنُهُ الْمَطْلُبِ، ج ١، ص ١٥١؛ الْبَحْرُ الزَّخَارُ، ج ٢، ص ١٢.
٣. التَّوْبَةُ (٩): ٢٨.
٤. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبِجَلِيُّ مَوْلَى جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفْيَانَ الْعُلُقِيِّ، كُوفِيٌّ، ثِقَّةٌ، لَا يَعْدَلُ بِهِ أَحَدٌ مِنْ جَلَالَتِهِ وَدِينِهِ وَوَرَعِهِ، قِيلَ: إِنَّهُ صَنَّفَ ثَلَاثِينَ كِتَابًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَدَّهُ فِي الْكُتُبِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ. رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ٢١٥، الرَّقْمُ ٥٦١؛ اخْتِيارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، ج ٢، ص ٨٣٠، الرَّقْمُ ١٠٥٠؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٣٤١، الرَّقْمُ ٥٠٧١.
٥. سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَوَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - الْأَعْرَجُ السَّمَّانُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التِّيمِيُّ، مَوْلَاهُمْ، كُوفِيٌّ، ثِقَّةٌ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَهُ كِتَابٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ: لَهُ أَصْلٌ. رِجَالُ النَّجَاشِيِّ، ص ١٨١، الرَّقْمُ ٤٧٧؛ اخْتِيارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، ج ٢، ص ٧٢٧، الرَّقْمُ ٨٠٢؛ الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ١٣٧، الرَّقْمُ ٣٢٣؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢١٣، الرَّقْمُ ٢٧٨٤.
٦. الْكَافِي، ج ٣، ص ١١، ح ٥ وَغَنَاهُ فِي وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٢٢٩، ح ١؛ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهَ، ج ٣، ص ٣٤٧، ح ٤٢٢٠ وَغَنَاهُ فِي وَسَائِلِ الشَّيْعَةِ، ج ٢٤، ص ٢١٠، ح ١؛ الْإِسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ١٨، ح ١؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٢١.

المسألة الحادية عشرة

[سُورَ الْجِمَارِ]

(سُورَ الْجِمَارِ طَاهِرٌ).^١

الصحيحُ عندنا طَهَارَةُ سُورِ الْجِمَارِ، وَجَوَازُ الْوُضُوءِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ
وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ.^٢

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ.^٣
وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ الْمُتَيَقِّنِ طَهَارَتَهُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوُضُوءِ بِسُورِ
الْجِمَارِ وَالتَّيْمُمِ.^٤

دَلِيلُنَا عَلَى صَحِّهِ مَذْهَبُنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ
قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ إِجَازَتِهِ الْوُضُوءَ بِمَا
أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ.^٥

٨٦

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا لَفْظَةَ «الْحُمْرِ» عَلَى الْوَحْشِيَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَخْصِصٌ
لِلْعُمُومِ بَغَيْرِ دَلِيلٍ، وَلِأَنَّ مَنْ حَرَّمَ سُورَ الْجِمَارِ الْأَهْلِيَّ إِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى تَحْرِيمِ

١. حكاه في الإبانة قائلًا: «وَأَمَّا أَسَارُ سَائِرِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَطَاهِرَةٌ، وَنَصٌّ فِي الْأَفْظَاظِ عَلَى طَهَارَةِ سُورِ
الْحَمِيرِ وَالبِغَالِ وَالْخَيْلِ مَخْرَجٌ عَلَيْهَا، الْإِبَانَةُ، ص ٧١ وَ ٧٢.

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥؛ المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٩؛ تحفة
الفقهاء، ج ١، ص ٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٢؛ المجموع، ج ١، ص ١٧٢.

٣. الأصل للشيباني، ج ١، ص ٢٥٣؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٤.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٣٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٠ و ١٦؛ المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛
اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٩؛ شرح فتح القدير، ج ١، ص ١٠٢.

٥. «ج، س، ص، ع»: - «صحة».

٦. وقد تقدّم في الصفحة ٢٨٧.

لَحْمِهِ، وَ عِنْدَنَا أَنْ لَحْمَهُ مُبَاحٌ فَسُوْرُهُ تَابِعٌ لِلْحَمِهِ.

المسألة الثانية عشرة

[بَوْلٌ وَ رَوْثُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ اللَّحْمِ]

(كُلُّ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، فَبَوْلُهُ وَ رَوْثُهُ طَاهِرٌ).^١

هذا صحيح^٢، وَ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَ الثَّوْرِيِّ، وَ زُفَرٍ^٣ وَ الْحَسَنِ بْنِ حَظِيٍّ^٤.
وَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^٥ فِي الْبَوْلِ خَاصَّةً بِمِثْلِ قَوْلِنَا، وَ خَالَفَنَا فِي الرَّوْثِ^٦.
وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَبُو يُوْسُفَ وَ الشَّافِعِيُّ: بَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَ رَوْثُهُ نَجِسٌ
كَنَجَاسَةِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.^٧

١. فِي الْبَحْرِ الرِّخَّارِ عَنِ الْعَتَرَةِ أَيْ الْقَاسِمَةِ وَ النَّاصِرِيَّةِ، الْبَحْرُ الرِّخَّارُ، ج ٢، ص ٨.
٢. حَكَى قَوْلَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رحمته الله مِنْ كِتَابِ النَّاصِرِيَّاتِ الْعَلَامَةِ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٤٥٥.
٣. أَبُو الْهَذِيلِ زُفَرُ بْنُ الْهَذِيلِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَنْبَرِي، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ، صَحَبَ أَبَا حَنِيفَةَ، كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ وَ الْقِيَاسُ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ الْبَصْرَةَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِيمَنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله، مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٨ هـ. الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٥٦؛ رَجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢١١، الرَّقْمُ ٢٧٥٠؛ سِيرُ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ، ج ٨، ص ٣٨، الرَّقْمُ ٦؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٤٧٦، الرَّقْمُ ١٩١٩.
٤. فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ١، ص ١٧٨؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٦١؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٨٢؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ٣٠٦؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ١، ص ٧٣٢؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٢، ص ٥٤٩؛ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ، ج ١، ص ١٢٥؛ نِيلُ الْأَوْطَارِ، ج ٥، ص ١٢٣.
٥. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص»: «الْحَسَنِ».
٦. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٦١؛ الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج ١، ص ٣٩٨؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ٣٠٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٢، ص ٥٤٩؛ الْأَسْتَذْكَارُ، ج ١، ص ٣٣٦.
٧. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٥٤؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ٧٥؛ الْفَنَائِيُّ الْهِنْدِيَّةُ، ج ١، ص ٤٦؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٢، ص ٥٤٩؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٨٢؛ الْأَسْتَذْكَارُ، ج ١، ص ٤٦؛ وَ انْظُرْ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي الْإِنْتِصَارِ، ص ٤٢٤.

٨٧

الدليل على صحة مذهبتنا: إجماع الفرقة المحقة عليه، وما رواه البراء بن عازب^١ عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «ما أكل لحمه فلا بأس ببوله»^٢. وفي خبر آخر: «لا بأس ببوله وسلجه»^٣.^٤ وروى حميد^٥ عن أنس: أن قوماً من عرينة^٦ قدموا على النبي صلى الله عليه وآله في المدينة فاستوحموها^٧ فانتفخت أجوافهم، فبعثهم إلى لقاح الصدقة ليشرَبوا من أبوالها^٨، فلو كان بولها نجساً لما جاز ذلك.

٨٨

١. البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن جشم الأنصاري الأوسي الحارثي، يكنى أبا عمرو، وقيل: أبا عمار أو أبا عامر، غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة، ذكره الشيخ فيمن روى عن رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام، شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفين والنهروان، مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير سنة ٧٢هـ. رجال الطوسي، ص ٢٧، الرقم ٧٩، ص ٥٨، الرقم ٢؛ أسد الغابة، ج ١، ص ١٧١.

٢. سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤١٣؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٦٨.

٣. سلح الطائر سلحاً من باب نفع، وهو منه كالتغوط من الإنسان. المصباح المنير، ج ١، ص ٣٨٦ (سلح).
٤. سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٥٧.

٥. حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة الخزاعي مولاهم، البصري، تابعي، مولى طلحة الطلحات، ويقال: مولى سلمى، وقيل غير ذلك، ولد سنة ٦٨ عام موت ابن عباس، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري وبكير بن عبد الله المزني وغيرهم، وروى عنه ابن أخته حماد بن سلمة والسفيانان والقطان وعبد الله السهمي وآخرون مات سنة ١٤٠هـ، وقيل: ١٤٢هـ، وقيل: ١٤٣هـ. الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٢٦٧، الرقم ٦٣؛ تهذيب الكمال، ج ٧، ص ٣٥٥؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٥٢، ١٤٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٦٣، الرقم ٧٨.

٦. العرينة - بضم العين وفتح الراء وبعدها نون -: بطن من بجيلة من قحطان، نسبة إلى عرينة بن نذير بن قسر بن عكر بن أنمار بن أراش. الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ١٨٢؛ الباب في تهذيب الأنساب، ج ٢، ص ٣٣٦؛ معجم قبائل العرب، ج ٢، ص ٧٧٦.

٧. في «أ، ب، د، س، ع»: «فاستوبوها».

٨. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٠٧ و ١٧٠ و ٢٠٥ و ٢٨٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٤ و ج ٢،

وقوله عليه السلام لِعِمَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثَّوْبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالدَّمِ
وَالْمَنِيِّ».^١

فَدَلَّ ظَاهِرُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» يَقْتَضِي ظَاهِرُهَا التَّخْصِصَ^٢ وَنَفْيَ
الْحُكْمِ عَمَّا عَدَا الْمَذْكُورَ.

فَإِنْ قِيلَ: فِيهِ الْخَبَرُ ذِكْرُ الْبَوْلِ.

قُلْنَا: ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ مِنَ الرَّوْثِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ إِنَّ الرَّوْثَ
ظَاهِرٌ وَالْبَوْلُ نَجِسٌ، وَبِالْخَبَرِ يُعْلَمُ طَهَارَةُ الرَّوْثِ، وَبِالْإِجْمَاعِ يُعْلَمُ أَنَّ الْبَوْلَ مِثْلُهُ،
فِيُحْمَلُ ذِكْرُ الْبَوْلِ فِي الْخَبَرِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحِمِّهِ.

المسألة الثالثة عشرة

[بَوْلُ الصَّبِيِّ]

(وَبَوْلُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ نَجِسٌ كَبَوْلِهِ إِذَا طَعِمَ).^٣

الصَّحِيحُ فِي تَقْرِيرِ^٤ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي نَجَاسَةِ أَبْوَالِ بَنِي

➡ ص ١٣٧؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٠١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦١؛ سنن أبي داود، ج ٢،
ص ٣٣٠؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٤٩؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٦٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨،
ص ٦٢.

١. سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٢٧؛ مسند أبي يعلى، ج ٣، ص ١٨٥، ح ١٦١١؛ السنن الكبرى للبيهقي،
ج ١، ص ١٤؛ معرفة السنن والآثار، ج ٢، ص ٢٤٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٦، ص ١١٣؛ مجمع
الزوائد، ج ١، ص ٢٨٣.

٢. في «ص»: «التخصيص».

٣. حكاها في الإبانة قاتلاً: و بول الصبي و الصبغة نجس قبل الطعام و بعده لقوله ﷺ، و في البحر
الزخار عن العترة أي القاسمية و الناصرية. الإبانة، ص ٨٤؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٩.

٤. في «أ. ب. ج. د. ع»: «تقدير».

أَدَمَ صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ، فَأَوْجَبَ قَوْمٌ فِيهِ الْغَسْلَ كَبَوْلِ الْكَبِيرِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْغَسْلَ لَا يَجِبُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الرَّشُّ وَالنَّضْحُ.^١

وَمَنْ حَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجِسٍ فَقَدْ وَهَمَ عَلَيْهِ.^٢
وَعِنْدَنَا: أَنَّ بَوْلَ الْغُلَامِ^٣ الصَّغِيرِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الثُّوبِ، بَلْ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ وَجَبَ غَسْلُهُ، وَجَائِزٌ أَنْ يُغَسَّلَ الثُّوبُ مِنْ بَوْلِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ مَذْهَبِنَا، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الرَّشُّ.^٤
وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا بَأْسَ بِبَوْلِ الصَّبِيِّ مَا دَامَ يَشْرَبُ اللَّبَنَ وَلَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ،^٥
وَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَرْكِ غَسْلِهِ وَالْعُدُولِ إِلَى النَّضْحِ وَالرَّشِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ حَيٍّ: بَوْلُ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ كَبَوْلِ الرَّجُلِ يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا.^٦

-
١. النضح: الرش. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٢٥ (نضح).
 ٢. فتح الباري، ج ١، ص ٢٨٢؛ فيض القدير، ج ٣، ص ١٢؛ شرح مسلم للنووي، ج ٣، ص ١٩٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٧.
 ٣. في «أ، ب»: «غلام».
 ٤. فتح العزيز، ج ١، ص ٢٥٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٩٠؛ المحلى، ج ١، ص ١٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٤؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٨٨؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٥٨.
 ٥. حلية العلماء، ج ١، ص ٣٢٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٩٠؛ فتح الباري، ج ١، ص ٢٨٢؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ١٣٠؛ تحفة الأوحدي، ج ١، ص ١٩٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٧.
 ٦. المحلى، ج ١، ص ١٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٥؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣٢٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٤٨؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٥٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٦٥.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الصَّبِيِّ مَا رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِسْتَنْزَهُوا عَنِ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»^١، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ بَوْلِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعِمَارٍ: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثَّوْبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالدَّمُ وَالْمَنِيُّ»^٢، وَلَمْ يَفْصِلْ.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى خِفَةِ بَوْلِ الرُّضْعِيِّ وَجَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى صَبِّ الْمَاءِ وَالتَّضْحِ: فَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ^٣.

٩٠

وَمَا رَوَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قَالَ: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُتَضَحُّ عَلَى بَوْلِ الصَّبِيِّ مَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ»^٤.

وَرَوَتْ لَنَا لُبَابَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ^٥ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَجْلَسَهُ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَيْهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَوْ أَخَذْتَ ثَوْبًا وَأَعْطَيْتَنِي إِزَارَكَ لِأَغْسِلَهُ.

٩١

١. سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٥٨؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٤٧، ح ٢٦٣٧٥.

٢. وقد تقدّم في الصفحة ٢٩٣.

٣. حكى الإجماع العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٥٩.

٤. في المطبوع: «من».

٥. المصنف للصنعاني، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٨٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٣، ح ٣٧٧؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤١٥؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٦٦، ح ٢٦٤٩٦.

٦. في «أ، ب، ج، د، ص»: «زينب بنت الجون». وفي «ع»: «لبابة بنت الجون»، وهي لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم بن دويبة، أم الفضل، وهي زوج العباس بن عبد المطلب، وهي لبابة الكبرى وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ، ولدت للعباس ستة رجال، ذكرها الشيخ الطوسي في النساء اللاتي روين عن النبي ﷺ. رجال الطوسي، ص ٥٢، الرقم ٤٤٣؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٥٣٩؛ تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٩٧، الرقم ٧٩٢٣.

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى، وَ يُنْضَحُ عَلَى بَوْلِ الذَّكَرِ»^١.
وَقَدْ اسْتَفْصَيْنَا أَيْضاً هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ غَايَةَ الاسْتِقْصَاءِ.

المسألة الرابعة عشرة

[حَكْمُ الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ]

(الْمَنِيُّ نَجِسٌ^٢، وَكَذَلِكَ الْمَذْيُ^٣).

أَمَّا الْمَنِيُّ، فَعِنْدَنَا أَنَّهُ نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْبَدَنِ وَ الثَّوْبِ، فَأَمَّا الْمَذْيُ، فَعِنْدَنَا أَنَّهُ طَاهِرٌ^٤.

و وافقنا على نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ خَاصَّةً: مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ^٥؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ وَإِنْ وافقوا فِي نَجَاسَتِهِ فَإِنَّهُمْ يوجبونَ غَسْلَهُ رَطْباً، وَ يُجْزِئُ عِنْدَهُمْ فَرَكُهُ يابساً^٦.

١. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٢٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٣٧٦، ح ٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٣، ح ٣٧٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤١٤؛ المستدرک للحاکم، ج ١، ص ١٦٦.

٢. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن القاسمية والناصرية، الإبانة، ص ٧٣؛ البحر الزخار، ج ١، ص ٩.
٣. حكي في الإبانة: والنجس كل ما خرج من السبيلين، وحكى في البحر وأطلقه، واستثنى بعض الإمامية الذي يدل على اتفاق من عداهم على نجاسته، قال: والودي والمذي نجسان إلا عن بعض الإمامية، الإبانة، ص ٧٣؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٠.

٤. حكاها العلامة في مختلف الشيعة عن السيد المرتضى، ج ١، ص ٤٦٣.

٥. المحلى، ج ١، ص ١٢٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣٠٨؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٥٤؛ الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٤٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٦٥؛ فتح القدير، ج ٣، ص ١٩٧؛ تحفة الأئودى، ج ١، ص ٣١٧؛ عون المعبود، ج ٢، ص ٢٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٨٦.

٦. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٦٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٥٤.

و قَالَ الثَّوْرِيُّ: يُفْرَكُ، وَإِنْ لَمْ يُفْرَكْ أَجْزَأَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ.^١
و قَالَ ابْنُ حَيٍّ: لَا تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنَ الْمَنِيِّ فِي الثَّوْبِ، وَ تُعَادُ مِنْهُ إِذَا كَانَ عَلَى
الْجَسَدِ، وَ كَانَ يُفْتَى مَعَ ذَلِكَ بِفَرَكِهِ مِنَ الثَّوْبِ إِذَا كَانَ يَابِسًا، وَ بَغْسِلِهِ إِذَا كَانَ رَطْبًا.^٢
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمَنِيُّ طَاهِرٌ، وَ يُفْرَكُ مِنَ الثَّوْبِ فَإِنْ لَمْ يُفْرَكْ فَلَا بَأْسَ.^٣
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ: إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَهَا فِي ذَلِكَ.
و يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُنْزَلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمُ
رِجْسَ الشَّيْطَانِ﴾^٤، وَ زُيِّنَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِذَلِكَ أَثَرَهُ الْإِحْتِلَامِ.^٥
فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُذْهِبُ عَنْكُمُ رِجْسَ الشَّيْطَانِ﴾، وَ الرَّجْسُ وَ الرَّجْسُ
وَ النَّجَسُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهُجْزٌ﴾^٦، وَ أَرَادَ بِهِ

«الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٤٤؛ إغاثة الطالبين، ج ١، ص ١٠٣؛ شرح مسلم للنووي، ج ٣، ص ١٩٧؛
تحفة الأخوذ، ج ١، ص ٣١٧؛ و له قول آخر هو: المني إذا أصاب البدن لا يطهر إلا بالغسل؛ لأن
لين البدن يمنع زوال أثره بالحث. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٠؛
البحر الرائق، ج ١، ص ٣٨٩.

١. الاستذكار، ج ١، ص ٢٨٧.
٢. حلية العلماء، ج ١، ص ٩؛ متهى المطلب، ج ٣، ص ١٨٠؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٦٦؛ الاستذكار،
ج ١، ص ٢٨٧.
٣. المجموع، ج ٢، ص ٥٥٣؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣٥٧؛ إغاثة الطالبين، ج ١، ص ١٠٣؛ تحفة
الفقهاء، ج ١، ص ٤٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣٥؛ بدائع
الصنائع، ج ١، ص ٦٠؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٦٦.
٤. الأنفال (٨): ١١.

٥. في «أ، ب، د»: «أنه». وفي «س، ص، ع» و المطبوع: «إنزال».
٦. تفسير مقاتل، ج ٢، ص ٧؛ جامع البيان، ج ٩، ص ٢٥٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٥٨؛
التيبان في تفسير القرآن، ج ٥، ص ٨٦؛ مجمع البيان، ج ٥، ص ٨٦.
٧. المذتّر (٧٤): ٥.

عبادة الأوثان. فَعَبَّرَ عَنْهُمَا تَارَةً بِالرُّجْزِ وَأُخْرَى بِالرَّجْسِ، فَتَبَّتْ أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَإِذَا سَمِيَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَنِيِّ رَجْساً تَبَّتْ نَجَاسَتُهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ دَلَالَةِ الْآيَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمَ التَّطْهِيرِ، وَالتَّطْهِيرُ لَا يُطْلَقُ فِي الشَّرْعِ إِلَّا لِإِزَالَةِ النِّجَاسَةِ، أَوْ غَسَلِ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ.^١

٩٣

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً: مَا رَوَاهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِنَّمَا يُغَسَّلُ الثُّوبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَالْمَنِيِّ»^٢، وَهَذَا يَقْتَضِي وَجُوبَ غَسْلِهِ، وَمَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَجْساً.

وَكَدَّ بَنَى عَلَى نَجَاسَتِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّجَاسَاتِ كَالدَّمِ وَالبَوْلِ.

فَأَمَّا الْمَذْيُ: فَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجْسٍ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

وَخَالَفَنَا جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ^٣، إِلَّا أَنَّ مَالِكاً قَالَ فِي الْمَذْيِ: إِنَّهُ إِنْ خَرَجَ عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الْعَادَةَ وَزَادَ عَلَى الْمُعْتَادِ لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءَ.^٤

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وَأَيْضاً فَالْمَذْيُ مِمَّا تَعُمُّ الْبَلَوُى بِهِ، وَيَكْثُرُ وَيَتَرَدَّدُ ظُهُورُهُ، فَلَوْ كَانَ نَجْساً وَحَدَثاً لَتَظَاهَرَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ، وَلِلْعِلْمِ^٥ ضَرُورَةٌ مِنْ دِينِهِ

١. ذكر الاستدلال بالآية العلامة في منتهى المطلب، ج ٣، ص ١٨٠.

٢. وقد تقدّم في الصفحة ٢٩٣.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٦٧؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢١٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٣١؛ المجموع، ج ٢، ص ١٤٤ و ٥٥٢؛ شرح مسلم للنووي، ج ٣، ص ٢١٣؛ عمدة القاري، ج ٢، ص ٢١٥؛ تحفة الأئود، ج ١، ص ٣١٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٥.

٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٤٥؛

الاستذكار، ج ١، ص ٢٤١-٢٤٤.

٥. في «أ، ب، ج، د، س، ع»: «يعلم».

عليه السلام، كما عَلِمَ في نَظَائِرِهِ مِنَ الْبُتُولِ وَالْغَائِطِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا.
وَأَيْضاً فَإِنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وَالنَّجَاسَةُ إِنَّمَا تُعْلَمُ^١ بِالشَّرْعِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَدُّدِ،
وَلَمْ يَنْقَطِعْ عُذْرٌ بِالشَّرْعِ يَوْجِبُ الْعِلْمَ فِي أَنَّ الْمَذْيَ نَجِسٌ وَأَنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.
وَقَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ بِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.^٢
وَحَبْرُ عَمَّارٍ -الذي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ- يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهِ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
أَنَّ الثُّوبَ لَا يُغْسَلُ إِلَّا مِنْ أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ لَيْسَ فِيهَا الْمَذْيُ.

٩٤

المسألة الخامسة عشرة

[نَجَاسَةُ الدَّمِ]

(الدَّمُ كُلُّهُ نَجِسٌ).^٣

عِنْدَنَا: أَنَّ دَمَ السَّمَكِ طَاهِرٌ، لَا بَأْسَ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فِي الثُّوبِ، وَكَذَلِكَ مَا لَا دَمَ
لَهُ سَائِلٌ؛ نَحْوُ الْبَرَاغِيثِ وَالْبَقِّ^٤، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ.^٥

١. في «أ، ب، س، ع»: «يعلم».

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٩، باب المذي والودي؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢٩٥، باب العلة التي من أجلها صار المذي والودي لا ينقضان الوضوء؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩١، باب حكم المذي والودي؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧، ح ٣٧-٤٣؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٧٦، باب أَنَّ الْمَذْيَ وَالْوَذْيَ وَالْوَدْيَ وَالْإِنْعَاطَ وَالنَّخَامَةَ وَالْبِصَاقَ وَالْمَخَاطَ لَا يَنْقُضُ شَيْءٌ مِنْهَا الْوُضُوءَ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ الْوُضُوءَ مِنَ الْمَذْيِ عَنِ الشَّهْوَةِ.

٣. حكاة في الإبانة، والظاهر أَنَّهُ فِي بَيَانِ دَمِ الْآدَمِيِّ، وَحَكَى فِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ عَنِ الْأَكْثَرِ نَجَاسَةَ الدَّمِ السَّافِحِ، ثُمَّ حَكَى بَعْدَهُ عَنِ النَّاصِرِ تَحْدِيدَ غَيْرِ السَّافِحِ بِمَثَلِ رُؤُوسِ الْإِبْرِ وَحَبِّ الْخُرْدَلِ فَكَأَنَّهُ يَرْتَضِ فِي غَيْرِ السَّافِحِ الْمَذْكُورِ. الإبانة، ص ٧٣؛ البحر الرخار، ج ٢، ص ١٦ و ١٧.

٤. حكاية عبارة السيد المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٧٤.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥١؛ برائع الصنائع، ج ١، ص ٦٢؛

و قَالَ مَالِكٌ فِي دَمِ الْبَرَاغِيثِ: إِنَّهُ إِذَا تَفَاحَشَ غُسَيْلٌ، وَإِذَا لَمْ يَتَفَاحَشْ لَا بَأْسَ بِهِ^١، وَقَالَ: يُغَسَّلُ دَمُ السَّمَكِ وَالدُّبَابِ^٢.

و سَوَّى الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الدَّمَاءِ كُلِّهَا فِي النَّجَاسَةِ^٣.

و أَمَّا دَلِيلُنَا عَلَى طَهَارَةِ دَمِ السَّمَكِ، فَهُوَ - بَعْدَ^٤ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^٥، يَقْتَضِي إِبَاحَةَ ظَاهِرَةٍ وَإِبَاحَةَ لِكُلِّ سَمَكٍ وَطَهَارَةَ لَجَمِيعِ^٦ أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ التَّحْلِيلَ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

و يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾^٧، فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ مَا عَدَا الْمَسْفُوحَ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، وَدَمُ السَّمَكِ لَيْسَ بِمَسْفُوحٍ، فَوَجَبَ أَلَّا يَكُونَ مُحَرَّمًا.

و يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ أَكْلِ السَّمَكِ بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ

٩٥

«الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٣؛ إغانة الطالبين، ج ١، ص ١٠٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٤٧٦، المسألة ٢١٩.

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢١؛ المغني، ج ١، ص ٧٢٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٥١.
٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢١؛ مراهب الجليل، ج ١، ص ٩٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٨؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٥٧.

٣. المجموع، ج ٢، ص ٥٥٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٧٦، المسألة ٢١٩؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣٠٩؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٢٣؛ حواشي الشرواني، ج ١، ص ٩٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٢.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «فأما».

٥. في «ج، س، ص، ع»: «دم».

٦. في «أ، ب، د»: «أحد».

٧. المائدة (٥): ٩٦.

٨. في «أ، ب، ع»: «بجميع».

٩. الأنعام (٦): ١٤٥.

يُسْفَحَ مِنْهُ، فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَا جازَ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَائِرَ الدَّمَاءِ لَمَّا كَانَتْ نَجِيسَةً لَمْ يَجُزْ أَكْلُ الْحَيَوَانِ الَّتِي هِيَ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ سَفْحِهَا؟
وأيضاً فلا خِلافَ في جَوَازِ أَكْلِ اللَّحْمِ الَّذِي قَدْ بَقِيَ فِي عُرُوقِهِ أَجْزَاءٌ مِنَ الدَّمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُتَنَفَّى ذَلِكَ بِالْغَسْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ يُسْفَحُ، وَكَذَلِكَ دَمُ السَّمَكِ.
وأيضاً فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الدَّمَ الْبَاقِيَ فِي الْعُرُوقِ بَعْدَ الذَّكَاءِ طَاهِرٌ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ فِي الْعُرُوقِ بَعْدَ الذَّكَاءِ، وَيجوزُ أَكْلُهُ^١، وَكَذَلِكَ دَمُ السَّمَكِ.

المسألة السادسة عشرة

[حُكْمُ الْخَمْرِ وَكُلِّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ]

(الْخَمْرُ نَجِيسَةٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَرَابٍ يُسْكِرُ كَثِيرُهُ).^٢

لَا خِلافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي نَجَاسَةِ الْخَمْرِ، إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ شُذَازٍ لَا اعْتِبَارَ بِقَوْلِهِمْ.^٣

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^٤، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرَّجْسَ وَالرَّجْزَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الشَّرِيعَةِ.^٥

١. المجموع، ج ٢، ص ٥٥٧: البحر الرائق، ج ١، ص ٣٩٨؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٢٤؛ حواشي الشرواني، ج ١، ص ٢٩٣؛ إعانة الطالبين، ج ١، ص ١٠٠.

٢. حكى في البحر الزخار عن القاسمية والناصرية، البحر الزخار، ج ٢، ص ١٠.

٣. بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٥؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٦٣؛ تفسير القرطبي، ج ٦، ص ٢٨٨. ونقل هذا الإجماع عن السيد المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٧٠.

٤. المائدة (٥): ٩٠.

٥. لاحظ المسألة ١٤ من هذا الكتاب، وكتاب الانتصار، ص ١٥.

فَأَمَّا الشَّرَابُ الَّذِي يُسَكِّرُ كَثِيرُهُ: فَكُلُّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُحَرَّمُ الشُّرْبِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ نَجَسٌ كَالْخَمْرِ.

وَأَمَّا يَذْهَبُ إِلَى طَهَارَتِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِبَاحَةِ شُرْبِهِ.^١
وَقَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الْوَاضِحَةُ عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ شَرَابٍ أَسَكَّرَ كَثِيرُهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَجَسًا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ نَجَاسَتَهُ تَابِعَةٌ لِتَحْرِيمِ شُرْبِهِ.

المسألة السابعة عشرة

[مِيتَةٌ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ]

(كُلُّ حَيَوَانٍ لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ فَإِنَّهُ لَا يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ^٢).

وَهَذَا صَحِيحٌ عِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ كَالذُّبَابِ وَالْجَرَادِ وَالزَّنَابِيرِ وَمَا أَشَبَّهَا لَا يَنْجَسُ بِالْمَوْتِ، وَلَا يُنَجَّسُ الْمَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ؛ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.^٤

وَأَبُو حَنِيفَةَ وَافَقَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكَذَلِكَ مَالِكٌ^٥.

١. راجع المصادر التي تقدّم ذكرها آنفاً الحاكية قول من يقول بطهارة الخمر.

٢. في المطبوع: «و لا ينجس الماء».

٣. حكاه في الإبانة قانلاً: وفي المسائل: إن الماء وسائر المانعات الطاهرة لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة، وحكى في البحر الزخار وظاهره حكاية الإجماع عليها. الإبانة، ص ٨٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٤ و ١٥.

٤. نقل عبارة السيّد، العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٦٧.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٦٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧٩؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٤ و ٥؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ١٢٢؛ فتح العزيز، ج ١، ص ١٦١؛ حلية

و للشافعي فيها قولان: قال في القديم: إنه لا يُنجَسُ الماء، و في الجديد: إنه يُنجَسُه.^١

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه: قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾^٢، و ظاهر هذه الآية يقتضي أنه لا يحرم من المَطْعوماتِ إِلَّا ما تَضَمَّنَتْ ذِكْرَهُ، و لم تَضَمَّنْ ذِكْرَ ما وَقَعَ فيه بعض ما لا نفس له سائلة من الطعام و الشراب؛ فوجب أن يكون مباحاً، فلو كان نجساً لما أبيح أكله و شربه.

و لا يلزمنا ما أخرجه من عموم هذه الآية من المحرّمات الكثيرة؛ لأنّ الدليل اقتضى ذلك، و لا دليل فيما اختلفنا فيه يقتضي العدول عن ظاهر الآية. فإن قيل: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^٣، و قوله في الآية التي تعلقتم بها: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ فدلّ على بطلان ما ذكرتموه.

قلنا: ليس الأمر على ما ظننتم؛ لأنّه غير مُسَلَّم أن اسم الميّتة بالإطلاق يتناول ما لا نفس له سائلة من البعوض و البقّ إذا مات، و التعارف يمنع من ذلك.

على أن تحريمه تعالى الميّتة إنّما المراد به الأفعال في عين الميّتة دون غيرها؛ من أكل و بيع و تصرّف و انتفاع، و الماء الذي تُجاوِزه الميّتة ليس بميّتة؛ فيجب

٩٨

↔ العلماء، ج ١، ص ١٣٠؛ المجموع، ج ١، ص ١٣٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢١٢؛ تفسير القرطبي، ج ١٣، ص ٤٦.

١. فتح العزيز، ج ١، ص ١٦١ و ١٦٣؛ المجموع، ج ١، ص ١٢٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٨٦؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٢٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥١؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٦٠.

٢. الأنعام (٦): ١٤٥.

٣. في «أ، ب، د، س»: «لم يتضمّن».

٤. المائدة (٥): ٣.

أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا فِي طَهَارَتِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ عَلَى الدَّلَالَةِ، وَلَمْ يُعَدِّدْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ الْمَطْعُمَاتِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا.

و أَيْضًا فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ ^١ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلْهُ» ^٢، وَ ذَلِكَ عَمُومٌ فِي الْحَيِّ وَ الْمَيِّتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ حُصُولَهَا فِي الْمَاءِ لَا يُنَجِّسُهُ، وَ لِأَنَّ الْمَقْلَ يُوْجِبُ الْمَوْتَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا مَقَلَّهَا فِي طَعَامٍ شَدِيدِ الْحَرَارَةِ فَإِنَّهَا تَمُوتُ فِي الْحَالِ. وَ لَمْ يَفْصِلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ الْحَارِّ وَ الْبَارِدِ، فَلَوْ كَانَ مَوْتُهَا يُوْجِبُ النَّجَاسَةَ لَمَا ^٣ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَقْلِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يُوْجِبُ مَوْتَهَا.

وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَهُوَ الْحَلَالُ أَكَلُهُ وَ شُرْبُهُ وَ الْوُضُوءُ مِنْهُ» ^٤.

المسألة الثامنة عشرة

٩٩

[ذِكَاةُ كُلِّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ لِحْمُهُ]

(كُلُّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ لِحْمُهُ فَلَا حُكْمَ لِدَكَاتِهِ، وَ مَوْتُهُ وَ ذِكَاةُ سِوَاهُ). ^٥

١. فِي «أ، ب، د» - «أَنَّهُ».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٢، ص ٢٢٩ وَ ٢٤٦ وَ ٢٦٣ وَ ٣٥٥؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٩٩؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٧، ص ٣٣؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٢١٦، ٣٨٤٤؛ السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢٥٢.

٣. فِي «أ، ب» - «لَمْ».

٤. سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ، ج ١، ص ٣٢، ح ٨١؛ السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢٥٣؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٩، ص ٣٧٥؛ نَصَبُ الرَايَةِ، ج ١، ص ١٨٠.

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ قَانُلًا. وَ فِي الْأَلْفَاظِ: لَا تَطْهَرُ جُلُودُ الْمَيْتَةِ بِالْدَبَاغِ، سِوَاهُ كَانَ مَأْكُولَ اللَّحْمِ

الصحيح عندنا خلاف ذلك؛ لأن ما لا يؤكل لحمه مما ليس بكلِّ ولا خنزير ولا إنسان، تُؤثِّر فيه الذَّكَاةُ وتُخرِجه^١ من أن يكون ميتةً، ولو مات حتف أنفه لم تجر مجرى خروج نفسه بالذَّكَاةِ، وهو مذهَّب أبي حنيفة.^٢

وقال الشافعي: ما لا يؤكل لحمه لا يلحقه الذَّكَاةُ، وموته وذكائه سواء.^٣

دلُّلنا على صحَّة ذلك: إجماعُ الفرقة المُحقِّقة عليه.

وأيضاً ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «دِباغُ الأديم ذكائه».^٤

وفي بعض الأخبار: «ذكَاةُ الأديم دِباغُه»^٥، فأقام الذَّكَاةَ مقامَ الدِّباغِ؛ فاقْتَضَى ذلك أن ما يَعْمَلُ الدِّباغُ في تطهيره تَعْمَلُ^٦ الذَّكَاةُ فيه.

«أو غير مأكوله، ولا سائر ما كان نجساً قبل الدباغ وبعده. وحكي في البحر الزخار عن الهادي، ويمكن التصحيف في الرمز؛ لأن رمز الهادي (هـ) ورمز العترة أي القاسمية والناصرية (هـ). وحكي في شرح التجريد في باب اللباس. الإبانة، ص ٦٦ و ٦٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٤.

١. في «أ، ب، د، س»: «يخرجه».

٢. تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٧٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٨٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٩؛ المجموع، ج ١، ص ٤٤٥؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ٣، ص ٢٣٠.

٣. كتاب الأم، ج ١، ص ٧٢ و ١١١؛ المجموع، ج ١، ص ٢٤٥؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٦٤. المسألة ١١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٢٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٩؛ بدائد الصنائع، ج ١، ص ٨٦.

٤. سنن الدار قطني، ج ١، ص ٤١، ح ١٠٧؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٧٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢١.

٥. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٧٦ و ٥، ص ٦؛ صحيح ابن حبان، ج ١٠، ص ٣٨١؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٧، ص ٤٦؛ الأحاد والمثاني، ج ٢، ص ٣٠٢.

٦. في «ب، ج، د، ع، ص»: «يعمل». وفي «أ»: «بعمل».

المسألة التاسعة عشرة

[شعرُ الميّتة والكلبِ والخنزيرِ]

(شعرُ الميّتة طاهرٌ^١، وكذلك شعرُ الكلبِ والخنزيرِ)^٢

هذا صحيحٌ، وهو مذهبُ أصحابنا^٣، وهو مذهبُ أبي حنيفةٍ وأصحابه^٤.
وقال الشافعيُّ: إنّ ذلك كُلّه نجسٌ^٥.

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتكرّر - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَاوٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾^٦، فامتّن علينا بأن جعل لنا في ذلك منافع، ولم يفرّق بين الذكيّة والميّتة، فلا يجوز الامتنان بما هو نجس لا يجوز الانتفاع به. وأيضاً فإنّ الشعر لا حياة فيه؛ ألا ترى أنّ الحيوان لا يألم بأخذه منه كما يألم

١. حكاها في الإبانة في شعر الميّتة، وحكي في البحر الزخار عن القاسمية والناصرية، ولكنه استثنى الكلب والخنزير والكافر. الإبانة، ص ٦٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٤.
٢. حكي في الإبانة شعر الخنزير وقال بعده: ولا يكون الشعر عندنا نجساً إلا أن يكون في أسفله، فذلك اللحمية، فأبني كرهت استعماله. وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٧٠؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٢.
٣. هذا خلاف ما ذهب إليه أصحابنا، ومن شواذ فتاوى السيّد المرتضىؒ، وإلى هذا الانفراد أشار العلامة الحلبيؒ في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٦٠؛ ومنتهى المطلب، ج ٣، ص ٢٠٣. وقال الشيخ الطوسي في الخلاف: «لا بأس باستعمال أصواف الميّت وشعره وبره إذا جزّ وعظمه». الخلاف، ج ١، ص ٦٦، المسألة ١٣. وفي باقي كتبه أفتى بعدم طهارتها، النهاية، ص ٥٨٧؛ المبسوط، ج ١، ص ١٥.
٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٠٣؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٩١؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٢٤؛ المحلى، ج ١، ص ١٣٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٤٧؛ تفسير الرازي، ج ٥، ص ٢٢.
٥. كتاب الأم، ج ١، ص ٢٢؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٣٠٠؛ المجموع، ج ١، ص ٢٣٦؛ المحلى، ج ١، ص ٢٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٦٦، المسألة ١٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٠٣؛ تفسير الرازي، ج ٥، ص ٢٢.
٦. النحل (١٦): ٨٠.

بَقَطَ سَائِرِ أَعْضَائِهِ؟

و أَيْضاً لَوْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ لَمَا جَازَ أَخْذُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛
كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَجْزَائِهِ.
و يَقْوَى ذَلِكَ: مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا بَأْسٌ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَ هِيَ حَيَّةٌ
فَهُوَ مَيِّتَةٌ»^١.

- ١٠١ و الشَّعْرُ يَبِينُ مِنْهَا فِي حَالِ حَيَاتِهَا وَ لَا يَكُونُ مَيِّتَةً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَيِّتَةً كَانَ بِمَنْزِلَةِ
سَائِرِ أَجْزَائِهَا، وَ يُمْنَعُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الشَّعْرَ وَ الصُّوفَ وَ الْقَرْنَ لَا حَيَاةَ فِيهِ
لَمْ يَحُلْهُ الْمَوْتُ، وَ إِذَا لَمْ يَحُلْهُ الْمَوْتُ كَانَتْ حَيَاتُهُ بَعْدَهُ كَحَيَاتِهِ قَبْلَهُ.^٢
و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حُرِّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةَ»^٣، فَإِنَّ اسْمَ الْمَيِّتَةِ يَتَنَاوَلُ
الْجُمْلَةَ بِسَائِرِ أَجْزَائِهَا.
و ذَلِكَ: أَنَّ الْمَيِّتَةَ اسْمٌ لِمَا يَحُلُّهُ الْمَوْتُ، وَ الشَّعْرُ لَا يَحُلُّهُ الْمَوْتُ؛ كَمَا لَا تَحُلُّهُ
الْحَيَاةُ، وَ يَخْرُجُ عَنِ الظَّاهِرِ.
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الشَّعْرَ وَ الصُّوفَ مِنْ جُمْلَةِ الْخِنْزِيرِ وَ الْكَلْبِ، وَ هُمَا
نَجِسَانٌ.
و ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ إِلَّا مَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ، وَ مَا لَا تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ لَيْسَ
مِنْ جُمْلَتِهِ وَ إِنْ كَانَ مُتَّصِلاً بِهِ.

١. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٧٢، ح ٣٢١٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٥٣، ح ٢٨٥٨؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٠، ح ١٥٠٨؛ المصنف للصنعاني، ج ٤، ص ٤٩٤، ح ٨٦١١ و ٨٦١٢؛ مسند أبي الجعد، ص ٤٣٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٣، ص ٣٦، ح ١٤٥٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٣ و ج ٩، ص ٢٤٥؛ المستدرک للحاكم، ج ٤، ص ١٢٤ و ٢٣٩، و فيها: «ما قطع».

٢. نقل هذا القول العلامة في منتهى المطلب، ج ٣، ص ٢٠٣.

٣. المائدة (٥): ٣.

المسألة العشرون

[دِباغُ جِلْدِ الْمَيْتَةِ]

(جِلْدُ الْمَيْتَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدِّبَاغِ).^١

هذا صحيح، وعندنا أنه لا يَطْهَرُ جِلْدُ الْمَيْتَةِ بِالدِّبَاغِ.
و خالف سائر الفقهاء في ذلك^٢ إلا ما روي عن أحمد بن حنبل؛ فإنه يَمْنَعُ^٣ من
طهارة جِلْدِ الْمَيْتَةِ بِالدِّبَاغِ.^٤

١٠٢

الدليل على صحة مذهبننا: الإجماع المتقدم^٥ ذكره.
و أيضاً قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾^٦، واسم الْمَيْتَةِ يَتَنَاوَلُ الْجِلْدَ قَبْلَ
الدِّبَاغِ وَ بَعْدَهُ.

و أيضاً ما روي من^٧ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ:

١. حكاها في الإبانة قانلاً: و في الألفاظ: لا تطهر جلود الميتة بالدباغ. و حكي في البحر الزخار عن أكثر
القاسمية و الناصرية. و في شرح التجريد: و هو مذهب القاسم و الناصر، و هو المروي عن جعفر
بن محمد عليه السلام، و الأظهر فيه أنه إجماع أهل البيت. الإبانة، ص ٦٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٣؛ شرح
التجريد، ج ١، ص ٣٠.

٢. المحلى، ج ١، ص ١١٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٠؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٢٩٠؛ تحفة الفقهاء،
ج ١، ص ٧١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١١٠؛ المجموع، ج ١، ص ٢١٥-٢١٧؛ اللباب في شرح
الكتاب، ج ١، ص ٢٤؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٨٥؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٨٥؛ نيل الأوطار، ج ١،
ص ٧٣؛ سبل السلام، ج ١، ص ٣٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٤٢.

٣. في «ج، ص»: «منع».

٤. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٦٠، المسألة ٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥؛ الشرح الكبير لابن
قدامة، ج ١، ص ٦٤؛ المحلى، ج ١، ص ١٢١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١١١؛ المجموع، ج ١،
ص ٢١٧؛ كشف القناع، ج ١، ص ٦١.

٦. المائدة (٥): ٣.

٥. في «ج، د، س، ص، ع»: «المقدم».

٧. في «أ، ب، د، ص»: «من».

«لَا تَتَنَفَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»^١، وهذا صريحٌ في نُصْرَةِ مَذْهَبِنَا.
و يَقْضِي عَلَى مَا يَرَوْنَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ»^٢؛
لأنَّ خَبَرَ هُمْ مُتَقَدِّمٌ وَ خَبَرُنَا مُتَأَخَّرٌ.
وَ خِلَافٌ مَنْ يُخَالِفُ فِي أَنَّ اسْمَ «الإِهَابِ» يَتَنَاوَلُ الْجِلْدَ قَبْلَ الدَّبَاغِ وَ بَعْدَهُ^٣ لَا
يَتَنَاوَلُهُ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَى مِثْلِهِ؛ فَإِنَّهُ قَوْلٌ مَنْ لَا يُحْصَلُ، وَ لَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي
أَنَّ اسْمَ الإِهَابِ يَتَنَاوَلُ الْجِلْدَ فِي سَائِرِ حَالَاتِهِ.

المسألة الحادية والعشرون

[كَيْفِيَّةُ تَطْهِيرِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ وَ الْخِنْزِيرِ]

لَيْسَ فِي غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ وَ الْخِنْزِيرِ عَدَدٌ مَحْصُورٌ،
وَ إِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُهُ إِلَى أَنْ يُتَيَقَّنَ التَّطْهِيرُ وَ التَّنْظِيفُ.^٤

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْإِنَاءَ يُغْسَلُ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، أَوَّلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ.

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣١٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٤؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦،
ص ٨٢، ح ١؛ و ج ٨، ص ٤٤، ح ٣٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٣٦، ح ١٧٨٣؛ سنن النسائي، ج ٧،
ص ١٧٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٤.
٢. المسند للشافعي، ص ١٠؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٩ و ٢٧٠ و ٣٤٣؛ سنن الدارمي، ج ٢،
ص ٨٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٣، ح ٣٦٠٩؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٢١، ح ١؛
المصنف للصنعاني، ج ١، ص ٦٣، ح ١٩٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ١٣٥؛ مسند الحميدي، ج ١،
ص ٢٢٧، ح ٤٨٦؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٧٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٦.
٣. في «أ، ب»: «و هذه».

٤. حكاها في الإبانة قائلًا: وَ يَغْسَلُ الْأَوَانِي مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ وَ سَائِرِ النِّجَاسَاتِ حَتَّى يَغْلِبَ فِي ظَنِّهِ
طَهَارَتُهَا تَخْرِيجًا عَلَى قَوْلِهِ فِي غَسْلِ السَّبِيلَيْنِ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ حَدٌّ غَيْرُ اسْتِيقَانِكَ التَّنْظِيفِ وَ التَّطْهِيرِ.
وَ حَكَى فِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ عَنِ الْعَتَرَةِ -أَيِ الْقَاسِمَةِ وَ النَّاصِرَةِ- أَنَّهُ يَكْفِي التَّنْظِيفُ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ،
وَ لَمْ يَذْكُرِ الْخِنْزِيرَ. الإبانة، ص ٥٤ و ٥٥؛ البحر الرُّخَّار، ج ٢، ص ٢٠.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَحْدِيدَ فِي غَسْلِهِ؛ كَمَا لَا تَحْدِيدَ فِي إِزَالَةِ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ.^١
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: يُغَسَّلُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ.^٢
و ذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْغَسْلَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَ^٣ لَكِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَ لَا
يَكُونُ إِلَّا سَبْعًا، وَ هُوَ مَذْهَبُ دَاوُدَ.^٤

و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ^٥: يُغَسَّلُ سَبْعًا وَ الثَّامِنَةُ بِالتُّرَابِ.^٦
فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ^٧ ذِكْرُهُ - فَهُوَ أَنَّ الْأَخْبَارَ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٨؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٤٤؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٢٦٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٠٧.
- و له قولان آخران في تطهير ولوغ الكلب: أحدهما: غسل الإناء مرة واحدة، والثاني: غسلها ثلاثاً. لاحظ: بدائع الصنائع، ج ١، ص ٥٥؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٢٦؛ المحلى، ج ١، ص ١١٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٥، المسألة ١٣٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٣.
٢. المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٧؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٥، المسألة ١٣٠؛ المحلى، ج ١، ص ١١٢؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٧٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٥؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٨٧؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٠٦.
٣. في «ج، س، ص، ع» - «و».
٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٥٣؛ المحلى، ج ١، ص ١١٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٧٥، المسألة ١٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٣؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٢٦٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣١٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٠٦.
٥. في بعض المصادر: «الحسن البصري»، وفي بعضها الآخر «الحسن» مطلقاً، وفي الانتصار والخلاف: «الحسن بن حي». الانتصار، ص ٨٦.
٦. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٤٦؛ فتح الباري، ج ١، ص ٢٢٢. هذه إحدى الروايتين عنه، و قد روي عنه ما ذهب إليه الشافعي، المجموع، ج ٢، ص ٥٨٠؛ كشاف القناع، ج ١، ص ١٨٢.
٧. في «أ، ب، د»: «المقدم».

١٠٤. الْمُظَاهَرَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ^١ أَمَرَ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ^٢.
وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَالْغَسْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ نَجَاسَةٍ.
وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «أَمَرْنَا بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ»^٣.
وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى النَّجَاسَةِ.
فَمِمَّا زَوِيَ فِيهِ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِذَا وَلَّغَ
الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا»^٤.
وَرَوَى عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ^٥: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي
إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^٦.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَحْدِيدَنَا بِالثَّلَاثِ أَوَّلَى مِمَّا زَادَ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ
أَصْحَابِ التَّحْدِيدِ فِي وَجُوبِ الثَّلَاثِ، وَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ،
وَلَا حُجَّةَ بَقْطَعِ الْعُذْرِ^٧ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ.

١. فِي «أ، ب» - «أَنَّهُ».

٢. مسند أحمد، ج ٥، ص ٥٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٤؛ المصنّف
للصنعاني، ج ١، ص ٩٧، ح ٣٣٤؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٦١، ح ٩١؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٥٣؛
المستدرک للحاکم، ج ١، ص ١٦٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٤٧؛ وغيرها من المصادر.
٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ١٦١؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٩؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٥٣
و ١٧٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٣٩ و ٢٥٦؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٧٠، ح ٢٦٥١٥.
٤. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٦٥، ح ١٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٤٠.
٥. عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع الليثي الجندعي، أبو عاصم المكي، تابعي، قاصّ
أهل مكة، ولد في زمان النبي ﷺ، و قيل: رأى النبي ﷺ، روى عن أبيه و عمرو و أبي موسى الأشعري و أبي
هريرة، و روى عنه ابنه عبد الله و عطاء و مجاهد و عمرو بن عطاء، مات سنة ٦٨ هـ. أسد الغابة، ج ٣،
ص ٣٥٣، تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٢٢٣، الرقم ٣٧٣٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٥٦، الرقم ٥٦.
٦. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٦٦، ح ١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٤٢؛ و الرواية فيهما:
عن عبيد بن عمير عن أبي هريرة.
٧. كذا في جميع النسخ و المطبوع، و لعل الصحيح: «تقطع العذر».

وَلَأَنَّا نَتَمَكَّنُ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَخْبَارِهِمْ بِحَمَلٍ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ عَلَى النَّذْبِ^١، وَهُمْ لَا يَتَمَكَّنُونَ^٢ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَخْبَارِنَا؛ لِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا يَجُوزُ^٣ عَنْدهُمْ بِحَالٍ.

المسألة الثانية والعشرون

١٠٥

[التطهيرُ بغيرِ الماءِ المُطْلَقِ]

(لَا يَجُوزُ إِزَالَةُ النَّجَاسَاتِ بِشَيْءٍ^٤ مِنَ الْمَائِعَاتِ، سِوَى الْمَاءِ الْمُطْلَقِ).^٥

عِنْدَنَا: أَنَّهُ يَجُوزُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالْمَائِعِ الطَّاهِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاءً^٦، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابُو يُوْسُفَ.^٧

١. في «أ، ب، د»: «البدن».
٢. في «أ، ب، د»: «لا يمكنون».
٣. في «أ، ب، د»: «لا يجوز على الثلاث».
٤. في «ج»: «شيء من النجاسات».
٥. و ما حكاه في الإبانة هكذا: قال الناصر للحق في الكبير: الاستنجاء بالماء واجب وبالحجارة سنة. وفي البحر الزخار عن أكثر القاسمية والناصرية الإبانة، ص ٥٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٩.
٦. هذا خلاف ما ذهب إليه أصحابنا ومن شواذ فتاوي السيد المرتضى رحمته الله. قال المحقق الحلبي: «و قال علم الهدى رحمته الله في شرح الرسالة يجوز عندنا إزالة النجاسة بالمائع الطاهر غير الماء، وبمثله قال المفيد رحمته الله في المسائل الخلافية، وإلى هذا أشار الشيخ الطوسي في الخلاف، ج ١، ص ٥٩، المسألة ٨. وراجع السرائر، ج ١، ص ٥٩؛ المهذب البارع، ج ١، ص ١١٣؛ جواهر الفقه، ص ١٤، المسألة ٣٠.
٧. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٦٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ المحلى، ج ١، ص ٩٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٧١؛ المجموع، ج ١، ص ٩٥؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٥٠؛ الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٤١.

و قال مُحَمَّدٌ وَ زُفَرٌ وَ مَالِكٌ وَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.^١
 دَلِيلُنَا عَلَى صِحِّهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَيْنَاكَ
 فَطَهَّرْهُ﴾^٢، فَأَمَرَ بِتَطْهِيرِ الثَّوْبِ، وَ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْمَاءِ وَ غَيْرِهِ.
 وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الطَّهَارَةَ تَتَنَاوَلُ الْغَسْلَ بَغَيْرِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ تَطْهِيرَ
 الثَّوْبِ لَيْسَ هُوَ بِأَكْثَرَ مِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنْهُ وَ قَدْ زَالَتْ بَغْسِلِهِ بَغَيْرِ الْمَاءِ مُشَاهِدَةً؛
 لِأَنَّ الثَّوْبَ لَا تَلَحُّقُهُ^٣ عِبَادَةٌ.

و أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُسْتَقِظِ مِنَ النَّوْمِ: «لَا يَغْمِشُ يَدَهُ فِي
 الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا»، فَأَمَرَ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْغَسْلِ، وَ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ سَائِرِ
 الْمَائِعَاتِ.

و أَيْضًا حَدِيثُ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنَ
 الْمَنِيِّ وَ الدَّمِ»^٥، وَ هَذَا عُمُومٌ فِيمَا يُسَمَّى غَسْلًا.

و أَيْضًا حَدِيثُ خَوْلَةَ بِنْتِ يَسَارٍ^٦ أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ عَنْ دَمٍ

١. المجموع، ج ١، ص ٩٥؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٧٠؛ المحلى، ج ١، ص ٩٤؛ الخلاف للطوسي،
 ج ١، ص ٥٩، المسألة ٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٦٦؛ بداية
 المجتهد، ج ١، ص ٧١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٧٤.
 ٢. المدثر (٧٤): ٤.

٣. في «أ، ب، س، د، ص»: «لا يلحقه».

٤. المسند للشافعي، ص ١٠؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٧١؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٦٠؛ سنن أبي
 داود، ج ١، ص ٣١؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٩، ح ٢٤؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٠٤،
 ح ٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٥.

٥. قد تقدّم في الصفحة ٢٩٣.

٦. خولة بنت يسار، روت عن رسول الله ﷺ، و روى عنها علي بن يسار، و يحتمل كونها خولة بنت
 اليمان. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨٣٣؛ الإصابة، ج ٤، ص ٢٨٦؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٤٤٧.

الْحَيْضُ يُصِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَتَّىهِ، ثُمَّ اقْرَضِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ»^١، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ إِطْلَاقَ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يُغْسَلُ [بِهِ] فِي الْعَادَةِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْعَادَةِ إِلَّا الْغَسْلُ بِالْمَاءِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ لَوَجَبَ أَلَّا يَجُوزَ غَسْلُ الثَّوْبِ^٢ بِمَاءِ الْكِبْرِيتِ وَالتَّفْطِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْغَسْلِ بِهِ، فَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا - بَعِيرٍ خِلَافٍ - عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرِ مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْغَسْلِ حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْعَادَةِ.

المسألة الثالثة والعشرون

١٠٧

[الاستنجاء]

(يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ سِوَى الرِّيحِ؛ فَإِنْ
الْاسْتِنْجَاءُ مِنْ خُرُوجِهَا سُنَّةٌ حَسَنَةٌ وَفَضْلٌ).^٤

عِنْدَنَا: أَنَّ الْاسْتِنْجَاءَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَاجِبٌ؛ فَمَنْ تَعَمَّدَ تَرَكَهُ لَمْ يَجُزْ صَلَاتُهُ،

١. وجدنا من خولة عن رسول الله ﷺ: «اغسليه ثم صلي فيه»، أو ما يقرب بهذا المتن: مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٦٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩١، ح ٣٦٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٠٨. وأما عن طريق أسماء بلفظ: «حتىه ثم اقرضيه ثم رشييه و صلي فيه»: المسند للشافعي، ص ٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٠، ح ٣٦٢؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٩١؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٥٥؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٣٢٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٣ و ١٣٩ و ٢٤٤ و ج ٢، ص ٤٠٦.

٢. في «س» «البول».

٣. في «أ، ب، س»: «لم يجز».

٤. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية. وأما الاستنجاء من الريح فحكى عن أكثر الأئمة أنه مستحب. الإبانة، ص ٤٨ و ٤٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٥١.

و بذلك قَالَ الشافعي^١.

و قال أبو حنيفة وأصحابه: الاستنجاء غير واجب^٢.

و اختلفت الرواية عن مالك في وجوب الاستنجاء و نفي وجوبه، والأشبه أنه موافق لأبي حنيفة في نفي وجوبه^٣.

فأما الرُّبُع: فلا استنجاء فيها لا واجباً ولا ندباً، وهو مذهب سائر الفقهاء^٤.
والذي يدل على وجوب الاستنجاء - بعد الإجماع المتقدم ذكره - ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قوله: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِلْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدِيرُهَا بِغَائِطٍ وَ بَوْلٍ، وَلَيْسَتْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»^٥، وأمره عليه السلام على الوجوب.

و أيضاً ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «لَا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»^٦.

١. كتاب الأم، ج ١، ص ٢٦؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٤٩١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٠٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٩٥؛ فتح المعين، ج ١، ص ١٢٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٠٣، المسألة ٤٩؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٩٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٥٨٦.

٢. بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٩؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٤١٧؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٥٤؛ الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٥٠؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٠٣، المسألة ٤٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٤٠؛ المجموع، ج ٢، ص ٩٥؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٩٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٤٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٥٨٦.

٣. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٠٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٣٥.

٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٤٠؛ المجموع، ج ٢، ص ٩٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٩؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٤١٦؛ الإنصاف للمرداوي، ج ١، ص ١١٣؛ فيض القدير، ج ٦، ص ٧٨.

٥. في «أ.ب.» - «من».

٦. أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٣٦٧.

٧. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٤٠٤، ح ٢؛ صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٤١؛ المعجم الكبير

و في لَفْظٍ آخَرَ: «لا يُجْزئُ أَحَدَكُم دُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»^١
و أَمَّا الرِّيحُ: فَلَوْ كَانَ فِيهَا اسْتِنْجَاءٌ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ - مع عُمومِ الْبَلَوِ بِهَا،
و كَثْرَةِ حُدُوثِهَا و وَقُوعِهَا - لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ النَّقْلُ بِهِ مُتَظَاهِرًا، كَمَا تَظَاهَرَ فِي غَيْرِهِ.
و أَيْضًا فَلأَصْلُ أَنَّهُ لَا عِبَادَةَ، و الشَّرْعُ طَارِ مُتَجَدِّدٌ، و قد عَلِمْنَا أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ مِنْ
الرِّيحِ شَرْعٌ؛ فَمَنْ ادَّعَا فَعَلِيهِ الدَّلَالَةُ، و لَا دَلَالَةَ كَافِيَةً لَهُ فِي ذَلِكَ.

المسألة الرابعة والعشرون

[النِّتَّةُ فِي الْوُضُوءِ]

(النِّتَّةُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ).^٢

عندنا^٣: أَنَّ الطَّهَارَةَ تَقْتَضِيهِ إِلَى نِيَّةٍ، وَضُوءٍ كَانَتْ أَوْ تَيَّمَّمًا أَوْ غُسْلًا مِنْ جَنَابَةِ
أَوْ حَيْضٍ.

و هو مذهبُ مالِكٍ و الشافعيِّ و ربيعةَ^٤.....

➡ للطبراني، ج ٤، ص ٨٦ و ج ٦، ص ٢٣٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٧٢، ح ٤٠؛ كنز العمال،
ج ٩، ص ٥١١، ح ٢٧٢٠٢ و ٢٧٢٠٣؛ باختلاف مع المتن.

١. أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٣٦٧.

٢. حكاها في الإبانة قاتلاً: و الوضوء عبادة، و من شرط صحته النية؛ لأن من شطر الإيمان، و لهذا لا
يصح من الكافر و الصبي و المجنون. و في البحر الزخار عن القاسمية و الناصرية أَنَّ النية في
الوضوء فرض، و احتج بما يفيد أنها شرط. الإبانة، ص ٧٥ و ٧٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٥٥.

٣. في «أ، ب، ج»: «و عندنا».

٤. ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، أبو عثمان التيمي المدني، مولى آل الكندر، الفقيه المعروف
بربيعة الرأي، روى عن أنس بن مالك و سعيد بن المسيب و القاسم بن محمد و غيرهم، و روى
عنه مالك و الثوري و الأوزاعي و الليث، مات سنة ١٣٦ هـ. ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤٤، الرقم
٢٧٥٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٥٧، الرقم ١٥٣؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٩٧، الرقم ١٩١٦.

وَأَبِي ثَوْرٍ^١ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ^٢ وَدَاوُدَ وَابْنَ حَنْبَلٍ^٣.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ لَا تَقْتَضِي إِلَى النِّيَّةِ^٤.

وَقَالُوا جَمِيعاً إِلَّا زُفَرَ: إِنَّ التَّيَمُّمَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةٍ^٥.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: يُجْزَى الْوُضُوءُ وَالتَّيَمُّمُ جَمِيعاً بِغَيْرِ نِيَّةٍ^٦.

١. إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، ويقال: كنيته أبو عبد الله وأبو ثور لقبه، كان على مذهب أبي حنيفة، فلما قدم الشافعي بغداد تبعه وأقر كتبه وانتشر علمه. ويقال: كان معدوداً في طبقات أصحاب الشافعي، فله مذهب مستقل. روى عن سفيان بن عيينة وأبي معاوية وكيع وطبقته، وعنه أبو داود وابن ماجه ومحمد بن إسحاق وآخرون. مات سنة ٢٤٠ هـ. تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٦٣، الرقم ٣١٠٠؛ تهذيب التهذيب، ج ١، ص ١٠٢، الرقم ٢١١؛ طبقات الشافعية، ص ٥.

٢. إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه. رحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، واستوطن نيسابور إلى أن مات بها. أخذ عن جرير بن عبد الحميد الرازي وسفيان بن عيينة وكيع بن الجراح وأبي معاوية وعبد الرزاق بن همام وطبقته، وعنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. ولد سنة ١٦٦ هـ، ومات سنة ٢٣٨ هـ. تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٣٤٣، الرقم ٣٣٨١؛ طبقات الفقهاء، ص ٧٨؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٤٣٣، الرقم ٤٤٠.

٣. كتاب الأم، ج ١، ص ٤٤؛ مختصر المزني، ص ٢؛ المجموع، ج ١، ص ٣١٢؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٢٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٩١؛ الخلاف، ج ١، ص ٧١، المسألة ١٨؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٣٩، المسألة ٣٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦٤.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٧٢؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٢٨؛ المحلى، ج ١، ص ٧٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٧٢، المسألة ١٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٩١؛ المجموع، ج ١، ص ٣١٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٤٠، المسألة ٣٨؛ عمدة القاري، ج ١، ص ٣٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦٤.

٥. المحلى، ج ١، ص ٧٣؛ المجموع، ج ١، ص ٣١٣؛ عمدة القاري، ج ١، ص ٣٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦٤.

٦. بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٢٩؛ المجموع، ج ١، ص ٣١٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٤٠، المسألة ٣٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٢٩؛ عمدة القاري، ج ١، ص ٣٠.

دليلنا - بعد الإجماع المتقدم^١ ذكره - قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ»^٢ الآية^٣.

و تقدير الكلام: «فاغسلوا للصلاة»، وإنما حذف ذكر الصلاة اختصاراً.
و هكذا مذهب العرب؛ لأنهم إذا قالوا: «إذا أردت لقاء الأمير فلبس ثيابك»، وإذا أردت لقاء العدو فخذ سلاحك»، و تقدير الكلام: «فلبس ثيابك للقاء الأمير، و خذ سلاحك للقاء العدو».

و الغسل لا يكون للصلاة إلا بالنية؛ لأن بالنية يتوجه الفعل إلى جهة دون غيرها.^٤

و أيضاً ما روي^٥ عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله^٦: «الأعمال بالنيات، وإنما لإمرئ ما نوى»^٧. و قد علمنا أن الأعمال قد توجد^٨ أجناسها من غير نية. فوضح^٩ أن المراد بالخبر أنها لا تكون قرينة شرعية مجزئة إلا بالنيات.
و قوله عليه السلام: «إنما لإمرئ ما نوى»، يدل على أنه ليس له ما لم ينو.

١. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: «المقدم».

٢. في «أ، ب، د»: - «فاغسلوا وُجُوهَكُمْ».

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. لاحظ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

٥. في «ج، س، ص، ع»: «يروي».

٦. في «ج، ع»: «إنما».

٧. مسائل علي بن جعفر، ص ٣٤٦، ح ٨٥٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٣، ح ٦٧ و ج ٤، ص ١٨٦،

ح ٥١٩؛ الأمالي للطوسي، ص ٦١٨، ح ١٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢،

ص ١٤١٣، ح ٤٢٢٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٠؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ١٧،

ح ٢٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤١ و ٢٩٨.

٩. في «أ، ب، د»: «يوضح».

٨. في «أ، ب، د»: «يوجد».

هذا حُكْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنَّمَا لَكَ دِرْهَمٌ» فَقَدْ نَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ دِرْهَمٍ؟

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي لَفْظَةِ «إِنَّمَا»: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى جَوَازِ بَيْعِ الدَّرْهَمِ بِالْأَرْهَمَيْنِ نَقْدًا وَيَأْبَى نَسِيئَةً.^١

وَخَالَفَهُ فِي ذَلِكَ وَجُوهُ الصَّحَابَةِ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ.^٢

فَعَارَضَهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ».^٣

فَجَعَلَ هَذَا الْخَبَرَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ فِيمَا طَرِيقُهُ لِلُّغَةِ.

وَبَعْدُ فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمْ يَمْنَعُوهُ عَنْ قَوْلِهِ مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهَا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ^٥ غَايَةَ الْإِسْتِقْصَاءِ، وَانْتَهَيْنَا فِيهَا إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

١. المحلى، ج ٩، ص ٥٠؛ حلية العلماء، ج ٤، ص ١٥٣؛ المجموع، ج ١٠، ص ٣٦؛ البحر الرائق، ج ٦، ص ٢١٠؛ الاستذكار، ج ٦، ص ٣٥٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٤، ذيل حديث ٦٧.

٢. في «أ، ب»: «عن بيع الذهب والفضة».

٣. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٣٧ و ج ٣، ص ٤٩ و ٦٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٥٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٣٠؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٤٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٣؛ سنن الترمذي، ج ٧، ص ٤٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٧٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٤، ح ٦٨؛ المسند للشافعي، ص ١٨٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٠٠ و ٢٠٦؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٤٩ و ٥٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٩، ح ٢٢٥٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ١٢٥٩؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٨١؛ المستدرک للحاكم، ج ٢، ص ٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٨٠ و ٢٨٦.

٥. في «أ، ب، د، س، ص، ع» و المطبوع: «المسائل».

المسألة الخامسة والعشرون

[المُضْمَضَةُ والاستِشْاقُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ]

(الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْاقُ سُنَّتَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ جَمِيعاً).^١

هَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَرَبِيعَةَ وَمَالِكٍ
وَالشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ^٢ وَالْأَوْزَاعِيِّ^٣.

وَذَهَبَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى^٤ إِلَى أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْوُضُوءِ

١١٢

١. حكاها في الإبانة قاتلاً: وَأَنَا الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْاقُ فَسَنَةُ فِي الْوُضُوءِ وَالْاِغْتِسَالِ جَمِيعاً كِلَاهُمَا
بِمَاءٍ جَدِيدٍ فِي الصَّغَرَى وَالْكُبْرَى. وَفِي الْبَحْرِ الزُّخَّارِ وَنِيلِ الْأَوْطَارِ عَنِ النَّاصِرِ. الإبانة، ص ٣٨
و ٣٩؛ الْبَحْرِ الزُّخَّارِ، ج ٢، ص ٦١؛ نِيلِ الْأَوْطَارِ، ج ١، ص ١٧٣.

٢. لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو الْحَارِثِ الْمَصْرِيُّ، مَوْلَى خَالِدِ بْنِ ثَابِتٍ بِسْنِ ظَاعِنِ الْفَهْمِيِّ،
وَأَهْلُ بَيْتِهِ يَقُولُونَ: نَحْنُ مِنَ الْفَرَسِ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ. فَقِيهُ أَهْلِ مِصْرَ، رَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَالزُّهْرِيِّ
وَنَافِعٍ وَابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ وَآخَرِينَ، وَعَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ شُعَيْبٍ وَغَيْرِهِمْ، وَلَدَ سَنَةَ
٩٤هـ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٧٥هـ. تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٣، ص ٤، الرَّقْمُ ٦٩٦٦؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٨، ص ١٣٦،
الرَّقْمُ ١٢؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٤١٢، الرَّقْمُ ٨٣٤.

٣. الْمُحَلَّى، ج ٢، ص ٥٠؛ الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٧٤، الْمَسْأَلَةُ ٢١؛ الْمِسْوَطُ لِلرَّخْصِيِّ، ج ١،
ص ٦٢؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ١٢؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ١٣٨؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١،
ص ١٠٢؛ تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ١، ص ١٩٦؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ١، ص ٣٩٦؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ٣، ص ٨
و ٧٠؛ عَوْنُ الْمَعْبُودِ، ج ١، ص ١٢٥؛ الْاِسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ١٣٥.

٤. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ،
تَفَقَّهَ عَلَى الشَّعْبِيِّ وَعَطَاءٍ وَنَافِعٍ وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ وَطَائِفَةٍ، وَعَنْهُ شُعْبَةُ وَسَفْيَانٌ وَكَيْعٌ وَأَبُو نَعِيمٍ
وَآخَرُونَ. قَاضِي الْكُوفَةِ، وَتَوَلَّى الْحُكْمَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً لَبِنِي أُمَيَّةٍ ثُمَّ لَبِنِي الْعَبَّاسِ. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ
الطُّوسِيُّ ۞ فَيَمُنُ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ ۞. وَلَدَ سَنَةَ ٧٤هـ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٤٨هـ.
رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢٨٨، الرَّقْمُ ٤١٨٥؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٥، ص ٦٢٢، الرَّقْمُ ٥٤٠٦؛ سِيرُ أَعْلَامِ
النَّبَلَاءِ، ج ٦، ص ٣١٠، الرَّقْمُ ١٣٣.

وَالْغُسْلُ مَعاً.^١

وَذَهَبَ ابْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى أَنَّ الِاسْتِنْشَاقَ وَاجِبٌ فِيهِمَا، وَالْمَضْمَضَةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ فِيهِمَا.^٢

وَقَالَ دَاوُدُ: الِاسْتِنْشَاقُ وَاجِبٌ فِي الْوُضُوءِ دُونَ الْمَضْمَضَةِ، وَلَا يَجِبَانِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ.^٣

وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ - فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - إِلَى أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ فِي الْوُضُوءِ.^٤

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ - مَا رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي، أَوْ أَتَقَضُّهُ^٥ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَلَى

١١٣

١. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٧٤، المسألة ٢١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٠٢؛ المجموع، ج ١، ص ٣٦٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٩٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ١٧٢؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٣٥.

٢. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٠٢؛ المحلى، ج ٢، ص ٥٠؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٧٥، المسألة ٢١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢١؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ١٧٢؛ سبل السلام، ج ١، ص ٤٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٢٤.

٣. بداية المجتهد، ج ١، ص ١٢؛ المجموع، ج ١، ص ٣٦٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٩٧؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٢٤.

٤. الميسوط للسرخسي، ج ١، ص ٦٢؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٩ و ١٤؛ المحلى، ج ٢، ص ٥٠؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٧٥، المسألة ٢١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٠٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٩٧؛ المجموع، ج ١، ص ٣٦٣؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٢٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٥٨.

٥. في «ج، س، ص، ع» والمطبوع: «فأنقضه».

رَأْسِكِ ثَلَاثٌ^١ حَتَّيَاتٍ مِنَ الْمَاءِ، وَتُقْفِضِي الْمَاءَ عَلَيْكِ، فَإِذَا^٢ أَنْتِ فَعَلْتِ ذَلِكَ فَقَدْ طَهَّرْتِ^٣.

فَبَيَّنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْإِجْزَاءَ وَاقِعٌ بَغَيْرِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ.
وَأَيْضاً أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا وَاجِبَ مِنْ هَذِهِ الشَّرْعِيَّاتِ، وَإِجَابُ الْمَضْمَضَةِ
وَالِاسْتِنْشَاقِ شَرْعٌ، فَمَنْ ادَّعَاهُ كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ يَقْطَعُ الْعُذْرَ.
وَقَدْ سَقَطَ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ إِذَا تُؤْمِلَتْ خِلَافَ كُلِّ مَنْ حَكَيْنَا خِلَافَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ.
وَمَنْ ارَادَ الْاسْتِقْصَاءَ رَجَعَ إِلَى مَا أَمْلَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ مُسْتَقْصَى هُنَاكَ.

المسألة السادسة والعشرون

[تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ]

(تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ وَاجِبٌ؛ كَثِيفَةً^٤ كَانَتْ أَوْ رَقِيقَةً^٥).

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْأَمْرَ دَوَائِلَ كُلِّ مَنْ لَا شَعْرَ لَهُ عَلَى وَجْهِهِ^٦ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ
وَجْهِهِ.

١. فِي «أ، ب» - «ثَلَاثٌ». ٢. فِي «أ، ب» - «فَإِذَا».

٣. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١٩؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٦، ص ٢٨٩؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١، ص ٢٦٣؛ صَحِيحُ
مُسْلِمٍ، ج ١، ص ١٧٨؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ١٩٨؛ ح ٦٠٣؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٦٣؛ ح ٢٥١
و ٢٥٢؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ٧١؛ ح ١٠٥؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ١، ص ١٣١؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ،
ج ١، ص ١٧٨ و ١٨١.

٤. فِي «أ، ب» - «كَثِيفَةً».

٥. حَكِي فِي الْبَحْرِ الرِّخَارِ عَنِ الْقَاسِمِيَّةِ وَالنَّاصِرِيَّةِ، وَفِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ عَنِ النَّاصِرِ. الْبَحْرُ الرِّخَارِ، ج ٢،
ص ٦١؛ شَرْحُ الْأَزْهَارِ، ج ١، ص ٨٧.

٦. فِي «ج، س، ص» - «وَجْهِهِ».

و حَدُّ الْوَجْهِ مِنْ قُصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَحَادِرِ الذَّقَنِ طَوْلًا، مَا دَارَتْ السَّبَابَةُ
وَالْإِبْهَامُ وَالْوُسْطَى عَرْضًا.

فَمَنْ كَانَ ذَا لِحْيَةٍ كَثِيفَةٍ تُغْطِي^١ بَشْرَةَ وَجْهِهِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ
بَشْرَةِ وَجْهِهِ^٢، وَ مَا لَا يَظْهَرُ مِمَّا تُغْطِيهِ اللَّحْيَةُ لَا يَلْزَمُهُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، وَ يُجْزَاهُ
إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى اللَّحْيَةِ مِنْ غَيْرِ إِيصَالِهِ^٣ إِلَى الْبَشْرَةِ الْمَسْتَوْرَةِ^٤.

وَ وَافَقْنَا الشَّافِعِيَّ فِي ذَلِكَ، إِلَّا فِي حَدِّ الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ^٥ حَدَّهُ فِي كِتَابِ الْأُمِّ بِأَنَّهُ مِنْ
قُصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ وَأُصُولِ الْأُذُنَيْنِ إِلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الذَّقَنِ وَاللَّحْيَيْنِ^٦.
وَ حَدَّهُ الْمَزْنِيُّ^٧؛ بِأَنَّهُ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَأُصُولِ أُذُنَيْهِ وَ مُتَنَهَى اللَّحْيَةِ إِلَى مَا
أَقْبَلَ مِنْ وَجْهِهِ وَ ذَقْنِهِ^٨.

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَلْزَمُهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْوَجْهِ، وَ مِنَ اللَّحْيَةِ رُبْعَهَا^٩.
وَ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ: يَلْزَمُهُ إِمْرَارُ الْمَاءِ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ بَشْرَةِ الْوَجْهِ، فَأَمَّا مَا غَطَّاهُ

١. فِي «أ، ب، س»: «يَغْطِي».

٢. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص»: «+ إِلَيْهِ».

٤. نَقَلَ مِنْ أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى هُنَا الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٢٨١.

٥. فِي «ج، س، ص، ع»: «فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ».

٦. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ١، ص ٤٠؛ الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٧٥، الْمَسْأَلَةُ ٢٢.

٧. إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْمَصْرِيُّ الْمَزْنِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى
مَزِينَةِ قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ. تَلَمَّذَ الشَّافِعِيَّ وَ مِنْ نَاشِرِي مَذْهَبِهِ. وَ لَهُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ
كَالْمَخْتَصَرِ وَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَ الْمَبْسُوطِ وَ الْمُتَوَرِّ وَ غَيْرَهَا، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي
فَقْهِهِمْ. وَلَدَ سَنَةَ ١٧٥ هـ، وَ مَاتَ سَنَةَ ٢٦٤ هـ بِمِصْرَ. طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ هَدَايَةَ، ص ٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ
النُّبَلَاءِ، ج ١٢، ص ٤٩٢، الرَّقْمُ ١٨٠.

٨. مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ٥؛ الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٧٥، الْمَسْأَلَةُ ٢٢.

٩. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٨٠؛ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ، ج ١، ص ٤؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ١٤٢؛

الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٧٥، الْمَسْأَلَةُ ٢٢؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ١، ص ١٠١؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١،

ص ٣٧٤؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٤٢٧.

الشَّعْرُ فَلَا يَلْزَمُهُ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، وَلَا إِمْرَاؤُهُ عَلَى الشَّعْرِ النَّابِتِ عَلَيْهِ^١.
وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يَلْزَمُهُ غَسْلُ بَشْرَةِ الْوَجْهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ قَدْ غَطَّاهَا^٢، وَأَشَارَ
الْمُزَنِّيُّ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ إِلَى هَذَا^٣.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ وَإِصَالِ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ لَا يَلْزَمُ، بَلْ
يَكْفِي إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى الشَّعْرِ النَّابِتِ - بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^٤، وَالَّذِي يُوَاجَهُ هُوَ اللَّحْيَةُ دُونَ الْبَشْرَةِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ قَدْ غَطَّاهَا
فَبَطَلَتْ الْمُوَاجَهَةُ فِيهَا.

وَأَيْضًا لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْوَجْهَ اسْمٌ لِمَا يَقَعُ الْمُوَاجَهَةُ بِهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ وَقَعَ
فِي أَنَّهُ^٥ هَلْ كُلُّ مَا يُوَاجَهُ بِهِ وَجْهٌ أَمْ لَا؟
وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ بَاطِنَ اللَّحْيَةِ وَبَشْرَةَ الْوَجْهِ الْمَسْتُورَةَ بِالْوَجْهِ لَيْسَ مِمَّا يُوَاجَهُ بِهِ،
فَلَا يَلْزَمُ التَّخْلِيلُ.

فَأَمَّا الْحُجَّةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ؛ فَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾،
وَمَنْ غَسَلَ بَعْضَ بَشْرَةِ وَجْهِهِ وَبَعْضَ مَا عَلَى الْبَشْرَةِ مِنْ شَعْرِ لِحْيَتِهِ، لَمْ يَغْسِلْ
جَمِيعَ وَجْهِهِ، وَالْآيَةُ تَقْتَضِي^٦ غَسْلَ جَمِيعِ الْوَجْهِ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ حَدَّثِنَا فِي الْوَجْهِ فَهُوَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرَهُ - أَنَّهُ لَا
خِلَافَ فِي أَنَّ مَا اعْتَبَرْنَاهُ فِي حَدَّثِنَا هُوَ مِنَ الْوَجْهِ وَيَجِبُ غَسْلُهُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٤٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٢٧.

٢. المجموع، ج ١، ص ٣٧٤؛ الشرح الكبير لابن قدامة، ج ١، ص ١٣١؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٢٥.

٣. المجموع، ج ١، ص ٣٧٤؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ٢٢٢.

٤. المائدة (٥): ٦.

٥. في «ج، د، س، ص، ع»: - «أنه».

٦. في «أ، ب، س، ع»: «يقتضي».

فيما زاد عليه، و مَنْ ادَّعى زيادةً على المُجمَع^١ عليه كان عليه الدليل.

المسألة السابعة والعشرون

[غَسْلُ الْعِذَارِ بَعْدَ نَبَاتِ اللَّحْيَةِ]

(غَسْلُ الْعِذَارِ^٢ وَاجِبٌ بَعْدَ نَبَاتِ اللَّحْيَةِ، كُوجُوبُهُ قَبْلَ نَبَاتِهَا).^٣

و هذا غير صحيح، والكلام فيه قد بيَّناه في تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ، والكلام في المسألتين واحد؛ لأننا قد بيَّنا أنَّ الشَّعْرَ الكَثِيفَ إذا عَلَا الْبَشْرَةَ انْتَقَلَ^٥ الْفَرْضُ إِلَيْهِ.^٦

المسألة الثامنة والعشرون

[دُخُولُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ]

(يَدْخُلُ الْمِرْفَقَانِ فِي الْوُضُوءِ).^٧

و هذا صحيح، وعندنا أنَّ الْمِرْفَقَ يَجِبُ غَسْلُهَا^٨ مع اليدين، و هو قولُ جميع الفقهاء إلا زُفَرَبْنَ الْهَذِيلِ وَحْدَهُ.

١. في «أ، ب، د»: «الجميع».

٢. عذار اللحية جانبها، يتصل أعلاها بالصدغ وأسفلها بالعارض. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٩٨ (عذر).

٣. لم نعثر على هذه المسألة، ولعلّه تركها بناءً على أنها من اللحية.

٤. في «أ، ب، د»: «و».

٥. في «أ، ب، د»: «لا ينقل».

٦. ذكر هذه المسألة بعينها الشهيد الأول في ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ١٢٥.

٧. حكاة في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الأكثر. الإبانة، ص ٥٠ و ٥١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٦٣. وفي شرح التجريد، ج ١، في باب الوضوء، و روى فيها حديثاً مسنداً من طريق الناصر.

٨. في جميع النسخ: «غسلهما»، والصواب ما في المتن. أو وقع تصحيف في العبارة وكانت: «أن المرفقين يجب غسلهما».

و حُكِيَ عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِيِّ^١ مِثْلَ قَوْلِ زُفَرٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٢.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْفَرَاقِ»^٣، وَ لَفْظَةُ «إِلَى» قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الْغَايَةِ، وَ تُسْتَعْمَلُ أَيْضاً بِمَعْنَى «مَعَ»، وَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ^٤ حَقِيقَةً.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^٥، أَرَادَ بِهَا خِلَافَ: «مَعَ أَمْوَالِكُمْ».

وَ قَالَ تَعَالَى حَاكِياً عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»^٦، أَرَادَ: «مَعَ اللَّهِ».

وَ يَقُولُ الْعَرَبُ: «وَلِيَ فُلَانٌ الْكُوفَةَ إِلَى الْبَصْرَةِ»، وَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ «مَعَ الْبَصْرَةِ» مِنْ

غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى الْغَايَةِ.

وَ يَقُولُونَ أَيْضاً: «فَعَلَ فُلَانٌ^٧ كَذَا، وَ أَقْدَمَ عَلَى كَذَا، هَذَا إِلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ كَذَا

وَ كَذَا»، وَ إِنَّمَا يُرِيدُونَ: «مَعَ مَا فَعَلَهُ».

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ لَفْظَةَ «إِلَى» إِذَا احْتَمَلَتِ الْغَايَةَ، وَ احْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى

«مَعَ»، فَحَمَلُهَا عَلَى مَعْنَى «مَعَ» أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ فِي الْفَائِدَةِ، وَ أَدْخَلَ فِي الْإِحْتِيَاطِ

لِفَرَضِ الطَّهَارَةِ.

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، أَبُو بَكْرٍ الظَّاهِرِيُّ الْأَصْفَهَانِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ الزُّهْرَةِ فِي الْأَدَابِ وَ الشُّعْرِ وَ الْفَرَائِضِ وَ الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ، أَحَدُ أَثَمَةِ الظَّاهِرِيَّةِ، تَوَلَّى مَقَامَ الْفَتْوَى بِبَغْدَادٍ بَعْدَ أَبِيهِ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَ عَبَّاسَ الدُّورِيِّ وَ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى الْمَدَائِنِيِّ وَ غَيْرِهِمْ، وَ رَوَى عَنْهُ نَفْطُووهِ وَ الْقَاضِي أَبُو عَمْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ وَ آخَرُونَ. وَلَدَ سَنَةَ ٢٥٥ هـ، وَ مَاتَ قَبْلَ الْكُهُولَةِ سَنَةَ ٢٩٧ هـ. تَارِيخُ بَغْدَادٍ، ج ٥، ص ٢٥٦، الرِّقْمُ ٢٧٥٠؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٣، ص ١٠٩، الرِّقْمُ ٥٦.

٢. الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ٦؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ١٤٥؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ١، ص ١٠٧؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١، ص ٣٨٥؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ٣، ص ٩؛ فَيْضُ الْقَدِيرِ، ج ٥، ص ١٤٦؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ١٢٨.

٤. فِي «ع»: «الْمَعْنِيِّينَ».

٦. الصَّف (٦١): ١٤.

٣. الْمَائِدَةُ (٥): ٦.

٥. النِّسَاء (٤): ٢.

٧. فِي «أ، ب، د»: «فُلَانٌ فَعَلَ».

و شِبْهُهُ^١ مَنْ أَخْرَجَ الْمَرْفِقَ مِنَ الْوُضوءِ أَنَّهُ جَعَلَ «إِلَى» لِلْغَايَةِ وَالْحَدَّ، وَظَنَّ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ.

١١٨

و هذا ليس بصحيح؛ لأنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ لَفْظَةَ «إِلَى» مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْغَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَوْ حُمِلَتْ عَلَى الْغَايَةِ لَكَانَ دُخُولُ الْمَرْفِقِ وَاجِبًا؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى فِي بَابِ الْاسْتِظْهَارِ لِلْفَرْضِ وَالِاحْتِيَاظِ لَهُ، وَلِأَنَّ الْحَدَّ قَدْ حَصَلَ يَقِينًا فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ بِالشَّكِّ، وَإِذَا كَانَ دُخُولُ الْغَايَةِ وَالْحَدُّ أَوْ خُرُوجُهُمَا مَشْكُوكًا فِيهِ، وَجَبَ إِدْخَالُ الْمَرْفِقِ لَهُ مَعَ الشَّكِّ وَحُصُولُ الْيَقِينِ.

المسألة التاسعة والعشرون

[غَسْلُ الْيَدَيْنِ]

(لَا يَجُوزُ الْغَسْلُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِلَى الْكَفِّ).^٢

وَعِنْدَنَا الصَّحِيحُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ. وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ^٣ الشَّعْرِ وَالْإِبْتِدَاءُ بِالأَصَابِعِ، وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَتَى ابْتَدَأَ بِالأَصَابِعِ وَانْتَهَى إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ لَمْ يَرْتَفِعْ.^٤ وَمَنْ عَدَا فَقَهَاءَ الشَّيْعَةِ يَجْعَلُ الْمُتَوَضُّعَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالأَصَابِعِ

١. فِي «ج»: «و شِبْهُهُ».

٢. حَكَاهُ فِي الْإِنَانَةِ، وَلَكِنْ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ جَوَازُ الْوُجْهِينِ. الْإِنَانَةُ، ص ٥١.

٣. الْمُرَادُ بِالْإِسْتِقْبَالِ هُنَا: هُوَ الْغَسْلُ مَنكَوسًا.

٤. قَالَ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ: وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجْزِيهِ لِأَنَّهُ غَاسِلٌ (الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ٢١)، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ قَائِلًا: وَابْنُ عَقِيلٍ أَوْجَبَهُ وَكَذَا ابْنُ جَنِيدٍ وَسَلَّارُ بْنُ زَهْرَةَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي الصَّلَاحِ وَعَلِيِّ بْنِ بَابُوِيهِ (مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٢٧٦). وَلَاحِظْ: الْمَرَامِ لِلْسَلَّارِ، ص ٣٨؛ الْوَسِيلَةَ لِابْنِ حَمْزَةَ، ص ٥٠؛ غَنِيَةَ الزُّوْعِ لِابْنِ زَهْرَةَ، ص ٥٥؛ الْكَافِي فِي الْفَقْهِ لِلْحَلْبِيِّ، ص ١٣٢.

أو المِرْفَقِ، و لا يَرَى لأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَرِيَّةً عَلَى الْآخَرِ.^١
 دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِنَا: الإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

و أَيْضاً مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^٢، فَلَا^٣ يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ابْتَدَأَ بِالْمِرْفَقِ^٤ أَوِ الْأَصَابِعِ، فَإِنْ كَانَ ابْتَدَأَ بِالْمِرْفَقِ فَهُوَ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِالْأَصَابِعِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مُوجِبِ ظَاهِرِ الْخَبَرِ أَنَّهُ مَنْ ابْتَدَأَ بِالْمِرْفَقِ لَا تُقْبَلُ^٥ صَلَاتُهُ.

١١٩

و أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَنْ^٦ تَجَدَّدَ خِلَافُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَوْجَبَ الْإِبْتِدَاءَ بِالْأَصَابِعِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ سَابِقَ لَهُ، وَ لِأَنَّهُ بَنَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّ «إِلَى» بِمَعْنَى الْغَايَةِ وَ الْحَدِّ، وَ أَنَّ الْحَدَّ خَارِجٌ عَنِ الْمَحْدُودِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا^٧ اشْتِرَاكَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

المسألة الثلاثون

[مَسْحُ الرَّأْسِ]

(فَرَضَ الْمَسْحُ مُتَعَيِّنٌ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَ الْهَامَةِ إِلَى النَّاصِيَةِ).^٨

١. بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٢؛ المجموع، ج ١، ص ٣٩٤؛ المحلى، ج ٢، ص ٤٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣.

٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤١٩؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٢٣٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٨٣، ح ٢٥٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٨٠؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٣١؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤١٦.

٣. في «أ، ب، د»: «و لا».

٤. في «أ، د، ب»: «بالمرفق».

٥. في «أ، ب، س، د، ع»: «لا يقبل».

٦. في «أ، ب، د»: «لمن».

٧. في المسألة السابقة.

٨. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار و شرح الأزهاري و نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ٥٢؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٦٤؛ شرح الأزهاري، ج ١، ص ٨٨؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ١٩٢.

هذا صحيحٌ وهو مذهبنا، وبعضُ الفقهاء يُخالِفوننا^١ في ذلك، ويُجَوِّزونَ
 المَسْحَ مع الاختيارِ على أيِّ بعضٍ كانَ مِنَ الرأسِ.^٢
 والدليلُ على صِحَّةِ مذهبنا: الإجماعُ المُقَدَّمُ ذكره.
 وأيضاً فلا خِلافَ بَيْنَ الفقهاءِ في أنَّ مَنْ مَسَحَ على مُقَدَّمِ الرأسِ فَقَدْ أَدَّى الفَرَضَ
 وَأزالَ الحَدَثَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ مَسَحَ مُؤَخَّرَ الرأسِ، فما عليه الإجماعُ أُولَى.
 وأيضاً فَإِنَّ الحَدَثَ مُتَيَقِّنٌ، وإِزالَتُهُ بِمُتَيَقِّنٍ أُولَى، وَمَنْ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ أَزالَهُ
 يَتَقَيَّنُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ يَمَسُحُ غَيْرَ هَذَا المَوْضِعِ.

المسألة الحادية والثلاثون

[مَسْحُ الرِّجْلَيْنِ]

(المَسْحُ على الرِّجْلَيْنِ إلى الكَعْبَيْنِ هو الفَرَضُ).^٣
 وهذا صحيحٌ، وعندنا: أَنَّ الفَرَضَ في الرِّجْلِ المَسْحُ^٤ دُونَ الغَسْلِ، فَمَنْ غَسَلَ
 لَمْ يُجْزِهِ.

وقد رُوِيَ القَوْلُ بِالْمَسْحِ عن جماعةٍ من الصحابةِ والتابعينَ كابنِ عَبَّاسٍ رضي

١. في «ج، د، س، ص، ع» والمطبوع: «يُخالِفون».

٢. بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤؛ المحلى، ج ٢، ص ٤٩؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٤٨؛ تحفة الفقهاء،
 ج ١، ص ١٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١١٢؛ الشرح الكبير، ج ١،
 ص ١٣٥؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ٣٠؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٢٨؛ والمصنّف في الانتصار،
 ص ١٠٣.

٣. حكاة في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر الجمع بين الغسل والمَسْحِ. الإبانة، ص ٥٢ و ٥٣؛
 البحر الزخار، ج ٢، ص ٦٧.

٤. في «أ، ب»: «المَسْحُ في الرجل».

اللَّهُ عنه وِعِكرِمَةً^١ وَأَنسٍ وَأَبِي الْعَالِيَةِ^٢ وِالشَّعْبِيِّ^٣ وِغَيْرِهِمْ^٤.

وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ،
وَهُوَ مَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ^٥.....

١. عكرمة بن عبد الله المدني، مولى ابن عباس، وأصله من البربر من أهل المغرب، كان لحصين بن الحر العنبري فوهبه لابن عباس، وكان ممن ينتقل من بلد إلى بلد. روى عن ابن عباس وعائشة وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه الشعبي والزهري وعمر بن دينار وأبو إسحاق السبيعي وعاصم الأحول وثور بن زيد وآخرون. مات سنة ١٠٧هـ بالمدينة، وقيل غير ذلك. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٦٥، الرقم ٤٢١؛ طبقات الفقهاء، ص ٤٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٢، الرقم ٦٣٥.

٢. رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي البصري، مولى امرأة من بني رياح بن يربوع حي من بني تميم، أعتقه سائبة. أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النبي ﷺ بسنتين، دخل على أبي بكر و صلى خلف عمر. روى عن الإمام أمير المؤمنين ﷺ وعمر وابن مسعود وعائشة، وعنه قتادة و خالد الحذاء والربيع بن أنس و داود بن أبي هند و آخرون. مات سنة ٩٠هـ أو ٩٣هـ أو ١٠٦هـ. تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٢١٨؛ الإصابة، ج ٢، ص ٤٢٧؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٦.

٣. أبو عمر عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي الحميري، كوفي تابعي، من شعب همدان، وإليها ينسب. كانت ولادته أثناء خلافة عمر على ما قيل. روى عن الإمام علي بن أبي طالب ﷺ وزيد بن ثابت وسعيد بن زيد وغيرهم. وروى عنه الأعمش وأبو حنيفة وأبو إسحاق السبيعي والأعمش وسعيد بن عمر وغيرهم. مات سنة ١٠٤هـ، وقيل ١٠٧هـ. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٧٩، الرقم ٧٦؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢، الرقم ٣١٧؛ طبقات الفقهاء، ص ٦١.

٤. المحلى، ج ٢، ص ٥٦؛ المبسوط، ج ١، ص ٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٢٠؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١١٦-١١٨؛ المجموع، ج ١، ص ٤١٨؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٠٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣٣؛ تفسير الرازي، ج ١١، ص ١٦١.

٥. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، المفسر، صاحب التصانيف أشهرها التفسير والتاريخ، وأحد الأئمة. ولد بأمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، وأكثر الترحال ولقي نبلاء الرجال، واستوطن في بغداد وأقام بها إلى حين وفاته سنة ٣١٠هـ. روى عن أحمد بن منيع البغوي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ومحمد بن حميد الرازي ومحمد بن عبد الملك وآخرين، وروى عنه محمد

وَأَبَى عَلَيَّ الْجُبَائِيَّ^١.

١٢١

وَقَالَ مَنْ عَدَا مَنْ ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ الْقَرَضَ هُوَ الْغَسْلُ دُونَ الْمَسْحِ^٣.
دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^٤.
وَأَوْجَبَ عَلَى الْوُجُوهِ - بِظَاهِرِ اللَّفْظِ - الْغَسْلَ، ثُمَّ عَطَفَ «الْأَيْدِي» عَلَى
«الْوُجُوهِ»، وَأَوْجَبَ لَهَا بِالْعَطْفِ مِثْلَ حُكْمِهَا، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: «وَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ».

ثُمَّ أَوْجَبَ مَسْحَ الرُّؤُوسِ - بِضَرِيحِ اللَّفْظِ - كَمَا أَوْجَبَ غَسْلَ الْوُجُوهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ

« بن عبد الله الشافعي ومخلد بن جعفر وأحمد بن كامل القاضي وغيرهم. قالوا فيه: فيه تشيع
يسير وموالاته لا تضر وكان يضع للروافض، ظلمه الحنابلة. ذكره النجاشي والشيخ في فهرستهما،
وقال النجاشي: عامي له كتاب الرد على الحرقوصية، ذكر طرق خبر يوم الغدير. رجال النجاشي،
ص ٣٢٢، الرقم ٨٧٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٩، الرقم ٦٥٤؛ تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٥٩، الرقم
٥٨٩؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٩٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٢٦٧، الرقم ١٧٥.

١. محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن زيد بن أبي السكن الجبائي أبو علي، رأس المعتزلة، ومن
انتهت إليه رئاستهم، وكان رأساً في الفلسفة والكلام، وله مقالات مشهورة وتصانيف وتفسير
ككتاب التفسير والجامع والرد على أهل السنة. أخذ العلم عن أبي يوسف يعقوب الشحام
البصري، وعنه أبو الحسن الأشعري. ولد سنة ٢٣٥هـ، ومات سنة ٣٠٣هـ، وله من العمر ٦٨ سنة.
لسان الميزان، ج ٥، ص ٢٧١، الرقم ٩٣٠؛ طبقات المفسرين للسيوطي، ص ٨٨، الرقم ١٠٠.

٢. المحلى، ج ٢، ص ٥٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٥؛ بداية المجتهد،
ج ١، ص ٦؛ المجموع، ج ١، ص ٤١٧؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٦؛ نيل الأوطار، ج ١،
ص ٢٠٩.

٣. تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٢٠؛
الشرح الكبير، ج ١، ص ١١٦؛ المجموع، ج ١، ص ٤١٧؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٣٠٦؛ نيل الأوطار،
ج ١، ص ٢٠٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣٣؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٤٠.

٤. المائدة (٥): ٦.

عَطَفَ «الْأَرْجُلَ» عَلَى «الرُّؤُوسِ»، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا فِي الْمَسْحِ مِثْلُ حُكْمِهَا بِمُقْتَضَى الْعَطْفِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُخَالَفَ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ الرُّؤُوسَ الْأَرْجُلَ جَازَ أَنْ يُخَالَفَ حُكْمَ الْأَيْدِي فِي الْغَسْلِ الْوُجُوهَ.

١٢٢

و رَوَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَ مَسَحَ عَلَى^١ قَدَمَيْهِ وَ نَعَلَيْهِ^٢.
و رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَمَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ^٣.

و رَوَى عَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمَسْحَ، وَ يَأْتِي النَّاسُ إِلَّا الْغَسْلَ»^٥.
و قَدْ رَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا بِالْمَسْحِ»^٦.

و رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: غَسَلْتَانِ وَ مَسَحْتَانِ^٧.

١. فِي «أ، ب» - «عَلَى».

٢. السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٧٢ وَ ٧٥؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ٩، ص ٤٣٩، ح ٢٦١٥٦؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، ج ٢، ص ٤٣٥. أَيْضاً جَاءَ بِرَوَايَةِ أَوْسُ بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ، سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٣، ح ١٦٠، بَابُ ٦٢؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢٨٦.

٣. تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٢.

٤. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع» - «فِي».

٥. تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٤؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٥٨؛ الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِيِّ، ج ١، ص ٢٢، ح ٦٥؛ الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ٣٢، ح ١٤؛ مُسْنَدُ ابْنِ رَاهَوِيَةَ، ج ٥، ص ١٤١، ح ٢٢٦٤؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ٩، ص ٤٣٢، ح ٢٦٨٣٧.

٦. تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٥.

٧. تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٦؛ كُنْزُ الْعَمَالِ، ج ٩، ص ٤٣٣، ح ٢٦٨٤٠؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٦، ص ١٧٥؛ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، ج ٦، ص ٩٢؛ وَ الْمُصَنَّفُ فِي الْإِنْتِصَارِ، ص ١١٢؛ وَ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ، ج ١، ص ٩١، مَسْأَلَةٌ ٣٩.

وهذه الأخبار التي ذكرناها مما رواها مخالِفونا من الفقهاء و سَطَروها في كُتُبهم، فليس لهم أن يقولوا: إنا ما نعرفُها.

فأما ما نختصُّ^١ بروايته في وجوب مسح الرجلين فهو أكثر من السيل والليل، و من أن يُحصى^٢ كثرة^٣.

وليس لأحد أن يحمل خفض الرؤوس على المُجاوِرة، كما قالوا: «جَحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ»^٤؛ لأن ذلك باطل من وجوه:

أولها: أنه لا خلاف بين أهل اللغة في أن الإعراب بالمُجاوِرة شاذٌّ نادرٌ لا يُقاس عليه، وإنما ورد في مواضع لا يتعدى إلى غيرها^٥، وما هذه صورته لا يجوز أن يُحمل كتابُ الله تعالى عليه.

وثانيها: أن كل موضعٍ أُعرب بالمُجاوِرة مَفْقُودٌ فيه حرفُ العطف الذي تَصَمَّتْهُ الآية، ولا مُجاوِرة مع حرفِ العطف؛ لأنه حائِلٌ بين الكلامين، مانِعٌ من تجاورهما؛ ألا ترى أنه لما أن أعربوا: «جَحِرُ ضَبَّ خَرِبٍ» بالمُجاوِرة، كان اللفظان مُتَجَاوِرَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ من غير حائِلٍ بينهما؟

١. في «أب»: «تختص». وفي «س، ص، د»: «يختص».

٢. في «ج، س، ص، د»: «تحصى».

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٩، باب مسح الرأس والقدمين؛ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٤، باب حد الوضوء و ترتيبه و ثوابه؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٢، باب ٢١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٤، باب ٣٧ في وجوب المسح على الرجلين؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٥، ح ١٨٦ و ص ٩٣، ح ٢٤٧.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٦؛ المجموع، ج ١، ص ٤١٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٢٣؛ حواشي الشرواني، ج ١، ص ٢١٠.

٥. يعني شاذ من حيث الاستعمال.

و كذلك قول الشاعر:

كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^١

لأنَّ «المُزْمَل» من صفاتِ الكبيرِ لا «البَجَادِ»، فلمَّا جَرَّوه بالمُجَاوَرَةِ كان اللَّفْظَانِ مُتَجَاوِرَيْنِ بلا حائلٍ مِنَ الْعَطْفِ.

و ثالثُها: أَنَّ الإِعْرَابَ بِالْجَوَارِ إِنَّمَا يُسْتَحْسَنُ بَحَيْثُ تَرْتَفِعُ الشُّبْهَةُ فِي الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الشُّبْهَةَ زَائِلَةٌ فِي كَوْنِ «خَرِبٍ» مِنْ صِفَاتِ «الضَّبِّ»، وَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ «الْجَحْرِ».

و كذلك لَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْوَصْفَ بـ «مُزْمَلٍ» رَاجِعٌ إِلَى «الكَبِيرِ» لَا إِلَى «البَجَادِ»، وَ لَيْسَ هَكَذَا الْآيَةُ؛ لِأَنَّ الْأَرْجَلَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَرَضُهَا الْمَسْحُ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعَسَلُ، وَ الشُّكُّ وَاقِعٌ، فَلَا يَجُوزُ إِعْرَابُهَا بِالْمُجَاوَرَةِ مَعَ وَقُوعِ اللَّبْسِ وَ الشُّبْهَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ اعْتَمَدْتُمْ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْجَرِّ فِي الْأَرْجُلِ، وَ قَدْ قُرِئَتْ بِالنَّصْبِ، وَ النَّصْبُ مُوجِبٌ لِعَسَلِ الْأَرْجُلِ؟

قُلْنَا: الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ أَيْضاً تَقْتَضِي^٢ الْمَسْحَ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الرُّؤُوسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَوْضِعُ نَصْبٍ؛ لَوْ قُوعُ^٣ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْمَسْحُ، وَ إِنَّمَا جُرِّتِ الرُّؤُوسُ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ، وَ عَلَى هَذَا لَا يُنْكَرُ أَنْ يُعْطَفَ الْأَرْجُلُ عَلَى مَوْضِعِ الرُّؤُوسِ لَا لَفْظُهَا فَتَنْتَصِبَ، وَ إِنْ كَانَ الْفَرْضُ فِيهَا الْمَسْحُ كَمَا كَانَ فِي الرُّؤُوسِ.

١٢٤

١. عجز بيت لامرئ القيس كما في مغني اللبيب، ج ٢، ص ٥١٥:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي عِرَانِينَ وَبُلْه
كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

قال ابن هشام: و ذلك أَنَّ مَزْمَلًا صفةٌ لكبير فكان حقّه الرفع و لكنّه خفض لمجاورته المخفوض.

٢. في «أ»، ب، ج، س، د، ع: «يقتضي».

٣. في «س، ص»: «بوقوع».

و العَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ جَائِزٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ:
«لَسْتُ بِقَانِمٍ وَلَا قَاعِداً»، فَيَنْصِبُونَ قَاعِداً عَلَى مَوْضِعٍ قَانِمٍ لَا لَفْظِهِ.
و كَذَلِكَ يَقُولُونَ: «حَشِيتُ بِصَدْرِهِ وَ صَدَرَ زَيْدٌ»، وَ «إِنَّ زَيْداً فِي الدَّارِ وَ عَمْرُو»،
فَرَفَعَ «عَمْرُو» عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ «أَنَّ» وَ «مَا» عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.
وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»^١ بِالْجَزْمِ عَلَى مَوْضِعِ «فَلَا
هَادِيَ لَهُ» لِأَنَّهُ مَوْضِعُ جَزْمٍ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^٢
فَنُصِبَ «الْحَدِيدُ» عَلَى الْمَوْضِعِ.

وَ قَالَ الْآخَرُ:

هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ بْنِ مِخْرَاقٍ؟^٣
وَ إِنَّمَا نَصَبَ «عَبْدَ رَبِّ»؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْكَلَامِ: «هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَاراً»، فَحَمَلَ^٤
عَلَى الْمَوْضِعِ لَا اللَّفْظِ.

١٢٥

وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا اسْتَفْصَيْنَاهُ وَ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ،
فَمَنْ أَرَادَ بَلُوغَ الْغَايَةِ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ رَجَعَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

١. الأعراف (٧): ١٨٦، قال في مجمع البيان: قرأ أهل العراق: «و يَذَرُهُمْ» بالياء و الجزم، كوفي غير عاصم، و الباقون: «و تَذَرُهُمْ» بالنون و الرفع. مجمع البيان، ج ٤، ص ٧٧٤.
٢. المنسوب إلى عقبة بن حارث الأسدي. لسان العرب، ج ٥، ص ٣٨٩؛ الجامع للشواهد، ج ٣، ص ٣٣.
٣. البيت ينسب إلى ثابتٍ شراً (الكشاف، ج ٣، ص ١١٢)؛ و قال الأسترآبادي أنشدته سيبويه. شرح الرضي على الكافية، ج ٣، ص ٤٢٥.
٤. في «أ، ب، د»: «حمل».

المسألة الثانية والثلاثون

[الدَّلْكُ فِي الْوُضُوءِ]

(الدَّلْكُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ).^١

عندنا: أَنْ إِمْرَارَ الْيَدِ عَلَى الْجَسَدِ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ.^٢
وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَدْلُكَ مَا يَغْسِلُهُ وَيُمِرُّ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّيْدِيَّةِ.^٣

دَلِيلُنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^٤، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.^٥

وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ يُسَمَّى مُغْتَسِلًا، وَإِنْ لَمْ يَدْلُكَ بَدَنَهُ وَيُمِرُّ يَدَهُ عَلَيْهِ.

١. ذكر في الإبانة الدلك في واجبات الغسل. الإبانة، ص ٣٨.

٢. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٧ و ١٢٨، مسألة ٧١: المحلى، ج ٢، ص ١٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢١٨؛ المجموع، ج ١، ص ٣٨٢؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ٢١٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٩٠؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤١٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦٢.

٣. مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٧٩ و ٣١٥ و ٣١٦؛ حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٩٠؛ الشرح الكبير لأبي البركات، ج ١، ص ٩٠؛ الثمر الداني، ص ٤٩؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ٨٥؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٧٧؛ المنار في المختار، ج ١، ص ٦٠ - ٦١؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٨، مسألة ٧١: المحلى، ج ٢، ص ١٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢١٨؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ٢١٥؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٩٠؛ ونقل العلامة قول مالك والزيدية عن السيد المرتضى في المختلف، ج ١، ص ٢٨٧.

٥. المائدة (٥): ٦.

٤. النساء (٤): ٤٣.

و قوله عليه السلام: «أما أنا فأفيضُ على رأسي و سائرِ بدني: فإذا فعلت ذلك فقد طهرت»^١، فبيّن وقوع الكفاية و الطهارة بهذا الغسلِ دون إمرار اليدِ.

و قوله عليه السلام لأُم سلمة: «إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء، ثم تفيضِي الماءَ عليك، فإذا أنتِ فعلتِ ذلك فقد طهرت»^٢.

و قوله عليه السلام: «إذا وجدتَ الماءَ فأمسِسْه جلدك»^٣.

و من اغتسلَ و لم يُمرَّ يده قد أمسَّ الماءَ جلده.

المسألة الثالثة و الثلاثون

[التوالي في الوضوء]

(التوالي واجب في أحد الوجهين).^٤

عندنا: أنَّ المُوَالاةَ واجبةٌ بينَ الوضوءِ، و لا يجوزُ التفريقُ.

و من فرَّقَ بينَ الوضوءِ مقداراً^٥ ما يجفُّ معه غسلُ العضو الذي انتهَى إليه،

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٤؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٠، باب ٩٥، ح ٥٧٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦١، باب ٩٨، ح ٢٣٩؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٣٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٧٦.

٢. تقدّم نصّ الحديث في المسألة ٢٥.

٣. سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٤، باب ١٢٤، ح ٣٣٢ و ٣٣٣؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ١٣٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٩٧، باب ١٣، ح ٧١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٨٣ و ١٩٤ و ٢١٧ و ٢٢٠؛ المستدرک للحاكم، ج ١، ص ١٧٧؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٦١؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٥٩٣، ح ٢٧٥٦٦-٢٧٥٦٨.

٤. لم نعثَر على هذا القول للناصر، و ما حكاه في الإبانة و أيضاً في البحر الزخار عن القاسمية و الناصرية أنَّ التفريق لا يبطل الوضوء. الإبانة، ص ٤٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٧٥.

٥. في «س»: «بقدر». و في «ج، ص»: «بمقدار».

وَقَطَعَ المَوَالَةَ مِنْهُ فِي الهَوَاءِ الْمُعْتَدِلِ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الوُضوءِ^١، وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُتَقَدِّمُ لِلشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ حَنْبَلٍ^٢.

وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: مَنْ فَرَّقَ مُتَعَمِّدًا وَجَبَ عَلَيْهِ^٣ أَنْ يَسْتَأْنِفَ، وَإِنْ فَرَّقَ لِعُذْرٍ^٤ جَازَ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ^٥.

وَالْتَفْرِيقُ الْمُتَعَمِّدُ عِنْدَهُ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ وَلَا يَغْسِلَ يَدَيْهِ، مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ وَتَمَكُّنِهِ^٦ مِنْهُ، حَتَّى يَجِفَّ الْمَاءُ عَلَى وَجْهِهِ.

وَالْتَفْرِيقُ بِالْعُذْرِ: أَنْ يَنْقَلِبَ الْمَاءُ، أَوْ يَجِدَ مِنْهُ دُونَ الْكِفَايَةِ فَيَتَشَاغَلَ بِطَلَبِ الْكِفَايَةِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: يَجُوزُ تَفْرِيقُ الْوُضوءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^٧

١. نقل من الناصريات العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٩٩؛ والشهيد في الذكرى، ج ٢، ص ١٦٦.

٢. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٩٤، المسألة ٤١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٢٨؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٤٣٨؛ المجموع، ج ١، ص ٤٥٤؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٦١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢١٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٥٧.

٣. في «ج، س، ص، ع» - «عليه».

٤. في «أ، ب، س، د» - «يعذر».

٥. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٩٤، المسألة ٤١؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٥؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٢٣؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٨؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٥٧؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢١٨؛ تفسير القرطبي، ج ٦، ص ٩٨.

٦. في «أ، ب، د» - «يمكنه».

٧. سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي المدني، أبو محمد. أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه، روى عن أبي بكر

وَعَطَاءٌ^١ وَالحسن وَالثَّوْرِيُّ وَداودَ، وَبه قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ، وَرُويَ أَيْضاً عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ^٢.

دَلِيلُنَا عَلَى وَجُوبِ الْمُوَالَاةِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهُ - مَا رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^٣. فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْيَ بَيْنَ الْوُضُوءِ أَوْ لَمْ يُوَالِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَالْيَ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْوُضُوءَ مَعَ الْمُوَالَاةِ لَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ بِهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْيَ وَبَيَّنَّ أَنَّ خِلَافَهُ لَا يَجُوزُ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا

﴿مرسلًا، وعن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر و عثمان و سعد بن أبي وقاص وغيرهم، و عنه ابنه محمد و سالم بن عبد الله بن عمر و الزهري و قتادة وغيرهم. ولد لستين مضت من خلافة عمر، و مات حدود سنة ١٠٠ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٢١٧، الرقم ٤٦٩؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٧٥، الرقم ٢٦٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٢٤.﴾

١. عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي، مولاهم أبو محمد المكي، مفتي أهل مكة ومحدثهم، روى عن ابن عباس وابن عمر ومعاوية وأسامة وغيرهم، و روى عنه ابنه يعقوب وأبو إسحاق السبيعي ومجاهد وغيرهم. مات سنة ١١٤ هـ، و قيل: ١١٥ هـ. ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١٧٠، الرقم ٥٦٤٠؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢٦١، الرقم ٤١٩؛ طبقات الفقهاء، ص ٤٤.

٢. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٩٤، المسألة ٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٥٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٢٨؛ المجموع، ج ١، ص ٥٢٩؛ فتح العزيز، ج ١، ص ٤٣٨؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٢٠؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢١٨؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٤٦. ٣. و قد مرّت في الصفحة ٣٢٨. تخريجات هذه الرواية، فليراجع هناك.

٤. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، صاحب كتاب السنن، ولد سنة ٢٠٢ هـ، و طاف الشام والعراق ومصر والحجاز والجزيرة وخراسان وأخذ عن شيوخها. روى عن أبي الوليد الطيالسي وأبي عمرو الضريير ومسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وأحمد بن حنبل، و روى عنه الترمذي والنسائي وابن أبي بكر بن أبي داود

تَوَضُّأً^١ و فِي قَدَمِهِ^٢ لَمَعَةً قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يُصِْبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَ الصَّلَاةَ.^٤

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَمَرَ عَلَى الْقَوْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي الشَّرِيعَةِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالآيَةِ^٥ عَلَى وُجُوبِ الْمُوَالَاةِ، وَ أَنَّهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مَأْمُورٌ عَلَى الْقَوْرِ بِغَسْلِ يَدَيْهِ، وَ كَذَلِكَ بَاقِيَ الْأَعْضَاءِ.

المسألة الرابعة و الثلاثون

١٢٩

[الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ]

(لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ^٦ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَ مَنْ مَسَحَ مُقَلِّدًا أَوْ مُجْتَهِدًا ثُمَّ وَقَفَ عَلَى خَطِيئِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ).

هَذَا صَحِيحٌ، وَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَ لَا الْجَوْرَبَيْنِ وَ لَا الْجُرْمُوقَيْنِ فِي سَفَرٍ وَ لَا حَضَرٍ مَعَ الْاِخْتِيَارِ.

«و أبو عوانة. مات بالبصرة في شوال سنة ٢٧٥ هـ. تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٥٩١، الرقم ٦١٥؛ وفيات

الأعيان، ج ٢، ص ٤٠٤، الرقم ٢٧٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٢٠٣، الرقم ٢٣٥٥.

١. في «أ، ب، د»: «يتوضأ». و في المصدر: «يصلّي».

٢. في المصدر «و في ظهر قدمه».

٣. في «أ، ب، د»: «و أمره».

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦، الباب ٦٧، ح ١٧٥. و قد رواه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ٤٢٤،

و البيهقي في سننه، ج ١، ص ٨٣.

٥. المائدة (٥): ٦.

٦. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن العترة جميعاً أنه لا يجزئ. الإبانة، ص ٦٦؛ البحر الزخار،

ج ٢، ص ٦٩.

و قد وافقنا في ذلك جماعة من السلف؛ فيهم^١ صحابة و تابعون.^٢
و اختلفت الرواية عن مالك، فزوى ابن القاسم^٣ عنه أنه ضَعَفَ الْمَسْحَ عَلَى
الْخُفَيْنِ، وَ حَكَّى ابْنُ الْمُنْذِرِ^٤ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ: أَنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ
مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ.

و قد رَوَى عَنْهُ جَوَازُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَحْدِّثْ فِي ذَلِكَ حَدًّا كَمَا حَدَّثَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ،
و سَوَّى بَيْنَ الْمُقِيمِ وَ الْمُسَافِرِ^٥.

و قال أبو حنيفة و أصحابه و الثوري و الأوزاعي و ابن حبان و الشافعي و داود:

١٣٠

١. في «ج، س، ص، ع»: «والمطبوع: منهم».

٢. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٩؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٢٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣٨؛ و الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٢٠٤، المسألة ١٦٨؛ تفسير الرازي، ج ١١، ص ١٦٣؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢١٧.

٣. عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبد الله المصري، يعرف بابن القاسم، الفقيه المالكي. صحب مالكا عشرين سنة، و ألف كتاب المدونة الكبرى في مذهبهم. روى عن مالك و بكر بن مضر و نافع بن أبي نعيم القاري و ابن عيينة و غيرهم. و روى عنه ابنه موسى و سعيد بن عيسى و سحنون و الحارث بن مسكين و غيرهم. ولد سنة ١٣١ هـ، و مات سنة ١٩١ هـ. تذكروا الحفاظ، ج ١، ص ٣٥٦، الرقم ٣٤٦؛ وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٩، الرقم ٣٦٢.

٤. أبو إسحاق إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر الحزامي الأسدي المدني. سمع من مالك و سفيان بن عيينة و الوليد بن مسلم و جماعة، و روى عنه البخاري و ابن ماجة و محمد بن إبراهيم البوشنجي و آخرون. مات سنة ٢٣٦ هـ. تاريخ بغداد، ج ٦، ص ١٧٧، الرقم ٣٢٣٥؛ تذكروا الحفاظ، ج ٢، ص ٤٧٠، الرقم ٨٤٨٣.

٥. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٤١؛ المحلى، ج ٢، ص ٨٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٨٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٩؛ المجموع، ج ١، ص ٤٧٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٢٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣٧؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢١٦؛ و قال الشيخ في الخلاف: أبطل مالك المسح على الخفين في آخر أيامه و عن مالك روايات أربع. الخلاف، ج ١، ص ٢٠٤، المسألة ١٦٨.

بالمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.^١

دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ».^٢

فَأَوْجَبَ^٣ تَعَالَى إِيقَاعَ الْمَسْحِ عَلَى مَا هُوَ رِجْلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْخُفَّ لَا يُسَمَّى رِجْلًا فِي لُغَةٍ وَلَا شَرِيعٍ وَلَا عُرْفٍ؛ كَمَا أَنَّ الْعِمَامَةَ لَا تُسَمَّى رَأْسًا، وَالْبُرْقُعَ لَا يُسَمَّى وَجْهًا.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَعْتَرِضُوا بِقَوْلِ الْقَائِلِ: «وَطِئْتُ كَذَا بِرِجْلِي»، وَإِنْ كَانَ لَا بَسًّا لِلْخُفِّ. لِأَنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ وَاتِّسَاعٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالْمَجَازُ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ: «هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ».^٤

وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ أَوْقَعَ الْفِعْلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ عَلَى الرَّجُلِ دُونَ الْخُفَّيْنِ، فَوَجَبَ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ وَلَا يَجُوزُ إِيقَاعُهُ عَلَى غَيْرِهِمَا.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي فِي الْآيَةِ وَهَذَا الْخَبَرَ جَمِيعًا أَنَّهُمَا إِنَّمَا يَتَنَاوَلَانِ مَنْ كَانَ ظَاهِرَ الرَّجُلِ دُونَ لَابِسِ الْخُفِّ؛

١. كتاب الأُمِّ، ج ١، ص ٤٧؛ المحلِّي، ج ٢، ص ٨٦؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٠٥، المسألة ١٦٨؛ المبسوط، ج ١، ص ٩٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٨٣؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٣٦٤؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٢٩؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٣٧؛ عون المعبود، ج ١، ص ١٨٢.

٢. المائدة (٥): ٦.

٣. في «أ، ب، د»: «وَأَوْجَب».

٤. تقدّمت مصادرها في الصفحة ٣٢٨. تخريجات هذه الرواية، فلتراجع هناك.

لأن ذلك تخصيصُ العمومِ بغير دليلٍ.

و يَدُلُّ على ذلك أيضاً ما رُوِيَ عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه قال: «نَسَخَ

الكتابَ المَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»^١.

١٣١

و روايةٌ أخرى: «ما أبالي أَمَسَحْتُ عَلَى الخُفَّيْنِ أو على ظَهْرِ عَيرٍ بالفَلَاةِ»^٢.

و لَمْ تَرَ أَحَدًا مِنَ الصُّحَابَةِ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ أو اعْتَرَضَ قَوْلَهُ بِانْكَارٍ مع ظُهورِهِ.

و رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قال: «سَبَقَ كِتَابُ اللَّهِ المَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»^٣، و لَمْ

يُنْكَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَحَدٌ^٤.

و رُوِيَ عن عائشةَ أَنهَا قالَتْ: «لأنَّ تَقْطَعَ رِجْلَايَ بالمَواشي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ

أَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»^٥، و لَمْ نَعْرِفْ رَادًّا لِقَوْلِهَا أو مُنْكَرًا عَلَيْهَا.

فأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي رَوَّوْهَا مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ،

و أَبَاحَ المَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ فَلَا تُعَارِضُ^٦ ظَاهِرَ الْكِتَابِ؛ لأنَّ نَسَخَ الْكِتَابِ

١. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢١٣، ح ٣؛ الارشاد للمفيد، ج ٢، ص ١٦١؛ الاستبصار، ج ١،

ص ٧٦، ح ٢٣٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٠٨٨ و ١٠٩١ و ١٠٩٢؛ السنن الكبرى

للبيهقي، ج ١، ص ٢٧٢؛ وفيها و باقي المصادر: «سبق» بدل «نسخ».

٢. عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في غنية النزوع، ص ٦٠؛ المعبر، ج ١، ص ١٥٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١،

ص ١٧٣؛ النهاية في غريب الحديث، ج ٣، ص ٣٢٨. و عن ابن عباس في المصنّف لابن أبي شيبة،

ج ١، ص ٢١٣، ح ٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٣؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ٣٥٩. و عن عائشة في

الأمالى للصدوق، ص ٧٤٤، ح ١٠٠٦؛ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٧.

٣. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢١٣، ح ٤؛ معرفة السنن والآثار، ج ١، ص ٣٤٠؛ الاستذكار،

ج ١، ص ٢١٧.

٤. في «أ، ب، د»: «أحد عليه».

٥. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢١٣، ح ١ و ص ٢١٤، ح ١٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١،

ص ٩٨؛ تفسير الرازي، ج ١١، ص ١٦٣؛ باختلاف مع المتن.

٦. في «أ، ب، د، س، ص، ع»: «يعارض».

أو تَخْصِيصَهُ بِهَا - وَ لَا بُدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا - غَيْرُ جَائِزٍ.

وَلَنَا أَيْضاً عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِظْهَارِ أَنْ نَتَقَبَّلَهَا وَ نَحْمِلَهَا^١ عَلَى ظَاهِرِ الضَّرُورَةِ؛ إِمَّا لِبُرْذٍ شَدِيدٍ يُخَافُ مِنْهُ عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْأَعْضَاءِ، أَوْ لِعَدُوٍّ مُرْهِقٍ، وَ الضَّرُورَةُ تُبَيِّحُ ذَلِكَ عِنْدَنَا.

و هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا اسْتَفْصَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ فَمَنْ أَرَادَ اسْتِيفَاءَهَا أَصَابَهُ هُنَاكَ.

١٣٢

فَأَمَّا^٢ مَنْ مَسَحَ مُقْلَداً أَوْ مُجْتَهِداً إِذَا وَقَفَ عَلَى خَطِيئَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ: فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مَا أَدَّى الْفَرَضَ^٣؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَطْهِيرَ رَجْلَيْهِ فَطَهَّرَ غَيْرَهُمَا.

المسألة الخامسة والثلاثون

[حَدِيثِيَّةُ النَّوْمِ وَ أَحْوَالُ النَّائِمِ]

(النَّوْمُ بِمَجْرَدِهِ حَدَثٌ وَ لَا يُعْتَبَرُ أَحْوَالُ النَّائِمِ).^٤

هَذَا صَحِيحٌ، وَ عِنْدَنَا: أَنَّ النَّوْمَ الْغَالِبَ عَلَى الْعَقْلِ وَ التَّمْيِيزِ^٥ يَنْقُضُ

١. فِي «أ، ب، د، س»: «يَحْمِلُهَا».

٢. فِي «أ، ب، د»: «وَأَمَّا».

٣. حَكَى هَذِهِ الْعِبَارَةَ الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ فِي ذِكْرِ الشَّيْعَةِ ج ٢، ص ١٥٨.

٤. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ قَائِلاً: وَ النَّوْمُ الْمَزِيلُ لِلْعَقْلِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ يَوْجِبُ نَقْضَ الْوُضُوءِ. وَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ عَنِ النَّاصِرِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فِي الصَّلَاةِ. وَ لَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ؛ لِأَنَّ رَقْمَ النَّاصِرِ (ن) وَ رَقْمَ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ز)، وَ قَدْ ذَكَرَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ فِي مَجْمُوعِهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الْأَصْلَ (ز). وَ ذَكَرَ الْمُؤَيَّدُ فِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ أَنَّ النَّوْمَ الْمَزِيلَ لِلْعَقْلِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، ذَكَرَهُ لِمَذْهَبِ الْهَادِي قَالَ: وَ هُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ أَهْلِ الْبَيْتِ. الْإِبَانَةُ، ص ٦٥؛ الْبَحْرُ الزَّخَارُ، ج ٢، ص ٨٨.

٥. فِي «أ، ب»: «التَّمْيِيزُ».

الْوُضوءَ، عَلَى اخْتِلَافِ حَالَاتِ النَّائِمِ؛ مِنْ قِيَامٍ وَقُعُودٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَوَأَفَقْنَا عَلَى ذَلِكَ الْمُزْنِيِّ^١؛

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ لَا وُضوءَ مِنَ النَّوْمِ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً أَوْ مُتَوَكِّئاً، فَأَمَّا مَنْ نَامَ قَائِماً أَوْ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً أَوْ قَاعِداً سَوَاءً كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَلَا وُضوءَ عَلَيْهِ^٢.

وَرُويَ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ تَعَمَّدَ النَّوْمَ فِي السُّجُودِ فَعَلَيْهِ الْوُضوءُ^٣.
وَقَالَ ابْنُ حَبَّالٍ وَالثَّوْرِيُّ: لَا وُضوءَ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً، وَهُوَ مَذْهَبُ دَاوُدَ^٤.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَامَ سَاجِداً أَوْ مُضْطَجِعاً يَتَوَضَّأُ، وَمَنْ نَامَ جَالِساً فَلَا وُضوءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَطْوَلَ، فَيُفَرِّقُ فِي^٥ الْقَاعِدِ بَيْنَ الْقَلِيلِ مِنَ النَّوْمِ وَالْكَثِيرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ حَبَّالٍ^٦.

١. مختصر المزني، ص ٤؛ المجموع، ج ٢، ص ١٧؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٢٧؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٠٧، المسألة ٥٣؛ منتهى المطلب، ج ١، ص ١٩٣؛ والمصنف في الانتصار، ص ١١٨.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٧٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣١؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٧٤؛ المحلى، ج ١، ص ٢٢٤؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٠٩، المسألة ٥٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٦؛ منتهى المطلب، ج ١، ص ١٩٥.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٧٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣١؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٧٤؛ المحلى، ج ١، ص ٢٢٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٤٩.

٤. المحلى، ج ١، ص ٢٢٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٥؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٨٠ و ١٨١؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٤٩.

٥. في «أ، ب، د»: «بين».

٦. الموطأ، ج ١، ص ٢١؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٠؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٧؛ المحلى،

و قَالَ اللَّيْثُ: إِذَا تَصَنَّعَ النَّوْمَ جَالِسًا فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَلَا وُضُوءَ عَلَى الْقَائِمِ
و الْجَالِسِ إِذَا غَلَبَهُمَا النَّوْمُ.^١

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَامَ فِي غَيْرِ حَالِ الْقُعُودِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، فَأَمَّا^٢ مَنْ نَامَ
قَاعِدًا فَإِنْ كَانَ زَانِلًا غَيْرَ مُسْتَوِي الْجُلُوسِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ
الْأَرْضِ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ.^٣

و رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ^٤: لَا وُضُوءَ مِنَ النَّوْمِ، فَمَنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ فَفَضَّلَ أَخَذَ
بِهِ، وَإِذَا^٥ تَرَكَه فَلَا حَرَجَ. و لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَحْوَالِ النَّائِمِ.^٦
و قَدْ حُكِيَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ السَّلَفِ نَفَى الْوُضُوءَ مِنَ النَّوْمِ، كَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^٧

➤ ج ١، ص ٢٢٥: الخلاف، ج ١، ص ١٠٨، المسألة ٥٣: المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٥: بداية
المجتهد، ج ١، ص ٣٢: المجموع، ج ٢، ص ١٧: منتهى المطلب، ج ١، ص ١٩٥: الاستذكار، ج ١،
ص ١٤٨.

١. المحلي، ج ١، ص ٢٢٥: الاستذكار، ج ١، ص ١٤٩.

٢. في «أ، ب»: «و أمّا».

٣. كتاب الأئم، ج ١، ص ٢٦ و ٢٧: فتح العزيز، ج ٢، ص ٢٣: المجموع، ج ٢، ص ١٥: الخلاف
للطوسي، ج ١، ص ١٠٧، المسألة ٥٣: المحلي، ج ١، ص ٢٢٥: بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣١: بداية
المجتهد، ج ١، ص ٣٣: المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٥: منتهى المطلب، ج ١، ص ١٩٤.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «قال».

٥. في «س»: «وإن».

٦. المحلي، ج ١، ص ٢٢٤: المجموع، ج ٢، ص ١٧: نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٣٩: الاستذكار، ج ١،
ص ١٤٩.

٧. أبو موسى عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب بن عامر الأشعري، استعمله النبي ﷺ مع
معاذ على اليمن، ولأه عمر امرأة الكوفة والبصرة. روى عن النبي ﷺ وعلي ﷺ وابن عباس وعمار
وغيرهم. مات سنة ٤٢هـ، وقيل: ٤٤هـ، وقيل: غير ذلك. الإصابة، ج ٢، ص ٣٥٩: سير أعلام النبلاء، ج
٢، ص ٣٨٠، الرقم ١٨٨.

و عمرو بن دينار^١ و حميد الأعرج^٢.

ومتى دللنا على وجوب الوضوء من الاستعمار^٤ في النوم على طريق العموم، فقد ردّدنا على جميع المخالفين في هذه المسألة. دللنا على ذلك: الإجماع المتقدّم ذكره.

وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية^٥. وقد نقل أهل التفسير جميعاً أنّ المراد بالآية: إذا قُمْتُمْ من النوم^٦، وأن الآية ورّدت على سبب معروف يقتضي تعلّقها بالنوم، فكأنه تعالى قال: «إذا قُمْتُمْ إلى الصلاة من النوم فتوضّأوا»، وهذا يوجب الوضوء من النوم على الإطلاق.

١. أبو محمد عمرو بن دينار الأثرم الجُمحي المكي، أحد الأعلام، تابعي، كان مفتي أهل مكة في زمانه. روى عن ابن عباس و جابر بن عبد الله و ابن عمر و أنس بن مالك و عبد الله بن جعفر و غيرهم، و عنه ابن جريح و الزهري و سفيان الثوري و الحمّادان و آخرون. مات سنة ١٢٥ هـ أو ١٢٦ هـ. تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٦، الرقم ٤٥؛ تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٥، الرقم ٤٣٦٠.
٢. حميد بن قيس أبو صفوان المكي الأعرج المقرئ، مولى بني أسد، و قيل: مولى بني فزارة. روى عن مجاهد و عطاء، و روى عنه سفيان بن عيينة و مالك و الزنجي، توفي سنة ١٣٠ هـ. ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦١٥، الرقم ٢٣٤١؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٤١، الرقم ٨.
٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٧٨؛ المجموع، ج ٢، ص ١٧؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٨٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٤؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٢٣٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٥٠.
٤. في «أ»: «الاستعماد». و في «س»: «الاستعمار». و في «د»: «الاستعمال». و في هامش المطبوع: «الاستقرار».

٥. المائدة (٥): ٦.

٦. جامع البيان، ج ٦، ص ١٥١ و ١٥٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤١٥؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٤٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٤، ص ٢٤؛ تفسير السمعاني، ج ٢، ص ١٦؛ الموطأ، ج ١، ص ٢١؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٠٩، المسألة ٥٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٣ و ٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٨١ و ١٤٠؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٦.

و أيضاً ما رُوِيَ عن النبي صَلَّى الله عليه وآله أَنَّهُ^١ قَالَ: «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْلِ
فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ».^٢

و في خَبَرٍ آخَرَ: «الْعَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهْلِ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطَلَّقَ الْوِكَاءُ».^٣
و أيضاً ما رواه صفوانُ بْنُ عَسَّالٍ^٤ الْمُرَادِيُّ^٥ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عليه وآله يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَلَّا تَنْزَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ؛ لَيْسَ مِنَ الْجَنَابَةِ
لَكِنْ مِنْ بَوْلٍ وَغَائِطٍ^٦ وَنَوْمٍ».^٧

و ظاهرُ هذه الأخبارِ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الوُضوءِ مِنْ كُلِّ نَوْمٍ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ
لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ^٨.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَصْرِفَ ذِكْرَ النَّوْمِ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِلَى الْمَعْهُودِ

١. في «ج، ص، ع» - «أَنَّهُ».

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٧٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٢، ح ٢٠٣؛ سنن الدار قطني،
ج ١، ص ١٦٧، ح ٥٨٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١١٨؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٣٧٣؛ كنز
العمال، ج ٩، ص ٣٤٢، ح ٢٦٣٤٦.

٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ٩٧؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٨٤؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٦٨،
ح ٥٩٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١١٨؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٣٧٣؛ مجمع الزوائد،
ج ١، ص ٢٤٧؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٤٢، ح ٢٦٣٤٨.

٤. في «أ، ب، د»: «غسان». و في «ج، س، ص، ع»: «عسان»، و ما أثبتناه هو الصحيح.

٥. صفوان بن عسال بن زاهر بن عامر بن عون بن زاهر بن مراد المرادي الرضوي من بني ربهض،
و عدوه في بني جمل، له صحبة، سكن كوفة. روى عنه ابن مسعود و عبد الله بن سلمة و زر بن
حبيش. تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٢٠٠، الرقم ٢٨٨٧؛ الإصابة، ج ٣، ص ٣٥٣، الرقم ٤١٠٠.

٦. في «ج، ص، ع»: «غائط و بول».

٧. مسند الشافعي، ص ١٨؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٣٩ و ٢٤٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٦١،
ح ٤٧٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٦٥، ح ٩٦؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي،
ج ١، ص ١١٨.

٨. في «أ، ب، د»: «الاختلاف في الأحوال».

المألوف، و هو نَوْمُ الْمُضْطَجِعِ دُونَ الْقَائِمِ وَالرَّاحِ، وَ يَدَّعِي أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ قَدْ نَامَ»، لَا يُعْقَلُ مِنْ إِطْلَاقِهِ إِلَّا النَّوْمَ الْمُعْتَادُ دُونَ غَيْرِهِ، وَ ذَلِكَ: أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي عُمُومَ الْكَلَامِ وَ تَعَلُّقَهُ بِكُلِّ مَنْ يَتَنَاوَلُ الْإِسْمَ، وَ تَعَلُّقَهُ بِنَوْمٍ دُونَ نَوْمٍ تَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ^١ بِلا دَلَالَةٍ. وَ بَعْدُ: فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «نَامَ فُلَانٌ» أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْاضْطِجَاعُ، وَ إِنْ فُهِمَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَبَقَرِينَةٍ هِيَ دَلَالَةٌ.

عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ مَنْ رَاعَى اخْتِلَافَ الْأَحْوَالِ فِي النَّوْمِ^٢ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» يَتَنَاوَلُ نَوْمَ الْمُضْطَجِعِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَوْقَاتِ الْمَعْهُودِ فِيهَا النَّوْمُ، حَتَّى يَدَّعِي مُدَّعٍ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِلَيْلٍ أَوْ تَوْسِطِ^٣ نَهَارٍ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَوْقَاتِ النَّهَارِ لَيْسَ بِمَعْهُودٍ فِيهِ النَّوْمُ، فَكَمَا أَنَا نَحْمِلُهُ عَلَى عُمُومِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا النَّوْمُ، وَ لَا نُرَاعِي^٤ مَا يُعْهَدُ فِيهِ النَّوْمُ، فَكَذَلِكَ نَحْمِلُهُ^٥ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْكَالِ وَ الْهَيْئَاتِ الَّتِي يَنَامُ النَّائِمُ عَلَيْهَا، وَ لَا نُرَاعِي^٦ فِي ذَلِكَ عَادَةً مَأْلُوفَةً.

وَ أَيْضاً مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اسْتَجَمَعَ نَوْمًا فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ»^٧.

١. فِي «أ، ب» - «وَ تَعَلُّقَهُ بِكُلِّ مَنْ يَتَنَاوَلُ...» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «أ، ب» - «النَّوْمُ».

٣. فِي «س، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِوَسْطِ».

٤. فِي «ج، د، س، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «يُرَاعَى».

٥. فِي «س، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَحْمِلُ». وَ فِي «ج»: «نَحْمِلُ».

٦. فِي «أ، ب، د، س، ص، ع»: «يُرَاعَى».

٧. مُخْتَصَرُ الْمَرْيَنِيِّ، ص ٤؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٢، ص ٢١؛ تَلْخِيسُ التَّحْجِيزِ، ج ٢، ص ٢١؛ مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَ الْأَثَارِ، ج ١، ص ٢١٢.

و في خَبَرٍ آخَرَ: «إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ نَوْمًا فَلْيَتَوَضَّأْ»^١
 فأما الأخبارُ التي رَوَّها عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي نَهْيِ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ^٢،
 فَإِنَّا نَحْمِلُهَا - إِذَا تَقَبَّلْنَاهَا - عَلَى نَوْمٍ لَا اسْتِنْقَالَ مَعَهُ، وَ إِنَّمَا هُوَ تَهْوِيمٌ وَسِنَّةٌ خَفِيفَةٌ.
 وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَنَا وَ عَلَيْنَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

المسألة السادسة والثلاثون

[حَدَّثِيَّةٌ فِعْلُ الْكَبِيرَةِ]

(فِعْلُ الْكَبِيرَةِ^٣ حَدَّثٌ).^٤

هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَنَا وَ عِنْدَ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ^٥ بِإِلَّا خِلَافٍ فِي نَفْسِهِ^٦.
 وَ عَلَى هَذَا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، بَلْ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ كُلِّهَا، وَ مَنْ تَجَدَّدَ خِلَافُهُ فِي
 ذَلِكَ فَالْإِجْمَاعُ قَدْ سَبَقَهُ.

١٣٧

و لَا يَنْقُلُ أَحَدٌ^٧ مِنَ الرُّوَاةِ أَنَّ فِعْلَ الْمَعَاصِي فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

١. المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ١٢٨، ح ٤٧٧.

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥٦؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٥١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٢، ح ٢٠٢؛ سنن الدار قطنی، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٦٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٢١.

٣. في «أ، ب، د، ص»: «الكثير».

٤. حكاه في الإبانة هكذا: وكذلك كل معصية كبيرة موجبة وعيد الله تعالى. وفي شرح التجريد عن القاسم والناصر، ومثله في البحر الزخار. الإبانة، ص ٧٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٨٩ و ٩٠.

٥. المجموع، ج ٢، ص ٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٨ و ١٦٩؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٩٣؛ تحرير الأحكام، ج ١، ص ٦٠، الرقم ٦٥.

٦. في «ج، ص، ع» والمطبوع: «نفيه».

٧. في «أ، ب» - «أحد».

أو في أيامِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ حَدَّثَ^١، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْدَاثِ عُدَّ^٢ حَدَّثًا فِي نَفْسِهِ وَأَنَّهُ يَنْقُضُ الطُّهْرَ.

وَبَعْدُ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَا نَعْمُ بِهِ الْبَلَوَى وَيَتَكَرَّرُ حَدُوثُهُ لَا بُدَّ مِنْ إيرادِ بَيَانِ حُكْمِهِ مُورِداً يَقْطَعُ الْعُذَرَ وَيُثْلِجُ الصَّدْرَ، وَعَلَى هَذَا عَوَّلْنَا فِي أَنَّ مَسَّ الذِّكْرِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

وَلَوْ كَانَ فِعْلُ الْمَعْصِيَةِ حَدَّثًا فِي نَفْسِهِ لَوَجَبَ أَنْ يَرِدَ ذَلِكَ وَرُوداً يَقْطَعُ الْعُذَرَ، وَيُوجِبُ الْعِلْمَ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، كَمَا وَجَبَ فِي أَمْثَالِهِ.

عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ الْأَحْدَاثَ كُلَّهَا مَا خَرَجَتْ مِنَ الْبَدَنِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ: فِرَاعِي قَوْمٌ كَوْنَهُ مُعْتَادًا، وَفَرَقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِمُعْتَادٍ^٣، وَلَا أَحَدٌ مِنْهُمْ أَثَبَّ حَدَّثًا يَنْقُضُ طَهْرًا لَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَدَنِ.

وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ: النَّوْمُ وَالْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ خُرُوجُ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ الَّذِي هُوَ الْحَدَّثُ، فَجَعَلُوا مَا لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ^٤ الْحَدَّثُ حَدَّثًا فِي نَفْسِهِ، وَالْمَعَاصِي خَارِجَةٌ عَنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ فَكَيْفَ تُجْعَلُ^٥ أَحْدَاثًا؟!

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ: أَنْ يَكُونَ مَنْ عَصَى بِاعْتِقَادِ مَذْهَبٍ فَاسِدٍ لَا يَصِحُّ وَضُوءُهُ مَا دَامَ مُصِرًّا عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ جِنْسَ الْإِعْتِقَادِ لَا

١. في «أ، ب، ج، د، س، ع» - «حدث».

٢. كذا في جميع النسخ.

٣. الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١١٥، المسألة ٥٨: تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٦٤؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٨؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٧٧؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ١٥٧.

٤. في «أ، ب، د» - «خروج الخارج من السبيلين...» إلى هنا.

٥. في «أ، ب، ج، د، ص» و«المطبوع»: «يجعل».

يَبْقَى، وَ إِنَّمَا يَسْتَمِرُّ كَوْنُ الْمُعْتَقِدِ مُعْتَقِداً بِاعْتِقَادَاتٍ يُجَدِّدُهَا فِي كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا كَانَ مِنْ ذِكْرِنَاهُ يُجَدِّدُ فِي كُلِّ حَالٍ اعْتِقَادَاتٍ هِيَ مَعَاصٍ وَ كَبَائِرُ، لَمْ يَصِحَّ لَهُ وَضُوءٌ، وَ هَذَا يَوْجِبُ أَلَّا تَصِحَّ الصَّلَاةُ وَ لَا الْوُضُوءُ مِمَّنْ هَذِهِ حَالُهُ، وَ قَدْ عَلِمَ خِلَافَ ذَلِكَ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الْمُصِرَّ عَلَى الْمَعَاصِي هُوَ الَّذِي يُجَدِّدُ مَعَ الذِّكْرِ لَهَا الْعَزَمَ عَلَى فِعْلِهَا، وَ الْعَزَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةً، وَ هَذَا يَوْجِبُ أَلَّا يَصِحَّ وَضُوءُ مُصِرٍّ عَلَى الْمَعَاصِي وَ لَا صَلَاتُهُ، وَ لَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ يَبْلُغُ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ.

١٣٨

المسألة السابعة والثلاثون

[حَدَّثَنِي مُطَلِقُ الْمَعْصِيَةِ]

(كُلُّ حَرَكَةٍ كَانَتْ مَعْصِيَةً نَقَضَتْ الْوُضُوءَ).^١

وَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ^٢ الْكَلَامُ الَّذِي تَقَدَّمَهَا، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

المسألة الثامنة والثلاثون

[الْحَدَّثُ الْمَشْكُوكُ]

(لَا تَزُولُ طَهَارَةٌ مُتَيَقَّنَةٌ بِحَدَّثٍ مَشْكُوكٍ).^٣

هَذَا صَحِيحٌ، وَ عِنْدَنَا: أَنَّ الْوَاجِبَ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَصْلِ؛ طَهَارَةٌ كَانَتْ^٤ أَوْ حَدَّثًا، فَمَنْ شَكَّ فِي الْوُضُوءِ وَ هُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْحَدَّثِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَ مَنْ شَكَّ فِي

١. ذكر في الإبانة هكذا: فأما الصغيرة، فلا تبطل بها الطهارة. الإبانة، ص ٧٩.

٢. في «أ، ب»: «هي».

٣. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن العترة أي القاسمية و الناصرية. الإبانة، ص ٧٢؛ البحر الزخار،

ج ٢، ص ٨٠.

٤. في «أ، ب، د»: «كانت».

الْحَدَّثِ وَهُوَ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْوُضُوءِ بَنَى عَلَى الْوُضُوءِ وَكَانَ عَلَى طَهَارَتِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ حَيٍّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيَّ.^١

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ اسْتَوَلَى الشُّكُّ وَكَثُرَ مِنْهُ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ - مِثْلَ قَوْلِنَا - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَشَكَّ فِي الْحَدَّثِ بَعْدَ يَقِينِهِ بِالْوُضُوءِ وَجَبَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ.^٢

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

وَأَيْضًا مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ^٣ قَالَ: شُكِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَنْفَتِلُ مِنْ^٤ صَلَاتِهِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».^٥
وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا^٦ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَجِدَ رِيحًا

١. مختصر المزني، ص ٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٦؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٣، المسألة ٦٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٦٣ و ٦٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٩٣؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٩٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٥١٥.

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٤؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٣، المسألة ٦٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ١٩٣؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١٩٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٥١٤.

٣. عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، أبو محمد، صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغير ذلك، ويقال: إنه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب. قتل بالحرّة سنة ٦٣ هـ، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، روى عنه ابن أخيه عباد بن تميم وسعيد بن المسيّب ويحيى بن عمار وغيره. رجال الطوسي، ص ٤٢، الرقم ٢٨٩؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٤٩٤، الرقم ٣٣٤٢.

٤. كذا في جميع النسخ، والظاهر أنّ الصحيح: «عن».

٥. المسند للشافعي، ص ١١؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٣ و ٥٢ و ج ٣، ص ٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٨٩؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٢٠١، ح ٤١٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦، ح ١٧٦؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٦٤.

٦. في «أ، ب» - «ريحاً».

أَوْ يَسْمَعَ صَوْتاً»^١.

و فِي خَبَرٍ آخَرَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ وَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَنْفُخُ بَيْنَ أَلَتَيْهِ
فَيَقُولُ: أَحَدْتُ، أَحَدْتُ، فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيحاً»^٢.
و كُلُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَوْجِبُ اطِّرَاحَ الشَّكِّ وَ الْبِنَاءَ عَلَى الْيَقِينِ، وَ لَمْ يُفَرِّقْ فِي
جَمِيعِهَا بَيْنَ أَنْ يَعْرِضَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ مَرَاراً.

و تَعَلَّقُفَهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «دَعْ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ»^٣ لَيْسَ بِشَيْءٍ،
وَ هَذَا الْخَبَرُ دَلِيلُنَا فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا يُرِيْبُهُ الشَّكُّ وَ الَّذِي لَا يُرِيْبُهُ هُوَ الْيَقِينُ،
فَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى الْيَقِينِ وَ هُوَ الْوُضُوءُ، وَ يَطْرَحَ^٤ الشَّكَّ.

المسألة التاسعة و الثلاثون

١٤٠

[خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ]

(خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ لَا يَوْجِبُ الْاِغْتِسَالَ)^٥.

عِنْدَنَا: أَنَّ خُرُوجَ الْمَنِيِّ يَوْجِبُ الْاِغْتِسَالَ عَلَى جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَ اخْتِلَافِ
الْأَحْوَالِ بِشَهْوَةٍ وَ دَفْقٍ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ، وَ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ، وَ سَوَاءٌ بَالٌ قَبْلَ ذَلِكَ

١. سنن الترمذي، ج ١، ص ٥٠، ح ٧٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢٥٤؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٣٣٠، ح ٢٦٢٧٢.

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٣٠؛ معرفة السنن والآثار، ج ٥، ص ٥٠٤، ح ٤٤٩١؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٤٢.

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٠٠؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٥٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٤؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٧٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٢، ص ٤٩٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٣٣٥.

٤. في (أ، ب، د): «بطرح» بدل «و طرح».

٥. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن أكثر القاسميّة و الناصريّة. الإبانة، ص ٤٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٩٨.

أَوْ لَمْ يَتَّيَلَّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.^١

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: الْمَنِيُّ لَا يُوجِبُ الْإِغْتِسَالَ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ.^٢

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ جَامَعَ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ:
فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْبَوْلِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْبَوْلِ فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ.^٣

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ؛ بَالٌ أَوْ لَمْ يَتَّيَلَّ، إِذَا خَرَجَ بَعْدَ الدَّفْقَةِ الْأُولَى، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ.^٤

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ - مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^٥، وَظَاهِرُ ذَلِكَ يَقْضِي إِجْبَابَ الْغُسْلِ مِنَ الْمَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ، وَاسْمُ الْمَاءِ يَتَنَاوَلُ الْمَنِيَّ عُرفاً وَشَرعاً، فَأَنَّهُ^٦ حَمَلَ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى

١. فتح العزيز، ج ٢، ص ١٢٢؛ المجموع، ج ٢، ص ١٣٨؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٧٠؛ المبسوط، ج ١، ص ٦٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٦٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٧؛ المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٦٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٦؛ البحر الرائق، ج ١، ص ١٠٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٥، المسألة ١٢٥؛ المجموع، ج ٢، ص ١٣٩.
٤. المبسوط، ج ١، ص ٦٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٦؛ تحفة العلماء، ج ١، ص ٢١٩؛ المجموع، ج ١، ص ١٣٩.

٥. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٩ و ٣٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٩٤؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٨٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٩، ح ٦٠٦ و ٦٠٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٥، ح ٢١٤ - ٢١٧؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٧٣، ح ١١٠ - ١١٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٦٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٤، ح ٢٢٠.

٦. في جميع النسخ والمطبوع: «في أنه»، وما أثبتناه هو الصحيح.

أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَنِيُّ.

و أَيْضاً مَا رُوِيَ^١ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْمَاءَ تَغْتَسِلُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»^٢، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْأَحْوَالِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى عُمُومِهِ.

و رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْغُسْلُ مِنَ الْمَاءِ الْأَكْبَرِ»^٣.

و أَيْضاً فَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ النَّائِمَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ الْمَنِيُّ لَزِمَهُ الْغُسْلُ؛ ذَكَرَ الْإِحْتِلَامَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمَنِيُّ خَرَجَ فِي حَالِ النَّوْمِ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي وُجُوبِ الْإِغْتِسَالِ إِنَّمَا هُوَ خُرُوجُ الْمَنِيِّ.

المسألة الأربعون

[التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ يَوْجِبُ الْإِغْتِسَالَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ]

(التَّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ يَوْجِبُ الْإِغْتِسَالَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ).^٤

هَذَا صَحِيحٌ، وَ عِنْدَنَا: أَنَّ الْخِتَانَيْنِ إِذَا التَّقَيَا وَ غَابَتِ الْحَشْفَةُ وَجَبَ الْغُسْلُ؛ أَنْزَلَ

١. في «أ، ب، د» + «عن»، و في «ج، س، ص، ع» و المطبوع: «من»، و حذفها هو الصحيح.

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٠٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٤؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٧٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٠٠؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٨٠، ح ١٢٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٢١، ح ٦٨٩٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٦٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٨، ح ١؛ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٨٦، ح ١٨٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦١-٣٦٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١٨٨، ح ١٨٩٤ و ص ١٩٦، ح ١٩١٣-١٩١٥ و ص ٢٥٠، ح ٢٠٧٧.

٤. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن العترة أي القاسمية و الناصرية. و في شرح التجريد: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ إِلَّا بَيْنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ. الإبانة، ص ٤٣؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٩٩.

أو لم يُنزَل.

و هو مذهبُ جميع الفقهاء إلا داود فإنه اعتبر في وجوب الغسل الإنزال^١.

١٤٢

والذي يدل على صحة مذهبنَا - بعد الإجماع المتقدم - ما رواه الزهري عن سهل بن سعد^٢ أنه أخبر^٣: أن أباي بن كعب^٤ [قال]: «رُخِّص في بدء الإسلام للمجامع أن يتَوَضَّأ، ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله بالغسل»^٥.

و أيضاً فقد كانت الصحابة اختلفت في هذا الباب: فقال جمهورهم مثل ما حكيناه

١. الموطأ: ج ١، ص ٤٥؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٩؛ كتاب الأم، ج ١، ص ٥٢؛ المحلى، ج ٢،

ص ٢؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٢٤، المسألة ٦٦؛ المبسوط، ج ١، ص ٦٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١،

ص ٢٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤١؛ المجموع، ج ٢، ص ١٣٠؛ المغني

لابن قدامة، ج ١، ص ٧١؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٤٥٥؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٦٩؛ الاستذكار،

ج ١، ص ٢٦٩؛ وحكاه عن السيد المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٣.

٢. سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه

صحبة. عاش حتى أدرك الحجاج وختمه في عنقه فيمن ختم إذ لا لاله لعدم نصرته عثمان، وهو

آخر من مات بالمدينة من أصحاب النبي ﷺ. روى عن أبيي بن كعب وعاصم بن عدي، وعنه ابن عباس

والزهري وأبو هريرة وغيرهم، وكان من أبناء المائة. توفي سنة ٩١ هـ. أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٦٦؛

تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ١٨٨، الرقم ٢٦١٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٢٢، الرقم ٧٢.

٣. في «ج، س، ص» والمطبوع: «أخبره».

٤. أبيي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، يكتنأ أبا المنذر، شهد

العقبة مع السبعين، وكان يكتب الوحي. أخى رسول الله ﷺ بينه وبين سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل،

شهد بدرأ والعقبة الثانية، وبايع لرسول الله ﷺ. روى عنه مجاهد وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس

وأنس وسعيد بن مسيب وغيرهم. توفي في المدينة سنة ٢٢ هـ، ذكره الشيخ في أصحاب النبي ﷺ.

رجال الطوسي، ص ٢٢، الرقم ١٥؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٤٩؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٦، الرقم ٦.

٥. ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. مسند أحمد، ج ٥، ص ١١٥ و ١١٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٩٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٥،

ح ٢١٥؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٧٣، ح ١١٠؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤٥٠؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٦٥ و ١٦٦.

مِنْ مَذْهَبِنَا، وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، فَأَرْسَلُوا بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ إِلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ^١ وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ^٢، فَاعْتَسَلْنَا^٣، وَرَجَعُوا إِلَى قَوْلِهَا. وَقَالَ عَمْرٌ: إِنْ خَالَفَ أَحَدٌ بَعْدَ هَذَا جَعَلْتُهُ نَكَالًا، وَقَالَ لِرَازِدِ بْنِ ثَابِتٍ: لَوْ أَفْتَيْتَ بَعْدَ هَذَا بِخِلَافِهِ^٤ لَأَوْجَعْتُكَ^٥.

١٤٣

وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا بَعْدَ الْاِخْتِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَسَقَطَ حُكْمُ الْاِخْتِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ. وَالْإِجْمَاعُ بَعْدَ الْخِلَافِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ يُزِيلُ حُكْمَ الْخِلَافِ، وَيَصِيرُ الْقَوْلُ إِجْمَاعًا.

المسألة الحادية^٦ والأربعون

[الصَّلَاةُ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ الْجَنَابَةِ وَبَعْدَهَا]

(الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ فَرَضٌ، وَبَعْدَهُ نَفْلٌ^٧).

وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا خِلَافُ ذَلِكَ، وَالَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بَغْسِلِ الْجَنَابَةِ

١. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع»: «الْخِتَانِ».

٢. فِي «س، ص، ج، ع» + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٣. سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ١٩٩، ح ٦٠٨؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ٧٢، ح ١٠٨؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ،

ج ١، ص ١١٧، ح ٣٨٦ و ٣٨٧؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ١٦٤.

٤. فِي «أ، ب، د»: «خِلَافِهِ».

٥. الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ١١٠، ح ١٩؛ كِتَابُ الْعَمَالِ، ج ٩، ص ٥٤٢، ح ٢٧٣٣٩؛ الْمَبْسُوطُ

لِلسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٦٩؛ عَمْدَةُ الْقَارِيِّ، ج ٣، ص ٢٤٩.

٦. فِي «أ، ب، ج، س، ص»: «الْإِحْدَى».

٧. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ هَكَذَا: وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ صَحَّةِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ الْوُضُوءُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ

يُصَلِّيَ بَعْدَهُ، وَيَجِبُ عِنْدَ تَقْدِيمِ الْوُضُوءِ عَلَى الْغُسْلِ، نَصٌّ عَلَيْهِ يَقُولُهُ: فَاذْكُرْ كَمَا مَثَلْتُ لَكَ بِالْوُضُوءِ

لِلصَّلَاةِ. الْإِبَانَةُ، ص ٤٢ و ٤٣.

الصلاة، وإن لم يُجَدِّدِ الْمُغْتَسِلُ وُضوءَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ.^١
 دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا - بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَائِرِي سَبِيلٍ حَتَّى
 تَغْتَسِلُوا»^٢، فَمَنْعَ الْجُنُبِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَجَعَلَ الْاِغْتِسَالَ الْحَدَّ وَالْغَايَةَ، فَيَجِبُ لِمَنْ
 اغْتَسَلَ أَنْ تَحِلَّ لَهُ الصَّلَاةُ.

وَأَيْضًا مَا رَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي
 امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرُ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِلْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهَا: «لَا، بَلْ
 يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِي الْمَاءَ عَلَيْكَ، فَإِذَا أَنْتِ قَدْ
 طَهَّرْتِ»^٤، وَقَدْ مَضَى.^٥

فَأُطْلِقَ الْقَوْلُ بِطَهَارَتِهَا عِنْدَ إِفَاضَةِ الْمَاءِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا
 اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لَا يُقَالُ لَهُ: إِنَّهُ قَدْ طَهَّرَ
 عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَإِنْ تَعَلَّقَ مَنْ خَالَفَنَا فِي ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُحْدِثَ بِالْوُضُوءِ؛ بِقَوْلِهِ: «إِذَا
 قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»، ثُمَّ أَمَرَ الْجُنُبَ بِالْغُسْلِ
 بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا»^٦، فَمَنْ كَانَ مُحْدِثًا جُنُبًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا.

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٤٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢١٨؛ المجموع، ج ٢، ص ١٨٦؛
 الشرح الكبير، ج ١، ص ٢٢٥؛ إغاثة الطالبين، ج ١، ص ٩٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٦٠؛ أحكام القرآن
 للجصاص، ج ٢، ص ٤٩٣.

٢. النساء (٤): ٤٣.

٣. في «أ، ب، د» - «أ فأنقضه للغسل من الجنابة...» إلى هنا.

٤. قد تقدمت مصادرها في الصفحة ٣٣٧.

٥. في «ج، س، ص، ع» - «و قد مضى».

٦. المائدة (٥): ٦.

قُلْنَا لَهُ: أَمَّا الْآيَتَانِ لَا حُجَّةَ لَكُمْ فِيهِمَا^١؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: ﴿إِذَا قُضِيَتْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِضْمَارِ حَدَثٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ بِالْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَا بِإِرَادَةِ الْقِيَامِ إِلَيْهَا.

وَلَيْسَ مُخَالَفُونَا بِأَنْ يُضْمِرُوا: «وَأَنْتُمْ مُحَدِّثُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ» بِأَوْلَى مِنْ إِذَا أَضْمَرْنَا^٣: «وَأَنْتُمْ مُحَدِّثُونَ الْحَدَّثَ الَّذِي لَا تُضْمَرُ إِلَيْهِ الْجَنَابَةُ»؛ لِأَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ لَا يَقْتَضِي قَوْلَهُمْ وَلَا قَوْلَنَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً لَهُمْ وَلَنَا بِالْإِضْمَارِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ لَفْظَ الْآيَةِ، فَإِذَا لَا حُجَّةَ فِي ظَاهِرِهَا لَهُمْ.

وِإِذَا قُيِّمْنَا مَقَامَهُمْ فِي الْإِضْمَارِ وَهِيَ^٥ دَلِيلُهُمْ، سَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهَا، عَلَى أَنَّ إِضْمَارَنَا أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِهِمْ؛ بِالْأَدَلَّةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

المسألة الثانية والأربعون

[يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ وَ الْغُسْلِ مَا أَصَابَ الْبَدْنَ]

(يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ وَ الْغُسْلِ مَا أَصَابَ الْبَدْنَ مِنَ الْمَاءِ وَ لَوْ مِثْلُ الدَّهْنِ).^٦

قَدْ رَوَى أَصْحَابُنَا عَنْ أَئِمَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ بَعِيْنَهُ.^٧

١. فِي «أ، ب، د»: «فِيهَا».

٣. فِي «د»: - «وَأَنْتُمْ مُحَدِّثُونَ عَلَى...» إِلَى هُنَا. ٤. فِي «أ، ب، د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَنْضَمُّ».

٥. فِي «أ، ب، ع»: «هُوَ».

٦. لَعَلَّهُ يَعْنِي مَا يَجْرِي عَلَى الْبَدَنِ جَرْءُ فَجْزٍ، وَ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْغُسْلِ أَنْ يَتَقَاطَرُ. وَ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا مَا حَكَاهُ فِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ فِي غَسْلِ الرَّأْسِ عَنِ النَّاصِرِ أَنَّهُ يَجْزَى؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ وَ زِيَادَةُ، فَدَلَّ عَلَى الْفَرْقِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاِحْتِجَاجُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ صَاحِبِ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ احْتِجَاجٌ بِهِ لِلْنَاصِرِ فَلَا دَلَالَةَ. وَ نَصٌّ فِي الْإِبَانَةِ بِأَنْ يَبْلُغَ جَمِيعَ بَدَنِهِ وَ يَدْلِكُ كُلَّهُ إِلَى حَيْثُ يَبْلُغُ يَدَاهُ. الْإِبَانَةُ، ص ٣٨.

٧. الْكَافِي، ج ٣، ص ٢١، ح ٢؛ عَلَلِ الشَّرَافِ، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١؛ مَا لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٨؛ الْاِسْتَبْصَارُ، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٤؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٥ وَ ٣٨٧.

و الذي يَجِبُ أَنْ يُعَوَّلَ عليه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ فِي الْجَنَابَةِ بِالْاِغْتِسَالِ^١، وَ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى بِغَسْلِ الْوَجْهِ وَ الْيَدَيْنِ^٢، فَيَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ الْمُتَطَهِّرُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَ الْمُتَوَضَّئُ مَا يُسَمَّى غَسْلًا، وَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَا يُسَمَّى مَسْحًا وَ لَا يَبْلُغُ الْغَسْلَ. فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ بِأَنَّهُ «يُجْزِيكَ وَ لَوْ مِثْلَ الدُّهْنِ»^٣، فَإِنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى ذَهْنٍ يَجْرِي عَلَى الْعُضْوِ وَ يَكْتُرُ عَلَيْهِ حَتَّى يُسَمَّى غَسْلًا، وَ لَا يَجْزِي^٤ كُلُّ غَيْرِ ذَلِكَ.^٥

١٤٦

المسألة الثالثة والأربعون

[الْبَوْلُ لَا يُوْجِبُ الْغُسْلَ بَعْدَ الْإِنْزَالِ أَوْ قَبْلَهُ]

(وَمَنْ اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ فِيهَا إِنْزَالٌ قَبْلَ أَنْ يَبُولَ، صَحَّ اغْتِسَالُهُ

و طَهَّرَ فِي الْحَالَةِ، فَإِذَا بَالَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْاِغْتِسَالِ).^٦

قَدْ بَيَّنَّا فِي مَسْأَلَةِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ بِشَهْوَةٍ وَ غَيْرِ شَهْوَةٍ^٧، وَ مَا يَجِبُ بَيَّانُهُ فِي هَذَا الْبَابِ: بِأَنَّ خُرُوجَ الْمَنِيِّ يُوْجِبُ الْغُسْلَ؛ قَبْلَ الْبَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ إِنْ^٨

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. المائدة (٥): ٦.

٣. انظر مصادر الحديث المتقدم ذكره.

٤. في «أ، ب، ج، د، س، ع» و المطبوع: «لا يجوز».

٥. حكى هذه العبارة بعينها ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٠١، و قال بعدها: قال محمد بن إدريس: و هذا هو الصحيح المحصل المعتمد عليه.

٦. حكى في الإبانة هكذا: و عليه أن يبول قبل الاغتسال، فإن اغتسل قبله أعاد الغسل إذا بال سواء خرج من ذكره شيء أو لم يخرج، فإن كان قد صلى بذلك ثم اغتسل ثانياً أعاد الصلاة إن بقي وقتها و إلا فلا. الإبانة، ص ٣٩ - ٤١.

٧. في المسألة ٣٩.

٨. في «أ، ب» - «إن».

لَمْ يَخْرُجْ مَنِّي فَلَا غُسْلَ لِأَجْلِ الْبَوْلِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا بَالَ فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغُسْلِ»، أَنَّهُ إِذَا بَالَ بَوْلًا يَخْرُجُ مَعَهُ مَنِّي مُشَاهِدًا، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَلَيْهِ.
وَأِنْ لَمْ يُرَدْ^١ ذَلِكَ فَالْكَلَامُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِالْمَنِيِّ فَلَا يَجِبُ غُسْلٌ؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَا يُوْجِبُ الْغُسْلَ، وَإِنَّمَا يُوْجِبُهُ خُرُوجُ الْمَنِيِّ.

المسألة الرابعة والأربعون

١٤٧

[غُسْلُ الْإِحْرَامِ]

(غُسْلُ الْإِحْرَامِ وَاجِبٌ^٢ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَهُوَ سُنَّةٌ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى).

الصَّحِيحُ عِنْدِي: أَنَّ غُسْلَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ، لَكِنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ غَايَةُ التَّأَكُّدِ، فَلِهَذَا اسْتَبَنَ الْأَمْرُ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ غُسْلَ الْإِحْرَامِ وَاجِبٌ؛^٣ لِقُوَّةِ مَا وَرَدَ فِي تَأْكِيدِهِ.^٤
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ: أَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا يُعْلَمُ شَرْعًا، وَالْأَصْلُ نَفْيُ الْوُجُوبِ، فَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ يَقْطَعُ الْعُذْرَ.

١. فِي «أ، ب، د»: «نَرَدُ».

٢. حَكَى فِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ وَشَرْحِ الْأَزْهَارِ وَالْبَحْرِ الرَّخَّارِ وَنِيلِ الْأَوْتَارِ عَنِ النَّاصِرِ وَجُوبَهُ. شَرْحُ الْأَزْهَارِ، ج ١، ص ١٢٠؛ الْبَحْرِ الرَّخَّارِ، ج ٢، ص ٢٩٨؛ نِيلِ الْأَوْتَارِ، ج ١، ص ٣٠٠.

٣. الْمَعْتَبَرُ، ج ١، ص ٣٥٨؛ تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢، ص ١٤٣، الْمَسْأَلَةُ ٢٧٦؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْخَةِ، ج ١، ص ٣١٥.

٤. وَ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «الْغُسْلُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ مَوْطَأً، مِنْهَا الْفَرَضُ ثَلَاثَةٌ» فَقُلْتُ: جَعَلْتَ فِدَاكَ مَا الْفَرَضُ مِنْهَا؟ قَالَ: «غُسْلُ الْجَنَابَةِ، وَغُسْلُ مَنْ غَسَلَ مَيْتًا، وَغُسْلُ الْإِحْرَامِ». الْاِسْتِصْرَارُ، ج ١، ص ٩٨، ح ٣١٦؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢٧١. وَقَدْ حَكَى الْعَلَامَةُ عِبْرَةَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِعَيْنِهَا فِي الْمَخْتَلَفِ، ج ١، ص ٣١٥.

المسألة الخامسة والأربعون

[غُسْلُ الاستِحَاضَةِ الَّتِي تَتَمَيَّزُ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ طَهْرِهَا]

(غُسْلُ الاستِحَاضَةِ الَّتِي تَتَمَيَّزُ أَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْ طَهْرِهَا لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ

فَضْلٌ لَا فَرَضٌ).^١

الذي^٢ عندنا: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا احْتَشَتْ بِالْقُطَنِ نُظِرَ:

فَإِنْ لَمْ يَتَقَبَّ الدَّمُ الْقُطْنَ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ، كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرٌ^٣ مَا تَحْتَشِي بِهِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتُجَدِّدُ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَإِنْ تَقَبَّ الدَّمُ الْقُطْنَ وَرَشَّحَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسِلَّ عَنْهُ كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرُهُ^٤ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَعْتَسِلُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ خَاصَّةً^٥، وَتُصَلِّي بَاقِيَ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَتُجَدِّدُهُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

فَإِنْ تَقَبَّ الدَّمُ مَا تَحْتَشِي بِهِ وَسَالَ فَعَلَيْهَا أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَالْعَدَاةَ بِغُسْلٍ، وَالظُّهَرَ وَالْعَصَرَ بِغُسْلٍ، وَالْمَغْرِبَ وَعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِغُسْلٍ.^٦
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرِيضَةً^٨.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: تَتَوَضَّأُ لَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ^٩.

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الأكثر وذكر الخلاف للإمامية، ولم يذكر الناصر، وجوز استحباب الغسل. الإبانة، ص ٣٣؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٠١.

٢. في «أ، ب، د»: - «الذي».

٣. في «الف، ب، د»: «تغيير».

٤. في «أ، ب»: «للصلاة».

٥. في «أ، ب، د»: «تغيير».

٦. في «أ، ب، ج، د، س، ع» والمطبوع: - «و».

٧. في «ج»: - «والظهر والعصر يغسل...» إلى هنا.

٨. كتاب الأم، ج ١، ص ٨٠؛ مختصر المزني، ص ١١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٣٠٢؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٤٣٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٣٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٤.

٩. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٨٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٤؛

و قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَ دَاوُدُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ وُضوءٌ، إِلَّا أَنْ مَالِكاً يَسْتَجِبُهُ.^١

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ وَ حَكَيْنَاهُ عَنْ أَصْحَابِنَا: فَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الَّذِي يُبْطِلُ قَوْلَ مَنْ أَسْقَطَ الْوُضوءَ عَنْهَا فَهُوَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ^٢: «اغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَ تَوَضَّأْ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^٣، فَأَمَرَهَا بِالْوُضوءِ، وَ أَمَرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوُجوبِ.

وَ رَوَى عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ^٤ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^٥.

﴿ البحر الرائق، ج ١، ص ٣٧٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٣٥؛ المعبر للمحقق، ج ١، ص ٢٤٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٠، المسألة ٩٠.

١. مواهب الجليل، ج ١، ص ٢٦٢؛ المحلى، ج ١، ص ٢٥٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٥٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٥٥؛ المعبر للمحقق، ج ١، ص ١١٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٠٥، المسألة ٢٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٤٤.

٢. فاطمة بنت أبي حبيش قيس بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي، القرشية الأسدية، مهاجرة، روت عن النبي ﷺ حديث الاستحاضة، و عنها عروة بن الزبير. تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٥٤، الرقم ٧٩٠٠؛ تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٣٩٢، الرقم ٩٠٠٦.

٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٣؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٨٢، ح ١٢٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٩٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢١٩، ح ٨٠٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٤٤.

٤. عدِيّ بن ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري الكوفي، سبط عبد الله بن يزيد الخطمي، عالم الشيعة و إمام مسجدهم. روى عن أبيه و جدّه لأُمّه عبد الله بن يزيد الخطمي و البراء بن عازب و سعيد بن جببر و آخرين، و عنه أبان بن تغلب و الأعمش و شعبة و آخرون. مات سنة ١١٦ هـ. تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٥٢٢، الرقم ٣٨٨٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٨٨، الرقم ٦٨.

٥. سنن الترمذي، ج ١، ص ٨٣، ح ١٢٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٦٢٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٠٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٧٥، ح ٣٠٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١١٦ و ٣٤٧.

وهذه الأخبار تُبطل خلاف مالك و داود، و تُبطل أيضاً مذهب أبي حنيفة؛ لأنه أمر فيها بالوضوء لكل صلاة، و الصلاة غير وقت الصلاة.
و أما الذي يُبطل مذهب من يرى أن غُسل المُستحاضة فضل لا فرض فيه: فهو أنه مأمور به، و الأمر بظاهره يقتضي الوجوب، و القول بأنه فضل إخراج الأمر عن ظاهره.

المسألة السادسة و الأربعون

[كيفية التيمم]

(التيمم ضربتان: ضربة للوجه، و ضربة لليدين إلى الرُسغين).^١
الصحيح من مذهبنَا^٢ في التيمم: أنه ضربة واحدة للوجه و ظاهر الكفين.^٣
و هو مذهب الأوزاعي و مالك، و قول الشافعي القديم، إلا أن مالكا و الشافعي لا يقتصران على ظاهر الكف، بل على الظاهر و الباطن فيما أظن، و لا يتجاوزان^٤ الرُسغ.^٥

١. حكاها في الإبانة، و في البحر عن الناصر بلفظ «إلى الزندين»، و في نيل الأوطار كالمتن. الإبانة، ص ٩٢ و ٩٣؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٢٧؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٢٢.
٢. في «ع» - «ضربة للوجه و ضربة...» إلى هنا.
٣. حكى هذا القول عن السيد المرتضى رحمته، الشيخ الطوسي في الخلاف، ج ١، ص ١٣٣، المسألة ٧٦.
٤. كتاب الأم، ج ٧، ص ١٧٢؛ المحلى، ج ٢، ص ١٥٦؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٣٣، المسألة ٧٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٧؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٣٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٤٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٢١٠؛ حاشية الدسوقي، ج ١، ص ١٥٥.
٥. في «أ، ب» - «ولا يجاوزان». و في «د» - «ولا مجاوزان».
٦. حلية العلماء، ج ١، ص ٢٣٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٥؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١١؛ تفسير القرطبي، ج ٥، ص ٢٤٠.

و ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ إِلَى أَنَّهُ ضَرَبَتَانِ؛ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ
و ضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.^١

و ذَهَبَ الزُّهْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ ضَرَبَتَانِ؛ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَ ضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنَاكِبِ.^٢
و قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: إِنَّهُ ضَرَبَتَانِ؛ يَمَسُّهُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
وَجْهَهُ وَ يَدَيْهِ.^٣

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحِّهِ مَا اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ ضَرْبَةٌ: فَهُوَ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ
عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «الْتِمُّ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ
وَ الْكَفَّيْنِ».^٤

و رُوِيَ عَنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: أُجْنِبْتُ فَتَمَعَّكْتُ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ بِذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَذَا»، وَ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ
ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ نَفَضَهُمَا وَ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَ ظَاهِرَ كَفَّيْهِ.^٥
و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيمَا اخْتَرْنَاهُ أَنَّهُ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَ لَا بُدَّ

١. كتاب الأم، ج ٧، ص ١٧٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٢١٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٧؛ تحفة

الفقهاء، ج ١، ص ٣٥؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٥٢؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١١.

٢. المحلى، ج ٢، ص ٥٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٢؛ سنن ابن

ماجة، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٦؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٩٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٦٨؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٣٨.

٣. المحلى، ج ٢، ص ١٥٢؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١٢؛ تفسير القرطبي، ج ٥، ص ٢٤١.

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٦٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٩٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٢، ح ٣٢٧؛

سنن الترمذي، ج ١، ص ٩٦، ح ١٤٤؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ١٣٥، ح ٣٠٦.

٥. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٦٤؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٩٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٨؛

ح ٥٦٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨١، ح ٣٢٢-٣٢٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٦٩؛ سنن الدارقطني،

ج ١، ص ١٩١، ح ٦٨٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٠٩.

مِنْهَا عَلَى مَذَاهِبِ الْكُلِّ، فَمَنْ ادَّعَى مَا زَادَ عَلَى الضَّرْبَةِ فَقَدْ ادَّعَى شَرْعاً زائداً،
و عليه الدليل، و لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَ يُوْجِبُ الْعِلْمَ.
و بهذا أَيْضاً^١ يُحْتَجُّ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى ظَاهِرِ الْكَفِّينِ.
و قد اسْتَفْصَيْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ غَايَةَ الْاِسْتِقْصَاءِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

١٥١

المسألة السابعة والأربعون [تعميمُ الوجهِ و اليدينِ في التيمُّمِ]

(و تعميمُ الوجهِ و اليدينِ واجبٌ).^٣

هذا غيرُ صحيح، و قد بيَّنَّا^٤ في المسألة التي قَبْلَ هذه و دَلَّلْنَا عَلَيْهِ؛ وَ كَيْفَ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّيْمُّمُ عَامّاً فِي الْعُضْوَيْنِ وَ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ؟!
أَلَا تَرَى أَنَّ الْوُضُوءَ فِي أَرْبَعَةِ أَعْضَاءٍ وَ التَّيْمُّمَ فِي عُضْوَيْنِ، وَ مَا كَانَ مَوْضُوعاً
عَلَى التَّخْفِيفِ لَا يُسَاوِي رُبَّةَ الْمُغْلَظِ^٥؟
و قد أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ التَّيْمُّمَ فِي الْوَجْهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى
طَرَفِ الْأَنْفِ، وَ فِي ظَاهِرِ الْكَفِّينِ دُونَ بَاطِنِهِمَا وَ دُونَ مَا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ.^٦

١. في «د، ع» - «أَيْضاً». ٢. في «ص»: «نَحْتَجُّ».

٣. حكى في البحر الزخار عن العترة - أي القاسمية و الناصرية - وجوب تعميم الوجه و اليدين و إلا
لم يصحّ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٢٤.

٤. في «أ، ب، د، ص، ع»: «بَيْنَا». ٥. في «أ، د، ع»: «الغَلْظُ»، و في «س، ص»: «المَغْلَظُ».

٦. المقنعة للمفيد، ص ٦٢؛ الكافي في الفقه للحلي، ص ١٣٦؛ المراسم العلوية لسلار، ص ٥٤؛
الوسيلة لابن حمزة، ص ٧٢؛ النهاية للطوسي، ص ٤٩؛ المهذب لابن البرزج، ج ١، ص ٤٧؛ غنية
النزوع لابن زهرة، ص ٦٣؛ السرائر لابن إدريس الحلبي، ج ١، ص ١٣٦؛ مختلف الشيعة للعلامة
الحلي، ج ١، ص ٤٢٦.

المسألة الثامنة والأربعون

[ما يجوز التيمم به]

(لا يجوز التيمم إلا بالصعيد الطيب، الذي يرتفع منه غبارٌ ويثبت

فيه الحشيش، ولا يكون سبعة).^١

والذي يذهب إليه أصحابنا: أن التيمم لا يكون إلا^٢ بالتراب، أو ما جرى مجرى التراب مما لم يتغير تغيراً يسلبه إطلاق اسم الأرض عليه، ويجوز التيمم بغبار الثوب وما أشبهه، إذا كان ذلك الغبار من التراب أو ما يجري مجراه.

١٥٢

وقال الشافعي: التيمم بالتراب وما أشبهه من المدر والسبخ، ولم يجز التيمم بالنورة والزرنخ والجص.^٣

وقال أبو حنيفة: يجوز التيمم بالتراب وكل ما كان من جنس الأرض. وأجازه بالزرنخ والكحل والنورة. وأجاز التيمم بغبار الثوب وما أشبهه.^٤
وقال أبو يوسف: لا يجوز التيمم إلا بالتراب أو الرمل خاصة.^٥

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية. البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٨.

٢. في «أ، ب» - «إلا».

٣. كتاب الأئم، ج ١، ص ٦٦ - ٦٧؛ المجموع، ج ٢، ص ٢١٣؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٣١٠؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٩٦؛ حواشي الشرواني، ج ١، ص ٣٥٢.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٥٣؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٥٧؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٠٩.

٥. في «أ، ب، د»: «أو الرمل».

٦. نفس التجريجات السابقة، والمحلى، ج ٢، ص ١٦٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٨٧.

وَأَجَازَ مَالِكُ التَّيْمَمِ بِكُلِّ مَا أَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَزَادَ عَلَيْهِ بِأَنْ أَجَازَهُ مِنَ الشَّجَرِ
وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ.^١

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ.

وَنَزِيدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: «فَتَنِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^٢، وَالصَّعِيدُ [هُوَ] التُّرَابُ.

وَحَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ^٣ فِي كِتَابِ الْجَمْهَرَةِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى^٤: أَنَّ
الصَّعِيدَ هُوَ التُّرَابُ الْخَالِصُ الَّذِي لَا يَخْلِطُهُ سَبَخٌ.^٥

وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ حُجَّةٌ فِي اللَّغَةِ.

وَالصَّعِيدُ لَا يَخْلُو أَنْ يُرَادَ بِهِ التُّرَابُ أَوْ نَفْسُ الْأَرْضِ، وَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ يُطْلَقُ
عَلَيْهَا وَ^٦ يُرَادُ مَا تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ.^٧

١. رسالة ابن أبي زيد، ص ٧٥؛ مختصر خليل، ص ١٢؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٥١٣؛ حاشية
الدسوقي، ج ١، ص ١٥٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٤٨؛
المجموع، ج ٢، ص ٢١٣.

٢. النساء (٤): ٤٣.

٣. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي القحطاني البصري، صاحب اللغة وكان رأساً في
الأدب يُضْرَبُ المثل بحفظه، وعده ابن شهر آشوب في شعراء أهل البيت عليه السلام. ولد بالبصرة سنة
٢٢٣ هـ، ومات ٣٢١ هـ. روى عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وابن أخي الأصمعي وغيرهم،
وعنه أبو سعيد سيراقي وأبو الفرج الإصفهاني وعيسى بن الوزير وغيرهم. فهرست ابن النديم،
ص ١٧؛ لسان الميزان، ج ٥، ص ١٣٢، الرقم ٤٢٢؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٥٦، الرقم ٧٥٩.

٤. أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، وقد رمي برأي
الخوارج. روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء وطائفة، وروى عنه علي بن المغيرة
وأبو عثمان المازني وأبو حاتم السجستاني، مات سنة ٢١٠ هـ. تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٥٢، الرقم
٧٢١٠؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣٧١، الرقم ٣٦٧؛ تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٣.

٥. جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦٥٤ (صعد).

٦. في «ج»، ص، ع، «أو».

٧. لسان العرب، ج ٣، ص ٢٥٤ (صعد).

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ تَمَّ مَا أَرَدْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ مَا يَذْهَبُ^١ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الْكُحْلَ وَالزَّرْنِخَ لَا يُسَمَّى أَرْضاً بِالْإِطْلَاقِ؛ كَمَا لَا يُسَمَّى سَائِرُ الْمَعَادِنِ مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالْحَدِيدِ بِأَنَّهُ أَرْضٌ.

وَإِنْ كَانَ الصَّعِيدُ مَا تَصَاعَدُ^٢ عَلَى الْأَرْضِ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا تَصَاعَدُ عَلَيْهَا: مَا هُوَ مِنْهَا وَيُسَمَّى^٣ بِاسْمِهَا، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَصَاعَدَ عَلَى الْأَرْضِ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَرِ^٤ وَالْمَعَادِنِ، أَوْ مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ جَوْهَرِ الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى صَعِيداً بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَيْضاً مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَتُرَابُهَا طَهَوراً»^٥.

١٥٤

وَأَيْضاً فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ^٦ بِمَا ذَكَرْنَاهُ اسْتَبَاحَ الصَّلَاةَ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِذَا تَيَمَّمَ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُخَالِفُ لَمْ يَسْتَبِيحْهَا بِالْإِجْمَاعِ وَعِلْمٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْاِحْتِيَاظُ وَالِاسْتِظْهَارُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَكَّ أَيْضاً أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ عَلَى يَقِينٍ مِنَ الْحَدَثِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبِيحَ الصَّلَاةَ إِلَّا بِيَقِينٍ، وَلَا يَقِينٍ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ دُونَ مَا ذَكَرَهُ الْمُخَالِفُ.

٢. فِي «س، ع»: «يُسَاعَدُ».

١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «ذَهَبُ».

٤. فِي «س، ع»: «تُسَمَّى».

٣. فِي «أ، ب، د»: «مِنْ».

٥. فِي «أ، ب»: «الثَّمَرَةُ»، وَفِي «ص»: «التَّمَر».

٦. الْأُمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٢٨٥، ح ٣١٥؛ الْخَصَالُ، ص ٢٩٢، ح ٥٦؛ مِنْ لَا يَحْضَرُهُ الْفَقِيه، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٧٢٤؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٢٤٠؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ١١٣؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٦٧؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ١٩٩، ح ٣١٦؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢١٢.

٧. فِي «أ، ب، د»: «عَمَّ».

المسألة التاسعة والأربعون

[التَّيْمُمُ بِالثَّرَابِ النَّجِسِ وَالمُسْتَعْمَلِ]

(و لا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِثَرَابٍ نَجِسٍ، وَ لا مُسْتَعْمَلٍ).^١
أَمَّا الثَّرَابُ النَّجِسُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ التَّيْمُمَ بِهِ لَا يَجُوزُ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ
بِالمَاءِ النَّجِسِ.

وَأَمَّا الثَّرَابُ الْمُسْتَعْمَلُ، فَيَجُوزُ التَّيْمُمُ بِهِ؛ كَمَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ،
وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِيمَا مَضَى، وَإِنَّمَا بَنَى مَنْ مَنَعَ مِنَ التَّيْمُمِ بِالثَّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ
ذَلِكَ عَلَى الْمَنَعِ بِالْوُضُوءِ بِالمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى جَوَازِ الْوُضُوءِ بِالمَاءِ
الْمُسْتَعْمَلِ وَأَوْضَحْنَاهُ.^٢

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾^٣، وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الصَّعِيدُ مُسْتَعْمَلاً أَوْ غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ.

المسألة الخمسون

[اِسْتِعْمَالُ الثَّرَابِ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ]

(اِسْتِعْمَالُ الثَّرَابِ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ التَّيْمُمِ).

١. حكى في البحر الزخار عن الأكثر في المنتجس أنه لا يجزئ إذا تغير بالنجاسة، وعن أكثر العترة -

أي القاسمية والناصرية - إذا لم يتغير. البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٩.

٢. راجع الصفحة ٢٨٠ المسألة السادسة.

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. لعله يعني المسح، حكاه في الإبانة، وفي البحر ذكر الإجماع عليه. الإبانة، ص ٩٢: البحر الزخار،

ج ٢، ص ١٢٤.

وَعِنْدَنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ.^١
 وَالشَّافِعِيُّ يَذْهَبُ إِلَى اعْتِبَارِ تَعَلُّقِ التُّرَابِ بِالْيَدِ وَيَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ مَسَّوْحٍ بِهِ.^٢
 وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِالْتِّئُمِّ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، وَلَمْ
 يَشْتَرِطْ فِيهِ بَقَاءَ التُّرَابِ عَلَى الْيَدِ، فَيَجِبُ إِلَّا يَكُونَ شَرْطًا.
 وَأَيْضًا مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ نَفَضَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ
 وَيَدَيْهِ.^٣ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَقَاءَهُ عَلَى الْيَدِ لَيْسَ بِشَرْطٍ.
 وَأَيْضًا لَيْسَ يُجَوِّزُ تَعَلُّقُ التُّرَابِ بِالْيَدِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الضَّرَرَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ
 أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ وَجْهَهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِمَا مِنَ التُّرَابِ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَمْسَحُ بِهِ يَدَيْهِ.
 وَتَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَسَّوْحٍ بِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَامْسُحُوا بِوُجُوهِكُمْ
 وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ»^٤؛ لِأَنَّ «مِنْ» هُنَا مَبْنِيٌّ^٥ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ وَلَيْسَتْ لِلتَّبْعِيضِ، وَعِنْدَ جَمِيعِ
 النُّحَوِيِّينَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ «مِنْ» لَا يَكُونُ إِلَّا لِبَتْدَاءِ^٦ الْغَايَةِ.^٧

١٥٦

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٦؛
 البحر الرائق، ج ١، ص ٢٥٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٠.
٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٧؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٣٢؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٣١٨؛ المجموع، ج ٢،
 ص ٢٣٨؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٠؛ تفسير القرطبي، ج ٥، ص ٢٣٧.
٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٦٤؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٩٣؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ١، ص ٢٣٩،
 ح ٩١٦؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٦٩؛ سنن
 أبي داود، ج ١، ص ٨١، ح ٣٢١ و٣٢٢؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٨٧، ح ٦٧٢؛ من لا يحضره
 الفقيه، ج ١، ص ٥٨، ح ٢١٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٠٩.
٤. المائدة (٥): ٦.

٥. في «ج، ص، ع» - «مبني». وفي «أ، ب»: «بني».

٦. في «أ، ب، د» - «لا ابتداء».

٧. مغني اللبيب، ج ١، ص ٤١٩؛ «قال ابن هشام: «مِنْ» تأتي على خمسة عشر وجهاً، أحدها: ابتداء
 الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه».

المسألة العادية والخمسون

[لا يجوزُ الصلاة بالتيَمُّمِ إلَّا في آخرِ وقتِها]

(لا يجوزُ فعلُ الصلاة بالتيَمُّمِ إلَّا في آخرِ وقتِها).^١

هذا صحيحٌ، وعندنا زيادةٌ على ذلك: أنَّ التيمُّمَ لا يجوزُ استعماله إلَّا في آخرِ وقتِ الصلاة، وفي الحال التي يتعيَّن فيها الفرض ويتَّصِقُ، ومن تيمَّم قبل ذلك لم يجزئه.^٢

و جميعُ الفقهاء يُخالفوننا في هذه الجملة، إلَّا أنَّ أبا حنيفةً يستحبُّ تأخيرَه.^٣ والشافعيُّ يستحبُّ تقديمَه في أولِ الوقت، وقد روي عنه قولُ آخرُ وهو استحبابُ تأخيرِه كما يقولُ أبو حنيفة.^٤

ثمَّ اختلفوا، فقال أبو حنيفة: يجوزُ التيمُّمُ قبلَ دخولِ الوقت.^٥ وقال الشافعيُّ ومالك: لا يجوزُ إلَّا بعدَ دخولِ وقتِ الصلاة.^٦

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية. الإبانة، ص ٨٧ و ٨٨؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٢٣.

٢. حكى هذا القول عن السيد المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤١٧.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٥٤؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٧١؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٤٣.

٤. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٢؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٢١٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٦١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٤٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٤٣.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٠٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٥٥؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٦، المسألة ٩٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٣٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٤٣؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٢٩.

٦. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٣؛ مختصر المزني، ص ٧؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٢٣٩؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٤٣.

دليلنا على صحة مذهبننا: إجماع الفرقة المحقة.

و أيضاً فإن التيمم إنما أبيع للضرورة والحاجة، ولا يجوز استعماله قبل تحقق الضرورة وتأكد الحاجة؛ ألا ترى أن أكل الميتة لما أبيع^١ للضرورة لم يجز استعماله إلا عند تأكيدها؟!

المسألة الثانية والخمسون

[السعي في طلب الماء]

(السعي في طلب الماء واجب).^٢

وهذا صحيح، و طلب الماء واجب عندنا، ولا يجوز التيمم قبل الطلب، و وافقنا على ذلك الشافعي.^٣

و قال أبو حنيفة وأصحابه: الطلب غير واجب.^٤

دليلنا على صحة مذهبننا: إجماع الفرقة المحقة.

« ص ٢٣٩: حلية العلماء، ج ١، ص ٢٤٢؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٦، المسألة ٩٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٩؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٢٩.

١. في «أب»:- «لما أبيع».

٢. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية. الإبانة، ص ٩٥ و ٩٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٣.

٣. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٢؛ مختصر المزني، ص ٧؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ١٩٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٤٩؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٤٤؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٨٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٧، المسألة ٩٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٥٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٣٦.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٠٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٨؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٨؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٧؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٢٤٧؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٧، المسألة ٩٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٥٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٣٦.

و أَيْضاً فَإِنْ تَحَقَّقَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ تَقْرِيرُهُ يَتَقَضَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الطَّلَبَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا يَبْقَى الْكَلَامُ فِي كَيْفِيَةِ الطَّلَبِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: خَبِّرُونَا عَمَّنْ لَمْ يَجِدْ^١ مَاءً بِحَضْرَتِهِ^٢ وَ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَاءٌ مُعْطَى الرَّأْسِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَاءٌ؛ أَتَوْجِبُونَ^٣ عَلَيْهِ كَشْفَهُ وَ مَعْرِفَةَ مَا فِيهِ، أَمْ لَا تَوْجِبُونَ^٤ ذَلِكَ؟

فإن قالوا: لا يَجِبُ عَلَيْهِ^٥ كَشْفُ الْإِنَاءِ وَ جَائِزٌ لَهُ التَّيَمُّمُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِدٍ الْمَاءِ وَ لَا عَالِمٍ بِهِ.

١٥٨

قُلْنَا لَهُمْ: هَذَا مِمَّا لَا تَنْظُرُكُمْ تَرْتَكِبُونَهُ، وَ لَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ يُجَوِّزُهُ، وَ قَدْ صَرَّحَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَاءٌ وَ طَمِعَ فِي أَنْ يُعْطِيَهُ ذَلِكَ^٦ رَفِيقَهُ، وَ جَبَّ عَلَيْهِ سُؤَالُهُ وَ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ، وَ لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّيَمُّمُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَأْيِسَ^٧ وَ يَمْنَعَهُ الرَفِيقُ^٨، وَ هَذَا قَوْلُ مَنْ لَا يُجِيزُ مَا فَرَضْنَاهُ وَ حَقَّقْنَاهُ.

فإن فَرَّقُوا بَيْنَ طَلَبِ الْمَاءِ مِنَ الرَفِيقِ وَ بَيْنَ كَشْفِ الْإِنَاءِ بِأَنَّ^٩ قالوا: هُوَ مُتَحَقِّقٌ لَوْجُودِ الْمَاءِ مَعَ الرَفِيقِ وَ لَيْسَ يَتَحَقَّقُ أَنَّ الْمَاءَ فِي الْإِنَاءِ.

قُلْنَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ وَ إِنْ تَحَقَّقَ وَجُودُ الْمَاءِ مَعَ الرَفِيقِ، فَإِنَّهُ

١. فِي «أ، ب»: «لَا يَجِدُ».

٢. فِي «أ، ب، د»: «يُخَصَّصُ بِهِ».

٣. فِي «أ، ب، د، س»: «يُوجِبُونَ».

٤. فِي «أ، د، س»: «لَا يُوجِبُونَ».

٥. فِي «ب»: «كَشْفَهُ وَ مَعْرِفَةَ مَا فِيهِ...» إِلَى هُنَا.

٦. فِي «أ، ب، د»: «ذَلِكَ».

٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَأْيِسُ».

٨. الْمَبْسُوطُ لِلرَّخِصِيِّ، ج ١، ص ١١٥؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ١، ص ٣٨؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ١، ص ٤٨؛

الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج ١، ص ٢٨٢؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ، ج ٢، ص ٤٣٧.

٩. فِي «أ، ب، د»: «فَإِنْ».

لَمْ^١ يَتَحَقَّقْ بِذَلِكَ لَهُ وَتَسْلِيمَهُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا^٢ يَطْمَعُ فِي ذَلِكَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ وَ أَلَّا يَفْعَلَ عَلَى سَوَاءٍ، وَكَذَلِكَ الْإِنَاءُ الْمُغَطَّى؛ لِأَنَّهُ يَطْمَعُ^٣ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا يُجَوِّزُهُ وَ لَيْسَ بِأَيْسٍ مِنْهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُهُ مِنْهُ.

فَإِنْ أَوْجَبُوا^٤ كَشَفَ الْإِنَاءِ الْمُغَطَّى وَ طَلَبَ الْمَاءِ مِنْهُ، فَقَدْ أَوْجَبُوا الطَّلَبَ عِنْدَ الطَّمَعِ فِي وَجُودِ الْمَاءِ، وَ إِنَّمَا يَبْقَى كَيْفِيَّةُ الطَّلَبِ وَ غَايَتُهُ وَ حَدُّهُ، وَ سَقَطَ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المسألة الثالثة والخمسون

[كِفَايَةُ تَيَمُّمٍ وَاحِدٍ لِمَصَلَّاتٍ كَثِيرَةٍ]

(يُصَلِّي بَتِيْمٍ وَاحِدٍ صَلَوَاتٍ كَثِيرَةً مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَجِدِ الْمَاءَ فِي
إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ، وَ لَا يُصَلِّي بَتِيْمٍ وَاحِدٍ إِلَّا فَرِيضَةً وَاحِدَةً فِي
الرَّوَايَةِ الْآخَرَى).^٥

عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بَتِيْمٍ^٦ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرَضِ وَ التَّوَافُلِ مَا شَاءَ،
مَا^٧ لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابِهِ وَ الثَّوْرِيِّ.^٨

١٥٩

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «لَا»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

٢. فِي «أ، ب، د»: «فَإِنَّمَا».

٣. فِي «ص، ع» وَ المَطْبُوعِ: «فِي».

٤. فِي «ع»: - «الْإِنَاءُ الْمُغَطَّى؛ لِأَنَّهُ يَطْمَعُ فِي...» إِلَى هُنَا.

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَأَيْضاً رَوَى فِي الْبَحْرِ قَوْلَيْنِ لِلنَّاصِرِ الْإِبَانَةِ، ص ٩٤؛ الْبَحْرِ الزَّخَارِ، ج ٢، ص ١٢١.

٦. فِي «ع»: - «وَاحِدٍ إِلَّا فَرِيضَةً وَاحِدَةً فِي الرَّوَايَةِ...» إِلَى هُنَا.

٧. فِي «أ، ب»: - «مَا».

٨. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرَخْسِيِّ، ج ١، ص ١١٣؛ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، ج ١، ص ٢٧٣؛ الْمُحَلَّى، ج ٢، ص ١٢٨؛

و قال مالك: لا يُصَلِّي الْمُتِمِّمُ بَتِيمٌ وَاحِدٍ صَلَاتِي فَرَضٍ، وَ لَا يُصَلِّي فَرَضاً وَ نَافِلَةً إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الْفَرَضُ قَبْلَ النَّافِلَةِ، وَ كَانَ التِّمُّمُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ عِنْدَهُ يُلْزِمُهُ أَنْ يُعِيدَ التِّمُّمَ بَيْنَ فَرَضَيْنِ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي النَّافِلَةِ.^١

و قال الشافعي: لَا يَجْمَعُ الْمُتِمِّمُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ، وَ يُصَلِّي الْفَرَضَ كُلَّهُ وَ النَّافِلَةَ وَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ بَتِيمٌ وَاحِدٍ.^٢

و قال شريك^٣: يَتِمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.^٤

الدليل على صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: الْآيَةُ^٥؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ الطَّهَارَةَ عَلَى الْقَائِمِ إِلَى الصَّلَاةِ^٦ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ بِالتِّمُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، وَ الصَّلَاةُ اسْمُ الْجِنْسِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ إِذَا وَجَدْتُمُوهُ تُجْزِئُكُمْ لَجِنْسِ الصَّلَاةِ،

«الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٣، المسألة ٩١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٣؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٧٩.

١. الموطأ، ج ١، ص ٥٤؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٤٨؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٤٩٧؛ الثمر الداني، ص ٧٣؛ المحلى، ج ٢، ص ١٢٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٦٣؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١٧؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٧٩.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٤؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٣٤١؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٩٣؛ مغني المحتاج، ص ١٠٣؛ المحلى، ج ٢، ص ١٢٩؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٤٢، المسألة ٩١؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٧٩.

٣. أبو عبد الله شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، قاضي الكوفة. ولد ببخارى سنة ٩٥ هـ، و روى عن سلمة بن كهيل و زياد بن علاقة و سماك بن حرب و عاصم الأحول و غيرهم، و عنه وكيع و ابن المبارك و أبو نعيم و أبو غسان النهدي. مات سنة ١٧٧ هـ. تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٧٩، الرقم ٤٨٣٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢٠٠؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٦.

٤. في «ص»: «يجمع المتيمم بين فرضين، و يصلى...» إلى هنا.

٥. المحلى، ج ٢، ص ١٢٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣١٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٧٩. ٦. المائدة (٥): ٦.

٧. في «أ، ب، د»: «للصلاة» بدل «إلى الصلاة».

و إذا فَقَدَ تَمَوْه أَجْزَأُكُمْ التَّيْمُمُ لَجَنَسِهَا»^١.

وأيضاً ما رَوَى عنه عليه السلام مِنْ قَوْلِهِ: «التُّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ»^٢.

و قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «التُّرَابُ كَافِيكَ وَ لَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ»^٣.
و ظَاهِرُهُ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ يَدُلُّ عَلَى قِيَامِ التَّيْمُمِ مَقَامَ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ، وَ أَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بِهِ مَا يُسْتَبَاحُ بِهَا.

١٦٠

المسألة الرابعة والخمسون

[وَجَدَانِ الْمَاءِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ]

(فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ مَا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَ هُوَ فِي بَقِيَّةٍ مِنْ وَقْتِهَا،

وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا^٤، فَإِنْ^٥ وَجَدَهُ بَعْدَ مُضِيِّ وَقْتِهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ)^٦.

و هَذَا الْفَرْعُ لَا يُشْبِهُ أَصْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ بِالتَّيْمُمِ لَا تَجُوزُ^٧ إِلَّا فِي آخِرِ

١. حكاه الشيخ في التهذيب بعينه ناقلاً من الشيخ المفيد. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٩.

٢. مسند أحمد، ج ٥، ص ١٥٥؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٨١، ح ١٢٤؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٩٦، ح ٧١١؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٧١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢١٢، بلفظ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ [وَضَوْءٌ] الْمُسْلِمِ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ».

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٦؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٨٢، ح ٣؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ١٣٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ١٩٦، ح ٧١٣ و ٧١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٨٤.

٤. حكى في البحر الزخار عن الناصر: إن وجد الماء في بقية من الوقت أدرك فيها الصلاة والوضوء.

البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٣.

٥. في «أ، ب، د»: «أعادها وإن»، بدل «وجب عليه إعادتها فإن».

٦. حكى في الإبانة الصلاة قبل مضي وقتها وبعدها، وفي البحر الزخار بعد مضي الوقت عن العترة.

أي القاسمية والناصرية، وفي نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ٨٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٣؛

نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٣٦.

٧. في «أ، ب، ج، د، س، ع»: «لا يجوز».

الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُفْرَعَ هَذَا الْفَرَعُ مَنْ يُجُوزُ الصَّلَاةُ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَ تَضْيِيقِ الْوَقْتِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْفَرَعِ عَلَى مَذْهَبِنَا، وَمَذْهَبِ مَنْ وَافَقَنَا فِي أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجُوزُ^٢ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ عَلَى مَا اخْتِيرَ^٣ وَحُكِيَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٤.

المسألة الخامسة والخمسون

[فقدان الماء و التراب النظيف]

(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا نَظِيفًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ التُّرَابَ بَعْدَ مُضِيِّ وَقْتِهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ).^٥
وَلَيْسَ لِأَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ صَرِيحٌ، وَيَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا نَظِيفًا فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، وَإِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ النَّظِيفِ قَضَى الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ قَدْ خَرَجَ^٦، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُحَمَّدٍ^٧، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ: أَنَّهُ

١. فِي «أ، ب، ج، د، ع»: «تضييق».

٢. فِي «ب»: - «فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْفَرَعِ...» إِلَى هُنَا.

٣. فِي «أ، ب، د، س»: «أَخْبَرَ».

٤. فِي «أ، ج، د، س، ص، ع»: «الْمَسْأَلَتِ».

٥. حَكَى فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ عَنْ الْعَتَرَةِ، أَيْ الْقَاسِمِيَّةِ وَالنَّاصِرِيَّةِ. الْبَحْرُ الزَّخَارُ، ج ١، ص ١٢٢.

٦. حَكَاهُ عَنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى: «الْعَلَامَةُ فِي مَخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ»، ج ١، ص ٤٤٤؛ وَنَهَى الْمَطْلَبُ، ج ٣،

ص ٧٤.

٧. الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ١٢٣؛ بِدَائِعِ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ٥٠؛ الْمُحَلَّى، ج ٢، ص ١٣٩؛ الْخِلَافُ

لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ١٥٥؛ الْمَسْأَلَةُ ١٠٧؛ الْأَسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ٣٠٦؛ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، ج ١، ص ٣٣٨.

يُصَلِّي وَيُعِيدُ.^١

و قال الشافعيُّ و أبو يوسف: يُصَلِّي بغير طهارة ثُمَّ يَقْضِي.^٢

الدليل^٣ على صحة ما اخترناه: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^٤، فَمَنْعَ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ مَعَ الْجَنَابَةِ إِلَّا بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ.

و أيضاً قوله عليه السلام: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بغير طهور»^٥، و الطهور هو الماء عند وجوده و الثراب عند فقده و قد عدّهما جميعاً، فوجب أن لا تكون له صلاة. و ليس للمخالف أن يتعلّق بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^٦ إلى^٧ قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾^٨؛ لأنه تعالى إنما أمر^٩ بإقامة الصلاة، و هذه ليست بصلاة؛ لأنها بغير طهارة و لا يتناولها الاسم.^{١٠}

١٦٢

١. نفس التخریجات السابقة.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٦٨؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٣٥٤؛ المجموع، ج ٢، ص ٢٧٧-٢٧٩؛ روضة الطالبين، ج ١، ص ٢٣٤؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٥ و ١٠٦؛ المحلى، ج ٢، ص ١٣٩؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ١٥٥، المسألة ١٠٧؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٣٨؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٠٦.

٣. في «ص»: «دليلنا».

٤. النساء (٤): ٤٣.

٥. مسند أحمد، ج ٢، ص ٥١؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠٠؛ ح ٢٧٣ و ٢٧٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٨٨؛ مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ١٢٢؛ ح ٥٧٥٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٢.

٦. الإسراء (١٧): ٧٨.

٧. كذا في النسخ.

٨. هود (١١): ١١٤.

٩. في «ص، ع»: «أمرنا».

١٠. حكاها عن الناصريات العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤٤٤.

المسألة السادسة والخمسون

[لَوْ وَجَدَ مَاءٌ يَكْفِيهِ لَوَجْهَهُ وَيَدَهُ]

(فَإِنْ وَجَدَ مَاءٌ يَكْفِيهِ لَوَجْهِهِ وَيَدِهِ غَسَلَهُمَا، وَلَا تَيَمَّمُ عَلَيْهِ).^٢

هَذَا قَوْلٌ حَادِثٌ؛ لِأَنَّ مَنْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهِ لَوَجْهِهِ وَيَدِهِ فَغَسَلَهُمَا، كَيْفَ يَسْتَبِيحُ الصَّلَاةَ وَهُوَ مَا أَكْمَلَ الطَّهَارَةَ بِالْمَاءِ الَّتِي هِيَ فِي أَرْبَعَةِ أَعْضَاءٍ وَلَا تَيَمَّمُ^٣؟! وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ لَجَمِيعِ أَعْضَائِهِ، فَعِنْدَنَا أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّيَمُّمُ، وَلَا يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ الَّذِي لَا يَكْفِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالْمُزَنِّيِّ.^٤

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ فِيمَا يَكْفِيهِ مِنْ أَعْضَائِهِ وَيَتَيَمَّمُ^٥،

١. فِي «أ، ب، س»: «وَلَا يَتَيَمَّمُ».

٢. حَكَى فِي الْبَحْرِ الرِّخَارَ عَنِ النَّاصِرِ، وَفِي شَرْحِ الْأَزْهَارِ خِلَافَ هَذَا، قَالَ فِيهِ: إِذَا لَمْ يَكْفِ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ كُلُّهَا عَدَلَ إِلَى التَّيَمُّمِ. الْبَحْرِ الرِّخَارِ، ج ٢، ص ١١٧؛ شَرْحِ الْأَزْهَارِ، ج ١، ص ١٣٩.

٣. لَعَلَّ النَّاصِرَ يَرَى أَنَّ الْوُضُوءَ مِنَ الْغَسْلِ وَأَنَّهُ يَجْزِي عَنْ وَضُوءِ الصَّلَاةِ فَقَطْ لِاعْنِ وَضُوءِ الصَّلَاةِ وَالْغَسْلِ، فَلِذَلِكَ أَجْزَأُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَهُ وَسَقَطَ عَنْهُ التَّيَمُّمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ مَاءً لِبَعْضِ الطَّهَارَةِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلَا يَشْرَعُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ يَرَى أَنَّ غَسْلَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ بَعْضُ مِنَ الْوُضُوءِ لَا مِنَ الْغَسْلِ وَيَرَى أَنَّ الْوُضُوءَ قَبْلَ الْغَسْلِ لَا جُزْءٌ مِنْهُ فِي أَوَّلِهِ لَمَا خَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجِبُ التَّيَمُّمُ بِدَلَالَةِ آيَةِ سُورَةِ النَّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ لِلْوُضُوءِ صَارَ عَادِمًا لِلْمَاءِ لِلْغَسْلِ كُلِّهِ وَهُوَ جَنْبٌ، فَكَيْفَ يَخْفَى هَذَا عَلَى النَّاصِرِ؛ فَظَهَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَسْقَطَ التَّيَمُّمَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ فِي حَقِّ الْجَنْبِ جُزْءٌ مِنَ الْغَسْلِ (مِنَ الطَّبَعَةِ السَّابِقَةِ).

٤. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ١١٣؛ بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ١، ص ٥٠؛ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، ج ١، ص ٢٤٢؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٢، ص ٢٢٣.

٥. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ١، ص ٦٦؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٢، ص ٢٢٤؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ٢٥٢؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٢، ص ٢٦٨؛ مَغْنِي الْمَحْتَا، ج ١، ص ٩٣؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَبَّارِ، ج ٢، ص ٦٩.

فكأنه^١ يوجبُ الجمعَ بينَ التيمُّمِ و بينَ ما يكفي من الماءِ لغسلِهِ من أعضائه.
و لم يقلْ أحدٌ: إنه إن وجدَ من الماءِ ما يكفيهِ لبعضِ الأعضاء استعملَهُ فيها^٢
لم يتيمَّم، والإجماعُ سابقٌ لهذا القولِ الحادثِ.
فأمَّا الدليلُ على صحَّةِ قولنا في المسألةِ التي حكيناها: فهو الآيةُ^٣، وأنه تعالى
أوجبَ التيمُّمَ عندَ عَدمِ الماءِ، وإِنَّمَا عَنِ بقوله «الماء» الكافي لها لا محالةً، فصارَ
وجودُ ما لا يكفي كعدمِهِ؛ ألا ترى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ ما يخافُ العطشُ إن استعملَهُ في
وضوئِهِ^٤، وَجَبَ عليه التيمُّمُ؛ من حيثُ كانَ ما معه من الماءِ ما وجودُهُ كعدمِهِ في
أَن الطَّهارةَ ما فُرِضَتْ عليه؟

المسألة السابعة والخمسون

١٦٤

[لو خشي من الاغتسالِ لبردِ ذَوْنِ الوُضوءِ]

(و لو أَجَنَّبَ رَجُلٌ في شِدَّةِ البَرْدِ وَ خَشِيَ مِنَ الاغْتِسَالِ وَ لَمْ يَخْشَ
مِنَ الوُضوءِ، تَوَضَّأَ وَ صَلَّى وَ لَا تَيَمَّمُ عَلَيْهِ).^٥
وهذا أيضاً غيرُ صحيح، وهو خلافُ إجماعِ الفقهاء؛ لأنَّه متى خَشِيَ
في الاغْتِسَالِ على نفسه يَجِبُ عليه التيمُّمُ الذي هو فَرَضُهُ عندَ زَوَالِ فَرَضِ
الطَّهارةِ بالماءِ.

و الوُضوءُ في الأَعْضاءِ الأَرْبَعَةِ لا يُزِيلُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ، وَ لَا يَقومُ مَقَامَ الاغْتِسَالِ؛

١. في «أ، ب، د، س»: «فكأن».

٢. في «أ، ب، د»: «فيه أو».

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. في «أ، ب، د، ص»: «وضوء».

٥. ذكر في الإبانة: ويجوز التيمُّم على أصله في المصرو وغير المصرو إذا لم يجد الماء أو تعذر استعماله محبوساً مقيداً أو مخلى مطلقاً لقوله ﷺ في الكبير: التيمُّم وضوء الضرورة. الإبانة، ص ٩٧.

فكيف تُستَبَاحُ^١ الصلاة مع حَدَثٍ^٢ الجنابة؟^٣ وهذا ممَّا لا شُبْهَةَ في مثله.

المسألة الثامنة والخمسون

[أَقْلُ الْحَيْضِ وَ أَكْثَرُهُ وَ التَّمْيِيزُ بِالصِّفَاتِ]

(أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَ أَكْثَرُهُ غَيْرُ مَقْدَرٍ^٥ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ^٦، وَ يُعْتَبَرُ صِفَاتُ الدَّمِّ، وَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى^٧: أَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ).^٨
عندنا: أَنْ أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَ أَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَ بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ وَ الثَّوْرِيُّ.^٩
وَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَقْلُهُ يَوْمٌ وَ لَيْلَةٌ، وَ أَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.^{١٠}

١. في «أ، ب، د، ص»: «يستباح».

٢. في «أ، ب، د، ع» و المطبوع: «حدوث».

٣. في «ع»: - «و لا يقوم مقام الاغتسال...» إلى هنا.

٤. في «أ، ب، د، س، ع» و المطبوع: «ما».

٥. حكى في البحر الزخار عن الناصر. البحر الزخار، ج ٢، ص ١٣٢.

٦. حكى في شرح الأزهار عن الناصر. شرح الأزهار، ج ١، ص ١٥١.

٧. في «ص»: - «و أكثره غير مقدر في إحدى...» إلى هنا.

٨. حكاه في الإبانة، و في شرح الأزهار عن الناصر. الإبانة، ص ٩٩ - ١٠١؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ١٥٥.

٩. المبسوط للرخسي، ج ٣، ص ١٤٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٣٣٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣٩؛ المحلى، ج ٢، ص ١٩٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٣٦، المسألة ٢٠٢ و ص ٢٣٧، المسألة ٢٠٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٤٩.

١٠. كتاب الأم، ج ١، ص ٨٥؛ مختصر المزني، ص ١١؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٨١؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٠؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٠٩؛ المحلى، ج ٢، ص ١٩٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٣٦، المسألة ٢٠٢ و ص ٢٣٧، المسألة ٢٠٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٤؛ أحكام القرآن

وَحَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَأَحَدٌ لَأَقْلَ الْحَيْضِ وَلَا لَأَكْثَرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ دَاوُدَ.^١

وَرَوَى غَيْرُ الطَّحَاوِيِّ عَنْ مَالِكٍ^٢: أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْعَلُ لَأَقْلَهُ حَدًّا، وَيَجْعَلُ الْحَدَّ فِي أَكْثَرِهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.^٣
دَلِيلُنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وَأَيْضًا مَا رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ^٤، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ^٥، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ»^٦، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

وَرَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْلُ الْحَيْضِ

١٦٦

١. المحلى، ج ١، ص ٤١٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٤ و ٤٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٤٨.

٢. في «ج، ع» - «أَنَّهُ لَأَحَدٌ لَأَقْلَ الْحَيْضِ وَلَا لَأَكْثَرِهِ...» إِلَى هُنَا.

٣. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٠؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٤١٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٤ و ٤٥؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٤١؛ أحكام القرآن، ج ١، ص ٤١٨.

٤. أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ التِّيمِيُّ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ بِالْمَدِينَةِ، رَوَى عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَطَائِفَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزَّهْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ وَخَلْقٌ. مَاتَ سَنَةَ ١٠٧ هـ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٣، ص ٤٢٧، الرِّقْمُ ٤٨١٩؛ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٢، ص ٢٣، الرِّقْمُ ٥٥٠٦.

٥. أَبُو أُمَامَةَ صَدَى بْنُ عَجْلَانَ بْنِ وَهَبٍ الْبَاهِلِيُّ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ صَفَيْنَ، سَكَنَ الشَّامَ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمَعَاذُ، وَرَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ وَشَدَّادُ أَبُو سَلَامٍ الْأَسْوَدُ وَمَكْحُولٌ وَغَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ ٨٦ هـ، وَهُوَ ابْنُ ٩١ سَنَةً، وَيَعْدُ فِيمَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الشَّامِ. الْمَعَارِفُ لِابْنِ قَتِيبَةَ، ص ٣٠٩؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١٣، ص ١٥٨، الرِّقْمُ ٢٨٧٢؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٦٨، الرِّقْمُ ٧٣٤.

٦. سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٨٣٦؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ١، ص ١٩٠؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ١٢٩؛ مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ، ج ١، ص ٢٨٠.

يَكُونُ ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا وَخَمْسًا وَلَا يُجَاوِزُ^١ عَشْرًا^٢.

وأيضاً فإن المقادير التي تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُعْلَمُ^٣ إِلَّا مِنْ جِهَةِ التَّوْقِيفِ والإجماع؛ مثل المقادير والحدودِ وَرَكَعَاتِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مُتَيَقَّنٌ^٤ عَلَى أَنَّهُ حَيْضٌ، وَمَا نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثَةِ وَزَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَا يَنْبُتُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ التَّوْقِيفِ.

وأيضاً فإن هذه الأمور العامة البلوى بها دائمة للنساء، فلو كان ما دون الثلاثة وَفَوْقَ الْعَشْرَةِ حَيْضًا لَتَقَلَّ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا يَوْجِبُ الْعِلْمَ؛ كَمَا وَرَدَتْ أَمْثَالُهُ.

المسألة التاسعة والخمسون

[أَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ]

(أَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ).^٥

هذا صحيح وإليه نذهب.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَبَّيٍّ: إِنَّ أَقْلَ الطُّهْرِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا^٦.

١. في «أ، ب، د، ع»: «تجاوز».

٢. سنن الدارمي، ج ١، ص ٢١٠؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢١٨، ح ٨٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٢٢. والصحيح أن يكون: «ثلاثة وأربعة وخمسة... عشرة» إذ تميزها «أيام».

٣. في «أ، ب، د، ع»: «يعلم». ٤. في «أ، ب، د»: «فتبين».

٥. حكى في البحر عن العترة أي القاسمية والناصرية. البحر الزخار، ج ٢، ص ١٣٣.

٦. كتاب الأم، ج ١، ص ٨٥؛ المحلى، ج ٢، ص ٢٠٠؛ المبسوط، ج ٣، ص ١٥٤ و ١٥٥؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٢٣؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٧٦-٣٨٠؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٤١٢؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٤٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٧؛ تفسير القرطبي، ج ٣، ص ٨٣.

وَأَمَّا مَالِكٌ، ففِي إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ^١، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ^٢ عَنْهُ: أَنَّ الطُّهْرَ لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ.^٣
وَعِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ: يَكُونُ الطُّهْرُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى مِقْدَارِ طَهْرِ الْمَرَأَةِ قَبْلَ ذَلِكَ.^٤
وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ عَلِمَ أَنَّ طَهْرَ الْمَرَأَةِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلَهَا.^٥
وَحَكَى ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ^٦ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمٍ^٧: أَنَّ أَقَلَّ الطُّهْرِ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَ

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٠؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٥٣٩؛ المحلى، ج ٢، ص ٢٠٠؛ حلية العلماء، ج ١، ص ٢٨٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤٨٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٠؛ أحكام القرآن، ج ١، ص ٤١٧.
٢. أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة بن عباس بن مرادس، السلمي العباسي الأندلسي القرطبي المالكي. ولد في حياة مالك بعد سنة ١٧٠ هـ، صنّف كتباً عديدة منها فضائل الصحابة وتفسير الموطأ والواضحة وغريب الحديث، فعرض كتبه على عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون ومطرف و عبد الله بن نافع الزبيري. و روى عنه محمد بن وضاح ومطرف بن قيس وبقي بن مخلد وآخرون، كان رأساً في فقه المالكية روي أنه، مات سنة ٢٣٨ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ١٠٢، الرقم ٣٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ٣٤٧، الرقم ٧٣٩.
٣. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤١٢؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٢؛ وفي أحكام القرآن للجصاص هكذا: «لا يكون أقل من خمسة عشر»، أحكام القرآن، ج ١، ص ٤١٧.
٤. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٧. ٥. نفس المصدر.
٦. أبو جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى البغدادي، شيخ الحنفية، ولد في حدود سنة ٢٠٠ هـ، وسكن مصر وولي قضاءها، روى عن محمد بن سماعة وعاصم بن عليّ وبشر بن الوليد. و تفقّه على أصحاب أبي يوسف ومحمد، وهو أستاذ أبو جعفر الطحاوي، صنّف كتاب الحجّ، مات في محرم سنة ٢٨٠ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٣٣٤، الرقم ١٥٣؛ شذرات الذهب، ج ٢، ص ١٧٥.
٧. أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن بن سمعان بن مشنّج التميمي المروزي، ولد بمرور سنة ١٥٩ هـ، واتّصل بالمأمون، ولّاه قضاء البصرة سنة ٢٠٢ هـ، ثمّ قضاء بغداد، فعزله المتوكل. روى عن ابن مبارك وسفيان بن عيينة وآخرين، و روى عنه البخاري وأبو حاتم الرازي

احتجَّ بأنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ عَدَلَ^١ كُلِّ حَيْضَةٍ وَطَهَرَ شَهْرًا، وَالحَيْضُ فِي الْعَادَةِ أَقَلُّ مِنَ الطَّهْرِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْحَيْضُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا وَبَاقِي الشَّهْرِ طَهْرًا وَهُوَ تِسْعَةُ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا.^٢ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

وَأَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ عَشْرَةَ أَيَّامٍ طَهْرٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَنْ ادَّعَى زِيَادَةَ عَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ لِلْعُذْرِ، مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ، وَلَيْسَ يَجِدُ الْمُخَالَفُ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ.

المسألة الستون

[الْصُّفْرَةُ وَالكُدْرَةُ قَبْلَ الدِّمِ الْأَسْوَدِ وَبَعْدَهُ]

(الْصُّفْرَةُ إِذَا رُئِيَ قَبْلَ الدِّمِ الْأَسْوَدِ فَلَيْسَتْ بِحَيْضَةٍ^٣، وَإِنْ رُئِيَ

بَعْدَهُ فَهِيَ حَيْضٌ^٤، وَكَذَلِكَ الْكُدْرَةُ).

عِنْدَنَا: أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضٌ، وَلَيْسَتْ فِي أَيَّامِ الطَّهْرِ

«و الترمذي وغيرهم. مات في الربيعة سنة ٢٤٢ هـ. تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ١٩٥، الرقم ٧٤٨٩؛ سير

أعلام النبلاء، ج ١٢، ص ٥، الرقم ١؛ وفيات الأعيان، ج ٦، ص ١٤٧، الرقم ٧٩٣.

١. في «ج» والمطبوع: «عدد».

٢. المجموع، ج ٢، ص ٣٨٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٥٩؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٤٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٧.

٣. والصواب: «بحيض»، إذ كلمة «حيضة» غير مستعمله.

٤. في «س، ص، ع» والمطبوع: «حيضة».

٥. حكاه في الإبانة. وفي البحر الزخار و نيل الأوطار روايتان عن الناصر، الأولى: أنها في وقت إمكان الحيض مطلقاً، والثانية: مثل ما هنا. الإبانة، ص ١٠٣ و ١٠٤؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٣١

و ١٣٢؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٤٥ و ٣٤٦.

حَيْضاً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لَتَقْدُمِ الدَّمُ الْأَسْوَدُ وَتَأْخُرَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٍ
و مالِكٍ وَ الشافِعِيِّ وَ اللَّيْثِ وَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ^١.

و قَالَ أَبُو يَوْسُفَ: لَا تَكُونُ الْكُدْرَةُ حَيْضاً إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الدَّمُ^٢.

و ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ دَاوُدَ إِلَى أَنَّ الصُّفْرَةَ وَ الْكُدْرَةَ لَيْسَتَا بِحَيْضٍ
عَلَى وَجْهِهِ^٤.

١٦٩

دَلِيلُنَا: بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ، مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ
وَ الْكُدْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضاً»^٥، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَقُولُ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهَا، بَلْ
بِتَوْقُفٍ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ التَّمِيمِيُّ الْعَنْبَرِيُّ، أَبُو الْحَرِّ، وَلَدَ فِي سَنَةِ ١٠٠ هـ، وَقِيلَ: ١٠٦ هـ،
وَلِيَ قِضَاءَ الْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٧ هـ، وَغُزِلَ سَنَةَ ١٦٦ هـ. رَوَى عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ وَ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ
وَ هَارُونَ بْنِ رِبَابٍ وَ غَيْرِهِمْ، وَ رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَ خَالِدُ بْنُ حَارِثٍ وَ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ وَ غَيْرِهِمْ.
مَاتَ سَنَةَ ١٦٨ هـ. أَخْبَارُ الْقِضَاءِ، ج ٢، ص ٨٨؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١٠، ص ٣٠٦، الرِّقْمُ ٥٤٥٦؛ مِيزَانُ
الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ٥، الرِّقْمُ ٥٣٥٣.

٢. الْمَحَلِّيُّ، ج ٢، ص ١٦٨ وَ ١٦٩؛ الْخِلَافُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٢٣٥، الْمَسْأَلَةُ ٢٠١؛ الْمَبْسُوطُ
لِلسَّرْحَسِيِّ، ج ٣، ص ١٥٠؛ فَتْحُ الْعَرِيزِ، ج ٢، ص ٤٨٥؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٤٦ وَ ٤٧؛ الْمَغْنِي
لَاِبْنَ قِدَامَةَ، ج ١، ص ٣٤٩؛ نَبْلُ الْأَوْتَارِ، ج ١، ص ٣٤٥؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ٤١٩؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ
لِلجَنَّاظِ، ج ١، ص ٤١٩.

٣. الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ، ج ٣، ص ١٥٠؛ الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج ١، ص ٣٣٤؛ الْمَحَلِّيُّ، ج ٢،
ص ١٦٩؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٢٣٥، الْمَسْأَلَةُ ٢٠١؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ٣٢٥؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلجَنَّاظِ،
ج ١، ص ٤١٩.

٤. حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ١، ص ٢٨٣؛ بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٤٦؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ٣٢٥.

٥. لَاحِظْ أَيْضاً مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ قَرِيباً مِنْهَا فِي: الْمَصْنَفِ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ١١٦، ح ٣؛ سَنَنِ
الدَّرَامِيِّ، ج ١، ص ٢١٣؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٣٣٦؛ مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَ الْأَثَارِ، ج ١،
ص ٣٧٢، ح ٤٧٧.

٦. فِي «س»: «وَ الظَّاهِرُ».

و رُوِيَ عنها^١: أَنَّهَا مَا كَانَتْ تُصَلِّي حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ خَالِصاً.^٢
و معنى ذلك: حَتَّى تَرَى الْخِرْقَةَ بَيَاضاً لَيْسَ فِيهَا صُفْرَةٌ وَ لَا كُدْرَةٌ.
و رُوِيَ عَنْ أَسْمَاءٍ مِثْلَ ذَلِكَ.^٣
و رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ الْحَيْضِ أَسْوَدٌ، ثُمَّ رَقِيقٌ، ثُمَّ صَدِيدٌ، ثُمَّ أَصْفَرٌ»^٤، فَجَعَلَ الصُّفْرَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيْضِ.

المسألة الإحدى^٥ و الستون

[الْحَيْضُ مَعَ الْحَمْلِ]

(الْحَيْضُ لَا يَكُونُ مَعَ الْحَمْلِ^٦).^٧

عندنا: أَنَّ الْحَامِلَ قَدْ يَكُونُ مَعَهَا الْحَيْضُ كَالْحَائِلِ^٨، وَ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَ اللَّيْثِ وَ الشَّافِعِيِّ.^٩

١٧٠

١. في «أ، ب»: - «و روي عنها».
٢. المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ٣٠١، ح ١١٥٩؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٦٢٥، ح ٢٧٧١٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٩.
٣. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤١٩.
٤. لم نعرّض عليها في المصادر التي في متناول أيدينا.
٥. هكذا في النسخ و المطبوع و الصحيح: «الحادية» متناسبة للعناوين الآتية.
٦. في «أ، ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «الحبل».
٧. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر و غيره، الإبانة، ص ١١٢؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٣٤.
٨. نقل هذا القول عن كتاب الناصريات هذا العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٥٦.
٩. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٢٨؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٥٧٧؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٦؛ مواهب الجليل، ج ٥، ص ٣٥٩؛ المحلى، ج ١، ص ٢٦٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٢٧؛ أحكام القرآن، ج ٣، ص ٢٣٥.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَالأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ حَبَّيٍّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ: إِنْ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ.^١

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ^٢ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.^٣

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^٤، وَ لَفْظُ «النِّسَاءِ» عَامٌّ فِي الْحَوَامِلِ وَ غَيْرِ الْحَوَامِلِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْحَيْضُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ النِّسَاءِ مَا عُلِّقَ هَذَا الْوَصْفُ عَلَى اسْمِ النِّسَاءِ، وَ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ النِّسَاءِ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَ إِذَا كَانَ الْآخِرَ فَاغْتَسِلِي وَ صَلِّيْ»^٥، وَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ حَائِلاً أَوْ حَامِلاً^٦.

المسألة الثانية وَ السُّنُونَ

١٧١

[صَلَاةُ الْمُسْتَحَاضَةِ]

(الْمُسْتَحَاضَةُ تَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَ بَيْنَ

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٢؛ المحلى، ج ١، ص ٢٦٣؛ بداية المجتهد، ج ١،

ص ٤٦؛ المجموع، ج ٢، ص ٣٨٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٢٧.

٢. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص»: - «المُحَقِّقَةُ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص»: «ذَكَرَهَا».

٤. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٢٢.

٥. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٩٨؛ صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ، ج ٤، ص ١٨٠؛ سَنَنُ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١،

ص ٢١٤، ح ٧٨١؛ سَنَنُ النَّسَائِيِّ، ج ١، ص ١٢٣ وَ ١٨٥؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٣٢٥.

٦. فِي «ج، س، ص، ع»: «حَامِلاً أَوْ حَائِلاً».

العِشَاءِ بَيْنَ بَوْضُوٍّ وَاحِدٍ، وَ يَرْتَفِعُ حَيْضُهَا بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ).^١
و الكلام في هذه المسألة قد بَيَّنَّاهُ وَ فَرَّعْنَاهُ^٢ فِي مَسْأَلَةٍ تَقَدَّمَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ^٣،
و بَيَّنَّا الْمَوْضِعَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَ الْمَوْضِعَ
الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهَا فِيهِ الْغُسْلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَ أَوْضَحْنَاهُ وَ لَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ.

المسألة الثالثة والستون

[أَقْلُ النَّفَاسِ وَ أَكْثَرُهُ]

(أَقْلُ النَّفَاسِ لَيْسَ بِمُقَدَّرٍ، وَ أَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَ لَوْ انْقَطَعَ دُمُهَا
عَقِبَ الْوِلَادَةِ وَ اسْتَمَرَ الْانْقِطَاعُ إِلَى قَبْلِ الْأَرْبَعِينَ بَيَّومٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ
رَأَتْ الدَّمَ كَانَ الدَّمُ الثَّانِي نِفَاسًا كَالْأَوَّلِ).^٤
عِنْدَنَا: أَنَّ الْحَدَّ فِي نِفَاسِ الْمَرْأَةِ أَيَّامُ حَيْضِهَا الَّتِي تَعَهَّدُهَا، وَ رُوي: أَنَّهَا تَسْتَظْهِرُ
بَيَّومٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، وَ رُوي فِي أَكْثَرِهِ: ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ يَوْمًا.^٥

١٧٢

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار فقال: مسألة (العتره و الأوزاعي) و توضأت لوقت كل صلاة و لها الجمع و النفل و القضاء بوضوء واحد. الإبانة، ص ١١١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٤٣.
٢. في «ج»، س، ص، ع: «فرعناه». و في المطبوع: «فرغناه» و لعله الأصح.
٣. لاحظ المسألة: (٤٥) الصفحة ٣٦٣.
٤. حكاها في الإبانة و البحر الزخار عن العتره. و في شرح الأزهار و نبيل الأوطار عن الناصر، و حكى فيها جميعاً عن الناصر أَنَّ أَكْثَرَهُ أَرْبَعُونَ، و لم يحك عن الناصر مسألة عوده في خلال الأربعين أَنَّهُ دَمُ نِفَاسٍ، بل حكى عنه هناك أَنَّهُ يَكْرَهُ وَطُوعًا قَبْلَ تَمَامِ النِّقَاءِ طَهْرًا يَعْنِي عَشْرًا. الإبانة، ص ١٠٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٤٦؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ١٦٦؛ نبيل الأوطار، ج ١، ص ٣٥٨.
٥. المقنعة، ص ٥٧؛ الانتصار، ص ١٢٩؛ المراسم العلوية، ص ٤٤؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٣، المسألة ٢١٣.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَ النَّوْرِيُّ وَ اللَّيْثُ أَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.^١
و قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: تَعْتَبَرُهَا بِنِسَاءِ أُمَّهَاتِهَا وَ أَخَوَاتِهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا نِسَاءً فَأَكْثَرُهُ
أَرْبَعُونَ يَوْمًا.^٢

و قَالَ مَالِكٌ وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ وَ الشَّافِعِيُّ: أَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا.^٣
ثُمَّ رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ هَذَا وَ قَالَ: يُسَأَلُ النَّاسُ عَنْهُ وَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ.^٤
وَ حَكَى اللَّيْثُ: أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ يَوْمًا.^٥
وَ حُكِيَ عَنِ الْحُسَيْنِ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: أَكْثَرُ النَّفَاسِ خَمْسُونَ يَوْمًا.^٦
فَأَمَّا أَقَلُّ النَّفَاسِ عِنْدَنَا، فَانْقِطَاعُ الدَّمِ.
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْإِتِّفَاقَ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ الْأَيَّامَ الَّتِي تُقَرَّرُ بِأَنَّهَا النَّفَاسُ يَلْحَقُهَا حُكْمُ
النَّفَاسِ، وَ لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا زَادٌ عَلَى^٧ ذَلِكَ اتِّفَاقٌ وَ لَا دَلِيلٌ، وَ الْقِيَاسُ لَا يَصِحُّ إِثْبَاتُ

١. المبسوط، ج ٣، ص ٢١١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٣٨٠؛ بدائع الصنائع،
ج ١، ص ٤١؛ المحلى، ج ٢، ص ٢٠٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٣، المسألة ٢١٣؛ بداية
المجتهد، ج ١، ص ٤٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٤.

٢. الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٤.

٣. مختصر المزني، ص ١١؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٣؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٥٧٣؛ المجموع، ج ٢،
ص ٥٢٢؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٢٠؛ المحلى، ج ٢، ص ٢٠٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٤،
المسألة ٢١٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٤.

٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٣؛ المحلى، ج ٢، ص ٢٠٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٦؛ الاستذكار،
ج ١، ص ٣٥٤.

٥. الانتصار، ص ١٢٩، المسألة ٢٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٤؛ المسألة ٢١٣؛ المجموع، ج ٢،
ص ٥٢٤؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٥٤.

٦. نفس المصادر إلا المجموع.

٧. في «أ»، ب، د: «عن».

المقادير به، فيجب صحته ما اعتدناه.

و أيضاً و لك أن تقول: إن المرأة داخلة في عموم الأمر بالصلاة والصوم، وإنما يُخرِجها في الأيام التي حددناها الإجماع، ولا إجماع ولا دليل فيما زاد على ذلك، فيجب دخولها تحت عموم الأوامر، ولو لم يكن مذهبنا إلا أن فيه استظهاراً للفرص والاحتياط له، وأخبارهم بخلاف ذلك، يكفي.

المسألة الرابعة والستون

[مَبْدُؤُ النَّفَاسِ لَوْ وَلَدَتْ تَوَامِينِ]

(و لَوْ وَلَدَتْ تَوَامِينِ كَانَ النَّفَاسُ مِنْ مَوْلِدِ^١ الْآخِرِ مِنْهُمَا).^٢

لَسْتُ أَعْرِفُ لأَصْحَابِنَا نَصّاً صَرِيحاً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ النَّفَاسَ يَكُونُ مِنْ مَوْلِدِ الْأَوَّلِ.

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَبُو يُونُسَ بِمِثْلِ ذَلِكَ^٣. وَ قَالَ مُحَمَّدٌ وَ زُفَرٌ: مِنْ مَوْلِدِ الْآخِرِ.^٤

الدليل على صحة ما قويناه: أن النفس هو الدم الخارج عقيب الولادة بدلالة أنها لو رأت الدم قبل الولادة لم يكن نفاساً، ولو رآته بعد الولادة ولم يبق في بطنها ولد كان نفاساً، فعلم أن النفس هو دم خارج عقيب الولادة، وقد وجد دم على

١. في «أ، ب، د»: «مولدها».

٢. حكى في البحر الزخار المسألة عن بعض الزيدية ولم يحكمها عن الناصر، البحر الزخار، ج ٢، ص ١٤٥.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢١٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٤٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٧، المسألة ٢١٩؛ المجموع، ج ٢، ص ٥٢٦.

٤. نفس المصادر.

هذه الصفة، فَوَجَبَ أن يكون نفاساً، ولا يَمْنَعُ كَوْنُ أَحَدِ الْوَلَدَيْنِ بَاقِياً فِي بَطْنِهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ نِفَاساً.

١٧٤

و أَيْضاً لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا وَلَدَتْ وَ خَرَجَ الدَّمُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: قَدْ نَفِسَتْ، وَ لَا يَعْتَبِرُونَ بَقَاءَ وَلَدٍ فِي بَطْنِهَا، وَ يُسَمُّونَ الْوَلَدَ مَنْفُوساً^١؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا تُفِيسَ الْمَنْفُوسُ مِنْ آلِ خَالِدٍ بَدَا كَرَمٌ لِلنَّازِظِينَ مُبِينٌ^٢
فَسَمَّى الْوَلَدَ مَنْفُوساً، وَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَنْفُوساً إِلَّا وَ الْأُمُّ نَفْسَاءُ، وَ الدَّمُ نَفْسُهُ يُسَمَّى^٣ نَفْساً؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ مَا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فَحُكْمُهُ كَذَا وَ كَذَا؟ يَعْنُونَ بِهِ: كُلُّ مَا لَهُ دَمٌ سَائِلٌ^٤، وَ إِذَا كَانَ الدَّمُ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ النَّفْسِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خُرُوجُهُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ نِفَاساً عَلَى كُلِّ حَالٍ.

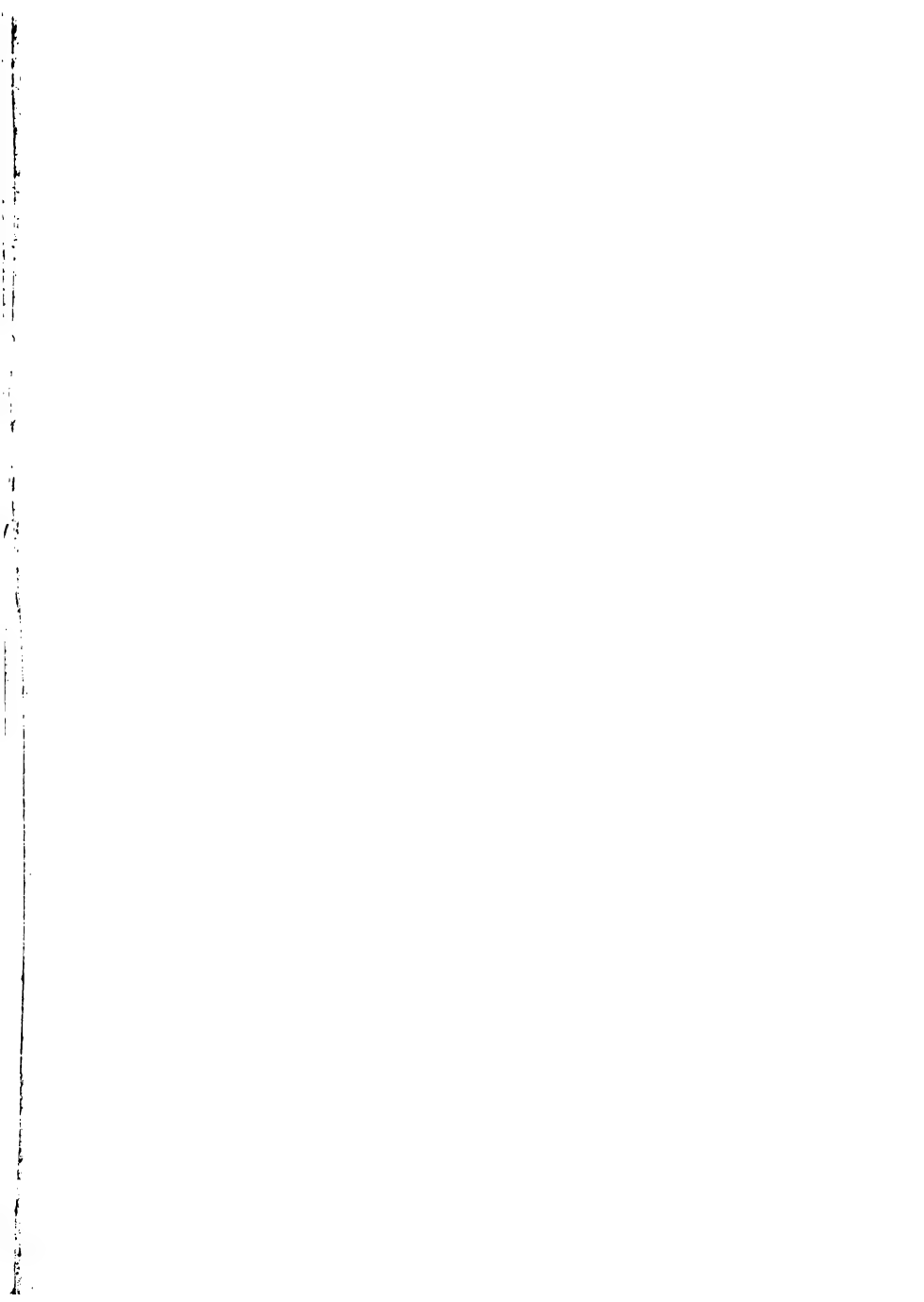
١. غريب الحديث لابن قتيبة، ج ١، ص ٢٩٧؛ الصحاح، ج ٣، ص ٩٨٥ (نفس).

٢. في السرائر: «و طيب»، بدل من: «مبين».

٣. في «أ»، ب، د: «فسمي».

٤. في جميع النسخ: «سائلة»، و ما أثبتناه هو الصواب.

كتاب الصلاة



المسألة الخامسة و الستون

[حُكْمُ الْأَذَانِ]

(الْأَذَانُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ).^١

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ وَلَيْسَا بِوَاجِبَيْنِ، وَإِنْ كَانَا فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَفِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَشَدَّ تَأَكُّدًا^٢، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ وَأَذْهَبَ إِلَيْهِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ وَاجِبَانِ عَلَى الرَّجَالِ خَاصَّةً دُونَ النِّسَاءِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ جَمَاعَةٍ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ، وَيَجِبَانِ عَلَيْهِمْ جَمَاعَةً وَفُرَادَى فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ^٣، وَالْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي بَاقِي الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ.^٤

١. حكى في البحر الرخاّر عن العترة أي القاسمية والناصرية، البحر الرخاّر، ج ٢، ص ١٨٣.

٢. المسفحة للمفيد، ص ٩٧؛ المراسم العلوية، ص ٦٦ و ٦٧؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٨٤.

المسألة ٢٨؛ الوسيلة لابن حمزة، ص ٩١. و حكى أقوالهم العلامة في تحرير الأحكام، ج ١.

ص ٢٢١؛ ومختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٢٠.

٣. في «أ، ب، د»: «+ الجماعة و».

٤. نفس المصادر المسبقة.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مَسْنُونَانِ غَيْرُ
وَاجِبَيْنِ.^١

وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهُمَا مِنْ فَرَائِضِ الْكِفَايَاتِ.^٢

وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَرَكَ الْأَذَانَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ.^٣
وَاخْتَلَفَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ:

فَحَكَى عَنْهُ بَعْضُ الْمُحَصِّلِينَ فِي كِتَابِهِ: أَنَّ مَذْهَبَهُ مِثْلُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ
الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مَسْنُونَانِ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ^٤، وَوَجَدْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ
يُصَرِّحُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ.^٥

وَذَهَبَ ابْنُ خَيْرَانَ^٦ وَالْإِصْطَخَرِيُّ^٧ إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ مَسْنُونٌ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ

١. فتح العزيز، ج ٣، ص ١٣٨؛ المجموع، ج ٣، ص ٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٢٧؛ بداية
المجتهد، ج ١، ص ٨٩؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٧١.
٢. فتح العزيز، ج ٣، ص ١٤٠؛ المجموع، ج ٣، ص ٨٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٥؛ نيل الأوطار، ج ٢،
ص ١٠.

٣. المجموع، ج ٣، ص ٨٢؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٧١.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٣٣؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٠٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٦
و ١٤٧؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٩؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٠.

٥. نفس المصادر.

٦. أبو عليّ الحسين بن صالح بن خيران البغدادي، الفقيه الشافعي، وأحد أركان المذهب، تفقه عليه
جماعة، مات سنة ٣٢٠ هـ. تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٥٣، الرقم ٤١١٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٥،
ص ٥٨، الرقم ٢٧.

٧. أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري، الشافعي، ولد سنة ٢٤٤ هـ، وولي
قضاء قم، وولي الحسبة ببغداد. روى عن سعدان بن نصر وعذّة، وروى عنه محمد
بن المظفر والدارقطني وابن شاهين وجماعة، وصنّف كتاباً في أدب القضاء، مات
ببغداد سنة ٣٢٨ هـ. وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٧٤، الرقم ١٥٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٢٥٠،
الرقم ١٠٤.

إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ فَرَائِضِ الْكِفَايَاتِ فِيهَا.^١

وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَذَانَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَالْإِقَامَةُ وَاجِبَةٌ؛ قَالَ: فَإِنْ صَلَّى بِغَيْرِ إِقَامَةٍ نَظَرُ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ وَيُصَلِّيَ، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.^٢

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ وَاجِبَتَانِ لِكُلِّ صَلَاةٍ^٣، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُمَا وَاجِبَانِ وَمَشْرُوطَانِ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَانْفَرَدَ دَاوُدُ بِأَنَّهُمَا قَالَ: إِنَّمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ دُونَ صَلَاةِ الْإِنْفِرَادِ.^٤

١٧٩

وَالدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّ الْأَصْلَ نَفْيُ الْوُجُوبِ، فَمِنْ ادِّعَاءِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ.

وَلِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مَشْرُوعٌ مَسْنُوءٌ^٥، وَفِيهِمَا فَضْلٌ كَبِيرٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْوُجُوبِ، وَالْوُجُوبُ زَائِدٌ عَلَى الْحُكْمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فِيهِمَا، فَمِنْ ادِّعَاءِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ لَا مَحَالَةَ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مِمَّا تَعَمُّ الْبَلَوَى بِهِ، وَتَتَكَرَّرُ فَعْلُهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا حَتْمًا لَوَرَدَ وَجُوبُهُ، وَوَرَدَ مِثْلُهُ فِيمَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ وَيَرْفَعُ الشُّكَّ.

١. فتح العزيز، ج ٣، ص ١٣٩؛ المجموع، ج ٣، ص ٨٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٥؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٠.

٢. المجموع، ج ٣، ص ٨٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٦؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٧٢.

٣. المحلى، ج ٣، ص ١٢٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٧٢.

٤. المحلى، ج ٣، ص ١٢٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٩؛ المجموع، ج ٣، ص ٨٢.

٥. في «ص»: «و مسنون».

٦. في «ج، د، ص، ع» والمطبوع: «كثير».

و يُدَلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «الْأَيْمَةُ ضُمْنَا، وَ الْمُؤَذَّنُونَ أُمْنَا»^١، فَلَا مَيْنَ^٢ مُتَطَوِّعٌ^٣ بِالْأَمَانَةِ، وَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ.

المسألة السادسة وَ السُّتُونُ

[التكبيرُ في أوَّلِ الأذانِ]

(التكبيرُ في أوَّلِ الأذانِ أربعَ مرَّاتٍ).^٤

هذا هو الصَّحِيحُ عِنْدَنَا، وَ وافَقْنَا عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَ الشَّافِعِيُّ وَ الثَّوْرِيُّ وَ ابْنُ حَبَّيٍّ.^٥

وَ حَكَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ^٦، عَنْ أَبِي يَوْسُفَ: أَنَّهُ يَقُولُ فِي أوَّلِ الأذانِ وَ الإِقَامَةِ:

١. كتاب المسند للشافعي، ص ٣٣؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٣٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٧، ح ٥١٧؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٣٣، ح ٢٠٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٣٠؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٥٩٢، ح ٢٠٤٠٧.

٢. في «أ، ب، د»: «وَ الأمير».

٣. كذا في السرائر، ج ١، ص ٢٠٩. وَ في «ع»: «مَطْوَعٌ»، وَ في «ص»: «متبوع».

٤. حكاه في الإبانة، وَ في البحر الزخار وَ شرح الأزهار وَ نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ١٣٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٩٠؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ٢٢٣؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٦.

٥. كتاب الأم، ج ١، ص ١٠٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٢٨ وَ ١٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١١٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤١٦؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٧؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٦٩؛ تفسير القرطبي، ج ٦، ص ٢٢٧.

٦. أبو عليّ الحسن بن زياد اللؤلؤي، كان أبوه من موالي الأنصار، من أهل الكوفة وَ نزل بغداد، تفقه على أبي حنيفة وَ روى عنه وَ عن ابن جريج، وَ روى عنه محمد بن سماعة القاضي وَ شجاع وَ عذّة. ولي القضاء في الكوفة سنة ١٩٤ هـ ثم استعفى، وَ علماء الحديث يطعنون في روايته. ضعفاء العقيلي، ج ١، ص ٢٢٧، الرقم ٢٧٦؛ الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٣١٨، الرقم ٣١٨؛ تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٣٢٥، الرقم ٣٨٢٧.

اللَّهُ أَكْبَرُ، مَرَّتَيْنِ.^١

و الدليل على صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: إجماعُ الفرقَةِ الْمُحِقَّةِ عليه.

و أيضاً فإن الاحتياطَ و الاستظهارَ فيه.

و أيضاً حَدِيثُ أَبِي مَحْذُورَةَ^٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ لَقَّنَهُ الْأَذَانَ، فَقَالَ فِي

أَذَانِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.^٣

و فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ^٤ الَّذِي أُرِيَ^٥ الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ أَرْبَعَ

مَرَّاتٍ».^٦

١. المبسوط، ج ١، ص ١٢٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٧؛ المحلى، ج ٣، ص ١٥٣؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٩.

٢. أبو محذورة المؤذن القرشي الجمحي، اختلف في اسمه فقيل: سمرة بن معير، وقيل: أوس بن معير، وقيل: معير بن محيريز، أسلم يوم فتح مكة و أقام بها و لم يهاجر، أقره النبي ﷺ على الأذان بمكة. روى عنه ابنه عبد الملك و الأسود النخعي و أبو سلمان المؤذن و غيرهم، توفي سنة ٧٩هـ، و قيل: ٥٩هـ. أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٩٢؛ تهذيب الكمال، ج ٣٤، ص ٢٥٦، الرقم ٧٦٠٣؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٠٦، الرقم ٣٥٨.

٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٠٨ و ج ٦، ص ٤٠١؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٧١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٧٠٨ و ٧٠٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٢، ح ٥٠٢؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٥ و ٧؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٤١، ح ٨٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٩٢-٣٩٤.

٤. أبو محمد عبد الله بن زيد بن عبد ربّه بن ثعلبة بن زيد بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي المدني، شهد العقبة و بدرًا و المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، و هو الذي أُرِيَ الأذان في النوم فأمر النبي ﷺ بلالاً أن يؤذّن على مارأه. روى عنه ابنه محمد و سعيد بن المسيّب، مات سنة ٣٢هـ. أسد الغابة، ج ٣، ص ١٦٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٧٥، الرقم ٧٩؛ الإصابة، ج ٤، ص ٨٤، الرقم ٤٧٠٤.

٥. في «ص» و المطبوع: «رأى».

٦. مسند أحمد، ج ٤، ص ٤٢ و ٤٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٧٠٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٠، ح ٤٩٩؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٣١، ح ١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٩٠ و ٣٩١ و ٤١٤.

المسألة السابعة والستون

[عَدُّ التَّهْلِيلِ فِي آخِرِ الْأَذَانِ]

(و التَّهْلِيلُ فِي آخِرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً).^١

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ التَّهْلِيلَ فِي آخِرِ الْأَذَانِ مَرَّتَانِ، وَ فِي آخِرِ الْإِقَامَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَرَّتَانِ فِي الْأَذَانِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرَهُ، وَأَنَّ فِيهِ الْإِحْتِيَاظَ وَ الْاسْتِظْهَارَ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ حَمَادٌ^٢، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ^٣، عَنْ بِلَالٍ: أَنَّهُ كَانَ يُثْنِي الْأَذَانَ، وَ يُثْنِي الْإِقَامَةَ.^٤ وَ رَوَى عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ^٥ قَالَ: سَمِعْتُ بِلَالًا يُؤَدِّئُ مَثْنِي مَثْنِي، وَ يُقِيمُ

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الرخّار عن الناصر زيادة تهليل في آخره وقال: مشروع لفعل علي عليه السلام،

الإبانة، ص ١٣٥؛ البحر الرخّار، ج ٢، ص ١٩١.

٢. أبو إسماعيل حمّاد بن أبي سليمان مسلم الأشعري الكوفي، مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، سمع أنس بن مالك، و تفقه بإبراهيم النخعي، و روى عن أنس بن مالك و الحسن البصري و سعيد بن جبير و غيرهم، و روى عنه ابنه إسماعيل و سفيان و شعبة و أبو حنيفة و غيرهم. ذكره الشيخ فيمن روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام، و قال في الثاني: تابعي كوفي. رجال الطوسي، ص ١٣٢، الرقم ١٣٥٨ و ص ١٨٦، الرقم ٢٢٦٨؛ تهذيب الكمال، ج ٧، ص ٢٦٩، الرقم ١٤٨٣؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٩٥، الرقم ٢٢٥٣.

٣. الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، و يقال: أبو عبد الرحمن، الفقيه الكوفي، و هو أخو عبد الرحمن بن يزيد و خال إبراهيم النخعي. روى عن أمير المؤمنين عليه السلام و أبي بكر و عمر و ابن مسعود و حذيفة و بلال و عائشة، و روى عنه ابنه عبد الرحمن و إبراهيم النخعي و آخرون. مات بالكوفة سنة ٧٥هـ. أسد الغابة، ج ١، ص ٨٨؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٥٠، الرقم ٢٩؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٤٢، الرقم ٤٦٠.

٤. المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٠؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٩٢٩.

٥. سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر الجعفي الكوفي، أبو أمية، أدرك الجاهلية و أسلم في حياة النبي صلى الله عليه و آله.

مَثْنَى مَثْنَى^١.

١٨٢

و رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ بِلَالًا أَدَّنَ بِمَنْئَى صَوْتَيْنِ صَوْتَيْنِ، وَأَقَامَ مِثْلَ ذَلِكَ^٢.
و الإِطْلَاقُ بِأَنَّ الْأَذَانَ مَثْنَى مَثْنَى^٣ يَقْتَضِي تَثْنِيَّةَ جَمِيعِ الْفَاطِطِ، وَ مِنْ الْفَاطِطِ
التَّهْلِيلُ فِي آخِرِهِ، وَ لَا يَلْزَمُنَا الْإِقَامَةُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّا خَصَّصْنَا لَفْظَ التَّهْلِيلِ مِنْ
الْإِقَامَةِ بِدَلِيلٍ، وَ أَخْرَجْنَاهُ عَنِ التَّثْنِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ، وَ إِلَّا فَلَفْظُ الْأَخْبَارِ يَقْتَضِيهِ.

المسألة الثامنة والستون

[وَقْتُ أَذَانِ الْفَجْرِ]

(لَا يَجُوزُ أَذَانُ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ).^٤

قَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عِنْدَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: فَرُوِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْأَذَانُ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ
قَبْلَ الْفَجْرِ خَاصَّةً^٥، وَ رُوِيَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا.
وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٌ وَ الثَّوْرِيُّ: لَا يُؤَدَّنُ لِلْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ^٦.

﴿و لم يره، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مولده عام الفيل وسكن الكوفة. روى عن أبي بكر و عمر
و عثمان و أمير المؤمنين ﷺ و ابن مسعود و بلال و آخرين، و روى عنه إبراهيم النخعي و الشعبي و أبو
إسحاق و آخرون، و ذكره البرقي من أولياء أمير المؤمنين ﷺ. مات سنة ٨٠ هـ و هو ابن ١٢٥ سنة.
الاستيعاب، ج ٢، ص ٦٧٨، الرقم ١١٢٠؛ رجال البرقي، ص ٣٥، الرقم ٤٨؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٧٩.

١. شرح معاني الآثار، ج ١، ص ١٣٤؛ معرفة السنن و الآثار للبيهقي، ج ١، ص ٤٤٣.

٢. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٩٢٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٢، ص ١٠١.

٣. في «ج، س، ص، ع» - «مثنى».

٤. حكاة في الإبانة، و في البحر الزخار و شرح الأزهار و نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ١٣٨

و ١٣٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٨٤؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ٢٢٣؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ٣٢.

٥. المقنعة، ص ٩٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٦٩، المسألة ١٢.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٣٤؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٥٤؛ الجوهر النقي، ج ١، ص ٣٥٠؛ بداية

الدليل على صحّة مذهبيّنا: أنّ الأذانَ دعاءٌ إلى الصّلاة وعلّم على حضورها ولا يجوزُ قبلَ وقتها؛ لأنّه وضعَ الشّيء في غيرِ موضعه.

وأيضاً ما روي من ^١ أنّ بلالاً أذنَ قبلَ طلوعِ الفجرِ فأمره النبيّ صلى الله عليه وآله بأن يُعيدَ الأذانَ ^٢.

و روى [شَدَّار مولى] ^٣ عياض بن عامرٍ، عن بلالٍ: أنّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال له: «لا تُؤدّن حتّى يَسْتَبِينَ لك ^٤ الفجرُ كذا» ومدّ يده عرضاً ^٥.

و ليس لأحدٍ أن يحمِلَ اسمَ الأذانِ هاهنا على الإقامةِ و يستشهدُ بما روي عنه عليه السلام من قوله: «يَبِينُ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً» ^٦؛ يعنِي الأذانَ والإقامةَ.

و ذلك: أنّ إطلاقَ اسمِ ^٨ الأذانِ لا يَتَنَاوَلُ الإقامةَ، فلا يجوزُ حملُهُ عليها إلّا بدلالةٍ.

➡ المجتهد، ج ١، ص ٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٢١؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ٣٢؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٩٧.

١. في «ص، ع»: - «من».

٢. سنن الترمذي، ج ١، ص ١٣١؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٨٣؛ وحكاه عنه الشهيد في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٢٣٧.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٤. عياض بن عامر بن الأسلع العامري الجزري، جاء اسمه في ترجمة شدّاد مولى له. تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٤٠٦، الرقم ٢٧١١؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٨٠، الرقم ٥٥٧.

٥. في «أ، ب»: - «لك».

٦. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣٠، ح ٥٣٤؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢٤٢، ح ١؛ ولكن في المصادر: عن شدّاد مولى عياض بن عامر.

٧. مسند أحمد، ج ٤، ص ٨٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٣٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥٤؛

صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢١٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١١٦٢؛ سنن أبي داود، ج ١،

ص ٢٨٩، ح ١٢٨٣؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٢٠، ح ١٨٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢،

ص ١٩.

٨. في «أ، ب»: - «اسم».

المسألة التاسعة و الستون

[التَّثْوِيبُ بِدَعَةٍ]

(التَّثْوِيبُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِدَعَةٍ).^١

هذا صحيحٌ، وعليه إجماعُ أصحابنا، وقد اختلفَ الفقهاءُ في التَّثْوِيبِ ما هو؟ فقال الشافعيُّ: التَّثْوِيبُ هو أن يقولَ بَعْدَ الدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» مَرَّتَيْنِ فِي مُقْتَبَلِ^٢ الْأَذَانِ.^٣ و حُكِيَ عن أبي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: التَّثْوِيبُ هو أن يقولَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَذَانِ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» مَرَّتَيْنِ.^٤ و حُكِيَ عن مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ فِي كُتُبِهِ^٥: كَانَ التَّثْوِيبُ الْأَوَّلُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، ثُمَّ أَحَدَثَ النَّاسُ بِالْكُوفَةِ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»، مَرَّتَيْنِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَهُوَ حَسَنٌ.^٦

١٨٤

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية، الإبانة، ص ١٣٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٩٢.
٢. في «أ، ب، د، س، ع»: «تقبل». وفي «ج» غير مقروءة.
٣. مختصر المزني، ص ١٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٤٠؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٦٩؛ المجموع، ج ٣، ص ٩١؛ روضة الطالبين، ج ١، ص ٣١٠.
٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٣٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٢١؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤١؛ تفسير القرطبي، ج ٦، ص ٢٢٨.
٥. في «أ، ب، د»: «في كتبه أنه قال».
٦. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٣٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٨٩، المسألة ٣٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٤٠؛ منتهي المطلب، ج ٤، ص ٣٨٣؛ قال الشيخ في الخلاف ذكره محمد بن الحسن في الجامع الصغير.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ التَّوْبَ مَسْنُونٌ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ دُونَ غَيْرِهَا.^١
وَحُكِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَدِيدِ: هُوَ غَيْرُ مَسْنُونٍ.^٢
وَقَالَ النَّخَعِيُّ: هُوَ مَسْنُونٌ فِي أَذَانِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.^٣
الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - أَنَّ التَّوْبَ لَوْ كَانَ
مَشْرُوعًا لَوَجِبَ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يَقْطَعُ الْعُذْرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ،
وَالْمِحْنَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ.
وَأَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ التَّوْبَ لَا يَلْحَقُهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مَسْنُونًا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ أَوْ غَيْرِ مَسْنُونٍ عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ الْآخَرِ، وَفِي كِلَا
الْأَمْرَيْنِ لَا دَمٌ عَلَى تَارِكِهِ وَمَا لَا دَمٌ فِي تَرْكِهِ وَيُخْشَى فِي فِعْلِهِ أَنْ يَكُونَ بِدْعَةً
وَمَعْصِيَةً يُسْتَحَقُّ بِهَا الدَّمُ، فَتَرْكُهُ أَوْلَى وَأَحْوَطُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المسألة السبعون

[كَيْفِيَّةُ الإِقَامَةِ]

(الإقامة مثنى مثنى كالأذان).^٤

هذا صحيحٌ، وهو مذهبُ أصحابنا كُلِّهم، ووافقَ عليه أبو حنيفةٌ وأصحابه

١. المختصر للمزني، ص ١٢؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٦٩؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٤؛ الانتصار، ص ١٣٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٨٦، المسألة ٣٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٤٠.
٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٠٤؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٦٩؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٢؛ الانتصار، ص ١٣٨؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٨٦، المسألة ٣٠.
٣. الانتصار، ص ١٣٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٤١؛ المجموع، ج ٣، ص ٩٧؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٨٠.
٤. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار أن الإقامة مثنى، وعن الناصر أن التكبير في أولها أربع. الإبانة، ص ١٣٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٩٦.

و الثوري و ابن حَيٍّ.^١

و قَالَ الشافعي و مالك: الإقامة فرادى إلّا في قوله: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ.^٢

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهُ - مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ إِذْ أَتَاهُ آتٍ - وَ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْضَرَانِ - فَقَامَ عَلَى جِذْمٍ^٣ الْحَائِطِ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ... إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثُمَّ مَكَثَ هُنَيْئَةً فَأَقَامَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي آخِرِهِ: قَد قَامَتِ الصَّلَاةُ. فَأَتَى عَبْدُ اللَّهِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: «لَقَّئَهَا بِلَالًا».^٤

و رَوَى حَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ بِلَالٍ: أَنَّهُ كَانَ يُنَنِّي الْأَذَانَ وَ الْإِقَامَةَ.^٥ وَ رَوَى عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ بِلَالًا يُؤَدِّ^٦ مَثْنَى مَثْنَى.^٧

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١١٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٤٨؛ المحلى، ج ٣، ص ١٥٣؛ الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٨٠، المسألة ٢٠، بداية المجتهد، ج ١، ص ٩٢؛ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٣٨٤؛ تفسير القرطبي، ج ٦، ص ٢٢٧.
٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٠٤؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٤٠؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٦٠ - ١٦٢؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٥٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٢٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١١٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤١٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، المسألة ٢٠. و لا يخفى أنّ ما في المدونة الكبرى والمحكي عن مالك فرادى جملة: قد قامت الصلاة أيضاً.
٣. الجذم أي قطعة من الحائط. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٨٣، جذم.
٤. سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٦٨ - ٢٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٣، ح ٧٠٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٤، ح ٥٠٧؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، ح ٩٢٦؛ كنز العمال، ج ٨، ص ٣٣٠، ح ٢٣١٤١.
٥. المصنف للصنعاني، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٧٩٠؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٩٢٩؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ١٣٤.
٦. في «أ، ب»: «و روي عن سويد» إلى هنا.
٧. التحقيق لابن الجوزي، ج ١، ص ٢٣٩، ح ٤٠٦؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ١٣٤؛ نصب الراية، ج ١، ص ٤٠٦.

و رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ بِلَالاً أَدَّنَ بِمَنْئَى صَوْتَيْنِ صَوْتَيْنِ، وَأَقَامَ مِثْلَ ذَلِكَ.^١
و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ^٢ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ، قَالَ: فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، فَقَالَ، «تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ
أَكْبَرُ» إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ: وَ عَلَّمَنِي الْإِقَامَةَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ^٣، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ
عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ،
قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^٤، مَرَّتَيْنِ، أَسَمِعْتَ؟

وَ كَانَ أَبُو مَحْذُورَةَ لَا يَجُزُّ نَاصِيَّتَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ مَسَحَ عَلَيْهَا.^٥
فَإِنْ عَارَضُوا بِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَرَ أَبَا مَحْذُورَةَ أَنْ يَشْفَعَ
الْأَذَانَ وَ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.^٦

وَ بِمَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ أَمَرَ بِلَالاً أَنْ يَشْفَعَ
الْأَذَانَ، وَ يُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.^٧

١. تَقَدَّمَ مَصْدَرُهُ فِي ذِيلِ الْمَسْأَلَةِ ٦٧.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ الْجَمْحِي الْمَكِّي الْمُؤَدَّنَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَبِي
مَحْذُورَةَ حَدِيثَ الْأَذَانِ، وَ رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَ أَبُو قَدَامَةَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ. تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ، ج ٢،
ص ١٠٨، الرِّقْمُ ٦١٢٠.

٣. فِي «ع»: - «قَالَ وَ عَلَّمَنِي الْإِقَامَةَ...» إِلَى هُنَا.

٤. فِي «أ، ب، ج، د، ع»: - «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ...» إِلَى هُنَا.

٥. الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِي، ج ١، ص ٤٥٧ - ٤٥٩، ح ١٧٧٩؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٤٠٨؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ،
ج ١، ص ١٢١ - ١٢٢، ح ٥٠٠ وَ ٥٠١؛ صَحِيحُ ابْنِ خَزِيمَةَ، ج ١، ص ٢٠٠ - ٢٠٢؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٧،
ص ١٧٣ - ١٧٤؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢، ح ٨٩٣؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٤١٨.

٦. سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٩٠٧؛ الْمُسْتَدْرَكُ، ج ٣، ص ٥١٥.

٧. مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، ص ٢٨٠ - ٢٨١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ١٠٣؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١،

فالجواب عن ذلك: أن المراد بالخبر أن يأتي^١ بجميع الإقامة وترأ؛ لأنها سبع عشرة كلمة، وذلك وتر؛ لأنه فرد، ولم يرد إفراد كل كلمة منها.

المسألة الحادية والسبعون

[الأذان والإقامة للفائتة]

(يُؤذَّن للفائتة ويُقيم لها).^٢

على ما بيَّناه من قبل^٣ أن الأذان والإقامة مسنونان فيما يؤدَّى، والمستحب في القضاء أن يأتي به مثل الأداء، والأذان والإقامة في قضاء الفوائت أيضاً مسنون.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: من فاتته صلاة فإنه يُصلِّيها بأذان وإقامة.^٤ وقال محمد في الإملاء: من فاتته صلوات كثيرة، فإن صلاهه بإقامة إقامة؛ كما فعل النبي صلى الله عليه وآله يوم الخندق فحسن، فإن أذن وأقام لكل واحدة فحسن.^٥

➡ ص ٢٧٠؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٤١، ح ٧٣٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢٥، ح ٥٠٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٢٤، ح ١٩٣؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٣؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٩١٢.

١. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «بجميع الأذان مثنى».
٢. حكاه في الإبانة هكذا: ولا أذان ولا إقامة إلا في الصلوات الخمس أذانها وقضائها، وفي البحر الزخار عن الناصر في الأذان، وعن العترة في الإقامة. الإبانة، ص ١٣٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٨٧.
٣. تقدم بيانه في المسألة الخامسة والستين.
٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٣٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٥٤؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٢؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٨٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٨٢، المسألة ٢٦.
٥. الاستذكار، ج ١، ص ٨٥-٨٦.

و قال مالك والأوزاعيُّ والشافعيُّ: يُصَلِّي كُلُّ واحدةٍ بإقامةٍ من غيرِ أذانٍ.^٢
و رُوِيَ عن الشافعيِّ في القديم: أَنَّ الأَذَانَ والإقامةَ مَسْنُونانِ في الفوائتِ أيضاً.^٣
قال الثوريُّ: لَيْسَ عليه في الفوائتِ أذانٌ ولا إقامةٌ.^٤
دَلِيلُنَا على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إليه: الإجماعُ المُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

ثُمَّ ما رواه أبو قتادةٌ وعمرانُ بنُ حصينٍ^٥ وأبو هريرةٌ وجُبَيْرُ بنُ مطعمٍ:^٦ أَنَّ
النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وآله نامَ هو وأصحابُه بالوادي، فلمَ يَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ
الشَّمْسُ، فَأَمَرَ بِالرَّحِيلِ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْوَادِي قَعَدَ حَتَّى اسْتَعَلَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَ
بِلَاأَفَازٍ، وَصَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى صَلَاةَ الْفَجْرِ.^٧
فإن قيل: رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

١٨٨

١. في «س،ع» والمطبوع: «تصلى».

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٦٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٦؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٥٣؛ المجموع
للنووي، ج ٣، ص ٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٢٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٨٢، المسألة ٢٦.

٣. حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٦؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٥٣؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٨٥.

٤. الاستذكار، ج ١، ص ٨٥.

٥. عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن غاضرة الخزاعي الكعبي، أبو نجيد -
مصغراً - أسلم عام خيبر، وغزا مع النبي ﷺ غزوات، وولي قضاء البصرة، واعتزل حرب الجمل.
روى عن النبي ﷺ وعن معقل بن يسار، وروى عنه ابنه نجيد ومحمد بن سيرين وعامر الشعبي
وآخرون. مات بالبصرة سنة ٥٢ هـ، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ. رجال الطوسي، ص ٤٣،
الرقم ٣١٢؛ تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٣١٩، الرقم ٤٤٨٦؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٩، الرقم ١٤.
٦. جبیر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد المناف القرشي النوفلي، قدم إلى النبي ﷺ ومعه فداء
أسارى بدر من المشركين، فسمعه يقرأ سورة الطور، أسلم بين الحديبية والفتح. روى عنه سليمان
بن صرد و نافع بن جبیر و عبد الرحمن بن عوف. مات سنة ٥٨ هـ. تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٥٠٦،
الرقم ٩٠٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٩٥، الرقم ١٨.

٧. المصنف للصنعاني، ج ١، ص ٥٨٨ - ٥٨٩، ح ٢٢٤٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٧ - ١٠٨،
ح ٤٣٦ و ٤٣٧ و ص ١٠٩، ح ٤٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٠٤.

أَمَرَ بِإِلَالٍ فَأَقَامَ بِهِمُ الصُّبْحُ.^١

قُلْنَا: لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ لَمْ يُؤَذَّنْ.

وأيضاً ما رَوَى عنه عليه السلام من قوله: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^٢، وَمِنْ سُنَّةِ تِلْكَ الصَّلَاةِ الْمَنْسِيَةِ^٣ كَانَ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَلْيُصَلِّهَا عَلَى جَمِيعِ أَحْوَالِهَا مِنْ فَرِيضَةٍ وَسُنَّةٍ.

المسألة الثانية والسبعون

[أَخِرُ وَقْتِ فَضِيلَةِ الظَّهْرِ]

(أَخِرُ وَقْتِ الظَّهْرِ حِينَ تَصِيرُ الْقَامَةُ مِثْلَهَا فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ،

وَحِينَ تَصِيرُ مِثْلَهَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى).^٤

وَالَّذِي نَدَّهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظَّهْرِ بِإِلَافٍ. ثُمَّ يَخْتَصُّ^٥ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعاً، إِلَّا أَنَّ الظَّهْرَ قَبْلَ الْعَصْرِ.

وَنَحْقِيقُ هَذَا الْمَوْضِعَ: أَنَّهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الظَّهْرِ بِمِقْدَارٍ مَا يُؤَدَّى

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٧، ح ٤٣٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٠٣.

٢. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١١٤، ح ١٧٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٩٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ٣٠٨٦؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٨٢؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤٢٩.

٣. في «س» - «عن صلاة أو نسيها فليصلها...» إلى هنا.

٤. ذكر في الإبانة هكذا: و أول وقت الظهر زوال الشمس و آخره إلى أن يبلغ ظل القامة ذراعين أو قدمين، الإبانة، ص ١٢١ و ١٢٢.

٥. في «ع» و المطبوع: «اختص».

أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، فَإِذَا خَرَجَ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنَ الْوَقْتِ اشْتَرَكَ الْوَقْتَانِ.
و معنى ذلك: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُؤَدَّى فِي هَذَا الْوَقْتِ الْمُشْتَرَكِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ بِطَوْلِهِ،
عَلَى أَنَّ الظُّهْرَ مُتَقَدِّمَةٌ لِلْعَصْرِ، ثُمَّ لَا يَزَالُ فِي وَقْتٍ مِنْهُمَا إِلَى أَنْ يَبْقَى إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِقْدَارُ أَدَاءِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَيَخْلُصَ هَذَا الْمِقْدَارُ
لِلْعَصْرِ؛ كَمَا خَلَصَ الْوَقْتُ الْأَوَّلُ لِلظُّهْرِ^١، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^٢.
و رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ
مِثْلَهُ، فَإِذَا صَارَ ذَلِكَ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَشْتَرِكَانِ فِي الْوَقْتِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^٣.
و عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ:
رُوِيَ عَنْهُ فِي الْأَصْلِ: أَنَّهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ^٤.
رَوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ^٥.
و قَالَ أَبُو يُونُسَ وَ مُحَمَّدٌ وَ الشَّافِعِيُّ وَ الثَّوْرِيُّ وَ ابْنُ حَيٍّ: آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا
صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ^٦.

١٩٠

١. حكاه عنه الطوسي في الخلاف، ج ١، ص ٢٥٨، المسألة ٤ والحلي في السرائر، ج ١، ص ١٩٩، و
العلامة الحلي في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦-٧.
٢. مواهب الجليل، ج ٢، ص ٢٠-٢١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٦؛
المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢١؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٥٨، المسألة ٤.
٣. بداية المجتهد، ج ١، ص ٧٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢١؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٥٩-٢٦٠،
المسألة ٥؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٥؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٣٦.
٤. و هذا أشهر أقواله رواه أبو يوسف، المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٤٢؛ الهداية للمرغيناني،
ج ١، ص ٣٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٠٠؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٥٨،
المسألة ٤؛ المحلى، ج ٣، ص ١٧٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٠.
٥. راجع نفس المصادر.
٦. كتاب الأم، ج ١، ص ٩٠؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ١٤؛ المجموع، ج ٣، ص ٢١؛ الخلاف، ج ١،
ص ٢٥٧، المسألة ٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٢٧.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ يَمْتَدُّ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.^١
وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ^٢، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: آخِرُ الْوَقْتِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ
شَيْءٍ مِثْلِيهِ.^٣

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ
طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾^٤، يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ.

وَطَرَفُ الشَّيْءِ مَا يَقْرُبُ مِنْ نَهَايَتِهِ، وَلَا يَلِيقُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ: وَقْتُ
الْعَصْرِ مُمْتَدُّ إِلَى قُرْبِ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ مَصِيرَ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ أَوْ مِثْلِيهِ
يَقْرُبُ مِنَ الْوَسْطِ، وَلَا يَقْرُبُ إِلَى الْغَايَةِ وَالْإِنْتِهَاءِ.

وَلَا مَعْنَى لِقَوْلٍ مَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ لَيْسَ هُوَ فِي
طَرَفِ النَّهَارِ، وَإِنَّمَا هُوَ طَرَفُ اللَّيْلِ بِدَلَالَةِ أَنَّ الصَّائِمَ يَحُلُّ لَهُ الْإِفْطَارُ فِي ذَلِكَ
الْوَقْتِ، وَالْإِفْطَارُ لَا يَحُلُّ فِي بَقِيَّةِ النَّهَارِ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾^٥، فظاهراً هذا
الكلام يَنْقُضِي أَنَّ وَقْتَ الظَّهْرِ ابْتِدَاؤُهُ مِنْ ذُلُوكِ الشَّمْسِ وَهُوَ زَوَالُهَا، وَأَنَّهُ يَمْتَدُّ
إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ، وَخَرَجَ مِنْهُ بِالذَّلِيلِ وَالْإِجْمَاعِ وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَبَقِيَ مَا قَبْلَهُ.
وَأَيْضاً مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِي أَجَلٍ مَا

١. الأصل للشيباني، ج ١، ص ١٤٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٤٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١،
ص ١٠١؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٢٣؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٤٢٦.
٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٩٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٦؛ المجموع، ج ٣، ص ٢٦-٢٨؛ مغني المحتاج،
ج ١، ص ١٢٢.

٣. راجع نفس المصادر.

٤. هود (١١): ١١٤.

٥. الإسراء (١٧): ٧٨.

خَلَا مِنَ الْأَمَمِ، كَمَا بَيَّنَّ صَلَاةَ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ».^١
 فظاهراً^٢ هذا الْقَوْلُ يَقْتَضِي التَّنَاهِي فِي قِصْرِ الْمُدَّةِ، وَ لَا يَلِيقُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَذْهَبِنَا
 دُونَ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

نَظِيرُ هَذَا الْخَبَرِ - فِي إِفَادَةِ قِصْرِ الْمُدَّةِ - مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بُعِثْتُ
 وَ السَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ»^٤، وَ أَشَارَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالسَّبَابَةِ وَ الْوُسْطَى.
 وَ أَيْضاً مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى الظُّهْرَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي
 صَلَّى فِيهِ الْعَصْرَ بِالْأَمْسِ^٥. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْوَقْتَ وَقْتُ^٦ لِهَمَا جَمِيعاً.
 وَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَنسُوخٌ وَ أَنَّهُ^٧ كَانَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَوَاقِيتِ، فَقَدْ ادَّعَى
 مَا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ.

وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ «أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي
 الْحَضَرِ لَا لِعُذْرٍ^٨، وَ هَذَا يُدَلُّ عَلَى اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ.

١٩٢

١. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٤٥؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٢٣٠، ح ٣٠٣٥؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٢٦٠؛ مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٣١١.
٢. في «ج، د، س، ص، ع» و المطبوع: «وظاهر».
٣. في «أ، ب، د، ع» و المطبوع: «هذه».
٤. الأمالي للمفيد، ص ١٨٨، ح ١٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٣٧، ح ٦٨٦؛ النوادر للراوندي، ص ١٢٦؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ٢٦٦؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣١٣؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٧، ح ٤٥؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٣٦، ح ٢٣١١؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٨٩.
٥. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٧؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٢، ح ١٠٢٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٦٧.
٦. في «س» و المطبوع: - «وقت».
٧. في «أ، ب، ج، د، س، ص»: «أن».
٨. الموطأ، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٨٣؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٥١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٧١، ح ١٢١٠؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٥٨.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرُ فِي آخِرِ وَقْتِهَا^١ الْعَصْرُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَمْعٍ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ^٢، وَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ كُلُّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا، وَذِكْرُ الْعُذْرِ فِي الْخَبَرِ يُبَيِّنُ هَذَا التَّأْوِيلَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا الْمَخْصُوصِ بِهَا لَا يُحَوِّجُ إِلَى عُذْرٍ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ^٣ قَوْلِهِ: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»^٤، فَعَلَّقَ الْقَوَاتِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ، وَتَعْلِيْقُهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَقْتَ مُمْتَدِّ إِلَى الْغُرُوبِ.

وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَخْرُجُ وَقْتُ صَلَاةٍ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى»^٥، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى - وَهِيَ الْمَغْرِبُ - فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ وَقْتُ الْعَصْرِ.

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي رَوَاهَا أَصْحَابُنَا فِي الْأَقْدَامِ وَالْأَذْرَعِ^٦ وَتَمْيِيزِ وَقْتِ

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَصَلَاةً».

٢. فِي «أ، ب، د»: «ضِدَّيْنِ». وَفِي «ج، س، ص، ع»: «صَلَاتَيْنِ»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٣. فِي «أ، ب»: «عَنِ».

٤. الْمُوطَّأُ: ج ١، ص ١٢، ح ٢١؛ الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٢٨؛ الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ٣٧٧، ح ٢؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ١٣؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١، ص ٢٨٠؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ١٣٨؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٢، ص ١١١؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٨٥؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ١٠٢، ح ٤١٤؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ١١٣، ح ١٧٥؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٤٧٨؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٤٤٥.

٥. الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ١٤٣ و ١٤٥؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ١٢٤.

٦. الْكَافِيُّ، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٧؛ مَنْ لَا يُحْضِرُهُ الْفَقِيهَ، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٤٩ وَ ص ٢١٧، ح ٦٥٣؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٧؛ الْاِسْتِصَارُ، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٨٩٩.

الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، قَدَمَانِ أَوْ ذِرَاعَانِ؛ لِيَقَعَ التَّنْفُلُ^١ وَالتَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَالْأَوَّلَى، فَجُعِلَتِ الْأَقْدَامُ وَالْأَذْرُعُ حَدًّا لِلْفَضْلِ لَا لِلْجَوَازِ.

المسألة الثالثة والسبعون

١٩٣

[وَقْتُ الْمَغْرِبِ]

(لِلْمَغْرِبِ وَقْتَانِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ)^٢.

عندنا: أَنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ مَغِيبُ الشَّمْسِ، وَآخِرَ وَقْتِهَا مَغِيبُ الشَّفَقِ الَّذِي هُوَ الْحُمْرَةُ، وَرُويَ رُبْعُ اللَّيْلِ.

وَحَكِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَنَّ وَقْتَهَا يَمْتَدُّ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ^٣.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ حَبَّيٍّ: لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ أَوَّلٌ وَآخِرٌ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ^٤.

١. فِي «أ، ب، د»: «يَقَعُ النَّفْلُ».

٢. حَكِي فِي الْإِبَانَةِ هَكَذَا: إِنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقْتَيْنِ مَغْرِبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهَا، وَأَنَّ وَقْتَ وَجُوبِهَا أَوَّلَ وَقْتِهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ مُوسَعًا وَفِي آخِرِهَا مُضَيَّقًا، وَفِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ عَنِ النَّاصِرِ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ مَمْتَدٌّ إِلَى الْفَجْرِ. الْإِبَانَةُ، ص ١١٨ وَ ١١٩؛ الْبَحْرُ الرَّخَّارُ، ج ٢، ص ١٥٥؛ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، ج ١، ص ٤٠٣.

٣. حَكَاهَا إِلَى هُنَا الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ٢٠، وَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْأَقْوَالِ: وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى أَوَّلًا.

المَبْسُوطُ لِلطُّوسِيِّ، ج ١، ص ٧٥؛ الْكَافِيُّ لِلْحَلْبِيِّ، ص ١٣٧؛ مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ٢٠.

٤. الْمَبْسُوطُ لِلْمُرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ١٤٤؛ الْهَدَايَةُ لِلْمُرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ٣٨؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٢٦١، الْمَسْأَلَةُ ٦؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٨١؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٣، ص ٣٤؛ نَيْلِ الْأَوْطَارِ، ج ١، ص ٤٠٣؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ١، ص ٢٨.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ لِلْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٌ.^١
 دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ».^٢

و قِيلَ فِي الدُّلُوكِ: إِنَّهُ الزَّوَالُ.^٣

و قِيلَ: إِنَّهُ الْغُرُوبُ^٤، وَهُوَ عَلَمُهُمَا^٥ جَمِيعاً.

فَحَصَلَ: وَقْتُ الْمَغْرِبِ مُمْتَدًّا^٦ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ، وَالْغَسَقُ اجْتِمَاعُ الظُّلْمَةِ^٧،
 وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ مُمْتَدٌّ إِلَى وَقْتِ اجْتِمَاعِ الظُّلْمَةِ، فَقَدْ وَضَحَ أَنَّ
 لَهَا وَقَّتَيْنِ.

و أَيْضاً^٨ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا
 وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، وَآخِرُهُ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ».^٩

١. كتاب الأم، ج ١، ص ٩٢؛ مختصر المزني، ص ١١؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٢٣؛ المجموع، ج ٣، ص ٢٨-٣٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٦١، المسألة ٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٩٠؛ الاستذكار، ج ١، ص ٣٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٤٢.

٢. الإِسْرَاءُ (١٧): ٧٨.

٣. راجع الخلاف، ج ١، ص ٢٥٥، المسألة ٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٢؛ التبيين، ج ٦، ص ٥١٠؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٣٧.

٤. نفس المصادر.

٥. هكذا في جميع النسخ، وهو بمعنى علامة الزوال وغروب الشمس.

٦. في «أ، ب، ج، د، ص»: «ممتد».

٧. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٢.

٨. في «ص»: «ثَبَّتَ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ...» إِلَى هُنَا.

٩. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٢٢؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٠١، ح ١٥١؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥١، ح ٣؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٠، ح ١٠١٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٧٥ و ٣٧٦.

و أيضاً ما رُوِيَ عنه عليه السلام أنه صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، وَ صَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ كَادَ الشَّفَقُ أَنْ يَغِيبَ.^١
و أيضاً ما رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ يُؤَخَّرَ^٢ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى»^٣، وَ هَذَا الْخَبَرُ يَقْتَضِي أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ لَا تَقُوتُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَ الْمُخَالَفُ يَقُولُ بِقُوَّتِهَا قَبْلَ ذَلِكَ.
و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ أَحَلَّ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، وَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ؛ وَقْتًا وَاحِدًا لَمْ يَزَلْ عَنْهُ.^٤

و ذَلِكَ: أَنَّ فِعْلَهُمَا فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا وَقْتَ لَهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى الْعَصْرَ فِي الْيَوْمَيْنِ جَمِيعًا قَبْلَ اصْفَرَارِ الشَّمْسِ^٥، وَ لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ اصْفَرَارِهَا لَيْسَ بِوَقْتِ الْعَصْرِ.
و لَا لَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «بَادِرُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَ طُلُوعِ النُّجُومِ»^٦.

١٩٥

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٥ و ١٠٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٩٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١٤٥١؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٤٨٩، ح ١٥٦٨.
٢. في «ج، ص» و المطبوع: «تؤخر».
٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٩، ح ٤٤١؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤٢٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٩٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٧٦ و ج ٢، ص ٢١٦.
٤. سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٩٩٨.
٥. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٤٤.
٦. مسند أحمد، ج ٥، ص ٤١٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٦٨، ح ١٠١٠؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٤٨١، ح ٣١١٥؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٣٨٥، ح ١٩٤١٣ و ١٩٤١٤.

وذلك: أن هذا خَصَّ على تقديم صلاة المغرب في أول الوقت، وتقديم الصلاة في أول الوقت عندنا الأفضل والأولى.

المسألة الرابعة والسبعون

[معنى الشَّفَق]

(الشَّفَقُ - الذي يدخلُ بغيوبته وقتُ العِشاءِ - البَيَاضُ في إحدى

الرَّوَايَتَيْنِ، والحُمْرَةُ في الرواية الأخرى).^١

الصحيحُ عندنا: أن الشَّفَقَ هو الحُمْرَةُ دونَ البَيَاضِ.

و هو قولُ الشافعيِّ وأبي يوسفَ ومحمدٍ.^٢

وقال أبو حنيفة: الشَّفَقُ هو البَيَاضُ.^٣

الدَّلِيلُ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه - بعدَ الإجماعِ المُتَقَدِّمِ - ما رُوِيَ عن النبيِّ صَلَّى

اللهُ عليه وآله مِنْ قَوْلِهِ: «الشَّفَقُ الحُمْرَةُ».^٤

١. حكي في البحر الزخار و نيل الأوطار القول الثاني أي الحمره. البحر الزخار، ج ٢، ص ١٥٦؛ نيل الأوطار، ج ١، ص ٤١١.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ٩٣٠؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٢٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨؛ المجموع، ج ٣، ص ٣٨-٤٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٣، المسألة ٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٠٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٢٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٩٢؛ أحكام القرآن، ج ٣، ص ٦٣٥.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٤٤؛ الأصل للشيباني، ج ١، ص ١٤٥؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٥٦؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٣٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٠٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٢٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٣، المسألة ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٣٩٢.

٤. سنن الدار فطن، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٤٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٣٧٣؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٨٦، ح ٤٩٤٦؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٦، ص ١٤١.

و رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الشَّفَقُ الحُمْرَةُ^١.

و رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ^٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يُصَلِّي العِشَاءَ لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَلَاثَةٍ^٣.

يعني لثَلَاثَةِ مِنَ الشَّهْرِ، وَ الْقَمَرُ يَسْقُطُ لَيْلَةَ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ غَيْبَةِ الْبَيَاضِ.

و قد حَكَى أَهْلُ اللُّغَةِ: أَنَّ الشَّفَقَ الحُمْرَةَ^٤، وَ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ الْبَيَاضُ^٥.
وَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ فِي اللُّغَةِ يَقَعُ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً.

وَ يَبْقَى الْكَلَامُ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الشَّرْعِ، وَ بَأَيِّ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ حُكْمُ خُرُوجِ
وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ؟

١. المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ٥٥٩، ح ٢١٢٢؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١؛ سنن
الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٠٤٥؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٣٩٣، ح ١٩٤٥٧.

٢. أبو عبد الله النعمان بن بشير بن ثعلبة بن سعد بن خلاص الخزرجي، ولد قبل وفاة رسول الله ﷺ
بثمانين سنين و سبعة أشهر، و قيل: بست سنين، استعمله معاوية على حمص ثم على الكوفة،
و كان هواه و ميله إليه و إلى ابنه يزيد، فلما مات معاوية بن يزيد دعا الناس إلى بيعه عبد الله بن
الزبير بالشام فخالفه أهل حمص، فخرج منها فأتبعوه و قتلوه، و ذلك في ذي الحجة سنة ٦٤ هـ،
روى عنه ابنه: محمد و بشير و الشعبي و سماك و آخرون. ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ.
رجال الطوسي، ص ٥٠، الرقم ٤١٠؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤١١،
الرقم ٦٦.

٣. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٠٨؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٦٤، ح ٢؛ مسند أحمد،
ج ٤، ص ٢٧٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٧٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٣، ح ٤١٩؛ سنن النسائي،
ج ١، ص ٢٦٥، ح ٥٢٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٠٤٦؛ السنن الكبرى للسيهقي، ج ١،
ص ٣٧٣.

٤. الصحاح للجوهري، ج ٤، ص ١٥٠١؛ معجم مقاييس اللغة، ج ٣، ص ١٩٨؛ لسان العرب، ج ١٠،
ص ١٨٠ (شفق).

٥. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٤٢؛ المحرر الوجيز، ج ٥، ص ٤٥٨؛ لسان العرب، ج ١٠،
ص ١٨٠.

و قد اسْتَدَلَّ الشافعيُّ على أنَّ الشُّفَقَ الذي يَخْرُجُ بِغَيْبَوِيَّتِهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ
و يَدْخُلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، هُوَ الْحُمْرَةُ دُونَ الْبَيَاضِ بِمَا رَوَاهُ
جَابِرٌ^١ مِنْ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟
فَقَالَ: «لَوْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» فَذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَصَلَّى الْعِشَاءَ قَبْلَ غَيْبَوِيَّةِ
الشُّفَقِ»^٢.

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ: قَبْلَ غَيْبَوِيَّةِ الشُّفَقِ الذي هُوَ الْحُمْرَةُ؛ لِأَنَّ
فِعْلَ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا، فَثَبَّتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ قَبْلَ الشُّفَقِ الذي
هُوَ الْبَيَاضُ.

و هَذَا الْخَبَرُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ قَبْلَ غَيْبَوِيَّةِ الشُّفَقِ
الذي هُوَ الْحُمْرَةُ عِنْدَنَا^٣ جَائِزٌ، بَلْ يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُصَلِّيَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ عَقِيبَ
الْمَغْرِبِ بِلا فَصْلٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^٤، وَإنَّمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
وَأَبِي حَنِيفَةَ.

١. جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب الخزرجي
الأنصاري، أبو عبد الله، شهد مع النبي ﷺ تسع عشرة غزاة، و أحد السابقين، و كان من أصحاب أمير
المؤمنين و الإمام الحسن و الإمام الحسين و الإمام علي بن الحسين و الإمام محمد بن علي ؑ.
توفي سنة ٧٨ هـ، و له من العمر ٧٤ سنة. رجال الطوسي، ص ٣١، الرقم ١٣٤؛ و ص ٩٣، الرقم ٩٢١؛
و ص ٩٩، الرقم ٩٦٤؛ و ص ١١١، الرقم ١٠٨٧؛ و ص ١٢٩، الرقم ١٣١١؛ أسد الغابة، ج ١،
ص ٢٥٦؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٦، الرقم ١٠٢٧.

٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٥١-٣٥٢؛ مسند الشاميين، ج ١، ص ٢٧٠، ح ٤٧٠؛ السنن الكبرى
للبيهقي، ج ١، ص ٣٧٣؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ١٤٧.

٣. في «أ»، «ب»، «د»: «و عندنا».

٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١١٥.

المسألة الخامسة والسبعون

[أفضل أوقات الصلوات]

(أفضل الأوقات في الصلوات كلها أولها).^١

هذا صحيح، وهو مذهب أصحابنا.

والدليل على صحته - بعد الإجماع المتقدم - ما رواه ابن مسعود^٢ قال: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقُلْتُ: مَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا».^٣

١٩٨

وَرَوَتْ أُمُّ فُرُوءَةَ^٤: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا».^٥

١. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية، الإبانة، ص ١١٨ - ١٢٠؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٦٠.

٢. أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شخص بن هذيل الهذلي، حليف بني زهرة، شهد بدرًا والمشاهد بعدها، وصحب النبي ﷺ وخدمه وحديث عنه وعن عمر وسعد بن معاذ. وروى عنه ابنه: عبد الرحمن وأبو عبيدة وأبو رافع وجابر وأنس وغيرهم، مات سنة ٣٢ هـ، وقيل: سنة ٣٣ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٣٦٨، الرقم ٤٩٥٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٤٦١.

٣. سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٩٥٦؛ المستدرک، ج ١، ص ١٨٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٣٤؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٢٨٥، ح ١٨٨٩٧.

٤. أم فروة بنت أبي قحافة أخت أبي بكر، زوجها أبو بكر من الأشعث بن قيس الكندي الأنصاري من المبايعات، وهي جدة القاسم بن غنم البياضي، روت عن النبي ﷺ. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٩٤٩، الرقم ٤١٩٤؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٦٠٨.

٥. المصنف للصنعاني، ج ١، ص ٥٨٢، ح ٢٢١٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠؛

و أيضاً تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا احتياطٌ لِلْفَرْضِ أَوَّلًا.
و أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ؛
فإنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ»^٢، فهو أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَوْقِنَ^٣ بِإِسْفَارِ
الْفَجْرِ - وَهُوَ طُلُوعُهُ - وَ لَمْ يَذْكُرْ إِسْفَارَ النَّهَارِ.

المسألة السادسة والسبعون

[وقت صلاة الليل]

(وقت صلاة الوتر من حين يذهب ثلث الليل إلى مطلع الفجر).^٥
عندنا: أَنَّ وقت صلاة الليل بعد انتصافه، وكُلَّمَا قَرَّبَ مِنَ الْفَجْرِ كَانَ أَفْضَلَ.
و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - أَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ بَعْدَ انْتِصَافِ
الليل وفي أواخره أَشَقُّ مِنْهَا فِي ثُلُثِهِ، وَ الْمَشَقَّةُ يَزِيدُ بِهَا^٦ الثَّوَابُ، وَ يَكْثُرُ لَهَا
الْجَزَاءُ، فَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَقْتِ أَوَّلَى.

١٩٩

- «مسند ابن راهويه، ج ٥، ص ١٤٦، ح ٢٢٦٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٥، ح ٤٢٦؛ المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢٥٤؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٣٢.
١. في «أ، ب، د»: «وإنما».
 ٢. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ١٤٢؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٠٣، ح ١٥٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٥٤٨؛ المعجم الأوسط، ج ٩، ص ١١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٥٧.
 ٣. في «أ، ب»: «يوقف».
 ٤. في «ع» والمطبوع: «الليل».
 ٥. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار أَنَّ أَفْضَلَ النِّفْلِ بِاللَّيْلِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَ مِنْ جَعَلِ اللَّيْلُ أَثْلَاثًا فَالْثُلُثُ الْأَوْسَطُ، وَ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى النَّاصِرِ وَ لَا غَيْرِهِ. الإبانة، ص ١٢٣؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٣٩.
 ٦. في «ج، س، ع»: «لها».

المسألة السابعة والسبعون

[قضاء الفرائض عند طلوع الشمس و عند استوائها و عند غروبها]

(و لا بأس بقضاء الفرائض عند طلوع الشمس، و عند استوائها،

و عند غروبها).^١

هذا صحيح، و عندنا: أنه يجوز أن يُصَلِّي في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها كُلُّ صَلَاةٍ لَهَا سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ، و إنما لا يجوز أن يَبْدِئَ فيها التَّوَاتُلُ^٢، و وافقنا على ذلك الشافعي^٣.

و قال أبو حنيفة: يجوزُ فعلُ الصلاة التي لها سَبَبٌ في وَفَتَيْنِ من جُمْلَةِ المنهي عنه، و هو ما بعد الصُّبحِ إلى حينَ تَطْلُعِ الشَّمْسِ، و ما بعدَ العَصْرِ إلى أن تَغْرُبَ، و لا يجوزُ في الأوقاتِ الثلاثة التي تُنْهَى عنها لأجلِ الوقتِ، و هي: حَالُ طُلُوعِ الشَّمْسِ، و استوائها للزَّوالِ، و حَالُ غروبها، إلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ إذا فَاتَتْ، فيَجُوزُ أن يُصَلِّيَها في وقتِ الغروبِ^٥.

دليلنا - بعد الإجماع المُتَكَرِّر - قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ»^٦، و الظاهرُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الأوقاتِ.

١. حكي في الإبانة هكذا: و أمّا الفرائض، فيجوز عنده أن يقضى في أي وقت ذكرها، نص عليه في الكبيرة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ١٣٠؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٦٥.

٢. حكي عنه في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٨؛ و ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٤٨.

٣. كتاب الأئم، ج ١، ص ١٧٢ - ١٧٥؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٥٥.

٤. في «أ، ب»: «يطلع».

٥. الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٧١.

٦. الإسراء (١٧): ٧٨.

ولا يلزم على ذلك فعل التَّوَاتُلِ في الأوقاتِ المَنْهِي عنها؛ لَأَنَّهُ خَرَجَ بِدَلِيلٍ.
وما رُوِيَ عنه عليه السلام من قوله: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^١، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ وَقْتٍ وَآخَرَ.

وما رُوِيَ من أَنَّ قَيْسَ بْنَ قَهْدٍ^٢ صَلَّى بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَا هَاتَانِ الرَّكْعَتَانِ؟» فَقَالَ: رَكَعَتَا الصُّبْحِ.^٣
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ جَائِزًا لَأَنْكَرَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^٤.

الجوابُ عنه: أَنَّ ذَلِكَ عَامٌّ فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي لَهَا أَسْبَابٌ وَالتِّي لَا أَسْبَابَ لَهَا، وَأَخْبَارُنَا خَاصَّةٌ فِي جَوَازِ مَا لَهُ سَبَبٌ.^٥

١. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٥١٣، ح ٤؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١١٤، ح ١٧٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٦١٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٤٠٩، ح ٣٠٨٦؛ المعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٨٢؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤٢٩.

٢. قيس بن عمرو - وقيل: ابن سهل، وقيل: ابن قهد - بن سهل بن ثعلبة الأنصاري المدني، جد يحيى بن سعيد التابعي المشهور، له صحبة، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه قيس بن أبي حازم وابنه سعيد بن قيس ومحمد بن إبراهيم الحارث التميمي. الإصابة، ج ٥، ص ٣٧٢، الرقم ٧٢٢٦؛ تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٥، الرقم ٥٦٠١.

٣. المسند للشافعي، ص ٦٨؛ مسند ابن راهويه، ج ٤، ص ١٧٢، ح ١٩٥٧؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ١٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٥٦.

٤. المصنّف للصنعاني، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٣٩٥٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٩؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٣٣؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٢٧٦؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٠٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢٥٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ١٠٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٦.

المسألة الثامنة والسبعون

[التَّطَوُّعُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ]

(و لا بأس بالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ^١).

عندنا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ، إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً، وَلَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بَعْدَ^٢ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

و وافقنا على ذلك الشافعي^٣.

و خالفه أبو حنيفة في جواز التَّنْفُلِ وَقْتَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ^٤.

دليلاً على صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - مِنْ مَنَعِ التَّنْفُلِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^٥.

٢٠١

١. ذكر في الإبانة هكذا: وفي الكبيرة: لا يجوز الصلاة للمنافلة في ثلاثة أوقات: حين طلوع الشمس حتى تطلع، وحين استوائها حتى تزول، وحين إصفرارها حتى تغرب، وفي البحر عن الناصر.

الإبانة، ص ١٢٨ و ١٢٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٦٧ و ١٦٨.

٢. في «أ، ب» - «صلاة الفجر إلى زوال الشمس» إلى هنا.

٣. حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٧٥ - ١٧٦؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٢٠، المسألة ٢٦٣.

٤. المبسوط للرخسي، ج ١، ص ١٥١؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٧٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٢٠ - ٥٢١، المسألة ٢٦٣.

٥. المصنف للصنعاني، ج ٢، ص ٤٢٨، ح ٣٩٥٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٩؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٣٣؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٢٧٦؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٠٥؛ سنن الدار فطن، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٥٦.

و في حديثِ الصَّبَاحِ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الطُّلُوعِ وَ اسْتِواءِ الشَّمْسِ وَ غُرُوبِهَا.^١

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً - فَهُوَ بَعْدَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ - مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ الصَّلَاةِ نِصْفَ النَّهَارِ حَتَّى^٢ تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.^٣

المسألة التاسعة والسبعون

[الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ]

(و لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَ بَيْنَ الْعِشَاءِ مَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ).^٤

قَدْ بَيَّنَّا مَذْهَبَنَا فِي أَوَقَاتِ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ وَ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ، وَ لَا مَعْنَى لَتَكَرَّارِهِ، وَ الْإِجَازَةُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا كَأَنَّهُ يَنْقُضُ الْقَوْلَ بِأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ مُتَمَيِّزٌ مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَ تَحْدِيدَ كُلِّ وَاحِدٍ

١. كتاب المسند للشافعي، ص ١٦٦؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٧٥ و ٢٧٧؛ مسند أبي يعلى، ج ٣،

ص ٣٧، ح ١٤٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٥٤.

٢. في متن «أ، ب» و هامش «ج، س، ص»، «حين».

٣. المسند للشافعي، ص ٦٣؛ المعجم الأوسط، ج ٩، ص ٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٦٤؛

كنز العمال، ج ٧، ص ٤١٨، ح ١٩٥٩٥.

٤. حكاه في الإبانة هكذا: و الجمع بين الصلاتين يجوز بعرفة و مزدلفة يجمع بينهما في وقت أحدهما يوم العرفة و ليلة النحر، أما تلفيق الوقت، فجائز فيهما و في غيرهما من المواضع مريضاً كان أو صحيحاً، مسافراً كان أو مقيماً، و في البحر الزخار حكى مرة عن العترة ثم عن الناصر: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي عُرْفَةٍ وَ مَزْدَلَفَةٍ. الإبانة، ص ١٣٠ و ١٣١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٦٩.

مِنْهُمَا بَحْدٌ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْآخَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا،
كَمَا أَنَّ لَيْسَ لِلْحَاضِرِ ذَلِكَ.

٢٠٢

المسألة الثمانون

[المُخْطِئُ فِي الْقِبْلَةِ]

(مَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ وَ عَلِمَ بِهِ ^١ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا،
فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ مُضِيِّ وَقْتِهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ^٢).
هَذَا صَحِيحٌ، وَ عِنْدَنَا ^٣: أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّى فِي الْقِبْلَةِ وَأَخْطَأَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ، أَنَّهُ يُعِيدُ
مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ، وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.
وَ قَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ خَطَأَهُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا أَعَادَ مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا، فَإِنْ خَرَجَ
الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ عَلَى ^٤ كُلِّ حَالٍ ^٥.
وَ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَ وَافَقْنَا فِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مَالِكٌ ^٦.
وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ: إِنْ صَلَّاهُ مَاضِيَةً، وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^٧.

١. أي علم بخطئه.

٢. حكاه في الإبانة قائلًا: ومن اجتهد وصلى إلى غير القبلة ثم علم والوقت باقٍ فعليه الإعادة فإن ذهب الوقت فلا إعادة عليه، وفي البحر الزخار عن الناصر إذا تحرى القبلة، الإبانة، ص ١٧٣ و ١٧٤؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٠٩.

٣. حكى عنه في السرائر، ج ١، ص ٢٤٦؛ تحرير الأحكام، ج ١، ص ١٩٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٩.

٤. في «أ.ب.»: «على».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٢-١٨.

٦. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٩٢-٩٣.

٧. الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٥؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٧٤؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢٤٣.

و قال الشافعي في الجديد: إِنْ مَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ خَطْأُهُ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ.^١

و قوله في القديم مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.^٢

٢٠٣

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهُ -: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوُتُّوا أَوُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»^٣ فَأَوْجَبَ التَّوَجُّعَ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ إِلَى شَطْرِ الْبَيْتِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ كَانَ^٤ الْأَمْرُ عَلَيْهِ بَاقِيًا، فَيَلْزِمُهُ الإِعَادَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْآيَةُ تَقْتَضِي وَجُوبَ التَّوَجُّعِ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ، وَ لَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ لَزِمَهُ الإِعَادَةُ.

قُلْنَا: لَمْ نَحْتَجْ بِالْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَ إِنَّمَا بَيَّنَّا بِالْآيَةِ وَجُوبَ التَّوَجُّعِ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ فَهُوَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ، فَيَلْزِمُهُ فِعْلُهُ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذِهِ الْآيَةُ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَحْتَجَّ بِهَا الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ الإِعَادَةَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْوَقْتِ وَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، وَ أَنْتُمْ تَفْصِلُونَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنْ لَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا، فَلَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى مَذْهَبِكُمْ فِي الْآيَةِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ مُصَلٍّ لِلظُّهْرِ - مَثَلًا - بِالتَّوَجُّعِ إِلَى شَطْرِ الْبَيْتِ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ، وَ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّوَجُّعِ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ لَا بِقَضَائِهَا، وَ الْأَدَاءُ مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ، وَ الْقَضَاءُ مَا خَرَجَ عَنِ الْوَقْتِ، فَهُوَ إِذَا تَحَرَّى الْقِبْلَةَ وَ صَلَّى إِلَى جِهَةٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ وَ تَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى

١. حلية العلماء، ج ٢، ص ٧٤: المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢٤٣؛ كفاية الأخيار، ج ١، ص ٥٩.

٢. حلية العلماء، ج ٢، ص ٧٤: المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢٢٥؛ كفاية الأخيار، ج ١، ص ٥٩.

٣. البقرة (٢): ١٤٤ و ١٥٠.

٤. في «أ، ب»: - «كان».

٥. في «أ، ب، ج، د، ع»: «فظاهر».

غَيْرِ الْقِبْلَةِ^١ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ، فَحُكِمَ الْأَمْرُ بِاقِي عَلَيْهِ، وَوَجُوبُ الصَّلَاةِ مُتَوَجِّهًا إِلَى^٢ الْقِبْلَةِ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ، وَمَا فَعَلَهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرْضُ، فَيَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ الصَّلَاةَ الْمَأْمُورَ بِهَا، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَتَمَكَّنٌ مِنْهَا. وَبَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَا يَقْدَرُ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَالْقَضَاءُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ إِنَّمَا نَعْلَمُهُ^٣ بِدَلِيلٍ غَيْرِ دَلِيلِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الْفِقْهِ^٤.

٢٠٤

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمُصَلِّيَّ فِي حَالِ اشْتِبَاهِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ لَا يَقْدَرُ عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَالْآيَةُ مَصْرُوفَةٌ إِلَى مَنْ يَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ.

لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ تَخْصِيصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَلِأَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الْوَقْتِ فَقَدْ زَالَ الْاشْتِبَاهُ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُتَنَاوِلَةً لَهُ، وَيَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ^٥ الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»^٦.

١. في «ج»: «وَصَلَّى إِلَى جِهَةٍ...» إِلَى هُنَا.

٢. في «ص»: «فِي الْوَقْتِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ...» إِلَى هُنَا.

٣. في «ج، س، ص، ع»: «يَعْلَمُهُ».

٤. الذَّرِيعَةُ إِلَى أُصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ١، ص ١١٦ - ١٢٠.

٥. في «س، ع»: «تَفْعَلُ».

٦. الْكَافِي، ج ٢، ص ٤٦٣، ح ٢؛ عَوَالِي الْكَلَاكِي، ج ١، ص ٣٩٥، ح ٤٤؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٦٥٩،

ح ٢٠٤٣ وَ ٢٠٤٥؛ الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٤، ص ١٥٣، ح ٣؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٤، ص ٩٩،

ح ٤٣٠٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٨٤ وَ ج ١٠، ص ٦١.

و الجواب عن ذلك: أنا نقول أن خطاه مرفوع^١، فإنه^٢ غير مؤاخذ به، وإنما تجب عليه الصلاة بالأمر الأول؛ لأنه لم يأت بالمأمور به.

فإن تعلّقوا بما روي من أن قوماً أشكّلت عليهم القبلة لظلمة عرضت فصلّى بعضهم إلى جهة، وبعضهم إلى غيرها وعلّموا ذلك، فلما أصبحوا رأوا تلك الخطوط إلى غير القبلة وقدموا من سفرهم سألوا النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك فسكّت، ونزل قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْنَ فَنُصِرْكُمْ وَتَكُنُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^٣.

فقال النبي صلى الله عليه وآله «أجزتكم صلاتكم»^٤.

و الجواب عن ذلك: أنا نحمل هذا الخبر على أنهم سألوه عليه السلام عن ذلك بعد خروج الوقت، وهذا صريح في الخبر؛ لأنه كان سؤالهم بعد قدومهم من السفر، فلم يأمرهم عليه السلام بالإعادة؛ لأن الإعادة على مذهبنّا لا تلزم^٥ بعد خروج الوقت.

وأصحاب الشافعي يتأولون الخبر على أنه كان في صلاة التطوع^٦، و يروون عن ابن عمر أنه قال: نزلت هذه الآية في التطوع خاصة^٧.

و التأويل الذي ذكرناه يغني عن هذا.

١. في «أ، ب»: - «به».

٢. في «أ، ب، د»: «و أنه».

٣. البقرة (٢): ١١٥.

٤. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٥١؛ المستدرک، ج ١، ص ٢٠١؛ السنن الكبرى للبيهقي،

ج ٢، ص ١٠.

٥. في «أ، ب، د، س، ص، ع»: «يلزم».

٦. المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

٧. الكشف والبيان، ج ١، ص ٢٦٢؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٢، ص ٨٠.

المسألة الحادية والثمانون

[الصلاة في الدار المَغصوبة وفي الثوب المَغصوب]

(لا تَجُوزُ الصلاةُ في الدارِ المَغصوبةِ، ولا في الثوبِ

المَغصوبِ).^١

هذا صحيح، وهو مذهب جميع أصحابنا والمتكلمين^٢ من أهل العدل إلا الشاذّ منهم - فإنّ النّظام^٣ خالف في ذلك و زعم أنّها مُجَزَّئَةٌ^٤ - ويذهبون إلى أنّ الصلاة في الدار المَغصوبة لا تُجَزَّئُ، وإلى ذلك ذهب أبو عليّ وأبو هاشم^٥ ومن عداهما من المُحَقِّقِينَ المُدَقِّقِينَ.^٦

٢٠٦

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة جميعاً. الإبانة، ص ٧٣-٧٦ و ٢١٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢١٣ و ٢١٨.

٢. في «أ، ب»: «فالمُتَكَلِّمِينَ».

٣. أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، المعروف بالنظام، مولى بني بحير بن الحارث، من رؤوس المعتزلة، ابن أخت أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزلة، وكان شاعراً أديباً بليغاً، وله كتب كثيرة في الاعتزال منها الطفرة والجواهر والأعراض وحركات أهل الجنة، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سمّيت «النظامية»، مات سنة ٢٣١ هـ. تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٧، الرقم ٣١٣١؛ الفهرست للنديم، ص ٢٠٥؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٦٧، الرقم ١٧٤.

٤. المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٨١.

٥. أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليّ محمّد بن عبد الوهاب الجبائي، هو وأبوه من كبار المعتزلة، وله آراء تفرّد بها وتبعته فرقة سمّيت «البهشيّية» نسبة إلى كنيته أبي هاشم، له مصنفات في الاعتزال منها الجامع الكبير والشامل وتذكرة العلماء والعدة، ولد سنة ٢٤٧ هـ في بغداد، ومات فيها سنة ٣٢١ هـ. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٥٥، الرقم ٥٧٣٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦١٧، الرقم ٥٠٦١.

٦. المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٨١؛ المستصفي، ج ١، ص ٧٧-٧٨؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ١٦٤.

- و قَالَ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ وَ الثُّوبِ الْمَغْصُوبِ مُجْزِئَةٌ.^١
الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإِجْمَاعُ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ.
- و أَيْضاً فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ أَنْ تَكُونَ طَاعَةً وَ قُرْبَةً، وَ لَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ كَوْنُهَا مُؤَدَّاةً فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَاقِلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَعْلَمُهُ قَبِيحاً وَ مَعْصِيَةً؟!
- و أَيْضاً فَإِنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّلَاةِ أَنْ يُتَوَى بِهَا إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً أَدَاءُ الْوَاجِبِ، وَ كَوْنُهَا فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ يَقْدَحُ فِي النِّيَّةِ وَ يَمْنَعُ مِنْهَا.
- و لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ^٢ قَبِيحَةٌ وَ مَعْصِيَةٌ، وَ مَنْ يَظُنُّ مِنْ الْفُقَهَاءِ خِلَافَ ذَلِكَ وَ يَتَعَدَّدُ أَنَّهَا طَاعَةٌ وَ يَزْعُمُ أَنَّ فِعْلَهُ لَهَا مُنْفَصِلٌ مِنَ الْعَصَبِ لَهُ، فَقَدْ فَحَشَ خَطَأَهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَالٌّ عَلَى قُبْحِ تَصَرُّفِ الْغَاصِبِ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمٌ، وَ يَجْرِي تَصَرُّفُهُ فِي الدَّارِ مَجْرَى تَصَرُّفِهِ فِي الْمَالِ الْمَغْصُوبِ، وَ صَلَاتُهُ فِي الدَّارِ لَيْسَ سِوَى تَصَرُّفِهِ فِيهَا.
- أَلَا تَرَى أَنَّ قِيَامَهُ وَ قُعُودَهُ وَ رُكُوعَهُ وَ سُجُودَهُ يَمْنَعُ صَاحِبَ الدَّارِ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِيهَا؟ فَقَدْ صَارَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَصَبِ هَذَا التَّصَرُّفُ.
- و لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُومَ فِي الدَّارِ وَ يَقْعُدَ بغيرِ إِذْنِ مَالِكِهَا، وَ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا مَتَاعاً، فَلَوْ كَانَ قُعُودُهُ لَيْسَ بِغَصَبٍ لَكَانَ شَغْلُ الدَّارِ بِالْمَتَاعِ لَيْسَ بِغَصَبٍ.
- و قد تَعَلَّقَ قَوْمٌ فِي إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ^٣ تَنْقَسِمُ إِلَى فِعْلٍ وَ ذِكْرٍ، وَ الْفِعْلُ فِيهَا وَ إِنَّ تَنَاوَلَ^٤ الذِّكْرَ فَالذِّكْرُ لَا يَتَنَاوَلُهَا،
١. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٨٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٦؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ١٦٤؛
المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٢٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٠٩، المسألة ٢٥٣.
٢. في «ع» - «يقدح في النية و يمنع...» إلى هنا.
٣. في «ص» و المطبوع: «يتناول».

و لا يَمْتَنِعُ^١ أَنْ تُجْزَىٰ وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ ذِكْرُهَا طَاعَةً، وَإِنْ كَانَ فِعْلُهَا مَعْصِيَةً، وَلا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَوَجَّهَ نِيَّتُهُ^٢ إِلَى الذِّكْرِ دُونَ الْفِعْلِ.

و الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّ الذِّكْرَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَابِعاً لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُعْتَمَدَ وَ الذِّكْرُ كَالشَّرْطِ لَهُ، أَوْ يَكُونُ مَجْمُوعَهُمَا صَلَاةً، وَلا يُمَكِّنُ غَيْرُ ذَلِكَ.

فَإِذَا صَحَّ مَا قَرَّرْنَاهُ، فَيَبْتَغِيهِ يَجِبُ أَنْ تَنْصَرِفَ إِلَى جُمْلَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ فِعْلٌ وَ ذِكْرٌ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَهَا مَعْصِيَةً تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَ ذَكَرَ بَعْضُ مُحَصِّلِي مَنْ تَكَلَّمَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ مِنْ حَيْثُ اسْتَوْفِيَ شُرُوطُهَا الشَّرْعِيَّةُ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةً لِحَقِّ^٣ صَاحِبِ الدَّارِ، وَ زَعَمَ أَنَّ الْفِعْلَ يَخْتَصُّ بِهِ^٤ بَوَجْهَيْنِ حَلَّ مَحَلِّ الْفِعْلَيْنِ الْمُتَفَصِّلَيْنِ، وَ ادَّعَى أَنَّ نِيَّةَ الْمُصَلِّي وَ اعْتِقَادَهُ يَتَوَجَّهَانِ نَحْوَ الْوَجْهِ الَّذِي يَتَكَامَلُ مَعَهُ الشُّرُوطُ الشَّرْعِيَّةُ، دُونَ الْوَجْهِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ صَاحِبِ الدَّارِ.

وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ قَدْ اسْتَوْفِيَتْ شُرُوطُهَا الشَّرْعِيَّةُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِهَا الشَّرْعِيَّةِ كَوْنُهَا طَاعَةً وَ قُرْبَةً، وَ مِنْ شُرُوطِهَا الشَّرْعِيَّةِ نِيَّةُ أَدَاءِ الْوَاجِبِ بِهَا إِذَا كَانَتْ

١. فِي «أ، ب، د»: «يَمْنَعُ».

٢. فِي «س، ص»: «بِنِيَّتِهِ».

٣. فِي «أ، ب، د، س»: «بِحَقِّ».

٤. فِي «ج، د، س، ص، ع»: «بِهِ».

٥. فِي «أ، ب»: «شُرُوطُهُ».

الصلاة واجبة، وهذا لا يَتِمُّ في الدارِ المغصوبة، فبَطَلَ كَوْنُهَا مُسْتَوْفِيَةً لِلشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ، وَبَعْدُ فَإِنَّ نِيَّةَ الْمُصَلِّي تَنْصَرِفُ إِلَى جُمْلَةِ الصَّلَاةِ وَجَمِيعِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَطْرُهَا مِنْهَا مَعْصِيَةً وَقَبِيحاً^١.

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ^٢، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مَا قُلْنَا فِي الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، وَمَنْ يُوَافِقُنَا فِي أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ^٣ غَيْرُ جَائِزَةٍ يَعْتَمِدُ عَلَى أَنَّهُ مَنَهِيٌّ عَنْهُ، وَأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَنَفْيَ الْإِجْزَاءِ. وَهَذَا لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الْفَقْهِ: أَنَّ النَّهْيَ بظَاهِرِهِ وَمُجَرَّدِهِ لَا يَقْتَضِي فُسَادَ الْمَنَهِيِّ عَنْهُ وَنَفْيَ إِجْزَائِهِ^٤.

وَالصَّحِيحُ فِي وَجْهِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ إِجْزَاءَ الْفِعْلِ وَتَعَلُّقَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِهِ إِنَّمَا يُعْلَمُ شَرْعاً، وَالْأَصْلُ^٥ فِي الْفِعْلِ أَنَّ لَا شَرْعَ، فَمَنْ ادَّعَى إِجْزَاءَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ فَقَدْ أَثْبَتَ شَرْعاً، وَيَلْزَمُهُ إِقَامَةُ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي أُدْلَةِ الشَّرْعِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي ذِمَّةِ الْمُكَلَّفِ بِلا خِلَافٍ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ سُقُوطُهَا مِنْ ذِمَّتِهِ حَتَّى تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا أَذَاهَا فِي ثَوْبٍ مَمْلُوكٍ فَقَدْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا سُقُوطَ الْفَرَضِ عَنْهُ. وَإِذَا أَذَاهَا فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ فَلَا يَقِينَ بَبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ، فَيَجِبُ نَفْيُ جَوَازِهِ.

١. في «أ، ب، د»: «قبيحة».

٢. في «أ، ب»: «المغصوبة».

٣. في «أ، ب، د، س»: «فيه».

٤. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.

٥. في «أ، ب، د»: «والأخبار».

المسألة الثانية و الثمانون

[تكبيرة الافتتاح و التسليم من الصلاة]

(تكبيرة الافتتاح من الصلاة^١، و التسليم ليس منها)^٢.

لَمْ أَجِدْ لِأَصْحَابِنَا إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ نَصًّا فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ^٣، وَ يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَأَنَّ التَّسْلِيمَ أَيْضًا مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَاةِ، وَ هُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِهَا، وَ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^٤.

٢٠٩

وَ وَجَدْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ فِي كِتَابٍ لَهُ: إِنَّ السَّلَامَ سُنَّةٌ غَيْرُ مَفْرُوضٍ، وَ مَنْ تَرَكَّهُ مُتَعَمِّدًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^٥.

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَ التَّسْلِيمُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا هُوَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَ إِذَا قَعَدَ قَدَرَ التَّشْهِيدَ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ وَ الْكَلَامِ وَ غَيْرِهِمَا^٦.

١. حكي في البحر الزخار عن العترة أي القاسمية و الناصرية، البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٣٨.

٢. حكي الجميع في الإبانة قائلًا: و في الكبير أَنَّ التكبيرة الأولى من الصلاة و التسليم ليس منها، و في البحر الزخار عن الناصر في التسليم أَنَّهُ مسنون، الإبانة، ص ١٨٥ و ١٨٦؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٨٠.

٣. حكاه عنه في السرائر، ج ١، ص ٢٣٢.

٤. كتاب الأم، ج ١، ص ١٢١؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٩٩ و ١٣٢؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٢٨٩ و ٤٨١؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٥٠ و ١٧٧.

٥. راجع المقنعة، ص ١٣٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٧٦، المسألة ١٣٤.

٦. المسوط للسرخسي، ج ١، ص ٣٥؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٢٣ و ١٣٨-١٣٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٣٠ و ١٩٤؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٦-٤٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٣٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥٥ و ٥٨٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٧٦، المسألة ١٣٤؛ و حكي من أول المسألة إلى هنا في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤١٦.

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه من أن تكبيرة الافتتاح من الصلاة: أنه لا خلاف في أن نيَّة الصلاة إما تتقدَّم عليه بلا فصل^١ أو تُقارَنه^٢ - على الاختلاف بين الفقهاء في ذلك - ونيَّة الصلاة لا تجب^٣ مُقَارَنَتُهَا إِلَّا لِمَا^٤ هو من الصلاة لِتَوَثُّرِ فيه، وما ليس من الصلاة فلا يجب أن يتقدَّم عليه ولا يُقارَنه، وفي وجوب مُقَارَنَةِ النِّيَّةِ أو التقدُّم^٥ لتكبيرة الافتتاح دليل على أنها من جُمْلَةِ الصلاة.

و أيضاً فلا يكون من الصلاة إلا ما كان من^٥ شَرَطِهِ استقبال القبلة؛ لأن استقبال القبلة إنما هو شرط في الصلاة دون غيرها من الأفعال، ولا يلزم على هذا الأذان والإقامة؛ لأن الأذان والإقامة مُستَحَبَّ فيهما استقبال القبلة، وليس بواجب فيهما. وأيضاً لو لم تكن تكبيرة الافتتاح من الصلاة، ما كان الوضوء شرطاً فيه^٦؛ لأن الوضوء إنما هو شرط في أفعال الصلاة دون ما هو خارج عنها.

٢١٠

فإن قيل: إنما هو شرط في الوضوء؛ لأن الصلاة عَقِبَهُ بلا فصل، فلو وَقَعَ بغير وضوء لدخل في أول جزء من الصلاة بغير وضوء.

قلنا: ليس الأمر كذلك؛ لأننا لو فرضنا رجلاً مُسْتَقْبِلاً للقبلة وعلى يمينه حوض عالٍ يقدِّر أن يتناول منه الماء بغير مَشَقَّةٍ، فابتدأ بأول التكبير ومدَّ بقوله: «اللَّهُ» صَوْتَهُ، وهو في حال امتدادِ صَوْتِهِ يَتَوَضَّأُ من ذلك الماء، حتَّى يكون فراغه من آخر الوضوء قبل أن يختم لَفْظَ التكبير بحرفٍ أو حَرَفَيْنِ، فمعلوم أن هذا جائز.

١. في «أ، ب، ع»: «تقاربه». وفي «د»: «يقاربه». وفي «س»: «يقارنه». وفي «ص»: «تفارقة».

٢. في «أ، ب، س»: «يجب».

٣. في «أ، ب، د»: «بما». وفي «ع»: «كما».

٤. في «س، ص»: «التقديم».

٥. في «أ، ب»: «- من».

٦. الضمير إما راجع إلى ذكر التكبير وهو المفهوم، أو إلى نفس «التكبير» فقط.

فَعَلِمْنَا أَنَّ الْوُضُوءَ شَرْطٌ فِي التَّكْبِيرِ نَفْسَهُ، لَا لِلتَّحَرُّزِ مِنْ وَقْعِ الصَّلَاةِ عَقِيبَهُ^١
بَغَيْرِ وَضُوءٍ.

فَإِنْ تَعَلَّقَ الْمُخَالِفُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى» وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى^٢، فَجَعَلَهُ
مُصَلِّياً عَقِيبَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَالذِّكْرُ الَّذِي يَكُونُ عَقِيبَهُ الصَّلَاةُ^٣ وَهُوَ
ذِكْرُ الْإِفْتِتَاحِ، فَلَوْ كَانَ مِنَ الصَّلَاةِ لَكَانَ مُصَلِّياً مَعَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ مُصَلِّياً عَقِيبَهُ.
فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالذِّكْرِ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ، بَلْ لَا نَمْنَعُ^٤ أَنْ
يُرَادَ بِهِ الْأَذْكَارُ الَّتِي يُؤْتَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ مِنَ الْخُطْبَةِ وَالْأَذَانِ.

عَلَى أَنَّ أَصْحَابَنَا يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ مَسْنُونٌ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُكَبِّرَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ تَكْبِيرَةِ
الْإِفْتِتَاحِ الَّتِي هِيَ الْفَرَضُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ
الذِّكْرُ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْآيَةُ عَلَى هَذِهِ التَّكْبِيرَاتِ^٥.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ يَخْلُو الْمُصَلِّي مِنْ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ بِابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ أَوْ عِنْدَ
الْفَرَاغِ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ [فِي الصَّلَاةِ]^٦ بِابْتِدَائِهِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَتَى لَمْ يَأْتِ
بِالتَّكْبِيرِ عَلَى التَّمَامِ لَا يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ بِالْفَرَاغِ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ
ابْتِدَاءُ التَّكْبِيرِ وَقَعَ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَكَيْفَ^٧ يَصِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهَا؟

قُلْنَا: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفَرَاغِ مِنَ التَّكْبِيرِ،
ثُمَّ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ التَّكْبِيرِ كَانَ مِنَ الصَّلَاةِ، كَمَا أَنَّ عِنْدَهُمْ أَنَّ التَّسْلِيمَ لَيْسَ مِنَ

٢. الأعلى (٨٧): ١٤ و ١٥.

١. في «ع»: «عقبه».

٣. هكذا في جميع النسخ.

٤. في «أ، ب، د، س»: «يمنع».

٥. المقنعة، ص ١٠٣ - ١٠٤؛ النهاية للطوسي، ج ٦٩ - ٧٠؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٨٨.

٦. في جميع النسخ - «في الصلاة»، وأثبتناه لاستقامة العبارة.

٧. في «أ، ب، د»: «و كيف».

الصلاة، و لو ابتدأ بالسَّلام فإنه لا يخرجُ بذلك من الصلاة، فإذا فرغَ منه تَبَيَّنَ عندهم أنَّ جميعه وقع خارج الصلاة.

وكذلك إذا قال: «بِعُتْكَ هَذَا التَّوْبَ»، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَيْعاً، فإذا قالَ الْمُشْتَرِي: «قَبِلْتُ»، صارَ الإيجابُ والقبولُ بِمَجْمُوعِهِمَا بَيْعاً.

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى وَجوبِ السَّلامِ: فهو ما رُوِيَ عنه عليه السلام من قوله: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^٢، فَلَمَّا قَالَ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، دَلَّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ التَّسْلِيمِ لَا يَكُونُ تَحْلِيلًا لَهَا.

وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَ عَنْ شِمَالِهِ^٣، وَ قَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^٤، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ.

وَأَيْضاً فَكُلُّ مَنْ قَالَ أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنَ الصَّلَاةِ، ذَهَبَ إِلَى أَنَّ السَّلامَ وَاجِبٌ وَأَنَّهُ مِنْهَا، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ دَلَالَةٌ عَلَى وَجوبِ السَّلامِ وَأَنَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ.

٢١٢

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ السَّلامَ مِنَ الصَّلَاةِ: مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: مَا نَسِيتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَلَمْ أَتُسَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الصَّلَاةِ عَنْ

١. في «أ، ب، ص»: «بمجموعها».

٢. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، ص ٥٢١؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٤١٦، ح ٩١؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٠٣٩؛ المسند للشافعي، ص ٣٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٢٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٧٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٧٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٢، ح ٦١؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٥١، ح ٢٣٨؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٣٤٤.

٣. المسند للشافعي، ص ٤٣؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤١٤؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ١٤٥؛ شرح معاني الآثار، ج ١، ص ٢٧١.

٤. المسند للشافعي، ص ٥٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٤٥.

يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^٢.
وَأَيْضاً مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ
يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»^٣.
وَأَمَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْمُخَالِفُ بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ^٤ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدُ ثُمَّ قَالَ:
«إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ»^٥.
وَبَخَّرَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ الصَّلَاةَ، وَلَمْ
يَذْكُرِ التَّسْلِيمَ^٦.

وَالْجَوَابُ عَنْ خَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ
هُوَ الْقَائِلُ: إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ^٧، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. عَلَى
أَنَّ ظَاهِرَ الْخَبَرِ مَتْرُوكٌ بِإِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ صَلَاتَهُ تَتِمُّ إِذَا أَتَى بِالشَّهَادَةِ،
وَبِالْإِجْمَاعِ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنْهُمْ يَفْعُ بِكُلِّ
مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ، فَبَطَلَ التَّعَلُّقُ بِالظَّاهِرِ.

١. في «ج، ع» - «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». وفي «س»: «و بركاته».
٢. المعجم الكبير، ج ١٠، ص ١٢٦، ح ١٠١٨٧؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٣٣٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٧٧.
٣. سنن الترمذي، ج ١، ص ١٨٢، ح ٢٩٥؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٣٣٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٧٩.
٤. في «أ، ب، د»: «بأنه».
٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٢٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٠٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١٩، ح ٩٧٠؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٣١٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٧٥.
٦. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٣٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٣٧، ح ١٠٦٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٩٦، ح ٨٥٦؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٨٧، ح ٣٠٢؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٨٨٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٧٢.
٧. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٧٥.

والجواب عن خبر أبي هريرة: أنه صلى الله عليه وآله لم يعلمه السلام؛^٢ لأنه كان يحسنه، ويجوز أن يكون ذلك قبل فرض السلام.

ومما يجوز الاستدلال به على من خالف من أصحابنا في وجوب السلام أن يقال: قد ثبت - بلا خلاف - وجوب الخروج من الصلاة، كما ثبت وجوب الدخول فيها، فإن لم يقف الخروج منها على السلام دون غيره، جاز أن يخرج بغيره من الأفعال المنافية^٣ للصلاة، كما يقول أبو حنيفة^٤، وأصحابنا لا يجوزون ذلك، فثبت وجوب السلام.^٥

المسألة الثالثة و الثمانون

[افتتاح الصلاة بـ «الله أكبر»]

(فرض الافتتاح متعين بقول^٦: الله أكبر، لا يجزئ غيره مع القدرة عليه).^٧
هذا صحيح، وهو مذهب جميع أصحابنا.
ووافقنا على أن الصلاة لا تنعقد إلا بقول^٨: «الله أكبر» و «الله الأكبر» الشافعي^٩.

١. في «أ، ب، د، س»: - «لم».

٢. في «أ، د، ع»: «النافية».

٣. تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣٨ - ١٣٩: بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٩٤؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٣٢؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٨١؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٧٦، المسألة ١٣٤.

٤. حكي الشهيد: جميع الأدلة والروايات باختلاف في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٤١٩.

٥. في «ج، د، س، ص، ع» والمطبوع: «بقوله».

٦. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ١٥٥ و ١٩٩؛ البحر الزخار، ج ١، ص ٢٣٩.

٧. في «ج، د، س، ص، ع»: «بقوله».

٨. كتاب الأم، ج ١، ص ١٢١ - ١٢٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٨٩؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٢٦٥؛ المجموع

للنووي، ج ٣، ص ٢٩٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٣١٣، المسألة ٦٢.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٌ: تَنْعَقِدُ^١ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْصُدُ بِهِ التَّعْظِيمُ وَ التَّفْخِيمُ، وَ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عِنْدَهُمَا عَلَى مُجَرَّدِ الْاسْمِ، وَ هُوَ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُ» وَ لَا يَأْتِي بِالصِّفَةِ^٢.

وَ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الصِّفَةِ^٣.

وَ قَالَ أَبُو يُونُسَ: تَنْعَقِدُ^٤ بِالْفَافِ التَّكْبِيرِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وَ «اللَّهُ الْمُتَكَبِّرُ»، وَ لَا تَنْعَقِدُ^٥ بغيرِ الْفَافِ التَّكْبِيرِ^٦.

وَ حُكِيَ عَنِ الرَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ^٧.

دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي ذِمَّتِهِ وَ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا بِتَقِينٍ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا افْتَتَحَهَا بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» أَجْزَأَتِ الصَّلَاةُ وَ سَقَطَتْ عَنْ ذِمَّتِهِ، وَإِذَا افْتَتَحَهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا يَقِينَ فِي سَقُوطِهِ عَنِ الذِّمَّةِ وَ لَا عِلْمٍ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي تَيَقَّنَ مَعَهُ إِجْزَاءَ الصَّلَاةِ وَ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ مِنْهَا.

وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ رِفَاعَةُ بْنُ مَالِكٍ^٨: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ

١. فِي «أ، ب، د، س، ص، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَنْعَقِدُ».

٢. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٣٥-٣٦؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاء، ج ١، ص ٦٢٣؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ١٣٠؛ الْهِدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ٤٧؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٣١٣، الْمَسْأَلَةُ ٦٢.

٣. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٣٦.

٤. فِي «أ، ب، د، س»: «يَنْعَقِدُ».

٥. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَنْعَقِدُ».

٦. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ١، ص ٣٥-٣٦؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاء، ج ١، ص ٦٢٣؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ١، ص ١٣٠؛ الْهِدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ٤٧؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٣١٤، الْمَسْأَلَةُ ٦٢.

٧. حَلِيَّةُ الْعُلَمَاء، ج ٢، ص ٨٩؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٢٩٠.

٨. رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْعَجَلَانِ، أَبُو عَمَّادٍ الزَّرْقِيُّ، شَهِيدٌ بِدَرَأٍ وَ سَائِرِ الْمَشَاهِدِ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَ عَنْ ابْنِهِ: عُبَيْدٍ وَ عَمَّادٍ وَ ابْنِ أَخِيهِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ بْنِ رَافِعٍ

صلاة امرئٍ حتَّى يَضَعَ الوُضوءَ مواضعه، ثُمَّ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.^١
وأيضاً فما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ يُكَبِّرْ».^٢

و في خَبَرٍ آخَرَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ، وَ تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَ تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».^٣
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ كُلُّ لَفْظٍ قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ وَ التَّفْخِيمُ، وَ التَّسْبِيحُ وَ التَّهْلِيلُ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ، وَ الْخَبَرُ عَامٌّ فِي الْكُلِّ.
و ذَلِكَ: أَنَّ التَّسْبِيحَ وَ التَّهْلِيلَ لَا يُسَمَّى فِي عَرَبِ الشَّرْعِ بِأَنَّهُ تَكْبِيرٌ، بَلْ لَهُ اسْمٌ مَخْصُوصٌ بِهِ، وَ لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ أَنَّ أَهْلَ الشَّرْعِ يُسَمُّونَ مَنْ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» أَوْ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَنَّهُ مُكَبِّرٌ، وَ أَنَّهُ فَعَلَ تَكْبِيرًا، هَذَا هُوَ الْعَرَفُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الْمَحِيدَ^٤ عَنْهُ، وَ كَمَا لَا يُسَمَّى التَّكْبِيرُ تَسْبِيحًا، كَذَلِكَ لَا يُسَمَّى التَّسْبِيحُ تَكْبِيرًا هَاهُنَا.
فَإِنْ قِيلَ: مِنْ جُمْلَةِ التَّكْبِيرِ وَالْفَاظَةُ قَوْلُ: «اللَّهُ الْأَكْبَرُ» وَ قَدْ أَجَاذَهُ الشَّافِعِيُّ^٥، وَ أَنْتُمْ تَمْنَعُونَ مِنْهُ!

- « وَ ابْنُهُ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى، وَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: شَهِدَ رِفَاعَةُ مَعَ عَلِيٍّ الْجَمْلَ وَ صَفَيْنَ، مَاتَ سَنَةَ ٤١ هـ.
تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٣، ص ٢٤٣، الرِّقْم ٥٣٠، رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١٩، الرِّقْم ٣؛ وَ ص ٤١، الرِّقْم ٣.
١. الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ١، ص ٥٠٥؛ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٥٠٥؛ وَ انْظُرْ: سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ١٩٧، ح ٨٥٧.
٢. الْمَسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٣٤؛ مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَ الْأَثَارِ، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٤، ح ١١٨١.
٣. تَقَدَّمَ مَصْدَرُهُ فِي ص ٤٣٦، الْهَامِش ٢.
٤. فِي «الْف» ب، ج، د، ص، ع: «الْفُظَّة».
٥. فِي «أ» ب: «أَنَّهُ».
٦. الْفَحِيدُ: اسْمٌ «مَكَانٌ مِنْ حَادٍ». حَازَ عَنِ الطَّرِيقِ: مَالٌ وَ عَدَلٌ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٤٦٣ (حُود).
٧. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ١، ص ١٢١-١٢٢؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٨٩؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٣، ص ٢٦٥؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٢٩٢.

قلنا: المَعهودُ في الشرع فيما يُسمَّى تكبيراً أن يأتِيَ باللفظ الذي قد اعتيدَ استعماله في ذلك، وهو قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ولا مُراعاةً في ذلك بالاشتقاق الذي يَسْتَوِي فيه جميعُ هذه الألفاظ، وليسَ بمَعهودٍ فيمن يُصَلِّي أو يُكَبِّرُ في غيرِ الصلاة أن يقول: «اللَّهُ الكبيرُ» أو «اللَّهُ الأكبرُ».

على أنَّ الخَبَرَ إذا اقتضى أنَّ التسبيحَ والتَهليلَ والتحميدَ لا يجوزُ أن يفتَحَ به الصلاةَ لم يَجْزُ في لَفْظَةِ «اللَّهُ الكبيرُ»؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تُفْتَحُ بالتسبيحِ والتَهليلِ، يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُفْتَحُ بلفظِ «اللَّهُ الكبيرُ».

على أَنَا نَقُولُ للشافعي: لَيْسَ يَخْلُو ما يُفْتَحُ به الصلاةُ من أن يكونَ القَصْدُ فيه اللفظُ أو المعنى، فإن كَانَ القَصْدُ^٢ فيه اللفظُ فيَجِبُ أن لا يُجْزَى إِلَّا اللفظُ المخصوصُ المَسْنُونُ، وهو قوله: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وليسَ هذا مَذْهَبُكَ أَيُّهَا الشافعي؛ لأنَّكَ تُجِيزُهُ بـ «الأكبر».

٢١٦

وإن كَانَ الاعتبارُ بالمعنى - وهو التَفْخِيمُ والتَعْظِيمُ - فَيَلْزَمُ عَلَيْكَ: «اللَّهُ العظيمُ» و «اللَّهُ الجليلُ»، وكُلُّ لَفْظٍ فيه تَعْظِيمٌ لِلَّهِ!

فإن قَالَ: لا فَرْقَ في اللفظِ إذا كَانَ الْمُعْتَبَرُ بِهِ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وقوله: «اللَّهُ الْأَكْبَرُ»؛ لأنَّ لَفْظَ «الأكبر» لَفْظُ «أكبر» و زِيَادَةٌ، فلا يُخِلُّ بالمعنى.

قلنا: مَعْلُومُ اخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ، وأنَّ أَحَدَهُمَا يُخَالِفُ في الصَّوْرَةِ صَاحِبَهُ، وإذا كَانَ الْمُقْصَدُ اللَّفْظُ لم يَجْزُ غَيْرُهُ، وإن كَانَ في مَعْنَاهُ أن يَدْخُلَ حَرْفٌ في حُرُوفِهِ.

١. في «أ، ب، د، ع»: «فلا».

٢. في «ع»: «المقصد».

المسألة الرابعة والثمانون

[القراءة في الركعتين الأولىين]

(تَجِبُ الْقِرَاءَةُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^١).

عندنا: أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ وَاجِبٌ، لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهَا، وَأَمَّا الرُّكْعَتَانِ الْآخِرَتَانِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ^٢ وَالتَّسْبِيحِ، وَأَيُّهُمَا فَعَلَ أَجْزَأَهُ. وَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ^٣. وَ قَالَ مَالِكٌ: يَجِبُ الْقِرَاءَةُ فِي مُعْظَمِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ قُرِئَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعًا قُرِئَ فِي ثَلَاثٍ^٤. وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فَرَضَ الْقِرَاءَةَ فِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأُولَتَيْنِ وَقَعَتْ عَنْ فَرْضِهِ، وَإِنْ تَرَكَهَا فِيهِمَا لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا فِي الْآخِرَتَيْنِ^٥.

١. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار و شرح الأزهار و نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٠٠ و ٢٠١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٤٤؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ٢٣٤؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ٢٣٣.

٢. في «ج، س، ص، ع»: «بين».

٣. كتاب الأم، ج ١، ص ١٢٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠٥؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٣٦٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٢٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١. المسألة ٩٣.

٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٦٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٢٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١. المسألة ٩٣.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨ و ٢٢٠ - ٢٢١؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١ - ٣٤٢. المسألة ٩٣.

و قَالَ الْحَسَنُ: تَجِبُ الْقِرَاءَةُ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ.^١
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّتِهِ: الإجماعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

و أَيْضاً مَا رَوَاهُ رِفَاعَةُ بْنُ مَالِكٍ: مِنْ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى قُرْبَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعِدْ صَلَاتَكَ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَقَالَ: عَلَّمَنِي: كَيْفَ أَصَلِّي؟ فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، ثُمَّ ارْكَعْ وَ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا...» وَ ذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: «هَكَذَا فَاصْنَعْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ».^٢

فَإِنْ قِيلَ: وَ أَنْتُمْ لَا تَوْجِبُونَ الْقِرَاءَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَ إِنَّمَا هَذَا دَلِيلُ الشَّافِعِيِّ! قُلْنَا: نَحْنُ نَوْجِبُ الْقِرَاءَةَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لَكِنْ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّضْيِيقِ، وَ فِي الْآخِرَتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، وَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُخَيَّرًا فِيهِ وَ لَهُ بَدَلٌ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا.

وَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ»^٣، وَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ يَقْتَضِي عُمُومَ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ عَلَى الْوُجُوبِ لِكُلِّ الْأَحْوَالِ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهَا الصَّلَاةُ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْقِرَاءَةُ وَاجِبَةً فِي الْأَوَّلَتَيْنِ تَضْيِيقًا وَ فِي الْآخِرَتَيْنِ أَيْضاً، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّسْبِيحَ فِي الْآخِرَتَيْنِ يَقُومُ مَقَامَ الْقِرَاءَةِ.

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٥٥؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٣٦١.
٢. المصنف للصنعاني، ج ٢، ص ٣٧٠، ح ٣٧٣٩؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٤٠؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٠٥؛ وانظر: صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٣٦-٣٣٧، ح ١٠٦٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٩٦، ح ٨٥٦؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٨٦-١٨٧، ح ٣٠٢؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٤-١٢٥، ح ٨٨٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٥.
٣. المزمّل (٧٣): ٢٠.

قُلْنَا: إِنَّ إِيْجَابَ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ مُخَيَّرًا فِيهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَمِنْ الدُّخُولِ تَحْتَ ظَاهِرِ الْآيَةِ.

٢١٨

وَأَيْضًا فَمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ^١، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَكَذَلِكَ الْعَصْرُ^٢. وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَجَبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَ^٣؛ لِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^٤.

وَلَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ»^٥، وَأَنَّ الظَّاهَرَ يَقْتَضِي إِجْزَاءَ الصَّلَاةِ بِالْقِرَاءَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَذَلِكَ: أَنَّ الْمَقْصَدَ بِهَذَا الْخَبَرِ إِيْجَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَوَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَجِبُ^٦ فِيهِ الْقِرَاءَةُ فَغَيْرُ مَقْصُودٍ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

١. أَبُو إِبْرَاهِيمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ السَّلْمِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَيُقَالُ: أَبُو يَحْيَى، قَلِيلُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَابِرٍ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَدَنِيُّ وَآخَرُونَ. مَاتَ فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي سَنَةِ ٩٩ هـ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١٥، ص ٤٤٠، الرِّقْمُ ٣٤٨٧؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٥، ص ٣١٥، الرِّقْمُ ٦١٩.

٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٥، ص ٣٠٥؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١، ص ٢٩٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ١٨٩؛ صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ، ج ٥، ص ١٣٧؛ ح ١٨٢٩؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٦٣.

٣. فِي «س، ع»: «نَقْرَأَ».

٤. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٥٥؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١، ص ٢٨٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ١٥٥؛ صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ، ج ١، ص ٢٠٦؛ صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ، ج ٤، ص ٥٤١؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطَيْبِيِّ، ج ١، ص ٢٧٩؛ ح ١٠٥٥؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٣٤٥.

٥. الْمَصْنُفُ لِلصَّنْعَانِيِّ، ج ٢، ص ١٢٠؛ ح ٢٧٤٣؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٣٠٨؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٢، ص ١٠؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ١٨٨؛ ح ٨٢٠؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ١٦٦؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطَيْبِيِّ، ج ١، ص ٣١٩؛ ح ١٢١١؛ الْمُسْتَدْرَكُ، ج ١، ص ٢٣٩؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ١٩٣.

٦. فِي «أ، ب، ص»: «+ كُلٌّ».

٧. فِي «أ، ب، س»: «يَجِبُ».

المسألة الخامسة و الثمانون

[تَعَيَّنُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ]

(وُجُوبُ الْقِرَاءَةِ مُتَعَيَّنٌ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ بِالسُّورَةِ

الْأُخْرَى).^١

عندنا: أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

و وافق الشافعي على ذلك، و زاد إيجاب قراءة الفاتحة في كُلِّ رَكْعَةٍ لِمَنْ

٢١٩

أَحْسَنَهَا.^٢

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، فَإِذَا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ أَجْزَأَهُ.^٣

و عنه رواية أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَتَى بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْقِرَاءَةِ أَجْزَأَهُ^٤ و إن كَانَ

أَقَلَّ مِنْ آيَةٍ.^٥

و المشهورُ الْأَوَّلُ.

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن العترة أي القاسمية و الناصرية، الإبانة. ص ١٥٥؛ البحر

الزخار، ج ٢، ص ٢٤٤.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٢٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠٥؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٣٦٠؛

الخلاص، ج ١، ص ٣٤١، المسألة ٩٣.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٩؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١١٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١،

ص ٥٤؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠١؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٢٠؛ الخلاص، ج ١، ص ٣٤٣،

المسألة ٩٤.

٤. في «أ» ب، د: - «أجزأه».

٥. بدائع الصنائع، ج ١، ص ١١٢؛ شرح فتح الغدير، ج ١، ص ٢٩١؛ الفتاوى الهندية، ج ١، ص ٦٩؛

اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ٧٧؛ الخلاص، ج ١، ص ٣٤٣، المسألة ٩٤.

و قال أبو يوسف: إن قرأ آية طويلة أجزأه، وإن قرأ آيات قصاراً ما يُجزئُه إلا ثلاث آيات.^١

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتردد - ما رواه عبادة بن صامت: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا صلاة لمن لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب».^٢ فإن قيل: هذا يقتضي وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ولا يُجزئ غيرُها. قلنا: ليس كذلك؛ لأن قوله: «لا صلاة لمن لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب» إنما يدلُّ على وجوب قراءة الفاتحة على الصلاة في الجملة، من غير تفصيل الركعات، وأبو حنيفة يُجوزُ صلاةَ ليس في شيء منها الفاتحة، فالحبر دليلٌ عليه. وأيضاً ما رواه أبو هريرة: من أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «كل صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج».^٣

١. بدائع الصنائع، ج ١، ص ١١٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٥٤؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠١.
٢. المسند للشافعي، ص ٣٦؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣١٤؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٣؛ ح ٨٣٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٩، ح ٨٢٢؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٥٦، ح ٢٤٧؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٣٧؛ المعجم الصغير، ج ١، ص ٧٨؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣١٩؛ ح ١٢١٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٨.

٣. في «ج، د، ع، س، ص»: - «يجزي».

٤. هكذا في جميع النسخ وهي بمعنى «في» كما في: دخلوا المدينة على حين غفلة.
٥. المجازات النبوية، ص ١١١ - ١١٢، ح ٧٩؛ التعجب، ص ١٢١؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣١٣؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٣٩، ح ٧٢٨٥؛ الموطأ، ج ١، ص ٨٤، ح ٣٩؛ المسند للشافعي، ص ٣٦؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٨٣٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨٩، ح ٨٢١؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٩٥؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٩٠٩؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١١٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٨.

فإن قيل: الجِدَاجُ: الناقص، يُقالُ^١: خَدَجَتِ الناقةُ، إذا أتت بولدٍ ناقصٍ، فالصلاةُ العارِيَةُ مِنَ الفاتحةِ ناقِصَةٌ، إلا أنها تُجزئ.

قلنا: ليس هي^٢ عندكم ناقِصَةٌ؛ لأنه مُخَيَّرٌ بَيْنَ الفاتحةِ وَغَيرِها. فإن قيل: قوله تعالى: «فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ»^٣، فهو مُخَيَّرٌ بَيْنَ الفاتحةِ وَغَيرِها.

قلنا: الآيةُ مُجْمَلَةٌ، وأخبارُنا مُفسِّرةٌ مُبَيِّنَةٌ، فالعَمَلُ عليها أولي. وليس لَهُم أن يقولوا: هذا نَسْخُ الآيةِ.

وذلك: أن البيانَ وَالتفسيرَ لَيْسَ بِنَسْخٍ، وَلَوْ قَالَ اللَّهُ تعالى: «فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ فاتحةُ الكتابِ»؛ لَصَحَّ، وَلَوْ كَانَ يَقْتَضِي النَسْخَ لَمَا صَحَّ أن يُضْمَّ إِلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ.

فإن تَعَلَّقُوا بما رَوَى عنه عليه السلام من أَنَّهُ قال: «لا صلاةَ إِلَّا بفاتحةِ الكتابِ أَوْ بِغَيرِها»^٥.

فالجوابُ عنه: أَنَّهُ قيل: إنَّ هذه الزيادةُ غَيْرُ معروفةٍ في الخبرِ، وَلَوْ ثَبَّتَ لَكَانَ التَّأْوِيلُ: لا صلاةَ إِلَّا بالفاتحةِ لَمَنْ يَقْدِرُ عَلَيْها، أَوْ بِغَيرِها مِمَّنْ لا يَقْدِرُ عَلَيْها.

١. في «س» والمطبوع: «له».

٢. في «ج، س، ص، ع» - «هي».

٣. المَزْمَلُ (٧٣): ٢٠.

٤. راجع الكافي، ج ٣، ص ٣١٧، ح ٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٧، ح ٥٧٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٠، ح ١١٥٢.

٥. المصنَّف لابن أبي شيبَةَ، ج ١، ص ٤٣٣، ح ١؛ نصب الراية، ج ١، ص ٤٩٢؛ المجموع، ج ٣، ص ٣٢٧؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ٢٣١.

المسألة السادسة والثمانون

[القراءة بالفارسيّة في الصلاة]

(لَوْ قَرَأَ بِالْفَارِسِيَّةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ).^١

و هذا هو الصحيح عندنا.

و قَالَ الشافعيّ: العبارة عن القرآن بالفارسيّة و غيرها مِنَ اللُّغَاتِ لَيْسَ بِقُرْآنٍ،
و لَا تُجْزئُ بِهِ الصَّلَاةُ بِحَالٍ.^٢

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تُجْزئُ بِهِ الصَّلَاةُ.^٣

و اخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي أَنَّهُ قُرْآنٌ أَمْ فِي مَعْنَاهُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ قُرْآنٌ، و مِنْهُمْ
مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ و لَكِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.^{٤، ٥}

و قَالَ أَبُو يُونُسَ و مُحَمَّدٌ: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الْقُرْآنَ بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ يُجْزِئْهُ غَيْرُهَا، و إِنْ
كَانَ لَا يُحْسِنُهُ أَجْزَأُ.^{٦، ٧}

١. حكي في البحر الزخار عن العترة ما في معناه، البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٥٢.
٢. المجموع، ج ٣، ص ٣٧٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١١٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٣، المسألة ٩٤؛
المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٣٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٥،
المسألة ٢٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٨٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٤٢٢.
٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٣٧؛ الأصل للشيباني، ج ١، ص ٢٥٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١،
ص ٤٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣٠؛ المحلى، ج ٤، ص ١٥٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٣، المسألة ٩٤؛
تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٥، المسألة ٢٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٨٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٤٢٢.
٤. لم نعثر على قائله و مصدره.
٥. في «س» - «فمنهم من يقول...» إلى هنا.
٦. حاشية رد المحتار، ج ١، ص ٤٨٥؛ الأصل للشيباني، ج ١، ص ٢٥٢.
٧. المبسوط، ج ١، ص ٣٧؛ الأصل للشيباني، ج ١، ص ٢٥٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٧؛ تحفة

دلّلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتكرّر - قوله تعالى: «فاقرءوا ما تيسّر من القرآن»^١.

وقوله صلى الله عليه وآله «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^٢.
والاحتجاج بالآية والخبر صحيح إذا سلّموا لنا أن من عبّر عن القرآن بالفارسيّة فلا يقال له: قرأ.

٢٢٢

وإن لم يسلموا ذلك وادّعوا أنه قرأ، استدللنا على فساد قولهم بقوله تعالى: «إنا أنزلناه قرآناً عربياً»^٣، وقوله عز وجل: «نزل به الروح الأمين» * على قلبك لتكون من المنذرين * بلسان عربي مبين»^٤.

وأيضاً فإن القرآن ليس بأدوّن حالاً من الشعر، ولو أن معبراً عبّر عن قصده من الشعر بالفارسيّة لما سمى أحد ما سمعه بأنه «شعر»، فبأن لا يقال ذلك في القرآن أولى. وأيضاً فإن إعجاز القرآن في لفظه ونظمه، فإذا عبّر عنه بغير عبارته لم يكن قرأناً. فإن تعلّق المخالف بقوله تعالى: «إن هذا لفي الصحف الأولى» * صحف إبراهيم وموسى*^٥، وقوله تعالى: «وإنه لفي زبر الأولين»^٦، والصحف الأولى لم تكن بالعربيّة، وإنما كانت بلغة غيرها.

فالجواب عن هذا: أنه تعالى لم يرد أن القرآن كان مذكوراً في تلك الكتب بتلك العبارة، وإنما أراد أن حكم هذا الذي ذكر في القرآن مذكور في تلك الكتب^٧.

«الفقهاء، ج ١، ص ١٣٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٤، المسألة ٩٤؛ تذكّرة الفقهاء، ج ٣، ص ١٣٥؛

المسألة ٢٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٤٨٦؛ الاستذكار، ج ١، ص ٤٢٢.

٢. يوسف (١٢): ٢.

١. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٣. الشعراء (٢٦): ١٩٣ و ١٩٥.

٤. الشعراء (٢٦): ١٩٦.

٥. في «أ، ب، د، س، ص، ع» - «وإنما أراد أن حكم... إلى هنا.

وقيل أيضاً: إنه أراد صفة محمد صلى الله عليه وآله وذكر شريعته ودينه في
الصُّحُفِ الأولى.^١

٢٢٣

فإن قيل: قد حكى الله تعالى عن نوح عليه السلام أنه قال: «رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى
الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا»^٢، وعن غيره مِنَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، ونحن نَعْلَمُ أَنَّهُمْ
لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ بهذه الْعَرَبِيَّةِ، وإنما قالوه بِلُغَاتِهِمِ الْمُخَالِفَةِ لَهَا، إلا أنه لما حَكَى
الْمَعْنَى أَضَافَ الْأَقْوَالَ إِلَيْهِمْ، وهذا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ عَبَّرَ عَنِ الْقُرْآنِ بِالْفَارْسِيَّةِ تَكُونُ^٣
عِبَارَتُهُ قُرْآنًا.

قلنا: لا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ مَنْ غَيَّرَ الْكَلَامَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ مَعْنَاهُ يَكُونُ قَائِلًا
لَهُ بِعَيْنِهِ، وإنما يَكُونُ قَائِلًا لِمَا مَعْنَاهُ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَفَائِدَتُهُ فَائِدَتُهُ^٤، فظاهر
الْأَمْرُ مَتْرُوكٌ لَا مَحَالَةَ.

المسألة السابعة والثمانون

[الطَّمَأْنِينَةُ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ]

(الطَّمَأْنِينَةُ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَاجِبَةٌ).^٦

هذا صحيحٌ، وهو مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا، وإليه ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.^٧

١. هذه العبارة متكررة في «أ، ب، د، س، ص، ع».

٢. في «أ، ب، د»: «وكون». وفي «س»: «يكون».

٣. في «ع»: - «عن القرآن بالفارسية تكون...» إلى هنا.

٤. في «أ، ب، ص»: - «فائدته».

٥. حكى في البحر الزخار عن العترة أي القاسمية والناصرية مرة في الركوع وأخرى في السجود.

البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٥٧ و ٢٧٠.

٦. كتاب الأم، ج ١، ص ١٣٥؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١١٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤١٠؛ المغني

لابن قدامة، ج ١، ص ٥٤٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٨.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ.^١

دَلِيلُنَا عَلَى صَحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَّفَقِ - مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ رِفَاعَةَ: «ثُمَّ لِيَكْبُرْ وَلِيَرُكَّعَ حَتَّى يَطْمِئِنَّ^٢ رَاكِعًا»، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْخَبَرِ: «إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»، فَجَعَلَ تَمَامَ الصَّلَاةِ يَتَعَلَّقُ^٣ بِالطُّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ.

٢٢٤

فَإِنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا»^٤، وَ الرُّكُوعُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِنْجَاءُ^٥، وَ الطُّمَأْنِينَةُ لَيْسَتْ مَشْرُوطَةً فِي تَعَلُّقِ الْإِسْمِ. قُلْنَا: إِنَّمَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى [فِعْلَ]^٦ الرُّكُوعِ إِجْبَابًا مُطْلَقًا، وَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ الرُّكُوعِ^٧ فِي الْخَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الطُّمَأْنِينَةِ فِي السُّجُودِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَبَرِ رِفَاعَةَ: «لَا تُقْبَلُ^٨ صَلَاةُ امْرِئٍ - إِلَى أَنْ قَالَ: - ثُمَّ لَيْسَ جُذُ فَيَمَكِّنُ جَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلُهُ».

١. تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٣٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ١٠٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٤٩؛

حلية العلماء، ج ٢، ص ١١٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤١٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٤٧؛

الخلاص، ج ١، ص ٣٤٨، المسألة ٩٨.

٢. في «أ، ب، د»: «لَتَكْبُرْ وَلَتَرُكَّعَ حَتَّى يَطْمِئِنَّ».

٣. في «أ، ب، د»: «مَتَعَلَّقٌ».

٤. الحج (٢٢): ٧٧.

٥. الصحاح للجوهري، ج ٣، ص ١٢٢٢؛ مفردات ألفاظ القرآن للراغب، ص ٣٦٤ (حنا).

٦. في جميع النسخ و المطبوع: «فَقَالَ»، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ عِنْدِنَا.

٧. في جميع النسخ و المطبوع: «السُّجُود»، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ عِنْدِنَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ السَّابِقَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الرُّكُوعِ.

٨. في «أ، ب، د»: «يَقْبَلُ».

المسألة الثامنة و الثمانون

[القعدة الأخيرة]

(القعدة الأخيرة واجبة^١).

هذا صحيح، وعندنا أن الجلوس واجب، و التشهد الأخير واجب، وكذلك التشهد في نفسه، و هو مذهب الشافعي^٢.

٢٢٥

و قال أبو حنيفة: الجلوس واجب^٣، و التشهد غير واجب.

و قال الزهري و مالك و الأوزاعي و الثوري: لا يجب واحد منهما^٤.
دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتردد - ما رواه ابن مسعود، قال: كُنَّا نَقُولُ إِذَا جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ.

فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَ لَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ...»^٥ إِلَى آخِرِ التَّشْهَدِ، فَأَمَرَ

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ١٩٩؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٧٩.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٩؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٥٠٣؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٦٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٠٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٧٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧، المسألة ١٢٦.

٣. في «س» - «و كذلك التشهد في نفسه...» إلى هنا.

٤. نفس المصادر.

٥. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٨٢؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٢٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٨٩٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١٩، ح ٩٦٨؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٦، ص ٤٨٦، ح ١١٥٨٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٩، ص ١٣ - ١٤، ح ٥٠٨٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٥٣.

بِالتَّشَهُدِ، وَأَمْرُهُ عَلَى الْوُجُوبِ.

وَأَيْضاً فِي خَبَرٍ آخَرَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَّمَهُ التَّشَهُدَ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ».^١

المسألة التاسعة والثمانون

[السجود على الأعضاء السبعة]

(السجود على سبعة أعضاء شرط في صحة الصلاة^٢).

هذا صحيح، وهو مذهبنا، وإليه ذهب الشافعي، وهو أصحُّ قوله^٣، وقد روي عنه رواية ضعيفة: ذلك لا يجب^٤.

٢٢٦

وقال أبو حنيفة: إن ذلك غير واجب^٥.

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع الذي راعيناه - ما رواه ابن عباس، قال: «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يسجد على سبع: يديه وركبتيه

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٢٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٠٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١٩، ح ٩٧٠؛

السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٧٤.

٢. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار وجوبه عن الناصر. الإبانة، ص ١٨٣ و ١٨٤؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٦٦.

٣. هكذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصحيح: «قوله»: «لأنَّ للشافعي قولان القديم والجديد. كتاب الأم»، ج ١، ص ١٣٦؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٢؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٢٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٦، المسألة ١١٠.

٤. المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٢٧؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ١٦٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٦، المسألة ١١٠.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٣٤؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٥٠؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٦، المسألة ١١٠.

و أطراف أصابعه و جَبْهَتِهِ»^١.

و قد قال عليه السلام: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^٢.

و رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ: الْيَدَيْنِ، وَ الرُّكْبَتَيْنِ، وَ اطَّرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَ الْجَبْهَةِ»^٣.

و رُوِيَ عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ^٤ قَالَ: شَكَّوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا^٦ وَ أَكْفُنَا^٧، فَلَمْ يُشْكِنَا^٨.

١. المسند للشافعي، ص ٤٠؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٢٣١، ح ٤٩٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٠٣.

٢. المسند للشافعي، ص ٥٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٢٠٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٥٤١؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٤٥.

٣. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٠٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٢؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ١٠٩٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٠٣، و فيها باختلاف يسير.

٤. أبو يحيى خَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِ بن جندلة بن سعد بن خزيمة التميمي، و قيل: خزاعي، من السابقين الأولين، شهد بدرًا و المشاهد بعدها، توفى سنة ٣٧ هـ بعد أن شهد صفين و النهروان مع أمير المؤمنين عليه السلام و كان عمره ٧٣ سنة، وقف أمير المؤمنين عليه السلام على قبره و قال: «رحم الله خَبَّابًا، أسلم راغبًا و هاجر طائعًا و عاش مجاهدًا و ابتلى في جسمه أحوالاً و لن يضيع الله أجر من أحسن عملاً». روى عن النبي عليه السلام، و روى عنه أبو أمامة الباهلي و مسروق و أبو وائل وابنه. تنقيح المقال، ج ١، ص ٣٩٥؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ١١٥، الرقم ٢٥٤.

٥. في «أ، ب»: + «من».

٦. في «أ، ب»: - «في جباهنا».

٧. «فلم يُشْكِنَا» بمعنى: لم يزل شكوانا. المغني المحتاج، ج ١، ص ١٦٨.

٨. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٤١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ١٠٨؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ: «أَزْكُوا وَاسْجُدُوا»^١.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلْأَعْرَابِيِّ: «تُمْ اسْجُدْ»^٢.

٢٢٧

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَالْمُجْمَلِ لَمْ يُبَيَّنْ^٣ فِيهِ كَيْفِيَّةُ السَّجُودِ، وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ قَدْ ثَبَّتَ فِيهِ كَيْفِيَّةُ السَّجُودِ^٤، فَهُوَ أَوَّلَى.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ عَاقِصُ شَعْرِهِ، مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ»^٥، فَشَبَّهَ عَاقِصَ الشَّعْرِ بِالْمَكْتُوفِ، وَصَلَاةَ عَاقِصِ الشَّعْرِ جَائِزَةً، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، فَكَذَلِكَ الْمَكْتُوفُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ صَلَاةَ الْمَكْتُوفِ إِنَّمَا تَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ؛ لِتَعَذُّرِ وَضْعِهِمَا عَلَيْهِ، وَالْعُدْرُ يُسْقِطُ الْفَرْضَ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ^٦ ذَلِكَ فِي حَالِ الْقُدْرَةِ وَالِاخْتِيَارِ.

«سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٧٥؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٤٩٧؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٧٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤٣٨، وفيها باختلاف يسير.

١. الحج (٢٢): ٧٧.

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٣٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٩٦، ح ٨٥٦؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١٨٧؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٦٢.

٣. في «أ، ب، د»: «يُتَبَيَّن».

٤. في «أ، ب، د»: «وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ».

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٣١٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٢١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٣، ح ٦٤٧؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٢١٦، ح ١١١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٠٩، وفي بعضها باختلاف يسير.

٦. في «ج»: «تُوجِب».

المسألة التسعون

[السجود على كور الإمامة]

(لا يجوزُ السجودُ على كورِ الإمامة).^١

هذا صحيحٌ، وهو مذهبنا، وبه قال الشافعي.^٢

و قال أبو حنيفة: يجوزُ ذلك.^٣

دللنا: الإجماعُ المُتقدِّمُ.

٢٢٨

و أيضاً في خبرِ رفاعَةَ: «ثُمَّ لَيْسَ جُذُ فَيُمْكِنُ جِبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَقَاصِلُهُ»^٤، فظاهرُ الخبرِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَا لَمْ يُمَكِّنْ جِبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ لَا تُقْبَلُ^٥ الصلاةُ.

و رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ: الْيَدَيْنِ، وَ الرُّكْبَتَيْنِ، وَ الْقَدَمَيْنِ، وَ الْجَبْهَةَ»^٦، وَ مَنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الإمامةِ فَلَمْ^٧ يَسْجُدْ عَلَى الْجَبْهَةِ.

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ١٨٤؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٦٨.

٢. فتح العزيز، ج ٣، ص ٤٥٦ - ٤٥٧؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٢٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٧، المسألة ١١٣.

٣. بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢١٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٥٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٢؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٤٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٥٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٥٨، المسألة ١١٣.

٤. مَرَّ تَخْرِيجَاتِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ.

٥. فِي «أ، ب، د، س»: «يَقْبَلُ».

٦. مَرَّ تَخْرِيجَاتِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٧. فِي «ج»: «لَمْ».

فإن تَمَلَّقُوا بما رُوِيَ عنه عليه السلام: «أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ وَبَعْضِ الْجَبْهَةِ»^١.
 فجوابنا: أن هذا خَبَرٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ^٢. على أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِيهِ السُّجُودُ عَلَى الْجَبْهَةِ وَهُوَ الْقَرَضُ، وَ مَا انْصَافَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ كَوْرِ الْعِمَامَةِ لَا عِتْبَارَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا^٣ وَقَعَ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ.

المسألة الحادية والتسعون

[الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد الأول]

(يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ).^٤
 هذا صحيحٌ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا، وَعِنْدَنَا أَنَّ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ كَوُجُوبِ التَّشْهَدِ الثَّانِي، وَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاجِبَةٌ.
 وَوَأَفْقَنَا فِي وَجُوبِ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ اللَّيْثُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ^٥، وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ.

١. المعجم الأوسط، ج ٧، ص ١٧٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٠٦؛ تنقيح التحقيق للذهبي، ج ١، ص ١٧٠؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ١٢٥.
٢. نفس المصادر.
٣. في «أب» - «ما».
٤. حكاه في الإبانة هكذا: والجلوس للتشهد الأول والتحيات والصلوات على النبي في القعدة الأخيرة، وفي نيل الأوطار نسب إلى الناصر عدم الوجوب. الإبانة، ص ٢٠٠؛ نيل الأوطار، ج ٢، ص ٣٢١ و ٣٢٤.
٥. حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٥ و ١٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٧١؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٥٠؛ الانتصار، ص ١٥١، المسألة ٤٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٤، المسألة ١٢١.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: التَّشَهُُّدَانِ جَمِيعاً غَيْرُ وَاجِبَيْنِ.^١

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: الثَّانِي وَاجِبٌ، وَ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ^٢، وَ أَوْجَبَ الشَّافِعِيُّ فِي التَّشَهُُّدِ الْآخِرِ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.^٣

و قَالَ مَالِكٌ وَ الثَّوْرِيُّ وَ الْأَوْزَاعِيُّ^٤ وَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ.^٥

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ - مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^٦، وَ قَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَشَهَُّدُ التَّشَهُُّدَيْنِ جَمِيعاً لَا مَحَالَةَ، وَ إِذَا وَجَبَ التَّشَهُُّدُ الْأَوَّلُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيهِ كُجُوبُهَا فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ الْأَوَّلَ أَوْجَبَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَ سَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^٧، فَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَ أَجْمَعْنَا عَلَى

١. حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٧١؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٥٠؛ الانتصار، ص ١٥١، المسألة ٤٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧، المسألة ١٢٦.
٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٤٠ و ١٤٣؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١١٩؛ فتح العزيز، ج ٣، ص ٥٠٣؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٥٠ و ٤٦٢؛ الانتصار، ص ١٥١، المسألة ٤٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٧، المسألة ١٢٦.
٣. كتاب الأم، ج ١، ص ١٤٠؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٦٣ و ٤٦٧؛ الانتصار، ص ١٥١، المسألة ٤٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٩، المسألة ١٢٨.
٤. في «أ، ب» - «و الأوزاعي».
٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٩؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٥٢؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٢٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٥٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٦٩، المسألة ١٢٨.
٦. المسند للشافعي، ص ٥٥؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٦؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٢٠٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٤، ص ٥٤١؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠٥٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٤٥.
٧. الأحزاب (٣٣): ٥٦.

أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لَا تَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا الصَّلَاةُ، وَهَذَا الْخَبَرُ يَقْتَضِي وَجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي التَّشَهُّدَيْنِ مَعًا.

وَرَوَتْ عَائِشَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا صَلَاةً إِلَّا بَطْهَورٍ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ٢.

٢٣٠

المسألة الثانية والتسعون

[القنوت في الصلاة]

(كُلُّ صَلَاةٍ يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ يُقْنَتُ فِيهَا). ٣

هَذَا صَحِيحٌ، وَعِنْدَنَا أَنَّ الْقُنُوتَ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَهُوَ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ أَشَدُّ تَأْكِيدًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْقُنُوتَ فِي الصُّبْحِ مَسْنُونٌ. ٤
وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يُقْنَتُ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا عِنْدَ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الدُّعَاءِ. ٥
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَابْنُ شَبْرَمَةَ وَالثَّوْرِيُّ - فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ -: إِنَّهُ لَا

١. فِي «س، ص»: «لَا يَقْبَلُ».

٢. عَوَالِي الدَّلَاكِي، ج ٢، ص ٣٧، ح ٩٣؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣٢٦؛ الْخِلَاف، ج ١، ص ٣٧١، ذَيْلُ الْمَسْأَلَةِ ١٢٨؛ الْمَعْتَبَر، ج ٢، ص ٢٢٦؛ تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاء، ج ٣، ص ٢٣٢.

٣. حِكَاة فِي الْإِبَانَةِ، وَفِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ عَنْ النَّاصِر، وَقَالَ: وَرَجَعَ عَنْهُ فِي الْعِشَاءِ. الْإِبَانَةُ، ص ١٩٣؛ الْبَحْرِ الزَّخَارِ، ج ٢، ص ٢٦١.

٤. حَلِيَّة الْعُلَمَاء، ج ٢، ص ١٣٤؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٣، ص ٤١٥؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٤٩٤؛ الْبَحْرِ الزَّخَارِ، ج ٢، ص ٢٥٩؛ الْخِلَاف، ج ١، ص ٣٧٩؛ الْمَسْأَلَةُ ١٣٧.

٥. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ١، ص ٢٧٢؛ حَلِيَّة الْعُلَمَاء، ج ٢، ص ١٣٥؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٤٩٤؛ الْخِلَاف، ج ١، ص ٣٧٩؛ الْمَسْأَلَةُ ١٣٧.

قُنُوتَ فِي الْفَجْرِ وَلَا غَيْرَهَا.^١

وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَمَالِكٌ وَابْنُ حَيٍّ يَزَوُّونَ الْقُنُوتَ فِي الْفَجْرِ.^٢
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا
لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^٣، وَهَذَا أَمْرٌ مِنْهُ^٤ عَامٌّ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

٢٣١

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَعْنَى «قَانِتِينَ»: سَاكِتِينَ.
وَقِيلَ: إِنَّ الْقُنُوتَ هُوَ طَوَّلُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ؛ بَدَلَالَةً مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقُنُوتِ»^٥، يَعْنِي طَوَّلَ الْقِيَامِ.
قُلْنَا: لَا يُعْتَبَرُ بِمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي اللَّغَةِ، وَالمُعْتَبَرُ بِمَعْنَاهَا^٦ فِي الشَّرِيعَةِ،
وَالْمَفْهُومُ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ قَوْلِنَا «الْقُنُوتُ»: هُوَ الدُّعَاءُ الْمَخْصُوصُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ
بِمَعْنَى لَفْظَةِ^٧ الصَّلَاةِ فِي اللَّغَةِ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِمَعْنَاهَا^٨ فِي الشَّرِيعَةِ.
وَنَحْنُ نَحْمِلُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَفْضَلُ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٦٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٦٦؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٨٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٠، المسألة ١٣٧.

٢. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٨٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٥٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٧٩، المسألة ١٣٧.

٣. البقرة (٢): ٢٣٨.

٤. في «أ، ب، د، س» والمطبوع: «فيه».

٥. الخصال، ص ٥٢٣ - ٥٢٤، ضمن الحديث ١٣؛ معاني الأخبار، ص ٣٣٣، ضمن الحديث ١؛ الأمالي للطوسي، ص ٥٤٠؛ مكارم الأخلاق، ص ٤٧٢؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٨، ضمن الحديث ١؛ مسند أبي داود الطيالسي، ص ٢٤٦؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٧٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٢١؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٣٩، ح ٣٨٥؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٨، وفي بعضها اختلاف يسير.

٦. في «أ، ب، د»: «معناها».

٧. في «أ، ب، د»: «لفظ».

٨. في «أ، ب، د»: «معناها».

الصلوات^١ طول القنوت» على أنه أراد به الدعاء أيضاً؛ لأن طول الدعاء والتضرع إلى الله تعالى عبادة مستحبة.

و يدلُّ على القنوت في صلاة الصبح: ما رواه أنس، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقنُ في الصبح إلى أن فارَق الدنيا.^٢
فإن تعلَّق المخالف بما روي عن عمر أنه قال: قنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله شهرًا، ثم ترك.^٣

قيل: المراد بهذا أنه قنَّ في سائر الصلوات غير الصبح ثم ترك ذلك.
و يجوزُ حملُه أيضاً على أنه كان يدعو على أقوام بأعينهم ثم ترك ذلك على أن أنساً روى عنه أنه عليه السلام قنَّ فثبَّت^٤، والمثبت أولى.

٢٣٢

المسألة الثالثة والتسعون

[المحدث في الصلاة]

(من أحدث في صلاته أو سبقه الحدث بطلت صلاته).^٥

هذا صحيح، وإليه يذهب أصحابنا، وهو مذهب الشافعي في قوله الجديد.^٦

١. في «ج، ص»: «الصلاة».

٢. المصنَّف للصنعاني، ج ٣، ص ١٠٩، ح ٤٩٦٤؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٦٢؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٦٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢٠١؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ١٣٩.

٣. لم نعر على رواية عمر.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «- فثبت».

٥. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن أكثر العترة أي أكثر القاسمية والناصرية. الإبانة، ص ١٨٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٨٦.

٦. حلية العلماء، ج ٢، ص ١٥١؛ فتح العزيز، ج ٤، ص ٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٧٤-٧٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٩-٤١٠، المسألة ١٥٧.

و قال في القديم: تَبَطَّل الطهارةُ ولا تَبَطَّل الصلاةُ فَيَبْنِي^١ عليها^٢، وهو قول مالك وأبي حنيفة^٣.

و قال الْمُحَصِّلُونَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُمْ أَنْ لَا يَبْنِيَ عَلَى صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ انْصِرَافَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَشْيَهُ وَغَسْلَهُ الْأَعْضَاءَ أَفْعَالٌ تَنَافِي الصَّلَاةِ، فَتَرَكَوا الْقِيَاسَ لِلْأَثَرِ^٤.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ - أَنَّ الصَّلَاةَ^٥ فِي الذِّمَّةِ بَيِّنٌ، فَلَا تَسْقُطُ عَنْهَا إِلَّا بَيِّنٌ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحَدَّثَ إِذَا سَبَقَهُ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، بَلْ تَوَضَّأَ وَبَنَى - عَلَى مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ - فَإِنَّ ذِمَّتَهُ مَا بَرَأَتْ بَيِّنٌ، وَإِذَا أَعَادَ فَقَدْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ، فَوَجَبَ الْإِعَادَةُ.

و أَيْضاً مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَنْفُخُ بَيْنَ أَلْتَيْتِهِ، فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيحاً»^٦، وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي كَلَامُنَا فِيهِ قَدْ سَمِعَ الصَّوْتَ وَجَدَ الرِّيحَ، فَيَجِبُ انْصِرَافُهُ عَنِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ إِذَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنَ الصَّلَاةِ لِيَتَوَضَّأَ، ثُمَّ يَبْنِيَ عَلَى مَا فَعَلَهُ، فَقَدْ قُلْنَا بِمُوجِبِ الْحَبَرِ.

١. في «أ، ب، ج، د»: «فبني».

٢. نفس المصادر.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٦٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٤١٠، المسألة ١٥٧.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٦٩.

٥. في «أ، ب»: «الصلوات».

٦. المصنّف للصنعاني، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٣٧؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٩٦؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٤٢.

قلنا: الْخَبَرُ يَقْتَضِي انْصِرَافَهُ^١ عَنْ^٢ الصَّلَاةِ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّهُ^٣ مَا انْصَرَفَ عَنْهَا بَلْ هُوَ فِيهَا وَإِنْ تَشَاغَلَ بِالْوُضُوءِ.

وَأَيْضاً فَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ»^٤، وَ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فَلَا طَهُورَ لَهُ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ^٥ يَخْرُجَ بَعْدَ الطَّهُورِ عَنْهَا.

وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ^٦ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدْ صَلَاتَهُ»^٧.
فَإِنْ قَالُوا: نَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْعَمْدِ أَوْ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ.

قلنا: ظَاهِرُ الْخَبَرِ يَتَنَاوَلُ الْعَمْدَ وَغَيْرَ الْعَمْدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُخَصَّصَ^٨ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، وَلَا نَحْمِلُهُ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.
فَإِنْ احْتَجَبُوا بِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ^٩ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:

٢٣٤

١. فِي «أ.ب.ج.س، ص»: «انْصِرَافاً». وَ فِي «د»: «الانْصِرَافِ»، وَ الْمَثْبُوتُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. فِي «أ.ب.ج.س»: «مَنْ».

٣. فِي «أ.ب.ج.س»: «إِنَّهُ».

٤. الْمُحَاسِنُ لِلرَّقِيِّ، ج ١، ص ٧٨، ح ١؛ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ، ج ١، ص ٣٣، ح ٦٧؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٤؛ الْاِسْتِصْرَافُ، ج ١، ص ٥٥، ح ١٦٠؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ١، ص ٣١٥، ح ٨٢٩، وَ فِيهَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام دَعَا نَمُ الْإِسْلَامِ، ج ١، ص ١٠٠ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله.

٥. فِي «ص»: «أَنَّهُ قَالَ: لَا صَلَاةَ إِلَّا...» إِلَى هُنَا.

٦. فِي «ع»: «وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ...» إِلَى هُنَا.

٧. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٢٢٧، ح ١٠٠٥؛ صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ، ج ٦، ص ٨؛ سَنَنُ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ١٦٠، ح ٥٥٤؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٢٥٥.

٨. فِي «أ.ب.ج.س، ص»: «يُخَصَّصُ».

٩. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ زَهْرِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَدْعَانَ، أَبُو بَكْرٍ، وَ يُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ.

«إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ رَعَفَ فَلْيَنْصَرِفْ وَ لِيَتَوَضَّأْ وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ».^٢

فالجواب^٣ عن ذلك: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ ضَعِيفٌ مَطْعُونٌ فِيهِ، وَ قَدْ قِيلَ فِيهِ مَا هُوَ مَشْهُورٌ، وَ نَحْنُ نَقُولُ بِمَوْجِبِهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاءَ وَ الرُّعَافَ عِنْدَنَا لَيْسَ بِحَدَّثَيْنِ يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، فَجَازَ مَعَهُمَا الْانْصِرَافُ لَغَسْلِ النِّجَاسَةِ^٤، وَ الْبِنَاءُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَاقِي الْأَحَادِيثِ النَاقِضَةِ لِلْوُضُوءِ.

المسألة الرابعة و التسعون

[التَّكَلُّمُ مُتَعَمِّدًا فِي الصَّلَاةِ]

(مَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ).^٥
الذي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَ مَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ سَجْدَتَا السُّهُوِ.

«التَّمِيمِي الْمَكِّي، كَانَ قَاضِيًا لِابْنِ الزُّبَيْرِ عَلَى مَكَّةَ، وَ مُؤَدِّنَ الْحَرَمِ، مَاتَ سَنَةَ ١١٧ هـ، وَ يُقَالُ: ١١٨ هـ، رَوَى عَنْ جَدِّهِ وَ عَائِشَةَ وَ أُمَّ سَلَمَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَ ابْنَ عُمَرَ وَ جَمَاعَةً، وَ رَوَى عَنْهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَ أَيُّوبُ وَ نَافِعٌ وَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَ آخَرُونَ، وَ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فَيَمِينُ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ). رَجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ١١٧، الرِّقْمُ ١١٧٤؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١٥، ص ٢٥٦، الرِّقْمُ ٣٤٠٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٥، ص ٨٨، الرِّقْمُ ٨٠.

١. فِي «د» ص: «الْيَبِينِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْيَبِينِي».

٢. الْمُصَنَّفُ لِلصَّنْعَانِي، ج ٢، ص ٣٤١، ح ٣٦١٨؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ١٦١، ح ٥٦٢؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ١٤٣.

٣. فِي «أ، ب، د»: «وَالْجَوَابُ».

٤. فِي «أ، ب، د»: «الْجَنَابَةِ».

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الرِّخَارِ عَنْ الْعَتَرَةِ أَيْ الْقَاسِمِيَّةِ وَ النَّاصِرِيَّةِ فِي الْمُتَعَمِّدِ، وَ لَمْ يَذْكُرْ خِلَافًا لِلنَّاصِرِ فِي النَّاسِي. الْإِبَانَةُ، ص ٢٠٥؛ الْبَحْرِ الرِّخَارِ، ج ٢، ص ٢٩٠.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَاتِهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ.^١

و قَالَ مَالِكٌ: كَلَامُ النَّاسِي لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ الْعَامِدِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلصَّلَاةِ.^٢

٢٣٥

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كَلَامُ الْعَمْدِ وَ السَّهْوِ وَ مَنْ يَجْهَلُ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ.^٣

و قَالَ النَّخْعِيُّ: جِنْسُ الْكَلَامِ يَبْطُلُ الصَّلَاةَ؛ عَمْدُهُ وَ سَهْوُهُ.^٤
دَلِيلُنَا عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّاسِي لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي النَّسْيُ وَ مَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ»^٥، وَ لَمْ يُرَدْ رَفْعُ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُرْفَعُ، وَ إِنَّمَا أَرَادَ رَفْعَ الْحُكْمِ، وَ ذَلِكَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمَرَادُ رَفْعُ الْإِثْمِ.

قُلْنَا: الْإِثْمُ يَدْخُلُ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ، وَ اللَّفْظُ عَامٌّ لِلْجَمِيعِ.

١. حلية العلماء، ج ٢، ص ١٥٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٠١؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٣٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٠١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٨٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٧٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٦١؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٢٩٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٤. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٠١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٨٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٢ - ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٥. النوادر للأشعري، ص ٧٤، ح ١٥٧؛ الكافي، ج ٢، ص ٤٦٣، ح ٢؛ من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٥٩، ح ١٣٢؛ الاختصاص، ص ٣١؛ وسائل الشيعة، ج ١٥، ص ٣٧٠، ح ٢؛ بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٤، و في بعضها باختلاف يسير.

و أيضاً ما رُوِيَ عنه عليه السلام مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً»^١، و ما ذَكَرَ الكلامَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَدَّثٍ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ. و قد اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ^٢ بِخَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ^٣: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ.

فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ، أَوْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ.

و فِي خَيْرٍ آخَرَ: أَنَّهُ أَقْبَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَا خَاصَّةً فَقَالَا: نَعَمْ^٤، فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَ هُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ^٥.

فمَوْضِعُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا، وَ تَكَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ وَ هُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ أَتَمَّ وَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ النِّسْيَانِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ^٦.

فإن قيل: هذه القصة كانت في صدر الإسلام، حيث كان الكلام مباحاً في الصلاة، ثم نُسَخَ.

١. المصنّف، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٣٧؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٩٦؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ٢٤٢.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٤٧-١٤٨.

٣. ذو اليدين: اسمه الخرباق بن عمرو بن بني سليم، سَمِيَ بِذِي الْيَدَيْنِ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَ قِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، كَانَ يَنْزِلُ بِذِي جَشْبٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، وَ عَاشَ حَتَّى رَوَى عَنْهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَ شَهِدَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ... أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١٠٩ وَ ١٤٥: الإصَابَةُ، ج ٢، ص ٢٣٣، الرِّقْم ٢٢٤٣ وَ ص ٣٥٠، الرِّقْم ٢٤٨٧.

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ٧٧؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٢٣٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٦٧.

٥. المسند للشافعي، ص ١٨٤؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٦٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٧٥؛ صحيح

مسلم، ج ٢، ص ٨٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢١٣.

٦. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٧٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٦١؛ البحر الزخار، ج ٢،

ص ٢٩٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

قُلْنَا: إِبَاحَةُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ^١. ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ مِمَّا أَحَدَثَ اللَّهُ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^٢.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ كَانَتْ بَعْدَ الْهَجْرَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَسْلَمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِسَبْعِ سِنِينَ. وَعَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ مُبَاحًا لَمْ يَسْجُدْ. وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ لَمَّا أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَسَأَلَهُمْ أَوْمَأُوا أُنْ: نَعَمْ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ مُبَاحًا لَتَكَلَّمُوا^٤.

فَأَمَّا ذُو الْيَدَيْنِ، فَكَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ قَصُرَتْ، وَأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ أَفْعَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعَ الصَّحَّةِ، فَاعْتَقَدَ ذَلِكَ، فَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ بِالْكَلامِ.

وَأَمَّا مَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ: بَلْ نَسِيتُ^٥، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا اعْتَقَدَ قَصَرَ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَامِدًا. فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: بَلْ نَسِيتُ فِي ظَنِّي وَتَقْدِيرِي؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ هُنَاكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الظَّنَّ هَاهُنَا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ.

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ - «عَلَيَّ»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ج ٤، ١٨٤؛ الْمُسْنَدُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ٥٢١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٤٣٥؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٢٠٧؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٢١٠، ح ٩٢٤؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١٠، ص ١١٢، ح ١٠١٣٠؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٢٤٨.

٣. فِي «أ، ب» - «أَنْ».

٤. سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٠٠٨؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٣٥٦-٣٥٧، ح ١٣٦٣.

٥. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٧، ص ٨٥؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٠٠٨؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٣، ص ٣٢٩؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ٣٥٦-٣٥٧، ح ١٣٦٣؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٣٥٣.

و يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ ذُو الْيَدَيْنِ قَدْ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَحَدَهُ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَامِداً، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ إِلَيْنَا.

فَأَمَّا بَاقِي النَّاسِ الَّذِي سَأَلَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «أَحَقُّ^١ مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟»
- أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ خَاصَّةً عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ^٢، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ أَوْمَأُوا أَنْ: نَعَمْ،
و لَمْ يَتَكَلَّمُوا، وَ قَدْ يُقَالُ فَيَمِّنُ أَوْمَأَ أَنْ نَعَمْ أَنَّهُ قَالَ: نَعَمْ.
و رُوِيَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ النَّاسَ أَوْمَأُوا أَنْ: نَعَمْ، لَمَّا سَأَلَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَ آلِهِ.

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ كَانَ إجابةً لِسؤالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ذَلِكَ لَا
يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.^٣

وَ اسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ عَلَى أَبِي وَ هُوَ يُصَلِّي فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبِي». فَالْتَفَتَ وَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، وَ خَفَّفَ الصَّلَاةَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَقَالَ:
وَ عَلَيْكَ السَّلَامُ وَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَ بَرَكَاتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «مَا مَنَعَكَ أَنْ
تَرُدَّ عَلَيَّ؟» قَالَ: كُنْتُ فِي الصَّلَاةِ^٤. قَالَ: أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنْ فِيمَا أَوْحَى إِلَيَّ: «يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ»^٥!؟^٦

وَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ.

١. في «أ، ب، ج، د، س، ع» و المطبوع: «حقاً».

٢. مسند أحمد، ج ٤، ص ٧٧؛ المعجم الكبير، ج ٤، ص ٢٣٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٦٧.

٣. الاستذكار، ج ١، ص ٤٤٣.

٤. في «س»: «أصلي الصلاة».

٥. الأنفال (٨): ٢٤.

٦. مسند أحمد، ج ٢، ص ٤١٣؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٦، ص ٣٥١؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢،

ص ٣٧، ح ٣٨؛ المستدرک، ج ١، ص ٥٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٧٦.

فإن تَعَلَّقُوا بما رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ مِنْ^١ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ: «وإنَّ مِمَّا أَحَدَّثَ اللَّهُ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^٢، وَهَذَا عَامٌّ فِي السَّهْوِ وَالْعَمَلِ. وَالجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا نَهْيٌ وَتَكْلِيفٌ، وَالنَّهْيُ لَا يَتَنَاوَلُ السَّاهِيَ؛ لِأَنَّ السَّهْوَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ، وَاخْتَصَّ بِالْعَامِدِ وَالَّذِي يُمَكِّنُهُ الْإِحْتِرَازُ مِنَ الْفَعْلِ. وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهُ عَامًّا لَخَصَّصْنَاهُ بِالْعَامِدِ؛ لِلأَدَلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَبِمِثْلِ هَذَا يُجْتَنَّبُ^٣ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «الكَلَامُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَلا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ»^٤.

المسألة الخامسة والتسعون

٢٣٩

[التَّسْلِيمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ]

(مَنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعَيْهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ).^٥
أَمَّا مَنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعَيْهِمَا مِنَ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا كَانَتْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَكَلَّمَ عَامِدًا فِي الصَّلَاةِ، وَالكَلَامُ الْمُتَعَمِّدُ فِيهَا يُبْطِلُهَا. فَإِنْ سَلَّمَ سَاهِيًا تَسْلِيمَةً أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعَيْهِمَا، فَعَدْنَا أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى

١. فِي «أ، ب» - «مَنْ».

٢. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١٨٤؛ الْمُسْنَدُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ١، ص ٥٢١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٤٣٥؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٢٠٧؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٢١٠، ح ٩٢٤؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١٠، ص ١١٢، ح ١٠١٣٠؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٢٤٨.

٣. فِي «أ، ب، ج، د، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «يُجِيبُ». وَفِي «ص»: «كُتِبَ».

٤. سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ١، ص ١٨٢، ح ٦٤٩؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٤، ص ١١٤؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٤، ص ٧٧؛ تَلْخِصُ الْجَبْرِ، ج ٤، ص ١٦٤؛ الْمُعْتَبَرُ، ج ١، ص ١١٩؛ مُنْتَهَى الْمُطْلَبِ، ج ١، ص ٢٣٠.

٥. حَكِيَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ لِمَذْهَبِ الْهَادِي يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ، وَحَكِيَ لِلنَّاصِرِ أَنَّ التَّسْلِيمَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّمَانِينَ. الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، ج ٢، ص ٢٨١.

صَلَاتِهِ وَلَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ مَعَ النِّسْيَانِ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^١، عَلَى مَا حَكَيْنَاهُ قَبْلَ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ: كَانَ رَأْيُ عُمَرَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ السَّلَامُ أَيْضًا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ.^٢
وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: مَنْ سَلَّمَ أَوْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا بَنَى.^٣
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي رَوَايَةٍ: إِنْ سَلَّمَ النَّاسِي يُفْسِدُ الصَّلَاةَ^٤، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: إِنَّهُ
لَا يُفْسِدُ.^٥

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ: لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ السَّلَامُ
نَاسِيًا.^٦

٢٤٠

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَلَّمَ مُتَعَمِّدًا فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي غَيْرِ
مَوْضِعَيْهِمَا، فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِصْلَاحٌ لصلَاتِهِ - وَهُوَ خِلَافُ
مَالِكٍ -: بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ، مَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ^٧ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٧٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٦١؛ البحر الزخار، ج ٢،

ص ٢٩٠؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٢. لم نعثر على مصدره.

٣. كتاب الأم، ج ١، ص ١٤٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٥٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٨٥؛ المدونة

الكبرى، ج ١، ص ١٠٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٢؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٤؛ الخلاف،

ج ١، ص ٤٠٣، المسألة ١٥٤.

٤. حكاه عنهما الترمذي في سننه، ج ١، ص ٢٥٢.

٥. لم نعثر على مصدرها.

٦. حكى ابن قدامة أن الحسن لا يرى به بأساً، انظر: المغني، ج ١، ص ٧١١.

٧. زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان الخزرجي الأنصاري، أبو عمرو، من أصحاب رسول

حَتَّى نَزَلَ: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ»^١، فَأَمَرَنَا بِالسُّكُوتِ فِي الصَّلَاةِ^٢.

وأيضاً حديثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ فَوَجَدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَكَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَى الْمُصَلِّي، فَتَرَكْتُ السَّلَامَ قَبْلَ خُرُوجِي إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَيَّ، فَأَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَحَدَّثَ.

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ فِيمَا أَحَدْتُ أَنْ لَا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^٣.

وأيضاً حديثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ^٤: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَكِنْ

» اللَّهُ ﷺ وَالْإِمَامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنِ ﷺ. قَالَ الْعَلَمَةُ الْحَلِّي: مِنَ الْجَمَاعَةِ السَّابِقِينَ الَّذِينَ رَجَعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَالَهُ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ، كَانَتْ لَهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَةُ عَشَرَ غَزْوَةً وَنَزَلَ الْكُوفَةَ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَكَانَ مِنْ خَوَاصِهِ. ذَكَرَهُ الْبَرْقِيُّ وَقَالَ: عَرَبِيٌّ مَدَنِيٌّ وَهُوَ الَّذِي أَظْهَرَ نِفَاقَ الْمُنَافِقِينَ مِنْ بَنِي الْخَزَرَجِ. وَقَالَ الطُّوسِيُّ: عَمِي بَصْرَهُ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَبُو الطَّفِيلِ وَالنَّهْدِيُّ وَغَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ ٦٥ هـ أَيَّامَ الْمُخْتَارِ، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ. رَجُلٌ الْبَرْقِيُّ، ص ٢ و ٧: رَجُلٌ الطُّوسِيُّ، ص ٣٩، الرِّقْمُ ٢٣٩؛ وَص ٦٤، الرِّقْمُ ٥٦٥؛ وَص ٩٤، الرِّقْمُ ٩٣٣؛ وَص ١٠٠، الرِّقْمُ ٩٨٠؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٣، ص ٣٤٠، الرِّقْمُ ٧٢٧؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ٢١٩؛ خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ، ص ١٤٨، الرِّقْمُ ٤.

١. البقرة (٢): ٢٣٨.

٢. صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٦٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧١؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٤٠٣؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢٤٨، باختلاف يسير.
٣. المسند للشافعي، ص ١٨٣؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٥٢١، ح ١؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٣٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١٠، ح ٩٢٤؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٩، ح ١٢٢١؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ١٠٩، ح ١٠١٢١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٥٦.

٤. معاوية بن الحكم السلمي، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، كان ينزل المدينة و يسكن في بني سليم. رجال الطوسي، ص ٤٧، الرِّقْمُ ٣٨١؛ تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ١٧٠، الرِّقْمُ ٦٠٤٩؛ الإصابة، ج ٦، ص ١١٨، الرِّقْمُ ٨٠٨٢.

صَلَاتُنَا هَذِهِ لَا يَدْخُلُ فِيهَا شَيْءٌ مِّنْ كَلَامِ النَّاسِ»^١.
 وَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا هُوَ إِصْلَاحُ الصَّلَاةِ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ.
 فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَلَّمَ نَاسِيًا فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَفْسُدُ وَ أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ
 وَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، فَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا فِي الصَّلَاةِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ.
 وَ أَيْضًا فَإِنَّ السَّلَامَ أَخْصَصُ حَالًا مِنَ الْكَلَامِ، وَ إِذَا كَانَ مَنْ تَكَلَّمَ نَاسِيًا^٢ لَا تَفْسُدُ
 صَلَاتُهُ، فَأُولَئِي أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.
 وَ خَبَرُ ذِي الْيَدَيْنِ - الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٣ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَلَّمَ نَاسِيًا لَا تَبْطُلُ
 صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سَلَّمَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ^٤ سَاهِيًا
 مِنَ الظَّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ، ثُمَّ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ.

المسألة السادسة والتسعون

[زيادة السجدة في الصلاة عمداً]

(مَنْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ سَجْدَةً مَقْصُودَةً غَيْرَ مَسْهُوٍّ عَنْهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ).^٥
 هَذَا صَحِيحٌ، وَ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا، وَ لَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

١. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٥٠؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٥٣-٣٥٤؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٧؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٤٠١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٢٤٩.
٢. في المطبوع: «في الصلاة».
٣. تقدم في المسألة الرابعة والتسعين.
٤. في «ص» والمطبوع: «الأولين».
٥. ذكر في البحر الزخار أنها تفسد الفريضة في سجدة التلاوة، و لم يذكر للناسخ خلافاً ولا وفاقاً.
 البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٤٥.

المسألة السابعة والتسعون

[مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ]

(مَنْ أَمَّ قَوْمًا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَ صَلَاةُ الْمُؤْتَمِّينَ).^١

هذا صحيح، وإليه يذهب أصحابنا.

فأما بطلانُ صَلَاتِهِ وَ وجوبُ الإعادة، فلا خلافَ فيهما.

و الأقوى في نفسى على ما يقتضيه المذهب أن تَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُؤْتَمِّينَ بِهِ أَيْضًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

و قد وَرَدَتْ رِوَايَةٌ بِأَنَّهُمْ يُعِيدُونَ فِي الْوَقْتِ، وَ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.^٢
و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ: إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ وَ هُوَ جُنُبٌ بِقَوْمٍ لَمْ تَنْعَقِدْ^٣ لِلْإِمَامِ صَلَاةً، وَ إِذَا لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ^٤ لِلْمَأْمُومِ صَلَاةً وَجَبَ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ الْإِعَادَةُ.^٥
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ أَوْ الْمُحْدِثُ بِقَوْمٍ فَصَلَاتُهُ فِي نَفْسِهِ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ عَلِمَ بِحَدِيثِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَ الْمَأْمُومُونَ إِنْ عَلِمُوا بِحَالِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ، وَ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا لَمْ تَبْطُلْ، وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَوْضِعٍ بَطَلَتْ فِيهِ صَلَاةُ الْإِمَامِ لَمْ يَتَعَدَّ ذَلِكَ الْبُطْلَانُ إِلَى صَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمُوا بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ وَ يَسْتَدِيمُوا الْإِثْمَامَ بِهِ.^٦

١. ذكرها في الإبانة قائلًا: و من صلى خلف محدث أو جنب وجب عليه و عليهم الإعادة أبدًا، و حكاها في البحر الزخار عن العترة. الإبانة، ص ٢١٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣١٤.
٢. انظر: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٠، ح ١٤٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٣، ح ١٦٧١.
٣. في «أ، ب، د»: «ينعقد».
٤. في «أ، ب، د، س»: «ينعقد».
٥. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٥٨؛ المحلى، ج ٤، ص ٢١٥؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٠١.
٦. كتاب الأم، ج ١، ص ١٩٤؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٠١؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٥٦؛ المحلى، ج ٤، ص ٢١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٧٤١.

و قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ الْإِمَامُ عَلِمَ بِذَلِكَ لَزِمَ الْمَأْمُومَ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِمَ لَمْ يَلْزَمُهُمْ.^٢

و قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ كَانَ الْإِمَامُ جُنُبًا أَعَادَ الْمَأْمُومُ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا فَإِنْ ذَكَرَ فِي الْوَقْتِ أَعَادَ، وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ يُعَدِّ.^٣
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.
و أَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ مُتَضَمِّنَةٌ لَصَلَاةِ الْإِمَامِ، تَفْسُدُ بِفَسَادِهَا.

و الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ»،^٤ فَلَوْ كَانَ مُصَلِّيًّا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ مَعْقُودَةً بِصَلَاتِهِ، لَمَا كَانَ الْإِمَامُ ضَامِنًا.

و يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاةِ الْفَرْدِ بِخَمْسٍ»^٥ وَ عِشْرِينَ دَرَجَةً،^٦ فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مُصَلِّيًّا لِنَفْسِهِ، وَلَمْ تَكُنْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ مُتَعَلِّقَةً بِصَلَاةِ الْإِمَامِ، لَمَا اسْتَحَقُّوا هَذِهِ الْفَضِيلَةَ.

١. فِي «ج، س، ص، ع»: «فَإِنْ».

٢. الْمُحَلَّى، ج ٤، ص ٢١٥؛ حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٢٠١؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٤، ص ٣٢٤؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٤، ص ٢٥٧.

٣. الْمُحَلَّى، ج ٤، ص ٢١٥؛ حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٢٠١.

٤. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٥٦؛ الْمَصْنُفُ لِلصَّنْعَانِيِّ، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٣٨؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٢٣٢؛ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ١٢٧، ح ٥١٧؛ سَنَنُ التِّرْمِذِيِّ، ج ١، ص ١٣٣، ح ٢٠٧؛ الْمَعْجَمُ الصَّغِيرُ، ج ١، ص ١٠٧؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٣، ص ١٢٧.

٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «بِخَمْسَةٍ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَصَادِرِ.

٦. الْخُصَالُ، ص ٥٢١، ح ١٠؛ الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٥؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٤٥٤؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ١٥٨؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٢، ص ١٢٢؛ سَنَنُ النَّسَائِيِّ، ج ٢، ص ١٠٣؛ السَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٣، ص ٦، بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

و لا يُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ الفَضِيلَةَ إِنَّمَا هي الاجتماعُ.^١
وذلك: أَنَّهُ لو اجتمعوا و صلَّوا و حداناً لَمَا استَحَقُّوا هذه الفَضِيلَةَ.
فإن قيل: لو كانت صلاة المأموم مُتَعَلِّقَةً بصلاة الإمام لَوَجِبَ إذا فسَدَت صلاة
المأموم أن تفسد صلاة الإمام.
قلنا: صلاة الإمام غيرُ مُتَعَلِّقَةٍ بصلاة المأموم، فلهذا^٢ لم تفسد بفسادها، و ليس
كذلك المأموم؛ لأنَّ صلاته مُتَعَلِّقَةٌ بصلاة الإمام بما بيَّناه.
و الذي يُفَرِّقُ بَيْنَ الأمرين أن الإمام لو عَلِمَ بأنَّ المأموم مُحَدِّثٌ لم يَمْنَعْ ذلك
مِنْ صَحَّةِ صلاته، و لو عَلِمَ المأموم أن إمامه مُحَدِّثٌ لم يَصِحَّ صلاته، و كذلك لو
سَهَا المأموم لم يَلْزَمِ الإمام حُكْمُ سَهْوِهِ، و لو سَهَا الإمام لَزِمَ المأموم حُكْمُهُ.^٣
فإذا ثَبَتَ أَنَّ صلاة المأموم مُتَعَلِّقَةٌ بصلاة الإمام و بطلت صلاة الإمام، بطلت
صلاة المأموم.
فإن احتجُّوا بما رواه أبو هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ صَلَّى النَّاسِ جُنُبًا
فَأَعَادَ وَ لَمْ يُعِيدُوا.^٤
فالجوابُ عنه: أَنَّ هذا مُعَارَضٌ بما رواه سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلَهُ صَلَّى النَّاسِ جُنُبًا فَأَعَادَ وَ أَعَادُوا.^٥
و هذه الروايةُ أَوْلَى مِنْ رِوَايَتِهِمْ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الإِعَادَةَ وَ تُلْكُ تَنَفُّيَهَا.

١. في «أ، ب، د، ع»: «الإجماع». و في «س»: «للإجماع».

٢. في المطبوع: «و لهذا».

٣. في «د»: - «لم يلزم الإمام حكم سهوه... إلى هنا».

٤. لم نثر عليها بلفظها المحكيَّة ولكن قريب منها في سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٣٥١؛

السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٠٠.

٥. المصنف لابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١٣٥٤؛ السنن

الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٠٠.

المسألة الثامنة والتسعون

[إمامة الفاسق]

(لا تجوز إمامة الفاسق).^١

هذا صحيح، و عليه إجماع أهل البيت كُلِّهِمْ^٢ عَلَى اختلافِهِمْ^٣ و هذه مِنْ المسائلِ المعدودة التي يَتَّفَقُ أَهْلُ الْبَيْتِ كُلُّهُمْ^٤ عَلَى اختلافِهِمْ عليها. والدليلُ عَلَى صِحَّتِهَا: الإجماعُ المذكورُ.

و أيضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾^٥، و تقديمُ الإمامِ فِي الصَّلَاةِ أَتْبَاعٌ لَهُ وَ رُكُونٌ إِلَيْهِ وَ سُكُونٌ إِلَى أَمَانَتِهِ، وَ الظَّاهِرُ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ رُكُونًا وَ لَا سُكُونًا وَ قَدْ ضَمِنَ صَلَاةَ الْمُؤْتَمِنِينَ بِهِ، عَلَى مَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ: «أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ»^٦؟

و أيضاً فَإِنَّ الْفَضْلَ يُعْتَبَرُ فِي بَابِ الْإِمَامِ عَلَى مَا رُوِيَ فِي الْخَبَرِ: «يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ»^٧،

١. ذكرها في الإبانة قانلاً: قال الناصر للحق في الكبير، واستثنى من الصلاة خلف الإمام إذا كان فاسقاً أو ناصبياً أو مشبهياً، ولكن في البحر الرخاّر و نيل الأوطار نقل إجماع الصدر الأول و رواية العترة بكراهية الصلاة خلف الفاسق، و قال بعده في البحر الرخاّر: لا نجزي. الإبانة، ص ١٦٥ و ١٧٣؛ البحر الرخاّر، ج ٢، ص ٣١١ و ٣١٢؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٠١.

٢. في «أ، ب، ج، د، س، ع» - «كلّهم».

٣. راجع: وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٣١٣-٣١٨، باب عدم جواز الاقتداء بالفاسق.

٤. في «أ، ب، ج، د، س، ع» - «كلّهم».

٥. هود (١١): ١١٣.

٦. تقدّم ذكره في المسألة السابقة.

٧. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨٠؛ وسائل الشيعة، ج ٥، ص ٤١٠، ح ٦٩٥٣؛ مسند ابن

على سياقِ الخبرِ الدالِّ على اعتبارِ الفضيلةِ في الإمامةِ، و الفسوقُ نقصٌ عظيمٌ في الدين، و لا يجوزُ أن يتقدّمَ الفاسقُ البرّ التقيّ.

إذا اعتُبرَ في الإمامةِ الفضلُ في العلمِ و القراءةِ و ما جرى مجراهما و قدّمَ الأفضلُ في ذلك، كيف لا يُعتَبَرُ الفضلُ في الدينِ و الثوابِ؟!

فإن تعلّقوا بما روي عنه عليه السلام من قوله: «صلّوا على من قال: لا إله إلا الله، و خلف من قال: لا إله إلا الله»^١.

فالجوابُ عنه: أنّه أراد: من قال ذلك و لم يكن فاسقاً؛ بالأدلة التي ذكرناها.

المسألة التاسعة و التسعون

[صلاةُ المُسافرِ خلفَ المُقيمِ]

(من صلّى وحده خلفَ الصُّفوفِ بطلتِ صلاته)^٢

الذي يذهبُ إليه أصحابنا أنّ من دَخَلَ المَسْجِدَ فلم يجدْ مقاماً له في الصُّفوفِ أَجْزَأُه أن يقومَ وحده مُحاذياً لمَقامِ الإمامِ، و انعقدتِ صلاته في مقامه هذا،

٢٤٦

«الجعد، ص ١٨٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٤١، ح ٥٨٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢٥؛ كنز العمال، ج ٧، ص ٥٨٧، ح ٢٠٣٨٣.

١. من قوله: «من قوله: صلّوا على من قال...» إلى هنا لم يرد في «ع».

٢. المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣٤٢؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٤٣، ح ١٧٤٣ و ١٧٤٤؛ مجمع الزوائد، ج ٢، ص ٦٧؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٩٨، ح ٥٠٣٠؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٥٨٠، ح ٤٢٢٦٤.

٣. ذكرها في الإبانة و قال: لو صلّى خلف الصف منفرداً فعليه الإعادة من غير فصل بين الجهل و العلم و العذر و غيره؛ لأنّه عاصٍ في الموقف، و في البحر الزخار عن الناصر و استثنى العذر من ضيق مكان أو تعذر الجذب. الإبانة، ص ٢١٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٢٢؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٢٦-٢٢٨.

و بذلك قَالَ الشافعي^١.

و قَالَ النَّخعي وَ حَمَّاد وَ ابنُ أَبِي لَيْلى: لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ^٣.

و قَالَ أَحْمَدُ وَ إِسْحَاقُ: تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ، ثُمَّ يَتَرَقَّبُ مَجِيءَ رَجُلٍ آخَرَ؛ فَإِنْ جَاءَهُ [و] وَقَفَ مَعَهُ أَجْزَأَتِ الصَّلَاةَ، وَ إِنْ لَمْ يَجِئْ وَ رَكَعَ الْإِمَامُ دَخَلَ فِي الصَّفِّ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ^٤.

دليلنا: الإجماع المتركز ذكره.

و أَيْضاً مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ^٥ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَ هُوَ يَلْهَثُ، فَوَجَدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الرُّكُوعِ، وَ رَكَعَ خَلْفَ الصَّفِّ ثُمَّ دَخَلَ مَعَ النَّاسِ فِي الصَّفِّ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: «أَيُّكُمْ أَحْرَمَ خَلْفَ الصَّفِّ؟» فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصاً، وَ لَا تَعُدُّ^٦». فَلَوْ لَمْ تَكُنْ صَلَاتُهُ انْعَقَدَتْ لَأَمَرَهُ بِإِعَادَتِهَا.

١. حلية العلماء، ج ٢، ص ٢١٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٩٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤١؛

الشرح الكبير، ج ٢، ص ٦٤.

٢. في «أ، ب، د، س»: «ينعقد».

٣. نفس المصادر.

٤. نفس المصادر.

٥. هكذا في النسخ و المطبوع؛ و في المصادر: «أبو بكر»، و هو: نفع بن الحارث و قيل: ابن مسرح بن كلدة الثقفي البصري، و هو أخو زياد بن أبيه لأمه، نزل إلى النبي ﷺ يوم حصار الطائف في بكرة و أسلم فكفي بذلك. جلده عمر بن الخطاب حد القذف فيمن جلد في قصّة الشهادة على زنى المغيرة بن شعبة. روى عن النبي ﷺ، و روى عنه أولاده و الحسن البصري و ابن سيرين و آخرون. نزل البصرة و توفي بها سنة ٥١، و قيل: ٥٢ هـ. الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ١٥؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ١٥١.

٦. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١١٨؛ المصنّف للصنعاني، ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٣٢٧٦؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٩ و ٤٢؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٠، ح ٦٨٣ و ٦٨٤؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ١١٨؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٩٠

و ح ٣، ص ١٠٦، باختلاف يسير في بعضها.

فإن قيل: قد نهاه عن العود.

قلنا: إنما نهاه عن أن يعودَ إِلَى التَّأخُّرِ عن الصلاة، أو نهاه أن يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ وهو يَلْهَثُ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَأْتِيَ الصَّلَاةَ و عليه السكينة و الوقار.

٢٤٧

فإن تَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ: مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى^١ فَرَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَقَفَ عَلَيْهِ حَتَّى أَتَمَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ قَالَ: «أَعِدْ صَلَاتَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ تَقَرَّدَ خَلْفَ الصَّفِّ»^٢.

قلنا: وَقُوفُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَتَمَّ صَلَاتَهُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهَا وَ إِجْزَائِهَا، وَ لَوْ كَانَتْ بَاطِلَةً لَمْ يَقِفْ عَلَى تَمَامِهَا.

وَ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ أَمْرُهُ لَهُ بِالْإِعَادَةِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ؛ بِالْأَدِلَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

المسألة المائة

[سَبَقُ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ بِالتَّسْلِيمِينَ]

(إِذَا سَبَقَ الْمُؤْتَمُّ الْإِمَامَ بِتَسْلِيمَتَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَ إِنْ سَبَقَ بِتَسْلِيمَةٍ

وَاحِدَةٍ لَمْ تَبْطُلْ).^٣

عِنْدَنَا: أَنَّهُ إِذَا سَهَا الْمَأْمُومُ فَسَبَقَ الْإِمَامَ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَ إِنْ تَعَمَّدَ سَبْقَهُ إِلَى التَّسْلِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

١. في «أ، ب»: - «صلى».

٢. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٢٠، ح ١٠٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٠٥.

٣. ذكرها في البحر الزخار عن القاسمية، و لم يذكر الناصر، البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٢٠.

وأيضاً فإن السهو غير مؤاخذ به و قد سَقَطَتْ أحكامه؛ لما دَلَّلْنَا عليه مِنْ قَبْلُ.
والذي يَدُلُّ على^١ أَنَّ التَّعَمُّدَ هَاهُنَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ: لِأَنَّهُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ
بِالْإِمَامِ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَذَلِكَ.

المسألة الحادية و المائة

٢٤٨

[سَجَدَتَا السَّهْوِ]

(سَجَدَتَا السَّهْوِ لِلزِّيَادَةِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَلِلتَّقْصَانِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ).^٢
عَنْدَنَا أَنَّ سَجَدَتَيْ السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى.^٣
وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَتَا لَتَقْصَانٍ^٤ فَمَوْضِعُهُمَا قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ كَانَتَا عَنْ زِيَادَةٍ
بَعْدَ السَّلَامِ.^٥
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: سَجَدَتَا السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ؛ سَوَاءً كَانَتَا لَتَقْصَانٍ أَوْ لَزِيَادَةٍ.^٦
دَلِيلُنَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

١. في المطبوع: «ذلك».

٢. الذي حكى في الإبانة أنهما للتقصان قبله وللزيادة بعده على ما قاله في الألفاظ، وقال في الصغير: إن سجد لهما بعد التسليم فجازز وإن وقعت الزيادة والتقصان في صلاة واحدة سجد للتقصان بها الصلاة فتصير الزيادة كأن لم تقع، وأما في البحر الزخار ونيل الأوطار عن الصادق والناصر أنهما قبل الصلاة للتقصان وبعدها للزيادة، الإبانة، ص ٢٠٤؛ البحر الزخار، ج ١، ص ٣٤٠؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ١٣٥.
٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢١٩؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٧٤؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٥٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٤٨؛ المسألة ١٩٥.
٤. في «س، ص، ع» والمطبوع: «للتقصان».

٥. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٣٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٧٤؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٥٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٤٩؛ المسألة ١٩٥.

٦. مختصر المزني، ص ١٧؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٥٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢١٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٧٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٤٨؛ المسألة ١٩٥.

وأيضاً ما رواه عمران بن الحُصَيْن، والمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ^١ و سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ^٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ.^٣
وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، ثُمَّ السَّلَامَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».^٥
وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ^٦ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ شَكَّ فِي

٢٤٩

١. المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن متعب الثقفي، أبو عيسى، و قيل: أبو محمد، أسلم قبل عمرة الحديبية و شهدها، ولّاه عمر البصرة، و لم يزل عليها حتّى شهد عليه بالزنى فعزله ثم ولّاه الكوفة، و أقرّه عثمان عليها، روى عن النبي ﷺ، و روى عنه أولاده و أبو أمامة الباهلي و قيس بن أبي حازم و مسروق و نافع، توفي في الكوفة سنة ٤٩هـ أو ٥٠هـ هو أميرها من قبل معاوية. أسد الغابة، ج ٤، ص ٤٠٦؛ الإصابة، ج ٣، ص ٤٥٢، الرقم ٨١٧٩؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٣٤، الرقم ٤٧٣٠.
٢. أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب و يقال: وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي، أحد الستة أهل الشورى، روى عن النبي ﷺ و خولة بنت الحكيّم، و عنه أولاده و عائشة و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم، مات سنة ٥٥هـ. أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٩٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٣، الرقم ٣١٩٤؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٢، الرقم ٩؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ٩٢.
٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ٧٧؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٥؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٢١٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٠١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٣٤.

٤. في «ع» و المطبوع - «أنه».

٥. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٣٧٢، ح ١؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٤ - ١٠٥؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١٢١١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٠، ح ١٠٢٠؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ٢٨، ح ١٢٤١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ١٥.
٦. عبد الله بن جعفر ذي الجناحين ابن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، و أمّه أسماء بنت عميس، أوّل مولود ولد في الإسلام بأرض الحبشة، و هو أخو محمد بن أبي بكر و يحيى بن علي بن أبي طالب ﷺ لأُمّهما، كان حليماً جواداً يقال له: قطب السخاء، روى عن النبي ﷺ و عن أمّه أسماء و عمّه علي بن أبي طالب ﷺ و عثمان و عمار بن ياسر، و روى عنه بنوه: معاوية و إسحاق و إسماعيل و ابن أخيه لأُمّه القاسم بن محمد بن أبي بكر و الحسن بن الحسن بن علي و أبو جعفر محمد بن علي بن

صَلَاةٍ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ.^١
وَرَوَى ثَوْبَانٌ^٢ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «وَفِي كُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ
بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ».^٣

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْمِائَةُ

[الشُّكُّ فِي الرُّكَعَاتِ]

(مَنْ شَكَّ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ، وَمَنْ شَكَّ فِي الْآخِرَتَيْنِ
بَنَى عَلَى الْيَقِينِ).^٤

هَذَا مَذْهَبُنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا، وَبَاقِي الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَا فِي ذَلِكَ، وَلَا يُفَرِّقُونَ

﴿الحسين رضي الله عنه﴾ ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن أمير المؤمنين رضي الله عنه وقال: قليل الرواية، مات سنة ٨٠ هـ.
رجال الطوسي، ص ٧٠، الرقم ٦٤٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٥٦، الرقم ٩٣؛ الإصابة، ج ١، ص
٥٩٢، الرقم ١١٦٨.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٠٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٠٣٣؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ٣٠،
ح ١٢٤٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٣٦.

٢. أبو عبد الله ثوبان بن بجدد، ويقال: ابن جحدر، القرشي الهاشمي، مولى رسول الله ﷺ من أهل
السراة موضع بين مكة واليمن، أصابه سبب فاشتره رسول الله ﷺ فأعتقه، ولم يزل معه في الحضر
والسفر حتى توفي، فخرج إلى الشام، فنزل الرملة ثم انتقل إلى حمص فابتنى بها داراً، ولم يزل بها
إلى أن مات سنة ٥٤ هـ، روى عنه جبير بن نضير وراشد بن سعد وأبو أسماء الرحيبي وآخرون.
الاستيعاب، ج ١، ص ٢١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤١٣، الرقم ٨٥٩.

٣. مسند أبي داود الطيالسي، ص ١٣٤؛ المصنف للصنعاني، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ٣٥٣٣؛ مسند أحمد،
ج ٥، ص ٢٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١٢١٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٠٣٨؛
المعجم الكبير، ج ٢، ص ٩٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٣٧.

٤. حكاه في البحر الزخار عن الناصر والإمامية وقال: إذ الشك في أولها كالشك في جملتها قلت: لا
وجه للفرق، ولم يذكر حكم الشك في الأخيرتين. البحر الزخار، ج ٢، ص ٣٣٨.

بَيَّنَ الشُّكَّ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ وَالْآخِرَتَيْنِ^١، وَ مَا كَانَ عِنْدَنَا أَنْ أَحَدًا مِمَّنْ عَدَا الْإِمَامِيَّةَ يُوَافِقَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِيهَا: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.
وَأَيْضًا فَإِنَّ الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ أَوْكَدُ مِنَ الْآخِرَتَيْنِ؛ مِنْ وَجْهِ:
مِنْهَا: أَنَّ الْأَوَّلَتَيْنِ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْآخِرَتَانِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ تَكْبِيرَةَ التَّحْرِيمِ الَّتِي بِهَا يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ دُونَ الْآخِرَتَيْنِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ، وَلَمْ يُجْمِعُوا فِي الْآخِرَتَيْنِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ تَوْجِبُ الْقِرَاءَةَ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ دُونَ الْآخِرَتَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّ يُوجِبُهَا فِي الْكُلِّ^٢؛ فَقَدْ أَوْجَبَهَا لَا مُحَالَةً فِي الْأَوَّلَتَيْنِ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ يُوجِبُهَا فِي رَكَعَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ غَيْرِ مُعَيَّنَتَيْنِ^٣؛ فَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ مُوجِبٌ لَهَا فِي الْأَوَّلَتَيْنِ لَكِنْ عَلَى التَّخْيِيرِ.

وَمَالِكٌ يُوجِبُ الْقِرَاءَةَ فِي مُعْظَمِ الصَّلَاةِ^٤، فَهُوَ مُوجِبٌ لَهَا فِي الْأَوَّلَتَيْنِ عَلَى

١. المجموع للنووي، ج ٤، ص ١٠٦؛ الخلاف، ج ١، ص ٤٤٤، المسألة ١٩١.

٢. كتاب الأم، ج ١، ص ١٢٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٣٠٦٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٢٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١، المسألة ٩٣.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨ و ٢٢١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٢٨ - ١٢٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٠٥؛ الانتصار، ص ١٤٣؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١ - ٣٤٢، المسألة ٩٣.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ١٨؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٢٥؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٣٦١؛ الانتصار، ص ١٤٣؛ الخلاف، ج ١، ص ٣٤١، المسألة ٩٣.

ضَرْبٍ مِنَ التَّخْيِيرِ.

فَصَحَّ أَنْ الْإِجْمَاعُ حَاصِلٌ عَلَى إيجابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ، وَهَذِهِ مَرِئَةٌ، فَجَازٌ لِأَجْلِ هَذِهِ الْمَرِئَةِ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِمَا^١ سَهْوٌ، وَإِنْ جَازَ فِي الْآخِرَتَيْنِ.

٢٥١

وَأَيْضاً فَإِنَّ إيجابَ إِعَادَةِ الْأَوَّلَتَيْنِ مَعَ الشُّكِّ فِيهِمَا اسْتِظْهَارٌ لِلْفَرَضِ وَاحْتِيَاظٌ لَهُ، وَذَلِكَ أَوْلَى وَأَحْوِطٌ مِنْ جَوَازِ السَّهْوِ فِيهِمَا.

المسألة الثالثة والمائة

[صلاة المريض]

(يُصَلِّي الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مِنْ قُعُودٍ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ).^٢

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا - وَ مَا أَظُنُّ فِيهِ خِلَافاً مِنْ بَاقِي الْفُقَهَاءِ -: أَنَّ الْمَرِيضَ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى قَدَرِ طَاقَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَّا الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْمَنِ تَعَيَّنَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَمَنْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاسْتَطَاعَ عَلَى الْجَنْبِ^٣ الْآخِرِ وَجِبَ ذَلِكَ الْمُسْتَطَاعُ وَسَقَطَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ. وَقَدْ أَسْقَطَ اللَّهُ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ كُلَّ فَرِيضَةٍ، وَأَوْجَبَ مَا هُوَ فِي الطَّاقَةِ، وَذَلِكَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

١. فِي «أ، ب، س، ص، ع» وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

٢. ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ الْخِلَافَ فِيمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَوْلِ النَّاصِرِ، الْبَحْرِ الزَّخَارِ.

ج ٢، ص ١٧٥، بَابُ صَلَاةِ الْعَلِيلِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «جَنْبِهِ».

٤. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع»: «آخِر».

المسألة الرابعة و المائة

[مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي حَالٍ فُسِقَ ثُمَّ تَابَ]

(مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي حَالٍ فُسِقَ ثُمَّ تَابَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ).^١

عندنا: أَنْ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي حَالٍ فُسِقَ ثُمَّ تَابَ فَلْيُصَلِّ مَا فَاتَهُ وَتَرَكَه، وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهِ وَ هُوَ الْمُرْتَدُّ؛ هَلْ يَقْضَى بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ مَا تَرَكَه فِي حَالِ الرُّدَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ؟

٢٥٢

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْمُرْتَدَّ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَلِكَ، وَ هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا.^٣

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ مَالِكٌ: لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَه مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي حَالِ

الرُّدَّةِ.^٤

١. ذكره في الإبانة قاتلاً: وَ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَامِداً فَسَقَ وَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ دُونَ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ، أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الدَّلِيلِ، وَ ذَكَرَ فِي الْكَبِيرِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ مِنْ فَرَائِضِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ شَيْئاً مُتَعَمِّداً فَسَقَ وَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَ قَضَاءُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ تَرْكَهَا بَعْدَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ فَتَارَكَ جَمِيعَ الصَّلَاةِ أَوَّلَى بِإِيجَابِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ فَصَارَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

وَ فِي الْهَامِشِ مِنْهَا: وَ هَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ غَيْرُ ثَابِتَةٍ؛ لِأَنَّ تَرْكَ جَمِيعِ الصَّلَاةِ أَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي الْفُسْقِ مِنْ تَرْكَ بَعْضِ أَرْكَانِهَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُوجِباً لِلتَّوْبَةِ وَ عَدَمِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ. وَ فِي الْبَحْرِ الرِّخَّارِ فَيَمْنُ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَامِداً، الْإِبَانَةُ، ص ٢١٣؛ الْبَحْرُ الرِّخَّارُ، ج ٢، ص ١٧٢.

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ تَابَ فَلَا إِعَادَةَ» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «د».

٣. كِتَابُ الْأَمِّ، ج ١، ص ٨٩؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٨؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٤؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٤٤٣، الْمَسْأَلَةُ ١٩٠.

٤. الْجَوْهَرُ النَّقِيُّ، ج ٢، ص ٣٣٠؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ٨؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٣، ص ٤؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٤٤٣، الْمَسْأَلَةُ ١٩٠.

فأما الفاسقُ إذا تابَ، افلا خلافٌ في وجوبِ قضاءِ ما تَرَكَه في حالِ فسقه.
والدليلُ على صِحَّةِ ما ذَهَبنا إليه في المُرتدِّ: الإجماعُ المُتَقَدِّمُ ذِكرُه، بل
إجماعُ المُسلمينَ كُلِّهم، وأنَّ هذا الخلافَ حَدِثٌ مُتَجَدِّدٌ، ولا اعتبارَ بِمِثْلِه، وقد
سَبَقَه الإجماعُ.

و يُمكنُ أن يُستَدَلَّ على ذلك أيضاً بما رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله: «مَنْ
نامَ عن صلاةٍ^١ أو نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّها إِذَا ذَكَرَها»^٢، والنسيانُ عِبارةٌ عن مَعْنَيْنِ أَحَدُهما:
النسيانُ الذي هو ضِدُّ العَمَدِ.

و الآخرُ: عن تَرْكِ الشَّيْءِ على وَجِهِ العَمَدِ؛ كقوله^٣ تعالى: «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ»^٤،
فعلى هذا يَكُونُ الخَبَرُ دَلالةً على وجوبِ القضاءِ لِجميعِ ما تَرَكَه المُرتدُّ.
فإن قيل: نَحْمِلُه على النسيانِ الذي هو ضِدُّ العَمَدِ.

قلنا: اللفظةُ مُحْتَمِلَةٌ لِلأَمْرَيْنِ فَنَحْمِلُه عليهما، على أَنَّا لو حَمَلْنَاهُ على ضِدِّ العَمَدِ
دُونَ ما هو التَّركُ لَكَانَ فيه دَلالةٌ؛ لأنَّه إِذَا وَجَبَ القضاءُ بالتَّركِ على وَجِهِ النسيانِ
فإنَّ وَجوبَه على وَجِهِ العَمَدِ أَوَّلِي.

و أيضاً فَلَيْسَ الفاسقُ بِأَسْوَأَ حالاً مِنَ المُرتدِّ؛ فَإِذَا وَجَبَ على المُرتدِّ - بِالْأَدَلَّةِ
المعروفةِ - قضاءُ ما فاتَه في حالِ رِدَّتِه فَالفاسقُ بِذَلِكَ أَوَّلِي؛ لأنَّ الفاسقَ لَيْسَ
يَنْتَهِي إلى مُساواةِ الرَّدَّةِ.

١. في «د، ص»: «صلاته».

٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٤٣؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٢؛ سنن ابن
ماجة، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٩٨؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ١١٤، ص ١٧٧؛ سنن النسائي، ج ١،
ص ٢٩٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٣٠.

٣. في «أ، ب، د، س»: «لقوله».

٤. التوبة (٩): ٦٧.

المسألة الخامسة و المائة

[مَنْ شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ]

(وَمَنْ شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ).^١
وَعِنْدَ أَصْحَابِنَا: أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ أَوْ صَوْمِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ خَرَجَ بَعْدَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَرَجَ بِغَيْرِ عُدْرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.^٢
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.
وَأَيْضًا مَا رَوَتْهُ أُمُّ هَانئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ^٣ قَالَتْ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَأَلِهَ عَامَ الْفَتْحِ، وَجَلَسَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَلَى يَسَارِهِ، فَأَتَتْهُ الْوَلِيدَةُ بِشَرَابٍ
فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبْتُ.

٢٥٤

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً، فَكَرِهْتُ أَنْ أُزِدَّ سُورَكَ.
فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ كُنْتَ تَقْضِينَ يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَإِنْ شِئْتَ

١. لم نعثر على قائله ومصدره.

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٠٥؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٢١٢؛ المجموع للسووي، ج ٦، ص ٣٩٤.

٣. أُمُّ هَانئِ بِنْتُ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ، ابْنَةُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَأُخْتُ عَلِيِّ ﷺ، قِيلَ: اسْمُهَا فَاحِشَةُ أَوْ فَاطِمَةُ أَوْ هِنْدٌ، أُمُّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ، كَانَتْ تَحْتَ هُبَيْرَةَ بِنِ أَبِي وَهَبٍ، أَسْلَمَتْ عَامَ الْفَتْحِ، وَفَرَّقَ الْإِسْلَامُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هُبَيْرَةَ فَخَطَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ، رَوَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنْهَا ابْنُهَا جَعْدَةُ وَابْنُ ابْنِهَا هَارُونُ وَابْنُ عَمِّهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَمَوْلَاهَا أَبُو مَرْةٍ وَابُو صَالِحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَآخَرُونَ، وَعَاشَتْ بَعْدَ عَلِيِّ ﷺ مَدَّةَ رِجَالِ الطُّوسِيِّ، ص ٥٢، الرَّقْمُ ٤٤٢؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٥، ص ٥١٥، الْإِصَابَةُ، ج ٨، ص ٢٥٦، الرَّقْمُ ١١٥٧٢؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٢، ص ٣١١، الرَّقْمُ ٥٦.

فَأَقْضِي وَإِنْ شِئْتَ لَا تَقْضِي».^٢

وَأَيْضاً مَا رَوَتْهُ أُمُّ هَانِئٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ؛ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ».^٣

وَهَذَا التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ يُوجِبُ التَّسَاوِيَّ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَى الْمُفْطِرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ الصِّيَامُ بِالْدُخُولِ لَمَا أُسْنِدَ الصَّوْمُ إِلَى اخْتِيَارِهِ؛ كَمَا لَا يُقَالُ لِمَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: إِنَّهُ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ. وَأَيْضاً أَنَّ^٤ وَجُوبَ الْقَضَاءِ شَرَعٌ وَإِجَابٌ فِي الذِّمَّةِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَأَنْ لَا حَرَجَ، فَمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ لِلْعُذْرِ، وَلَا^٥ دَلِيلَ فِيهِ.

المسألة السادسة والمائة

[الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ]

(وُجُودُ الْخَوْفِ شَرْطٌ فِي جَوَازِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ).^٦

عِنْدَنَا: أَنَّ الْقَصْرَ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْخَوْفِ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي وَجُوبِ الْقَصْرِ أَوْ التَّخْيِيرِ فِيهِ.

١. في «ص» والمطبوع: «فلا».

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٤٨ - ٥٤٩، ح ٢٤٥٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٧٧.

٣. مسند أبي داود الطيالسي، ص ٢٢٥؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٤١؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ١١٨، ح ٧٢٨؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٥٣، ح ٢٢٠١؛ المستدرک، ج ١، ص ٤٣٩؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ١١٢، ح ٥١٢٢، وفي بعضها: (أمين نفسه).

٤. في «ص» والمطبوع: «فإن».

٦. ذكرها في الإبانة قائلًا: قال الناصر للحق في المختصر، وحكاها في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٢٦؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٤٢.

الدليل على ذلك الإجماع المتقدم ذكره، بل إجماع الفقهاء كلهم، فما نعرف فيه خلافاً، وما يتجدد من الخلاف فلا اعتبار به.

وأيضاً ما رواه يعلى بن منية^١ قال: قلت لعمر بن الخطاب: أباح الله القصر في الخوف؛ فأين القصر في غير الخوف؟

فقال: عجب مما عجبته منه، فسألته صلى الله عليه وآله عن ذلك، فقال صلى الله عليه وآله «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»^٢.

المسألة السابعة والمائة

٢٥٦

[الإفطار في السفر]

(و لا يجوز الإفطار في السفر إلا عند الضرورة).^٣

١. يعلى بن أمية بن أبي عبيدة، واسمه عبيد، ويقال: زيد بن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك، أبو خلف، ويقال: أبو خالد، ويقال: أبو صفوان، المكي، حليف قريش، وهو يعلى بن منية وهي أمه، ويقال: جدته، أسلم يوم الفتح، قيل: شهد الطائف وحنيناً وتبوك مع النبي ﷺ، واستعمله عمر على نجران، مات سنة ٤٧ هـ، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، وروى عنه أولاده صفوان ومحمد وعثمان وعطاء ومجاهد وغيرهم. رجال الطوسي، ص ٥١، الرقم ٤٢٥؛ تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٣٧٨، الرقم ٧١١٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ١٠٠، الرقم ٢٠.
٢. المسند للشافعي، ص ٢٤؛ المصنف للصنعاني، ج ٢، ص ٥١٧؛ ح ٤٢٧٥؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٦؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٣٩؛ ح ١٠٦٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٦٩؛ ح ١١٩٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٠٩؛ ح ٥٠٢٥؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٣٤؛ وانظر: الكافي، ج ٤، ص ١٢٧؛ ح ٣؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٤٠؛ ح ١٩٧٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٧؛ ح ٦٣٠.
٣. ذكر في الإبانة: ومتى جاز له القصر جاز له الإفطار؛ لأن كليهما رخصة للمسافر إذا كان سفره طاعة ثلاثة أيام فصاعداً فإن غلبه الجوع والعطش والضعف أفطر وعليه القضاء لا غير، فإن لم يصبه شيء مما ذكرناه فأفطر فعليه مع القضاء الكفارة. الإبانة، ص ٢٣٢ و ٢٣٣.

عندنا: أن الإفطار في السفر المباح هو الواجب الذي لا يجوز الإخلال به، فمن صام في السفر الذي ذكرناه، وجب عليه القضاء، وافقنا على ذلك أبو هريرة.^١ وقال أبو حنيفة: الصوم في السفر أفضل من الإفطار.^٢ وقال الشافعي: هو مختير بين الصوم والفطر، إلا أن الصوم أفضل.^٣ وقال مالك والثوري: الصوم في السفر أحب إلينا ممن قوي عليه.^٤ وروي عن ابن عمر أنه قال: الفطر أفضل.^٥ دليلاً على صحة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتكرر ذكره - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^٦، وظاهر هذا الكلام يقتضي أن السفر والمرض يجب معهما القضاء، ولا يجوز معهما الصوم. فإن قالوا: في الآية ضمير، وإنما يريد: فمن كان مريضاً أو مسافراً فافطر فعدة من أيام أخر.

١. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٩١؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٨٧؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٦٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧١، المسألة ٣٢٣.
٢. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٩٢؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٥٩؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٩٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٨٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧١، المسألة ٣٢٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٦٤.
٣. كتاب الأم، ج ٢، ص ١١٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٧٤؛ فتح العزيز، ج ٤، ص ٤٧٤؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٦٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٩٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٨٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧١، المسألة ٣٢٣.
٤. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٠١؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٨٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٦٤؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٠١، المسألة ٥٣.
٥. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٩١؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٠١، المسألة ٥٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٦٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٨٨.
٦. البقرة (٢): ١٨٤.

قُلْنَا: الإِضْمَارُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، فَمَنْ ادَّعَاهُ بِلَا دَلِيلٍ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا أَثْبَتْنَا فِي قَوْلِهِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ»^١ ضَمِيرًا، وَهُوَ مُلْحَقٌ بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اخْتَلَفْنَا فِيهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^٢. وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»^٣، وَهَذَا أَمْرٌ، وَظَاهَرُ الْأَمْرِ عَلَى الْوَجُوبِ.

وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ كَالْمُفْطِرِ فِي الْحَضَرِ»^٤. فَإِنْ احْتَجَّوْا بِمَا رُوِيَ أَنَّ حَمَزَةَ^٥ بْنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ^٦ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ»^٧.

١. البقرة (٢): ١٩٦.

٢. المسند للشافعي، ص ١٥٧؛ المصنّف للصنعاني، ج ٢، ص ٥٦٢، ح ٤٤٦٧؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٥٢؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٣٢، ح ١٦٦٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٣٨، ح ٢٤٠٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٠٧؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ١٧٥، ح ٢٢٥٦؛ المستدرک، ج ١، ص ٤٣٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٤٢.

٣. تقدّمت تخریجاته في المسألة السابقة.

٤. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٤٣١، ح ٤؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ١٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٤٤، وفيها: عن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، وانظر: الكافي، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٣؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٩٧٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٦٣٠.

٥. في جميع النسخ: «قره» أو «فروه»، وما أثبتناه من المصادر.

٦. أبو صالح حمزة بن عمرو بن عويمر الأسلمي المدني، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، وروى عنه ابنه وسليمان يسار وأبو سلمة وأبو مرواح وغيرهم، مات سنة ٦١ هـ. رجال الطوسي، ص ٣٥، الرقم ١٧٥؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٤٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٢٨، الرقم ٤٦.

٧. المسند للشافعي، ص ١٠٥؛ المصنّف للصنعاني، ج ٢، ص ٥٧١، ح ٤٥٠٣؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨-٩؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٣٧؛ صحيح مسلم، ج ٣،

و الجواب عنه: أَنَا نَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى إِيَابَةِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

فَإِنْ قِيلَ: أَفَلَيْسَ قَدْ رَوَيْتُمْ أَنَّهُ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ»؟

قُلْنَا: لَوْ تَرَكْنَا وَظَاهَرَ هَذَا الْخَبَرَ لَمَنَعْنَا فِي السَّفَرِ مِنْ صَوْمِ الْوَاجِبِ وَالتَّطَوُّعِ
مَعًا، لَكِنَّا أَخْرَجْنَا التَّطَوُّعَ بِدَلِيلٍ، وَبَقِيَ الْوَاجِبُ دَاخِلًا تَحْتَ الظَّاهِرِ.

المسألة الثامنة والمائة

[أَقْلُ الْإِقَامَةِ لِلْمُسَافِرِ]

(و أَقْلُ الْإِقَامَةِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ).^١

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَقد قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ أَقْلَ الْإِقَامَةِ خَمْسَةُ أَيَّامٍ.^٢

و الْأَظْهَرُ الْأَشْهَرُ هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ.^٣

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: مُدَّةُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تَنْقَطِعُ^٤ بِهَا أَحْكَامُ السَّفَرِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ، غَيْرَ يَوْمِ

الدُّخُولِ وَ يَوْمِ الْخُرُوجِ، وَ هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَ أَحْمَدَ وَ أَبِي ثَوْرٍ.^٥

➤ ص ١٤٤: سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٣١، ح ١٦٦٢: سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٠٧، ح ٧٠٦: سنن

النسائي، ج ٤، ص ١٨٥: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٤٣.

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٢٨ و ٢٢٩: البحر الزخار، ج ٣،

ص ٤٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٤١ و النهاية، ص ١٢٣: المهذب لابن البراج، ج ١، ص ١٠٦: الوسيلة لابن

حمزة، ص ١٠٨: مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٣.

٣. حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٤: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٣٦٥: الانتصار، ص ١٦١ - ١٦٢،

المسألة ٦١: الخلاف، ج ١، ص ٥٧٣، المسألة ٣٢٦.

٤. في «أ، ب، د، ص»: «ينقطع».

٥. كتاب الأم، ج ١، ص ٢١٢: المدونة الكبرى، ج ١، ص ١١٩: حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٣: المغني

و قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: إِذَا أَقَامَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَّ، فَمَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَمَا دُونَهَا قَصَرَ.^١

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَةَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ قَصَرَ، وَهُوَ أَحَدُ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.^٢

و فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ: أَنَّهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا.^٣

و فِي رِوَايَةٍ ثَالِثَةٍ: أَنَّهَا اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ.^٤
و قَالَ رَبِيعَةُ: يَوْمٌ وَ لَيْلَةٌ.^٥

و قَالَ الْحَسَنُ: إِذَا دَخَلَ الْمُسَافِرُ بَلَدًا أَتَمَّ.^٦

و عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِذَا وَضَعَ الْمُسَافِرُ رَحْلَهُ أَتَمَّ.^٧

٢٥٩

➤ لابن قدامة، ج ٢، ص ١٣٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٣٦٤؛ الانتصار، ص ١٦١، المسألة ٦١؛
الخلاف، ج ١، ص ٥٧٤، المسألة ٣٢٦.

١. المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ١٣٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٣٦٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧٣،
المسألة ٣٢٦.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٣٦؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٨١؛ المغني لابن قدامة، ج ٢،
ص ١٣٢؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٣٦٤؛ الانتصار، ص ١٦١، المسألة ٦١؛ الخلاف، ج ١،
ص ٥٧٣، المسألة ٣٢٦.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٥٧٣، المسألة ٣٢٦.

٤. حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٤؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٣٦٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٤٧،
المسألة ٣٢٦.

٥. المجموع، ج ٤، ص ٣٦٥؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٣٤؛ المحلى، ج ٥، ص ٢٣؛ الخلاف، ج ١،
ص ٥٧٤، المسألة ٣٢٦؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٥٦؛ الاستذكار، ج ٢، ص ٢٤٩.

٦. المحلى، ج ٥، ص ٢٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧٤، المسألة ٣٢٦؛ المجموع، ج ٤، ص ٣٦٥؛ المغني
لابن قدامة، ج ٢، ص ١٣٣؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٥٦.

٧. المحلى، ج ٥، ص ٢٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٧٤، المسألة ٣٢٦؛ تذكرة الفقهاء، ج ٤، ص ٣٨٤،
المسألة ٦٣٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣٤؛ المجموع، ج ٤، ص ٣٦٥؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٥٦.

دليلنا: الإجماع المتقدم ذكره.

و يُمكن أن يُستدل على ذلك أيضاً بما رواه مُجاهد^١ عن ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ قالا: إذا قَدِمْتَ بَلَدًا وَأَنْتَ مُسافِرٌ وفي نَفْسِكَ أن تَقِمَّ بِه خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْمِلِ الصَّلَاةَ.^٢

و لم يُرو عن أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ خِلَافَهُمَا.

فإن قيل: هذا خلاف^٣ مذهبكم؛ لأنكم تقولون: إنَّ المُدَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ.

قُلنا: مَنْ قال: إنَّ المُدَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ^٤ يُوجِبُ التَّامَ لَخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا؛ لِدُخُولِ العَشْرَةِ فِيهَا، وَهَذَا الْخَبَرُ يُبْطِلُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِي الأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فإن احتجَّ الْمُخَالِفُ بما رواه عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ^٥ عن سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، قال: مَنْ

١. مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي، مولى السائب بن أبي السائب، أحد أئمة التفسير، روى عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وسعد بن أبي وقاص والعبدلة الأربعة ورافع بن خديج وغيرهم، وروى عنه عطاء وعكرمة وطاوس والأعمش وقاتدة وعطاء وابن عون وعمرو بن دينار وغيرهم، مات سنة ١٠٠ هـ، وقيل: ١٠٣ هـ، وقيل غير ذلك. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٩٢، الرقم ٨٣؛ تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٣٨، الرقم ٦٨؛ طبقات الفقهاء، ص ٤٥.

٢. سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٠؛ نصب الراية، ج ٢، ص ٢٢٠؛ المحلى، ج ٥، ص ٢٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٣٦؛ نيل الأوطار، ج ٣، ص ٢٥٦؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ٣٢٢.

٣. في «أب، د، ع»: «بخلاف».

٤. في «ج، س، ص، ع»: «أَيَّام».

٥. أبو أيوب عطاء بن أبي مسلم الخراساني البلخي، نزيل بيت المقدس، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي، كثير الإرسال عن الصحابة، روى عن ابن بريدة والزهري وسعيد بن المسيب، وروى عنه ابنه عثمان وأبو حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي، مات سنة ١٣٥ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ١٠٦، الرقم ٣٩٤١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٤٠، الرقم ٥٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ١٩٠، الرقم ٣٩٥.

أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعٍ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.^١
 فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هُشَيْمًا رَوَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ^٢، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ
 قَالَ^٣: إِذَا أَقَامَ الْمُسَافِرُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَتَمَّ.^٤
 فَتَعَارَضَتِ الرَّوَايَتَانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَقَطَتَا.
 وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ الْخَبَرُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّ مَنْ أَجْمَعَ عَلَى مُقَامِ
 أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ إِجْمَاعِهِ عَلَى إِقَامَةِ سَنَةٍ أَتَمَّ.

المسألة التاسعة والمائة

[صلاة المُسافرِ خَلْفَ الْمُقِيمِ]

(إِذَا صَلَّى الْمُسَافِرُ خَلْفَ الْمُقِيمِ أَتَمَّ).^٥
 عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ سَلَّمَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ
 وَانْصَرَفَ. ٢٦١

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ تَطَوُّعًا.^٦

١. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٤٨؛ كتاب الموطأ، ج ١، ص ١٤٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٢١.
٢. أبو بكر داود بن أبي هند دينار البصري، ولد في سرخس وهو أحد فقهاء البصرة، روى عن الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب والشعبي، وروى عنه شعبة وابن علية ويزيد بن هارون وغيرهم، مات سنة ١٥٤هـ. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٤٦؛ طبقات الفقهاء للشيرازي، ص ٧٤.
٣. في «أ، ب، ج، د، س، ص»، - «قال».
٤. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٩٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٢١.
٥. حكاه في الإبانة قائلا: إِنَّ الْمُسَافِرَ أَنْ يَدْخُلَ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ وَعَلَيْهِ الْإِتِمَامُ. الإبانة، ص ٢٣٢.
٦. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١١٨٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٤٩، ح ١٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٦٩١؛ وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٣٩٨، الباب ٥٣.

و قَالَ الشَّعْبِيُّ وَ دَاوُدُ وَ طَاوُسٌ^١: يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ وَإِنْ اقْتَدَى بِمُقِيمٍ^٢.
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا اقْتَدَى الْمُسَافِرُ بِمُقِيمٍ فِي الصَّلَاةِ لَزِمَهُ التَّمَامُ، وَ هُوَ قَوْلُ أَبِي
خَنِيْفَةَ وَ أَصْحَابِهِ وَ الثَّوْرِيِّ^٣.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ - قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^٤، وَ هَذَا
ضَارِبٌ فِي الْأَرْضِ، وَ لَهُ حُكْمُ الْمُسَافِرِ بِلَا خِلَافٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَلْزِمَهُ التَّقْصِيرُ.
وَ أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ»^٥، وَ هَذَا مُسَافِرٌ
وَ لَا يَلْزِمُهُ صَلَاةُ الْمُقِيمِ.

فَإِنْ احْتَجُّوا بِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^٦، وَ أَنَّ

١. طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِنْ أَبْنَاءِ الْفَرَسِ، الْحَمِيرِيُّ الْهَمْدَانِيُّ الْيَمَانِيُّ الْجَنْدِيُّ
الْخَوْلَانِيُّ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ ابْنِ عُمَرَ وَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَ غَيْرِهِمْ، وَ رَوَى عَنْهُ الزَّهْرِيُّ
وَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَ سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ وَ غَيْرُهُمْ، وَ كَانَ شَيْخَ أَهْلِ الْيَمَنِ وَ كَانَ كَثِيرَ الْحَجِّ، مَاتَ بِمَكَّةَ
قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ سَنَةَ ١٠٦ هـ. وَ فَيَاتِ الْأَعْيَانُ، ج ٢، ص ٥٠٩، الرَّقْمُ ٣٠٦؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَظِ، ج ١، ص ٩٠؛
طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشَّيْزَاوِيِّ، ص ٥٠.

٢. الْمُحَلَّى، ج ٤، ص ٢٦٨؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٥٨١، الْمَسْأَلَةُ ٣٣٨؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٤، ص ٣٥٧ وَ ٣٥٨؛
تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٤، ص ٣٥٨، الْمَسْأَلَةُ ٦١٣؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ٢، ص ١٢٨.

٣. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ١، ص ١٩٠؛ مُخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ، ص ٢٥؛ فَتْحُ الْعَزِيزِ، ج ٤، ص ٤٦٠؛ تَحْفَةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢،
ص ٢٣٠؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٤، ص ٣٥٥ وَ ٣٥٧؛ الْهَدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ٨١؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ١،
ص ١٥٢؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ١، ص ٩٣؛ تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٤، ص ٣٥٨، الْمَسْأَلَةُ ٦١٣؛ الْمَغْنِي لَابْنِ
قَدَامَةَ، ج ٢، ص ١٢٨.

٤. النِّسَاءُ (٣): ١٠١.

٥. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٧٤٣، ح ١٠٠٦؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٢، ص ١٣، ح ٣١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١،
ص ٣٧؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٣٣٨، ح ١٠٦٣ وَ ١٠٦٤؛ الْمُصَنَّفُ لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٢، ص ٩٣،
ح ٢٧؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٣، ص ١١١؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٣، ص ١٤٠.

٦. كِتَابُ الْمُسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٥٨ وَ ٢١١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٣١٤ وَ ٤٢٠ وَ ج ٣، ص ١٦٢

ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي اتِّبَاعَهُ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بِكُلِّ حَالٍ.
فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْمُسَافِرَ مُقْتَدٍ بِالْمُقِيمِ فِي فَرَضِهِ، وَلَا يَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ مِمَّا
لَيْسَ مِنْ فَرَضِهِ؛ لِلأَدْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

المسألة العاشرة والمائة

[كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ]

(يُصَلِّي فِي الْخَوْفِ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَةً، وَبِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رَكْعَةً،
وَيُسَلِّمُ بِالطَّائِفَتَيْنِ جَمِيعًا، وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رَكْعَةً،
وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَتَيْنِ).^١

عِنْدَنَا: أَنَّ كَيْفِيَّةَ صَلَاةِ الْخَوْفِ هِيَ أَنْ يُفَرِّقَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً يَجْعَلُهَا
بِإِزَاءِ الْعُدُوِّ تُدَافِعُهُ، وَفِرْقَةً خَلْفَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيُصَلِّي بَيْنَ وَرَاءِهِ رَكْعَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا
نَهَضَ إِلَى الثَّانِيَةِ صَلَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً أُخْرَى، وَهُوَ قَائِمٌ يُطَوِّلُ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ جَلَسُوا
فَتَشَهَّدُوا وَسَلَّمُوا، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَقَامُوا مَقَامَ أَصْحَابِهِمْ. وَجَاءَتِ^٢ الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى
فَلَحِقُوا الْإِمَامَ قَائِمًا فِي الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحُوا الصَّلَاةَ وَأَنْصَتُوا الْقِرَاءَةَ، فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا
بِرُكُوعِهِ وَسَجَدُوا بِسُجُودِهِ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا فَصَلَّوْا رَكْعَةً أُخْرَى وَهُوَ

➤ و ٣٠٠: سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٠ و ١٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨ و ٢٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨٤٦ و ص ٣٩٢، ح ١٢٣٧-١٢٣٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٤٤، ح ٦٠١-٦٠٥؛ سنن الترمذي، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٣٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٩٢ و ٩٧ و ٣٠٣ و ج ٣، ص ٧٩ و ٩٣.

١. حكاها في الإبانة تحت عنوان: «باب القول في صلاة الخوف»، قال الناصر للحق في الكبير...، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٣٨؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٥٠.

٢. في «س» و المطبوع: «فجاءت».

جالِس، ثُمَّ جَلَسُوا مَعَهُ فَسَلَّمَ بِهِمْ وَانْصَرَفُوا بِتَسْلِيمِهِ، وَوَافَقَنَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَالتَّحْدِيدِ الشَّافِعِيُّ.^١

وَوَافَقَ مَالِكٌ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّيَ بِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ رَكْعَةً فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ، وَلَا يَتَنَظَّرُهُمْ حَتَّى يُسَلِّمَ بِهِمْ.^٢

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُفَرِّقُهُمْ فِرْقَتَيْنِ؛ فَيُحَرِّمُ بِفِرْقَةٍ، وَتَقِفُ الْأُخْرَى فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ، فَيُصَلِّيُ بِالَّتِي خَلْفَهُ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ انْصَرَفَتِ الطَّائِفَةُ الَّتِي خَلْفَهُ فَوَقَفَتْ فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ [الْأُخْرَى] ^٣ فَيُصَلِّيُ بِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ تَنْصَرِفُ هَذِهِ الطَّائِفَةُ فَتَقِفُ فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُولَى إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ، فَيُصَلِّونَ لَأَنْفُسِهِمُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ وَيَرْجِعُونَ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَيُصَلِّيُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ.^٤

الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾^٥، ظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَقْتَضِي أَنَّ الطَّائِفَةَ

١. كتاب الأم، ج ١، ص ٢٣٤؛ مختصر المزني، ص ٢٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٤٦؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٤٠٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٤٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٣٩، المسألة ٤١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٤١.

٢. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٦١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٤٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٤٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٣٩، المسألة ٤١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٤١.

٣. في المطبوع: «الأولى»، والصحيح ما أضفناه؛ لأن ذكر الطائفة الأولى سبق و يأتي.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٤٦؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٤٣؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٨٩؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٤٩؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٣٩، المسألة ٤١٠.

٥. النساء (٤): ١٠٢.

الثانية تُصَلِّي مع الإمام جميعَ صَلَاتِهَا، و عندَ مُخَالَفِنَا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تُصَلِّي معه النَّصَفَ، فَقَدْ خَالَفَ الظَّاهِرَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ سُجُودَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ إِضَافَةُ السُّجُودِ إِلَيْهِمْ. وَ الصَّلَاةُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْإِمَامُ وَ الْمَأْمُومُ تُضَافُ^١ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ إِلَى الْإِمَامِ وَ الْمَأْمُومِ، وَ لَا تُضَافُ إِلَى الْمَأْمُومِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ. وَ مِمَّا يُقَوِّي أَنَّ التَّرْتِيبَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ أَقْوَى مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُنَا؛ أَنَّ فِيهِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

٢٦٤

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِمَامَ يُحْرِمُ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى وَ يُسَلِّمُ بِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ، فَيَحْصُلُ لِلأُولَى فَضِيلَةُ الْإِحْرَامِ وَ لِلثَّانِيَةِ فَضِيلَةُ التَّحْلِيلِ، وَ عَلَى قَوْلِهِمْ يُحْرِمُ بِالْأُولَى وَ لَا يُسَلِّمُ بِالثَّانِيَةِ.

وَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الطَّائِفَةَ^٢ الْأُولَى لَمَّا صَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ حَرَسَتْهَا^٣ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى وَ هِيَ غَيْرُ مُصَلِّيَةٍ؛ لِتَسَاوِيهَا فِي حَالِ^٤ الْحِرَاسَةِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَ عَلَى قَوْلِهِمْ: تَحْرُسُهَا فِي الصَّلَاةِ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي يَذْهَبُ الْمُخَالَفُ إِلَيْهَا تَشْتَمِلُ عَلَى أُمُورٍ تَبْطُلُ^٥ بِمِثْلِهَا الصَّلَاةُ؛ مِنْهَا الْمَشْيُ الْكَثِيرُ، وَ الْأَفْعَالُ الْكَثِيرَةُ، وَ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ، وَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى إِذَا صَلَّتْ رُكْعَةً انْتَهَزَتْ فَرَاغَ الْإِمَامِ. وَ الْإِنْتِظَارُ الْكَثِيرُ يُبْطِلُ^٦ الصَّلَاةَ.

١. فِي «أ، ب، د، ع»: «يُضَافُ».

٢. فِي «أ، ب»: «طَائِفَةٌ».

٣. فِي «أ، ب، د، ع»: «حَرَسَهَا».

٤. فِي «س، ص، ع»: «وَالْمَطْبُوعُ»: «حَالَةٌ».

٥. فِي «أ، ب، د، ع»: «يَبْطُلُ».

٦. فِي «أ، ب، د»: «تَبْطُلُ».

المسألة العادية عَشْرَةٌ و المائة

[كيفية صلاة العيدين]

(صلاة العيدين واجبة على الكفاية^١؛ يُكَبَّرُ فيها سَبْعاً في الأولى مع تكبيرة الافتتاح والركوع، وخمساً في الأخيرة مع تكبيرة القيام و تكبيرة الركوع، فَيُؤَصلُ بَيْنَ القِرَاءَتَيْنِ، وإن شاء واصلَ بَيْنَ التكبيرَينِ).^٢

الذي يَذْهَبُ إليه أصحابنا في صلاة العيدين أنها فرض على الأعيان، و تكامل الشُرُوط التي تَلْزَمُ^٣ معها صلاة الجمعة، مِن حُضُورِ السُّلْطَانِ العادلِ، و اجتماع^٤ العدَدِ المَخْصُوصِ، إلى غير ذلك من الشرائط.

و هُما سُنَّةٌ تُصَلَّى على الانفِرادِ عندَ فقْدِ الإمام، أو اختلال^٥ بعض الشرائط.^٦ و يُكَبَّرُ في الأولى سَبْعاً مِن جُمْلَتِها تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع، و تَكُونُ قِراءَةُ عَقِيبِ تكبيرة الافتتاح^٧ و قَبْلَ باقي التكبيراتِ، و في الثانية يُكَبَّرُ خَمْساً: فيها واحدة عند قيامه و قَبْلَ قِراءَتِهِ، ثُمَّ أَرْبَعٌ مِن جُمْلَتِها تكبيرة الركوع، و يَقْرَأُ

١. الذي جاء في البحر الزخار عن الناصر في أنهما سنة مؤكدة، البحر الزخار، ج ٣، ص ٥٥.
٢. حكاها في الإبانة تحت عنوان: «باب القول في صلاة العيدين»، إلا أن فيه أنها سنة مؤكدة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٤٠؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٦١ و ٦٢.
٣. في «أ، ب، د، ص، ع»: «يلزم».
٤. في «أ، ب، د، ع»: «إجماع».
٥. في «أ، ب، د»: «إخلال».
٦. حكاها العلامة الحلبي في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٢.
٧. في «س»: - «و تكبيرة الركوع، و تكون... إلى هنا».

عَقِبَ تكبيرة القيام^١ و قَبْلَ باقي التكبيرات.

و وافَقْنَا أصحاب أبي حَنيفةَ بأنَّ صلاةَ العيدينِ واجِبَةٌ عَلَى الأعيانِ^٢، و قالوا في عَدَدِ التكبيراتِ: إِنَّهُنَّ خَمْسٌ في الركعةِ الأولى و أَرْبَعٌ في الركعةِ الثانيةِ، منها تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، و قالوا: إِنَّهُ يُؤَالِي^٣ بَيْنَ القَرَاءَتَيْنِ؛ كَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ في الأولى بَعْدَ التكبيرِ و في الثانيةِ قَبْلَ التكبيرِ.^٤

و قَالَ الشافعيُّ: صلاةُ العيدينِ لَيْسَتْ بواجِبَةٍ، و يُكَبِّرُ عِنْدَهُ في الركعةِ الأولى سَبْعاً سِوَى تكبيرةِ الافتتاحِ و الرُّكُوعِ، و في الثانيةِ خَمْساً سِوَى تكبيرةِ القيامِ و الرُّكُوعِ، و يَقْرَأُ في الركعةِ الأولى و الثانيةِ بَعْدَ التكبيرِ.^٥
و قَالَ مالِكٌ: يُكَبِّرُ في الأولى سَبْعاً مَعَ^٦ تكبيرةِ الافتتاحِ.^٧

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي جَوِبِ صلاةِ العيدينِ و تَرْتِيبِهَا الَّذِي شَرَحْنَاهُ:

٢٦٦

١. في «س»: - «و قبل قراءته، ثم أربع...» إلى هنا.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٣٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٦٥؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٧٥ - ٢٧٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٢٢٣؛ الانتصار، ص ١٦٩، المسئلة ٦٨.

٣. في «أ، ب، د، ع»: «تؤالي».

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٣٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٦٧؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٧٧؛ المحلى، ج ٥، ص ٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٢٣٩؛ الانتصار، ص ١٦٩ - ١٧٠، المسئلة ٦٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٥٨ - ٦٥٩، المسئلة ٤٣٠.

٥. كتاب الأمم، ج ١، ص ٢٧٠؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٢ - ١٧؛ الأحكام السلطانية، ص ١٠٤؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٧٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٢٣٨؛ الانتصار، ص ١٧٠، المسئلة ٦٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٥٨، المسئلة ٤٣٠.

٦. في المطبوع: «سوى».

٧. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٦٩؛ الأحكام السلطانية، ص ١٠٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٧٣؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٧٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٢٣٨؛ الانتصار، ص ١٧٠، المسئلة ٦٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٥٨، المسئلة ٤٣٠.

إجماع الطائفة التي تقدّم ذكرها.

و أيضاً فلا خلاف في أن من صلّى على الترتيب الذي رتبناه و حسب ما أذاه إليه اجتهاده يكون ذلك مجزئاً عنه، وإنما الخلاف فيمن خالف هذا الترتيب، فلا إجماع على إجزائه، ولا دليل أيضاً غير الإجماع عليه، فوجب أن يكون الترتيب الذي ذكرناه أولى و أحوط؛ للإجماع على إجزائه.

المسألة الثانية عشرة و المائة

[كيفية صلاة الكسوف]

(صلاة الكسوف ركعتان؛ يركع في كل ركعة خمسا و يسجد سجدتين).^١

إلى هذا المعنى يذهب أصحابنا في صلاة الكسوف، و العبارة الصحيحة عن ذلك أن يقال: إن هذه الصلاة عشر ركعات و أربع سجّادات، خمس و سجدتان ثم خمس و سجدتان؛ كأنه يفتتح الأولى بالتكبير و القراءة ثم يركع خمسا ثم يسجد سجدتين، فإذا قام قرأ ثم يركع خمسا و يسجد سجدتين، ثم يتشهد و يسلم، و لا يقول: «سمع الله لمن حمده» إلا في الركعتين اللتين بينهما^٢ السجود.

و قال الشافعي: صلاة الكسوف ركعتان كصلاة الصبح.^٣

الدليل على صحة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتقدم ذكره، و الدليل الثاني الذي

١. حكاه في الإبانة تحت عنوان: «باب القول في صلاة الكسوف و الخسوف و الاستسقاء»، و في

البحر الزخار عن العترة جميعاً. الإبانة، ص ٢٤٤ و ٢٤٥؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٧٢.

٢. في «أ، ب، ج، د، س»: «يليهما».

٣. نسب هذا القول في المصادر إلى أبي حنيفة، و هو موافق للأخبار التي تذكر فيما بعد: المبسوط

للسرخسي، ج ٢، ص ٧٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ١٨٢؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٢٨٠؛ الهداية

للمرغيناني، ج ١، ص ٨٨؛ الانتصار، ص ١٧٤، المسألة ٧٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٨٠، المسألة ٤٥٣.

ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِجْزَاءِ تَرْتِيبِنَا، وَلَا إِجْمَاعَ وَلَا حُجَّةَ فِي إِجْزَاءِ تَرْتِيبِهِمْ.

وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ أَبُو بَنِي كَعْبٍ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَصَلَّى بِهِمْ، فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطَّوَالِ وَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَقَرَأَ سُورَةَ مِنَ الطَّوَالِ وَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَجَلَسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَدْعُو حَتَّى تَنْجَلِيَ^١.
فَأَمَّا الْأَخْبَارُ الَّتِي يَرْوِيهَا أَبُو حَنِيفَةَ: مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَيْنِ^٢، فَحَمِلَهُمَا^٣ عَلَى أَنْهُمَا رَكَعَتَانِ كَمَا قُلْنَا، ثُمَّ إِنَّ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعاً زَائِداً عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

المسألة الثالثة عشرة والمائة

[كيفية صلاة الاستسقاء]

(صلاة الاستسقاء ركعتان كهينة النوافل).^٤

عندنا: أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَانِ، يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَعَدَدِ تَكْبِيرِهَا وَهَيْئَتِهَا، وَوَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ^٥.

١. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١١٨٢.

٢. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣١٠، ح ١١٩٣؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٣٣١ و ٣٣٢.

٣. في «ج»، ص، ع: «انحملها».

٤. حكاة في الإبانة، وفي البحر الزخار وعن الناصر. الإبانة، ص ٢٤٦ و ٢٤٧؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ٧٨ و ٧٩.

٥. كتاب الأم، ج ٨، ص ١٢٧؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٢٤؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٧٣؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٣٢٣.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالزُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ إِلَى أَنْهُمَا كَصَلَاةِ الصُّبْحِ.^١

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَيْتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ يُصَلِّي وَلَكِنْ مُتَفَرِّدًا، وَالْأُخْرَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي بَلْ يَدْعُو.^٢

الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُسْتَسْقِيًا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدَيْنِ.^٣ وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُصَلَّى جَمَاعَةً: فَمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَوْمًا مُسْتَسْقِيًا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.^٤

المسألة الرابعة عشرة والمائة

[كيفية صلاة الجنائز]

(يُكَبَّرُ عَلَى الْجِنَازَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا).^٥

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا: أَنَّ عَدَدَ تَكْبِيرَاتِ الْجِنَازَةِ خَمْسٌ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْأُولَى مِنْهَا،

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٦٦؛ الأصل للشيباني، ج ١، ص ٤٤٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٧٦؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٨٨؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٢١.

٢. الأصل للشيباني، ج ١، ص ٤٤٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٧٦؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٢٤؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٢٠.

٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٣٤٧؛ سنن النسائي، ج ٣، ص ١٥٦ و ١٥٧.

٤. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٣٤٧.

٥. حكاها في الإبانة تحت عنوان: «باب القول في الصلاة على الميت و غسله و دفنه»، و قال بعده: قال

الناصر للحق في الكبير، و لم يتعرض فيها بعدم رفع اليدين، و في البحر الزخار عن العترة جميعاً،

و أيضاً حكى عن العترة منع الرفع لليدين في التكبيرات إلا الأولى، فعلى الخلاف في الرفع عند

تكبيرة الإحرام. الإبانة، ص ٢٥٠؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١١٨.

و وافقنا في أن التكبيراتِ خمسُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلى^١.

و قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك و الثوري و ابنُ حَيٍّ و الشافعي: عددُ تكبيراتِ الجِنازةِ أربعُ تكبيراتٍ.^٢

و اختلفوا في رَفَعِ اليَدَيْنِ: فقال أبو حنيفة وأصحابه و ابنُ حَيٍّ و الثوري في الروائتينِ عنه: لا تُرَفَعُ الأيدي في تكبيراتِ الجِنازةِ إلا الأولى.^٣

و قال الشافعي و مالك في إحدى الروائتين: أنه يرفعُ في كُلِّ تكبيرةٍ.^٤

و في روايةٍ أخرى عن مالك: أنه يرفعُ في الأولى دونَ الباقياتِ.^٥

دليلنا على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه: الإجماعُ المُتردّدُ ذكره، بل إجماعُ أهلِ البيتِ كُلِّهم.^٦

و أيضاً ما رواه عبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى قال: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَتِنَا وَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ كَبَّرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.»^٧

١. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٦٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٨٨؛ الانتصار، ص ١٧٥؛ الرقم ٧٦؛ بدائع الصنائع، ج ١، ص ٣١٢؛ نيل الأوطار، ج ٤، ص ٩٩.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ٦٣؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٩٢؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٣٠؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٤٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٨٨؛ حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٤٦؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٢٢٩.

٣. حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٤٨؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٢٣٢؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١١٩.

٤. حلية العلماء، ج ٢، ص ٣٤٨؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٢٣١؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١١٩.

٥. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٧٦؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٨٨؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١١٩.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٨١، ح ١، ٤، ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٥، ح ٩٧٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤.

٧. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٥٠٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٧٩، ح ٣١٩٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ١٠٢٨؛ السنن الكبرى، ج ٤، ص ٣٦.

فإن قيل: لَسْنَا نَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَبَّرَ خَمْسًا، لَكِنْ آخِرُ مَا صَلَّيْ قَدْ كَبَّرَ أَرْبَعًا، وَالمُتَأَخَّرُ مِنْ فِعْلِهِ كَبَّرَ أَرْبَعًا.

قُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ المُتَأَخَّرَ هُوَ الأَرْبَعُ دُونَ الخَمْسِ؟

وَأَيْضًا فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ خَمْسًا فَقَدْ فَعَلَ الْوَاجِبَ بِلَا خِلَافٍ وَبَرَّتْ ذِمَّتُهُ، وَلَيْسَ هَكَذَا إِذَا كَبَّرَ أَرْبَعًا، فَصَارَتِ الْخَمْسُ أُولَى؛ لِأَنَّ الذِّمَّةَ تَبَرَّأَ مِنْهَا عَلَى يَقِينٍ. فَإِنْ احْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ^١ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى جِنَازَةٍ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا»^٢.

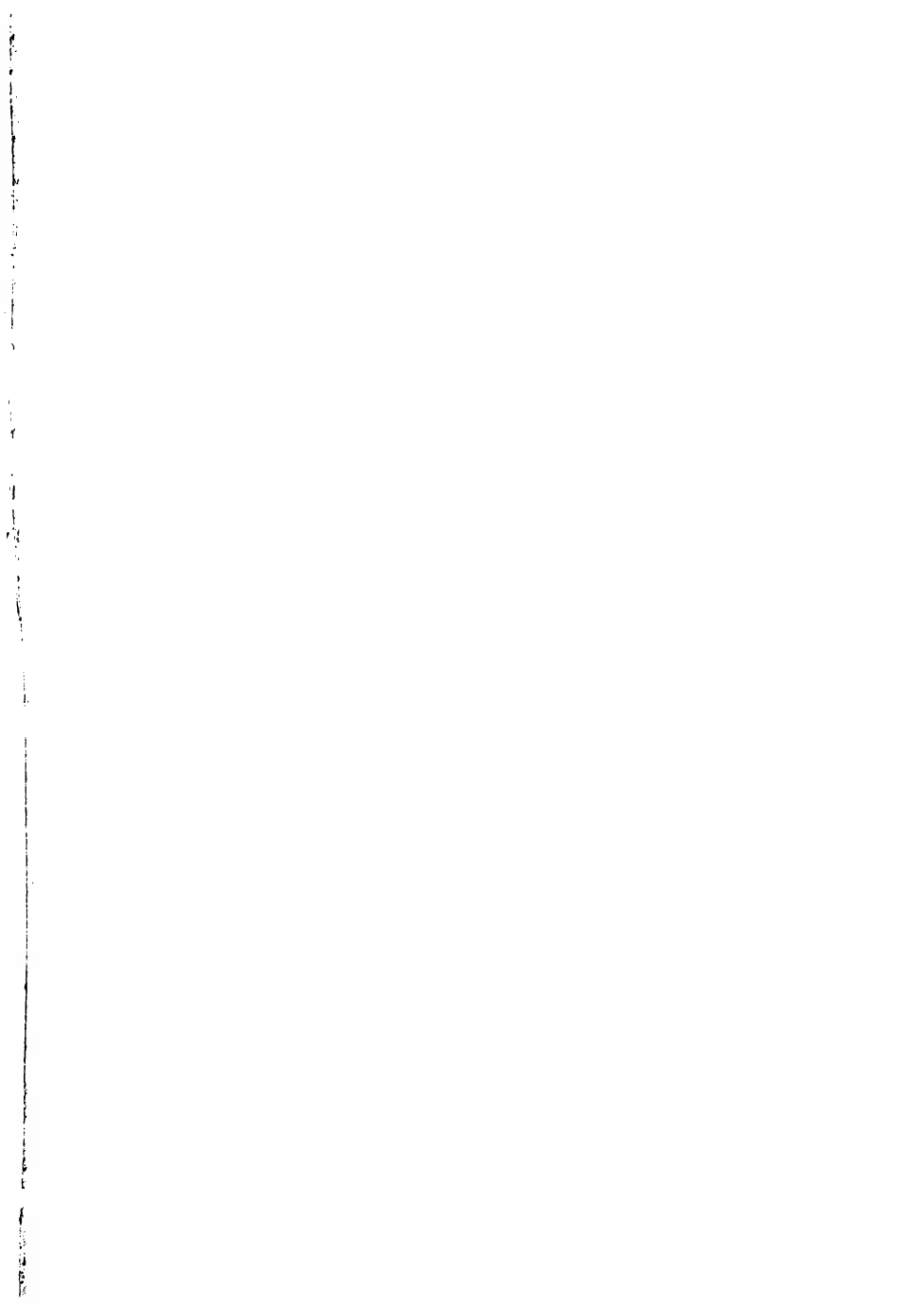
فَالْجَوَابُ^٣: أَنَا نَتَأَوَّلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَبَّرَ أَرْبَعًا وَوَاحِدَةً سَلَّمَ مَعَهَا.

١. فِي «أ، ب، د»: «رَوَى». وَفِي «ص»: «رَوَاهُ».

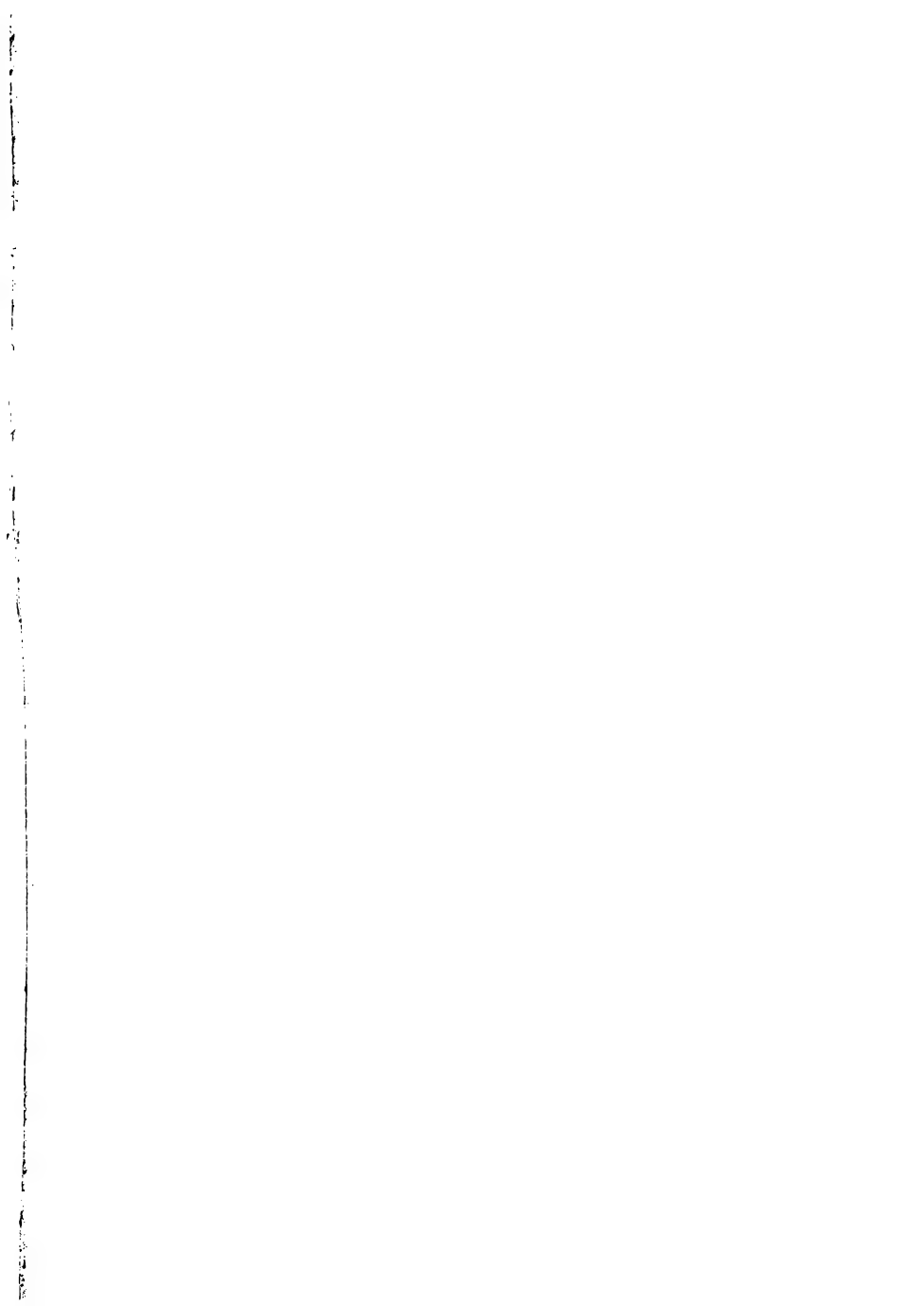
٢. الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ١، ص ٣٨٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٤، ص ٣٧؛ نَسَبُ الرَّايَةِ، ج ٢،

ص ٣١٨؛ مَجْمَعُ الزَّوَانِدِ، ج ٣، ص ٣٥.

٣. فِي «أ، ب»: «وَالْجَوَابُ».



كتاب الزكاة



المسألة الخامسة عشرة و المائة

[وَقْتُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ]

(تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْأَمْوَالِ يَوْمَ تُسْتَفَادُ).^١

الذي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَالمَوَاشِي إِلَّا بِالْحَوْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمِيعِ الفُقَهَاءِ.^٢

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا اسْتَفَادَ مَالاً زَكَاهُ فِي الْحَوْلِ.^٣

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإِجْمَاعُ الْمُتَرَدَّدُ ذِكْرُهُ.

وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».^٤

وَأَيْضاً فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَبْعَثُ السُّعَاعَةَ فِي كُلِّ حَوْلٍ

١. حكاه في الإبانة قاتلاً: من ملك نصيباً أو أكثر فيلزمه أن يزكي منه في الحال ولا يراعي فيه حول الحول. وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٨٢؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١٤١.

٢. الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٩٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٩٥؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٣٦١.

٣. المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٩٦-٤٩٧؛ المجموع للنووي، ج ٥، ص ٣٦١.

٤. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧١، ح ٥٧٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٥٧٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧١، ح ٦٢٦؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٨٧٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٩٥.

دَفْعَةً^١، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي كُلِّ حَوْلٍ دَفْعَةً.

و أَيْضاً فَالْإِجْمَاعُ مُتَعَقِّدٌ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ، وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَا يَتَجَدَّدُ مِنَ الْخِلَافِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ.

المسألة السادسة عشر و المائة

٢٧٤

[زَكَاةٌ مَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ فِي النَّقْدَيْنِ]

(مَا زَادَ عَلَى نِصَابِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ يَجِبُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ).^٢

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا زَادَ عَلَى نِصَابِ الدَّنَانِيرِ الَّذِي هُوَ عِشْرُونَ دِينَاراً، حَتَّى تَبْلُغَ^٣ الزِّيَادَةُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ فَفِيهَا عَشْرُ دِينَارٍ. وَ كَذَلِكَ لَا زَكَاةَ فِيمَا زَادَ عَلَى نِصَابِ الدَّرَاهِمِ الَّذِي هُوَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، حَتَّى تَبْلُغَ الزِّيَادَةُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ فَفِيهَا دِرْهَمٌ وَاحِدٌ، وَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ، وَ وَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ.^٥

وَ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَ مُحَمَّدٌ وَ مَالِكٌ وَ الشَّافِعِيُّ: مَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ فِي الْوَرِقِ وَ الدَّنَانِيرِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ عَلَى حِسَابِ مَا يَجِبُ فِي النَّصَابِ.^٦
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - مَا رَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ

١. الخرائج و الجرائح، ج ٢، ص ٥٦٣، ح ٢١.

٢. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر و الهادي و القاسم. الإبانة، ص ٢٧٨؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١٩٤.

٣. في «أ، ب، د، س»: «يبلغ».

٤. في «أ، ب، د»: «و إذا».

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٨٩؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٠٣؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٦.

٦. الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٠٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ١٦ - ١٧؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٧.

جَبَلٍ^١: أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ،
وَلَيْسَ فِي الزِّيَادَةِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا».^٢
وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «هَاتُوا زَكَاةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا
دِرْهَمًا»^٣، فَحَصَرَهُ بَعْدَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ.
فَإِنْ احْتِجَّ الْمُخَالِفُ بِمَا يُرَوَّى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ».^٤
فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ خَبَرَهُمْ عَامٌّ، وَخَبَرُنَا مُخَصَّصٌ لَهُ.

المسألة السابعة عشرة و المائة

[هل في عروض التجارة زكاة]

(هل في عروض التجارة زكاة؟).^٥

ليس عندنا أن الزكاة تجب في عروض التجارة.

١. أبو عبد الرحمن مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْخَزْرَجِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، أَحَدُ مَنْ شَهِدَ الْعَقِبَةَ وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَكَانَ أَخِي النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ عَامِلًا عَلَيْهِا وَمُعَلِّمًا لِأَهْلِهَا، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْهُ عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ وَابْنُهُ وَأَبُو قَتَادَةَ وَأَنْسُ وَأَبُو أَمَامَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ وَغَيْرُهُمْ، مَاتَ فِي طَاعُونَ عَمُوسَ بِالشَّامِ سَنَةَ ١٧ هـ. رَجُلٌ الطُّوسِيُّ، ص ٢٧، الرِّقْمُ ٥؛ الْإِصَابَةُ، ج ٣، ص ٤٢٦، الرِّقْمُ ٨٠٣٧؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، الرِّقْمُ ٣٧٦؛ تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ، ج ١، ص ١٩، الرِّقْمُ ٨؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١٠، ص ١٦٩، الرِّقْمُ ٣٤٩.
٢. سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٢، ص ٨٠، ح ١٨٨٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٤، ص ١٣٥.
٣. مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٩٢؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١٥٧٤؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٦٥، ح ٦١٦؛ كِتَابُ الْعَمَالِ، ج ٦، ص ٣١٩، ح ١٥٨٣٧.
٤. كِتَابُ الْمَسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٩٠؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٢، ص ١٢٤؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٣٥١، ح ١٥٦٨؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٥، ص ٢٣؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٤، ص ٨٥.
٥. حَكَى فِي الْإِبَانَةِ الْإِزْمَاهِي، وَفِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ وَجُوبَهَا عَنْ الْعَتَرَةِ الْإِبَانَةُ، ص ٢٨٥؛ الْبَحْرِ الزَّخَّارِ، ج ٣، ص ١٥٥.

و قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ إِنَّمَا يَبِيعُ الْعَرَضَ بِالْعَرَضِ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ، وَإِنْ كَانَ يَبِيعُ بِالْعَيْنِ وَالْعَرَضُ فَإِنَّهُ يُزَكَّى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُرِيدُ التَّجَارَةَ وَاشْتَرَى أَشْيَاءَ يَرِيدُ نَفْعَهَا وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ حَتَّى مَضَتْ أَحْوَالٌ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، فَإِذَا بَاعَ زَكَّى زَكَاةً وَاحِدَةً.^١ و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا كَانَتْ الْعُرُوضُ لِلتَّجَارَةِ فَفِيهَا الزَّكَاةُ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهَا النَّصَابَ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ حَيٍّ وَالشَّافِعِيِّ.^٢

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

٢٧٦

و أَيْضاً فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ لَا زَكَاةَ وَلَا حَقَّ فِي الْأَمْوَالِ، فَمَنْ اثْبَتَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ دَلِيلٌ يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَ يُوجِبُ الْعِلْمَ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْأَلُكُمُ أَمْوَالُكُمُ»^٣، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا حَقَّ فِي الْمَالِ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِنَّمَا أَوْجِبْنَا مَا أَوْجِبْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ اضْطَرَّنا إِلَى تَخْصِصِ الْعُمُومِ، فَمَنْ ادَّعَى زَكَاةً فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ فَهُوَ مُحْصَصٌ لِلآيَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. و مِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ لَا يُغْنِي؛ لِأَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ لَا يَخْصُصُ بِهَا الْقُرْآنُ.

و أَيْضاً مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»^٤، وَهَذَا عَامٌّ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ وَغَيْرِهَا.

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٥٤ - ٢٥٥؛ مواهب الجليل، ج ٣، ص ١٨٥؛ الاستذكار، ج ٣، ص ١٦٩.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٩٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٠٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٦٢٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٧.

٣. محمد (٤٧): ٣٦.

٤. كتاب المسند للشافعي، ص ٩٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٤٩ و ٤١٠؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٢٧؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥٩؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١١٧.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ عَنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾^١، وَبِقَوْلِهِ: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ﴾^٢.
فَذَلِكَ عُمُومٌ نَحْصُهُ بِالْأَدْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. عَلَى أَنَّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ يُعَارِضُهُمَا قَوْلُهُ: ﴿لَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾^٣، وَبِيقِينِ سَائِرِ مَا احْتَجَجْنَا بِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ.

المسألة الثامنة عشرة والمائة

[ضَمُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ لِإِكْمَالِ النَّصَابِ]

(و يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ، وَهُمَا إِلَى عُرُوضِ التَّجَارَةِ لِإِكْمَالِ النَّصَابِ).^٤

عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يُضَمُّ ذَهَبٌ إِلَى فِضَّةٍ، وَلَا فِضَّةٌ إِلَى ذَهَبٍ، وَلَا نَوْعٌ إِلَى غَيْرِ جِنْسِهِ فِي الزَّكَاةِ، بَلْ يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ جِنْسٍ النَّصَابُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ:^٥
وَذَهَبُ الثَّوَرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يُضَمُّ الْجِنْسُ إِلَى غَيْرِهِ.^٦
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرَهُ - أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا حَقَّ

١. التوبة (٩): ١٠٣.

٢. هكذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَغْرُومِ﴾. الذاريات (٥١): ١٩.

٣. المعارج (٧٠): ٢٤.

٤. محمد (٤٧): ٣٦.

٥. في «ص»: «احتججا»، وفي المطبوع: «احتجنا».

٦. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة، وحكى فيه عن الهادي والقاسم والناصر أَنَّ الضَّمَّ بِالنَّقْوِيمِ. الإبانة، ص ٢٨٠: البحر الزخار، ج ٢، ص ١٥١.

٧. حلية العلماء، ج ٣، ص ٩٠: المجموع للنووي، ج ٦، ص ١٨: المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٩٤.

٨. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٩٢: الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤٩: تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٦٦: المجموع للنووي، ج ٦، ص ١٨.

في الأموال، فَمَنْ أَوْجَبَ فِي ذَهَبٍ لَمْ يَكْمُلْ نَصَابُهُ إِذَا هُوَ انْصَمَّ إِلَيْهِ وَرِقَ الزَّكَاةِ فَقَدْ أَوْجَبَ حَقًّا فِي الذِّمَّةِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ.

وأيضاً ما رواه جابرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»^١، فَنَقَى الصَّدَقَةَ عَنِ الْوَرِقِ إِذَا لَمْ يَبْلُغْ خَمْسَ أَوَاقٍ، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ ذَهَبٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

المسألة التاسعة عشرة والمائة

[نِصَابُ الْإِبِلِ]

(و إِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حُقَّةً).^٢

الذي نَذَهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ الْإِبِلَ إِذَا كَثُرَتْ وَ زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ، أَخْرَجَ مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ حُقَّةً، وَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ^٣، وَ وَاظَنَّا عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ.^٤
و قَالَ مَالِكٌ: إِذَا زَادَتْ عَلَى إِحْدَى وَ تِسْعِينَ فَلَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ مِائَةً وَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ تَجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حُقَّةً.^٥

٢٧٨

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٩٦؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٧٢، ح ١٧٩٤؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٨٨٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١٢١.
٢. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٢٨٩؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١٦١.
٣. قال ابن إدريس في السرائر بعد نقل ما في الانتصار بأنه إذا بلغت مائة وعشرين ثم زادت فلا شيء في زيادتها؛ والسيد المرتضى قد رجع عما قاله في جواب الناصريات وحق ذلك وناظر الفقهاء على صحة مذهبننا، السرائر، ج ١، ص ٤٤٩.
٤. كتاب الأم، ج ٢، ص ٥ و ٦؛ مختصر المزني، ص ٤٠؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٣٦؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٣١٩؛ المجموع، ج ٥، ص ٤٠٠؛ الخلاف، ج ٢، ص ٨، المسألة ٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٠٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ١٩٤.
٥. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٣٠٧ و ٣٠٨؛ الموطأ، ج ١، ص ٢٥٧ و ٢٥٨؛ الخلاف، ج ٢، ص ٨، المسألة ٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٠٨.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ اسْتَوْنَفَتِ الْفَرِيضَةُ: فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ مِثْلُ ابْتِدَاءِ الْفَرِيضَةِ.^١ و قَالَ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ: رَبُّ الْمَالِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ مَا قُلْنَاهُ وَبَيْنَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ.^٢ دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ - مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً».^٣

فَإِنْ عَارَضُوا بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ اسْتَوْنَفَتِ الْفَرِيضَةُ: فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ».^٤

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَا نَحْمِلُ هَذَا الْخَبَرَ عَلَى وَجْهَيْنِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَى اسْتِثْنَائِ الْفَرِيضَةِ أَنَّهَا صَارَتْ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ عَلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَيَكُونُ الْقَوْلُ بِأَنَّ فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ مِنْ جِهَةِ الرَّاوي لَا مِنْ جِهَةِ نَقْلِهِ، كَأَنَّ الرَّاويَ فَسَّرَ لَفْظَ الْاسْتِثْنَائِ وَظَنَّهُ عَلَى مَا قَالَهُ دُونَ مَا بَيَّنَّاهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَفَادَ^٥ مَالًا زَائِدًا عَلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ فِي أَثْنَاءِ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٢٦٧؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٣٩؛ تحفة الفقهاء، ج ١،

ص ٢٨٣؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٧؛ الخلاف، ج ٢، ص ٨، المسألة ٣.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ٩، المسألة ٣؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٣٢٠؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٣٧؛

المجموع، ج ٥، ص ٤٠٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٦٢.

٣. كتاب المسند للشافعي، ص ٨٨ و ٨٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٢؛ صحيح البخاري، ج ٢،

ص ١٢٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٥٦٧؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٨٣؛ المصنف

للمصنعاني، ج ٤، ص ٨، ح ٦٧٩٨؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٩٨، ح ١٩٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي،

ج ٤، ص ٨٧.

٤. المصنف للمصنعاني، ج ٤، ص ١٠، ح ٦٨٠٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٩٢.

٥. «أ، ب، د» - «و ظنَّ عَلَى مَا قَالَهُ...» إِلَى هُنَا.

الْحَوْلِ فَإِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ بِهِ الْفَرِيضَةَ، وَلَا يَبْنِي عَلَى جَوَازِ حَوْلِ الْأَصْلِ.

المسألة العشرون والمائة

[مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقْرِ إِلَى السَّتِينَ عَفْوٌ لَا شَيْءَ فِيهَا]

(مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْبَقْرِ إِلَى السَّتِينَ عَفْوٌ لَا شَيْءَ فِيهَا).^١

هذا صحيح، وهو مذهب أصحابنا، ووافقنا على ذلك الشافعي، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وبه يقول أبو يوسف ومحمد.^٢
وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة قال: لا شيء فيها حتى تبلغ^٣ خمسين، فإذا بلغت فيها مئة^٤ وتبع.

وعنه رواية ثالثة: أنه إذا زادت واحدة فيها بحساب الأربعين.^٥
دليلنا: الإجماع المتردد.

وأيضاً فإن الأصل نفي الحقوق عن الأموال، فمن ادعى فيما بين الأربعين إلى الستين حقاً وجباً فعليه دليل شرعي يقطع العذر.
وأيضاً ما رواه ابن عباس عنه عليه السلام أنه قال: «لا شيء في الأوقاص».^٦

٢٨٠

١. حكاه في الإبانة، ص ٢٩٠.

٢. كتاب الأم، ج ٧، ص ١٥٢؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٣٣٣؛ المجموع، ج ٥، ص ٤١٥ و ٤١٦؛ المبسوط، ج ٢، ص ١٨٧؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٤؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٨؛ المحلى، ج ٦، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٦٨.

٣. في «أب، د، س، ع»: «يبلغ».

٤. المبسوط، ج ٢، ص ١٨٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٤؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٨.

٥. في «أب، د»: «أنه».

٦. المبسوط، ج ٢، ص ١٨٧؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٤١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٨٤؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٨؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٦٩.

٧. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٨٠، ح ١٨٨٧ و ص ٨٥، ح ١٩١١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٩٩.

وَالْوَقْصُ يَقَعُ عَلَى مَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ، وَظَاهَرُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ.

المسألة الحادية والعشرون والمائة

[الزَّكَاةُ وَالْخُمْسُ فِي الْعَسَلِ]

(فِي قَلِيلِ الْعَسَلِ وَكَثِيرِهِ الْخُمْسُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْقَيْءِ).^١

لَا عُسْرَ عِنْدَنَا فِي الْعَسَلِ وَلَا خُمْسَ، وَوَأَقْنَأْنَا عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ.^٢

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا وُجِدَ الْعَسَلُ فِي غَيْرِ أَرْضِ الْخَرَاجِ فِيهِ الْعُسْرُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.^٣

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ^٤ ذِكْرُهُ - مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «لَا تَأْخُذِ الْعُسْرَ إِلَّا مِنْ أَرْبَعَةٍ^٥: الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْكَرْمِ، وَالتَّنَخْلِ».^٦

١. حكاها في الإبانة، وفي شرح الأزهار والبحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٣٠٥؛ شرح الأزهار، ج ١، ص ٥٠٥؛ البحر الزخار، ج ٢، ص ١٧٤.

٢. كتاب الأم، ج ٢، ص ٤١؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٥٦٣؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٧٤؛ المجموع، ج ٥، ص ٤٥٢ و ٤٥٥؛ روضة الطالبين، ج ٢، ص ٩٢؛ الخلاف، ج ٢، ص ٦٤؛ المسألة ٧٦؛ المحلى، ج ٥، ص ٢٣٠؛ المغني، ج ٢، ص ٥٥٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٧٧، المسألة ١٥٥.

٣. المبسوط، ج ٢، ص ٢١٦؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٥٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١١٠؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٧٧؛ كشف القناع، ج ٢، ص ٢٥٤؛ الخلاف، ج ٢، ص ٦٤؛ المسألة ٧٦؛ المحلى، ج ٥، ص ٢٣٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ١٧٧، المسألة ١٥٥.

٤. في «أج، د، س، ص»: «المقدم».

٥. في «أ، ب، د»: «من».

٦. سنن الدار قطنی، ج ٢، ص ٨٤، ح ١٩٠٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١٢٥؛ المستدرک

و أيضاً فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ لَا حَقَّ فِي الْأَمْوَالِ، فَمَنْ أَثْبَتَ حَقًّا فِي الْعَسَلِ، إِمَّا خُمُسًا أَوْ غَيْرَهُ، فَعَلَيْهِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ، وَلَا دَلِيلٌ.^١

المسألة الثانية والعشرون والمائة

٢٨١

[زكاة مال الصبي]

(و لا زكاة في مال الصبي في أحد القولين).^٢

الصحيح عندنا: أنه لا زكاة في مال الصبي من العين والورق. فأما الزرع والضرع فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى أن الإمام يأخذ منه الصدقة^٣.

و قال أبو حنيفة وأصحابه: لا زكاة في مال اليتيم على العموم.^٥

و قال ابن أبي ليلى: في أموالهم الزكاة؛ فإن أداه الوصي عنهم وإلا فهو ضامن.^٦
و قال الأوزاعي والثوري: إذا بلغ الصبي دفع الوصي إليه ماله، وأعلمه ما دخل

➡ للحاكم، ج ١، ص ٤٠١؛ نصب الراية، ج ٢، ص ٤٦٨؛ مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٧٥؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٣٢٦، ح ١٥٨٧٣.

١. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣١٥.

٢. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر أنه يلزمه العشر دون غيره من الزكاة. الإبانة، ص ٢٧٥؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١٤٢.

٣. المقنعة، ص ٢٣٨؛ الخلاف، ج ٢، ص ٤٠، المسألة ٤٢؛ الكافي في الفقه، ص ١٦٥؛ المهذب لابن البراج، ج ١، ص ١٦٨؛ مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥١.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٥١.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٦٢؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٢٧؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٩٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ٤١، المسألة ٤٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٨٨.

٦. الخلاف، ج ٢، ص ٤٠، المسألة ٤٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢، ص ١٦٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٩؛ المجموع، ج ٥، ص ٣٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٩٣؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٤.

فيه من الزكاة، فإن شاء زَكَّى وإن شاء لَمْ يُزَكَّ.^١

و قَالَ مَالِكٌ وَ الشَّافِعِيُّ وَ ابْنُ حَيٍّ وَ اللَّيْثُ: فِي مَالِ الْيَتِيمِ الزَّكَاةُ.^٢

و قَالَ ابْنُ شَبْرُمَةَ: لَا زَكَاةَ فِي الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ مِنْ مَالِهِ، وَ فِي الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ الصَّدَقَةُ.^٣

و لَا خِلَافَ فِي وَجوبِ الْعُشْرِ فِي أَرْضِهِ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ.

و أَيْضاً فَإِنَّ الْأَصْلَ نَفْيُ الْحُقُوقِ عَنِ الْأَمْوَالِ، فَمَنْ ادَّعَى فِي مَالِ الْيَتِيمِ حَقّاً فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَ الْأَصْلُ أَنَّ لَا حَقَّ فِي مَالِهِ.

و أَيْضاً مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^٤، وَ فِي إِيْجَابِ الزَّكَاةِ فِي مَالِهِ إِبْتِثَاتُ جَرِي الْقَلَمِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَنْتُمْ تُوجِبُونَ فِي مَالِ الصَّبِيِّ: الْعُشْرَ، وَ ضَمَانَ الْجِنَايَاتِ، وَ نَحْوَهَا. قُلْنَا: كُلُّ هَذَا خَرَجَ بِدَلِيلٍ، وَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ^٥ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ، وَ لَا

١. الخلاف، ج ٢، ص ٤٠؛ المسألة ٤٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٩؛ المجموع، ج ٥، ص ٢٣١٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٨٨.

٢. كتاب الأم، ج ٢، ص ٣٠؛ المختصر للمزني، ص ٤٤؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٩؛ المجموع، ج ٥، ص ٣٣١؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٠٩؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٤٩؛ مواهب الجليل، ج ٣، ص ١٤١؛ الخلاف، ج ٢، ص ٤٠؛ المسألة ٤٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٤٩٣.

٣. المحلى، ج ٥، ص ٢٠٥؛ المجموع، ج ٥، ص ٣٣١؛ الاستذكار، ج ٣، ص ١٥٧.

٤. الخصال، ص ٩٤، ح ٤٠؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ١٠١؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ٤٤٠١ و ٤٤٠٣؛ سنن الدار قطني، ج ٣، ص ١٠٣، ح ٣٢٤٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٨٣، ج ٤، ص ٢٦٩، ج ٦، ص ٨٤ و ٢٠٦، ج ٧، ص ٣٥٩، ح ٨، ص ٤١ و ٢٦٤.

٥. كذا و في جميع المصادر: «عبد الله بن عمرو».

يَتَرَكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ.^١

الجواب عن ذلك ما قيل من أن المراد بالصدقة في هذا الخبر النفقة؛ لأن النفقة تُسمَّى صدقة؛ شاهدُه ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى عِيَالِهِ صَدَقَةٌ».^٢

و يُقَوِّي هذا التأويل أنه قال: «حَتَّى تَأْكُلَهَا»، وأشار إلى جميع المال، و زكاة المال لا تأتي على جميع المال، و النَّفَقَةُ تأتي على جميعها.

المسألة الثالثة والعشرون و المائة

٢٨٣

[زكاة ما أخرجته الأرض]

(في يسير ما أخرجته الأرض و كثيره العُشْرُ أو نصف العُشْرِ، إلّا البُرّ و الشعير و التمر و الزبيب و الأرز إذا كان في بلادٍ يقتاته أهلها، حتّى يبلغ كل جنس منها لشخص واحدٍ في سنةٍ واحدةٍ خمسةً أوسقٍ، و الوسق ستون صاعاً، و الصاع خمسة أرطال).^٣

و ثبت عندنا: أنه لا زكاة فيما تُنبِت الأرض على اختلاف أنواعه إلّا الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، دون ما عدا ذلك.

و قال الشافعي: لا شيء في المزروعات إلّا فيما يُقتات و يُدخّر؛ كالحنطة

١. سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٦، ح ٦٣٦؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٩٤، ح ١٩٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١٠٧ و ج ٦، ص ٢.

٢. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٧٣؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٧؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٣٢، ح ٢٠٣١؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٢٥٨، ح ١ و ٣.

٣. حكاه في الإبانة تحت عنوان: «باب القول في زكاة ما أخرجت الأرض»، و في البحر الزخار عن الناصر إلّا أنه لم يذكر الأرز و يعتبر الوزن. الإبانة، ص ٢٩٢-٢٩٨؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ١٦٩-١٧٠.

وَالشَّعِيرِ وَالْأُزْرِ وَالذُّرَّةَ وَالْبَاقِلَى، وَالْحِمَصَ وَاللُّوبِيَاءَ، وَمَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرِ كَالْعِنَبِ وَالرُّطَبِ فَقَطْ.^١

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ: كُلُّ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ فِيهِ الْعُشْرُ، إِلَّا الْحَطَبَ وَالْحَشِيشَ.^٢

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: لَا تَجِبُ إِلَّا فِيمَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَّةٌ، وَلَا شَيْءَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ.^٣

٢٨٤

وَعِنْدَنَا: أَنَّ النَّصَابَ مُعْتَبَرٌ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ، وَلَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، وَالصَّاعُ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ. وَيُخْرَجُ مِنْهُ الْعُشْرُ إِنْ كَانَ سُقْيَ سَيْحًا أَوْ بِالسَّمَاءِ، فَإِنْ سُقِيَ بِالْغَرَبِ^٤ وَالدَّوَالِي وَالتَّوَاضِحِ فَيَنْصَفُ الْعُشْرُ.

واعتبر الشافعي النصاب في الحبوب والثمار كلها، وهو أن يبلغ كل صنف منها خمسة أوسق، غير أنه خالفنا في الصاع فذهب إلى أنه خمسة أرتال وثلاث، ووافقه مالك في ذلك.^٥

١. كتاب الأم، ج ٢، ص ٣٧؛ مختصر المزني، ص ٤٨؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٨٣؛ المجموع، ج ٥، ص ٩٢؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٣٨١؛ الخلاف، ج ٢، ص ٦٢، المسألة ٧٤.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢؛ الباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٥٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٠٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٦٢، المسألة ٧٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٥٠.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٢؛ كتاب الأم، ج ٢، ص ٣٨؛ الخلاف، ج ٢، ص ٦٢، المسألة ٧٤؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٨٤؛ المجموع، ج ٥، ص ٤٥٦.

٤. الغرب: الراوية التي يحمل عليها الماء، والغرب: دلو عظيمة من مسك ثور، مذكّر، وجمعه غروب. لسان العرب، ج ١، ص ٦٣٧ (غرب).

٥. كتاب الأم، ج ٢، ص ٣٧؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٥٦٨؛ المجموع، ج ٥، ص ٤٥٧؛ المدونة الكبرى،

و وافقنا أبو يوسف ومحمد^١ في نصاب الجوب وأنه^٢ خمسة أوسق^٣.

وقال أبو يوسف: الصاع خمسة أرطال وثلاث؛ كما قال الشافعي^٤.

وقال أبو حنيفة ومحمد: الصاع ثمانية أرطال^٥.

دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه في أنه لا عشر إلا في الأصناف التي ذكرناها - بعد الإجماع المتقدم - ما روي من أن النبي صلى الله عليه وآله لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «لا تأخذ العشر إلا من أربعة: الحنطة والشعير والكرم والنخل»^٦.
و أيضاً فإن الأصل^٧ نفي وجوب الزكاة عن الأموال، فمن ادعى - فيما نفيناه عنه الزكاة - حقاً فعليه الدليل، والأصل معنا.

٢٨٥

وأما^٨ الدليل على اعتبار النصاب وهو خمسة أوسق: فهو الإجماع المترداد ذكره، و أيضاً فإن ما نقص عن الأوساق التي ذكرناها الأصل أن لا حق فيه، فعلى

ج ١، ص ٣٤٢؛ كتاب الموطأ، ج ١، ص ٢٧٢؛ الخلاف، ج ٢، ص ٥٨، المسألة ٦٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢١٢.

١. في «ع»: - «الصاع خمسة أرطال...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: «في أنه».

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٤؛ كتاب الأم، ج ٧، ص ١٥١؛ الخلاف، ج ٢، ص ٥٨، المسألة ٦٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢١٢؛ المجموع، ج ٥، ص ٤٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٤٩.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٩٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٣٨؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٥٩؛ البحر الرائق، ج ٢، ص ٤٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٢٢٢؛ والمصنف في الانتصار، ص ٢٢٧، المسألة ٢٢٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٥٦، المسألة ١٩٩.
٥. راجع نفس المصادر السابقة.

٦. في «ج، س، ص، ع»: «من».

٧. راجع تخريجاته في المسألة ١٢١.

٨. في «ج، ص، ع»: «فالأصل». وفي «س»: «الأصل».

٩. في «أ، ب، ج، د، ع»: «فأما».

مُدَّعِي الْحَقِّ فِيمَا نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ الَّذِي اعْتَبَرْنَاهُ الدَّلِيلُ.

وأيضاً ما رواه أبو سعيد الخُدريُّ من أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: ^١ «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ وَلَا زَكَاةٌ» ^٢.

قلنا: العُشْرُ زَكَاةٌ ^٣؛ بدليل ما رواه عَتَّابُ بْنُ أُسَيْدٍ ^٤؛ أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمَرَ أَنْ يُخْرَصَ الْكَرْمُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ يُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيئاً كَمَا يُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًا ^٥.

وأيضاً فِيمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسْأَلَةِ: ما رواه عمرو بن شُعَيْبٍ ^٦ عن أبيه، عن جَدِّهِ: أن

١. في «أ، ب، د» - «قال».

٢. كتاب المسند للشافعي، ص ٩٤؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٢٥؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٧؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ٧٩، ح ١٨٨٣؛ المصنّف للصنعاني، ج ٤، ص ١٤٢، ح ٧٢٥٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٨٤ و ١٢٠ و ١٣٤.

٣. والظاهر أنها دفع لتوهم مغايرة مع العشر للزكاة.

٤. أبو عبد الرحمن عَتَّابُ بْنُ أُسَيْدٍ بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس... القرشي الأموي، أسلم يوم الفتح، واستعمله النبي ﷺ على مكة بعد الفتح لما سار إلى حنين، وقيل: إن النبي ﷺ ترك معاذ بن جبل بمكة يفقه أهلها واستعمل عتّاباً بعد عودته من حصن الطائف، روى عنه عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيّب، مات سنة ١٣ هـ. أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٥٨؛ الإصابة، ج ٤، ص ٣٥٦، الرقم ٥٤٠٧.

٥. كتاب المسند للشافعي، ص ٩٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٠٦٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٨، ح ٦٣٩؛ المصنّف للصنعاني، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٧٢١٤؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١١٥ و ١١٦، ح ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٣، ص ٥٩٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٢٢ و ج ٧، ص ٦.

٦. عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني، روى عن أبيه، وجلّ روايته عنه وعن طاوس وسليمان بن يسار وغيرهم، وروى عنه عطاء وعمرو بن دينار والزهرى، مات سنة ١١٨ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٦٤، الرقم ٤٣٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ١٦٥، الرقم ٦١، تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٤٣، الرقم ٨٠.

النبي صلى الله عليه وآله قال: «ما سَقَتَه السماءُ ففيه العُشرُ، وما سُقِيَ بَنَضَحٍ أو غَرِبٍ ففيه نصفُ العُشرِ إذا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ»^١.
فإنِ احْتَجُّوا بما يُروى^٢ عنه عليه السلام أنه قال: «فيما سَقَتِ السماءُ العُشرُ»^٣.
قلنا: هذا خَبَرٌ عامٌّ، والخَبَرُ الذي رَوَيْنَاهُ يُخَصِّصُهُ، بل سائرُ ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الأدلَّةِ مُخَصِّصٌ لَهُ.

فأما الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرَهُ - أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ أَخْرَجَ - وَ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ صَاعٌ - تِسْعَةَ أَرْطَالٍ فَقَدْ بَرَّتْ ذِمَّتُهُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ بِتَقْيِنٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَخْرَجَ ثَمَانِيَةً أَوْ خَمْسَةَ وَ ثُلُثًا. فَإِذَا كَانَ الْوَاجِبُ فِيمَا يَتَبَيَّنُ بِتَقْيِنٍ فِي الذِّمَّةِ أَنْ يُتَيَقَّنَ سَقُوطُهُ عَنِ الذِّمَّةِ، وَجَبَ فِي الصَّاعِ مَا حَدَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَخْرَجَهُ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ.

فإن قيل: إِذَا كُنْتُمْ تُوجِبُونَ فِي الصَّاعِ مَا حَدَّدْتُمُوهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَحْوَطِ وَ الْأَوَّلَى، فَلَيْسَ إِذَا أَخْرَجَ تِسْعَةَ أَرْطَالٍ^٤ بَيِّنَةُ الْوُجُوبِ وَ اعْتَقَدَ وَجُوبَ الْفِعْلِ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا يُؤْمَنُ كَوْنُهُ قَبِيحًا مِنْ اعْتِقَادٍ وَ نِيَّةٍ؟

قلنا: مَا أَوْجَبَنَا مَا حَدَدْنَاهُ فِي الصَّاعِ مِنْ حَيْثُ الْأَوَّلَى، بَلْ لَيَتَيَقَّنُ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ؛ كَمَا تَيَقَّنُ اشْتِغَالَ ذِمَّتِهِ قَبْلَ الْأَدَاءِ، وَ لَا طَرِيقَ إِلَى الْيَقِينِ بِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٤٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٨٠ و ٥٨١، ح ١٨١٦ - ١٨١٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٥٩٦ و ١٥٩٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٧٥ و ٧٦، ح ٦٣٤ و ٦٣٥؛ المصنف للصنعاني، ج ٤، ص ٦، ح ٦٧٩٤؛ المستدرک للحاکم، ج ١، ص ٣٩٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ١٢١.

٢. في «أ، ب، د»: «روى».

٣. نفس المصدر.

٤. في «أ، ب» - «توجبون في الصاع...» إلى هنا.

فإن قيل: إذا ثبت أن الصاع في الفِطْرَةِ تسعة أرطال، فمن أين أنه في نصاب صدقة^١ الحبوب كذلك؟
قلنا: لأن أحداً ما فرّق بين الأمرين، ولأن الصاع إذا ثبت مبلغه في موضع من المواضع، فكذلك مبلغه في كل موضع.

المسألة الرابعة والعشرون والمائة

[الصدقة لقوي مكتسب]

(لا تحل الصدقة لقوي مكتسب).^٢

هذا صحيح، عندنا: أن من كان مكتسباً مُحْتَرِفاً لِقَدْرِ كِفَايَتِهِ وقادراً لِصِحَّتِهِ^٣ وقوته على الاكتساب فهو كالغني في أن الصدقة لا تحل له.
وقال الشافعي: الاستغناء بالكسب يقوم مقام الاستغناء بالمال إذا كان ذلك يقوم بالكفاية.^٤
وقال أبو حنيفة: لا يحرم الكسب أخذ الصدقة، وإنما يحرمها^٥ أن يكون معه مائتا درهم فصاعداً أو قيمتها.^٦

١. في «أ، ب، د» والمطبوع: «صدقة نصاب».

٢. ذكر في البحر الزخار عن الناصر تفسير الفقير ولم يذكر هذه المسألة إلا للشافعي، البحر الزخار، ج ٣، ص ١٧٥.

٣. في «أ، ب»: «بصحته».

٤. كتاب الأم، ج ٢، ص ٩١؛ مختصر المزني، ص ١٥٦؛ المجموع، ج ٦، ص ١٩٠؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٣٠، المسألة ١١؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٢٣.

٥. في «أ، ب، د»: «يخرجها». وفي «س، ص»: «تحرمها». وفي «ع» والمطبوع: «تحريمها».

٦. المبسوط، ج ٣، ص ١٠؛ اللباب في شرح الكتاب، ج ١، ص ١٥٧؛ الهداية للمرغيناني، ج ١.

دليلنا: الإجماعُ المُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

وأيضاً ما رُوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَيَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَسْأَلَانِهِ الصَّدَقَةَ، فَصَعَّدَ بَصَرَهُ فِيهِمَا وَصَوَّبَ^١ ثُمَّ قَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا^٢، وَ لَا حَظٌّ فِيهَا لِعَنِيٍّ وَ لَا لَذي قُوَّةٍ مُكْتَسِبٍ»^٣.

وأيضاً ما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ وَ لَا لَذي مِرَّةٍ قَوِيٍّ»^٤.

المسألة الخامسة والعشرون والمائة

٢٨٨

[الزكاة على مَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا]

(مَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا حَرُمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ).^٥

الْأَوَّلَى عَلَى مَذْهَبِنَا: أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةً عَلَى كُلِّ مُسْتَغْنٍ عَنْهَا، وَ مَنْ مَلَكَ

➡ ص ١١٤: بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٤٨: الخلاف، ج ٤، ص ٢٣٠، المسألة ١١: المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٥٢٣.

١. صَوَّبَ رَأْسُهُ: خَفَضَهُ، النِّهَايَةُ لَابِنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٥٧ (صوب).

٢. فِي «أَب، د»: «أُعْطِيْتُمَا».

٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ٢٢٤ وَ ج ٥، ص ٣٦٢؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٣٦٨، ح ١٦٣٣؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٢، ص ١٠٣، ح ١٩٧٥؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١٤.

٤. قَرَبَ الْإِسْنَادَ، ص ١٥٥، ح ٥٧٠؛ مَعَانِي الْأَخْبَارِ، ص ٢٦٢، ح ١؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٥١، ح ١٣٠؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٢، ص ١٦٤؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ١، ص ٣٨٦؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٥٨٩.

ح ١٨٣٩؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٣٦٩؛ ح ١٦٣٤؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٨١، ح ٦٤٧؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١٣.

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، ص ٣٠٨.

خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ دُونَهَا فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكْفِيَ نَفْسَهُ وَ يَسُدَّ خَلَّتَهُ، فَلَا تَجُلُّ لَهُ^١ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْطَرَّرٍ إِلَيْهَا.

و راعى أبو حنيفة في تحريم الصدقة ملك النصاب، وهو مائتا درهم أو عشرون ديناراً.^٢

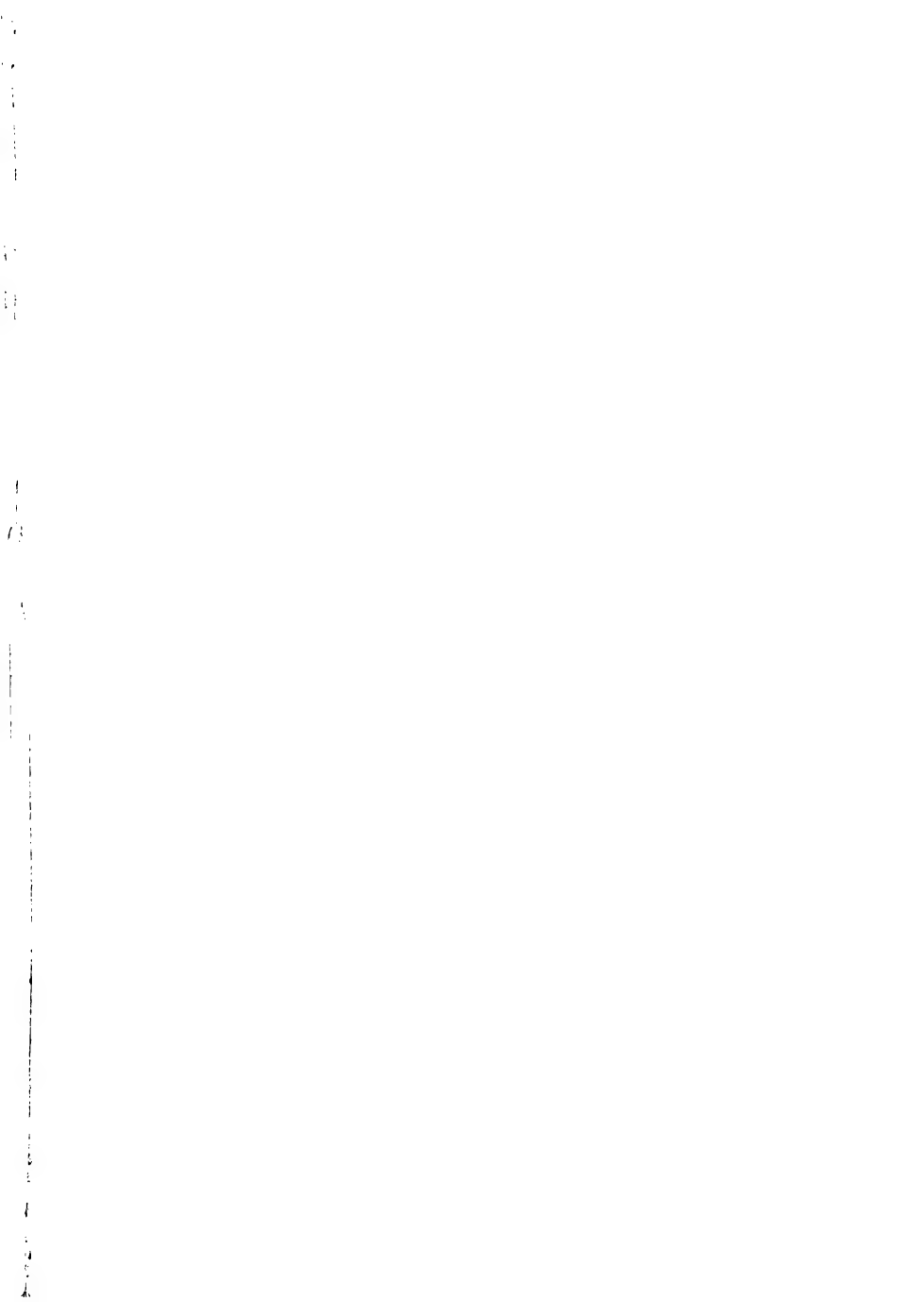
دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتقدم ذكره.

و أيضاً فلا خلاف في أن من ذكرناه يستحق الصدقة والزكاة، ومن أعطاه برئت ذمته منها، وليس كذلك ما يقوله المخالف، وليس إذا جعل الله تعالى للزكاة نصاباً - لم يوجب فيها عما نقص عنه - وجب أن يكون ذلك النصاب معتبراً في تحريم الصدقة.^٣

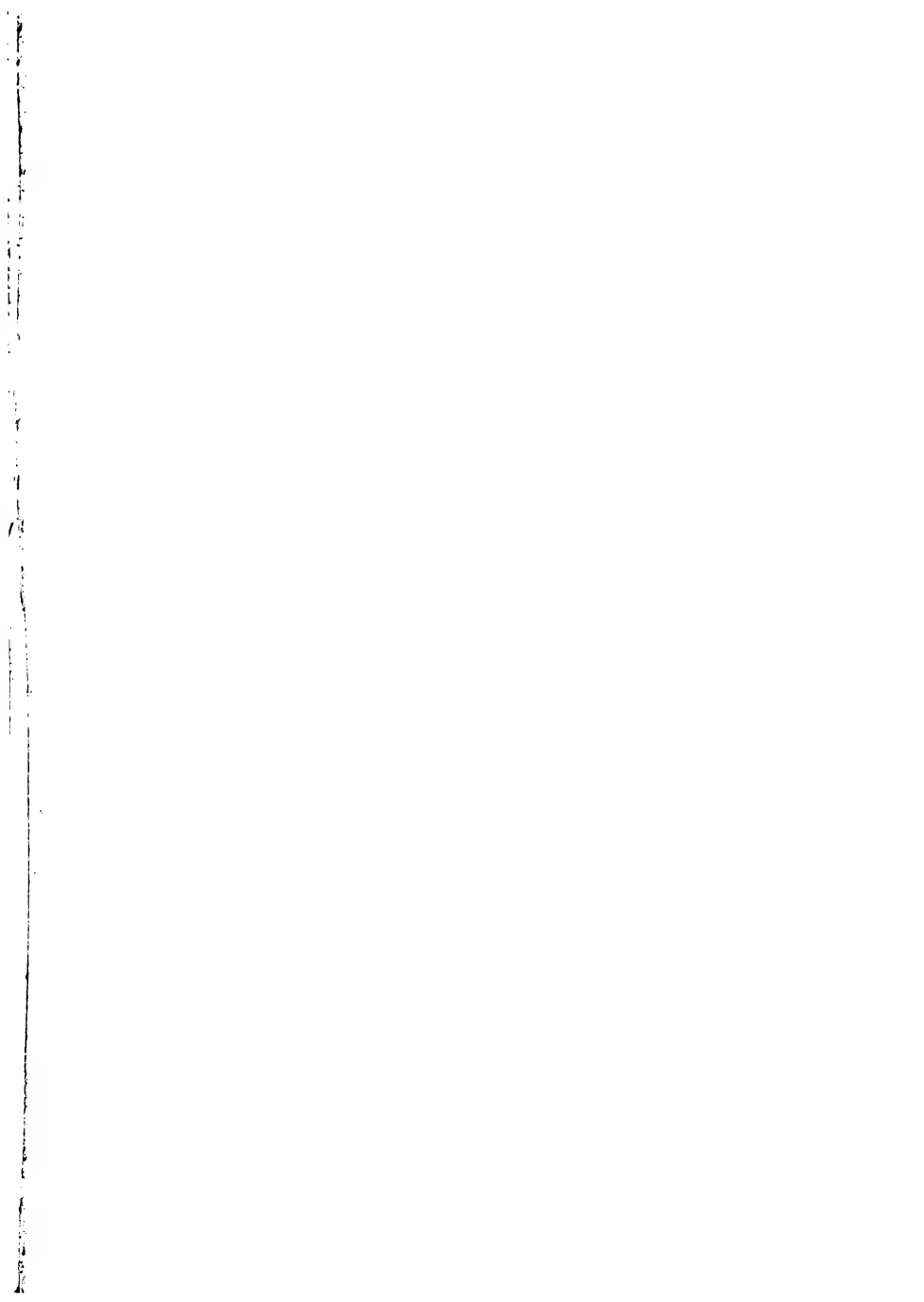
١. في «أ، ب» - «له».

٢. قد تقدم قول أبي حنيفة وتخريجاته في المسألة السابقة.

٣. نقل جميع هذه المسألة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢١٤.



كتاب الصيام



المسألة السادسة والعشرون والمائة

[رُؤْيَةُ الْهَلَالِ قَبْلَ الزَّوَالِ]

(إِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَاضِيَةِ).^١

هذا صحيح، وهو مذهبنا، وإليه ذهب أبو حنيفة، ولم يُفَرِّقَ بَيْنَ رُؤْيَيْهِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ، وهو قول محمد ومالك والشافعي.^٢

وقال أبو يوسف: إن رُئِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَاضِيَةِ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ لِلَّيْلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.^٣

وقال أحمد في آخر الشهرِ مثل قولنا، وفي أوله^٤ مثل قول مَنْ خالفنا؛

١. حكاها في الإبانة، ص ٣٢٧ و ٣٢٨.

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٦٤؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٤٧؛ كتاب الأم، ج ٢، ص ١٠٣؛ مختصر المزني، ص ٣٢؛ فتح العزيز، ج ٥، ص ٦٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٨٠؛ المجموع، ج ٦، ص ٢٧٢؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٠٤؛ كتاب الموطأ، ج ١، ص ٢٨٧؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٧١، المسألة ١٠؛ المحلى، ج ٦، ص ٢٣٩؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٩٩.

٣. تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٣٤٧؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٠٠؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٢٩؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٨٠؛ الاستذكار، ج ٣، ص ٢٧٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٢٥٠؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٧٢؛ منتهى المطلب، ج ٩، ص ٢٤٧.

٤. في «د» - «مثل قوله، وفي أوله».

احتياطاً للصّوم.^١

دليلنا: الإجماع المتقدم ذكره.

و أيضاً ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وأنس أنهم قالوا: «إن رُئي الهلال قبل الزوال فهو ليلة الماضية»^٢، ولا مخالف لهم.^٣

المسألة السابعة والعشرون والمائة

[عَدَدُ أَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ]

(شَهْرُ رَمَضَانَ قَدْ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا).

هذا صحيح، وإليه يذهب جميع أصحابنا إلّا شذاذاً لا اعتبار بقولهم^٤، وهو مذهب جميع الفقهاء، ومن خالف في هذه المسألة فقد سبّقه الإجماع. والذي يبطل قوله: أن النبي صلى الله عليه وآله رأى الأهلّة وعلّق الأحكام بها في الصّوم والفطر برؤية الهلال، وقال عليه السلام: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^٥.

٢٩٢

١. المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٩٩-١٠٠؛ الشرح الكبير لعبد الرحمن بن قدامة، ج ٣، ص ٦؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٨٠؛ تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٧.
٢. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٢٥٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٣، ص ٤١٣؛ وانظر: بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٨٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٠٠.
٣. حكاها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤٩٣-٤٩٥.
٤. كالصوق في من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٧١؛ والمقنع، ص ١٨٣؛ وحكاها عن المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٠٠.
٥. المسند للشافعي، ص ١٨٧؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣؛ صحيح مسلم،

و هذا كُلُّهُ يُبْطَلُ قَوْلَ «أَصْحَابِ الْعَدَدِ» وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ يَوْماً.

و قد أَمَلْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كِتَاباً مُفْرَداً اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِيهِ، فَمَنْ أَرَادَ الْاسْتِيفَاءَ رَجَعَ إِلَيْهِ.

المسألة الثامنة والعشرون والمائة

[صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ]

(صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ أَوَّلَى مِنْ إِفْطَارِهِ).^١

هذا صحيحٌ، وإليه يذهب أصحابنا.

و قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ تَطَوُّعاً أَوْ قِضَاءً أَوْ نَذراً كَانَ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَلَمْ يُكْرَهْ لَهُ ذَلِكَ.^٢

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: يُكْرَهُ يَوْمُ الشَّكِّ إِلَّا أَنْ يُوَافَقَ عَادَةً، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ صَامَهُ

➡ ج ٣، ص ١٢٤؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٩٦؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢١ و ٥١؛

الخلاف، ج ٢، ص ١٣٧؛ غنية النزوع، ص ١٣٢؛ المعبر، ج ٢، ص ٦٨٦.

١. حكاها في الإبانة هكذا: و صوم يوم الشك جائز بنية شعبان سواء صام ذلك اليوم وحده أو كان صائماً من قبل فوافق صومه صوم يوم الشك. و قال في الألفاظ: فإن صام احتياطاً لدينه و طلباً لما عند الله تعالى في إدراك شهر رمضان فله نيته، و هذا تنبيه صريح على أنه ينبغي أن يعقد الصوم ليلة يوم الشك بنية مشروطة لئلا يفوته صوم رمضان إن صح من الغد أنه كان أول يوم من شهر رمضان، و صرح به في كتاب الصوم. الإبانة، ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

٢. في «أ، ب، ج، س»: «يكن».

٣. الهداية للمرعيناني، ج ١، ص ١٢٠؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٠٤؛ عمدة القاري، ج ١٠،

ص ٢٧٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٧١؛ المعبر، ج ٢، ص ٦٥٠.

عن نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ سَقَطَ بِهِ الْفَرَضُ^١.

و قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ صَحَّوْ فَمَكْرُوهُ صَوْمُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْمٌ لَمْ يُكْرَهْ. وَ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ^٢.

و قَالَ الْحَسَنُ وَ ابْنُ سِيرِينَ^٣: النَّاسِي بِالْإِمَامِ؛ إِنْ صَامَ صَامُوا وَ إِنْ أَفْطَرَ أَفْطَرُوا^٤. دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

و أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^٥، وَ هَذَا عَامٌّ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ. وَ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَوْمٌ فِي الْحُكْمِ مِنْ شَعْبَانَ؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «وَ إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا شَعْبَانَ^٦ ثَلَاثِينَ»^٧، فَجَازَ صَوْمُهُ بِنِيَّةِ شَعْبَانَ.

فَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُخَالِفُ بِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ فِي السَّنَةِ: الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ. وَ يَوْمِ الْفِطْرِ وَ يَوْمِ

١. المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ٦٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣٩٩.
٢. المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٤ و ١٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٧٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٠٣ و ٤٠٥؛ عمدة القاري، ج ١٠، ص ٢٧٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٧٠؛ المعبر، ج ٢، ص ٦٥٠.
٣. محمد بن سيرين الأنصاري، مولاهم، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، أحد فقهاء البصرة و إمام وقته، روى عن مولا أنس بن مالك و زيد بن ثابت و جندب بن عبد الله البجلي و غيرهم، و روى عنه الشعبي و ثابت و خالد الحذاء، و داود بن أبي هند، مات سنة ١١٠ هـ. تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٣١، الرقم ٢٨٥٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٣٤٤، الرقم ٥٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.
٤. حلية العلماء، ج ٣، ص ١٩٧؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٠٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٧٠.
٥. البقرة (٢): ١٨٤.
٦. في «أ، ب» - «شعبان».

٧. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٢٩؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ١٣٦؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٤١، ح ٢١٤٧؛ سنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٠٥؛ غنية الزروع، ص ١٣٥؛ جامع الخلاف و الوفاق، ص ١٥٨.

الأضحى و أيام التشريق.^١

و عن أبي هريرة، عن ^٢ النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ».^٣

و الجواب عن جميعه: أَنَا نَحْمِلُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ صَامَهُ بَنِيَّةٌ شَهْرَ رَمَضَانَ؛
لِلدَّلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

المسألة التاسعة والعشرون والمائة

[المفطرات]

(و يُفْسِدُ الصَّيَامَ كُلُّ مَا يَصِلُ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ بِفِعْلِهِ وَ بِالْوَطْءِ

و دَوَاعِيهِ إِذَا اقْتَرَنَ بِالْإِنْزَالِ).^٤

هذا صحيح، و يَجِبُ أَنْ يُشْرَطَ فِيهِ الْاعْتِمَادُ.

و لَا خِلَافَ فِيمَا يَصِلُ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ مِنْ جِهَةٍ فَمِهِ إِذَا اعْتَمَدَ أَنَّهُ يُفْطِرُهُ؛ مِثْلُ
الْحَصَاةِ وَ الْحَرَزَةِ وَ مَا لَا يُوكَّلُ وَ لَا يُشْرَبُ.

١. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٣٨؛ تنقيح التحقيق للذهبي، ج ١، ص ٣٧٠؛ نصب الراية، ج ٢،

ص ٥٣٨؛ مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٢٠٣؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤١٢ و ٤٤١؛ الدر المنثور،

ج ١، ص ٢٣٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٢ و ٢٧٥؛ المعبر، ج ٢، ص ٧١٣.

٢. في جميع النسخ: «أَنْ» و ما أثبتناه من المطبوع.

٣. سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٢٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٤٢،

ح ٧٣٣ و ص ٥٢٧، ح ١٦٤٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣١، ح ٥٣٦ و ص ٥٢٣، ح ٢٣٣٤؛ سنن

الترمذي، ج ٢، ص ٩٧، ح ٦٨١؛ المعبر، ج ٢، ص ٦٥٠؛ منتهى المطلب، ج ٦، ص ١٤٤، و في

أكثرها عن عمار بن ياسر.

٤. حكاه في الإبانة، ص ٣٦٦ و ٣٣٧.

وإنما يخالف في ذلك الحسن بن صالح قال: إنه لا يفطر^١. وروى نحوه عن أبي طلحة^٢، والإجماع متقدم ومتأخر عن هذا الخلاف، فسقط حكمه^٤.
فأما الحقنة: فلم يختلف في أنها تفطر^٥.

٢٩٥

وقال الحسن بن حي: لا يفطر ما يصل من غير القم^٦.
وقال مالك: إن كان كثيراً أفطره، وإن كان قليلاً لم يفطره^٧.
والإجماع سابق لخلاف الحسن بن صالح ومتأخر عنه.
فأما تفرقة مالك بين الكثير والقليل، فغير صحيح؛ لأن ما يفطر لا يفرق بين قليله وكثيره.

فأما الوطء، فلا خلاف في أنه يفسد الصيام.
فأما دواعيه التي يفترون بها الإنزال: فعندنا أنه إذا نظر إلى ما يحل له النظر

١. المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٣٦؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٦؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٩٥؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣١٧؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٢.
٢. أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو الأنصاري الخزرجي المدني، شهد العقبة و بدرأ وأحدأ والمشاهد كلها، وهو أحد النقباء، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه ابنه عبد الله وأنس بن مالك وزيد بن خالد وآخرون، توفي سنة ٣٢ هـ. رجال الطوسي، ص ٣٩، الرقم ٢٤٠؛ أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٣٢؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٧٥، الرقم ٢١١٠.
٣. المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٣٦؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٣٦؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣١٧؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٣.
٤. حكاها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٨٩.
٥. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٤١٢.
٦. المحلى، ج ٦، ص ٢١٤، وفيه حكى عنه مقيداً بأن كانت لدواء؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣٢٠؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٥٢؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ١٩٤؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٣؛ المؤلف من المختلف للطبرسي، ج ١، ص ٣٤٠.
٧. المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٩٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢١٣؛ المؤلف من المختلف للطوسي، ج ١، ص ٣٤٠.

إليه^١ فَأَنْزَلَ غَيْرَ مُسْتَدْعٍ لِلْإِنْزَالِ لَمْ يُفْطَرْ^٢، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^٣.
وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَنْزَلَ فِي أَوَّلِ نَظَرَةٍ أَفْطَرَ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَرَّرَ حَتَّى أَنْزَلَ
أَفْطَرَ وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ^٤.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ^٥.
وَأَيْضاً فَإِنَّ الْإِحْتِرَازَ مِنَ النَّظَرِ لَا يُمَكِّنُ فِي الْأَغْلَبِ، فَرَفَعَ عَنْهُ وَعَمَّا يَحْصُلُ
مِنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^٦، وَلِهَذَا لَوْ طَارَ الذُّبَابُ وَدَخَلَ
فِي حَلْقِهِ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ.

المسألة الثلاثون والمائة

[حُكْمُ الْإِفْطَارِ مُتَعَمِّدًا]

(مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ فِي إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ، وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى)^٧.
الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ وَالْجِمَاعَ قَضَى وَكَفَّرَ.

١. في «أ، ب، ج، د، س، ص» والمطبوع - «فَعَدْنَا أَنَّهُ إِذَا نَظَرَ...» إِلَى هُنَا.

٢. مُخْتَلَفُ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٤١١.

٣. كِتَابُ الْأَمِّ، ج ٢، ص ١٠٩-١١٠؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٦، ص ٣٢١-٣٢٢؛ الْوَجِيه، ج ١، ص ١٠٢؛
مَغْنِي الْمَحْتِاج، ج ١، ص ٤٤٣.

٤. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ١٩٩؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٦، ص ٣٢٢؛ حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٠٤؛
تَذْكِرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٦، ص ٤٥.

٥. اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْإِجْمَاعَ الْمَنْقُولَ الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٤١٣.

٦. الْحَجَّ (٢٢): ٧٨.

٧. حِكَاةٌ فِي الْإِبَانَةِ هَكَذَا: فَإِنْ وَقَعَ مِنَ الصَّائِمِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا، فَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَلَا كَفَّارَةُ عَلَيْهِ. وَفِي
الْبَحْرِ الرِّخَارِ عَنِ النَّاصِرِ عَدَمَ لَزُومِ الْكَفَّارَةِ فِيمَنْ وَطِئَ. الْإِبَانَةُ، ص ٣٣٥، الْبَحْرُ الرِّخَارِ، ج ٣، ص ٢٤٩.

[و يَدُلُّ عليه - بَعْدَ الإجماع] ^١ الْمُتَقَدِّم - أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ فَأَكَلَ وَ شَرِبَ فَقَدْ تَعَلَّقَ عَلَى ^٢ ذِمَّتِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ^٣، وَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَضَى وَ كَفَّرَ بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ، وَ لَا إِجْمَاعَ عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مَتَى قَضَى وَ لَمْ يُكْفَرْ، وَ لَا دَلِيلٌ يُثْمِرُ ^٤ الْيَقِينَ، فَيَجِبُ أَنْ يُكْفَرَ لِتَبَرُّأِ ذِمَّتِهِ بَيِّقِينَ، كَمَا اشْتَغَلَتْ بَيِّقِينَ. وَ أَيْضاً مَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ» ^٥.

فَإِنْ قِيلَ: لَفْظُ الْمُظَاهِرِ بِالْإِطْلَاقِ ^٦ يَتَنَاوَلُ الْعَامِدَ وَ غَيْرَهُ، وَ هُوَ عَامٌّ فِيهِمَا.

[قُلْنَا:] وَ عَلَى الْعَامِدِ كَفَّارَةٌ وَ عَلَى الْمُفْطِرِ مِثْلُهَا.

وَ أَيْضاً فَقَدْ رَوَى أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ فَقَالَ: أَفْطَرْتُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعْتِقَ رَقَبَةً» ^٧، فَخَرَجَ كَلَامُهُ مَخْرَجَ الْجَوَابِ لِسُؤَالِ السَّائِلِ، وَ صَارَ السُّؤَالُ مُضْمَرًا فِي الْجَوَابِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَعْتِقَ رَقَبَةً لِأَنَّكَ أَفْطَرْتَ.

١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المطبوع.

٢. في «أ، ب، ص»: «في».

٣. في «أ، ب، د، ص»: «في ذمته حق الله تعالى».

٤. في «أ، ب، د»: «يتم». و في «س»: «يتمم».

٥. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٢٢٨٣؛ التمهيد، ج ٢١، ص ٢؛ نصب الراية، ج ٣، ص ١٢؛

السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٢٩؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣٣٠؛ الدر المستور، ج ٦،

ص ١٨٢؛ التاريخ الكبير، ج ٦، ص ٤٧٤ - ٤٧٥؛ الانتصار، ص ١٩٧، م ٩٢؛ الاقتصاد، ص ٢٩١؛ غنية

النزوع، ص ١٣٨؛ منتهى المطلب، ج ٩، ص ١٣٥.

٦. في جميع النسخ «لا»، و ما أثبتناه هو الصحيح.

٧. سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٣٥ ح ٢٣٩٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٨٩؛ المعجم الأوسط، ج ٢،

ص ٢١٨؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٨٧، ح ٢٣٧١؛ الانتصار، ص ١٩٧، م ٩٢؛ الخلاف، ج ٢،

ص ١٩٤ م ٤٤؛ غنية النزوع، ص ١٣٨؛ المعبر، ج ٢، ص ٦٧٢.

المسألة العاديةُ والثلاثونُ والمائةُ

[حُكْمُ الْفَاسِقِ الَّذِي تَرَكَ الصَّيَامَ ثُمَّ تَابَ]

(مَنْ فَسَقَ وَ تَرَكَ الصَّيَامَ ثُمَّ تَابَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ).^١

عندنا: أَنَّ الْقَضَاءَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ، وَلَا^٢ خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ كُلِّهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

و قد بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِيهَا فِيمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي حَالِ فُسْقِهِ ثُمَّ تَابَ، وَاسْتَوْفَيْنَاهُ^٣، وَ الْإِجْمَاعُ مُتَقَدِّمٌ لِلْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المسألة الثانيةُ والثلاثونُ والمائةُ

[مَنْ شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ]

(مَنْ شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ).^٤

عندنا: أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَلْزِمُ مَنْ شَرَعَ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ.

و قد بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ وَ الْأَدِلَّةَ عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ. فِي مَسْأَلَةٍ: مَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهَا.^٥

١. حكاها في الإبانة، ص ٣٣٥.

٢. في «أ، ب، د»: «فلا».

٣. انظر: المسألة ١٠٤، من كتاب الصلاة.

٤. ذكر في الإبانة: و ذكر في الإبوابيات: إِنَّ الْمُسْتَغْثَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَفْطَرَ فَإِنْ بَرَى مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكَفَّارَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ عَنْ زَيْدٍ وَ الدَّاعِي، وَ يَحْتَمِلُ التَّصْحِيفُ فِي رَمَزِ زَيْدٍ «ز» وَ النَّاصِر «ن». الإبانة، ص ٣٤٠: الْبَحْرُ الزَّخَارُ، ج ٣، ص ٢٥٨.

٥. انظر: المسألة ١٠٥، من كتاب الصلاة.

المسألة الثالثة والثلاثون والمائة

[التفريق في قضاء صوم شهر رمضان]

(لا يجوز التفريق في قضاء صوم شهر رمضان إلا من عذر).^٢

عند أصحابنا أنه مُحَيَّرُ بَيْنَ التَّفْرِيقِ وَالتَّمَتُّاعِ^٣ فِي قَضَاءِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ،

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ^٤

٢٩٨

وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ حَبَّيٍّ: يَقْضِيهِ مُتَتَابِعاً أَحَبُّ إِلَيْنَا، فَإِنْ فَرَّقَ أَجْزَأَهُ.^٥

وَرُوي عَنْ ابْنِ عُصَمَةَ: أَنَّ التَّتَابُعَ شَرْطٌ، وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَدَاوُدَ.^٦

دَلِيلُنَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ

مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^٧، وَالْعِدَّةُ تَقَعُ عَلَى التَّتَابُعِ وَالتَّمَتُّعِ.

١. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع»: - «صوم».

٢. حكاها فِي الإِبَانَةِ قَائِلاً: وَ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا مَنْ عِلَّةٌ سِوَا أَفْطَرِ مُتَفَرِّقاً أَوْ مُتَتَابِعاً، فَإِنْ فَرَّقَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ لَا يَجْزِيهِ وَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ لِقَضَائِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ مِنْ عَذْرِ الْإِبَانَةِ، ص ٣٤٠ وَ ٣٤١: الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، ج ٣، ص ٢٥٩.

٣. حكاها عَنْهُ الْعَلَمَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٥٥١.

٤. الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ، ج ٣، ص ٧٥: حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٠٨: الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٣، ص ٨٨: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٦، ص ٣٦٠.

٥. الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٢١٣: الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٣، ص ٨٨: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٦، ص ٣٦٧.

٦. حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٣، ص ٢٠٨: الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٣، ص ٨٨: الْمَجْمُوعُ، ج ٦، ص ٣٦٧: مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَ الْأَثَارِ لِلْبَهَقَمِيِّ، ج ٣، ص ٤٠٧: فَتْحُ الْبَارِي، ج ٤، ص ١٦٤ وَ لَا يَخْفَى أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْ دَاوُدَ: يَجِبُ وَ لَا يَشْتَرِطُ.

٧. الْبَقَرَةُ (٢): ١٨٤.

وأيضاً فإنَّ التَّنَابُعَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ زَائِدٌ عَلَى وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَالْأَصْلُ أَنْ لَا شَرْعَ، فَمَنْ أَثَبَّتَهُ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وأيضاً ما رواه نافع^١ عن ابنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ: إِنْ شَاءَ صَامَهُ مُتَتَابِعاً، وَإِنْ شَاءَ صَامَهُ مُتَفَرِّقاً».^٢ فَإِنْ قَالُوا: قَدْ أَمَرَ^٣ بِالْقَضَاءِ فِي الْآيَةِ أَمراً مُطْلَقاً، وَالأَمْرُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْفَوْرِ قُلْنَا: إِذَا سَلَّمْنَا ذَلِكَ كَانَ التَّعَلُّقُ بِهِ بَاطِلاً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَمْرُ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ لَكَانَ يَجِبُ مَتَى أَمَكَّنَهُ الْقَضَاءُ أَنْ يَتَّعَيَّنَ الصَّوْمُ فِيهِ حَتَّى لَا يُجْزَى سِوَاهُ، وَلَا خِلَافٌ فِي أَنَّهُ [لَهُ أَنْ] يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي تَتَابُعِهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ.

المسألة الرابعة والثلاثون والمائة

[الصَّوْمُ فِي الْإِعْتِكَافِ]

(لَا إِعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ).^٥

عِنْدَنَا: أَنَّ الصَّوْمَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ.

١. أبو عبد الله نافع القرشي العدوي المدني، مولى عبد الله بن عمر؛ أصابه عبد الله في بعض غزواته، الفقيه، وأحد أئمة التابعين، روى عن ابن عمر وعائشة وأبي هريرة وأم سلمة وأبي لبابة، وروى عنه ابن جريج والأوزاعي والملك والليث بن سعد، مات سنة ١١٧ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٩، ص ٢٩٨، الرقم ٣٧٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٩٩، الرقم ٩٢.
٢. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٧٤، ح ٢٣٠٥؛ تنقيح التحقيق للذهبي، ج ١، ص ٣٨٩، م ٣٥٥؛ كشاف القناع، ج ٢، ص ٣٨٥؛ الدرر المنثور، ج ١، ص ١٩٢؛ منتهى المطلب، ج ٩، ص ٣٣٦.
٣. في «ص» والمطبوع: «أمرنا».
٤. من عندنا.
٥. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار إجماع العترة. الإبانة، ص ٣٤٣؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٦٧.

و وافقنا على ذلك أبو حنيفة ومالك.^١

وقال الشافعي: يصح الاعتكاف بغير صوم وفي الأوقات التي لا يصح فيها الصوم مثل يوم النحر والفطر والتشريق.^٢

دليلنا - بعد الإجماع المتقدم - قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^٣، والاعتكاف لفظ شرعي مقتصر إلى بيان والله تعالى لم يبيّن في كتابه، واحتجنا إلى بيان من غيره فلمّا وجدنا النبي صلى الله عليه وآله لم يعتكف إلا بصوم، كان فعله ذلك بياناً للجُملة المذكورة في الآية، وفعله إذا وقع على وجه البيان كان كالوجود في أوجه الآية.

و أيضاً ما رواه هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله «لا اعتكاف إلا بصوم».^٥

١. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٢٥: المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ١١٥: المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٨٧: حلية العلماء، ج ٣، ص ١١٨: بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥٣: الشرح الكبير، ج ٣، ص ١٢١.
٢. كتاب الأم، ج ٢، ص ١١٨: مختصر المزني، ص ٦٠: المجموع للنووي، ج ٦، ص ٤٨٧-٤٨٨: مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٥٣: المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٢٠-١٢١: المبسوط للسرخسي، ج ٣، ص ١١٥: حلية العلماء، ج ٣، ص ٢١٨: معرفة السنن والآثار، ج ٣، ص ٤٥٨، ح ٢٦٣٨: الخلافة، ج ٢، ص ٢٢٨.
٣. البقرة (٢): ١٨٧.

٤. أبو المنذر هشام بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي المدني، وقيل في كنيته: أبو عبد الله، ولد سنة ٦١ هـ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ذكره الشيخ فيمن روى عن أبي عبد الله عليه السلام، سمع من أبيه وعمه ومحمد بن المنكدر ومالك بن أنس، وروى عنه شعبة والثوري، مات سنة ١٤٥ هـ، وقيل غير ذلك. رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٤٧: تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٦، الرقم ٧٣٨٣: تهذيب الكمال، ج ٣٠، ص ٢٣٢، الرقم ٦٥٨٥: تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٤٤، الرقم ١٣٨.
٥. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٢٣٣١: المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ١، ص ٤٤٠: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٣١٧: الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٢٥، ح ٩٧٠٢: كنز العمال، ج ٨، ص ٥٣١: الخلافة، ج ٢، ص ٢٢٨، م ٩٢: غنية الزروع، ص ١٤٦: المعبر، ج ٢، ص ٧٢٦.

و رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «اعْتَكِفْ وَصُمْ».^١

و معنى قَوْلِ عُمَرَ: «فِي الْجَاهِلِيَّةِ» أَنَّهُ نَذَرَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ فِي حَالِ كَانِ أَهْلُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ نَذَرَ فِي حَالِ الشُّرْكِ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَنْ نَذَرَ فِي حَالِ الْكُفْرِ أَنْ يَعْتَكِفَ لَمْ يَلْزَمْهُ فِي^٢ الْإِسْلَامِ شَيْءٌ.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِمَا يَرَوِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوَجِّهَهُ عَلَى نَفْسِهِ».^٣

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ: لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ صَوْمٌ آخَرَ لِأَجْلِ الْإِعْتِكَافِ.

المسألة الخامسة والثلاثون والمائة

[إفساد الاعتكاف]

(مَنْ شَرَعَ فِي الْإِعْتِكَافِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ).^٤

الَّذِي نَقُولُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: لَيْسَ يَخْلُو الْإِعْتِكَافُ مِنْ أَنْ يَكُونَ: وَاجِبًا بِالنَّذْرِ

١. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ٢٤٧٤؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٨٠، ح ٢٣٣٦؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ١، ص ٤٣٩؛ كنز العمال، ج ٨، ص ٥٣٢، ح ٢٤٠١٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٢٨٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٨، م ٩٢؛ غنية النزوع، ص ١٤٦؛ المعبر، ج ٢، ص ٧٢٦.

٢. في «أ، ب، د»: «إن».

٣. في «ج، س، ص، ع» والمطبوع: «بعد».

٤. سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٧٩، ح ٢٣٣١؛ المستدرک، ج ١، ص ٤٣٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٣١٩؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٤٥٧، ح ٧٦١٦؛ كنز العمال، ج ٨، ص ٥٣١، ح ٢٤٠١٠.

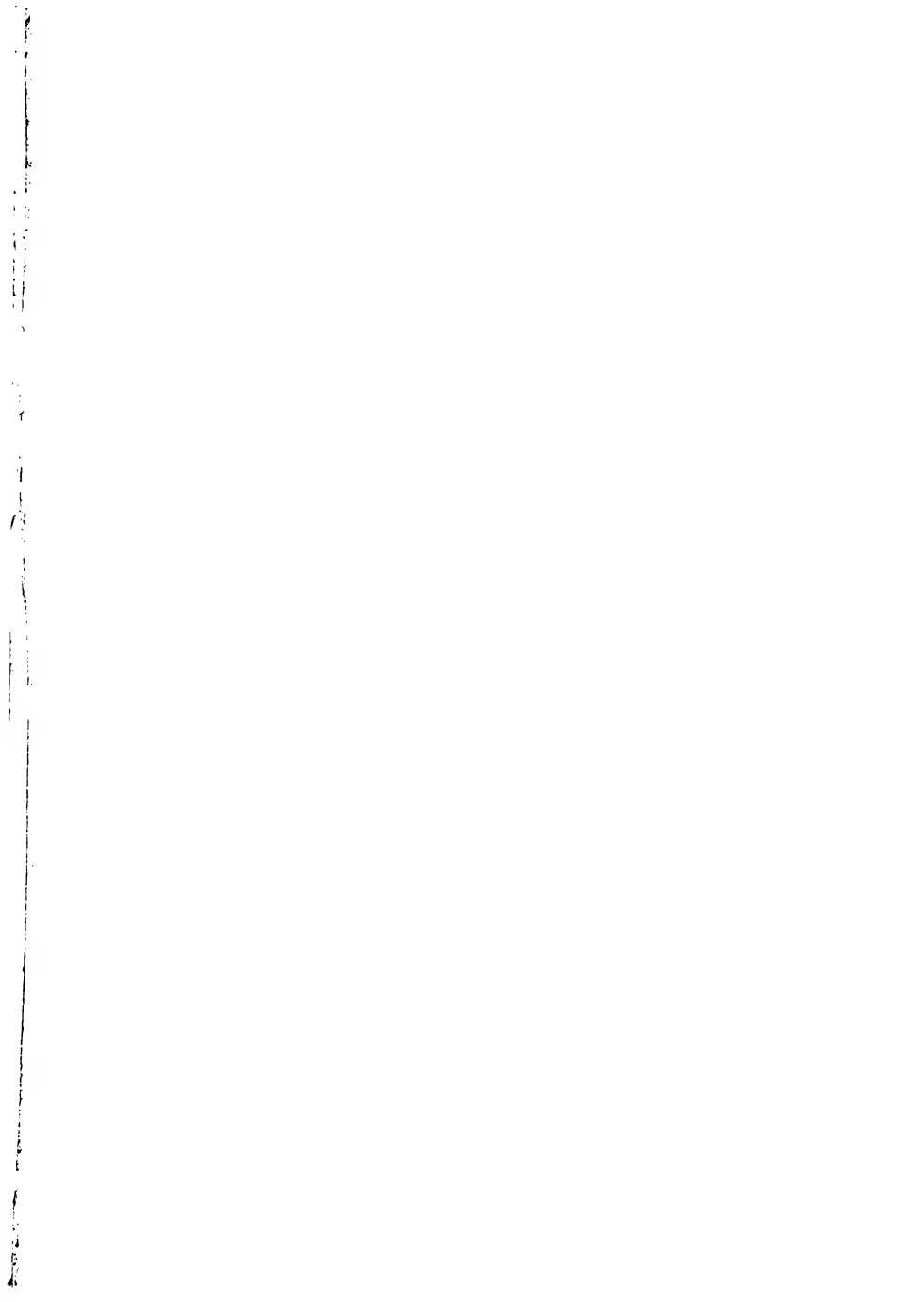
٥. ذكر في الإبانة القضاء إذا كان الاعتكاف من النذر. الإبانة، ص ٣٤٦.

أَوْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا لَزِمَ مَعَ إِفْسَادِهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا لَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ؛
لَأَنَّ التَّطَوُّعَ لَا يَجِبُ عِنْدَنَا بِالْدُّخُولِ فِيهِ^١، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي ذَلِكَ فِيمَنْ دَخَلَ فِي
صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَوْمٍ تَطَوُّعٍ ثُمَّ أَفْسَدَهُمَا^٢.

١. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٥٨١، و تحرير الأحكام، ج ١، ص ٥٢٦.

٢. في «أ، ب»: - «ثُمَّ».

كتاب الحجّ



المسألة السادسة والثلاثون والمائة

[الاستِطاعةُ]

(الاستِطاعةُ هي: الزادُ و صِحَّةُ البدَنِ).^١

عندنا: أن الاستِطاعةَ التي يَجِبُ معها الحُجُّ صِحَّةُ البدَنِ، و ارتفاعُ المَوَاقِعِ، و الزادِ، و الراحلةِ.

و زادَ كثيرٌ مِن أصحابنا أن يَكُونُ لَهُ سَعَةٌ^٢ يَحُجُّ بِبَعْضِهَا و يُبْقِي بَعْضاً لِقُوَّةِ عِيَالِهِ.^٥

و قال الشافعيُّ في استِطاعةِ الحُجِّ مِثْلَ قولنا بَعَيْنِهِ، و اعتَبَرَ صِحَّةَ الجِسْمِ،

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر إلّا أن الراحلة ليست من الاستِطاعة لمن قدر على

المشي. الإبانة، ص ٣٤٧؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٨٣.

٢. في «أ، ب»: «عن».

٣. في هامش «ص»: «نفقة».

٤. في «ع» و المطبوع: «بعضها».

٥. نقل إجماع الفرقة عليه، الطوسي في الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٥، مسألة ٢. و قد نقل إلى هنا بعينه ابن

إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٠٨. و قال بعده: قال مُحَمَّد بن إدريس: «و الذي يَقْوَى في نفسِي و ثَبَتَ عِنْدِي و أَخْتارُهُ و أَفْتِي بِهِ و أَعْتَقِدُ صَحَّتَهُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ المَرْتَضَى، و حكاها العلامة في

مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٥.

و التَّمَكُّنَ مِنَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَ الزَّادَ، وَ نَفَقَةَ طَرِيقِهِ إِلَى حَجَّهِ ذَاهِباً وَ جَانِياً
إِنْ كَانَ السَّفَرُ مِنْ بَلَدِهِ، وَ نَفَقَةَ عِيَالِهِ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ.^١

و رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^٢ وَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
وَ الثَّوْرِيِّ وَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابِهِ وَ أَحْمَدَ وَ إِسْحَاقَ، اِعْتِبَارُ الزَّادِ وَ الرَّاحِلَةِ وَ صِحَّةِ
الْجِسْمِ وَ التَّمَكُّنَ مِنَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ.^٣

و قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الرَّاحِلَةَ لَا يُعْتَبَرُ بِهَا وَجُوبُ الْحَجِّ، وَ مَنْ أَطَاقَ الْحَجَّ لَزِمَهُ الْحَجُّ
مَا شِئاً. ٣٠٤

فَأَمَّا الزَّادُ، فَلَا يُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ وَ حَصُولُهُ، بَلْ إِنْ كَانَ ذَا صَنْعَةٍ يُمَكِّنُهُ الْاِكْتِسَابُ
بِهَا فِي طَرِيقِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا صَنْعَةٍ^٤ وَ كَانَ يُحْسِنُ السُّؤَالَ وَ جَرَتْ
عَادَتُهُ بِهِ^٥ لَزِمَهُ أَيْضاً الْحَجُّ، فَإِنْ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِهِ^٦ لَمْ يَلْزَمْهُ.^٧

١. فتح العزيز، ج ٧، ص ١٣؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ٦٧؛ روضة الطالبين، ج ٢، ص ٢٨٠؛ كفاية
الأخيار، ج ١، ص ١٣٤ - ١٣٥.

٢. أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، مولا هم الكوفي، المقرئ المفسر الفقيه،
تابعي أصله الكوفة، نزل مكة، ذكره الشيخ فيمن روى عن علي بن الحسين عليه السلام، و روى عن ابن
عبَّاسٍ وَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَ ابْنِ عَمَرَ وَ آخَرِينَ، وَ رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ وَ الْأَعْمَشُ وَ أَيُّوبُ
وَ جَمَاعَةٌ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ - لَعَنَهُ اللَّهُ - بَعْدَ مُحَاوَرَةٍ طَوِيلَةٍ سَنَةَ ٩٥ هـ. رجال الطوسي، ص ١١٤، الرقم
١١٣٢؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٥٨، الرقم ٢٢٤٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٢١، الرقم ١١٦.

٣. الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٣٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٣،
ص ١٦٩؛ فتاوى السبكي، ج ١، ص ٢٦٣؛ جامع البيان للطبري، ج ٤، ص ٢٢؛ الجامع لأحكام القرآن،
ج ٤، ص ١٤٧.

٤. في «أ، ب، د»: «+» «يمكنه».

٥. في «أ، ب، د»: «-» «به».

٦. في «ع»: «-» «لزمه أيضاً الحج، فإن لم تجر عادته به».

٧. بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٦٩؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ١٦٩.

دليلاً على صِحَّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المُتَكَرِّر ذِكرُه - أنه لا خِلاف في أن مَنْ حالُه ذِكرناه أن الحَجَّ يَلْزِمُه، فَمَنْ ادَّعى أن الصَّحيحَ الجِسم إذا خلا من سائر الشرائط التي ذِكرناها يَلْزِمُه الحَجُّ، فَقَدْ ادَّعى وجوبَ حُكم شرعيٍّ في الذِّمَّة^١، و عليه الدليل؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ الذِّمَّة.

و أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^٢، والاستِطاعةُ في عُرْفِ الشَّرْعِ وعَهْدِ اللُّغَةِ أيضاً عبارةٌ عن تَسْهِيلِ^٣ الأمرِ وارتفاعِ المَشَقَّةِ فيه، وَلَيْسَتْ بعبارةٍ عن مُجَرَّدِ القُدْرَةِ. أَلَا تَرَى إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «ما أَسْتَطِيعُ النَّظَرَ إِلَى فُلَانٍ»، إذا كَانَ يُبْغِضُه وَيَمَقُّتُه وَيَتَقَلُّ عليه النَّظَرُ إِلَيْهِ، وإنْ كَانَتْ مَعَه قُدْرَةٌ على ذلك؟

وكذا يَقُولُونَ: «لا أَسْتَطِيعُ شُرْبَ هَذَا الدَّوَاءِ»، يُرِيدُونَ: إِنِّي أَنْفِرُ مِنْهُ وَيَتَقَلُّ عَلَيَّ^٥.

و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾^٦، وَإِنَّمَا أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى لَا مَحَالَةَ^٧.

فإذا تَقَرَّرَ ما ذِكرناه و كَانَ الصَّحيحُ الجِسم يَشُقُّ عليه المَشْيُ الطَّوِيلُ إِلَى الحَجِّ،

١. في «س»: «ذمته».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. في «ص» و المطبوع: «تسهيل».

٤. في «ص» و المطبوع: «كذلك».

٥. في «أ، ب»: «+ النظر إليه وإن كانت معه قدرة على ذلك».

٦. كهف (١٨): ٦٧.

٧. حكى الأدلة عن المرتضى الطباطبائي في رياض المسائل، ج ٦، ص ٥٨؛ و قريب منه ما في غنية

النزوع، ص ٥١٢.

لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعاً لَهُ فِي الْعُرْفِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ وَجَدَ الرَّاحِلَةَ وَلَمْ يَجِدْ نَفَقَةً لَطَرِيقِهِ وَلَا لِعِيَالِهِ، يَشُقُّ عَلَيْهِ السَّفَرُ وَيَصْعُبُ^١ وَتَنْفِرُ نَفْسُهُ^٢ وَلَا يُسَمَّى مُسْتَطِيعاً. فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْإِسْطَاعَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لَارْتِفَاعِ الْمَشَاقِّ وَالْكَلْفِ^٣ مَعَهُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَيْضاً مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^٤، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْطَاعَةُ؟ فَقَالَ: «الزَادُ وَالرَّاحِلَةُ»^٥.

المسألة السابعة والثلاثون والمائة

[الْقَوْرُ فِي الْأَمْرِ بِالْحَجِّ]

(الْأَمْرُ بِالْحَجِّ عَلَى التَّرَاخِي)^٦

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْحَجِّ عَلَى الْقَوْرِ، وَوَفَّقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو يُوْسُفَ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ^٧، وَوَفَّقَ الْمُزْنِي^٨ عَلَيْهِ.

١. فِي «أ، ب، د»: «يُضْعَف».

٢. فِي «أ، ب، د، ص، ع» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْوَاو».

٣. فِي «أ، ب، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «التَّكْلَف».

٤. آل عمران (٣): ٩٧.

٥. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٦٧، ح ٢٨٩٧؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٤٠٨٤؛ سنن الدار قطني، ج ٢، ص ١٩٤، ح ٢٣٩٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٤٤٢؛ السنن الکبری، ج ٤، ص ٣٣٠.

٦. وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي الْإِبَانَةِ بَأَنَّ وَجُوبَهُ عَلَى الْقَوْرِ. الْإِبَانَةُ، ص ٣٤٨.

٧. بِدَائِعِ الصَّنَاعِ، ج ٢، ص ١١٩؛ الْبَحْرُ الرَّائِقُ، ج ٢، ص ٥٤٢؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ٣، ص ١٩٥؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٧، ص ١٠٣؛ الْخِلَافُ، ج ٢، ص ٢٥٧، مَسْأَلَةُ ٢٢.

٨. مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ، ص ٦٢ - ٦٣ وَلَكِنْ قَالَ فِيهِ بِالتَّرَاخِي؛ فَتَحَ الْعَزِيزِيُّ، ج ٧، ص ٣١؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٧، ص ١٠٢؛ الْخِلَافُ، ج ٢، ص ٢٥٧، مَسْأَلَةُ ٢٢.

و قال الشافعي: الحجُّ على التراخي.^١

دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المُتقدِّم ذكره - أنَّ الأمر المُطلق وإن لم يكن من مذهبنا أنه يوجب فوراً ولا تراخياً في أصل وضع اللُّغة، وذهبنا إلى أنه على الوقف، فقد قطع الشَّرعُ العُدْرَ بوجوب حمل الأمر المُطلق على الفور، كما قطع العُدْرَ بحمله على الوجوب، وإن كان في وضع اللُّغة لا يقتضي ظاهره وجوباً ولا ندباً.

وقد دللنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في أصول الفقه^٢، وبينا أنَّ الصحابة والتابعين ثم تابعي التابعين وإلى وقتنا هذا يحملون أوامر الشَّرع في الأحكام الشَّرعية من كتاب وسُنَّة على الوجوب والفور، وأنَّ أحداً منهم لا يتوقَّف في ذلك طلباً للدليل، فصار هذا العرف الشَّرعي موجِباً لحمل الأوامر الشَّرعية على الفور، وقد أمر الله تعالى بالحجَّ أمراً مُطلقاً فيجب أن يكون محمولاً على الفور.

و أيضاً ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «مَنْ وَجَدَ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ مَا يُبْلَغُهُ الْحَجَّ فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَيْمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا».^٣

١. كتاب الأُمِّ، ج ٢، ص ١٢٩؛ فتح العزيز، ج ٧، ص ٣٠-٣١؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٠٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٩٥؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٥٧، مسألة ٢٢.
٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٥٣.
٣. سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٨٠٩؛ شعب الأيمان للسيهقي، ج ٣، ص ٤٣٠، ح ٣٩٧٨؛ عمدة القاري، ج ٩، ص ١٢٣؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٢٠، ح ١١٨٦٩؛ جامع البيان، ج ٤، ص ٢٤؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٣٠؛ الكشف والبيان للتعليبي، ج ٣، ص ١٥٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٥٨، مسألة ٢٢.

المسألة الثامنة والثلاثون والمائة

[وُجُوبُ الْعُمْرَةِ]

(وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ مِنْ جِهَةِ الْإِسْطَاعَةِ كَالْحَجِّ).^١

الصحيح عندنا: أَنَّ الْعُمْرَةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ، وَ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ، وَ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ وَ أَحْمَدُ وَ إِسْحَاقُ.^٢

و قَالَ مَالِكٌ وَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ.^٣

٣٠٧

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَتِمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^٤، وَ الْأَمْرُ بِالْإِتِمَامِ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: وَ مَا ذَلِكَ الْجِهَادُ؟ قَالَ: «الْحُجُّ وَ الْعُمْرَةُ».^٥

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٣٥٤؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٣٥.

٢. حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٣٠؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٧٣؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥٩؛ الاستذكار، ج ٤، ص ١٠٨ - ١٠٩؛ الكشف و البيان للثعلبي، ج ٢، ص ٩٦.

٣. الموطأ، ج ١، ص ٣٤٧؛ مواهب الجليل، ج ٣، ص ٤١٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٥٨؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٥٩؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ٧.

٤. البقرة (٢): ١٩٦.

٥. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٤، ص ١٩١، ح ١٨؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٧٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٦٨، ح ٢٩٠١؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٤، ص ٣٥٩؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٢٦٩٠؛ عوالي الاكبي، ج ١، ص ٢١٣، ح ٦٦.

المسألة التاسعة والثلاثون والمائة

[وَقْتُ أَدَاءِ الْعُمْرَةِ]

(لَا تَصِحُّ الْعُمْرَةُ فِي الشَّهْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً).^١

الذي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْعُمْرَةَ جَائِزَةٌ فِي سَائِرِ أَيَّامِ السَّنَةِ، وَقد رُوِيَ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْعُمْرَتَيْنِ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^٢، وَ رُوِيَ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً وَاحِدَةً^٣.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجُوزُ الْعُمْرَةُ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ وَأَكْثَرَ.^٥
وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَجُوزُ إِلَّا دَفْعَةً^٦، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالتَّخَعِّيِّ وَابْنِ سِيرِينَ^٧.

دَلِيلُنَا عَلَى جَوَازِ فِعْلِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «الْعُمْرَةُ إِلَى

٣٠٨

١. حكاها في الإبانة هكذا: ولا تكون في شهر مرتين. الإبانة، ص ٣٥٤.
٢. الكافي، ج ٤، ص ٥٣٤، ح ٣: من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٥.
٣. في «أ، ب، ج، د، س، ع»: «واحد».
٤. انظر: الكافي، ج ٤، ص ٥٣٤، ح ١ و ٢: من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٤، وحكاها عن المرتضى ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٤١؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٥٨.
٥. كتاب الأم، ج ٢، ص ١٤٧؛ مختصر المزني، ص ٦٣؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٥٢؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٤٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٧٥.
٦. المدونة الكبرى، ج ١، ص ٣٧٤؛ مواهب الجليل، ج ٣، ص ٤١٦؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٥٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٠، مسألة ٢٦.
٧. حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٥٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ١٧٥؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٤٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٠، مسألة ٢٦.

الْعُمْرَةُ كَفَّارَةٌ لِّمَا بَيْنَهُمَا^١. وَلَمْ يَفْصِلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ أَوْ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ^٢.

المسألة الأربعون والمائة

[مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ أَهْلِ الْعِرَاقِ]

(مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الشَّجَرَةُ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ الْعَقِيقُ)^٣.

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا وَيَقُولُونَ: إِنَّ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَكُلِّ مَنْ حَجَّ مِنَ الْمَشْرِقِ مَعَهُمْ عَلَى طَرِيقِهِمْ بَطْنُ الْعَقِيقِ، وَأَوَّلُهُ الْمَسْلَخُ، وَأَوْسَطُهُ عَمْرَةٌ، وَآخِرُهُ ذَاتُ عِرقٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ إِحْرَامٌ مِّنْ حَجٍّ مِّنْ هَذِهِ الْجِهَةِ مِنَ الْمَسْلَخِ.

وَرَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ يُوَافِقُ عَلَى هَذَا وَيَقُولُ: إِنَّ إِحْرَامَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنَ الْمَسْلَخِ أَحَبُّ إِلَيَّ^٤.

وَبَاقِي الْفُقَهَاءِ يَقُولُونَ: مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرقٍ^٥.

١. دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، ج ١، ص ٢٩٤؛ مَن لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ٢٢٢٩؛ عَوَالِي اللَّكْهِ، ج ٣، ص ١٦٩، ح ٧١؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ١٠، ص ٢٤٠، ح ٦؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٤٤٧؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٢، ص ١٩٨؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٤، ص ١٠٧؛ سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٩٦٤، ح ٢٨٨٨.
٢. حَكَاهُ عَنِ الْمَسَائِلِ النَّاصِرِيَّاتِ الْعَلَامَةِ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٤، ص ٣٥٨.
٣. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَفِي الْبَحْرِ الرِّخَّارِ عَنِ الْعَتَرَةِ أَنَّ ذَاتَ عِرقٍ لِلْعِرَاقِيِّ. الْإِبَانَةُ، ص ٣٥٨؛ الْبَحْرُ الرِّخَّارُ، ج ٣، ص ٢٨٨.
٤. كِتَابُ الْأَمِّ، ج ٢، ص ١٥٠؛ مُخْتَصَرُ الْمُزْنِيِّ، ص ٦٥؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٢٦٠.
٥. الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٧، ص ١٩٣؛ فَتْحُ الْوَهَّابِ، ج ١، ص ٢٣٨؛ الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٣٧٧؛ رِسَالَةُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، ص ٣٦٢؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٤، ص ١٦٦؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ١، ص ٣٩٤؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ، ج ٣، ص ٢١٤؛ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ج ٣، ص ٢٠٨؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ١، ص ٢٦٠.

فَأَمَّا مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ، وَهُوَ ذُو الْحُلَيْفَةِ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

وَأَيْضاً مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ^١ الْعَقِيقَ^٢، وَالْعَقِيقُ أَبْعَدُ مِنْ ذَاتِ عِرقٍ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتَ عِرقٍ.^٣
فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ مِيقَاتُ، لَكِنَّهُ آخِرُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَالْمِيقَاتُ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ.^٤

المسألة الحادية والأربعون والمائة

[حَجُّ التَّمَتُّعِ وَأَفْضَلِيَّتُهُ مِنَ الْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ]

(التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ).^٥

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ: التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَلَهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ: أَنَّ

١. فِي «ج، د، س، ص، ع»: «الشرق».

٢. الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٤، ص ٣٤٩، ح ٥؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ٣٤٤؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٧٤٠؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٨٣٣؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٥، ص ٢٨؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ١٥٥، ح ١٢٤٤٠.

٣. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١١٥-١١٦؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٩٧٢-٩٧٣، ح ٢٩١٥؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٥، ص ٢٧.

٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَسْبَق».

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، ص ٣٥٠.

الإفراد أفضل^١.

و قال أحمدُ وأصحابُ الحديثِ: التمتعُ أفضل^٢.

و قال أبو حنيفةٌ وأصحابه: القرآنُ أفضلُ من الجميع^٣.

دليلنا على ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المتقدم ذكره - أن التمتع بالعمرة إلى الحجِّ مَشَقَّتُهُ أَكْثَرُ وَ كَلْفَتُهُ أَوْفَرُ، وَ الثَّوَابُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ، فَثَبَّتَ أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ.

فإِنْ احْتَجُّوا بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي حِجَّتِهِ حَجٌّ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا - عَلَى مَا اخْتَلَفَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ^٤ - وَ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ، فَلَوْ كَانَ التَّمَتُّعُ أَفْضَلَ لَمَا عَدَلَ عَنْهُ.

٣١٠

فالجواب^٥ عنه: أَنَا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَحِجَّ مُتَمَتِّعًا، كَانَ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَمْ يَتَمَتَّعْ لِعُذْرٍ أَوْ لَخَوْفِ قَوْتِ الْحِجِّ، عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ يَفْعَلُ الْأَفْضَلَ مِنَ الْأَعْمَالِ وَ غَيْرِ الْأَفْضَلِ.

١. حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٥٩؛ فتح العزيز، ج ٧، ص ١٠٦-١٠٧؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٥٢؛ المحلى، ج ٧، ص ١١٠؛ الانتصار، ص ٢٣٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٦، مسألة ٣٣.

٢. المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٢٣٢؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٢٣٢؛ فتح العزيز، ج ٧، ص ١٠٦؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٥٢؛ الانتصار، ص ٢٣٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٦، مسألة ٣٣.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢٥؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤١٣؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٥٣؛ المحلى، ج ٧، ص ١١٠؛ تفسير الرازي، ج ٥، ص ١٥٥؛ الانتصار، ص ٢٣٩؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٦٧، مسألة ٣٣.

٤. المسند للشافعي، ص ١٩٦؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ١٠٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٥؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ٣١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٨٨؛ ح ٢٩٦٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٩٩، ح ١٧٧٧.

٥. في «أ، ب، د»: «و الجواب».

٦. في «ص» و المطبوع: «لو».

المسألة الثانية والأربعون والمائة

[وَقْتُ الرَّمْيِ]

(وَقْتُ الرَّمْيِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا).^١

هذا صحيح، و يجوزُ عندنا أن ترمي النساءُ والخائفُ بالليلِ.

و قال الشافعي: يجوزُ رمي جَمَرَةِ الْعَقَبَةِ لَيْلَةَ النَّحْرِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.^٢

و قال أبو حنيفة: لا يجوزُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.^٣

و قال الشافعي: لا يجوزُ الرَّمْيُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.^٤

و قال أبو حنيفة: إذا رمي في اليومِ الثالثِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَجْزَأُهُ.^٥

دليلنا - بَعْدَ الإجماعِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ عَلَى جَوَازِ الرَّمْيِ بِاللَّيْلِ -: ما رَوَتْهُ عائشةُ مِنْ أَنَّهُ

١. حكى في البحر الزخار عن العترة كونه من الضحى، واحتجَّ بحديث: «حتى تطلع الشمس»، ولم يقل: «إلى الغروب» بل ذكر أنَّ آخر وقت أدائه فجر ثاني النحر، ولم يذكر خلافاً للناسر ولا وفاقاً.

٢. كتاب الأم، ج ٢، ص ٢٣٤؛ مختصر المزني، ص ٦٨؛ المجموع، ج ٨، ص ١٨٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢١.

٣. الظاهر هو قول مجاهد والثوري والنخعي: بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٣٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٤٤٩؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٤٥٢ أما قول أبي حنيفة هو الجواز بعد طلوع الفجر: المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢١؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤٠٨؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٣٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٤٤٩؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٤٥٢؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٨١.

٤. المجموع للنووي، ج ٨، ص ٢٨٢؛ فتح الوهاب، ج ١، ص ٢٥٥؛ مغني المحتاج، ج ١، ص ٤٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٤٧٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ٣٥١، مسألة ١٧٦.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٦٨؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ١٣٨؛ فتح العزيز، ج ٧، ص ٣٩٦ - ٣٩٧؛ المجموع للنووي، ج ٨، ص ٢٨٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٣٨٤؛ عمدة القاري، ج ١٠، ص ٨٦؛ الخلاف، ج ٢، ص ٣٥١، مسألة ١٧٦.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرْسَلَ لَيْلَةَ النَّحْرِ أُمَّ سَلَمَةَ فَرَمَتْ^١ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَفَاضَتْ^٢.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَمَى مِنْ ضُحَى يَوْمِ النَّحْرِ^٣ وَقَالَ:
«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^٤.
قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ الرَّمِي فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا نُجِيزُهُ فِي غَيْرِهِ لِلْخَائِفِ
وَالنَّسَاءِ.

المسألة الثالثة والأربعون والمائة

[أعمال القارن]

(القارن يطوف طوافين و يسعي سعين)^٥.

أَمَّا لَفْظَةُ «الْقَارِنِ» عِنْدَنَا فَلَا تَقَعُ^٦ إِلَّا عَلَى مَنْ قَرَنَ بِإِحْرَامِهِ سَوْقَ الْهَدْيِ، وَعِنْدَنَا أَنَّ
مَنْ سَاقَ هَدْيًا مُقْتَرِنًا بِإِحْرَامِهِ فَعَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ وَ سَعْيٌ وَاحِدٌ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.
فَإِنْ كَانَ الْقَارِنُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي حَكَيْنَاهَا «مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مُقْتَرِنًا
بِإِحْرَامِهِ»، فَقَدْ زِيدَ فِيهَا سَعْيٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَنَا، وَعَلَى مَنْ ادَّعَى شَرْعًا زَائِدًا لِلدَّلِيلِ.

١. فِي «أ، ب، د»: «فَرَمَيْتَ».

٢. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٩٤٢؛ شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ، ج ٢، ص ٢١٨؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطَيْبِي، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٢٦٦٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ، ج ١، ص ٤٦٩؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٥، ص ١٣٣.

٣. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٩٧١؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ١٩٠، ح ٨٩٥؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٥، ص ٢٧٠، ح ٣٠٦٣؛ صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ، ج ٤، ص ٢٧٧؛ السَّنَنِ دَارِ قُطَيْبِي، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٢٦٥٦.

٤. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٣، ص ٣١٨؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٥، ص ٢٧٠، ح ٣٠٦٢؛ صَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ، ج ٤، ص ٢٧٧؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٥، ص ١٢٥.

٥. حِكَاةُ فِي الْبَحْرِ الرِّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ. الْبَحْرِ الرِّخَّارِ، ج ٣، ص ٢٧٨.

٦. فِي «أ، ب، س»: «يَقَعُ».

فإن كَانَ يُرَادُ بِالْقَارِنِ مَا يُرِيدُهُ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّهُ «الْجَامِعُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ»، فَعِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِفْرَادِ الْعُمْرَةِ مِنَ الْحَجِّ.

و«الْتِمَتُعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ» هُوَ الَّذِي يُحْرَمُ أَوَّلًا بِالْعُمْرَةِ، وَ يَطُوفُ لِلْعُمْرَةِ وَ يَسْعَى، ثُمَّ يُحْرَمُ لِلْحَجِّ وَ يَطُوفُ لِحِجَّتِهِ^١ وَ يَسْعَى.

فإن كَانَ الْمُرَادُ فِي الْمَسَائِلِ بِالْقَارِنِ هُوَ «الْمُتَمَتِّعُ» فَقَدْ عَبَّرَ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ عِبَارَتِهِ؛ وَ لَعَمْرِي إِنْ الْمُتَمَتِّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَعَ إِفْرَادِ الْعُمْرَةِ مِنَ الْحَجِّ يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَ سَعْيَانِ: طَوَافٌ وَ سَعْيٌ لِعُمْرَتِهِ، وَ طَوَافٌ وَ سَعْيٌ لِحِجَّتِهِ.

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقَارِنَ هُوَ السَّائِقُ لِلْهَدْيِ^٢ يَجِبُ عَلَيْهِ طَوَافٌ زَائِدٌ عَلَى طَوَافِ الْمُفْرَدِ: فَهُوَ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ، وَ فِيهِ الْحُجَّةُ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ ادَّعَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ سَعْيًا زَائِدًا فَقَلْبَهُ الدَّلِيلُ.

المسألة الرابعة والأربعون والمائة

[قَتْلُ الصَّيْدِ خَطَأً]

(مَنْ أَخْطَأَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ).^٣

عِنْدَنَا: أَنَّ مَنْ قَتَلَ صَيْدًا مُتَعَمِّدًا قَاصِدًا فَتَقَضَّ إِحْرَامُهُ كَانَ عَلَيْهِ جَزَاءَانِ، وَ إِنْ قَتَلَهُ خَطَأً أَوْ جَهْلًا فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ.^٤

١. فِي «أ، ب، د، س»: «بِحِجَّتِهِ».

٢. فِي «د»: «فَلَا».

٣. ذَكَرَ فِي الْإِبَانَةِ هَكَذَا: قَالَ النَّاصِرُ لِلْحَقِّ يَجِبُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ مُتَعَمِّدًا الْجَزَاءُ، وَ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ الرِّخَارُ وَ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى النَّاصِرِ. الْإِبَانَةُ، ص ٣٧٧: الْبَحْرِ الرِّخَارُ، ج ٣، ص ٣١٦.

٤. حَكَاهُ عَنِ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْعَلَامَةِ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٤، ص ١٢١.

و قال الشافعي: لا فرق في وجوب جزاء الصيد إذا فعله بين العمد والنسيان، وهو قول باقي الفقهاء، غير أنهم لا يوجبون في العايد جزاءين^١ كما أوجبناه. والذي يدل على أنه يلزم المخطئ في قتل الصيد الجزاء: الإجماع المتقدم ذكره، وأظن أن لا خلاف فيه بين باقي الفقهاء.

المسألة الخامسة والأربعون والمائة

[الوصية بالحق]

(من أوصى بالحق حج من جميع ماله بمنزلة الدين إن كان ضرورة، فإن كان قد حج فمِن الثُلث).^٢

هذا صحيح، والدليل على صحته: إجماع الطائفة.

[و]^٣ لأنه إذا مات وعليه الحج فقد مات وفي ذمته دين الله يجب قضاؤه، فعلى وصيه أن يخرج من ماله ما ينصرف إلى من يحج عنه، فإن تبرّع متبرّع بالحق عنه لم يخرج الوصي من ماله شيئاً.

فأما من حج فلا شيء عليه ولا في ذمته من الحج لله تعالى، وما وصى به إنما [هو]^٥ تبرّع وتصرّف^٦، ويجب أن يكون ذلك من ثلثه.

٣١٣

١. كتاب الأم، ج ٢، ص ٢٥٨؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ٣٠٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٦٩؛

المغني لابن قدامة، ج ٣، ص ٥٣١.

٢. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٣٥٤؛ البحر الزخار، ج ٣، ص ٢٩٥.

٣. من عندنا.

٤. في «أ، ب، د»: «و لا».

٥. من عندنا.

٦. في «أ، ب، د»: «يتبرّع و يصرف».

المسألة السادسة والأربعون والمائة

[الاستئجار للحج]

(الاستئجار على فعل الحج والعمرة جائز).^١

الذي نذهب إليه: أنه يجوز الاستئجار على الحج عن المعصوب^٢ والميت، وإذا حج الأجير استحق الأجرة المسماة، وسقط الفرض عن المحجوج عنه. ووافقنا على ذلك الشافعي.^٣

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الاستئجار على الحج، فإذا استأجر من يحج عنه فالحج عن الفاعل له و ثوابه له، وإنما يحصل للمستأجر ثواب نفقته.^٤

والذي يدل على جواز النيابة في الحج وسقوط الفرض عن المحجوج عنه - بعد الإجماع المتردد - ما روي من أن امرأة من خثعم أتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستمسك على الراحلة؛ أفأحج عنه؟ فقال عليه السلام: «نعم». قالت: فهل ينفعه ذلك؟ فقال: «نعم، كما لو كان على أبيك دين ففَضِيته نفعه».^٥

٣١٤

١. لم نثر على قائله ولا على مصدر له.

٢. المعصوب: الضعيف، والعصب: الشلل والعرج. لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٩ (عصب).

٣. كتاب الأم، ج ٢، ص ١٣٥؛ حلية العلماء، ج ٣، ص ٢٤٥؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٢٠؛ المغني

لابن قدامة، ج ٣، ص ١٨٠.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ١٥٨؛ تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٤٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٣،

ص ١٨٠؛ المجموع للنووي، ج ٧، ص ١٣٩.

٥. المسند للشافعي، ص ١٠٨؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤٠؛ صحيح

المسألة السابعة والأربعون والمائة

[مَنْ نَذَرَ حِجَّةً وَ عَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَحُجَّ حِجَّتَيْنِ]

(مَنْ نَذَرَ حِجَّةً وَ عَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ أَجَزَّاتُهُ حِجَّةً وَاحِدَةً).^١

عندنا: أَنَّ مَنْ نَذَرَ حِجَّةً وَ عَلَيْهِ^٢ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَحُجَّ حِجَّتَيْنِ، وَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضَانِ بِحِجَّةٍ وَاحِدَةٍ.

الدليل على ذلك: أَنَّ النَّذَرَ سَبَبٌ لِلْجُوبِ، وَ وَجُوبُ الْحَجِّ بِالنَّذْرِ يُخَالِفُ سَبَبَهُ سَبَبَ الْحَجِّ الْأَوَّلِ الْأَصْلِيِّ، وَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبَانِ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا.

وَ لَيْسَ يَجْرِي هَذَا مَجْرَى مَا يَتَدَاخَلُ مِنَ الْكُفَّارَاتِ وَ الْحُدُودِ فَيَسْقُطُ بَعْضُهُ بِفِعْلِ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ عُقُوبَاتٌ، فَجَازَ أَنْ يَسْقُطَ بَعْضُهُ بِفِعْلِ بَعْضٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاجِبَاتُ الَّتِي هِيَ مَصَالِحٌ وَ عِبَادَاتٌ.

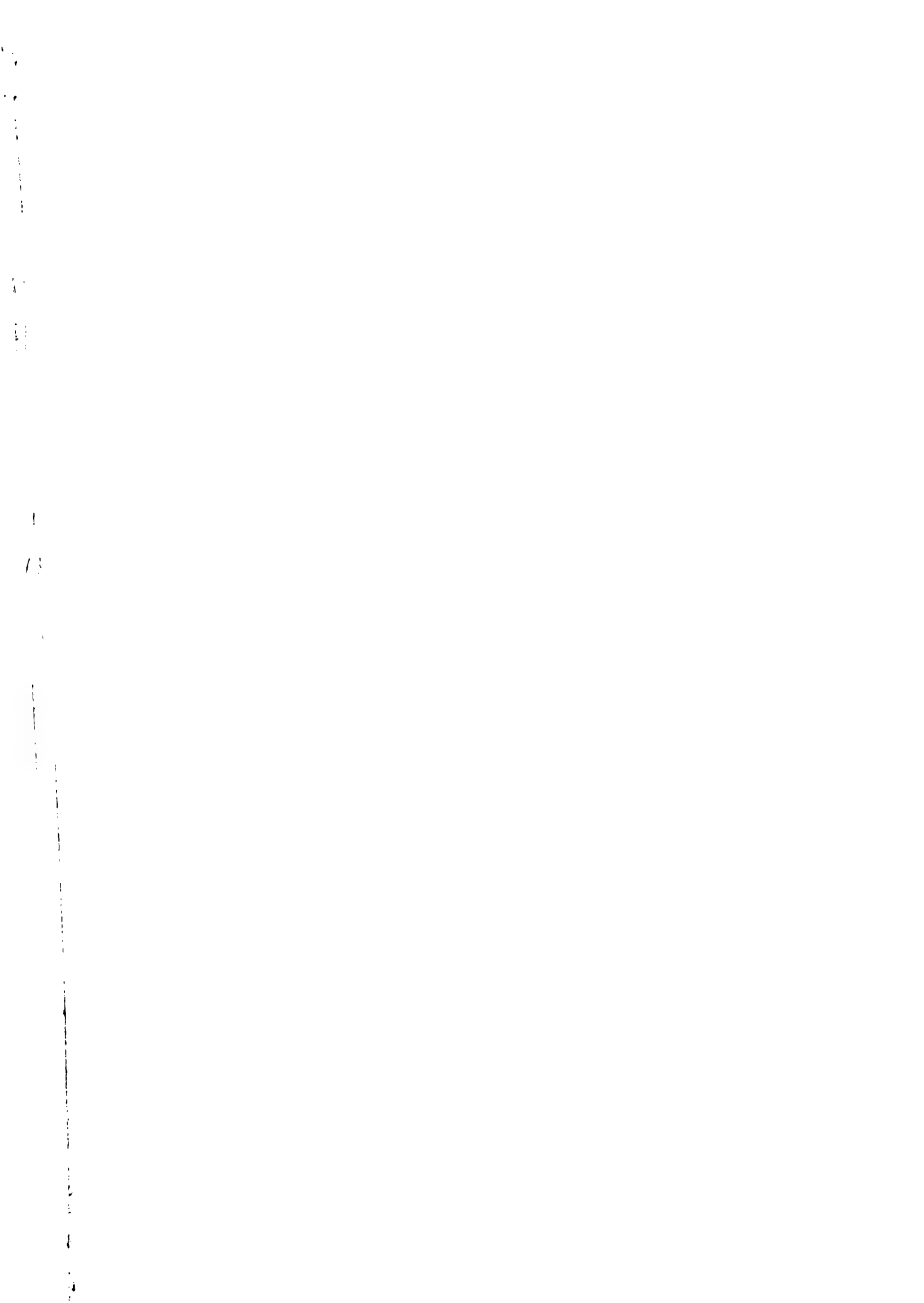
﴿ البخاري، ج ٢، ص ١٤٠؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٠١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٧١، ح ٢٩٠٩؛

سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٨٠٩.

١. لم نعتز على قائله ولا على مصدر له.

٢. في «أ، ب، د» - «حِجَّةٌ وَ عَلَيْهِ».

كتاب النكاح



المسألة الثامنة والأربعون والمائة

[حُكْمُ أُمِّ الْمَرْأَةِ بِالْعَقْدِ]

(أُمُّ الْمَرْأَةِ لَا تَحْرُمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ).^١

عندنا: أَنَّ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ يَحْرُمْنَ بِالْعَقْدِ عَلَى بَنَاتِهِنَّ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْدُّخُولِ.

و وافقنا على ذلك جميعُ فقهاءِ الأمصارِ.^٢

و رُوِيَ خِلَافٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَ ابْنِ الزُّبَيْرِ^٣، وَ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يَحْرُمَنَّ إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ.^٤

١. حكاها في الإبانة، ص ٣٨٤.

٢. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٦؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢١٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ١٩٩؛ البحر الرائق، ج ٣، ص ١٦٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٧٢؛ الشرح الكبير، ج ٧، ص ٤٧٤؛ الموطأ، ج ٢، ص ٥٣٣؛ رسالة ابن أبي زيد، ص ٤٠٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨؛ جامع البيان، ج ٤، ص ٤٢٣؛ تفسير ابن أبي جامع، ج ٣، ص ٩١١؛ أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٥٩؛ الخلاف، ج ٤، ص ٣٠٣، مسألة ٧٥.

٣. أبو عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي المدني، أحد الفقهاء بالمدينة، روى عن أبيه و أخيه عبد الله و أمه أسماء و خالته عائشة و تفقه عليها، و حكيم بن حزام، و روى عنه أولاده و سليمان بن يسار و أبو سلمة بن عبد الرحمن و الزهري، مات سنة ٩٤ هـ. تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ١١، الرقم ٣٩٠٥؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٦٢، الرقم ٥١.

٤. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢١٧؛ أحكام القرآن للحصّاص، ج ٢، ص ١٦٠؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ١٠٦؛ الاستذكار، ج ٥، ص ٤٥٩.

دليلنا: الإجماع المتقدم ذكره.

و أيضاً ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص^١ أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَرَّمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا، وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ بَنَتُهَا».^٢

فإن تعلّقوا بقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ» إلى قوله: «وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ»^٣، فشرط في تحريم أمّهات النساء والربائب الدخول.

فالجواب عنه: أن رجوع الشرط إلى الأمرين يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه، ولا خلاف في رجوعه إلى الربائب.

وقد روي عن ابن عباس أنه قال في تفسير هذه الآية: أبهموا ما أبهم الله.^٤ وروي أيضاً أنه قال: تحريم أمّهات النساء مبهم.^٥

١. أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، لم يكن بينه وبين أبيه في السن سوى إحدى عشرة سنة، وأسلم قبل أبيه، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، وروى عن أبيه وأبي بكر وعمر ومعاذ، وروى عنه أنس بن مالك وأبو أمامة وسعيد بن المسيب وعروة، وكان مع معاوية في صفين، مات سنة ٦٣ هـ. رجال الطوسي، ص ٤٣، الرقم، ٢٩٦؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٣٣؛ تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٣٥٧، الرقم ٣٤٥٠.

٢. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٦٠؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٣٢٦، ح ٤٤٧٤٧.

٣. النساء (٤): ٢٣.

٤. معرفة السنن والآثار، ج ٥، ص ٢٨٦؛ تفسير السمعاني، ج ١، ص ١١٢؛ تفسير الرازي، ج ١٠، ص ٣٥؛ تفسير أبي السعود، ج ٢، ص ١٦١؛ المبسوط للرخسي، ج ٧، ص ٤؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٥٨؛ الخلاف، ج ٤، ص ٣٠٤، مسألة ٧٥.

٥. سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٩٣٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٣٠٩، ح ١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٦٠؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ١٠٦؛ الدرر المنثور، ج ٢، ص ١٣٥.

فَمَا أَنْ يَكُونَ قَالَهُ تَفْسِيرًا أَوْ تَوْقِيفًا؛ فَإِنْ قَالَهُ تَوْقِيفًا فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَاجِبٌ، وَإِنْ قَالَهُ تَفْسِيرًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَلَمْ يُخَالِفْهُ مُحَالِفٌ.

المسألة التاسعة والأربعون والمائة

[الزنى و حرمة المصاهرة]

(الزنى لا يوجب تحريم المصاهرة).^١

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّهَا وَابْنَتِهَا، سِوَاءَ كَانَ الزَّنى قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَاللَّيْثِ وَمَالِكٍ وَرَبِيعَةَ.^٢
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِذَا زَنَى بِامْرَأَةٍ حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبَنَتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ.^٣

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ».^٤

١. حكي في البحر الزخار عن العترة. البحر الزخار، ج ٤، ص ٣٧.

٢. كتاب الأم، ج ٥، ص ١٦٦؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٧٦؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢١٩؛ الشرح الكبير، ج ٧، ص ٤٧٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١٤٣؛ الانتصار، ص ٢٦٦.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢٠٤؛ الاستذكار، ج ٥، ص ٤٦٣؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١٤٣؛ الانتصار، ص ٢٦٦.

٤. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٤٩، ح ٢٠١٥؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ١٠٥؛ سنن الدار قطني، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣٦٣١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٦٩؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٥٥، ح ٩٩٥٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١٤٥؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٥، ص ١١٥.

و في خَبَرٍ آخَرَ: «لا يُفْسِدُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، و إذا فَجَرَ رَجُلٌ^١ بامرأة فلا عليه أن يَنْكِحَ أُمُّهَا و بِنْتُهَا»^٢، و هذا نَصٌّ في مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

فإن قِيلَ في الخبرِ الأولِ - لا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ -: أنتم تذهبونَ إلى خِلَافِ ذلك و تقولونَ: إنَّ مَنْ يَلُوطُ^٣ بغلامٍ فأَوْقَبَهُ لم تَحِلَّ له أُمُّهُ و لا أُخْتُهُ و لا بِنْتُهُ أبداً. قلنا: ظاهرُ الْخَبَرِ يَدْخُلُ فيه ما عَارَضْتُمْ به، و إنما أَخْرَجْنَا منه الْمُتَلَوِّطَ بِدَلِيلٍ، و لا دليلَ على ما اختلفنا فيه يوجبُ تَخْصِيصَ الظاهرِ.

المسألةُ الْخَمْسُونَ و المائةُ

[الشهادةُ و الْوَلِيُّ في صِحَّةِ النِّكَاحِ]

(الشهادةُ مُعْتَبَرَةٌ في صِحَّةِ النِّكَاحِ في أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، و كذلك الْوَلِيُّ، و في الروايةِ الْآخَرَى: هما مُسْتَحَبَّانِ).^٥

الذي يَذْهَبُ إليه أَصْحَابُنَا: أنَّ الشهادةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ في صِحَّةِ النِّكَاحِ، و يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ مِنْ دُونِهَا، و إنْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ أَفْضَلَ و أَوْلَى.

و قد حُكِيَ عن بعضِ الصَّحَابَةِ الْمُوَافَقَةُ لَنَا في أنَّ الشهادةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ في النِّكَاحِ، و إلى ذلك ذَهَبَ دَاوُدُ^٦.

١. في «أ، ب، د، ع»: - «رجل».

٢. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٦٩؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٣٢٧، ح ٤٤٧٥٠.

٣. في جميع النسخ: «يلوط»، و ما أثبتناه من المطبوع.

٤. في «أ، ب، د»: - «صحّة».

٥. حكى في البحر الزخار عن العترة. البحر الزخار، ج ٤، ص ٢٣ و ٢٧.

٦. حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٦٥؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٣٦٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٣٩؛

البحر الزخار، ج ٤، ص ٢٧.

فَأَمَّا الْوِلَايَةُ فَعَدْنَا: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعَاقِلَةَ الْبَالِغَةَ تَزُولُ^١ عَنْهَا الْوِلَايَةُ فِي بُضْعِهَا، وَلَهَا أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسَهَا، وَأَنْ تُؤْكَلَ مِنْ يُزَوِّجُهَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَسَائِرُ الْفُقَهَاءِ سِوَى مَالِكٍ: إِنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي النِّكَاحِ.^٢

وَقَالَ مَالِكٌ: مِنْ شَرْطِ النِّكَاحِ أَنْ لَا يَتَوَاصَا بِالْكِتْمَانِ، فَإِنْ تَوَاصَا بِذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ حَضَرَهُ الشُّهُودُ^٣، فَإِنْ لَمْ يَتَوَاصَا بِهِ صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الشُّهُودُ.^٤ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ الْعَاقِلَةَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا جَازَ النِّكَاحُ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفَّاءً لَهَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا.^٥

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: يَقِفُ النِّكَاحُ عَلَى إِجَازَةِ وَلِيِّهَا؛ فَإِنْ أَجَازَهُ جَازَ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ وَكَانَ كُفَّاءً لَهَا أَجَازَهُ الْحَاكِمُ.^٦

١. في «أ» ب، د: «يزول».

٢. المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٣٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٩٠؛ كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٣؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٦٥؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٣٩؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٧٩.

٣. في «أ» ب، ج، د، س، ع: «حضره». وفي «ص» والمطبوع: «حضرته»، وما أثبتناه هو الأصح.

٤. في «ج» س، ص، ع: «فإن».

٥. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٩٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٥؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٧٩.

٦. المبسوط، ج ٥، ص ١٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٢؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨؛ جواهر العقود، ج ٢، ص ١٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٨٥؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٧٤؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥١؛ مسألة ٦.

٧. المبسوط، ج ٥، ص ١٠؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٢؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٢٤٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٣٧؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥١؛ مسألة ٦.

و قَالَ الشافعي: لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ ذَكَرٍ؛ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتِ الْمَنْكُوحَةُ.^١
دَلِيلُنَا عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي النِّكَاحِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - أَنَّ الْأَصْلَ
أَنْ لَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ شَرَعٌ وَ حُكْمٌ زَائِدٌ، فَمَنْ ادَّعَاهُ كَانَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.^٢ وَ قَوْلُهُ: ﴿وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى
مِنْكُمْ﴾^٣، وَ لَمْ يَشَرْطِ الشَّهَادَةَ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ فَقَدْ خَالَفَ الظَّاهِرَ وَ عَلَيْهِ
الدَّلِيلُ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَ شَاهِدَيَّ عَدِلٍ».^٤
فَالْجَوَابُ^٥ عَنْهُ: أَنَّ النَّفْيَ مَحْذُوفٌ فِي الْكَلَامِ، وَ لَيْسَ هُمْ^٦ إِنْ^٧ يُضْمِرُوا فِي أَنَّ
النَّفْيَ وَقَعَ عَلَى الْإِجْزَاءِ بِأَوَّلِي مَا إِذَا أَضْمَرْنَا أَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْفَضْلِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى
قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَدَقَةٌ وَ ذُو رَحِمٍ مُحْتَاجٌ»^٨، وَ قَوْلُهُ: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ
إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^٩.

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ١٣؛ مختصر المزني، ص ١٦٣؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٢٣؛ المجموع للنووي،
ج ١٦، ص ١٤٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٣٧.

٢. النساء (٤): ٣. ٣. النور (٢٤): ٣٢.

٤. المسند للشافعي، ص ٢٢٠؛ المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ١٩٦، ح ١٠٤٧٣؛ المصنف لابن أبي
شيبه، ج ٣، ص ٢٧٣، ح ١٦؛ صحيح ابن حبان، ج ٩، ص ٣٨٦؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٦٣؛ سنن
الدار قطني، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٣٤٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١١١ و ١٢٤.

٥. في «أ، ب، د»: «و الجواب».

٦. في «أ، ب، ج، د، ع» و المطبوع: «لهم».

٧. في جميع النسخ: «بأن»، و ما أثبتناه من المطبوع.

٨. من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٠؛ الاختصاص، ص ٢١٩؛ مكارم الأخلاق، ص ٤٤٢؛
عوالي اللآلي، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٩٤؛ بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ٥٨.

٩. دعائم الإسلام، ج ١، ص ١٤٨؛ المجازات النبوية، ص ١١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٤٤؛

فَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ الْعَاقِلَةِ أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْلُو لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^٢، فَأُضَافَ عَقْدُ النِّكَاحِ إِلَيْهَا، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ لَهَا أَنْ تَتَوَلَّاهُ.

وَأَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَزَا جُنَاحاً﴾^٣، فَأُضَافَ التَّرَاجُعُ وَهُوَ عَقْدٌ مُسْتَقْبَلٌ إِلَيْهِمَا.

وَأَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجِلُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^٤، فَأَبَاحَ فِعْلَهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْوَلِيِّ.

٣٢٢

فَإِنْ قِيلَ: فِي الْآيَةِ اشْتِرَاطُ الْمَعْرُوفِ، فَذَلُّوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا قَدْ فَعَلَتْ مَعْرُوفاً وَلَمْ تَأْتِ مُنْكَرًا، فَإِنَّ مُخَالَفَتَكُمْ يَقُولُ: إِنَّ زَوْجَ الْوَلِيِّ لَهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمُرَادُ.

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِاشْتِرَاطِ الْمَعْرُوفِ عَقْدُ الْوَلِيِّ لَا عَقْدَهُ عَلَيْهَا^٦ [لأنه]^٧ لَا يَكُونُ فِعْلاً مِنْهَا فِي نَفْسِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَبَاحَ ذَلِكَ لَهَا أَنْ تَفْعَلَهُ بِنَفْسِهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ عَقْدُ الْوَلِيِّ عَلَيْهَا.

«عوالي اللاكي» ج ١، ص ٣٠٦، ذيل الحديث ١٠: بحار الأنوار، ج ٨٠، ص ٣٧٩، مستدرک الوسائل، ج

٣، ص ٣٥٦، ح ٣٧٦٨؛ نقلاً عن الراوندي في لبّ الباب.

١. في «أ» ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «المرأة».

٢. البقرة (٢): ٢٣٠.

٣. البقرة (٢): ٢٣٠.

٤. البقرة (٢): ٢٣٤.

٥. في «أ» ب: «تزوج».

٦. في المطبوع: «عليها لا عقد نفسها» بدل من: «لا عقده عليها».

٧. من عندنا.

و أيضاً قوله تعالى: «فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكَحُوا أَرْوَاحَهُمْ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ»^١، فأضاف العقد إليهن، ونهى الأولياء عن منعهن من ذلك.

و أيضاً ما رواه ابن عباس عنه عليه السلام أنه قال: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا»^٢، ومُخَالَفَنَا يَزْعُمُ أَنَّ وَلِيِّهَا أَحَقُّ بِهَا مِنْ نَفْسِهَا.

و أيضاً ما روي من: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ خَطَبَ أُمَّ سَلَمَةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا - فَقَالَتْ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي حَاضِرًا^٣. فقال عليه السلام: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ حَاضِرًا وَلَا غَائِبًا إِلَّا وَ يَرْضَى بِي».

ثم قال لعمر بن أبي سلمة^٤ - وَ كَانَ صَغِيرًا -: «قُمْ فَزَوِّجْهَا»^٥، فَقَدْ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَغَيْرِ وَلِيِّ.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ بَغَيْرِ

٣٢٣

١. البقرة (٢): ٢٣٢.

٢. الموطأ ج ٢، ص ٥٢٤، ح ٤؛ المسند للشافعي، ص ١٧٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٧٧، ح ٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٣٨؛ صحيح المسلم، ج ٤، ص ١٤١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٢٠٩٨؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٨٧، ح ١١١٤؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٨٤، ح ٣٢٦٠؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١١٥.

٣. في (٥) - «... خُطِبَ أُمُّ سَلَمَةَ...» إِلَى هُنَا.

٤. أبو حفص عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال القرشي المخزومي المدني، ربيب رسول الله ﷺ، ولد في السنة الثانية، وقيل: قبل الهجرة بستين بأرض الحبشة، أمه أُمُّ سَلَمَةَ، شهد مع أمير المؤمنين علي عليه السلام وقعة الجمل، روى عن النبي ﷺ وأمه أُمُّ سَلَمَةَ، و روى عنه ابنه وسعيد بن المسيب وعروة وقدامة وثابت البناني وآخرون، توفي بالمدينة سنة ٨٣ هـ. أسد الغابة، ج ٤، ص ٧٩؛ تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٣٧٢، الرقم ٤٢٤٦؛ الإصابة، ج ٤، ص ٤٨٧، الرقم ٥٧٥٧.

٥. مسند ابن راهوية، ج ٤، ص ٦٦؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣١٣؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٨١-٨٢؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٣٥؛ صحيح ابن حبان، ج ٧، ص ٢١٣؛ المستدرک، ج ٤، ص ١٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٣١، بالاختلاف يسير.

إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ».^١

فالجواب عنه: أن^٢ هذا خبر^٣ مطعون عليه، مقدوح فيه بما هو معروف في الكتب، وتأويله - إذا كان صحيحاً - أن يُحمَلَ على الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما، فإن الولي والمولى بمعنى واحد، وقد روي في بعض الروايات: «أيما امرأة نكحت بغير إذن موالها».^٤

فإن قيل: في الخبر ما يمنع من حمليه على الأمة، وهو قوله: «فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحلت من فرجها»^٥، فالمهر لا يكون للأمة بل للمولى.

قلنا: يجوز أن يُضاف إليها للعلقة^٦ التي بينه وبينها وإن^٧ كان ملكاً للمولى، كما قال عليه السلام: «من باع عبداً وله مالاً»^٨، فأضاف المال إلى العبد وإن كان للمولى.

١. المسند للشافعي، ص ٢٢٠؛ المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ١٩٥؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٦؛ سنن

الدارمي، ج ٢، ص ١٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٠٥؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٨١،

ح ١١٠٨؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٧٢؛ المستدرک، ج ٢، ص ١٦٨؛ السنن الكبرى للبيهقي،

ج ٧، ص ١٠٥.

٢. في «أ، ب»: «أنه».

٣. في «أ، ب»: «الخبر».

٤. مسند أحمد، ج ٦، ص ١٦٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦٣، ح ٢٠٨٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧،

ص ١٠٥.

٥. سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥٢٨؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٨١، ح ١١٠٨؛ المعجم

الأوسط، ج ١، ص ٢٦٨؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٨٥؛ الجامع الصغير، ج ١، ص ٤٥٧، ح ٢٩٦٢.

٦. في «أ، ب، د»: «العلقة».

٧. في «أ، ب، د»: «فإن».

٨. المسند للشافعي، ص ٢٣٥؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٩؛

سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٤٦، ح ٢٢١١؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٣١، ح ٣٤٣٣؛ سنن الترمذي، ج ٢،

ص ٣٥٧، ح ١٢٦٢؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٩٧، ح ٤٦٣٦.

٩. في «أ، ب»: «كان».

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»^١.
 فعندنا أَنَّ المرأةَ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا فَذَلِكَ نِكَاحٌ بِوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ
 الْوِلَايَةَ لِلْعَقْدِ، وَمَنْ يَدَّعِي أَنَّ لَفْظَ الْوَلِيِّ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الذَّكَرِ مُبْطَلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى
 الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: «رَجُلٌ وَلِيٌّ، وَامْرَأَةٌ وَلِيٌّ»، كَمَا يُقَالُ: «وَصِيٌّ» فِيهِمَا.

المسألة الحادية والخمسون والمائة

٣٢٤

[الشَّهَادَةُ فِي النِّكَاحِ]

(وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ)^٢.
 وَأَمَّا الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا فَهُوَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَفْتَقِرُ فِي صِحَّتِهِ إِلَى الشَّهَادَةِ،
 وَإِذَا شَهِدَ النِّسَاءُ مُفْرَدَاتٍ^٣ أَوْ مَعَ رَجُلٍ لَمْ يُخْلَلْ ذَلِكَ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى
 الشَّهَادَةِ، فَوْجُودُ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ صِفَةُ الشَّاهِدِ كَعَدَمِهِ.
 غَيْرَ أَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، كَمَا لَا يُقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ
 وَالْحُدُودِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: النِّكَاحُ يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ^٤.

١. مسند أبي داود الطيالسي، ص ٧١؛ المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ١٩٦، ح ١٠٤٧٥؛ سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ١٤٨، ح ٥٢٧؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٣؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٩٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥، ح ١٨٨٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٦٣، ح ٢٠٨٥؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١١٠٧؛ المعجم الكبير، ج ٨، ص ٢٩٢.
٢. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار قولين للناصر. الإبانة، ص ٣٩٥؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٢٧.
٣. في «ص» والمطبوع: «مفردات».
٤. المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٣٢؛ بدائع الصنائع، ج ٣، ص ٢١٧؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٩٠؛ جواهر العقود، ج ٢، ص ٣٥٠؛ الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٢، المسألة ٤.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَنْعَقِدُ.^١

و إِذَا كَانَ مَذْهَبُنَا هُوَ مَا تَقَدَّمَ - مِنْ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الشَّهَادَةِ وَ يَنْعَقِدُ مِنْ دُونِهَا - فَلَا مَعْنَى لِلْكَلامِ فِي الْخِلَافِ الَّذِي حَكَّيْنَاهُ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ [و الشَّافِعِيِّ]؛^٢ فَإِنَّا بِمَعْرَلٍ عَنْهُ.

المسألة الثانية والخمسون والمائة

[صِيغَةُ النِّكَاحِ]

(و يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ).^٣

عِنْدَنَا: أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ، وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ الْمُؤَبَّدُ بِأَحَدِ لَفْظَيْنِ؛
إِمَّا النِّكَاحُ أَوْ التَّرْوِيجُ.

فَأَمَّا نِكَاحُ الْمُتَعَةِ فَيَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْمُؤَبَّدُ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَ قَوْلُهُ: «أَمْتِعْنِي
نَفْسَكَ»، وَ «أَوْجِرْنِي» أَيْضاً.^٤

و وَافَقْنَا الشَّافِعِيَّ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِاللَّفْظَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا.^٥

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٣؛ مختصر المزني، ص ١٦٤؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٦٦؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٩٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٤١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٣٢؛ الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٢، المسألة ٤.

٢. أضافناه لاستقامة العبارة.

٣. لم نعثر على قائله ولا مصدر له.

٤. مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٨٨.

٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ٤٠؛ مختصر المزني، ص ١٦٧؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٦٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٠٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٢٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٨٩، المسألة ٥٧.

و قال أبو حنيفة: يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ؛ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَ التَّمْلِيكِ، فَأَمَّا مَا لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ كَالرَّهْنِ وَالْإِبَاحَةِ فَلَا يَنْعَقِدُ بِهِ، وَ فِي الْإِجَارَةِ عِنْدَهُ^١ رَوَايَتَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا.^٢

و قَالَ مَالِكٌ: إِنْ ذَكَرَ الْمَهْرَ مَعَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ انْعَقَدَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَمْ يَنْعَقِدْ.^٣
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

و أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^٤، فَجَعَلَ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ مِنْ جُمْلَةِ مَا خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِذَلِكَ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سُقُوطُ الْمَهْرِ. وَ ذَلِكَ أَنَّ الْكِنَايَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿خَالِصَةً لَكَ﴾ يَجِبُ رُجُوعُهُ إِلَى مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ، وَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ هُوَ الْمَوْهُوبَةُ وَ قَبُولُ نِكَاحِهَا دُونَ سُقُوطِ الْمَهْرِ، فَيَجِبُ عَوْدُ الْكِنَايَةِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَفْظُ «الْهَبَةِ» يَقْتَضِي سُقُوطَ الْبَدَلِ، فَقَوْلُهُ: ﴿وَهَبْتَ نَفْسَهَا﴾ يَقْتَضِي سُقُوطَ الْمَهْرِ، وَ تَعَوُّدُ الْكِنَايَةِ إِلَيْهِ.

وَ ذَلِكَ أَنَّ الْكِنَايَةَ يَجِبُ عَوْدُهَا إِلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّا نَحْمِلُ الْكِنَايَةَ

٣٢٦

١. فِي «أ، ب، د»: «عَدَّة». وَ فِي «س»: «عِنْدَنَا».

٢. الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٥، ص ٥٩؛ الْهَدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ٤٢٨؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٤؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٢٨٩، الْمَسْأَلَةُ ٥٧.

٣. بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٤؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٧، ص ٤٢٩؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١٦، ص ٢١٠؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٢٨٩، الْمَسْأَلَةُ ٥٧. وَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَالَ مَالِكٌ...» إِلَى هُنَا لَمْ يَرِدْ فِي «س».

٤. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٥٠.

على أنها عائدة إلى الأمرين فلا تنافي بينهما، ووقف محمِل الكناية على ما ذكرتم لا يُفِيدُ تخصيص النبي صلى الله عليه وآله بما ليس لغيره؛ لأن غيره قد يَنكِحُ بلا مهر، وهو العبد إذا زَوَّجَهُ سَيِّدُهُ بِأَمَتِهِ، فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يَجِبُ هَاهُنَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِ«خَالِصَةُ لَكَ» أَنْكَ إِذَا قَبِلْتَ نِكَاحَهَا صَارَ خَالِصاً لَكَ. وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا التَّوِيلَ يُبْطِلُ أَيْضاً الْإِخْتِصَاصَ؛ لِأَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً خَلَصَتْ لَهُ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ.

وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِزَائِدٍ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ ادَّعَى شُرْعاً يَزِيدُ عَلَى مَا أَجْمَعْنَا عَلَيْهِ فَتَلَزَمَتْهُ الدَّلَالَةُ دُونَنَا. فَإِنَّ تَعَلُّقَ الْمُخَالَفِ بِمَا رُوِيَ: مِنْ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسِي. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَالِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ».

فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: زَوَّجْنِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «مَلَكَتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»^٢.

وَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُهُ بِلَفْظِ التَّمْلِيكِ ثَبَتَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ بَعِينُهُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: «زَوَّجْتُكُمَا».

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَقِفْ مَجْمَل»، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

٢. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٢٤٧؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٥، ص ٣٣٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٦٣؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٦٨، ح ٢١١١؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٢٩٠، ح ١١٢١؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٦، ص ٥٤؛ سُنَنِ الْكِبَرِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١٤٤.

وقيل: إنّ الراوي غلط في نقله: «مَلَكْتُهَا»، فأقل ما في الباب أن يُتَوَقَّف^١ مع الاشتباه، فلا يَكُونُ في الخبر دليل لهم.

فإن تَعَلَّقُوا: بأن النبي صلى الله عليه وآله كان له أن يَعْقِدَ النكاح بلفظ الهبة لا محالة، فيَجِبُ أن يَجُوزَ ذلك لغيره؛ لقوله تعالى: «فَاتَّبِعُوهُ»^٢، وقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^٣.

فالجواب عن ذلك: أنا إنّما أمرنا باتّباعه في الأفعال الواجبات والمندوبات دون المباحات، والنكاح مباح جار مجرى الأكل والشرب اللذين لم يُؤْمَرْ باتّباعه فيهما، على أن ذلك لو كان عموماً لأخرجناه^٥ غيره منه بالأدلة التي ذكرناها.

المسألة الثالثة والخمسون والمائة

[الكفاءة في الدين مُعْتَبَرَةٌ في النكاح]

(الكفاءة مُعْتَبَرَةٌ في النكاح، والكفاءة في الدين، وفي النسب

روايتان).^٦

الذي يذهب إليه أصحابنا أنّ الكفاءة في الدين مُعْتَبَرَةٌ؛ لأنه لا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن يُزَوَّجَ المرأة المسلمة المؤمنة بالكفار.

١. في «ج، ص، ع» والمطبوع: «تتوقف».

٢. الأنعام (٦): ١٥٣.

٣. الأحزاب (٣٣): ٢١.

٤. في «أ، ب، د» - «إنما».

٥. في «أ، ب، د»: «لأخرجناه».

٦. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٣٩٢؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٤٩.

وَأَمَّا الْكَفَاءَةُ فِي النَّسَبِ فَلَيْسَتْ شَرْطاً فِي النِّكَاحِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْفُقَهَاءُ فِي أَنَّ عَدَمَ الْكَفَاءَةِ لَا يُبْطِلُ النِّكَاحَ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ^١، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ^٢.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: إِذَا زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ كُفٍّ لَهَا^٣ كَانَ لِأُولَئِيهَا أَنْ يَفْسَخُوا ذَلِكَ الْعَقْدَ؛ لِأَنَّهَا أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمْ عَاراً وَنَقْصاً، فَإِنْ رَضِيَ أَحَدُ الْأُولِيَاءِ بِذَلِكَ الْعَقْدِ الَّذِي هُوَ مَعَ غَيْرِ كُفٍّ وَلَمْ يَرْضَ الْبَاقُونَ لَمْ يَكُنْ لِبَاقِي الْأُولِيَاءِ أَنْ يَعْتَرِضُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَفْسَخُوهُ^٤.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالشَّافِعِيُّ: لِبَاقِي الْأُولِيَاءِ^٥ أَنْ يَفْسَخُوهُ وَيَعْتَرِضُوا فِيهِ. وَشَرَايِطُ الْكَفَاءَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ سِتَّةٌ: التَّسَاوِي فِي النَّسَبِ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالصَّنَاعَةُ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ، وَالِدِّينَ، وَالْيَسَارَ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^٦.

١. أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي التيمي، مولاهم، المدني، الفقيه، صاحب مالك بن أنس، قال ابن عبد البر: كان فقيهاً فصيحاً دارت عليه الفتيا في زمانه وعلى أبيه قبله، وأضر في آخر عمره، وكان مولعاً بسماع الغناء، روى عن أبيه ومالك وإبراهيم بن سعد وغيرهم، وروى عنه أبو الربيع وعبد الملك بن حبيب الفقيه المالكي وعلي بن حرب الطائي وغيرهم، مات بسنة ٢١٣ هـ. تهذيب الكمال، ج ١٨، ص ٣٥٨، الرقم ٣٥٤١؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦٥٨، الرقم ٥٢٢٦؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٦١٧، الرقم ٤٢٠٩.

٢. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٨٥؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٥٠؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧٥، المسألة ٣٣.

٣. في «ج، س، ص، ع» والمطبوع: «لها».

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٢٥ - ٢٦؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٠١؛ كتاب الأم، ج ٥، ص ١٦؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٥٠؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٨٥؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧١، المسألة ٢٧.

٥. في «أ، ب، د، س، ص»: «لنا في الأولياء». وفي المطبوع: «للأولياء».

٦. حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٥١ - ٣٥٢؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٨٢ - ١٨٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٢٤؛ الشرح الكبير، ج ٧، ص ٤٦٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧١، المسألة ٢٧.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الشَّرَائِطَ أَرْبَعَةٌ، وَأَخْرَجَ الصَّنَاعَةَ وَالْيَسَارَ.^١
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: هِيَ خَمْسَةٌ، فَزَادَ الصَّنَاعَةَ.^٢
وَالَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ: أَنْ يُدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا عِتَابَ بِالنَّسَبِ فِي الْكَفَاءَةِ وَصِحَّةِ الْعَقْدِ.
وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.
وَأَيْضًا مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ^٣ أَنْ تَنْكِحَ أُسَامَةَ بْنَ
زَيْدٍ^٤ وَلَمْ يَكُنْ كُفَاءً لَهَا؛ لِأَنَّهُ مَوْلَى وَهِيَ حُرَّةٌ عَرَبِيَّةٌ.
وَأَيْضًا مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ سَلْمَانَ خَطَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِتِهِ فَأَنْعَمَ لَهُ بِذَلِكَ^٥، وَكَانَ
سَلْمَانُ عَجَمِيًّا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَفَاءَةَ فِي النَّسَبِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ.^٦

١. تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٧٤؛ الشرح الكبير، ج ٧، ص ٤٦٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧١؛ المسألة ٢٧.
٢. تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧١؛ المسألة ٢٧.
٣. فاطمة بنت قيس بن خالد القرشيّة الفهرية، كانت من المهاجرات الأول، روت عن النبي ﷺ، وروى عنها الشعبي وأبو سلمة والنخعي والقاسم بن محمد بن أبي بكر وآخرون، كانت ذا جمال وعقل، وكانت عند أبي بكر بن حفص المخزومي فطلقها فتزوجت بإشارة النبي ﷺ أُسَامَةَ بن زيد، وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر، ماتت في أيام معاوية. تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ٢٦٤، الرقم ٧٩٠٤؛ الإصابة، ج ٨، ص ٢٧٦، الرقم ١١٦٠٨.
٤. المسند للشافعي، ص ٢٧٤؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٤١٢؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٩-٢٠٠؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٠١، ح ١١٤٣؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٧١، ح ٣٢٣٧؛ المعجم الكبير، ج ٢٣، ص ٤١٠.
٥. عيون الأخبار لابن قتيبة، ج ١، ص ٣٨؛ التذكرة الحمدونية، ج ٨، ص ٢٢٧، ح ٦٨٦؛ المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٢٣؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٨٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٧٦؛ المسألة ٣٣؛ وانظر: اختيار معرفة الرجال، ج ١، ص ٦٢، المدخل ٣٥.
٦. في «أ، ب، د»: «معتبرة».

و أيضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾^١، وَكُلُّ ظَاهِرٍ فِي الْقُرْآنِ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالنَّكَاحِ هُوَ خَالٍ مِنَ الْإِشْطِرَاطِ فِي النَّسَبِ.
فَبِإِنْ قِيلَ: هُوَ أَيْضاً خَالٍ مِنَ إِشْطِرَاطِ الدِّينِ.
قُلْنَا: إِنَّمَا اشْتَرَطْنَا الدِّينَ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ لَا يَقْتَضِي إِشْطِرَاطَهُ.

٣٣٠

المسألة الرابعة والخمسون والمائة [تَعَلُّقُ النِّكَاحِ عَلَى الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ]

(وَيَقِفُ النِّكَاحُ عَلَى الْفَسْخِ وَالْإِجَازَةِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَا يَقِفُ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ).^٢
هَذَا صَحِيحٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقِفَ النِّكَاحُ عِنْدَنَا عَلَى الْإِجَازَةِ.
وَوَافَقْنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ.^٣
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ الْمَوْقُوفُ عَلَى الْإِجَازَةِ؛ سَوَاءً كَانَ مَوْقُوفاً عَلَى إِجَازَةِ^٤ الزَّوْجِ أَوْ الْوَلِيِّ أَوْ الْمَنْكُوحَةِ.^٥
وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ أَنْ يَقِفَ الْعَقْدُ مُدَّةً يَسِيرَةً، وَإِنْ تَطَاوَلَتِ الْمُدَّةُ بَطَلَ.^٦

١. النور (٢٤): ٣٢.

٢. حكاها في الإبانة، ص ٣٩٩.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٠٣؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٥٤؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥٨، المسألة ١١.

٤. في «أ، ب»: - «سواء كان موقوفاً على إجازة».

٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ٨٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٥٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤١٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٥؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥٨، المسألة ١١.

٦. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٥٤؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥٨، المسألة ١١.

دلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ^١: الإِجْمَاعُ الْمُتَرَدَّدُ.

وَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ جَارِيَةً بِكَرَأْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَذَكَرَتْ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٢ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ يَقِفُ عَلَى الإِجَازَةِ وَالْفَسْخِ.

وَأَيْضًا مَا رُوِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ: أَنَّ رَجُلًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَتْ: زَوَّجَنِي أَبِي - وَنَعَمْ الْأَبُ - مِنْ ابْنِ أَخِيهِ، يُرِيدُ أَنْ يَرْفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ^٣، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَمْرَهَا إِلَيْهَا. فَقَالَتْ: أَجَزْتُ مَا صَنَعَ بِي أَبِي، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ شَيْءٌ^٤ وَرُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهَا: «أَجِيزِي مَا صَنَعَ أَبُوكَ»^٥ وَأَبُوهَا مَا صَنَعَ إِلَّا الْعَقْدَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى الإِجَازَةِ^٦.

٣٣١

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا زَوَّجَهَا أَبُوهَا غَيْرَ كُفٍّ لَهَا كَانَ لَهَا حَقُّ الْفَسْخِ، وَارَادَ بِقَوْلِهِ: «أَجِيزِي» أَي لَا تَفْسَخِي.

قُلْنَا: إِبْطَالُ حَقِّ الْفَسْخِ لَا يَكُونُ إِجَازَةً لِلْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ جَائِزٌ مَعَ بَقَاءِ حَقِّ الْفَسْخِ.

١. فِي «ج، س، ص، ع»: «مذهبنا».

٢. مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٢٧٣؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٦٠٣، ح ١٨٧٥؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٢٠٩٦؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٣، ص ١٦٥؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١١٧.

٣. فِي «س، ص، ع»: «خَسِيسَتَهُ». وَالْخَسِيسُ: الْقَلِيلُ وَالتَّافَهُ مِنَ الشَّيْءِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، ص ٢٣٤.

٤. الْمُصَنَّفُ لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٣، ص ٢٧٨، ح ١٤؛ مُسْنَدُ ابْنِ رَاهَوِيَةَ، ج ٣، ص ٧٤٧، ح ١١٦؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٦٠٢، ح ١٨٧٤؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، ج ٣، ص ٢٨٤، ح ٥٣٩٠؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٣، ص ١٦٣، ح ٣٥١٥ و ٣٥١٦؛ مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ، ج ٥، ص ٢٤٥.

٥. انْظُرْ: أَحْكَامَ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ٣، ص ٤١٤؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٥، ص ٢.

٦. نَقَلَ مِنْ أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى هُنَا ابْنُ إِدْرِيسَ فِي السَّرَائِرِ، ج ٢، ص ٥٦٦.

فإن تَعَلَّقُوا بما رُوِيَ عنه عليه السلام من قوله: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^١، فقالوا: أنتم تقولون: إن هذا العقد^٢ لا يَبْطُلُ بل يَقِفُ عَلَى الإِجَازَةِ.

فالجواب: أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا أَجَازَ هَذَا الْعَقْدَ كَانَ صَحِيحاً وَلَمْ يَعْزَّ مِنْ إِجَازَةِ الْوَلِيِّ، وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْعَقْدَ إِذَا تَعَرَّى فِي حَالٍ وَقُوعِهِ مِنْ إِذْنِ الْوَلِيِّ كَانَ بَاطِلاً، بَلْ أَرَادَ تَعَرَّيَهُ مِنْ إِذْنِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا عَقَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا ثُمَّ أَجَازَ الْوَلِيُّ فَهُوَ عَقْدٌ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ.

٣٣٢

المسألة الخامسة والخمسون والمائة

[نِكَاحُ الصَّغَارِ]

(لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الصَّغَارِ إِلَّا بِالْأَبَاءِ).^٣

عندنا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ الصَّغَارَ الْآبَاءُ وَالْأَجْدَادُ مِنْ قِبَلِ الْآبَاءِ، فَإِنْ عَقَدَ عَلَيْهِنَّ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ كَانَ الْعَقْدُ مَوْقُوفاً عَلَى رِضَاهُنَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَبُّ وَالْجَدُّ يَمْلِكَانِ الْإِجْبَارَ^٤ عَلَى النِّكَاحِ، وَمَنْ عَادَاهُمَا مِنْ

١. المسند للشافعي، ص ٢٢٠؛ المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ١٩٥؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٠٥؛ ح ١٨٨٠؛ السنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٨١؛ ح ١١٠٨؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٨٨؛ ح ٢٧٢؛ المستدرک، ج ٢، ص ١٩٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٠٥.

٢. في المطبوع: «كان صحيحاً».

٣. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر أن تزويج غير الأب والجد موقوف فلا يصح. الإبانة، ص ٣٩٨؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٥٦.

٤. في «أ، ب، د»: «الاجتياز».

الأقارب لا يجوز.^١

و قال أبو حنيفة: يجوز للأخ وابن الأخ والعمة وابن العم أن يزوجوا الصغار.^٢
و رَوَاهُ عَنْهُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ وَرِثَ بِالتَّعْصِبِ مَلَكَ الْإِجْبَارِ.^٣

و فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ^٤: أَنَّ كُلَّ مَنْ وَرِثَ مَلَكَ الْإِجْبَارِ؛ عَصَبَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَ عَصَبَةٍ.^٥
و قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الْأَبُ يُجِبُّ دُونَ الْجَدِّ.^٦

و قَالَ مَالِكٌ: الْأَبُ يُجِبُّ الْبَكَرَ الْكَبِيرَةَ وَالصَّغِيرَةَ، وَالْجَدُّ يُجِبُّ الصَّغِيرَةَ دُونَ الْكَبِيرَةِ.^٧

٣٣٣

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
قَالَ: زَوَّجَنِي خَالِي قَدَامَةً بْنُ مَطْعُونٍ^٨ بِنْتَ أَخِيهِ عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ^٩ فَأَتَى الْمُغِيرَةَ

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ١٩؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٦٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٨٠؛
المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢١٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥٥، المسألة ١٠.
٢. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢١٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٨٠؛ المجموع للنووي، ج ١٦،
ص ١٦٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٤، ص ٢٢٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ١٩٨.

٤. فِي «ب»: - «أَنَّ كُلَّ مَنْ وَرِثَ...» إِلَى هُنَا. ٥. لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهَا فِيمَا بَأَيْدِنَا.

٦. المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٨٢؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٣٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥.

٧. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ١٥٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٨٢؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص
١٦٨؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٣٣٦ - ٣٣٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٢٥٥،
المسألة ١٠؛ و فِي بَعْضِهَا اخْتَلَفَتِ الْحِكَايَةُ عَنْهُ.

٨. أَبُو عَمْرٍو قَدَامَةُ بْنُ مَطْعُونٍ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ وَهَبٍ بْنُ حَذَافَةَ بْنِ جَمْحٍ الْقُرَشِيُّ الْجَمْحِيُّ، مِنْ
السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، هَاجَرَ إِلَى الْحَبْشَةِ مَعَ أَخَوَيْهِ عُثْمَانَ وَ عَبْدِ اللَّهِ، وَ شَهِدَ بَدْرًا وَ أُحُدًا وَ سَائِرَ
الْمَشَاهِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَاحَ عُمَرُ عَلَى الْبَحْرَيْنِ ثُمَّ عَزَلَهُ عَنْهَا، مَاتَ سَنَةَ ٣٠ هـ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤،
ص ١٩٨؛ سِيرَ أَعْلَامُ الْبَنَاءِ، ج ١، ص ١٦١، الرِّقْمُ ١٠؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٣٢٢، الرِّقْمُ ٧١٠٣.

٩. عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ وَهَبٍ بْنُ حَذَافَةَ بْنِ جَمْحٍ الْجَمْحِيُّ يَكْنَى أَبَا السَّائِبِ، أَسْلَمَ أَوَّلَ

بُنْ شُعْبَةَ أُمِّهَا فَأَرْغَبَهَا فِي الْمَالِ، فَمَالَتْ إِلَيْهِ وَزَهَدَتْ فِيَّ.
فَأَتَنِي قُدَامَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا عَمُّهَا وَوَصِيُّ أَبِيهَا،
زَوَّجْتُهَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقد عَرَفْتُ فَضْلَهُ وَقَرَابَتَهُ، وَما تَقِمُوا مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا
مَالَ لَهُ.

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّهَا يَتِيمَةٌ، فَإِنَّهَا لَا تُنَكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا».^١
فَمَوْضِعُ الاستِدْلَالِ مِنْهُ: أَنَّ قُدَامَةَ وَهُوَ عَمُّهَا زَوَّجَهَا، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ نِكَاحَهَا، وَعَلَّلَ بِأَنَّ «الْيَتِيمَةَ»^٢ لَا تُنَكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِلْعَمِّ
عَلَى بِنْتِ أَخِيهِ مِنْ طَرِيقِ الإِجْبَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَانَتْ بِالْعَمَّةِ، وَقَوْلُهُ^٣: «إِنَّهَا يَتِيمَةٌ» مَعْنَاهُ أَنَّهَا قَرِيبَةٌ الْعَهْدِ بِالْيَتِيمِ.
قُلْنَا: إِنَّ «الْيَتِيمَةَ»^٤ اسْمٌ لِغَيْرِ الْبَالِغَةِ شَرْعاً وَلُغَةً؛ أَمَّا الشَّرْعُ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«لَا يَتِمُّ بَعْدَ الْحُلْمِ»^٥، وَأَمَّا اللَّغَةُ، فَإِنْ أَهْلُهَا لَا يُطْلِقُونَ اسْمَ الْيَتِيمِ عَلَى الْبَالِغِ الَّذِي
قَدْ اكْتَهَلَ أَوْ قَدْ شَابَ.^٦

-
- ﴿الإسلام وهاجر إلى الحبشة هو و ابنه السائب الهجرة الأولى، و هو ممن حرّم الخمر على نفسه،
توفي بعد شهوده بدرأ في السنة الثانية من الهجرة، و هو أول من مات بالمدينة من المهاجرين
و أول من دفن بالبقع. أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٨٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ١٥٣، الرقم ٩.
١. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٣٠؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ١٦١، ح ٣٥٠٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧،
ص ١١٣؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٢٨٠.
 ٢. في «ج، س، ص، ع»: «اليتيم».
 ٣. في و المطبوع: «و قول النبي ﷺ».
 ٤. في «ص» و المطبوع: «اليتيم».
 ٥. الجعفریات، ص ١١٣؛ النوادر للأشعري، ص ٢٦، ح ١٧؛ المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٤١٦،
ح ١١٤٥١؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٥٧، ح ٢٨٧٣؛ المعجم الأوسط، ج ١، ص ٩٥؛ السنن الكبرى
للبيهقي، ج ٦، ص ٥٧؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٤٥، ح ٩٩٤٧؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٢٧٤، ح ١٥٤٧٩.
 ٦. النهاية في غريب الحديث، ج ٥، ص ٢٩١، يتم؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٦٤٥، يتم.

و معنى قوله: «إلا بإذنها» أنها لا تُنكحُ إلا بعد أن تَبْلُغَ فيكونَ لها إذنٌ، و لم يُردْ بذلك إثبات الإذن في الحال.

المسألة السادسة والخمسون والمائة

[مَوْتُ الزَّوْجِ قَبْلَ الدُّخُولِ]

(مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ سَمَّى لَهَا مَهْرًا ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَهَا نِصْفٌ^١ مَا سَمَّى لَهَا).^٢

الذي يذهبُ إليه أصحابنا: أن مَنْ سَمَّى لامرأةٍ مَهْرًا و ماتَ عنها قَبْلَ الدُّخُولِ فلها جَمِيعُ المَهْرِ؛ لأنَّ المَوْتَ يَجْرِي مَجْرَى الدُّخُولِ في إيجابِهِ كَمَالَ المَهْرِ. و على ذلك إجماعُ جَمِيعِ الفقهاءِ بلا خِلافٍ بَيْنَهُمْ، و مَنْ خَالَفَ في ذلك فَالحُجَّةُ عليه تَقَدُّمُ الإجماعِ بخلافِهِ.

المسألة السابعة والخمسون والمائة

[عَدَمُ ذِكْرِ المَهْرِ حِينَ النِّكَاحِ]

(النِّكَاحُ جَائِزٌ و إنْ لَمْ يُذْكَرِ المَهْرُ، و لا مَهْرَ لَهَا إذا لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا).^٣
عندنا: أنْ عَدَمَ ذِكْرِ المَهْرِ لا يُخِلُّ بالنِّكَاحِ، و مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً و لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا،

١. في «أ، ب» - «نصف» ولعله الأصح؛ إذ لا قائل بنصف المهر في هذه المسألة.

٢. حكاة في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٤٣٦؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١١٧.

٣. حكاة في الإبانة، و قد حكى ما في معناه في البحر الزخار، الإبانة، ص ٤٢٤؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١١٨.

٤. في «أ، ب» - «مهرًا».

فإن دَخَلَ بها كأن^١ عليه مهرٌ مثلها، فإن طَلَّقَهَا قَبْلَ أن يَدْخُلَ بها فَلَيْسَ لها عليه مهرٌ، و لها عليه مُتْعَةٌ.

٣٣٥

و اتَّفَقَ الفُقَهَاءُ على جَوَازِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ مَهْرٍ يُسَمَّى، إِلَّا أنْ مالَكَأ يَقُولُ: إِنَّه إِذَا شَرَطَ أنْ لَا مَهْرَ لها فَالنِّكَاحُ فَاسِدٌ، فإن دَخَلَ بها صَحَّ النِّكَاحُ، فَلَهَا^٢ الْمَهْرُ لِمِثْلِهَا.^٣ ولا خِلَافَ في أنْ المرأةَ إِذَا لم يُسَمَّ لها مَهْرًا، ثُمَّ وَقَعَ الدُّخُولُ بها، فإنْ لها مَهْرٌ مِثْلِهَا.

و اِخْتَلَفَ الفُقَهَاءُ في وُجُوبِ الْمُتْعَةِ فِيمَنْ طُلِّقَتْ و لَمْ يُسَمَّ لها مَهْرٌ: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: الْمُتْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلَّتِي طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ و لَمْ يُسَمَّ لها مَهْرٌ، فإن دَخَلَ بها فَإِنَّه يُمْتَنَعُها و لَا يُجَبَّرُ عَلَيْهَا، و هو قولُ الثَّوْرِيِّ و الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ.^٥

و زَعَمَ الْأَوْزَاعِيُّ أنْ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَمْ تَجِبِ الْمُتْعَةُ و إن طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ و لَمْ يُسَمَّ لها مَهْرًا.^٦

و قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى و أَبُو الزُّنَادِ^٧: الْمُتْعَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَّ و إِنْ شَاءَ لَمْ

١. في «أ، ب، د»: «فإن».

٢. في «أ، ب، د»: «و لها».

٣. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٣: أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥٢٣.

٤. كتاب الأم، ج ٧، ص ٣٢؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥١٠؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٣٨٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩؛ الكشف والبيان، ج ٢، ص ١٩٠.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٨٢؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٠٥؛ البحر الرائق، ج ٣، ص ٣١٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩؛ تفسير البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٤٢.

٦. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٣٩٠؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥١٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩؛ تفسير البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٤٢؛ الاستذكار، ج ٦، ص ١٢٢.

٧. أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، المعروف بأبي الزناد، مولى رملة بنت شيبه

يَفْعَلُ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا^١، وَلَمْ يُفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَبَيْنَ مَنْ سَمِيَ لَهَا وَلَمْ يُسَمَّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ: لَا يُجْبَرُ أَحَدٌ عَلَى الْمُتَعَةِ؛ سَمِيَ لَهَا أَمْ لَمْ يُسَمَّ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا^٢.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُتَعَةُ وَاجِبَةٌ لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ، وَلِكُلِّ زَوْجَةٍ إِذَا كَانَ الْفِرَاقُ مِنْ قِبَلِهِ، إِلَّا الَّتِي سَمِيَ لَهَا وَطَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ^٣.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خُلُوَ عَقْدِ النِّكَاحِ مِنْ ذِكْرِ مَهْرٍ لَا يُفْسِدُهُ - فَهُوَ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُرَدَّدِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً^٤﴾، وَالطَّلَاقُ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ النِّكَاحُ صَحِيحاً مَعَ فَقْدِ ذِكْرِ الْمَهْرِ لَكَانَ الطَّلَاقُ بَاطِلاً، وَلَا فَرْقَ فِي عَدَمِ ذِكْرِ الْمَهْرِ بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْهُ وَبَيْنَ أَنْ يَشْرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْمُتَعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى

﴿ بن ربيعة، وقيل غير ذلك، فقيه المدينة، وهو من أهل مدينة رسول الله ﷺ ثم انتقل إلى بغداد فسكنها وحدث بها إلى حين وفاته، وكان كاتباً لبني أمية، ذكره الشيخ فيمن روى عن علي بن الحسين عليه السلام، روى عن أنس وأبي أمامة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وآخرين، وروى عنه ابنه وصالح بن كيسان والأعمش وهشام بن عروة وآخرون، ومات سنة ١٣٠ هـ، وهو ابن ٦٦ سنة وقيل غير ذلك. تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٢٢٧، الرقم ٥٣٥٩؛ تهذيب الكمال، ج ١٤، ص ٤٧٦، الرقم ٣٢٥٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٣٤، الرقم ١٢١.

١. أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩؛ تفسير البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٤٢.

٢. المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٣٩٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٦١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩.

٣. كتاب الأم، ج ٧، ص ٣٢؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥١٠؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٣٨٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٧؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٥١٩؛ الكشف والبيان، ج ٢، ص ١٩٠.

٤. البقرة (٢): ٢٣٦.
٥. في «أ، ب» - «ذكر».

الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ»^١.
 وفي رواية^٢ أخرى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
 تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً»^٣،
 وظاهرُ الأمرِ يَقْتَضِي الوُجُوبَ.

المسألة الثامنة والخمسون والمائة

[بَعْضُ الْغُيُوبِ فِي النِّكَاحِ]

(وَالْبَرَّصُ لَا يُرَدُّ بِهِ النِّكَاحُ)^٥

عندنا: أَنَّ الْبَرَّصَ مِمَّا يُرَدُّ بِهِ النِّكَاحُ، وَكَذَلِكَ الْعَمَى وَالْجَذَامُ وَالرَّقْتُ، وَغَيْرُ
 ذَلِكَ مِنَ الْغُيُوبِ الْمَعْدُودَةِ الْمَسْطُورَةِ، وَتَمَّتْ رِضَايُ الرُّوْجِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ الرَّدُّ بَعْدَهُ.

وَوَافَقَنَا عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ^٦.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ فِي النِّكَاحِ لِأَجْلِ الْعَيْبِ^٧.

١. البقرة (٢): ٢٣٦.

٢. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «آية»، ولا بأس به؛ إذ المراد من «رواية أخرى» أي يستدل
 بهذه الآية في قول آخر.

٣. الأحزاب (٣٣): ٤٩.

٥. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٤٣٢ و ٤٣٣؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٦٠.

٦. كتاب الأم، ج ٥، ص ٨٩-٩٢؛ مختصر المزني، ص ١٧٦؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٤٠٣؛ المجموع
 للنووي، ج ١٦، ص ٢٦٨؛ المبسوط للرخسي، ج ٥، ص ٩٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤١؛ الخلاف،
 ج ٤، ص ٣٤٦-٣٤٧، المسألة ١٢٤.

٧. المبسوط للرخسي، ج ٥، ص ٩٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٥؛ بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٣٢٧؛

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه - بعد الإجماع المقدّم - ما رواه أبي بن كعب قال: تزوّج النبي صلى الله عليه وآله بامرأة^١ من غفار، فلما خلا بها رأى بكسجها بياضاً، فقال: «صُمِّي إليك ثيابك، والحقّي بأهلك»^٢.
 وفي بعض الأخبار: فردّ نكاحها، وقال: «دلّستم عليّ»^٣.
 فإن قيل: يُحتمل أن يكون طلقها وردها.
 قلنا: هذا تعليل الحكم بغير السبب المنقول، على أن الردّ صريح في الفسخ، وهو كناية في الطلاق، وحمل اللفظ على ما هو صريح فيه أولى.

المسألة التاسعة والخمسون والمائة

٣٣٨

[ردّ النكاح بالغنة]

(و الغنة يُردُّ بها النكاح).^٤

هذا صحيح، والذي يقوله أصحابنا: أن المرأة إذا تزوّجت بزواج^٥ على أنه سليم فظهر أنه عنيّ انتظرت به سنة فإن أمكنه الوطء ولو مرة^٦ فهو أملك بها، وإن لم

﴿حلية العلماء، ج ٦، ص ٤٠٤؛ الميزان الكبرى، ج ٢، ص ١١٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٤١؛ الخلاف، ج ٤، ص ٣٤٧، المسألة ١٢٤.﴾

١. في «أج، د، س، ص، ع»: «امرأة». وفي «ب»: «مرأة»، وما أثبتناه من المطبوع.
٢. سنن سعيد بن منصور، ج ١، ص ٢١٤، ح ٨٢٩؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٣١١، ح ١٠؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩٣؛ المستدرک، ج ٤، ص ٣٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٥٧.
٣. مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٦٣، ح ٥٦٩٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢١٤؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣٠٠؛ الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ١٥٣.
٤. حكاية في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر والباقر والصادق عليهم السلام؛ زيد وأحمد بن عيسى والداعي والمؤيد بالله ويحيى بن حمزة. الإبانة، ص ٤٤١؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٦٤.
٥. في «س»: - «هذا صحيح، والذي...» إلى هنا.
٦. في «ج، س، ع»: + «واحدة».

يَصِلُ إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ السَّنَةِ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ.

و وافقنا على هذا الترتيب الشافعي^١.

و قَالَ الْحَكَمُ^٢ وَ دَاوُدُ: لَا تَأْثِيرَ لِلْعَنَةِ فِي النِّكَاحِ^٣.

دَلِيلُنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - مَا رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «يُؤَجَّلُ الْعَيْنُ سَنَةً فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا»^٤.

و رُوِيَ عَنْ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ بَعَيْنِهِ، وَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَ الْمُغِيرَةَ مِثْلَهُ بَعَيْنِهِ^٥ فَقَدْ صَارَ إِجْمَاعًا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ

٣٣٩

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ٤٢؛ مختصر المزني، ص ١٧٨؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٤٠٧ - ٤٠٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٧٩ - ٢٨٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٠٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ٣٥٤. المسألة ١٣٥.

٢. أبو محمد الحكم بن عتيبة الكندي، مولا هم، الكوفي، فقيه الكوفة، و من أصحاب إبراهيم بن مالك، ذكره الشيخ فيمن روى عن علي بن الحسين و محمد بن علي و جعفر بن محمد عليه السلام، و قال في الثالثة: زيدي، روى عن إبراهيم و النخعي و القاضي شريح و أبي وائل و سعيد بن جبيرة و جماعة، و روى عنه مسعر و الأوزاعي و الأعمش و أبو عوانة و آخرون، مات سنة ١١٥ هـ. رجال الطوسي، ص ١١٢، الرقم ١٠٩٩ و ص ١٣١، الرقم ١٣٣٢ و ص ١٨٤، الرقم ٢٢٤٥؛ تهذيب الكمال، ج ٧، ص ١١٤، الرقم ١٤٣٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٣٧٢، الرقم ٧٥٦.

٣. حلية العلماء، ج ٦، ص ٤٠٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦٠٣.

٤. المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ١٠٧٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٢٧؛ كنز العمال، ج ١٦، ص ٥٧٠، ح ٥٩١١، و انظر: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤١٣، ح ١٧١٩؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٢٤٩، ح ٨٩٤.

٥. المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ٢٥٤، ح ١٠٧٢٣ و ١٠٧٢٤؛ المصنف لابن أبي شيبه، ج ٣، ص ٣٣١، ح ٤؛ المعجم الكبير، ج ٩، ص ٣٤٢؛ سنن الدار قطني، ج ٣، ص ٢١١، ح ٣٧٦٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٢٦ - ٢٢٧؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣٠١.

زَوْجِي طَلَّقَنِي فَتَبَّ طَلَّاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ^١، وَإِنَّمَا أَنَا مَعَهُ قَبْلَ^٢
هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ^٣؟ لَا، حَتَّى تَذَوْقِي
عُسَيْلَتَهُ وَتَذَوْقِ عُسَيْلَتِكَ^٤، فَأَخْبَرَتْهُ الْمَرْأَةُ بَعْنَةَ زَوْجِهَا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا الْفَسَخَ.
قُلْنَا: إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهَا الْفَسَخَ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْعَنْتِ، وَهِيَ إِنَّمَا
تَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ، وَعَلَى أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَكُنْ عَنِينًا وَإِنَّمَا كَانَ ضَعِيفَ الْجَمَاعِ؛ بِدَلَالَةِ
قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَتَّى تَذَوْقِي عُسَيْلَتَهُ»، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْجَمَاعِ.

المسألة الستون والمائة

[شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ]

(وَلَوْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهَا أَرْضَعَتْ الزَّوْجَيْنِ فُرَّقَ بَيْنَهُمَا).^٥

الذي يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا: إِنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الرِّضَاعِ مَقْبُولَةٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَفِي

١. عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا القرظي، من بني قريظة، و يقال: هو ابن الزبير بن زيد بن أمية...
صحابي، وهو الذي طلق امرأته في حياة النبي ﷺ قبل أن يمسهَا. أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٩٢؛ الإصابة،
ج ٤، ص ٢٥٨، الرقم ٥١٣٧.

٢. في «ج، س، ص» و: «المطبوع»؛ «مثل».

٣. رفاعة بن سموال، وقيل: رفاعة بن رفاعة القرظي، من بني قريظة، وهو الذي طلق امرأته ثلاثاً
فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير وطلقها قبل أن يدخل بها فأرادت الرجوع إلى رفاعة فسألها النبي ﷺ.

أسد الغابة، ج ٢، ص ١٨١؛ الإصابة، ج ٢، ص ٤٠٨، الرقم ٢٦٧٥؛ الوافي بالوفيات، ج ١٤، ص ٩١، الرقم ٢.
٤. المسند للشافعي، ص ١٩٣؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٤؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٦١؛ صحيح
البخاري، ج ٣، ص ١٤٧؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٥٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢١، ح ١٩٣٢؛ سنن
الترمذي، ج ٢، ص ٢٩٣، ح ١١٢٧؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٩٣، ح ٣٢٨٣.

٥. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن العترة أنَّ البينة رجلان، ولم يحك عن الناصر كفاءة النساء،
و حكى عن غيره كفاءة أربع نسوة، وقيل: امرأتين، ولم يذكر عن أحد كفاءة امرأة، وقد ذكر
الهادي في الأحكام مثل كلام الناصر، و روى عن النبي ﷺ حديثاً في ذلك. الإبانة، ص ٤٦٨.

الولادة أيضاً.

وبذلك قال الشافعي^١.

و قال أبو حنيفة: تُقبَل في الولادة، ولا تُقبَل في الرضاع^٢ و العيوب.

و قال الشافعي: لا يُقبَل في الرضاع أقل من أربع نسوة^٣.

و قال مالك: تُقبَل امرأتان.

و قال الزهري و الأوزاعي: تُقبَل واحدة^٤.

و يستحب أصحابنا أن تُقبَل في الرضاع شهادة المرأة الواحدة؛ تنزيهاً للنكاح

عن الشبهة و احتياطاً فيه.

و الدليل على ذلك - بعد الإجماع المتقدم ذكره - ما روي من أن النبي صلى الله

عليه و آله قال للرجل الذي سأل عن المرأة التي أخبرت أنها أرضعتها وإياه، فقال

عليه السلام: «دعها؛ كيف و قد شهدت السوداء»^٥.

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ٣٦ و ج ٧، ص ٩٢: مختصر المزني، ص ٣٠٤: حلية العلماء، ج ٨، ص ٢٧٨؛

المجموع للنووي، ج ٢٠، ص ٢٥٦: الخلاف، ج ٥، ص ١٠٦، المسألة ١٩.

٢. المبسوط للرخسي، ج ١٦، ص ١٤٢ - ١٤٤: بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١٤: المغني لابن قدامة، ج

١٢، ص ١٦ - ١٧: بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٨١: الخلاف، ج ٥، ص ١٠٦، المسألة ١٩.

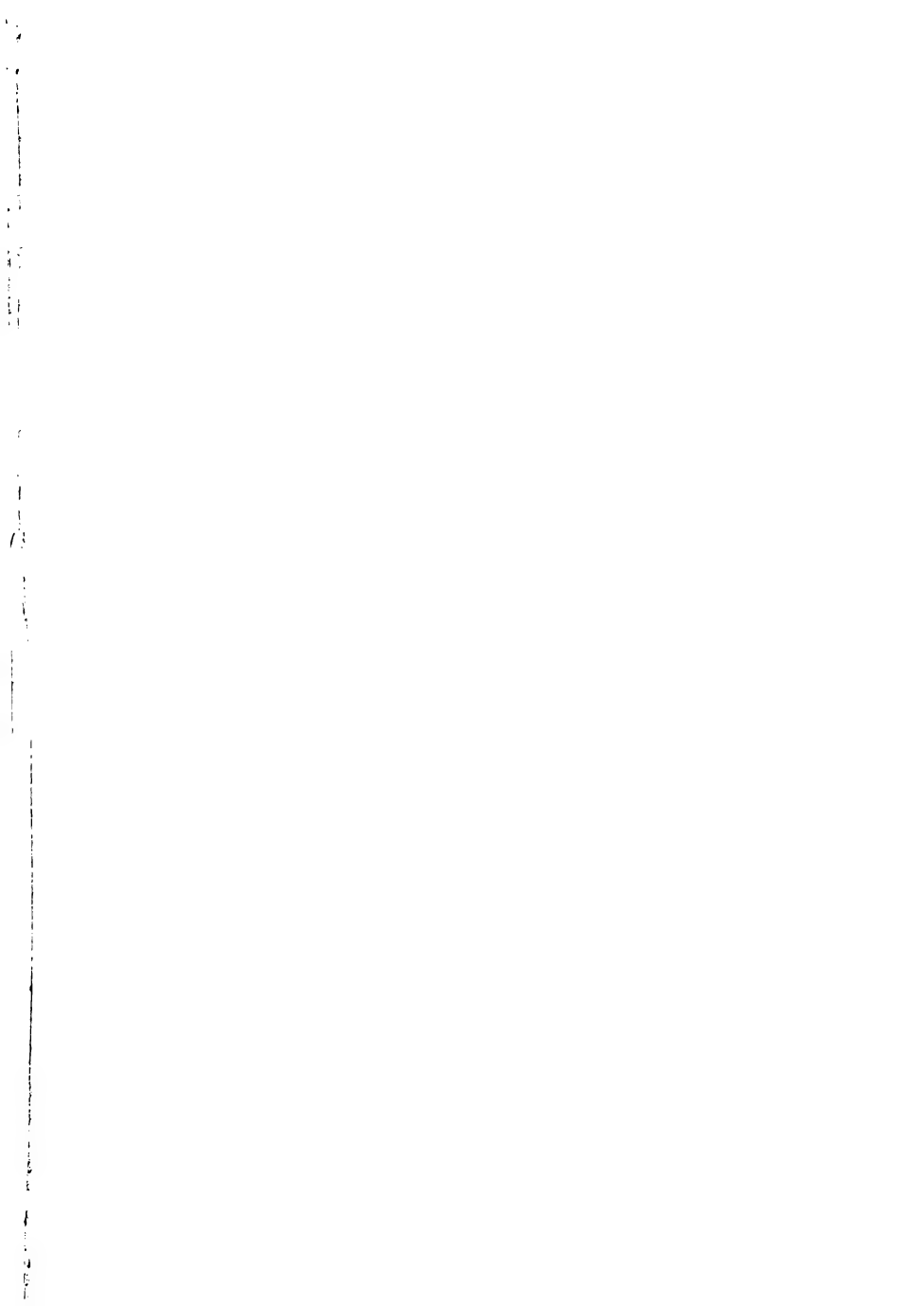
٣. كتاب الأم، ج ٥، ص ٣٦: مختصر المزني، ص ٢٢٩: المبسوط للرخسي، ج ٥، ص ١٣٨.

٤. المحلى، ج ٩، ص ٤٠٠: الخلاف للطوسي، ج ٥، ص ١٠٧، المسألة ٢٠: المغني لابن قدامة، ج ٩،

ص ٢٢٣.

٥. مسند أحمد، ج ٤، ص ٧: صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٥٣: سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣١٠: سنن

النسائي، ج ٦، ص ١٠٩: سنن الدار قطني، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٤٣٢٣: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص



كتاب الطلاق



المسألة الحادية والستون والمائة

[الطلاق بغير السُّنَّة]

(لا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِغَيْرِ السُّنَّةِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ).^١

هذا صحيح، عندنا أن الطلاق لا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْنُونِ الْمَشْرُوعِ؛ وهو أن يُطْلَقَ زَوْجَتَهُ طَلَقَةً وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ^٢ لَا جِمَاعَ فِيهِ. والشهادة مُعْتَبَرَةٌ فِي الطَّلَاقِ، وهذا معنى قولنا: «طلاق السُّنَّة»، فإن خَالَفَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَقَعِ طَلَاقُهُ. ووافقنا باقي الفقهاء في أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرٍ فِيهِ جِمَاعٌ بِدَعَةٍ، لَكُنْهُمْ ذَهَبُوا إِلَى وَقُوعِهِ، وَوَأَفَقْنَا^٣ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ مُحَرَّمٌ، إِلَّا أَنَّهُمَا يَذْهَبَانِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ^٤. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ^٥.

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٤٧٣؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٥٤.

٢. في «أ، ب، د»: - «في طهر».

٣. في جميع النسخ: «ووافقنا»، وما أثبتناه من المطبوع.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٣-٧؛ الهداية للمرغيناني، ج ١، ص ٢٢٧؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ٢٢؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٨٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٥١، المسألة ٣.

٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ١٩٢-١٩٣؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٨٦-٨٧؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠، المسألة ٣.

دليلنا على صحّة ما ذهبنا إليه: الإجماعُ المُتَرَدِّدُ ذكره.

و أيضاً فإن وقوع الطلاقِ إنّما هو إثباتُ حكمٍ شرعيٍّ، وقد ثَبَتَ أن هذه الأحكامَ تُحْصَلُ و تُثَبَّتُ عند وقوع الطلاقِ^١ على وَجِهِ السُّنَّةِ، فَمِنْ ادَّعى بُتُوها مع الطلاقِ البِدعيِّ فقد ادَّعى شُرْعاً زائداً، فعَلَيْهِ الدليلُ.

و أما الذي يَدُلُّ على أن الطلاقَ الثلاثَ في الحالِ الواحدةِ بدعةٌ و غَيْرُ مَسْنُونٍ، فهو قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ»^٢ و ظاهرُ هذا الكلامِ الخَبَرُ و المرادُ به الأمرُ؛ لأنّه لو لم يَكُنْ كذلك لَكَانَ كَذِباً، فكأنه تعالى قال: «فَطَلَّقُوهُنَّ مَرَّتَيْنِ»، و لو قال ذلك لم يَجُزْ إيقاعُ تَطْلِيقَتَيْنِ بكلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ [مَنْ] جَمَعَهُمَا^٣ في كلمةٍ واحدةٍ^٤ فلم يَطْلُقْ^٥ مَرَّتَيْنِ، كما أن مَنْ أعطى دِرْهَمَيْنِ دَفْعَةً واحدةً فلم يُعْطِهما مَرَّتَيْنِ.

٣٤٤

فإن قيل: فهذا يَقْتَضِي جَوَازَ إيقاعِ الطَّلَاقَيْنِ في طَهْرٍ واحدٍ، و أنتم تَأْبَوْنَ ذلك! قلنا: إذا ثَبَتَ وجوبُ تفريقِ الطَّلَاقَيْنِ، فلا أَحَدَ يَذْهَبُ إلى وجوبِ تَفَرُّقِهما في طَهْرَيْنِ إلّا و أَوْجَبَ تَفَرُّقَهُما في طَهْرٍ واحدٍ.

و أيضاً ما رَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أنّه قال: كانَ الطلاقُ الثلاثَ على عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَبِي بَكْرٍ وَ صَدْرًا مِنْ أَيَّامِ عُمَرَ طَلَقَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ تَعَجَّلْتُمْ أَمْرًا كَانَ فِيهِ أُنَاةٌ، وَ أَلَزَمَهُمُ الثَّلَاثَ.^٦

١. في «أ، ب» - «إنّما هو إثبات حكم شرعي...» إلى هنا.

٢. البقرة (٢): ٢٢٩.

٣. في جميع النسخ و المطبوع: «جميعها»، و ما أثبتناه هو الصحيح.

٤. في «ج، د، س، ص، ع» - «واحدة».

٥. في «أ، ب، د» - «تطلق».

٦. المصنّف للنعناعي، ج ٦، ص ٣٩٠ - ٣٩١، ح ١١٣٣٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣١٤؛ صحيح مسلم،

وأيضاً ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ ثَلَاثًا، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ أَنْ أَرَا جَعَهَا.^١

وأيضاً ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِنْ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ [لِعُمَرَ]: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيَدْعُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا إِنْ شَاءَ»^٢، فَأَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ بِالْفَصْلِ بَيْنَ التَّطْلِيقَتَيْنِ بِحَيْضَةٍ وَطَهْرٍ، وَمُخَالَفَنَا لَا يُوْجِبُ ذَلِكَ.

وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: «مَا هَكَذَا أَمَرَكَ رَبُّكَ، وَقَدْ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ، وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ^٣ الطُّهْرَ وَتَطْلُقَ لِكُلِّ قُرْءٍ»^٤، وَهَذَا أَيْضاً يَمْنَعُ مِنْ إِيقَاعِ الثَّلَاثِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا تَعَلُّقُ مَنْ خَالَفَنَا بِأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ وَاقِعٌ بِدَعَاٍ بِمَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: لَا عَرْنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَيْنَ الْعَجْلَانِيَّ^٥ وَزَوْجَتِهِ،

➡ ج ٤، ص ١٨٣؛ المعجم الكبير، ج ٢١، ص ١٩؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٣١، ح ٣٩٨٣؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ١٩٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٦. وحكاها خلاصة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٣.

١. صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٨٥؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٥-٦، ح ٣٨٥٧؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣، ص ١٣٠-١٣١.

٢. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٤، ص ٤، ح ٦؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٧٨؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٨٥؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥١، ح ٢٠١٩؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ١٣٩-١٤٠، ح ٣٣٩١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٢٤.

٣. في «أ، ب، د، س»: «يستقبل».

٤. مسند الشاميين، ج ٣، ص ٣٥٥-٣٥٦؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٢٠، ح ٣٩٢٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣٣٠؛ مجمع الزوائد، ج ٤، ص ٣٣٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٦٢.

٥. عويمر بن أبيض العجلاني الأنصاري، صاحب اللعان، الذي رمى زوجته بشريك بن سمحاء

فَلَمَّا تَلَاعَنَا قَالَ الرَّوْجُ: إِنْ أَمْسَكْتُهَا فَقَدْ كَذَبْتُ عَلَيْهَا، هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».^١

وَمَوْضِعُ الاستِدْلَالِ مِنْهُ: أَنَّ الْعَجَلَانِيَّ كَانَ قَدْ طَلَّقَ فِي وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ فِيهِ، فَطَلَّقَ ثَلَاثًا، فَبَيَّنَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حُكْمَ الْوَقْتِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ حُكْمَ الْعَدَدِ، وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَبَيَّنَهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ لِلشَّافِعِيِّ فِي هَذَا الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ كَانَتْ وَاقِعَةً بِلِعَانِ الرَّوْجِ، وَإِنَّمَا قَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، بَعْدَ مَا بَانَتْ مِنْهُ^٢ وَصَارَتْ أَجْنَبِيَّةً، فَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ حُكْمٌ.^٣

فَإِنَّ الزَّمَانَ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى عُوَيْمِرِ الْعَجَلَانِيِّ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ جَوَازَ إِيقَاعِ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

أَجَبَانَهُ: بِأَنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ بَأَنَّ طَلَاقَهُ يُلْحَقُهَا بَعْدَ اللَّعَانِ، وَعِنْدَكَ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُهَا؛ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيَّةٌ بَعْدَ اللَّعَانِ، وَلَمْ يُنَكِرْ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ. وَفِي تَرْكِ إِنْكَارِ هَذَا هُوَ عُذْرُنَا فِي تَرْكِ إِنْكَارِ الْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا»، لَيْسَ بِإِنْكَارٍ وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ؛ لِأَنَّهُ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً^٤ بِاللَّعَانِ أَوْ بِالطَّلَاقِ.

﴿فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَ قَدِمَ مِنْ تَبُوكَ فَوَجَدَهَا حَبْلِي، وَعَاشَ ذَلِكَ الْمَوْلُودَ سَنَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ وَعَاشَتْ أُمُّهُ بَعْدَهُ يَسِيرًا.﴾ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٢٢٦، الرقم ٢٠٠٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ١٥٨.

١. أَحْكَامُ الْقُرْآنِ، ج ١، ص ٤٧٨؛ وَانْظُرْ: سَنَنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٥٥٥؛ الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٨، ص ٣٧٦، ح ١؛ شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ، ج ٤، ص ١٥٥.

٢. فِي «أ» ب - «مَنْهُ».

٣. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ٥، ص ١٣٩.

٤. فِي «أ» ب، د - «وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً».

فَإِنْ احْتَجَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ يَقَعُ سُنَّةً كَانَ أَوْ بِدْعَةً بِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا؟ فَقَالَ: «إِذَا عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَأْتِ مِنْكَ امْرَأَتُكَ».^٢

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا؟»، لَا تَصْرِيحَ فِيهِ بِأَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: أَنِّي أَطَلَّقُهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بَعْدَ تَحْلِيلِ الْمُرَاجَعَةِ. فَقَدْ يُسَمَّى مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي أَطْهَارٍ ثَلَاثَةٍ أَنَّهُ مُطَلَّقٌ ثَلَاثًا، كَمَا يُسَمَّى بِذَلِكَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّ فَائِدَةٍ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ فِي قَوْلِهِ: «عَصَيْتَ رَبَّكَ؟» وَفِي أَيِّ شَيْءٍ عَصَى إِذَا كَانَ التَّرْتِيبُ مَا رَتَّبْتُمُوهُ؟

قُلْنَا: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِمَ مِنْ زَوْجَةِ ابْنِ عُمَرَ الْخَيْرَ وَالْبِرَّ وَالْمُوَافَقَةَ لَهُ، وَأَنَّهُ مُتَعَدٍّ لِلصَّوَابِ فِي فِرَاقِهَا، فَتَكُونُ الْمَعْصِيَةُ مِنْ حَيْثُ فَارَقَ خَيْرًا مُوَافِقًا بَغَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ إِخْرَاجَ الزَّوْجِ نَفْسَهُ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْمَرْأَةِ مَكْرُوهٌ لَهُ، وَمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ لَا تَحِلُّ لَهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحِهَا لِغَيْرِهِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي مِمَّا يَنْقَلِبُ بِهِ قَلْبُهُ، وَلِهَذَا حَمَلَ الْعُلَمَاءُ قَوْلَهُ: «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»^٣ بِأَنَّهُ أَرَادَ

١. فِي جَمِيعِ النُّسخ: «النَّبِيِّ»، وَ مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٢. مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ، ج ٣، ص ٣٥٥ ح ٢٤٥٥؛ سَنَنِ الدَّارِ فُطْنِي، ج ٤، ص ٢٠، ح ٣٩٢٩؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى

لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ٣٣٠؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ١، ص ٤٦٢.

٣. الطَّلَاقُ (٦٥): ١.

به الواحدة لِيَمْلِكَ المُرَاجَعَةَ؛ بَدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^١، وَمَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِالتَّطْلِيقَاتِ الثَّلَاثِ فِي الْأَطْهَارِ الثَّلَاثَةِ وَ الْمُرَاجَعَةِ بَيْنَهَا فَقَدْ حَرَّمَهَا عَلَى نَفْسِهِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، وَ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ.

و الجواب الثاني فِي مَعْنَى الْخَبَرِ: هُوَ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: «بَانَتْ زَوْجَتُكَ» إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، فَإِنَّ الْمُطَلَّقَ ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تَبَيَّنَ بِالثَّلَاثِ وَ هِيَ بِدَعَةٍ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ^٢ وَاحِدَةً.

فإن قيل: لَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ زَوْجَتَكَ تَبَيَّنَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَبَيَّنَ فِي الْحَالِ.

قُلْنَا: إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ مَا ادَّعَيْتَهُ فَلَنَا أَنْ نَعْدَلَ عَنْهُ إِلَى إِضْمَارٍ فِيهِ وَ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ؛ لِلأَدْلَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا، كَمَا يَفْعَلُ^٣ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَوَوَّلْ^٤ ظَوَاهِرَهُ وَ تَرِيدُ^٥ فِيهِ الزِّيَادَاتِ لِلأَدْلَةِ الْقَاطِعَةِ.

فإن تَعَلَّقُوا بِمَا رَوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ^٦ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ «تُمَاضِرٌ» ثَلَاثًا.^٧

١. الطلاق (٦٥): ١.

٢. فِي «أ، ب، د»: «تطلق».

٣. فِي «أ، ب، ج، د، س»: «يفعل».

٤. فِي «ج، س، ص، ع» وَ الْمُطْبُوع: «فيترك».

٥. فِي «أ، ب، د، س، ص، ع» وَ الْمُطْبُوع: «يزيد».

٦. أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بْنِ عَوْفٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ زَهْرَةَ بْنِ كِلَابِ الْقُرَشِيِّ، قِيلَ: كَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَبْدُ الْحَارِثِ، عَدَّهُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ فِيمَنْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَ هُوَ أَحَدُ الْأَرْكَانِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَ كَانَ مِنْ أَخَصَّائِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ هُوَ أَيْضًا أَحَدُ السَّتَةِ الَّذِينَ جَعَلَ ابْنُ الْخَطَّابِ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَ هُوَ الَّذِي اخْتَارَ عِنْدَ الشُّورَى عَثْمَانَ فَبَايَعَهُ وَ تَرَكَ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَ لَمَّا هَلَكَ أَوْصَى أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ عَثْمَانُ. الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٤١٦، الرَّقْم ٥١٧٩؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ٣١٣؛ تَفْقِيقُ الْمَقَالِ، ج ٢، ص ١٤٦-١٤٧.

٧. الْمُسْنَدُ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٢٩٤؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِي، ج ٤، ص ١٠، ح ٣٨٧٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ٣٦٢؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجُصَّاصِ، ج ١، ص ٤٦٣.

فالجواب عنه: أنه ليس في الخبر أنه طَلَّقَهَا بلفظ واحدٍ وفي حالة واحدة، ويجوز أن يكون طَلَّقَهَا في أطهار ثلاثة^١ تخلَّلها^٢، على ما تقدَّم ذكره. وهذه الطريقة يمكن أن تُسلَّك في كلِّ خبرٍ يتعلَّقون به يتضمَّن وقوع طلاقٍ ثلاثٍ، فقد^٣ نبَّهنا على طريقِ الكلام فيه.

٣٤٨

المسألة الثانية والستون والمائة

[تخلَّل الرجوع بين الطلاقين]

(الطلاق لا يتبع الطلاق، حتَّى يتخلَّل بينهما الرجعة^٤، في أحد القولين^٥). هذا صحيح، وهو الذي نذهب^٦ إليه، وقد دلَّلنا على أن الطلاق إذا وقع عقيب الطلاق من غير رجعة كان بدعة، وبيَّنا أن الطلاق البدعي لا يقع ولا حكم له في الشرع، وفيما مضى من ذلك كفاية.

المسألة الثالثة والستون والمائة

[الطلاق الثلاث في مجلس واحد]

(إذا قال الرَّجُلُ لِمَرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثلاثاً، لم تُطلَّقِ إلا واحدة^٧). هذا صحيح، وهو الذي يذهبُ إليه أصحابنا، وقد قال الشاذُّ منهم: إنَّ الطلاق

١. هكذا في «ج». وفي «أ، ب، د، س، ص، ع»: «يحلَّلها»، وفي المطبوع: «يخلَّلها».

٢. كما احتمله الجصاص، انظر: أحكام القرآن، ج ١، ص ٤٦٣ - ٤٦٤.

٣. في «أ، ب، د»: «و قد». ٤. في المطبوع و«س»: «المراجعة».

٥. حكاة في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر القول بوقوعه من دون تخلُّل الرجعة. الإبانة، ص ٤٧٩: البحر الزخار، ج ٤، ص ١٧٥.

٦. في «أ، ب، س، ع»: «يذهب»، وفي المطبوع: «تذهب».

٧. حكاة في الإبانة، وفي شرح التجريد قال: وهو المشهور عن الناصر. الإبانة، ص ٤٧٥ و ٤٩٠.

الثلاث لا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْهُ.^١ وَ الْمُعَوَّلُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ.

وَ خَالَفَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.^٢

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ ذِكْرُهُ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ مَنْ قَالَ لَزَوَجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ قَالَ: «ثَلَاثاً»، وَ تَكَامَلَتْ شَرَايِطُ الطَّلَاقِ كُلُّهَا مِنْ طَهْرِ لَا جِمَاعَ فِيهِ وَ شَهَادَةٍ وَ اخْتِيَارٍ، فَقَدْ تَلَفَّظَ بِالوَاحِدَةِ الَّتِي سُنَّتْ لَهُ، وَ إِنَّمَا أَتَبَعَهَا بِلَفْظَةِ^٣ «ثَلَاثاً»، فَلَعَا مَا أَتَبَعَهَا بِهِ وَ سَقَطَ، وَ جَرَى مَجْرَى أَنْ يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَ يَتَّبِعُهُ بِلَفْظٍ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: «ذَخَلْتُ الدَّارَ وَ أَكَلْتُ الْخُبْزَ» وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا أَتَبَعَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَ هِيَ قَوْلُهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» بِكُلِّ لَفْظٍ لَا يُؤَثِّرُ حُكْماً فِي الْمُطَلَّاقَةِ فَإِنَّ حُكْمَ اللَّفْظَةِ الْأُولَى بَاقٍ وَ وَاقِعٌ، وَ لَا تَأْثِيرَ لِمَا أَتَبَعَهَا بِهِ. فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُسَنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ يَقُولَ: «ثَلَاثاً» فَيَجِبُ أَلَّا يَقَعَ طَلَّاقُهُ.

قُلْنَا: وَ لَمْ يُسَنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ» ثُمَّ يَسْتَمِهَا، أَوْ يَقْذِفَ غَيْرَهَا، وَ مَعَ ذَلِكَ فَلَوْ فَعَلَ خِلَافَ مَا سُنَّ لَهُ وَ بِمَا يَكُونُ بِهِ عَاصِياً لَمْ يُخْرِجِ^٥ اللَّفْظَةَ الْأُولَى مِنْ وَقْعِ الطَّلَاقِ بِهَا وَ نُفُوذِ حُكْمِهَا.

١. حكى عنهم في الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠، المسألة ٣؛ و حكاه عن ابن عقيل العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٢.

٢. كتاب الأم، ج ٥، ص ١٦٥؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ١٣٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٨٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٤٠ و ٤٠٤؛ المحلى، ج ١٠، ص ١٦٧؛ الانتصار، ص ٣٠٨، المسألة ١٧٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠ - ٤٥١، المسألة ٣.

٣. في «أ، ب، د»: «بلفظ».

٤. في «ع»: - «يقول ثلاثاً فيجب أن لا يقع» إلى هنا.

٥. في «ج»: «تخرج».

وَمَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «[كَانَ] الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ أَيَّامِ عُمَرَ طَلَقَةً وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ تَعَجَّلْتُمْ أَمْرًا كَانَ لَكُمْ فِيهِ آثَةٌ، وَالزَّمَهُمُ الثَّلَاثُ»^١.

المسألة الرابعة والستون والمائة

[قَوْلُ الرَّجُلِ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَهُ: «إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ»]

(وإن قال لأربع نِسْوَةٍ لَهُ: إحْدَاكُنَّ طَالِقٌ، فإلّا احتياطٌ أَنْ يُطَلَّقَ كُلُّ

وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُرَاجِعُهُنَّ جَمِيعاً)^٢.

عندنا: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَيِّنِ الطَّلَاقُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ حَتَّى تَتَمَيَّزَ^٣ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ.

٣٥٠

وَإِذَا قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنْهُنَّ: «إِحْدَاكُنَّ طَالِقٌ»، فَكَلَامُهُ لَغْوٌ لَا حُكْمَ لَهُ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَعُثْمَانُ الْبَتِّيُّ^٤ وَاللَيْثُ: إِذَا لَمْ يَنْوِ وَاحِدَةً بَعَيْنَهَا - حِينَ قَالَ - فَإِنَّهُ يَخْتَارُ أَيَّتَهُنَّ شَاءَ فَيَوْقِعُ الطَّلَاقَ عَلَيْهَا، وَالبَاقِيَّاتُ نِسَاؤُهُ.^٥

١. تقدّم تخريجه في المسألة ١٦١.

٢. حكاه في الإبانة، ص ٤٨٦.

٣. في «أ، ب، د»: «تَمَيَّزَ». وفي «س»: «يَتَمَيَّزُهُ».

٤. أبو عمرو عثمان بن مسلم بن هرمز البتّي البصري، الفقيه، كان من أهل الكوفة فانتقل إلى البصرة فنزلها، وكان مولدًا لبني زهرة، وكان يبيع البيوت فقليل: البتّي، روى عن أنس بن مالك والشعبي، وروى عنه شعبة ويزيد بن زريع والثوري وابن علية وجماعة، مات سنة ١٤٣ هـ. تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٤٩٢، الرقم ٣٨٦٢: سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٤٨، الرقم ٦.

٥. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٤٧: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩: الشرح الكبير، ج ٨، ص ٤٥٩: شرح تنوير الأبصار، ج ٣، ص ٢٩١: الفتاوى الخانية، ج ١، ص ٤٥٢: الانتصار، ص ٣١٥.

و قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَمْ يَنْوَ وَاحِدَةً بِعَيْنِهَا طُلِّقَ عَلَيْهِ جَمِيعُ نِسَائِهِ.^١
و قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا قَالَ لِامْرَأَتَيْهِ: «إِحْدَا كَمَا طَالَقْتُ ثَلَاثًا» مُنِعَ مِنْهُمَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ؛
فَإِنْ قَالَ: «لَمْ أَرِدْ هَذِهِ»، كَانَ إِقْرَارًا مِنْهُ بِالْأُخْرَى.^٢
دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

و أَيْضًا فَإِنَّ الْمَسْنُونِ فِي الطَّلَاقِ الْمَشْرُوعَ فِيهِ أَنْ يُسَمَّى الْمُطَلَّقةَ وَ يُشِيرَ إِلَيْهَا
بِعَيْنِهَا وَ يَرْفَعَ الْجِهَالَةَ فِي أَمْرِهَا، وَ إِذَا قَالَ: «إِحْدَاكُنْ طَالَقْتُ» فَمَا مَيَّزَ وَ لَا فَرَّقَ وَ لَا
بَيَّنَ فَهُوَ بِخِلَافِ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّلَاقِ، وَ إِنَّمَا نَعْرِفُ^٣ وَقُوعَ حُكْمِ الطَّلَاقِ بِأَنْ
يُشْرَعَ لَنَا، فَإِذَا كَانَ لَا شَرْعَ^٤ فِي ذَلِكَ وَ لَا حُكْمَ لَهُ فَلَا تَعُوقُ الْفُرْقَةُ^٥ بِهِ.

فَأَمَّا مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْجَمِيعَ يُطَلَّقْنَ، فَبَعِيدٌ مِنَ الصَّوَابِ، وَ مَا ذَهَبَ
إِلَيْهِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَطَلَّقَ^٦ وَاحِدَةً لَا بِعَيْنِهَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ إِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُ مَالِكٍ بَعِيداً مِنَ الصَّوَابِ^٧؛ لِأَنَّ الْمُطَلَّقةَ وَاحِدَةً. فَإِنْ كَانَتْ
بَغَيْرِ عَيْنِهَا فَكَيْفَ يَجُوزُ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ عَلَى الْجَمِيعِ؟

وَ لَيْسَ هَذَا مِثْلَ أَنْ يُطَلَّقَ امْرَأَةٌ بِعَيْنِهَا ثُمَّ يَنْسَاهَا؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ هُنَاكَ تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ،
وَ هَاهُنَا تَعَلَّقَ لَا بِعَيْنٍ.

٣٥١

١. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩؛ الشرح الكبير، ج ٨، ص ٥٥٨؛

حلية العلماء، ج ٧، ص ١١٧؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٢٥٠؛ الانتصار، ص ٣١٥، المسألة ١٧٤.

٢. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٨٠؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ١١٧؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٢٤٦؛ مغني

المحتاج، ج ٣، ص ٣٠٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٢٩؛ الانتصار، ص ٣١٥، المسألة ١٧٤.

٣. في «أ، ب، د»: «تعرف».

٤. في «س، ع» و المطبوع: «يشرع».

٥. في «أ، ب، د»: «الفرق».

٦. في «ج، س، ص، ع» و المطبوع: «يطلق».

٧. في «ص»: - «وَ إِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُ مَالِكٍ بَعِيداً مِنَ الصَّوَابِ».

المسألة الخامسة و الستون و المائة

[الخُلْعُ و الرِّدَّةُ و اللَّعَانُ]

(الخُلْعُ فُرْقَةٌ بَائِنَةٌ، وَ لَيْسَتْ كُلُّ فُرْقَةٍ طَلَاً كَفُرْقَةِ الرِّدَّةِ وَ اللَّعَانِ).^١

عندنا: أَنَّ الخُلْعَ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ بَأَنَتْ بِهِ المرأةُ، وَ جَرَى مَجْرَى الطَّلَاقِ فِي أَنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ. وَ هَذِهِ فَائِدَةٌ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّهُ طَلَاٌ أَوْ فُسْخٌ؛ لِأَنَّ مَنْ جَعَلَهُ فُسْخاً لَا يَنْقُصُ بِهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ شَيْئاً، فَتَحِلُّ لَهُ وَ إِنْ خَلَعَهَا ثَلَاثاً.^٢ وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ وَ مَالِكٌ وَ الثَّوْرِيُّ وَ الْأَوْزَاعِيُّ وَ الْبَيْهَقِيُّ وَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنَّ الخُلْعَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ.^٣

وَ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ: إِنَّهُ فُسْخٌ^٤، وَ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَ هُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَ إِسْحَاقَ.^٥

١. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٤٩٨؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٧٨.

٢. في «أ»، ب، د: «به».

٣. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٩٦، ثم قال: و المعتمد ما ذهب إليه السيد المرتضى.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٧١؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ١٣؛ المدونة الكبرى، ج ٢، ص ٣٣٥؛ مواهب الجليل، ج ٥، ص ٢٦٩؛ كتاب الأم، ج ٥، ص ٣٣٥؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥٤١؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ١٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٢-٤٢٣، المسألة ٣.

٥. حلية العلماء، ج ٦، ص ٥٤١؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ١٥؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ٢٦٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٣، المسألة ٣.

٦. حلية العلماء، ج ٦، ص ٥٤١؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ١٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣، ص ١٤٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٣، المسألة ٣.

والدليل على صِحَّة ما ذهبنا إليه: الإجماعُ المُتَقَدِّمُ ذِكْرُه.

و يَدُلُّ على ذلك أيضاً ما رُوِيَ من أن ثابتَ بنَ قيسٍ^١ لما خَلَعَ زَوْجَتَهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَأْمُرْهُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ. فَلَمَّا خَالَعَهَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «اعْتَدِي»، ثُمَّ التَّقَّتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «هِيَ وَاحِدَةٌ».^٢
فهذا دَلَالَةٌ على أَنَّهُ طَلَّاقٌ وَ لَيْسَ بِفَسْخٍ، على أَنَّ الفَسْخَ لَا يَصِحُّ فِي النِّكَاحِ وَ لَا الإِقَالَةِ.^٣

المسألة السادسة والستون والمائة

[طَلَّاقُ الْمُخْتَلَعَةِ]

(و الْمُخْتَلَعَةُ لَا يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ).^٤

و هذا صحيحٌ، و إليه يذهبُ أصحابنا، و هو مذهبُ الشافعي.^٥

١. أبو محمد ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري المدني، خطيب الأنصار، شهد أحداً و ما بعدها، قتل يوم اليمامة سنة ١٢ هـ، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ و عن أمير المؤمنين عليه السلام، و روى عنه أولاده و أنس بن مالك و ابن أبي ليلى. أسد الغابة، ج ١، ص ٢٢٩؛ تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٣٦٨، الرقم ٨٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ١١، الرقم ١٧؛ رجال الطوسي، ص ٣٠، الرقم ١١٠ و ص ٨٢، الرقم ٩٢٠.
٢. المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ٤٨٢، ح ١١٧٥٧؛ كنز العمال، ج ٦، ص ١٨٤، ح ١٥٢٧٨؛ وانظر: سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٦، ح ٢٢٢٧ - ٢٢٢٩.
٣. حكى المسألة بعينها ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٧٢٧.
٤. حكاه في الإبانة، و ذكره في البحر الزخار تفرعاً على المسألة الماضية أي على كونه فسخاً متصلاً بالمسألة. الإبانة، ص ٤٩٨.
٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢١٣؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥٥٣؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٣١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨٤ - ١٨٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٩، المسألة ١٠.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ الثَّوْرِيُّ وَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.^١

و قَالَ الْحَسَنُ وَ مَالِكٌ: يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ^٢ عَنْ قُرْبٍ.

فَمَالِكٌ يَقُولُ: إِذَا خَالَعَهَا فَوَصَلَ بِالطَّلَاقِ الْخُلْعَ، فَإِنْ لَمْ يَصِلْ بِهِ لَمْ يَلْحَقْهَا.

و الْحَسَنُ يَقُولُ: إِنْ طَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ لِحَقٍّ^٣، وَ إِنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ ثُمَّ طَلَّقَ

لَمْ يَلْحَقْهَا^٤.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ عِنْدَنَا

عَقِيبَ الطَّلَاقِ إِلَّا بَعْدَ رَجْعَةٍ، فَأَمَّا أَنْ يَقَعَ طَلَاقٌ عَلَى مُطَلَّقَةٍ بِغَيْرِ رَجْعَةٍ تَتَخَلَّلُ^٦

فَغَيْرُ صَحِيحٍ، وَ قَدْ دَلَّلْنَا قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَ إِذَا كَانَ الْخُلْعُ طَلَاقًا بَائِنًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِالْمُخْتَلَعَةِ طَلَاقٌ، إِلَّا بِأَنْ يَعْقِدَ

عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَا يَتَّبِعُ الطَّلَاقَ.

فَأَمَّا الشَّافِعِيُّ، فَهُوَ وَ إِنْ وَافَقْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهُ يَسْلُكُ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ

طُرُقًا مِنَ الْقِيَاسِ مَعْرُوفَةً، فَيَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْمُخْتَلَعَةُ لَا يُسْتَبَاحُ وَطُوعُهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ

١. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ١٧٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٥؛ الجواهر النقي، ج ٧، ص ٣١٧؛

المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٣١؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛

الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٩، المسألة ١٠.

٢. في «س»: - «ما دامت في العدة» إلى هنا.

٣. في «ج، د، س، ع»: + «الطلاق».

٤. في «أ، ب»: - «و الحسن يقول: إن طلقها...» إلى هنا.

٥. الموطأ، ج ٢، ص ٥٦٦؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٥٥٤؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٣١؛ البحر

الرخار، ج ٤، ص ١٨٠؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٥٦؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣، ص ١٤٧؛

الخلاف، ج ٤، ص ٤٢٩ - ٤٣٠، المسألة ١٠.

٦. في «أ، ب، د، س»: «يتخلل».

جديد، ولا يلحقها الطلاق كالأجنبيّة، ولا خصائص النكاح: من اللعان والظهار والإيلاء والرجعة والتوارث، مُرتفعة عن^١ المختلعة، فلا يلحقها الطلاق.^٢

المسألة السابعة والستون والمائة

[ما يأخذه الزوج من المختلعة]

(لا يأخذ الزوج إلا ما أعطاها، أو دون ما أعطاها).^٣

عندنا: أنه يصح أن يخلع امرأته^٤ على أكثر مما أعطاها وأقل منه، وعلى كل شيء تراضيا به، وإنما يقول أصحابنا في المبرأة: إنه لا يجوز على أكثر مما أعطاها.

و قال الشافعي: يجوز الخلع بالمهر الذي عقد عليه النكاح، وأكثر منه وأقل.^٥
و قال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان النشوز من قبل المرأة جاز له أن يأخذ منها ما أعطاها ولا يزداد^٦، فإن كان النشوز من قبله لم يحل له أن يأخذ منها شيئا، فإن فعل جاز في الفتيا.^٧

٣٥٤

١. في «أ، ب»: «من»، و في «س»: «على».

٢. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢١٣.

٣. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٤٩٩؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٨٣.

٤. في «ص»: «امرأة».

٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢١٤ - ٢١٥؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٨؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ٢٦٥؛

المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٧٥.

٦. في «أ، ب، د»: «ترداد».

٧. بدائع الصنائع، ج ٣، ص ١٥٠؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ١٤؛ الميزان الكبرى، ج ٢، ص ١١٩؛

أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٧٥.

و قَالَ الزُّهْرِيُّ وَ أَحْمَدُ وَ إِسْحَاقُ: لَا يَصِحُّ إِلَّا بِقَدْرِ الْمَهْرِ^١
و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمُ
أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^٢، وَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَ الْكَثِيرِ.
وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِحَدِيثِ خَوْلَةَ^٣: أَنَّهَا لَمَّا شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
حَالَ زَوْجِهَا، فَقَالَ: «أَتُرْذِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا
سَاقَ^٤ إِلَيْهَا، وَ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَطْلُبْ أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيقَةِ وَ رَضِيَ
بِهِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي دَفَعْتُ إِلَيْهَا حَدِيقَةً هِيَ خَيْرُ
مَالِي، فَأَرَدْتُ بِهَا عَلَيَّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ «أَتُرْذِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟»
فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَ إِنْ شَاءَ زِدْتُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا سَاقَ إِلَيْهَا، وَ لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ؛^٥ لِأَنَّهُ
رَضِيَ بِذَلِكَ.

وَ إِنَّمَا الْخِلَافُ إِذَا تَرَاصَى الزَّوْجَانِ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْمَهْرِ.

١. المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٧٥؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٨؛ الشرح الكبير، ج ٨، ص ١٩٣؛

المحلّى، ج ١٠، ص ٢٤٠؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣، ص ١٤١.

٢. البقرة (٢): ٢٢٩.

٣. في المصادر أن اسمها «جميلة» أو «حبّية» أو بعبارة مبهم «امرأة ثابت بن قيس»، راجع لتحقيق

الموضوع عمدة القاري، ج ٢٠، ص ٢٦٢.

٤. في «أ، ب، د»: «صار».

٥. المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٥٠٣؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٧٠؛ المعجم الكبير، ج ١١،

ص ٢٤٦؛ الكشف والبيان، ج ٢، ص ١٧٤.

المَسْأَلَةُ الثَامَنَةُ وَ السَّتُونَ وَ الْمَائَةُ

[لَا يَكُونُ الزَّوْجُ مُؤَلِيًّا حَتَّى يَدْخُلَ بِأَهْلِهِ]

(و لَا يَكُونُ الزَّوْجُ مُؤَلِيًّا حَتَّى يَدْخُلَ بِأَهْلِهِ).^١

هذا صحيح، وهو الذي يذهب إليه أصحابنا، وباقي الفقهاء يُخالفون فيه.

والذي يدلُّ على صِحَّة ما ذكرناه: الإجماع المُتَرَدِّدُ ذِكْرُهُ.

و أيضاً أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ حُكْمَ الْإِبْلَاءِ شَرْعِيٌّ، وَ قَدْ ثَبَّتَ بِلَا خِلَافٍ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا، وَ مَنْ أَثَبَّتَهُ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا^٢ فَقَدْ أَثَبَّتَ حُكْمًا شَرْعِيًّا زَائِدًا عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^٣، فَإِنَّ اللَّفْظَ عَامٌّ لِجَمِيعِ النِّسَاءِ: الْمَدْخُولِ بِهِنَّ، وَ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّفْظَ لَوْ كَانَ عَامًّا - عَلَى مَا ادَّعَى - لَجَازَ تَخْصِيصُهُ بِدَلِيلٍ، كَيْفَ وَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِيصِ بِالْمَدْخُولِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾، [و] الْمُرَادُ بِالْفِئَةِ الْعَوْدُ إِلَى الْجَمَاعِ بِلَا خِلَافٍ، وَ إِنَّمَا يُعَاوَدُ الْجَمَاعُ مَنْ دَخَلَ بِهَا وَ اعْتَادَ جَمَاعَهَا، وَ هَذَا وَاضِحٌ.

١. حكاه في الإبانة، و في البحر الرخار عن الناصر. الإبانة، ص ٥١٩؛ البحر الرخار، ج ٤، ص ٢٤٣.

٢. في «د»: - «و من أثبته في غير المدخول بها».

٣. البقرة (٢): ٢٢٦.

المسألة التاسعة والستون والمائة

[ما يَتَحَقَّقُ بِهِ الْعَوْدُ فِي الظَّهَارِ]

(الْعَوْدُ فِي الظَّهَارِ هُوَ إِرَادَةُ الْمُأَسَّةِ).^١

لَيْسَ لِأَصْحَابِنَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي تَعْيِينِ مَا بِهِ الْعَوْدُ^٢ فِي الظَّهَارِ، وَالَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ «الْعَوْدَ» هُوَ إِرَادَةُ اسْتِبَاحَةِ مَا حَرَّمَهُ الظَّهَارُ مِنَ الْوَطْءِ، وَإِذَا كَانَ الظَّهَارُ اقْتَضَى تَحْرِيمًا فَأَرَادَ الْمُظَاهِرُ دَفْعَهُ فَقَدْ عَادَ.^٣

وَالِإِلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ،^٤ وَبَيَّنَّ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَقِيقَةِ مَذْهَبِهِ بِأَنْ قَالَ: إِنْ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ لَا تَسْتَقِرُّ فِي الذِّمَّةِ بِحَالٍ، وَلَكِنْ قِيلَ لِلْمُظَاهِرِ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ التَّحْرِيمَ وَتَسْتَبِيحَ الْوَطْءَ فَكْفِّرْ، وَإِنْ لَمْ تُرِدْ أَنْ تَطَّأْ فَلَا تُكْفَرْ،^٥ فَإِنْ وَطِئَ ثُمَّ لَمْ يُكْفَرْ لَمْ تَلْزِمَهُ الْكَفَّارَةُ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ عِنْدَ الْوَطْءِ الثَّانِي: مِثْلُ ذَلِكَ^٦، وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُصَلِّيَ تَطَوُّعًا فَتَطَهَّرْ»؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ فِي اسْتِبَاحَةِ^٧ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً عَلَيْهِمْ، كَذَلِكَ قِيلَ: «إِذَا أَرَدْتَ أَنْ

١. حكاة في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٥٢٥؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٢٣٣.

٢. في «ص» و «هامش ب»، ج: «ماهيّة العود».

٣. حكاة العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٢٦.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٢٢٤؛ الجوهر النقي، ج ٧، ص ٣٨٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٥٧٤-٥٧٥؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٣٥٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥١-٥٢؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٧، ص ٢٨٠؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٣٧، المسألة ٢٠.

٥. في «أ، ب، د»: «لم يرد أن يوطأ فلا يكفر».

٦. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٢٢٥؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ١٧٤-١٧٥؛ المجموع للنووي، ج ١٧، ص ٣٥٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٥١-٥٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٣٧، المسألة ٢٠.

٧. في «ج، س، ع»: «المطبوع: صحة».

تَسْتَبِيحُ الْوُطَاءَ الَّذِي حَرَمْتَهُ بِالظَّهَارِ فَقَدَّمَ الْعِتْقَ»، لَيْسَ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَجِبُ فِي ذِمَّتِهِ^١،
اسْتَبَاحَ الْوُطَاءَ أَوْ لَمْ يَسْتَبِيحْهُ.

و قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَوْدُ هُوَ أَنْ يُمَسِكَهَا زَوْجَةٌ بَعْدَ الظَّهَارِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ^٢.
و ذَهَبَ مَالِكٌ وَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوُطَاءِ^٣.
و ذَهَبَ الْحَسَنُ وَ طَاوُسُ وَ الزُّهْرِيُّ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْوُطَاءُ^٤.
و ذَهَبَ دَاوُدُ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ تَكَرُّرُ لَفْظِ الظَّهَارِ^٥.

و ذَهَبَ مُجَاهِدٌ إِلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ بِمَجَرَّدِ الظَّهَارِ، وَ لَا يُعْتَبَرُ الْعَوْدُ^٦.

٣٥٧

و الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْعَوْدَ شَرْطًا فِي وُجُوبِ
الْكَفَّارَةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^٧،

١. فِي «أ، ب»: «تَجِبُ فِي ذِمَّة».

٢. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ٥، ص ٢٩٦-٢٩٧؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٢، ص ١٧٣؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١٧، ص ٣٥٩؛
الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ، ج ٦، ص ٢٢٤؛ الْمَحَلِّيُّ، ج ١٠، ص ٥٢؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ، ج ٤،
ص ١٩٢؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ، ج ١٧، ص ٢٨٠؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٥٣٧، الْمَسْأَلَةُ ٢٠.

٣. حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ، ج ٢، ص ٤٤٧؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١٧٤؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١٧، ص ٣٥٩؛
الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٨، ص ٥٧٥؛ الْمَحَلِّيُّ، ج ١٠، ص ٥١؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ، ج ١٧،
ص ٢٨٠؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٥٣٦-٥٣٧، الْمَسْأَلَةُ ٢٠.

٤. حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١٧٤؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ١٧، ص ٣٥٩؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٨،
ص ٥٧٤-٥٧٥؛ الْمَحَلِّيُّ، ج ١٠، ص ٥١؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ، ج ١٧، ص ٢٨٠؛ الْخِلَافُ،
ج ٤، ص ٥٣٧، الْمَسْأَلَةُ ٢٠.

٥. الْمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِ، ج ٦، ص ٢٢٤؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٨، ص ٥٧٦؛ الْبَحْرُ الزَّخَارِ، ج ٤،
ص ٢٣٣؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ١٧، ص ٢٨٠-٢٨١؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٥٣٧، الْمَسْأَلَةُ ٢٠.

٦. حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٧، ص ١٧٣؛ الْمَغْنِي لِابْنِ قَدَامَةَ، ج ٨، ص ٥٧٣؛ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ج ٨، ص ٥٧٧؛
الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٥٣٦، الْمَسْأَلَةُ ٢٠.

٧. الْمَجَادِلَةُ (٥٨): ٣.

بِشَرَطِ الْعَوْدِ، فَمَنْ أَسْقَطَهُ أَسْقَطَ نِصْفَ الْآيَةِ.

وَأَمَّا الَّذِي يُبْطِلُ مَذْهَبَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ فِي أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ، فَهُوَ أَنَّ مُوجِبَ الظَّهَارِ هُوَ تَحْرِيمُ الْوَطْءِ لَا تَحْرِيمُ الْعَزِيمَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْدُ هُوَ الْإِسْتِبَاحَةُ، وَلَا يَكُونُ الْعَوْدُ هُوَ الْعَزِيمَةُ.

عَلَى أَنَّ الْعَزِيمَةَ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي سَائِرِ الْأُصُولِ وَلَا تَتَعَلَّقُ^٢ بِهَا الْأَحْكَامُ وَلَا وَجُوبُ الْكَفَّارَاتِ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَفَا لَأُمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ أَوْ يَعْمَلُوا^٣ بِهِ»^٤.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ الْوَطْءُ، فَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا^٥﴾، فَلَوْ كَانَ الْعَوْدُ هُوَ الْوَطْءُ لَمَا أُمِرَ بِإِخْرَاجِ الْكَفَّارَةِ قَبْلَهُ.

فَأَمَّا الَّذِي يُبْطِلُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ إِمْسَاكُهَا عَلَى النِّكَاحِ، فَهُوَ أَنَّ الظَّهَارَ لَا يَوْجِبُ تَحْرِيمَ الْعَقْدِ وَتَرْكِ الْفُرْقَةِ وَإِمْسَاكِ الْمَرْأَةِ، فَيَكُونُ الْعَوْدُ هُوَ إِمْسَاكُهَا عَلَى النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ إِنَّمَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَى أَمْرِ يُخَالِفُ مُوجِبَ الظَّهَارِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ اسْتِبَاحَةُ الْوَطْءِ وَرَفْعُ مَا حَرَّمَهُ الظَّهَارُ مِنْهُ.

١. في «ج، س، ص، ع»: «فشرط».

٢. في «أ، ب، د، س»: «يتعلق».

٣. في «ج، د، س، ص»: «يعلموا».

٤. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٩، ح ٢٠٤٤: سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١١٩٤: سنن النسائي،

ج ٦، ص ١٥٦، ح ٣٤٣٣: صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ٥٢، ح ٨٩٨: مسند الشهاب، ج ٢، ص ١٦٧،

ح ١١١٤: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٠٩.

٥. المجادلة (٥٨): ٣.

و أيضاً قوله تعالى: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»^١، و لفظ «ثُمَّ» يَقْتَضِي التَّارِيخِيَّ، فَمَنْ جَعَلَ الْعَوْدَ هُوَ الْبَقَاءُ عَلَى النَّكَاحِ فَقَدْ جَعَلَهُ عَائِدًا عَقِيبَ الْقَوْلِ بِلَا تَرَاخٍ، وَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مُقْتَضَى الْآيَةِ.

و أَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ أَنْ يُعِيدَ الْقَوْلَ مَرَّتَيْنِ، فِاجْمَاعُ السَّلَفِ وَ الْخَلَفِ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ، وَ مَنْ جَدَّدَ خِلَافًا قَدْ سَبَقَهُ الْإِجْمَاعُ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى خِلَافِهِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»، فَظَاهِرُ ذَلِكَ يَقْتَضِي الْعَوْدَ فِي الْقَوْلِ، لَا فِي مَعْنَاهُ وَ مُقْتَضَاهُ.

قُلْنَا: أَمَّا الظَّاهِرُ فَلَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَوْدَ هُوَ إِعَادَةُ الْقَوْلِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»، وَ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي الْعَوْدَ فِي نَفْسِ الْقَوْلِ لَا فِي مِثْلِهِ، وَ إِنَّمَا يُضْمَرُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَفْظَةَ «الْمِثْلِ» وَ لَيْسَتْ فِي الظَّاهِرِ، فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ لَا مَحَالَةَ.

وَ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَقَدْ فَعَلَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ إِذَا اقْتَضَى تَحْرِيمَ الْوَطْءِ فَمَنْ أَتَى رَفَعَ هَذَا التَّحْرِيمَ وَ اسْتِبَاحَةَ الْوَطْءِ فَقَدْ عَادَ فِيمَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ مَا اقْتَضَى تَحْرِيمَهُ وَ عَادَ يَرْفَعُ تَحْرِيمَهُ، فَمَعْنَى «يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا»، أَيَّ يَعُودُونَ لِلْقَوْلِ فِيهِ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»^٢ وَ إِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ فِي الْمَوْهُوبِ لَا الْهَيْبَةِ.

١. المجادلة (٥٨): ٣.

٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٧؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٦٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٧، ح ٢٣٨٦؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٨٢، ح ١٣١٦؛ و انظر: من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨٠٨؛ بحار الأنوار، ج ١٠٠، ص ١٨٩، ح ٦.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَجَاؤُنَا»^١ أَي مَرْجُوْنَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾^٢ يَعْنِي الْمَوْقِنَ بِهِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وإني لأرجوكم على بَطْءِ سَعِيكُمْ كما في بَطُونِ الحَامِلَاتِ رَجَاءُ^٣
يعني مَرْجُوًّا.

المسألة السبعون والمائة

[مَبْدَأُ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَ الْمُطَّلَقَةُ]

(الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعْتَدُّ مِنْ يَوْمٍ يَبْلُغُهَا نَعْيُ الزَّوْجِ، وَكَذَلِكَ

الْمُطَّلَقَةُ).^٤

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا ثُمَّ وَرَدَ
الْخَبَرُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَ قَدْ حَاضَتْ مِنْ يَوْمٍ طَلَّقَهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ ثَلَاثَ حَيَضٍ، فَقَدْ
خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ حَاضَتْ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ
اِحْتُسِبَ مِنَ الْعِدَّةِ وَثَبَّتَ عَلَيْهَا تَمَامُهَا.

١. حقائق التأويل، ص ٩٣؛ تفسير الرازي، ج ٣، ص ١١٧؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٩، ص ١١٩.

٢. الحجر (١٥): ٩٩.

٣. حقائق التأويل، ص ٩٦؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٥٦١؛ تصحيقات المحدثين للعسكري، ج ٣، ص ١٠٢٣.

٤. حكاه في الإبانة قائلًا: وفي مسائل موسى بن أحمد: إنَّ المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم وقوع الخبر إليها وكذلك المطلقة، وفي البحر الزخار عن الناصر في العاقلة غير من أجلها وضع حملها. الإبانة، ص ٥١٦؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٢١١.

وإذا مات عنها في غيبته ووصل خبر وفاته إليها وقد مضت مدة، اعتدت لوفاته من يوم بلوغ الخبر بالوفاة، ولم تحتسب بما مضى من الأيام. وفي أصحابنا من لم يفرق بين المطلقة وبين المتوفى عنها زوجها في الغيبة، وإنما يراعي في ابتداء العدة وقت وقوع الطلاق أو الموت^١، إلا أنه يراعي هذا القائل: أن يكون ما بين البلدين مسافة يمكن العلم^٢ معها بوقت الوفاة أو الطلاق، فإذا كانت كذلك ثبتت^٣ على ما تقدم، وراعت في العدة ابتداء الوفاة، فإن كانت المسافة لا يحتمل معها أن تعلم المرأة بالحال إلا في الوقت الذي علمت به، اعتدت من يوم يبلغها عدة كاملة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وابن سيرين والثوري وابن حبان والليث والشافعي: عدة المطلقة والمتوفى عنها زوجها محسوبة من يوم الطلاق، ويوم الوفاة^٥.

٣٦٠

وقال ربيعة: في الوفاة من يوم يأتيها الخبر، وهو قول الحسن البصري^٦. وزوي عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر: أنه من يوم مات ويوم طلق^٧.

١. حكاه عن ابن الجنيذ العلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٩٨ وعن بعض الصحابة في المبسوط، ج ٥، ص ٢٤٩.

٢. في «س» - «لأنه يراعي هذا...» إلى هنا.

٣. كذا في جميع النسخ والمطبوع، والظاهر أن الصواب: «ثبت».

٤. في «أ، ب، د»: «وإذا».

٥. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٤٨؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ٣٥٧؛ المجموع للنووي، ج ١٨، ص ١٥٤؛

المبسوط للرخسي، ج ٦، ص ٣١-٣٩؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ٣٠؛ المدونة الكبرى، ج ٢،

ص ٤٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٨٩.

٦. المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٨٩؛ المحلى، ج ١٠، ص ٣١١؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٣،

ص ١٨٢.

٧. نفس المصادر.

و الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إليه - بَعْدَ الإجماعِ - مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الذي حَكَيْنَاهُ اتِّفَاقُ^١ الْفِرْقَةِ عَلَيْهِ، وَ لَا اعتَبَارَ بِالشَّاذِّ^٢.

و وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُطَلَّقَةِ وَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ مِنَ الطَّلَاقِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا حِدَادٌ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَمْتَنِعَ مِنَ الْأَزْوَاجِ، وَ هِيَ وَ إِن لَمْ تَعْلَمْ بِطَلَاقِ زَوْجِهَا مُمْتَنِعَةٌ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، فَلَمْ يَضُرَّهَا فِي مُرُورِ زَمَانِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا فَقَدْ عِلِمَهَا. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمُعْتَدَّةُ عَنِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا الْحِدَادُ وَ هِيَ عِبَادَةٌ، وَ لَا يَكْفِي فِيهَا مُرُورُ الزَّمَانِ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^٣، وَ التَّرَبُّصُ يَقْتَضِي قَوْلًا يَقَعُ مِنْ جَهْتَيْنِ^٤ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مُرُورُ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ مُرُورَ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَ لَا تَعَمُّدٍ لَا يُسَمَّى تَرَبُّصًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^٥، فَأُضَافَ التَّرَبُّصُ إِلَيْهِنَّ، وَ أَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ مُرُورَ الزَّمَانِ فِي الْمُطَلَّاقَةِ يَكْفِي. قُلْنَا: لَوْ خُلِينَا وَ الظَّاهِرُ لَقُلْنَا فِي الْأَمْرَيْنِ قَوْلًا وَاحِدًا، لَكِنْ قَامَ الدَّلِيلُ وَ حَصَلَ الإجماعُ عَلَى أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ يَكْفِي فِيهَا مُرُورُ الْوَقْتِ، فَحَمَلْنَا^٦ قَوْلَهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^٧ عَلَى مَنْ عَلِمَتْ بَوَقْتِ طَلَاقِهَا مِنْهُنَّ وَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهَا.

١. هكذا في «أ، ب، د»: «باتفاق».

٢. في «أ، ب، د»: «و الشاذ».

٣. البقرة (٢): ٢٣٤.

٤. في «ج، د، س، ص، ع»: «جهتين».

٥. البقرة (٢): ٢٢٨.

٦. في جميع النسخ و المطبوع: «و حملنا»، و ما أثبتناه هو الأصح.

٧. البقرة (٢): ٢٢٨.

المسألة الحادية والسبعون والمائة

[الرَّوْاجُ فِي الْعِدَّةِ]

(إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا وَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا الثَّانِي فُتْرِقَ بَيْنَهُمَا،

و تَعْتَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ مِنَ الثَّانِي).^١

هَذَا صَحِيحٌ، وَ ذَهَبَ إِلَى مِثْلِهِ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَ نَكَحَتْ فِي

عِدَّتِهَا غَيْرَهُ وَ وَطِئَهَا الثَّانِي وَ هُمَا جَاهِلَانِ بِتَحْرِيمِ الْوَطْءِ، فَإِنْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ لِلثَّانِي

وَ بَقِيَّةُ الْعِدَّةِ لِلأَوَّلِ، وَ لَا تَتَدَاخَلُ^٢ الْعِدَّتَانِ.^٣

وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ، فَتَأْتِي الْمَرْأَةُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا لِلثَّانِي،

وَ يَكُونُ ذَلِكَ عَنْ بَقِيَّةِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ وَ عَنْ عِدَّةِ الثَّانِي.^٤

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْعِدَّةَ حَقٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، فَلَا مُدَاخَلَةَ

بَيْنَهُمَا، وَ إِنَّمَا لَمْ يَمْلِكِ الزَّوْجُ إِسْقَاطَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى وَ لَيْسَتْ بِحَقٍّ

خَالِصٍ لِلْأَدْمِيِّ.

وَ أَيْضًا فَعَلَى مَا قُلْنَا إجماعُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ رُوي: أَنَّ امْرَأَةً نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ

٣٦٢

١. حكى ما في معناه في الإبانة، و في البحر الزخار عن العترة أنها تستبرأ من الثاني كالعدّة ثم ترجع

إلى الأولى. الإبانة، ص ٥١٤؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٢٢٥.

٢. في «أ، ب، د، س»: «يتداخل». و في «ع»: «تداخل».

٣. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٤٩؛ المجموع للنووي، ج ١٨، ص ١٩٠؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٢؛

المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٢١؛ الخلاف، ج ٥، ص ٧٥، المسألة ٣١.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٦، ص ٤١؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ٣٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٩،

ص ١٢١؛ المجموع للنووي، ج ١٨، ص ١٥٢؛ الخلاف، ج ٥، ص ٧٥، المسألة ٣١.

٥. في «أ، ب، د»: «إن».

فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا تَعْتَدُ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لِلثَّانِي، وَكَانَ خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَتَأْتِي بِبَقِيَّةِ الْعِدَّةِ عَنِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ تَأْتِي عَنِ الثَّانِي بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ مُسْتَقْبَلَةً»^١.

وَرُويَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بَعِيْنِهِ.^٢

وَإِنْ طَلِيحَةٌ^٣ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ^٤ فَطَلَّقَهَا. فَنَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ. فَضَرَبَهَا عُمَرُ وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِمِخْفَقَةٍ^٥ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا فَإِنَّهَا تَعْتَدُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لِلثَّانِي وَكَانَ خَاطِباً مِنَ الْخُطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَأَتَتْ بِبَقِيَّةِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ ثُمَّ تَعْتَدُ عَنِ الثَّانِي، وَلَا تَحِلُّ لَهُ أَبْدَآءُ^٦، وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافٌ لِمَا فَعَلَ، فَصَارَ إِجْمَاعاً.

١. كتاب الأم، ج ٥، ص ٢٤٨ - ٢٤٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٢٢؛ المجموع للنووي، ج ١٨،

ص ١٥٢؛ الخلاف، ج ٥، ص ٧٦، المسألة ٣١؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٦.

٢. الموطأ، ج ٢، ص ٥٣٦، ح ٢٧؛ المسند للشافعي، ص ٣٠١؛ المصنف للصنعاني، ج ٦، ص ٢١٠،

ح ١٠٥٤٠؛ شرح معاني الآثار للطحاوي، ج ٣، ص ١٥١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٤٤١؛ كنز

العمال، ج ١٦، ص ٥٠٢، ح ٤٥٦٣٩.

٣. طليحة بنت عبد الله التي كانت تحت رشيد الثَّقَفِيِّ، فطَلَّقَهَا وَنَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَقِيلَ: إِنَّهَا ابْنَةُ

عبيد الله. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨٧٥، الرقم ٤٠٢٠؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٤٩٦؛ الإصابة، ج ٨،

ص ٢٢٤، الرقم ١١٤٤٢.

٤. رشيد، وَقِيلَ: رُوِيَتْهُ الثَّقَفِيُّ، أَبُو عَلاَءِ الطَّائِفِيُّ الْمَدَنِيُّ، كَانَ يَبِيعُ الشَّرَابَ وَقَدْ أَمَرَ عُمَرَ بِحَرْقِ

دَارِهِ. الإصابة، ج ٢، ص ٤١٥، الرقم ٢٧٠٣؛ تعجيل المنفعة، ص ١٣٢.

٥. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالمَطْبُوعُ: «بِخَفَقَتِهِ».

٦. نَفْسُ الْمَصَادِرِ.

كتاب البيوع

المسألة الثانية والسبعون والمائة

[الْبَيْعُ الْمُؤَجَّلُ بِأَكْثَرِ مِنْ سِعْرِ يَوْمِهِ]

(مَنْ بَاعَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِعْرِ يَوْمِهِ مُؤَجَّلًا فَقَدْ أَرَى).^١

هذا غير صحيح، وما أظنُّ أَنَّ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ خِلَافًا فِي جَوَازِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَكْرُوهُ أَنْ يَبِيعَ الشَّيْءَ بِثَمَنَيْنِ: بِقَلِيلٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ نَقْدًا، وَبِأَكْثَرٍ مِنْهُ نَسِيئَةً. فَإِذَا تَرَاضَى الْمُتَبَايعَانِ بِالْثَّمَنِ فَإِنْ كَانَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِعْرِ الْيَوْمِ صَحَّ الْعَقْدُ بَيْنَهُمَا عَلَيْهِ نَقْدًا وَنَسِيئَةً؛ لِأَنَّ التَّأَجِيلَ قَدْ يَدْخُلُ الثَّمَنَ مَعَ التَّرَاضِي، كَمَا يَدْخُلُهُ التَّعَجِيلُ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ مَعَ الْإِطْلَاقِ عَلَى التَّعَجِيلِ.

المسألة الثالثة والسبعون والمائة

[خِيَارُ الْمَجْلِسِ]

(الْبَيْعُ لَا يَلْزَمُ بِحُصُولِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقِ الْمُتَبَايعَانِ

١. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن زين العابدين عليه السلام والناصر والمنصور بالله و يحيى بن

حمزة. الإبانة، ص ٥٩٧؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٣٤١.

بَلَدَانِهِمَا عَنْ مَكَانِهِمَا^١.

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^٢.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ التَّفْرِيقُ
بِالْأَبْدَانِ^٣.

دَلِيلُنَا عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ - مَا رَوَاهُ ابْنُ عُثْمَانَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ»^٤.

٣٤٦

وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا»^٥.
وَإِنَّمَا يُسَمَّى «الْمُتَبَايَعَانِ» بِهَذَا الْأِسْمِ بَعْدَ وُجُودِ التَّبَايُعِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ^٦ اسْمٌ مُشْتَقٌّ

١. حكاه في البحر الزخار عن زين العابدين عليه السلام والناصر والمنصور بالله و يحيى بن حمزة. البحر
الزخار، ج ٤، ص ٣٤١.

٢. كتاب الأم، ج ٣، ص ٤؛ مختصر المزني، ص ٧٥؛ حلية العلماء، ج ٤، ص ١٥؛ فتح العزيز، ج ٨،
ص ٢١١؛ المجموع، ج ٩، ص ١٨٤؛ روضة الطالبين، ج ٣، ص ١٠٠؛ مغني المحتاج، ج ٢، ص ٤٣؛
الخلاص، ج ٣، ص ٨، المسألة ٦؛ المبسوط، ج ١٣، ص ١٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٦.

٣. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٨٨؛ تنوير الحوالك، ص ٥١٠؛ مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠١؛
المبسوط، ج ١٣، ص ١٥٦؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٧؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ٢١؛ بدائع
الصنائع، ج ٥، ص ٢٢٨؛ الخلاص، ج ٣، ص ٨، المسألة ٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٦.

٤. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٣٥؛ ح ٣٤٥٤؛ المصنف للصنعاني، ج ٨،
ص ٥٠، ح ١٤٢٦٢؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣٠٧، ح ١؛ السنن الكبرى للسنائي، ج ٤،
ص ٧، ح ٦٠٥٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٦٩.

٥. الكافي، ج ٥، ص ١٧٠، ح ٦؛ الخصال، ص ١٢٨، ح ١٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٠، ح ٨٥؛
المسند للشافعي، ص ١٣٨؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٩ و ٧٣ و ج ٣، ص ٤٠٢؛ سنن الدارمي، ج ٢،
ص ٢٥٠؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠ و ١٧ و ١٨؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٠؛ سنن ابن ماجه،
ج ٢، ص ٧٣٦، ح ٢١٨٢ و ٢١٨٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٣٤٥٧ و ٣٤٥٩؛ سنن الترمذي،
ج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٢٦٣ و ١٢٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١.

٦. في «أ، ب، د، ص» والمطبوع: «إليه».

مِنْ فِعْلٍ؛ كَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ.^١

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ لَفْظَ الْمُتَبَايَعِينَ عَلَى الْمُتَسَاوِينَ^٢؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ: «إِنْ بَعْتُ هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرٌّ»، ثُمَّ سَاوَمَهُ رَجُلٌ فِيهِ لَمْ يُعْتَقْ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ التَّفَرُّقَ الْمَذْكُورَ فِي الْخَبَرِ عَلَى الْإِفْتِرَاقِ بِالْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَارَةَ بِالْإِفْتِرَاقِ وَالْاجْتِمَاعَ عَنِ الْكَلَامِ مَجَازٌ^٣، وَإِنَّمَا ذَلِكَ حَقِيقَةٌ فِي الْأَجْسَامِ وَمُسْتَعَارٌ فِي الْأَعْرَاضِ؛ وَلِأَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي يُشِيرُونَ إِلَيْهَا مِنْ حُصُولِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ هِيَ حَالَةُ اجْتِمَاعٍ لَا افْتِرَاقٍ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ وَالْمُثْمَنِ قَبْلَ تِلْكَ الْحَالِ، ثُمَّ يَجْتَمِعَانِ عَلَيْهِ وَيَعْقِدَانِ الْبَيْعَ، فَهِيَ حَالَةُ اجْتِمَاعٍ لَا افْتِرَاقٍ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْارِضَ مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ مِنْ حَمَلِهِ ذَلِكَ عَلَى افْتِرَاقِ الْأَبْدَانِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَحَدُ الْعَاقِدِينَ: «بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ»، وَلصَاحِبِهِ أَنْ يَقْبَلَ، فَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ الْقَبُولِ وَتِمَامِ الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَانْفَسَخَ الْإِيجَابُ.

وَذَلِكَ: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اسْمَ الْمُتَبَايَعِينَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا إِلَّا بَعْدَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَحُصُولِهِمَا مَعًا، فَمَا تَأَوَّلَهُ أَبُو يَوْسُفَ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ».^٤

فَأَثَبَتِ الْإِسْتِقَالَةَ فِي الْمَجْلِسِ، وَالْإِسْتِقَالَةُ إِنَّمَا تَنْبُتُ فِي عَقْدٍ لَا زِمَ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يُفَارِقَهُ مَا تَبَيَّنَ لَهُ مِنْ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، فَعَبَّرَ عَنِ الْفَسْخِ بِالْإِسْتِقَالَةِ.

١. فِي «ع» وَهَامِش «ج، د»: «كَالْقَاتِلِ وَالضَّارِبِ».

٢. فِي «أ، ب، د، س، ع»: «الْمُتَسَاوِينَ».

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «مَجَازًا».

٤. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٢، ص ١٨٣؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١٢٦٥.

يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ ذَكَرَ أَمْرًا يَجِبُ أَنْ يَفُوتَ^١ بِالتَّفَرُّقِ، وَالإِقَالَةُ لَا تَفُوتُ^٢ بِالتَّفَرُّقِ، وَإِنَّمَا الْفَسْخُ بِحُكْمِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ يَفُوتُ بِالتَّفَرُّقِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ نَهَاهُ عَنِ الْمُفَارَقَةِ خَوْفًا مِنَ الْإِسْقَالَةِ، وَالْإِسْقَالَةُ غَيْرُ مَنَهِيٍّ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِقَالَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنَّمَا الْمَنَهِيُّ عَنْهُ هُوَ^٣ مُفَارَقَةُ الْمَجْلِسِ خَوْفَ الْفَسْخِ لِحَقِّ الْخِيَارِ؛ لِأَنَّهُ مَنَهِيٌّ عَنْ أَنْ^٥ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ لِيَلْزَمَ الْعَقْدُ بِذَلِكَ.

المسألة الرابعة والسبعون والمائة

[بَيْعُ الْمُدَبَّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ]

(يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبَّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ).^٦

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ بَيْعَ الْمُدَبَّرِ جَائِزٌ، وَأَمَّا أُمُّ الْوَلَدِ^٧ فَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بَعْدَ مَوْتِ وَلَدِهَا.

١. فِي «أ، ب، د، ص»: «يَقُولُ».

٢. فِي «أ، ب، د، ص»: «يَقُولُ». وَفِي «س»: «تَقُولُ». وَفِي «ع» وَالمَطْبُوعُ: «يَفُوتُ».

٣. فِي «ج»: - «هُوَ». وَفِي «أ، ب، د»: «فَهُوَ».

٤. فِي «أ، ب، د»: + «إِلَيْهِ».

٥. فِي «أ، ب، د»: «عَنْهُ أَيْ».

٦. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ قَانَلَا: وَ يَجُوزُ بَيْعُ أُمِّ الْوَلَدِ وَهُوَ أَنْ تَلِدَ الْجَارِيَةُ مِنْهُ وَلَدًا فَيَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا. وَ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبَّرِ وَ الْمُدَبَّرَةُ فِي حَالِ الرِّفَاهِيَّةِ وَ الضَّرُورَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ. الْإِبَانَةُ، ص ٦٠٣؛ الْبَحْرُ الرَّخَّارُ، ج ٤، ص ٣١٠.

٧. فِي «س»: - «الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا...» إِلَى هُنَا.

و وافقنا في جواز بيع المُدَبِّرِ من حاجة و غير حاجة الشافعي و عثمانُ البَتيّ.^١
 و قال أبو حنيفة و أصحابه و ابنُ أبي ليلى و الثوري و الحسن: لا يجوزُ بيعُ
 المُدَبِّرِ.^٣

و قال مالك: لا يجوزُ بيعُ المُدَبِّرِ، فإن باعَ مُدَبِّرَةً فأعتقَها المُشتري فالتقُّ جائزٌ
 و يَنقُضُ التَّدبيرُ، و الولاءُ للمُعْتَقِ.^٤
 دليلنا على صِحَّة ما ذهبنا إليه: الإجماعُ المُتكرِّرُ ذكره.

و أيضاً ما رواه جابر: أنَّ رجلاً من الأنصارِ أعتقَ عبداً له عن دُبرٍ منه و احتاج،
 فقال النبي صلى الله عليه و آله «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فأشتراه نُعيمُ بنُ عبدِ الله^٥
 بثمانِ مائةِ درهم، فدفعَها النبي صلى الله عليه و آله إليه.^٦

فإن قيل: يُحتملُ أن يكونَ ذلكَ التَّدبيرُ مُقَيَّداً، مثلاً أن يقولَ: «إن ميتاً من مَرَضِي

١. كتاب الأم، ج ٨، ص ١٦؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ١٨٥؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٤٤؛ مغني المحتاج،
 ج ٤، ص ٥١٢؛ الخلاف، ج ٦، ص ٤١١، المسألة ٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٧٨؛ الاستذكار، ج ٧،
 ص ٢٦٨.

٢. في «ع» - «المُدَبِّر من حاجة...» إلى هنا.

٣. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٠٥؛ الموطأ، ج ٢، ص ٨١٥؛ الخلاف، ج ٦، ص ٤١٢، المسألة ٥؛ حلية
 العلماء، ج ٦، ص ١٨٥؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣١٦.

٤. في «س»: - «الذي يذهب إليه أصحابنا...» إلى هنا.

٥. نعيم بن عبد الله بن أسيد بن عبد عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب النخام القرشي
 العدوي. أسلم قديماً أوّل الإسلام قبل إسلام عمر، و كان يكتُم إسلامه، و منعه قومه لشرفه فيهم من
 الهجرة، و لكنّه هاجر قبيل فتح مكّة، قتل يوم اليرموك، روى عنه نافع و محمّد بن إبراهيم. أسد
 الغابة، ج ٥، ص ٣٢؛ الإصابة، ج ٦، ص ٣٦١، الرقم ٨٧٩٩.

٦. كتاب المسند للشافعي، ص ٣٢٧؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٥؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٤؛
 صحيح مسلم، ج ٥، ص ٩٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٤٠؛ ح ٣٩٥٧؛ المصنّف للصنعاني، ج ٩،
 ص ١٤٣، ح ١٦٦٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٠٨ - ٣١٠.

هذا فأنْتَ حُرٌّ؛ لَأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْعَ الْمُدَبِّرِ إِذَا كَانَ التَّدْبِيرُ مُقَيَّدًا.^١

قُلْنَا: التَّدْبِيرُ فِي الْخَبَرِ مُطْلَقٌ، وَ لَا نَحْمِلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، عَلَى أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْمُطْلَقِ يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ، وَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ لَا يُفِيدُهُ. فَإِنْ قِيلَ: نَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ آجَرَهُ^٢ فَنَحْمِلُ ابْتِغَاءَهُ عَلَى أَنَّهُ بَاعَ مَنَافِعَهُ. قُلْنَا: حَقِيقَةُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي بَيْعَ الرَّقَبَةِ، فَحَمْلُهُ^٣ عَلَى بَيْعِ الْمَنَافِعِ عُدُولٌ بِاللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ^٤ بِلا دَلَالَةٍ.

٣٦٩

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَبِيعُهُ بغيرِ إِذْنِ مَالِكِهِ؟ قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتَأْذَنَهُ لَكِنَّ ذَلِكَ لَمْ يُنْقَلْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ جَوَازُ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ، عَلَى أَنَّهُ بَاعَهُ فِي الدِّينِ، وَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ صَاحِبِ الْمِلِكِ. فَأَمَّا أُمُّ الْوَلَدِ: فَجَمِيعُ فُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ فِي هَذَا الْوَقْتِ يُخَالِفُونَ فِيهِ وَ يَمْنَعُونَ مِنْ بَيْعِهَا.^٥

وَ قَدْ وَافَقْنَا عَلَى جَوَازِ بَيْعِ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ وَ أَجَازُوا بَيْعَهُنَّ،

١. المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٧٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٧٩؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١٢٠؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٤٤.

٢. هكذا في «ص». وفي «أ»، ب، ج، س، ع و المطبوع: «أجره». وفي «د»: «آخره».

٣. في «أ»، ب، د: «يحملة».

٤. في «أ»، ب، د: «حقيقة».

٥. كتاب الأم، ج ٨، ص ٦٠؛ المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٢؛ مختصر المزني، ص ٣٣٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ٢١٨؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٠؛ المجموع، ج ١٦، ص ٣٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ٢٨٠؛ الاستذكار، ج ٧، ص ٣٣٠.

وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ حَيَاةِ الْوَلَدِ وَمَوْتِهِ كَمَا فَرَّقْنَا.^١
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ: الإجماعُ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ.
 وَأَيْضاً فَإِنَّ أُمَّ الْوَلَدِ^٢ رِقٌّ لِلْمَوْلَى وَلَمْ تَخْرُجْ بِالْوَلَدِ عَنْ مِلْكِهِ.
 الدليلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَطَّنَهَا فَإِنَّمَا^٣ يَطَّأُهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ،
 وَإِذَا كَانَتْ فِي مِلْكِهِ فَبَيْعُ مَا يُمْلِكُ جَائِزٌ، وَكُلُّ خَبَرٍ يَرَوُونَهُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ أُمّهَاتِ
 الْأَوْلَادِ، حَمَلْنَاهُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ^٤ بَيْعِهِنَّ مَعَ بَقَاءِ الْأَوْلَادِ.

المسألة الخامسة والسبعون والمائة

[بَيْعُ السَّلَمِ]

(مَعْرِفَةُ مِقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ السَّلَمِ).^٥

مَا أَعْرِفُ لِأَصْحَابِنَا إِلَى الْآنَ نَصّاً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَقْوَى فِي نَفْسِي: أَنَّ
 رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً بِالشَّاهِدَةِ مَضْبُوطاً بِالْمُعَايَنَةِ لَمْ يُفْتَقَرْ إِلَى ذِكْرِ
 صِفَاتِهِ وَمَبْلَغِ وَزْنِهِ وَعَدَدِهِ^٦، وَهُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.^٧

٣٧٠

١. المحلى، ج ٩، ص ١٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٧، ص ١٤٩؛ المجموع، ج ٩، ص ٢٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٤٩٢؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١٣٠.
٢. في «د» - «الإجماع المقدم ذكره. وأيضاً فإن أم الولد».
٣. في «أ، ب، د»: «وإنه إنما».
٤. في «أ، ب» - «عن».
٥. أشار إليه في الإبانة والبحر الزخار. الإبانة، ص ٦٢٩؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٣٩٨.
٦. حكاه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٤٥.
٧. حلية العلماء، ج ٤، ص ٣٧٧؛ فتح العزيز، ج ٨، ص ٢٨١؛ المجموع، ج ١٣، ص ١٤٤؛ روضة الطالبين، ج ٣، ص ٢٤٥؛ فتح الوهاب، ج ١، ص ٣١٨؛ مغني المحتاج، ج ٢، ص ١٠٤؛ السراج الوهاج، ص ٢٠٥؛ الخلاف، ج ٣، ص ١٩٨، المسألة ٤.

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مِمَّا يُبَاعُ عَدَدًا فَلَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِ صِفَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا عَدَا ذَلِكَ جَازَ أَنْ لَا يُضَبَّطَ^١ صِفَاتُهُ^٢.
 ذَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فَلَيْسَ لِمِ كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^٣، فَأَذِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي السَّلَمِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَلَمْ يَشْرُطْ^٤ سِوَاهَا، فَتَبَّتْ مَا قُلْنَا.
 وَلَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ السَّلَمَ رُبَّمَا انْفَسَخَ بِأَنْ يَتَعَذَّرَ تَسْلِيمُهُ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَرْجَعَ الْمُسْلِمُ إِلَى بَدْلِ الثَّمَنِ، فَإِذَا كَانَ جُزْأً لَا^٥ يُمَكِّنُ الرَّجُوعَ إِلَى بَدْلِهِ؛ لَجَهَالَتِهِ، فَافْتَقَرَ صِحَّةُ الْعَقْدِ إِلَى ضَبْطِ صِفَاتِ الثَّمَنِ، حَتَّى إِنْ ثَبَّتَ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ: وَذَلِكَ: أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ بِالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرُ مُبَرِّمٍ بَلْ هُوَ مُرَاعِيٌّ، وَرُبَّمَا انْهَدَمَتِ الدَّائِرَةُ قَبْلَ اسْتِفَاءِ الْمَنَافِعِ فَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ، وَتَثْبُتُ لِلْمُسْتَأْجِرِ الرَّجُوعُ عَلَى الْمُوَاجِرِ بِالْأَجَرَةِ، وَلَمْ يُشْرَطْ فِي الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ الْأَجَرَةُ مَضْبُوتَةً الصِّفَاتِ، وَالْعُقُودُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّلَامَةِ وَالظَّاهِرِ دُونَ مَا يُخَافُ طُرُؤُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ بَاعَ شَيْئًا^٦

١. فِي «ج، ص، ع»: «تَنْضَبُط».

٢. الْمَسْطُوطُ لِلرَّسْخِصِيِّ، ج ١٢، ص ١٣١؛ الْهِدَايَةُ لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ٣، ص ٧١؛ تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢، ص ٩؛ الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ، ج ٢، ص ٤٣ وَ ٤٤؛ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ، ج ٣، ص ١٧٨؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعَةِ، ج ٥، ص ١٨٧؛ الْخِلَافُ، ج ٣، ص ١٩٨، الْمَسْأَلَةُ ٤.

٣. كِتَابُ الْمُسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١٣٩؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٢٢٢؛ مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٢٦٠؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٤٤؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٥، ص ٥٥؛ مُسْنَدُ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٧٦٥؛ ح ٢٢٨٠؛ مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٣٤٦٣؛ مُسْنَدُ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٣٨٧؛ ح ١٣٢٥؛ الْمُسْنَدُ الْكَبِيرُ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ١٨.

٤. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَشْرُطُ».

٥. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَلَا».

٦. فِي «أ، ب» - «شَيْئًا».

بِثْمَنِ مَعْلُومٍ بِالمُشَاهَدَةِ صَحَّ البَيْعُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَخْرُجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا
فَيُثْبِتُ^١ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حَقَّ الرُّجُوعِ بِبَدْلِ الثَّمَنِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُشْتَرَطْ ضَبْطُ
صِفَاتِ الثَّمَنِ؟^٢

المسألة السادسة والسبعون والمائة

[لَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرَضًا فِي السَّلَمِ]

(و) إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرَضًا لَمْ يَصِحَّ سَلَمٌ.^٣
هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَيَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ فِي السَّلَمِ عَرَضًا غَيْرَ ثَمَنِ
مِنْ سَائِرِ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ، وَ^٤ يَجُوزُ أَنْ يُسَلِّمَ الْمَكِيلُ فِي الْمَوْزُونِ
وَالْمَوْزُونُ فِي الْمَكِيلِ فَيَخْتَلِفُ جِنْسَاهُمَا، وَمَا أَظُنُّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ.
وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.^٥
وَأَيْضًا مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ
فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ^٦ مَعْلُومٍ وَوزنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^٧، وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
صِفَةِ الثَّمَنِ، فَثَبَّتَ جَوَازَ مَا بَيَّنَّاهُ.

١. في «أ، ب، د»: «فثبت».

٢. من أول المسألة إلى آخرها نقلها العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٣٨.

٣. حكاها في الإبانة وأيضاً في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٦٢٩؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ٣٩٨.

٤. في «أ، ب»: - «و يجوز عندنا...» إلى هنا.

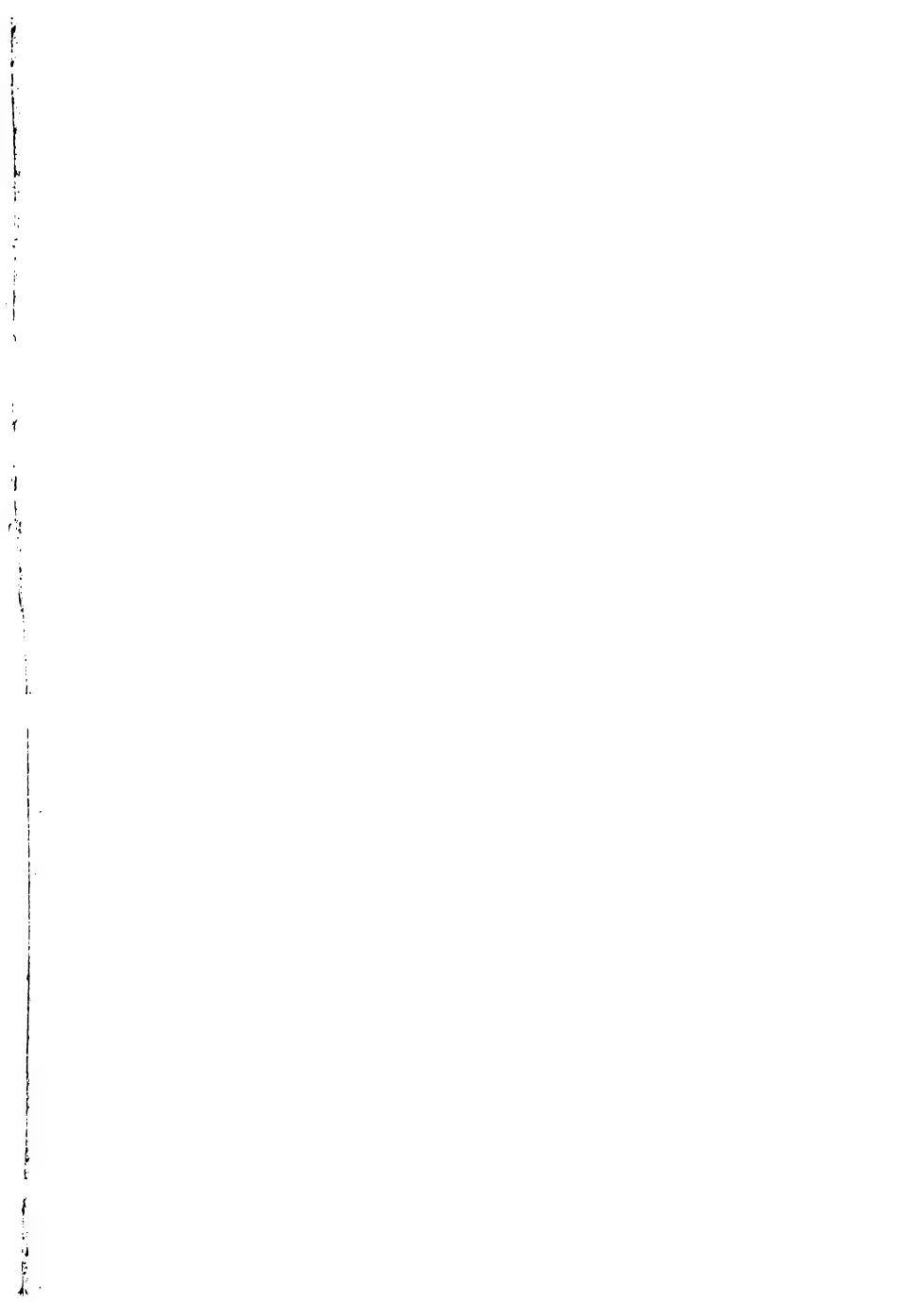
٥. مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٣٦، عن الناصريات هذا.

٦. في «ألف، د، ب» والمطبوع: «بكيل».

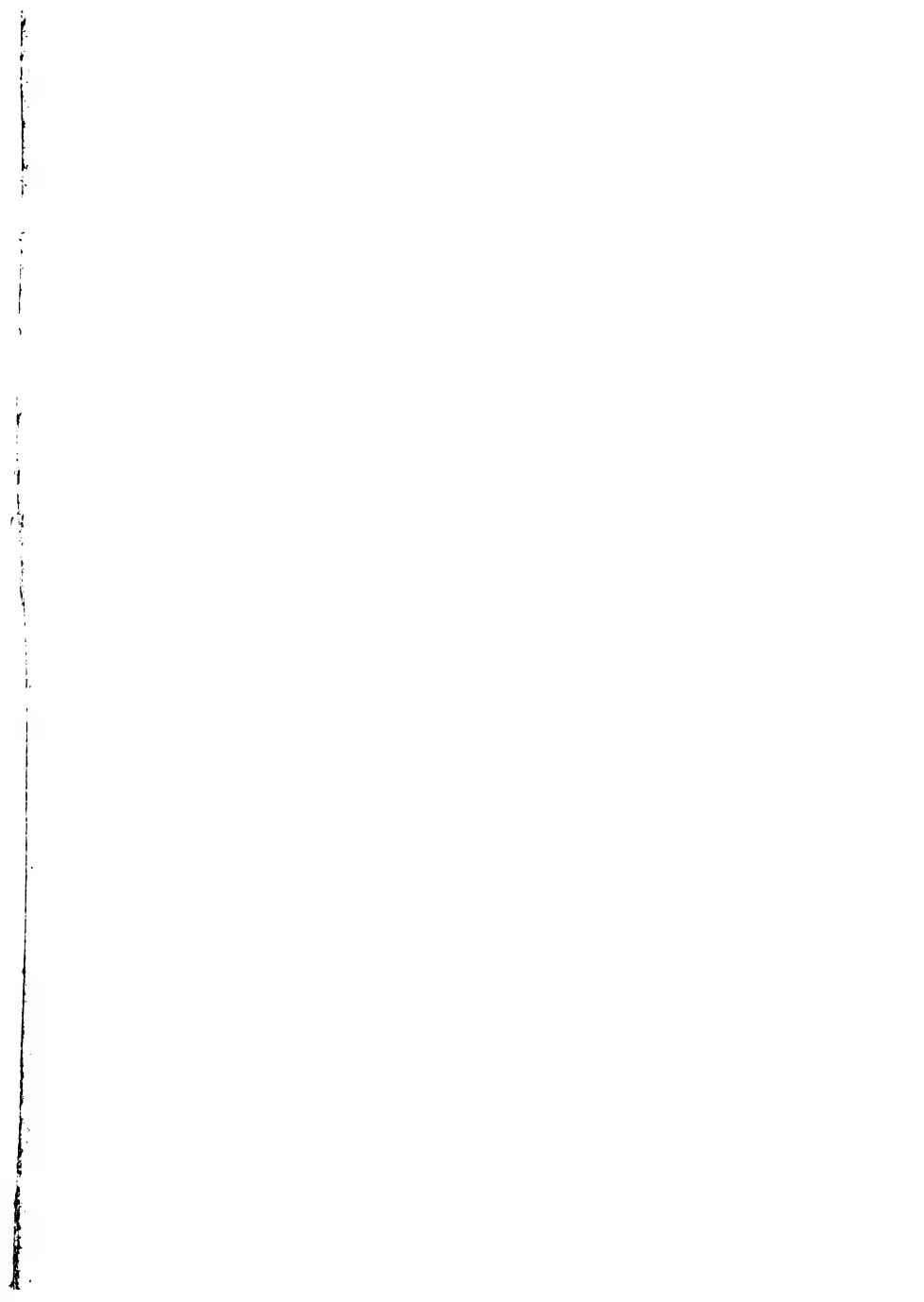
٧. كتاب المسند للشافعي، ص ١٣٩؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٥٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٦٥، ح

٢٢٨٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٣٤٦٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٨٧، ح ١٣٢٥؛ سنن الدار

قطني، ج ٣، ص ٣ و ٤، ح ٢٧٧٣ و ٢٧٧٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٨.



[كتاب الشفعة]



المسألة السابعة والسبعون والمائة

[استحقاق الشُّفَعَةِ بِالْجَوَارِ]

(لَا يَسْتَحِقُّ الْفَاسِقُ الشُّفَعَةَ بِالْجَوَارِ).^١

الذي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ أَحَدًا لَا يَسْتَحِقُّ الشُّفَعَةَ بِالْجَوَارِ؛ مِنْ مُؤْمِنٍ وَلَا فَاسِقٍ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّهَا بِالْمُخَالَطَةِ^٢، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^٣.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الشُّفَعَةُ بِالْجَوَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَلِكِ طَرِيقٌ نَافِذٌ، وَإِنَّمَا مُقْتَضَى الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَسْتَحِقُّ الشُّفَعَةَ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ غَيْرُ الْفَاسِقِ الشُّفَعَةَ.^٤

وَنَحْنُ نَذُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّفَعَةَ لَا تُسْتَحَقُّ بِالْجَوَارِ، [و] عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ كَالْمُؤْمِنِ فِي اسْتِحْقَاقِ الشُّفَعَةِ.

١. حكاه في الإبانة قانلاً: فإن كان المشتري مؤمناً والشفيع فاسقاً فلا شفعة له عليه. الإبانة، ص ٦٤١.

٢. الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٧؛ المسألة ٣: المبسوط للطوسي، ج ٣، ص ١٠٧؛ المهذب، ج ١، ص ٤٥٣؛ غنية الزوج، ص ٢٣٣؛ السرائر، ج ٢، ص ٣٨٦؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٢٠٧؛ المسألة ٧١٠.

٣. حلية العلماء، ج ٥، ص ٢٦٦؛ المجموع، ج ١٤، ص ٣٠٤؛ الإقناع، ج ٢، ص ٢؛ الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٧؛ المسألة ٣: بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٤؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٢، ص ٢٠٦؛ المسألة ٧٠١؛ شرح الأزهار، ج ٣، ص ٦٢٨؛ تحفة الأحوذى، ج ٤، ص ٥١٠؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ٨١.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ٩١ - ٩٥؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٤؛ الجواهر النقي، ج ٦، ص ٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ٤، ص ٢٤؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٢، ص ١٠٦؛ الخلاف، ج ٣، ص ٤٢٨؛ المسألة ٣؛ شرح مسند أبي حنيفة، ص ٢١٧؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ٨١.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فالدليل عليها الإجماعُ الْمُتَرَدِّدُ.

وأيضاً ما رواه جابرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ^٢، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ»^٣.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»^٤.
وَفِي خَبَرٍ آخَرَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِدَارِ جَارِهِ»^٥.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ فِي الْخَبَرِ إِضْمَاراً، وَإِذَا أَضْمَرُوا أَنَّهُ أَحَقُّ فِي الْأَخْذِ
بِالشُّفْعَةِ، أَضْمَرْنَا نَحْنُ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْعَرْضِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا قُلْنَا جَمِيعاً لَيْسَ فِي الظَّاهِرِ،
وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ.

٣٧٤

وأيضاً قد يجوزُ أَنْ يُرِيدَ بِالْجَارِ الشَّرِيكَ، وَقد يَقَعُ اسْمُ الْجَارِ عَلَى الشَّرِيكَ
لُغَةً وَشَرْعاً.

أَمَّا الشَّرْعُ: فَرَوَى عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ^٧، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعْتُ حَقّاً لِي فِي أَرْضٍ فِيهَا

١. فِي «د» - «و نحن ندل على أَنَّ الشُّفْعَةَ...» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «أ، ب، ج، د، ع» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَقَسَّم».

٣. كِتَابُ الْمُسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١٨١؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٣، ص ٢٩٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٣٧ وَ ٤٦
وَ ١١٢؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٣٥؛ ح ٢٤٩٩؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ١٤٦، ح ٣٥١٤؛ سَنَنِ
النَّسَائِيِّ، ج ٧، ص ٣٢١؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ١٠٢.

٤. السَّقَبُ: الْقَرَبُ. الصَّحَاحُ، ج ١، ص ١٤٨ (سَقَب).

٥. كِتَابُ الْمُسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ١٨٢؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ٣٨٩ وَ ٣٩٠ وَ ج ٦، ص ١٠؛ صَحِيحُ
الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٤٧؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٣٣ وَ ٨٣٤، ح ٢٤٩٥ وَ ٢٤٩٦؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢،
ص ١٤٧، ح ٣٥١٦؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٤١٣، ذَيْلُ ح ١٣٨٣؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦،
ص ١٠٥ وَ ١٠٦.

٦. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٣، ص ٣٠٣؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٨٣٣، ح ٢٤٩٤؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ١٤٧،
ح ٣٥١٨؛ مُسْنَدُ ابْنِ الْجَعْدِ، ص ١٥٥.

٧. أَبُو الْوَلِيدِ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدِ الثَّقَفِيِّ الطَّائِفِيِّ، حِجَازِيٌّ تَابِعِيٌّ، مِنْ الثَّالِثَةِ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ

شريك، فقال شريكي: أنا أحقُّ بها، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ:
«الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»^١، فَسَمَّى الشَّرِيكَ جَارًا.

وَأَمَّا اللَّغَةُ: فَإِنَّ الزَّوْجَةَ تُسَمَّى جَارَةً؛ لِمُشَارَكَتِهَا الزَّوْجَ فِي الْعَقْدِ.
قَالَ الْأَعَشِيُّ:

أَيَا جَارَتِي، بِنِي؛ فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ^٢

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا سَمَّيْنَا الزَّوْجَةَ جَارَةً لِقُرْبِهَا مِنَ الزَّوْجِ وَمُجَاوَرَتِهَا
لَهُ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ بِالْمَشْرِقِ وَهُوَ بِالْمَغْرِبِ.

فَأَمَّا اسْتِحْقَاقُ الْفَاسِقِ الشُّفْعَةَ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ مَنْ لَيْسَ بِفَاسِقٍ،
فَصَحِيحٌ لَا شِبْهَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا^٣ الْكَافِرُ عِنْدَنَا لَا يَسْتَحِقُّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْمُؤْمِنِ.

وَلَعَلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَسْتَحِقُّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْمُؤْمِنِ^٤، ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ
كَافِرٌ بِفِسْقِهِ.

وَلَيْسَ كُلُّ فِاسِقٍ كُفْرًا، وَالْفَاسِقُ عِنْدَنَا فِي حَالِ فِسْقِهِ مُؤْمِنٌ يَجْتَمِعُ لَهُ الْإِيمَانُ
وَالْفِسْقُ وَيُسَمَّى بِاسْمِهِمَا، وَكُلُّ خِطَابٍ دَخَلَ فِيهِ الْمُؤْمِنُونَ دَخَلَ فِيهِ مَنْ جَمَعَ
بَيْنَ الْفِسْقِ وَالْإِيمَانِ؛ وَكَيْفَ لَمْ يُبْطَلْ فِسْقُهُ حُقُوقَهُ كُلُّهَا مِنْ دَيْنٍ وَوَدِيعَةٍ وَتَمَنٍّ

٣٧٧

❧ وَأَبِي رَافِعٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ وَبَكِيرُ بْنُ الْأَشْجَعِ
وَالزَّهْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ وَغَيْرُهُمْ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ١، ص ٧٣٧، الرَّقْمُ ٥٠٦٥: تَهْذِيبُ
التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٤٣، الرَّقْمُ ٧٩.

١. تَقَدَّمَ أَمَّا.

٢. تَمَامُ الْبَيْتِ هَكَذَا:

كَذَاكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٍ

أَيَا جَارَتِي بِنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ

كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٥، ص ١٠١؛ الصَّحَاحُ، ج ٢، ص ٦١٨؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٨، ص ٣٠٣.

٣. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَمَّا».

٤. فِي «د» - «وَلَعَلَّ مَنْ ذَهَبَ...» إِلَى هُنَا.

مبيع و غير ذلك، و أبطل حقه من الشفعة؟!

المسألة الثامنة و السبعون و المائة

[الجِيلُ في المعاملات]

كُلُّ حيلةٍ في الشُّفْعَةِ و غَيْرِهَا مِنَ الْمُعَامَلَاتِ الَّتِي بَيْنَ النَّاسِ فَإِنِّي
أَبْطُلُهَا و لَا أُجِزُّهَا.^١

هذا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَنْ احْتَالَ فِي بَيْعِ الدَّرَاهِمِ بَأَنَ ضَمِّ إِلَيْهَا صَفْحَ الْحَدِيدِ و مَا
أَشْبَهَهُ صَحَّ عَقْدُ بَيْعِهِ؛ لِإِخْرَاجِهِ مَا فَعَلَهُ مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا^٢ النَّهْيُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلَهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ^٣، و إِذَا ضُمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا فَقَدْ
خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ.

و كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِسِهَامِهِ مِنْ دَارٍ فَوَهَبَهَا لَهُ و لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ عَنْ ذَلِكَ ثَمَنًا
و أَعْطَاهُ ذَلِكَ الْمَوْهُوبُ لَهُ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ و الْهِبَةِ، سَقَطَ حَقُّ الشُّفْعَةِ عَنْ
هَذَا الْمَوْهُوبِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ بَغَيْرِ عَوَظٍ، و لَمْ يَلْزَمْ فِيهِ الشُّفْعَةُ؛ لِخُرُوجِهِ^٤ عَنْ الصِّفَةِ
الَّتِي يُسْتَحَقُّ^٥ مَعَهَا الشُّفْعَةُ.

و لَسْنَا نَمْنَعُ مَنْ قَصَدَ بِهِذِهِ الْجِيلِ إِلَى إِبْطَالِ الْحُقُوقِ أَنْ يَكُونَ آثِمًا مُسْتَحِقًّا

١. حكى في الإبانة عين العبارة قائلًا في صدرها: و في الألفاظ، و أيضاً في البحر الزخار عن الناصر.

الإبانة، ص ٦٤٥؛ البحر الزخار، ج ٥، ص ٢٣.

٢. في «أ، ب، ج، د، ع»: «تداولها».

٣. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٦٢؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٣١؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٤٦؛ سنن

النسائي، ج ٧، ص ٢٨٠ و ٢٨١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٨٢.

٤. في «أ، ب، د، س، ع»: «بخروجه».

٥. هكذا في «أ، ب، د، س». و في باقي النسخ و المطبوع: «تستحق».

للعقاب، وإن كان عقده صحيحاً ماضياً، وما نعرفُ خلافاً بينَ مُحَصِّلِي الفُقهاءِ في ذلك.

فإن قال: أَلَسْتُ تَرَوُونَ أَنَّ مَنْ فَرَّ مِنَ الزَّكَاةِ بِأَنْ سَبَكَ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ سَبَائِكَ حَتَّى لَا تَلْزَمَهُ^١ الزَّكَاةُ، وَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنْ فُتُونِ الْهَرَبِ مِنَ الزَّكَاةِ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَلْزَمُهُ وَ لَا يَنْفَعُهُ هَرَبُهُ؟

قُلْنَا: لَيْسَ نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لُزُومُ الزَّكَاةِ مِنْ هَرَبِ مِنَ الزَّكَاةِ لِسَبَكِ السَّبَائِكَ وَ مَا أَشْبَهَهَا، لَمْ يَجِبْ بِالسَّبَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي تَجِبُ لَهُ فِيهِ فِي الْأَصْلِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عِنْدَنَا فِيمَا لَيْسَ بِمَضْرُوبٍ مِنَ الْعَيْنِ وَ الْوَرِقِ، وَ أَنْ تَكُونَ^٢ الزَّكَاةُ إِنَّمَا تَلْزَمُهُ هَاهُنَا عُقُوبَةً عَلَى فِرَارِهِ مِنَ الزَّكَاةِ، لَا أَنَّ هَذِهِ الْعَيْنَ فِي نَفْسِهَا يُسْتَحَقُّ فِيهَا الزَّكَاةُ. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَا وَرَدَ مِنَ الرِّوَايَةِ فِي الْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ لِمَنْ هَرَبَ مِنَ الزَّكَاةِ هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ وَ التَّشْدِيدِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَتْمِ وَ الْإِجَابِ.

المسألة التاسعة والسبعون والمائة

[الشُّفْعَةُ فِيمَا لَوْ اشْتَرَى ثَلَاثَةَ أَقْطَاعِ أَرْضَيْنِ مِنْ مَوَاضِعَ شَتَّى بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ]

(وَلَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ ثَلَاثَةَ أَقْطَاعِ أَرْضَيْنِ مِنْ مَوَاضِعَ شَتَّى بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ،

فَلِلشَّفِيعِ فِي إِحْدَاهُمَا أَنْ يَأْخُذَ جَمِيعَهَا، وَ لَيْسَ لَهُ تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ).^٣

هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْطَاعِ مَا لَهُ فِيهِ حَقُّ الشَّفْعَةِ،

١. في «أ، ب، د، س»: «يلزمه».

٢. في «أ، ب، د»: «يكون».

٣. هذا من إبطال الحيلة في الشفعة وقد مر.

دُونِ غَيْرِهِ مِمَّا^١ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَ مَا أَظُنُّ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ خِلَافًا.
و إِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي دَارَيْنِ صَفَقَةً وَاحِدَةً، وَ لِلدَّارَيْنِ مَعًا
شَفِيعٌ وَاحِدٌ، هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِحْدَى الدَّارَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى؟
فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْجَمِيعَ أَوْ يَتْرُكَ الْجَمِيعَ، وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَرِّقَ
الصَّفَقَةَ.^٢

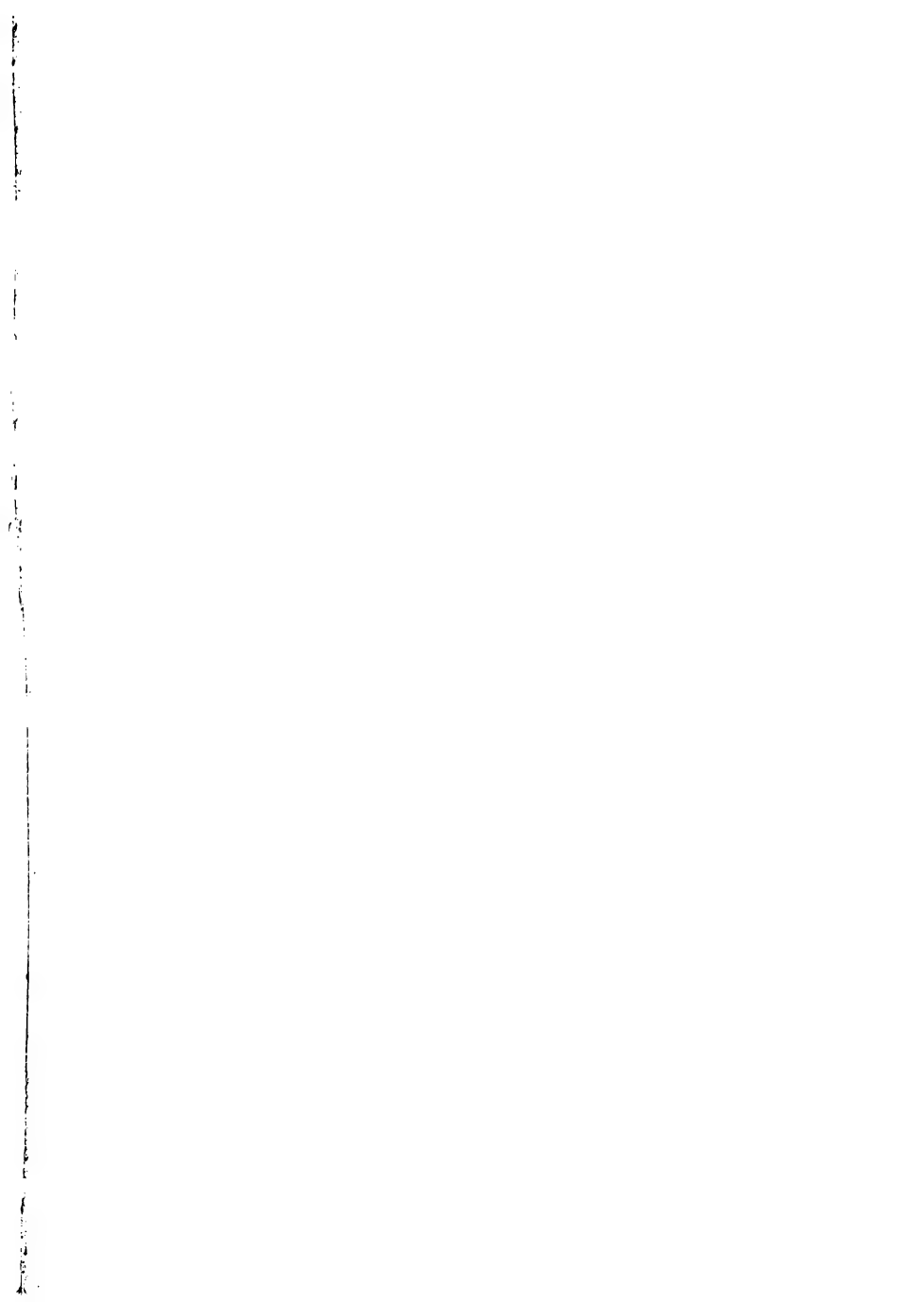
وَ قَالَ زُفَرٌ: لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى.^٣
وَ الْوَجْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ إِنَّمَا يَنْبُتُ لَهُ فِي إِحْدَى
الدَّارَيْنِ؛ فَكَيْفَ يَأْخُذُ أُخْرَى بغيرِ حَقٍّ يَجِبُ لَهُ عَلَيْهَا؟!
وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ؛ لِأَنَّ حَقَّ الشُّفْعَةِ قَدْ ثَبَتَ فِي الدَّارَيْنِ مَعًا.

١. فِي «أ، ب، د، س، ع»: «فِيمَا».

٢. الْمَبْسُوط، ج ١٤، ص ١٥٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٥٨؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٦؛ تكملة البحر
الرائق، ج ٢، ص ٢٦٣؛ الفتاوى الهندية، ج ٥، ص ١٧٥؛ المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٧٠؛ فتح العزيز،
ج ١١، ص ٤٣٥.

٣. الْمَبْسُوط، ج ١٤، ص ١٥٩؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٥٨؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٦.

[كتاب الرهن]



المسألة الثمانون والمائة

[عَدَمُ ضِمَانِ الرَّهْنِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ]

(الرَّهْنُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْمُرْتَهِنِ).^١

عندنا: أنَّ الرَّهْنَ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، فَمَتَى تَلَفَ فَمِنْ مَالِ الرَّاهِنِ^٢،
و هو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.^٣

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ بِأَقْلَى الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ الْحَقِّ
الَّذِي هُوَ مَرهُوٌّ بِهِ، فَإِنْ تَلَفَ سَقَطَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ.^٤

و قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ: الْمَرهُوُّ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِكَمَالِ قِيَمَتِهِ.^٥
و قَالَ الْحَسَنُ وَ شُرَيْحٌ^٦ وَ الشَّعْبِيُّ وَ النَّخَعِيُّ: يَسْقُطُ بِتَلَفِ الرَّهْنِ الْحَقُّ

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٦٧٤؛ البحر الزخار، ج ٥، ص ١١٣.
٢. الخلاف، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ٤٦؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٠؛ تحرير الأحكام، ج ٢، ص ٤٨٠.
٣. كتاب الأم، ج ٣، ص ١٥٤، و ج ٨، ص ٦٨؛ مختصر المزني، ص ٩٤؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢١٨؛
بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٢٤؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٤٥، المسألة ٤٦؛ الاستذكار، ج ٧، ص ١٣٥.
٤. المبسوط للسرخسي، ج ٢١، ص ٦٤-٦٨؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٤١؛ الهداية للمرغيناني، ج ٤،
ص ١٢٨؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٣٨ و ١٣٦ و ١٤٢؛ البحر الرائق، ج ٦، ص ١٩؛ الخلاف، ج ٣،
ص ٢٤٩، المسألة ٤٦؛ الاستذكار، ج ٧، ص ١٣٤؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢٤٩.
٥. المحلى، ج ٨، ص ٩٨؛ الاستذكار، ج ٧، ص ١٣٤؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٢٤؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢٥٠.
٦. أبو أُمَيَّة شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر الكندي، الكوفي القاضي، و يقال:
شريح بن شرحبيل، استقضاه عمر على الكوفة، روى عن الإمام أمير المؤمنين ع و عمر و ابن مسعود

الذي لِلْمُرْتَهِنِ.^١

و قَالَ مَالِكٌ: إِنْ تَلَفَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ كَالْعَبْدِ يَمُوتُ وَ الدَّارُ تَحْتَرِقُ، فَهُوَ مِنْ ضِمَانِ الرَّاهِنِ، وَ إِنْ ادَّعَى الْمُرْتَهِنُ تَلَفَهُ بِأَمْرِ بَاطِنٍ لَمْ تُقْبَلْ^٢ دَعْوَاهُ وَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ.^٣ الدليلُ على صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ^٤ الإجماعُ الْمُتَرَدِّدُ.

٣٨٢

وَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَغْلُقُ^٥ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ^٦ مِنْ رَاهِنِهِ الَّذِي رَهَنَهُ؛ لَهُ غُنْمُهُ وَ عَلَيْهِ غُرْمُهُ»^٧، أَرَادَ بِالْغُنْمِ الزِّيَادَةَ، وَ بِالْغُرْمِ النِّقْصَانَ وَ التَّلَفَ. فَإِنْ قِيلَ: أَرَادَ بِالْغُرْمِ نَقْصَهُ وَ مَوُوتَهُ.

قُلْنَا: نَحْمِلُهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَى: مِنْ أَنَّ رَجُلًا رَهَنَ فَرَسًا عِنْدَ غَيْرِهِ فَتَفَقَّ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ ذَلِكَ - يَعْنِي الْمُرْتَهِنَ - فَقَالَ: «ذَهَبَ حَقُّكَ»^٨، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ

«و عبد الرحمن بن أبي بكر، و روى عنه الشعبي و النخعي و محمد بن سيرين، مات سنة ٧٨ هـ، و قيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٠٠، الرقم ٣٢: الإصابة، ج ٣، ص ٢٧٠، الرقم ٣٨٩٩. ١. المحلى، ج ٨، ص ٩٧؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٥٦، المسألة ٦٦؛ الميسوط للسرخسي، ج ٢١، ص ٦٨؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٤٤٢؛ الجوهر النقي، ج ٦، ص ٤٢؛ الاستذكار، ج ٧، ص ١٣٤. ٢. في «أ، ب، د، س»: «يقبل».

٣. كتاب الموطأ، ج ٢، ص ٧٣١؛ المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٢٧١؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٤٤٢؛ الشرح الكبير، ج ٤، ص ٤٤٥؛ الخلاف، ج ٣، ص ٢٥٧، المسألة ٦٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٣؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢٥٠.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «+ «بعد».

٥. في «أ، ب، د، س، ع»: «لا يغلق».

٦. في المطبوع: - «الرهن».

٧. كتاب المسند للشافعي، ص ١٤٨؛ المصنف للصنعاني، ج ٨، ص ٢٣٧، ح ١٥٠٣٤؛ المصنف لابن أبي شيبه، ج ٥، ص ٣٣٤، ح ١٥؛ سنن الدار قطني، ج ٣، ص ٢٩، ح ٢٨٩٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٣٩. ٨. المصنف لابن أبي شيبه، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٤١؛ نصب الراية، ج ٤، ص ٣٢١؛ معرفة السنن و الآثار، ج ٤، ص ٤٣٩؛ كتاب الأم، ج ٣، ص ١٩٢.

ذَهَابَ حَقَّهُ مِنَ الْوَثِيقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مُشَاهَدَةٌ، فَتَبَّتْ أَنَّهُ أَرَادَ ذَهَابَ حَقَّهُ مِنَ الدَّيْنِ.
فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَقِّكَ مِنَ الْوَثِيقَةِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَجْهَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَحَّدَ الْحَقَّ، وَ لَوْ أَرَادَ ذَهَابَ الدَّيْنِ وَالْوَثِيقَةَ مَعًا لَقَالَ: ذَهَبَ حَقَّاكَ.
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الدَّيْنَ إِنَّمَا يَسْقُطُ إِذَا كَانَ مِثْلَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ
أَوْ أَقْلَ، وَإِذَا كَانَ أَكْثَرَ فَإِنَّ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ لَا يَسْقُطُ.^١
فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ سُقُوطَ حَقِّهِ مِنَ الدَّيْنِ لَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُفْصِّلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ سُقُوطُ حَقِّهِ مِنَ الْوَثِيقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْقُطُ عَلَى كُلِّ حَالٍ،
وَلَيْسَ سُقُوطُ حَقِّ الْوَثِيقَةِ مِنَ الْمَعْلُومِ عِنْدَ التَّلَفِ مُشَاهَدَةٌ كَمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مِنَ
ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ بِتَلَفِ الرَّهْنِ، وَهُوَ إِذَا أَتْلَفَهُ الرَّاهِنُ أَوْ أَتْلَفَهُ أَجَنْبِيٌّ فَإِنَّ الْقِيَمَةَ تُوْخِذُ
وَيُجْعَلُ رَهْنًا مَكَانَهُ، فَقَصْدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ الرَّهْنَ إِذَا تَلَفَ مِنْ غَيْرِ
جَنَائَةٍ يَسْقُطُ حَقُّ الْوَثِيقَةِ بِذَلِكَ.

المسألة الحادية والثمانون والمائة

[عَتَقَ الرَّاهِنُ عَبْدَهُ الْمُرْتَهَنَ]

(وَلَوْ أَعْتَقَ الرَّاهِنُ الْعَبْدَ الْمُرْتَهَنَ لَمْ يَنْفُذْ عِتْقُهُ).^٢

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَوَافَقَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

أَقْوَالِهِ.^٣

١. المبسوط للسرخسي، ج ٢١، ص ١٠٥؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٤٦؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٢،

ص ٥٥؛ الهداية للمرغيناني، ج ٤، ص ١٢٨؛ بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٧٧؛ الجوهر النقي، ج ٦، ص ٤٢.

٢. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٦٧٨؛ البحر الزخار، ج ٥، ص ١١٩.

٣. حلية العلماء، ج ٤، ص ٤٤٣؛ فتح العريز، ج ١٠، ص ٩٢؛ المجموع، ج ١٣، ص ٢٦٧؛ مغني المحتاج،

و قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَنْفُذُ الْعِتْقُ؛ فَإِنْ كَانَ مُوسِراً ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَ يَكُونُ رَهْناً مَكَانَهُ،
و إِنْ كَانَ مُعْبِراً سَعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ إِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنَ الدِّينِ وَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الرَّاهِنِ.^١
الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا^٢ إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.
و أَيْضاً فَإِنَّ الرَّهْنَ وَثِيقَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ، وَ مَحْبُوسٌ عَلَى مَالِهِ، وَ فِي عِتْقِهِ فَسْخٌ
لِلرَّهْنِ وَ إِسْقَاطٌ لِحَقِّ الْوَثِيقَةِ، وَ الرَّاهِنُ لَا يَمْلِكُ فَسْخَ عَقْدِ الرَّهْنِ.
فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»^٣، وَ الرَّهْنُ
مَمْلُوكُ الرَّاهِنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْفُذَ عِتْقُهُ.

٣٨٤

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ: «لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ»، وَ عَلَى
هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَتَنَاوَلُ مَوْضِعَ الْخِلَافِ إِلَّا بِدَلِيلِ الْخِطَابِ، وَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، عَلَى أَنَا
نَحْمِلُ اللَّفْظَ الَّذِي رَوَاهُ عَلَى الْمَلِكِ الَّذِي لَيْسَ هُوَ بِمَرْهُونٍ؛ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

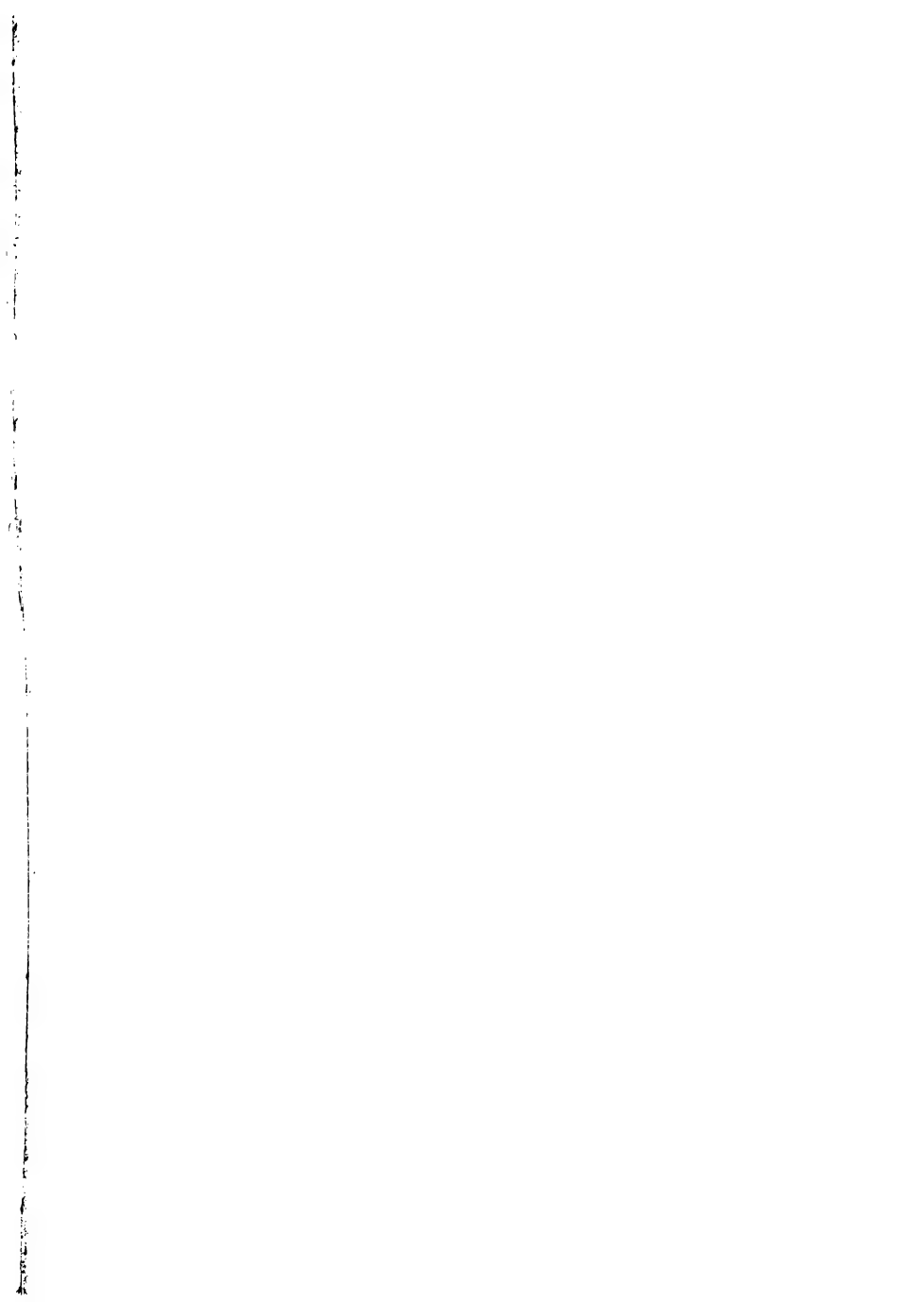
«ج ٢، ص ١٣٠؛ روضة الطالبين، ج ٣، ص ٣١٧؛ تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٤٧؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٣٩٩؛ تذكرة الفقهاء، ج ١٣، ص ٢١٣.

١. المبسوط للرخسي، ج ٢١، ص ١٣٨؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٢، ص ٥٩؛ الهداية للمرغيناني، ج ٤، ص ١٤٦؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ١٧١؛ حلية العلماء، ج ٤، ص ٤٤٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٣٩٩.

٢. في «ج، س، ص، ع»: «مذهبننا».

٣. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٩٠؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٢٦؛ ح ١١٩٢؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ١١، ح ٣٨٨٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٣١٨.

[كتاب الغضب]



المسألة الثانية والثمانون والمائة

[ما يَتَوَلَّدُ مِنَ الْمَغْصُوبِ لِمَالِكِهِ]

(مَنْ اغْتَصَبَ بِيضَةً فَحَضَنَهَا فَأَخْرَجَتْ فَرْخاً أَوْ حِنْطَةً فزَرَعَهَا

فَنَبَتَتْ، فَالْفَرْخُ وَ الزَّرْعُ لَصَاحِبِهِمَا دُونَ الْغَاصِبِ).^١

هذا صحيح، وإليه يذهب أصحابنا.

والدليل عليه: الإجماع المتكرر.

و أيضاً فَإِنَّ مَنَافِعَ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ لِمَالِكِهِ دُونَ الْغَاصِبِ؛ لَأَنَّهُ بِالْغَصْبِ

لَمْ يَمْلِكْهُ، فَمَا تَوَلَّدَ مِنَ الشَّيْءِ الْمَغْصُوبِ فَهُوَ لِلْمَالِكِ دُونَ الْغَاصِبِ، وَ هَذَا^٢

واضح.^٣

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار ما في معناه عن الناصر. الإبانة، ص ٦٨٦؛ البحر الزخار، ج ٥،

ص ١٨١.

٢. في «ص»: «و هذا صحيح».

٣. حكاها كلها الحلبي في السرائر، ج ٢، ص ٤٨٤، وحكى فتوى السيد المرتضى العلامة في مختلف

الشيعة، ج ٦، ص ١١٩.

المسألة الثالثة والثمانون والمائة

[أَجْرَةٌ مِنْ اغْتَصَبَ أَرْضاً]

(وَمَنْ اغْتَصَبَ أَرْضاً فَزَرَعَهَا فَعَلَيْهِ أَجْرُهَا وَنُقْصَانُهَا وَتَسْلِيمُ

عَيْنِهَا إِلَى صَاحِبِهَا).^١

هذا صحيح، وهو مذهبنا، وبمثله صرح الشافعي؛ لأنه قال: إذا غصب رجل أرضاً فزرعها ببذرٍ من عنده فالزرع للغاصب؛ لأنه^٢ عين ماله، وإنما تغيّرت صفته واختلّت، فيجب على الغاصب أرش ما نقصت الأرض بالزراعة إن حصل بها نقص؛ لأن ذلك حصل بفعله، وعليه أجره مثلها مدة مقامها في يده؛ لأنه قد انتفع بها بغير حق، فصار غاصباً للمنفعة، فلزمه ضمانها.

٣٨٨

وأما إذا غصب أرضاً ولم يزرعها وأقامت في يده مدة فعليه ضمان نقص إن حدث بها، وعليه ضمان أجره مثله^٣ أيضاً؛ لأنه قوت صاحبها منفعته بغير حق.^٤ وهذه الوجوه - التي ذكرها الشافعي في الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه - واضحة.

وَيُذَلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا - زائداً على ذلك - الإجماع المتقدم ذكره.^٥

١. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٦٩٤؛ البحر الزخار، ج ٥، ص ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٠.

٢. في «ع» - «قال: إذا غصب... إلى هنا.

٣. في «أ»، ب، ج، د، س، ع: «مثلها».

٤. مختصر المزني، ص ١١٨؛ فتح العزيز، ج ١١، ص ٣١٣؛ حلية العلماء، ج ٥، ص ٢٣٥؛ المجموع، ج ١٤، ص ٢٥٦؛ روضة الطالبين، ج ٤، ص ١٣٦؛ مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٩١.

٥. وحكي فتوى السيّد المرتضى العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ١١٩.

المسألة الرابعة و الثمانون و المائة

[ضمان المثل]

(إِذَا تَلَفَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَ كَانَ مِنْ ذَوِي الْأَمْثَالِ فَعَلَيْهِ

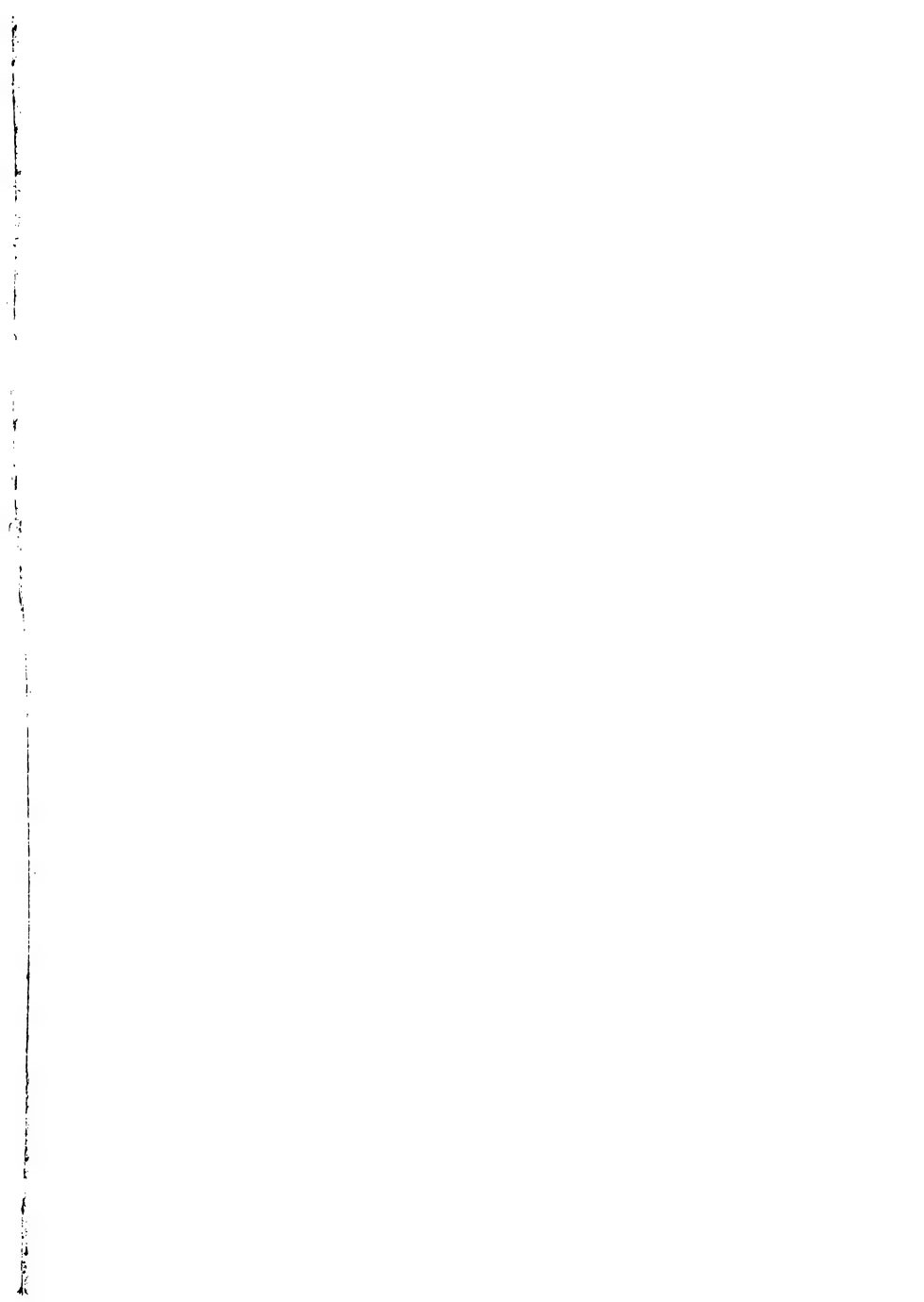
أَكْثَرُ قِيَمَتِهِ فِي أَيَّامِ كَوْنِهِ فِي يَدِهِ).^١

الذي نذهبُ إليه: أَنَّ الْمَغْصُوبَ إِذَا كَانَ تَلَفَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَ كَانَتْ لَهُ أَمْثَالٌ مَوْجُودَةٌ، وَ رَضِيَ الْمَغْصُوبُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْلَ، كَانَ عَلَى الْغَاصِبِ أَنْ يُعْطِيَهُ ذَلِكَ، وَ إِلَّا فَالْقِيَمَةُ.

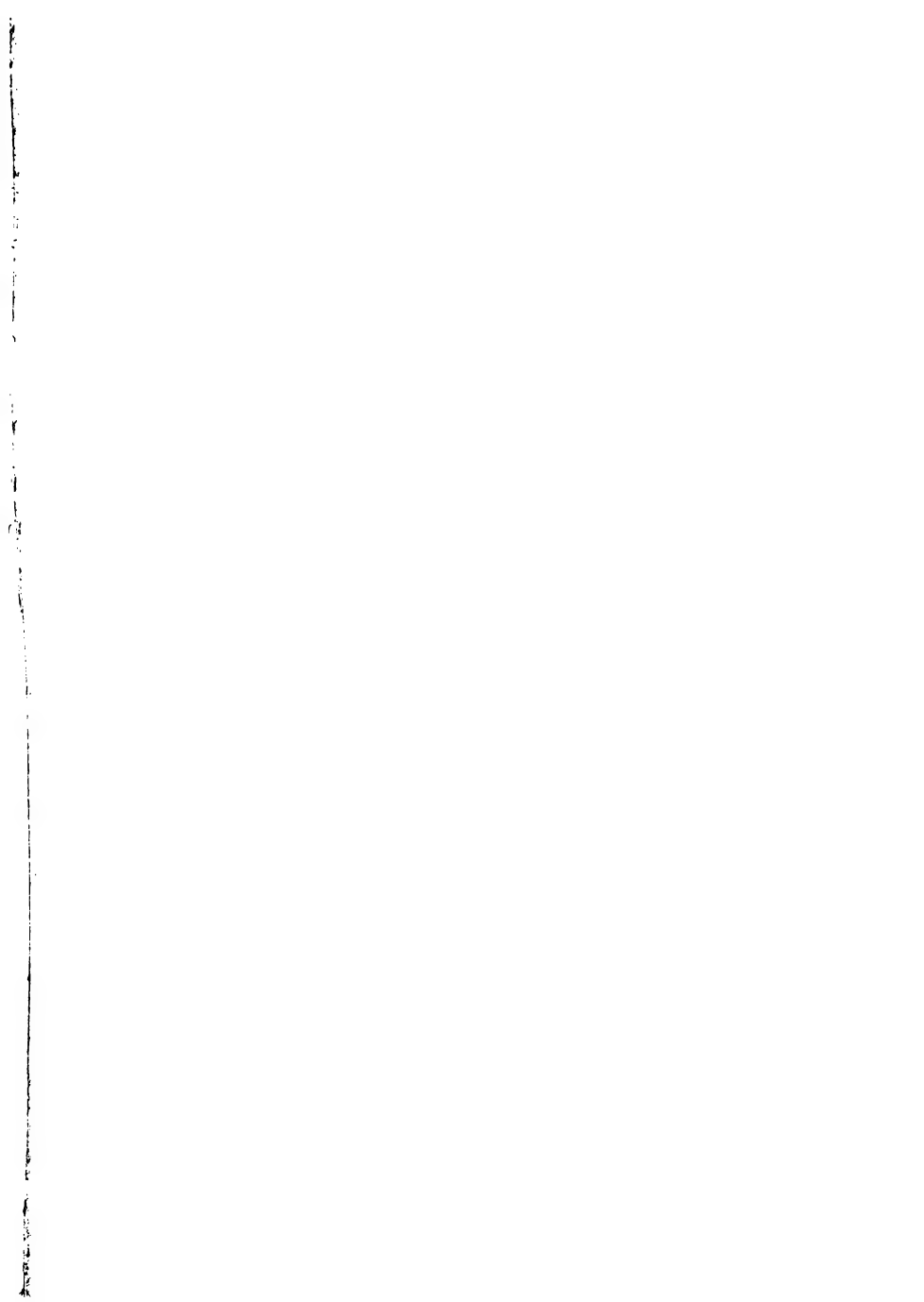
وَ قَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَكْثَرُ قِيَمَتِهِ مُدَّةَ أَيَّامِ الْغَصْبِ^٢، وَ إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ احتياطاً وَ اسْتَظْهَاراً؛ لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ قِيَمَتُهُ فِي أَيَّامِ الْغَصْبِ فَالْأَوْلَى أَنْ يَأْخُذَ بِالْأَزِيدِ لِلاحتياطِ وَ الاستظهارِ.

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر مع اختلاف في المثلي و القيمي. الإبانة، ص ٦٨٨ و ٦٨٩.

٢. لم نعثر على رواية بهذا المضمون، نعم قال به الشافعي كما في المجموع، ج ١٤، ص ٢٦٩ و الطوسي في الخلاف، ج ٣، ص ٤٠٣، المسألة ١٤ و نسبها أيضاً إلى الشافعي، و ابن حمزة في الوسيلة، ص ٢٧٦.



كتاب الديات



المسألة الخامسة والثمانون والمائة

[في الحارِصَةِ و الدامِيَةِ و الباضِعَةِ]

(في الحارِصَةِ بَعِيرٌ، و في الدامِيَةِ بَعِيرَانِ، و في الباضِعَةِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْإِبِلِ).^١
هذا صَحِيحٌ، و الشَّجَاجُ عِنْدَنَا ثَمَانٍ:

و الحارِصَةُ: و هي التي تَخْدِشُ و تَشُقُّ الجِلْدَ، و فيها بَعِيرٌ وَاحِدٌ.

و الدامِيَةُ: و هي التي تَصِلُ إِلَى اللَّحْمِ و يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ، و فيها بَعِيرَانِ.

و الباضِعَةُ: و هي التي تُبْضِعُ اللَّحْمَ و تَنْزِلُ فِيهِ، و فيها ثَلَاثَةُ أَبَاعِرَ.

و السَّمْحَاقُ^٢: و هي التي تَقْطَعُ اللَّحْمَ حَتَّى تَبْلُغَ إِلَى الجِلْدَةِ الرَّقِيقَةِ الْمُغْشِيَةِ
لِلْعَظْمِ، و فيها أَرْبَعَةُ أَبَاعِرَ.

و المَوْضِعَةُ: و هي التي تَقْشِرُ الجِلْدَةَ و تُوضِحُ عَنِ الْعَظْمِ، فِهَا خَمْسَةُ أَبَاعِرَ.

و الهاشِمَةُ: و هي التي تَهْشِمُ الْعَظْمَ، و فيها عَشْرَةُ أَبَاعِرَ.

و الناقِلَةُ: و هي التي تَكْسِرُ الْعَظْمَ كَسْرًا تُفْسِدُهُ، فَيَحْتَاجُ مَعَهُ الْإِنْسَانُ إِلَى نَقْلِهِ
مِنْ مَكَانِهِ، فِهَا خَمْسَةُ عَشَرَ بَعِيرًا.

و الْأَمَةُ^٣ و المأمومة: و هي التي تَبْلُغُ إِلَى أُمِّ الدَّمَاعِ؛ فِهَا ثُلُثُ الدِّيَةِ؛ ثَلَاثَةٌ

١. حكاها في الإبانة قائلاً: قال الناصر للحوّ في كتاب الديات، و ذكر الأقسام الثمانية، و في البحر

الرخار عن الناصر. الإبانة، ص ٩٦٩: البحر الرخار، ج ٦، ص ٢٩٣.

٢. في «ص»: «المسحاق»، و في «س»: «الشجاج».

٣. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «الأمّة».

و ثَلَاثُونَ بَعِيرًا، وَ ثُلُثُ الدِّيَةِ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْوَرِقِ عَلَى السَّوَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّحَدُّ فِيهِ الثَّلُثُ وَ لَا يَتَّحَدُّ فِي الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ.

٣٩٢

و فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَ فِيهِ وَفَاقٌ يَطُولُ شَرْحُهُ:
فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الشَّجَاجَ عَشْرٌ، وَ يَذْكُرُ أَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ الْمُوضِحَةِ مِنَ الشَّجَاجِ قِصَاصٌ، وَ لَا أَرْضٌ مُقَدَّرٌ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيهَا حُكُومَةٌ، وَ يُوَافِقُ عَلَى أَنَّ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَ فِي الْهَاشِمَةِ عَشْرَةً.^١
وَ الْحُجَّةُ فِيمَا شَرَحْنَاهُ مِنْ مَذْهَبِنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

المسألة السادسة و الثمانون و المائة

[دِيَّةُ مَنِيِّ الرَّجُلِ إِذَا يُفْرَغُ]

(فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَرْسِهِ حِينَ يَهْمُ بِهِ فَلَمْ يُفْرَغْ عَشْرَةُ دِنَارِينَ).
فَإِنْ أَفْرَغَ وَ التَّقَتْ^٢ النُّطْفَةُ، فَفِيهَا عَشْرُونَ دِينَارًا. وَ فِي الْعَلَقَةِ أَرْبَعُونَ، وَ فِي الْمُضْغَةِ سِتُّونَ، وَ فِي الْعَظْمِ ثَمَانُونَ دِينَارًا، وَ فِي الْجَنِينِ مِائَةُ دِينَارٍ^٣، وَ جِرَاحُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ عَلَى حِسَابِ مِائَةِ دِينَارٍ.
وَ هَذَا التَّرْتِيبُ فِي الْجَنَائِبِ الْمَذْكُورَةِ شَيْءٌ تَخْتَصُّ بِهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ، وَ هُوَ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْجَنَائِبِ عَلَى الْجَنِينِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ ثَمَانُونَ دِينَارًا.^٤

١. كتاب الأم، ج ٦، ص ٨٣؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ٥٥٤-٥٥٦؛ المجموع، ج ١٩، ص ٦٢-٦٤؛ روضة

الطالبين، ج ٧، ص ٥٤؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ٢٦.

٢. في «ج، س، ص، ع» و المطبوع: «أَلَقَتْ».

٣. في «ع» - «و في العلقة أربعون، و في المضغة...» إلى هنا.

٤. المقنعة للمفيد، ص ٧٦٢؛ النهاية للطوسي، ص ٧٧٨؛ المهذب، ج ٢، ص ٥٠٩؛ السرائر، ج ٣، ص ٤١٦.

و الصحيح أَنَّهُ مائَةٌ مِثْقَالٍ إِذَا لَمْ تَلِجِ الْجَنِينَ الرُّوحُ.
و الْحُجَّةُ فِي صَدْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ: الإِجْمَاعُ الْمُقَدَّمُ ذِكْرُهُ.

المسألة السابعة و الثمانون و المائة

[قَتْلُ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا عَلَى الْعَمْدِ]

(و لَا يُقْتَلُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ، وَ لَوْ أَنَّ عَشْرَةً قَتَلُوا رَجُلًا وَاحِدًا لَقُتِلَ
وَاحِدٌ بِخِيَارِ أَوْلِيَاءِ الدَّمِّ، وَ أُخِذَ مِنَ الْبَاقِينَ تِسْعَةُ أَعْشَارِ الدِّيَّةِ،
فَيُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقْتَصَّصِ مِنْهُ).^١

الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي قَتْلِ نَفْسٍ عَلَى الْعَمْدِ كَانَ أَوْلِيَاءُ
الْمَيِّتِ مُخَيَّرِينَ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلُوا الْإِثْنَيْنِ وَ يُودَّوْا^٢ إِلَى وَرَثَتَيْهِمَا دِيَّةً كَامِلَةً، فَيُقَسَّمُونَهَا
بَيْنَهُمْ نِصْفَيْنِ، أَوْ يَقْتُلُوا وَاحِدًا مِنْهُمَا وَ يُودِّي الْبَاقِي مِنَ الْقَاتِلَيْنِ إِلَى وَرَثَةِ صَاحِبِهِ
نِصْفَ الدِّيَّةِ، أَوْ يَقْبَلُوا^٣ الدِّيَّةَ فَيَكُونُ بَيْنَ الْقَاتِلَيْنِ سَهَامًا مُتَسَاوِيَةً، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ
فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا قَتَلُوا الْوَاحِدَ.

و رُوِيَ وَفَاقَنَا عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَ الزُّهْرِيِّ
وَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.^٥

١. فِي «أ، ب، د، س»: «يلج».

٢. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الزُّخَارِ عَنِ النَّاصِرِ الْإِبَانَةِ، ص ٩٦٧: الْبَحْرِ الزُّخَارِ، ج ٦، ص ٢١٨.

٣. فِي «ج، س، ع»: «يردّوا».

٤. فِي «أ، ب، ص»: «يقبل».

٥. الْإِنْتِصَارُ، ص ٥٣٣: الْخِلَافُ، ج ٥، ص ١٥٦، الْمَسْأَلَةُ ١٤: بِدَايَةِ الْمُجْتَهَدِ، ج ٢، ص ٣٢٦: الْمَجْمُوعُ،

ج ١٨، ص ٣٦٩: الْمَغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ٩، ص ٣٦٦: الْاسْتِذْكَارُ، ج ٨، ص ١٥٧.

و ذَهَبَ دَاوُدُ وَ رَبِيعَةُ إِلَى أَنَّ الْقَوْدَ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ الْقَتْلَ إِذَا اشْتَرَكُوا، وَإِنَّمَا تَجِبُ الدِّيَّةُ.^١

و ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ تُقْتَلُ بِالوَاحِدِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَ عَطَاءٌ وَ مَالِكٌ وَ الْأَوْزَاعِيُّ وَ الثَّوْرِيُّ وَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ وَ أَحْمَدُ وَ إِسْحَاقُ وَ الشَّافِعِيُّ.

و ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا تَفْصِيلاً فَقَالَ: إِنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا قَتَلَتْ وَاحِداً عَمداً فَإِنَّ الْقِصَاصَ يَجِبُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ بِوُجُودِ شَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ مُساوياً لِلْمَقْتُولِ؛ حَتَّى لَوْ انفَرَدَ بِقَتْلِهِ قُتِلَ بِهِ.

و الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَعَلَ^٢ بِهِ فِعْلاً يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ مِنْهُ لَوْ وَجِدَ مُنْفَرِداً.

فَإِذَا وَجِدَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ وَجَبَ الْقِصَاصُ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْجَمِيعَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنِ الْجَمِيعِ وَ أَخَذَ الدِّيَّةَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنِ الْبَعْضِ وَ قَتَلَ الْبَعْضَ.^٣

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

وَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ جُؤَيْبِرٌ عَنِ الصَّحَّاحِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ».^٤

١. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٩٦٧؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٢١٨.

٢. في «د» - «و الثاني: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَعَلَ بِهِ».

٣. نفس المصادر.

٤. انظر: الجعفریات، ص ١٢٥؛ دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٤٠٩، ح ١٤٢٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٥.

فإن قيل: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا خَاطِئًا.

قُلْنَا: هَذَا تَخْصِيصٌ، وَإِضْمَارٌ لِمَا لَيْسَ فِي الظَّاهِرِ.

فإن قيل: فَأَنْتُمْ تَقْتُلُونَ الْاِثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ إِذَا اخْتَارَ ذَلِكَ وَلِيُّ الدَّمِ وَبَذَلَ دِيَّةَ الْآخَرِ.

قُلْنَا: الظَّاهِرُ يَمْنَعُ مِنْ قَتْلِ الْاِثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا أَخْرَجْنَا مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي بَذْلِ الدِّيَةِ مِنَ الظَّاهِرِ بَقِيَ مَا عَدَاهُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَنَا، وَهُوَ الْمَقْصُودُ.

فإن تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^١، فَلَوْ كَانَ الْقَوْدُ لَا يَجِبُ فِي حَالِ الْاِشْتِرَاكِ لَكَانَ كُلُّ مَنْ أَحَبَّ قَتْلَ غَيْرِهِ شَارِكًا آخَرَ فِي قَتْلِهِ وَسَقَطَ الْقَوْدُ عَنْهُمَا، فَبُطِّلَ الْمَعْنَى الَّتِي نَبَّهَ فِي الْآيَةِ عَلَيْهِ.

٣٩٥

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا يَجِبُ^٢ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى دَاوَدَ وَرَبِيعَةَ؛ لِأَنَّهُمَا يَنْفِيَانِ قَتْلَ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَأَمَّا نَحْنُ وَهُمْ فَتَقْتُلُ^٣ الْجَمَاعَةَ إِذَا اخْتَارَ وَلِيُّ الدَّمِ ذَلِكَ وَبَذَلَ الدِّيَّةَ، عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ، وَالتَّحْذِيرُ بِالْقَتْلِ وَوَجُوبُ الْقِصَاصِ - الْمَذْكُورَانِ فِي الْآيَةِ - بَاقِيَانِ عَلَى مَذْهَبِنَا.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ وَ«الْحُرُّ بِالْحُرِّ».

لَأَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: الْمُرَادُ هَاهُنَا بِالنَّفْسِ جِنْسُ النَّفْسِ لَا الْعَدَدُ، فَمَا قَدَّمْنَاهُ أَوْلَى.

١. البقرة (٢): ١٧٩.

٢. في «أ، ب، د»: «تجب».

٣. في «أ، ب، د»: «فيقتل».

المسألة الثامنة والثمانون والمائة

[دِيَّةٌ مَنْ وُجِدَ قَتِيلًا لَا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ]

(مَنْ وُجِدَ قَتِيلًا فِي مَدِينَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ لَا يُعْرَفُ قَاتِلُهُ فَدِيَّتُهُ^١ مِنْ

بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ).^٢

الذي يذهبُ إليه أصحابنا: أن^٣ مَنْ وُجِدَ قَتِيلًا فِي مَدِينَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ لَمْ يُعْرَفْ قَاتِلُهُ بَعَيْنُهُ كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ، فَإِنْ وُجِدَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ أُلْزِمَتْ دِيَّتُهُ لِأَهْلِ أَقْرَبِ الْقَرَيْتَيْنِ إِلَى مَكَانِهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَسَافَةُ مُتَسَاوِيَةً كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى الْقَرَيْتَيْنِ بِالسَّوِيَّةِ.

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي تَلَزَمُ فِيهِ الدِّيَّةُ لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ قَتِيلُ الرَّحَامِ فِي أَبْوَابِ الْجَوَامِعِ وَعَلَى الْقَنَاظِرِ وَالْجُسُورِ وَفِي الْأَسْوَاقِ وَفِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَزِيَارَاتِ قُبُورِ الْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَإِنْ دِيَّةٌ مَن ذَكَرْنَاهُ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ^٥ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَلِيٌّ يَأْخُذُ دِيَّتَهُ سَقَطَتِ الدِّيَّةُ عَنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا كَانَتِ الدِّيَّةُ هَاهُنَا عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ دُونَ الْقَتِيلِ فِي الْقَرْيَةِ؛ لِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا جِهَةَ لِلْعِلْمِ بِقَاتِلِهِ، وَلَا لِلظَّنِّ بِهِ، وَالْأَمَارَاتُ كُلُّهَا مُرْتَفَعَةٌ، وَكَيْسَ كَذَلِكَ قَتِيلُ الْقَرْيَةِ وَالْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ قَتِيلًا فِيهَا أَمَارَةٌ بِالْعَادَةِ عَلَى أَنْ بَعْضُ أَهْلِهَا قَتَلُوهُ.

١. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «فَالدِّيَّة».

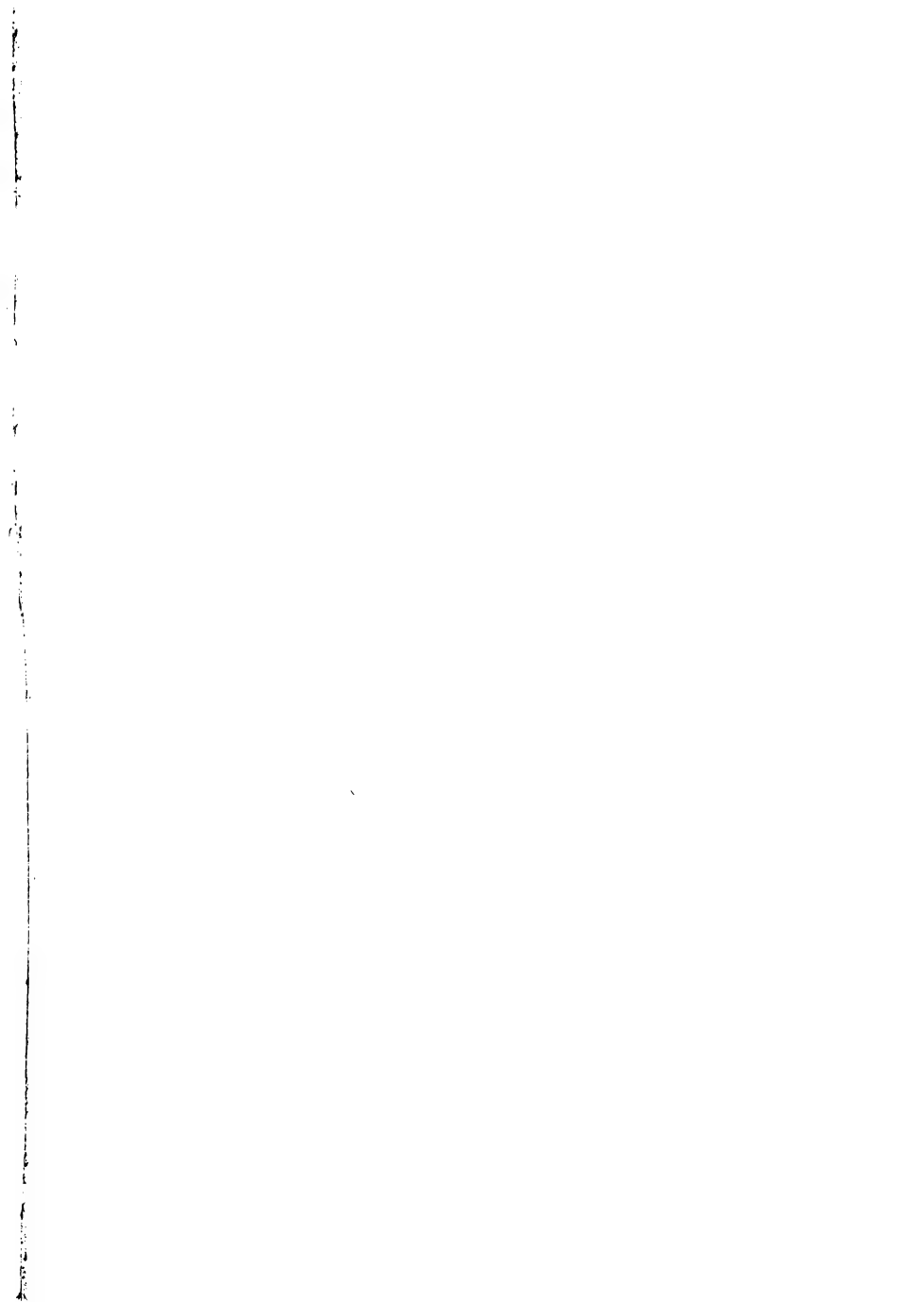
٢. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَفِي الْبَحْرِ الرَّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ أَنَّهُ إِنْ ادَّعَى عَلَى مَعْنَيْنِ وَ لَا بَيِّنَةً فَعَلَيْهِمُ الْيَمِينِ وَ لَا دِيَّةَ إِذَا حَلَفُوا، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ عَلَى مَعْنَيْنِ فَالِدِيَّةُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ. الْإِبَانَةُ، ص ٩٩٦ وَ ٩٩٧؛ الْبَحْرُ الرَّخَّارُ، ج ٦، ص ٢٩٧.

٣. فِي «ج»، «س»، «ص»، «ع»: «أَنَّهُ».

٤. فِي «الف»، «ب»، «د» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا».

٥. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَإِنْ».

[كتاب الإيمان]



المسألة التاسعة والثمانون والمائة

[الحالِفُ على فِعْلِ مَعْصِيَةٍ أو تَرَكَ وَاجِبٍ]

(مَنْ حَلَفَ على فِعْلِ مَعْصِيَةٍ أو تَرَكَ وَاجِبٍ فلا كَفَّارَةَ عليه).^١
هذا صحيحٌ، وإليه يذهبُ أصحابنا.

و خالفَ سائرُ الفقهاءِ في^٢ ذلك، و ألزمُوا الكَفَّارَةَ.^٣
دليلُنَا على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه - بعدَ الإجماعِ المُتَرَدِّدِ - أنَّ اللهَ تَعَالَى قد أَوْجَبَ
على الحالِفِ إذا انْعَقَدَتِ يَمِينُهُ الوَفَاءُ بها، وأن لا يَحْتَنُ فيها.
و قد عَلِمْنَا أنَّ مَنْ حَلَفَ على أن يَفْعَلَ مَعْصِيَةً أو يَتَرَكَ وَاجِبًا، فَلَيْسَ يَجِبُ
عليه الاستِمْرَارُ على حُكْمِ يَمِينِهِ، و لا الوَفَاءُ بها، بل يَجِبُ عليه تَجَنُّبُ المَعْصِيَةِ
و فِعْلُ الواجِبِ.

فَعَلِمْنَا أنَّ يَمِينَهُ غَيْرُ مُنْعَقَدَةٍ، و إذا لَمْ تَكُنْ مُنْعَقَدَةً فلا حِثَّ و لا كَفَّارَةَ؛ لأنَّ
الكَفَّارَةَ تَتَّبِعُ انْعِقَادَ اليَمِينِ.

فإن قيل: لا تُسَلَّمُ أنَّ معنى انْعِقَادِ اليَمِينِ هو أَنَّهُ يَجِبُ عليه الاستِمْرَارُ على ما

١. ذكر في الإبانة، ص ١٠٢٢.

٢. في «ص» و المطبوع: «على».

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٨، ص ١٤٢؛ تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٣٩؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٤،

ص ٩؛ المجموع، ج ١٨، ص ٩١؛ المغني لابن قدامة، ج ١١، ص ١٧٣؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٢٥.

حَلَفَ عليه و الوفاء به، بل نقول: إِنَّ اليمينَ مُنْعَقِدَةٌ و إن كَانَ الوفاءُ بها غَيْرَ لازمٍ، و نفسُ انعقادِ اليمينِ بآئِه يَلزَمُ في الحِنثِ فيها^١ الكَفَّارَةُ.

قلنا: هذا كلامٌ غَيْرٌ مُحْصَلٍ؛ لأنَّه متى لَمْ يَكُنْ مَعْنَى انعقادِ اليمينِ لزومَ الوفاءِ بها و البقاءِ على حُكْمِها، لَمْ يَكُنْ لانعقادِها مَعْنَى مَعْقُولٌ.

فأما قولُهم: إِنَّ مَعْنَى الانعقادِ هو أن يَلزَمَ في الحِنثِ فيها الكَفَّارَةُ. فباطلٌ.

٤٠٠

لأنَّ الحِنثَ إِنَّمَا يَتَّبَعُ انْعِقَادُ اليمينِ، و يُبْنَى على صِحَّةِ انعقادِها، و كذلك وجوبُ الكَفَّارَةِ؛ فكيف يُفَسِّرُ^٢ انعقادُ اليمينِ^٣ بما هو مَبْنِيٌّ عليه و تابعٌ له؟! و الذي يَدُلُّ على أنَّ ما انْعَقَدَت عليه اليمينُ^٤ يَجِبُ الوفاءُ به و الاستمرارُ على حُكْمِهِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾^٥، فَلَوْ انْعَقَدَتِ اليمينُ على المَعْصِيَةِ لَوَجَبَ الوفاءُ بها بظاهِرِ هذه الآيةِ.

و قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^٦، يَدُلُّ على وجوبِ الوفاءِ باليمينِ المُنْعَقِدَةِ، و قد عَلِمْنَا أنَّ مَنْ حَلَفَ على فِعْلٍ مَعْصِيَةٍ يَجِبُ عليه نَقْضُ يَمِينِهِ لا الوفاءُ بها، فَدَلَّ على أَنَّها غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ.

١. في «أ، ب، د»: «بها».

٢. في «أ، ب، د، ع»: «تفسير».

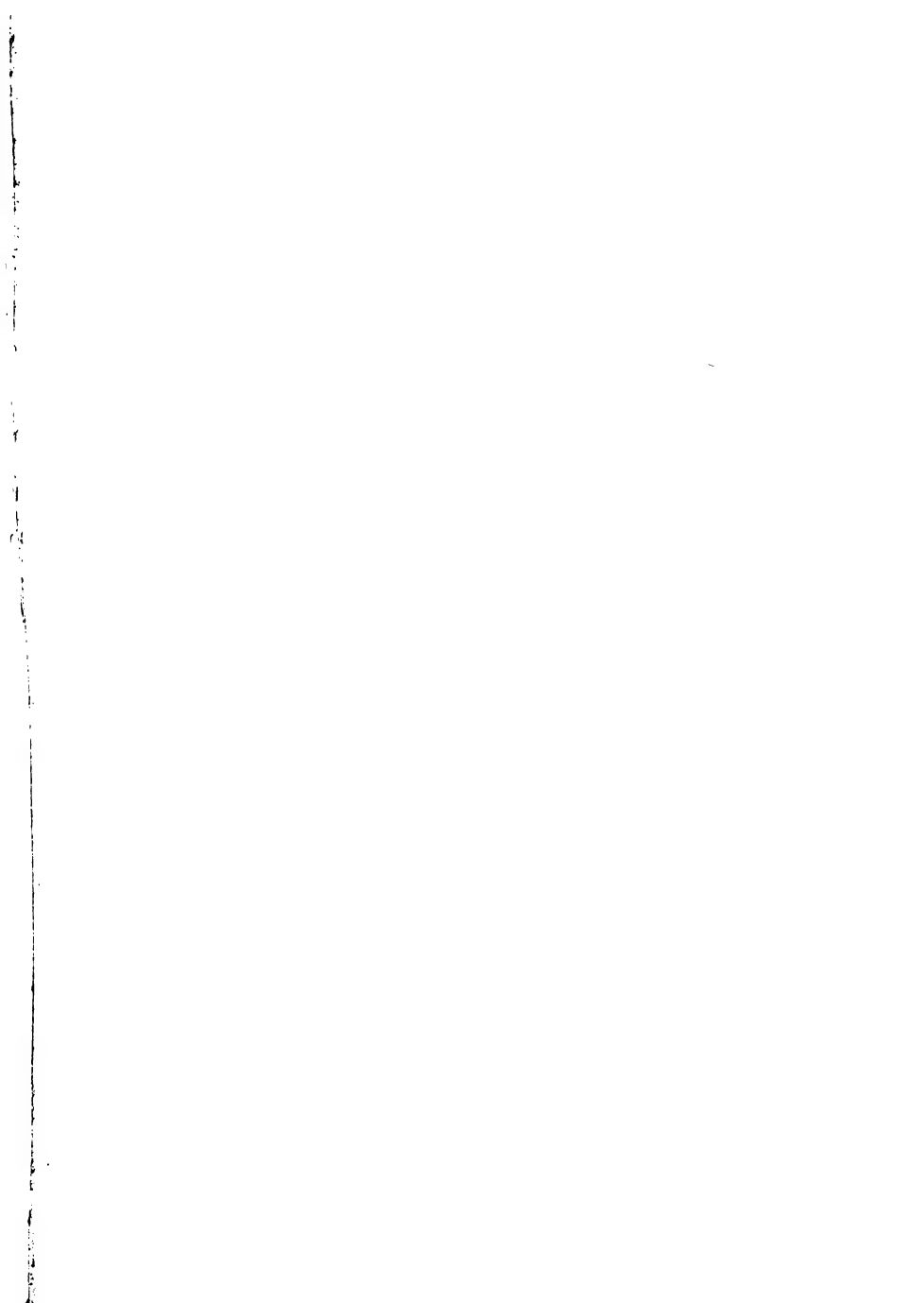
٣. في «د»: - «عليه و تابع له؟! و الذي...» إلى هنا.

٤. في «أ، ب»: - «اليمين».

٥. المائدة (٥): ١.

٦. النحل (١٦): ٩١.

كتاب الفرائض



المسألة التسعون والمائة

[العول في الفرائض]

(الفرائض لا تعول، و لو مات رجلٌ وخلف أبوين وبنتين وزوجةً
فللزوجة الثمن، وللأبوين لكل واحدٍ منهما السدس، وما بقي
ف للبنتين).^١

هذا صحيح، و ذهب أصحابنا - بلا خلاف - أن الفرائض لا تعول.^٢
و وافقنا على ذلك ابن عباس و داود بن علي الأصفهاني^٣، و خالفنا باقي
الفقهاء.^٤

و تحقيق هذه المسألة: أن تكون السهام المسمّاة في الفرائض^٥ يضيق عنها المال
ولا يتسّع لها؛ كأمراة خلفت ابنتين وأبوين وزوجاً: فللزوجة الربع، و للبنتين

١. حكاه في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ٨١٩ و ٨٤٤؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٥٦.

٢. حكى فتوى السيد المرتضى الحلّي في السرائر، ج ٣، ص ٢٥١.

٣. المحلّي، ج ٩، ص ٢٦٣ و ٢٦٤؛ الخلاف للطوسي، ج ٤، ص ٤٤؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩،

ص ٦١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨٤؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٢-٩٥؛ حلية العلماء، ج ٦،

ص ٢٩٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٢٥ و ٢٦؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٤٧١؛ البحر الزخار،

ج ٦، ص ٣٥٦.

٤. نفس المصادر.

٥. في «ج، س، ص، ع»: «الفريضة».

الثُلثانِ، و لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَانِ.

و هذا ممّا يَضِيقُ عنه المَالُ؛ لأنّه لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَالِ ثُلُثَانٍ وَ سُدْسَانٍ وَ رُبْعٌ.

و عِنْدَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَيْنِ، وَ لِلزَّوْجِ الرُّبْعَ، وَ مَا بَقِيَ فَلِلْبَنَتَيْنِ.

و مُخَالِفُونَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْعَوْلِ يَجْعَلُونَ لِلزَّوْجِ الْخُمُسَ؛ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَ لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَانِ أَرْبَعَةً مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَ لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ؛ ثَمَانِيَةً مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ.^١

فَقَدْ نَسَبَ^٢ مُخَالِفُونَا فِي الْعَوْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَلِيْقُ بِحِكْمَتِهِ وَ عَدْلِهِ وَ جَمِيلِ صِفَاتِهِ؛ لأنّه لا يَجُوزُ أَنْ يَفْرَضَ فِي الْمَالِ مَا لَا يَتَسَعَّى الْمَالُ لَهُ، فَذَلِكَ سَفَهٌ وَ عَبَثٌ.

٤٠٤

و لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ أَعْطَوْهُمَا أَرْبَعَةً مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَ هَذَا خُمُسٌ وَ ثُلَاثَا عَشَرَ لَا سُدْسَانِ.

وَ فَرَضَ لِلزَّوْجِ الرُّبْعَ، وَ أَعْطَاهُ ثَلَاثَةً مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَ هَذَا خُمُسٌ^٣ لَا رُبْعٌ. وَ فَرَضَ لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ، فَأَعْطَوْهُمَا ثَمَانِيَةً مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَ هَذَا ثُلُثٌ وَ خُمُسٌ لَا ثُلُثَانِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَلِمَ أَدْخَلْتُمُ النُّقْصَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْبَنَتَيْنِ دُونَ الْجَمَاعَةِ، وَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ سَمَّى لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ، كَمَا جَعَلَ لِلوَاحِدَةِ النُّصْفَ؟

١. فِي «أ، ب»:- «و لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَانِ...» إِلَى هُنَا.

٢. فِي «أ، ب، د، س»:- «نَسَبْتُ».

٣. فِي «ب»:- «و ثَلَاثَا عَشَرَ لَا سُدْسَانِ...» إِلَى هُنَا.

قلنا: الْمُعْتَمَدُ فِي إِدْخَالِ النَّقْصِ عَلَى نَصِيبِ الْبَيْتَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُدْعَى فِيهَا الْعَوْلُ: أَنَا نَقَصْنَا مِنَ أَجْمَعَتِ^١ الْأُمَّةُ عَلَى نُقْصَانِهِ مِنْ سِهَامِهِ وَهُمَا^٢ الْبَيْتَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ أَثَبَّتَ الْعَوْلَ وَمَنْ نَفَاهُ فِي أَنَّ الْبَيْتَيْنِ مَنَقُوصَتَانِ هَاهُنَا عَنْ سِهَامِيهِمَا الَّتِي هِيَ الثَّلَاثَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ عَدَا^٣ الْبَيْتَيْنِ مِنَ الْأَبْوَيْنِ وَالزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مَا أَجْمَعَتِ عَلَى نُقْصَانِهِمْ وَلَا قَامَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ، فَلَمَّا اضْطُرَرْنَا إِلَى النُّقْصَانِ وَضَاقَتِ السَّهَامُ عَنِ الْوَفَاءِ نَقَصْنَا مَنْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى نُقْصَانِهِ^٤، وَفَرْنَا نَصِيبَ مَنْ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجوبِ نُقْصَانِهِ، فَصَارَ هَذَا الْإِجْمَاعُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَيْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَخَصَصْنَا الظَّاهِرَ بِالْإِجْمَاعِ، وَوَفَّيْنَا الْبَاقِينَ فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ الَّتِي لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَخْصِصِهَا^٥.

وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: ^٦إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا فَرَضَ لِلْبَيْتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ مَعَ الْأَبْوَيْنِ فَقَطْ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلَ فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ الزَّوْجُ تَغَيَّرَتْ الْفَرِيضَةُ الَّتِي سَمَّى فِيهَا الثَّلَاثَيْنِ لِلْبَيْتَيْنِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكَانَ الزَّوْجِ ابْنٌ لَتَغَيَّرَتْ الْقِسْمَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْبَيْتَيْنِ الثَّلَاثَانِ.

وَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ جُعِلَ لَهُمَا فِي الْكِتَابِ فَرَضَانِ: أَعْلَى وَأَسْفَلُ، وَحُطَّ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْوَنِ. وَكَذَلِكَ جُعِلَ لِلْأَبْوَيْنِ فَرَضَانِ: أَحَدُهُمَا أَعْلَى وَهُوَ

١. فِي «أ، ب، ع»: «اجتمعت».

٢. فِي «أ، ب، ج، د، س، ع»: «هم».

٣. فِي «أ، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَدَ».

٤. فِي «أ، ب، د»: «النقصان على الإجماع».

٥. مِنْ أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى هُنَا نَقَلْنَاهَا مِنْ إِبْرِيصَ فِي السَّرَانِجِ ج ٣، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

٦. نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ فِي الْإِنْتِقَارِ، ص ٥٦٣؛ وَالسَّرَانِجِ ج ٣، ص ٢٣٣. وَمُخْتَلَفُ

الشَّيْخَةِ ج ٩، ص ٧.

الثَّلَاثَنِ لِلْأَبِ وَالثَّلْثُ لِلْأُمِّ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُمَا إِذَا حُجِبَا عَنْ ذَلِكَ خُطَا إِلَى السُّدُسِ^١.
وَفَرَضَ لِلابْنَةِ النِّصْفَ، وَلِلابْنَتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ، وَ لَمْ تُحَطَّ الْبَنَاتُ مِنْ فَرِيضَةِ ابْنِ^٢
أُخْرَى، فَيَجِبُ إِدْخَالُ النِّقْصِ عَلَى سِيَهَامٍ مَنْ لَمْ يَلْحَقْهُ نَقْصٌ وَ لَا حَظٌّ مِنْ رُتْبَةٍ إِلَى
أُخْرَى، وَ تَوْفُرُ نَصِيبٌ مَنْ نَقْصٌ وَ حُطٌّ مِنْ رُتْبَةٍ عَلِيًّا إِلَى سُفْلَى حَتَّى لَا يَلْحَقْهُ
نَقْصٌ بَعْدَ آخَرَ فَيَكُونُ ذَلِكَ إِجْحَافًا بِهِ.

وَقَالُوا أَيْضًا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ خَلَفَتْ زَوْجًا وَ أَبَوَيْنِ وَ ابْنَتَيْنِ كَانَ^٣
لِلزَّوْجِ الرُّبُعُ وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ^٤، وَ مَا بَقِيَ فَلِلابْنَتَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَقِيَ
أَيْضًا بَعْدَ نَصِيبِ الزَّوْجِ وَ الْأَبَوَيْنِ لِلْبْنَتَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَ مَكَانَهُمَا ابْنَانِ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ الْبَنَاتَانِ أَحْسَنَ حَالًا مِنَ الْابْنَيْنِ، وَ هُوَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ﴾^٥.
وَ فِي هَذَا الَّذِي^٦ حَكَيْنَاهُ عَنْ أَصْحَابِنَا نَظَرٌ، وَ الْمُعَوَّلُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَ تَفَرَّدْنَا بِهِ.
وَ قَدْ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ^٧، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى ابْنِ
عَبَّاسٍ، فَجَرَى ذِكْرُ الْفَرَائِضِ وَ الْمَوَارِيثِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ! أَمْ تَرَوْنَ
الَّذِي أَحْصَى رَمَلٌ عَالِجٌ عَدَدًا جَعَلَ فِي مَالٍ نِصْفًا وَ ثُلُثًا وَ رُبْعًا؟

٤٠٦

١. في «أ، ب، د، س، ع»: «السدسين».

٢. في «أ، ب»: - «إلى».

٣. في «ج، س، ص، ع»: «أن».

٤. في «أ، ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «السدسين».

٥. النساء (٤): ١١.

٦. في «أ، ب»: - «الذي».

٧. أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني الأعمى، من أعلام التابعين،
و أحد الفقهاء السبعة، لقي خلقاً كثيراً من الصحابة، ولد في خلافة عمر أو بعديها، لازم ابن عباس
طويلاً، و روى عنه و عن أبي هريرة و عائشة و سهل بن حنيف، و روى عنه أبو الزناد و الزهري
و غيرهما، مات بالمدينة سنة ٩٨ هـ، و قبل غير ذلك. سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٤٧٥، الرقم ١٧٩؛
تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢٢، الرقم ٥٠.

فَقَالَ لَهُ زُفْرُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ^١: يَا بَنَ عَبَّاسٍ، فَمَنْ أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ الْفَرَائِضَ؟
 قَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَمَّا التَّمَّتْ عِنْدَهُ الْفَرَائِضُ وَدَافَعَ بَعْضُهَا بَعْضًا قَالَ: «وَاللَّهِ
 مَا أَدْرِي أَيُّكُمْ قَدَّمَ اللَّهُ وَأَيُّكُمْ أَخَّرَ، فَمَا أَجِدُ شَيْئًا هُوَ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ أَقْسِمَ عَلَيْكُمْ هَذَا
 الْمَالُ بِالْحِصَصِ» وَادْخَلَ عَلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ عَوْلِ الْفَرِيضَةِ، وَ
 أَيْمَ اللَّهُ لَوْ قَدَّمَ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ وَآخَرَ مَنْ آخَرَ اللَّهُ مَا عَالَتْ فَرِيضَةٌ.

فَقَالَ لَهُ زُفْرُ بْنُ أَوْسٍ: فَأَيُّهَا قَدَّمَ اللَّهُ، وَأَيُّهَا أَخَّرَ اللَّهُ؟
 فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ فَرِيضَةٍ لَمْ يُهَيِّطْهَا اللَّهُ عَنْ فَرِيضَةٍ إِلَى أُخْرَى فَهُوَ مَا أَخَّرَ
 وَلَهَا مَا بَقِيَ.

وَأَمَّا مَا قَدَّمَ اللَّهُ فَكُلُّ فَرِيضَةٍ إِذَا زَالَتْ عَنْ فَرِيضَتِهَا الْأَعْلَى فَإِلَى فَرِيضِ أَدْنَى.
 فَأَمَّا مَا قَدَّمَ اللَّهُ^٢: فَالزَّوْجُ لَهُ النِّصْفُ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَا يُزِيلُهُ رَجَعَ إِلَى الرَّبْعِ لَمْ
 يُزِلْهُ^٣ عَنْهُ شَيْءٌ.

وَالزَّوْجَةُ لَهَا الرَّبْعُ، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ صَارَتْ إِلَى الثُّمَنِ لَا يُزِيلُهَا عَنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ^٤
 يَكُنَّ عَدَدًا فَيَكُونُ مَا نَصِيبُ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُنَّ^٥.

وَالْأُمُّ لَهَا الثُّلُثُ، فَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ صَارَتْ إِلَى السُّدُسِ لَا يُزِيلُهَا عَنْهُ شَيْءٌ.
 فَهَذِهِ الْفَرَائِضُ الَّتِي قَدَّمَ اللَّهُ.

١. زفر بن أوس بن الحدثان النصري المدني، أخو مالك، يقال: أدرك النبي ﷺ، ولا يعرف له رواية
 ولا صحبة، روى عن أبي السنابل قصة سبيعة، وروى عنه عبيد الله بن عتبة. أسد الغابة، ج ٢،
 ص ٢٠٤؛ الإصابة، ج ٢، ص ٥١٨، الرقم ٢٩٦٤.

٢. في «أ، ب، د، س»: - «فكل فريضة إذا زالت...» إلى هنا.

٣. في «د، س، ع»: «يزل».

٤. في «أ، ب، د» - «أن».

٥. في «ج، س، ع»: «منهن».

و أما ما أخر: ففريضة البنات والأخوات: لهنّ النصف والثلاثان، فإذا أزالتهنّ^١ الفرائض عن ذلك لم يكن لهنّ إلا ما يتيقن.

فإذا اجتمع^٢ ما قدّم الله و ما أخر بدئ بمن^٣ قدّم الله فأعطي حقه كمالاً، فإن بقي شيء كان لمن أخر، وإن لم يبق شيء فلا شيء له.

فقال له زفر: فما منعك أن تُشير بهذا الرأي على عمر؟
فقال: هيئته والله.^٤

فأما ما يتعلّق به المخالفون من تشبيه مسائل العول بمن مات وعليه لجماعة مبالغ من المال مختلقة، و ما يخلفه من المال يضيق عن جميع حقوقهم، فإنه لا خلاف في أن كلّ واحد من الغرماء يضرب بسهمه في التركة على قدر مبلغ حقه؛ فإنه لا يدخل التقصان على بعضهم دون بعض.

فالجواب عنه: أن الغرماء بخلاف أهل السهام في الميراث؛ لأن الغرماء لهم مال معين على الميت، فإن اتسعت التركة للكلّ يستوفى، وإن ضاقت عنه فالمال الموجود بينهم على قدر سهامهم، بخلافه.^٥

١. في «أ، ب، د، س، ع»: «أزالتهنّ».

٢. في «أ، ب، د، س، ص» و المطبوع: «أجمع».

٣. في «أ، ب، د»: «فمن».

٤. الكافي، ج ٧، ص ٧٩، ح ٣؛ من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٥٥، ح ٥٦٠٢؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٦٨، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٤٨، ح ٩٦٣؛ المصنّف للصنعاني، ج ١٠، ص ٢٥٤، ح ١٩٠٢٢؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٣؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٢٧، ح ٣٠٤٨٩؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٦١؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٦٤؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٤؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١١٥.

٥. في «أ، ب، ج، د، س»: «أهل».

٦. كذا في جميع النسخ إلا نسخة «ع» فإنها مشوشة، و الظاهر أن هنا نقص في العبارة.

و هذه سُنَّةُ جاهِلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُورَثُونَ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى * وَ
أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ^١، فَبَيَّنَ أَنَّ الْمِيرَاثَ يُسْتَحَقُّ بِقُرْبَى
الرَّجَمِ، وَلَمْ يَخُصَّ النِّسَاءَ دُونَ الرِّجَالِ.

فَإِنْ عَوَّلُوا فِي مَذْهَبِهِمْ هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ عَلَى الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى أَهْلِ الْفَرَائِضِ،
فَمَا تَرَكَتْ فَلِأُولَى ذَكَرٍ قَرَبَ».

و فِي خَبَرٍ آخَرَ: «مَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ فَلِأُولَى ذَكَرٍ»^٢.

و فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فِلِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ»^٣.

و فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «فِلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ عَصَبَةٍ»^٤.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ مَقْدُوحٌ فِي رِوَايَتِهِ وَطَرِيقِهِ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَ مَعَ
هَذَا فَإِنَّهُ يُخَالِفُ ظَاهِرَ الْكِتَابِ الَّذِي تَلَوْنَاهُ، وَ الْعَمَلُ بِالْكِتَابِ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِهِ.
وَ أَيْضاً فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ الَّذِي أُسْنِدَ هَذَا الْخَبَرُ إِلَيْهِ خَالَفَ مَضْمُونَ الْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ
فِي نَفْيِ الْعَصَبَةِ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ^٥، وَ رَاوَى الْحَدِيثَ إِذَا خَالَفَهُ كَانَ قَدْحاً فِي الْحَدِيثِ.

١. الأنفال (٨): ٧٥.

٢. المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ٤، ص ٣٣٨؛ السنن الکبری للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٨؛ المعجم
الکبیر للطبرانی، ج ١١، ص ١٦.

٣. تخريج الأحاديث والآثار، ج ١، ص ٣٧١، ح ٣٨٩؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ١١٧؛ تفسير
القرطبي، ج ٥، ص ١٦٧. وَ ذَكَرَهُ الطَّوْسِيُّ فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ بِعَنْوَانٍ: حُجَّةُ الْمُخَالَفِينَ؛ تَهْذِيبُ
الْأَحْكَامِ، ج ٩، ص ٢٦٠.

٤. شرح معاني الآثار، ج ٤، ص ٣٩٢؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤٤؛ وَ الْمُصَنَّفُ فِي الْإِنْتِصَارِ،
ص ٥٥٥.

٥. فِي «أ. ب. د.» «مَا».

٦. المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٧، المجموع، ج ١٦، ص ٨٤؛ الْمُغْنِي لِابْنِ قِدَامَةَ، ج ٧، ص ٦٥
وَ ٦٦؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَاصِصِ، ج ٢، ص ٢٣١.

على أنْ مُخَالَفِينَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَصَبَةِ يُنَاقِضُونَ وَ يُخَالِفُونَ الْأَخْبَارَ الَّتِي رَوَوْهَا فِي التَّعْصِيبِ، وَ يَذْهَبُونَ^١ فِي بِنْتٍ وَ أَخٍ وَ أُخْتٍ إِلَى أَنَّ لِلْبِنْتِ النُّصْفَ، وَ مَا بَقِيَ فَبَيْنَ الْأَخِ وَ الْأُخْتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فَقَدْ خَالَفُوا بِهَذِهِ الْقِسْمَةِ النَّصَّ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصِيبَ لِلْأَخِ وَ الْأُخْتِ^٢ مَعَ الْوَلَدِ.

وَ خَالَفُوا أَيْضاً الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَوْهَا فِي التَّعْصِيبِ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْطَوْا الْأُخْتِ مَعَ الْعَصَبَةِ الذَّكَرَ، وَ أَحَادِيثُ التَّعْصِيبِ تَقْتَضِي أَنْ يُعْطُوا الْبِنْتَ النُّصْفَ وَ الْبَاقِي لِلْأَخِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى عَصَبَةً رَجُلٍ قَرَبَ، وَ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْطُوا الْأُخْتُ شَيْئاً.

وَ يُخَالِفُونَ أَيْضاً أَخْبَارَ التَّعْصِيبِ فِيمَنْ وَرِثَتْهُ بِنْتُ وَ ابْنُ ابْنٍ وَ بِنْتُ ابْنِ، فَيُشْرِكُونَ بَيْنَ ابْنِ ابْنِ وَ بِنْتِ ابْنِ فِي النُّصْفِ.

وَ يُخَالِفُونَ أَيْضاً أَخْبَارَهُمْ فِي بِنْتٍ وَ أُخْتٍ وَ عَمٍّ، وَ يُسْقِطُونَ الْعَمَّ - وَ هُوَ أَوْلَى عَصَبَةً ذَكَرَ - وَ يُعْطُونَ الْأُخْتِ.

٤٠٩

وَ مِمَّا يُقَالُ لَهُمْ: إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْأَخَوَاتِ - وَ هُنَّ بَنَاتُ الْأَبِ - الثُّلَاثَانِ، فَإِذَا كَانَ الْابْنُ أَحَقَّ بِالتَّعْصِيبِ مِنَ الْأَبِ، وَ الْأَبُ أَحَقَّ بِالتَّعْصِيبِ مِنَ الْأَخِ، وَ أُخْتُ الْابْنِ أَحَقَّ بِالتَّعْصِيبِ كَثِيراً مِنْ أُخْتِ الْأَخِ.

فَإِذَا قَالُوا: إِنَّمَا جُعِلَتِ الْأُخْتُ عَصَبَةً عِنْدَ عَدَمِ الْأَخِ.

قِيلَ لَهُمْ: يَلْزَمُكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا الْبِنْتَ عَصَبَةً عِنْدَ عَدَمِ الْابْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْبِنْتُ لَا تَعْقِلُ عَنْ أَبِيهَا.

١. فِي «ج، س، ص»: «فِيذْهَبُونَ».

٢. فِي «ص»: - «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...» إِلَى هُنَا.

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِذَا»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي «ص»: - «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...» إِلَى هُنَا.

قُلْنَا: وَ الْأَخْتُ قَدْ جَعَلْتُمُوهَا عَصَبَةً مَعَ الْبَنَاتِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْقِلُ.
فَإِنْ قَالُوا: نَحْنُ نَخُصُّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ بِأَنْ تَبْقَى^١ الْفَرَائِضُ لِأُولَى عَصَبَةِ ذَكَرٍ
و نَسْتَعْمِلُهُ^٢ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ؛ لِلدَّالَةِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ.

قُلْنَا: نَحْنُ أَيْضاً إِذَا سَلَّمْنَا أَحَادِيثَ الْعَصَبَةِ يُمَكِّنَا أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى الْخُصُوصِ فِي
بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْمُوَافِقَةِ لِمَذْهَبِنَا؛ كَرَجُلٍ مَاتَ وَ خَلَّفَ أُخْتَيْنِ لِأُمِّ، وَ ابْنِ أَخٍ وَ بِنْتَ
أَخٍ لِأَبٍ وَ أُمِّ، وَ أَخاً لِأَبٍ؛ فَإِنَّ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأُمِّ فَرِيضَتُهُمَا الثُّلُثُ، وَ مَا بَقِيَ فَلِأُولَى
ذَكَرٍ قَرَبٍ، وَ هُوَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ، دُونَ ابْنِ الْأَخِ وَ بِنْتِ الْأَخِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمَا بِبَطْنٍ.
وَ كَذَلِكَ لَوْ خَلَّفَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً وَ عَمّاً وَ عَمَّةً وَ خَالاً وَ خَالََةً، وَ ابْنَ الْأَخِ أَوْ أَخاً،
فَلِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ وَ مَا بَقِيَ فَلِأُولَى ذَكَرٍ، وَ هُوَ لَا يَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَى بَعْضِ دُونَ
بَعْضٍ؛ لِتَسَاوِي أَحْوَالِهِمْ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَسَائِلُ الْعَوْلِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِي أَصْحَابِ
الْفَرَائِضِ مَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ سَهْمٍ مَفْرُوضٍ، وَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوْلَى أَنْ يَنْقُصَ،
فَخَالَفَتْ حَالُهُمْ حَالُ الْغُرَمَاءِ.

٤١٠ عَلَى أَنَّ الْغُرَمَاءَ إِذَا ضَاقَتِ التَّرِكَةُ عَنْ اسْتِيفَاءِ مَا لَهُمْ فَأُخِذَ ذَلِكَ الْمَوْجُودُ بِقَدْرِ
حِصَصِهِمْ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ أَخَذَ جَمِيعَ دَيْنِهِ الَّذِي^٣ عَلَى
الْمَيِّتِ، بَلْ يَقُولُ: أَخَذَ بَعْضاً.

وَ مُخَالَفُونَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ يَقُولُونَ: إِنَّ الزَّوْجَ قَدْ أَخَذَ الرُّبْعَ، وَ الْأَبَوَيْنِ
السُّدُسَيْنِ، وَ الْبَنَتَيْنِ الثُّلَثَيْنِ، فَيُسَمَّوْنَ الشَّيْءَ بِمَا لَا يُطَابِقُ مَعْنَاهُ، وَ أَخَذَ لَا يَقُولُ فِي
غَرِيمٍ كَانَ لَهُ أَلْفٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخَذَ مِائَةً لِيُضِيقَ التَّرِكَةُ؛ إِنَّهُ قَدْ أَخَذَ أَلْفاً.

١. فِي «أ. ب. ج. د. ص. ع.» وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي يَنْفِي».

٢. فِي «أ. ب. د. س. ص. ع.» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَسْتَعْمِلُهُ».

٣. فِي «ج. س. ص. ع.» - «الَّذِي».

فَأَمَّا مَا يَدْعُوْنَهُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِالْعَوْلِ، وَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ وَ هُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنِ ابْنَتَيْنِ وَ أَبَوَيْنِ وَ زَوْجَةٍ، فَقَالَ: «صَارَ ثُمْنُهَا تُسْعًا»^١.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مَقْدُوحٌ فِي رِوَايَةٍ، وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ لَكَانَ خَبَرٌ وَاحِدٌ^٢ لَا يُوجِبُ قَطْعًا وَ لَا عِلْمًا. عَلَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ بَمَا لَا يَلِيقُ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ سَائِلًا سَأَلَهُ عَنْ مِيرَاثِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَأَجَابَ^٣ عَنْ حَالِ الزَّوْجَةِ، وَ لَمْ يُجِبْ^٤ عَنْ مِيرَاثِ ابْنَتَيْنِ وَ الْأَبَوَيْنِ، وَ إغْفَالُ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى مِثْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ قَدْ قِيلَ فِي هَذَا الْخَبَرِ - إِنْ صَحَّ -: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: صَارَ ثُمْنُهَا تُسْعًا عِنْدَ مَنْ يَرَى الْعَوْلَ وَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّهْجِينِ لَهُ وَ الذَّمِّ^٥، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذُوْا اِنَّكَ اَنْتَ الْعَزِيْزُ الْكَرِيْمُ﴾^٦، أَيْ عِنْدَ قَوْمِكَ وَ أَهْلِكَ.

وَ قِيلَ أَيْضًا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْإِسْتِفْهَامَ فَاسْقَطَ حَرْفَهُ، كَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^٧، فِي أَنَّهُ أَرَادَ: أَفَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ؟^٨

٤١١

١. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٤٩، ح ١: سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٣٨، ح ٤٠١٨: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٥٣؛ و نقله الشيخ في التهذيب بعنوان حجة المخالفين، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٧.

٢. هكذا في «ج، ص، ع». و في سائر النسخ: «خيراً واحداً».

٣. في «أ، ب، د، ص» و المطبوع: «و أجب».

٤. لم يرد في «ص» من قوله: «عن ميراث المذكورين في المسألة...» إلى هنا.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٥٨.

٦. الدخان (٤٤): ٤٩.

٧. البلد (٩٠): ١١.

٨. تفسير التبيان، ج ٤، ص ١٨٥؛ تفسير التعلبي، ج ١٠، ص ٢١٠؛ تفسير القرطبي، ج ٢٠، ص ٦٦.

و كما قال عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^١:
 ثُمَّ قالوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَ التُّرَابِ^٢
 وَأَرَادَ الِاسْتِفْهَامَ فَحَذَفَ حَرْفَهُ اسْتِغْنَاءً بظهوره.

المسألة الحادية والتسعون والمائة

[إرثُ الجدِّ و وَلَدِ الْوَلَدِ فِي حَيَاةِ الْوَالِدِ]

(لَا يَرِثُ الْجَدُّ مَعَ الْوَلَدِ، وَلَا وَلَدُ الْوَلَدِ إِنْ سَفَلَ).^٣

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَالْفُقَهَاءُ يُخَالِفُونَ فِيهِ.^٤

و فِي أَصْحَابِنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى خِلَافِهِ، وَأَعْطَى الْجَدَّ سَهْمًا مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ^٥، وَ هُوَ

١. أبو الخطاب عمر بن أبي ربيعة بن المغيرة القرشي المخزومي، الشاعر المشهور، لم يكن في قريش أشعر منه، و هو كثير الغزل و النواذر و الوقائع و المجون و الخلاعة، و له حكايات مشهورة، و ولد سنة ٢٣ هـ في الليلة التي قتل فيها عمر بن الخطاب فسمي باسمه، و غزا في البحر فأحرقوا السفينة فاحترق في حدود سنة ٩٣ هـ. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٣٦، الرقم ٤٩٠؛ تاريخ الإسلام، ج ٧، ص ١٨٣، الرقم ٤.

٢. الأُمالي للسَّيِّدِ المَرْتَضَى، ج ٢، ص ٢٢ و ج ٤، ص ١٩٩؛ الصَّحاح، ج ٢، ص ٥٩٨؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٨٢؛ تاج العروس، ج ٦، ص ١٢٠، في كثير من المصادر: «عدد الرمل».

٣. حكاها في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر سقوط الجدات مع الابن، و حكى هناك أنَّ البنت تسقط العصبات و لم يذكر إسقاطها للجدات. الإبانة، ص ٨٤٢ و ٨٥٤؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٤١.

٤. المدونة الكبرى، ج ٣، ص ٣٧٨ و ٣٧٩؛ كتاب الأم، ج ٤، ص ١٣٥؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٨٠؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٥٣؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٤٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٨١؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧٠؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤؛ الاستذكار، ج ٥، ص ٣٤٠.

٥. قد ذهب الصدوق ابن بابويه إلى هذا القول في من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٨١، ح ٥٦٢٨، و قال الطوسي في التهذيب: قال محمد بن الحسن: ذكر علي بن الحسن بن فضال أنَّ هذا الخبر -

أعني خبر سعد بن أبي خلف - ممَّا قد أجمعت الطائفة على العمل بخلافه، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣١٥.

خَطَأً مَمَّنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ وَلَدٌ لِلْمَيِّتِ، وَيَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا سَنَسْتَدِلُّ^١ عَلَيْهِ - بِمَشْيِئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ - فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَلِي مَسْأَلَتَنَا^٢ هَذِهِ.

٤١٢

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ يَعْمُهُمْ أَصْهُمُ^٣ الْوَلَدِ وَكَانَ الْجَدُّ بِإِخْلَافٍ لَا يَرِثُ مَعَ الْوَلَدِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرِثَ مَعَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، وَهُمْ أَوْلَادٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ أَوْلَادُ وَلَدِ الْمَيِّتِ وَإِنْ سَقَلُوا أَوْلَاداً عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَدُّ أَباً عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَزِيدٍ وَلَدٌ إِلَّا وَهُوَ لَهُ وَالِدٌ، وَإِذَا كَانَ الْأَجْدَادُ آبَاءً عَلَى الْحَقِيقَةِ كَانَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ أَوْلَاداً عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَيَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^٤، مُتَنَاوِلاً لِلْآبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

قُلْنَا: لَوْ تَرَكْنَا وَالظَّاهِرَ لَحَكَمْنَا بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ يَقَعُ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، لَكِنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْآبَاءَ دُونَ الْأَجْدَادِ، فَقُلْنَا بِذَلِكَ لِلْإِجْمَاعِ، وَخَصَّصْنَا ظَاهِرَ الْكِتَابِ، وَلَا يَجُوزُ إِذَا خَصَّصْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ بِالْإِجْمَاعِ أَنْ نَخْصَّ الظَّوَاهِرَ الَّتِي تَتَنَاوَلُ الْأَوْلَادَ مَعَ عُمُومِهَا لِوَلَدِ الْوَلَدِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

١. فِي «س، ص»: «سَتَدَلُّ».

٢. فِي «أ، ب، د، س، ص»: «مَسْأَلَتُنَا».

٣. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «أَسْم».

٤. النِّسَاءُ (٤): ١١.

المسألة الثانية والتسعون والمائة

[لو مات و خلف بنت بنت و زوجة]

(و لو مات رجل و خلف بنت بنت و زوجة فللزوجة الثمن، كما لو ترك بنتاً).^١

هذا صحيح، وإليه يذهب أصحابنا، وخالف باقي الفقهاء فيه، وذهبوا إلى أن ولد البنت لا يحجبون.^٢

٤١٣

وفي بعض المتقدمين من لم يحجب بولد الابن، كما لم يحجب بولد البنت. و فقهاء الأعصار إلى الآن يحجبون بولد الابن وإن سفل. والدليل على هذه المسألة - بعد الإجماع المتقدم - أن ولد البنت يقع عليهم اسم الولد، كما أن ولد الابن يقع عليهم هذا الاسم، وجميع ما علّق الله تعالى من الأحكام بالولد فإنه قد عمّ به ولد الولد، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ... وَخَالَاتُ أَبْنَائِكُمُ﴾.^٣

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾، «أو أبنائهم يُعُولَتِهِنَّ»^٤، فعمّ الحكم بذلك أولاد الأولاد بظاهر الاسم وعموم اللفظ.

١. لم نعر على قائله ولا مصدر له.

٢. مختصر المزني، ص ١٣٨؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤١؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٤، ص ١٨٩؛ المغني، ج ٧، ص ٩٣؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٠؛ البحر الرائق، ج ٤، ص ٣٥٢؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ١٤؛ الدر المختار، ج ٧، ص ٣٦٢؛ الخلاف، ج ٤، ص ٥٠؛ المسألة ٥٧.

٣. النساء (٤): ٢٣.

٤. النور (٢٤): ٣١.

وإذا كان أولادُ البنتِ يَقَعُ عليهم اسمُ الولدِ كَوَقوعه على وَلَدِ الابنِ، حَجَبُوا
الرَّوْجَةَ مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الثَّمَنِ، كَمَا يَحْجُبُ أولادُ الابنِ.
فإن قيل: وَلَدُ الولدِ يَقَعُ عليهم اسمُ الولدِ^١ على سَبِيلِ المَجَازِ لا الحَقِيقَةِ.
قُلْنَا: هذا إقرارٌ بلا بُرْهَانٍ، وإذا وَقَعَ اسمُ الولدِ^٢ على وَلَدِ الولدِ فالظاهرُ أَنَّهُ
حَقِيقَةٌ؛ لأنَّ الأصلَ في الاستعمالِ الحَقِيقَةُ، والمَجَازُ طارٍ عليها، وَمِنْ ادَّعَى
المَجَازَ في لَفْظٍ مُسْتَعْمَلٍ فعليه الدليلُ؛ لأنَّه عادلٌ عن الظاهرِ.
فإن قيل: لو حَلَفَ رجلٌ بالطلاقِ أن لا وَلَدَ له لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أن يَنْوِيَهُمْ، فذلَّ ذلك
على أَنَّهُ مَجَازٌ، فَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَحْنَثَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ.
قُلْنَا: يَحْنَثُ عِنْدَنَا وإن لم يَكُنْ له نِيَّةٌ؛ لأنَّ اسمَ الولدِ واقعٌ على وَلَدِ الولدِ حَقِيقَةً.

المسألة الثالثة والتسعون والمائة

٤١٤

[إِرْثُ الْبِنْتِ مَعَ الْأَخِ]

(بِنْتُ وَأَخٌ لِأَبٍ وَأُمٌّ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْبِنْتِ).^٣

هذا صحيحٌ، وإليه يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا لا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ بَاقِي
الْفُقَهَاءِ، فَوَرَّثُوا الْأَخَ مَعَ الْبِنْتِ لِلتَّعْصِيبِ.^٤

١. في «ع» - «كوقوعه على ولد الابن...» إلى هنا.

٢. في «أ، ب» - «على سبيل المجاز...» إلى هنا.

٣. حكاها في الإبانة، وفي البحر الزخار عن الناصر أَنَّ البنت تُسْقِطُ الْعَصَبَاتِ. الإبانة، ص ٨٤٥؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٤١.

٤. المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٧؛ المحلّى، ج ٩، ص ٢٥٦؛ الفتاوى الهندية، ج ٦، ص ٥٢؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٣؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٦؛ بدائع الصنائع، ج ٤، ص ٣٤؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ١٨؛ الجوهر النقي، ج ٦، ص ٢٥٧.

وكان ابن عباس رحمه الله يُنكِرُ القَوْلَ في العَصْبَةِ و يَذْهَبُ إلى مَذْهَبِنَا فيه،
 وقوله في ذلك مشهور^١، و وافقه جابر بن عبد الله الأنصاري^٢.
 وقيل: إن ابن الزبير كان يقضي بخلاف العَصْبَةِ^٣.
 قال إبراهيم النخعي أيضاً في رواية الأعمش^٤ عنه: كان يذهب إلى ذلك^٥.
 والذي يدل على أن لبنت المال كله دون الأخ: الإجماع المتقدم^٦.
 وأيضاً فإن البنت وإن كان لها اسم النصف فإنها تستحق النصف الآخر، دون
 الأخ بالقربى^٧؛ لأنها أقرب إلى الميت من أخيه بلا شبهة؛ لأنها تتقرب بنفسها
 والأخ يتقرب بالجد، فقرابتها أقرب، ولا شبهة في أن من يرث بالقربى والنسب
 يُعتبر فيه قرب القرابة.
 فإن قالوا: يورث الأخ بالتعصيب.

٤١٥

١. المصنف للصنعاني، ج ١٠، ص ٢٥٤، ح ١٩٠٢٣؛ المستدرک علی الصحيحین للحاکم، ج ٢، ص ٣١٠.
٢. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٣؛ المحلى، ج ٩، ص ٢٥٧؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٥٧.
٣. لم نعثر عليه.
٤. شرح معاني الآثار، ج ٤، ص ٣٩٣؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ٦٣.
- المسألة ٨٠: الاستذكار، ج ٥، ص ٣٣٥؛ المجموع، ج ١٦، ص ٨٢.
٥. الأعمش أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي مولاهم الكوفي، ولد سنة ٦١ هـ، سكن الكوفة، وأصله من الري، معروف بالفضل والثقة، عدّه الطوسي فيمن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، روى عن إبراهيم التيمي وأبي وائل وسعيد بن جبیر، ومجاهد وإبراهيم النخعي، وروى عنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتبة وسفيان الثوري وغيرهم، توفي سنة ١٤٨ هـ. رجال الطوسي، ص ٢١٥، الرقم ٢٨٣٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٢٢٦، الرقم ١١٠؛ تقريب التهذيب، ج ٤، ص ١٩٥، الرقم ٣٨٦.
٥. صحيح البخاري، ج ٨، ص ٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢٣٣؛ شرح معاني الآثار، ج ٤، ص ٣٩٣؛ المستقى من السنن المسندة، ص ٢٤٢؛ الانتصار، ص ٥٥٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ٦٣.
- المسألة ٨٠: المجموع، ج ١٦، ص ٨١ و ٨٢.
٧. في «أ، ب، د»: «المقدم». في «أ، ب، د»: «بالقربى دون الأخ».

قُلْنَا: لَا حُجَّةَ لَكُمْ فِيمَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ مِنَ التَّعْصِيبِ، وَ قَوْلُكُمْ بِالتَّعْصِيبِ خَارِجٌ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا»^١، فَلَمْ يَجْعَلْ لِلرِّجَالِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْئًا دُونَ النِّسَاءِ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَوْرِيثِ الْعَصْبَةِ خَالَفَ هَذَا الظَّاهِرَ وَعَمِلَ^٢ الْأَخَ وَابْنَ الْأَخِ^٣.

و فِي أَصْحَابِنَا مَنْ حَمَلَ خَبَرَ التَّعْصِيبِ - إِنْ صَحَّ - عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: «مَا أَبَقَتْ الْفَرَائِضُ فَلِأُولَى عَصْبَةٍ ذُكِرَ» أَيِ أُولَى مَنْ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَرَابَةِ الْمَيِّتِ مِمَّنْ^٥ يَسْتَحِقُّ بِالْقُرْبَى مِيرَاثَهُ، وَ يَكُونُ لَفْظُهُ «ذُكِرَ» هَاهُنَا فِعْلًا مَاضِيًّا لَا اسْمًا، كَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ^٦. وَ قَدْ رَوَى أَبُو سَلَمَةَ^٧ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ»^٨، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْعَصْبَةِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْأَهْلَ، مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ لِدُكْرٍ مِنْ أَثْنَى.

١. النساء (٤): ٧.

٢. هكذا في جميع النسخ. وقد يأتي «عَمِلَ» بمعنى أَخَذَتْ. أي ترك الظاهر وأحدث الأخ وابن الأخ. أو بمعنى: سعى في جمع أشياء.

٣. في «أ، ب»: - «و ابن الأخ».

٤. في «ج، س، ص» والمطبوع: «ذكره».

٥. في «د، ص» والمطبوع: «و».

٦. لم نثر على قائل لهذا القول.

٧. أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المديني، اسمه كنيته، وقيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل، وكان من كبار التابعين. روى عن أبيه وأُم سلمة وأبي هريرة وابن عباس، و روى عنه ابنه عمر وعروة والشعبي وأبو الزناد وغيرهم. مات بالمدينة سنة ٩٤ هـ، وقيل: ١٠٤ هـ. تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٦٣، الرقم ٥٢: تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ١٠٣، الرقم ٨٤٧٦.

٨. مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٨٧ و ٤٥٠؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ٥؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٧، ح ٤٥؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩، ح ٢٩٥٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٢٠٧ و ٢١٣، ج ٦، ص ٣٥١؛ وفي الأمالي للمفيد، ص ١٨٨، ح ١٤.

و رَوَى أَبُو عُمَرَ غُلَامٌ ثَعْلَبٌ^١، عَنْ ثَعْلَبٍ^٢، قَالَ: قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^٣: الْعَصَبَةُ جَمِيعُ الْأَهْلِ؛ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَقَالَ: هَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ مَشْهُورٌ^٤.
و قَالَ الْخَلِيلُ^٥ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ: «الْعَصَبَةُ» مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْأَعْصَابِ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ بَيْنَ أَطْرَافِ الْعِظَامِ، وَهَذَا الْاِشْتِقَاقُ يَفْتَضِي أَنَّ الْبَنَاتِ كَالْبَنِينَ وَأَوْلَادَهُنَّ فِي اللَّحْمَةِ بِالْمِيتَةِ وَالْاِتِّصَالِ بِهِ^٦.

١. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ اللَّغَوِي، أَبُو عَمْرِو الْمُطَرِّزُ الزَّاهِدُ، الْمَعْرُوفُ بِغُلَامٍ ثَعْلَبٍ، أَحَدُ أُنَمَّةِ اللُّغَةِ، صَحَبَ ثَعْلَبًا وَأَخَذَ عَنْهُ كَثِيرًا، سَمِعَ مِنْ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ وَأَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ مَنْدَةَ وَالْقَاضِي ابْنُ الْمَنْدَرِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْحَمَامِيُّ. وَلَدَ سَنَةَ ٢٦١ هـ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٤٥ هـ. لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٥، ص ٢٦٨، الرِّقْمُ ٩٢٢؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٤، ص ٣٢٩، الرِّقْمُ ٦٣٨.
٢. أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ مِنْ سَيَّارِ النُّحُوِي الشَّيْبَانِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبٍ، إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النُّحُوِ وَاللُّغَةِ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَالزَّبِيرِ بْنِ بَكَّارٍ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَخْفَشُ الْأَصْفَرُ وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَأَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ وَغَيْرُهُمْ، وَصَنَّفَ كِتَابًا مِنْهَا الْمُصَوَّنُ فِي النُّحُوِ. وَلَدَ سَنَةَ ٢٠٠ هـ، وَمَاتَ سَنَةَ ٢٩١ هـ. تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٥، ص ٤١٤، الرِّقْمُ ٢٩٩٧؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ١، ص ١٠٢، الرِّقْمُ ٤٣.
٣. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْكُوفِيُّ، يَعْرِفُ بِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، صَاحِبُ اللُّغَةِ، كَانَ أَحَدَ الْعَالَمِينَ بِهَا وَالْمَشَارِإِلَيْهِ فِي مَعْرِفَتِهَا، كَثِيرُ الْحِفْظِ لَهَا، لَمْ يَكُنْ فِي الْكُوفِيِّينَ أَشْبَهَ بِرَوَايَةِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ خَلَقَ كَثِيرٌ يَمْلِكُ عَلَيْهِمْ، سَمِعَ مِنْ أَبِي مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ وَالْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبُ وَابْنُ السَّكَيْتِ وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَ مِنْ تَصَانِيفِهِ النُّوَادِرُ وَالْأَلْفَاظُ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣١ هـ. تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٢، ص ٣٥٤، الرِّقْمُ ٨٦٢؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٤، ص ٣٠٦، الرِّقْمُ ٦٣٣.
٤. لَمْ نَعَثِرْ عَلَيْهِ.
٥. أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ الْفَرَاهِيدِيُّ الْأَزْدِيُّ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِنَا الْمُجْتَهِدِينَ، مِنْ أُنَمَّةِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، وَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ عِلْمَ الْعُرُوضِ، أَخَذَ عَنْ سِبْيُوهِ، قَالَ الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، كَانَ أَفْضَلُ النَّاسِ فِي الْأَدَبِ، وَقَوْلُهُ حُجَّةٌ فِيهِ، وَ اخْتَرَعَ عِلْمَ الْعُرُوضِ، وَفَضْلُهُ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يَذْكَرَ، وَكَانَ إِمَامِي الْمَذْهَبِ. وَلَدَ سَنَةَ ١٠٠ هـ فِي الْبَصْرَةِ، وَ مَاتَ فِيهَا سَنَةَ ١٧٥ هـ. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٧، ص ٤٢٩، الرِّقْمُ ١٦١؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٢، ص ٢٤٤، الرِّقْمُ ٢٢٠؛ خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ، ص ١٤٠، الرِّقْمُ ١٠.
٦. أَوْرَدَ الْخَلِيلُ مَادَةَ «عَصَب» فِي كِتَابِ الْعَيْنِ، وَ لَكِنَّهُ لَا يَتَّفَقُ مَعَ مَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْعَيْنِ، ج ١، ص ٣٠٨ وَ ٣٠٩.

المسألة الرابعة والتسعون والمائة

[إرث البنت مع ابن ابن]

(بنت و ابن ابن: المال كله للبنت، كما لو ترك ابناً و ابن ابن).^١
هذا صحيح، و إليه يذهب أصحابنا، و خالف الفقهاء كلهم فيه.^٢
و الدليل على صحة ما ذهبنا إليه: الإجماع المتقدم.

و أيضاً قد^٣ دللنا على أن البنت كالابن في تناول اسم الولد لهما على الحقيقة،
و إذا كانت ولداً للمتوفى فلم يرث معها ولد الولد؛ لنزوله عنها بدرجة، كما لا يرث
ابن الابن مع الابن.

المسألة الخامسة والتسعون والمائة

[إرث الخال و الخالة]

(خال و خالة: المال بينهما نصفان).^٤

هذا صحيح، و إليه يذهب أصحابنا، و أبو حنيفة و أصحابه يوافقونا على توريث

١. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار عن الناصر أن البنت تُسقطُ العصبات. الإبانة، ص ٨٤٥؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٤١.

٢. المحلى، ج ٩، ص ٢٧١؛ المبسوط للسرخسي، ج ٢٩، ص ١٤١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٨؛ المجموع، ج ١٦، ص ٧٩؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ١١؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٤٢؛ مغني المحتاج، ج ٣، ص ١٤؛ روضة الطالبين، ج ٥، ص ١٥.

٣. في «ج، س، ص، ع»: «فقد».

٤. حكاه في الإبانة، و في البحر الزخار ذكر أنه مذهب الهادوية في أنهم لا يفرق بين الذكر و الأنثى في ذوي الأرحام. الإبانة، ص ٨٥٥؛ البحر الزخار، ج ٦، ص ٣٥٥.

ذَوِي الْأَرْحَامِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُسَوُّونَ بَيْنَ الْخَالِ وَالْخَالَةِ فِي الْقِسْمَةِ كَمَا سَوَّيْنَا.^١

و خَالَفَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ.^٢

و كَانَ يَذْهَبُ إِلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَ عَائِشَةُ
و أَبُو هُرَيْرَةَ.^٣

الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾.^٤

و أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا
فَظَاهَرُ^٥ هَذِهِ الْآيَةِ يَقْتَضِي تَوْرِيثَ الْإِنَاثِ وَ ذَوِي الْأَرْحَامِ قَرَابَاتٍ فَوْجَبَ تَوْرِيثُهُمْ.
و أَيْضًا مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ^٦ عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

١. المبسوط للسرخسي، ج ١٩، ص ٢٠ و ج ٣٠، ص ٣؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٤، ص ٢٠٠؛ حلية
العلماء، ج ٦، ص ٢٦٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٩٥؛ عمدة القاري، ج ١٤، ص ٤٨؛ تحفة
الأخوذى، ج ٦، ص ٢٣٦؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٨٠.

٢. الموطأ، ج ٢، ص ٥١٨؛ مواهب الجليل، ج ٨، ص ٥٩٤؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٤٦٨؛ الثمر
الداني، ص ٦٤١؛ المجموع، ج ١٦، ص ٥٥؛ روضة الطالبين، ج ٥، ص ٩ و ١٠؛ نيل الأوطار، ج ٦،
ص ١٨٠.

٣. المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٢؛ المجموع، ج ١٦، ص ٥٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٨٦؛
الجواهر النقي، ج ٦، ص ٢١٧؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٨٠؛ تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٥٩.

٤. الأنفال (٨): ٧٥.

٥. النساء (٤): ٧.

٦. في «ج، س، ع»: «و ظاهر».

٧. أبو ثابت سهل بن حنيف بن واهب الأوسي الأنصاري، شهد بدرًا و المشاهد كلها مع رسول
الله ﷺ، و ثبت يوم أحد لما انهزم الناس و صحب عليًا ؓ و استخلفه على المدينة حين خرج إلى
البصرة، و شهد معه صفين، و ولّاه بلاد فارس، روى عن النبي ﷺ و زيد بن ثابت، و روى عنه ابنه
و أبو وائل و ابن أبي ليلى، توفي سنة ٣٨ هـ بالكوفة، و كبر عليه علي ؓ ستًا. سير أعلام النبلاء، ج ٢،
ص ٣٢٥، الرقم ٦٣؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٢٢٠، الرقم ٤٣٩؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٣٥٢.

قَالَ: «اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».^١

وأيضاً ما رواه المقدم بن معدي كرب^٢ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَبَالِيٍّ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثِيَّةٍ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ؛ أُعْقِلُ عَنْهُ وَأُرِثُهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ؛ يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ».^٣

وأيضاً ما روي من أَن ثابت بن الدحداح^٤ مات، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ^٥: «هَلْ تَعْلَمُ لَهُ نَسَبًا فِي الْعَرَبِ؟».

٤١٩

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٨ و ٤٦؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩١٤؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٢١٨٥؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٤٧، ح ٤٠٢٧؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٣٨، ح ١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٤.

٢. المقدم بن معدي كرب بن عمرو بن يزيد بن معدي كرب، أبو كريمة، وقيل: أبو يحيى الكندي، وفد على رسول الله ﷺ من كندة، نزل حمص، روى عن النبي ﷺ و معاذ بن جبل و خالد بن الوليد و أبي أيوب الأنصاري، و روى عنه ابنه يحيى و خالد بن معدان و الشعبي و شريح، مات بالشام سنة ٨٧ هـ، و قيل غير ذلك. تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٢٥٥، الرقم ٥٠٧؛ تاريخ الإسلام، ج ٦، ص ٢٠٣.

٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٣٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢، ح ٢٨٩٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٤.

٤. ثابت بن الدحداح - و قيل: الدحداحة - ابن نعيم بن غنم بن أياس، يكنى أبا الدحداح، من أصحاب رسول الله ﷺ، شهد أحدًا، و كان يدعو المسلمين إلى نصره دينهم بعد أن أوقع المشركون فيهم الهزيمة، قتله خالد بن الوليد يوم أحد و هو مع رسول الله ﷺ و خالد بن الوليد مع المشركين. أسد الغابة، ج ١، ص ٢٢١؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٠٣، الرقم ٨٧٩؛ الوافي بالوفيات، ج ١٠، ص ٢٧٩، الرقم ٣.

٥. أبو عبد الله عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان العجلاني ثم البلوي، قيل: شهد المشاهد كلها، و قيل: لم يشهد بداراً، و هو الذي سأل رسول الله ﷺ لعويمر العجلاني فنزلت قصة اللعان، روى عن النبي ﷺ، و روى عنه عامر الشعبي و ابنه، مات سنة ٤٥ هـ. الاستيعاب، ج ٢، ص ٧٨١، الرقم ١٣٠٩؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٧٥؛ الإصابة، ج ٣، ص ٤٦٣، الرقم ٤٣٧١.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَانَ رَجُلًا أَبْيَا^١ فَتَزَوَّجَ عَبْدَ الْمُنْذِرِ أُخْتَهُ، فَوَلَدَتْ لَهُ أَبَا لُبَابَةَ^٢.
فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِيرَاثَهُ لِأَبِي لُبَابَةَ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِهِ^٣.
وَهَذَا يَقْتَضِي تَوْرِيثَ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالِفُ بِمَا رَوَاهُ أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»^٤، فَمَوْضِعُ^٥ الدَّلِيلِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ فَرَضَ
مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْكِتَابِ، وَالْعَمَّةُ وَالْخَالَةُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَا ذَكَرَ
فَرَضَهُمْ فِي الْكِتَابِ، فَلَا حَقَّ لَهُمْ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَّ حَقَّهُمْ فِي الْكِتَابِ - وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ
دُونَ التَّفْصِيلِ - بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ»^٦ الْآيَةَ^٧،
وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ»^٨.

١. هكذا في جميع النسخ والمطبوع. ولعل الصواب «أَبْيَا» كما في المصادر، وهو بمعنى «الغريب»،
وهو من لا يعرف له أصل ونسب.

٢. أبو لبابة بشير بن عبد المنذر الأنصاري الأوسي، وقيل: اسمه رفاعة، وهو يكنيته أشهر، شهد العقبة،
سار مع رسول الله ﷺ يريد بدرًا فردّه من الروحاء واستخلفه على المدينة، مات في خلافة أمير
المؤمنين ﷺ، ذكره الشيخ فيمن روى عن النبي ﷺ، روى عنه والده وابن عمر وسالم ونافع وغيرهم.
رجال الطوسي، ص ٢٧، الرقم ٨١؛ أسد الغابة، ج ١، ص ١٩٥؛ الإصابة، ج ١، ص ٤٤٣، الرقم ٦٩٨.

٣. المصنف للصنعاني، ج ١٠، ص ٢٨٤، ح ١٩١٢٠؛ المصنف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٣٣٩، ح ٤؛
السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٥.

٤. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٨٦ و ٢٣٨؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤١٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٠٥
و ٩٠٦، ح ٢٧١٤ و ٢٧١٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٥٦، ح ٢٨٧٠؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٢٩٣.
ح ٢٢٠٣؛ سنن الدار قطني، ج ٣، ص ٣٦، ح ٢٩٣٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ٢١٢ و ٢٦٤.

٥. في «أ، ب، د»: «الموضع».

٦. النساء (٤): ٧.

٧. الأنفال (٨): ٧٥.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ سَيَّانٍ^١: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ دُعِيَ إِلَى جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ «مَا تَرَكَ؟» فَقَالُوا: تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ.

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، رَجُلٌ تَرَكَ عَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ؟» فَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ «لَا أَجِدُ لَهُمَا شَيْئاً»^٢.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ، يَضَعُفُ الْاجْتِجَاعُ بِهِ، وَبَعْدُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا أَجِدُ لَهُمَا شَيْئاً مُعَيَّناً مُحَدَّداً كَمَا حُدِّدَ نَصِيبُ غَيْرِهِمْ.
وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَوْرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ: أَنَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَهُمْ نَسَبٌ وَإِسْلَامٌ، وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ الْإِسْلَامُ فَقَطْ، فَذَوُو الْأَرْحَامِ أَحَقُّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِاجْتِمَاعِ^٣ السُّنَنِ^٤ لَهُمْ.

٤٢١

المسألة السادسة والتسعون والمائة

[الإرثُ بينَ العَمِّ والخَالِ]

(عَمٌّ وَخَالَ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا؛ لِلْعَمِّ الثُّلُثَانِ وَلِلخَالِ الثُّلُثُ).^٥

هَذَا صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ وَوَرَّثُوا الْعَمَّ

١. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ وَهُوَ كَمَا فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى: أَبُو مُحَمَّدٍ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ الْهَلَالِيُّ الْمَدَنِيُّ الْقَاصِ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، مَاتَ سَنَةَ ١٠٣ هـ، وَهُوَ ابْنُ ٨٤ سَنَةٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَوَفَّى بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ. تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٠، ص ١٢٥، الرَّقْمُ ٣٩٤٦؛ تَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ، ج ١، ص ٩٠، الرَّقْمُ ٨٠؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٧، ص ١٩٤، الرَّقْمُ ٤٠٠.

٢. السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢١٢؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ لِلْحَاكِمِ، ج ٤، ص ٣٤٣.

٣. فِي «أ، ب، د، س»: «لِاجْتِمَاعِ». ٤. فِي «أ، د»: «الْمُسْلِمِينَ».

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، ص ٨٥٥.

دَوْنِ الْخَالِ بِالتَّعْصِيبِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهُ.

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ.

و أَيْضاً فَإِنَّ مَنْ وَرَثَ الْعَمَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَوْنِ الْخَالِ إِنَّمَا اعْتَبَرَ الْعَصَبَةَ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ التَّعْلُقِ بِالْعَصَبَةِ.

وَ إِذَا كَانَتْ قَرَابَةُ الْعَمِّ مِنَ الْمَيِّتِ كَقَرَابَةِ الْخَالِ مِنَ الْمَيِّتِ - لِأَنَّ الْعَمَّ أَخُو أَبِيهِ، وَ الْخَالَ أَخُو أُمِّهِ - وَجَبَ أَنْ يُورَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَهْمَ مَنْ تَقَرَّبَ^١ بِهِ، فَيَرِثُ الْعَمُّ سَهْمَ الْأَبِ وَ هُوَ الثَّلَاثَانِ، وَ يَرِثُ الْخَالَ سَهْمَ الْأُمِّ وَ هُوَ الثُّلُثُ.

المسألة السابعة والتسعون والمائة

[الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْمُشْرِكُ وَ يَحْجِبُهُ]

(نَحْنُ نَرِثُ الْمُشْرِكِينَ وَ نَحْجُبُهُمْ).^٢

هَذَا صَحِيحٌ، وَ إِلَيْهِ يَذْهَبُ أَصْحَابُنَا، وَ رُويَ الْقَوْلُ بِمِثْلِ مَذْهَبِنَا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَ مُعَاذٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ وَ مَسْرُوقٍ^٣ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ الْمُزْنِيِّ^٤

١. في «أ، ب، د، س»: «يقرب».

٢. حكاه في الإبانة، و في نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ٨٦٠؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٩٣.

٣. مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، أبو عائشة، ابن أخت عمرو بن معدي كرب، أدرك الجاهلية، و هو تابعي و من المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، روى عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام و أبي بكر و عمر و معاذ بن جبل و أبي بن كعب و غيرهم، و روى عنه الشعبي و إبراهيم النخعي و مكحول، مات سنة ٦٢ هـ. أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٥٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢٧، ص ٤٥١، الرقم ٥٩٠٢؛ الإصابة، ج ٦، ص ٢٢٩، الرقم ٨٤٢٦.

٤. أبو الوليد عبد الله بن معقل بن مقرن المزني الكوفي، من التابعين، ذكره الشيخ فيمن روى عن

٤٢٢

و سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.^١

و خَالَفَ بَاقِيَ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ وَقَالُوا: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَ الْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ.^٢

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: الْإِجْمَاعُ الْمَتَرَدُّ.

و ظَاهِرُ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ فِي الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَطِّ الْأُنثَيْنِ»^٣، وَ لَمْ يَخْصَّ مُؤْمِنًا مِنْ كَافِرٍ.

و بَاقِيَ الْآيَاتِ^٤ عُلِّقَتِ الْمَوَارِيثُ فِيهَا بِالْأَنْسَابِ أَوْ الزَّوْجِيَّةِ، وَ عَمَّتِ الْمُؤْمِنَ وَ الْكَافِرَ.

٤٢٣

و أَيْضًا مَا رَوَاهُ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيُّ^٥: أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ

﴿النَّبِيِّ ﷺ﴾ وَ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَ رَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ وَ زِيَادُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِي وَ غَيْرُهُمْ، مَاتَ سَنَةَ ٨٨ هـ. رَجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٤٢، الرَّقْمُ ١٣؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٤، ص ٢٠٦؛ الرَّقْمُ ٨٣؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ١٦٢، الرَّقْمُ ٦٦٦٠.

١. الْمُحَلَّى، ج ٩، ص ٣٠٤ وَ ٣٠٥؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٢٣، الْمَسْأَلَةُ ١٦؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٣٠، ص ٣٠؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٨٧؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٦، ص ٥٧؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٧، ص ١٦٢ وَ ١٦٦؛ نَيْلُ الْأَوْتَارِ، ج ٦، ص ١٩٣ وَ ١٩٤؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ٩، ص ١٦٢-١٦٧.

٢. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ٤، ص ٧٥؛ الْمَدُونَةُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٨٩؛ كِتَابُ الْمَوْطَأِ، ج ٢، ص ٥١٩؛ الْمُحَلَّى، ج ٩، ص ٣٠٤ وَ ٣٠٥؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٢٣؛ الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ، ج ٣٠، ص ٣٠؛ حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ، ج ٦، ص ٢٦٢؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٢٨٧؛ الْمَجْمُوعُ، ج ١٦، ص ٥٧؛ الْمَغْنِي لَابْنِ قِدَامَةَ، ج ٧، ص ١٦٥؛ مَغْنِي الْمُحْتَاجِ، ج ٣، ص ٢٤.

٣. النِّسَاءُ (٤): ١١.

٤. فِي «أ، ب، د»: «الرَّوَايَاتِ».

٥. أَبُو الْأَسْوَدِ ظَالِمُ بْنُ عَمْرٍو الدُّؤْلِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَلَدَ فِي أَيَّامِ النَّبُوَّةِ، وَ كَانَ فَقِيهًا شَاعِرًا قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ النِّحْوَ بِأَمْرِ عَلِيِّ عليه السلام، وَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ وَ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عليه السلام، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَ عَمْرٍو وَ مُعَاذٍ وَ أَبِي ذَرٍّ وَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَ غَيْرِهِمْ،

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ: «الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ»^١، فَوَرَّثَ مُعَاذَ الْمُسْلِمِ، وَوَرَّثَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَقَالَ: كَمَا يَحِلُّ لَنَا النِّكَاحُ مِنْهُمْ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَّا، فَكَذَلِكَ نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَنَا.

فَإِنْ تَعَلَّقَ الْمُخَالِفُ بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^٢.

وَبَخَبِرَ آخَرٌ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»^٣.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ إِذَا صَحَّ فَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدْفَعُهُ، وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ لَا يُخَصُّ بِهَا الْقُرْآنُ، وَلَوْ سَاغَ الْعَمَلُ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: أَنَّ مَظْهَرَ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يُبْطِنُهُ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى مَظْهَرَ الشَّيْءِ بِاسْمِ مُبْطِنِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَتَحْذِرُوا رُقْبَةً

٤٢٤

﴿ وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ، مَاتَ سَنَةَ ٦٩ هـ. رَجُلُ الطُّوسِيِّ، ص ٧٠، الرَّقْمُ ٦٣٦؛ وَص ٩٤، الرَّقْمُ ٩٣٨؛ وَص ١٠٢، الرَّقْمُ ٩٩٦؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٣٣، ص ٣٧، الرَّقْمُ ٧٢٠٩؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٤، ص ٨١، الرَّقْمُ ٢٤.﴾

١. مَنْ لَا يَحْضَرُهُ الْفَقِيه، ج ٤، ص ٣٣٤، ح ٥٧٢٠؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٥، ص ٢٣٠؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٨؛ الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ٤، ص ٣٤٥؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢٥٤ و ٢٥٥.
٢. كِتَابُ الْمُسْنَدِ لِلشَّافِعِيِّ، ص ٢٣٥؛ مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٥، ص ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٨ و ٢٠٩؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٣٧٠ و ٣٧١؛ صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ، ج ٨، ص ١١؛ صَحِيحُ مُسْلِمَ، ج ٥، ص ٥٩؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٩١١، ح ٢٧٢٩ وَص ٩١٢، ح ٢٧٣٠؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٨، ح ٢٩٠٩؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ٢١٨٩؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ، ج ٤، ص ٣٨، ح ٤٠٢٠؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢١٧ و ٢١٨.

٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٢، ص ١٧٨ و ١٩٥؛ سُنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٣٦٩؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ٢، ص ٩١٢، ح ٢٧٣١؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ٨، ح ٢٩١١؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٣، ص ٢٨٧، ح ٢١٩١؛ مُسْنَدُ أَبِي يَعْلَى، ج ٨، ص ١٩٧، ح ٤٧٥٧؛ سُنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ، ج ٣، ص ٩٩، ح ٣٢٢٢ وَج ٤، ص ٤٠، ح ٤٠٢٩؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٦، ص ٢١٨ و ٢٢١ و ٢٢٣ وَج ٨، ص ٣٠ وَج ١٠، ص ١٦٣.

مُؤْمِنَةٌ^١، لا خِلافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: مُظْهِرُ الْإِيمَانِ.

فإن قيل: هذا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُورَثَ مُظْهِرُ الْإِسْلَامِ الْكَافِرَ.

قلنا: الْخَبَرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى حَظَرِ أَنْ يَرِثَ^٢ مُظْهِرُ الْإِسْلَامِ - مِنْ غَيْرِ إِبْطَانٍ^٣ لَهُ^٤ - الْكَافِرَ، فَأَمَّا الْحُكْمُ بِتَوْرِيثِهِ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ - مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِنًا لَهُ، وَإِنْ كُنَّا نَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاطِنُهُ خِلافَ ظَاهِرِهِ - بِتَوْرِيثِهِ لِلْكَافِرِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ إِبْطَانًا خِلافَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَرِثَ الْكَافِرَ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ الثَّانِي: فَالْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ التَّوَارِثَ تَفَاعُلٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ الْجِهَتَيْنِ لَمْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ التَّفَاعُلِ. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ، فَلَا تَوَارِثَ بَيْنَ الْمِلَّتَيْنِ^٥.

١. النساء (٤): ٩٢.

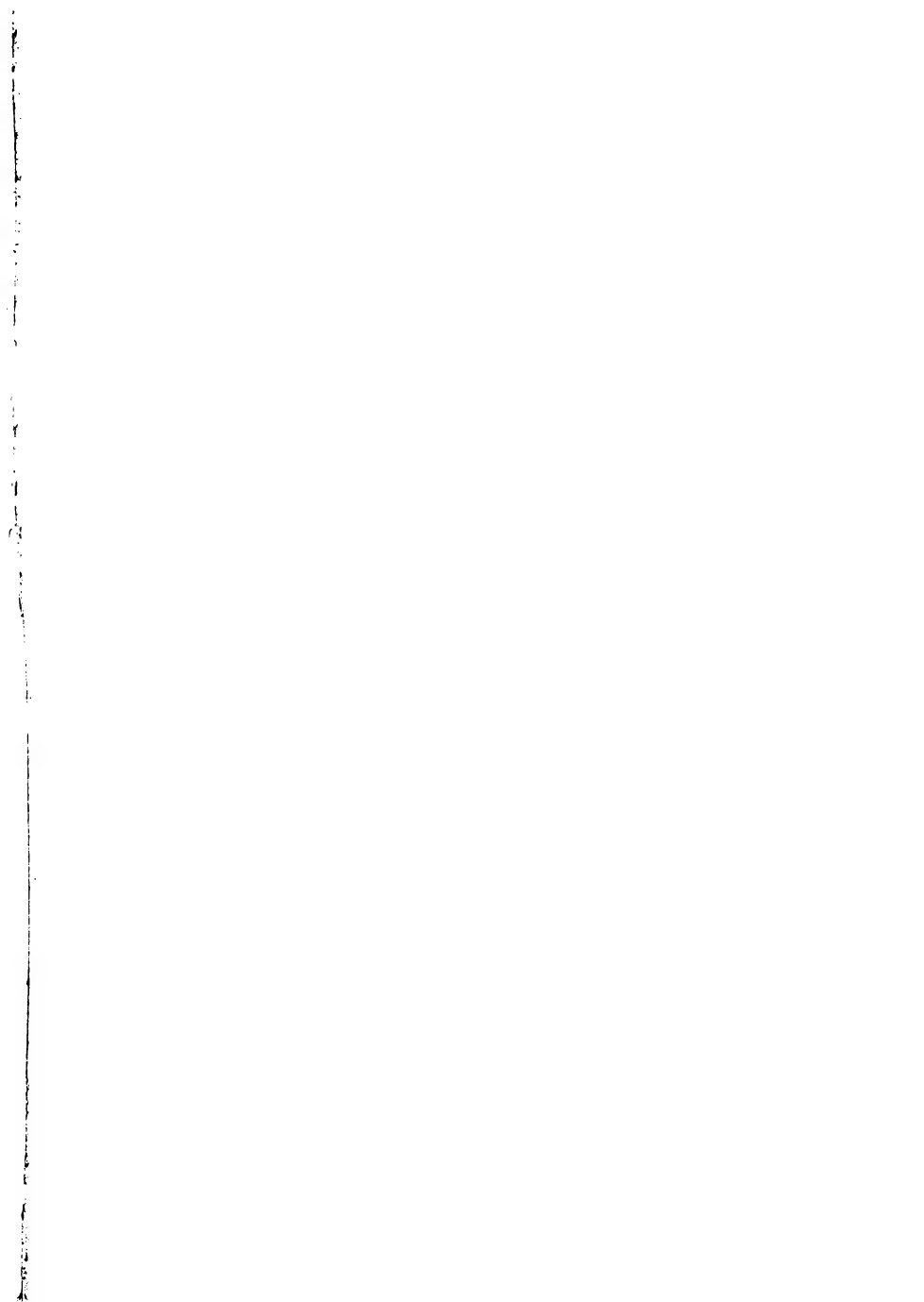
٢. في «أ، ب، د» - «يرث».

٣. في «ص» و المطبوع: «إبطانه».

٤. في «أ، ب، د» - «لها».

٥. في «أ، ب، د» - «فلا توارث بين الملتين».

كتاب القضاء



المسألة الثامنة والتسعون والمائة

[الشاهدُ واليمين في القضاء]

(يُقضى بشاهدٍ ويمينٍ المُدَّعي إذا كان المُدَّعي عدلاً، وإلا لم يُقضى).^١

هذا صحيحٌ، وإليه ذهب أصحابنا.

وقال الشافعي: يُقضى بالشاهد واليمين في الأموال.^٢

وقال أبو حنيفة: لا يُقضى به على كُلِّ حال.^٣

دليلنا - بعد الإجماع المتردد -: ما رواه عمرو بن دينار، عن ابن عباس: أنَّ النبي

صلى الله عليه وآله قضى باليمين مع الشاهد.^٤

١. حكاه في الإبانة، وفي نيل الأوطار عن الناصر. الإبانة، ص ٩٢٨؛ نيل الأوطار، ج ٩، ص ١٩٣.

٢. المجموع، ج ٢٠، ص ٢٥٧؛ حلية العلماء، ج ٨، ص ٢٨٠؛ روضة الطالبين، ج ٧، ص ٢٣٢؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٠١؛ الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٤، المسألة ٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ١٠؛ نيل الأوطار، ج ٩، ص ١٩٣.

٣. المبسوط، ج ١٦، ص ١١٧؛ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٢٥؛ الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٤، المسألة ٧؛ حلية العلماء، ج ٨، ص ٢٨٠؛ مغني المحتاج، ج ١٢، ص ١٠.

٤. كتاب المسند للشافعي، ص ١٤٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٣٦٠٨؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٣، ص ٤٩٠، ح ٦٠١١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٦٨.

قَالَ عَمْرُو: كَانَ ذَلِكَ فِي الْحَقُوقِ^١، وَرَوَى هَذَا الْخَبَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَ جَابِرٌ وَ غَيْرُهُمَا.^٢

فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ أَنَّهُ قَضَى بِيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَ شَاهِدِ الْمُدَّعِي. قُلْنَا: هَذَا تَعَسُّفٌ شَدِيدٌ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ يَقْتَضِي أَنَّ الْقَضَاءَ كُلُّ مَجْمُوعِ الشَّاهِدِ وَ الْيَمِينِ، وَ تَأْثِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَ عَلَى تَأْوِيلِكُمْ - هَذَا - الْقَضَاءُ^٣ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَمِينِ، وَ الشَّاهِدُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ.

٤٢٨

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى بِيَمِينٍ وَ شَاهِدٍ، وَ هَذَا يُسْقِطُ تَأْوِيلَهُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: تَأْوِيلُ الْخَبَرِ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ عَبْدًا وَ ادَّعَى الْمُبْتَاعُ أَنَّ بِهِ أَثَرَ عَيْبٍ فَوَجَبَ الرَّدُّ، وَ ذَلِكَ لَا يَتَّبَعُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ، بَلْ يَحْتَاجُ أَنْ يَشْهَدَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ بِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْبَائِعَ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ وَ أَنْكَرَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ، فَإِنْ حَلَفَ حَكَمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِالرَّدِّ، وَ هَذَا الْحُكْمُ إِنَّمَا كَانَ بِالشَّاهِدِ وَ الْيَمِينِ.

قُلْنَا: الْعَيْبُ لَا يَتَّبَعُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَ إِنَّمَا يَتَّبَعُ بِشَاهِدَيْنِ، وَ بَعْدُ، فَإِنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَ يَمِينٍ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ وَ حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَ تَأْوِيلُهُمْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَكَمَ بِالشَّاهِدِ فِي شَيْءٍ وَ بِالْيَمِينِ فِي آخَرَ فَبَطُلَ بِذَلِكَ.

١. سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٣٦٠٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٦٨؛ نصب الراية، ج ٥، ص ١٤٤.

٢. الأموال للصدوق، ص ٤٤٥، ح ٥٩٤؛ كتاب المسند للشافعي، ص ١٥٠؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٥؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٩٣، ح ٢٣٨٨ و ٢٣٦٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٣٦١٠؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ١٣٥٨ و ص ٤٠٠، ح ١٣٥٩؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ١٦٨.

٣. في «ع» - «كُلُّ مَجْمُوعِ الشَّاهِدِ...» إِلَى هُنَا.

و يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: مَا رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْضِي بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ مَعَ يَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَقَضَى بِهَا عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعِرَاقِ»^١.
و بِالْإِسْنَادِ الْمُقَدَّمِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ قَضَوْا
بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ مَعَ يَمِينٍ الْمُدَّعَى.^٢

٤٢٩

فَإِنْ قَالُوا: فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ خُرَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ^٣ الَّذِي
جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَهَادَتَهُ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ.^٤
قُلْنَا: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اسْتَحْلَفَهُ مَعَهُ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ
وَأَمْرَاتَانِ»^٥، وَأَنَّ هَذَا يَمْنَعُ مِنَ الشَّاهِدِ مَعَ الْيَمِينِ.
وَرُبَّمَا قَالُوا: إِبْثَابُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ زِيَادَةٌ فِي النَّصِّ، وَالزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ نَسْخٌ.

١. الأُمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٤٤٤، ح ٥٩٣؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٦، ص ٢٩٦، ح ٨٢٦؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٤٠٠، ح ١٣٦٠؛ سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٤٤٣٩؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ١٦٩.

٢. سَنَنِ الدَّارِ قُطْنِيِّ، ج ٤، ص ١٣٧، ح ٤٤٤٩؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١٠، ص ١٧٣.
٣. أَبُو عَمَارَةَ حَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْغَاكَةِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ، ذُو الشَّهَادَتَيْنِ، لَقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا اللَّقَبِ، مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا، وَشَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِزِّ الْجَمَلِ وَصَفَيْنَ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ وَعُمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ. وَاسْتَشْهَدَ فِي صَفَيْنَ سَنَةَ ٣٧ هـ. الْاِسْتِيعَابُ، ج ٢، ص ٤٤٨، الرِّقْمُ ٦٦٥؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٢، ص ١١٤؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٢، ص ٤٨٥، الرِّقْمُ ١٠٠.

٤. الْكَافِي، ج ٧، ص ٤٠١، ح ١؛ الْاِخْتِصَاصُ، ص ٦٤؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٥، ص ١٨٨ و ٢١٦؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ٢٠٦ و ج ٦، ص ٢٢؛ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٣٦٠٧؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٢، ص ٤١ و ج ٦، ص ٦٦ و ج ١٠، ص ١٤٦.

٥. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٨٢.

فالجواب عن ذلك: أن الآية إنما أوجبت ضمَّ الشاهد الثاني إلى الأول، وإقامة المَرَاتَيْنِ مقامَ أحدِ الشاهدين، وليس في الآية نفي العمل بالشاهد واليمين؛ لأنَّ ضمَّ الشاهد الثاني إلى الأول أو جعل المَرَاتَيْنِ بدلاً من أحدهما أكثر ما يقتضيه أن يكون شرطاً في الشهادة، وتعلُّق الحكم بشرط لا يدلُّ على أن ما عداه بخلافه؛ لأنَّ الشروط قد تُخالِفُ بعضها بعضاً وتقوم بعضها مقام بعض؛ ألا ترى أن القائل إذا قال: «إذا زنى الزاني فأقيم عليه الحدَّ» فقد شرط^١ في إقامة الحدِّ الزنى، فلا يمتنع أن يجب عليه الحدُّ بسبب آخر من قذف أو غيره، فتناوب الشرط في الأحكام معروف لا يدفعه محصل.

وأما قولهم: إن ذلك نسخ، فليس كلُّ زيادة في النصِّ نسخاً، وإنما تكون^٢ نسخاً إذا غيّرت حال المَزِيدِ عليه وأخرجته^٣ من كلِّ أحكامه الشرعية، وقد علمنا أن إقامة الشاهد واليمين مقامَ الشاهدين لم يُغيَّر^٤ شيئاً من أحكام قبول الشاهدين، بل ذلك على ما كان عليه بأن أُضيفَ إليه مرتبة أخرى.

على أنه لو كان الأمر على ما ذهب إليه أصحاب أبي حنيفة - في أن الزيادة في النصِّ نسخٌ على كلِّ حالٍ، من غير اعتبار بما ذكرناه - لما جاز أن يحكم في الزيادة أنها نسخٌ، إلا إذا تأخّرت عن دليل الحكم المَزِيدِ عليه، فأما إذا صاحبته أو تقدّمت عليه لم تكن نسخاً؛ لأنَّ اعتبار تأخير الدليل في النسخ واجب عند كلِّ محصلٍ، فمن أين لهم أن دليل العمل باليمين والشاهد من السنة كان متأخراً عن نزول

١. في «ألف، د» والمطبوع: «اشترط».

٢. في «أ، ب، ج، د، س، ع» والمطبوع: «يكون».

٣. في «أ، ب، د» والمطبوع: «أخرجه».

٤. في «ج، ص، ع»: «تغيّر».

الآية؟ وما يُنكروْنَ^١ أن يكونَ ذلك مُصاحِباً أو مُتَقَدِّماً؟

فإن تَعَلَّقُوا بما رُوِيَ مِن أن رَجُلًا حَضَرَمِيًّا ادَّعى على كِنْدِيٍّ أرضاً^٢، فقالَ له النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله «أَلَكْ بَيِّنَةٌ؟» فقال: لا، فقال: «تُرِيدُ يَمِينَهُ؟» فقال: لا، فقال: «لَيْسَ لَكَ إِلَّا شَاهِدَانِ أو يَمِينُهُ»^٣.

فالجواب: أن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله لَمْ يَقْصِدْ إلى ذِكْرِ جَمِيعِ الحُجَجِ و شَرْحِهَا؛ ألا تَراه أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدَ و المَرَأَتَيْنِ - وإن كَانَ ذلك حُجَّةً فيما تَدَّاعيا فيه بلا خِلَافٍ - وإِنَّمَا ذَكَرَ الحُجَّةَ المُعْتَادَةَ و هي الشَّاهِدَانِ.

على أَنَّا نَحْمِلُ الخَبَرَ على أن المُرَادَ به: لَيْسَ لَكَ^٤ إِلَّا شَاهِدَانِ أو يَمِينُهُ أو شَاهِدٌ و يَمِينُكَ؛ بدليل ما ذَكَرناه.

فإن تَعَلَّقُوا بما رُوِيَ عنه عليه السلام مِن قَوْلِهِ: «البَيِّنَةُ على المُدَّعي و اليمينُ على مَنْ أنكَرَ»^٥، فَأُثِّبَتِ اليمينُ في جَنْبَةِ المُنْكَرِ؛ فَمَنْ أَثْبَتَهَا في جَنْبَةِ المُدَّعي فَقَدْ خَالَفَ الظَّاهِرَ.

فالجواب: أن اليمينَ التي^٦ أَثْبَتَهَا النبي عليه السلام في جَنْبَةِ المُنْكَرِ هي يَمِينُ

١. في «أ، ب، د»: «تنكرون».

٢. في «أ، ب» و المطبوع - «أرضاً».

٣. مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٨٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٩٠، ح ٣٢٤٥ و ص ١٧٠، ح ٣٦٢٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٩٨، ح ١٣٥٥؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ١٣٥، ح ٤٤٣٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ح ١٤٤.

٤. في «أ، ب، د» - «لك».

٥. من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٢، ح ٣٢٦٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ١٣٥٦ و ١٣٥٧؛ سنن الدار قطني، ج ٤، ص ٩١، ح ٤٢٦٧ و ص ١٤٠، ح ٤٤٦٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٢٦ و ٢٧٩ و ج ١٠، ص ٢٥٢ و ٢٥٣.

٦. في جميع النسخ: «الذي»، و ما في المتن من المطبوع.

على النَّفْيِ، و تلك الِيمينُ لا تَثْبُتُ في جَنْبَةِ الْمُدَّعِي، وإِنَّمَا تَثْبُتُ في جَنْبَةِ الْمُدَّعَى
يَمِينُ الإِثْبَاتِ، و هذه الِيمينُ غَيْرُ تلك.

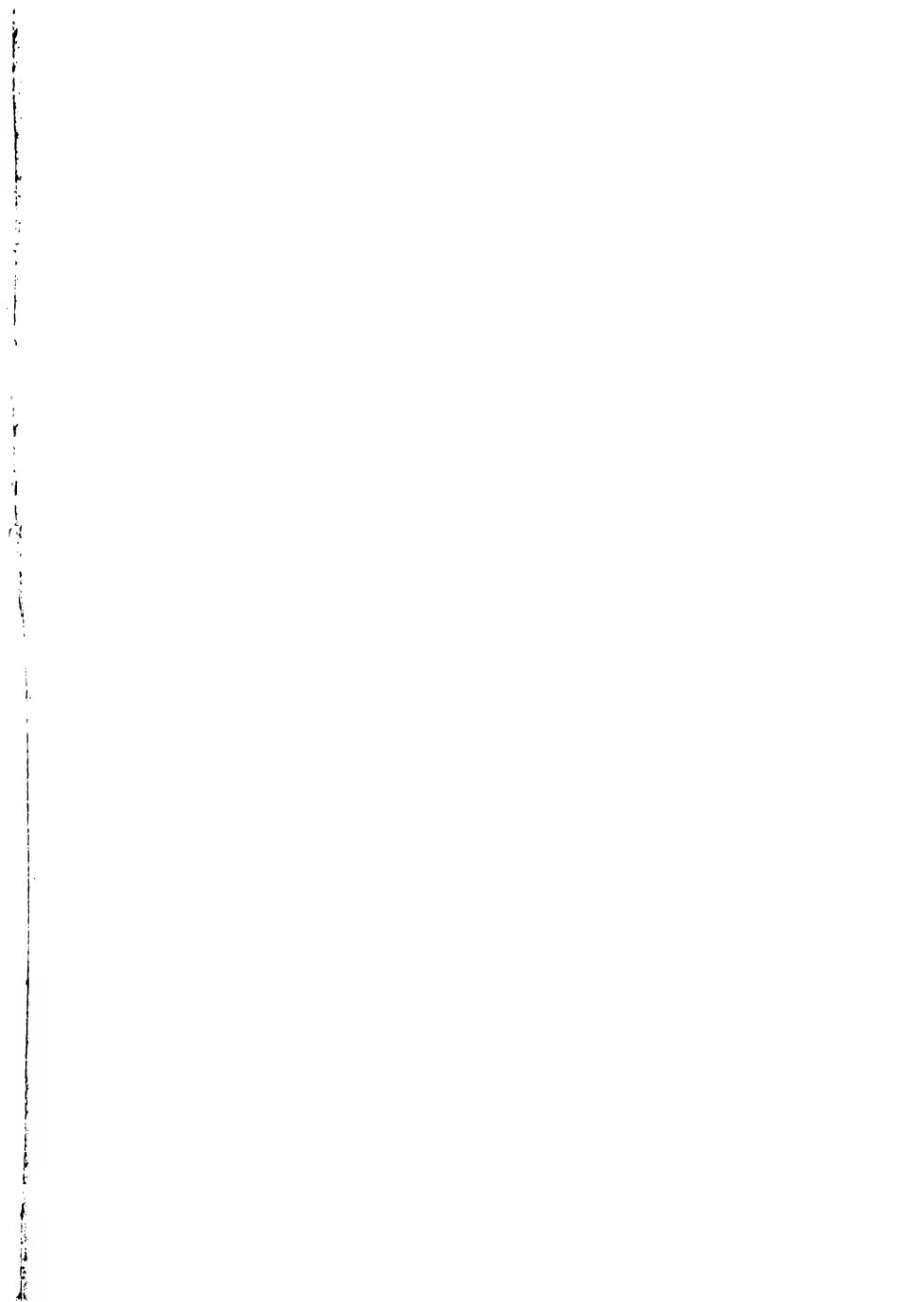
و لأنّه أيضاً أثبتَ في جَنْبَةِ الْمُدَّعَى عليه يَمِيناً عليه، و هذه الِيمينُ لا تَكُونُ قَطُّ
في ^١ جَنْبَةِ الْمُدَّعَى، وإِنَّمَا تَكُونُ في ^٢ جَنْبَتِهِ ^٣ يَمِينُ له.

١. في «ص»: - «جَنْبَةِ الْمُدَّعَى...» إلى هنا.

٢. في «أ، ب» و المطبوع: + «جَنْبَةِ الْمُدَّعَى و إِنَّمَا تَكُونُ في».

٣. في «أ، ب، ج، د، س، ع» و المطبوع: «جَنْبِهِ».

[مسائل متفرقة]



المسألة التاسعة والتسعون والمائة

[استتجار الأرض بطعام معلوم الكيل]

(لا يجوز استتجار الأرض بطعام معلوم الكيل).^١
يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ اسْتِتْجَارُهَا بِمَا يَخْرُجُ^٢ وَ يَجُوزُ إِنْ لَا يَخْرُجُ^٣،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ الطَّعَامُ الْمَضْمُونُ فِي الذِّمَّةِ.^٤
وَوَافَقَ عَلَى جَوَازِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالشَّافِعِيُّ.^٥
وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ كَرَاهِيَّةُ اسْتِتْجَارِ الْأَرْضِ بِتَمْرٍ أَوْ حِنْطَةٍ.^٥
وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا تُكْتَرَى الْأَرْضُ بِشَيْءٍ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ
وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ.^٦

١. حكاها في الإبانة، ص ٧٨٠.

٢. في «أ، ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «من ذلك».

٣. في «أ، ب، د»: «يخرجه». وفي «ج، س، ص» و المطبوع: «تخرجه».

٤. كتاب الأم، ج ٤، ص ١٤؛ المحلى، ج ٨، ص ٢١٧؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥١٧، المسألة ٣١٥؛ المبسوط
للسرخسي، ج ٢٣، ص ١٥؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٧٩؛ الاستذكار، ج ٧، ص ٥٢؛ تفسير القرطبي،
ج ٣، ص ٣٦٧.

٥. الموطأ، ج ٢، ص ٧١١ و ٧١٢؛ المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٥٤٣؛ المحلى، ج ٨، ص ٢١٧؛ الخلاف، ج
٣، ص ٥١٧، المسألة ٣؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٧٩؛ الاستذكار، ج ٧، ص ٥٣؛ تفسير القرطبي، ج ٣،
ص ٣٦٧.

٦. الموطأ، ج ٢، ص ٧١٢، الرقم ٥؛ المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٥٤٣.

الدليلُ على صِحَّةِ ما ذَهَبْنَا إليه الإجماعُ الْمُتَكَرِّرُ.

و الذي ذَهَبَ إليه مالِكٌ في كَرَاهِيَّةِ ذلك لا وَجَهَ له؛ لأنَّه لا فَرْقَ في استئجارِ الأرضِ بالدَّرَاهِمِ و الدنانيرِ و بَيْنَ استئجارِها بِالْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ، و لأنَّ عَقْدَ الإِجَارَةِ يَتَنَاوَلُ مَنَافِعَ الأرضِ دُونَ ما يَخْرُجُ منها، و إِنَّمَا اشْتَبَهَ على مالِكٍ، فَظَنَّ أَنَّ العَقْدَ يَتَنَاوَلُ الخَارِجَ مِنَ الأرضِ فَقَالَ: لا يَجُوزُ ذلك؛ لأنَّه يَجْرِي مَجْرَى أَنْ يَسْتَأْجَرَ القَمْحَ بالقَمْحِ إلى أَجَلٍ،^١ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ العَقْدَ لا يَتَنَاوَلُ الخَارِجَ مِنَ الأرضِ^٢ و إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ المَنَافِعَ.

المسألة المائتان

٤٣٦

[العُمَرَى وَ الرُّقْبَى]

(العُمَرَى وَ الرُّقْبَى يَجْرِيَانِ مَجْرَى العَارِيَةِ إِلَّا إِذَا قُيِّدَتَا بِذِكْرِ

العَقَبِ).^٣

الذي نَذَهَبَ إليه: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا جَعَلَ لغيرِهِ دَارَةً سَكَنَى أَوْ عُمَرَى أَوْ رُقْبَى، فَإِنَّ الرُّقْبَى تَجْرِي مَجْرَى العُمَرَى، كَانَتْ لَهُ كَذَلِكَ مُدَّةَ حَيَاةِ المَالِكِ، ثُمَّ هِيَ بَعْدَ مَوْتِ المُعْطِي رَاجِعَةٌ إِلَى^٤ وَرَثَةِ المُعْطِي، وَ تَجْرِي مَجْرَى العَارِيَةِ وَ الإِجَارَةِ الَّتِي تُمْلِكُ^٥ فِيهَا المَنَافِعُ دُونَ الرَّقَبَةِ.

١. المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٥٤٣.

٢. من قوله: «فقال: لا يجوز ذلك» إلى هنا - «ص».

٣. حكاه في الإبانة، ص ٧٣٣.

٤. في «ج، س، ص، ع»: «على».

٥. في «أ، ب، د، ص»: «يملك». و في «س»: «ملك».

فإن قال: «هي لك ولِعَقِيبِكَ مِنْ بَعْدِكَ» كَانَتْ كَذَلِكَ حَيَاةَ الْمُعْطَى، وَلَمْ يَكُنْ لِعَقِيبِ الْمُعْطَى الْبَيْعُ وَلَا الْهَبَةُ، فَإِذَا انْقَرَضُوا رَجَعَتْ إِلَى الْمَالِكِ.

قال الشافعي: إذا قال: «أعمرتُك هذه الدارَ ولِعَقِيبِكَ مِنْ بَعْدِكَ»^١، ثم انقَرَضَ هو وعقبه، انتقل ذلك إلى بيت المال كسائر الأموال التي لا وارث لها.^٢

وقال مالك: تعود إلى المعطي.^٣

وذهب الشافعي إلى أن حكم الرقبي كحكم العمرى، وصفتها أن يقول: جعلت لك داري في حياتي؛ فإن ميت قبلي رجعت إلي، وإن ميت قبلك كانت لك يرثها منك ورثتك.^٤

وقال أبو حنيفة ومحمد: الرقبي لا تلتزم، وللمرقي الرجوع فيها.^٥

وقال الشافعي في الجديد: إذا قال: «أعمرتُك هذه الدارَ»، ولم يقل: «ولِعَقِيبِكَ مِنْ بَعْدِكَ»، يكون لعقبه من بعده، ثم لبست المال؛ كالقسم الذي ذكرناه، وهو قول أبي حنيفة.^٦

١. من قوله: «كانت كذلك حياة المعطي» إلى هنا - «ع».

٢. كتاب الأم، ج ٤، ص ٦٦؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٣؛ روضة الطالبين، ج ٤، ص ٤٣٢؛ مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٩٨؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٦٠، المسألة ٦.

٣. الموطأ، ج ٢، ص ٧٥٦؛ المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٤٩؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٦١، المسألة ٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٠؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٤؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٣٠٤.

٤. كتاب الأم، ج ٤، ص ٦٧؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٢ و ٣٩٥؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٦٢، المسألة ٨.

٥. المبسوط للرخسي، ج ١٢، ص ٨٩؛ الباب في شرح الكتاب، ج ٢، ص ١٢٧؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٦٤؛ الخلاف، ج ٣، ص ٥٦٢، المسألة ٨؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٦، ص ٣٤١.

٦. المجموع، ج ١٥، ص ٣٩١؛ حلية العلماء، ج ٦، ص ٦٣؛ روضة الطالبين، ج ٤، ص ٤٣٢؛ مغني المحتاج، ج ٢، ص ٣٩٨؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١١٩.

و قَالَ مَالِكٌ: يَكُونُ لِلْمُعَمَّرِ مُدَّةُ حَيَاتِهِ، فَإِذَا مَاتَ عَادَتْ إِلَى الْمُعْطَى.^١
و حَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ^٢، عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَوْلِ الْقَدِيمِ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ.^٣
و حُكِيَ أَيْضاً عَنْهُ فِي الْقَدِيمِ: أَنَّ الْعُمَرَى تَبْطُلُ وَ لَا يَسْتَحِقُّهَا الْمُعَمَّرُ وَ لَا عَقِبُهُ.^٤
الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - وَ وَافَقْنَا عَلَيْهِ مَالِكٌ - : الْإِجْمَاعُ الْمُتَرَدِّدُ ذِكْرَهُ.
و أَيْضاً فَإِنَّ الْعُمَرَى إِنَّمَا هِيَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ^٥ مُدَّةَ عُمَرِ الْمُعْطَى، وَ إِذَا جَعَلَهَا
لِعَقِبِهِ^٦ فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَ تَمْلِكُ الْمَنَافِعَ لَا يَتَعَدَّى^٧ إِلَى الرَّقَبَةِ، وَ لَا بُدَّ أَنْ يَعُودَ
عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الْمَضْرُوبَةِ إِلَى الْمَالِكِ؛ فَكَيْفَ^٨ يَجُوزُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَ وَافَقَهُ
عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَا رَوَاهُ جَابِرٌ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ قَالَ: «فَإِنْ أَحَدًا أَعْمَرَ^٩
عُمَرَى لَهُ وَ لِعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً

١. الموطأ، ج ٢، ص ٧٥٦؛ المدونة الكبرى، ج ٥، ص ٤٤٩ و ج ٦، ص ١٦٨؛ مختصر خليل، ص ٢٢٧؛
الخلافة، ج ٣، ص ٥٦١، المسألة ٦؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٢٧٠؛ الاستذكار، ج ٧، ص ٢٣٨.
٢. أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، أحد الأئمة من فقهاء الشافعيين، صاحب
المزني، و قد انتهت إليه رئاسة المذهب، أقام ببغداد دهرًا طويلاً يدرس و يفتي ثم انتقل في آخر
عمره إلى مصر فأدركه أجله بها في سنة ٣٤٠ هـ، و دفن بالقرب من قبر الشافعي. تاريخ بغداد، ج ٦،
ص ١١، الرقم ٣٠٤٠؛ طبقات الفقهاء الشافعية، ص ٩٢.
٣. حلية العلماء، ج ٦، ص ٦٤؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩٥؛ الخلافة، ج ٣، ص ٥٥٩، المسألة ٥؛ المغني
لابن قدامة، ج ٦، ص ٣٠٨.
٤. حلية العلماء، ج ٦، ص ٦٣؛ المجموع، ج ١٥، ص ٣٩١؛ روضة الطالبين، ج ٤، ص ٤٣٢؛ مغني
المحتاج، ج ٢، ص ٣٩٨؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١١٩.
٥. في «ج، س، ص، ع»: «للمنافع».
٦. في «أ، ب»: «العقبة».
٧. في «أ، ب، ج، س، ص»: «تتعدى».
٨. في «ج، س، ص، ع»: «و كيف».
٩. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «أحد عمر».

وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»^١

و فِي خَيْرٍ آخَرَ: «لَا تُعْمِرُوا وَلَا تُرْقِبُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْمَوَارِيثِ»^٢.

فالجواب عنه: أَنَّ الْعُمَرَى لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا وَ تَرْجِعُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ كَالْإِجَارَةِ، وَإِنَّمَا وَرِثَ الْوَارِثُ هَذِهِ الْمَنَافِعَ كَمَا يَرِثُونَ مَنَافِعَ الْإِجَارَةِ، وَ لَيْسَ دُخُولُ الْمِيرَاثِ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى مِلْكِ الرَّقَبَةِ دُونَ مِلْكِ الْمَنَفْعَةِ.

المسألة الحادية والمائتان

[الَّذِينَ بَعْدَ مَوْتِ الْمَدِينِ]

(لَا يَصِيرُ الدِّينُ الْمُؤَجَّلُ حَالًا بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ)^٣.

هذه المسألة لَا أَعْرِفُ لِأَصْحَابِنَا إِلَى الْآنَ فِيهَا نَصًّا مُعَيَّنًا فَأَحْكِيهِ، وَ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ كُلُّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الدِّينَ الْمُؤَجَّلَ يَصِيرُ حَالًا بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ. وَ يَقْوَى فِي نَفْسِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى صِحِّحَتِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ»^٤، فَعَلَّقَ تَعَالَى قِسْمَةَ الْمِيرَاثِ بِقَضَاءِ الدِّينِ وَإِنْجَاذِهِ، فَلَوْ تَأَخَّرَ قَضَاءُ^٥ الدِّينِ إِلَى حِينٍ

١. كتاب المسند للشافعي، ص ٢١٨؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٦٧ و ٦٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٣٥٥٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٠٢، ح ١٣٦١؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٧٢.

٢. كتاب المسند للشافعي، ص ٢١٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٤، ح ٣٥٥٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٧٥.

٣. حكى في البحر الزخار عن الأئمة القاسم والناصر والمؤيد بالله أَنَّ الدِّينَ الْمُؤَجَّلَ لَا يَحُلُّ بِمَوْتِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ. البحر الزخار، ج ٤، ص ٣٩٦.

٤. النساء (٤): ١١.

٥. في «أ، ب»: «بقضاء».

حُلُولِ الْأَجَلِ الْمَضْرُوبِ لِلدَّيْنِ تَأَخَّرَتْ قِسْمَةُ الْمِيرَاثِ، وَ فِي ذَلِكَ إِضْرَارٌ بِالْوَرَثَةِ.
و أَيْضاً فَإِنَّ الدَّيْنَ لَوْ لَمْ يَصِرْ حَالاً بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَوَجَبَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْحَقُّ
مِنْ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ إِلَى ذِمَّةِ الْوَرَثَةِ^١، وَ الْحَقُّ إِذَا ثَبَّتَ فِي ذِمَّةِ شَخْصٍ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى ذِمَّةِ
غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ ثَبَّتَ لَهُ.^٢

فَبِإِنْ قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ يَوْجِبُ أَنْ خِيَارَ الشَّرْطِ لَا يُورَثُ، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ يُورَثُ.
قُلْنَا: خِيَارُ الشَّرْطِ^٣ إِذَا أُثْبِتَ لِلْوَارِثِ لَمْ يُفْضَ إِلَى انْتِقَالِ الْحَقِّ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ
أُخْرَى؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ إِذَا اخْتَارَ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ ارْتَجَعَ الثَّمَنُ وَ الْمُثْمَنُ، فَلِذَلِكَ جَازَ إِثْبَاتُهُ.
وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ - عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ الْمُؤَجَّلَ يَصِيرُ حَالاً بِمَوْتِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ
- بِأَنْ نَقُولَ^٤: إِنَّ الْأَجَلَ لَا يَنْتَبُثُ إِلَّا لِمَنْ شَرَطَ لَهُ، وَ الْوَرَثَةُ لَمْ يُشْرَطْ لَهُمْ هَذَا الْأَجَلُ.
وَ ذَلِكَ: أَنَّ خِيَارَ الشَّرْطِ يَثْبُتُ لِلْوَرَثَةِ وَ إِنْ لَمْ يُشْرَطْ لَهُمْ، فَالاستِدْلَالُ بِمَا تَقَدَّمَ أَوْلَى.

المسألة الثانية و المائتان

[ما ذُبِحَ وَ هُوَ يَكِيدُ بِنَفْسِهِ]

(لَا أَرَى أَكَلَ مَا ذُبِحَ وَ هُوَ يَكِيدُ بِنَفْسِهِ).^٥

هَذَا صَحِيحٌ، وَ الْحُجَّةُ فِيهِ: أَنَّ الَّذِي يَكِيدُ بِنَفْسِهِ مِنَ الْحَيَّوَانِ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ مَا

١. فِي «أ، ب» - «الْمَيِّتِ إِلَى ذِمَّةٍ».

٢. حَكَاهَا بِاخْتِلَافٍ يَسِيرِ الْعَلَامَةُ فِي مُخْتَلَفِ الشَّيْعَةِ، ج ٥، ص ٣٨٤.

٣. فِي «د» - «لَا يُورَثُ، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ يُورَثُ. قُلْنَا: خِيَارُ الشَّرْطِ».

٤. فِي «أ، ب، د، ع» - «نَقُولُ».

٥. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ، وَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَّارِ عَنِ النَّاصِرِ. الْإِبَانَةُ، ص ١٠٢٨ وَ ١٠٢٩، الْبَحْرُ الزَّخَّارُ، ج ٥، ص

٣٠٩. حَكَى ابْنُ إِدْرِيسَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنِ النَّاصِرِيَّاتِ قَائِلاً: «وَ قَدْ حَقَّقَ السَّيِّدُ الْمَرْتَضَى فِي

النَّاصِرِيَّاتِ»، السَّرَائِرُ، ج ٣، ص ٨٩.

حَرَّمَهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْمَوْقُودَةِ؛ لِأَنَّ الْمَوْقُودَةَ هِيَ الَّتِي قَدْ اشْتَدَّ جَهْدُهَا وَتَعَاطَمَ أَلْمُهَا - وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ ضَرْبٍ لَهَا أَوْ مِنْ آلَامٍ^١ يَفْعَلُهَا اللهُ تَعَالَى بِهَا - يُفْضِي إِلَى مَوْتِهَا، وَإِذَا دَخَلَتْ فِي عُمُومِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِحُكْمِ الظَّاهِرِ.

المسألة الثالثة والمائتان

٤٤٠

[السَّمَكُ وَ الْجَرَادُ اللَّذَانِ يَصْطَادُهُمَا ذِمِّي]

(لَا يَحِلُّ السَّمَكُ الَّذِي يَصْطَادُهُ ذِمِّيٌّ، وَ كَذَلِكَ الْجَرَادُ؛ لِأَنَّ ذَكَاتَهُمَا

صَيْدُهُمَا).^٢

لَسْتُ أَعْرِفُ لِأَصْحَابِنَا نَصًّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى الْآنَ فَأَعُوَّلُ عَلَيْهِ.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ السَّمَكِ وَ الْجَرَادِ إِذَا صَادَهُمَا الذَّمِّيُّ يُعَوَّلُ عَلَى أَنَّ صَيْدَهُمَا^٣ ذَكَاتُهُمَا، وَأَنَّ الْعُذْرَ قَدْ انْقَطَعَ بِأَنَّ الذَّمِّيَّ لَا ذَكَاةَ لَهُ وَ لَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ. غَيْرَ أَنَّ الصَّيْدَ لَيْسَ بِذَكَاةٍ^٥ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا أُجْرِيَ مَجْرَى الذَّكَاةِ فِي الْحُكْمِ لَا فِي وَقْعِ الْأَسْمِ.

وَ إِذَا وَقَعَ التَّحْرِيمُ بِتَذَكِّيَةِ الذَّمِّيِّ وَ أَنَّهُ لَا ذَكَاةَ لَهُ فَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا يَكُونُ حَقِيقَةً مِنَ الذَّبْحِ وَ فَرِي الْأَوْدَاجِ. وَ مِمَّا لَا يَكُونُ حَقِيقَةً وَ يُسَمَّى بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ

١. هكذا في «ألف، ج، د، س، ع». وفي «ب» و المطبوع: «ألم» و في «ص»: «ألم يفعل الله».

٢. حكاه في الإبانة. و في البحر الزخار عن الناصر. الإبانة، ص ١٠٢٩، البحر الزخار، ج ٥، ص ٣٠٣.

٣. في «ج، س، ع»: «هي».

٤. في «أ، د، س»: «يؤكل».

٥. في «أ، ب» و المطبوع - «بذكاة».

فجَازَ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَعَلَى مَنْ ادَّعَى دُخُولَ صَيْدِ الذِّمِّيِّ لِلسَّمَكِ وَالْجَرَادِ تَحْتَ تَحْرِيمِ ذَكَاةِ الذِّمِّيِّ^١ الدَّلِيلُ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

المسألة الرابعة والمائتان

[أَكَلَ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ]

(لَا يَجُوزُ أَكْلُ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ).^٢

عِنْدَنَا: أَنَّ أَكَلَ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ أَيْضاً مُبَاحٌ.

وَلَا أَعْرِفُ بَيْنَ^٣ الْفُقَهَاءِ كُلِّهِمْ خِلَافاً فِي الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ، وَإِنَّمَا خَالَفُونَا فِي الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ.^٤

٤٤١

دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَرَدِّدِ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾.^٥

١. فِي «أ، ب، ج، د، ص، ع» وَالْمَطْبُوعُ + «فَعَلِيهِ».

٢. حَكَاهُ فِي الْإِبَانَةِ قَائِلًا: وَالْجِمَارُ الْأَهْلِيُّ وَالْوَحْشِيُّ سَوَاءٌ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِهِ. وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا لَا يَحِلُّ وَالْآخَرُ يَحِلُّ. الْإِبَانَةُ، ص ١٠٤١، الْبَحْرُ الزَّخَارُ، ج ٢، ص ٣٣١.

٣. فِي «الْف، ب، د» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».

٤. كِتَابُ الْأُمِّ، ج ٢، ص ٢٧٥؛ الْمُحَلَّى، ج ٧، ص ٤٠٦؛ الْخِلَافُ، ج ٦، ص ٨١، الْمَسْأَلَةُ ١١؛ الْمَبْسُوطُ لِلسَّرَخْسِيِّ، ج ١، ص ٤٩؛ الْمَجْمُوعُ، ج ٩، ص ٦؛ بِدَائِعُ الصَّنَاعِ، ج ٥، ص ٣٧؛ نَيْلُ الْأَوْطَارِ، ج ٨، ص ٢٨١؛ الْاسْتِذْكَارُ، ج ٥، ص ٢٩٧؛ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ، ج ٣، ص ٢٢.

٥. الْأَنْعَامُ (٦): ١٤٥.

فَعَدَّدَ الْمُحَرَّمَاتِ كُلَّهَا، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ مَا عَدَّاهَا مُحَرَّمًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْجِمَارَ
الْوَحْشِيَّ وَلَا الْأَهْلِيَّ.

و لَا يَلْزُمُ عَلَى هَذَا الاستدلالِ مَا أَثْبَتْنَا تَحْرِيمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذِهِ
المذكوراتِ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ الظَّاهِرِ فِيهِ^١ بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ، وَلَا دَلِيلَ
عَلَى إِلْحَاقِ لُحُومِ الْحَمِيرِ بِالْمُحَرَّمَاتِ فِي الْآيَةِ.
و أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ»^٢، وَلَمْ يَذْكُرْ
لُحُومَ الْحَمِيرِ.

و قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» تَدُلُّ^٣ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَا مَا تَعَلَّقَ
بِهَا، وَفَرَّقْنَا بَيْنَ^٤ قَوْلِ الْقَائِلِ: «لَهُ عِنْدِي دِرْهَمٌ»، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا لَهُ عِنْدِي دِرْهَمٌ».
وَاسْتَدَلَّلْنَا عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الرُّبَا يَخْتَصُّ
النِّسِيئَةَ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى مَذْهَبِهِ بِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الرُّبَا فِي
النِّسِيئَةِ»^٥.

٤٤٢

و قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللُّغَةِ؛ لِأَنَّا رَأَيْنَا مَنْ خَالَفَ ابْنَ عَبَّاسٍ
و نَاطَرَهُ عَلَى مَذْهَبِهِ هَذَا لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي لَفْظَةِ «إِنَّمَا» وَلَا خَالَفَهُ فِي
مُوجِبِ مَا عَلَّقَهُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا طَعَنَ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْجَهَةِ.
فَصَارَ الْقَوْلُ بِأَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» تَنْفِي الْحُكْمِ عَمَّنْ عَدَا مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا.

١. فِي «أ، ب، د» - «فِيهِ».

٢. النحل (١٦): ١١٥.

٣. فِي «أ، ب، د» - «يَدُلُّ».

٤. فِي «أ، ب، د، ص» - «نَفَى».

٥. تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ وَالْعِشْرُونَ.

المسألة الخامسة و المائتان

[خَطَأُ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ]

(إِذَا أَخْطَأَ الْإِمَامُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ أَوْ نَسِيَهِ لَمْ تُفْسِدْ إِمَامَتُهُ).^١

هذه المسألة لا تَقْدَرُ عَلَى مَذَاهِبِنَا؛ لِأَنَّا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا مِنْ كُلِّ زَلَلٍ وَ خَطَأٍ، كَعِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا الْأَئِمَّةِ الْكِبَائِرُ وَلَا الصَّغَائِرُ فِي^٢ أَحْوَالِ النَّبُوَّةِ وَلَا الْإِمَامَةِ، وَلَا فِيمَا قَبْلَهَا مِنَ الزَّمَانِ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ: «تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَئِمَّةِ» وَ بَسْطَنَاهُ وَ فَرَعْنَاهُ.

وَ إِنَّمَا يَصِحُّ تَفْرِيعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أُصُولٍ مِّنْ لَا يَشْرُطُ^٣ الْعِصْمَةَ فِي الْإِمَامَةِ، وَ مَن يَشْرِطُهَا^٤ فِي الْإِمَامَةِ وَ صَحَّتْهَا يَجِبُ أَنْ يَقُولَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ خَطَأَ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ إِنْ كَانَ كَبِيرًا فَلَا بُدَّ مِنْ فَسَادِ إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّ الْكِبَائِرَ عِنْدَهُمْ تُفْسِدُ الْإِمَامَةَ إِذَا ظَهَرَتْ مِنَ الْإِمَامِ، وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ صَغِيرًا لَمْ يُفْسِدْ^٥ إِمَامَتَهُ.

٤٤٣

١. قال في الإبانة: و إذا قام الإمام القائم بأمر الله تعالى و دعا الناس إلى كتاب الله تعالى، و كان فيه هذه الأوصاف و الشرائط المعبّرة في انعقاد إمامته، فحصل منه خطأ أو نسيان أو صغيرة لم يكن ذلك مفسداً لإمامته، و لا مزبلاً لولايته مالم يكن ذلك بعناد و تعمّد للمعصية، و يلزم رعيته إجابته و إن وقع ذلك منه. الإبانة، ص ١٠٦٣ و ١٠٦٤.

٢. في «أ، ب»: «من».

٣. في «ب، ج، ص، ع»: «لا يشترط».

٤. في «ص» و المطبوع: «لا يشترطها».

٥. في «أ، ب، د»: «تفسد».

و هذا تفریع علی أصل لا نذهب إلیه، فلا معنی للتشاعُل به.

المسألة السادسة والمائتان

[قِسْمَةُ غَنَائِمِ أَهْلِ الْبَغْيِ]

(يُغْنِمُ مَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ عَسَاكِرُ أَهْلِ الْبَغْيِ، يُضْرَبُ لِلْفَارِسِ بِفَرَسٍ عَتِيقٍ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ؛ سَهْمٌ لَهُ وَ سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَ يُسَهَّمُ لِلْبِرْدُونِ سَهْمٌ وَاحِدٌ).^١

هذا غير صحيح؛ لأنَّ أهلَ البَغْيِ لا يجوزُ غَنِيمَةُ أموالهم و قِسْمَتُهَا كما تُقَسَّمُ أموالُ أهلِ الحربِ، ولا أعلمُ خلافاً بَيْنَ الفُتُحَاءِ فِي ذلك.

و مَرَجِعُ النَّاسِ كُلُّهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى مَا قَضَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مُحَارِبِي الْبَصْرَةِ، فَإِنَّهُ مَنَعَ مِنْ غَنِيمَةِ أَمْوَالِهِمْ، فَلَمَّا رَوَّجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ قَالَ: «أَيْكُمْ يَأْخُذُ عَائِشَةً فِي سَهْمِهِ؟»^٢.

٤٤٤

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُخَالَفَ حُكْمُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ لِقِتَالِ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ فِي هَذَا الْبَابِ، كَمَا يُخَالَفُ فِي أَنَّا لَا نَتَّبِعُ مُوَلِّيَّهُمْ، وَإِنْ كَانَ اتِّبَاعُ الْمُؤَلِّي مِنْ بَاقِي الْمُحَارِبِينَ جَائِزاً.

و إِنَّمَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِدَوَابِّ أَهْلِ الْبَغْيِ وَ بِسِلَاحِهِمْ فِي حَالِ قِيَامِ الْحَرْبِ:

١. حكاها في الإبانة، ص ١٠٧٦.

٢. قرب الإسناد، ص ١٣٢، ح ٤٦١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٥٤، ح ٢، و ج ٢، ص ٦٠٣، ح ٦٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٥٥، ح ٢٧٣؛ المجموع، ج ١٩، ص ١٩٩.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ.^١

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً.^٢

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ عِنْدِي أَنْ يَجُوزَ قِتَالُهُمْ بِسِلَاحِهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعُ التَّمَلُّكُ^٣ لَهُ؛
لَأَنَّ مَا مَنَعَ مِنْ غَنِيمَةِ أَمْوَالِهِمْ وَقِسْمَتِهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ قِتَالِهِمْ بِسِلَاحِهِمْ^٤ لَا عَلَى وَجْهِ
التَّمَلُّكِ لَهُ، كَأَنَّهُمْ رَمَوْا حَرْبَهُ إِلَى جِهَةِ أَهْلِ الْحَقِّ؛ فَيَجُوزُ أَنْ يُرْمَوْا بِهَا عَلَى سَبِيلِ
الْمُدَافَعَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ.

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ
نَفْسٍ مِنْهُ»^٥، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى تَمَلُّكَ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَحَيَازَتَهُ بِغَيْرِ
طَيْبِ نَفْسِهِمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُدَافَعَةُ وَالْمُمَانَعَةُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^٦ قَالُوا: فَأَبَاحَ الْقِتَالَ عَامًّا، وَذَلِكَ يَشْتَمِلُ عَلَى
قِتَالِهِمْ بِدَوَائِهِمْ وَسِلَاحِهِمْ، وَعَلَى قِتَالِهِمْ بِدَوَائِبِنَا وَسِلَاحِنَا، وَهَذَا قَرِيبٌ.^٧

٤٤٥

١. كتاب الأم، ج ٤، ص ٢٣١؛ مختصر المزني، ص ٢٥٨؛ حلية العلماء، ج ٧، ص ٦١٨؛ المجموع، ج ١٩، ص ٢٠٥؛ مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٢٧؛ السراج الوهاج، ص ٥١٧؛ الخلاف، ج ٥، ص ٣٤٦؛ المسألة ١٧.
٢. المبسوط للرخسي، ج ١٠، ص ١٢٦؛ الهداية للمرغيناني، ج ٢، ص ١٧١؛ الباب في شرح
الكتاب، ج ٤، ص ١٥٥؛ بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١٤١؛ المحلى، ج ١١، ص ١٠٢؛ الخلاف، ج ٥، ص ٣٤٦؛ المسألة ١٧.

٣. في «أب، د»: «التملك».

٤. في «ص»: «على وجه لا يقع...» إلى هنا.

٥. سنن الدار قطني، ج ٣، ص ٢٢، ح ٢٢٦١ - ٢٢٦٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٣، ص ١٤٠، ح ١٥٧٠؛ السنن
الكبرى للبيهقي، ج ٦، ص ١٠٠، وج ٨، ص ١٨٢؛ مجمع الزوائد، ج ٣، ص ٢٦٥، وج ٤، ص ١٧٢.

٦. الحجرات (٤٩): ٩.

٧. حكى المسألة بتمامها ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٨؛ والعلامة تذكرة الفقهاء، ج ٩، ص

٤٢٤. وحكى استدلال أبي حنيفة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٤٩.

المسألة السابعة و المائتان [مخالفة الإمام المتأخر للمتقدم]

(لا يُخَالَفُ الْإِمَامُ الْمُتَأَخِّرُ الْإِمَامَ الْمُتَقَدِّمَ).^١

هذه المسألة إنما تَتَفَرَّعُ عَلَى غَيْرِ أَصُولِنَا؛ لِأَنَّ مِنْ أَصُولِنَا أَنَّ الْإِمَامَ مَعْصُومٌ، وَ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِالْاجْتِهَادِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ، بَلْ بِالنَّصِّ وَالْعِلْمِ. وَ عَلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ الْإِمَامُ الثَّانِي الْإِمَامَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَالَفَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُخْطِئًا، وَ الْخَطَأُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأُيْمَةِ حَسَبَ مَا قَدْ مَنَاهُ.

١. لم نعثر على القائل به.

[الخاتمة]

وَقَدْ انْتَهَيْنَا مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي لَا تَطْوِيلَ فِيهِ وَلَا تَقْلِيلَ، وَأُورَدْنَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى اخْتِصَارٍ وَاقْتِصَارٍ^١ مَا يَكْفِي فِي الْعِلْمِ بِهَا وَالْإِطْلَاعِ عَلَى مَكْنُونِهَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ صَحِيحِهَا^٢ وَبَاطِلِهَا؛ لِأَنَّا لَوْ قَصَدْنَا الشَّرْحَ وَالْبَسْطَ وَالِاسْتِيفَاءَ وَالِاسْتِقْصَاءَ^٣ لَخَرَجَ جَوَابُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ لِمَا أَجَبْنَا بِهِ، وَالزَّمَانُ يَضِيقُ عَنْهُ، وَالشُّغْلُ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَإِثَارُ سُرْعَةِ عَوْدِ جَوَابِ الْمَسَائِلِ أَوْجَبَ بُلُوغَ الْغَايَةِ فِي الْإِخْتِصَارِ.

٤٤٦

وَلَمْ نُورِدْ فِيمَا اعْتَمَدْنَاهُ إِلَّا مَا هُوَ طَرِيقٌ لِلْعِلْمِ وَمُوجِبٌ لِلْيَقِينِ، إِلَّا مَا اسْتَعْمَلْنَاهُ فِي خِلَالِ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَنْقُلُهَا^٤ الْفُقَهَاءُ وَيَتَدَاوَلُونَهَا فِي كُتُبِهِمْ مُحْتَجِينَ بِهَا دُونَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَنْقُلُهَا الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ.

وَإِنَّمَا أُرَدْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَهِيَ وَارِدَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْإِحَادِ - وَلَا عِلْمَ يَحْصُلُ عِنْدَهَا بِالْحُكْمِ الْمَنْقُولِ - عَلَى طَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ لِلْخُصُومِ وَالِاسْتِظْهَارِ فِي

١. فِي «أ، ب»: «اقتصار واختصار».

٢. هَكَذَا فِي «ع». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «صَحَّتْهَا».

٣. فِي «ص» - «وَالِاسْتِقْصَاءَ».

٤. فِي «أ، ب، س»: «تَنْقُلُهَا».

الاحتجاج عليهم بطرقهم واستدلالاتهم؛ كما فعلنا مثل ذلك في كتابنا مسائل الخلاف، وإن كنا قد ضمنا في ذلك الكتاب إلى الاحتجاج على المخالفين لنا بأخبار الأحاد الاحتجاج عليهم بالقياس على سبيل المعارضة لهم.

فإننا لا نذهب إلى صحة القياس في الشريعة، ولا إلى ثبوت الأحكام به، وإنما تثبت الأحكام عندنا بما يوجب العلم، ويثمر اليقين وقد دللنا على صحة هذه الجملة في مواضع كثيرة من كتبنا، ولولا أن هذا الجواب عن المسائل الواردة لا يليق^١ بذلك لذكرناه.^٢

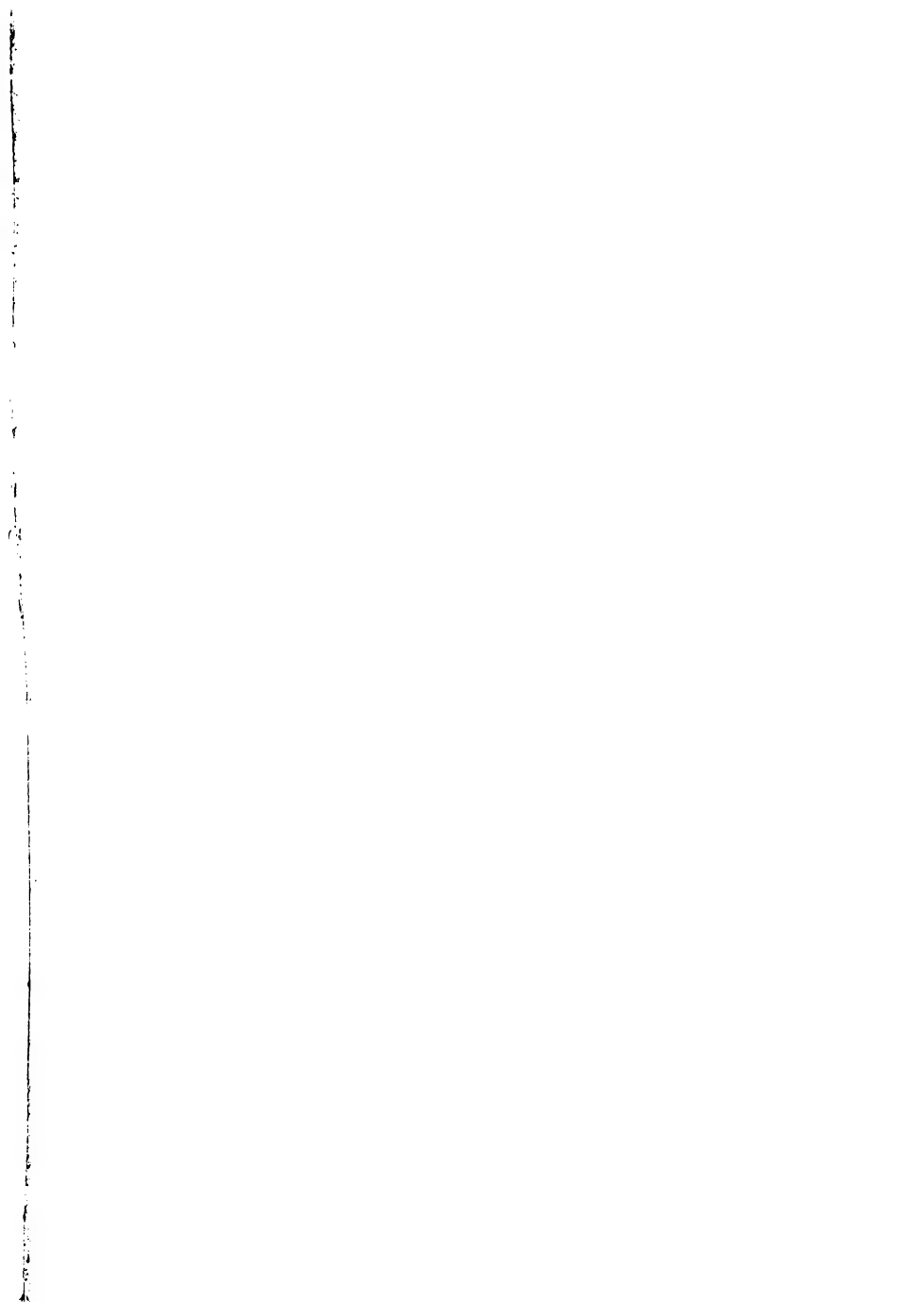
وما توفيقنا إلا بالله عليه^٣ نتوكل وإليه نئيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلواته على خيرته من بريته محمد وآله الطاهرين من عترته، وسلم تسليماً كثيراً.^٤

١. في «س، ص، ع» و المطبوع: «لاتليق».

٢. في «أ، ب، د»: «لما ذكرناه».

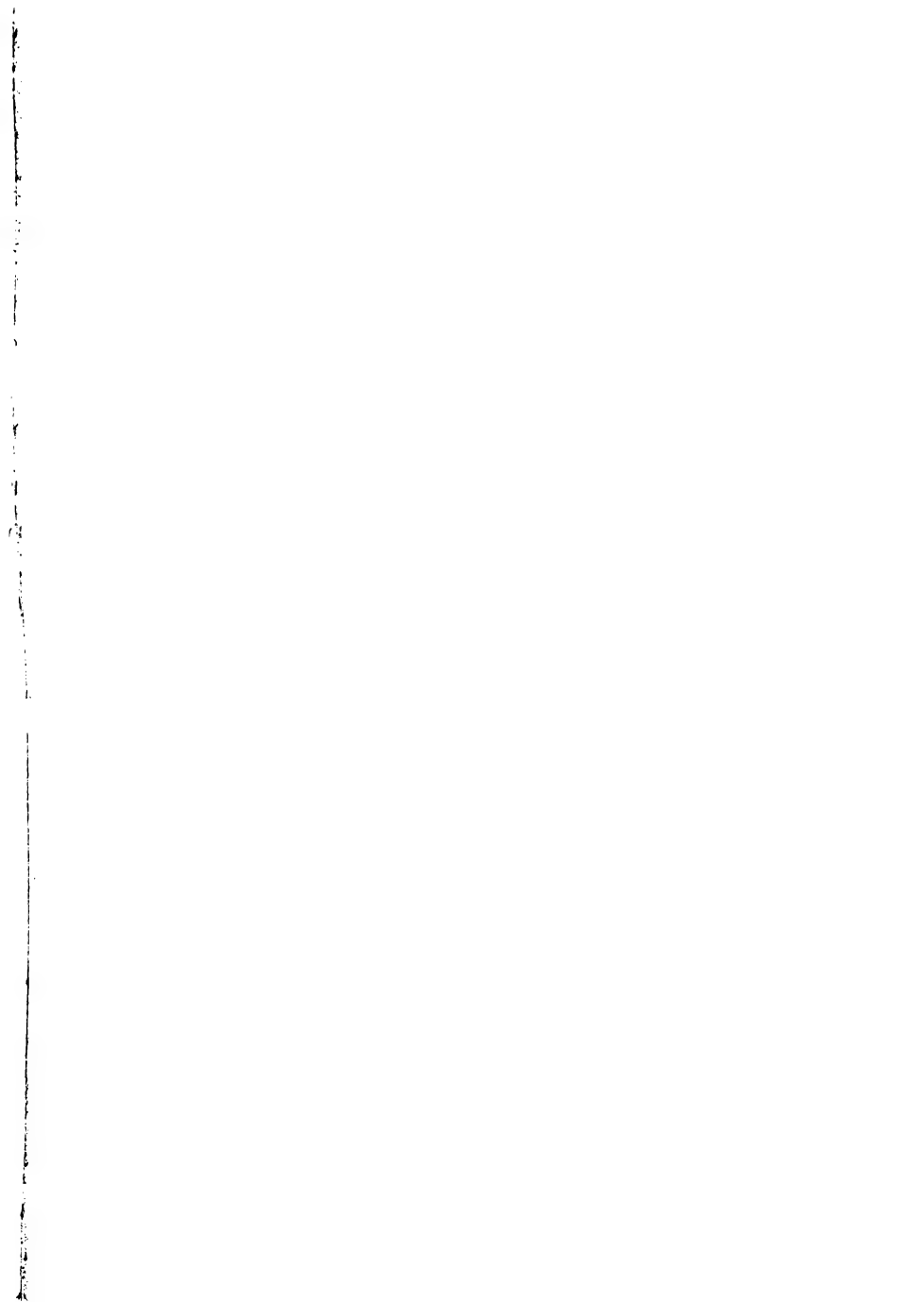
٣. في «أ، ب»: «و على الله».

٤. من قوله: «صلواته على خيرته» إلى هنا - «أ، ب».



الفهارس العامة

١. فهرس الآيات..... ٧٢٧
٢. فهرس الأحاديث..... ٧٣٤
٣. فهرس الآثار..... ٧٤٣
٤. فهرس الأشعار و الأمثال..... ٧٤٦
٥. فهرس الأعلام..... ٧٤٧
٦. فهرس الأماكن..... ٧٥٥
٧. فهرس الكتب الواردة في المتن..... ٧٥٦
٨. فهرس الأديان و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل..... ٧٥٧
٩. فهرس الأيام و الوقائع..... ٧٥٩
١٠. فهرس الأشياء و الحيوانات و النباتات و المأكولات..... ٧٦٠
١١. فهرس مصادر التحقيق..... ٧٦٢
١٢. فهرس المطالب..... ٧٩٠



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة (٢)		
﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾	١١٥	٤٣١
﴿وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾	١٥٠ و ١٤٤	٤٢٩
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٥٤٤، ٤٩٣
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	١٨٤	٥٣٨
﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾	١٨٧	٥٤٦
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ...﴾	١٩٦	٤٩٤
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾	١٧٩	٦٦٥
﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٩٦	٥٥٦
﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	٣٩٠
﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَنْ يَبْعَةَ أَشْهُرٍ...﴾	٢٢٦	٦١٦
﴿وَالْمُطَلَّاقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٢٢٨	٦٢٣
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾	٢٢٩	٦٠٢
﴿وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا...﴾	٢٢٩	٦١٥
﴿فَلَا تَجِلْ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	٢٣٠	٥٧٥

٥٧٦	٢٣٢	﴿ فَلَا تَغْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا... ﴾
٥٧٥	٢٣٤	﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي... ﴾
٥٩٣	٢٣٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَخَخَّمُ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ... ﴾
٥٩٢	٢٣٦	﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ... ﴾
٥٩٢	٢٣٦	﴿ وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِ... ﴾
٤٧٤، ٤٦٣	٢٣٨	﴿ وَ قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾
٧٠٣	٢٨٢	﴿ وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا... ﴾
٦٢٣	٢٣٤	﴿ الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ... ﴾

آل عمران (٣)

٥٥٤، ٥٥٣	٩٧	﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾
----------	----	---

النساء (٤)

٣٢٦	٢	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾
٥٧٤	٣	﴿ فَإِنْ جَاءَكُمْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
٦٩٣، ٦٩١، ٦٨٨	٧	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ... ﴾
٦٧٦	١١	﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾
٧١٣	١١	﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾
٦٨٤	١١	﴿ وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ مَا تُنْفُسُ ﴾
٦٩٦	١١	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾
٦٨٥، ٥٧٠	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بنَاتُكُمْ... ﴾
٣٨٠، ٣٥٩، ٣٣٦	٤٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى... ﴾
٣٦٩	٤٣	﴿ فَتَتِمُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾
٢٨٥، ٢٨٢، ٢٧٩، ٢٧٦	٤٣	﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا... ﴾
٣٥٩، ٢٨٣	٤٣	﴿ وَلَا جُنَاحَ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾

٦٩٧	٩٧	﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمَنَةٍ ﴾
٤٩٩	١٠١	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ... ﴾
٥٠٢، ٥٠١	١٠٢	﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْبْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ... ﴾

(٥) المائدة

٦٧٠	١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾
٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٦٨	٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾
٣٤٧، ٣٣١، ٣١٨، ٢١٦	٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... ﴾
٢٨٥، ٢٨٢، ٢٧٩	٦	﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا... ﴾
٣٣٦، ٣٢٤، ٢٧٦	٦	﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا... ﴾
٣٧٢	٦	﴿ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾
٣٧١	٦	﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾
٣٢٦	٦	﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾
٣٤٢	٦	﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَنْزِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
٣٠١	٩٠	﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ... ﴾
٣٠٠	٩٦	﴿ أَجَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾

(٦) الأنعام

٣٠٠	١٤٥	﴿ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا... ﴾
٥٨٢	١٥٣	﴿ فَاتَّبِعُوهُ ﴾
٧١٦، ٣٠٣	١٤٥	﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى... ﴾

(٧) الأعراف

٣٣٥	١٨٦	﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾
٢٦٨	١٥٧	﴿ وَيَحْزَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾

(٨) الأنفال

٢٩٧، ٢٨٧، ٢٨٢	١١	﴿ وَيُنَزِّلْ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ ﴾
٤٧١	٢٤	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا... ﴾
٦٩٣، ٦٩١، ٦٧٩	٧٥	﴿ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾

(٩) التوبة

٢٨٩	٢٨	﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾
٤٨٩	٦٧	﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾
٥١٧	١٠٣	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾

(١١) هود

٤٧٩	١١٣	﴿ وَ لَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾
٤١٣، ٣٨٠	١١٤	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾

(١٢) يوسف

٤٥٢	٢	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾
-----	---	--

(١٥) الحجر

٦٢١	٩٩	﴿ وَ اعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾
-----	----	--

(١٦) النحل

٣٠٦	٨٠	﴿ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَقَاعًا ﴾
٦٧٠	٩١	﴿ وَ لَا تَتَّقُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾
٧١٧	١١٥	﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ وَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾

(١٧) الإسراء

٤٢٤، ٤١٧، ٣٨٠	٧٨	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السُّنَنِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾
---------------	----	---

(١٨) الكهف

٥٥٣ ٦٧ ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾

(٢٢) الحج

٤٥٨، ٤٥٤ ٧٧ ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾

٥٤١ ٧٨ ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

(٢٤) النور

٦٨٥ ٣١ ﴿وَلَا يَنْدِينُ رَبِّيَنَّهُ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾

٥٨٥، ٥٧٤ ٣٢ ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾

(٢٥) الفرقان

٢٨٦، ٢٧١ ٤٨ ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾

٢٦٤ ٦٣ ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾

(٢٦) الشعراء

٤٥٢ ١٩٣ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾

٤٥٢ ١٩٤ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾

٤٥٢ ١٩٥ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

٤٥٢ ١٩٦ ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾

(٣٣) الأحزاب

٥٨٠ ٥٠ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَصْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾

٤٦١ ٥٦ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

٥٨٢ ١٥٢ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

الدخان (٤٤)

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ ٤٩ ٦٨٢

محمّد (٤٧)

﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْرُ الْكُفْرِ﴾ ٣٦ ٥١٦

الحجرات (٤٩)

﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ٩ ٧٢٠

الذاريات (٥١)

﴿فِي أَمْرِ الْهَيْمِ حَقٌّ مَغْلُومٌ﴾ ١٩ ٥١٧

المجادلة (٥٨)

﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ ٣ ٦٢٠

﴿فَنَحْرِزُ رَقَبَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ٣ ٦١٩

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا...﴾ ٣ ٦١٨

الصف (٦١)

﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ١٤ ٣٢٦

الطلاق (٦٥)

﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ١ ٦٠٦

﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ١ ٦٠٥

المعارج (٧٠)

﴿فِي أَمْرِ الْهَيْمِ حَقٌّ مَغْلُومٌ﴾ ٢٤ ٥١٧

نوح (٧١)

﴿ رَبِّ لَا تَذُرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾ ٢٦ ٤٥٣

المزمل (٧٣)

﴿ فَافْرَعُوا مَا تُبَيِّنُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ٢٠ ٤٥٢، ٤٥٠، ٤٤٦

المدثر (٧٤)

﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ٤ ٣١٣

﴿ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ٥ ٢٩٧، ٢٦٨

الأعلى (٨٧)

﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ ١٤ ٤٣٨

﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ ١٥ ٤٣٨

﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ ١٨ ٤٥٢

﴿ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى ﴾ ١٩ ٤٥٢

البلد (٩٠)

﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ١١ ٦٨٢

(٢)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٤٠٠ الأئمة ضمناً، و المؤذّنون أمناء
- ٥٩٦ أ تريد أن ترجعي إلى رفاعه؟ لا، حتّى تذوق عسيلته و يذوق عسيلتك
- ٣٥٠ إذا استثقل أحدكم نوماً فليتوضأ
- ٣٥٨ إذا التقى الختانان و غابت الحشفة و جب الغسل
- ٢٧١ إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً
- ٥١٩ إذا زادت الإبل على مائة و عشرين استؤنفت الفريضة: في كلّ خمس شاة
- ٥١٩ إذا زادت الإبل على مائة و عشرين ففي كلّ أربعين بنت لبون، و في...
- ٤٨٤ إذا شك أحدكم فليتحجر الصواب، ثمّ السلام، ثمّ يسجد سجدين
- ٤٦٦ إذا فسا أحدكم في الصلاة فليصرف و ليتوضأ و ليعد صلاته
- ٤٤٣ إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمر الله، ثمّ يكبر
- ٤٦٧ إذا قام أحدكم في الصلاة أو رعى فليصرف و ليتوضأ و لين...
- ٤٥٦ إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك
- ٤٤٠ إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك
- ٤٤٦ إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثمّ اقرأ فاتحة الكتاب، ثمّ اركع و ارفع حتّى...
- ٣٥٣ إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحاً بين أليتيه فلا يصرّف حتّى يجد ريحاً...
- ٣٩٠ إذا كان دم الحيض أسود فأمسكي عن الصلاة، و إذا كان الآخر فاغتسلي و صلي

- ٣٣٧ إذا وجدت الماء فأمسسه بجلدك
- ٣٠٤ إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليقله
- ٣١١ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة
- ٣١١ إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرّات
- ٦٠٥ إذا عصيت ربك و بانت منك امرأتك
- ٢٩٥ استنزها عن البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه
- ٤٢٣ أسفروا بالفجر؛ فإنه أعظم للأجر
- ٦٩٧ الإسلام يزيد ولا ينقص
- ٤٤٦ أعد صلاتك؛ فإنك لم تصل
- ٤٨٢ أعد صلاتك؛ فإنه لا صلاة لمن تغرد خلف الصف
- ٣١٨ الأعمال بالنيّات
- ٣٦٤ اغسلي عنك الدم و توضأ لكل صلاة
- ٤٢٢ أفضل الأعمال عند الله الصلاة في أوّل وقتها
- ٤٦٣ أفضل الصلاة طول القنوت
- ٣٨٤ أقلّ الحيض ثلاثة أيّام، وأكثره عشرة أيّام
- ٣٨٥ أقلّ الحيض يكون ثلاثاً و أربعاً و خمساً و لا يجاوز عشراً
- ٦٩٢ الله تعالى و رسوله مولى من لا مولى له، و الخال وارث من لا وارث له
- ٣٣٧ أما أنا فأفيض على رأسي و سائر بدني؛ فإذا فعلت ذلك فقد طهرت
- ٤٧٧ الإمام ضامن
- ٤٥٧ أمرت أن أسجد على سبعة: اليدين، و الركبتين، و أطراف القدمين...
- ٢٩٩ أن الثوب لا يغسل إلّا من أشياء مخصوصة ليس فيها المذي
- ٤٦٥ إن الشيطان يأتي أحدكم و هو في الصلاة فينفخ بين أليتيه، فلا ينصرف...
- ٣٥٤ إن الشيطان يأتي أحدكم و هو في الصلاة، فينفخ بين أليتيه فيقول: أحدثت،...
- ٦١٩ إن الله تعالى عفا لأمتي عما حدثت به نفوسها ما لم يتكلّموا به أو يعملوا به
- ٤٧٤ إن الله تعالى يحدث من أمره ما يشاء، و إنّ فيما أحدث أن لا تتكلّموا في الصلاة
- ٦٩٣ إن الله قد أعطى كلّ ذي حقّ حقه

- ٥٣٦ إن رئي الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية
- ٤٩٤ إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر
- ٥٣٠ إن شئتما أعطيتكما، ولا حظَ فيها لغنيٍّ ولا لذي قوّة مكتسب
- ٤٩٠ إن كنت تقضين يوماً مكانه، وإن كان تطوعاً فإن شئت...
- ٤١٧ إن للصلاة أولاً و آخراً، وإن أوّل وقت المغرب إذا غابت الشمس، و آخره...
- ٤١٤ إنّما أجلكم في أجل ما خلا من الأمم، كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس
- ٣١٥ إنّما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحذكم للغائط فلا يستقبل القبلة و ...
- ٤١٨ إنّما التفريط أن يؤخّر صلاة حتّى يدخل وقت صلاة أخرى
- ٤٩٩ إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به
- ٧١٧، ٣١٩ إنّما الربا في النسئنة
- ٣١٨ إنّما لامرئ ما نوى
- ٢٩٨، ٢٩٥، ٢٩٣ إنّما يغسل الثوب من البول و الدم و المنى
- ٣١٣ إنّما يغسل الثوب من المنى و الدم
- ٢٩٦ إنّما يغسل من بول الأنثى، و ينضح على بول الذكر
- ٣٢٢ إنّما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من الماء، و تفيض الماء ..
- ٣٣٧ إنّما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء، ثمّ تقضي
- ٥٨٩ إنّها يتيمة، فإنّها لا تنكح إلّا بإذنها
- ٥٧٧ أيّما امرأة نكحت بغير إذن موالها
- ٥٨٧، ٥٨٧ أيّما امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل
- ٣٠٩ أيّما إهاب دبغ فقد طهر
- ٥٧٦ الأيم أحقّ بنفسها من وليّها
- ٤١٨ بادروا بصلاة المغرب و طلوع النجوم
- ٤١٤ بعثت و الساعة كهاتين
- ٦٣٠ البيعان بالخيار ما لم يفترقا
- ٦٣١ البيعان بالخيار ما لم يفترقا، و لا يحلّ له أن يفارقه خشية أن يستقبله
- ٤٠٤ بين كلّ أذانين صلاة

- ٧٠٥ البيّنة على المدّعي و اليمين على من أنكر
- ٣٧٨ التراب طهور المسلم ما لم يجد الماء
- ٣٧٨ التراب كافيك و لو إلى عشر حجج
- ٣٦٦ التيمّم ضربة للوجه و الكفين
- ٤٥٩، ٤٥٤ ثمّ ليسجد فيمكن جبهته من الأرض حتّى تطمئنّ مفاصله
- ٤٥٤ ثمّ ليكبّر و ليركع حتّى يطمئنّ راکعاً
- ٦٤٢ الجار أحقّ بدار جاره
- ٦٤٣، ٦٤٢ الجار أحقّ بسقبه
- ٣٧٠ جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً
- ٣١٤ حتّيه، ثمّ اقرصه، ثمّ اغسله
- ٥٦٢ خذوا عني مناسككم
- ٣٠٥ دباغ الأديم ذكاته
- ٣٥٤ دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
- ٥٩٧ دعها؛ كيف و قد شهدت السوداء!
- ٣٠٥ ذكاة الأديم دباغه
- ٥٢٣ رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبيّ حتّى يحتلم
- ٤٣٠ رفع عن أمّتي الخطأ، و النسيان، و ما استكروها عليه
- ٤٦٨ رفع عن أمّتي النسيان و ما استكروها عليه
- ٦٤٢ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة
- ٤١٩ الشفق الحمراء
- ٤٩١ الصائم المتطوّع أمير نفسه؛ إن شاء صام و إن شاء أفطر
- ٤٩٤ الصائم في السفر كالْمفطر في الحضر
- ٤٩٢ صدقة تصدّق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته
- ٤٧٥ صلاتنا هذه لا يدخل فيها شيء من كلام الناس
- ٤٧٧ صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس و عشرين درجة
- ٤٩٩ صلاة السفر ركعتان

- ٤٢٢ الصلاة في أول وقتها
- ٤٨٠ صلّوا على من قال: لا إله إلا الله، وخلف من قال: لا إله إلا الله
- ٤٦١، ٤٥٧، ٤٤٧، ٤٣٩ صلّوا كما رأيتموني أصلي
- ٥٣٦ صوموا الرويته، وأفطروا الرويته، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين
- ٥٩٤ ضمّي إليك ثيابك، والحقني بأهلك
- ٦٢٠ العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه
- ٥٥٨ العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
- ٣٤٨ العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكاء
- ٣٤٨ العينان وكاء السه من نام فليتوضّأ
- ٤٥٤ فإذا فعل ذلك فقد تمّت صلاته
- ٧١٢ فإن أحد أعمر عمرى له ولعقبه فإنها للذي يعطاها، لا ترجع إلى...
- ٥٧٧ فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحلّ من فرجها
- ٦٧٩ فلاؤلى رجل ذكر عصبه
- ٦٧٩ فلاؤلى عصبه ذكر
- ٤٦٩ فلا ينصرف حتّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً
- ٥١٥ في الرقة ربع العشر
- ٥١٥ في مائتي درهم خمسة دراهم، وليس في الزيادة شيء حتّى تبلغ أربعين درهماً
- ٥٢٨ فيما سقت السماء العشر
- ٤٧٢ الكلام يبطل الصلاة، ولا يبطل الوضوء
- ٤٤٩ كلّ صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج
- ٣٠٤ كلّ طعام أو شراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فهو الحلال أكله و شربه...
- ٥٤٧ لا اعتكاف إلا بصوم
- ٢٩٢ لا بأس ببوله و سلحه
- ٣٥٩ لا، بل يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثمّ تفيض الماء عليك...
- ٥٢٦، ٥٢١ لا تأخذ العشر إلا من أربعة: الحنطة و الشعير و الكرم و النخل
- ٥٣٠ لا تحل الصدقة لغنيّ و لا لذي مرّة قويّ

- لا تعمروا ولا ترقبوا، فمن أعمار شيئاً أو أرقبه فسبيله سبيل المواريث
 لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا
 لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب
 لا تؤذَن حَتَّى يستبين لك الفجر
 لا زكاة في مال حَتَّى يحول عليه الحول
 لا شيء في الأوقاص
 لا صدقة و ذو رحم محتاج
 لا صلاة إلا بطهور
 لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها
 لا صلاة إلا بقرأة
 لا صلاة بعد الصبح حَتَّى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر...
 لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
 لا صلاة لمن لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب
 لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
 لا عتق إلا فيما يملك ابن آدم
 لا نكاح إلا بولي
 لا نكاح إلا بولي و شاهدي عدل
 لا يتوارث أهل ملتين
 لا يجزئ أحدكم دون ثلاثة أحجار
 لا يحرم الحرام الحلال
 لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه
 لا يخرج وقت صلاة ما لم يدخل وقت صلاة أخرى
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 لا يغلق الرهن، الرهن من راهنه الذي رهنه؛ له غنمه و عليه غرمه
 لا يغمس يده في الإناء حَتَّى يغسلها
 لا يفسد الحرام الحلال، و إذا فجر رجل بامرأة فلا عليه أن ينكح أمها و بنتها

- ٤٤٣ لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الوضوء مواضعه، ثم يستقبل...
- ٤٦٢ لا يقبل الله صلاة إلا بطهور و الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله
- ٣٨٠ لا يقبل الله صلاة بغير طهور
- ٦٦٤ لا يقتل اثنان بواحد
- ٣١٥ لا يكفي أحدكم أن يستنجي بدون ثلاثة أحجار
- ٣٥٣ لا ينفتل من صلاته حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً
- ٥٧٦ ليس أحد من أوليانك حاضراً و لا غائباً إلا و يرضى بي
- ٥١٦ ليس على المسلم في عبده و لا في فرسه صدقة
- ٥٤٧ ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه على نفسه
- ٥١٨ ليس فيما دون خمس أواق صدقة
- ٥٢٧ ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة و لا زكاة
- ٧٠٥ ليس لك إلا شاهدان أو يمينه
- ٤٩٥، ٤٩٤ ليس من البرّ الصيام في السفر
- ٦٧٩ ما أبقت الفرائض فلاولى ذكر
- ٢٩٢ ما أكل لحمه فلا بأس ببوله
- ٣٠٧ ما بان من البهيمة و هي حيّة فهو ميتة
- ٥٢٧ ما سقته السماء ففيه العشر، و ما سقي بنضح أو غرب ففيه نصف العشر
- ٦٠٣ ما هكذا أمرك ربك، و قد أخطأت السنة، و السنة أن تستقبل الطهر...
- ٦٣٠ المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع الخيار
- ٤٥٨ مثل الذي يصلي و هو عاقص شعره، مثل الذي يصلي و هو مكتوف
- ٦٠٣ مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ليطلقها إن شاء
- ٣٦٤ المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
- ٤٤٣، ٤٣٩ مفتاح الصلاة الطهور، و تحريمها التكبير، و تحليلها التسليم
- ٥٨١ ملكتكها بما معك من القرآن
- ٣٤٩ من استجمع نوماً فعليه الوضوء
- ٦٣٧ من أسلف فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم إلى أجل معلوم

- ٦٣٦ من أسلم فليسلم في كبل معلوم و وزن معلوم إلى أجل معلوم
- ٥٤٢ من أفطر في شهر رمضان فعليه ما على المظاهر
- ٥٧٧ من باع عبداً و له مال
- ٦٩٢ من ترك كلاً فإلّا، و من ترك مالا فلورثته، و أنا وارث من لا وارث له...
- ٦٨٨ من ترك مالا فلاأهله
- ٥٧٠ من تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها حرمت عليه أمها، و ...
- ٤٨٥ من شك في صلاة فليسجد سجدين بعد ما يسلم
- ٥٣٩ من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم
- ٤١٥ من فاتته صلاة العصر حتى غربت الشمس فكأنما وترأهله و ماله
- ٥٤٥ من كان عليه شيء من قضاء شهر رمضان: إن شاء صامه متتابعاً، و ...
- ٤٨٩، ٤٢٥، ٤١١ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
- ٣٤٩ من نام فليتوضأ
- ٥٥٥ من وجد من الزاد و الراحلة ما يبلغه الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهودياً...
- ٥٢٣ من ولي يتيماً له مال فليتجر، و لا يتركه حتى تأكله الصدقة
- ٣١٥ و ليستنج بثلاثة أحجار
- ٣٥٦ نعم إذا رأيت الماء
- ٥٦٥ نعم، كما لو كان على أبيك دين فقضيته نفعه
- ٢٨٧ نعم، و بما أفضلت السباع
- ٥٢٤ نفقة الرجل على عياله صدقة
- ٥٣٨ و إن غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين
- ٤٧٢ و إن مما أحدث الله أن لا يتكلموا في الصلاة
- ٤٨٥ و في كل سهو سجدة بعد ما يسلم
- ٥١٥ هاتوا زكاة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً
- ٣٤٢، ٣٣٩، ٣٢٨ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به
- ٢٨٨ الهر ليس بنجس
- ٢٩٥ يغسل من بول الجارية، و ينضح على بول الصبي ما لم يأكل الطعام

- ٦٧٩ يقسم المال على أهل الفرائض، فما تركت فلاولى ذكر قرب
٤٧٩ يؤمّكم أقرأكم

أمير المؤمنين ﷺ

- ٣٥٦ إنّما الغسل من الماء الأكبر
٧١٩ أيّكم يأخذ عائشة في سهمه؟!
٦٢٥ أيّما امرأة نكحت في عدّتها فإن لم يدخل بها زوجها الذي تزوّجها...
٧٠٣ كان النبي صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة الشاهد الواحد مع يمين
٣٤٣ الكتاب المسح على الخفين
٣٤٣ ما أبالي أمسحت على الخفين أو على ظهر غير بالفلاة
٣٣٢ ما نزل القرآن إلّا بالمسح
٥٩٥ يؤجل العنين سنة فإن وطئ وإلا فرّق بينهما

الإمام الباقر ﷺ

- ٢٦٤ أمّا عبد الله فيدي التي أبطش بها...

الائمة ﷺ

- ٢٧٢ أنّ الماء إذا بلغ كراً لم يتنجسه ما يقع...

فهرس الآثار

٥٠٩	ابن عباس	آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله...
٤٩٢	يعلى بن منية	أباح الله القصر في الخوف؛ فأين القصر في غير الخوف؟
٤٥٩	ابن عباس	أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يسجد على سبعة...
٤٥٦	ابن عباس	أمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يسجد على سبع...
٤٠٨	أنس بن مالك	أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بلالاً أن يشفع الأذان...
٧٠١	ابن عباس	أن النبي صلى الله عليه وآله قضى باليمين مع الشاهد
٤٢٠	النعمان بن بشير	أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي العشاء...
٥٥٩	ابن عباس	أن النبي صلى الله عليه وآله وقت لأهل المشرق العقيق...
٤٠٨، ٤٠٣	سويد بن غفلة	إن بلالاً أذن بمنى صوتين صوتين، وأقام مثل ذلك
٦٣٣	جابر	أن رجلاً من الأنصار أعتق عبداً له عن دبر منه واحتاج
٣٣٢	ابن عباس	إن في كتاب الله المسح، و يأبى الناس إلا الغسل
٥٠٦	أبي بن كعب	انكسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وآله فصلى...
٤٢٠	ابن عمر	إنما الشفق الحمراء
٤١٤	ابن عباس	أنه جمع بين الصلاتين في الحضر لا لعذر
٤٢٧	الصباح	أنه نهى عن الصلاة في وقت الطلوع واستواء الشمس و...
٣٢١	أم سلمة	إنني امرأة أشدّ ضفر رأسي، أو أنقضه
٣٨٩	أبو هريرة	أول الحيض أسود، ثم رقيق، ثم صديد، ثم أصفر
٦٢٥	عمر	أيما امرأة نكحت في عذتها فإن لم يدخل بها زوجها الذي...

- ٥٩٤ تزوج النبي صلى الله عليه وآله بامرأة من غفار، فلما خلا... أبي بن كعب
- ٦٧٦ جلست إلى ابن عباس، فجرى ذكر الفرائض والمواريث عبيد الله بن عبد الله
- ٤٩٠ جلس رسول صلى الله عليه وآله عام الفتح... أم هانئ
- ٥٠٧ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله مستسقياً فصلّى ركعتين... ابن عباس
- ٥٠٧ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً مستسقياً فصلّى... أبو هريرة
- ٣٥٧ رخص في بدء الإسلام للمجامع أن يتوضأ، ثم أمرنا رسول الله... أبي بن كعب
- ٦٧٦ سبحان الله! أترون الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في... ابن عباس
- ٣٤٣ سبق كتاب الله المسح على الخفين ابن عباس
- ٤٠٧ سمعت بلالاً يؤذن مثني مثني سويد بن غفلة
- ٤٠٢ سمعت بلالاً يؤذن مثني مثني، و يقيم مثني مثني سويد بن غفلة
- ٤٥٧ شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله حرّ الرضاء... خباب بن الارت
- ٦٠٣ طلقت امرأتي و هي حائض ثلاثاً، فأمرني النبي ابن عمر
- ٣٣٢ غسلتان و مسحتان ابن عباس
- ٤٧٠ قدمت على النبي صلى الله عليه وآله من أرض الحبشة... ابن مسعود
- ٤٧٤ قدمت من أرض الحبشة فوجدت النبي صلى الله عليه وآله... ابن مسعود
- ٤٦٤ قنت رسول الله صلى الله عليه وآله شهراً، ثم ترك عمر
- ٦٠٩، ٦٠٢ كان الطلاق الثلاث على عهد النبي صلى الله عليه وآله و... ابن عباس
- ٤٦٤ كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقنت في الصبح إلى... أنس
- ٥٠٨ كان زيد بن أرقم يصلي على جنازتنا و يكبر أربعاً، فلما كان... ابن أبي ليلى
- ٣٤٨ كان رسول الله صلى الله عليه وآله يأمرنا إذا كنا... صفوان بن عسال المرادي
- ٦٧٧ كل فريضة لم يهبطها الله عن فريضة إلى أخرى فهو ما أخر و... ابن عباس
- ٣٨٨ كنا نعد الصفرة و الكدرة في أيام الحيض حيضاً عائشة
- ٤٥٥ كنا نقول إذا جلسنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله... ابن مسعود
- ٣٤٣ لأن تقطع رجلاي بالمواشي أحب إلي من أن أمسح على الخفين عائشة
- ٦٠٩ لقد تعجلتُ امرأة كان لكم فيه أناة، و ألزمهم الثلاث عمر
- ٥٢٧ لنبي صلى الله عليه وآله أمر أن يخرص الكرم كما... عتاب بن أسيد

- ما نسيت من الأشياء فلم أنس تسليم رسول الله...
 ٤٤٠ عبد الله بن مسعود
- نزلت هذه الآية في التطوع خاصة
 ٤٣١ ابن عمر
- نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلاة نصف النهار
 ٤٢٧ أبو هريرة
- والله ما أدري أيكم قدم الله و أيكم أخر، فما أجد شيئاً هو...
 ٦٧٧ عمر
- هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله
 ٥٠٨ زيد بن أرقم
- يا بن عباس، فمن أول من أعال الفرائض؟
 ٦٧٧ زفر بن أوس
- يا رسول الله، أنا عمها و وصي أبيها، زوّجتها من...
 ٥٨٩ قدامة
- يا رسول الله، إنني دفعت إليها حديقة هي خير مالي، فاردد...
 ٦١٥ خولة
- يا رسول الله، إنني نذرت أن أعتكف يوماً في الجاهلية
 ٥٤٧ عمر
- يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟
 ٥٥٦ عائشة

(٤)

فهرس الأشعار والأمثال

٣٩٤	إذا نفس المنفوس من آل خالد
٦٤٣	أيا جارتِي، بينِي؛ فإنك طالقهِ
٦٨٣	ثم قالوا: تحبُّها؟ قلت: بهراً
٣٣٤	كبير أناس في بجاد مزمل
٣٣٥	معاوي إننا بشر فأسجح
٦٢١	و إني لأرجوكم على بطاء سعيكم
٣٣٥	هل أنت باعث دينار لحاجتنا
٣٣٣	جحر ضبٌ خرب

(٥)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء ﷺ	٧٢٣، ٧١٢، ٧٠٥، ٧٠٣، ٦٩٤، ٦٩٣
محمّد = رسول الله = النبي ﷺ، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٨٤، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٢، ٦١٥، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٦٤، ٦٧٩، ٦٨٨، ٦٩٢	أمير المؤمنين = عليّ بن أبي طالب ؑ، ٢٦٢، ٢٩٥، ٣٣٢، ٣٤٣، ٣٥٦، ٥٣٦، ٥٩٥، ٦٢٥، ٦٨٢، ٧٠٣، ٧١٩، فاطمة ؑ، ٤٩٠، الحسن بن عليّ عليه السلام، ٢٦٣، الحسين بن عليّ ؑ، ٢٩٥، أبو جعفر الباقر ؑ، ٢٦٤، أبو عبد الله جعفر بن محمد ؑ، ٢٨٩، ٧٠٣، ب: الأعلام، إبراهيم النخعي = إبراهيم = النخعي، ٢٨٠، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٦٨، ٤٨١، ٥٤٤، ٥٥٧، ٦٤٩، ٦٨٧، ابن أبي عمران (أحمد بن أبي عمران البغدادي)، ٣٨٦، ابن أبي مليكة (عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة)، ٤٦٦، ابن الأعرابي (محمّد بن زياد الكوفي)، ٦٨٩، ابن العاص (عمرو بن العاص)، ٥٧٠

٣٠٢، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤،
 ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٦٣، ٣٦٥،
 ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦،
 ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢،
 ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٩،
 ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤،
 ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٨،
 ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١،
 ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٨٣،
 ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٦،
 ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠،
 ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٥،
 ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٦١،
 ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٣،
 ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٠١،
 ٦٠٩، ٦١١، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٤،
 ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥١،
 ٦٥٢، ٦٦٤، ٦٩٠، ٧٠١، ٧٠٩، ٧١١، ٧١٢،
 ٧٢٠

أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني)،
 ٣٣٩، ٤٥٧، ٤٦٦

أبو ذر، ٣٧٨

أبو سعيد الخدري، ٣٥٨، ٥٢٧

أبو سلمة (بن عبد الرحمن بن عوف

المدني)، ٦٨٨

أبو طلحة (زيد بن سهل الأنصاري)، ٥٤٠

أبو عبيدة معمر بن المثنى، ٣٦٩

ابن القاسم (عبد الرحمن بن القاسم
 العتقي)، ٣٤١، ٧٠٩

ابن الماجشون (عبد الملك بن عبد العزيز
 التيمي)، ٥٨٣

ابن المنذر (إبراهيم بن المنذر الحزامي)،
 ٣٤١

ابن خالة بختيار عز الدولة، ٢٦٣

ابن خيران (الحسين بن صالح بن خيران
 البغدادي)، ٣٩٨

ابن دريد، ٣٦٩

ابن شبرمة، ٤٦٢، ٥٢٣

أبو إسحاق المروزي، ٧١٢

أبو الأسود الدؤلي، ٦٩٦

أبو الجارود زياد بن المنذر، ٢٦٤

أبو الحسن علي بن الحسين، ٢٦٣

أبو الحسين أحمد بن الحسن، ٢٦٣

أبو الزناد (عبد الله بن ذكوان)، ٥٩١

أبو العالية (رفيع بن مهران الرياحي)، ٣٣٠

أبو أمانة الباهلي، ٣٨٤، ٦٩٣

أبو بكر (بن أبي قحافة)، ٤٦٩، ٤٨١، ٦٠٢،

٧٠٣، ٦٠٩

أبو بكر بن داود الأصفهاني، ٣٢٦

أبو ثور، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٤، ٤٩٥

أبو جعفر الطحاوي، ٢٨٩، ٣٨٤، ٤٧٣

أبو حنيفة، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١،

٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦،

- أبو عليّ الجبائيّ = أبو عليّ، ٣٣١، ٤٣٢
أبو عمر غلام ثعلب، ٦٨٩
أبو قتادة (الأنصاري)، ٢٨٧، ٤١٠
أبو لبابة (الأنصاري)، ٦٩٣
أبو محذورة (المؤذن الجمحي)، ٤٠١
أبو محمد الحسن الملقّب بالناصر، ابن أبي الحسين أحمد، ٢٦٢
أبو محمد الحسن بن أحمد أبي الحسين، ٢٦٢
أبو محمد الناصر الكبير، ٢٦٣
أبو موسى الأشعري، ٣٤٦
أبو هاشم (الجبائي)، ٤٣٢
أبو هريرة، ٢٨٦، ٣٠٤، ٣١١، ٣١٥، ٣٥٣، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٩، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٩٣، ٥٠٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٦٨٨، ٦٩١، ٧٠٢
أبو يوسف، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٩١، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٤٢، ٤٤٩، ٤٥١، ٥٠٧، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٣١
أبيّ بن كعب، ٣٥٧، ٥٠٦، ٥٩٤
أحمد بن حنبل = أحمد = ابن حنبل، ٢٧٧، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٤٥، ٣٩٨، ٤٦٠، ٤٨١، ٤٩٥، ٥٢١، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٥٦
٥٦٠، ٥٨٨، ٦١١، ٦١٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٦٤
أسامة بن زيد، ٥٨٤
إسحاق بن راهويه = إسحاق، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٩٨، ٤٦٠، ٤٨١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٦١١
٦٦٤، ٦٤٩، ٦١٥
أسماء، ٣٨٩
الأسود (بن يزيد النخعي)، ٤٠٢، ٤٠٧
الإصطخري، ٣٩٨
الأعرابي، ٤٤٠، ٤٥٨
الأعشى، ٦٤٣
الأعمش، ٦٨٧
أم سلمة، ٣٢١، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٥٩، ٥٦٢، ٥٧٦
أم فروة، ٤٢٢
أم هانئ بنت أبي طالب، ٤٩٠، ٤٩١
أنس بن مالك، ٢٩٢، ٣٨٤، ٤٠٨، ٤٦٤، ٥١٣، ٥١٩، ٥٣٦
الأوزاعي، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٦٥، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤١٠، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٩٦، ٥٠٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٧١
٥٩١، ٥٩٧، ٦١١، ٦١٣، ٦٦٤
بختيار عزّ الدولة، ٦٦٣
البراء بن عازب، ٢٩٢
بلال، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٠
تماضر، ٦٠٦
ثابت بن الدحداح، ٦٩٢
ثابت بن قيس، ٦١٢

- ثعلب، ٦٨٩
ثوبان، ٤٨٥
الثوري، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٣، ٤٨٣، ٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٧١، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٣، ٦٢٢، ٦٣٣، ٦٦٤
جابر بن عبد الله الأنصاري = جابر، ٤٢١، ٥١٨، ٦٣٣، ٦٤٢، ٦٨٧، ٧٠٢، ٧١٢
جبير بن مطعم، ٤١٠
جوهر، ٦٦٤
الحسن بن أبي الحسن البصري = الحسن البصري = الحسن، ٢٨٠، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٩٢، ٤٤٦، ٤٩٦، ٥٣٨، ٥٥٢، ٦١٣، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٣٣، ٦٤٩، ٦٦٤
الحسن بن زياد (اللولؤي)، ٤٠٠
الحسن بن صالح بن حي = الحسن بن حي = ابن حي، ٢٧٠، ٢٩١، ٢٩٧، ٣١٠، ٣١٧، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٦٦، ٣٨٥، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٦، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٩٥، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٣، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٩١، ٦٢٢
الحسن بن عمر بن علي السجّاد زين العابدين بن الحسين السبط الشهيد ابن
- مجاهد، ٤٩٧، ٥٦٩، ٦١٨
الحسين (بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام)، ٢٦٤
الحكم (بن عتيبة الكندي)، ٥٩٥
حمّاد (بن أبي سليمان الأشعري)، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٨١
حمزة بن عمرو الأسلمي، ٤٩٤
حميد الأعرج، ٢٩٢، ٣٤٧
ختّاب بن الأرت، ٤٥٧
خزيمة بن ثابت، ٧٠٣
الخليل (بن أحمد الفراهيدي)، ٦٨٩
خولة بنت يسار، ٣١٣، ٦١٥
داود بن أبي هند، ٤٩٨
داود بن علي الأصفهاني = داود، ٢٧٨، ٢٨١، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٤، ٤٩٩، ٥٤٤، ٥٧٢، ٥٩٥، ٦١٨، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٣
ذو اليدين، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٥
ربيعة بن أبي عبد الرحمن = ربيعة، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٨، ٤٩٦، ٥٧١، ٦٢٢، ٦٦٤، ٦٦٥
رشيد الثقفي، ٦٢٥
رفاعة بن مالك = رفاعة، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٤، ٤٥٩
زفر بن الهذيل = زفر، ٢٩١، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٩٣، ٥٢٥، ٦٤٦، ٦٧٨
زفر بن أوس النصري، ٦٧٧
الزهري، ٢٨١، ٣٢٠، ٣٥٧، ٣٦٦، ٤٤٢، ٤٥٥

٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٣،

٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦،

٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١،

٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٣٧،

٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥١، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨،

٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧١، ٥٧٣،

٥٧٩، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩٢، ٥٩٣،

٥٩٥، ٥٩٧، ٦٠١، ٦٠٤، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢،

٦١٣، ٦١٤، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٠،

٦٣٣، ٦٣٥، ٦٤١، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٦٢،

٦٦٤، ٦٩١، ٧٠١، ٧١١، ٧١٢، ٧٢٠

[شدّاد مولى] عياض بن عامر، ٤٠٤

شريح، ٦٤٩

الشريف الأجل المرتضى علم الهدى رضى

الله عنه، ٢٦٧

شريك، ٣٧٧

الشعبي، ٣٣٠، ٤٩٩، ٦٤٩

الصباح، ٤٢٧

صفوان بن عسال المرادي، ٣٤٨

الضحّاك، ٦٦٤

طاوس، ٤٩٩، ٦١٨

طليحة (بنت عبد الله)، ٦٢٥

عائشة، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٨٨، ٤٤٠، ٤٩٦،

٥٤٦، ٥٥٦، ٥٦١، ٦٩١، ٧١٩

عاصم بن عدي، ٦٩٢

عبادة بن صامت، ٤٤٩

٥٠٧، ٥٧١، ٥٩٧، ٦١٥، ٦١٨، ٦٦٣، ٦٧٦،

زيد بن أرقم، ٤٧٣، ٥٠٨

زيد بن ثابت، ٣٥٨

زيد (بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي

طالب عليهم السلام)، ٢٦٤

سعد بن أبي وقاص، ٤٨٤

سعيد الأعرج، ٢٨٩

سعيد بن المسيّب، ٣٣٨، ٤١٠، ٤٧٨، ٤٩٧،

٤٩٨، ٦٦٤، ٦٩٦

سعيد بن جبيرة، ٤٩٦، ٥٥٢، ٥٥٧

سلمان، ٥٨٤

سويد بن غفلة، ٤٠٢، ٤٠٧

سهلان السالم الدّيلمى، ٢٦٣

سهل بن حنيف، ٦٩١

سهل بن سعد الساعدي، ٣٥٧، ٤٣٩، ٦٠٣

الشافعي، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧،

٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٧،

٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥،

٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١،

٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨،

٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣،

٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٠،

٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤،

٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٦،

٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣،

٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٨،

- عبد الرحمن بن أبي ليلى = ابن أبي ليلى، ٣٢٠، ٣٣٨، ٣٦٦، ٤٦٣، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥٢٢، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٣٣
- عبد الرحمن بن الزبير = ابن الزبير، ٥٩٦، ٦٦٣، ٥٦٩، ٦٨٧
- عبد الرحمن (بن عوف)، ٦٠٦
- عبد الله بن أبي قتادة، ٤٤٧
- عبد الله بن الحسن، ٣٩٠، ٣٩٢
- عبد الله بن المغيرة، ٢٨٩
- عبد الله بن جعفر (بن أبي طالب)، ٤٨٤
- عبد الله بن زيد الأنصاري، ٣٥٣، ٤٠١، ٤٠٧
- عبد الله بن عباس = ابن عباس، ٣١٩، ٣٢٩
- ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤١٤، ٣٤٣، ٣٣٢
- ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٣٦
- ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨٦، ٦٠٢
- ٦٠٩، ٦١١، ٦٢٢، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٩
- ٦٨٢، ٦٨٧، ٧٠١، ٧١٧
- عبد الله (بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام)، ٢٦٤
- عبد الله بن عمر = ابن عمر، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٩٣
- ٤٩٦، ٤٩٧، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٤
- ٥٤٥، ٥٥٢، ٥٧٠، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٣، ٦٠٥
- ٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣٧
- عبد الله بن مسعود = ابن مسعود، ٤٢٢، ٤٣٩
- ٤٤٠، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٤
- ٥١٣، ٥١٤، ٥٣٦، ٥٩٥، ٦٢٢
- عبد الله بن معقل المزني، ٦٩٥
- عبد الملك بن حبيب، ٣٨٦
- عبد المنذر، ٦٩٣
- عبيد الله بن الحسن العنبري، ٤٧٣، ٣٨٨
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ٦٧٦
- عبيد بن عمير، ٣١١
- عتّاب بن أسيد، ٥٢٧
- عثمان البتي، ٦٠٩، ٦١١، ٦٣٣
- عثمان (بن عفّان)، ٧٠٣
- عثمان بن مظعون، ٥٨٨
- عدي بن ثابت، ٣٦٤
- عطاء الخراساني = عطاء، ٤٧٧، ٤٩٧
- ٦٦٤
- عطاء بن سيّان، ٦٩٤
- عكرمة، ٣٣٠
- علي بن عمر الأشرف، ٢٦٤
- عمّار بن ياسر، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٣
- ٣٦٦
- عمران بن الحصين، ٤١٠، ٤٨٤
- عمر بن أبي ربيعة، ٦٨٣
- عمر بن أبي سلمة، ٥٧٦
- عمر بن الخطاب، ٢٦٤، ٣٥٨، ٤٦٤، ٤٦٩
- ٤٧٣، ٤٩٢، ٥٤٧، ٥٨٤، ٥٩٥، ٦٠٢، ٦٠٩
- ٦٢٥، ٦٧٧، ٦٩١، ٧٠٣
- عمر بن علي بن الحسين، ٢٦٤
- عمرو بن الشريد، ٦٤٢

٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٣،

٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٥،

٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨،

٥٢٣، ٥٢٥، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٦،

٥٥٢، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٨٠، ٥٨٥،

٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٧، ٦١٠، ٦١١، ٦١٣، ٦١٨،

٦١٩، ٦٢٢، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٩١،

٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢،

محمّد بن الحسن (بن فرقد الشيباني) =

محمّد، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٩١، ٣١٣، ٣٥٥،

٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٩،

٤١٢، ٤١٦، ٤١٩، ٤٤٢، ٤٥١، ٥٠٧، ٥١٤،

٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٧٣، ٧١١،

محمّد بن الحنفية، ٦٩٥

محمّد بن جرير الطبري = ابن جرير

الطبري، ٣٣٠، ٥١٩،

محمّد بن سيرين = ابن سيرين، ٥٣٨، ٥٥٧،

٦٢٢، ٦٦٣،

محمّد بن عبد الملك بن أبي معذورة، ٤٠٨،

المزني، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٥، ٣٨١، ٥٥٤،

مسروق، ٦٩٥،

معاذ بن جبل = معاذ، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٦، ٦٦٣،

٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧،

معاوية بن أبي سفيان، ٦٩٥، ٦٩٧،

معاوية بن الحكم، ٤٧٤،

معز الدولة، ٢٦٢، ٢٦٣،

عمرو بن دينار، ٣٤٧، ٧٠١، ٧٠٢،

عمرو بن شعيب، ٥٢٧،

عون بن مخراق، ٣٣٥،

عويمر العجلاني، ٦٠٣، ٦٠٤،

عيسى بن أيان، ٢٨٢،

فاطمة بنت أبي حبيش، ٣٦٤، ٣٩٠،

فاطمة بنت أبي محمد الحسن بن أحمد أبي

الحسين، ٢٦٢،

فاطمة بنت قيس، ٥٨٤،

القاسم بن محمد، ٣٨٤،

قدامة بن مضعون، ٥٨٨، ٥٨٩،

قيس بن قهد، ٤٢٥،

كبشة بنت كعب بن مالك، ٢٨٧،

كعب بن مالك، ٢٨٧،

كنز حجر بنت سهلان السالم الديلمي،

٢٦٣،

لبابة بنت الحارث، ٢٩٥،

الليث بن سعد = الليث، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٨،

٣٤٦، ٣٦٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٤٦٠، ٤٦٢،

٥٧١، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦٢٢،

مالك، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٦،

٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٢،

٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٦، ٣٣٨،

٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٩،

٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢،

٣٩٨، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٨،

المغيرة بن شعبة، ٤٨٤، ٥٨٩، ٥٩٥	نوح عليه السلام، ٤٥٣
المقدام بن معدي كرب، ٦٩٢	الوليدة، ٤٩٠
الناصر، ٢٦١، ٢٦٧	هشام بن عروة، ٥٤٦
نافع (القرشي)، ٥٤٥	هشيم، ٤٩٨
النظام (إبراهيم بن سيار البصري)، ٤٣٢	يحيى بن أكتم، ٣٨٦
النعمان بن بشير، ٤٢٠	يعلی بن منية، ٤٩٢
نعيم بن عبد الله، ٦٣٣	

(٦)

فهرس الأماكن

القبلة، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٧، ٥٠٢، ٥٠٦
الكعبة، ٤٣٠
الكوفة، ٣٢٦، ٤٠٥
مدينة السلام = المدينة، ٢٦٣، ٢٩٢، ٥٥٨
المسجد، ٥٧٤
مسجد الشجرة، ٥٥٨، ٥٥٩
المسلخ، ٥٥٨
المشرق، ٥٥٨
المعادن، ٣٧٠
مكة، ٥٤٧
اليمن، ٥٢١، ٥٢٦

البصرة، ٣٢٦، ٧١٩
بطن العقيق، ٥٥٨
بغداد، ٢٦٢
بين الصفا والمروة، ٥٦٢
جمرة العقبة، ٥٦١
الحبشة، ٤٧٠، ٤٧٤
الديلم، ٢٦٣
ذات عرق، ٥٥٨، ٥٥٩
ذو الحليفة، ٥٥٩
العراق، ٧٠٣
العقيق، ٥٥٨
غمرة، ٥٥٨

(٧)

فهرس الكتب الواردة في المتن

كتاب الجمهرة، ٣٦٩	القرآن = الكتاب = كتاب الله، ٣٣٣، ٣٤٣،
كتاب السنن، ٣٣٩	٤٥٣، ٤٥١، ٥٠١، ٥١٦، ٤٥١، ٥٨١، ٥٨٥،
كتاب العين، ٦٨٩	٦٠٦، ٦١٩، ٦٧٩، ٦٨٨، ٦٩٦، ٦٩٧
مسائل أصول الفقه، ٤٣٠، ٤٣٥	الإملاء، ٤٠٩
مسائل الخلاف، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣١٩،	تنزيه الأنبياء و الأئمة، ٧١٨
٣٢٢، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٧، ٧٢٣	الصحف الأولى، ٤٥٣
	كتاب الأم، ٣٢٣

(٨)

فهرس الأديان و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

الإمامية، ٢٧٢	الأئمة عليهم السلام، ٦٦٦، ٧١٨، ٧٢١
الأموية، ٢٦٤	أصحاب أبي حنيفة = أصحابه، ٢٨٨، ٢٦٩،
الأئمة، ٢٨٣، ٢٩٣، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٧٥	٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١،
الأنبياء عليهم السلام، ٧١٨	٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٧٤،
الأنصار، ٣٥٨، ٦٣٣، ٦٩٤	٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٨،
أهل البغي، ٧١٩	٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢٨، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٦٥،
أهل البيت عليهم السلام، ٢٧٩، ٤٧٩، ٥٠٨	٤٧٦، ٤٩٩، ٤٨٣، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٦،
أهل التفسير، ٣٤٧	٥١٧، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٧١،
أهل الحرب، ٧١٩	٥٩١، ٥٩١، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٤، ٦١٧، ٦٣٣،
أهل الحق، ٧٢٠	٦٣٤، ٦٦٤، ٦٩٠، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧٢٠
أهل الظاهر، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٩٩	الإسلام، ٢٦٣، ٤٦٩، ٤٨٨، ٥٤٧، ٥٦٦، ٦٩٤،
أهل العدل، ٤٣٢	٦٩٨، ٦٩٧
أهل العراق، ٥٥٨، ٥٥٩	أصحاب الحديث، ٢٧١، ٢٨٧، ٥٦٠، ٦٨٢
أهل العربية، ٣٣٥	أصحاب الشافعي، ٣٩٨، ٤٣١
أهل العلم، ٢٧٣	أصحاب العدد، ٥٣٧
أهل اللغة، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٩٤، ٤٢٠	أصحاب الفرائض، ٦٨١
أهل المدينة، ٥٥٩	أصحاب داود، ٣٨٨
أهل المشرق، ٥٥٨	أصحاب مالك، ٣٤١

أهل النقل، ٤٦٠	الفقهاء، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٨
أهل دار الحرب، ٧١٩	٣١٥، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٠، ٣٥٧
البصريون، ٣٧٢	٣٥٩، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٣٣
بنو آدم، ٢٩٤	٤٣٧، ٤٦٠، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥١٣
التابعون، ٣٤١، ٣٥١، ٣٥٨، ٥٥٥	٥٣٦، ٥٤٣، ٥٥٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٣، ٦٠١
جماعة من السلف، ٣٤١	٦٠٨، ٦١٦، ٦١٧، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٥، ٦٦٢
الحضرمي، ٧٠٥	٦٦٩، ٦٧٣، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٩٤، ٦٩٦، ٧١٣
خثعم، ٥٦٥	٧١٦، ٧١٩، ٧٢٢
الذمي، ٧١٦	فقهاء الشيعة، ٣٢٧
الرواة، ٣٥٠	قوم من السلف، ٣٤٦
السلف، ٤٩٧، ٦٣٤	الكفار، ٥٨٢
الشيعة الإمامية، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢	الكندي، ٧٠٥
٢٩٧، ٢٩٨، ٦٦٢، ٧٢٢، ٤٨٦	المتكلمون، ٤٣٢
الصحابة، ٣١٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٨، ٥٥٥	محاربو البصرة، ٧١٩
٥٧٢، ٥٩٥، ٦٢٤، ٦٩١	محصلو الفقهاء، ٦٤٤
العباسية، ٢٦٤	المحصلون من أصحاب أبي حنيفة، ٤٦٥
العرب، ٣١٨، ٣٢٦، ٦٨٩، ٦٩٢	المحققون، ٤٣٢
عريثة، ٢٩٢	المخالفون، ٣١٩، ٧٢٣
العلماء، ٢٩٣	المسلمون، ٤٧٥، ٤٨٩، ٦٦٦، ٦٩٤، ٦٩٨
العلويون، ٢٦٣	٣٠١، ٦٧٦
غفار، ٥٩٤	مذهب الزيدية، ٣٣٦
الفرقة المحقة، ٢٧٦، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥	النحويون، ٣٧٢
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٥٩	النصراني، ٢٨٩، ٥٥٥
٣٦٤، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩٠، ٤٠١، ٤٢٧	اليهودي، ٢٨٩، ٥٥٥
٦٦٢	

فهرس الأيَام والوقائع

العشاء، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١	أيام التشريق، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٦١
العصر، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٤	أيام الصحابة و التابعين، ٣٥١
٤٢٦، ٤٢٧، ٤٦٩، ٤٧٥	أيام النبي صَلَّى الله عليه و آله، ٣٥٠
عهد النبي صَلَّى الله عليه و آله، ٦٠٢، ٦٠٩	أيام عمر، ٦٠٢، ٦٠٩
العيدان، ٥٠٣، ٥٠٤	بعد الهجرة، ٤٧٠
الغروب، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٤	الجاهليّة، ٥٤٧
غروب الشمس، ٤١٢، ٤١٣، ٤٢٧	الجمعة، ٣٩٩
غسق الليل، ٤١٧	الزوال، ٤١٧، ٥٣٥
الفجر، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١٣، ٤٢٣	زوال الشمس، ٤١٢، ٤٢٦، ٤٢٧
الفطر، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٦	سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة، ٢٦٣
ليلة الجنّ، ٢٨٠	سنة ثمان و ستين و ثلاثمائة، ٢٦٢
ليلة النحر، ٥٦١، ٥٦٢	شعبان، ٥٣٨
مطلع الفجر، ٤٢٣	شهر رمضان، ٤٩١، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩
المغرب، ٣٩٧، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٠	٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧
٤٢١	الصبح، ٤٠٦، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٦٤، ٥٠٧
مغيب الشفق، ٤١٦	صدر الإسلام، ٤٦٩
مغيب الشمس، ٤١٦	صلاة الجمعة، ٣٩٧
وقت الظهر، ٤١١	ضحى يوم النحر، ٥٦٢
يوم الأضحى، ٥٣٩	طلوع الشمس، ٤٢٤، ٥٦١
يوم الجمعة، ٤٢٦، ٤٢٧	طلوع الفجر، ٤٠٣، ٤٠٤
يوم النحر، ٥٤٦	الظهر، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٧
	٤٧٥

(١٠)

فهرس الأشياء و الحيوانات و النباتات و المأكولات

الحديد، ٣٧٠	الإبل، ٥١٨، ٥٢٣، ٦٦١، ٦٦٢
حشرات، ٢٨٦	الأرز، ٥٢٤
الحشيش، ٣٦٨، ٥٢٥	الباقلى، ٥٢٤
الحطب، ٥٢٥	البر، ٥٢٤
الحمار، ٢٩٠	البراغيث، ٢٩٩، ٣٠٠
الحمار الأهلي، ٢٩٠، ٧١٦، ٧١٧	البرذون، ٧١٩
الحمار الوحشي، ٧١٦، ٧١٧	البعوض، ٣٠٣
الحُمُر، ٢٩٠	بعير، ٦٦١، ٦٦٢
الحَمَص، ٥٢٤	البَق، ٢٩٩، ٣٠٣
الحمير، ٧١٧	البقر، ٥٢٠، ٥٢٣، ٦٦٢
الحنطة، ٥٢١، ٥٢٦، ٦٥٥، ٧٠٩، ٧١٠	بنت لبون، ٥١٨، ٥١٩
الحيوان، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧	بنت مخاض، ٥١٩
الحية، ٢٨٦	البهائم، ٢٨٥، ٢٨٧
الخضراوات، ٥٢٥	التمر، ٢٧٨، ٥٢٤، ٥٢٧
الخمر، ٣٠١، ٣٠٢	الجراد، ٣٠٢، ٧١٦
الخنزير، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩	الجص، ٣٦٨
الدهن، ٣٦١	الجنين، ٦٦٢، ٦٦٣
الذباب، ٣٠٠	الحبوب، ٥٢٥، ٥٢٦
الذباب، ٣٠٢، ٥٤١	الحجر الأسود، ٦٦٦
الذرة، ٥٢٤	

الذهب، ٥٢٣، ٣٧٠	العنب، ٥٢٥
الرطب، ٥٢٥	الغنم، ٥٢٣، ٦٦٢
الرمل، ٣٦٨	الفأرة، ٢٨٦
الزبيب، ٥٢٤، ٥٢٧	الفرخ، ٦٥٥
الزرنیخ، ٣٦٨، ٣٧٠	الفصّة، ٥٢٣، ٣٧٠، ٦٤٤
زعفران، ٢٧٦	القمح، ٧١٠
الزناбір، ٣٠٢	الكحل، ٣٦٨
السباع، ٢٨٥، ٢٨٧	الكرم، ٥٢٦، ٥٢٧
السیخ، ٣٦٨، ٣٦٩	الكلب، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩
السّمك، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٧١٦	اللوبياء، ٥٢٤
شاة، ٥١٩	المدر، ٣٦٨
الشجر، ٣٦٩، ٥٢٤	النبیذ، ٢٧٩
الشعیر، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٦، ٧١٠	النخل، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٢٧
الطیر، ٢٨٦	النورة، ٣٦٨
الطيور، ٢٨٥	الهَرّ، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨
العسل، ٥٢١	

فهرس مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

١. أئمة اليمن، محمد بن محمد بن يحيى زبارة، مطبعة النصر الناصرية تعز، ١٩٥٢ م.
٢. الإبانة، أبو جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي (٤٥٥ هـ)، فاكسميله، تقديم: السيد محمد العمادي الحائري، مكتبة مجلس الشورى، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ ش.
٣. إبطال العمل بأخبار الآحاد، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ٣، ١٤٠٥ هـ.
٤. الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (٥٤٨ هـ)، تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان، مكتبة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م.
٥. الاحتساب، أبو محمد الحسن بن علي الناصر الأطروش (٣٠٤ هـ)، تحقيق: عبد الكريم أحمد جذبان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة اليمن، ١٤٢٣ هـ.
٦. الأحكام السلطانية، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.
٧. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م.
٨. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة، القاهرة.

٩. الاختصاص، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٤١٣ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري و السيد محمود الزرندي المحرّمي، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة قم المقدّسة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
١٠. الإرشاد إلى سبيل الرشاد، المنصور بالله القاسم بن محمد بن عليّ (١٠٢٩ هـ)، تحقيق: محمد يحيى سالم عزّان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.
١١. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الرابعة، ١٣٦٣ ش.
١٢. الاستذكار، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد عليّ معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠ م.
١٣. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، الشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني (١٠٣٠ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ربيع الثاني، ١٤١٩ هـ.
١٤. الإسلام بين العلماء والحكّام، عبد العزيز البدري البغدادي، المكتبة العلميّة، المدينة المنورة.
١٥. الأصول، أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.
١٦. الأصول، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
١٧. أصول الفقه، الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة.
١٨. إغاثة الطالبين، أبو بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدميّاطي (١٣١٠ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
١٩. أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام عباس وجيه، مؤسسة زيد بن عليّ الثقافية، أمان، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٢٠. أعيان الشيعة، السيّد محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي الشقراي (١٢٨٤ - ١٣٧١ هـ)، إعداد: السيّد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٢١. الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني (٤٢٤ هـ)، تحقيق: محمد كاظم رحمتي، ميراث مكتوب، تهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ هـ.
٢٢. إقبال الأعمال، السيّد رضي الدين عليّ بن موسى جعفر بن طاوس (٦٦٤ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدّسة، الطبعة الأولى، رجب ١٤١٤ هـ.
٢٣. الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠ هـ)، منشورات مكتبة جامع جهلستون، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٠ هـ.
٢٤. الإقناع في حلّ ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الشربيني القاهري الشافعي (ق ١٠ هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٢٥. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ (٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسّسة البعثة، مركز الطباعة و النشر في مؤسّسة البعثة، قم المقدّسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٦. الأمالي، الشريف أبو القاسم عليّ بن الطاهر أبي أحمد الحسين (٤٣٦ هـ)، السيّد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الأُفست، مكتبة السيّد المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٣ هـ من الطبعة الأولى، ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م.
٢٧. الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسّسة البعثة، نشر دار الثقافة، قم المقدّسة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٢٨. الأمالي الخمسينيّة، يحيى بن الحسين الشجري (٤٧٩ هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢ م.
٢٩. الانتصار ممّا انفردت به الإماميّة، الشريف أبو القاسم عليّ بن الطاهر أبي أحمد الحسين (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي، سؤال المكرّم ١٤١٥ هـ.
٣٠. أنيس المجتهدين، المولى محمد مهدي التراقي (١٢٠٩ هـ)، تحقيق: مركز العلوم و الثقافة الإسلامية، بوستان كتاب، قم المقدّسة، ١٤٣٠ هـ.

٣١. الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ق ٤ هـ)، دار البشير طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٣٢. أوائل المقالات، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
٣٣. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، علامة محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (١٠٣٧ - ١١١٠ هـ)، تحقيق: عدة من العلماء، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٣٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (٥٨٧ هـ)، المكتبة الحبيبية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٣٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلس (٥٩٥ هـ)، تحقيق: خالد العطّار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
٣٦. البساط، أبو محمد الحسن بن علي الناصر الأطروش (٣٠٤ هـ)، تحقيق: عبد الكريم أحمد جذبان، مكتبة التراث الإسلامي صعدة اليمن، ١٤١٨ هـ.
٣٧. بشارة المصطفى صلى الله عليه وآله لشيعه المرتضى عليه السلام، عماد الدين أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري (ق ٦ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٣٨. تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥ هـ)، تحقيق: عدة من الفضلاء، دار الهداية، بيروت، بالأوفست عن طبعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٣٨٥ ش.
٣٩. التاجي في أخبار الدولة الديلمية، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي (٣٨٤ هـ)، المطبوع ضمن أخبار أئمة الزيدية، تحقيق: فيلفرد ماديلونغ، دار النشر فرانس شتايتير، بيروت، ١٩٨٧ م.
٤٠. تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

٤١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٤٢. تاريخ الزيدية، محمّد بن محمّد بن يحيى زبارة، تحقيق: محمّد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
٤٣. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٤٤. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٤٥. تاريخ رويان، مولانا أولياء الله، تحقيق: عباس خليلي، كتابخانه إقبال، تهران، ١٢٨٣ ش.
٤٦. تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، حمزة بن الحسن الأصفهاني (ق ٤ هـ)، برلين ١٣٤٠ هـ.
٤٧. تاريخ طبرستان، بهاء الدين محمّد بن الحسن بن إسفنديار، تحقيق: عباس إقبال آشتياني، انتشارات أساطير، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ/ ٣٠١١ م.
٤٨. تاريخ طبرستان، بهاء الدين محمّد بن إسفنديار (ق ٧ هـ)، تعريب: أحمد محمّد نادي، تعليق: جابر عصفور، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٤٩. تاريخ طبرستان ورويان وماندردان، مير سيّد ظهير الدين ابن سيّد نصير الدين المرعشي (٨١٥ - ٨٩٢ هـ)، تحقيق: محمّد جواد مشكور ومحمّد حسين تسيبيحي، انتشارات شرق، طهران.
٥٠. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي (٤٩٩ - ٥٧١ هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
٥١. تأسيس الشيعة الكرام لفتن الإسلام، السيّد حسن صدر الدين الموسوي العاملي (١٣٥٤ هـ)، منشورات الأعلمي، طهران.
٥٢. التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)،

تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، شهر رمضان المبارك ١٢٠٩ هـ.

٥٣. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، العلامة الحلي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨-٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٥٤. تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليهم، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (ق ٤ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية، ١٣٦٣ ش / ١٤٠٤ هـ.

٥٥. تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد السمرقندي (٥٣٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

٥٦. تخريج الأحاديث والآثار، عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، منشورات دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٥٧. التدوين في أحوال جبال شروين، محمد حسن خان اعتماد السلطنة بن علي خان المراغي (١٣١٣ ش)، تحقيق: مصطفى أحمد زاده، فكر روز، طهران، ١٣٧٣ ش.

٥٨. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي (٥٦٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ هـ.

٥٩. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨-٧٢٦ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، محرم ١٤١٤ هـ.

٦٠. تصحيقات المحدثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٣٨٢ هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٦١. التعجب من أغلاط العامة في مسألة الإمامة، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (٤٤٩ هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم.

٦٢. تعليقة أمل الآمل، الميرزا عبد الله الأفندي (حدود ١١٣٤ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله المرعشي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٦٣. تفسير البحر المحيط، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الجباني (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوفي، أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
٦٤. تفسير السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني (٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٦٥. تفسير العياشي، أبو النظر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (٣٢٠هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
٦٦. التفسير الكبير = تفسير الرازي، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة.
٦٧. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، تحقيق و نشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، الطبعة الأولى، شهر ربيع الأول ١٤٠٩هـ.
٦٨. تفسير كتاب الله، أبو الفضل بن شهردور بن يوسف الديلمي المراكلي (قبل ٦١٤هـ)، فاكسميلة باهتمام و تقديم: السيد محمد العمادي الحائري، مكتبة مجلس الشورى، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.
٦٩. تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٧٠. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، في جمادي الآخرة ١٤١٤هـ المطبوعة مهر، قم.
٧١. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٧٢. تلخيص الحبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت.
٧٣. التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن

أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.

٧٤. تنزيه الأنبياء، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٧٥. تنزيه القميين عن المطاعن، أبو الحسن محمد طاهر العاملي الفتوني (١١٣٩ هـ)، أربع طبعات: ١. تحقيق محمد علي الرازي القاساني، ١٣٢٨ ش، ٢. تحقيق: رسول جعفریان، ضمن ميراث إسلامي إيران، ١٣٧٦ ش. ٣. تحقيق: كاظم الجواهري، ضمن مجلة تراثا، ١٤١٨ هـ. و. طبع مستقلاً من منشورات العتبة العلوية المقدسة في النجف الأشرف.

٧٦. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبد الحي عجيب، الرياض، دار الوطن، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

٧٧. تنوير الحوالك، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (٩١١ هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٧٨. توضيح المشتبه، محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (٨٤٢ هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.

٧٩. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ ش.

٨٠. تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب، السيد أبو الحسن محمد بن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الموسوي (٤٣٥ هـ)، تحقيق: محمد كاظم المحمودي، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، ١٤١٣ هـ.

٨١. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٢٨ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

٨٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م.

٨٣. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني (٤٢٤ هـ)، تحقيق:

- عبد الله بن حمّود العزي، مؤسّسة زيد بن عليّ الثقافية، أمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.
٨٤. الثمر الداني في تقريب المعاني، صالح عبد السميع الأبّي الأزهري (١٣٣٠ هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت.
٨٥. جامع البيان في تفسير عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، تحقيق: خليل الميس و صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
٨٦. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
٨٧. الجامع لاحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
٨٨. الجعفریات، محمّد بن محمّد الأشعث (ق ٤ هـ)، مكتبة نينوى الحديثة.
٨٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
٩٠. جوابات المسائل التّبائيّات، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، دار القرآن الكريم، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.
٩١. جوابات المسائل الرّسيّة الأولى، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ٢، ١٤٠٥ هـ.
٩٢. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.
٩٣. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين

الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.

٩٤. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، محمّد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي (ق ٩ هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.

٩٥. جواهر الفقه، القاضي عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١ هـ)، تحقيق: إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

٩٦. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمّد حسن النجفي (١٢٦٦ هـ)، تحقيق: الشيخ عبّاس الفوجاني، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.

٩٧. الجواهر النقي، علي بن عثمان المارديني (٧٥٠ هـ)، دار الفكر، بيروت.

٩٨. چند جستار در تاريخ فرهنگي زبديان طبرستان، محمّد كاظم رحمتي، انتشارت شب أفروز، طهران، ١٣٩٤ ش.

٩٩. حاشية الدسوقي، محمّد عرفه الدسوقي (١٢٣٠ هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٠٠. حاشية ردّ المحتار، محمّد أمين الشهير بابن عابدين (١٢٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

١٠١. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الشيخ يوسف البحراني (١١٨٦ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة.

١٠٢. الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، حسام الدين حميد بن أحمد المحلّي (٥٨٢ - ٦٥٢ هـ)، تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة بدر، صنعاء، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

١٠٣. الحدود والحقائق، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ٢، ١٤٠٥ هـ.

١٠٤. حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي أبو الحسن محمّد بن الحسين بن موسى

- الموسوي (٣٥٩-٤٠٦ هـ)، تحقيق: محمد الرضا آل كاشف الغطاء، دار المهاجر، بيروت.
١٠٥. خاتمة مستدرك الوسائل، الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، رجب ١٤١٥ هـ.
١٠٦. الخرائج والجرائع، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، ذو الحجة ١٤٠٩ هـ.
١٠٧. الخصال، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جامعة المدرسين بالحوزة العلمية بقم المشرفة، الطبعة الأولى، ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ هـ / ٥ شهر يور ١٣٦٢ ش.
١٠٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، في عيد الغدير ١٤١٧ هـ.
١٠٩. الخلاف، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٤٦٠-٣٨٥ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة للمدرسين بقم المشرفة، جمادى الآخرة ١٤٠٧ هـ.
١١٠. الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين (١٠٨٨ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
١١١. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (٣٦٣ هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.
١١٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: أبو القاسم گرجي، منشورات جامعة طهران، ١٣٤٦ ش.
١١٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني (١٣٨٩ هـ)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
١١٤. الذرية الطاهرة، أبو بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الأنصاري الرازي الدولابي (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تحقيق: السيد محمد جواد الحسيني الجلاي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة

لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٤٠٧ هـ.

١١٥. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، الشهيد الأوّل محمد بن جمال الدين مكّي العاملي الجزيني (٧٣٤- ٧٨٦ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

١١٦. رجال ابن الغضائري، أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري (٤١١ هـ)، مطبعة ربّاني، ١٣٩٩ ش.

١١٧. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي (٦٤٧- ٧٠٧ هـ)، تحقيق: السيّد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدريّة النجف الأشرف، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.

١١٨. رجال الطوسي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى، رمضان المبارك ١٤١٥ هـ.

١١٩. رجال النجاشي، أبو العبّاس أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢- ٤٥٠ هـ)، تحقيق: السيّد موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٤١٦ هـ.

١٢٠. رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، تقديم: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، ١٤٠٥ هـ.

١٢١. رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٩ هـ)، تحقيق: عبد المجيد الشرنوبلي الأزهري، المكتبة الثقافية، بيروت.

١٢٢. رسالة الحسين بن محمد التنهجاني (٧١٤ هـ) إلى ابنه، مخطوط منها في مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف.

١٢٣. الرسالة العالمية بالأدلة الحاكمة، عبد الله بن حمزة الحسني (٦١٤ هـ)، المطبوع ضمن أخبار أئمة الزيدية، تحقيق: فيلبرد ماديلونغ، دار النشر فرانس شتايتير، بيروت، ١٩٨٧ م.

١٢٤. رسالة إلى عمران بن الحسن، محي الدين يوسف بن أبي الحسن الجيلاني (٦٠٧ هـ)، المطبوع

- ضمن أخبار أئمة الزيدية، تحقيق: فيلغرد ماديلونغ، دار النشر فرانس شتايتير، بيروت، م. ١٩٨٧.
١٢٥. رسالة في إثبات وجود صاحب الزمان عليه السلام، بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي العاملي المعروف بالشيخ البهائي (٩٥٣ - ١٠٣١ هـ)، تحقيق: رسول جعفریان، المطبوع في مجلة أئنه پژوهش، تحت رقم: ٥٢.
١٢٦. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي (١٣١٣ هـ)، تحقيق: السيد محمد علي الروضاتي، مكتبة إسماعيليان، قم المقدسة، ١٣٩٠ هـ.
١٢٧. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٧٦ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معروض، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢٨. رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله الأفندي (ق ١٢ هـ)، مكتبة السيد المرعشي النجفي بقم المقدسة، ١٤٠٣ هـ.
١٢٩. رياض المسائل، السيد علي الطباطبائي (١٢٣١ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، رمضان المبارك ١٤١٢ هـ.
١٣٠. زوائد الإبانة، شمس الدين محمد بن صالح الجبلائي (ق ٨ هـ)، فاكسميله، تقديم: السيد محمد العمادي الحائري، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ ش.
١٣١. الزيدية، أحمد محمود صبحي، منشورات الزهراء الإعلام العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ/ م. ١٩٨٤.
١٣٢. سبل السلام، محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني (١١٨٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، ١٣٧٩ هـ/ م. ١٩٦٠.
١٣٣. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلبي (٥٩٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٠ هـ.
١٣٤. سر سلسلة العلوية، أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري (ق ٤ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٣٧١ ش.

١٣٥. سفر نامه مازندران وأستر آباد، لوثي راينو، ترجمه إلى الفارسيّة وحيد مازندراني، طبع بطهران ١٣٧٨ هـ.

١٣٦. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة (٢٠٧ - ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر، بيروت.

١٣٧. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

١٣٨. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٣٩. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ)، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

١٤٠. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (٢٥٥ هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال، دمشق، عام ١٣٤٩ هـ.

١٤١. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (٤٥٨ هـ)، دار الفكر، بيروت.

١٤٢. سنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.

١٤٣. سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (٢٢٧ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٤٤. سيرة الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، يحيى بن الحسين الشجري (٤٧٩ هـ)، تحقيق: صالح عبد الله قربان، صنعاء، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

١٤٥. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب و السيد فاضل الميلاتي، مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

١٤٦. الشجرة المباركة في أنساب الطالبيّة، فخر الرازي (٦٠٦ هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدّسة، ١٤٠٩ هـ.

١٤٧. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (٣٦٣هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجاللي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٤ هـ.

١٤٨. شرح الأزهار، أحمد المرتضى (٨٤٠هـ)، مكتبة غمضان صنعاء اليمن.

١٤٩. الشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير (١٣٠٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه.

١٥٠. شرح الوافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي (٤٥٥هـ)، مخطوط، مصورة من الجزء الأول في مكتبة السيد محمد بن عبد العزيز الهادي، و الجزء الثالث و الرابع في مكتبة الجامع الشريفة برقم: ١١٢٠ و ١١٢١.

١٥١. شرح تكملة رسالة أبي غالب، السيد محمد علي الموسوي الموحد الأبطحي، مطبعة رباني، ١٣٩٩ هـ.

١٥٢. شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الواحد السيواسي (٦٨١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

١٥٣. شرح معاني الآثار، أبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الطحاوي الحنفي (٢٢٩ - ٣٢١ هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

١٥٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي (٥٨٦ - ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.

١٥٥. شعب الأيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

١٥٦. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم، عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء الحنفي النيسابوري (ق ٥ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة و

- الإرشاد الإسلامي مجمع أحياء الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م.
١٥٧. شهداء الفضيلة، العلامة عبد الحسين أحمد الأميني (١٣٢٠ - ١٣٩٠ هـ)، دار الشهاب، قم.
١٥٨. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م.
١٥٩. صحيح ابن حبان (٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
١٦٠. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣-٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.
١٦١. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م.
١٦٢. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، دار الفكر، بيروت.
١٦٣. طبقات أعلام الشيعة، الشيخ آقا بزرك الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩ هـ)، تحقيق: عليقي المنزوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥ م.
١٦٤. طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن القاسم الحسيني الشهاري، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، أمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م.
١٦٥. العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ذو الحجة ١٤١٧ هـ.
١٦٦. عقائد أهل البيت والرد على المطرقة، عبد الله بن زيد بن مهدي، مخطوط مكتبة برلين برقم: ١٠٢٩٢.
١٦٧. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٦ م.
١٦٨. علويان طبرستان، أبو الفتح حكيميان، انتشارات إلهام طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٨ ش.
١٦٩. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن

عنة (٨٢٨ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل الطالقاني، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.

١٧٠. عمدة القاري، محمود بن أحمد العيني (٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧١. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن علي بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (٨٨٠ هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبی العراقي، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

١٧٢. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٣٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

١٧٣. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، موفق الدين أحمد بن قاسم بن أبي أصيبعة (٦٦٨ هـ)، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٧٤. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيد حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (٥١١ هـ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، محرم الحرام ١٤١٧ هـ.

١٧٥. الفتاوى الهندية، الشيخ نظام و جماعة من من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.

١٧٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

١٧٧. فتح العزيز، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرفاعي (٦٢٣ هـ)، مطبوع بهامش شرح المهذب.

١٧٨. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (٩٣٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

١٧٩. فرائد الأصول، الشيخ مرتضى الأنصاري (١٢١٤ - ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، شعبان المعظم ١٤١٩ هـ.

١٨٠. فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن

- محمّد بن طاوس الحسني (٦٦٤ هـ)، منشورات الشريف الرضي، ١٣٦٣ ش.
١٨١. الفقه الناصري، مجهول، مخطوط في مكتبة مدرسة نمازي في مدينة خوي برقم: ٦١٦.
١٨٢. الفلك الدوّار في علوم الحديث والفقه والآثار، إبراهيم بن محمّد الوزيري (٩١٤ هـ)، تحقيق: محمّد يحيى سالم عزّان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، ١٤١٥ هـ.
١٨٣. فهرس البصري، أبو الحسن محمّد بن محمّد البصري (ق ٥ هـ)، تحقيق: السيّد حسين الموسوي البروجدي، المطبوع ضمن مقالات المؤتمر العالمي لألفية السيّد المرتضى رحمه الله.
١٨٤. الفهرست، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق (٣٨٥ هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران.
١٨٥. فيض التقدير شرح الجامع الصغير، محمّد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
١٨٦. قاموس الرجال، الشيخ محمّد تقي التستري، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ.
١٨٧. قرب الإسناد، الشيخ أبو العبّاس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
١٨٨. الكافي، ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (٣٢٨-٣٢٩ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.
١٨٩. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي (٤٤٧-٣٧٤ هـ)، تحقيق: رضا أستاذي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامّة، إصفهان.
١٩٠. الكافي في أصول الفقه، السيّد محمّد سعيد الحكيم، مكتب السيّد الحكيم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
١٩١. الكامل في التاريخ، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري (٦٣٠ هـ)، دار، بيروت و دار صادر، بيروت، ١٣٨٥ هـ.

١٩٢. كتاب الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٩٣. كتاب العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، في إيران تاريخ النشر ١٤٠٩هـ.
١٩٤. كتاب المسند، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت.
١٩٥. كتاب الموطأ، مالك بن أنس (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
١٩٦. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٩٠هـ.
١٩٧. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ)، مصطفى الباي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.
١٩٨. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، زين الدين أبو عليّ الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل الآبي (٦٩٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة.
١٩٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن = تفسير الثعلبي، الثعلبي (٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور ونظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٢٠٠. كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلّى الحسيني الحصري (٨٢٩هـ)، تحقيق: عليّ عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٢٠١. كمال الدين و تمام النعمة، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسه النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، محرّم الحرام ١٤٠٥ هـ/مهر ١٣٦٣ ش.
٢٠٢. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني و الشيخ صفوة السفا، مؤسسه الرسالة، بيروت، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م.
٢٠٣. كنز الفوائد، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (٤٤٩هـ)، مكتبة المصطفوي، قم، الطبعة الثانية، ١٣٦٩ ش.
٢٠٤. الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي (١٣٥٩هـ)، مكتبة الصدر، طهران.
٢٠٥. اللآلئ المضيئة في أخبار أئمة الزيدية، أحمد بن محمد صلاح الشرقي (٩٧٥ - ١٠٥٥ هـ)، مكتبة بدر اليمن، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ/٢٠١٤ م.
٢٠٦. لباب الأنساب والألقاب، أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد البيهقي، الشهير بابن فندمه (٥٦٥هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، ١٤١٠ هـ.
٢٠٧. اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (١٢٩٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت.
٢٠٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٧٧١هـ)، نشر أدب الحوزة، محرم ١٤٠٥ هـ.
٢٠٩. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م.
٢١٠. مبادئ الوصول إلى علم الأصول، العلامة الحلي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثالثة، شهر رمضان ١٤٠٤ هـ.
٢١١. المبسوط في فقه الإمامية، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي

- (٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد محمّد تقي الكشفي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
٢١٢. المجازات النبوية، الشريف الرضي (٤٠٦ هـ)، تحقيق: طه محمّد الزيني، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.
٢١٣. مجالس المؤمنين، القاضي نور الله التستري (١٠١٩ هـ)، تحقيق: إبراهيم عرب بور، بنياد پژوهرش های آستان قدس رضوي، ١٣٩٣ ش.
٢١٤. المجدي في أنساب الطالبين، السيّد أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد العلوي العمري النسابة (ق ٥ هـ)، تحقيق: أحمد المهدي الدامغاني، مكتبة السيّد العظمى المرعشي، قم المقدّسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٢١٥. مجمع البحرين ومطلع النيرين، الشيخ فخر الدين الطريحي (١٠٨٥ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، مطبعة مرتضوي، الطبعة الثانية، شهر يور ١٣٦٢ ش.
٢١٦. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦ هـ)، تحقيق لجنة من العلماء والمحقّقين مع تقديم السيّد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.
٢١٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، عليّ بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
٢١٨. المجموع، محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)، دار الفكر، بيروت.
٢١٩. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (٢٤٧ هـ)، تحقيق: السيّد جلال الدين الحسيني المشتهر بال محدّث، دار الكتب الإسلامية، طهران.
٢٢٠. المحرّر الوجيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م.
٢٢١. المحلّي، أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الفكر، بيروت.
٢٢٢. المحيط في الإمامة، أبو الحسن عليّ بن الحسين الزيدي (ق ٥ هـ)، مخطوط.

٢٢٣. مختصر المزنّي، إسماعيل المزنّي (٢٦٤ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٢٢٤. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي العلامة الحلّي (٦٤٨- ٧٢٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ربيع المولود ١٤١٢ هـ.
٢٢٥. المدوّنة الكبرى، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (١٧٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٢٦. المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي (٤٤٨ هـ)، تحقيق: السيّد محسن الحسيني الأميني، مطبعة أمير، قم، ١٤١٤ هـ.
٢٢٧. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ المسعودي (٣٤٦ هـ)، تحقيق: يوسف أسعد داغر، دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ/ ١٣٦٣ ش.
٢٢٨. المسائل السرويّة، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن نعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦- ٤١٣ هـ)، تحقيق: صائب عبد الحميد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
٢٢٩. المسائل الصاغانيّة، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن نعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦- ٤١٣ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد القاضي، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٣٠. المسائل الطبريّة، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.
٢٣١. المسائل الموصليّات الثانية، الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي (٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، المطبوع ضمن الرسائل الشريف المرتضى ج ١، ١٤٠٥ هـ.
٢٣٢. مسائل عليّ بن جعفر، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ذو القعدة ١٤٠٩ هـ.

٢٣٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.
٢٣٤. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٢٣٥. مسند ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٢٣٦. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٢٣٧. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠-٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق.
٢٣٨. مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، دار صادر، بيروت.
٢٣٩. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن العظيمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٢٤٠. مسند الشاميين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٢٤١. مشرق الشمسين اكسير السعادتین، بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي العاملي المعروف بالشيخ البهائي (٩٥٣ - ١٠٣١هـ)، مكتبة بصيرتي، قم المقدسة.
٢٤٢. المصابيح، أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسنسي (٣٥٣هـ) وعلي بن بلال الأمللي (ق ٥هـ)، المطبوع ضمن أخبار أئمة الزيدية، تحقيق: فيلغرد ماديونج، دار النشر فرانس شتايتير، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٤٣. مصباح الأصول، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣هـ)، مؤسسة آثار السيد الخوئي بقم المقدسة، ١٤٢٢هـ.

٢٤٤. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن عليّ المقرئ الفيومي (٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٤٥. المصنّف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي (٢٣٥ هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٢٤٦. المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

٢٤٧. مطلع البدور ومجمع البحور، صفى الدين أحمد بن صالح اليمني ابن أبي الرجال (١٠٢٩ - ١٠٩٢ هـ)، المخطوط.

٢٤٨. معالم الدين وملاذ المجتهدين، جمال الدين الحسن نجل الشهيد الثاني زين الدين العاملي، (٩٥٩ - ١٠١١ هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة.

٢٤٩. معالم العلماء، أبو عبد الله محمد عليّ بن شهر آشوب بن كياكي المكنى بأبي نصر بن أبي الجيش السروي المازندراني (٥٨٨ هـ)، تحقيق و تقديم: السيّد محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ.

٢٥٠. معاني الأخبار، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ (٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفّاري، إنتشارات إسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٣٦١ ش.

٢٥١. المتعبر في شرح المختصر، نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن المحقّق الحليّ (٦٧٦ هـ)، مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام، ١٣٦٤ هـ.

٢٥٢. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن عليّ بن الطيّب البصري المعتزلي (٤٢٦ هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.

٢٥٣. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٢٥٤. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

٢٥٥. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار، دار الدعوة.
٢٥٦. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١٣ هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣ هـ.
٢٥٧. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ هـ.
٢٥٨. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، تحقيق: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٢٥٩. المعقّبين من ولد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو الحسين يحيى بن الحسن العقيقي (٢٤١ - ٢٧٧ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق كاظم، مكتبة السيّد المرعشي رحمه الله، قم المقدّسة، ١٣٨٠ ش.
٢٦٠. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٦٢٠ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٦١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السيّد المرعشي بقم المقدّسة، ١٤٠٤ هـ.
٢٦٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني الخطيب (٩٧٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م.
٢٦٣. مفتاح الكرامة في شرح القواعد، السيّد محمد جواد الحسيني العاملي (١٢٢٦ هـ)، تحقيق: محمد باقر الخالصي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
٢٦٤. مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، منشورات طليعة النور، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ.
٢٦٥. مقاتل الطالبين، أبو الفرج الأصفهاني (٢٨٤ - ٣٥٦ هـ)، تحقيق: كاظم المظفر، منشورات

- المكتبة الحيدريّة، مؤسّسة دار الكتاب، قم، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م.
٢٦٦. مقالات المؤتمر العالمي للناصر الكبير (الأطروش) الذي أقيم في أمل، باهتمام: السيّد عليّ موسوي نجاد، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، قم المقدّسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ.
٢٦٧. المقنع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ (٣٨١ هـ)، تحقيق و نشر: لجنة التحقيق التابعة لمؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٥ هـ.
٢٦٨. المقنعة، الشيخ المفيد أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري (٤١٣ هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
٢٦٩. مكارم الأخلاق، رضي الدين أبو نصر الحسن بن الفضل الطبرسي (ق ٦ هـ)، منشورات الشريف الرضي، الطبعة السادسة ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.
٢٧٠. مناقب آل أبي طالب، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني (٥٨٨ هـ)، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر المكتبة الحيدريّة، ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦ م.
٢٧١. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٧٢. منتهى الآمال في تاريخ الأئمّة والآل، الشيخ عباس القميّ (١٣٥٩ هـ)، تحقيق: كاظم عابدينبي مطلق، انتشارات مبین أنديشه، طهران، ١٣٩٠ ش.
٢٧٣. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلامة الحليّ الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر (٦٤٨- ٧٢٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة ببناد پژوهشهای إسلامي آستان قدس رضوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٧٤. المنحول من تعليقات الأصول، أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي (٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمّد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨ م.
٢٧٥. من هم الزيدية؟، السيّد عبد الكريم الفصيل.

٢٧٦. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطّاب الرعيني (٩٥٤هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٧٧. مهج الدعوات ومنهج العبادات، أبو القاسم رضي الدين عليّ بن موسى بن محمد طاوس الحسني (٦٦٤هـ)، كتابخانه سنائي.

٢٧٨. المهذّب، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ١٤٠٦هـ.

٢٧٩. المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف، أمين الإسلام فضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨هـ)، تحقيق: جمع من الأساتذة، بنياد پژوهشهای إسلامی آستان قدس رضوي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨٠. نخب من جلاء الأبصار، الحاكم أبو سعد محسن بن كرامة الجشمي (٤١٣ - ٤٩٤هـ)، المطبوع ضمن أخبار أئمة الزيدية، تحقيق: فيلفرّد ماديلونغ، دار النشر فرانس شتايتير، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٨١. نزهة الأبصار ومحاسن الآثار، أبو الحسن عليّ بن مهدي الطبري المامطيري (٢٨٠ - ٣٦٠هـ)، محمد باقر المحمودي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

٢٨٢. نصب الراية، جمال الدين الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٨٣. النوادر، السيّد ضياء الدين أبو الرضا فضل الله بن عليّ الحسني الراوندي (٥٧١هـ)، تحقيق: سعيد رضا عليّ عسكري، دار الحديث، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٧م.

٢٨٤. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري (٦٧٧ - ٧٣٣هـ)، وزارة الثقافة و الإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة.

٢٨٥. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤م.

٢٨٦. نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٥ هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ م.
٢٨٧. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي (٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
٢٨٨. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، عماد الدين أبو جعفر محمد بن علي الطوسي المعروف بابن حمزة (ق ٦ هـ)، تحقيق: محمد الحسون، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٢٨٩. الهجوم على بيت فاطمة عليها السلام، عبد الزهراء مهدي، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
٢٩٠. الهداية، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (٣٨١ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، رجب المرجب ١٤١٨ هـ.
٢٩١. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (٤٢٩ هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

فهرس المطالب

٧	مقدمة التحقيق
٩	الفصل الأول: منهج السيد المرتضى، الفقهي والأصولي
٩	مصادر الاستنباط عند السيد المرتضى
١٢	الدليل الأول: القرآن الكريم
١٣	الدليل الثاني: الحديث الشريف
٢٠	تقسيم الأخبار عند السيد المرتضى
٢١	أدلة عدم حجّة الأخبار
٢٨	حدّ العمل بأخبار الأحاد
٢٨	مكانة الأخبار في الوصول إلى الحكم
٣٢	كيفية التعامل مع باقي الأخبار
٣٤	مواجهة السيد المرتضى للمحدثين وكتبهم
٤١	لوازم عدم حجّة خبر الواحد
٤٤	شرائط انعقاد التواتر
٤٥	ما في حكم المتواتر
٤٧	ملاحظات
٥٠	من مباني الشريف المرتضى في الأخبار
٥٣	الدليل الثالث: الإجماع
٥٤	دليل حجّة الإجماع
٥٦	كيفية دخول الإمام (ع) في المجمعين
٥٦	شروط انعقاد الإجماع
٥٩	كيفية إحراز الإجماع

٥٩	محلّ الإرجاع إلى الإجماع
٦٠	ماهية الإجماع عند السيّد المرتضى
٦١	مكانة الإجماع عند السيّد المرتضى
٦٣	لوازم حجّة الإجماع
٦٤	ملاحظات
٦٧	الدليل الرابع: العقل
٦٩	بطلان دليلة القياس
٧٢	التمسك بالأصول العملية و اللفظية
٧٢	أولاً: الأصول العملية
٧٢	١- أصالة الطهارة
٧٣	٢- البراءة
٧٥	٣- الاحتياط
٧٧	٤- الاستصحاب
٨٥	المقارنة بين منهج السيّد المرتضى و منهج الناصر الأطروش
٨٩	الفصل الثاني: الناصر الأطروش، حياته و آثاره
٩٠	مولده و والدته
٩١	نسبه
٩١	والده
٩٣	إخوته
٩٦	أجداده
٩٩	أولاده
١٠٤	مشايخه
١٠٦	مجلسه
١٠٨	تلامذته و الراوون عنه
١١٦	مذهبه
١٢١	أدلة من قال بأنّه إمامي المذهب
١٢٥	ما يدلّ على أنّه زيدي المذهب

١٢٧	رحلته إلى شمال إيران
١٣٢	قتل محمّد بن زيد و بداية دعوة الناصر
١٤٤	علّة عدم توفيقه تصاحب طبرستان
١٤٦	وقعة «بورود» و تصرّف طبرستان
١٥٤	حبسه على يد الحسن بن القاسم
١٥٩	وفاته و قبره
١٦٢	شعره
١٧٥	مؤلّقاته
١٧٩	ذكر بعض آراء الناصريّة
١٨١	علماء المذهب الناصري و من ألّف في فقه الناصر الأطروش
٢٠٤	الفصل الثالث: دراسة حول كتاب الناصريّات
٢٠٤	كتاب الناصريّات في سطور
٢٠٩	عنوان الكتاب
٢١١	الناصريّات و شرح الرسالة
٢١٣	أسباب تأليف كتاب المسائل الناصريّات
٢١٣	مصادر السيّد المرتضى في الناصريّات
٢١٦	منهج السيّد المرتضى في تأليف كتاب الناصريّات
٢١٨	فقه الناصر الأطروش بين الإماميّة و الزيدية
٢٢٦	القول بالإمامة في مذهب الناصر الأطروش
٢٢٨	التعريف بالنسخ
٢٣٤	سائر مخطوطاته
٢٣٦	طبعاته
٢٣٨	منهج التحقيق
٢٣٩	كلمة الشكر
٢٤١	نماذج من تصاوير النسخ

المسائل الناصريات

٢٦١	مقدمة المؤلف
٢٦٥	كتاب الطهارة
٢٦٧	المسألة الأولى: حكم وقوع النجاسة في ماء يسير
٢٦٩	المسألة الثانية: اعتصام الماء الكثير
٢٧٤	المسألة الثالثة: ورود الماء على النجاسة و ورود النجاسة عليه
٢٧٥	المسألة الرابعة: الوضوء بالماء المضاف
٢٧٧	المسألة الخامسة: حكم الوضوء بالأنبذة
٢٨٠	المسألة السادسة: حكم الوضوء بالماء المستعمل
٢٨٣	المسألة السابعة: حكم التوضؤ بالماء المغصوب
٢٨٤	المسألة الثامنة: التحري في الأواني المشتبهة
٢٨٥	المسألة التاسعة: سور السباع
٢٨٨	المسألة العاشرة: سور المشرك
٢٩٠	المسألة الحادية عشرة: سور الحمار
٢٩١	المسألة الثانية عشرة: بول و روث الحيوان المأكول اللحم
٢٩٣	المسألة الثالثة عشرة: بول الصبي
٢٩٦	المسألة الرابعة عشرة: حكم المنى و المذي
٢٩٩	المسألة الخامسة عشرة: نجاسة الدم
٣٠١	المسألة السادسة عشرة: حكم الخمر و كل شراب مسكر
٣٠٢	المسألة السابعة عشرة: ميتة ما ليس له دم سائل
٣٠٤	المسألة الثامنة عشرة: ذكاة كل حيوان لا يؤكل لحمه
٣٠٦	المسألة التاسعة عشرة: شعر الميتة و الكلب و الخنزير
٣٠٨	المسألة العشرون: دباغ جلد الميتة
٣٠٩	المسألة الحادية و العشرون: كيفية تطهير الإناء من ولوغ الكلب و الخنزير
٣١٢	المسألة الثانية و العشرون: التطهير بغير الماء المطلق
٣١٤	المسألة الثالثة و العشرون: الاستنجا
٣١٦	المسألة الرابعة و العشرون: التبة في الوضوء
٣٢٠	المسألة الخامسة و العشرون: المضمضة و الاستنشاق في الوضوء و الغسل

- المسألة السادسة والعشرون: تحليل اللحية ٣٢٢
- المسألة السابعة والعشرون: غسل العذار بعد نبات اللحية ٣٢٥
- المسألة الثامنة والعشرون: دخول المرفقين في الوضوء ٣٢٥
- المسألة التاسعة والعشرون: غسل اليدين ٣٢٧
- المسألة الثلاثون: مسح الرأس ٣٢٨
- المسألة الحادية والثلاثون: مسح الرجلين ٣٢٩
- المسألة الثانية والثلاثون: الدلك في الوضوء ٣٣٦
- المسألة الثالثة والثلاثون: التّوالي في الوضوء ٣٣٧
- المسألة الرابعة والثلاثون: المسح على الخفّين ٣٤٠
- المسألة الخامسة والثلاثون: حديثيّة النّوم و أحوال النائم ٣٤٤
- المسألة السادسة والثلاثون: حديثيّة فعل الكبيرة ٣٥٠
- المسألة السابعة والثلاثون: حديثيّة مطلق المعصية ٣٥٢
- المسألة الثامنة والثلاثون: الحدث المشكوك ٣٥٢
- المسألة التاسعة والثلاثون: خروج المنيّ من غير شهوة ٣٥٤
- المسألة الأربعون: التقاء الختانين يوجب الاغتسال وإن لم يكن معه إنزال ٣٥٦
- المسألة الحادية والأربعون: الصّلاة بالوضوء قبل الجنابة و بعدها ٣٥٨
- المسألة الثانية والأربعون: يجزئ في الوضوء و الغسل ما أصاب البدن ٣٦٠
- المسألة الثالثة والأربعون: البول لا يوجب الغسل بعد الإنزال أو قبله ٣٦١
- المسألة الرابعة والأربعون: غسل الإحرام ٣٦٢
- المسألة الخامسة والأربعون: غسل الاستحاضة التي تتميّز أيام حيضها من طهرها ٣٦٣
- المسألة السادسة والأربعون: كيفيّة التيمّم ٣٦٥
- المسألة السابعة والأربعون: تعميم الوجه و اليدين في التيمّم ٣٦٧
- المسألة الثامنة والأربعون: ما يجوز التيمّم به ٣٦٨
- المسألة التاسعة والأربعون: التيمّم بالتّراب النّجس و المستعمل ٣٧١
- المسألة الخمسون: استعمال التّراب في أعضاء التيمّم ٣٧١
- المسألة الحادية والخمسون: لا يجوز الصلاة بالتيمّم إلّا في آخر وقتها ٣٧٣
- المسألة الثانية والخمسون: السّعي في طلب الماء ٣٧٤
- المسألة الثالثة والخمسون: كفاية تيمّم واحد لصلوات كثيرة ٣٧٦

- المسألة الرابعة والخمسون: وجدان الماء بعد الفراغ من الصلاة ٣٧٨
- المسألة الخامسة والخمسون: فقدان الماء و التراب النظيف ٣٧٩
- المسألة السادسة والخمسون: لو وجد ماءً يكفي لوجهه و يده ٣٨١
- المسألة السابعة والخمسون: لو خشي من الاغتسال لبرد دون الوضوء ٣٨٢
- المسألة الثامنة والخمسون: أقل الحيض وأكثره و التمييز بالصفات ٣٨٣
- المسألة التاسعة والخمسون: أقل الطهر بين الحيضتين ٣٨٥
- المسألة الستون: الصفرة و الكدرة قبل الدّم الأسود و بعده ٣٨٧
- المسألة الإحدى و الستون: الحيض مع الحمل ٣٨٩
- المسألة الثانية و الستون: صلاة المستحاضة ٣٩٠
- المسألة الثالثة و الستون: أقل النفاس وأكثره ٣٩١
- المسألة الرابعة و الستون: مبدؤ النفاس لو ولدت توأمين ٣٩٣
- كتاب الصلاة ٣٩٥
- المسألة الخامسة و الستون: حكم الأذان ٣٩٧
- المسألة السادسة و الستون: التكبير في أول الأذان ٤٠٠
- المسألة السابعة و الستون: عدد التهليل في آخر الأذان ٤٠٢
- المسألة الثامنة و الستون: وقت أذان الفجر ٤٠٣
- المسألة التاسعة و الستون: التثويب بدعة ٤٠٥
- المسألة السبعون: كيفية الإقامة ٤٠٦
- المسألة الحادية و السبعون: الأذان و الإقامة للقاتنة ٤٠٩
- المسألة الثانية و السبعون: آخر وقت فضيلة الظهر ٤١١
- المسألة الثالثة و السبعون: وقت المغرب ٤١٦
- المسألة الرابعة و السبعون: معنى الشفق ٤١٩
- المسألة الخامسة و السبعون: أفضل أوقات الصلوات ٤٢٢
- المسألة السادسة و السبعون: وقت صلاة الليل ٤٢٣
- المسألة السابعة و السبعون: قضاء الفرائض عند طلوع الشمس و ٤٢٤
- المسألة الثامنة و السبعون: التطوّع بعد الفجر و بعد العصر ٤٢٦
- المسألة التاسعة و السبعون: الجمع بين الصلاتين ٤٢٧
- المسألة الثمانون: المخطئ في القبلة ٤٢٨

- المسألة الحادية و الثمانون: الصلاة في الدار المغصوبة و في الثوب المغصوب ٤٣٢
- المسألة الثانية و الثمانون: تكبيرة الافتتاح و التسليم من الصلاة ٤٣٦
- المسألة الثالثة و الثمانون: افتتاح الصلاة بـ«الله أكبر» ٤٤١
- المسألة الرابعة و الثمانون: القراءة في الرّكعتين الأولىّتين ٤٤٥
- المسألة الخامسة و الثمانون: تعيّن فاتحة الكتاب ٤٤٨
- المسألة السادسة و الثمانون: القراءة بالفارسيّة في الصلاة ٤٥١
- المسألة السابعة و الثمانون: الطّأنيبة بعد الإستواء من الركوع و السجود ٤٥٣
- المسألة الثامنة و الثمانون: القعدة الأخيرة ٤٥٥
- المسألة التاسعة و الثمانون: السجود على الأعضاء السبعة ٤٥٦
- المسألة التسعون: السجود على كور العمامة ٤٥٩
- المسألة الحادية و التسعون: الصلاة على النبيّ صلى الله عليه و آله في التشهُّد الأوّل ٤٦٠
- المسألة الثانية و التسعون: القنوت في الصلاة ٤٦٢
- المسألة الثالثة و التسعون: المحدث في الصلاة ٤٦٤
- المسألة الرابعة و التسعون: التّكلم متعمّداً في الصلاة ٤٦٧
- المسألة الخامسة و التسعون: التسليم في غير موضعه ٤٧٢
- المسألة السادسة و التسعون: زيادة السّجدة في الصلاة عمداً ٤٧٥
- المسألة السابعة و التسعون: من أمّ قوماً بغير طهارة ٤٧٦
- المسألة الثامنة و التسعون: إمامة الفاسق ٤٧٩
- المسألة التاسعة و التسعون: صلاة المسافر خلف المقيم ٤٨٠
- المسألة المائة: سبق المأموم على الإمام بالتّسليمين ٤٨٢
- المسألة الحادية و المائة: سجّدتا السّهو ٤٨٣
- المسألة الثانية و المائة: الشكّ في الرّكعات ٤٨٥
- المسألة الثالثة و المائة: صلاة المريض ٤٨٧
- المسألة الرابعة و المائة: من ترك الصلاة في حال فسقه ثمّ تاب ٤٨٨
- المسألة الخامسة و المائة: من شرع في التّطوُّع ثمّ أفسده ٤٩٠
- المسألة السادسة و المائة: القصر في السفر ٤٩١
- المسألة السابعة و المائة: الإفطار في السفر ٤٩٢
- المسألة الثامنة و المائة: أقلّ الإقامة للمسافر ٤٩٥

- المسألة التاسعة و المائة: صلاة المسافر خلف المقيم ٤٩٨
- المسألة العاشرة و المائة: كيفية صلاة الخوف ٥٠٠
- المسألة الحادية عشرة و المائة: كيفية صلاة العيدين ٥٠٣
- المسألة الثانية عشرة و المائة: كيفية صلاة الكسوف ٥٠٥
- المسألة الثالثة عشرة و المائة: كيفية صلاة الاستسقاء ٥٠٦
- المسألة الرابعة عشرة و المائة: كيفية صلاة الجنائز ٥٠٧
- كتاب الزكاة ٥١١
- المسألة الخامسة عشرة و المائة: وقت وجوب الزكاة ٥١٣
- المسألة السادسة عشرة و المائة: زكاة ما زاد على النصاب في التقدين ٥١٤
- المسألة السابعة عشرة و المائة: هل في عروض التجارة زكاة ٥١٥
- المسألة الثامنة عشرة و المائة: ضم الذهب و الفضة و عروض التجارة لإكمال النصاب ٥١٧
- المسألة التاسعة عشرة و المائة: نصاب الإبل ٥١٨
- المسألة العشرون و المائة: ما بين أربعين من البقر إلى الستين عفو لاشيء فيها ٥٢٠
- المسألة الحادية و العشرون و المائة: الزكاة و الخمس في العسل ٥٢١
- المسألة الثانية و العشرون و المائة: زكاة مال الصبي ٥٢٢
- المسألة الثالثة و العشرون و المائة: زكاة ما أخرجه الأرض ٥٢٤
- المسألة الرابعة و العشرون و المائة: الصدقة لقوي مكتسب ٥٢٩
- المسألة الخامسة و العشرون و المائة: الزكاة على من ملك خمسين درهماً ٥٣٠
- كتاب الصيام ٥٣٣
- المسألة السادسة و العشرون و المائة: رؤية الهلال قبل الزوال ٥٣٥
- المسألة السابعة و العشرون و المائة: عدد أيام شهر رمضان ٥٣٦
- المسألة الثامنة و العشرون و المائة: صوم يوم الشك ٥٣٧
- المسألة التاسعة و العشرون و المائة: المفطرات ٥٣٩
- المسألة الثلاثون و المائة: حكم الإفطار متعمداً ٥٤١
- المسألة الحادية و الثلاثون و المائة: حكم الفاسق الذي ترك الصيام ثم تاب ٥٤٣
- المسألة الثانية و الثلاثون و المائة: من شرع في الصوم ثم أفسه ٥٤٣

- المسألة الثالثة و الثلاثون و المائة: التفريق في قضاء صوم شهر رمضان ٥٤٤
- المسألة الرابعة و الثلاثون و المائة: الصّوم في الاعتكاف ٥٤٥
- المسألة الخامسة و الثلاثون و المائة: إفساد الاعتكاف ٥٤٧
- كتاب الحج ٥٤٩
- المسألة السادسة و الثلاثون و المائة: الاستطاعة ٥٥١
- المسألة السابعة و الثلاثون و المائة: الفور في الأمر بالحج ٥٥٤
- المسألة الثامنة و الثلاثون و المائة: وجوب العمرة ٥٥٦
- المسألة التاسعة و الثلاثون و المائة: وقت أداء العمرة ٥٥٧
- المسألة الأربعون و المائة: ميقات أهل المدينة و أهل العراق ٥٥٨
- المسألة الحادية و الأربعون و المائة: حجّ التمتع و أفضليّته من القران و الأفراد ٥٥٩
- المسألة الثانية و الأربعون و المائة: وقت الرمي ٥٦١
- المسألة الثالثة و الأربعون و المائة: أعمال القارن ٥٦٢
- المسألة الرابعة و الأربعون و المائة: قتل الصّيد خطأ ٥٦٣
- المسألة الخامسة و الأربعون و المائة: الوصية بالحج ٥٦٤
- المسألة السادسة و الأربعون و المائة: الاستئجار للحج ٥٦٥
- المسألة السابعة و الأربعون و المائة: من نذر حجّة و عليه حجّة الإسلام ٥٦٦
- كتاب النكاح ٥٦٧
- المسألة الثامنة و الأربعون و المائة: حكم أمّ المرأة بالعقد ٥٦٩
- المسألة التاسعة و الأربعون و المائة: الزّنى و حرمة المصاهرة ٥٧١
- المسألة الخمسون و المائة: الشهادة و الولي في صحّة النكاح ٥٧٢
- المسألة الحادية و الخمسون و المائة: الشّهود في النّكاح ٥٧٨
- المسألة الثانية و الخمسون و المائة: صيغة النّكاح ٥٧٩
- المسألة الثالثة و الخمسون و المائة: الكفاءة في الدين معتبرة في النّكاح ٥٨٢
- المسألة الرابعة و الخمسون و المائة: تعلّق النّكاح على الفسخ و الإجازة ٥٨٥
- المسألة الخامسة و الخمسون و المائة: نكاح الصّغار ٥٨٧
- المسألة السادسة و الخمسون و المائة: موت الزّوج قبل الدّخول ٥٩٠
- المسألة السابعة و الخمسون و المائة: عدم ذكر المهر حين النّكاح ٥٩٠

- المسألة الثامنة والخمسون والمائة: بعض العيوب في النكاح ٥٩٣
- المسألة التاسعة والخمسون والمائة: ردُّ النكاح بالعنة ٥٩٤
- المسألة الستون والمائة: شهادة النساء في الرضاع ٥٩٦
- كتاب الطلاق ٥٩٩
- المسألة الحادية والستون والمائة: الطلاق بغير السنة ٦٠١
- المسألة الثانية والستون والمائة: تخلُّ الرجوع بين الطلاقين ٦٠٧
- المسألة الثالثة والستون والمائة: الطلاق الثلاث في مجلس واحد ٦٠٧
- المسألة الرابعة والستون والمائة: قول الرجل لأربع نسوة له: «إحدأكُن طالق» ٦٠٩
- المسألة الخامسة والستون والمائة: الخلع والردة واللعان ٦١١
- المسألة السادسة والستون والمائة: طلاق المختلعة ٦١٢
- المسألة السابعة والستون والمائة: ما يأخذه الزوج من المختلعة ٦١٤
- المسألة الثامنة والستون والمائة: لا يكون الزوج مؤلماً حتى يدخل بأهله ٦١٦
- المسألة التاسعة والستون والمائة: ما يتحقق به العود في الظهار ٦١٧
- المسألة السبعون والمائة: مبدأ عدة المتوفى عنها زوجها والمطلقة ٦٢١
- المسألة الحادية والسبعون والمائة: الزواج في العدة ٦٢٤
- كتاب البيوع ٦٢٧
- المسألة الثانية والسبعون والمائة: البيع المؤجل بأكثر من سعر يومه ٦٢٩
- المسألة الثالثة والسبعون والمائة: خيار المجلس ٦٢٩
- المسألة الرابعة والسبعون والمائة: بيع المدبر وأم الولد ٦٣٢
- المسألة الخامسة والسبعون والمائة: بيع السلم ٦٣٥
- المسألة السادسة والسبعون والمائة: لو كان رأس المال عرضاً في السلم ٦٣٧
- كتاب الشفعة ٦٣٩
- المسألة السابعة والسبعون والمائة: استحقاق الشفعة بالجوار ٦٤١
- المسألة الثامنة والسبعون والمائة: الحيل في المعاملات ٦٤٤
- المسألة التاسعة والسبعون والمائة: الشفعة فيما لو اشترى ثلاثة أقطاع ... ٦٤٥
- كتاب الرهن ٦٤٧
- المسألة الثمانون والمائة: عدم ضمان الرهن على المرتهن ٦٤٩

- ٦٥١ المسألة الحادية و الثمانون و المائة: عتق الراهن عبده المرتهن
- ٦٥٣ كتاب الغصب
- ٦٥٥ المسألة الثانية و الثمانون و المائة: ما يتوَلَّد من المغصوب لمالكه
- ٦٥٦ المسألة الثالثة و الثمانون و المائة: أجرة من اغتصب أرضاً
- ٦٥٧ المسألة الرابعة و الثمانون و المائة: ضمان المثلي
- ٦٥٩ كتاب الديات
- ٦٦١ المسألة الخامسة و الثمانون و المائة: في الحارصة و الدامية و الباضعة
- ٦٦٢ المسألة السادسة و الثمانون و المائة: دية مني الرَّجُل إِذ يَفْرَع
- ٦٦٣ المسألة السابعة و الثمانون و المائة: قتل جماعةٍ واحداً على العمد
- ٦٦٦ المسألة الثامنة و الثمانون و المائة: دية من وجد قتيلاً لَا يعرف قاتله
- ٦٦٧ كتاب الأيمان
- ٦٦٩ المسألة التاسعة و الثمانون و المائة: الحالف على فعل معصيةٍ أو ترك واجبٍ
- ٦٧١ كتاب الفرائض
- ٦٧٣ المسألة التسعون و المائة: العول في الفرائض
- ٦٨٣ المسألة الحادية و التسعون و المائة: إرث الجدّ و ولد الولد في حياة الوالد
- ٦٨٥ المسألة الثانية و التسعون و المائة: لو مات و خَلَف بنت بنتٍ و زوجة
- ٦٨٦ المسألة الثالثة و التسعون و المائة: إرث البنت مع الأخ
- ٦٩٠ المسألة الرابعة و التسعون و المائة: إرث البنت مع ابن ابنٍ
- ٦٩٠ المسألة الخامسة و التسعون و المائة: إرث الخال و الخالة
- ٦٩٤ المسألة السادسة و التسعون و المائة: الإرث بين العمّ و الخال
- ٦٩٥ المسألة السابعة و التسعون و المائة: المسلم يرث المشرك و يحجبه
- ٦٩٩ كتاب القضاء
- ٧٠١ المسألة الثامنة و التسعون و المائة: الشاهد و اليمين في القضاء
- ٧٠٧ مسائل متفرقة
- ٧٠٩ المسألة التاسعة و التسعون و المائة: استئجار الأرض بطعامٍ معلوم الكيل
- ٧١٠ المسألة المائتان: العمرى و الرُقْبَى
- ٧١٣ المسألة الحادية و المائتان: الدّين بعد موت المدين

٧١٤	المسألة الثانية و المائتان: ما ذبح و هو يكيد بنفسه
٧١٥	المسألة الثالثة و المائتان: السّمك و الجراد اللذان يصطادهما ذمّي
٧١٦	المسألة الرابعة و المائتان: أكل الحمار الوحشي
٧١٨	المسألة الخامسة و المائتان: خطأ الإمام في بعض أحكامه
٧١٩	المسألة السادسة و المائتان: قسمة غنائم أهل البغي
٧٢١	المسألة السابعة و المائتان: مخالفة الإمام المتأخر للمتقدّم
٧٢٢	الخاتمة

٧٢٥	الفهارس العامّة
٧٢٧	١. فهرس الآيات
٧٣٤	٢. فهرس الأحاديث
٧٤٣	٣. فهرس الآثار
٧٤٦	٤. فهرس الأشعار و الأمثال
٧٤٧	٥. فهرس الأعلام
٧٥٥	٦. فهرس الأماكن
٧٥٦	٧. فهرس الكتب الواردة في المتن
٧٥٧	٨. فهرس الأديان و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل
٧٥٩	٩. فهرس الأيام و الوقائع
٧٦٠	١٠. فهرس الأشياء و الحيوانات و النباتات و المأكولات
٧٦٢	١١. فهرس مصادر التحقيق